ليبيا

بين الماضي والحاضر
صفحات من التاريخ السياسي

الجزء الأول

دولة الاستقلال

المجلد الثالث

الحقبة غير النفطية
١٩٥٧ - ١٩٦٣

محمد يوسف المقريف



مركز الدراسات الليبية، أكسفورد



ليبيا

بين الماضي والحاضر

صفحات من التاريخ السياسي



مركز الدراسات الليبية
أكسفورد ـ بريطانيا
Centre for Libyan Studies
Suite 220
266 Banbury Road
Oxford OX2 7DL (UK)

الطبعة الأولى : ٢٠٠٤
الطبعة الثانية : ٢٠١٧

رقم الإيداع الدولي : ٩٧٨-١-٩٠٧١٨٧-٢٩-٢



توزيع
الفرات للنشر والتوزيع
الحمراء - بناية رسامني
ص . ب : ٦٤٣٥/ ١١٣
بيروت - لبنان
هاتف : ٩٦١ ١ ٧٥٠ ٠٥٤
فاكس : ٩٦١ ١ ٧٥٠ ٠٥٣
www.alfurat.com
e-mail: info@alfurat.com



ISBN 978-1-907187-29-2





بين الماضي والحاضر
صفحات من التاريخ السياسي

الجزء الأول



دولة الاستقلال

المجلد الثالث

الحقبة غير النفطية
١٩٥٧ - ١٩٦٣

محمد يوسف المقريف



مركز الدراسات الليبية - أكسفورد






بسم الله الرحمن الرحيم











الفصل الأول

حكومة عبد المجيد كعبار .. واكتشاف النفط




نسخة إلكترونية





مباحث الفصل الأول

- ❊ تشكيل الوزارة وتعديلاتها
- ❊ وقائع وتطوّرات
- ❊ العلاقات مع بريطانيا وأمريكا
- ❊ تطوّرات إقليمية وعربية
- ❊ رصد غربي مشترك
- ❊ تقرير بعثة البنك الدولي
- ❊ حل هيئات التخطيط والتنمية المشتركة
- ❊ الوطنية الصامتة
- ❊ آراء ومواقف لبن حليم
- ❊ لجنة دريبر الأمريكية
- ❊ انتشار الرشوة والفساد المالي
- ❊ سقوط حكومة كعبار




نسخة إلكترونية



تشكيل الوزارة وتعديلاتها

كان السيد **عبد المجيد الهادي كعبار**، عندما كلفه الملك إدريس في ٢٦ من مايو/ أيار ١٩٥٧ بتشكيل الوزارة، قد جاوز الـ(٤٨) عاماً من العمر.[١] وهو من أصل **تركي** من مواليد مدينة **طرابلس**. وتعدّ عائلة كعبار من العائلات الكبيرة بمنطقة **غريان** (جنوب غرب طرابلس) التي كان لها دور بارز في الحركة الوطنية.

شارك السيد كعبار خلال حقبة الإدارة البريطانية في تأسيس **"حزب الاستقلال"**[٢] بطرابلس واختير **عضواً بالجمعية الوطنية التأسيسية**. انتخب عضواً في البرلمان[٣] و**رئيساً لأوّل مجلس نيابي بعد الاستقلال**. بقي في هذا المنصب على نحو متواصل لم ينقطع سوى مرّتين: الأولى عندما عيِّن في ٢٦/ ٤/ ١٩٥٥ وزيراً للمواصلات ونائباً لرئيس الوزراء في وزارة بن حليم، والثانية عندما عيِّن في ١٤/ ٣/ ١٩٥٧ وزيراً للخارجية ونائباً لرئيس الوزراء في الحكومة ذاتها.[٤]

وقد استطاع كعبار أن يؤلف الوزارة في اليوم ذاته الذي كلف بها فيه، وقد تشكلت[٥] من:

- عبد المجيد كعبار — رئيساً لمجلس الوزراء
- وهبي البوري — وزيراً للخارجية
- محمد بن عثمان الصيد — وزيراً للصحة

---

١ من مواليد ٩/ ٥/ ١٩٠٩.

٢ راجع مبحث "الحركات الوطنية والنشاط السياسي والحزبي" من الفصل الثالث "على طريق الاستقلال .. المخاض العسير" بالمجلد الأول.

٣ في أوّل انتخابات نيابية بعد الاستقلال (فبراير/ شباط ١٩٥٢).

٤ راجع الفصل الرابع "حكومة مصطفى بن حليم .. السنوات العصيبة" بالمجلد الثاني.

٥ صدر المرسوم الملكي بتشكيلها في ٢٦/ ٥/ ١٩٥٧. وقد نقل المستشار المالي البريطاني بيت هارد ايكر تفاصيل تشكيل الوزارة الجديدة إلى السفير الأمريكي تابن يوم ٢٤/ ٥/ ١٩٥٧ (!!)، كما أفاد بأنَّ تعيين الصديق المنتصر وزيراً للدفاع سوف يكون مؤقتاً. كما أرجع هارد ايكر الفضل في تشكيل الوزارة على هذا النحو المرضي لبن حليم الذي يحمي المصالح الغربية في ليبيا، وإلى عبد الرازق شقلوف وكيل وزارة المالية. راجع البرقية السرّية المرسلة من السفير تابن إلى واشنطن ذات الرقم (٧٧٩) المؤرّخة في ٢٤/ ٥/ ١٩٥٧.





–	مفتاح عريقيب	وزيراً للدولة
–	إسماعيل بن لامين	وزيراً للمالية
–	محمد بودجاجة	وزيراً للاقتصاد الوطني
–	عبد القادر العلّام	وزيراً للمواصلات
–	طاهر باكير	وزيراً للمعارف
–	الصّدّيق المنتصر	وزيراً للدفاع
–	عبد الحميد عطية الديباني	وزيراً للعدل

وقد لوحظ على تشكيل الوزارة **الإبقاء على أغلب وزراء** الحكومة السابقة بها، مع استبعاد كل من الدكتور **علي الساحلي** والدكتور **محي الدين فكيني**، اللذين كانا محسوبين على ناظر الخاصّة الملكية **البوصيري الشلحي**.[٦] ومن جهة أخرى، دخل الوزارة لأوّل مرّة **وهبي البوري** وزيراً للخارجية، و**الصّدّيق المنتصر** وزيراً للدفاع،[٧] و**عبد الحميد عطية الديباني** وزيراً للعدل.[٨]

عُرف السيد كعبار **بالاعتدال، وبالكفاءة كوسيط في حل الخلافات**،[٩] كما وُصف بأنّه **مسالم ليّن العريكة بطبيعته**،[١٠] وقد ألقى بعد فراغه من تشكيل وزارته بثلاثة أيام كلمة أمام البرلمان جاء فيها:

"سنسير وفق الخطوط التي انتهجتها الحكومة السابقة".[١١]

وقد وصف الدكتور خدوري سياسة كعبار **الداخلية**:[١٢]

---

٦ رغم أنّهما استبعدا من الوزارة إلا أنّهما عُيّنا في منصبين كان البوصيري حريصاً على أن يُشغلا بأشخاص موالين له، فقد عُيّن الدكتور علي الساحلي رئيساً للديوان الملكي، كما عُيّن الدكتور محي الدين فكيني سفيراً لليبيا في القاهرة.

٧ من المرجّح أنّ هذا التعيين كان في جانب منه استرضاءً لبوصيري الشلحي، وحلاً من جهة ثانية لمشكلة نقله من منصبه السابق كسفير بالقاهرة. راجع ما ورد حول هذه المشكلة في مبحث "أزمات متلاحقة" بالفصل الرابع "حكومة مصطفى بن حليم .. السنوات العصيبة" من المجلد الثاني.

٨ كان الشيخ عبد الحميد عطية الديباني يشغل منصب مستشار بالمحكمة العليا، وكان ضمن هيئة المحكمة العليا (دائرة القضاء الدستوري والإداري) التي قضت في ٥/ ٤/ ١٩٥٤ ببطلان الأمر الملكي الذي حل المجلس التشريعي لولاية طرابلس في ١٩/ ١/ ١٩٥٤.

٩ دي كاندول، ص ١٢٧.

١٠ خدوري، ص ٣٧٢.

١١ يلاحظ أنَّ محمد الساقزلي فعل الشيء ذاته عندما تولى رئاسة الوزارة بعد استقالة محمود المنتصر. ومن التقاليد الطيّبة التي أرسيت خلال تلك الفترة قيام بن حليم رئيس الوزراء المستقيل بإلقاء كلمة بالبرلمان في اليوم نفسه، أكد فيها على مؤازرته للحكومة الجديدة مشيراً إلى الصعوبات والعراقيل التي واجهته. الكلمة جديرة بالمطالعة، وهي موجودة ضمن ملاحق مذكرات بن حليم، ص ٨٤٤–٨٤٥.

١٢ أجرى الدكتور خدوري مقابلة مع كعبار في ٤/ ٨/ ١٩٥٩ عندما كان في الحكم، وأخرى في ١٤/ ٧/ ١٩٦١ بعد أن ترك رئاسة الوزارة. ص ٣٢٦–٣٢٧، ٥٤٢.

01__1st Chapter__Vol__03.indd 10





"حاول كعبار أن يتجنّب مزالق التنافس بين العناصر المتصارعة في سبيل النفوذ، فقرّر أن يختطّ لنفسه سياسة مستقلة. ولذلك أصلح أموره مع الحاشية الديوانية،[١٣] وتخلّص من نفوذ رئيسي الوزارة السابقين،[١٤] وتجنّب الصدام مع ولاة الولايات الذين أثبتوا أنّهم عماد المعارضة لأسلافه ... لقد كان على كعبار أن يختار بين أن يخاصم حاشية البلاط وسلطات الولايات، إذا كان ينوي ممارسة سلطاته كاملة، مع توقّع سقوط حكومته في أيّة لحظة، وبين أن يتقبّل رئاسة حكومة محدودة السلطات. ولم تكن طبيعة كعبار تؤهّله للنضال من أجل تقوية الحكومة الاتحادية، فاكتفى بأن يكون رئيساً لحكومة عادية ومكنّت له سياسته من البقاء في عمله مدّة طويلة، دون أن يتاح له من السلطة والمنزلة ما أتيح للذين سبقوه".

وبالفعل فقد مكّن **النهج المهادن**، الذي اختطّه كعبار لحكومته، من بقائه على رأس الوزارة **أطول مدّة** لبثها رئيس وزراء خلال حقبة العهد الملكي كلّها، فكعبار شغل سدّة رئاسة الوزارة نحو ثلاثة أعوام ونصف العام تقريباً حتى **١٦ من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٠** عندما سحب البرلمان في ذلك التاريخ الثقة من وزارته واضطرّه لتقديم استقالته بسبب ما عُرف **بقضية طريق فزان**، وهي القضية التي اتهمت فيها حكومته بالرشوة والفساد المالي.

وقد أدخل كعبار **ستة تعديلات** على وزارته.

وقع **أوّل هذه التعديلات** في **٢٤ إبريل/ نيسان ١٩٥٨** وتمَّ بموجبه استبعاد **محمد عثمان الصيد** من الوزارة لأوّل مرّة،[١٥] كما دخل الوزارة لأوّل مرّة **رجب بن كاطو** الذي كلّف بوزارة الاقتصاد الوطني، كما أعيد إلى الوزارة كل من **أبي بكر أحمد** الذي كلّف بوزارة الصحة و**خليل القلال** الذي أصبح وزيراً للدولة، و**أبي بكر نعامة** الذي عيّن وزيراً للمعارف خلفاً **لطاهر باكير** الذي جرى تعيينه والياً لطرابلس، و**إبراهيم بن شعبان** الذي حل وزيراً للدفاع بديلاً **للصّدّيق المنتصر**.

---

١٣ المقصود هنا بالطبع البوصيري الشلحي.

١٤ كان الملك قد أصدر أمراً بتعيين محمود المنتصر ومصطفى بن حليم مستشارين خاصّين له، غير أنَّ البوصيري الشلحي رفض أن يكون لهما مكتب في الديوان الملكي، الأمر الذي جعلهما يرجوان من الملك أن يعفيهما من منصبيهما، فصدر مرسوم ملكي في ١/ ٣/ ١٩٥٨ بتعيين المنتصر سفيراً في إيطاليا وبن حليم سفيراً في فرنسا. انظر: خدوري، ص ٣٢٦؛ الصيد، ص ١١٩-١٢٠.

١٥ حول ما ورد حول هذا الموضوع انظر: الصيد، ص ١٢٥.

كما جرى تكليف **إسماعيل بن لامين** بوزارة المواصلات بدلاً من المالية و**مفتاح عريقيب** وزيراً للمالية خلفاً لبن لامين.

أمّا **التعديل الثاني**، فقد وقع في **١١/ ١٠/ ١٩٥٨** وكان طفيفاً فقد تولى بموجبه كعبار وزارة الخارجية إلى جانب رئاسة الوزارة، كما تمّ تعيين **وهبي البوري** (وزير الخارجية السابق) وزيراً للدولة بدلاً من **خليل القلال** الذي استقال من الوزارة، كما دخل بموجبه ناصر الكزه الوزارة لأول مرة فقد تولى مهام وزارة المواصلات.

وكذلك كان **التعديل الثالث** الذي وقع في **٣١/ ١٢/ ١٩٥٩** والذي اقتصر على قبول استقالة **أبي بكر نعامة** وزير المعارف الذي عّين والياً لطرابلس خلفاً **لطاهر باكير** (صهر وليّ العهد).

كما أدخل كعبار **تغييراً رابعاً** واسعاً على وزارته يوم **٦/ ٢/ ١٩٦٠** في أعقاب الانتخابات النيابية العامّة، التي وُصفت بأنّها من أنزه الانتخابات التي شهدتها حقبة العهد الملكي، فقد أسفرت عن سقوط العديد من الوجوه التي كانت محسوبة على الحكومة، من بين هؤلاء رئيس مجلس النواب **سالم لطفي القاضي**[١٦] والوزير **إسماعيل بن لامين**. وقد عاد **محمد عثمان الصيد** إثر هذا التعديل إلى وزارة الاقتصاد.[١٧]

أمّا **التعديل الخامس**، فقد جرى في **٢٩/ ٩/ ١٩٦٠** قبل سقوط الوزارة بأسبوعين، وكان محاولة أخيرة ويائسة من كعبار للخروج من المأزق السياسي الذي وجدت حكومته نفسها في أوحاله بسبب قضية طريق فزان، غير أن هذا التعديل أظهر يأس الحكومة، وعاد بنتائج سلبية على وضعها، فقد رفض أحد الوزراء الجدد **(عبد المولى لنقي)**، الذين ضمّهم كعبار إلى تشكيل الوزارة في محاولة منه لاسترضائهم، قبول هذا المنصب. وقد تضمّن هذا التعديل انضمام خمسة وزراء جدد للوزارة هم الشيخ **عبد الرحمن القلهود** (وزيراً للدولة بدلاً من وهبي البوري)، و**عبد القادر العلّام** (وزيراً للاقتصاد بدلاً من **محمد عثمان الصيد** الذي تولى وزارة المالية)، و**أحمد عون سوف** (وزيراً للمواصلات بدلاً

---

١٦ جرى انتخاب مفتاح عريقيب الذي فاز بالانتخابات رئيساً جديداً لمجلس النواب.

١٧ الصيد، ص ١٢٩.



من **ناصر الكزة** الذي ترك الوزارة)، و**عبد القادر البدري** وزيراً للزراعة، و**محمد بحيح** وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية، فضلاً عن **عبد المولى لنقي** الذي رفض دخول الوزارة كوزير للصحة.[١٨]

أما التعديل السادس والأخير فقد جرى بتاريخ ٥/ ١٠/ ١٩٦٠ استوجبه قيام وزير الصحة عبد المولى لنقي بتقديم استقالته في اليوم التالي لصدور مرسوم تعيينه وزيراً في ٢٩/ ٩/ ١٩٦٠.



١٨ من الواضح أنَّ كعبار أدخل عبد المولى لنقي، الذي كان أحد أقطاب المعارضة في البرلمان، دون التثبّت أوّل الأمر من موافقته على قبول المنصب الوزاري. خدوري، ص ٣٣٨؛ الصيد، ص ١٣٠.



وقائع وتطوّرات

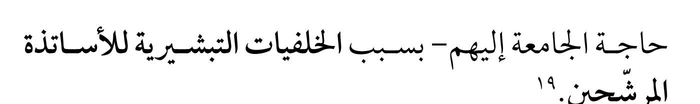
شهدت فترة وزارة كعبار عديداً من **الوقائع والتطورات**، كان من أبرزها:

- شكّلت الحكومة في ٩/ ٧/ ١٩٥٧ **لجنة للتحقيق في تهم الفساد المالي** المنسوبة إلى **جمال الدين باش إمام آغا** والي طرابلس منذ ١٥ إبريل/ نيسان ١٩٥٥. (استقال الوالي في ٢٢/ ٩/ ١٩٥٧ وجرى استبدال طاهر باكير به في التاريخ نفسه).

- ناصرت **الصحف** الليبية الثورة في **عُمان** ضدَّ الوجود البريطاني فيها، وقد حملت الصحف الصادرة يوم ٢٦/ ٧/ ١٩٥٧ تعليقات **معادية لبريطانيا** وسياستها في المنطقة. كما صوَّت الوفد الليبي لدى هيئة الأمم المتحدة مرَّتين مع المجموعة العربية ضدَّ السياسة البريطانية.

- جرى في ٢٩/ ٧/ ١٩٥٧ افتتاح **محطتي إذاعة** متماثلتين في كل من طرابلس وبنغازي، ولم تكن الإذاعتان مسموعتين في كل أنحاء ليبيا، وقد أوكل الإشراف عليهما إلى وزارة المواصلات. تمَّ بناء الإذاعتين بتمويل وإشرافٍ أمريكي، على حين كانت الإذاعة القديمة بمساعدةٍ وإشرافٍ فني بريطاني. (تمَّ في ١/ ١١/ ١٩٥٩ إنشاء **مصلحة المطبوعات والإذاعة** وهي تابعة لمجلس الوزراء، وقد ألحقت الإذاعتان بالمصلحة الجديدة).

- رفضت **وزارة المعارف** خلال شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٥٧ عرضاً تقدَّمت به الحكومة الأمريكية – في إطار المساعدة التي تقدّمها لليبيا– بترشيح ثلاثة أساتذة أمريكيين للتدريس في كليات الجامعة الليبية، وقد جاء رفض الوزارة – رغم



حاجة الجامعة إليهم- بسبب **الخلفيات التبشيرية للأساتذة المرشّحين**.[١٩]

- شهد خريف عام ١٩٥٧ **أزمة سياسية** مع **حكومة الولايات المتحدة الأمريكية** بسبب تباطؤ الأخيرة في الوفاء بوعودها بزيادة حجم المساعدات المالية التي وعدت بتقديمها لليبيا. **وقد هدَّدت الحكومة الليبية بعرض موضوع القواعد الأمريكية في ليبيا على هيئة الأمم المتحدة**.[٢٠]

- عاودت الحكومة سياسة **التنقل بين العاصمتين طرابلس وبنغازي**، بعد أن كانت قد توقفت قرابة ثلاث سنوات خلال حكومة بن حليم واستقرَّت خلالها في العاصمة طرابلس، فعادت إلى مدينة بنغازي في عام ١٩٥٧ حيث استقرَّت لمدَّة عامين، ثمَّ عادت فانتقلت إلى طرابلس في أواخر شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٩.

- طلبت الحكومة في ٣/ ٩/ ١٩٥٧ من جميع البعثات الدبلوماسية سحب "**الملحقين العسكريين**" العاملين بها في ليبيا.

- قامت في ١٦/ ٩/ ١٩٥٧ عناصر من **المجاهدين الجزائريين** - بإذن من الحكومة الليبية - باجتياز الحدود الليبية والاعتداء على سيارات ناقلة مدنية فرنسية وإحراقها داخل الأراضي الليبية.[٢١]

- وقعت يوم ٣/ ١٠/ ١٩٥٧ **مصادمات مسلحة بين القوات الفرنسية والليبيّة** بقرية "**السّين**" Assayin القريبة من

---

١٩ راجع البرقيتين السرّيتين المرسلتين من السفارة الأمريكية بليبيا حول هذا الموضوع ذاتيْ الرقمين ١٤١، ١٦٠ المؤرّختين في ٢٩/ ٨/ ١٩٥٧ و ٩/ ٩/ ١٩٥٧ على التوالي. الملفات المركزية للخارجية الأمريكية ٢٩٥٧-٨/ ٤٣٢ و٨٧٣ و٩٥٧-٩/ ٤٣٢,٣٥٧.

٢٠ أشار إلى هذه الأزمة عدد من الوثائق السرّية لوزارة الخارجية البريطانية والأمريكية المفرج عنها. راجع مبحث "العلاقات مع بريطانيا وأمريكا" في هذا الفصل.

٢١ التقرير السنوي السرّي المرسل من السفارة البريطانية في ليبيا عن أحداث عام ١٩٥٧. التقرير مؤرَّخ في ٢٧/ ١/ ١٩٥٨ ويحمل الرقم الإشاري 1010/1/58 بالملف FO 371/131770 .



بلـدة "**غـات**" بالقـرب مـن الحـدود الليبيـة الجزائريـة. وقد طلبـت ليبيـا مسـاعدة الحكومـة البريطانيـة إعـمالاً للمعاهدة الليبيـة البريطانيـة. ورفضت ليبيا طلب فرنسـا بتشـكيل لجنة تحقيق مشـتركة في الحـوادث التـي وقعت على الحـدود الليبية الجزائرية.

- صدر بتاريخ ٥/ ١٠/ ١٩٥٧ مرسـوم ملكي بتأسيس واعتماد النظام الأساسي لجمعية الهلال الأحمر الليبي.[٢٢]

- أقامت **السـفارة السوفييتية** في ليبيا مسـاء **يوم ٧/ ١١/ ١٩٥٧** حفـل اسـتقبال ضخـماً في ذكـرى **الثـورة الشـيوعية** بفنـدق البرينتشي بمدينة بنغازي بلغ عدد الحاضرين فيه قرابة أربعمائة شـخص، كان في مقدمتهـم رئيـس الوزراء **عبـد المجيد كعبار** ووالي ولايـة برقة **حسـين مـازق**. وكان على رأس المسـتقبلين السـفير السـوفييتي **جنرالوف**. وقد تردَّد أنَّ السـفارة المصرية في ليبيـا سـاعدت في إعـداد قوائـم المدعوين إلى ذلـك الحفل. وتوقعت تقارير السـفارة الأمريكية بشـأن ذلك الاستقبال أن تشهد برقة نشاطاً متزايداً للسفارة السوفييتية بها.[٢٣]

- في أواخـر شـهر نوفمبر/ تشريـن الثـاني **١٩٥٧** قـام عدد من المواطنين الليبيّين[٢٤] العاملين مـع شركات النفط بتقديم طلب

---

٢٢ أشارت المادة (٣٧) من النظام الأساسي للجمعية أنَّ مؤسّسي هذه الجمعية هم:

١- عبد المجيد كعبار	٢- محمد عثمان الصيد	٣- مفتاح عريقيب
٤- عبد القادر العلّام	٥- الدكتور وهبي البوري	٦- إسماعيل بن لامين
٧- سالم لطفي القاضي	٨- محمد بودجاجة	٩- الشيخ عبد الحميد الديباني
١٠- الصّدّيق المنتصر	١١- إبراهيم بن شعبان	١٢- سيف النصر عبد الجليل
١٣- سليمان الزني	١٤- الدكتور علي نور الدين العنيزي	١٥- الشيخ منصور المحجوب
١٦- علي بن عثمان	١٧- الهادي المشيرقي	١٨- عبد الله عابد السنوسي
١٩- منير العروسي	٢٠- محمد الكريكشي	٢١- إبراهيم السوسي
٢٢- سالم أندير	٢٣- عبد الله الشختيرية	٢٤- منصور محمد خليفة
٢٥- أبو بكر أحمد	٢٦- عبد المولى لنقي	٢٧- مصطفى بن صريتي
٢٨- محمد المجريسي	٢٩- عبد العزيز الزقلعي.	

انظر: الصيد، ص ١٢٦.

٢٣ التقريـر السرّي المرسـل من السـفارة الأمريكيـة في ليبيا إلى واشـنطن بتاريخ ١٢/ ١١/ ١٩٥٧ ذو الرقم الإشـاري (٤٥). الملفات المركزية للخارجية الأمريكية رقم ١٢٥٧-١١/ ٤٨٦٦١-٨٧٣.

٢٤ هـم عبـد اللطيـف الكيخيـا (شركـة موبيـل أويـل الكندية) ومحمـد الكاديكي وبشـير فضـل (شركة موبيـل أويل الأمريكية) ومحمود أنديشة (شركة أسّو الأمريكية) وعلي بوزقية (شركة شل البريطانية).



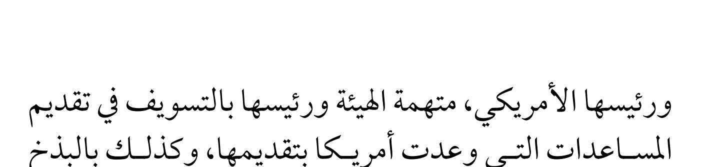
إلى مكتب العمل بنظارة الداخلية بولاية طرابلس للسماح لهم بتأسيس نقابة للعاملين في شركات النفط. وقامت الحكومة في ٣١/ ٥/ ١٩٥٨ بتسجيل "**نقابة عمّال ومستخدمي شركات البترول**" رسمياً، وبلغ عدد أعضاء النقابة في منتصف شهر يونيو/ حزيران من العام ذاته نحو (٦٠٠) عضو، وقد انضمّت النقابة إلى الاتحاد العام لعمّال ليبيا[25] (L.G.L.U.) وإلى الاتحاد العالمي لنقابات البترول The International Confederation of Petroleum Workers (ICPW). وأثار قيام النقابة ونشاطها مخاوف مسؤولي شركات البترول،[26] ولاسيما أنّ النقابة ونشاطات رئيسها (**عبد اللطيف الكيخيا**) وجدت تعاطفاً من عدد من الصحف الليبية، في مقدمتها صحيفتا "**الرائد**" و"**الزمان**".

- أصدرت الحكومة القانون رقم **٥٣ لسنة ١٩٥٧** الذي أنشأت بموجبه **المؤسسة الوطنية للتأمين الاجتماعي** بغرض تأمين العمال جميعاً في ليبيا (سواء أكانوا ليبيّين، أم غير ليبيّين عدا عمال الزراعة) وبهدف تقديم خدمات ومساعدات لهم في حالات المرض وحوادث العمل والتعطل والشيخوخة [افتتحت المؤسسة فرعاً لها في مدينة بنغازي (لتغطية ولاية برقة) في شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦١، وآخر في مدينة سبها (لتغطية ولاية فزان) في بداية عام ١٩٦٢].
- شنّت **الصحف** الليبية الصادرة يوم ١١/ ١٠/ ١٩٥٧ حملة شرسة على **هيئة الخدمات الليبية الأمريكية المشتركة**

٢٥ تأسس هذا الاتحاد Libyan General Labour Union في عام ١٩٥٢، وهو خاص بعمّال ولاية طرابلس، وكان يضمّ نحو (١٥) نقابة يقدّر إجمالي عضويتها بقرابة (٣٠) ألف عضو. وكان يوجد إلى جانبه اتحاد نقابات العمال الليبيّين في برقة Federation of Libyan Trade Union in Cyrenaica (F.L.T.U) ويقدّر إجمالي أعضائه بنحو (١٨٢١٠).

٢٦ أشارت كثير من وثائق الخارجية الأمريكية السرّية المفرج عنها إلى مخاوف هؤلاء المسؤولين والمضايقات التي تجدها شركاتهم من هذه النقابة. وذهبت بعض هذه الوثائق إلى الادّعاء بأنّ سفارة الاتحاد السوفييتي في ليبيا نجحت في اختراق هذه النقابة، وبدرجة أساسية عن طريق (علي أحمد الترهوني) و(محمد بوراس) اللذين يعدّان من العناصر المسؤولة في النقابة. راجع ما ورد حول هذا الموضوع في فصل "جوانب من قصة البترول الليبي" بالجزء الثاني من هذا الكتاب.





ورئيسها الأمريكي، متهمة الهيئة ورئيسها بالتسويف في تقديم المساعدات التي وعدت أمريكا بتقديمها، وكذلك بالبذخ والتبذير في المساعدات القليلة التي تقدّمها تلك الهيئة.

- ناشد **الملك إدريس** الحكومات المصرية والسورية والأردنية بالكّف عن **الحملات الإعلامية المتبادلة بينها**. جرى نشر تلك المناشدة يوم ١٨/ ١١/ ١٩٥٧.

- شاركت ليبيا في **مؤتمر الغرف التجارية العربية** الذي انعقد في **القاهرة** خلال الفترة ما بين ٢٣-٢٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٧.

- نظّم **الطلاب** في طرابلس في ١٨/ ١٢/ ١٩٥٧ **مظاهرات احتجاجية** ضدَّ ما تردَّد عن وجود "**قنابل نووية**" و"**صواريخ عابرة**" بقاعدة ويلس الأمريكية. كما تضمّنت احتجاجات المتظاهرين مطلباً بإلغاء فرض **تدريس اللغة الفرنسية** في المدارس الحكومية.

- استضافت الحكومة على امتداد الفترة من ١٨ إلى ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٧ السيد **إميل سان لو** Emile Saint Lot الذي كان مندوباً لهايتي في الأمم المتحدة والذي شكّل تصويته ضدَّ مشروع بيفن- سيفورزا في عام **١٩٤٩** عاملاً حاسماً في إسقاط ذلك المشروع الاستعماري.[٢٧]

- شاركت الحكومة بثلاثة وفود لدى **مؤتمر التضامن الآسيوي الأفريقي** الذي انعقد **بالقاهرة** في ٢٦/ ١٢/ ١٩٥٧.

- أصدرت الحكومة في ٣٠/ ١/ ١٩٥٨ قانون استثمار رؤوس الأموال الأجنبية.

- بعث الملك إدريس يوم ٥/ ٣/ ١٩٥٨ ببرقيات إلى الرئيس

---

٢٧ راجع فصل "الطريق إلى الاستقلال .. المخاض العسير" في المجلد الأول من هذا الكتاب.

الأمريكي أيزنهاور وملكة بريطانيا إليزابيث الثانية يحثهما فيها على وضع نهاية للحرب الدائرة في الجزائر.

- تمَّ في شهر مارس/ أذار عام ١٩٥٨ تعيين رئيسي الوزراء السابقين **محمود المنتصر** و**مصطفى بن حليم** كسفيرين لليبيا، الأول في **إيطاليا** والثاني في **فرنسا**. (كان المنتصر وبن حليم قد عيِّنا في عام ١٩٥٧ مستشارين خاصّين للملك بمرتب رئيس الوزراء).

- قدَّمت **الحكومة السوفييتية** خلال شهر مارس/ آذار ١٩٥٨ **عرضاً بتقديم مساعدات مالية** إلى ليبيا، ولم تبدِ الحكومة الليبية حماساً لقبول العرض السوفييتي، الأمر الذي دعا النائب **عبد العزيز الزقلعي** إلى تقديم استجواب للحكومة حول هذا الموضوع أمام البرلمان يوم **٢٠/ ٥/ ١٩٥٨**.[٢٨]

- زار ليبيا خلال شهر مايو/ أيار ١٩٥٨ وفد يمثل **مؤتمر طنجة بشأن المغرب العربي الكبير**. ضمَّ الوفد ممثلين للجزائر (التي لم تكن قد استقلت بعد). وقد استقبل الملك إدريس هذا الوفد يوم ١٢/ ٥/ ١٩٥٨.

- دخلت الحكومة في محادثات مضنية مع **الحكومة البريطانية** من أجل **استمرار وزيادة حجم المساعدات المالية** التي تحصل عليها ليبيا سنوياً، بموجب الاتفاقية المالية المعقودة بينهما. وممَّا زاد في صعوبة المحادثات أنَّ بريطانيا كانت قد شرعت في إجلاء القسم الأكبر من قواتها عن ليبيا بعد أزمة السويس. ولم تكن بريطانيا على استعداد للاستمرار في تقديم المساعدات السابقة نفسها إلى ليبيا، واقترحت تخفيض حجمها إلى مليون واحدٍ فقط من الجنيهات الإسترلينية.[٢٩] وتمكّنت الحكومة

٢٨ خدوري، ص ٣٢٩.

٢٩ كان حجم المساعدات المالية السنوية التي تعهَّدت بريطانيا بتقديمها إلى ليبيا بموجب الاتفاقية المالية الملحقة بمعاهدة ١٩٥٣، التي وقعت عليها حكومة المنتصر، **مليون** جنيه إسترليني للتنمية الاقتصادية و(٢,٧٥) **مليون** جنيه إسترليني معونة للمساهمة في تغطية عجز الميزانية. كما نصَّت الاتفاقية المالية المذكورة على أن يعاد النظر في حجم هذه المساعدة في نهاية كل خمس سنوات. راجع المبحث الخاص بالعلاقات مع بريطانيا من هذا الفصل.

مـن التوصّـل إلى اتفاق جديد مـع بريطانيـا في **٣/ ٥/ ١٩٥٨** تعهَّـدت بموجبـه الأخـيرة بتقديـم مسـاعدات مالية سـنوية قدرهـا **(٣،٢٥)** مليـون جنيـه إسـترليني لمدَّة خمس سـنوات تالية.

- اسـتضافت ليبيا **اجتماع الوسـاطة** الذي عقدته الجامعة العربية للنظـر في الشـكوى التي قدَّمهـا **لبنان** ضـدَّ **الجمهورية العربية المتحدة** في ٢١/ ٥/ ١٩٥٨ متهماً إيَّاها بالتحريض على الصراع الذي كان جارياً فوق أراضيه يومذاك. وقد نجحت ليبيا، التي حرصت على مراعـاة الحياد الدقيق في الخصومات العربية، أن تخـرج بقرار توفيقي، وعـلى الرغم من أنَّه لم يحل المشـكلة فإنَّه **أنقـذ الجامعـة العربيـة يومذاك مـن الانهيار**، وقـد تطابق ذلك القـرار مـع القرار ذاته الذي تبنَّته الأمـم المتحدة فيما بعد حول المشكلة نفسها.[٣٠]

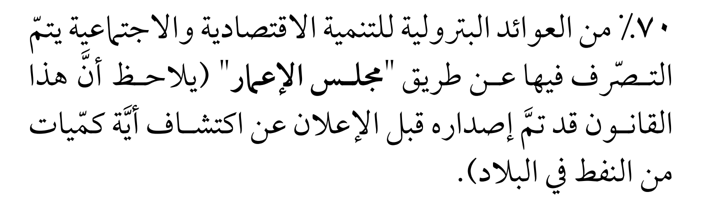
- قام الزعيم الغاني **كوامي نكروما** بزيارة لليبيا اسـتغرقت أربعة أيام بدأت في ٥/ ٦/ ١٩٥٨.

- تأخَّـرت الحكومـة في الاعـتراف **بثـورة العراق** التـي أطاحت بالنظـام الملكي في ١٤/ ٧/ ١٩٥٨. وفضـلاً عن ذلك أعلنت الحكومة الحداد لمدَّة أسـبوعين ابتداءً من ٢١/ ٧/ ١٩٥٨. ولم تعـترف ليبيا بالنظـام الجديد في العـراق إلا في ٨/ ٨/ ١٩٥٨، كما أصرَّت ألاّ تقبل سـفيراً عراقياً سوى ذلك الذي كان يمثل العهـد الملكي وهو السـيد **عبد المنعم الكيـلاني**. قامت الإذاعة المصريـة بالتشـهير بموقـف الحكومـة الليبيـة، وأذاعـت أنَّ إسرائيل وليبيا، وحدهما لم تعترفا بالحكومة الوطنية الجديدة في العراق.[٣١]

- أصـدرت الحكومـة في ١٩/ ٧/ ١٩٥٨ قانـون عوائد البترول رقم **(٧٩) لسـنة ١٩٥٨**. وقد نصَّ هذا القانون على تخصيص

---

٣٠ خدوري، ص ٣٢٩-٣٣٠. (هذا على حين ظل النظام الانقلابي يسعى بالسبل كلها لتحطيم الجامعة العربية).
٣١ خدوري، ص ٣٣٠-٣٣١؛ دي كاندول، ص ١٢٧؛ حكيم، **هذه ليبيا**، ص ١٨٥-١٨٧.



٧٠٪ من العوائد البترولية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يتمّ التصرّف فيها عن طريق "**مجلس الإعمار**" (يلاحظ أنَّ هذا القانون قد تمَّ إصداره قبل الإعلان عن اكتشاف أيَّة كمّيات من النفط في البلاد).

- وقعت في مدينة **زوارة** (بالقرب من الحدود التونسية) يوم ٦/ ٩/ ١٩٥٨ **مصادمات بين العرب والبربر** من سكان المدينة، وهي المصادمات الأولى والوحيدة من نوعها التي شهدتها حقبة العهد الملكي.

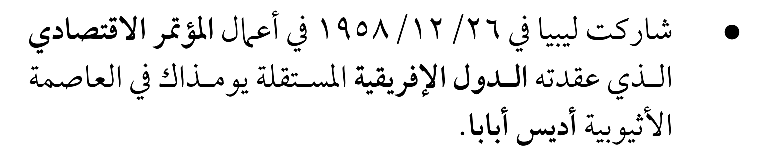
- قام وليّ العهد **السيد الحسن الرضا** ابتداءً من ١٧/ ٩/ ١٩٥٨ بزيارة لمختلف مناطق ومدن **ولاية طرابلس**، وقد جرى تغطية الزيارة إعلامياً بشكل واسع. (وأعلن في ١٧/ ١٠/ ١٩٥٨ عن خطبة وليّ العهد من كريمة السيد الطاهر باكير والي ولاية طرابلس وتمَّ زفافها إليه في ٢٠/ ٤/ ١٩٥٩).

- قامت **الطائرات الفرنسية** يوم ٢٥/ ٩/ ١٩٥٨ بإطلاق نيران رشاشاتها على قرية "**أسّين**" بالقرب من **غات** على الحدود الليبية الجزائرية، وهو **الاعتداء الثاني** الذي تتعرَّض له القرية. وقد تمَّ تشكيل لجنة فرنسية/ ليبيَّة للتحقيق في حوادث الحدود الليبية الجزائرية، وعقدت اللجنة أول اجتماعاتها يوم ١٥/ ١١/ ١٩٥٨.

- شارك **رئيس الوزراء** في الاحتفال الذي نظّمه في بنغازي ممثل الثورة الجزائرية في برقة في الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٨ بمناسبة **الذكرى الرابعة لانطلاقة الثورة الجزائرية**.

- اعترفت الحكومة الليبية يوم ٢٤/ ١١/ ١٩٥٨ بالنظام الجديد الذي قام في **السودان** إثر نجاح الانقلاب الذي قاده اللواء **إبراهيم عبود** قائد الجيش السوداني يوم ١٧/ ١١/ ١٩٥٨.





- شاركت ليبيا في ٢٦/ ١٢/ ١٩٥٨ في أعمال **المؤتمر الاقتصادي** الـذي عقدته **الـدول الإفريقية** المستقلة يومـذاك في العاصمة الأثيوبية **أديس أبابا**.

- قامـت الحكومة في عام ١٩٥٨ بإصدار **قانون جديد للعمال**،[٣٢] وقـد نـصَّ هذا القانـون الجديد عـلى حق العمـل، وعلى حماية العمَّال ضدَّ الفصل التعسّـفي، وحدَّد ساعات العمل، كما منع الجمع بـين وظيفتين وخصَّص عـدَّة مـوادٍ للتدريب، ونصَّت اللوائـح التنفيذيـة الخاصَّـة بهـذا القانـونً عـلى عـدَّة ضوابط وشروط ومواصفات تتعلق براحة العمَّال والأوضاع الصحية والأمنيـة لأماكن العمـل. كما قامت في إطـار الاهتمام بالعمل والعمال:
  - برفـع الحدِّ الأدنى للأجور بحيث أصبح (٣٥) قرشـاً في اليوم[٣٣] بدءاً من ١/ ٥/ ١٩٦٠.
  - بإنشـاء وزارة جديـدة للعمـل والشـؤون الاجتماعيـة اعتبـاراً من التعديل الذي أدخل على الوزارة في ٣٠/ ٩/ ١٩٦٠.

- أصـدرت الحكومـة في ١٨/ ١٠/ ١٩٥٨ **قانوناً جديداً لتنظيم القضـاء** أعـادت بموجبـه "**المحاكـم الشرعيـة**" إلى النظـام القضائي في ليبيا بعد أن كانت هذه المحاكم قد ألغيت بموجب قانون تنظيم القضاء الذي كانت حكومة بن حليم قد أصدرته في ٢٠/ ٩/ ١٩٥٤.

- طلبـت الحكومـة في عـام **١٩٥٨** مـن **البنـك الدولي للإنشـاء**

٣٢ كانت حكومة المنتصر قد أصدرت القانون رقم (٥) لسنة ١٩٥١ الخاصّ بالعمل والعمال بالتعاون مع منظمة العمل الدوليـة (I. L. O.) التابعـة للأمم المتحدة. وقد نظم هذا القانون معظم المسـائل المتعلقة بالعمل في ليبيا ومن أهمّها ساعات العمل الأسبوعية والأجر الإضافي والإجازة السنوية، كما حدَّد القانون الحدَّ الأدنى للأجور .

٣٣ أشـاد تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير (١٩٦٠) بخطوة الحكومة لتحديد الحدّ الأدنى للأجور باعتبارها تحول دون استغلال العمَّال، إلا أنَّه أوصى بعدم زيادة الحدِّ الأدنى الذي حدَّده القانون (٢٥ قرشاً في اليوم) وذلك حتى لا يؤدّي إلى زيادة تكاليف الإنتاج المحلي، ممَّا يجعله غير قادر على منافسـة المنتجات المسـتوردة، ولا يؤدّي إلى المزيد من هجرة اليد العاملة من القطاع الزراعي إلى غيره من القطاعات.

والتعمير إجراء دراسة شاملة للاقتصاد الليبي وتقديم التوصيات اللازمة بشأنه، وتعدّ البعثة التي أوفدها البنك لهذه المهمّة أكبر بعثة قام البنك بتشكيلها في ذلك التاريخ. ضمَّت البعثة فضلاً عن رئيسها الدكتور **نريان براساد**[٣٤] (الاقتصادي الهندي الشهير) اثني عشر خبيراً في شتى التخصّصات.[٣٥] وشارك **البنك الوطني الليبي** بدور بارز في إنجاح مهمّة هذه البعثة. وانتهت البعثة من دراستها في عام ١٩٥٩ ونشرت في عام ١٩٦٠ تقريرها الذي تضمَّن عدداً من التوصيات[٣٦] التي أصبحت محور نشاط أجهزة الدولة في مجال التخطيط والتنمية وبقية المجالات الاقتصادية والمالية خلال تلك الحقبة. وفي ضوء تلك التوصيات:

- جرت عملية إعادة النظر في أجهزة التخطيط والتنمية وتوحيدها في **مجلس الإعمار** بتشكيلته ومهامه الجديدة.
- بدئ في وضع **أول مشروع لخطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.**

- بدأ في ٢٠/ ١١/ ١٩٥٨ سريان **قانون البنوك لسنة ١٩٥٨**. وقد حدَّد هذا القانون المتطلبات المتعلقة برأسمال المصارف التجارية واحتياطاتها ونسبة السيولة والأعمال المصرفية وسياسة الائتمان وغير ذلك من نواحي الأعمال المصرفية.
- وقّعت الحكومة في ٢٠/ ١٢/ ١٩٥٨ عقداً مع **شركة عبد الله عابد السنوسي** لبناء **طريق فزان** بمبلغ مليون وتسعمائة جنيه ليبي على أن يتمَّ تنفيذ المشروع خلال ثلاث سنوات. وقد

---

٣٤ كان الدكتور (براساد) يشغل منصب مدير مساعد لقسم الاقتصاديين في البنك، وقد تحدَّث الدكتور براساد مع عدد من رجال السفارة الأمريكية في ليبيا حول ما لاحظه من صراع وحزازات بين المستشارين والخبراء البريطانيين والأمريكيين العاملين في ليبيا في تلك الفترة. راجع ما ورد حول هذا الموضوع في مبحث "حل هيئات التخطيط والتنمية المشتركة" بهذا الفصل وما ورد في الفصل الخامس والأخير "إنجازات وإخفاقات الحقبة غير النفطية" من هذا المجلد.

٣٥ وصلت البعثة إلى ليبيا يوم ٢١/ ١/ ١٩٥٩.

٣٦ اقترحت إحدى هذه التوصيات الاستغناء عن "النظام الاتحادي" الذي كان قائماً يومذاك.



أدَّت الملابسات التي أحاطت بإسناد هذا المشروع للشركة المذكورة، والتطورات اللاحقة بشأنه، إلى ظهور ما عُرف بفضيحة (قضية) طريق فزان التي أدَّت في النهاية إلى سقوط حكومة كعبار في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٠.[٣٧]

- في ٣١/ ١٢/ ١٩٥٨ أصدر رئيس المجلس التنفيذي لولاية طرابلس قراراً يقضي بحل "**اللجنة الإدارية للطائفة الإسرائيلية** Jewish Community Administrative Commission" التي كانت قد تأسّست بموجب مرسوم أصدرته سلطات الاحتلال الإيطالي في عام ١٩٣١ [المرسوم الملكي رقم (٩٥٧) الصادر عن ملك إيطاليا في ١٨/ ٦/ ١٩٣١ والمعدَّل بموجب المرسوم رقم (١٥٢٣) الصادر في ١٣/ ٥/ ١٩٣٥] وقد قضى قرار المجلس التنفيذي المذكور بتعيين **عمار ساسي عطية** مفوضاً ووكيلاً عن اللجنة الملغاة.

- أعلنت الحكومة في ٥/ ١/ ١٩٥٩ عن استعدادها للمشاركة في تأسيس **البنك العربي للتنمية** مع كل من المملكة السعودية والإمارات العربية والأردن.

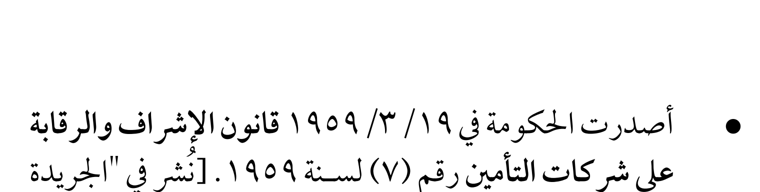
- قام **فرحات عباس** رئيس وزراء الحكومة الجزائرية المؤقتة وأعضاء وزارته بزيارةٍ رسمية لليبيا بدأت يوم ١٢/ ٢/ ١٩٥٩.

- أصدرت الحكومة الليبية يوم ١٨/ ٢/ ١٩٥٩ قانوناً مدَّت بموجبه **المياه الإقليمية الليبية** إلى حدود **١٢** ميلاً.[٣٨]

---

٣٧ للمزيد حول هذه القضية، انظر: خدوري، ص ٣٣٥-٣٤٧؛ الصيد، ص ١٢٩-١٣٢، ١٣٧؛ دي كاندول، ص ١٢٨.

٣٨ تشير الوثائق الأمريكية إلى مساع حثيثة بذلها الرئيس الأمريكي أيزنهاور والخارجية الأمريكية مع الملك إدريس ورئيس الوزراء كعبار من أجل ضمان ألا يعارض الوفد الليبي المشارك في مؤتمر قانون البحار بجنيف خلال شهر إبريل/ نيسان ١٩٦٠ المشروع الأمريكي/ الكندي الذي يحدّد المياه الإقليمية للدول بأقل من ١٢ ميلاً. وكان أقصى ما تتمنّاه الولايات المتحدة الأمريكية أن يمتنع الوفد الليبي عن التصويت عند طرح هذا المشروع. وتفيد تلك الوثائق أنّ الملك إدريس والحكومة الليبية أظهرا تردّداً كبيراً في الاستجابة للطلب الأمريكي، على اعتبار أنّ ذلك مخالف للقانون الليبي الذي حدّد المياه الإقليمية بـ(١٢) ميلاً، فضلاً عن حرص ليبيا على التضامن مع بقية الدول العربية التي كانت (عدا تونس) تعارض المشروع الأمريكي/ الكندي.
راجع على سبيل المثال برقية السفير الأمريكي جونز إلى الخارجية الأمريكية ذات الرقم (٣٧٤) المؤرّخة في ٢٩/ ٤/ ١٩٦٠.



- أصدرت الحكومة في ١٩/ ٣/ ١٩٥٩ **قانون الإشراف والرقابة على شركات التأمين** رقم (٧) لسنة ١٩٥٩. [نُشر في "الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة". العدد رقم (١٠) بتاريخ ١٥/ ٥/ ١٩٥٩].

- شهد شهرا **مارس/ إبريل** (آذار/ نيسان) **١٩٥٩** قيام أزمة سياسية في **العلاقات التونسية-الليبية** بدأت بتهجّم كلاميٍ شنَّه **الرئيس بورقيبة** على سياسات الحكومة الليبية ومواقفها خلال مؤتمر صحفي عقده بمدينة المنستير التونسية يوم ٥ مارس/ آذار. وكان ممَّا ورد على لسان الرئيس التونسي أنَّ **سياسات الحكومة الليبية الخارجية هلامية وعاطفية**، كما حاول النيل من موقف الحكومة الليبية إزاء الثورة الجزائرية وفكرة المغرب العربي الكبير.[٣٩] وعلى الرغم من أنَّ رئيس الوزراء كعبار تحاشى خلال مؤتمره الصحفي الذي عقده يوم ٢٧ مارس/ آذار الردَّ على ملاحظات الرئيس التونسي بالاسم،[٤٠] والدخول معه في مهاترات كلامية، فإنَّ بعض **الصحف الليبية** لم تتردّد في كيل الاتهامات للزعيم التونسي، وقد وصفته صحيفة *Cyrenaica Weekly News* (أهلية) بأنّه ديكتاتور يحكم تونس بسياسات وميليشيا فاشية، وأنَّه يحول بين شعب تونس والعروبة، ويتآمر على الوطنية الجزائرية، كما أشارت إلى موقفه المتعاطف مع اليهود، واتهمته بالإساءة للجالية الليبية المقيمة فوق الأراضي التونسية.[٤١] وفي تطوّر لهذه الأزمة أعلنت تونس – من جانب واحد – خلال شهر يوليو/ تموز من العام نفسه أنَّ حدود مياهها الإقليمية تمتدّ مسافة (٥٠)

---

٣٩ برقية سرّية مرسلة من السفارة الأمريكية بليبيا إلى واشنطن رقم (١٨٧) بتاريخ ٢٥/ ٣/ ١٩٥٩. الملف المركزي 773.00/3-559.

٤٠ برقية سرّية مرسلة من السفارة الأمريكية بليبيا إلى واشنطن رقم (٢٠٢) بتاريخ ١٣/ ٤/ ١٩٥٩. الملف المركزي 773.00/4-1359.

٤١ برقية سرّية مرسلة من السفارة الأمريكية بليبيا إلى واشنطن رقم (١٨٧) بتاريخ ٢٥/ ٣/ ١٩٥٩. الملف المركزي 773.00/3-559.

ميلاً من الشاطئ التونسي.[٤٢] (ومن الأمور التي يجدر الإشارة إليها بما يخصّ مسار العلاقة بين البلدين في تلك الحقبة أنَّ ليبيا لم تعترف بالنظام الجمهوري في تونس إلا بعد أسبوعين من إعلانه، وجاء الاعتراف يوم ٧/ ٨/ ١٩٥٧، وأنَّ الحكومة الليبيّة رفضت الاستجابة إلى طلب السلطات التونسية بإعادة السيد **صالح بن يوسف** أحد الزعماء التونسيين إليها، والذي كان قد لجأ إلى ليبيا في ٦/ ٢/ ١٩٥٦. وقد أصدرت **محكمة** الجنايات الليبية في ٢٣/ ١/ ١٩٥٩ أحكاماً بالسجن على تونسيّين حاولا اختطاف أحد الليبيّين انتقاماً لإيواء ليبيا للسيد صالح بن يوسف).

- تمكنت الحكومة من الحصول على **تعهّد من الحكومة الأمريكية** في ١٢/ ٥/ ١٩٥٩ بزيادة مساعداتها المالية التي تقدّمها لليبيا بمبلغ أربعة ملايين دولار خلال السنة المالية ١٩٥٩، وبتعهّدٍ آخر في عام ١٩٦٠ برفع حجم مساعداتها إلى (١٠) ملايين دولار.[٤٣]

- تمَّ في ٢٥/ ٥/ ١٩٥٩ إسناد مشروع توسيع وإعادة بناء **ميناء بنغازي** إلى مجموعة شركات يونانية بمبلغ (٤,٦٩) مليون جنيه إسترليني. وقد لقي طرح هذا المشروع في السابق معارضة متواصلة من المستشارين الأمريكان في هيئة المصالح الليبية الأمريكية المشتركة (لارك).

- جرى في السادس من يونيو/ حزيران ١٩٥٩ تخريج **أول دفعة من طلبة كلية الآداب والتربية** بالجامعة الليبية قوامها (٣٢) طالباً. (كانت الدراسة في هذه الكلية قد بدأت مع العام الدراسي الجامعي ٥٥/ ١٩٥٦).

---

٤٢ برقية سرّية مرسلة من السفارة الأمريكية بليبيا إلى واشنطن رقم (٥٢) بتاريخ ٣/ ٨/ ١٩٥٩. الملف المركزي 773.022/8-359.

٤٣ نصَّت الاتفاقية التي أبرمتها حكومة بن حليم مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٥٤ على أن تحصل ليبيا على ما قيمته (٧) ملايين دولار من مساعدات التنمية، وبعد ذلك على (٤) ملايين دولار سنوياً لمدَّة ست سنوات، ثمَّ مليون دولار سنوياً طيلة الأحد عشر عاماً التالية. انظر: خدوري، ص ٣٢٨-٣٢٩؛ دي كاندول، ص ١٢١، ١٢٧؛ مبحث "العلاقات مع بريطانيا وأمريكا" من هذا الفصل.

- جرى الإعلان في شهر يونيو/ حزيران ١٩٥٩ عن **اكتشاف النفط** في ليبيا بكمّيات تجارية. وكان إجمالي مصروفات الشركات البترولية العاملة في ليبيا قد بلغ حتى نهاية عام ١٩٥٩ ما يلي:

(المبالغ بملايين الجنيهات الليبية)

السنة	المصروفات خارج ليبيا	المصروفات داخل ليبيا	الإجمالي
١٩٥٦	٤	–	٤
١٩٥٧	٨	٤	١٢
١٩٥٨	١٦	١٠	٢٦
١٩٥٩	٢٣	١٠	٣٣
الإجمالي	**٥١**	**٢٤**	**٧٥**

(جرى اكتشاف أول بئر منتجة للنفط في عام ١٩٥٧ وجرى اكتشاف البئر الثانية في إبريل/ نيسان ١٩٥٩، وقد تعمَّدت الشركات التباطؤ في الإعلان عن الاكتشافات حتى شهر يونيو/ حزيران ١٩٥٩ حتى تتمكن الحكومتان الأمريكية والبريطانية من توحيد وجهات النظر لديهما حول هذا الموضوع خشية تأثيره على وجودهما المشترك في ليبيا).[٤٤]

- صدر في ١٤/ ٦/ ١٩٥٩ **قانون المطبوعات الجديد** رقم (١١) لسنة ١٩٥٩. وقد ترتب على صدور هذا القانون إيقاف ثلاث صحف في بنغازي عن الصدور مؤقتاً وهي صحف "**الزمان**" و"**العمل**" و"***Cyrenaica Weekly News***" حتى تتمكن من إعادة ترتيب أوضاعها وفقاً لمقتضيات القانون الجديد.

- وقعت الحكومة في ٢٩ يونيو/ حزيران ١٩٥٩ عقداً حصلت

٤٤ انظر: السيد عوض عثمان، **العلاقات الليبية الأمريكية ١٩٤٠-١٩٩٢** (القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، ١٩٩٤)، ص ٧٣-٧٧؛ انظر أيضاً: فصل "جوانب من قصة البترول الليبي" في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

بموجبه على **قرض** من إحدى المؤسسات الأمريكية الحكومية للإقـراض The U.S. Development Loan Fund قـدره (٥) ملايـين دولار لتمويـل بنـاء **محطـة كهربـاء طرابلـس** (كانت حكومـة بـن حليـم قد أجـرت الاتصـالات الأولى مـن أجل الحصول على هذا القرض).

- صـدر في ١٥/ ٧/ ١٩٥٩ "**قانـون الـوكالات التجارية**" رقم (١٥) لسـنة ١٩٥٩، وقـد نـصَّ القانون على إصـدار لوائـح تنفيذيـة لـه في وقت لاحق. وقـد أصـدرت وزارة الاقتصاد الوطنـي كافـة اللوائـح المتعلـقـة بهـذا الـقـانـون عـدا تلك التـي تحـدّد **عـدد الوكـــالات المسـموح للأجانـب في ليـبيا** بامــتلاكـهـا. [نُـشر هـذا القـانـون في "الجريـدة الرسـمـية للمـملكـة الليبيـة المتحــدة" العدد رقـم (١٥) بتاريخ ١٤/ ٩/ ١٩٥٩].

- قامت الحكومـة بتعديل **قانـون الانتخابات** التشريعيـة العامَّة بموجب مرسـوم ملكي صدر في **٢٤/ ٩/ ١٩٥٩**. وألغى هذا التعديـل التمييز الذي كان قائماً في الماضي بين المناطق الحضرية والريفية، وقد اعتبر هذا التعديل **خطوة متقدّمة في مجال ممارسة الحق الانتخابي ونزاهة العملية الانتخابية.**

- وقعـت **فيضانـات** نتيجة الأمطـار بمدينة درنة (شـمال شرقي ليبيـا) خـلال يومـي ١ و٢ مـن شـهر أكتوبر/ تشريـن الأول ١٩٥٩ أدَّت إلى مقتل (٢٠) شـخصاً وهلاك أعدادٍ من الماشية وتدمير عددٍ من البيوت ووسائل الاتصال.

- قام في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من عام ١٩٥٩ **اتحاد ثالث** في نطاق الحركة العمالية هو "**الاتحاد العام للعمَّال المهنيين الليبيّين**" The Libyan Federation of Labour and Professional Unions (L. F. L. P. U.) وتضاربت تقديرات عدد أعضاء هذا الاتحاد،



ففـي الوقت الـذي تؤكد فيه مصادر الاتحاد بـأنَّ عدد أعضائه يقـارب (٦) آلاف عضـو فـإنَّ الاعتقـاد السـائد هـو أنَّ عدد هؤلاء الأعضاء لم يتجاوز (٤٠٠) شخص.[٤٥]

- شـهد عـام **١٩٥٩** عـدداً مـن التطـورات في علاقـة ليبيـا **بالمؤسسات المالية الدولية**، من أهمّها:[٤٦]

  - قيـام ليبيا بزيادة نصيبها في **صنـدوق النقد الدولي** و**البنك الـدولي للإنشـاء والتعمـير** أسـوة بـما فعلتـه بقيـة الدول الأخـرى الأعضـاء في هاتـين المؤسسـتين، إذ زيـدت الاكتتابات الأصلية البالغة خمسـة ملايين دولار أمريكي إلى (١٥) مليونـاً مـن الـدولارات الأمريكيـة بالنسـبة للصنـدوق وإلى (٢٠) مليونـاً مـن الـدولارات بالنسـبة للبنك.

  - إعـلام الحكومـة في شـهر يوليو/ تمـوز ١٩٥٩ لصندوق النقـد الـدولي بالقيمـة الأساسـية **للجنيه الليبـي** وهي ما يعـادل **(٢,٤٨٨٢٨)** جـرام مـن الذهـب الخالص أو ما يعادل **(٢,٨٠)** من الدولارات الأمريكية، وبإعلان هذه القيمة المعادلة تقرَّرت القيمة المعادلة للعملة الليبية بصفةٍ رسمية.

  - اشـتركت ليبيا (خلال شـهريْ فبراير/ شـباط ومارس/ آذار ١٩٦٠) لأوَّل مـرَّة في **المشـاورات السـنوية** مـع **صنـدوق النقـد الـدولي**، وهـي المشـاورات التـي تنـصّ اتفاقية الصندوق على إجرائها سـنوياً مع الدول الأعضاء لغرض دراسة قيودها على التجارة الدولية والمدفوعات،

٤٥ للمزيـد حـول الحركـة العمالية ونقاباتهـا واتحاداتها خلال تلـك الحقبـة انظـر: John Norman, *Labor and Politics in Libya and Arab Africa* (New York: Bookman Associates Inc, 1965); *Area Handbook for Libya,* op.cit. راجع أيضاً فصل 'حكومة الصيد.. تنامي الصراع الداخلي" في هذا المجلد.

٤٦ انظر: **التقرير السنوي الرابع للبنك الوطني الليبي** عن السنة المنتهية في ٣١/ ٣/ ١٩٦٠، ص ١٩- ٢٠.



من أجل التوصّل إلى الطرق والوسـائل المناسبة لتخفيف تلك القيود.

- عقـدت **الحكومـة الجزائريـة المؤقتـة**، برئاسـة السـيد فرحات عبـاس، أحـد اجتماعاتهـا المعتـادة في طرابلـس. وقـد امتـدَّ الاجتـماع لعدَّة أيـام بدءاً من الثامن عشر من ديسـمبر/ كانون الأول ١٩٥٩.

- جـرت في ١٧/ ١/ ١٩٦٠ **الانتخابـات العامَّـة الثالثـة**، وقـد عدّت من قبـل معظم المراقبين أكثر الانتخابات التي شـهدتها حقبـة العهـد الملكي نزاهة. أسـفرت الانتخابات عن سـقوط عدد من المرشـحين المعروفين بتأييدهـم للحكومة، فضلاً عن عدد مـن الذين كانوا يشـغلون مناصب وزارية، كما أسـفرت أيضـاً عن نجاح عـدد طيِّب مـن الوجوه الوطنيـة التي كانت معروفة بمعارضتها المسـتمرَّة لسياسـة الحكومة.[٤٧] وقد جرى انتخاب مفتاح عريقيب رئيسـاً لمجلس النواب الجديد، كما تمّ تعيين الشيخ محمود بوهدمة رئيساً جديداً لمجلس الشيوخ.

- في ٢/ ٢/ ١٩٦٠ طالب عدد من أعضاء البرلمان الليبي الجديد **بقطع العلاقات جميعها مع فرنسـا** احتجاجاً على إجراء تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية.

- أصدر ناظـر المعارف لولاية طرابلـس في ٧/ ٤/ ١٩٦٠ قراراً يقـضي بإغلاق واحدةٍ مـن **المدارس الابتدائيـة العبرية** الثلاث في طرابلس وهي مدرسة (Alliance Israélite Universelle)، وقد أثار القرار ردود فعل غاضبة من قبل المؤسسات والمنظمات اليهودية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.[٤٨]

---

٤٧ أورد التقرير السـنوي السرّي الذي بعثت به السـفارة البريطانية بليبيا عن أحداث عام ١٩٦٠ أنَّ (٢٨) عضواً فقط مـن أعضاء مجلس النواب الخمسـة والخمسـين تمكنوا من الاحتفاظ بمقاعدهم. وقد زعـم هذا التقرير أن معارضي الحكومة تلقوا دعماً مالياً من الحكومة المصرية خلال هذه الانتخابات. ومن المفارقات التي وقعت خلال تلك الحقبة أن هذا البرلمان نفسـه هو الذي قام في شـهر أكتوبر/ تشرين الأول من العام ذاته بسـحب الثقة عن حكومة كعبار ممَّا أدَّى إلى سقوطها.

٤٨ راجع فصل "البعد الثالث" في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

- أصدرت الحكومة في ١٢/ ٥/ ١٩٦٠ قراراً بتشكيل **لجنة ليبية-أمريكية مشتركة** لتتولى دراسة ووضع الخطط لنقل اختصاصات وموظفي **هيئة الخدمات الليبية-الأمريكية المشتركة** (لارك) إلى الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات الثلاث.

- استضافت الحكومة الليبية بمدينة طرابلس بتاريخ ٢٠/ ٦/ ١٩٦٠ مؤتمراً ضمَّ لجان ومكاتب **المقاطعة العربية لإسرائيل**.

- منذ يونيو/ حزيران ١٩٦٠ شرع **البنك الزراعي الوطني** بالإشراف على تنفيذ البرنامج الذي استحدثته الحكومة (بتوجيه خاصٍّ من الملك إدريس) بتقديم قروض طويلة الأجل للمواطنين الليبيّين لتمكينهم من شراء المزارع والأراضي التي كان يملكها الإيطاليون المقيمون في ليبيا منذ سنوات الاحتلال الإيطالي. كما أعلن البنك الزراعي منذئذ عن السماح للإيطاليين المقيمين في ليبيا بتحويل مبلغ (٦,٥) مليون دولار إلى خارج ليبيا وذلك في محاولة واضحة من البنك لإنجاح هذا المشروع وتشجيع هؤلاء على بيع أراضيهم ومزارعهم لليبيّين.[٤٩]

- قامت الحكومة في ١/ ٧/ ١٩٦٠ بإصدار قانون جديد يقضي بإعادة تنظيم "**مجلس الإعمار**" بحيث أصبح مكلّفاً بكل ما يتعلق بشؤون التخطيط للمشروعات الآنية والبعيدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، وكذلك تدبير الأموال اللازمة لتنفيذها. كما أصبح المجلس يتألف من وكيل وزارة المالية رئيساً له، وممثل عن الحكومة الاتحادية يرشّحه مجلس

٤٩ شاب تنفيذ هذا المشروع كثير من الممارسات المالية الفاسدة. فقد لوحظ في حالات كثيرة أنَّ الباعة أصحاب المزارع من الإيطاليين والمشترين من الليبيّين كثيراً ما يعمدون إلى تضخيم أسعار المزارع المباعة بما يمكن من زيادة القروض الممنوحة من البنك من جهة، وممّا يمكن الإيطاليين من تحويل مبالغ أكبر للخارج، الأمر الذي جعل سلطات البنك الزراعي لا تعتمد القيم المذكورة في عقود البيع المبرمة بين الأطراف الليبية والإيطالية، كذلك فقد كان لهذا البرنامج بعض الآثار السلبية على الزراعة في البلاد.



الـوزراء، وممثل عن كل ولايةٍ مـن الولايات الثلاث. (جرت إعـادة التنظيم اسـتجابة لتوصيـات التقرير الـذي أعدته بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير كما سلفت الإشارة).

- أصدر الملك في ١٣/ ٧/ ١٩٦٠ **بياناً** وجَّهه إلى رئيس الحكومة والوزراء وكل مسـؤول في الدولـة لافتاً فيه أنظارهم إلى **صوَر الفسـاد والاسـتغلال والمحاباة** التي استشرى ضررها في البلاد محـذِّراً إيَّاهـم من العواقـب السـيّئة، ونـشرت الصحف نصَّ البيـان. وقـد أدَّى صدور هـذا البيـان إلى أن يعمَّ البـلاد حالة مـن الرضا فعـلى الرغم من عـدم اتخاذ خطـوات مباشرة ضدَّ المسـؤولين عن الفسـاد فـإنَّ صـدور البيان في حدِّ ذاته شـَّجع خصوم الحكومة، سـواء في البرلمان أو خارجـه، على النيل من رجال الحكم، وأدَّى، في النهاية، إلى سقوط حكومة كعبار.[٥٠]

- شـهدت أوضاع **الجيش الليبي** خلال فترة هذه الـوزارة عدداً من التطورات الهامَّة، من ذلك:

  - جـرى في ١٦/ ٧/ ١٩٥٧ تعيـين الزعيـم **عـادل أحمـد راغب** (عراقي الجنسـية) رئيسـاً جديـداً لأركان الجيش خلفـاً للزعيـم عبـد القـادر الناظمـي (عراقي الجنسـية أيضاً).
  - وصلـت في ٢/ ٩/ ١٩٥٧ **بعثـة استشـارية عسـكرية أمريكيـة**[٥١] بقيادة العقيد **إدوارد سـكس** Edward Sechs للمساعدة في تدريب القوات المسلحة الليبية.
  - وصلـت يـوم ١٢/ ٩/ ١٩٥٨ **بعثـة عسـكرية بريطانيـة** لدراسة تأسيس **نواة لسلاح البحرية الليبي**.

---

٥٠ خدوري، ص ٣٣٢-٣٣٥؛ دي كاندول، ص ١٢٨.

٥١ مـن المفارقـات العجيبة أن هذه البعثة وصلت إلى ليبيا مع دخول أوّل دفعة للدراسـة في الكلية العسـكرية الملكية في بنغازي. وكانت الحكومة الأمريكية قد سعت لدى بريطانيا لتأجيل بدء الدراسة في هذه الكلية.



- جرى في ١٥/١٠/١٩٥٨ تعيين الزعيم **السنوسي لطيوش** رئيساً لأركان الجيش، وكان الزعيم لطيوش أول ليبي يشغل هذا المنصب وقد جاء تعيينه كأحد تداعيات وقوع ثورة يوليو/ تموز ١٩٥٨ بالعراق مما أدَّى إلى الاستغناء عن البعثة العراقية بالجيش الليبي.

- تلقى الجيش **كمّيات من العتاد والأسلحة** كهدايا ومساعدات على النحو التالي:

  - من **مصر** في ١٤/ ١٠/ ١٩٥٧ (٤٧) بندقية و(٦) سيارات مصفحة من صنع المصانع الحربية المصرية.
  - من **تركيا** في ٨/ ١١/ ١٩٥٧ كمّيات من السلاح والعتاد العسكري قدِّرت قيمته بنحو (٥,٥) مليون دولار.
  - من **الولايات المتحدة الأمريكية** في ٢٦/ ١١/ ١٩٥٧ كمّيات من السلاح للأغراض الدفاعية قدِّرت قيمته بحوالي (١٥) مليون دولار (جرى الاتفاق حول هذه الدفعة خلال حكومة بن حليم في ٢٠/ ٦/ ١٩٥٧).
  - من **العراق** في ٣/ ١/ ١٩٥٩ دفعة أولى من أسلحة عراقية قوامها مدافع مضادَّة للدبابات.
  - من **بريطانيا** في ٢٥/ ٥/ ١٩٥٩ دفعة أولى من أسلحةٍ وعدت بريطانيا[٥٢] بتقديمها في ١٠/ ١/ ١٩٥٩.
  - من **مصر** في ١١/ ٩/ ١٩٥٩ هدية جديدة من الأسلحة قوامها (٤) دبابات شيرمان وطائرة

---

٥٢ في ١/ ١١/ ١٩٦٠ عبَّر الزعيم السنوسي لطيوش رئيس الأركان الليبي عن عدم رضائه بشأن نوعية السلاح الذي قدَّمته الحكومة البريطانية كهدية للجيش الليبي.







تدريب و(٦) مدافع ميدان مع كمّيات من الأسلحة الخفيفة.

- من **الولايات المتحدة الأمريكية** في ١٥/ ١٢/ ١٩٥٩ (١٠) دبابات صلاح الدين.

- أعلن رئيس الوزراء عبد المجيد كعبار يوم ١٥/ ٢/ ١٩٦٠ (أثناء الخطاب الذي ألقاه بمناسبة افتتاح الدورة الثالثة للبرلمان الليبي) أنَّ الحكومة بصدد **تقوية الجيش الليبي وإنشاء نواة لسلاح الطيران**.

- جرى في أغسطس/ آب ١٩٦٠ تخريج أوَّل **دفعة من ضباط الكلية العسكرية الملكية الليبية**.

- قام الزعيم السنوسي لطيوش رئيس أركان الجيش الليبي في ٢٨/ ٤/ ١٩٦٠ بزيارة رسمية لكل من اليونان وبريطانيا.

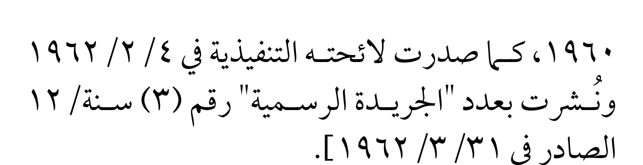
- لاحظت التقارير السرّية التي تبعث بها السفارات الأمريكية والبريطانية إلى عواصمها خلال حقبة هذه الوزارة بروز ونموّ ما أطلقت عليه وصف "**الوطنية المتطرّفة**" و"**الوطنية الضيّقة الأفق**" و"**كراهية الليبيّين للأجانب**"، وأشارت[٥٣] في هذا الخصوص إلى عدد من الخطوات والإجراءات التي اتخذتها السلطات الليبية في هذا الاتجاه وتحديداً:

- إصدار قانون اتحادي **يحظر على غير الليبيّين شراء أو امتلاك العقارات في ليبيا**. [صدر هذا القانون في ٢٤/ ٥/ ١٩٦٠ ونُشر بعدد "الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة" رقم ٩ (السنة العاشرة) الصادر في ١٨/ ٦/

---

٥٣ راجع على سبيل المثال التقرير السرّي الذي بعثت به السفارة الأمريكية بتاريخ ٢٦/ ٥/ ١٩٥٨ ذا الرقم الإشاري (٤٢٩) والمتعلق بحالة الاقتصاد الليبي حتى شهر إبريل/ نيسان من عام ١٩٥٨، والتقرير السرّي السنوي الذي بعثت به السفارة نفسها بتاريخ ٢٨/ ١١/ ١٩٥٩ ويحمل الرقم الإشاري (١٦٧)، والتقرير السرّي رقم (٣٤٦) المؤرّخ في ٢٢/ ٣/ ١٩٦٠. راجع أيضاً ما ورد في فصل "الراعي الأمريكي – ١" في الجزء الثالث من هذا الكتاب.




١٩٦٠، كما صدرت لائحته التنفيذية في ٤/ ٢/ ١٩٦٢ ونُشرت بعدد "الجريدة الرسمية" رقم (٣) سنة/ ١٢ الصادر في ٣١/ ٣/ ١٩٦٢].

- إصدار قوانين ولائية تحِدّ من **استخدام الأجانب للعمل في** ليبيا.

- إصدار تشريع ولائي يقصر شغل وظيفة "**ضباط الاتصال**" بالشركات الأجنبية على الليبيّين وحدهم.

- تشكيل لجنة من قبل المجلس التشريعي في ولاية طرابلس لدراسة "**الأخطار**" المترتبة على تواجد الشركات الأجنبية في ليبيا.

- الانتقاد الحادّ الذي تعرّضت له **بلدية طرابلس** داخل المجلس التشريعي بسبب استخدامها لأعدادٍ كبيرة من **الإيطاليين**.

- التصريح الذي أدلى به **وزير الاقتصاد الوطني** بشأن منع شركات البترول في ليبيا من التعاقد مع أيَّة **شركات مقاولات أجنبية** قبل إثبات ضرورة خدمات هذه الشركات للعمليات المتعلقة بالبترول وعدم وجود شركات ليبية يمكنها القيام بهذه الخدمات.

- إصدار لوائح جديدة تفرض **رسوماً جمركية** على واردات شركات البترول.

• ومن أبرز **التطورات التي شهدها القطاع النفطي** خلال حقبة هذه الوزارة:[٥٤]

- جرى إجهاض المحاولات التي كانت حكومة بن حليمٍ قد بذلتها للدخول في **اتفاق مشاركة** ٧٥٪-٢٥٪ بدلاً

٥٤ راجع فصل "جوانب من قصة البترول الليبي" في الجزء الثاني من هذا الكتاب.





مـن مناصفـة الأرباح مـع (**أنريكو ماتـاي**) رئيس شركة (**أجيب**) الإيطالية الحكومية. وقد صرَّح (ماتاي) في **٤/ ١/ ١٩٥٨** أنَّ الـشركات الأمريكيـة كانت وراء الحيلولة بين شركته وبين الحصـول على امتيازات نفطية في ليبيا في عام ١٩٥٧.

- تواليـت **الاكتشـافات النفطيـة** في ليبيـا منـذ أواخـر عـام ١٩٥٧

- ففي **٣١/ ١٢/ ١٩٥٧** اكتشـفت **شركة أسّـو** النفط لأوّل مرَّة في منطقة **بئر العطشان** بالقرب من الحدود الجزائرية. (كمّيات غير تجارية).
- وفي **١/ ٧/ ١٩٥٨** أعلنت **شركة أويزس** عن العثور عـلى النفـط في منطقـة تبعـد نحـو (١٠٠) ميـل من الساحل (كمّيات غير تجارية).
- وفي **٣٠/ ١٢/ ١٩٥٨** أعلنـت لجنـة البـترول أنَّ **شركة أسّـو** عثرت على النفط في **ولاية فزان** بالقرب من الحدود الجزائرية على عمق (٢١٠٠) قدم (كمّية غير تجارية).
- وفي **١٣/ ٦/ ١٩٥٩** أعلنـت **شركـة أسّـو** عـن اكتشافها للبترول بكمّيات تجارية في **بئر زلطن** الذي يبعد نحو (١٠٠) ميل من السـاحل و(٢٠٠) ميل جنوب غرب مدينة بنغازي بولاية برقة.
- وفي **١٢/ ٧/ ١٩٥٩** أعلنـت **الشركـة الأمريكيـة للبـترول لمـا وراء البحـار** عـن اكتشـافها للبـترول بكمّيات تجارية في منطقة **البيضاء** بولاية برقة.
- وفي **٣٠/ ١٠/ ١٩٥٩** أعلنـت **شركـة موبيـل** عـن

اكتشـافها للنفـط في منطقـةٍ تبعد نحـو (١٩٠) ميلاً جنوب شرق بنغازي.

- وفي ٤/ ١٢/ ١٩٥٩ أعلنـت **شركـة أويـزس** عـن اكتشافها للنفط بكميات تجارية في منطقة **سرت**.

– كما واصلت **لجنة البـترول** منح امتيازات جديدة للتنقيب عن البترول، من أشهرها:

- منـح امتيـازات للشركـة الإيطالية (كـوري) التابعة لمؤسسة ENI في ١٩/ ١١/ ١٩٥٩.

- منـح امتيـازات لشركـة Libyan Atlantic Coy في ٢/ ٧/ ١٩٦٠ للتنقيب عن البترول في البحر

– تواصلت عملية **مدّ الأنابيب وبناء الموانئ النفطية**.

– أعيد تنظيم **لجنة البترول**، وجرى الاسـتغناء عن أسلوب دورية رئاسـة اللجنـة الـذي كان معمـولاً بـه، كـما تـمَّ في ٢٨/ ٧/ ١٩٦٠ تعيـين **محمد السـيفاط بوفروة** رئيسـاً للجنـة (كان عضواً بهـا) كما جرى تعيين السـادة أبي بكر الأزمـرلي وسـالم سـيف النصر وحسـين بالعـون أعضاء باللجنة.

– دعـا **البرلـمان الليبـي** الحكومـة في ٢٢/ ٥/ ١٩٦٠ إلى ممارسـة المزيـد مـن **الرقابـة عـلى عمليـات التنقيـب عن البـترول** في البـلاد، والإشراف عـلى إنـتـاج البـترول اللـيبي وتسـويقه، وأخذ رأي الخبراء بشأن احتياطيات ليبيا البترولية.

- ومـن التطـورات الأخـرى المتعلقة **بالأقليـة اليهوديـة** في ليبيا خلال حقبة هذه الوزارة:





- بـدء الحكومـة اعتبـاراً مـن ٣٠/ ٣/ ١٩٥٧ في تطبيـق قرارات المقاطعة العربية لإسرائيل تطبيقاً كاملاً.
- نموّ **موجة الكراهية ضدَّ اليهود** من قبل الجماهير والنخب الليبية.
- قيـام حركـة منـذ عـام ١٩٥٩ تطالب **بطـرد اليهـود من البـلاد،** وكانـت الحركة في جزءٍ كبير منهـا ترجع إلى كبار التجـار ورجـال الأعـمال الليبيّـين للتخلص مـن مزاحمة اليهود لهم في التجارة.[٥٥]
- إخضاع الحكومة عملية إصدار **جوازات السفر** وتجديدها لليهود الليبيّين لتعقيدات وتشديدات كثيرة لم تكن قائمة من قبل.
- تضرّر الأقلية اليهودية من القرار الذي أصدرته الحكومة في ٢٤/ ٥/ ١٩٦٠ والذي **يحظر على غير الليبيّين شراء أو امتلاك الأراضي والعقارات.**

وقد ترتب على هذه التطورات أن لجأت **المنظمات اليهودية العالمية** إلى الدول الغربيـة مطالبـة إيَّاهـا بممارسـة ضغوطها على الحكومـة الليبية، مسـتغلة حاجة الأخيرة إلى المساعدات والاستثمارات الأجنبية، ولاسيما في مجال البترول.[٥٦]

- رفضـت حكومـة ولايـة طرابلـس خلال شـهر **مـارس/ آذار ١٩٥٨** طلبـاً تقدَّمت به شركة **(مـترو جولدن ماير)** الأمريكية لتصويـر مشـاهد مـن فيلـم "**بـن هـور**" Ben Hur في منطقـة طرابلـس، وقد جاء الرفض بناءً على توصيات مكتب مقاطعة

---

٥٥ وفقاً لما ورد في عدد صحيفة *Jewish Chronicle* الصادر يوم ٣٠/ ٤/ ١٩٥٤ كان اليهود يسيطرون على نحو ٩٠٪ من التجارة في ليبيا نقلاً عن كتاب:- Ronzo De Felice, *Jews in An Arab Land - Libya 1895-1970,* trans. by Judith Rumani (Austin: University of Texas Press, 1985), p. 263.

٥٦ المصـدر نفسـه، ص ٢٦٣-٢٧٣؛ راجع أيضاً ما ورد في الفصل الرابع "حكومـة الصيد.. وتنامي الصراع الداخلي" من هذا المجلد، وفي فصل "البعد الثالث" بالجزء الثالث من هذا الكتاب.



إسرائيـل في طرابلـس، إذ إنَّ الشركـة السـينمائية الأمريكيـة مدرجة ضمن قوائم المقاطعة العربية.[٥٧]

- نظمـت **الاتحـادات والنقابـات العماليـة** عدداً مـن **الإضرابات** خـلال حقبة هذه الوزارة، كان بعضهـا ذا طابع مطالبي مهني عـلى حـين كان بعضها الآخـر ذا طبيعـةٍ سياسـية[٥٨] ومطالب وطنية.

  - ففي عام ١٩٥٩ نظّم عمال مطار طرابلس إضراباً دام خمسة أيام (مطالبي).
  - وفي عام ١٩٥٩ نظّم عمال المطابع الخاصَّة إضراباً ذا طبيعةٍ مطالبية استمرَّ قرابة عام.
  - وفي عام ١٩٦٠ توقّف جميع العمال عن العمل يوماً واحداً تضامناً مع النضال العربي ضدَّ إسرائيل.
  - وفي عام ١٩٦٠ نظّم عمال الخدمات في الفنادق والسياحة إضراباً ذا طابعٍ مطالبي.

كـما قام **الاتحاد العام للعمَّال المهنيين الليبيّين** (الذي تمَّ تأسيسـه في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٩) بتقديم شكوى أمام **المحكمة الاتحاديـة العليا ضدَّ الحكومة** بسـبب عدم اسـتجابتها لمطالب إضراب عـمال الخدمـات في الفنادق والسـياحة، وقد حكمت المحكمة لصالح الاتحاد.[٥٩]

- شـهدت حقبـة هذه الوزارة صـوراً محدودة مـن **الاضطرابات السياسـية الداخلية**، ومن صور **المشـاركة الشـعبية في مناصرة القضايا القومية**، من ذلك:

٥٧ راجع البرقية السرّية المرسلة من السفارة الأمريكية بتاريخ ٥/ ٣/ ١٩٥٨ ذات الرقم الإشاري (٣١٨).
٥٨ انظر: "الحركة العمالية الليبية ١٩٤٥-١٩٦٩"، **الوطن** (السنة الأولى . العدد الرابع، مايو/ أيار ١٩٨١).
٥٩ المصدر نفسه.





- قامت عناصر غير معروفة بتوزيع **منشورات سرّية** معادية للنظام في مدينة **بنغازي** خلال شهر مارس/ آذار ١٩٥٨.[٦٠]

- انطلقت **مظاهرات** حاشدة في **شتى المدن الليبية** يوم ٣٠/ ٣/ ١٩٥٨ بمناسبة "**يوم الجزائر**" وقد ندَّد المتظاهرون بالاستعمار وبفرنسا.[٦١]

- **أغلقت المتاجر جميعها** في ليبيا يوم ١٨/ ٧/ ١٩٥٨ احتجاجاً على **إنزال القوات البريطانية والأمريكية في كل من الأردن ولبنان.**

- أعلن طلبة **كلية التجارة في بنغازي** إضراباً عن الدراسة بدءاً من الأسبوع الأول من شهر ديسمبر/ كانون الأول عام ١٩٥٨ احتجاجاً على المستوى العلمي المتدنّي الذي كان عليه المدرّسون العرب الذين جرى استقدامهم كبديل للمدرّسين المصريين الذين سعت الحكومة للاستغناء عنهم. وقد ترتب على هذا الإضراب تعطيل الدراسة في الكلية لمدَّةٍ زادت عن الشهر.

- شهدت مدينة **طرابلس** على امتداد أيام ١٨-٢٠ مارس/ آذار ١٩٥٩ **مظاهرات حاشدة** اتجهت إلى مبنى **السفارة السوفييتية** رافعة شعارات مؤيّدة **لعبد الناصر** ومندّدة بالشيوعيين وبالاتحاد السوفييتي، وقد اضطرَّت الشرطة إلى تفريق المظاهرات. وقد وجدت هذه المظاهرات ضدَّ الشيوعيين أصداءها المؤيّدة لها في عدد من الصحف المحلية من بينها صحيفتا "**الزمان**" و"**الرائد**".[٦٢]

---

٦٠ أشارت إلى هذه الوقائع البرقية السرّية التي بعثت بها السفارة الأمريكية في ليبيا يوم ٣١/ ٣/ ١٩٥٨ ذات الرقم الإشاري (١٦٤).

٦١ المصدر نفسه.

٦٢ قامت هذه المظاهرات إثر نشوب الخلاف بين عبد الناصر والأحزاب الشيوعية في مصر. وقد عدّت الأوساط الدبلوماسية (الأمريكية والبريطانية) هذه المظاهرات مؤشّراً هامَّاً وقاطعاً على مدى تغلغل النفوذ المصري في ليبيا. راجع على سبيل المثال البرقيات السرّية المرسلة من السفارة الأمريكية في ليبيا بتاريخ ٢٠، ٢٣/ ٣/ ١٩٥٩ ذوات الأرقام (٥٢٩، ٥٣٤).

- خرجت **مظاهرات احتجاجية** في منطقة **تاجوراء** (بالقرب من طرابلس) يوم ١٣/ ٨/ ١٩٥٩ تنديداً بموت أربعةٍ من المواطنين المقيمين بالقرب من **قاعدة ويلس** نتيجة سقوط طائرة عسكرية أمريكية في المنطقة. وقد وجد الحادث أصداءً له في الصحافة الليبية.[٦٣]

- شهدت مدينتا طرابلس وبنغازي **مظاهرات حاشدة** يوم ٦/ ٢/ ١٩٦٠ احتجاجاً على التجارب النووية التي تقوم بها فرنسا في الصحراء الجزائرية. وكانت هذه المظاهرات بتصريح من الحكومة.

- عقد في طرابلس يوم ١٧/ ٢/ ١٩٦٠ **اجتماع موسّع** ضمَّ مندوبين عن **أجهزة الشرطة** في الولايات الثلاث للتنسيق بين جهودهم في ملاحقة نشاط **العناصر الشيوعية** في البلاد.

- انفجرت **عبوة ناسفة** أمام بيت **ناظر الداخلية** في ولاية برقة **أبي سيف ياسين** يوم ١٧/ ٣/ ١٩٦٠، ورغم أنَّه لم يُعثر على الجاني إلا أنَّ الاعتقاد ساد بأنَّ أسباباً سياسية كانت وراء الحادث.[٦٤]

- قام **علي الفقيه حسن** بمحاولتين: الأولى خلال ولاية الطاهر باكير لطرابلس (١٩٥٨-١٩٦٠) والثانية خلال ولاية أبي بكر نعامة (أغسطس/ آب ١٩٦٠)، لإحياء نشاط **حزب الكتلة الطرابلسي** (ذي التوجّهات الجمهورية) إذ قدَّم عريضة يطلب فيها السماح له بمعاودة نشاط الحزب استناداً إلى المادَّة (٢٦) من الدستور. ورغم أنَّ علي الفقيه حسن كان يهدّد باللجوء إلى المحكمة

٦٣ انظر برقيتي السفارة الأمريكية المؤرّختين في ١٤، ١٥/ ٨/ ١٩٥٩ ذاتي الرقمين (١٠٠، ١٠٢). انظر أيضاً التقرير السنوي للسفارة البريطانية في ليبيا الخاصّ بعام ١٩٥٩ والمؤرّخ في ١١/ ١/ ١٩٦٠.

٦٤ راجع البرقية السرّية المرسلة من السفارة الأمريكية بتاريخ ٢١/ ٣/ ١٩٦٠ رقم G-93 والتقرير السرّي رقم (٢٥٠) المؤرّخ في ٢٤/ ٣/ ١٩٦٠.

الاتحادية العليا في حال رفض الحكومة الاستجابة إلى طلبه إلا أنَّه يبدو أنَّ الحكومة تجاهلت الاستجابة إلى ذلك المطلب.[٦٥]

- في ٤/٨/ ١٩٦٠ جرى إيقاف صحيفة "**الليبي**" ذات الميول اليسارية عن الصدور بشكل مؤقت، كما جرى إيقاف صحيفة "**الزمان**" في ١/٩/ ١٩٦٠ وكذلك جريدة "**المساء**" في ٣٠/٩/ ١٩٦٠[٦٦]



٦٥ راجع البرقية السرّية المرسلة من السفارة الأمريكية بتاريخ ١٣/٨/ ١٩٦٠ ذات الرقم (٥٤). ذكر الصيد أنَّ **علي الفقيه حسن** أطلق على حزبه الجديد اسم "**حزب الشعب**" وأنَّه أرفق بطلبه ميثاق الحزب ومبادئه. الصيد، ص ٢١٢.

٦٦ يزعم علي الديب رئيس تحرير صحيفة **الليبي** أنَّ إيقاف الصحيفة كان بسبب تحريضها على الثورة. انظر صفحة الغلاف الأخيرة من كتاب علي الديب. ويعزى إيقاف الصحيفتين الأخيرتين إلى دورهما بشأن قضية طريق فزان التي أخذت تطفو على سطح الأحداث في تلك الفترة.



العلاقـات مع بريطانيا وأمريكا [٦٧]

حفلـت حقبـة حكومـة عبـد المجيد كعبـار بمراسـلات عديـدة بينها وبين الحكومتـين البريطانية والأمريكية وبلقاءات وجولات مفاوضات **ثنائية وثلاثية** تمحورت حول حجم المسـاعدات المالية والعسـكرية التي يقدّمها البلدان لليبيا. وكان مـن بـين **العوامـل** التـي أثـرت في مواقـف مختلـف الأطراف خـلال هذه الاتصالات والمفاوضات:

(١) **اسـتمرار حاجـة الحكومة الليبيـة الملحّة إلى المسـاعدات المالية الأجنبيـة**، وحرصهـا عـلى زيـادة حجـم هـذه المسـاعدات بما يتناسـب مـع تنامـي احتياجات اقتصادهـا ورغبتها في تقوية الجيش الليبي.

(٢) **رغبـة الحكومـة البريطانيـة في تقليـص التزاماتهـا الماليـة تجـاه** الحكومـة الليبيـة بعـد إعـلان عزمهـا عـلى سـحب قواتهـا العسـكرية مـن ليبيا مـع عـام ١٩٥٨ في ظل أوضـاع بريطانيا المالية والاقتصادية المتردّية، ورغبة الأخيرة في أن تتحمّل عنها الولايات المتحدة هذه الالتزامات.

(٣) **عـزوف الولايـات المتحـدة الأمريكية** عن الاضطـلاع بكامل التزامات بريطانيا السابقة في ليبيا من جهة، وحرصها من جهة أخرى على أن تبقى المسـاعدات التـي تقدّمها للحكومة الليبية عند أدنى حدّ.

أهـداف السياسة الأمريكية في ليبيا

في **٢٩/ ٦/ ١٩٥٧** أصـدر **مجلـس الأمـن القومـي الأمريكـي** القـرار رقـم

٦٧ في اعتقادنا أنَّ العلاقات الليبية مع الحكومتين البريطانية والأمريكية خلال السنوات ١٩٥٧-١٩٥٩ جديرة باهتمام ودراسة الباحثين والمتخصّصين.



٥٧١٦/ ١ بعنوان "**سياسة الولايات المتحدة تجاه ليبيا**" "U.S. Policy Toward Libya"[٦٨] وقد تناول التقرير في مقدمته وتحت عنوان "**اعتبارات عامّة**" ما ترجمته:

(١) المملكة الليبية ذات أهمّية استراتيجية للولايات المتحدة بسبب موقعها الممتد على خطوط الاتصال بين شمال إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، وأيضاً بسبب **القواعد العسكرية** المهمّة وحقول التشغيل التي تملكها فوق أراضيها. وليبيا مهمّة أيضاً بسبب **تأثيرها المحتمل على استقرار وتوجّهات بقية الشمال الإفريقي**.

(٢) إنَّ وضعنا العسكري في ليبيا يستند إلى الاتفاقية المتعلقة بالقاعدة المبرمة في **٩/ ٩/ ١٩٥٤** والتي ينقضي أجلها في **٢٤/ ١٢/ ١٩٧٠** ما لم يتمّ تجديدها. وتشتمل تسهيلاتنا العسكرية في ليبيا على قاعدة ويلس الجوية القريبة من طرابلس والمنشآت المرتبطة بها. وتوجد مخططات مبدئية لإقامة إنشاءات إضافية في ليبيا بما في ذلك **قاعدة عسكرية في برقة**.

(٣) **الملك** هو مصدر السلطة الرئيسي ويظل العامل الأساس المؤثر في توحيد ليبيا. ومع ذلك فإنَّ أيَّ **رئيس وزراء** ذي شخصية قوية يمكنه أن يجد لنفسه مجالاً كبيراً لممارسة السلطة والنفوذ. لا توجد **أحزاب سياسية** في ليبيا، ولا يكترث الرأي العام فيها بالتغييرات السياسية. وتوجد **توجّهات إقليمية قوية** بين الولايات الثلاث، وهي توجّهات يمكنها أن تهدّد استمرار ليبيا موحّدة بعد وفاة الملك.

---

٦٨ انظر: **العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، المجلد الثامن عشر، ص ٤٩٠-٤٩٥. وقد أشار التقرير الخاص بذلك القرار إلى عدد من الوثائق والمذكرات وصف بعضها بأنّه غير منشور Not Printed ولا نشك بأنَّ ذلك يرجع إلى خطورة وحساسية المعلومات التي تتضمّنها. كما تجدر الإشارة إلى أنّ مذكرة الحوار الذي جرى أثناء اجتماع مجلس الأمن القومي الأمريكي رقم (٣٢٨)، وقد انعقد يوم ٢٦/ ٦/ ١٩٥٧ وناقش القرار المذكور، تفيد بأن وزير الخارجية الأمريكي دالاس قال خلال ذلك الاجتماع "إنّ عملية إنشاء الأمّة الليبية الجديدة كانت بكاملها عملاً جنونياً" "The entire creation of the new nation of Libya had been a crazy business". راجع وثيقة مجلس الأمن القومي الأمريكي المؤرّخة في ٢٧/ ٦/ ١٩٥٧ والموجودة بالميكروفيش رقم (٢٦٨٢)، وقد جرى الإفراج عنها عام ١٩٩٧.



(٤) **التوجّهـات الغربيـة للنظام** هي بدرجة رئيسـية نتيجة سياسـة الصداقـة التي اختطها الملك مع بريطانيـا والولايات المتحدة. ومن المنتظر أن تسـتمرّ ميول ليبيا نحو الغرب مادام بقي الملك عـلى قيد الحياة، ومادامت ليبيا تشـعر بالرضـا عن **الدعم المالي** الذي تتلقاه من الغرب.

(٥) لقـد اسـتطاعت **بريطانيـا** أن تمـارس نفـوذاً كبـيراً عـلى الملك والحكومـة الليبية بسـبب اسـتعدادها لتغطية العجز السـنوي في ميزانيـة الحكومـة الليبيـة. ومـع ذلك، فـإنَّ **نفـوذ بريطانيا في ليبيـا يتجـه نحـو الضعف عـلى امتـداد السـنوات الأخيرة.** وسـوف تتسـارع درجة اضمحـلال هذا النفـوذ في ضوء قرار بريطانيـا مؤخّراً بتخفيض حجم مسـاعداتها الماليـة لليبيا بدءاً من ٣١/ ٣/ ١٩٥٨ وسـحب معظم قواتها العسكرية من فوق أراضيها.

(٦) **تنامي نفـوذ الولايات المتحدة** في ليبيا بثبـات منذ عام ١٩٥١. وقـد ازداد اقتراب ليبيـا من الولايات المتحدة خلال الأشـهر الأخـيرة، وأعلنت الحكومـة الليبية عن دعمهـا القوي لمبادئ السياسـة الأمريكية في الشرق الأوسـط (**مبدأ أيزنهاور**). **ومن المرجّح أنَّ أمريكا، من بين دول العالم الغربي، هي وحدها التي تملـك توفير القيـادة والإمكانات والنفوذ، ممّا يضمن اسـتمرار توجّهات ليبيا نحو الغرب.**

(٧) **سـعت مـصر منـذ عـام ١٩٥١ لجـرّ ليبيـا إلى دائـرة نفوذهـا.** وقـد اسـتطاعت مـصر، من خـلال تزويـد ليبيا بالمستشـارين والموظفـين (في الحكومـة الاتحاديـة وحكومـات الولايـات) وبالمدرّسين في المدارس الليبية، ومن خلال استخدامها للسينما والإذاعـة والصحافة المصرية، نشر دعايتهـا ونفوذها في ليبيا. وحاولت السـفارة المصرية أن تبسـط نفوذهـا باندفاع في ليبيا، كما عملت خلال أزمة السـويس في أواخر عام ١٩٥٦ على أن



تثير **الاضطرابات** داخل ليبيا. لقد **تنامت المخاوف** لدى الملك والحكومة الليبية حول دوافع المصريين، و**سعت الحكومة إلى اتخاذ خطوات من أجل الحدّ من النفوذ المصري في ليبيا.**

(٨) في عام **١٩٤٥**[٦٩] طلب **الاتحاد السوفييتي** فرض وصايته على إقليم طرابلس. وفي عام **١٩٥٦** تمَّ فتح **سفارة الاتحاد السوفييتي** في طرابلس. وفي عام **١٩٥٦** رفضت الحكومة الليبية الاستجابة **للعروض السوفييتية** بتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية، بعد أن قامت الولايات المتحدة بتقديم مساعدات إضافية. وكان هناك نوع من التعاون بين السوفييت وأعضاء السفارة المصرية في ليبيا. وقد وردت تقارير عن قيام السوفييت **بتجنيد** بعض صغار المسؤولين الليبيّين. ومع ذلك فإنَّ **النفوذ السوفييتي المباشر يظل ضعيفاً**، كما لا توجد في ليبيا منظمة شيوعية محلية معروفة.

(٩) حرصت ليبيا على إقامة علاقات حميمة مع **العراق وتركيا،** كما قبلت مساعدات متواضعة من البلدين في تأسيس وتدريب الجيش الليبي. وكانت ترغب في تمتين علاقاتها **مع جيرانها في الشمال الإفريقي**. وقد كرّرت تأييدها **للقوى الوطنية الجزائرية**[٧٠]. وتنحصر علاقاتها بمعظم **الدول العربية** في اجتماعات جامعة الدول العربية، **ولا يوجد لأيٍّ منها – عدا مصر – نفوذ في ليبيا.**

(١٠) أمَّا **الجيش الليبي الاتحادي** فقد حجّم دوره بقوات الأمن بالولايات (التي يتراوح عددها ما بين ٥٠٠٠ و٦٠٠٠ شخص). والملك والحكومة الاتحادية مضطرّون للاعتماد على قوات الأمن المحكومة ولائياً في المحافظة على الأمن الداخلي. إنَّ تحويل قوات الأمن الولائية إلى قوةٍ اتحادية أمر مرغوب

---

٦٩ قبل حصول ليبيا على استقلالها.

٧٠ يقصد الثورة الجزائرية.

فيـه غير أنّه غـير ممكن سياسـياً. إنَّ الملـك والحكومة مصرّون عـلى زيادة قوة الجيش مـن (١٨٣٥) رجـلاً إلى (٥٠٠٠) على الأقـل. وإذا تحـلى هـذا الجيـش بـولاءٍ وطنـي فسـوف يكون بمقدوره تزويد الحكومة الاتحادية بسندٍ عسكري فعّال يمكن أن يسـهم بشكل بارز في تعزيز الأمن الداخلي وفي وحدة ليبيا، كـما يوفر بعض المقاومـة لأيّ عدوان داخلي. ومـن المتوقع أن تستمرّ الجهود خلال فترة بناء القوة الاتحادية حتى يتمّ تقليص صلاحيات قوات الأمن في الولايات.

(١١) إنَّ **بريطانيـا**، في الوقـت الحـالي، هـي صاحبـة المسـؤولية الأولى في **تجهيـز وتدريـب الجيش الليبي**، ومـع ذلك، **التزمت الولايـات المتحـدة الأمريكية** بتدريب وتجهيز قـوة إضافية من أفـراد الجيش الليبي بنحو **(١٠٣٥)** شـخصاً، وهي في طريقها إلى أن **تتولى تدريب وتجهيز كامل الجيش الليبي**.[٧١]

(١٢) **أكثـر مـن ٩٠٪ مـن مسـاحة ليبيـا صحـراء**، ولا تزيـد الأراضي القابلـة للزراعـة عـن **٢٪** من مسـاحة ليبيا. ومعظم السـكان يشـتغلون **بالرعي والزراعة** غير المسـتقرّة. ويتعرّض الإنتاج لتذبذبٍ واسـعٍ وفقاً لدرجة **هطـول الأمطار**. **ومعظم السـكان يعيشـون عند مسـتوى خط الفقر**، ويعانون من سوء **التغذيـة والأمراض**. وما لم يجرِ اكتشـاف موارد طبيعية جديدة فإنَّ إمكانات النموّ الاقتصاديَ تظل محدودة بشكل كبير.

(١٣) جـرت حاليـاً **عمليـات تنقيـب واسـعة عـن البـترول** بوسـاطة شركات أمريكية ومن بلدان أخـرى، وإذا تمّ العثور عـلى كمّيـات كبيرة من البـترول الخام أو الغاز وتمّ اسـتغلالها تجاريـاً، فـإنَّ **احتياجـات ليبيـا للمسـاعدات الأجنبية سـوف ينخفـض كثيراً، كـما يصبح مـن الممكن الإنفاق على مسـتوى معيشةٍ متنام**.

٧١ راجع مبحث "لجنة دريبر الأمريكية" من هذا الفصل.



(١٤) تمّ تغطية **العجز في الميزان التجاري** لليبيا عن عام **١٩٥٦** عن طريق **الإنفاق العسكري** للقوات البريطانية والأمريكية، **والاستثمارات الأجنبية** الخاصّة **والمساعدات الأجنبية**. وقد بلغ إجمالي **أرصدة ليبيا** من الدولار والإسترليني في نهاية عام ١٩٥٦ نحو **(٤٦)** مليون دولار.

(١٥) بالنسبة للسنة المالية ١٩٥٦ بلغ إجمالي **عائدات الحكومة** (الاتحادية والولايات) نحو **(١٧)** مليون دولار، كما بلغ **إجمالي المساعدات المالية**، وأغلبها من بريطانيا، لتغطية عجز الميزانية نحو (٨) ملايين دولار. وبالإضافة إلى ذلك، بلغ إجمالي المساعدات المالية التي تسلمتها الحكومة الليبية **لأغراض التنمية** نحو **(١٥)** مليون دولار.

(١٦) ظلت **بريطانيا** المصدر الرئيس للدعم الخارجي لميزانية الحكومة الليبية. غير أنَّ بريطانيا تعتزم تخفيض حجم مساعداتها من **(٦ ,١٢)** مليون دولار (السنة المالية ١٩٥٨) إلى نحو **(٥ ,٣)** مليون دولار سنوياً بدءاً من **١/ ٤/ ١٩٥٨**. [٧٢] وقد حثت بريطانيا الولايات المتحدة على أن تقوم بسدّ الفجوة الناجمة عن هذا القرار. وقد **عبّرت الولايات المتحدة للحكومة الليبية** عن استعدادها لمراجعة الوضع المالي والاقتصادي الناجم عن القرار البريطاني، والنظر في احتياجات ليبيا لمساعدات إضافية من الولايات المتحدة مع الأخذ في الاعتبار حجم الأموال المتاحة وحجم المساهمة التي تقدّمها الحكومة البريطانية.

(١٧) **إنّه من غير المحتمل أن ترفع بريطانيا من المستوى الجديد لمساعداتها لليبيا، وسوف تتوجّه ليبيا إلى الولايات المتحدة متوقعة منها سدّ هذه الفجوة**. ومن شبه المؤكد أنَّ الليبيّين سوف يضاعفون جهودهم لزيادة **ثمن تعاونهم** مع

---

٧٢ راجع ما طرأ من تطوّر على موقف الحكومة البريطانية بهذا الشأن فيما بعد في هذا المبحث.

الولايـات المتحـدة. وإذا مـا جـاء حجـم مسـاعدتنا لهم دون توقعاتهم بشـكل كبير، فمن شـبه المؤكد أنّهم سـوف يسـعون إلى **إحيـاء مخاوفنا** بالاتجاه نحو **مصر والاتحاد السـوفييتي**، على الرغم من أنّه من غير المحتمل أن يقبل الليبيّون أيّة مساعدات كبـيرة مـن هـذه الـدول إلا في حـال وصولهـم إلى يقـين بـأنَّ المساعدات الأمريكية لهم ليست كافية مطلقاً.

وقـد خصّص هذا القرار[٧٣] بعد ذلك فقرتين منه (١٨ و١٩) **للأهداف** التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها في ليبيا، وهي:

- اسـتمرار تواجد وقابلية اسـتعمال المنشآت العسـكرية في ليبيا وفقاً لاحتياجات الولايات المتحدة الأمريكية.
- وجـود حكومة ليبية مسـتقلة ومسـتقرّة وقادرة عـلى مواجهة النزعـات الانفصالية للولايات، وغير خاضعة للنفوذ المعادي للغـرب (وعلى الأخصّ المصري والسـوفييتي) وتكون موالية للولايات المتحدة والغرب، ومساندة لأهداف العالم الحر.

ثمّ خصّص القرار الفقرات الثلاث الأخيرة منه للمعالم الرئيسـية للسياسـة الأمريكية في ليبيا Major Policy Guidance على النحو التالي:

(٢٠) المساعدة المالية

تقديـم المسـاعدات الأمريكية في حدّها الأدنـى Minimum Level مـع الأخـذ في الاعتبـار المسـاهمات التـي تقدّمها الـدول الصديقة الأخرى، والتي تضمن المحافظة على استمرار التسهيلات الدفاعية لأمريكا، وتعاون الحكومة الليبية.

(أ) المساعدة العسكرية

الاضطـلاع بالمسـؤولية الرئيسـية،[٧٤] عبر عددٍ من السـنوات، لتطوير جيش ليبـي وتدريبه وتجهيزه، بحيث يكون قادراً على

٧٣ سنلاحظ فيما بعد أنَّ بريطانيا راجعت قرارها وزادت من مستوى مساعداتها.

٧٤ لعل هذا كان في مقدّمة الأسـباب التي جعلت لجنة درير تصدر توصياتها في أواخر عام ١٩٥٩، كما سـنرى، بإعداد بديل عسكري لحكم ليبيا.





المحافظـة على الأمـن الداخلي ومقاومـة أيّ حرب عصابات، وتقديم المساعدة العسكرية لهذا البرنامج، إلى جانب ما تقدّمه الـدول الصديقـة الأخرى. **ولا يجـوز بحال مـن الأحوال أن يزيـد حجم هذه القوة العسـكرية عن قرابـة (٤٥٠٠) رجل.** وبالتزامـن مـع توسـيع الجيـش الاتحـادي، ينبغـي تشـجيع الليبيّـين، بقدر ما تسـمح به ظروفهم السياسـية، على تخفيض قـوة الشرطـة المحليـة بالولايـات إلى المسـتوى الـلازم الذي يمكنها من تأدية مهامها كقوّة شرطة بكفاءة.

(ب) المساعدة الاقتصادية والفنية

وفي إطـار الحـدّ الأدنـى الإجمـالي يمكـن تقديـم مسـاعدات اقتصادية وفنية:

(١) للمحافظـة عـلى مسـتوى معقـول مـن الاسـتقرار الاقتصادي.

(٢) للمساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية.

(٣) لدعم الجهود الليبية من أجل تحسـين مستوى الكفاءة الفنية في الجهاز الحكومي والزراعة والتعليم والصحة وغيرهـا مـن المجـالات لتحقيـق أفضـل اسـتخدام للثروات البشرية والطبيعية.

(٤) لتسـهيل عمليـات استكشـاف واسـتغلال المزيد من ثـروات ليبيـا الطبيعيـة، ، ولاسـيما من خـلال جهود القطـاع الخاص، من أجل تقليل اعتماد ليبيا، عبر عددٍ من السنوات، على المساعدات الخارجية.

(٥) المساهمة في وحدة ليبيا سياسياً.

(٢١) العلاقات مع شمال إفريقيا والشرق الأوسط

(١) تشجيع توجّه ليبيا للارتباط سياسياً وثقافياً واقتصادياً بصورةٍ

أكبر بتونس والمغرب، على الرغم من الظروف الراهنة التي لا تسـمح باتخاذ خطوات عملية نحو تحقيق ترابط شمال إفريقي أوسع.

(٢) وتشـجيع ليبيـا، في الوقـت نفسـه، على تمتـين علاقاتها بدول الشرق الأوسط الموالية للغرب (مثل تركيا والعراق ولبنان)، وعـلى التخفيف من علاقاتها مع دول الشرق الأوسـط ذات التوجّـه المعادي للغـرب، والمحايدة (وعـلى الأخصّ مصر) وحثهـا على تجنّب الزجّ بنفسـها في مشـاكل ونزاعات الشرق الأوسط.[٧٥]

(٢٢)

(١) تشـجيع ليبيا على انتهاج السياسات واتخاذ الخطوات التي من شـأنها تدعيم اسـتقلالها وترابطها الوطني وتعاونها مع العالم الحرّ.

(٢) الاسـتعداد للاسـتجابة لأيّـة مطالـب ليبيـة بالمسـاعدات العسـكرية في ضـوء مبـادئ السياسـة الأمريكيـة الخاصّـة بالـشرق الأوسـط، والتخطيـط لتنسـيق هـذه المسـاعدات مـع خطـط بريطانيـا للقيـام بمسـؤولياتها بموجـب معاهدة التحالف البريطانية-الليبية".

وتفيد الوثائق الأمريكية أنَّ الرئيس أيزنهاور اعتمد إعلان السياسة السابق الوارد في تقرير مجلس الأمن القومي[٧٦] رقم (٥٧١٦) المعدّل برقم (٥٧١٦/ ١)، كـما أصدر توجيهاتـه إلى كافة الإدارات التنفيذيـة ووكالات الحكومة الأمريكية بتنفيـذه، ونـاط مهمّة التنسـيق بشـأنه إلى هيئـة تنسـيق العمليـات Operations Coordinating Board.

٧٥ طبعـاً المقصـود هنـا هـو الابتعاد عـن الاهتـمام بالقضية الفلسـطينية وعـن دعمها، فهـي في نظر الولايـات المتحدة الأمريكية ليست سوى نزاع من نزاعات الشرق الأوسط.

٧٦ تجدر الإشـارة إلى وجود سبعة مرفقات بالتقرير من (A) إلى (G) غير منشـورة. وتفيد الوثائق الأمريكية أن هيئة تنسـيق العمليـات Operations Coordinating Board أقـرت في اجتماعهـا المنعقد يـوم ٢٠/ ١١/ ١٩٥٧ 'خطة العمليات Operations Plan" المؤسسة على قرار مجلس الأمن القومي الأمريكي رقم ٥٧١٦/١، وأن صورة من تلك الخطة قد أبلغت إلى السفير الأمريكي في ليبيا المستر تابن بموجب رسالة وزارة الخارجية المؤرخة في ٢١/ ١٢/ ١٩٥٧.

اتفـاق مبدئي بين بريطانيا وأمريكا

في ضـوء الإعـلان الخـاص بالسياسـة الأمريكيـة في ليبيـا الـذي سـلفت الإشارة إليه، قام المستر **جوزيف بالمر** (نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي) في ١٨/ ٧/ ١٩٥٧ بإخطار السـكرتير الأول بالسفارة البريطانية في واشنطن المستر **بوتوملي** بالتوجيهات التي أرسلتها الخارجية الأمريكية برقياً إلى سفارتها في لندن في اليوم السابق، والتي تضمّنت:

في المجال العسكري

- إنّ حكومـة الولايات المتحدة الأمريكية على اسـتعداد لتحمّل المسـؤولية الرئيسـية لتدريب وتجهيز الجيـش الليبي شريطة أن يكـون ذلـك مقبـولاً لـدى الليبيّين. وهـي تتوقـع ألا تتجاوز القوة المطلوب تجهيزها قتالياً أكثر من (٤٥٠٠) شـخص (أي الحـدّ الأقـصى لقوة الجيش الليبي وليس كقـوة تضاف إلى هذا الرقـم) باعتبار أنَّ هذه هي القوة التي **يمكن تسـويغها بالنظر لاحتياجات ليبيا وإمكاناتها**.

- إنَّ الحكومة الأمريكية **ترغب في التنسيق مع بريطانيا** فيما يتعلق **بالتوقيت وبالأسـلوب** الذي يتمّ به **تبادل المواقع بين الطرفين**، وهـي ترحّـب بوجهـات النظـر البريطانيـة حـول **الطريقـة والتوقيـت اللذيـن يتمّ بهما إخطار الليبيّـين. وهي حريصة على وجـه الخصوص ألا يجـري إخطار الليبيّـين في الوقت الحاضر حول الأعداد المقترحة للجيش الليبي**.

- إنَّ رئيس **الهيئة الاستشارية العسكرية الأمريكية** قد تمّ اختياره، وسـوف يكون في واشـنطن في ٢٤/ ٧/ ١٩٥٧ لمدّة عشرة أيام قبل أن يتوجّه إلى ليبيا".

في المجال الاقتصادي

- إنَّ حكومـة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة تتوقـع أن تقـدّم

مساعدات اقتصادية وقتيّة إلى ليبيا على أساس الصداقة الليبية الأمريكية، وفي الحدود التي تسـمح (بعد الأخذ بعين الاعتبار المسـاهمات الأخرى) باسـتمرار اسـتقرار الأوضـاع فيها وبما يمكنها من تحقيق المزيد من التقدّم.

- بالنظـر إلى **المسـؤوليات الملقـاة على عاتق الحكومـة الأمريكية على المسـتوى العالمي**، وفي ضوء **المحدّدات الدستورية** المتعلقة بالتخطيط لأيّة التزامات مسـتقبلية (بعيـدة الأمد)، فقد حث **المستر بالمر** حكومة المملكة المتحدة على أن تستمرّ بتقديم أقصى ما يمكنها تقديمه من مسـاعدات إلى ليبيا، وأن تزيد من حجم هذه المساعدات إذا سـمحت ظروفها بذلك في المستقبل، وأن تذهب إلى أبعد حدٍّ مستطاع في تغطية العجز في الميزانية العامة لليبيـا بعـد السـنة الماليـة ٥٧/ ١٩٥٨ بصفـة عامّـة، وبالفترة الواقعـة بـين (١ إبريل/ نيسـان و٣٠ يونيو/ حزيران ١٩٥٨) على وجـه الخصوص، أي بالفـترة الواقعة بين السـنة المالية في بريطانيا وبداية السنة المالية ١٩٥٩ في الولايات المتحدة.

لقد شكلت هذه التوجيهات ملامح اتفاق مبدئي بين الحكومتين البريطانية والأمريكيـة حول **تبادل المسـؤوليات بينهما** فيما يتعلق بالدعم المالي والعسـكري اللذيـن كانتا تقدّمانه للحكومة الليبية. ورغـم ذلك، فقد ظلت **الكيفيّة** التي يتمّ بها إبلاغ الحكومة الليبية بهذا الوضع الجديد مشـكلة ليست بالسهلة، لما تتضمّنه مـن "**إحـراج**"، وكذلـك **لرغبـة بريطانيا** في أن تحافـظ على مكاسـبها ومصالحها الخاصّة في ليبيا، و**لرغبة أمريكا** من جهةٍ أخرى في ألا تنال بريطانيا على حسـابها مكسباً لا تستحقه.

وتجدر الإشـارة إلى **جملة من الحقائق** التي تتضّح من مطالعة الوثائق السرّية للخارجية البريطانية[٧٧] التي تتعلق بهذا الموضوع، منها:

٧٧ راجـع عـلى الأخصّ الوثيقـة رقـم JT 1071/33G (الملف FO 371/126043)، ورسـالة وزير الدفـاع البريطاني إلى وزيـر الخارجيـة المؤرّخة في ٨/ ٤/ ١٩٥٧ رقم JT 1071/33 بالملف ذاته، ورسـالة وزيـر الخارجية البريطـاني إلى وزيـر الدفاع بـتاريخ ١٧/ ٤/ / ١٩٥٧، ورسـالة وزير الدفاع إلى وزيـر الخـارجية المؤرّخـة في ٦/ ٥/ ١٩٥٧ بالملف نفسه.



١- على الرغم من **حاجة البريطانيين** الماسّة عسكرياً واستراتيجياً للبقاء في ليبيا فيما بعد عام ١٩٥٩ وأرجحية احتمال بقائهم فيها، فإنّهم **حرصوا على إخفاء ذلك عن الأمريكان والليبيّين،** وظلوا يحيطون موقفهم بالغموض ودون تحديدٍ في أيّ اتجاه (البقاء أو الرحيل).

٢- أنَّ البريطانيين كانوا حريصين على **إعطاء الأمريكان الانطباع بأنّهم لا يستطيعون تحمّل أعباء استمرارهم عسكرياً في ليبيا،** وأنّ عليهم الشروع في إجلاء قواتهم فوراً بدءاً من يونيو/ حزيران ١٩٥٧.

٣- أنَّ البريطانيين كانوا حريصين **على عدم إطلاع الإيطاليين والفرنسيين** عمّا دار في المباحثات بينهم وبين أمريكا حول ليبيا رغم طلب الإيطاليين منهم ذلك.

أزمة في العلاقات مع أمريكا

قام وزير الخارجية البريطانية المستر سلوين لويد، كما مرّ بنا، يوم **٢٥/ ٤/ ١٩٥٧** بتسليم السفير الليبي في بريطانيا **مذكرة** أعرب له فيها عن توقعه بأن تحل الولايات المتحدة الأمريكية محل بريطانيا في الاضطلاع بالمسؤوليات التي تنوي بريطانيا التخلي عنها تجاه ليبيا، كما اقترح عليه عقد مشاورات ثلاثية بمشاركة أمريكا في القريب.

وتكشف برقية مرسلة من السفارة الأمريكية في ليبيا ومؤرّخة في **٢٥/ ٩/ ١٩٥٧** أنَّ السفير البريطاني أبلغ رئيس الوزراء الليبي عبد المجيد كعبار (خلال لقائه به يوم **٦/ ٩/ ١٩٥٧**) عن عزم الحكومة البريطانية الشروع في تخفيض قواتها العسكرية تدريجياً.[٧٨]

وعلى الرغم من ذلك، حافظت الحكومة البريطانية على التزامها بتقديم مساعداتها السنوية لليبيا في مواعيدها، بحكم أنَّ هذه المساعدات كانت محدّدة

---

٧٨ قدّرت برقية السفارة الأمريكية أن يؤدّي قرار الحكومة البريطانية إلى حرمان ولاية برقة (حيث كانت توجد القوات البريطانية) من مبلغ (٥) ملايين دولار كانت تلك القوات تنفقها في السوق المحلية بالولاية، وأن يؤدّي ذلك إلى بطالة نحو (٣٧٠٠) مواطن ليبي كانوا يعملون بالمعسكرات البريطانية.

مسـبقاً بموجـب الاتفاقيـة المالية المبرمة بـين البلدين في عـام ١٩٥٣ ولمدّة خمس سنوات.

أمّا **المسـاعدات الأمريكية**، ولاسـيما ذلك الشـق منها الذي يجـري تحديده سـنوياً مـن قبـل الكونجـرس الأمريكي، فقـد أصابها المزيـد من التعثر بسـبب الـتردّد الذي طبع موقف الحكومة الأمريكية، كـما مرَّ بنا، الأمر الذي جعل هذه المسـاعدات تبدو بشـكل كبـير دون توقعات الحكومـة الليبية، ولاسـيما في ظل الموقف البريطاني الجديد.

لقـد أدّت هـذه الملابسـات إلى قيـام "أزمـة" في علاقات حكومـة كعبار مع الإدارة الأمريكية، سجّلتها مجموعة من الوثائق البريطانية والأمريكية السرّية.

من بين **الوثائق السرّية للخارجية البريطانية** التي أشارت إلى هذه الأزمة المتعلقة بالمساعدات الأمريكية لليبيا، وما كان يدور حولها من كر وفرّ وكيد ومكر:

الوثيقـة الأولى[٧٩]

وهي رسـالة سرّية مؤرّخة في ٢٣/ ٩/ ١٩٥٧ موجّهة من السفير البريطاني في ليبيا المسـتر والـتر غرايام Walter Graham إلى المسـتر آدم واتسـون Watson بـالإدارة الإفريقيـة بالخارجيـة البريطانيـة. وتقـدّم الرسـالة التفاصيـل المتعلقة بمحتوى برقية سـبق للسـفير أن بعث بها في اليوم نفسـه إلى الخارجية البريطانية حول "الأزمة" التي بدأت تلوح في الأفق بين الحكومتين الأمريكية والليبية.

ونورد فيما يلي ترجمة لأهمّ ما جاء في تلك الرسالة:

"القصة الكاملة وراء برقيتي رقم (٣٦١) بهذا اليوم هي كما يلي:

١- جـاء المسـتر **هارد ايكر** لزيارتي هذا الصبـاح، وأخبرني ابتداءً - كما توقعت منه - أنّه سـوف يترك العمل في الحكومة الليبية قريباً، وأنّه سوف يقدّم استقالته لأسباب صحية ويتوقع أن يتسلم مبلغاً سخياً كما هو معتاد من الحكومة الليبية تجاه مسـتخدميها الأجانب في مثل هذه الظروف.

٧٩ تحمل الرقم الإشاري JT 1104/23 وموجودة بالملف FO 371/126 045.



٢- أخبرني هارد ايكر بعد ذلك أنَّ شقلوف[٨٠] رجع منذ يومين من مدينة البيضاء يحمل تعليمات - وفيما يبدو من مجلس الوزراء- مفادها أنَّ المساعدات الأمريكية لم تعد مقبولة (من قبل الحكومة الليبية) في ظل القيود المصاحبة لها. وفضلاً عن ذلك، فإنَّ الحكومة الليبية سوف تطالب الأمريكان باعتبار الاتفاقية المتعلقة بقاعدة ويلس الجوية ملغاة. وفي حال رفض الأمريكان الاستجابة لهذا المطلب، فإنَّ الحكومة الليبية سوف تلجأ إلى الأمم المتحدة بحجّة أنَّ "**دولة قوية**" تفرض نفسها على طرفٍ ضعيف (ليبيا) بالقوة.

٣- لم يكن لدى هارد إيكر أيّة تفاصيل حول الكيفيّة التي تنوي الحكومة الليبية أن تضع هذا الأمر عن طريقها موضع التنفيذ، غير أنّه ذكر أنَّ الشروع في تنفيذه سوف يبدأ قريباً. وعندما سألته عمّا إذا كان كعبار، الذي **عُرف بالضعف**، هو فعلاً من اتخذ هذه القرارات، أجابني إنَّ الأمر على العكس، فإنَّ هذه القرارات تجسّد انتصاراً للزمرة الموالية لمصر والمحيطة بالملك، والتي تشمل البوصيري الشلحي وعبد الله عابد والصّدّيق المنتصر وعبد الكافي،[٨١] وأنَّ عبد المجيد كعبار سوف يُستبدل قريباً[٨٢] بحسين مازق كرئيس للوزراء.

٤- وفي نظر شقلوف، فإنَّ احتجاجات الليبيّين ضدّ الأمريكان لا تنسحب على البريطانيين، وأنّه يتمنّى أن يستمرّ الأمر على هذا النحو.

٥- قبل أن أبرق إليكم، قابلت السفير الأمريكي تابن الذي سبق لبيت هارد ايكر أن أبلغه بالقصة نفسها. وقد أبلغني تابن أنَّ شقلوف التقى، عقب حديثه مع هارد ايكر، بـ **(ماركس غوردون)**[٨٣] رئيس

٨٠ عبد الرازق شقلوف الذي كان يشغل منصب وكيل وزارة المالية ورئيس مجلس الإعمار.

٨١ يقصد محمد عبد الكافي السمين الذي كان من كبار موظفي الدولة، فقد شغل منصب مدير عام الجمارك لفترة طويلة، كما رشّح لمنصب وزير شؤون البترول، وتمّ تعيينه خلال حكومة الصيد سفيراً لليبيا في إسبانيا. وهو من المحسوبين على ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي، ويمت بصلة مصاهرة إلى رئيس الوزراء السابق مصطفى بن حليم.

٨٢ لم يتحقق ما توقعه هارد ايكر، فقد بقي كعبار في رئاسة الوزارة حتى أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٠.

٨٣ انظر: **العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، المصدر نفسه، ص ٤٩٥-٤٩٦.

هيئـة المصالـح الليبيـة الأمريكية المشـتركة، غـير أنّـه أورد له قصّة ملطفـة جداً. وهناك احتمال كبير بأنَّ شـقلوف، بعد أن اسـتمع من هارد ايكـر إلى ردود الفعل المرتقبة، تعمّد أن يخفف من حدّة لهجته مع غوردون. وعلى أيّ حال، فإنَّ الأمر فيما يبدو لا يعدو أنَّ الليبيّين يحاولـون أنَّ يجـدّدوا المفاوضات حـول الاتفاقية المتعلقـة بالقاعدة الأمريكيـة، وأنّهم يسـعون إلى زيادة مزاياها بالنسـبة لبلادهم. وفي هـذا الصدد، فلا يوجد شـك بأنَّ الحكومة الليبية تسـعى لتوظيف العروض السـوفييتية التي جرى تناقل أخبارها بشـأن تجهيز (١٠) آلاف جندي ليبي وتقديم قرض لليبيا بمبلغ (٥٠) مليون جنيه [أو (٥٠) مليون دولار حيث أنّي سمعت الإشارة إلى هذين المبلغين].

٦- كان أوّل ردّ فعـل (تابـن) أنَّ أمريكا لا تسـتطيع أن تتخـلى عـن قاعـدة ويلس، ومع ذلك فقد عبّر فيما بعد، بعد اسـتطراد المناقشـة معـه، **أنَّ المحافظة على القاعدة تبدو مسـتحيلة في ظـل روح العداء التـي يظهرها الليبيّون**. إنّه يميل إلى التشـاؤم بسـبب الاختلاف في وجهـات النظر مع الحكومـة الليبية حول مشروعات المسـاعدات الماليـة. ومـن الواضـح أنَّ الليبيّين يَضيقـون **بالرقابة المبـاشرة** التي يمارسـها الأمريـكان على الكيفيّـة التي يجري بها إنفاق المسـاعدات الماليـة التـي يقدّمونها. لقد طلبـوا مؤخّراً من المديـر التنفيذي لبعثة العمليات الأمريكية في ليبيا تقديم بيان مفصّل عن كافة المساعدات التـي قدّمتها أمريـكا لبلادهم، وكيف أنفقت. **إنَّ مـا يريد الليبيّون التنبيه إليه هو تلك النسـبة العالية من حجم المسـاعدات الأمريكية التـي يجـري إنفاقهـا في شـكل رواتـب ومصروفات للمستشـارين الأمريـكان، بـدلاً مـن إنفاقها في أوجـه تحقق نتائج ملموسـة**. وقد أشـار (تابـن) إلى حالتين أخريين تثيران قلقـه باعتبارهما مؤشّرين على رغبة الليبيّين لإثارة المشـاكل. فالليبيّون يصرّون على استسلام شـاويش أمريكـي يدعى (بولنجـر) اسـتطاع، أثنـاء توقيفه داخل القاعدة في انتظار اسـتئناف حكم صادر ضدّه في جريمة قتل خطأ، أن يهـرب من توقيفه وأن يتورّط في شـجار في المدينـة (مع ليبيّين).



أمَّا الحالة الثانية، فهي تتعلق بإصرار الحكومة الليبية على رفع قضية ضد (غوردون) بسبب قيامه بطرد موظف مصري، دون وجه حق، من هيئة الخدمات الليبية الأمريكية المشتركة، وقيامها، حين الردّ على دفاع (غوردون) بأنَّ الهيئة هي مؤسسة ليبية، بالتشكيك في قانونية وضعها.

٧- إنَّ السفير تابن يفكر بزيارة الملك في طبرق بحثاً عمّا إذا كان لدى جلالته أيّة تفسيرات لهذا كله. إنّني أعتقد أنّها فكرة جيدة، وبالتأكيد فإنّني لا أستطيع أن أفكر في أيّ شيء آخر ذي فائدة، بمقدوره أن يفعله في انتظار تطوّر الأحداث. ومن جانبي، فإنّني سوف أنتهز أوّل فرصة لزيارة طبرق. وبالمناسبة فإنَّ شقلوف أورد أنَّ الملك أصبح يفكر بطريقة قديمة جداً (يبدو أنّه أصدر أوامره بضرورة أن يُطلق القادة الدينيون لحاهم – بطرس الكبير بشكل معكوس).[٨٤] غير أنَّ هذا لا يتفق مع رأي ستوبارت[٨٥] الذي عبّر عنه مؤخّراً".

الوثيقة الثانية[٨٦]

هي رسالة سرّية مرسلة من السفير البريطاني في ليبيا المستر غراهام إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٧/ ٩/ ١٩٥٧ متضمّنة ترجمة مقال نشرته صحيفة "**الزمان**" الليبية[٨٧] في عددها الصادر بتاريخ **١٢/ ٩/ ١٩٥٧** ومذيّلة بتعليقات من السفير حولها.

تقول رسالة السفير غرايام:

"عزيزي المستر آدم

في رسالتي (١٠٣٥/ ٥٧) بتاريخ ٢٣/ ٩/ ١٩٥٧ ذكرت لكم أنَ الحكومة الليبية سبق لها أن طلبت من رئيس بعثة العمليات الأمريكية في ليبيا تزويدها

---

٨٤ تعبير عن السخرية والاستخفاف بالملك وبقراره.

٨٥ الإشارة هنا إلى المستر باتريك ستوبارت Patrick Stobart مسؤول مكتب السفارة البريطانية في بنغازي ويبدو أنه يتبع المخابرات البريطانية.

٨٦ تحمل الرقم الإشاري JT 1104/24 محفوظة بالملف السابق FO 371/126045.

٨٧ قام عمر الباروني، الذي كان يشغل منصب وكيل وزارة الخارجية الليبية يومذاك، خلال مقابلة صحفية أجريت معه، بانتقاد "عدم التجاوب الأمريكي للمطالب الليبية"، كما قام بمهاجمة برامج المساعدات الأمريكية لليبيا، وذكر أنَّ ليبيا لم تستفد من هذه المساعدات.

بيـان مفصّل بجميع المسـاعدات المالية التـي قدّمتها الحكومـة الأمريكية لليبيا وأوجه إنفاقها.

٢- فيـما يـلي مقتطفات ممّا نشرتـه جريدة "**الزمـان**" التي تصـدر في **بنغازي** في عددها الصادر بتاريخ ١٢ سبتمبر/ أيلول وهو يشير بوضوح للكيفيّة التي يفكر بها بعض الناس (في ليبيا):

"**على حساب من؟**

بالنيابـة عـن الحكومة الليبية قامـت هيئة المصالـح الليبية/ الأمريكية المشـتركة باسـتيراد (١١) سيارة كاديلاك لطرابلس من أجل تجنيب موظفيها من الرجال وأوانسـهم الأنيقات والمسـؤولات الجميلات معاناة السـير على أقدامهم. وقد تردّد أيضاً أنَّ الهيئة المذكورة سـوف تسـتقدم خلال الشهر القادم مائة مستخدم جديد من بينهم العديد من السـيدات أو الأوانس، ومن ثمّ فإنَّ مكاتبها سـوف تكـون مزدحمـة بالموظفيـن الذين ليـس لديهم من عمـل لتمضية الوقت سـوى قـراءة مجـلات الموضـة والمعـارض ومطالعـة مجلـة "المعرفـة" من قبـل من يجيد اللغـة العربية. أمّا بالنسـبة لأولئك الذين لا يرغبـون في تصفّح الصور الجميلة في المجلات الأجنبية، فليس أمامهم ما يفعلونه سـوى امتطاء سياراتهم الفارهة جيئة وذهاباً، أمّا بقيّتهم فيطالعون مجلة "لايف". أمّا بالنسبة للرؤساء الحقيقيين فـلا يوجد شـك في أنّهم مشـغولون بكتابة مختلـف التقارير، ثمّ يقـال بعد ذلك إنَّ الولايات المتحدة الأمريكية منحت ليبيا مساعدات مالية طائلة لا حدود لها. وهكذا فإنّنا نرفل في ظل مبالغ هائلة لا تقدِّم لنا أيّة فائدة حقيقية".

٣- ظلـت صحيفـة "**الزمان**" تكتـب مؤخراً بمرارة ودون تمييـز ضدّ أمريكا، ومن ثمّ فلا يمكن أخذها على أنّها تشـكّل تجسـيداً جادّاً لقطاع واسـع من الرأي العام (في ليبيا)، وقد فهمت أنَّ السفارة الأمريكية قرّرت الاحتجاج عـلى موقف هـذه الصحيفة حتى قبل هذه الحملة الجديدة. وسـوف أبعث بتقارير مفصّلة عن هذا الموضوع.

٤- لقـد انتهـزت إحدى الفرص وسـألت (ماركـوس غـوردون) رئيس هيئة المصالح الليبية/ الأمريكية المشتركة عن مدى صحّة الخبر المتعلق بسيارات



الكاديـلاك الإحدى عشرة. بالطبع لا يوجد شيء منها ولا تسـتخدم الهيئة سـيارات الكاديلاك. غير أنّه، على الجانـب الآخر، فإنّ الانتقادات المتعلقة بجميع موظفي الوكالات والهيئات الأمريكية في ليبيا، رغم ما تنطوي عليه من مبالغة وعقوق وحقد، فإنّه لا يمكن اعتبارها جميعها غير مسوّغة".

الوثيقـة الثالثة

هـي رسـالة سرّيـة بعـث بها المسـتر **باتريـك سـتوبارت** مـن مقرّ السـفارة البريطانيـة في بنغـازي إلى السـفير البريطـاني في طرابلـس مؤرّخـة في ٢٦/ ٩/ ١٩٥٧. وقد تضمّنت الرسالة ملخّصاً لما دار من حديث بينه وبين المستر سميث E. Smith الموظـف الرئيسي المسـؤول بمكتب السـفارة الأمريكيـة في بنغازي. وجاء في تلك الرسالة ما ترجمته:

"لقـد أثـارت برقيتك رقـم (٣٦١) في ٢٣ سـبتمبر/ أيلول الموجّهة إلى وزارة الخارجية بشأن العلاقات الليبية الأمريكية اهتمامي ..

٢ لقـد تحدّثت مع المسـتر **إيدوين سـميث** الموظف الرئيس المسـؤول في فرع السـفارة الأمريكية ببنغازي. كان المستر سميث صريحاً، وقال إنّه يشعر أنّ الأمريكيـين يعانون من ضغوط كبيرة مـن جانب الليبيّين. لقد نُشر هجوم قـاس أو أكثـر في الصحافة الليبية حـول الكيفية التي تدار بها المسـاعدات الأمريكيـة في ليبيـا. وعندما أشرنـا مؤخّراً إلى هذا الأمر مع الوالي (السـيد حسين مازق)، لم يعبّر عن ردّ فعل ودّي كما كنّا نتوقع.

٣- إنّ المسـتر سـميث يعتقـد أنّ ضرراً بالغـاً قـد وقـع بسـبب مواقف المسـتر (**ماركـوس غـوردون**) الخاليـة مـن المـداراة، وكذلـك السـفير الأمريكي (**تابن**) بسـبب صراحته الشديدة. إنّ (غوردون) يميل لكونه حرفياً بشكل فظ حول الأسـلوب الذي تسـتخدم به المسـاعدات الأمريكية، وبدلاً من التعبـير عن وجهات نظره من خلال مختلف اللجان المختصّة فهو يميل إلى مخاطبـة الوزراء (الليبيّين) بهذه الآراء. أمّا (تابـن) فقد خانته اللباقة عندما تكلم أمام الملك عن حمق وسفه فكرة بناء عاصمة في مدينة البيضاء.

٤- إنَّ المستر سـميث يعتقد بأنّنا البريطانيين لم نتعرّض للحملات نفسها، لأنَّ الليبيّين يريدون أن يتجنّبوا، أثناء ممارسـتهم للضغوط على الأمريكان، أيّة خصومـات معنـا في الوقت نفسـه. وفضلاً عن ذلك، وهـو أمر يبعث على الحيرة، إنّهم يشـعرون بأنّهم سـيكونون أقدر على ممارسـة غزل خفيف مع الـروس والمصريين (كجزء من لعبة الضغط) إذا ما شـعروا أنَّ بمقدورهم الاعتـماد على صديـق رئيس كبريطانيـا بقواتها الموجـودة في البلاد في حال فشل هذه المغازلة وتعرّض أمنهم للتهديد.

٥- وفضلاً عن ذلك، لاحظت مراراً أنَّ "وجار الكلاب" الليبي لا يتسع لأكثر من كلب واحد في كل مرّة، فإمّا أن يكون الكلب "أمريكياً" أو "بريطانياً"، ويستحيل أن يكون الاثنان معاً في وقت واحد."

الوثيقـة الرابعة[٨٨]

رسـالة سرّية مؤرّخة في ١/ ١٠/ ١٩٥٧ بعث بها السـفير البريطاني غراهام إلى الخارجية البريطانية وأرفق بها صورة من رسالة المستر ستوبارت الآنفة. وقد جاء في رسالة السفير ما ترجمته:

"سـيكون باعثـاً لاهتمامـك أن تطلـع عـلى رسـالة باتريك سـتوبارت حول موقف الليبيّين تجاه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر.

٢- لقد كان سـميث صريحاً جداً في حديثه، ولكنّنـي أعتقد أنَّ ما قاله ربّما كان صحيحاً. فبالأمس فقط قال لي محمود المنتصر، بطريقته الحذرة، شيئاً يُفهم منه الانتقاد لأسـاليب الأمريكان في التعامل محلياً. ولقد نسيت الآن ما إذا كنـت قـد أخبرتك من قبل بما دار خـلال محادثة بيني وبين السـفير التركي في ليبيـا حول هذا الموضوع. لقد أبلغني (السـفير التركي) أنَّ **الملك** قال له ذات مرّة إنّه يجد زيارات المسـتر تابن (السفير الأمريكي) المتكرّرة له باعثة على الانزعاج ولا يسـتطيع أن يفهم لِمَ يُكثر منها. إنَّ الأمريكان هنا يمرّون

٨٨ تحمل الرقم الإشاري JT 1104/25 بالملف رقم FO 371/126045.
وللمزيـد حـول هذه الأزمة في الوثائـق الأمريكية انظر: **العلاقـات الخارجية للولايات المتحـدة الأمريكية**، المصدر نفسـه، ص ٤٩٥-٤٩٦، ٤٩٧-٤٩٩، ٤٩٩-٥٠١. راجـع أيضـاً ما ورد حول هذا الموضـوع في الجزء الثالث من هذا الكتاب "واقعة انقلاب سبتمبر".



بمرحلةٍ لها مسوّغاتها من الضيق والاستفزاز مع الليبيّين، وهم لا يخفون على الدوام ذلك.

٣- لست بحاجة للتأكيد على ضرورة إحاطة هذه الرسالة بالتكتم الشديد".

لقاءات بريطانية- ليبية

تكشف برقية سرّية مرسلة من السفارة الأمريكية في ليبيا بتاريخ ٢٥/ ٩/ ١٩٥٧ أنَّ السفير البريطاني في ليبيا أبلغ رئيس الوزراء عبد المجيد كعبار في اجتماع له معه يوم ٦/ ٩/ ١٩٥٧ عن عزم بريطانيا الشروع في الترحيل التدريجي لقواتها عن ليبيا.[٨٩]

وفي برقيةٍ أخرى مرسلة من السفير الأمريكي تابن إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ ١٢/ ١٠/ ١٩٥٧، تحمل الرقم (٢٤٧)، علق فيها على الأسلوب الذي استخدمه السفير البريطاني في إطلاع الحكومة الليبية على عزم بلاده تخفيض قواتها في ليبيا، بأنّه يعطي بريطانيا الفضل الأكبر في إقناع حكومة الولايات المتحدة بالاضطلاع بمسؤوليات بريطانيا السابقة نحو ليبيا.[٩٠]

أمّا **على الجانب الليبي**، فتوضّح برقية سريّة من السفير البريطاني **غرايام** إلى الخارجية البريطانية بتاريخ **٣/ ١٠/ ١٩٥٧** م، تحمل الرقم (١٠٤١/ ٥٧)، ما دار بينه وبين وزير الخارجية الليبي آنذاك الدكتور **وهبي البوري** خلال اجتماعٍ تمّ بينهما صباح ذلك اليوم. يقول السفير في برقيته:

> "لقد تكلم معي الوزير الدكتور البوري هذا الصباح بالكيفيّة نفسها التي سبق لرئيس الوزراء أن تكلم معي بها، ولم يختلف عنه سوى في **درجة التأكيد على المخاطر** التي تترتب على إيّة إعادة نظر في الاتفاقية المالية المبرمة (بين بريطانيا وليبيا)".

> "لقد بدأ البوري بالسؤال حول ما بدا لي **أنّه دعوة لتأجيل كل المباحثات المتعلقة بإعادة النظر** في المعاهدة البريطانية/ الليبية والاتفاقية المالية (الملحقة بها) لمدّة

٨٩ سلفت الإشارة إلى أنَّ وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد أبلغ في ٢٥/ ٤/ ١٩٥٧ السفير الليبي في لندن عن عزم بلاده تقليص حجم قواتها في ليبيا وتخفيض مقدار مساعداتها لها.

٩٠ **العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، المصدر نفسه، ص ٥٠٢.



سنة. وقد علّقت على هذا التساؤل بأنّني شخصياً لا أرى مانعاً من تأجيل إعادة النظر في المعاهدة، غير أنّني أعارض فكرة مراجعة الاتفاقية المالية".

"سأل (الوزير البوري) ما المقصود بمراجعة الاتفاقية المالية؟ وذكّرت الوزير بأنَّ وزير الخارجية البريطاني سبق له أن أخطر السفير الليبي (في لندن) خلال شهر إبريل/ نيسان الماضي بأنّه لا مندوحة من إجراء تخفيضات (في حجم المساعدة المالية من بريطانيا)".

"وقد ردّ الوزير البوري بقوله، **في هذه الحالة فإنَّ المعاهدة ذاتها ينبغي أن تكون في الوقت نفسه موضع إعادة نظر**. إنّه لا يمكن تجنّب الربط بين الاثنين. ومع ذلك فقد حذّر الوزير من المخاطر المرتبطة بالبدء في مثل هذه المحادثات في الوقت الحاضر. وأعرب عن اعتقاده بأنَّ الأمور ستكون أفضل وأسهل في العام القادم".

ويمضي السفير **غرايام** في برقيته:

"ولقد تعهّدت للدكتور البوري بأنّني سوف أبعث (إلى الخارجية البريطانية) بفحوى ما دار بيني وبينه، ولكنّني لم أترك لديه أيّ سبب يجعله يأمل بإمكان حدوث تعديل في الخطط الموضوعة. كما أبلغني أنّه من جانبه سوف يعطي تعليماته للسفير الليبي في لندن (الدكتور علي الساحلي) للتحدّث مع وزارة الخارجية البريطانية في الموضوع نفسه".

"كما أعرب الدكتور البوري عن أنّه في حال إعادة النظر في الاتفاقية المالية، فإنَّ المحادثات بشأنها ينبغي أن تبدأ قريباً جداً، حتى تتمكن الحكومة الليبية من وضع مشروع الميزانية للسنة القادمة (٥٨/ ١٩٥٩)..".

"وكمقدّمة لمطالبه، تحدّث الدكتور البوري عن **الاستحالة التي تواجهها ليبيا لحماية حدودها بجيشها الحالي** الذي يفتقد التجهيز المناسب. كما أشار إلى الصعوبات التي سوف تواجهها بسبب رفضها لأيّة عروض بالتسليح من مصادر أخرى، في حال عدم وفاء كل من بريطانيا وأمريكا بالتزاماتها في هذا الشأن".



وختم **السفير البريطاني** برقيته بقوله:

"وقـد عبّرت للدكتـور البوري عـن أنَّ اهتمامنا بتحالفنا مع ليبيـا وحرصنا على هـذا التحالف لم يضعف، وأنَّ أوضاعنا ومشـاكلنا الماليـة والتضخّم المالي الذي نعـاني منه هي وحدها الاعتبـارات التي أملت علينا تقليص عـدد قواتنا في ليبيا وتخفيض حجم مساعداتنا المالية لها".

اجتمـاع أمريكي/ بريطاني

في **١٦/ ١٠/ ١٩٥٧** بعثت الخارجية الأمريكية ببرقيةٍ سرّية[٩١] إلى سفارتها في ليبيا، أشـارت فيها إلى ما دار **خلال المحادثات التي جرت في واشـنطن** بين وزير الخارجيـة **دالاس** وعـدد من مسـؤولي الوزارة، وبـين وزير الخارجيـة البريطاني **سـلوين لويد** وعدد من مسـؤولي السـفارة البريطانية يـوم **١٥/ ١٠/ ١٩٥٧** في العاصمة الأمريكية. وقد جاء في تلك البرقية:

"لقد عبّر الوزير (دالاس) عن أمله بألا تقوم بريطانيا بتخفيض التزاماتها المالية والعسـكرية في ليبيا إلى الحدّ الذي جرت الإشـارة إليه من قبل. وأوضح الوزير البريطاني **لويد** بأنَّ **الأوضاع المالية لبلاده جعلت التخفيضات في هذين المجالين أمراً لا خيار فيه**، وأنّه لا يسـتطيع أن يتصوّر أن يكون بمقدور بريطانيا أن تقدّم لليبيا مسـاعدات تزيد عن (٢٥ , ١) مليون جنيه سـنوياً للسنوات الخمس التي تبدأ مع عام ١٩٥٨. وقد **أعرب عن خيبة أمله بشـأن تقاعس الولايات المتحدة الأمريكيـة**، الذي **بـدا واضحاً في طرابلس وهنا**،[٩٢] عن تصوّر تقديم التزام محدّد بمسـاعدة الليبيّـين في المجال العسـكري، وفي تغطيـة الفجوة في عجـز الميزانية العامّة التي سـتنجم عن تخفيض بريطانيا لمسـاعداتها لهم عام ١٩٥٨. **وقد أكد الوزير البريطاني على الخطر الذي يترتب على تحوّل الليبيّين نحو مصر**. كما حث **بأقوى العبارات** على ضرورة أن يكون اتصالنا وإيّاهم بالليبيّين مشتركاً بالنسبة للمسـألتين (المساعدات العسـكرية والمالية) تحاشـياً لأن يقوم الليبيّون باللعب بكل واحدٍ منّا ضدّ الآخر".[٩٣]

---

٩١ المصدر نفسه، ص ٥٠١-٥٠٢.

٩٢ الإشـارة هنـا واضحـة إلى الأزمة القائمة يومـذاك بين كل من طرابلس وواشـنطن. ومن الواضح أنّـه حتى الوزير البريطاني لم يكن مرتاحاً للموقف الأمريكي وللشحّ الأمريكي إزاء ليبيا.

٩٣ تشير مضبطة المحادثات إلى أنّ الوزير البريطاني ظل يشير خلال هذه المحادثات إلى المشكلة الليبية بأنّها "وحشية حقاً Really a brute". المصدر نفسه؛ انظر أيضاً: الملف المركزي بالخارجية الأمريكية رقم .56373/10-1559 .711



"وفيما يتعلق **بالمسـاعدات العسـكرية**، ففضلاً عمّا سـبق لنا إبـداؤه عن التزامنا بتجهيـز (١٠٠٠) جنـدي، أعـاد الوزيـر **دالاس** والمسـتر **بالمـر** (عضـو الوفـد الأمريكي) التذكير **باسـتعدادنا لتولي مسؤولية تدريب الجيش الليبي**، وأنّنا على استعداد لمناقشـة احتياجات الليبيّين من التجهيزات العسكرية **فور إخطارنا بما يفيد توقف المساعدات البريطانية**، رغم أنّنا لا نستطيع إعطاء أرقام محدّدة. وقد جـرى الاتفـاق على أنّ تنـاولاً بريطانياً/ أمريكياً مشـتركاً لموضوع المسـاعدات العسكرية قد يكون ممكناً".

"وفيـما يتعلق **بالمسـاعدات الماليـة**، شرحنا بعنايـة **العراقيل الدسـتورية** المتعلقة بالإجـراءات الماليـة التـي تجعـل مـن المسـتحيل علينـا (في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة) التعهّـد بأيّـة **التزامـات طويلـة الأجـل** مـن النـوع الـذي بمقدور بريطانيـا أن تتعهّد به، على الرغم مـن أنّنا ندرك **أنَّ دعم الميزانية العامّة (الليبية) هي مسـألة حياة أو موت بالنسـبة للاقتصـاد الليبي غير القابـل للحياة**. إنَّ هذه العراقيل (الإجرائية الدسـتورية) تجعل مشاركتنا الفعّالة (مع بريطانيا) في **طرح مشـترك** لليبيّين حول المسـاعدات **أمراً صعباً للغاية. وإنَّ أحسن ما يمكننا فعله** هو أن نقوم نحن فوراً، عقب قيام البريطانيين بإبلاغ الليبيّين (بنيّتهم في تخفيض المسـاعدات)، **بالتعبـير لهم عن اسـتعدادنا للدخول معهـم في مفاوضات حول احتياجاتهم المالية**".

"وقـد أشـار الوزيـر دالاس إلى **المشـكلة الكبـيرة التـي سـوف يواجههـا مـع الكونجـرس** عندمـا يعرض عليه موضـوع المسـاعدات المالية لليبيا سـواء من حيث **السـابقة** أو من حيث **الحجم** إذ أنّها سـتربو على (٢٠) مليون دولار إذا ما قرّرت أمريكا تغطية الفجوة الناجمة عن التخفيضات البريطانية".

"وبعـد مناقشـات مسـتفيضة، جـرى الاتفـاق عـلى أن نقـدّم لليبيّـين **طرحـاً بريطانياً/ أمريكياً مشـتركاً** حول المسـألة العسـكرية. أمَّا فيما يتعلق بالمساعدات الاقتصاديـة، فقد عبّرنا لهم عن عدم ممانعتنا في أن نجري طرحاً مبدئياً مشـتركاً على أسـاس اقتراح قدّمه المسـتر لويـد في النهاية. ويقتضي هـذا الطرح ألا تقوم الولايـات المتحـدة أو بريطانيـا منـذ البداية بالإشـارة إلى أيّة مبالغ معيّنة بشـأن المسـاعدات المالية في المسـتقبل، وأن نقترح سـوياً مدّة ثلاثة أشـهر تقريباً نقوم



خلالها بإجراء **محادثات ثلاثية** لفحص احتياجات ليبيا. إنَّ من شأن هذا الاقتراح أن يوضّح لليبيّين بأنّنا ندبّر أمر مساعدتهم على أساس منسَّق بيننا، وهو يعطي في الوقت نفسه الوزير لويد وقتاً يحاول فيه تأمين مساعدات بريطانية أكبر لمساعدة الليبيّين. وعلى العموم، فإنَّ لويد لم يعد متفائلاً بشأن نتائج مثل هذه المحاولة".

وقد وقعت هذه البرقية من قبل الوزير دالاس، كما ختمت بتوجيه للسفير الأمريكي في ليبيا بأن ينتظر التوجيهات.

لقاء بريطاني/ أمريكي مشترك مع كعبار

وتتحدّث الوثائق السرّية للخارجيتين البريطانية والأمريكية خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول من عام ١٩٥٧ عن توصّل الحكومتين البريطانية والأمريكية إلى قرار بتكليف سفيريهما في ليبيا بأن يقوما سوياً بإبلاغ الحكومة الليبية بقرارهما المشترك، وبالتفاهم الذي تمّ بينهما حول مساعداتها العسكرية والمالية لليبيا في المستقبل.[٩٤]

وفي **٢٢/ ١٠/ ١٩٥٧** قام السفيران، البريطاني **غرايام** والأمريكي **تابن**، بمقابلة رئيس الوزراء الليبي **عبد المجيد كعبار** في مكتبه بمدينة بنغازي.[٩٥] وقد نقل **السفير الأمريكي** إلى وزارته تقريراً عن هذا الاجتماع في البرقية السرّيّة رقم (٧٦) جاء فيه:

"بعد المجاملات بدأ **السفير البريطاني** الحديث خلال الاجتماع، فتحدّث عن التغييرات التي طرأت على استراتيجية بريطانيا في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والحاجة للاقتصاد في عمليات قواتها المسلحة، وأنَّ الدراسة الحذرة والدقيقة لأوضاع بريطانيا المالية أكدت لحكومتها عدم استطاعتها الاستمرار في تنفيذ الالتزامات التي سبق لها أن تعهّدت بها **بتدريب وتسليح الجيش الليبي**".

---

٩٤ تناولت هذه الوثائق حتى الأسلوب والتكتيك اللذين ينبغي استخدامهما في تناول هذا الموضوع مع المسؤولين الليبيّين.

٩٥ كان حاضراً لهذا اللقاء كل من السكرتير الأول بالسفارة البريطانية باتريك ديزموند ستوبارت Patrick Desmond Stobart (الذي قام بالترجمة خلال هذا الاجتماع)، والمستر إيدوين سميث السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية في بنغازي. انظر: **العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، المصدر نفسه، ص ٥٠٤-٥٠٦.



"ومع ذلك، ورغبة من الحكومة البريطانية في اسـتمرار مسـاعدتها لليبيا بكل السـبل الممكنـة، **فقـد تباحثت مـع الحكومـة الأمريكيـة**، انطلاقاً مـن معرفتها باهتـمام الأخـيرة بمصالحها في ليبيـا، ومؤمّلة أن تضطلع بالنيابـة عنها في تحمّل بعض العبء فيما يختصّ **بمسـؤولياتها السـابقة تجاه الجيش الليبي**. وأنّه يسـعده إبـلاغ رئيس الوزراء **بـأنَّ الحكومة الأمريكية وافقت هـي الأخرى، من منطلق الرغبة في مسـاعدة ليبيا، أن تنظر إلى هذه المسألة باهتمام خاصّ**. وأعرب السفير البريطـاني عـن فهمه بأنّه، وفي ظل عدم قدرة حكومته على الاسـتمرار في تجهيز وتسـليح الجيش الليبي، فقـد وافقت الحكومة الأمريكية على مناقشـة موضوع الأجهـزة والمعـدات الخاصّة بالجيـش الليبي مع الحكومة الأمريكيـة. وأنّه (أي السـفير البريطاني) يشعر بأنّ من **الطبيعي، إن كان سيتلقى الجيش الليبي أجهزة أمريكية، أن تتولى أمريكا أيضاً تدريبه**".

ويذكـر **السـفير الأمريكـي** في برقيتـه **أنّه دعا رئيـس الوزراء كعبـار لإبداء ملاحظاتـه حول العرض الـذي تقدّم به السـفير البريطاني** .. ثـمّ يواصل تقريره على النحو التالي:

"كـما كان متوقعـاً، **قاطـع رئيس الـوزراء الحديث عـلى الفور، معترضـاً بحدّة على التلاعب بليبيا، وبما لا يترك مجالاً للشـك، وفقاً لخطط منسّـقة بين بريطانيا وأمريـكا. وأعرب بشـدّة عن أنَّ التزامـات بريطانيا تجاه ليبيـا نابعة من المعاهدة الليبية البريطانية، وأنَّ ما تقترحه بريطانيا يشـكل خرقاً لتلك المعاهدة. وأضاف رئيس الوزراء بعد ذلك أنّه كان ينبغي استشـارة ليبيا مسبقاً فيما يتعلق بأيّ قرار يتعلق بأمنها وسيادتها**".

ويمضي **السفير الأمريكي تابن** في برقيته ناقلاً ما تمّ في ذلك الاجتماع:

"ووفقاً لتعليمات الوزارة (الخارجية الأمريكية)، فقد أوضحت له أنّني مفوّض بـأن أنقل لـه اسـتعداد **حكومة الولايـات المتحـدة الأمريكية لتـولي المهمة التي كانـت تضطلـع بها بريطانيـا في تدريـب الجيش الليبـي**. ثمَّ أضفـت أنَّ الخبراء العسـكريين الأمريكيين هم على اسـتعداد للتباحث مع نظرائهم من الليبيّين في التجهيزات المطلوبة للجيش الليبي. وقد أكدت، انطلاقاً من إحساسي بضرورة





أن أفعل ذلك، وبالعودة إلى موقفي السـابق والمسـتمر خلال السنوات الماضية، عـلى أنَّ هـذه المباحثات ينبغي أن تنطلـق من محاولة **تحديد مهمـة الجيش الليبي ابتـداءً**، وأنّه، في ظل هـذه المهمة المحدّدة والمتفق عليها، يمكن تحديد مسـتوى هـذا التجهيـز ونوعـه. وأشرت في ختام حديثـي إلى موضوع المعـدات المتعلقة بـ(١٠٠٠) جندي وإلى سعي حكومة الولايات المتحدة بالطرق كلها لتسليمها مع الأول من ديسمبر/ كانون الأول (١٩٥٧). وقد كانت ، لحسن الحظ، قائمة المعدات هذه معي، **وكانت قراءتي لمحتوياتها إنقاذاً للموقف**".

"وقـد بـدا واضحـاً أنَّ رئيـس الوزراء **قـد سرَّ كثيراً بالسّـخاء الـذي ظهر من مستوى التجهيز (المعروض)**، غير أنّه عاد وقال **إنَّ هذه الهدية هي موضوع آخر منفصل، وإنَّ ليبيا لا تستطيع قبول الاقتراح البريطاني المرتجل دون مراجعة دقيقة لكافة التزامات الحكومة البريطانية بموجب المعاهدة الليبية البريطانية**، وأعرب **عن أنَّ هذا الأمر قد يتطلب إدخال تعديل كبير على تلك المعاهدة**..".

"**ثـمّ وجّه رئيـس الوزراء حديثه إليّ، وتسـاءل عـمّا إذا كانت التزامـات أمريكا (المزمعـة) بتسـليح الجيـش الليبي سـوف تكون خاضعـة للإجراءات السـنوية المعتادة نفسها (المتعلقة بالميزانية)**".

ويمضي **السفير الأمريكي** في برقيته:

'ونظراً لأنّه لم يكن لديّ أيّ تفويض، فإنّي لم أستطع أن أوضح بشكل أكثر أنَّ الولايات المتحدة على اسـتعداد لمناقشـة هذا الموضوع على أسـاس من **الصداقة والصراحـة**. ولم أجـد أمامي أيَّ سـبيل آخر سـوى **التأكيد على أنَّ المسـاعدات العسـكرية الأمريكية، شأنها شـأن التزاماتها الاقتصادية الأخرى، تخضع لموافقة الكونجرس**. وبالنّظر لما ظهر جليّاً ضرورة القيام به، استغرقت في شرح تفصيلي حول سـجل أمريكا (مع ليبيـا) كحليفٍ يمكن الاعتماد عليـه. وقد عبّرت عن جدّية التزام أمريكا بمسـؤولياتها في مسـاعدة أصدقائها من أجل المحافظة على سـيادتهم. كما تحدّثت (بإكبار) عن القيمة المعنوية والأخلاقية للاهتمام بالإنفاق من أجل بناء جيشٍ وطني".

"وعندمـا وصـل اللقاء إلى هذا الحدّ، ظهر لنا أن رئيـس الوزراء قد بدأ يهدأ،

وقـال إنَّ ليبيا في حاجـةٍ إلى جيش قوي، وأنّها ترغب بـأن يجري تجهيز وتدريب هذا الجيش بوسـاطة بريطانيا أو أمريكا. غير أنّه عاد وأعرب عن **أنّه لا يستطيع قبول الاقتراح البريطاني دون دراسته من قبل الوزارات المختصّة**. ثمّ أضاف بأنّ مـن الواضح أنّه سـتكون هناك مباحثات على المستوى الفني بـين كل من ليبيا وبريطانيا وأمريكا".

ويواصل السفير في برقيته:

"**وأحسسـت، عنـد هـذه النقطة، بـضرورة أن أعبّر وبشـدّة عن تنصّلنـا من أيّة التزامـات مترتبة على الاتفاق الـذي تمّ التوصّل إليـه في يونيو/ حزيران ١٩٥٦ (بين حكومة بن حليم وبريطانيا)**[٩٦] **في لندن**".

"وعندما قام رئيس الوزراء بعد ذلك بالسـؤال عن موضوع سلاحي الطيران والبحرية (الليبيّين)، أخذ السـفير البريطاني على الفور بالتراجع بسرعة. وختم رئيس الوزراء قوله بأنّه على الرغم من أنّه لم يجرِ الاتفاق على برنامج محدّد خلال محادثـات لنـدن (يونيو/ حزيـران ١٩٥٦) فـإنَّ الاتفاق خلاله قد تـمّ على مبدأ زيادة حجم الجيش الليبي وعلى دراسة إمكان تأسيس نواةٍ للبحرية الليبية".

"أمّا من جانبي (السفير الأمريكي) فقد أبقيت نفسي، عند هذه المرحلة، بعيداً عن النقاش. ونظراً لما أحسسـت به من تعثر اللقاء، قمت بإخبار المجتمعين بأنَّ رئيس الهيئة الاستشـارية للمسـاعدات العسـكرية الأمريكية (MAAG) سوف يصل بنغازي يوم ٢٣/ ١٠/ ١٩٥٧ [٩٧] وسوف يكون جاهزاً للبدء في مباحثات أوّلية مع قيادات الجيش الليبي والبعثة العسكرية البريطانية".

وختم **السـفير الأمريكي** في ليبيا (المسـتر تابن) تقريره عن المحادثات، التي أجراهـا بالاشـتراك مع السـفير البريطاني مع رئيـس الوزراء الليبيـي عبد المجيد كعبـار في مقرّ الحكومة ببنغـازي يـوم **٢٢/ ١٠/ ١٩٥٧**، بالإشـارة إلى أنَّ هذه المحادثـات قـد انتهت عند هذه النقطة **بجـوٍّ وديّ**، غير أنّه **توقـع أن يزداد ضيق**

٩٦ انظر: الفصل الرابع "حكومة بن حليم .. السنوات العصيبة" بالمجلد الثاني من هذا الكتاب؛ بن حليم، ص ٢٢٤-٢٢٨.

٩٧ وصلـت الهيئة Military Assistance Advisory Group إلى ليبيا يوم ٢/ ٩/ ١٩٥٧ بقيادة العقيد إدوارد سيكس Edward Sechs.



رئيس الوزراء كلما أعاد التفكير بها دار فيها، وكذلك بأن يزداد موقفه تصلباً بسبب ردّ فعل عددٍ من وزرائه.

كما أعاد السفير في خاتمة تقريره توصيته بضرورة أن يجري تناول موضوع المساعدات المالية مع الليبيّين **بشكل مستقل** (عن البريطانيين)، **مؤكداً أنّه لو جرى تبنّي الأسلوب ذاته (أي دون مشاركة البريطانيين) عند بحث المساعدات العسكرية، فإنَّ أمريكا ستكون بوضعٍ أقوى فيما يتعلق بمصالحها الخاصّة أو كراعية للمصالح الغربية في ليبيا.**[٩٨]

لقاء بريطاني مع الملك إدريس

وتتناول مذكرة بريطانية داخلية سرّية [٩٩] مؤرّخة في ٣١/ ١٠/ ١٩٥٧ معدَّة من قبل المستر **سميث** H. F. T. Smith هذا الموضوع، مكتفية بالإشارة إلى أنَّ وزيري خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اتفقا على طرح مشترك لموضوع المساعدات العسكرية والمالية مع الليبيّين، وأنَّ السفيرين البريطاني والأمريكي قاما سويّاً في **٢٢/ ١٠/ ١٩٥٧** بمفاتحة الحكومة الليبية في موضوع تجهيز وتدريب الجيش الليبي، **وأنَّ المسؤولين الليبيّين تلقوا بهدوء الخبر المتعلق بتسليم بريطانيا لمسؤولياتها والتزاماتها في ليبيا إلى أمريكا.**

وتضيف الوثيقة البريطانية ذاتها أنَّ السفير البريطاني (**غرايام**) قام بصحبة **الجنرال بورن** (Bourne) (دون أن يرافقهما السفير الأمريكي) بمقابلة الملك إدريس يوم ٢٤/ ١٠/ ١٩٥٧. وأطلعاه على ما سبق أن أخبرا به الحكومة الليبية في ٢٢/ ١٠، كما شرحا له قرار الحكومة البريطانية بوضع معظم القوات البريطانية الباقية في ليبيا في ولاية طرابلس.

وتنقل هذه الوثيقة أيضاً **أنَّ الملك إدريس عبّر عن أسفه لقيام بريطانيا بتسليم مسؤولياتها للأمريكان، كما أبدى قلقاً أكبر باحتمال توقف عمل البعثة العسكرية البريطانية (في ليبيا).**

---

٩٨ **العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، المصدر نفسه، ص ٥٠٤-٥٠٦ نقلاً عن الملفات المركزية لوزارة الخارجية الأمريكية 773.5/10-2257.

٩٩ الوثيقة رقم FO 371/126045 مؤرّخة في ٣١/ ١٠/ ١٩٥٧. ومن الواضح أنَّ هذه المذكرة أعدَّت بغرض استعمالها من قبل وزير الخارجية البريطاني.



وتشـير الوثيقة نفسـها إلى أنَّ السـفير البريطاني في ليبيا والجنرال بورن طلبا من الحكومة البريطانية النظر في **إمكان استمرار عمل البعثة العسكرية البريطانية جنبـاً إلى جنـب مع البعثة الأمريكية**، وقـد علّق معدّ الوثيقة بأنّـه يوافق على هذا الطلب، واقترح مفاتحة الأمريكان بالموضوع.

وفي فقرة أخرى، تقترح هذه الوثيقة أن يقوم السفير البريطاني غرايام لدى عودتـه إلى ليبيا، سـوياً مع السـفير الأمريكي، باقتراح **اجتماع ثلاثـي** مع الليبيّين لمناقشـة وفحـص احتياجاتهم، وأن يقوم السـفير البريطاني خـلال هذا الاجتماع بالتأكيد على أنَّ بريطانيا سوف **تخفّض حجم مساعداتها المالية لليبيا** دون أن يشير إلى رقـم (١,٢٥) مليـون جنيه إسـترليني[١٠٠] (الذي سـبق لبريطانيا أن أخبرت أمريكا بأنَّ مساعداتها المستقبلية لليبيا ستكون في حدوده).

وتستطرد الوثيقة في الفقرة الخامسة منها أنَّ وزير الخارجية البريطاني أعرب لوزير الخارجية الأمريكي دالاس عن أنّه سوف يعيد النظر في مقدار المساعدات الماليـة المذكور (١,٢٥ مليون جنيه إسـترليني)، غـير أنّه لم يُعطِ أيّ أمل في زيادة هـذا المبلـغ. **وتعلّـق الوثيقـة عـلى هـذا الموضوع بأنّـه مـن الواضـح أنَّ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تواجه صعوبة بشـأن دعم العجز في ميزانية الحكومة الليبية، وأنّها من ثمّ سـوف تسـتمرّ في الضغط على بريطانيا طلباً لمساعدتها في هذا الصدد.**

كـما تضيـف الوثيقـة أنّه، فضلاً عن ذلـك، فإنَّ من المشـكوك فيه أن تحصل بريطانيـا مـن ليبيـا مسـتقبلاً عـلى مقابل مجز لهـذا المقدار مـن المسـاعدات المالية السـنوية، وأنَّ هذا الأمر قد ينسـحب على حقوق الطيران العسـكري البريطاني فوق الأراضي الليبية والهبوط فيها والإقلاع منها، **فالعناصر الموالية لمصر، سـواء القريبة من الملك أو تلك التي في الحكومة الليبية، سوف تسارع إلى استغلال خيبة الأمل المترتبة على سياسة بريطانيا تجاه ليبيا.**

وفي فقـرة ختامية، يوضّح معدّ هذه الوثيقة أنّه من المبكر القول بأنَّ مصالح بريطانيا في ليبيا تسـتلزم زيادة حجم مسـاعداتها بما يفوق (١,٢٥) مليون جنيه

---

١٠٠ كانـت بريطانيـا حتـى ذلـك الحين تقـدّم لليبيـا دعـماً ماليـاً سـنوياً يصـل إلى (٣,٧٥) مليـون جنيـه إسترليني.





إسـترليني، **غـير أنّه قد يحـدث أن تجد الحكومـة البريطانية نفسـها مضطرّة، دون متسـع كاف مـن الوقـت، لاتخـاذ قرار بزيـادة هذه المسـاعدات، الأمـر الذي قد يفضّلُ وزيرُ الخارجية البريطاني إثارته من حيث المبدأ مع زملائه.**

طـلب أمريكي من بريطانيا

في **٢١/ ١١/ ١٩٥٧** بعـث وزيـر الخارجيـة الأمريكـي **دالاس** إلى السـفير الأمريكي **بلندن** ببرقيةٍ سرّية طلب تسليمها إلى وزير الخارجية البريطاني **سلوين لويد** هذه ترجمة لنصّها:

"**إنَّ التعـاون النموذجـي** لبلدينـا حـول مشـكلة التسـليح الخاصّـة **بتونس** منذ محادثاتنا في ١٥/ ١٠/ ١٩٥٧ يحفزني أن أعود مرّة أخرى إلى **المسـألة الليبية** التي سبق أن ناقشناها يومذاك والتي **أخذت تزداد منذئذٍ إلحاحاً**.

وكـما تذكـر، فقـد وافقتم عـلى أن تراجعوا مـرّة أخرى مع حكومتكم مسـتوى مسـاعداتكم المالية لليبيا في المسـتقبل، ولاسيما فيما يتعلق بإمكان زيادتها بشكل جوهـري فـوق ذاك المبلـغ الذي أشرتـم إليه في ذلـك الوقت، وهـو (٢٥ , ١) مليون جنيه إسترليني".

"**وأظنكـم تعلمـون أنّنا نعلق أهمّية عظمى على اسـتمرار وضعكـم في ليبيا**. إنّنا نعتقد أنّكم **طوّرتم مع ذلك علاقة تشـكل مكسـباً عظيماً للغرب في منطقة هامّة اسـتراتيجياً**. وإنّني أقـدّر الاعتبارات المالية والعسـكرية التي دفعتكم إلى إعادة النظـر في مسـتوى مسـاعداتكم لذلـك البلد. غير أنّنـي مهتمّ جداً، ولا أشـك في أنّكـم كذلـك، **باحتمالات أيّ ضعفٍ يطرأ على وضع الغرب في منطقة شـمال إفريقيا الحيوية**، وسـيكون مدعاة للأسـى الشـديد إذا **ما خسرنا المكاسـب التي حققناها مؤخّراً في تونس بسبب التطوّرات الجارية في ليبيا**".

"إنَّ كافـة التقارير التي تصلنا تؤكد حقيقة أنَّ **ردّة فعل الليبيّين** لأيّة تخفيضات كبيرة في مسـتوى مسـاعداتكم لهم **سـوف تكون سـلبية**. ونظراً لأنّكم تمتلكون **مرونـة** أكبر منّا في ترتيب أيّة التزامات طويلـة الأمد، فإنّه بمقدوركم أن تؤمّنوا (لليبيّـين) درجة من **اليقين والاسـتمراريّة** (بشـأن المسـاعدات المالية) أكبر من



تلك التي نملكها نحن في ظل قوانين وترتيبات الميزانية المعمول بها عندنا، والتي تضع أمامنا صعوبات جمّة. **ولهذا الأمر أهمّية خاصّة بالنسبة لبلد كليبيا تعاني من عجز في ميزانيتها العادية**. ومن خلال اتصالاتنا بالليبيّين في هذا الشأن، فإنّنا نعتقدٌ أنّهم منزعجون بسبب هذا الموضوع".

"لقد طلبت من سفارتنا في لندن مناقشة المشاكل الخاصّة التي تواجهها ليبيا مع وزارة الخارجية (البريطانية)."

"وفي ضوء الاعتبارات السابقة، **فإنّني أؤمّل أن تجدّدوا إمكان محافظتكم على مساعداتكم (لليبيا) عند مستواها الحالي**. وإن كان ذلك، لأيّ سبب من الأسباب، غير متيسّر، فإنّني أحثكم، بالحدّ الأدنى، على الاستمرار في دعم عجز الميزانية العادية كما في الماضي، وسنقوم نحن من جانبنا بعمل أقصى ما في وسعنا من أجل المحافظة على مستوًى مناسب لدعم برامج التنمية".

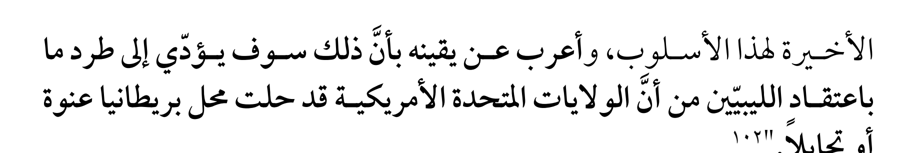
ويختم الوزير **دالاس** برقيته بالفقرة التالية:

"وإنّني أرغب في أن أشير إلى حقيقة أنَّ سفيرنا في طرابلس لديه شكوك كبيرة في حكمة قيامنا وإيّاكم **بطرح مشترك** حول هذا الموضوع لدى الليبيّين، وهو الموضوع الذي سبق لي أن ناقشته معكم عندما كنتم هنا (في واشنطن). إنَّ السفير ومستشاريه مقتنعون بشدّة أنَّ هذا "**الطرح المشترك**" **سوف يكون مستهجناً من قبل الليبيّين الذين يرون فيه دليلاً على أنّنا وإيّاكم نحدّد فيما بيننا (ومن وراء ظهورهم) أموراً ذات أهمّية حيوية لبلادهم، وأنّنا نضع أمام الحكومة الليبية حقائق جاهزة ومقرّرة**. وإنّني، في ضوء هذه الاعتبارات، آمل أن أتسلم وجهات نظركم حول ما إذا كنتم تفضّلون أسلوب الطرح المنفصل والقائم على تنسيقٍ مسبق بيننا – على غرار ما فعلناه بنجاح مع **تونس**".[١٠١]

وتوضّح الوثائق السرّية للخارجية الأمريكية أنَّ وزير الخارجية البريطاني **سلوين لويد** ردّ في **٢٥/ ١١/ ١٩٥٧** على برقية الوزير الأمريكي **مفضّلاً أسلوب الطرح المشترك** بينهما لدى الحكومة الليبية.، واستبعد احتمال استهجان

١٠١ **العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، المصدر نفسه، ص ٥٠٦-٥٠٧ نقلاً عن الملفات المركزية لوزارة الخارجية الأمريكية رقم 773.5-MSP/11-21597.




الأخيرة لهذا الأسلوب، وأعرب عن يقينه **بأنَّ ذلك سوف يؤدّي إلى طرد ما باعتقاد الليبيّين من أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية قد حلت محل بريطانيا عنوة أو تحايلاً**."[١٠٢]

وفي ٩/ ١٢/ ١٩٥٧، قام المستر **دالاس** بإخطار المستر **لويد** بأنَّ الولايات المتحدة الأمريكية سوف تتقيّد باتفاقها السابق الخاصّ بأسلوب **الطرح المشترك**، كما أكد على الحاجة إلى عدم الإشارة إلى أي مستوًى معيّن لحجم المساعدات أثناء الحديث مع الليبيّين.[١٠٣]

وفي **٩/ ١٢/ ١٩٥٧** أيضاً قامت **وزارة الخارجية الأمريكية** بإخطار سفيرها في ليبيا المستر **تابن** بموجب البرقية رقم (٤٦٢) بأنَّ المخاطر (لأمريكا) التي تترتب على **الطرح الأمريكي/ البريطاني المشترك** هي أقل من تلك التي قد تنجم عن عرقلة وإفشال قدرة الوزير البريطاني لويد في تحقيق مراجعة وإعادة نظر لحجم المساعدات البريطانية لليبيا.

اجتماع بريطاني/ أمريكي جديد مع كعبار

كانت الحكومة الليبية قد اقترحت في ١٩/ ١٠/ ١٩٥٧ استمرار المساعدات المالية البريطانية عند مستواها الحالي لمدّة سنةٍ أخرى.

وفي ٢٨/ ١٢/ ١٩٥٧، اجتمع سفيرا بريطانيا والولايات المتحدة برئيس الوزراء **عبد المجيد كعبار** في مكتبه ببنغازي وبحضور وزير الخارجية الدكتور **وهبي البوري**. وقد بعثت السفارة الأمريكية في اليوم التالي ببرقيةٍ سرّية إلى وزارة الخارجية الأمريكية تشرح فيها ما دار في ذلك الاجتماع، جاء فيها:[١٠٤]

"اجتمع بالأمس كل من السفير البريطاني والسفير الأمريكي مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية وناقشوا أسلوب معالجة المشاكل الناجمة عن تخفيض المساعدات الاقتصادية لليبيا. **وقد رفض الليبيّون بشدّة الأخذ باقتراح بريطاني/ أمريكي بتشكيل لجنة ثلاثية (ليبية/ أمريكية/ بريطانية) لتحديد احتياجات ليبيا**

---

١٠٢ المصدر نفسه، نقلاً عن الملفات المركزية لوزارة الخارجية الأمريكية رقم 773.00/11-2557.

١٠٣ المصدر نفسه، الملفات رقم 773.5-MSP/12-957.

١٠٤ راجع التقرير السرّي السنوي الخاصّ بعام ١٩٥٧ الذي أعدّته السفارة البريطانية في ليبيا والمؤرّخ في ٢٧/ ١/ ١٩٥٨.



الماليـة قبل البـدء في المحادثات الثنائية بين ليبيـا وبريطانيا من أجل تحديد حجم المساعدات المستقبلية بموجب المعاهدة الليبية البريطانية".

"وبعـد **ثلاث سـاعات وخمس وثلاثـين دقيقة** بلغت المحادثات **طريقاً مسـدوداً** لم يقطعـه سـوى اقتراح ارتجالي تقدّم به السـفير البريطاني غرايـام،يتم بموجبه إجـراء المحادثـات الثنائيـة (الليبية/ البريطانية) والثلاثيـة (الليبية/ البريطانية/ الأمريكيـة) في **موعـدٍ واحد وبشـكل متعاقب**. غير أنَّ هذا الاقـتراح يحتاج إلى موافقـة كل من الحكومة البريطانيـة ومجلس الوزراء الليبـي، ويتوقع أن يصدر قرار المجلس غداً".

وتمـضي هذه البرقيـة في شرح ما دار في ذلك الاجتـماع (٢٨/ ١٢/ ١٩٥٧) على **النحو التالي**:

"افتتـح السـفير البريطـاني غرايـام المباحثـات بالإشـارة إلى أنَّ موضوعها هو التشـاور حـول احتياجات ليبيا المالية في ظـل المعاهـدة الليبية/ البريطانية. وإنَّ العامـل الجديد في هذا الموضوع هو تواجد الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا، وهو الأمر الذي لم يكن بالدرجة نفسها من الأهميّة عندما جرى التفاوض حول المعاهـدة (الليبية/ البريطانيـة عام ١٩٥٣)، ومـن ثمّ فإنَّ **الحكومـة البريطانية، بالاتفـاق مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكيـة، تعتقد أنَّ المحادثات القادمة حول المسـاعدات المالية المسـتقبلية (لليبيـا) ينبغي أن تضمّ خـبراء من الحكومة الأمريكية".**

"ومنذ البداية، عارض رئيس الوزراء الليبي ووزير خارجيته بشدّة الاقتراح بأن يكون للنتائج التي تسـفر عنهـا أعمال اللجنة الثلاثية بشـأن حجم الاحتياجات المالية المستقبلية (لليبيا) أيّ تأثير على المحادثات الثنائية بين بريطانيا وليبيا في ظل المعاهدة الليبية/ البريطانية".

وتلخّـص هـذه البرقيـة طرح الجانـب الليبـي وحججه خـلال المحادثات، وردود وحجج الجانب البريطاني/ الأمريكي على النحو التالي:

١- أشـار **رئيـس الـوزراء إلى أنَّ الجـزء الأكـبر مـن المسـاعدات**





البريطانيـة هـو من أجل دعم العجز في الميزانيـة العادية لبلاده، على حين أنَّ المسـاعدات الأمريكية غير قابلة للاسـتخدام لهذا الغـرض، ومـن ثمَّ فـإنَ المسـألتين مختلفتـان. وقد ردّ السـفير غرايـام مؤكـداً إلى حدٍّ بعيـد صحة هذا القول، ودعا السـفير الأمريكـي للمسـاهمة في مناقشـة هـذا الموضـوع بحكـم أنَّ أمريكا هي المسـاهم الأكبر في المسـاعدات. وقد أشـار السفير الأمريكـي تابـن إلى أنّ هـذه الفواصل، من الناحيـة الواقعية، لا تراعـى تماماً بين مختلف أقسـام الميزانية، وأشـار على سـبيل المثـال إلى "**المصروفـات العسـكرية**". غـير أنَّ رئيـس الوزراء ردّ على السـفير مؤكداً أنَّ الإجـراءات واللوائح تجعل إحداث المبـادلات بـين مختلف أقسـام وأبـواب الميزانية صعبـاً للغاية. ثـمَّ اسـتطرد رئيس الوزراء مسـتدلاً، فيما يتعلـق بالمصروفات العسـكرية، بـأنَّ إدراج اعتماداتهـا في ميزانيـة اسـتثنائية تخضع للرقابة الخارجية يعدّ مسّـاً **بسيادة الدولة**. وقد ردّ السفير تابن مشـيراً إلى أنَّ دولاً كثيرة كتركيا مثلاً تخضع الإنفاق على قواتها العسـكرية لمثل هـذه الإجراءات دون أن تجد في ذلك مساسـاً بسيادتها؟

٢- **أورد رئيـس الـوزراء ووزيـر الخارجيـة حجّتـين مـن منظـور تاريخي**:

(أ) **عندما جرى التفاوض بشـأن المعاهدة الليبية/ البريطانية لم تؤخـذ الولايـات المتحـدة الأمريكيـة في الاعتبـار، فلِمَ يجـري الآن إقحـام الولايات المتحـدة في العلاقات الليبية/ البريطانية؟**

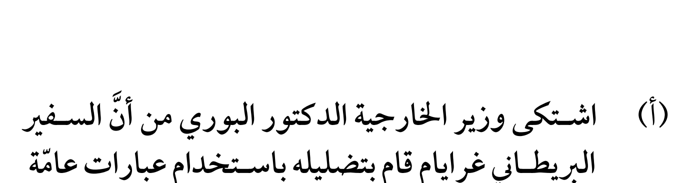
وبعـد أن اعـترض السـفير **غرايـام** بـأنَّ هذا الأمـر تمّ خـلال الفـترة السـابقة (لعمله كسـفير في ليبيا)، أشـار إلى أنَّ ليبيا كانت ما تزال وليدة، وأنَّ التخمينات بشـأن حجم المسـاعدات كانت تقريبية .. أمّا الآن فإنَّ الحاجة


إلى تقديرات دقيقة أصبحت مطلوبة.

(ب) أشـار وزيـر الخارجيـة (الدكتـور وهبي البـوري) عدّة مـرّات إلى **أنَّ حكومـة مصطفـى بـن حليم قـد طالبت خـلال محادثـات عـام ١٩٥٦ بزيادة حجم المسـاعدات البريطانية، وفي تلك الأثناء كانت المساعدات الأمريكية في أعـلى مسـتوى لهـا**، وهكـذا فـلا توجـد علاقـة بـين مسـتوى المسـاعدات الأمريكيـة والبريطانيـة. وقد ردّ السـفير **غراهام** بأنَّ بريطانيا في الحقيقة أخذت مسـتوى المسـاعدات الأمريكية لليبيا في الحسـبان، وببساطة فإنَّ احتياجـات ليبيا خلال تلـك الفترة بلغـت ذروتها، أمَّا الآن فنحـن ندخل فترة خمس سـنوات أخـرى ونواجه حالة جديدة.

٣- ألمـح الجانـب الليبـي مـراراً إلى حقيقـة أنَّ **المعاهـدة الليبيـة/ البريطانية هي ثنائية**، وأنَّ المحادثات والمشاورات بشأنها، وفقاً لنصوصهـا، ينبغي أن تكـون ثنائية. وقد أعاد السـفير غرايـام في ردّه عـلى هـذه النقطة أنَّ أيّة تقديـرات معقولة لاحتياجات ليبيا ينبغي أن تأخذ الأمريكيين في الاعتبار، وأنَّ أفضل طريقة لتحقيـق ذلـك هي إدخالهـا في لجنة تكلـف بهـذه المهمّة. وقد أكـد السـفير الأمريكي تابن مـن جهته بأنَّ أمريكا لن تشـارك في مناقشـة أيّة مسائل تخصّ حكومتي ليبيا وبريطانيا وحديهما، وأنَّ هدف المحادثات الثلاثية هو مناقشـة المشـاكل التي تخصّ الأطـراف الثلاثـة، ألا وهـي احتياجـات ليبيـا الاقتصاديـة، وسـتكون هنـاك مجموعـة تقـصٍّ للحقائـق، ولـن تـضرّ بأيّـة مباحثات ثنائية في المستقبل.

٤- وفي محاولـة مـن الليبيّين لإبقاء الضغط خـلال المحادثات على الجانب البريطاني، كرّروا الإشـارة مرّتـين إلى ما يمكن وصفه بعبارة "**كم كانت معاملتكم لنا جائرة**".



(أ) **اشـتكى وزير الخارجية الدكتور البوري من أنَّ السـفير البريطـاني غرايام قام بتضليله باسـتخدام عبارات عامّة متفائلـة أثنـاء الحديث معه، ولم يفلح السـفير غراهام في إبعاد هذا الاتهام رغم محاولته الردّ عليه.**[١٠٥]

(ب) **إخفاق البريطانيين في الردّ على طلب الحكومة الليبية من بريطانيا تأجيل المشاورات حول احتياجات ليبيا المالية.** وفيما يتعلق بهذه النقطة، اعتذر السـفير غرايـام وطلب، في إجابـة لذلك الطلـب، الاقتراحـات المقدّمة من قبل حكومتـي بريطانيا وأمريكا خلال هذه المحادثات، غير أنَّ هذه الإجابة لم تهدئ الوزير البوري.

٥- عندما اقتربت هذه المحادثات من الانقضاء، قام **الجانب الليبي** بإدخال **عامل الاسـتعجال** بشأنها. فأشاروا إلى أنّه يلزم تقديم الميزانية العامة (للبرلمان الليبي) خلال شهر يناير/ كانون الثاني (١٩٥٨)، ومـن ثـمّ فإنّـه لا يوجـد وقت كاف لعمـل اللجنة الثلاثية (المقترحة)، وينبغي الشروع فوراً في المحادثات الثنائية (بين بريطانيا وليبيا). غير أنَّ السـفيرين غرايـام وتابن اعترضا بأنّه لن يكون هناك أسـاس للمحادثات بين حكومتي بريطانيا وليبيـا إن لم يكـن هنـاك تقديـرات معـدّة من قبل لجنـة ثلاثية مخوّلـة، وأنَّ هـذه التقديـرات يمكـن أن يجري التوصّـل إليها خلال أسـبوعين أو ثلاثة مـن شروع اللجنة في أوّل اجتماعاتها مع مطلع شهر يناير/ كانون الثاني (١٩٥٨). وقد أمكن أخيراً التغلـب على عزوف رئيس الوزراء عـن قبول فكرة الربط بين المحادثـات الثنائية (بين ليبيـا وبريطانيا) بنتائـج أعمال اللجنة الثلاثيـة، عن طريق الاقـتراح الذي تقدّم به السـفير البريطاني غرايام والذي سلفت الإشارة إليه في مطلع هذه البرقية."

---

١٠٥ تـورد البرقيـة أنَّ القائـم بأعمال القنصـل العـام البريطـاني في ليبيـا المسـتر سـتوبارت Stobart أكـد أنَّ الجانب الليبي كان محقاً في هذه الشكوى.

وتواصل برقية **السفارة الأمريكية** سرد ما دار في ذلك الاجتماع كما يلي:

"ولم يحدث خلال أيّ وقت من الاجتماع أن اعترض رئيس الوزراء على فكرة القيـام بفحـص ثلاثي لاحتياجـات ليبيا. لقـد انصبّ احتجاج رئيـس الوزراء (الـذي قام بالجـزء الأكبر مـن المحادثات عن الجانـب الليبي) عـلى ربط نتائج أعـمال اللجنتين. **كما انصبّ الجزء الأكبر من ردّ فعل الجانب الليبي على الجانب البريطـاني فقـد ظلوا يعربـون لهم بين الفينـة والأخرى عن شـعورهـم بالصدمة والغضب والاسـتياء**، غير أنّهم ظلوا يعاملونهم **بكياسـةٍ ولياقة** على الدوام. أمّا مـع الجانـب الأمريكي، فقد ظل الجانـب الليبي على درجةٍ مـن اللياقة، **وبذلوا أكثـر مـن مرّة جهـوداً خاصّة كي يشرحـوا لنا أنَّ السـبب مـن وراء رغبتهم في استثنائنا (من المحادثات مع بريطانيا) ليس كراهيّة لنا**".

وتشـير هـذه البرقيـة في ختامهـا إلى عـددٍ مـن النقـاط التـي وردت خلال المباحثات واعتبرتها جديرة بالملاحظة:

(١) ذكـر رئيـس الـوزراء أنّـه يوجـد في ليبيـا قرابـة (١٠,٠٠٠) شـخص عاطلين عن العمل، وأنَّ الحكومة الليبية لديها خطط لمواجهـة هذه المشـكلة، وأنّه عـلى يقين بأنَّ السـفير الأمريكي سـوف "**ينفجـر**" عندمـا يطلع على هـذه الخطـط. واعتبرت البرقيـة ذلك إيحاءً واضـــحاً بـأنَّ الحكومة الليـبية تزمــع أن تطلـب من الحـــكومـة الأمريكية مساعـدات كبيرة لـمـعالجة هـــذه المشكلة.

(٢) **بعـد مـضيّ نحو سـاعتين وأربعـين دقيقـة فقط، طـرح رئيس الـوزراء السـؤال حـول مـا إذا كانـت بريطانيا تزمـع تخفيض حجم مسـاعداتها لليبيـا. وعندما ردّ السـفير غرايام بالإيجاب أجابـه رئيـس الوزراء بأنّه لا يسـتطيع "قبول" قـرار بتخفيض حجم المساعدات يجري اتخاذه من قبل طرفٍ واحد.**

(٣) وفي ملاحظة ختامية، ذكر رئيس الوزراء السفيرين (البريطاني والأمريكي) بأنَّ على الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا **أن**





تعيـا، في تعاملهـما مع ليبيـا، وعلى الدوام، نشـاطات الأطراف التي تتآمر ضدّ ليبيا. [١٠٦]

كعبار يرفض فكرة المحادثات الثلاثية [١٠٧]

وتنقـل برقيـة سرّيـة أخرى مـن مقـرّ السـفارة الأمريكية في بنغـازي (رقم ١١٠) بتاريـخ **٣٠/ ١٢/ ١٩٥٧** إلى وزارة الخارجيـة الأمريكيـة أنَّ الحكومـة الليبيـة أبلغت بريطانيا رفضها لفكرة المراجعـة الثلاثية لاحتياجاتها المالية، وأنّها دعت الحكومة البريطانية إلى محادثات ثنائية عاجلة. [١٠٨]

ويلخّـص **التقرير السـنوي**، الذي درجت **السـفارة البريطانيـة** في ليبيا على إعداده في مطلع كل عام مجمل التطوّرات في البلاد خلال السنة الفائتة، **تطوّرات العلاقة بين بريطانيا وليبيا** على النحو التالي: [١٠٩]

"**إنَّ علاقـات ليبيـا مع بريطانيـا، على الرغم مـن أنّها ما تزال ودّية على مسـتوى القمّـة، فـإنَّ حالـة وضعنا الاقتصـادي قد ألقت بظلالهـا عليها.** ومنـذ بدايات شـهر إبريل/ نيسـان (١٩٥٧) جرى تنبيه السـفير الليبي في لندن (الدكتور علي السـاحلي) بـأنَّ معـدّل المسـاعدات المالية السـنوية التـي جرى تحديدهـا بمبلغ (٣,٧٥) مليـون جنيـه إسـترليني سـنوياً خلال السـنوات الخمـس الأولى من عمـر المعاهدة الليبية/ البريطانية سـيتعرّض للتخفيض عند نهاية تلك المدة (أي إبريـل ١٩٥٨). وفي أعقاب ذلك مباشرة (إبريـل ٥٧) جرت تخفيضات كبيرة في أعـداد القوات البريطانية في ليبيا، الأمر الذي أدّى إلى بطالة آلاف من العمال وانخفاض في موارد الاقتصاد الليبي. [١١٠] إنَّ سحب جميع القوات البريطانية من برقة قد شُرع فيه، ولم تبقَ سـوى سريّة واحـدة في طبرق، ومع نهاية العام كانت الوحدات كافة قد غادرت المرج ودرنة".

---

١٠٦ البرقيـة موقعـة مـن قبـل المسـتر سـتكهاوس Stackhouse، المصـدر نفسـه، ص ٥٠٨-٥١٠، نقـلاً عـن الملفات المركزية للخارجية الأمريكية 841.0073/12-2957.

١٠٧ نحسـب أنَّ إدارة كعبـار للمحادثـات، خـلال هـذه الحقبـة الصعبـة مـن العلاقـات مـع بريطانيـا وأمريـكا، تشهد له وللدكتور البوري بالكفاءة والبراعة وبالحرص الشديد على المصلحة الوطنية.

١٠٨ المصدر نفسه، ص ٥١٠، نقلاً عن الملفات المركزية للخارجية الأمريكية 841.0073/12-3057.

١٠٩ التقرير مؤرّخ في ٢٧/ ١/ ١٩٥٨ ويحمل الرقم الإشاري JT 1011/1 . الملف رقم FO 371/131770.

١١٠ راجـع الإشـارة السـالفة بشـأن تقديـرات السـفارة الأمريكيـة لأعـداد العاطلـين عـن العمـل بسـبب هـذه الموضوع.



"إنَّ **الحكومـة الليبية** لم تصرّ على طلبها بإعادة النظر في المعاهدة الليبية البريطانية الذي عبّرت عنه في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من عام ١٩٥٦ (خلال حكومة مصطفـى بن حليم)، بـل إنّها في الواقع **طلبت تجميد الأوضاع على ما هي عليه**، ليـس فقط فيـما يتعلق بالمعاهـدة ذاتها، ولكن أيضـاً فيما يتعلـق بالاتفاقية المالية الملحقة بها. غير أنَّ الحكومة البريطانية لم يكن بمقدورها الاسـتجابة إلى المطلب الأخـير، في ظل نيّتها بتخفيض مسـتوى المسـاعدة المالية التـي تقدّمها (لليبيا)، ومـع نهاية العام، كان قد شرع في اتخاذ الترتيبات للبدء في محادثات المسـاعدات الماليـة. وكانـت الحكومـة الليبيـة قـد عـبّرت عـن **ردّة فعـل سـلبية لمحاولات الربط بين المسـاعدات الماليـة والعسـكرية البريطانية والأمريكيـة لليبيا**، بحيث تبـدأ العمليـة بلجنة ثلاثية تتولى تقييـم احتياجات ليبيـا، وأصرّت فيما بعد على إجـراء محادثـات منفصلة مـع كل من بريطانيـا وأمريكا على حـدة. **إنَّ الليبيّين، والملـك إدريس خصوصاً، لا يحبّذون اقتراحاً بـأن يتولى الأمريكيون - بدلاً من البريطانيـين- الالتـزام بتدريب وتجهيز الجيـش الليبي**. ومع اقـتراب العام على الانتهاء، فإنَّ هذه المشكلة قد بقيت دون حل ظاهر".

"إنَّ التمـرّد الـذي وقع في عُمان قد أثار بعض الاهتمام في ليبيا حيث سـارت الصحافـة الليبيـة بوجـه عـام **في الخـط المعـادي لبريطانيـا نفسـه الذي رسـمته القاهـرة**. وقامت **الوفود الليبية**[١١١] بالانضمام مرّتـين إلى عددٍ من الوفود العربية الأخـرى في التوقيـع عـلى رسـائل إلى **مجلس الأمـن** تحتوي عـلى معلومات غير صحيحة وشديدة العداء لبريطانيا".

مساع ليبية لدى تركيا والعراق

تكشف برقية سرّية مرسلة من السفارة الأمريكية في بغداد بتاريخ **١٤/ ١/ ١٩٥٨** إلى الخارجية الأمريكية أنَّ **سليمان الجربي** (سفير ليبيا لدى تركيا والسفير غير المقيـم لدى العراق) قد وصل إلى العاصمة العراقية من أجل إقناع الحكومة العراقيـة وحثّهـا (كما فعـل قبل ذلك مـع الحكومـة التركية) على التوسّـط لدى الحكومـة البريطانية (شريكتهما في حلف بغداد) من أجل إبقاء مسـاعداتها المالية لليبيا عند معدّلها السابق.

---

١١١ ظهرت أوّل حملة في الصحافة الليبية معادية لسياسة بريطانيا في عُمان يوم ٢٦/ ٧/ ١٩٥٧.



الحكومة البريطانية تراجع موقفها

وفي **١٥/ ١/ ١٩٥٨** تسلم وزير الخارجية الأمريكي **دالاس** من نظيره البريطاني **سلوين لويد** برقية عبّر الأخير فيها عن قلقه بشأن مدى استقرار الحكومة الليبية ومستوى المساعدات إلى ليبيا. وعلى الرغم من أنّ الحكومة البريطانية كانت قد قرّرت مبدئياً تخفيض حجم مساعداتها لليبيا من مبلغ (٢٥ , ٤) مليون جنيه إسترليني (بما في ذلك مساعدات التنمية) إلى (٢٥ , ١) مليون جنيه إسترليني، فإنَّ الوزير لويد استطاع أن يقنع حكومته بأن يكون حجم مساعداتها (٢٥ , ٢) مليون جنيه شريطة أن تتولى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والنفقات العسكرية في ميزانية ليبيا. وقد عبّر الوزير البريطاني في برقيته عن أمله في أن يتمكن من التحرّك على هذا الأساس. وكيفما كان قرار الولايات المتحدة، فإنّه يرى ضرورة **استمرار التنسيق** بين جهود بلديهما.[١١٢]

وفي ٢١/ ١/ ١٩٥٨ بعث وزير الخارجية الأمريكي **دالاس** بردّه إلى الوزير البريطاني **لويد** مؤكداً له أنَّ بلاده **سوف تبذل قصارى جهدها لمساعدة ليبيا في مجالي التنمية الاقتصادية واحتياجاتها العسكرية**. وعبّر له عن اعتقاده أنَّ المساعدات البريطانية والأمريكية كفيلتان معاً بتلبية احتياجات الليبيّين. كما وافقه على أنَّ الليبيّين لن يحبّذوا هذه الترتيبات، وعبّر له عن شعوره بأنّه من "المناسب جداً" أن يقوم البريطانيون بإبلاغ الليبيّين خلال المباحثات القادمة عن نيّة الولايات المتحدة الأمريكية حول المساعدات.[١١٣]

وقد عاد **الوزير دالاس ونبّه نظيره البريطاني إلى ضرورة عدم إعطاء الليبيّين أيّ انطباع خاطئ مفاده أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد لتغطية كامل العجز الذي يترتب على تخفيض المساعدات البريطانية، أو أنَّها تتعهّد بأيّة التزامات بالمساعدة المالية تتجاوز السنة المالية الحالية.**

---

١١٢ **العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٥٨-١٩٦٠: النزاع العربي الإسرائيلي؛ الجمهورية العربية المتحدة؛ شمال إفريقيا**، المجلد الثالث عشر، ص ٧٢٠. *Foreign Relations of the United States, 1958-1960, Vol. XIII, Arab-Israeli Dispute; United Arab Republic; North Africa* (Washington D.C.: Department States of America, US Government Printing Office, 1992).

١١٣ كانت المباحثات بين الجانبين الليبي والبريطاني قد افتتحت في بنغازي (حيث كان مقرّ الحكومة الاتحادية حينذاك) في اليوم نفسه الذي بعث فيه الوزير الأمريكي بردّه.



وأضـاف **دالاس** في ردّه أنَّ أيّ قـرار بريطـاني بإبقاء قـوات في ليبيا بعد عام **١٩٥٩**، وهو الموضوع الآخر الذي أشـار إليه لويد في رسـالته، سـوف يسـاعد أمريـكا وبريطانيـا في مشـكلتهما المشـتركة، كـما أنّه سـوف يسـاعد، دون قصد، الاقتصاد الليبي.

وأضاف الوزير الأمريكي في رسالته الجوابية:

"**بالطبـع، فـإنَّ الحالة في ليبيـا هي مصدر قلق لنا جميعـاً .. وإنّني أتفق معك بأنّها يمكن أن تصبح خطيرة .. وإنّني أعتقد أنَّ منَ الضروري جداً لنا أن نعمل سوياً فيـما يتعلـق بالحالة الليبية بصفة عامّـة، وأوافقك كلياً على ضرورة التنسـيق بين خططنا تجاهها**".

وفيـما واصل **الجانبان الليبـي والبريطاني** محادثاتهما حول حجم المسـاعدات البريطانية المستقبلية لليبيا بموجب الاتفاقية المالية (المبرمة بينهما في عام ١٩٥٣) بعـث الوزيـر البريطاني **لويـد** برسـالة أخرى إلى نظـيره الأمريكـي في **٢٤/ ٣/ ١٩٥٨**، وقـد أعـاد الوزيـر البريطـاني الإشـارة في تلـك الرسـالة إلى مخاوفه من **امتـداد النفـوذ المصري في ليبيا**، طالباً مسـاعدة أمريـكا في المحادثات الجارية بين ليبيا وبريطانيا حول المسـاعدات، **كما عبّر لويد عن مخاوفه من تعرّض ليبيا لخطر الانهيـار ما لم تتلق تأكيدات بشـأن تسـلمها للأموال اللازمـة لمواجهة احتياجاتها الاقتصادية والعسكرية.**

وقـد عبّر **الوزير البريطاني** في رسـالته عـن اعتقاده بأنَّ الأسـبوعين التاليين (الأخير من مارس/ آذار والأول من إبريل/ نيسـان) سـوف يكونان حاسمين، كـما أعـرب عن أملـه في أن يقـوم الأمريكان بتقديـم التأكيـدات الضرورية بهذا الشأن إلى الحكومة الليبية في تلك الفترة.[114]

- وفي **١٠/ ٤/ ١٩٥٨** بعـث **دالاس** ببرقيـة جوابيـة إلى الوزيـر البريطـاني لويـد، عـبر السـفارة الأمريكيـة بلندن، أعـرب له فيهـا عـن اعتقاده "بـأنَّ الوقت قد حان للجلوس مـع الليبيّين كـما فعلتـم أنتـم، وأن نشرح لهـم بالكامـل حدود اسـتعدادنا

١١٤ **علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية**، المصدر نفسه، ص ٧٢٠-٧٢١.





لمساعدتهم في مواجهة مشاكلهم المالية والعسكرية. وإذا كانت بريطانيا، كما اقترح الوزير لويد، على استعداد للالتزام بتقديم الأسلحة الخفيفة والتدريب للجيش الليبي ومساعدة مالية في حدود (٢٥ , ٢) مليون جنيه إسترليني سنوياً لدعم الميزانية العادية، فإنَّه (أي دالاس) سوف يصدر تعليماته للسفير الأمريكي الجديد في ليبيا (**جونز**) للبدء في مباحثات مع الليبيّين حول حجم المساعدات الأمريكية لهم[١١٥]".

- وفي **١٢/ ٤/ ١٩٥٨** ردَّ وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد بالموافقة على اقتراح الوزير دالاس.
- وفي **١٨/ ٤/ ١٩٥٨** بعث الوزير دالاس بتعليماته (البرقية الصادرة رقم ٨٢٥) إلى السفير الأمريكي في ليبيا (ويزلي جونز) يأذن له بموجبها البدء فوراً في المباحثات مع رئيس الوزراء الليبي عبد المجيد كعبار.[١١٦]

محادثات كعبار في لندن

- وفي **٢٧/ ٤/ ١٩٥٨** وصل إلى لندن رئيس الوزراء عبد المجيد كعبار لاستكمال المباحثات مع الحكومة البريطانية حول المساعدات المالية لليبيا.
- وفي **٢٩/ ٤/ ١٩٥٨** بعث الوزير **لويد** للمستر **دالاس** ببرقية يخبره فيها **بالصعوبة**[١١٧] التي يواجهها خلال محادثاته مع كعبار، وأنّه قد يكون **مضطراً إلى أن يعرض عليه حجم مساعدات أكبر** من ذلك الذي اقترحه في رسالته السابقة له بتاريخ ١٢/ ٤/ ١٩٥٨، كما تمنّى عليه، إذا ما اضطرّ لذلك، أن

---

١١٥ المصدر نفسه، ص ٧٢٠. البرقية الصادرة إلى لندن رقم (٧٢٤٨). الملف (773.5-MSP/4-1058).

١١٦ المصدر نفسه، الملفات المركزية للخارجية الأمريكية 773.5-MSP/4-1858.

١١٧ المصدر نفسه، تفيد المصادر البريطانية بأنَّ الجانب البريطاني طلب في إحدى المراحل من هذه المفاوضات أن تخفض الحكومة الليبية نفقاتها على الجيش وقوات الأمن، وكان ردّ الجانب الليبي أنَّ هذه المسألة هي شأن داخلي غير قابل للبحث. ومرّة أخرى، فإنَّ هذه المباحثات وطريقة كعبار في إدارتها، تشهد له بالكفاءة والاقتدار والبراعة والحرص على المصلحة الوطنية.



تحافظ أمريكا على وعدها السابق (فيما يتعلق بحجم مساعداتها لليبيا) وإلا فإنَّ الأثر السياسي لكل ذلك سيكون قد ضاع.[١١٨]

- وفي **١/ ٥/ ١٩٥٨** أكـد الوزيـر دالاس لنظـيره البريطـاني اسـتمرار الالتزام الأمريكي تجاه الدعم لليبيا على النحو الذي ورد سالفاً.[١١٩]

- وفي **٣/ ٥/ ١٩٥٨** تـم الاتفاق بين كعبار والحكومة البريطانية على أساس تخفيض جزئي للمساعدة المالية التي حدّدت بمبلغ (٣،٢٥) مليون جنيه إسـترليني سـنوياً لمدّة خمس سنوات، كما تعهّـدت بريطانيـا بأن تـزوّد ليبيـا بالمعدات العسـكرية (تقدّر بنحـو ٢٥٠ ألف جنيه إسـترليني سـنوياً) وأن تقـوم بتدريب الضباط الليبيّين مجاناً.[١٢٠]

- عندمـا التقـى الوزيـر **لويـد** في كوبنهاجن يـوم **٤/ ٥/ ١٩٥٨** بالوزيـر **دالاس**، أثناء حضورهما **محادثـات** الاجتماع الوزاري الخاصّ بدول **حلف الناتو**، أعاد على مسامعه الصعوبات التي واجههـا في محادثاتـه مع رئيس الوزراء الليبـي كعبار في لندن، كـما أبلغه بتفاصيل الاتفاق الذي تمّ التوصّل إليه بين البلدين. وأخبره كذلك بأنَّ الليبيّين لا يرغبون في **الحصول على أيّ دعم أمريكي لأغراض الميزانية العامّة**.[١٢١] وقد ردّ **دالاس** معقباً على الأخبار التي سـمعها مـن نظيره البريطاني بقولـه "**هذه الأنباء هي من أسعد ما سمعنا من أيّ مكان**".

- وفي **٦/ ٥/ ١٩٥٨** جـرى إعـلان البيـان المشـترك عـن نتائـج المحادثـات الليبية-البريطانيـة، وهـو البيان الـذي تلاه رئيس

---

١١٨ المصدر نفسه.

١١٩ المصدر نفسه.

١٢٠ خدوري، ص ٣٢٨.

١٢١ سـاد توجّـه عـام لـدى الحكومـات الليبيـة خـلال تلـك الحقبـة – دون اسـتثناء – تمثّـل في الاعتـماد عـلى المسـاعدات البريطانية في تغطية عجز الميزانية العامة (الإدارية)، واسـتخدام المساعدات الأمريكية بصفة أساسية في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية. وبصفة عامّة، فإنَّ تلك الحكومات كانت أكثر ارتياحاً للمساعدات البريطانية من نظيرتها الأمريكية، كما كانت تفضّل الاعتماد على الأولى بسـبب أنَّ المسـاعدات الأمريكية يجري تقريرها وتحديد حجمها **سنوياً**، وهي بالتالي غير مضمونة مسبقاً وبشكل قاطع، كما أنَّ الإدارة الأمريكية درجت على وضع محدّدات كثيرة حول أغراض وأسلوب صرف المساعدات التي تمنحها.




الوزراء كعبار أمام البرلمان الليبي يوم ١٩/ ٥/ ١٩٥٨.

وبالمعايير كلها، وفي ظل الظروف والملابسات التي أشرنا إليها، فإنَّ ما حققته وزارة كعبار **يعدّ دون أدنى شك نجاحاً غير عادي**. كما لا يوجد شك في أنَّ من بين العوامل التي دفعت بريطانيا إلى عدم التمسّك بتخفيض حجم مساعداتها السنوية لليبيا (إلى مبلغ ١,٢٥ مليون جنيه كما كان مقترحاً) بل إلى القبول بزيادة حجم تلك المساعدات إلى (٣,٢٥) مليون جنيه سنوياً، هو حرصها على مصالحها ووضعها الخاص في ليبيا، وعدم رغبتها في التنازل عن هذا الوضع الخاص بالكامل للولايات المتحدة الأمريكية، كما حدث في جهات كثيرة من العالم، ولاسيما أنَّ مؤشّرات كثيرة أخذت تظهر في إمكان اكتشاف البترول بكمّيات تجارية في ليبيا.[١٢٢]

أحداث جسام في عام ١٩٥٨

شهد النصف الثاني من العام ١٩٥٨[١٢٣] أحداثاً جساماً على مستوى المنطقة العربية، ففي الرابع عشر من شهر يوليو/ تموز وقع **الانقلاب العسكري** الذي أطاح بالنظام الملكي في **العراق**، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنزال قواتها في كل من **لبنان** و**الأردن**.

وقد تمثل **ردّ الفعل الليبي الرسمي** لانقلاب العراق بإعلان **الحداد** في البلاد لمدّة ١٤ يوماً على مصرع ملك العراق فيصل الثاني،[١٢٤] وفي استدعاء جميع ضباط الأمن من إجازاتهم وبعثاتهم الدراسية في الخارج، وفي تعيين العميد **السنوسي لطيوش** (في ١٥ من شهر أكتوبر/ تشرين الأول) رئيساً لأركان الجيش الليبي بدلاً من العقيد عادل أحمد راغب (العراقي الجنسية)، وفي تأجيل زيارة رسمية كان **وليّ العهد** الأمير الحسن الرضا يزمع القيام بها إلى بريطانيا في تلك الفترة.[١٢٥]

١٢٢ تضمّنت الفقرة الخامسة من رسالة أعدّها المستر واتسون من الخارجية البريطانية مؤرّخة في ١/ ٥/ ١٩٥٨، وكان قد عاد لتوّه من محادثات مشتركة في واشنطن بين أمريكا وبريطانيا حول ليبيا، إشارة إلى أنّه (المستر واتسون) علم أثناء وجوده في نيويورك أنَّ شخصيات أمريكية عليمة كثيرة تأخذ مأخذ الجدّ احتمالات أن يتمّ قريباً في ليبيا اكتشاف وتطوير البترول بكمّيات تجارية. الرقم الإشاري JT 1107/40.

١٢٣ كان النصف الأول من عام ١٩٥٨ قد شهد خلال شهر فبراير/ شباط إعلان الوحدة بين مصر وسوريا وقيام الجمهورية العربية المتحدة.

١٢٤ لم يعترف النظام الليبي بالنظام الجمهوري الجديد في العراق إلا في ٤/ ٨/ ١٩٥٨.

١٢٥ تمّت زيارة وليّ العهد لبريطانيا في الفترة ما بين ١١–١٨ يوليو/ تموز ١٩٦٠.



أمّا ردّ **الفعل الشـعبي** في ليبيا، فقد تمثّل في التأييد الكامل للثورة في العراق، وفي الشجب الكامل للإنزال العسكري الأمريكي/ البريطاني في لبنان والأردن، فأغلقـت المحلات التجاريـة بالكامل يـوم ١٨/ ٧/ **١٩٥٨** احتجاجاً على ذلك الإنـزال، كـما وجـدت ردّة الفعـل الشـعبي أصداءهـا على صفحـات **المجلات والصحف المحلية وفي الإذاعة** التي ظلت في مجملها تشنّ حملاتها على "**الاستعمار والقوى الاستعمارية**".

أمّا **ردّ فعل بريطانيا** تجاه **الثورة العراقية**، فيما يتعلق بليبيا، فيشير إليه التقرير السرّي السـنوي الذي أعدّته السفارة البريطانية في **٢/ ٢/ ١٩٥٩** بشأن أحداث عـام ١٩٥٨ في ليبيـا. فقد تناول هـذا التقريـر، في الفقرة الرابعة منـه، ردّ الفعل البريطاني على النحو التالي:[١٢٦]

"كان في نيّـة بريطانيـا **أن تنهي سـحب جميـع قواتها من ولاية برقـة** (عدا سريّة واحـدة في طـبرق) مـع نهاية شـهر يوليو/ تمـوز ١٩٥٨ غـير أنّه جـرى عكس هـذه السياسـة بعد قيـام **انقلاب بغـداد** في ١٤ من يوليـو.[١٢٧] فبالموافقـة القوية للملـك إدريـس (وليس بناءً عـلى طلبه) وكذلـك الحكومة الليبيـة تقرّر وضع وحدة عسـكرية في بنغازي لأمد غير محدود. و**قوبلـت عودة القوات البريطانية بالترحيـب من قبـل البرقاويين**. غير أنَّ هـذا التراجع المفاجئ في سياسـتنا أدّى إلى صعوبات قانونية وعملية فيما يتعلق بموضوع المسـاكن وغيرها .. ولم تظهر السلطات الليبية إلا جهداً متواضعاً للمساعدة في هذا الصدد..".

أمّـا مجمل **العلاقة بين ليبيـا وبريطانيا** خلال ذلك العام، فيشـير إليه التقرير نفسه كما يلي:

"ظلت العلاقات بين ليبيا وبريطانيا وديّة طوال عام ١٩٥٧. وفي مطلع الربيع بـدأت المحادثات لتحديد حجم المسـاعدات البريطانية لليبيا خلال السـنوات الخمـس الثانيـة من مـدّة الاتفاقيـة المالية الليبيـة البريطانيـة، أي بـدءاً من أوّل

١٢٦ التقرير السرّي السنوي البريطاني، يحمل الرقم الإشاري JT 1011/1 بالملف FO 371/138728.

١٢٧ يكشـف التقريـر السـرّي المقـدّم إلى مجلـس الأمـن القومـي الأمريكـي في ١٥/ ٣/ ١٩٦٠ بشـأن سياسـة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيا أنّ بريطانيا فقدت، بسـبب الثورة العراقية، قاعدتها العسـكرية والتسـهيلات المتعلقة بها في العراق، وأنّ البريطانيين أصبحوا ينظرون لأهمّية ليبيا الاسـتراتيجية بالنسـبة لهم كمصدر قوّة للجنيه الإسـترليني (العائدات البترولية) وكمعبر جوّي لإفريقيا وقاعدة انطلاق لعملياتهم العسكرية في الشرق الأوسط. **علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية**، المصدر نفسه، ص ٧٤٢.





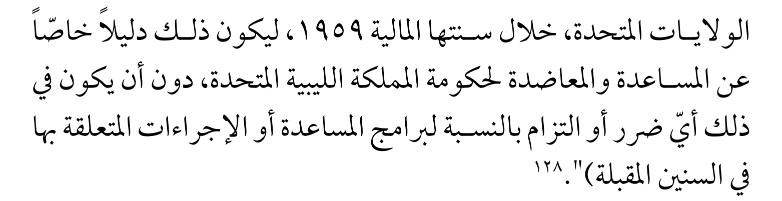
إبريل/ نيسان ١٩٥٨، وقد تمّت هذه المحادثات في جوٍّ ودّي، **غير أنَّ الجانب الليبي لم يُعطِ اهتماماً يُذكر للتفاصيل الكثيرة التي قدّمها الجانب البريطاني والتي مفادها أنّ احتياجات ليبيا المالية خلال السنوات الخمس الأولى كانت مبالغاً فيها**. وقد ألحّ الليبيّون، ولاعتبارات سياسية، على أنّه ينبغي زيادة حجم المساعدات المالية السنوية خلال الفترة الثانية. واختتمت المحادثات في بدايات شهر مايو/ أيار عندما تمّ الاتفاق على تحديد حجم المساعدات المالية بمبلغ (٢٥ , ٣) مليون جنيه سنوياً **تُخصّص جميعها لتغطية العجز في الميزانية العادية** (كانت المساعدة الأصلية ٧٥ , ٢ مليون جنيه للميزانية العامة مضافاً إليها مليون جنيه آخر للتنمية الاقتصادية). وبالإضافة إلى ذلك، وعدت الحكومة البريطانية بتقديم كافة **الأسلحة الخفيفة** التي يحتاجها الجيش الليبي حتى تبلغ قوته (٥٠٠٠) رجل (كما تعهّد الأمريكان بتقديم الأسلحة الثقيلة المقابلة)، وكذلك تقديم الاستشارات المتعلقة بتأسيس **نواة السلاح البحري الليبي**".

مفاوضات واتفاق مع أمريكا

بعد أن توصّل كعبار في **٣/ ٥/ ١٩٥٨** إلى اتفاق مع **الحكومة البريطانية** حول حجم المساعدات المالية والعسكرية التي تقدّمها الأخيرة إلى ليبيا خلال السنوات الخمس التالية، تحرّك في اتجاه المفاوضات مع الولايات المتحدة حول حجم مساعداتها المالية لليبيا، وقد شرع في هذه المفاوضات في **شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من العام ذاته.**

"وبعد مفاوضات مع واشنطن أذن للسفير الأميركي ج. ويزلي جونز أن يبعث إلى كعبار برسالةٍ مؤرّخة في **١٢ أيار (مايو) ١٩٥٩** يبلغه فيها أنَّ المساعدة المالية الأمريكية قد زيدت لسنة ١٩٥٩، وبالإضافة إلى المساعدة التي تقدّمها الولايات المتحدة بموجب الاتفاقية الأمريكية الليبية المبرمة في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٤، وافقت الولايات المتحدة على:

(أن تضع تحت تصرّف الحكومة الليبية بشكل غير مقيّد بهذه السنة فقط وخاضع لتدابير النقل والتحويل حسب ما يتفق عليه بين ممثلي حكومتينا، مبلغ أربعة ملايين دولار من الأموال المخصّصة لالتزام وارتباط حكومة



الولايـات المتحدة، خلال سـنتها المالية ١٩٥٩، ليكون ذلـك دليلاً خاصّاً عن المسـاعدة والمعاضدة لحكومة المملكة الليبية المتحدة، دون أن يكون في ذلك أيّ ضرر أو التزام بالنسـبة لبرامج المساعدة أو الإجراءات المتعلقة بها في السنين المقبلة)".[١٢٨]

اكتشـاف البترول في عام ١٩٥٩

شـهد منتصف عـام ١٩٥٩، كما سـلفت الإشـارة، الإعلان عن اكتشـاف البـترول في ليبيـا، بكمّيـات تجاريـة هائلة. وعلى الرغـم من أنّـه كان واضحاً أنَّ الـشروع في تصديـره وتسـلّم عائداته سـوف يسـتغرق بعض الوقـت،[١٢٩] الأمر الذي يجعل حاجة ليبيا للمسـاعدات الأجنبية خلاله مسـتمرّة،[١٣٠] فإنّنا مع ذلك لا نشك بأنَّ هذه الاكتشافات البترولية قد غيّرت من مواقف الحكومات الليبية، وانعكسـت على مدى ثقتها بنفسها وبمسـتقبل بلادها، ومن ثم أسلوب تعاملها مـع الأطـراف الدولية الأخرى التـي كانت مصدر مسـاعداتها المالية في الماضي، وتحديداً بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وقـد تنبّـأ التقرير الـسرّي المقـدّم إلى مجـلـس الأمن القومـي الأمريكي في ١٥/ ٣/ ١٩٦٠ بشأن سياسة أمريكا تجاه ليبيا بما يلي:

"إنَّ القـدرات المشـتركة للولايات المتحدة الأمريكيـة وبريطانيا في التأثير على ليبيا من خلال تقديم المسـاعدات المالية لها، ربّما سـتذوي (ستضعف) كثيراً مع شروع الحكومة الليبية في تسلّم عائدات البترول الكبيرة".

كما يتوقع التقرير نفسه:

١٢٨ خـدوري، ص ٣٢٨-٣٢٩. وتوضـح الوثائق السرّيـة للخارجيـة الأمريكيـة أنَّ حكومـة كعبـار كانـت في وضع حرج للغاية أمام البرلمان الليبي قبل حصولها على هذه الموافقة من الحكومة الأمريكية، ذلك أنَّ رئيس الوزراء كعبـار، عندما ألقى بيانه أمام البرلمان في ١٩/ ٥/ ١٩٥٨ بشـأن نتائج المفاوضـات مع بريطانيا، أعلن في ذلك البيان أن الحكومة الأمريكية قد تعهّدت في الوقت نفسـه بتعويض الدعم المالي السـنوي البالغ مليون جنيه إسترليني الذي كانت الحكومة البريطانية تقدّمه لليبيا، وأن هذا التعهّد الأمريكي غير المشروط يغطي مدّة خمس سنوات تالية بمبلغ سنوي قدره (٥ , ٥) مليون دولار. غير أنه في حقيقة الأمر لم يكن قد حصل حينذاك على أيّ التزام أمريكي حقيقي ومؤكد بهذا الخصوص، ومن المعروف أنَّ الدعم الأمريكي يُقرّر على أساس سنوي.

١٢٩ راجع حول ردود الفعل لاكتشاف البترول في ليبيا ما ورد في الجزء الثاني والثالث من هذا الكتاب.

١٣٠ ورد في تقريـر سرّي للسـفارة البريطانيـة عـن الاقتصـاد الليبـي مـؤرّخ في ٢٨/ ٩/ ١٩٦٢ "وفي الواقـع، فإنّه بدون مسـاعدات أجنبية خلال السـنوات القليلة القادمة، وإلى أن تصبح عائدات البترول الليبي متوفرة بمبالغ كافية، فإنَّه من المشكوك فيه أن تتحقق التنمية الاقتصادية في ليبيا بمعدّلات تتناسب مع الطموحات الحالية".





"أنَّ الليبيّين يرغبون أيضاً في ممارسة رقابة أكبر في إدارة أيّة مساعدات إضافية تقدَّم إليهم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. فضلاً عن ذلك، وعلى الرغم من عائدات البترول المنتظرة، فإنّه من المستبعد أن يقوم الليبيّون بتقليل طلباتهم بشأن المساعدات من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. بل إنَّ ليبيا سوف تضغط من أجل مقابل أكبر للإبقاء على قواعد بريطانيا وأمريكا العسكرية".[١٣١]

بل لقد توقع التقرير نفسه، في فقرةٍ سابقة منه، أنَّ فشل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في الاستجابة لطلّبات المساعدة المالية المرفوعة إليها من الحكومة الليبية، سواء من حيث المستوى أو الشكل، ربّما يدفع بها في اتجاه ممارسة ضغوط جادّة على أمريكا وبريطانيا من أجل إجلاء قواعدهما العسكرية.[١٣٢]

وتعدّ التقارير السرّية المرسلة من **السفارة البريطانية** في ليبيا إلى الخارجية البريطانية **أنَّ اكتشاف البترول بكميات تجارية في ليبيا هو أعظم حدث وقع في تاريخها المعاصر منذ رحيل القوات الإيطالية عنها وحصولها على الاستقلال**.[١٣٣] وقد توقعت تلك التقارير أن تكون المشكلة التي سوف تواجهها ليبيا بعد هذا الاكتشاف أنّه "**سيصبح لديها أموال أكثر من اللازم لا أقل من اللازم كما في الماضي**"، **كما توقعت أن يؤدّي الاستقلال الاقتصادي الذي سوف يحققه هذا الاكتشاف إلى أن تطالب ليبيا كلاً من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بمقابل مالي أكبر عن التسهيلات العسكرية الممنوحة لهما**.[١٣٤]

توجّس أمريكي

ورغم أنّ عام ١٩٥٩ لم يحفل بأيّة تطوّرات جديدة في مجال المساعدات البريطانية المقدّمة إلى ليبيا، فإنّه يبدو أنّ معلومات وصلت إلى الإدارة الأمريكية حول عزم الحكومة البريطانية زيادة مساعداتها المالية لليبيا فوق الحجم الذي تمّ الاتفاق عليه في مايو/ أيار ١٩٥٨، ومن ثمَّ فقد بادرت السفارة الأمريكية

---

١٣١ **علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية**، المصدر نفسه، ص ٧٤٣.

١٣٢ المصدر نفسه، راجع أيضاً التقرير الذي بعثت به السفارة الأمريكية في ليبيا عن الاقتصاد الليبي ذا الرقم (٣٤٦) والمؤرّخ في ٢٢/ ٣/ ١٩٦٠.

١٣٣ التقرير السرّي السنوي للسفارة البريطانية في ليبيا الخاصّ بعام ١٩٥٩.

١٣٤ التقرير السرّي السنوي للسفارة البريطانية في ليبيا الخاصّ بعام ١٩٦٢ والمؤرّخ في ١/ ١/ ١٩٦٣.



في لندن بالاستفسار لدى الخارجية البريطانية عن مدى صحّة هذه المعلومات. وتكشف برقية سرّية مرسلة من تلك السفارة إلى الخارجية الأمريكية مؤرّخة في ٩/ ١٢/ ١٩٥٩ نتائج ذلك الاستفسار:

"استفسرت السفارة لدى الخارجية البريطانية (المستر سميث – مساعد رئيس الإدارة الإفريقية) في السابع من ديسمبر/ كانون الأول عمّا إذا كانت الحكومة البريطانية تفكر في إمكان زيادة مساعدتها لليبيا. وقد ردّ المستر سميث بالنفي الجازم. وأضاف معبّراً عن اعتقاده بأنَّ معدّل المساعدات الذي التزمت به بريطانيا يعتبر عالياً جداً ... وأضاف سميث أنَّ قيمة المعدات العسكرية التي قدّمتها بريطانيا لليبيا هي في حدود ربع مليون جنيه..".[١٣٥]

بن حليم سفيراً في باريس

جرى تعيين مصطفى بن حليم، كما سلفت الإشارة، سفيراً لليبيا لدى فرنسا[١٣٦] في ١/ ٣/ ١٩٥٨ وبقي في هذا المنصب حتى نهاية عام ١٩٥٩. وقد أشار بن حليم بإسهاب في مذكراته[١٣٧] إلى الدور الذي لعبه في العاصمة الفرنسية من أجل نصرة الثورة الجزائرية والقضايا العربية.[١٣٨]

وتكشف **مذكرة حوار** جرى في السفارة الأمريكية بباريس يوم **٢/ ٩/ ١٩٥٩** بين السفير الليبي مصطفى بن حليم والسكرتير الأول بالسفارة المستر **وليام ويتمان** William Whitman أنّ السفير بن حليم سبق له أن اتصل بالسفارة في **١٠/ ٨/ ١٩٥٩** طالباً أن تتاح له **فرصة اللقاء بالرئيس الأمريكي أيزنهاور** أثناء زيارته الرسمية المرتقبة للعاصمة الفرنسية، وكان طلب المقابلة هذا بحجّة أنّه **صديق قديم** "old friend" للرئيس وأنّه يرغب في تذكيره بوجهة النظر العربية. كما يُفهم من تلك المذكرة أنّ السفير بن حليم عاود صباح يوم **٢/ ٩/ ١٩٥٩**

١٣٥ البرقية رقم (س ٤٦٨) وموقعة باسم وليام برديت William C. Burdett.

١٣٦ أشارت برقية سرّية واردة للخارجية الأمريكية من سفارتها بطرابلس، مؤرّخة في ١٩٥٨/٨/٢٠ وتحمل الرقم الإشاري (G-15)، إلى أنّ بن حليم غير راض عن وضعه في باريس، وأنّه يبذل قصارى جهده من أجل أن يتمّ تعيينه سفيراً لبلاده في واشنطن. الملف (773.00).

١٣٧ بن حليم، ٣٦٣-٣٧٨.

١٣٨ تشير الوثائق الأمريكية إلى أنّه كان للسفير بن حليم اتصالاته المتواصلة بشركات البترول العاملة في ليبيا (راجع فصل "جوانب من قصة البترول الليبي" في الجزء الثاني من هذا الكتاب)، كما كانت له نشاطاته التجارية الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أنّ السفير الأمريكي في ليبيا (تابن) غادر هو الآخر عمله في ليبيا في ١٧/ ٣/ ١٩٥٨، كما ترك العمل بالخارجية الأمريكية ليصبح شريكاً لبن حليم في شركة تجارية تمارس نشاطها في ليبيا.



الاتصال بالسفارة طالباً تسليم "**رسالة شفوية مستعجلة**" من رئيس الوزراء الليبي **عبد المجيد كعبار** إلى الرئيس أيزنهاور.

ولا توضّح المذكرة المفرَج عنها فحوى "الرسالة" التي حملها السفير بن حليم، فقد استثنيت من النشر وحُذفت من فقرات المذكرة المنشورة،[١٣٩] إلا أنّها تنسب إلى بن حليم قوله إنّه التقى برئيس الوزراء كعبار في **روما**، وأنّ الأخير طلب منه قطع إجازته في العاصمة الإيطالية والتوجّه إلى باريس من أجل تسليم تلك "الرسالة" إلى الرئيس أيزنهاور الذي كان قد وصل إلى العاصمة الفرنسية.

كما أوضحت الأجزاء المفرَج عنها من المذكرة – نقلاً عن السفير بن حليم – أنّ رئيس الوزراء كعبار كان يؤمل أن يتمكن سفيره من تسليم الرسالة شخصياً للرئيس أيزنهاور، غير أنّ كعبار عاد واقتنع بالتوضيح الذي قدّمه له سفيره حول عدم إمكان حدوث ذلك (التسليم الشخصي) بسبب الطابع الرسمي لزيارة الرئيس أيزنهاور لفرنسا.

كما يُفهم من هذه المذكرة أنّ رئيس الوزراء كعبار (الذي كان يشغل في الوقت ذاته منصب وزير الخارجية) توجّه في تلك الأثناء إلى الدار البيضاء بالمغرب للمشاركة في اجتماع جامعة الدول العربية المنعقد بها. وعبّر السفير بن حليم عن أمله في أن يتسلم "ردّاً ما" على الرسالة حتى يتمكن من إبراقه له خلال انعقاد اجتماع الجامعة ممّا سيكون له أثر طيّب على سيره.

وتفيد **مذكرة حوار** ثانية،[١٤٠] جرى بالسفارة الأمريكية يوم **٤/ ٩/ ١٩٥٩** بين السفير بن حليم والدبلوماسي الأمريكي ويتمان، أنّ الأخير أبلغ ضيفه بفحوى ردّ الرئيس الأمريكي على رسالة رئيس الوزراء كعبار والذي جاء فيه:

"إنّ الرئيس أيزنهاور يقدّر كثيراً رسالة رئيس الوزراء كعبار وما تضمّنته من أماني طيبة وثقة شخصية نُقلت إليه عبر صديقه القديم السفير بن حليم في باريس. ويؤكد الرئيس للسيد كعبار وللشعب الليبي صداقته الشخصية الحميمة التي يشاركه فيها كافّة الشعب الأمريكي. وفيما يتعلق **بالجزائر**، فإنّ

---

١٣٩ نُشرت المذكرة في عام ١٩٨٢. ميكروفيش رقم (٢٥٤٩). وللأسف فإنّ بن حليم لم يُشر في مذكراته لا إلى هذا اللقاء ولا إلى الرسالة التي حملها للرئيس أيزنهاور وما تضمّنته هذه الرسالة.

١٤٠ المذكرة موجودة ضمن أوراق الرئيس أيزنهاور المفرج عنها في عام ١٩٨٢. الميكروفيش رقم (٢٤٢٠).



الرئيس ديغول يعتزم في المستقبل القريب نشر بيان بشأنها. وإلى أن يقوم الرئيس ديغول بذلك، فإنّ الرئيس أيزنهاور لا يعتقد أنّ من المناسـب أن يقوم بالكشـف أو بالتعليق على المحادثات التي جرت بينهما هنا في باريس".

وتشـير المذكرة إلى أنّ السـفير بـن حليم قام خلال الاجتـماع **بالتعقيب** على ردّ الرئيـس أيزنهاور الذي نقله إليه المسـتر ويتـمان، إلا أنه لم يجرِ الإفراج عمّا ورد في ذلك التعقيب.[١٤١]

أمريـكا تزيد من حجم مساعداتها

مـن اللافـت حقاً للنظـر أنّه في الوقـت الذي كانت فيـه ليبيا بأشـدّ الحاجة للمسـاعدات الأجنبية، فإنَّ الولايات المتحدة الأمريكية لم تتردّد بممارسـة أقصى درجات الشّحّ تجاهها، على حين سارعت لإظهار السخاء بهذه المساعدات عندما أصبحت ليبيا تبدو قادرة على الاستغناء عنها بعد اكتشاف البترول فيها بكمّيات تجارية هائلة.

ففـي عـام **١٩٦٠**، أجرى كعبـار مفاوضات جديدة مـع الولايات المتحدة الأمريكيـة سرعـان مـا انتهـت بموافقـة الأخـيرة في **٣٠/ ٦/ ١٩٦٠** عـلى رفع مسـاعداتها لليبيا إلى **عشرة ملايين دولار** سنوياً تدفع إلى الحكومة الاتحادية رأساً دون ربطهـا بمشروعـات أو برامج خاصّة[١٤٢] وذلك حتى عـام ١٩٦٤، تخفض بعدها المسـاعدات إلى مبلغ (١) مليون دولار سـنوياً. وقد أعلن كعبار عن هذا الاتفاق في بيان بثه عبر الإذاعة المسموعة يوم ٢/ ٨/ ١٩٦٠.[١٤٣]

وفيما يتعلق **بالعلاقات مع بريطانيا**، فإنَّ عام **١٩٦٠** لم يشهد أيّة وقائع ذات أهمية في مجال المسـاعدات المالية. فقد ورد **بالتقرير السـنوي السرّي** الذي أعدّته السفارة البريطانية عن أحداث وتطوّرات ذلك العام:

"عـلى الرغـم من أنّه كان هناك أكثر من محاولة فاترة تعوزها الحماسـة من قبل الحكومـة الليبية لإقناع الحكومـة البريطانية بزيادة مسـاعدتها لها لتمويل بعض المشروعات الاقتصادية .. فإنَّ الحكومة الليبية لم تضغط كثيراً في هذا الاتجاه".

---

١٤١ وللأسف فإنّ بن حليم لم يُشر إلى هذه الواقعة وحرم قرّاء مذكراته من معرفة ما جاء في تعقيبه.

١٤٢ خدوري، ص ٣٢٩.

١٤٣ حصلـت ليبيا كذلـك في ٢٩/ ٦/ ١٩٦٠ عـلى قـرض بمبلـغ (٥) ملايـين دولار أمريكـي مـن "صنـدوق قروض التنمية الأمريكي" "U. S. Development Loan Fund" لتطوير محطة كهرباء مدينة طرابلس.





تطـوّرات إقليمية وعربية

من **التطـورات الإقليمية والعربية** التي تزامنت مع حقبة هذه الوزارة وكان لها تأثيراتها، المباشرة أو غير المباشرة، على مسيرة النظام الملكي في ليبيا:

- إعـلان **الوحـدة بين مـصر وسـوريا** في فبراير/ شـباط ١٩٥٨ وقيام الجمهورية العربية المتحدة.
- إحبـاط **محاولتين انقلابيتين** ناصريّتين للإطاحة **بالملك حسـين** في الأردن، الأولى في إبريل/ نيسـان ١٩٥٧ والثانية في يونيو/ حزيران ١٩٥٨.
- بدء **الأزمة اللبنانية** في مايو/ أيار ١٩٥٨.
- وقوع **انقلاب عسـكري في العـراق** في ١٤ يوليو/ تموز ١٩٥٨ أطاح بالنظام الملكي فيه.
- فشـل محاولـة من قبل **أتبـاع عبد النـاصر** في **العـراق** للإطاحة بحكومـة **عبـد الكريم قاسـم** في مـارس/ آذار ١٩٥٩ وتبادل الحملات الإعلامية بين النظامين.
- وقوع **انقلاب عسـكري في السودان** بتاريخ ١٧/ ١١/ ١٩٥٨ بقيادة قائد الجيش **إبراهيم عبود.**

وتكشـف الوثائق السرّية (المفرَج عنها) للخارجيتين الأمريكية والبريطانية أنَّ انقـلاب يوليو/ تمـوز ١٩٥٨ في **العـراق** أثـار اهتمامـاً كبيراً لـدى الإدارتين، وحـرَّك المخاوف لديهما حول **مسـتقبل النظـام الملكي في ليبيـا**. وكان من النتائج المبـاشرة لذلـك الانقلاب أن قامـت الحكومة البريطانية بتأجيـل الخطوات التي كانـت شرعت في اتخاذها بشـأن تخفيف حجـم قواتها العسـكرية في ليبيا. وتفيد



وثيقة أمريكية سرّية مرسلة من الخارجية الأمريكية بتاريخ ٢/ ١٠/ ١٩٥٨ إلى ممثلها لدى هيئة الأمم المتحدة المستر (هنري كابوت لودج) أنَّ الحكومة البريطانية كاتبت الحكومة الأمريكية تطلب ملاحظاتها حول خطوة يحتمل أن تقوم بها الأولى في **حال تعرّض ليبيا لوقوع انقلاب عسكريٍّ فيها معاد للغرب، وكانت هذه الخطوة المحتملة تتمثل في دعوة الأمم المتحدة للتدخل بحكم مسؤوليات الهيئة الدولية المتعلقة بمستقبل ليبيا، والناجمة عن قرارها رقم ٢٨٩/ ٤ القاضي باستقلال ليبيا**.[١٤٤]

وقد انعكس الصراع الذي قام بين **عبد الناصر** و**عبد الكريم قاسم** في عام ١٩٦٠ على **مواقف وعلاقات القوى الوطنية والحزبية والنقابية في ليبيا**. وعلى سبيل المثال، احتدَّ الخلاف في ولاية طرابلس بين "الاتحاد العام للعمال المهنيين الليبيّين" وبين "الاتحاد العام للعمَّال" بسبب الخلاف بين ناصر وقاسم. فبينما أخذ الاتحاد العام للعمّال وجريدته "**الطليعة**" موقفاً مؤيّداً للنظام الناصري، رأى اتحاد المهنيين ومؤيّدوه في جريدة "**الليبي**" أنَّ عبد الناصر كان يمارس إرهاباً واسعاً ضدَّ القوى الديمقراطية في الوطن العربي.[١٤٥]

---

١٤٤ رسالة سرّية للغاية مرسلة من قبل المستر Francis D. Wilcox من الخارجية الأمريكية إلى المستر هنري كابوت لودج مندوب الحكومة الأمريكية لدى الأمم المتحدة مؤرّخة في ٢/ ١٠/ ١٩٥٨، وموجودة بالملف المركزي A/MES Top Secret 73.00/10-258. ترى لماذا لم تفكر بريطانيا في مثل هذه الخطوة عند وقوع انقلاب سبتمبر؟!

١٤٥ انظر: "الحركة العمالية الليبية"، **مجلة الوطن**.



رصد غربي مشترك

منذ مرحلة مبكرة من استقلال ليبيا، وإلى ما قبل أن يتمّ اكتشاف البترول بها في منتصف عام ١٩٥٩، مارست **البعثات الدبلوماسية الغربية** في ليبيا رصداً مكثفاً لكافة التطوّرات الاقتصادية والمالية بها، بل تبادلت فيما بينها المعلومات والتحليلات المتعلقة بهذه التطوّرات. يكشف عن هذا الأمر التقرير الذي بعث به المستشار بالسفارة الأمريكية في ليبيا المستر **جي. بول بارينغر** J. Paul Barringer إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ **٣١/ ١/ ١٩٥٩**،[١٤٦] وقد جاء فيه:

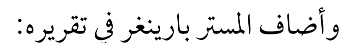
"المرفقات بهذا التقرير هي صور من تقرير أعدّه القسم الاقتصادي بالسفارة البريطانية وأعطيت لنا كمجاملة. وقد أجري إبلاغنا بأنَّ المعلومات الواردة في هذا **التقرير سرّية جداً ولا ينبغي إطلاع أيّ مسؤول ليبي أو هيئة ليبية على محتوياته**".

"إنَّ السفارة (الأمريكية) تشارك منذ مدّة في **اجتماع أسبوعي** للملحقين التجاريين Economic Officers لسفارات وبعثات **دول الناتو** التي لها ملحقون تجاريون في ليبيا، ويشارك في هذه الاجتماعات موظفون من سفارات بريطانيا وإيطاليا وفرنسا واليونان وألمانيا، ويجري خلالها تبادل كم كبير من المعلومات ووجهات النظر التي ثبت أنّها على درجةٍ من الأهمّية والإيجابية. ومن خلال توظيف المصادر المتعدّدة المتاحة لكل سفارة أمكن مراجعة كافة المعلومات ذات الصفة المبدئية والاستعلامية، ومقارنة الملاحظات والآراء حول النشاطات الاقتصادية المحلية، وتقييم القوانين الجديدة أو المتوقعة، وتوضيح مواقف مختلف الليبيّين البارزين من المسؤولين ورجال الأعمال".

---

١٤٦ التقرير يحمل الرقم الإشاري (201) بالملف (873.00)، وقد أرفق به خمس نسخ من تقرير سرّي أعدّته السفارة البريطانية عن "مراجعة للاقتصاد الليبي في عام ١٩٥٨"، وخمس نسخ أخرى من تقرير اقتصادي أعدّته السفارة الأمريكية عن أوضاع ليبيا الاقتصادية خلال الفترة من يوليو/ تموز إلى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٨.





وأضاف المستر بارينغر في تقريره:

"وقد لاحظت السفارة أنَّ **البريطانيين واليونانيين**، وممّا يثير الحيرة **الفرنسيين** أيضاً، يبدون الأوسع إطلاعاً على النشاطات المحلية. وممّا يدعو للدهشة أنَّ **الإيطاليين**، بالرغم ممّا لديهم من مزيّة وجود جاليةٍ كبيرة مستقرّة منذ زمن بعيد في طرابلس، فإنّه لا يظهر لديهم إدراك كبير للتوجّهات المحلية والتطوّرات الاقتصادية. ووفقاً للمؤشّرات الحالية، فإنّه يبدو أنَّ للسفارة البريطانية اتصالات ممتازة بمؤسسات النظام المصرفي في ليبيا[١٤٧] وبحكومة ولاية طرابلس. ورغم العلاقات المتوترة بين ليبيا وفرنسا، **فالسفارة الفرنسية** في ليبيا تبدو على إطلاع غير عادي بالنشاطات السياسية والاقتصادية في ليبيا.[١٤٨] ومن الواضح أيضاً أنَّ **البعثة الدبلوماسية اليونانية** تتمتع بعلاقات صداقة متميّزة مع المسؤولين الليبيين، وهي من ثمّ في وضع يمكنها من الحصول على معلومات ليست متاحة لبقية السفارات".

---

١٤٧ قد لا يبدو في هذا الأمر غرابة، فنائب محافظ البنك الوطني هو بريطاني، وليبيا هي في منطقة الإسترليني، ولجنة العملة الليبية كانت حتى عهد قريب تجتمع في لندن.

١٤٨ لا شك أنَّ هذا يلقي مسؤولية خاصّة على الباحثين في تاريخ هذه الحقبة بضرورة الإطلاع على الوثائق السرّية للخارجية الفرنسية ودراستها.



تقريــر بعثة البنك الدولي

طلبـت حكومة كعبار في عام **١٩٥٨** من "**البنك الدولي للإنشـاء والتعمير**" إجراء دراسـة شـاملة للاقتصاد الليبـي وتقديم التوصيات اللازمة بشـأنه. وقد وصلت البعثة التي شكلها البنك لهذه المهمّة إلى ليبيا يوم ٢١/ ١/ ١٩٥٩.

ضمّـت البعثـة المذكـورة، إلى جانـب رئيسـها الدكتـور **نريـان براسـاد** (الاقتصادي الهندي الشـهير)، اثني عشر خبيراً في شـتى التخصّصات، وشارك البنـك الوطنـي الليبي بدور بـارز في إنجاح مهمّتها. وقد انتهـت هذه البعثة من دراسـتها في عام ١٩٥٩ ونشرت تقريرها بعنوان "**التنمية الاقتصادية في ليبيا**" في ١/ ٤/ ١٩٦٠.

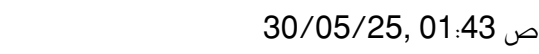
لقد أشـار تقرير بعثة البنك الدولي المذكـور إلى حالة التخبّط وعدم الكفاءة والفاعليـة التـي كانـت تعيشـها **الأجهـزة التخطيطيـة** في ليبيا يومـذاك، كما أكد **الوضـع السيّء الـذي عليه الاقتصاد الليبـي، وقدرته الاسـتيعابية الضعيفة** التي تتجلى **مظاهرها** في:

- إهمال الزراعة رغم أنّها ما تزال أساسية بالنسبة للاقتصاد الليبي.
- التزايد المستمرّ في عجز ميزان المدفوعات.
- تزايد معدّلات التضخّم.

وقد عزا ذلك التقرير تلك الحالة إلى **جملة أسباب** خلاصتها في الآتي:

- توجيـه قدر كبير مـن الأموال المحـدودة المتاحة نحـو التعليم والتدريـب لتعويض الإهمـال الكبير الذي عاشـته البلاد قبل الاستقلال.
- توجيه قدر من هذه الأموال أيضاً لإصلاح دمار الحرب.
- التكلفـة الهائلـة اللازمـة لمحاولة بنـاء شـبكة مواصلات عبر







مساحة شاسعة من الأرض غير مأهولة بالسكان.

- عـدم توجيه قدر مناسـب مـن الأموال المحـدودة المتاحة نحو المشروعات الإنتاجية عموماً، وإهمـال الصناعة والمشروعات الصناعية (كالصناعات الغذائية) إهمالاً تامّاً.
- الندرة الشديدة للموارد الطبيعية.
- تعقيدات وتكلفة النظام الفيدرالي.
- ندرة القدرات والخبرات الإدارية والفنية.
- ضعف وتخبّط العملية التخطيطية وأجهزتها.

وقد حدّد التقرير **معالم وأسباب** ضعف العملية التخطيطية في الآتي:

١- النقـص والضعـف في الهيئـات والأجهـزة واللجـان المعنيـة بالتخطيط.

٢- التناقـض والازدواجيـة وغيـاب التنسـيق بين هـذه الأجهزة والهيئات، الأمر الذي أدّى إلى تكرار الجهود، كما أدّى إلى عدم تنفيـذ بعض المشروعـات التي تـمّ تخطيطها، وعدم اسـتكمال تنفيذ بعضها الآخر.

٣- غياب التشاور بين هذه الأجهزة والحكومة.

٤- عـدم تنفيـذ بعـض المشروعـات الإنمائيـة بسـبب التعقيدات الإدارية والتنظيمية، رغم توفر الأموال اللازمة لها.

٥- غياب المشاركة الشعبية والأهلية في التنمية.

٦- غياب أجهزة الرقابة المالية والإدارية.

٧- عـدم التوفيـق في اختيار عدد من الخبراء والمستشـارين، كما أنَّ إقامـة بعض هـؤلاء بالبلاد لم يكن بالقدر الـكافي الذي يمكن من الاستفادة من خبراتهم.[١٤٩]

وقد شـملت **توصيات** البنك الـدولي ومقترحاته التي ضمّنهـا تقريره كافة نشـاطات الدولـة الليبية وأجهزتها، ومن ثمّ كانت هـذه **التوصيات والمقترحات** محـور نشـاط أجهزة الحكومـة في مجـال التخطيط والتنميـة في تلك الفـترة. ففي

---

١٤٩ Rawle Farley, *Planning for Development in Libya* (New York: Praeger, 1971), p. 178; انظر أيضاً: مبحث "حل هيئات التخطيط والتنمية المشتركة" بهذا الفصل.





ضوئها جرت عملية إعادة النظر في أجهزة التخطيط والتنمية وتوحيدها في "**مجلس الإعمار" الجديد**[١٥٠]، كما شرع على ضوئها في إعداد **مشروع لخطة تنمية خمسية** في البلاد.[١٥١]

ومع ذلك، كان واضحاً لدى عدد من الجهات، منذ مرحلة مبكرة، أنّ تنفيذ تلك التوصيات والمقترحات سوف يواجه **صعوبة رئيسية تتمثّل في ندرة ونقص العناصر الليبية الكفؤة المدرّبة التي بمقدورها الاضطلاع بالمهام والمسؤوليات المطلوبة في مجال التخطيط والتنمية.**

ففي رسالة سرّية موجّهة من وزارة الخارجية الأمريكية إلى مدير البنك الدولي للإنشاء والتعمير المستر **يوجين بلاك** Eugene Black مؤرّخة في **١١/ ١/ ١٩٦٠** حول تقرير البنك عن الاقتصاد الليبي، وردت الإشارات التالية:

"إنَّ توصيات البنك الدولي تأتي في وقت مناسب جداً، **فمن المحتمل أن يكون لدى الليبيّين من عائدات البترول في القريب ما يكفي لتمويل خطةٍ طموحة للتنمية خلال السنوات الخمس أو العشر القادمة**".

"إنّنا نأمل أن ينفق الليبيّون هذه العائدات بأسلوبٍ حكيم، وأن يكونوا على استعدادٍ لتنفيذ توصيات البنك".

"غير أنّه، وللأسف الشديد، **ليس لدى الليبيّين العناصر الإدارية والفنية الكفؤة والقادرة على التعامل مع المشاكل المعقدة التي ما يجلبها البترول معه عادة**".

"إنَّ مشكلة العناصر الفنية المدرّبة يمكن التغلب عليها من خلال برامج التدريب خلال زمن معقول".

"إلا أنّ **المشكلة الحقيقية التي يواجهها الليبيّون تتمثل في أنّه لا يوجد ليبيّ واحد – كما يبدو – في الحكومة أو في خارجها يملك ما يؤهّله لتقديم المشورة، وللإدارة**

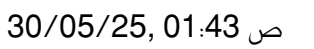
---

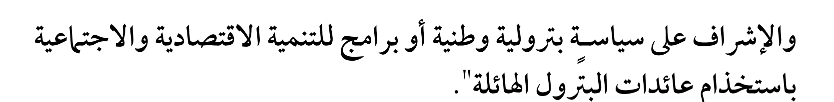
١٥٠ انظر: مبحث "حل هيئات التخطيط والتنمية المشتركة" في هذا الفصل.

١٥١ انظر: مبحث "مشروع خطة خمسية للتنمية" في الفصل التالي. وتورد "مذكرة حوار" دار في وزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن يوم ٧/ ١١/ ١٩٦١ بين عدد من خبراء البنك الدولي ومسؤولي الخارجية الأمريكية أنَّ خبراء البنك كانوا يرون أن تشق خطط وبرامج التنمية الاقتصادية في ليبيا طريقاً وسطاً بين التوجّه الذي سارت عليه التنمية في العراق (التنمية الاقتصادية البحتة) وبين التوجّه الآخر الذي سارت فيه التنمية في دولة الكويت، والذي غلبت عليه اعتبارات التنمية البشرية والاجتماعية.









والإشراف على سياسـةٍ بترولية وطنية أو برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية باستخذام عائدات البتّرول الهائلة".

وتمضي رسالة الخارجية الأمريكية موضّحة:

"إنَّ الشـخص المطلـوب لهـذه المهمّـة ينبغـي أن يكـون خبـيراً اقتصاديـاً من الطراز الأول، دون حاجة لأن يكون اختصاصيّاً في شؤون البترول. وينبغي، في الوقت ذاته، أن يكون قادراً على تقديم المشـورة للحكومة الليبية حول القضايا والسياسات المتعلقة بالبترول والاقتصاد والمالية".

ثـمّ تقترح الخارجية الأمريكية على المسـتر **يوجين بلاك** في رسـالتها هذه أن ينتهز فرصة تقديم تقرير البنك إلى الحكومة الليبية لإثارة هذه المسألة معها.

وفي مقابلـة بين الدكتور **علي نور الدين العنيزي** (الذي كان يشـغل منصب محافظ البنك الوطني الليبي) وبين القائم بأعمال السفارة الأمريكية في ليبيا المستر بارينغر J. Paul Barringer في مطلع شـهر **إبريل/ نيسـان ١٩٦٠**، أشار الدكتور العنيـزي إلى المشـاكل والمعوّقـات التي تعـترض تنفيذ التوصيـات والمقترحات الواردة بتقرير البنك الدولي، والتي يرى أنّها تتمثل في:[١٥٢]

١- مدى قـدرة الإدارة الحكومية الليبية على تنفيذ هذه التوصيات بحزم وفاعلية وكفاءة وموضوعية.

٢- نـدرة المهـارات الوطنية المدرّبة في المجـالات الفنية والإدارية، وقلة اليد العاملة المدرّبة عموماً.

٣- التناقـض المحتـوم بـين مـا يسـميه التقريـر "Commercial Nationalism" وبين الحاجة إلى استجلاب المهارات المتخصّصة من الخارج "Need to import specialized talents".

١٥٢ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (٣٧٠) المؤرّخ في ٨/ ٤/ ١٩٦٠.





حـل هيئات التخطيط والتنمية المشتركة

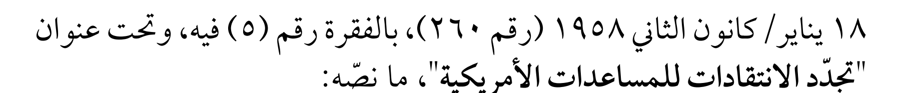
عـرف نشـاط الحكومـة الليبيـة، المتعلـق بالتخطيـط لمشروعـات التنميـة الاقتصاديـة وتنفيذهـا والإشراف عليها، عدّة لجان ومؤسسـات وهيئات، منها مـا كان ليبياً صرف كـ"**لجنة التخطيط الاقتصـادي**" و"**مجلس الإعمار**"، ومنها ما كان مشترك الإدارة والإشراف مثل "**وكالة التنمية والاستقرار**" Libyan Public Development and Stabilization Agency (LPDSA) الليبية/ البريطانيـة التي أنشـئت في ٦/ ٣/ ١٩٥٢، و"**الهيئة الليبيـة الأمريكيـة للإنشـاء والتعمـير**" [١٥٣] Libyan American Reconstruction Commission (LARC) التـي تأسّسـت في **٢٥/ ٤/ ١٩٥٥**، و"**هيئـة الخدمـات الليبيـة الأمريكيـة المشـتركة**"Libyan American Joint Services (LAJS). وفضـلاً عـن ذلـك، وجـد في هذا المجال هيئات أجنبية صرف، مثل **بعثة الأمم المتحدة للمساعدة الفنية** U. N. Technical Assistance Mission، و**بعثات وكالات الأمم المتحدة** كمنظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومنظمـة العمـل الدوليـة (ILO) ومنظمـة اليونسـكو، وأخـيراً **بعثـة العمليـات الأمريكية/ ليبيا** U. S. Operations Mission/Libya التي تشرف على تنفيـذ برنامج المسـاعدة الفنية الخاصّ الذي تقدّمه الولايـات المتحدة الأمريكية لليبيـا، والتـي كان خبراؤهـا واختصاصيّوهـا يشرفـون على معظـم مشروعات التنمية في ليبيا.

ومنذ سـنوات مبكرة مـن شروع هذه الهيئات والمؤسسـات في عملها، كان أداء عـدد منهـا (ومن بينهـا الأمريكية) موضع انتقـاد الكثير مـن الليبيّين بينهم عـدد من المسـؤولين. وقد أثيرت هذه **الانتقادات** على صفحـات **الجرائد** اليومية الخاصّة، بل الحكومية أيضاً، وأثناء جلسات **البرلمان** الليبي.

فعـلى سـبيل المثـال، أورد **التقريـر الاقتصـادي** الأسـبوعي الـذي تبعث به السـفارة الأمريكية في ليبيا إلى وزارة الخارجية الأمريكية، والخاصّ بالفترة ١٢-

١٥٣ أصبحـت هـذه الهيئـة مـن الناحيـة الفعليـة، وعـلى الأخـصّ فيـما يتعلـق بالمسـائل الفنيـة، الجهـة الرئيسـة المنسّقة بين مشروعات التنمية في البلاد.




١٨ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٨ (رقم ٢٦٠)، بالفقرة رقم (٥) فيه، وتحت عنوان "**تجدّد الانتقادات للمساعدات الأمريكية**"، ما نصّه:

"في عددها الصادر بتاريخ ١٢ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٨، انضمّت صحيفة "**برقة الأسبوعية**" (مستقلة) إلى الكورس الذي ما فتئ ينتقد بشدّة برنامج المساعدات الأمريكية لليبيا. ففي افتتاحيةٍ مطوّلة، يعبّر المحرّر عن أسفه الشديد لأنَّ المساعدات التي تقدّم إلى ليبيا، على قلتها، لا تستخدم في الأغراض التي تفيد البلاد. وبدلاً من ذلك، فإنَّ المساعدات الأمريكية يجري إنفاقها كمرتبات عالية للخبراء والفنيين وعلى السيارات الفاخرة. إنَّ ما تحتاجه البلاد فعلاً – في رأي المحرّر – هو إعادة بناء ميناء بنغازي. فبمثل هذا المشروع يمكن للشعب الليبي أن يرحّب وأن يقدّر المساعدات الأمريكية".

وعندما قام **البنك الدولي للإنشاء والتعمير** في عام ١٩٥٩ بإجراء دراسة شاملة للاقتصاد الليبي، لم يتردّد، في تقريره الذي قدّمه عن نتائج تلك الدراسة، في توجيه العديد من الانتقادات إلى أداء هذه الأجهزة، والإشارة إلى التخبّط والتناقض في العملية التخطيطية في ظل هذه الأجهزة والمؤسسات.[١٥٤]

غير أنَّ ما ورد في ذلك التقرير المنشور من انتقادات لعمل هذه الهيئات والمؤسسات وخبرائها لا يشكل شيئاً يُذكر بالمقارنة مع ما ورد على لسان الدكتور **نريان براساد** (الخبير الهندي ورئيس بعثة البنك الدولي التي قامت بإعداد ذلك التقرير)، أثناء لقاء خاصّ تمّ بينه وبين **الملحق الاقتصادي** بالسفارة الأمريكية في ليبيا المستر بيترس Stephen Duncan-Peters بناءً على طلب الأخير في جناحه الخاص في فندق الودان بمدينة **طرابلس** يوم **١/ ٣/ ١٩٥٩**، إذ إنَّ تقريراً سرّياً بعثت به السفارة الأمريكية في ليبيا إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ ٦/ ٣/ ١٩٥٩ ينسب **جملة من الملاحظات والمآخذ الخطيرة على دور المستشارين والخبراء الأمريكيين والبريطانيين في ليبيا يومذاك**، كان من بينها:[١٥٥]

"لقد عبَّر الدكتور براساد عن خيبة أمله وأسفه الشخصي الشديد حول انغماس الخبراء الفنيين والمسؤولين **الأمريكان والإنجليز** في ليبيا في **حملة إفناء**

---

١٥٤ راجع تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير السالف الإشارة إليه. ص ٥٥–٥٨.
١٥٥ التقرير يحمل الرقم الإشاري (٢٥٢)، وهو مودع بالملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم 873.00.



وتصفيـة متبادلـة. إنَّ كل جانـب منهما منهمك في عمليات قـذفٍ وافتراء خفية لتشويه سمعة شخصيات الجانبٍ الآخر، بل توجيه انتقادات رخيصة مدسوسة وماكرة حول أساليب عملهم، الأمر الذي أدَّى في النهاية إلى إحداث شرخ غير قابل للإصلاح في سـمعة وهيبة كل من الولايات المتحـدة الأمريكية وبريطانيا في ليبيا".

ويمضي هذا التقرير ناسباً إلى **الدكتور براساد** قوله:

"إنَّ السـير **آرثـر ديـن** Sir Arthur Dean (بريطـاني) مديـر وكالـة التنميـة والاسـتقرار الليبيـة، والمسـتر **تشـارلز سـترلينغ** Charles Stirling (بريطاني) المستشـار المالي بنظارة المالية بولاية طرابلس، منهمكان بهمَّة ونشـاط في إفسـاد نتائـج المسـاعدات الأمريكيـة. وعـلى الجانـب الآخـر، فـإنَّ الخـبراء الفنيـين الأمريكان ومسـؤولي بعثة العمليـات الأمريكية في ليبيا USOM لا يكفون عن توجيه الانتقاد لجهود زملائهم البريطانيين في ليبيا".

ويستطرد **الدكتور براساد** وفقاً لذلك التقرير:

"لـو كانـت هذه الانتقـادات تقتصر عـلى الاجتماعات التي يجريهـا هؤلاء مع منـدوبي البنـك الدولي لكان حجم التخريب يسـيراً نسـبياً، ولكن الذي يحدث غالبـاً أنَّ هذه الانتقادات تُطلق باسـتمرار ودون تفكير في العواقب، وبحضور المسؤولين الليبيّين".

"إنَّ الأمريكان والبريطانيين مسؤولون عن ارتكاب هذا الخطأ الفادح بدرجةٍ متسـاوية، وإنَّ هذا التشـويه المتبادل للسمعة هو ضارّ جداً بنفوذ وهيبة الغرب، ومعوّق لأهداف العالم الحرّ.." .[١٥٦]

ويمـضي تقريـر السـفارة الأمريكيـة ناسـباً إلى **الدكتـور براسـاد** جملـة من الملاحظـات الأخـرى حول النتائج التـي توصّلت إليها بعثة البنـك الدولي التي

١٥٦ يبـدو أنَّ العلاقـة بـين خـبراء البلديـن في ليبيـا ظلـت فيـما بعـد عـلى هـذا النحـو لسـنوات عديـدة. ففـي رسـالةٍ مؤرّخة في ٥/ ٩/ ١٩٦٢، بعث بها السـفير البريطاني سـتيوارت إلى الخارجية البريطانية (رقم ١١٠٥/٦٢) أورد أنَّ الأمريكيـين يتحدّثون، منذ وقت ليـس بالقصير، علانية فيما بينهم، ويردّدون مزاعمهـم حول الجهود المعرقلة التي يضعها الخبراء البريطانيون في طريق المساعدات والمشروعات التجارية الأمريكية، وعن انحياز البريطانيين الفاضح إلى جانب المصالح التجارية البريطانية..". الملف FO 371/165755 22860.



يرأسـها، بشـأن أداء وعمل الأجهزة المعنيـة بالتخطيط والتنميـة في تلك الفترة، والمموّلـة عـن طريـق المسـاعدات الأجنبيـة (الأمريكيـة والبريطانيـة والأمـم المتحدة)، وذلك على النحو التالي:

"**إنَّ فاعلية وأسـلوب إدارة المسـاعدة الخارجية لليبيا كانت موضوع تقييم دقيق من قبل بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وللأسف فإنَّ النتائج حتى يومذاك ليسـت مجلبة للإطراء والمدح، سواء للحكومة الليبية، أو للحكومتين البريطانية والأمريكية، أو وكالات الأمم المتحدة**".

ولخَّص التقرير **المثالب ومواضع النقص والعيوب في تلك المسـاعدات**، كما وردت على لسان الدكتور براساد، في عددٍ من النقاط منها:

(١) إنَّ **النتائـج** المتحققة لا تتناسـب البتة مع النفقات التي صرِفت من أجلها.

(٢) إنَّ **البرامج** غير مناسـبة وغير كـفء كمشروعات، وتعرَّضت للتعطيـل المتكـرّر وغـير المسـوّغ، سـواء مـن قبل المسـؤولين الليبيّين، **أو الخبراء الأجانب أو الاثنين معاً**.

(٣) لم يكن هناك **تنسـيق** بين البرامـج، وفي أحيان عديدة كان أحد هذه البرامج معوّقاً لبرنامج آخر.

(٤) **إنَّ كفـاءة كثـير مـن الخـبراء والفنّيـين كانـت دون المسـتوى المطلـوب، الأمـر الـذي أدَّى إلى محدوديـة الاسـتفادة منهـم. وبسـبب عدم إلمامهم باللغة والعـادات المحلية فقد كان قبولهم مـن قبل المواطنين الليبيّين محـدوداً، وفي كثير من الأحيان ينتقد الليبيّـون الموقـف الـلا مبالي لهـؤلاء الفنّيـين، وبدلاً مـن قبول النصائح التي تأتيهـم لماماً فإنَّ هؤلاء الفنّيين كانوا ينظرون إلى الأعمال التي يقومون بها كنوع من مضيعة للوقت.**

(٥) إنَّ **التخطيـط** للمشروعـات لم يكـن كفؤاً، ومـن مظاهر ذلك عدم بذل أيّ مجهودٍ من أجل إعداد الليبيّين للمسـتقبل، فأحد



المشروعات جرى إنجازه ثمَّ تركه تحت رحمة عمَّال غير مدرّبين ولا يملكون القدرة على إدارته أو صيانته".

لا غرو، وفي ظل هذه السلبيات والمثالب التي كانت تحيط بأداء هذه الهيئات والأجهزة، من أن يتعاظم الإحساس لدى المعنيّين بالعملية التخطيطية في ليبيا، من ليبيّين وأجانب، بضرورة تصفية هذه الهيئات وحلها، وتوحيدها وتركيزها في جهاز واحد هو "**مجلس الإعمار**" بعد إعادة تنظيمه وتوسيع صلاحياته لتشمل عمليات التخطيط والتنسيق، والإشراف على كافة مشروعات وبرامج التنمية في البلاد، وهو ما أوصى البنك الدولي بتطبيقه بشدّة وباستعجال، في تقريره عن الاقتصاد الليبي الذي قدّمه في عام ١٩٥٩. [١٥٧]

وعندما قامت حكومة **عبد المجيد كعبار** في ٦/ ٤/ **١٩٦٠** بتقديم مشروع **قانون مجلس الإعمار** الجديد إلى البرلمان الليبي،[١٥٨] كان من بين النصوص التي اشتمل عليها ذلك المشروع **نصوصٌ تقضي بحل جميع الهيئات والمؤسسات والأجهزة التي كانت تتولى مهام التخطيط والتنمية في البلاد، وهي وكالة التنمية والاستقرار، والهيئة الليبية الأمريكية للإنشاء والتعمير، وهيئة الخدمات الليبية الأمريكية المشتركة.**

وفي **١٢/ ٥/ ١٩٦٠** أصدرت الحكومة الليبية قراراً بتشكيل **لجنة ليبية أمريكية مشتركة** لتتولى **دراسة ووضع الخطط لنقل اختصاصات وموظفي هيئة الخدمات الليبية الأمريكية المشتركة** LAJAS **إلى الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات الثلاث.**[١٥٩]

ولم تتردّد **الصحف الليبية** الصادرة خلال تلك الفترة في التعبير عن استحسانها لخطوة حل الهيئة المذكورة، وعن تطلعها للخطوة التالية المتمثلة في **إلغاء بقية الهيئات الأجنبية**. وقد ورد بالتقرير نصف الشهري الذي تقوم بإعداده السفارة الأمريكية في ليبيا عن الاقتصاد الليبي، الخاصّ بالفترة (٨-٢١

---

١٥٧ انظر: تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير ص ٨٦.

١٥٨ تمّ إقرار هذا المشروع من قبل مجلس النواب في ٥/ ٥/ ١٩٦٠، ومن قبل مجلس الشيوخ في ١٠/ ٥/ ١٩٦٠، وأصبح نافذاً من تاريخ نشره في **الجريدة الرسمية** بتاريخ ١/ ٧/ ١٩٦٠.

١٥٩ عُيّن على رأس هذه اللجنة الدكتور وهبي البوري وزير الخارجية حينذاك.



مايو/ أيار ١٩٦٠)، التعليق التالي على ما ورد في **الصحافة الليبية** يومذاك:[١٦٠]

"إنّ هـذا الإجـراء من قبل الحكومة الليبية يحقق إحدى الأماني الرئيسة لدى الليبيّين، والمتمثلة في إزالة الأجانب عن كافة مواقع الإشراف في أجهزة الحكومة الليبية".



١٦٠ راجع تقرير السفارة الأمريكية الاقتصادي نصف الشهري المؤرّخ في ٢٥/٥/١٩٦٠ ذي الرقم (٤٧١).



الوطنيــة الصامتة[161]

منذ أواخر الخمسينيات، ومع بداية ظهور المؤشّرات بشأن إمكان اكتشاف البترول بكمّيات تجارية في ليبيا، لم تخلُ معظم التقارير السرّية التي أعدّتها **السفارة الأمريكية** في ليبيا عن حالة الاقتصاد الليبي، من **إشـارات لاذعة وقاسية** تنمّ عن الضيـق والتبرّم بما أطلقت عليه عبـارات متنوعة كـ"**الروح الوطنية**"، و"**الوطنية الضيّقة الأفق**"، و"**كراهية الأجنبي**"، و"**ليبيا لليبيّين**".

وكانت هذه العبارات تأتي في وصف موقف الليبيّين من الأجانب العاملين في ليبيا، ومن الاستثمارات الأجنبية والمستثمرين الأجانب في ليبيا.

وفيما يلي جملة من **المقتطفات** التي تتحدّث عن هذه الظاهرة:

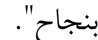
☐ أوّل هـذه التقاريـر هـو تقريـر بعثت بـه السـفارة الأمريكية في ليبيـا بتاريخ **٢٦/ ٥/ ١٩٥٨** تحـت الرقـم **(٤٢٩)** عـن حالـة الاقتصـاد الليبـي حتى شـهر إبريل/ نيسان من العام ذاته **١٩٥٨**. وقد جاء في الصفحة العاشرة منه:

"ولتعويـض النقـص الحالي في التعليم والخبرة والموارد في ليبيا، فإنّها في حاجةٍ إلى كل مسـاعدةٍ خارجية يمكنها أن تحصل عليها، غير أنّه وللأسف فإنّ الروح الوطنية، والغرور، والجهل، والجشـع في بعض الأحيـان، تتضافر جميعاً لتخلق مناخاً في ليبيا لا يمكن اعتباره بحال مشـّجعاً لهذه المسـاعدة، سـواء أكانت من مصادر حكومية أم خاصّة".

"وإنَّ هـذه التصرّفـات تتضاعـف مـن خـلال مواقـف بعـض الأشـخاص الليبيّين الذين يبحثون عن فرص لتضخيم وتوسـيع ثرواتهم الشـخصية، ومن خـلال بعض الجهات من خـارج ليبيا التي لا تحبّ أن ترى هذه البلاد مسـتقلة

١٦١ استعرنا هـذا التعبيـر مـن كتـاب الدكتـور راؤول فـارلي: "*Planning for Development in Libya*".




بنجاح".

"إنَّ قانوناً لتشجيع الاستثمارات الأجنبية، لا يمكن اعتباره في حقيقته كذلك، إذا كانت الـشركات الأجنبية تواجه صعوبات وعراقيل جمّة عند دخولها للبلاد أو خلال ممارساتها لنشاطها فيها، بسبب التفسيرات والتطبيقات المقيّدة للوائح المملكة والقوانين المنظمة لإقامة الأجانب وعملهم في ليبيا، أو بسـبب حرمانها مـن حقوقهـا أو امتيازاتها المنصوص عليهـا في القوانين السـارية أو الاتفاقيات المبرمـة. وإنَّ الأشـخاص الأجانـب (الـشركات الأجنبيـة) لا يتشـّجعون على الاستثمار في ليبيا إذا كانوا لا يستطيعون ضمان أن العدالة سوف تأخذ مجراها في حال نزاع أحدهم مع أحد الليبيّين ولجوئه إلى المحاكم لفضّ هذا النزاع".

☐ أمّا التقرير الثاني، فهو التقرير السـنوي عن الاقتصاد الليبي حتى سـبتمبر/ أيلول **١٩٥٩** الذي أعدّته السـفارة الأمريكيـة في ليبيا بتاريخ **٢٨/ ١١/ ١٩٥٩** تحـت الرقم الإشـاري (١٦٧). ففي إطار سرده للمحـدّدات التي تعيق انطلاقة الاقتصـاد الليبـي، يشـير إلى المعدلات العاليـة للتضخّم النقـدي وإلى ندرة اليد العاملـة المدرّبـة، كما يشـير إلى مـا أسـماه "الوطنية القصـيرة النظـر" كأحد هذه المحدّدات بالعبارات التالية:

"ومـن العوامـل الاجتماعية التي تحدّ من قـدرة ليبيا على تحقيق أكـبر الفائدة من الازدهـار الاقتصادي المنتظر: **غلبة النزعة الوطنيـة القصيرة النظر**، وافتقاد روح الإحسـاس بالدولـة الواحـدة أو الارتبـاط بمبـدأ الفيدراليـة، والميـل إلى إحبـاط الجهـود المبذولة مـن أجل إقامة مؤسسـات للتخطيـط الاقتصادي من خلال التفسـير المغلوط لعدد من هذه المؤسسـات أو تجاوزها أو تجاهلها .. وإنَّ أكثـر هذه المظاهر تصريحاً بهذا هو ذاك التوجّه الذي يطبع تصرّفات السـلطات في الولايـات مـن القوانين الاتحاديـة التي تهدف إلى توحيد الممارسـات الإدارية في عموم البلاد".

"**إنَّ الإحساس المتنامي بين الليبيّين ضدّ الأجانب** يشكّل هو الآخر عاملاً مزعجاً عـلى السـاحة الليبية. فالمعـروف أنَّ جزءاً مهمّاً وأساسـياً من النمـوّ الاقتصادي الـذي تحقّق في ليبيا تمّ إمّا عن طريق وإما بتوجيه شركات وأفراد أجانب، ومن



الواضـح أنَّ هناك حملة متنامية بين الليبيّـين لمضايقة الأجانب في ليبيا والحدّ من نشاطهم. وأبرز مثال على ذلك هو **قانون الوكالات التجارية** الجديد الذي يحظر على غير الليبيّين في المستقبل امتلاك أيّة مكاتب تجارية في ليبيا، ويتّجه إلى حظر عدد الوكالات المملوكة حالياً من قبل أيّ شخص أو شركة".

"كـما يلاحـظ وجود توجّـه إلى الإكثـار من التشريعـات، ووضـع المحدّدات في شـتى مجـالات النشـاط الاقتصادي .. وعلى سـبيل المثـال، فـإنَّ تنفيذ **قانون العمـل** أدّى إلى شـكوى كثير مـن الشركات - ولاسـيما شركات البترول- فإنَّه يـكاد يصبح من المسـتحيل عليها تسريح عامل لديها بسـبب عـدم كفاءته. وإنَّ اسـتكمال إجراءات تسجيل شركة جديدة- حتى لو كانت هذه الشركة ستعمل في مجال البترول وبما يخدم مصلحة ليبيا- كثيراً ما يسـتغرق - بسبب التعقيدات المكتبية- شهرين أو ثلاثة، الأمر الذي يؤدّي في بعض الأحيان إلى تعطيل بعض العمليات العاجلة".

☐ أمّـا التقريـر الـسرّي رقـم **(٣٤٦)** المـؤرّخ في **٢٢/ ٣/ ١٩٦٠** (التقديـرات السـنوية لوضع الاقتصاد الليبي- حتى شهر إبريل/ نيسان ١٩٦٠) فقد تضمّن عدة إشارات بهذا الصدد.

ففي الصفحة الرابعة منه:

"في المـاضي، كانـت المشروعـات التجاريـة الجديدة مقصـورة - بطريق الخطأ والإهمـال- عـلى فروع الـشركات الأجنبيـة أو الأجانـب المقيمين في ليبيـا. أمّا منـذ عـام ١٩٥٩، فإنَّ عدداً مهمّاً مـن الليبيّين - الأثرياء نسـبياً- قد تحوّلوا عن نشاطاتهم التقليدية في الاستيراد والتصدير أو المضاربة في العقارات إلى مجالات عديدة كالنقل والتموين..".

وفي الصفحة الثامنة منه:

"إنَّ المسـتثمرين الأجانـب في القطـاع الزراعي عازفون عن الاسـتثمار في ظل **روح العداء للأجانب المسيطرة على أحاسيس الليبيّين**".

أمَّا في الصفحة العاشرة من التقرير ذاته، فترد العبارات التالية:

"خلال السـنة الماضية (١٩٥٩)، تركّزت جهود الحكومة الاتحادية على إنشـاء عـدد مـن المشروعات تحاكـي المشروعـات التجاريـة المحلية (الوطنيـة). ومن الواضـح الآن أنَّ تحقيق النمو الاقتصادي في ليبيـا أصبح معقوداً على مواطنيها (باسـتثناء شركات البترول). وعلى سبيل المثال، فإنَّ قانون الوكالات التجارية الجديد يهدف إلى **إقصاء الأجانب** عن هذا النشاط".

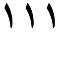
"في الماضي غير البعيد، كان موقف التشريعات الليبية والمسؤولين الليبيّين هو تشجيع الاستثمارات الأجنبية، غير أنّه من الواضح أنَّ اكتشاف البترول غيّر من نظرة الليبيّين وخلق بيئة جديدة كل الجدّة. فلأوّل مرّة وجدت ليبيا نفسها تملك سلعة ذات أهمّية اقتصادية عظيمة، وقد تمثّل ردّ الفعل الأولي لليبيّين برغبتهم في الاحتفاظ لأمّتهم بالمنافع كلها التي يمكن للبترول أن يجلبها لهم".

"وقـد أسرع رجـال الأعـمال الليبيّون في اتجاه اسـتغلال الفـرص جميعها التي تتيحهـا هذه التطـوّرات الجديدة. ومن الواضـح أنَّ إمكاناتهم وخبراتهم ظلت محـدودة، غـير أنّه مع ازدياد عدد الليبيّين النشـطين في مجـال الخدمات لشركات البـترول، ازدادت حدّة لهجة **الصحافة الليبية** في حملاتها المطالبة بإبعاد الأجانب الدخـلاء أي المسـتثمرين الأجانـب (فالمصطلحـان كثـيراً مـا يعـدّان مترادفين في ليبيا)".

ويخلص التقرير إلى أنّه في ظل هذه النظرة الجديدة التي أصبحت تسيطر على الليبيّـين تجاه الأجانب ورأس المال الأجنبي، وبسـبب جملة الأحوال غير المواتية التـي كانـت عليهـا المصـارف التجاريـة وشركات التأمين، وعدم وجود سـوق لـلأوراق المالية، وغياب التعاونيـات، وعدم وجود تشريعات تنظيم اسـتخدام واسـتهلاك المياه، فإنَّ عائدات وتراكمات رأس المال الوطني والأجنبي أصبحت تجد طريقها للاستثمار - أو لمجرّد الادّخار- خارج ليبيا.

☐ أمّـا التقريـر الـسرّي رقـم (٥٢) المـؤرّخ في ١/ ٥/ ١٩٦١ (تقريـر السـفارة الأمريكيـة عن حالـة الاقتصاد الليبيـ- مايو/ أيار ١٩٦٠) فهـو يخصّص لهذه الظاهرة أكثر من فقرة..

ففي الصفحة الثالثة من التقرير المذكور تقابلنا الفقرات التالية:







"كما توقعنا في تقديراتنا السابقة للاقتصاد الليبي، فقد أظهرت كثير من الخطوات والإجراءات التي قامت بها الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات رغبة جامحة للاحتفاظ، بكل حماسة، بثروة البترول المرتقبة لليبيّين وحدهم. ولا شك أنَّ هذه الخطوات والإجراءات تشبع رغبة شعبية واسعة، غير أنّها تغلب خدمة المصالح السياسية على حساب المصالح الاقتصادية الحقيقية للبلاد".

ثمّ قام هذا التقرير، في الصفحات ٣ و٤ منه، بتعداد **الخطوات والإجراءات** التي تمّ اتخاذها من قبل السلطات الليبية في هذا الاتجاه على النحو التالي:

- إصدار قانون اتحادي يحظر على غير الليبيّين شراء أو امتلاك العقارات في ليبيا.
- إصدار تشريع ولائي يحدّ من استخدام الأجانب للعمل في ليبيا.
- إصدار تشريع ولائي يقصر شغل وظيفة "ضباط الاتصال" بالشركات الأجنبية على الليبيّين وحدهم.
- تشكيل لجنة من قبل المجلس التشريعي في ولاية طرابلس لدراسة "الأخطار" المترقبة مع تواجد الشركات الأجنبية في ليبيا.
- الانتقاد الحادّ الذي تعرّضت له بلدية مدينة طرابلس داخل المجلس التشريعي بسبب استخدامها "الجيش" من الإيطاليين فيها.
- التصريح الذي أدلى به وزير الاقتصاد الوطني بشأن منع شركات البترول في ليبيا من التعاقد مع أيّة شركة مقاولات أجنبية، قبل إثبات ضرورة ولزوم خدمات هذه الشركات للعمليات المتعلقة بالبترول وعدم وجود شركات ليبيّة يمكنها القيام بهذه الخدمات.



- إصـدار قانون الـوكالات التجاريـة الذي يحظـر أن يزيد عدد الـوكالات التي يمكن لأيّ شـخصٍ أو شركـة أن تمتلكها عن (١٠) وكالات.

- إصـدار لوائـح جديدة تفـرض رسـوماً جمركية عـلى واردات شركات البترول.

ويسترسـل التقرير في التعليق على هذه الإجراءات والخطوات التي اتخذتها مختلف السلطات الاتحادية والولائية على النحو التالي:

"وفي الوقت الذي يمكن فيه إرجاع هذه الإجراءات والخطوات إلى ردّة فعل – مفهومـة – مـن جانب الليبيّين ضدّ السـيطرة الأجنبية عـلى مقدّرات بلادهم لعـدّة قرون، أو إلى قلق مـن جانبهم على ثروة بترولهم، وفي الوقت الذي يمكن أن يأتي التشـجيع على هذه الإجراءات من قبل الرأسماليين الليبيّين الطامعين في هذه الثروة، أو بتأثير المشـاعر والأحاسـيس الوطنية، فإنّـه من المؤكد، وفي هذه الأحـوال جميعهـا، أنَّ هـذه الإجراءات والخطـوات قد أعاقت تقـدّم الاقتصاد الليبي وسرعة بلوغه الأهداف المنشودة".

"إنَّ عدداً من المسـؤولين في شركات البترول العاملة في ليبيا كثيراً ما يعبّرون عن ضيقهم واسـتيائهم من الإجـراءات العديدة التي تتخذهـا الحكومة الليبية للحدّ من حرّيتهم ونشاطهم، وكثيراً ما يؤكدون أنَّ ليبيا نفسها هي التي ستدفع في النهايـة ثمـن هـذه الإجـراءات، متمثـلاً في تعطيـل مواعيد الإنتـاج وزيادة تكاليفه، مع انخفاض قيمة العائدات البترولية وتأخّر مواعيد تسليمها".

ثمّ يؤكد التقرير ذاته في الصفحة الرابعة منه:

"أنّـه لا يوجـد أيّ سـبب يدعونا إلى الاعتقـاد بأنَّ هذه السياسـة القائمة على مقولة "**ليبيا لليبيّين**" سـوف تتغيّر في المسـتقبل القريب. إنَّ هذه السياسة تنزع بقوةٍ إلى منع الاستثمارات الأجنبية – التي تحتاجها ليبيا– من التدفق عليها".

ويعـود هذا التقرير، في الصفحة التاسـعة منه، لتأكيـد هذه القضية الأخيرة بالعبارات التالية:



"وتيمّناً بما وقع في كثير من البلدان الحديثة الاستقلال في شتى أنحاء العالم، فإنَّ نفاد صبر الليبيّين بالمعدّلات البطيئة لنموّ اقتصادهم ومجتمعهم، مقروناً باعتقادهم بأنَّ توجّههم الوطني المتطرّف (**ليبيا لليبيّين**) يشكل الحل لهذه المشكلة ويؤدّي إلى تسريع هذه المعدّلات، سوف يؤدّي في واقع الأمر إلى عدم تشجيع رأس المال الأجنبي من التدفق على ليبيا".

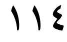
☐ وفي وثيقة أمريكية سرّية أخرى تحمل الرقم الإشاري TOIC (A-136) مؤرّخة في **٣/ ٨/ ١٩٦١** وتتناول تقييماً مشتركاً من قبل عدد من الأجهزة الأمريكية، من بينها وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير سبق أن أعدَّه فريق أمريكي رسمي أطلق عليه "**فريق التقييم الأمني المشترك**" "Mutual Security Evaluation Team" (وكان هذا الفريق قد وصل إلى ليبيا يوم ٢٦/ ١/ ١٩٦١ وانتهى من عمله وأحال تقريره إلى جهات الاختصاص في ٣١/ ٥/ ١٩٦١)، وقد وردت فيه العبارة التالية:

"**إنَّ الحكومة الليبية ومجلس الإعمار الليبي يحتاجان للمساعدة بسبب قلة العناصر البشرية المدرّبة بها، غير أنَّ عملية تزويدهما بهذه العناصر تواجه تعقيدات جمّة بسبب الإحساس "بالاعتداد الوطني" National Pride وتنامي الشعور بالسيادة الوطنية بقوّة**".

وقد أثارت هذه الظاهرة وثيقة أمريكية أخرى تسجّل حواراً جرى داخل وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن بين عددٍ من مسؤولي الوزارة والأدميرال الأمريكي المتقاعد أرليه بيرك Admiral Arleigh Burke والذي أصبح يمثل شركة تيكساكو للبترول. وقد كان من بين ما ورد على لسان الأدميرال بورك في ذلك اللقاء (١٩/ ٢/ ١٩٦٢):

"وفي مثل ليبيا (من حيث الأهمّية)، فإنَّ شركات البترول تستطيع أن تفعل الكثير على طريق تشريب (تلقين) الليبيّين القيم الأمريكية من أجل حمايتهم ضدّ مخططات القوى المعادية لأمريكا (الشيوعية والناصرية)".

وتعليقاً على اقتراح الأدميرال بورك، ردّ أحد مسؤولي الخارجية المشاركين في الاجتماع المستر روبرت سترونغ Robert C. Strong على النحو التالي:





"إنّ فكرة تشريب الليبيّين القيم الأمريكية ينبغي أن تتمّ بمهارة ورقّة. لا ينبغي لنـا أن نتوقـع أنّه بمقدورنا أن نفرض على الليبيّين عاداتنـا وتقاليدنا، وبدلاً من ذلك علينا أن نكتشف، وأن نحدّد المجالات التي تنطوي على مصلحةٍ مشتركة بيننا وبين الليبيّين، ثمّ نسعى بعد ذلك لإقناع الليبيّين بأنّ خدمة مصلحتهم ذاتها تقتضي ارتباطهم بنا وليس بالاتحاد السوفييتي".

وقد عقب مشـارك آخر في ذلك الاجتماع هو المسـتر **وليـام ويتمان** على هذه النقطة ذاتها بقوله:

"**إنّنـا نجد في بعض الأحيـان صعوبة في إقناع الليبيّين بوجود مصلحةٍ مشـتركة بيننـا وبينهـم**. وعلى سـبيل المثـال، فإنّ الوفـد البرلمـاني الليبي الذي قـام بزيارة الولايـات المتحدة مؤخّراً (مارس/ آذار ١٩٦١) قـام خلال هذه الزيارة بحشر أنفه في قضية إسرائيل، وقد عادوا إلى ليبيا موجعين من هذه التجربة".

أمّا **الوثائق السرّية للخارجية البريطانية**، فلم تخلُ هي الأخرى من إشارات واضحة إلى هذه الظاهرة/ المشـكلة، وإن كانت **أقل تكراراً وأقل حدّة في لهجتها من الوثائق الأمريكية**، وقد وصفتها بعبارات "تنامي الوطنية الليبية" و"الاعتداد بالذات لدى الليبيّين".[١٦٢]

ومن الواضح أنّ الإحسـاس بهذه الظاهرة/ المشـكلة، وبما يمكن أن يكون لهـا من آثار ونتائج سـلبية عـلى الأوضاع الاقتصاديـة والتنمويـة في البلاد، كان موجوداً لدى عدد من رجال العهد الملكي، ولاسيما أولئك الذين كانوا يتابعون مسـيرة البلاد خلال تلك المرحلة بكثير من العمق وبعد النظر والحيدة وبالروح المهنية. يؤكد ذلك ما نسبته وثيقة سرّية أمريكية، تحمل الرقم **(٣٧٠)** بتاريخ **٨/ ٤/ ١٩٦٠**، بعثت بها السفارة الأمريكية في ليبيا عن لقاءٍ مطوّل جرى بين القائم بالأعـمال الأمريكي في ليبيا وبين محافظ البنك الوطني الليبي آنذاك **الدكتور نور الديـن العنيـزي**. فوفقاً لما ورد في تلـك الوثيقة، كان الدكتـور العنيزي يتوقع أن تجد التوصيـات والمقترحات التي أوردها البنك الدولي للإنشـاء والتعمير حول

١٦٢ راجـع الفقـرة رقـم (١٠) مـن التقريـر السـرّي السـنوي للسـفارة البريطانيـة في ليبيـا المؤرّخ في ١٠/ ١/ ١٩٦١ والخاصّ بالأوضاع العامّة في البلاد خلال عام ١٩٦٠.



الاقتصـاد الليبي صعوبات كثيرة في مرحلة التطبيق. وقد توقع الدكتور العنيزي أن تأتي تلك الصعوبات من جانبين، الأوّل منهما هو نقص اليد العاملة المدرّبة في البلاد، والثاني هو التناقض المحتوم بين الرأسمالية الوطنية وبين حاجة الاقتصاد الليبي إلى استجلاب واستيراد مهارات وخبرات متخصّصة من الخارج.



آراء ومواقف لبن حليم

يقول السـيد مصطفى بن حليم في أحد ردوده المنشورة في صحيفة "**الشرق الأوسـط**" أنّه **اسـتقال من جميع المناصب الحكومية واتّجه لأعماله الخاصّة** في يناير (كانـون الثـاني) ١٩٦٠. [١٦٣] وكان بـن حليم قد أكّـد هذا المعنى ذاتـه بمذكراته حيث يقول:

"**انصرف نشاطي تماماً لأعمالي الخاصّة وابتعدت ابتعاداً تامّاً عن السياسة ..**".[١٦٤]

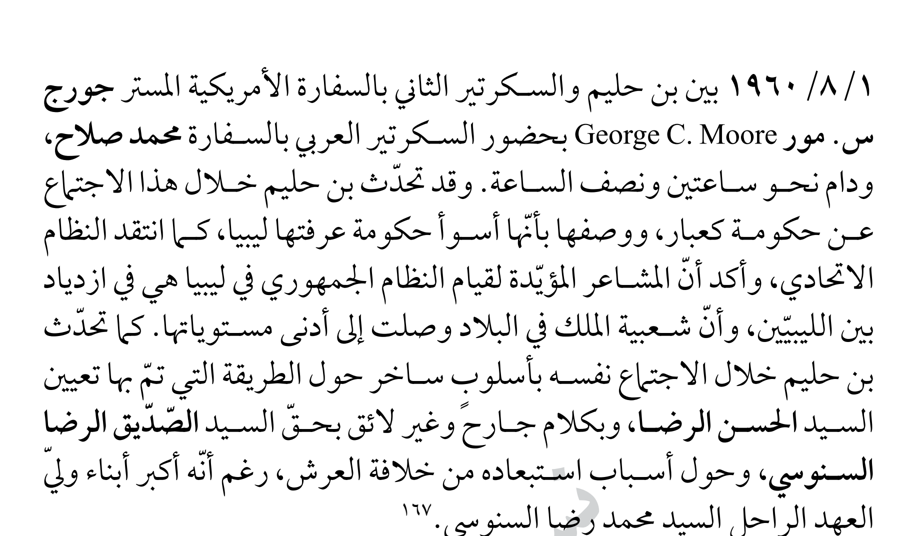
غير أنّ الحقيقـة، التي تظهر جليّة من مطالعة الوثائق البريطانية والأمريكية المنشورة، هي أنّ **بن حليم لم يترك الأعمال الخاصّة حتى عندما كان يتقلد المناصب الحكومية**،[١٦٥] لا سـيّما عندما كان سـفيراً لليبيا في باريس. كما أنّه لم يترك السياسة حتـى بعـد أن "**تفـرّغ**" لأعماله الخاصـة. ولعل أهـم وأخطر مظهر لاسـتمرار خوضـه في القضايـا السياسـية هـو تواصـل تـردّده عـلى السـفارتين الأمريكيـة والبريطانيـة في ليبيـا، واسـتمرار لقاءاته برجالهـا والحديث معهـم دون قيودٍ أو حـدودٍ في كافّـة الشـؤون المتعلقة بالتطوّرات السياسـية والأمنيـة في البلاد. هذا فضلاً عن اسـتمرار علاقتـه الوطيدة بناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشـلحي ذي النفوذ والطموح السياسي المعروفين.

الشـواهد عـلى لقاءات بـن حليـم العديـدة برجـال السـفارتين الأمريكية والبريطانية كثيرة، وليس من المبالغة القول بأنّه **أكثر رجال تلك الحقبة نصيباً من لقاءات الدبلوماسـيين في هاتين السـفارتين، سواء عندما كان رئيساً للوزراء، أو بعد تركه لمناصبه الحكومية**.[١٦٦]

ومـن الأمثلـة على هـذه اللقـاءات الاجتماع الـذي جـرى في طرابلس يوم

---

١٦٣ هذا الرد منشور بالعدد (٥٥٧١) الصادر في ٢٨/ ٢/ ١٩٩٤.
١٦٤ بن حليم، ص ٥٣٠.
١٦٥ راجع فصل "جوانب من قصة البترول الليبي" في الجزء الثاني من هذا الكتاب.
١٦٦ نحسـب أنّ هـذا الموضـوع جدير ببحث مسـتقل مـن قبـل المهتمـين بتلـك الحقبـة. وسـيلاحظ القـارئ أنّ هذه اللقاءات كانت مثار استياء رئيس الوزراء محمود المنتصر خلال فترة وزارته الثانية (١٩٦٤-١٩٦٥).



١/ ٨/ ١٩٦٠ بين بن حليم والسكرتير الثاني بالسفارة الأمريكية المستر **جورج س. مور** George C. Moore بحضور السكرتير العربي بالسفارة **محمد صلاح**، ودام نحو ساعتين ونصف الساعة. وقد تحدّث بن حليم خلال هذا الاجتماع عن حكومة كعبار، ووصفها بأنّها أسوأ حكومة عرفتها ليبيا، كما انتقد النظام الاتحادي، وأكد أنّ المشاعر المؤيّدة لقيام النظام الجمهوري في ليبيا هي في ازدياد بين الليبيّين، وأنّ شعبية الملك في البلاد وصلت إلى أدنى مستوياتها. كما تحدّث بن حليم خلال الاجتماع نفسه بأسلوبٍ ساخر حول الطريقة التي تمّ بها تعيين السيد **الحسن الرضا**، وبكلام جارحٍ وغير لائق بحقّ السيد **الصّدّيق الرضا السنوسي**، وحول أسباب استبعاده من خلافة العرش، رغم أنّه أكبر أبناء وليّ العهد الراحل السيد محمد رضا السنوسي.[١٦٧]

أمّا **المثال الآخر** لهذه اللقاءات، فهو الاجتماع الذي جرى في بيت السفير الأمريكي بطرابلس المستر جونز يوم **١٠/ ١٠/ ١٩٦٠**.[١٦٨] وقد كرّر بن حليم خلال هذا الاجتماع انتقاداته اللاذعة لحكومة كعبار بسبب تورّطها في شتى صور الفساد المالي، والتي كان من أبرزها التعاقد الخاص بطريق فزان. ثمّ شمل بن حليم بانتقاداته المريرة مواقف **البرلمان** و**الصحافة** في ليبيا إزاء الأزمة التي كانت تواجهها حكومة كعبار في تلك الفترة، فوصف البرلمان بأنّه مليء بالانتهازيين الذين جمعوا ثروات كافية تمكنهم من شراء الأصوات خلال الانتخابات الأخيرة (يناير/ كانون الثاني ١٩٦٠)[١٦٩] كي يصبحوا نواباً. أمّا الصحافة، فقد وصفها بأنّها غير مسؤولة، ومرتشاة وكثيرة الشكوك. كما عبّر بن حليم عن شعوره في هذا الصدد بالقول:

"**إنّ البرلمان والصحافة أعطيا حرّية أكثر من اللازم في هذه المرحلة من التطوّر الديمقراطي في ليبيا**".

“He felt that too much freedom had been given to the Parliament and the Press at this stage of Libyan democratic development”.

---

١٦٧ راجع تقرير السفارة الأمريكية بشأن هذا اللقاء ذي الرقم (٣٨) المؤرّخ في ٥/٨/ ١٩٦٠. الملف (٧٧٣,٠٠).

١٦٨ أي خلال قرابة شهرين من اللقاء السابق. راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (١٥٤) بالملف السابق نفسه.

١٦٩ أجمع المراقبون على أنّ تلك الانتخابات كانت من أنزه الانتخابات التي عرفتها ليبيا، ومن المؤكد أنّها كانت أنزه من الانتخابات التي أجريت خلال فترة حكومة بن حليم في عام ١٩٥٦. ويبدو أنّ بن حليم نسي أنّه قال خلال لقائه السابق بالمستر مورر Moore يوم ١/ ٨/ ١٩٦٠ أنّ ما لا يقل عن (٤٥) نائباً من إجمالي عدد نواب البرلمان البالغ عددهم (٥٥) نائباً اختيروا بحرّية خلال انتخابات عام ١٩٦٠.

كذلك يفهم من مطالعة الوثائق المنشورة، لا سيّما الأمريكية، أنّ بن حليم، **سواء عندما كان يتقلد المناصب الحكومية، أو بعد أن أصبح بعيداً عنها، لم يتردّد في توظيف علاقاته برجال البعثات الدبلوماسية الأمريكية (السابقين والحاليين) ومسؤولي شركات البترول الأمريكية العاملة في ليبيا لخدمة مصالحه السياسية والتجارية، بل الخاصة.**

- فقد مرّ بنا كيف أنّ بن حليم طلب من السفير الأمريكي في ٢٧/ ٧/ ١٩٥٥ تخصيص إحدى الطائرات العسكرية التابعة لسلاح الجو الأمريكي بقاعدة ويلس **لنقله وعائلته وبعض مساعديه إلى تونس لتمضية إجازة عيد الأضحى بها.**[١٧٠]

- كما مرّ بنا كيف أنّ عدداً من كبار **مسؤولي شركات البترول** في ليبيا بذلوا خلال شهر إبريل/ نيسان ١٩٥٧ جهوداً مع وزارة الخارجية الأمريكية من أجل إقناعها بتوجيه دعوة لبن حليم (عندما كان رئيساً للوزراء) لزيارة واشنطن من أجل تعزيز موقفه السياسي الداخلي المتردّي يومذاك، بل طلب بعضهم من الإدارة الأمريكية إصدار بيان يعبّر عن تأييد أمريكا لسياسة حكومة بن حليم.[١٧١]

- كما تكشف الوثائق الأمريكية أنّ بن حليم، بعد تركه لمنصبه الدبلوماسي في باريس، قام خلال عام ١٩٦٠ **بتأسيس شركة تجارية مع السفير الأمريكي السابق في ليبيا المستر جون تابن** John Tappin، وآخرين، عُرفت باسم Eastern Development Corporation،[١٧٢] وأنّ هذه الشركة باشرت نشاطها التجاري في ليبيا. ومن المعروف أنّ السفير تابن كان قد وصل إلى ليبيا كأول سفير لبلاده بها في ١٦/ ١١/ ١٩٥٤ خلال فترة حكومة بن حليم، وبقي فيها على امتداد عمر تلك الحكومة، وغادر

---

١٧٠ راجع مبحث "إشارات متناثرة" في الفصل الرابع "حكومة مصطفى بن حليم .. السنوات العصيبة" بالمجلد الثاني.

١٧١ راجع مبحث "مساعي شركات البترول" في الفصل نفسه، ومبحث "الشركات الأمريكية وبن حليم" في فصل "جوانب من قصة البترول الليبي" في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

١٧٢ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (٣٨) المؤرّخ في ٥/ ٨/ ١٩٦٠ والتقرير رقم (A-178) المؤرّخ في ١٠/ ١٢/ ١٩٦٣. الملف (773.00).





منصبه في ١٧/ ٣/ ١٩٥٨ (خلال فترة حكومة كعبار)، واستقال من العمل بالخارجية الأمريكية إثر ذلك بقليل.[١٧٣]

- كما تكشف الوثائق الأمريكية أنّ مصطفى بن حليم، فور تملكه لحصّة في **وكالة شركة GM الأمريكية** في ليبيا (مع شركاء آخرين من بينهم رئيس الوزراء عبد المجيد كعبار، ورجل الأعمال عبد الله عابد، والإيطالي Carlos Almagiar) واختياره رئيساً لمجلس إدارتها في أواخر إبريل/ نيسان ١٩٦٠، قام على الفور **بمقابلة السفير الأمريكي جونز** يوم **١٢/ ٥/ ١٩٦٠** للاحتجاج لديه وللحيلولة دون تمكن رجل الأعمال السعودي السيد **علي رضا** من شراء تلك الوكالة التي كانت حتى مطلع عام ١٩٦٠ مملوكة بالكامل تقريباً لرجل الأعمال الإيطالي المذكور.

وتورد البرقية رقم (٨٥٧) التي بعث بها **السفير جونز** إلى الخارجية الأمريكية يوم ١٤/ ٥/ ١٩٦٠ بشأن اللقاء الذي تمّ بينه وبين بن حليم قبل يومين من تاريخها:

"لقد ناقش بن حليم مع السفير موضوع (وكالة شركة GM) يوم ١٢/ ٥/ ١٩٦٠ مؤكداً أنّ **العلاقات الليبية الأمريكية، والعلاقات التجارية بين ليبيا وأمريكا سوف تصاب بعطب شديد**[١٧٤] في حال قيام شركة GM الأمريكية بالانحياز إلى جانب أحد السعوديين أو أيّ أجنبي على حساب شركة يملك الليبيّون الآن ٥١٪ من رأسمالها .."

وختم السفير الأمريكي برقيته بتعقيبٍ جاء فيه:

"بالنظر للأضرار التي يمكن أن تلحق بمصالح أمريكا التجارية وشركائها في ليبيا (بسبب موضوع الوكالة)، فإنّ السفارة تقترح أن تقوم وزارة الخارجية

---

١٧٣ قد يكون ما فعله المستر تابن مقبولاً ومسموحاً به وفقاً للتقاليد والقوانين الأمريكية. أمّا السيد بن حليم، فما قام به برأينا مستهجن ومريب، ولعل هذا ما جعل بن حليم يتجنّب التطرّق إليه في مذكراته، إذ كان سيصعب عليه تسويغه أو الدفاع عنه.

١٧٤ لم يجرؤ السيد بن حليم على استعمال لهجة قوية كهذه عندما كان رئيساً للوزراء.

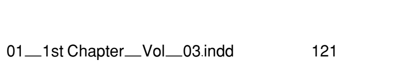




بأسرع وقتٍ ممكن بإبلاغ شركة GM بالمخاطر التجارية والسياسـية التي يمكن أن تترتّب علىً قيامها بقطع علاقتها مع شركة قد جرى تلييبها حديثاً."[١٧٥]



١٧٥ للمزيـد حـول هـذا الموضـوع راجـع تقريـري السـفارة الأمريكيـة المؤرّخيـن في ١٤، ٢٩ مـن إبريل/ نيسـان ١٩٦٠ تحت الرقمين (٣٨٠)، (٤٢١) بالملف (873.053).







لجنـة دريبر الأمريكية

ولعل **أخطر الوقائع**[١٧٦] التي شهدتها حقبة هذه الوزارة على المستوى الدولي ومواقـف الإدارة الأمريكيـة إزاء النظـام الملكي في ليبيا، الذي يفـترض أنَّه كان حليفـاً للغرب والولايات المتحدة، قد تمثل في إقدام الرئيس الأمريكي **أيزنهاور**، مـع اقـتراب نهاية دورته الثانيـة في أواخر عام ١٩٥٨، على تشـكيل "**لجنة سرّية**" أسـند رئاسـتها إلى الجنرال المتقاعد **وليام دريبر** William H. Draper Jr. ضمَّت عـدداً مـن الجنـرالات وكبـار موظفـي وزارتيْ الدفـاع والخارجيـة الأمريكيتين (٩ أعضـاء)، وكلفـت هـذه اللجنـة بدراسـة "**برنامج المسـاعدات العسـكرية**" التـي تقدّمهـا الولايـات المتحـدة لمختلـف دول العالم. وقـد انتهـت اللجنة من دراسـة الموضوع المكلفـة به وقدَّمـت تقريرها في **١٧/ ٨/ ١٩٥٩**، وقد اشـتمل ذلـك التقريـر وملحقاتـه توصية بأن **تعمـل الحكومة الأمريكية عـلى تهيئة صف مـن الضباط الصغـار الرتب للقيـادة في بلدين هما ليبيا والبرازيـل**، وأكد التقرير عـلى ضرورة تجهيز "**البديل العسـكري**" للملك إدريـس لضمان تبعية ليبيا لمدار السياسة الأمريكية، ولضمان تحقيق مصالحها فيها بصورةٍ متواصلة وسرّية.[١٧٧]

وتكشـف الوثائـق السرّيـة للخارجية الأمريكيـة اهتماماً من قبـل الحكومة الأمريكية في تلك الفترة **بالأحزاب السرّية** النشطة في ليبيا يومذاك، ومن الأمثلة على ذلك البرقية السرّية التي بعث بها المستر Herter القائم بمهام وزير الخارجية إلى السـفارة الأمريكية في ليبيـا بتاريخ ١٣/ ٨/ ١٩٥٩ يطلـب فيها منها تزويده بتقرير شـامل عن حركة "**حزب البعث**" في طرابلس بحيث يشـمل التقرير بياناً عن قيادتها، ومدى قوتها، وتوجّهها السـياسي الحالي، وبرنامج عملها إن وجد، وعلاقاتهـا مـع بقيـة التجمّعات السياسـية الأخرى مثـل **حزب المؤتمـر الوطني الطرابلسي** المنحَل.[١٧٨]

---

١٧٦ راجـع حـول هـذا الموضـوع بالتفصيـل فصـل "الراعـي الأمريكـي – ١" في الجـزء الثالـث مـن هـذا الكتاب.

١٧٧ بالطبـع ظلـت هـذه الواقعـة خفيَّـة وطـيّ الكتـمان إلى أن جـرى الإفـراج عـن الوثائـق السرّيـة الخاصّـة بتلـك المرحلة بما فيها الأوراق الخاصّة بأيزنهاور بعد مرور قرابة ٣٠ عاماً.

١٧٨ البرقية موجودة بالملفات المركزية للخارجية الأمريكية. الملف رقم 773.00/3-1859.





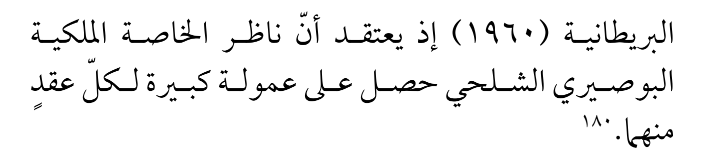
انتشار الرشوة والفساد المالي

اشتهرت حقبة حكومة كعبار بانتشار الرشوة والفساد المالي على **نطاق غير مسبوق**. وكان من بين **العوامل** التي أسهمت بشكل كبير في بروز هذه الظاهرة واستفحالها اتساع **النشاط النفطي** وما صاحبه من إنفاق هائل، ومن منافسة وتسابق بين مختلف الشركات والأفراد والسماسرة والمغامرين من شتى الجنسيات للحصول على حصّة من الامتيازات البترولية، وعلى نصيب من الصفقات والأعمال والمشاريع المرتبطة بذلك النشاط.

ومن **أشهر قضايا الرشوة والفساد المالي** التي عرفتها حقبة حكومة **كعبار**:

- عقد بناء **طريق فزان** الذي وقّعته الحكومة في ٢٠/ ١٢/ ١٩٥٨ مع شركة عبد الله عابد السنوسي المعروفة باسم شركة ساسكو. وقيل إنَّ رئيس الوزراء كعبار قبض مبلغ (٥٠) ألف جنيه ليبي كرشوة لإبرام ذلك العقد.
- عمليات **منح عقود امتياز التنقيب** عن البترول التي وقعت خلال فترة حكومة كعبار، ومن أشهرها منح عقد الامتياز رقم (٨٢) لشركة **كوري** الإيطالية التابعة لمؤسسة (ENI)[١٧٩] في ١٩/ ١١/ ١٩٥٩، وعقد الامتياز البترولي رقم (٨٥) لشركات "**أوزونيا**" و"**ديّا**" و"**أكيتان ليبيا**" في ٣٠/ ٣/ ١٩٦٠.
- عقد مدّ **أنابيب مياه درنة/ طبرق** (١٩٦٠) وعقد بناء خط **أنابيب البترول** إلى طبرق التابع لشركة (**بريتش بتروليوم**)

١٧٩ أفاد تقرير أمريكي يحمل الرقم (٣٨٠) مؤرّخ في ١٤/ ٤/ ١٩٦٠ أنّ السفير الإيطالي في ليبيا في تلك الفترة السنيور ماريو مونديلّو Mario Mondello لعب الدور الرئيس في تأمين وساطة السيد عبد الله عابد السنوسي مع رئيس الوزراء كعبار للحصول على امتياز شركة كوري الإيطالية.


البريطانية (١٩٦٠) إذ يعتقد أنّ ناظر الخاصة الملكية البوصيري الشلحي حصل على عمولة كبيرة لكلّ عقدٍ منهما.[١٨٠]

- قضية **وكالة شركة جنرال موتورز** GM الأمريكية التي كانت مملوكة للإيطالي Carlos Almagiar صاحب شركة General Overseas Libica إذ يعتقد أنّ رئيس الوزراء كعبار حصل من المالك الإيطالي على رشوة أخذت شكل ملكية ١٠٪ من رأسمال الشركة.[١٨١]

- عدد من التعاقدات الخاصة ببناء مدينة "**البيضاء**" كعاصمة جديدة للبلاد منذ فترة حكومة بن حليم ثمّ حكومة كعبار.

دفع انتشار هذه الظاهرة واستفحالها بالملك إدريس إلى أن يصدر في **١٣/ ٧/ ١٩٦٠** بيانه الشهير الذي عُرف باسم "**بلغَ السيلُ الزُّبَى**" والذي جاء فيه:

بسم الله الرحمن الرحيم
هذا بلاغ للناس ولينذروا به

> إلى رئيس الحكومة الاتحادية والوزراء ووكلاء الوزراء وكلّ المسؤولين في الحكومة الاتحادية، وكذلك إلى والي طرابلس ووالي برقة ووالي فزان وإلى النظّار والمدراء والمتصرّفين وكل من هو مسؤول في المتصرفيات.
>
> لقد بلغَ السيلُ الزُّبَى، فقد وصلتنا كثير من التقارير التي تشير إلى سوء استعمال السلطة من قبل بعض مسؤولي الدولة في قبولهم الرشاوى في السرّ والعلن، والمحاباة. وهذان الشرّان سوف يؤدّيان إلى هدم أساس الدولة وأركانها وسمعتها الطيبة، وبالإضافة إلى ذلك فإنّ هذه الشرور تؤدّي إلى ضياع ثروة البلاد.
>
> قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ولا تأكلوا أموالَكم بينكم بالباطل وتُدلوا بها إلى الحكّام لتأكلوا فريقاً من أموال النّاس بالإثم وأنتم تعلمون﴾.

---

١٨٠ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-140) المؤرّخ في ١٩٦٩/٦/٢ بعنوان "أسرة الشلحي ونفوذها". الملف .POL 15-1 Libya

١٨١ يتّهم تقرير للسفارة الأمريكية يحمل الرقم (٣٨٠) مؤرّخ في ١٤/ ٤/ ١٩٦٠ السفير الإيطالي Mario Mondello بأنّه لعب دور الوسيط بين كعبار والمالك الإيطالي. الملف 879.053.




وقال النبيّ صلى الله عليه وسلم: "من رأى منكم منكراً فليُغيِّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان".

وإنّني بعون الله ومشيئته سأحاول أن أغيّر هذا الأمر بيدي ولن أتزحزح أو أتراجع عن تنفيذ أمر الله حتى أستعيد لبلادي سمعتها الطيبة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.[١٨٢]

وقامت الصحف المحلية جميعها بنشر هذا البيان في صفحاتها الأولى.

وقد ورد بتقرير أعدّته **السفارة الأمريكية** حول هذا البيان [يحمل الرقم (٢٥) ومؤرّخ في ٢٩/ ٧/ ١٩٦٠] ما ترجمته:[١٨٣]

"إنّ الفساد المالي في أوساط المسؤولين الحكوميين، الذي هو مشكلة مستمرّة ليس في ليبيا فحسب ولكن في معظم الدول النامية حديثاً، لقي خلال الأشهر الأخيرة اهتماماً متزايداً من الصحافة ومن البرلمان والدوائر الشعبية، على الرغم من أنّه لا يوجد، وفقاً لمعلومات السفارة، ما يدلّ على أنّ معدّل انتشاره زاد عمّا كان عليه في السنوات الماضية. وعلى أيّ حال، فإنّ الشائعات بشأن ضخامة الرشاوى التي دُفعت من أجل الحصول على الامتيازات البترولية من قبل شركة كوري وشركات أوزونيا Ausonia هي التي حفّزت الملك في النهاية على أن يجاهر بموقفه بشكل رسمي."

وتوضح **مذكرة محادثة** جرت في وزارة الخارجية بواشنطن يوم **١٧/ ٨/ ١٩٦٠** بين المستر **مارتن جونز** Martin Jones المسؤول بشركة **إسّو** العاملة في ليبيا وبين المستر **جون بكل** John F. Buckle والمستر **ريتشارد باركر** Richard B. Parker من الإدارة الإفريقية أنّ الحوار دار حول موضوع الفساد المالي في ليبيا ومنشور الملك إدريس بشأنه. ونسبت المذكرة إلى المستر مارتن جونز قوله إنّ مصادر الشركة داخل ليبيا تؤكّد أنّ المنشور كتب بوساطة الملك نفسه وأنّ عمليات الرشوة التي صاحبت ثلاثة عقود كبيرة؛ عقد طريق فزان وعقد ميناء بنغازي[١٨٤] وعقود الامتياز البترولية الممنوحة لشركتي كوري وأوزونيا

---

١٨٢ دي كاندول. م. س. ص. (١٢٨).

١٨٣ الملف (773.00).

١٨٤ كان السفير الأمريكي جونز قد بعث تقريراً بتاريخ ٨/ ٥/ ١٩٥٨ يحمل الرقم (٤٠٩)، إثر مقابلة له مع الملك إدريس يوم ١/ ٥/ ١٩٥٨، أشار فيه إلى أنّ الملك يبدي اهتماماً خاصاً بإنجاز أربعة مشروعات، هي بناء طريق فزان ومدّ أنابيب المياه من درنة إلى طبرق وإعادة بناء ميناء بنغازي وإنشاء مكتب اتحادي للإعلام وتقوية جهاز الإذاعة (الملف 773.00)، ومن الواضح أنّ عدداً من المسؤولين الحكوميين انتهزوا فرصة اهتمام الملك بهذه المشروعات وانغمسوا بالممارسات المالية الفاسدة في تنفيذها.




Ausonia، هي التي أثارت استياء الملك وحفّزته على إصدار المنشور.

كما نسبت المذكرة إلى المستر جونز اعتقاده بأنّ **المرتشين هم عبد المجيد كعبار والبوصيري الشلحي وعبد الله عابد**، وأنّ الملك رفض استقبال الأخير قبيل أيام من إصداره للمنشور. وقد عبّر المستر جونز عن فرحته لعدم تورّط أيّ من الشركات الأمريكية العاملة في ليبيا بهذه الفضائح.

غير أنّه إذا كانت الشركات الأمريكية العاملة في ليبيا غير متورّطة في هذه العقود بالذات فإنّها **لم تكن جميعها بعيدة عن الانغماس في عددٍ من الممارسات الفاسدة الأخرى** كما يتّضح من **المذكرة الخاصّة**[١٨٥] Special Staff Report التي أعدّها المستر **كلارنس راندل** Clarence Randall بتاريخ **١٢/ ١/ ١٩٦٠** إثر عودته من رحلةٍ زار خلالها ليبيا وعدّة أقطار أخرى، إذ كان ممّا ما جاء في هذه المذكرة:

".. إنّ قيام مواطنين أمريكيين بتقديم رشاوى لمسؤولين ليبيّين يعدّ مشكلة ينبغي على الإدارة الأمريكية مواجهتها .. توجد الآن ١٢ شركة تملك امتيازات بترولية في ليبيا. إنّ تعاملات الشركات الكبيرة والجيدة منها هي ذات طابع قانوني، ومع ذلك، فإنّ هناك ما يبعث على الاعتقاد بأنّ بعض الشركات الأخرى قد حصلت على امتيازاتها البترولية من خلال تقديم رشاوى إلى مسؤولين ليبيّين ..".

"إنّ ملك ليبيا طاعن في السنّ، وقد تؤدّي وفاته إلى وقوع اضطرابات سياسية في ليبيا من المحتمل أن تجلب معها اتّهامات بأنّ ليبيا تمّ نهبها بواسطة الرأسماليين الأمريكان".

ثمّ تساءل المستر راندل في مذكرته:

(١) أليست في عداد الجرائم، وفقاً للقانون الأمريكي، أن يقوم مواطن أمريكي برشوة مسؤول دولة أجنبية؟

(٢) إذا كان الأمر كذلك، فما الذي قمنا به من أجل تطبيق القانون؟

(٣) وإذا لم يكن الأمر كذلك، فما الذي نقترحه من أجل إيقاف هذه الممارسات؟

---

١٨٥ المذكرة موجودة ضمن أوراق الرئيس أيزنهاور التي تمّ نشرها.





وفي الواقع فإنّ **الصحافة** المحلية لم تكتفِ بنشر بيان الملك في صفحاتها الأولى، بل شرعت في نشر سلسلة من المقالات والتقارير الصحفية التي ندّدت بالفساد المالي ورموزه. من ذلك، على سبيل المثال، الافتتاحية التي نشرتها صحيفة "**الليبي**" (التي يرأس تحريرها المحامي علي الديب) في عددها الصادر يوم ٤/٨/ **١٩٦٠** والتي تحدّثت بشكلٍ مكشوف عن الفساد المالي الذي انتشر خلال فترة **حكومة بن حليم**،[١٨٦] كما أنّ صحيفة "**المساء**" (التي يرأس تحريرها سليمان دهان) نشرت في عددها الصادر يوم **٢٠/٨/ ١٩٦٠** تقريراً مفصّلاً حول ملابسات "**عقد طريق فزان**"، وهو ما أدّى في النهاية إلى أن يقوم البرلمان بسحب ثقته من حكومة كعبار في ١٦/ ١٠/ ١٩٦٠، وأدّى من ثم إلى سقوطها.



١٨٦ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (٧٨) المؤرّخ في ٥/٨/ ١٩٦٠. الملف (773.00).



سقـوط حكومة كعبار

تتلخَّص **وقائع سـقوط حكومة عبد المجيد كعبار** بتاريخ ١٦/ ١٠/ ١٩٦٠ في الآتي:

- أصدر الملك إدريس، كما سـلفت الإشارة، **بيانه** الشهير المؤرَّخ في **١٣/ ٧/ ١٩٦٠** والـذي نـدَّد فيـه بالفسـاد والمحسـوبية المستشريَين في الدولة.
- في منتصف شـهر أغسـطس/ آب ١٩٦٠ ظهـرت **قصَّة طريق فزان** لأول مرَّة في **الصحف الليبية** وتحديداً في صحيفة "**المساء**" مع الملابسات المتعلقة بتلك القضية، وكيف أنَّ المقاول المتعهّد ببناء ذلك الطريق (السـيد عبد الله عابد السـنوسي) قد طالب الحكومـة **بمبلغ إضافي** قدره (٤) ملايين جنيه ليبي لاسـتكمال بنـاء الطريـق المذكور على حـين أنَّ العطاء كان قـد أرسي عليه بمبلغ (٩ ,١) مليون جنيه ليبي فقط.
- نظـراً لأنَّ رئيـس الـوزراء كعبـار بـدا عاجزاً عـن معالجة هذا الموضـوع والدفـاع عنـه، قـام أكثـر مـن **ثلثي أعضـاء مجلسي الشـيوخ والنـواب** بتقديم **عريضـة إلى الملك** تحمـل توقيعاتهم تطلب منه دعوة البرلمان لعقد **جلسة استثنائية**.
- اسـتجاب الملـك إلى الطلب الـذي تضمَّنتـه العريضة وأصدر **مرسـوماً** بتاريـخ **١٧/ ٩/ ١٩٦٠** يدعو فيه البرلمان إلى **جلسـةٍ استثنائية تعقد** في **٣/ ١٠/ ١٩٦٠**.
- التـأم **البرلمـان في جلسـته الاسـتثنائية** يـوم **٣/ ١٠/ ١٩٦٠** ثمَّ أجِّلت الجلسـة إلى يـوم ٧/ ١٠/ ١٩٦٠ بسـبب غياب رئيس



الـوزراء الـذي كان في طـبرق حيـث الملك إدريـس. وأصدر **البرلمـان بيانـاً** أوضـح فيـه أنَّ الغرض مـن الاجتـماع ليس هو التوقف عن إتمام طريق فزان[187]، بل البحث عن السبب الذي مـن أجله رُفعت تكلفة بنـاء ذلك الطريق مـن (٩ ,١) مليون جنيه إلى ستة ملايين جنيه.

- لم يتمكـن رئيـس **الـوزراء** مـن المثول أمـام البرلمان في جلسـة السـابع مـن أكتوبر/ تشريـن الأول ومن ثمَّ تقـرَّر تأجيلها إلى يوم **العاشر** من الشـهر نفسـه (عام ١٩٦٠). وفي هذه الجلسـة **تحـوَّل الحوار بين الحكومة ومعارضيها، عن قضية طريق فزان، إلى قضية سحب الثقة عن الحكومة**. وجرى تأجيل الجلسة إلى يوم ١٩/ ١٠/ ١٩٦٠.

- في يـوم **١٢/ ١٠/ ١٩٦٠** وجَّه كعبار **رسـالة** إلى الملك إدريس ألحَّ فيها على أحد أمرين: إمَّا قبول اسـتقالته وإما حل البرلمان وإجـراء انتخابات جديـدة، بحيث يمكن لرئيـس الوزراء أن يرى رأي الناخبين في هذه القضية. واختار الملك الخيار الأول رافضـاً حل البرلمان، وبعث إلى كعبار رسـالة مؤرّخة في ١٦/ ١٠/ ١٩٦٠ شكره فيها على خدماته التي قدَّمها إلى بلاده.[188]

١٨٧ السـبب وراء إصـدار ذلـك البيـان أنَّ سـكرتارية المجلـس تلقـت خمسـاً وثلاثـين برقيـة مـن ولايـة فـزان تطالب بعدم التوقف عن إتمام طريق فزان.

١٨٨ للمزيـد حـول هـذا الموضـوع انظـر: خـدوري، ص ٣٣٧-٣٤٧؛ الصيـد، ص ١٢٩-١٣٣؛ دي كاندول، ص ١٢٨؛ المغيربي، ص ٤٢٠-٤٢٦.







الفصل الثاني

حكومة محمد عثمان الصيد
ونهاية حقبة (وقائع وتطورات)





مباحث الفصل الثاني

* تشكيل الوزارة
* وقائع وتطوّرات
* تطوّرات إقليمية ودولية
* العلاقات مع بريطانيا
* العلاقات مع أمريكا
* عداء إيطالي دفين
* قرار حل هيئة الخدمات المشتركة
* مشروع خطة خمسية للتنمية
* إقالة شقلوف
* زيارة وليّ العهد لأمريكا
* اتهامات بالفساد المالي




نسخة إلكترونية





تشكيل الوزارة

كان السيد **محمد عثمان الصيد**[١] عندما شكّل الوزارة في **١٦/ ١٠/ ١٩٦٠** قد بلغ من العمر **(٣٦)** عاماً. فهو من مواليد قرية "**الزويّة**" متصرفية "**براك**" بمنطقة "**الشاطئ**" بإقليم **فزان**. كان والده السيد أحمد البدوي الصيد يعمل قاضياً ويرأس المحكمة الشرعية بالشاطئ. اشتغل في مطلع حياته بالزراعة والتجارة كما عمل بالتدريس، وتعرَّض للاعتقال من قبل سلطات الإدارة العسكرية الفرنسية في إقليم فزان[٢]. مثّل إقليم فزان خلال عامي ١٩٥٠ و١٩٥١ في **لجنة الواحد والعشرين** وفي **الجمعية الوطنية التأسيسية** وفي **المجلس الاستشاري** التابع للأمم المتحدة الذي أشرف على استقلال ليبيا.[٣]

شغل عدَّة مناصب وزارية في الحكومة الاتحادية المؤقتة (برئاسة محمود المنتصر) وفي سائر الحكومات التي تشكلت منذ الاستقلال، عدا حكومة الساقزلي[٤] القصيرة العمر، وعدا فترة قصيرة من عمر حكومة عبد المجيد كعبار.[٥] وقد شغل الصيد في الحكومات التي شارك فيها كافة منصب **وزير الصحة**[٦] سوى في أواخر أيام حكومة كعبار عندما كلّف في ١٥ / ٢/ ١٩٦٠ بمنصب **وزير الاقتصاد**، ثمَّ في ٢٩/ ٩/ ١٩٦٠ بمنصب **وزير المالية**، وهو المنصب الذي لم يبقَ فيه سوى قرابة أسبوعين إذ كلّف في ١٦/ ١٠/ ١٩٦٠ بتشكيل الوزارة الجديدة.

وقد أورد الصيد في مذكراته إشارة إلى الكيفيّة التي تمّ بها تكليفه بتشكيل الوزارة، وإلى ما دار بينه وبين الملك إدريس بهذا الخصوص:

---

١ كان يعرف باسم محمد بن عثمان، وهو من مواليد ١٧/ ١٠/ ١٩٢٤.

٢ انظر: الصيد، ص ١٧ -٣٧.

٣ المصدر نفسه، ص ٣٨-٧٢، والفصل الثالث "على طريق الاستقلال .. المخاض العسير" في المجلد الأول من هذا الكتاب.

٤ المصدر نفسه، ص ٩٧.

٥ المصدر نفسه، ص ١٢٥.

٦ كما تحدّث الصيد في مذكراته، ص ١٢٥-١٢٨.



"كنت ما أزال مقيماً في الفندق (بطبرق) حين اتّصل بي **الدكتور علي الساحلي** رئيس الديوان الملكي بعد الظهر في ١٤ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٠... وحين التقيت به في مكتبه أنهى إليّ أنَّ الملك قرّر قبول استقالة الحكومة (حكومة كعبار)... وقرّر تكليفي بتشكيل حكومة جديدة.."

ثمَّ يصف الصيد **ما دار بينه وبين الملك من حوار** حول تكليفه مساء ذلك اليوم، وكان من بين ما جاء في ذلك الوصف:

"سألني (الملك) هل أعددت قائمة الوزراء في الحكومة الجديدة؟ وكان جوابي بالنفي. واستفسرني عمّا إذا كان رئيس الديوان قد أبلغني بالقرار؟ فأجبته بأنّني أبلغت به.

فسأل: لماذا إذن لم تحضر تشكيلة الحكومة؟

قلت: يصعب عليّ وعلى عبد المجيد كعبار وعلى أيّ شخص في ليبيا تشكيل الحكومة في الوقت الحاضر..

قال: لماذا؟

قلت: بسبب تدخّل رجال القصر في شؤون الدولة، ولمعاكسة الولاة لعمل الحكومة الاتحادية، ولذلك يصعب تشكيل حكومة في ظل هذه الأوضاع.

وأجابني عن ملاحظتي قائلاً: هل تعرف لماذا اخترتك لتشكيل الحكومة الجديدة؟

قلت: لا.

قال: لأنّك عاصرت وعايشت هذه المشاكل وتعرفها وتستطيع معالجتها، لذلك اخترتك، فتوكّل على الله وباشر عملك ومهامّك.

قلت: أوافق ولكن لديّ طلبات وليست شروطاً، فإذا تفضلتم بقبولها فإنّني على استعداد لتشكيل الحكومة، وإذا لم تقبلوها فسأكون رهن إشارتكم وفي خدمتكم، ولكنّني لن أتحمّل مسؤولية تشكيل الحكومة."



ويواصل الصيد سرد **الحوار الذي جرى بينه وبين الملك** يومذاك:

"سألني الملك قائلاً: ما هي هذه الطلبات؟

قلت: لا يدخل الحكومة أيّ وزير طالما أنا رئيس لها، إلا الوزير الذي أقترحه، ومن حقكم دستورياً الاعتراض على أيّ شخص، وفي هذه الحالة أقترح غيره[٧]."

"وأضفت: كما أنّني لا أقبل أن أتلقّى توجيهات من أيّ موظف في القصر سواء أكان ناظر الخاصّة أم رئيس الديوان، ولا أقبل أن يتصل بي ويبلغني بتوجيهاتكم أو يبلغ الوزراء بهذه التوجيهات، ولا أقبل أن تطلبوا أيّ وزير لمقابلتكم إلا عن طريقي. إذا كان لديكم أيّ توجيه فوجّهوه لي مباشرة حتى تصبح للحكومة هيبة ويكون الوزراء مسئولين أمام رئيس الحكومة فقط ....".

"أجابني الملك: **طلباتك جميعها دستورية، وأنا موافق عليها جملة وتفصيلاً**..".

ثمَّ يعقب الصيد على ذلك الحوار الذي جرى بينه وبين الملك عند تكليفه بتشكيل الوزارة، بقوله:

"أقول الآن، وللأمانة والتاريخ وللحقيقة، والرجل في رحاب الله وذمّته، وسوف نلتقي جميعاً بين يديّ الله في الدار الآخرة، إنَّ ذلك كان هو الحوار الذي دار بيننا، **وقد التزم رحمه الله بوعده لي طوال فترة رئاستي للحكومة**.."[٨].

وفي ١٦/ ١٠/ ١٩٦٠ صدر مرسوم ملكي بتشكيل الوزارة الجديدة على النحو التالي:

- محمد عثمان الصيد رئيساً للوزارة
- سالم لطفي القاضي وزيراً للمالية
- أحمد الحصائري وزيراً للدفاع

---

٧ أشار الصيد إلى أنَّ المادتين (٧٢/ ٧٨) من الدستور الليبي تعطيان الملك حق تعيين وإعفاء الوزراء بناءً على اقتراح رئيس الحكومة.

٨ الصيد، ص ١٣٤-١٣٥. انظر ما ورد بهذا الخصوص: خدوري، ص ٣٤٧-٣٤٨.





- أحمد عون سوف وزيراً للمواصلات
- محمود البشتي وزيراً للمعارف
- عبد القادر العلّام وزيراً للخارجية
- سالم الصادق وزيراً للصحة
- عبد الرحمن القلهود وزيراً للعدل
- عبد القادر البدري وزيراً للاقتصاد
- الطائع البيجو وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
- حسن ظافر بركان وزيراً للأنباء[٩]
- محمد بودجاجة وزيراً للزراعة
- فؤاد الكعبازي وزيراً للدولة في رئاسة مجلس الوزراء
- وهبي البوري وزيراً للدولة في رئاسة مجلس الوزراء

وفيما تشكلت الوزارة في معظمها من وزراء كانوا أعضاء في الحكومة السابقة، شهدت هذه الحكومة بعض الوجوه التي دخلت الوزارة للمرّة الأولى، ومن هؤلاء **محمود البشتي** و**الطائع البيجو** و**حسن ظافر بركان** و**فؤاد الكعبازي**.

وقد أدخل الصيد ستة تعديلات على حكومته. وقع **أوّلها في ٣/ ٥/ ١٩٦١** فتمّ بموجبه قبول **استقالة** وزراء الخارجية (**عبد القادر العلّام**) والعدل (الشيخ **عبد الرحمن القلهود**) والعمل والشؤون الاجتماعية (**الطائع البيجو**) والمالية (**سالم لطفي القاضي**)[١٠] والزراعة (**محمد بودجاجة**)، **كما دخل الوزارة السادة** (**سليمان الجربي**) للخارجية، و(**حامد علي العبيدي**) للزراعة، و(**عبد المولى لنقي**) للعمل والشؤون الاجتماعية، و(**يونس عبد النبي بالخير**) للدفاع، و(**محمد بحيح**) بلا وزارة. كما جرى استحداث وزارتين جديدتين هما **وزارة شؤون البترول** و**وزارة الصناعة**، وقد أسندت الأولى (**لفؤاد الكعبازي**) الذي كان يشغل منصب وزير الدولة في التعديل السابق، وأسندت الثانية إلى (**أبو القاسم العلّاقي**) الذي دخل الوزارة لأوّل مرّة.

---

٩ هذه هي المرّة الأولى التي يجري فيها تسمية وزير لهذه الوزارة، فتشكيلات الوزارة كلها منذ الاستقلال لم تعرف وزيراً للإعلام أو الإرشاد أو ما شابه ذلك.

١٠ أورد الصيد أنَّ ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي سعى إلى إعادة سالم القاضي إلى الحكومة كوزير للزراعة غير أنَّ الصيد تصدّى ورفض ذلك المسعى. الصيد، ص ١٥٧.

وفي ١٥/ ١٠/ ١٩٦١ صدر مرسوم ملكي بتعيين محمد سليمان بوربيدة وزيراً للصحة خلفاً لعبد القادر البدري، الذي كان قد استقال احتجاجاً على نقله في شهر مايو/ أيار ١٩٦١ من منصب وزير الاقتصاد الوطني إلى منصب وزير الصحة.

أمّا **التعديل الثاني**، فقد وقع في **٢٧/ ١/ ١٩٦٢** وجرى بموجبه قبول استقالة (**سليمان الجربي**) من وزارة الخارجية، وحل محله فيها (**ونيس القذافي**) الذي دخل الوزارة للمرّة الأولى، كما جرى قبول استقالة (**فؤاد الكعبازي**) من وزارة شؤون البترول وحل مكانه فيها (**نوري بن غرسة**) الذي دخل الوزارة هو أيضاً للمرّة الأولى.

وفي **١٤/ ٦/ ١٩٦٢** أدخل الصيد تعديلاً **ثالثاً** طفيفاً على وزارته، نقل بموجبه (**حامد العبيدي**) من وزارة الزراعة إلى وزارة **التخطيط والتنمية** التي جرى استحداثها. كما جرى تعيين **محمد عطية الله بونويرة**، الذي دخل الوزارة للمرّة الأولى بديلاً لحامد العبيدي في وزارة الزراعة.

أمّا **التعديل الرابع**، فقد كان واسعاً وجرى في **١١/ ١٠/ ١٩٦٢**، وقد خرج بموجبه من الوزارة كل من **محمود البشتي** (الذي كان وزيراً للمعارف) و**أحمد الحصائري** (الذي كان وزيراً للمالية) و**سالم الصادق** (أمازيغي، وكان وزيراً للاقتصاد الوطني) و**محمد بحيح** (كان وزيراً بلا وزارة). كما دخلها عدد من الوجوه الجديدة وهم: **عبد السلام بريش** الذي تولى وزارة الاقتصاد الوطني، و**عمر محمود المنتصر** وزيراً للعدل، و**محمود فتح الله** وزيراً للشؤون البرلمانية، وجرى نقل **محمد سليمان بوربيدة** من وزارة الصحة إلى وزارة المالية، و**نوري بن غرسة** من وزارة شؤون البترول إلى وزارة الصحة، والدكتور **وهبي البوري** من وزارة العدل إلى وزارة شؤون البترول، و**بالقاسم العلّاقي** من وزارة الصناعة إلى وزارة المعارف، كما عاد **إبراهيم بن شعبان** (أمازيغي) إلى الوزارة (وقد كان سفيراً بوزارة الخارجية) ليتولى مسؤولية وزارة الصناعة.[11]

---

١١ تناولت هذا التعديل عدّة برقيات وتقارير بعثت بها السفارة البريطانية في ليبيا، كان من بينها التقرير السرّي المؤرّخ في ١٨/ ١٠/ ١٩٦٠ (الرقم الإشاري ١٠١٣٥/ ٦٢. الملف FO 371/165734 22860) الذي أرجع هذا التعديل إلى رغبة رئيس الوزراء الصيد في تحجيم الانتقادات التي يواجهها من داخل مجلس الوزراء والتي تتهمه بالفساد المالي.

وفي أعقاب الإعلان عن **تعديل الدستور** في ٧/ ١٢/ ١٩٦٢، الذي تمّ بموجبه تولي الحكومة المركزية (الاتحادية) لبعض سلطات الولايات في السابق، جرى استحداث **وزارة للداخلية**، وصدر في ١٥/ ١٢/ ١٩٦٢ مرسوم ملكي عيّن بموجبه **أحمد عون سوف** (الذي كان يشغل منصب وزير المواصلات) وزيراً للداخلية. كما حل محله بموجب المرسوم ذاته **إبراهيم بن شعبان** في منصب وزير المواصلات (فضلاً عن قيامه بأعباء وزارة الصناعة مؤقتاً).

وقبيل استقالة وزارة الصيد بأسابيع قليلة، وتحديداً في **٣/ ١/ ١٩٦٣**، صدر مرسوم ملكي يقضي بإدخال تعديل طفيف على الحكومة، ويقضي بنقل **محمود فتح الله** من وزارة الشؤون البرلمانية إلى وزارة الصناعة، وبتعيين **محمد السيفاط** (الرئيس الأسبق للجنة شؤون البترول) وزيراً للشؤون البرلمانية خلفاً **لمحمود فتح الله**. وفي **٦/ ٣/ ١٩٦٣**[١٢] صدر مرسوم ملكي بتعيين **أبي بكر نعامة** وزيراً للعدل خلفاً **لعمر محمود المنتصر** الذي نُقل إلى وزارة الخارجية، وبنقل وزير الخارجية السابق **ونيس القذافي** إلى منصب وزير الداخلية خلفاً **لأحمد عون سوف** الذي خرج من الوزارة، وبتعيين **أحمد عبد الرزاق البشتي** وزيراً جديداً للصحة.

وقد أورد الصيد أنّه بعد تشكيل حكومته وأدائها اليمين الدستوري أمام الملك يوم **١٦/ ١٠/ ١٩٦٠** اجتمع هو بالملك وطلب منه توجيهاته بشأن السياسة التي يجب على حكومته أن تتبعها في الداخل والخارج، وكان ممّا نسب إلى الملك قوله:[١٣]

"يجب أن نعتمد أولاً على الله سبحانه وتعالى ثمّ على أنفسنا، ونعمل من أجل بناء ليبيا ورفاهية شعبها وأمنه، ونشر العدل والطمأنينة في جميع أنحاء البلاد، والمحافظة على استقلالها وسيادتها وعدم السماح لأيّ جهة بالتدخّل في شؤوننا الداخلية، وأن نتعاون مع **الدول العربية** في إطار ما ينصّ عليه ميثاق الجامعة العربية، وأن نتفادى التدخّل في نزاع بين دولة عربية وأخرى، وأن نعمل على

---

١٢ الصيد، ١٣٦-١٣٧.

١٣ أشار الصيد، في مذكراته ص ٢٦٢، إلى أنّه استصدر من الملك في ١١/ ٣/ ١٩٦٣ (أي قبل نحو أسبوع من قبول استقالته) مرسوماً ملكياً يقضي بتعديل الوزارة، غير أنّه لم يبيّن تفاصيل ذلك التعديل، والأرجح أنّ هذا هو التعديل الذي عناه.

إصلاح ذات البين إذا استطعنا، وإذا لم نستطع نقف على الحياد ولا نتساهل في حدودنا الترابية".

وطلب (الملك إدريس) منّي العمل على أن يعيش **الشعب الليبي** حياة كريمة، لأنّه ظل محروماً عدّة قرون، **وحين يتوفر لدينا فائض من المال نقدّم العون لأشقائنا.**

كما طلب أن تكون سياستنا مع **الدول الإفريقية** قائمة على الاحترام المتبادل وعدم التدخّل في الشئون الداخلية، وإشعارهم بأنّنا سنكون لهم جيراناً صالحين.

وطلب الملك إدريس أن تكون علاقاتنا ودّية **مع الولايات المتحدة وبريطانيا والدول الغربية**، لأنّهم ساعدونا في وقت حاجتنا، وتربطنا معهم الآن اتفاقيات يجب أن نحافظ على ما تنصّ عليه، وأن لا نختلق (معهم) مشاكل تتيح لهم التدخّل في شؤوننا الداخلية، **وألا نجدّد الاتفاقيات حين تنتهي مدّتها لأنّ الأسباب التي حتمت توقيعها قد زالت.**

كما طلب منّي الملك إدريس التطبيق الصارم لهذه السياسة لنحظى باحترام الجميع".[١٤]

وقد أورد الصيد أنّه قام، في اليوم التالي لتشكيل وزارته وأدائها اليمين، بزيارة خاصّة لمجلسي النواب والشيوخ عبّر خلالها عن رغبته في التعاون معهما. كما قام أيضاً في فترة لاحقة بزيارة مجاملة لرئيسي الوزارة السابقين عبد المجيد كعبار ومصطفى بن حليم.[١٥]

١٤ المصدر نفسه، ١٣٦-١٣٧. إنَّ هذه التوجيهات جديرة بالتأمّل ونحسب أنّها تنضح حكمة وواقعية وحرصاً على ليبيا وشعبها.

١٥ المصدر نفسه، ص ١٣٧، ١٣٩-١٤٠.





وقائـع وتطـوّرات

حفلت فترة حكم وزارة الصيد بجملة **وقائع وتطورات**، كان من أبرزها:

- أصـدرت الحكومـة بتاريخ ٩/ ١١/ ١٩٦٠ قـراراً بحل "**هيئة المصالـح الليبيـة الأمريكيـة المشـتركة**" وقـد لقي استحسـاناً واسـعاً في الصحافة الليبية وفي الأوسـاط الشعبية. وعدّ تنفيذ هذا القرار، الذي كانت حكومة كعبار قد شرعت في التخطيط لـه في ١٢/ ٥/ ١٩٦٠، تحقيقـاً لإحدى الأماني الرئيسـة لدى الليبيّـين، والتـي تتمثل في إزالـة "**الأجانب**" عـن كافة مواقع الإشراف في الأجهزة الحكومية.[١٦]
- في ٢٩/ ١١/ ١٩٦٠ صـدر مرسـوم ملكـي بإعـادة تشـكيل **المجلـس التنفيـذي لولايـة طرابلـس**، وتكليـف **عـلي الديب** برئاسـة ذلك المجلس (كان علي الديب يشـغل منصب رئيس المجلـس التشريعـي في ولاية طرابلـس في مطلع عـام ١٩٥٤ عندمـا قامـت أزمـة بينه وبـين والي طرابلـس آنـذاك **الصّدّيق المنتصر**. وقد أدَّت تداعيات تلك الأزمة إلى إصدار الملك أمراً ملكيـاً حلّ بموجبـه المجلس التشريعي وهو مـا اعترض عليه الديـب لدى المحكمـة العليا التي حكمت ببطـلان هذا الأمر الملكي).[١٧]
- قامت الحكومة في مطلع شـهر ديسـمبر/ كانون الأول ١٩٦٠ وفي شـهر يناير/ كانون الثاني ١٩٦١ بإجراء تعديلات واسعة

١٦ انظر: المصدر نفسه، ص ١٥٠-١٥٣، وما ورد في مبحث "حل هيئات التخطيط والتنمية المشتركة" بهذا الفصل.

١٧ راجع الفصل الثالث "حكومة محمد الساقزلي .. الوزارة الأقصر عمراً" في المجلد الثاني من هذا الكتاب، وما ورد في الفصل الرابع "حكومة الصيد .. تنامي الصراع الداخلي" من هذا المجلد.





بالمناصب شملت عدداً من كبار موظفي الدولة. وقد أدّى بعض هذه التعديلات إلى اعتراض ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي عليها لأنّها شملت بعض أصدقائه والمقرّبين منه،[١٨] وكانت أبرز الشخصيات التي طالتها تلك التعديلات:[١٩]

١- **محمد عبد الكافي السمين**. نُقل من منصب مدير عام الجمارك إلى منصب وكيل وزارة الزراعة.
٢- **خليفة موسى**. رُقي من منصب نائب مدير عام الجمارك إلى مدير عام الجمارك.
٣- **محمد موسى المنصوري**. نقل من منصب مدير عام وزارة الدفاع إلى منصب مدير عام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
٤- **محمد المريمي**. نقل من منصب مدير عام المهاجرة إلى منصب مدير عام وزارة الدفاع.
٥- المقدم **الصادق كشبور**. عيّن مديراً عاماً للجوازات والهجرة[٢٠] بالإضافة إلى مسؤولياته كنائب لمدير الشرطة الاتحادية.
٦- **منير البعباع**. نقل من منصبه كمدير عام لوزارة الاقتصاد الوطني إلى منصب مدير عام مكتب مقاطعة إسرائيل.
٧- **أحمد صويدق**. نقل من عمله كمدير لمصلحة التجارة بنظارة المالية والاقتصاد بولاية برقة إلى منصب مدير عام وزارة الاقتصاد الوطني.
٨- **محمود فرحات**. نقل من منصب مدير عام وزارة الشؤون البرلمانية إلى منصب مدير عام وزارة المواصلات.
٩- **عبد الحفيظ الكيب**. نقل من مدير عام الخدمة المدنية إلى منصب مدير عام وزارة الشؤون البرلمانية.

---

١٨ انظر: الصيد، ص ١٥٥-١٥٦.
١٩ تقرير السفارة الأمريكية رقم (٢٩٩) المؤرّخ في ١٨/ ١/ ١٩٦١. الملف 775.14.
٢٠ حل محل السيد "محمد بورحيّم" الذي كان قد شغل هذا المنصب فترة طويلة منذ الاستقلال.

١٠- **حسين المبروك زيدان**. عيّن مديراً عاماً للخدمة المدنية (شغل لفترة طويلة منصب مدير الأملاك الحكومية في ولاية برقة).

١١- **علي محمد المسلاتي**. نقل من منصب مدير عام مصلحة الإذاعة والصحافة والمطبوعات إلى منصب مدير عام بوزارة الدولة للشؤون الفنية.

- شهدت مدينة طرابلس ليل ٢٣-٢٤ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٠ توزيع **ملصقات سرّية** تدعو إلى حل الحكومة القائمة، كما شهد يوم ٢٤ من الشهر نفسه (ذكرى الاستقلال) ظهور **صوَر** جديدة للرئيس المصري عبد الناصر كملصقات في الأماكن العامَّة وعلى نوافذ سيارات الأجرة.[٢١]

- أصدرت الحكومة يوم ١٤/ ١/ ١٩٦١ **اللائحة التنفيذية** رقم (١) لسنة ١٩٦١ الخاصَّة بقانون **الوكالات التجارية** رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ . وقد نصَّت تلك اللائحة على عدم السماح لأيِّ شخص أجنبي بأن يبقي في حوزته أكثر من **عشرة توكيلات تجارية**، كما حظّرت على أيِّ أجنبي امتلاك أيَّة وكالة تجارية جديدة بعد صدور تلك اللائحة. وقد أثارت هذه اللائحة اعتراضات شديدة، ولاسيما من قبل الحكومة والشركات البريطانية، فقد كانت شركة **(ميتشل كوتس)** البريطانية تملك **(٣٥٠)** وكالة تجارية في ليبيا، كما كانت شركة **(غوردون وودروف)** البريطانية بدورها تملك **(١٥٠)** وكالة تجارية.[٢٢]

- شاركت ليبيا في اجتماعات **جامعة الدول العربية** الذي انعقد **ببغداد** منذ الأول من فبراير/ شباط ١٩٦١، وقد تشكل الوفد الليبي برئاسة وزير الخارجية عبد القادر العلّام.

---

٢١ برقية سرّية مرسلة من السفارة الأمريكية في ليبيا رقم G-89 مؤرّخة في ٣٠/ ١٢/ ١٩٦٠. الملف المركزي رقم 773.00/12-3060.

٢٢ سبق هذه اللائحة صدور لائحة أساسية في عام ١٩٥٩، ثمّ عدّلت في ١٣/ ٩/ ١٩٦٠، ومرّة ثانية في ٥/ ٨/ ١٩٦٢.

- حمل قائد الأسراب حسن إبراهيم عضو مجلس قيادة الثورة المصري يوم ٧/ ٢/ ١٩٦١ **دعوة من الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى الملك إدريس لزيارة مصر.**

- جرى خلال شهر فبراير/ شباط ١٩٦١ توزيع **منشور سرّي** تضمَّن تهجّماً شديداً على الملك ورجال الحكم الفاسدين وعلى المستعمرين الأمريكان والبريطانيين والفرنسيين، كما ندَّد بحكام تونس والأردن والعراق، فيما أشاد بالرئيس المصري عبد الناصر. المنشور من إعداد جماعة أطلقت على نفسها اسم "**اليد الحمراء**". ونسبت السفارة الأمريكية إلى الدكتور علي الساحلي رئيس الديوان الملكي أنَّ الملك اطلع على المنشور ولم يعره اهتماماً.[٢٣]

- جرى في شهر مارس/ آذار ١٩٦١ استجواب الحكومة[٢٤] داخل **البرلمان** عن مصير مشروع قانون سبق لها أن وعدت بتقديمه يقضي بتعديل **قانون ضرائب الدخل وإدخال الضريبة التصاعدية**،[٢٥] وأكدت الحكومة في ردّها أنّ الجهود ماضية في سبيل إعداد المشروع.

- **رفضت** الحكومة، بناءً على توجيهات الملك إدريس، المشاركة في **القوات الدولية** التي قرّرت الأمم المتحدة إرسالها في عام ١٩٦١ لحفظ السلام في **الكونغو.**

- أصدرت الحكومة بتاريخ ٢٧/ ٣/ ١٩٦١ قراراً بتعيين **خليل البنّاني** محافظاً للبنك الوطني، بديلاً **للدكتور علي نور الدين العنيزي**، كما جرى تعيين **علي جمعة المزوغي** نائباً للمحافظ، بديلاً للشخصية الإنجليزية التي كانت تشغل هذا المنصب.

٢٣ راجع التقرير السرّي المرسل من السفارة الأمريكية في ليبيا ذا الرقم (٣٥٠) بتاريخ ١٥/ ٢/ ١٩٦١. الملف المركزي رقم 773.11/2-1561 .

٢٤ راجع الفقرة (٢) من التقرير الاقتصادي السرّي نصف الشهري الذي تقوم السفارة الأمريكية في ليبيا بإعداده عن الاقتصاد الليبي المؤرّخ في ٢١/ ٤/ ١٩٦١ والمتعلق بالفترة من ٢٣/ ٣/ ١٩٦١ إلى ١٥/ ٤/ ١٩٦١.

٢٥ كان البنك الدولي للإنشاء والتعمير قد أوصى في تقريره المشار إليه بإدخال نظام الضرائب التصاعدية وإصلاح الهيكل الضريبي الليبي.

وقد نسبت وثيقة سرّية أمريكية إلى الدكتور **محمود أبو السعود** (مستشـار اقتصادي بالبنك الوطني الليبي – مصري الجنسية) اعتقـاده بـأنَّ إقصـاء الدكتور العنيـزي عن منصبـه كان بتأثير المستشارين البريطانيين في وزارة المالية، بسبب مواقفه إزاءهم، ورغبته في تحرير البنك الوطني من هيمنة بنك إنجلترا المركزي والخروج من كتلة الإسترليني.[٢٦]

- شـهد شهر إبريل/ نيسان من عام ١٩٦١ **عودة** نحو (**١٣٠٠**) مواطن من أبناء القبائل الليبية التي كانت قد هاجرت إلى تشاد إبَّـان حقبة الاحتلال لليبيا، كما عـاد نحو (**٤٠٠**) مواطن آخر خلال عام ١٩٦٢. وقد استقرَّ معظم العائدين (الذين ينتسب جلّهم إلى قبيلة أولاد سليمان) في ولاية فزان.[٢٧]

- جرى في ٣/ ٥/ ١٩٦١ استحداث **وزارتين جديدتين**، الأولى **لشـؤون البـترول** وقـد أسـندت إلى فـؤاد الكعبـازي، والثانية **للصناعة** وقد أسندت إلى أبي القاسم العلاقي.

- أصدر مجلس الوزراء قراراً بتاريخ ٥/ ٥/ ١٩٦١ يقضي بإزالة جميـع **النصـب التذكاريـة** التـي وضعتها سلطات الاسـتعمار الإيطـالي في مواقع المعارك التي دارت بـين المجاهدين الليبيّين والغزاة الطليان، واسـتبدال نصب تذكارية ليبية بها، وتسجيل أسـماء المعارك وقادتها وشهدائها. وشـكّل المجلس لجنة تابعة لوزارة الدفاع من أجل تنفيذ هذا القرار.[٢٨]

- أقصى الملـك يوم ١٥/ ١٠/ ١٩٦١ **حسـين مازق** عن منصب والي برقة، وكان قد شـغله لمدَّة تسع سنوات متواصلة، وجرى

---

٢٦ الوثيقة السرّية المرسـلة من السـفارة الأمريكية إلى واشـنطن بتاريخ ١١/ ٥/ ١٩٦١ ذات الرقم الإشـاري (٤٩٣) الملف المركزي رقم 773.00/5-1161 . انظر أيضاً: الصيد، ص ٢٠٧–٢٠٨.

٢٧ راجـع عـلى سـبيل المثال التقريـر السرّي الـذي بعثت بـه السـفارة الأمريكية في ليبيـا بتاريـخ ٣١/ ٥/ ١٩٦١ رقم (٥١٩). الملف المركزي 1485 873.411/5-3161، ومبحث "مسـعى لانفصال إقليم فزان" في الفصل الرابع من هذا المجلد.

٢٨ الصيد، ص ٢٢٢.

تعيين **محمود بوهدمة** (رئيس مجلس الشيوخ) خلفاً للسيد مازق. وقد تردَّد أنَّ ناظر الخاصَّة الملكية البوصيري الشلحي كان وراء إقصاء السيد مازق عن منصبه بوصفه **إحدى الشخصيات البرقاوية القوية** التي كانت تقف أمام طموحه في الاستيلاء على السلطة بالبلاد بعد إعلان الجمهورية بالتعاون مع مصر.[٢٩]

- افتتح **الملك إدريس** رسمياً في ٢٥/ ١٠/ ١٩٦١ أوَّل **ميناءٍ بترولي** في منطقة **مرسى البريقة** (تمَّ إعداد الميناء بواسطة شركة **أسّو** الأمريكية). وجرى في ذلك اليوم تصدير **أوَّل شحنة** من البترول الليبي الخام على ظهر السفينة (إسّو كانتيربري) إلى **بريطانيا**.

- تردَّدت الأخبار خلال عام ١٩٦١ عن وجود مشاكل بين **الملك إدريس ووليّ عهده** السيد الحسن الرضا، وقد أشار محمد عثمان الصيد في مذكراته إلى عددٍ من مآخذ الملك على تصرّفات وليّ العهد وخيبة أمله فيه.[٣٠] وأشار وزير الخارجية الأمريكية (**دين راسك**) في برقية سرّية مرسلة منه بتاريخ ٩/ ١١/ ١٩٦١ إلى السفارة الأمريكية في ليبيا إلى أنَّ الوزارة تلقت تقارير مخابراتية مفادها أنَّ وليّ العهد متورّط في المؤامرة المنسوبة إلى **إبراهيم حمّاد وآخرين**[٣١] (يوليو/ تموز ١٩٦١). وقد نسبت وثيقة أمريكية سرّية أخرى إلى أحد المسؤولين الليبيّين (**سعد العبيدي** مدير عام نظارة الداخلية في ولاية برقة) توقعه قيام **انقلابٍ** لمصلحة وليّ العهد في تلك الفترة،[٣٢] كما ورد بالتقرير السنوي السرّي الذي بعثت به السفارة البريطانية في ليبيا بتاريخ ٦/ ١/ ١٩٦٢ حول أحداث عام ١٩٦١ أنَّ "وليّ العهد أخذ المبادرة لأوَّل

٢٩ المصدر نفسه، ص ٢٢٣-٢٢٧ . راجع أيضاً مبحث "نفوذ البوصيري الشلحي" في الفصل التالي.
٣٠ المصدر نفسه، ص ١٧٢-١٧٣.
٣١ البرقية السرّية تحمل الرقم الإشاري CW-4085 موجودة بالملف المركزي للوزارة رقم 773.11/11-961 .
٣٢ تقرير سرّي مرسَل من السفارة الأمريكية في ليبيا مؤرَّخ في ٦/ ١٢/ ١٩٦١ ويحمل الرقم (٦٧). موجود بالملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم 773.00/12-661 .

مرَّة فناقش مع السفارة موضوع ولاية العهد".[٣٣]

- خلال عام ١٩٦٠ عُكف على العمل بمشروع تطوير **معهد السيد محمد بن علي السنوسي الديني** الذي جرى تأسيسه في السنوات المبكرة للاستقلال (١٩٥٥). وفي **٢٩/ ١٠/ ١٩٦١** صدر قانون إنشاء **جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية** التي ضمَّت جميع المعاهد الإسلامية في ليبيا ورصدت لها ميزانية خاصّة. وقد نصَّ القانون على أنَّ تعيين وإعفاء شيخ الجامعة يتمّ **بأمر ملكي**، وجرى تعيين الشيخ **منصور المحجوب** أول رئيسٍ لهذه الجامعة. وقد تلقى الدراسة في هذه الجامعة طلابٌ من إفريقيا وآسيا وأوروبا والدول العربية فضلاً عن الطلبة الليبيّين.[٣٤]

- أعدَّت **إدارة البحوث بالبنك الوطني الليبي** في مارس/ آذار ١٩٦١ دراسة مستفيضة بعنوان "**التضخّم في ليبيا**". وقد نبَّهت فيها إلى هذه الظاهرة[٣٥] وأسبابها وآثارها الضارَّة على الاقتصاد الليبي، ودعت الحكومة إلى ضرورة مكافحتها.

- شارك وزير الدفاع يونس عبد النبي بالخير في اجتماعات وزراء **الخارجية والدفاع العرب** الذي انعقد بمبنى الجامعة العربية في القاهرة يوم ١٠/ ٦/ ١٩٦١.

- صدر في ١٣/ ٦/ ١٩٦١ قانون بتأميم "**شركة الكهرباء الليبية**"[٣٦] في ولاية طرابلس. كانت الشركة حتى ذلك التاريخ مملوكة بنسبة ٤٩٪ من قبل **الشركة الإيطالية** المعروفة باسم

---

٣٣ الوثيقة السرّية رقم (1014/62) الموجودة بملف الخارجية البريطانية رقم FO 371/165731-22860 .

٣٤ كان من القرارات المبكرة التي اتخذها انقلابيو سبتمبر إغلاق جامعة السيد محمد بن علي السنوسي.

٣٥ كشفت الدراسة أنَّ معدّل الزيادة السنوي في الأسعار (التضخّم) بلغ حوالي ٨٪ خلال الفترة ما بين الأعوام ١٩٥٥ و١٩٦٠. وكان البنك يعتبر أنَّ نسبة ٣٪ تعدّ معدلاً مقبولاً للزيادة السنوية في الأسعار ولا تدعو للقلق والانزعاج.

٣٦ صدر قانون بإنشاء هذه الشركة بتاريخ ٢٠/ ١/ ١٩٥٩ إبَّان حكومة عبد المجيد كعبار.

(الشركة الكهربائية التجارية الصناعية) واختصاراً باسم "**السي شي تي**" وقد قضى القانون بتمليك الشركة بالكامل لولاية طرابلس.

- أبرمت الدولة مع **الحكومة التونسية** يوم ١٤/ ٦/ ١٩٦١ في طرابلس **عدداً من الاتفاقيات** المتعلقة بشؤون الجنسية والإقامة والمواصلات والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والشؤون الصحية والحجر الزراعي والتجارة بين البلدين. وقد وقع الاتفاقيات عن الجانب الليبي سليمان الجربي وزير الخارجية وعن الجانب التونسي الصادق المقدم كاتب الدولة للشؤون الخارجية. (تمَّ تبادل وثائق التصديق على هذه الاتفاقيات بتونس يوم ٢٤/ ٨/ ١٩٦٣).

- إثر قيام **عبد الكريم قاسم** بإعلان اعتباره **الكويت** جزءاً من **العراق**، استدعى رئيس الحكومة يوم ٢/ ٧/ ١٩٦١ السفير العراقي بليبيا (عبد المنعم الكيلاني) وأبلغه وجهة النظر الليبية المتمثلة في الدعوة إلى تفادي استعمال القوة في النزاعات العربية، وتأييدها لوحدة واستقلال الكويت، وتحبيذها إيجاد تسوية للمشكلة القائمة في إطار الجامعة العربية. كما طلب منه إبلاغ حكومته بهذا الموقف الرسمي الليبي.

- أصدر مجلس الوزراء في ٦/ ٧/ ١٩٦١ قراراً يقضي بتقديم **منح دراسية لطلاب من الجنوب العربي** (اليمن والخليج العربي) للدراسة في المدارس والمعاهد الليبية وفي كليات الجامعة الليبية.

- في لقاءٍ تمَّ خلال أيام ٢٥-٢٧ من شهر يوليو/ تموز ١٩٦١ وضمَّ كلاً من رئيس الوزراء ووزير الخارجية الليبي سليمان الجربي ووزير الخارجية التونسي، ناقش الطرفان "**قضية بنزرت**" واتفقا على أن تسمح ليبيا بالمرور عبر أراضيها

للمقاتلين التونسيين وللأسلحة والطائرات. ومن جهة أخرى طلب رئيس الوزراء الليبي من سفيريْ بريطانيا والولايات المتحدة الضغط على فرنسا من أجل الوصول إلى حل القضية بينها وبين تونس.

- جرى في ٩/ ٨/ ١٩٦١ إبرام اتفاقية مع حكومة **ألمانيا الاتحادية** تحصل ليبيا بموجبها على **مساعدة فنّية وقرضٍ** بقيمة (٣٠) مليون مارك ألماني.

- في ٢٦/ ٩/ ١٩٦١ تمكن رئيس الوزراء (محمد عثمان الصيد) ورئيس مجلس الشيوخ (محمود بوهدمة) من إقناع الملك إدريس **بالعدول عن القيام بزيارة مصر** التي كان مقرَّراً لها أن تتمَّ يوم ٣٠/ ٩/ ١٩٦١. ومن المعروف أنَّ الترتيبات المتعلقة بهذه الزيارة، بما في ذلك توجيه الدعوة من قبل عبد الناصر للملك بقيامها، قد تمَّت بمعرفة ناظر الخاصَّة الملكية **البوصيري الشلحي** وبتجاهل كامل للحكومة.[٣٧]

- عندما وقع **انفصال سوريا** عن مصر في ٢٨/ ٩/ ١٩٦١، لم تعترف ليبيا به إلا في ١٨/ ١٠/ **١٩٦١**، فكانت بذلك من أواخر الدول التي اعترفت بالحكومة الانفصالية في سوريا. وقد أدلى رئيس الوزراء إلى جريدة "**الرقيب**" الليبية بتصريح جاء فيه "إنَّ حكمة الرئيس عبد الناصر وبعد نظره جنَّبتَ العرب كارثة كبيرة"، وقد أشادت وسائل الإعلام المصرية بهذا التصريح وردَّدته.[٣٨]

- جرى في ١٥/ ١١/ ١٩٦١ تعيين الشيخ **عبد الحميد العبَّار** رئيساً لمجلس الشيوخ خلفاً **لمحمود بوهدمة** الذي جرى تعيينه

---

٣٧ ندعو الباحثين للاهتمام بملابسات هذه الزيارة، سواء من حيث أسبابها وتوقيتها، أو تداعيات إلغائها ودوافعه الحقيقية. وقد تناول الصيد بعض جوانب هذه الزيارة في مذكراته ص ١٥٩-١٦٤. راجع أيضاً مبحث "نفوذ البوصيري الشلحي" ومبحث "مسعى جديد لإعلان الجمهورية" في الفصل التالي.

٣٨ الصيد، ص ١٩٤.

والياً لولاية برقة يوم ١٥/ ١٠/ ١٩٦١ خلفاً **لحسين مازق**.

- تمَّ يوم ٢٥/ ١١/ ١٩٦١ افتتاح **مقرّ وزارة الخارجية** الجديد في مدينة **البيضاء**، وكان قد تمَّ إغلاق مقرّ الوزارة السابق في طرابلس يوم ١٤/ ١١/ ١٩٦١. وجرى إعلان أنّ مقريّ وزارتيْ **العدل** و**المالية** سوف يتمّ نقلهما إلى البيضاء في وقت قريب.

- كثّفت الحكومة جهودها من أجل **شراء أراضي المعمّرين الإيطاليين بليبيا**، وهي السياسة التي شرع في تنفيذها منذ عام ١٩٦٠ (إبَّان حكومة كعبار). وقامت حكومة الصيد في هذا الصدد برصد مبلغ مليوني جنيه ليبي خلال عام ١٩٦١ للمصرف الزراعي ليقدّمها قروضاً للمواطنين الليبيّين الذين يشترون مزارع من الإيطاليين، على أن يتمَّ سداد القروض خلال عشرين سنة ودون فوائد. وقد أورد الصيد في مذكراته أنَّه بعد مرور سنة واحدة على صدور القرار كانت ٩٠٪ من الأراضي قد عادت لليبيّين.[٣٩]

- جرى في ٢٨/ ١١/ ١٩٦١ إقصاء **اللواء السنوسي لطيوش عن منصبه كرئيس لأركان الجيش** وتمَّ تعيين **الزعيم نوري الصّدّيق** خلفاً له. وقد لاحظت إحدى البرقيات السرّية المرسلة من السفارة الأمريكية إلى واشنطن، بشأن المرسوم الملكي الذي تمَّ بموجبه إقصاء اللواء لطيوش عن منصبه وتعيينه سفيراً بوزارة الخارجية، أنّه قد خلا من أيّة إشارة إلى قبول استقالة أو إقالة اللواء لطيوش، كما أنَّ المرسوم لم يُشِر إلى رتبة لطيوش العسكرية أو منصبه السابق كرئيس للأركان.[٤٠] وقد نسبت وثيقة أخرى إلى السيد لطيوش قوله لرئيس البعثة الاستشارية

٣٩ المصدر نفسه، ص ٢٢٢. على الرغم من أنَّ الفكرة التي استندت إليها هذه السياسة كانت سليمة من حيث المبدأ، وعلى الرغم من أنّ "القروض" كانت متاحة نظرياً للمواطنين جميعاً، فقد شاب تطبيق هذه السياسة كثير من الفساد والتحيّز الأمر الذي كان مثار استياء وتذمّر المواطنين.

٤٠ البرقية السرّية رقم (٢٢٩) المؤرّخة في ٢٩/ ١١/ ١٩٦١، الملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم ٣٤, ٧٧٣/ ١١- 2961.

العسكرية الأمريكية بالجيش الليبي **المستر ويندت** Wendt أثناء لقائه به يوم ٤/ ١٢/ ١٩٦١ أنّ **البوصيري الشلحي** (ناظر الخاصَّة الملكية) هو الذي يقف وراء إبعاده عن الجيش وذلك كخطوة من الأخير على طريق تحقيق أطماعه السياسية البعيدة، وكيف أنَّ لطيوش تصدَّى لتدخّلات البوصيري المطالبة بتعيين أخيه الرائد **عبد العزيز الشلحي** وزميله الرائد **عون أرحومه** (اللذين عادا من دورة عسكرية للأركان مدّتها خمس سنوات بالقاهرة) في مراكز متميّزة بالجيش. وقد أشارت الوثيقة[٤١] نفسها إلى أنّ لطيوش حث محدّثه المستر ويندت على أن يشرح السفير الأمريكي للملك إدريس النتائج الوخيمة التي تجلبها تحركات البوصيري الشلحي على ليبيا ومستقبلها.[٤٢]

- نظَّمت الحكومة احتفالات واسعة بمناسبة **الذكرى العاشرة لاستقلال ليبيا**، وقد امتدَّت الاحتفالات من يوم ٢٤ إلى ٣١ من شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦١. شاركت في هذه الاحتفالات وفود من عشرين دولة، وكانت **مصر** هي الدولة العربية الوحيدة التي لم تشارك في هذه الاحتفالات رغم توجيه الدعوة إليها. وقد وجَّه الملك إدريس كلمة إلى الشعب الليبي في هذه المناسبة.

- قام **البوصيري الشلحي** ناظر الخاصّة الملكية بزيارة لمصر، وقد استقبله **الرئيس عبد الناصر** يوم ٢٠/ ١/ ١٩٦٢.

- وصل في ٢٨/ ١/ ١٩٦٢ وفد فني من **الصين الوطنية** بدعوة من وزارة الزراعة، وأمضى في البلاد نحو (٤٠) يوماً قدَّم في نهايتها تقريراً أوصى فيه - ضمن توصيات أخرى- بزراعة

---

٤١ البرقية السرّية رقم (٩٤) المؤرّخة في ٥/١٢/١٩٦١، الملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم 773.00./12-561 .

٤٢ للمزيد حول هذا الموضوع انظر: الصيد، ص ٢٢٨-٢٣٨. كما أورد التقرير السرّي الذي أعدَّته السفارة البريطانية في ليبيا عن أحداث عام ١٩٦١ عبارة بشأن هذا الموضوع جاء فيها "**أنَّ الشعب والجيش الليبيّين استقبلا خطوة إقصاء اللواء السنوسي لطيوش بالاستنكار وعزياها لتدخلات البوصيري الشلحي**". راجع ما ورد بمبحث "إقصاء السنوسي لطيوش" في الفصل الرابع من هذا المجلد.

الأرز على نطاقٍ تجريبي في منطقة **فزان**.

- قـرّرت الحكومة في الأول من فبراير/ شـباط ١٩٦٢ تأسـيس **الخطـوط الجوية الليبية** وإضافة كلية جديدة إلى كليات الجامعة الليبية هي "**كلية الحقوق**".
- جـرى في الخامـس مـن فبراير/ شـباط ١٩٦٢ افتتـاح الدورة الأولى **لمعرض طرابلس الدولي**.
- أبـرِم يـوم ٢٧/ ٢/ ١٩٦٢ اتفاقيـة للتعاون الفنـي مع **الصين الوطنية**.
- أصدرت الحكومة في شـهر مارس/ آذار ١٩٦٢ **لوائح جديدة بالرسـوم الجمركيـة عـلى الـواردات**.[٤٣] وقد ألغيـت بموجبها كافـة الرسـوم الجمركية على الـواردات مـن الآلات الزراعية والمـواد الكيماويـة والأسـمدة الزراعية، كما خفضت الرسـوم عـلى الـواردات الصناعيـة. وعلى الرغـم من عدم فـرض أيّ حظـر على أيّ نوع من الواردات فإنَّ التعريفة الجمركية زيدت بالنسـبة للواردات التي تشـكل منافسـة لمنتجـات محلية. وقد توقعـت الحكومة أن تؤدّي هـذه اللوائح الجمركية الجديدة إلى زيادة عائدات الحكومة من الضرائب غير المباشرة بنحو (١٠) ملايين جنيه خلال السنة المالية ٦٢/ ١٩٦٣.
- تمَّـت في ٥/ ٦/ ١٩٦٢ إقالـة **عبد الرازق شـقلوف** من منصبه كوكيل لـوزارة الماليـة ورئيس لمجلـس الإعمار. وكان السـيد شـقلوف مـن الشـخصيات الوطنية التـي لعبـت دوراً مبكراً في الحركـة الوطنيـة، وكان نائبـاً عن مدينة درنـة في أوَّل برلمان اتحـادي، وكان على درجـة طيّبة مـن الدراية الفنّيـة أهَّلته لأن يحتل مركزاً مرموقاً في إدارة الشؤون المالية بالبلاد، فظل وكيلاً

٤٣ تجدر الإشارة إلى أنَّ التقرير الذي أعدَّه البنك الدولي للإنشاء والتعمير في عام ١٩٦٠ عن الاقتصاد الليبي قد لاحظ بارتياح أن نطاق الضرائب والرسـوم الجمركية وأسـعارها قد حدّدت بطريقة تجنّب وقوع عبئها على ذوي الدخول المحدودة من المواطنين وبما يتناسب مع احتياجات ليبيا. (ص ٣٠٨-٣٠٩ من التقرير).

لوزارة المالية منذ أيام وزارة محمود المنتصر، كما أصبح بالإضافة إلى ذلك رئيساً لمجلس الإعمار بعد إعادة تنظيمه. كان بحكم منصبه على اتصال دائم بالخبراء والمستشارين الأجانب في الدولة، وكثير الصدام معهم، والأمريكان خصوصاً، وكان يفكر بالاستغناء عنهم واستبدالهم بآخرين من يوغوسلافيا. كان مقرَّباً جداً من **الملك** ومحبوباً لديه، كما كان محسوباً على مجموعة **البوصيري الشلحي** ناظر الخاصَّة الملكية، وقد سبَّب له هذا، مع ما عرِف عنه من أساليب فجَّة في التعامل مع الوزراء والمسؤولين، وإهمال في واجباته الوظيفية، عداوات كثيرة في أروقة الحكم، كما كشفت الوثائق الأمريكية السرّية المفرَج عنها عن تهليل وترحيب أمريكيين بخطوة إقالة السيد شقلوف، رغم أنَّه في الظاهر كان محسوباً عليهم.[٤٤] وقد جرى تعيين **عبد الله سكتة** خلفاً له في منصب رئيس مجلس الإعمار، و**خليفة موسى** وكيلاً جديداً لوزارة المالية.

- جرى في ٦/٦/١٩٦٢ إصدار مرسوم ملكي يقضي باستحداث وزارة جديدة هي "**وزارة التخطيط والتنمية**" وتعيين وزير لها هو **حامد العبيدي**، كما جرى **إعادة تشكيل مجلس الإعمار**، بحيث أصبح يتكوَّن من وزير التخطيط والتنمية رئيساً، ووزير الاقتصاد نائباً للرئيس، وعضوية وزير المالية (الاتحادي) ونظَّار المالية في الولايات الثلاث.

- منذ عهد وزارة كعبار، بذلت الأجهزة المعنيَّة جهوداً متواصلة لإعداد **مشروع أول خطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية** في البلاد. ورغم تكثيف الاهتمام والجهود في هذا الاتجاه خلال حكومة محمد عثمان الصيد، ولاسيما خلال عام ١٩٦٢، فإنّ هذه الجهود لم تفلح في بلورة وإقرار هذه الخطة.[٤٥]

- شهد النصف الثاني من عام ١٩٦٢ مغادرة رجلين من **رجال**

---

٤٤ راجع ما ورد حول هذه الشخصية في مذكرات بن حليم والصيد وفي مبحث "إقالة شقلوف" من هذا الفصل.
٤٥ راجع مبحث "خطة خمسية للتنمية الاقتصادية" في هذا الفصل.

المخابرات الغربية البارزين لمنصبيهما في سفارتي بلديهما في ليبيا. أولهما المستر **كاردين** D. C. Carden الذي أمضى عدّة سنوات في ليبيا، كان خلالها على اتصال بالمستويات العليا في الدولة الليبية.[٤٦] أمَّا الثاني فهو المستر **دونالد سنوك** Donald Snook الذي كان قد وصل للعمل في ليبيا في أواخر عام ١٩٥٨ وكان كثير التردّد على وليّ العهد، وأقام معه صلة وطيدة.[٤٧]

- أصدرت الحكومة، في إطار جهودها للحدِّ من ظاهرة "**التضخّم المالي**"، **قانون التسعير الإجباري** في ٢٦/ ٦/ ١٩٦٢.
- استضافت ليبيا بمدينة طرابلس يوم ٨/ ٧/ ١٩٦٢ أول **ندوة عربية** عن الدراسات الاجتماعية.
- استضافت ليبيا يوم ١٣/ ٧/ ١٩٦٢ **معسكر الصداقة الكشفي الدولي الثالث**، وقد اقتصرت المشاركة في المعسكر على وفودٍ من الحركات الكشفية بالدول العربية ودول حوض البحر الأبيض المتوسط. قام وزير العمل والشؤون الاجتماعية عبد المولى لنقي بافتتاح المعسكر.
- توفي يوم ٢١/ ٨/ ١٩٦٢ السيد **الصديق الرضا السنوسي** أخو وليّ العهد، ولم يشارك الأخير في مراسم الجنازة التي جرت في مدينة المرج حيث كان يقيم السيد الصديق. كان معظم الليبيّين يعدّون الراحل هو الأجدر بولاية العهد والأحق بها، وقد حال غضب الملك إدريس منه في أعقاب اغتيال ناظر خاصّته إبراهيم الشلحي (أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٤) دون اختياره لمنصب وليّ العهد في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٦. انتقد كثيرون وليّ العهد لعدم مشاركته في جنازة أخيه.[٤٨]

---

٤٦ راجع الرسالة التي بعث بها السفير البريطاني في ليبيا المستر ستيوارت A. C. Stewart إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١١/ ٥/ ١٩٦٢ ذات الرقم الإشاري VT 1015/23. الملف FO 371/165733 22860. وقد طلب السفير ستيوارت تأجيل رحيل المستر كاردين عن ليبيا قدر الإمكان.

٤٧ راجع مبحث "وضع وليّ العهد" في الفصل التالي، وراجع فصل "الراعي الأمريكي - ٢" في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

٤٨ راجع التقرير السرّي للسفارة الأمريكية رقم A-57 المؤرّخ في ٢٨/ ٨/ ١٩٦٣. الملف رقم 773.11، وراجع مبحث "وضع وليّ العهد" في الفصل التالي.

- أبـرِم في ٢٥/ ٨/ ١٩٦٢ اتفـاق بـين وزارة الصناعـة وشركـة أفريسـكو Swiss Afresco الأمريكية لاستغلال منجم الحديد بمنطقة الشاطئ بولاية فزان (قامت حكومة محي الدين فكيني بإلغاء الاتفاق بحجَّة أنَّ المشروع كان محاباة لإقليم فزان الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء الصيد).[٤٩]

- شرعـت الحكومـة عـن طريق البنـك الوطنـي الليبـي في شراء كميـات كبـيرة مـن الذهـب، بحيـث أصبحـت **العملـة الليبية المُصدرة مغطاة بالكامـل بالذهب**، بل أصبح ما لدى البنك من الذهب يغطي ضعف ما كان يطبع يومذاك من عملة ورقية.[٥٠]

- افتتح وليّ العهد بمدينة سـبها يوم ١٩/ ٩/ ١٩٦٢ **طريق فزان** (الـذي سـبق أن تعاقدت على تنفيذه حكومـة كعبار وأدَّى إلى سقوطها) بالإضافة إلى دار الإذاعة ومحطة اتصال هاتفي.

- لم تعـترف الحكومة الليبيـة **بالانقلاب العسـكري** الذي وقع في **اليمـن** يـوم ٢٦/ ٩/ ١٩٦٢ بقيادة **عبد الله السـلال**. وقد ظلت الحكومة على موقفها رغم مساعي الحكومة المصرية لإقناع ليبيا بالاعتراف بالانقلاب اليمني على اعتبار أنَّه يمثل ثورة وطنية.

- عـبَّر **ولي العهد** خلال لقاءٍ له مع سـفير الصين الوطنية في ليبيا عن مخاوفه من أحداث اليمن (انقلاب السـلال) وأنَّه يعدّ عبد الناصر وبن بيللا والاشتراكية العربية تهديداً للملكية في ليبيا. وقد نقل السـفير الصيني بدوره ما دار بينه وبين وليّ العهد من حديث إلى السفير الأمريكي ويزلي جونز.[٥١]

---

٤٩ انظر: الصيد، ص ١٥٥.

٥٠ انظـر: المصـدر نفسـه، ص ٢٠٩. تجدر الإشـارة إلى أنَّ المسـتر Bernson مدير برنامج المسـاعدات الأمريكية لليبيا ذكـر للملـك خـلال اجتماعه به يـوم ١٤/ ١/ ١٩٦١ بمناسـبة مغادرتـه لليبيا لانتهـاء خدماته فيها مـا ترجمته: "إن العملة الليبية الموجودة في التداول مغطاة بنحو ١٢٥٪ من قيمتها بالعملات الأجنبية، وهذا يشـكل أكبر غطاء من العمـلات الصعبة لأيَّة عملة مُصدرة في العالم". يراجَع التقرير السرّي المرسـل من السـفارة الأمريكية بليبيا بتاريخ ١١/ ٢/ ١٩٦١ ذو الرقم (٣٤٣) الموجود بالملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم 873.00/2-1161 .

٥١ راجع البرقية السرّية المرسـلة من السـفارة الأمريكية إلى واشـنطن بتاريخ ٨/ ١٠/ ١٩٦٢. الرقم الإشـاري (٩٦). الملف المركزي رقم 773.11/10-862 .

- قامت الحكومة في **٢٩/ ١٠/ ١٩٦٢** بإجراء تنقلات واسعة جديدة بين كبار موظفي الدولة شملت:[٥٢]

- نقل **إبراهيم البكباك** من منصب وكيل وزارة المعارف إلى منصب وكيل وزارة الشؤون البرلمانية.
- نقل **منير البعباع** من منصب وكيل وزارة الزراعة إلى منصب وكيل وزارة الصناعة.
- نقل **سليمان دهان** من منصب مدير عام وزارة المواصلات[٥٣] إلى منصب مدير عام وزارة الزراعة.
- نقل **محمد موسى المنصوري** من منصب مدير عام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى منصب مدير عام وزارة المواصلات.
- نقل **علي المسلاتي** إلى منصب غير محدّد برئاسة مجلس الوزراء.
- تعيين **حامد بوسريويل** وكيلاً لوزارة المعارف. كان يشغل منصب مدير الطرق في نظارة المواصلات بحكومة ولاية طرابلس وقبلها مديراً للعمل لعدّة سنوات في هذه الولاية.
- تعيين **محمد حسن المريمي** وكيلاً لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
- تعيين **أحمد صالح الطرباقية** مديراً للأشغال العامّة في وزارة الموصلات.
- تعيين **خليفة الزروق** مديراً للخدمات البريدية بوزارة المواصلات.

٥٢ راجع تقرير السفارة الأمريكية A-122 المؤرّخ في ٨/ ١١/ ١٩٦٢. الملف 773.13.

٥٣ كان، خلال الفترة ما بين العام ١٩٥٧ حتى يناير/ كانون الثاني ١٩٦١، يملك ويرأس تحرير صحيفة **المساء** الأسبوعية التي تصدر بطرابلس، والتي قادت الحملة الإعلامية ضدّ حكومة كعبار بشأن طريق فزان والفساد المالي الذي صاحبها، وهو ما أدّى في النهاية إلى سقوط تلك الحكومة التي شغل فيه الصيد منصب وزير الاقتصاد ثمّ المالية.



- اسـتدعى **الملك** رئيس الوزراء ورئيسيْ مجلس النواب ومجلس الشـيوخ خلال شـهر مـارس/ آذار ١٩٦٢ وأبلغهم برغبته في **التنحّـي عن الحكم** وترك الأمر للشـعب الليبي ليختار شـكل الحكـم الـذي يريده، وعـارض الثلاثة رغبته هـذه، واقترحوا عليه الاهتمام بتدريب وليّ العهد وإطلاعه على شـؤون الدولة والحكم.[٥٤]

- غـادر يـوم ٢٢/ ٤/ ١٩٦٢ **وفد برلماني** برئاسـة رئيس البرلمان **مفتـاح عريقيـب** متوجهاً إلى **روما** للمشـاركة في أعمال الاتحاد **البرلماني العالمي**.

- توجَّـه **الملك إدريس** في ٣/ ٥/ ١٩٦٢ لأداء **فريضة الحجّ** على نفقتـه الخاصَّـة. وقد تلقى الملك، عند عودتـه من الحجّ بطريق البحر وأثنـاء مرور الباخرة بقناة السـويس، **دعوة من الرئيس عبـد النـاصر** حملها إليه السـيد حسـن إبراهيم لزيـارة **القاهرة لمدَّة أسـبوع**،[٥٥] فاعتذر الملـك عن تلبية الدعـوة لأنَّه يُفترض أن يعـود إلى بلـده بعد أدائه للفريضة. وقـد وصل الملك مدينة طبرق عائداً من رحلة الحج هذه يوم ٢٦/ ٥/ ١٩٦٢.

- تمَّ في ٢٢/ ١١/ ١٩٦٢ إصدار **قانون جديد للمطبوعات**.

- تـمَّ في ٦/ ١٢/ ١٩٦٢ افتتـاح **الدورة البرلمانيـة الجديدة** لأول مـرَّة في قاعـة مدرسـية في مدينة **البيضـاء** لأنَّ المبنى المخصَّص للبرلمـان لم يكـن قد اسـتكمل. وقد قاطعـت **الكتلـة البرلمانية المعارضة** (المؤلفة من النواب محمود صبحي، وبشـير المغيربي، والفيتـوري يوسـف زميـت، والسـايح فلفـل، وأحمـد عبـد الحفيظ الرماش) جلسـات البرلمان في البيضـاء، على اعتبار أنَّ اجتـماع البرلمان في غـير العاصمتين طرابلـس وبنغازي مخالف

---

٥٤ انظر: الصيد، ص ١٦٢–١٦٣. راجع أيضاً مبحث "نفوذ البوصيري الشلحي" في الفصل التالي.

٥٥ يبـدو أنَّ هـذه الدعـوة كانت هي الأخرى بإيعاز من البوصيري الشـلحي الذي كان مرافقـاً للملك في رحلة الحج. لمعرفة المزيد حول هذا الموضوع انظر: الصيد، ص ١٩٦.


02__2rd Chapter__Vol__03.indd 158 30/05/25, 01.49 ص

للدستور.[٥٦] وقد أفادت رسالة سرّية بعث بها السفير البريطاني ستيوارت حول هذا الموضوع[٥٧] أنَّ السفير المصري غاب عن حفل الافتتاح، وأنَّ طلاب المدارس الثانوية في طرابلس أضربوا عن الدراسة يوماً واحداً احتجاجاً على افتتاح البرلمان في غير العاصمتين طرابلس وبنغازي.[٥٨]

- تمّت في ٧ من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٢ **أول خطوة نحو إلغاء النظام الاتحادي** واستبدال نظام وحدوي به باقتراح من الملك إدريس على رئيس وزرائه محمد عثمان الصيد. وقد تمثلت هذه الخطوة في إدخال **تعديل على الدستور** تولت بموجبه الحكومة المركزية معظم سلطات الولايات، وجباية الضرائب المحلية العائدة إليها، كما أصبح الوالي رئيساً للمجلس التنفيذي (الذي أصبح يعرف بالمجلس الإداري) ومسؤولاً مسؤولية مباشرة أمام المجلس التشريعي بالولاية بدلاً من الملك. وقد ترتب على هذا التعديل للدستور اتخاذ جملة من الإجراءات كان من أبرزها:[٥٩]

  ١- إصدار قوانين أساسية جديدة للولايات الثلاث[٦٠] وتعيين ثلاثة ولاة جدد.

  ٢- استحداث وزارة جديدة للداخلية وتعيين وزير للداخلية.

  ٣- توحيد قوات الأمن في الولايات الثلاث وتعيين قائدٍ واحدٍ لها.

- أفادت عدَّة برقيات سرّية مرسلة من سفارة بريطانيا في ليبيا وفرنسا أنَّ مسؤولين فرنسيين أبلغوا الحكومة الليبية

٥٦ انظر: المغيربي، ص ٤٢٧-٤٣٣؛ خدوري، ص ٣٦٢.
٥٧ الرسالة مؤرّخة في ١١/ ١٢/ ١٩٦٢ وتحمل الرقم الإشاري (10121/62). الملف FO 371/165734 22860.
٥٨ تجدر الإشارة إلى أنّه سبق افتتاح إحدى دورات البرلمان الليبي يوم ٢١/ ١/ ١٩٥٦ (خلال حكومة بن حليم) بمدينة درنة، ومع ذلك فلم يعترض أيّ من أعضاء البرلمان على هذا الموضوع، ولم يحتجّوا آنذاك بعدم دستوريته.
٥٩ انظر: الصيد، ص ٢٤٣-٢٥٠؛ خدوري، ص ٣٦٢.
٦٠ صدرت القوانين الأساسية الجديدة للولايات الثلاث في ١٠/ ١/ ١٩٦٣.





وحكومتي الولايات المتحـدة الأمريكية وبريطانيا عن اتصال قـام بـه عمر سـيف النصر عبـد الجليـل والي ولاية فـزان يوم ٩/ ١٢/ ١٩٦٢ (أي في اليـوم التـالي لإعـلان التعديـلات الدسـتورية) بالقائم بأعمال السفارة الفرنسية في ليبيا مستطلعاً رأيه، وطالباً نصيحته بشـأن **فكرة إعلان ولاية فزان اسـتقلالها عن الدولة الليبية**.[٦١]

- تسـلمت الحكومـة في ١٠/ ١٢/ ١٩٦٢ ثلاثـة **زوارق حربيـة** مسـلحة تسـليحاً حديثـاً مـن أصل عـشرة قـوارب كانت قد تعاقدت على شرائها من **بريطانيا** في ٣٠/ ٥/ ١٩٦١.

- في ١٨/ ١٢/ ١٩٦٢ قرَّر مجلس الوزراء إنشـاء **بنك للإقراض العقـاري والصناعـي**، وشـكل لهـذا الغـرض لجنـة وزاريـة برئاسـة وزير الاقتصاد الوطني عبد السـلام بريش، وعضوية وزيـر الماليـة أحمـد الحصائـري ووزيـر العـدل الدكتـور عمر محمـود المنتصر ووزيـر الزراعة محمد بونويـرة ووزير الصناعة أبي القاسـم العلاقـي، بالإضافـة إلى رئيـس إدارة الفتـوى والتشريع.[٦٢]

- جرى في طرابلس يـوم ٢٧/ ١٢/ ١٩٦٢ التوقيع على **معاهدة حسـن الصداقـة والتعـاون الليبية/ المغربيـة** وقـد أرفِقـت بها مجموعة من الاتفاقيات الأخرى.

- أعـدَّت مجموعـة مـن **الشـخصيات الوطنيـة**[٦٣] مذكـرة حـول الوضـع الراهـن بالبـلاد وجَّهتهـا إلى الملـك إدريـس بتاريـخ **٢٧/ ١٢/ ١٩٦٢** وسـلمت إليـه عن طريق كبـير التشريفات بالقصر **فتحي الخوجة**. وقد تضمَّنت المذكرة المطالب التالية:

---

٦١ راجع مبحث "مسعى لانفصال إقليم فزان" في الفصل الرابع من هذا المجلد.

٦٢ جرى افتتاح البنك في عهد حكومة حسين مازق.

٦٣ الموقعون على المذكرة هم: النواب محمود صبحي، ومحمد بشير المغيربي، ومحمد بوصاع الزنتاني، والفيتوري يوسف زميـت، والسـايح فلفـل، وأحمد عبد الحفيـظ الرماش، إلى جانب عدد من الشـخصيات الوطنية هـم: مصطفى بن عامر، ومحمود مخلوف، وإبراهيم بشير الغويل، وعبد الرحمن بركات بن سعود.



أولاً- اتخاذ الخطوات الدستورية لإنهاء النظام الاتحادي القائم الذي أثبت فشله واستنفد أغراضه، وتحقيق الوحدة الليبية الكاملة.

ثانياً- إصدار قانون "من أين لك هذا؟" وتطبيقه تطبيقاً صحيحاً ابتداءً من إعلان الاستقلال.

ثالثاً- إعادة جميع أراضي الدولة ومبانيها ومزارعها التي اشتراها أصحاب النفوذ إلى ملكية الشعب.

رابعاً- استرجاع جميع الأموال التي اقترضها أصحاب النفوذ من خزينة الدولة.

خامساً- إيقاف مشروع مدينة البيضاء.

سادساً- تحقيق إرادة الشعب في تعيين العاصمة الواحدة وهي طرابلس بتعديل المادة ١٨٨ من الدستور.

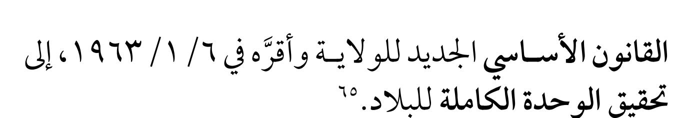
سابعاً- اعتبار عقد مدّ أنابيب الدبوسية[٦٤]- المرج باطلاً لمخالفته للمادة (١٦٩) من الدستور وللطرق السليمة، وتطبيق هذا الاعتبار على كل عقدٍ يخالف الدستور.

ثامناً- تطهير جهاز الدولة وتنظيمه ليؤدّي واجبه بحرّية ونزاهة في تنفيذ مشاريع التنمية، لرفع مستوى الشعب مادياً ومعنوياً.

- دعا **المجلس التشريعي لولاية طرابلس**، عندما ناقش مشروع

٦٤ أحد المشروعات التي كانت مضرب المثل للفساد المالي في تلك الفترة. فقد جرى تكليف شركة ألمانية (شركة مانسمان) بتنفيذه بطريق التكليف المباشر، وكان عمر الشلحي شقيق ناظر الخاصّة الملكية وراء هذا التكليف. انظر: الصيد، ص ٢٦٦-٢٦٩؛ التقرير السنوي الذي بعثت به السفارة البريطانية في ليبيا عن أحداث عام ١٩٦٢، المؤرّخ في ١/١/١٩٦٣ والذي يحمل الرقم الإشاري (1011/63).




القانون الأساسي الجديد للولاية وأقرَّه في ٦/ ١/ ١٩٦٣، إلى **تحقيق الوحدة الكاملة** للبلاد.[٦٥]

- صدر في ٢٩/ ١/ ١٩٦٣ قانون يقضي **باسترداد جميع الأراضي التي كانت قد صودرت** خلال حقبة الاحتلال من قبل الإيطاليين، وإعادتها إلى أصحابها الأصليين.

- اعترفت الحكومة يوم ١٤/ ٢/ ١٩٦٣ بنظام الحكم العسكري الجديد في **العراق** الذي أطاح بحكم **عبد الكريم قاسم** يوم ٨/ ٢/ ١٩٦٣ بقيادة **عبد السلام عارف**.

- ضرب مدينة **المرج** يوم ٢١/ ٢/ ١٩٦٣ **زلزال** عنيف. أدَّى الزلزال إلى تدمير المدينة تدميراً شبه كامل ووفاة نحو خمسمائة مواطن. وقد أعلنت الحكومة الأحكام العرفية وحالة الطوارئ في منطقة المرج واعتبرتها منطقة منكوبة، كما جرى تعيين العقيد **جبريل صالح** قائداً عسكرياً لها لمواجهة الموقف.

- اعترفت الحكومة يوم ١٣/ ٣/ ١٩٦٣ بنظام الحكم الجديد في **سوريا** إثر الانقلاب العسكري الذي قاده اللواء **لؤي الأتاسي** يوم ٨/ ٣/ ١٩٦٣.

- ذكر محمد عثمان الصيد[٦٦] أنَّ السفير المصري السيد **عبد الحميد صبور** أبلغه، عندما كان رئيساً للوزارة، أنَّ **مصر** طلبت رسمياً من الحكومة الليبية تسليمها **الدكتور محمود أبو السعود** أحد زعماء حركة الإخوان المسلمين الذي فرّ من مصر وأقام في ليبيا، وكذلك الدكتور **علي نشأت** الذي كان بدوره لاجئاً سياسياً في ليبيا. وذكر الصيد، الذي لم يوضح تاريخ ذلك الطلب، أنَّ ليبيا رفضت الاستجابة لطلب مصر لأنَّ الدستور الليبي يحظر تسليم اللاجئين السياسيين.

---

٦٥ صدرت القوانين الأساسية الجديدة للولايات الثلاث يوم ١٠/ ١/ ١٩٦٣.

٦٦ الصيد، ص ١٦٢.







- ومن أهم **التطوّرات والوقائع** التي جرت في **مجال النفط** خلال حقبة هذه الوزارة:[٦٧]

- أصـدر **وزيـر الاقتصـاد الوطني** في مطلع شـهر نوفمبر/ تشريـن الثـاني ١٩٦٠ قـراراً نصَّ على عدم جـواز إعطاء تراخيـص لأيَّة شركات أجنبية، للقيام **بأعمال الحفر أو أيَّة أعـمال فنية أخـرى** من الباطن لصالـح شركات البترول، قبل الحصول على إقرار كتابي من الشركات الأخيرة بعدم وجـود شركات ليبية قـادرة على تنفيذ هـذه الأعمال. كما نـصَّ قرار الوزيـر عـلى ضرورة إعطاء الأولويـة في كافة هـذه الأعمال للـشركات التي يوجد ليبيّـون بين شركائها أو في عملياتها.[٦٨]

- قـرّرت الحكومـة إخضـاع **جميـع السـلع والمـواد التـي تستـوردها شركات البترول للرسـوم الجمركيـة** بدءاً من ١/ ٢/ ١٩٦١. احتجَّـت الـشركات في البدايـة على قرار الحكومة غير أنَّها اضطرَّت في النهاية إلى أن تذعن له.[٦٩]

- جـرى في ٤/ ٥/ ١٩٦١ استـحداث وزارة جديـدة هـي "**وزارة شـؤون البترول**". وقد تعاقب عـلى هذه الوزارة خلال حقبة وزارة الصيد ثلاثة وزراء هم:

❋ فؤاد الكعبازي	حتى ٢٨/ ١/ ١٩٦٢
❋ نوري بن غرسة	حتى ١١/ ١٠/ ١٩٦٢
❋ الدكتور وهبي البوري	حتى ١٩/ ٣/ ١٩٦٣[٧٠]

٦٧ للمزيـد حـول هـذه التطـورات والوقائع راجع فصـل "جوانب من قصـة البترول الليبـي" في الجزء الثـاني من هذا الكتاب.

٦٨ نـشر القرار في **جريدة طرابلس الغرب** الحكومية الصادرة يوم ٤/ ١١/ ١٩٦٠، ومن الواضح أنَّ هذا القرار كان قد أُعدَّ في فترة وزارة كعبار.

٦٩ للمزيـد حـول هذا الموضوع وحـول المناورات التي اسـتخدمتها الحكومة مع الشركات انظـر: الصيد، ص ١٤٦- ١٤٩.

٧٠ واصل الدكتور وهبي البوري شغل هذا المنصب في وزارة محي الدين فكيني حتى ١٣/ ١١/ ١٩٦٣.



- أعلن في شهر يوليو/ تموز ١٩٦١ عن الشروع في تأسيس **شركة خاصَّة للتنقيب عن البترول** في ليبيا تعرف باسم الشركة الوطنية الليبية للنفط.[٧١] شارك في تأسيس هذه الشركة عدد من الشركات الأجنبية بحصّة ٤٩٪ من رأسمالها، وعدد من رجال الأعمال الليبيّين، من أبرزهم السادة **مصطفى بن حليم** و**عبد الله عابد السنوسي** والدكتور **مصطفى العجيلي** بحصَّة ٥١٪ من رأس المال.

- على الرغم من استحداث "وزارة شؤون البترول" ظلت **لجنة البترول** تمارس نشاطها وصلاحياتها السابقة إلى أن تمَّ إلغاؤها في ٢/ ٧/ ١٩٦٣ (وزارة فكيني) وأسندت صلاحياتها بالكامل إلى الوزارة الجديدة. وقد طرأت على هيكل اللجنة ورئاستها عدَّة تعديلات قبل إلغائها. فقد تمَّ في ٤/ ٥/ ١٩٦١ ضمّ **ثلاثة أعضاء جدد** إليها، هم السادة محمد عبد الكافي السمين ومحمد إبراهيم الميّت وعبد السلام مصباح الزايدي. وفي ١٦/ ٢/ ١٩٦٢ تمَّ تعيين **خليفة عبد القادر** رئيساً لها خلفاً لمحمد السيفاط. وفي ٢٩/ ١٠/ ١٩٦٢ جرى تعيين **الشريف رافع القاضي** رئيساً جديداً للجنة.

- قرَّرت **لجنة البترول** في ١١/ ٢/ ١٩٦٢ **التوقف عن منح عقودٍ جديدة للتنقيب عن البترول** إلى حين انتهاء البرلمان الليبي من النظر في التعديلات المطروحة أمامه بشأن قانون البترول.

- تمَّ قبول ليبيا **عضواً في منظمة الأقطار المنتجة والمصدّرة للبترول** (أوبك)[٧٢] بموجب القرار رقم ٤/ ٣١ الذي

---

٧١ عرِفت الشركة باسم National Oil Company of Libya . راجع ما ورد بشأن هذه الشركة في مذكرات الصيد، صَ ٢٠٣-٢٠٤.

٧٢ تأسّست منظمة الأوبك إثر عدد من الاجتماعات كان آخرها في **بغداد** في الفترة من ١٠ إلى ١٤ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٠ (أثناء حكم عبد الكريم قاسم) وقد اختيرت **فيينا**، عاصمة النمسا، مقرّاً للمنظمة، وكان اجتماع بغداد قد ضمَّ وزراء بترول كل من المملكة العربية السعودية والعراق والكويت وإيران وفنزويلا. انظر: عبد الرازق المرتضى سليمان، **العلاقات النفطية في دول الدومن (الأوبك)** (طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٣) ص ٦٠.

اتخذه المؤتمر الرابع للمنظمة المنعقد في جنيف من ٥ إلى ٨ إبريل/ نيسان ١٩٦٢.

- قامت الحكومة بتوظيف المستر Frank Hendryx[٧٣] مستشاراً قانونياً بوزارة شؤون البترول منذ أواخر عام ١٩٦٢، وقد أثار توظيفه تساؤلات واسعة في دوائر شركات البترول والسفارة الأمريكية في ليبيا.

- قبل أن يتمَّ **تصدير** أول شحنة نفطية من البلاد بدأت الحكومة بالتفكير في تعديل قانون البترول رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٥[٧٤] وقد أدخلت على القانون **ثلاثة تعديلات**[٧٥] خلال حقبة وزارة محمد عثمان الصيد:[٧٦]



* جاء **التعديل الأول** في ٣/ ٧/ ١٩٦١ وقد تناول التعديل عدداً من المسائل الجوهرية والإدارية من بينها **حصَّة الحكومة في الأرباح**. وكان الغرض الأساسي من التعديل هو وضع ليبيا على قدم المساواة مع بلاد الشرق الأوسط، وإلغاء المزايا التي كانت ممنوحة للشركات البترولية من أجل إغرائها في السابق للإقدام على التنقيب عن البترول في ليبيا.[٧٧]

* أمَّا **التعديل الثاني** فقد تمَّ في ٩/ ١١/ ١٩٦١ وكان استكمالاً وتتمَّة للتعديل الأول، وفي ضوئه تمَّ إصدار اللائحة البترولية رقم (٦) في ٣/ ١٢/ ١٩٦٨.[٧٨]

٧٣ كان المستر **فرانك هندريكس** ضمن وفد السيد **الطريقي** وزير النفط السعودي الشهير الذي شارك في أعمال مؤتمر القاهرة في إبريل ١٩٥٩، الذي نظمته اللجنة البترولية للجامعة العربية تحت شعار "بترول العرب للعرب" الذي رفعه الرئيس الراحل عبد الناصر، وكان ذلك المؤتمر بمثابة أول بادرة في الطريق إلى إنشاء منظمة الأوبيك.

٧٤ عدّ قانون البترول الليبي عند صدوره أول تشريع نفطي متكامل يصدر في منطقة الشرق الأوسط، غانم، ص ٢٥.

٧٥ لمعرفة الأسباب والعوامل التي شجَّعت الحكومة على إدخال هذه التعديلات انظر: عتيقة، ص ٢٩-٣٧ و٤٨-٥١؛ غانم، ص ١٥١ وما بعدها.

٧٦ استعانت الحكومة في إعداد وصياغة هذه التعديلات بخبير البترول الوزير العراقي السابق الدكتور **نديم الباجه جي** الذي شرعت الحكومة في الاستعانة بخدماته بدءاً من ٣١/ ١/ ١٩٦١.

٧٧ غانم، المصدر نفسه، ص ١٥١-١٦٣.

٧٨ المصدر نفسه، ص ١٦٣-١٧٢.





* أمَّا **التعديـل الثالث** فقد صدر في ٢٦/ ٤/ ١٩٦٢ وهو يتعلق بوضعية **لجنة البترول**. وعلى الرغم من أنَّ هـذا التعديـل أبقى على الشـخصية الاعتبارية للجنـة، مـن الناحيـة الاسـمية، فإنَّه مـن الناحية العملية أتبعها لوزارة شـؤون البترول التي كانت قد أنشـئت في مايو/ أيار ١٩٦١. كـما جرى أيضاً إصدار اللائحـة البترولية رقـم (٧) بتاريخ ٢٥/ ٤/ ١٩٦٢.[٧٩]

- افتتح **وليّ العهد** يوم ٢٤/ ١١/ ١٩٦٢ **ميناءً بترولياً** آخر في منطقة **السدرة** (تمَّ إعداد الميناء بوساطة مجموعة شركات **أويزيس** الأمريكية).

- بلغـت **مصروفـات شركات البـترول** العاملـة في ليبيـا خلال سـنوات هذه الحكومة (المبالـغ بملايين الجنيهات الليبية):

السنة	المصروفات خارج ليبيا	المصروفات داخل ليبيا	الإجمالي
١٩٦٠	٤٠	٢١	٦١
١٩٦١	٤٣	٢٨	٧١
١٩٦٢	٦٦	٤٠	١٠٦
الإجمالي	**١٤٩**	**٨٩**[٨٠]	**٢٣٨**

- تسـلمت الحكومـة أولى عائداتهـا مـن مبيعـات البترول الخام خلال السـنة الماليـة ٦٣/ ١٩٦٤ (السـنة المالية من ١/ ٤/ ١٩٦٣ حتـى ٣١/ ٣/ ١٩٦٤) وبلغـت هـذه

٧٩ المصدر نفسه، ص ٢٤٠-٢٤١.

٨٠ لقـد زادت هـذه المصروفات من الرواج الاقتصادي في البلاد، كما أنَّها أسـهمت في بروز الاتجاهات التضخمية التي عرفها الاقتصاد الليبي منذ عام ١٩٦٠.



العائـدات نحو (٢٤) مليـون جنيه ليبي أو ما يعادل نحو (٦٧) مليـون دولار أمريكي. [تسـلمت الحكومة خلال السـنتين الماليتـين ٦١/ ١٩٦٢، ٦٢/ ١٩٦٣م مبلغ (٢) مليـون و(٢,٧) مليـون جنيه ليبي على التوالي في شـكل رسوم وإتاوات متعلقة بمنح الامتيازات النفطية].[٨١]

- شـهدت حقبـة هـذه الـوزارة تطـوّرات أخـرى مهمّـة تتعلق **بالجيـش الليبـي**، عدا تلك التي سـلفت الإشـارة إليها في ثنايا هذا السرد. من هذه التطوّرات والوقائع:

– في ٩/ ١١/ ١٩٦٠ أخطـر اللـواء **السـنوسي لطيـوش**، رئيـس أركان الجيـش، البعثـين العسـكريتين البريطانية والأمريكيـة في ليبيا أنَّ الجيش **سـيتوقف** عن إرسـال أيَّة أعـداد أخرى من ضباطـه في **دورات تدريبية** إلى بريطانيا والولايات المتحدة بعد **يناير/ كانون الثاني١٩٦١**.[٨٢]

– تـمَّ يـوم ٩/ ٨/ ١٩٦١ قبـول اسـتقالة **الرائـد محمـود بنَّاجـي** من الجيش الليبي. وقد سـبق لهـذا الضابط القيام بالشكوى لدى الملك من رئيس الأركان اللواء السنوسي لطيوش.[٨٣]

– أجرى الجيش يوم ٢٠/ ١٠/ ١٩٦١ **مناورات بالذخيرة الحيَّـة** شرقـي مدينة **المـرج** (شرقـي البـلاد في الطريق إلى مدينة البيضاء).

– تـمَّ يـوم ٢٨/ ١١/ ١٩٦١ إقصـاء رئيـس الأركان اللواء **السنوسي لطيوش**[٨٤] واستبدال الزعيم **نوري الصديق** به.




٨١ انظر: عتيقة، ص ٤٨، ٥٢.

٨٢ قد يكون هذا القرار من بين أهمّ الأسـباب التي أدّت إلى إقصاء اللواء السـنوسي لطيوش عن منصبه في أواخر عام ١٩٦١ كما سيرد فيما بعد.

٨٣ إنَّ قصَّة هذا الضابط وموضوع شكواه لدى الملك جديرة بالتقصّي بحثاً ومتابعة من قبل المعنيّين بتاريخ تلك الفترة، ذلك أن الملك قام خلال أشهر معدودة بعدها بإقالة اللواء السنوسي لطيوش بصورة مهينة وغير معروفة الأسباب، كما أنَّ هذا الضابط ظل على صلة بالسفارة الأمريكية ورجالها في ليبيا حتى قيام انقلاب سبتمبر في عام ١٩٦٩.

٨٤ ذكر الصيد أنَّ اللواء السـنوسي لطيوش همَّش العقيد عون أرحومة والعقيد عبد العزيز الشـلحي فلم تعد لديهما أيّة مسؤولية داخل الجيش. الصيد، ص ٢٣٤



- كشف النقاب خلال شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٦٢ عن **أوّل محاولة انقلابية** بالجيش الليبي. وتحدَّثت التقارير الدبلوماسية والأمنية عن تورّط أعدادٍ كبيرة من ضباط الجيش المعروفين بتعاطفهم مع رئيس الأركان السابق السنوسي لطيوش، ومن أبرزهم المقدم **جبريل صالح** قائد منطقة طرابلس العسكرية، إلا أنَّه لم يجرِ إلقاء القبض سوى على عددٍ محدودٍ منهم قدِّموا للمحاكَمة العسكرية وصدرت بحقهم أحكامٌ بالسجن، من أبرزهم: الرواد **سالم الفرجاني** و**خليل العبَّار** و**فرحات العماري** و**علي لطيوش** و**السنوسي شلّوف** و**عابد جاد الله** و**إدريس سعد**.[٨٥]

- عاد وزير الدفاع يونس عبد النبي بالخير يوم ١٥/ ٧/ ١٩٦٢ من جولة زار خلالها كلاً من الصين الوطنية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. أثناء وجود الوزير ببريطانيا تباحث مع الوزراء المختصين بشأن تأسيس **نواة سلاح البحرية الليبي** وتسليح الجيش.

- أصدر مجلس الوزراء في ١٣/ ٧/ ١٩٦٢ لائحة بإنشاء **السلاحين البحري والجوي**.

- سافر العقيد **إدريس العيساوي** (الرجل الثاني في الجيش الليبي) ضمن الوفد المرافق للسيد وليّ العهد في زيارته الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية (١٥-٢٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٢).

- وافقت أمريكا، في أعقاب زيارة وليّ العهد، على تكوين **سربٍ من خمس طائرات** بصفة مبدئية وطلب رئيس

---

٨٥ انظر: البرقيات السرّية المرسلة من السفارة الأمريكية بليبيا إلى وزير الخارجية الأمريكي ذوات الأرقام ١١٢، ١٢١، ١٢٦، ١٦٣ المؤرّخة في ١، ٢٣، ٢٦ يناير و٢٦ مارس ١٩٦٢ على التوالي. الملف المركزي 773.00؛ الصيد، ص ٢٢٨-٢٤٠؛ مبحث "محاولة أولى لانقلابٍ عسكري" في الفصل الرابع من هذا المجلد.



الوزراء أن يتدرَّب الطيارون العسكريون الليبيون داخل قاعدة ويلس الجوية بطرابلس.[٨٦]

- وقـع في ضواحـي مدينـة بنغازي حـادث **اغتيـال العقيد إدريس العيسـاوي** مسـاء يوم ٩/ ١٢/ ١٩٦٢ ولم يعرف الجاني.[٨٧]

- أورد رئيس الـوزراء الصيد في مذكراته (الصفحة ٢٣٩) أنَّ الملك إدريس أبلغه عن **طريق الفريق محمود بوقويطين** في أعقـاب المحاولـة الانقلابيـة (يناير/ كانـون الثـاني ١٩٦٢) اقتراحـاً يقـضي **بحل الجيـش** والاكتفاء بإنشـاء سـلاح للحـدود وتقوية جهـاز الأمـن وتعزيـز القوات المتحركة. وقد زعم الصيد أنَّ الملك أبلغه شخصياً بأنَّه ما يزال غاضباً لما حدث داخل الجيش، وأنَّه يخشى أن يتكرَّر مـا حدث وأن يفكر ضبـاط الجيش يوماً في تدبير انقلاب عسـكري، وأنَّه -أي الملك- يريد ليبيا بلداً مستقراً وآمناً وشـعبها يحـسّ بالطمأنينـة، ويعيش في هنـاء ورخاء بعد اكتشـاف النفط. وقد ذكر الصيد بأنَّه نجح في إقناع الملك بالعدول عن فكرة حل الجيش.

- تـمَّ في ١٩/ ١/ ١٩٦٣ **نقـل رئاسـة أركان الجيش الليبي** من مقرّها السـابق في بنغازي إلى مقرّهـا الجديد في مدينة **البيضاء**.

- يُفهـم من بعـض الوثائق السرّيـة البريطانيـة أنَّ الحكومة الليبية فكـرت في تطبيق "**التجنيد الإلزامي**"، وقد عبّرت السـفارة البريطانيـة عـن بعـض التحفّظـات حيـال هذه الفكرة.[٨٨]

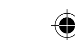
---

٨٦ الصيد، ص ١٧١.

٨٧ راجع مبحث "اغتيال العقيد العيساوي" في الفصل الرابع من هذا المجلد.

٨٨ انظر: تقرير السفير البريطاني ستيوارت المؤرّخ في ١١/ ٥/ ١٩٦٢. الملف FO 371/165 733-22860.





- حفلت سنوات هذه الوزارة بصوَر عديدة من **الاضطرابات السياسية والصراع السياسي** بين شتى القوى السياسية (النقابية والقبلية والطلابية والحزبية والعسكرية) وبين النظام، وكان من أبرز **صوَر ووقائع** هذا الصراع – عدا ما أشرنا إليه في مواضع أخرى – ما يلي:[٨٩]

  - جرى خلال شهر مايو/ أيار ١٩٦١ توزيع **منشورات سرّية في عدد** من المدن الليبية تتهم رئيس الوزراء الصيد بالرشوة والفساد المالي. وقد أتهم الصيد بدوره، خلال الخطاب الذي ألقاه بمصراته بمناسبة افتتاح فرع البنك الزراعي الليبي يوم ١١/ ٦/ ١٩٦١، جهات أجنبية وعملاءها في الداخل بأنَّهم وراء تلك المنشورات.[٩٠]

  - إثر اكتشاف السلطات الأمنية لعددٍ كبير من **المنشورات السرّية** التي وزِّعت في مناطق شتى من مدينة طرابلس خلال شهر يوليو/ تموز ١٩٦١ قامت هذه السلطات بإلقاء القبض على كافة المشتبه بانتمائهم لحزب "**البعث العربي الاشتراكي**" في شتى المدن الليبية[٩١]. وبلغ عدد المعتقلين (١٥٩) شخصاً. وقد مثلوا جميعاً أمام محكمة الجنايات بطرابلس يوم **٢٥/ ١٢/ ١٩٦١** بتهمة التحريض على قلب نظام الحكم والاشتراك في تأسيس حزب غير مرخَّص به. وقد أصدرت المحكمة أحكامها يوم **٣/ ٢/ ١٩٦٢** ببراءة (٧٢) متهماً، وتراوحت الأحكام بالنسبة للباقين ما بين الحبس لمدَّة ستة أشهر وسنتين وثمانية أشهر مع الحكم بإبعاد عددٍ من المتهمين

---

٨٩ انظر: الفصل الرابع بعنوان "حكومة الصيد وتنامي الصراع الداخلي" من هذا المجلد.

٩٠ زعم الصيد "أنَّه حين تمَّت إحالة المناشير إلى قسم التحرّي في المباحث العامَّة ثبت أنَّ عبد المجيد كعبار ومصطفى بن حليم كانا وراء تلك المناشير". الصيد، ص ٢٠٤.

٩١ لعب المخبر معمر القذافي دوراً مهماً في جمع المعلومات حول العناصر البعثية المقيمة في ولاية فزان. راجع ما ورد بهذا الشأن في فصليْ "انقلاب بقيادة مخبر ١–٢" في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

من الرعايا العرب المقيمين في ليبيا[92]. وتجدر الإشارة إلى أنَّ رئيس المجلس التنفيذي لولاية طرابلس **علي الديب** أصدر بتاريخ ٣/ ٨/ ١٩٦١ بياناً أشار فيه إلى الاعتقالات التي جرت واستخف فيه بتنظيم "حزب البعث" في البلاد كما توعَّد فيه المتآمرين بالعقاب. وكان من المآخذ التي تردَّدت بشأن موقف السلطات إزاء المعتقلين تأخيرها لتقديمهم إلى المحاكمة **نحو خمسة أشهر**.

- ألقت السلطات الأمنية في **بنغازي** يوم ٢٢/ ٧/ ١٩٦١ القبض على **إبراهيم حماد** (إحدى الشخصيات القيادية العمالية الموالية لاتحاد سالم شيتا،[93] ومن المعروفين بميوله الإخوانية) وآخرين من بينهم الكاتب **محمد عبد الرازق منَّاع**. وقد اتهمت المجموعة بإعداد "**كتاب أسود**" عن ممارسات السلطات في برقة وأنَّها كانت تدبّر لاغتيال والي برقة **حسين مازق** وقائد قوة دفاع برقة الفريق **محمود بوقويطين** والسيد **عبد الله عابد السنوسي** وناظر الخاصَّة الملكية **البوصيري الشلحي**. وقد تردَّد أنَّ المجموعة تعرَّضت للتعذيب أثناء اعتقالها. وكان من تداعيات اعتقال هذه المجموعة أن ألقت السلطات الأمنية في برقة في ١٤ سبتمبر/ أيلول القبض على **عبد القادر العلّام** (وزير الخارجية حتى ٣/ ٥/ ١٩٦١) متهمة إيَّاه بالتواطؤ مع هذه المجموعة.[94] (أطلق سراح العلّام في ٢٨/ ٩/ ١٩٦١ وصدرت الأحكام بالسجن ثلاث سنوات بحق حمّاد ومنَّاع في مطلع شهر أكتوبر/ تشرين الأول من العام نفسه).

---

٩٢ للمزيد حول هذا الموضوع انظر: الصيد، ص ٢١١-٢١٦؛ حكيم، **هذه ليبيا**، ص ١٩٤-١٩٧؛ مبحث "اعتقالات البعثيين ومحاكمتهم" في الفصل الرابع من هذا المجلد.

٩٣ سيأتي ذكر هذا الاتحاد ورئيسه فيما بعد.

٩٤ راجع ما تردَّد حول تورّط وليّ العهد السيد الحسن الرضا مع هذه المجموعة.

- انفجرت **قنبلة في بيت قائد عام قوة دفاع برقة الفريق محمود بو قويطين** بمنطقة البركة بضواحي بنغازي ليل ١١-١٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦١. لم يكن بوقويطين موجوداً فيه، ولم يؤدِّ الانفجار إلى وقوع أضرار أو إصابات. تردَّد أنَّ الانفجار تمَّ بعلم بوقويطين في إطار مساعيه للمحافظة على منصبه، وقد شاع يومذاك أنَّ الملك كان بصدد تنحيته عن منصبه وتعيينه رئيساً لمجلس الشيوخ.[٩٥]

- جرت **أول محاولة انقلاب عسكرية** خلال مطلع شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٦٢ ومثل ثمانية من الضباط المتهمين بالتورّط في المحاولة أمام المحكمة العسكرية وصدرت بحقهم أحكام بالسجن خلال شهر مارس/ آذار ١٩٦٢[٩٦]

- في ٥/ ١١/ ١٩٦٢ نظَّم **طلبة كليات الجامعة الليبية** ببنغازي **إضراباً** شاملاً عن الدراسة (كان الإضراب ذا طبيعة مطالبية غير سياسية) وانضمَّ إليهم طلبة كليات طرابلس. تعطلت الدراسة في الجامعة بسبب الإضراب حتى يوم ٢/ ١٢/ ١٩٦٢. أدَّت هذه الإضرابات إلى نقل الأستاذ **بكري قدورة** من رئاسة الجامعة واستبدال الأستاذ **مصطفى بعيّو** به في ٦ مارس/ آذار ١٩٦٣ [٩٧].

- حفلت حقبة هذه الوزارة بعددٍ من الوقائع والتطوّرات البالغة

٩٥ البرقية السرّية المرسلة من السفارة الأمريكية إلى واشنطن بتاريخ ١٨/ ١١/ ١٩٦١ وتحمل الرقم الإشاري (A-23).

٩٦ لمعرفة المزيد حول هذا الموضوع انظر: الصيد، ص ٢٢٨-٢٤٠. انظر أيضاً: مبحث "محاولة أولى لانقلاب عسكري" في الفصل الرابع من هذا المجلد.

٩٧ ذكر الصيد أنّه جرى التفكير في نقل مقرّ الجامعة من بنغازي إلى (مدينة سوسة) النائية وأنَّ الأستاذ مصطفى بن عامر أحد الشخصيات الوطنية من زعماء جمعية عمر المختار لعب دوراً في عدول الحكومة عن تفكيرها بنقل مقرّ الجامعة إلى مدينة سوسة. الصيد، ص ٢٠٦؛ راجع أيضاً التقرير السرّي الذي بعثت به السفارة الأمريكية حول الإضراب ذا الرقم A-136 المؤرّخ في ١١/ ١١/ ١٩٦١. الملف المركزي 873.432/11-1162 .



الأهمّية المتعلقة **بالحركة النقابية** في ليبيا، من ذلك:[٩٨]

- أضرب **عـمال الموانـئ الليبيـة** في الأول مـن يناير/ كانون الثـاني ١٩٦١ عـن تفريغ **البضائع الفرنسـية** الـواردة إلى البلاد وقرّروا مقاطعة **السفن الفرنسية**.[٩٩]

- بعـد انتظـار طويـل أصـدرت السـلطات الاتحاديـة في فبراير/ شباط ١٩٦١ رخصاً بتسجيل **(٢١) نقابة جديدة** انضوت ١٨ نقابة منها تحت **اتحاد نقابات عمال ليبيا** الذي يرأسه سالم شيتا.

- نظَّم عمال ومسـتخدمو **قاعدة ويلس** إضراباً مطالبياً ابتدأ يـوم ١٩/ ٣/ ١٩٦١ واسـتمرَّ سـتة أيام وقد اسـتجابت سلطات القاعدة لمطالب المضربين.




- خـلال اجتـماع بمدينـة **صفاقـس** التونسـية يـوم ٥/ ٨/ ١٩٦١، ضـمَّ قيـادات الاتحـادات النقابيـة في كل مـن المغـرب والجزائر وتونس، وحضره سـالم شـيتا أمين عام الاتحـاد العام لعـمال ليبيا، تمّ الإعلان عن تأسـيس "**لجنة دائمة للتنسيق**".

- **نظَّـم الاتحـاد العام لنقابـات العـمال في ليبيا إضرابـاً عاماً** في كافـة أنحاء البـلاد بدأ يوم ١٠/ ٩/ ١٩٦١ وشـملت مطالـب الاتحاد رفع الأجـور وإطلاق الحريـات العامَّة. وقامت السـلطات باعتقال معظم القيـادات العمالية.[١٠٠]

---

٩٨ راجع الفصل الرابع "حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي" من هذا المجلد.

٩٩ أوردت وثيقة سرّية أمريكية مرسـلة من السـفارة الأمريكية ببنغازي بتاريخ ٢٨/ ١/ ١٩٦١ تحمل الرقم الإشـاري G-16 (الملف المركزي 873.062/1-2861) أنَّ **إبراهيم حماد** الذي شـارك مع **سـالم شـيتا** في اجتماعات الاتحاد العام لنقابات العمال العرب في القاهرة منذ السـابع من يناير/ كانون الثاني ١٩٦١ أبلغ مندوباً من السـفارة أنَّ وفود جميع الاتحـادات العربيـة المشـاركة في تلك الاجتماعات – عـدا وفدي الاتحاد **المصري** والاتحاد **اللبناني**– قـد وافقوا على الاقتراح الذي قدَّمه وفد عمال ليبيا بمقاطعة البضائع والسفن الفرنسية، أسوة بما قام به العمال الليبيّون في الأول من شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٦١. وقد ترتب على تلك المعارضة أن أجِّل البحث إلى موعدٍ غير مسمّى ودون البت في الاقتراح الليبي.

١٠٠ رغـم أهمّيـة الوقائـع والتطـوّرات المتعلقـة بنقابـات العـمال في ليبيـا خـلال حقبـة هـذه الـوزارة، فـإنَّ مذكـرات الصيد قد خلت من أيّة إشارات إليها.





(رفعت أجور العمال منذ الاستقلال حتى يومذاك بنحو ٤٠٠٪).

- جرت **محاكمة سالم شيتا** أمين عام اتحاد نقابات العمال في ليبيا بتهمة إساءة التصرّف في الأموال العامة والتحريض على الإضراب بالمخالفة للقوانين. كان السيد شيتا قد أُلقِي القبض عليه إثر الإضراب العام الذي نظَّمته نقابات العمال في ليبيا ابتداءً من يوم ١٠/ ٩/ ١٩٦١ وظل رهن الاعتقال إلى أن أصدرت محكمة طرابلس الحكم عليه يوم ٣/ ١٢/ ١٩٦١ بالسجن لمدَّة أربعة أشهر ونصف. لقي الاتحاد وأمينه العام تعاطفاً واسعاً من اتحادات نقابات العمال في العالم وحضر مندوبون عنها إجراءات هذه المحاكمة.

- قامت السلطات يوم ٢٧/ ٣/ ١٩٦٢ بمنع وفد يمثل الاتحاد العالمي لنقابات العمال الحر I. C. F. T. U. من دخول البلاد عبر الحدود التونسية.

- ألقى عبد المولى لنقي وزير العمل والشؤون الاجتماعية يوم ٣/ ٤/ ١٩٦٢ تصريحاً شنَّ فيه هجوماً قوياً على الاتحاد العالمي لنقابات العمال الحر، واتهمه بأنَّه صنيعة للاستعمار يحاول أن يفرض عقوبات على ليبيا. كما أنكر في خطاب ألقاه أمام منظمة العمل الدولية في جنيف يوم ٢١/ ٦/ ١٩٦٢ أن تكون الحكومة قد مارست اضطهاداً بحق الحركة العمالية في ليبيا.

- حفلت حقبة هذه الوزارة بجملة من الوقائع والأحداث المتعلقة **باليهود الليبيّين**، من ذلك:[١٠١]

- واصلت **المنظمات اليهودية والصهيونية** عبر الصحف

---

١٠١ راجع فصل "البعد الثالث" في الجزء الثالث من هذا الكتاب.



المعروفة والقنوات الدبلوماسية الغربية في ليبيا إثارة الادّعاءات المغلوطة بشأن ما يتعرَّض له اليهود في ليبيا من اضطهاد، بل ذهب بعضها إلى الادّعاء بأنَّ ليبيا تؤوي لديها بعض النازيين السابقين.[١٠٢]

- انتهزت هذه المنظمات فرصة دعوة المستر **أدريان بلت** للمشاركة في احتفالات الذكرى العاشرة لاستقلال ليبيا (ديسمبر ١٩٦١) وأثارت معه هذه الادّعاءات، وهدَّدت بإثارتها في محافل الأمم المتحدة والأجهزة والمنظمات التابعة لها.

- قام اليهودي الأمريكي المستر **أرماند هامر** صاحب شركة أوكسيدنتال ليبيا (التي كان قد أسّسها في شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٦١) بزيارة لليبيا خلال عام ١٩٦١ محاولاً الحصول على امتيازات للتنقيب عن البترول في ليبيا، ولكن محاولاته باءت بالفشل.

- أصدرت الحكومة في ٢١/ ٣/ ١٩٦١ **القانون رقم (٦) لسنة ١٩٦١** الذي قضى بوضع الأموال والممتلكات الموجودة في ليبيا، والمملوكة لهيئات أو أشخاص مقيمين في إسرائيل أو منتمين إليها بجنسيتهم أو يعملون لحسابها، تحت الحراسة.

- تشكلت بطرابلس خلال شهر مارس/ آذار ١٩٦١ **لجنة** ضمَّت خمسة من قادة اليهود في ليبيا.[١٠٣] وفي ١/ ٦/ ١٩٦١ تقدَّمت اللجنة **بعريضة** إلى رئيس الوزراء ضمّنتها عدَّة **مطالب** تتعلق باليهود الليبيين، وهي

---

١٠٢ راجع على سبيل المثال الرسائل المتبادلة بين وزير الخارجية الأمريكي كريستيان هيرتر ومنظمة Security for the Prevention of World War III, Inc. بنيويورك خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٠. الملف المركزي 873.432/10-760 CSB والتقارير السرّية المرسلة من السفارة البريطانية بليبيا حول الموضوع نفسه بتاريخ ٤/ ١/ ١٩٦١ و٣١/ ٣/ ١٩٦٢. الملف رقم FO 374/165768.

١٠٣ هؤلاء الخمسة هم: Lillo Arbib, Hai Glam, Clement Habib, Angelo Nahum and Pinhas R. Naim.





الاعتراف بالجنسية الليبية لليهود المولودين أو المقيمين في ليبيا وليس لديهم جنسية أخرى، وإعطاؤهم الحق في أن يديروا بشكل مباشر مؤسساتهم الدينية والخيرية، وإعادة العمل بنظام المحاكم الخاصَّة بهم، وإعطاؤهم الحق في أن يستجلبوا من الخارج حاخاماً كبيراً لهم، وما يحتاجونه من مدرّسين وكتب لمدارسهم العبرية. كما طلبت اللجنة لوفدٍ منها مقابلة الملك.

- في ٨/ ٨/ ١٩٦٢ أجري **تعديل على قانون الجنسية** يمنع على أيِّ ليبي زيارة إسرائيل. وفي ضوء ذلك قرَّر مجلس الوزراء تثبيت الجنسية الليبية لجميع اليهود الليبيّين الذين لا يحملون جنسيات أخرى، وقرَّر منحهم جوازات سفر ليبية ومعاملتهم كمواطنين ليبيّين، وكانوا يحملون قبل ذلك بطاقات سفر مؤقتة. وإثر ذلك شكل اليهود في ليبيا وفداً منهم برئاسة "حاي غلام Hai Glam" قابل رئيس الوزراء في البيضاء وعبَّر عن امتنان الطائفة اليهودية للملك والحكومة.[١٠٤]

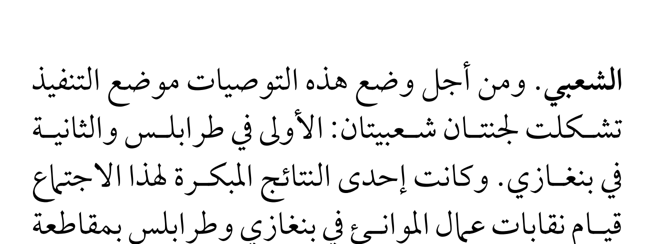
- شهدت حقبة هذه الوزارة العديد من التطوّرات والوقائع المتعلقة بموقف الحكومة والشعب الليبي من **الثورة الجزائرية وحكومتها المؤقتة**:[١٠٥]

- صدر عن اجتماع، انعقد في طرابلس بتاريخ ١/ ١١/ ١٩٦٠ وضمَّ اثني عشر نائباً برلمانياً، بالإضافة إلى سالم شيتا رئيس الاتحاد العام لعمال ليبيا، توصيات باتخاذ جملة من الإجراءات في إطار دعم الثورة الجزائرية، وعلى الأخص فيما يتعلق **بمقاطعة فرنسا اقتصادياً على الصعيد**

---

١٠٤ الصيد، ص ١٧٦.

١٠٥ حول الدور الذي حاولت ليبيا أن تلعبه للمصالحة بين القادة الجزائريين، إثر حصول الجزائر على استقلالها، انظر: الصيد، ص ١٧٦-١٨٢



الشعبي. ومن أجل وضع هذه التوصيات موضع التنفيذ تشـكلت لجنتـان شـعبيتان: الأولى في طرابلـس والثانيـة في بنغـازي. وكانت إحدى النتائج المبكـرة لهذا الاجتماع قيـام نقابات عمال الموانـئ في بنغازي وطرابلس بمقاطعة السفن الفرنسية ورفض مناولة البضائع الفرنسية.[١٠٦]

- تواصـل خلال عـام ١٩٦١ **نقل الأسـلحة والمعدات** من مـصر إلى الجزائر وتونس **عبر الأراضي الليبية** وبحراسـة سيارات وجنود من قوات الأمن الليبية.[١٠٧]

- قامت القـوات الفرنسـية في مطلع عـام ١٩٦١ بالتوغّل لـدى ملاحقتهـا للثـوار الجزائريـين في الأراضي الليبية. وقد احتجّـت الحكومة الليبية لدى الحكومتين البريطانية والأمريكية وطلبت مسـاعدتها الديلوماسـية والسياسية لها.[١٠٨]

- استقبل الملك إدريس يوم ١٠/ ٣/ ١٩٦١ **كريم بالقاسم** وزير الخارجية بالحكومة الجزائرية المؤقتة بحضور رئيس الوزراء ووزير الخارجية.

- وصل إلى طرابلس يوم ٢٢/ ٢/ ١٩٦٢ قادمين من تونس أعضاء **المجلس الثوري الوطنـي الجزائري** من أجل عقد اجتماعات سرّية في ليبيا.

- جـرت في عـدد من المدن الرئيسـية يـوم ٢٠/ ٣/ ١٩٦٢ **احتفالات** واسـعة بمناسـبة إعلان اتفاقيـة وقف إطلاق

---

١٠٦ تراجـع الوثيقـة السرّيـة المرسـلة مـن السـفارة البريطانيـة في ليبيـا إلى الخارجيـة البريطانيـة المؤرّخـة في ١٤/ ١/ ١٩٦١ ذات الرقم الإشاري 1038/61 الملف رقم 22860 FO 371/155557.

١٠٧ تراجـع الوثيقتـان السرّيتـان المرسـلتان مـن السـفارة البريطانيـة في ليبيـا إلى الخارجيـة البريطانيـة بتاريـخ ٢٨/ ١٢/ ١٩٦١ و٢٠/ ٢/ ١٩٦٢ ذواتا الرقمين 1026/62 ، 1026/61 الملف 22860 FO 371/165732 .

١٠٨ راجـع البرقيـة السرّيـة المرسـلة مـن السـفارة الأمريكيـة إلى واشـنطن بتاريـخ ١٦/ ١/ ١٩٦١ ذات الرقـم (٥٥٤)، الملف 773.00. وقد تضمّنت البرقية إشـارات لما ورد حول هذا الموضوع على لسـان فؤاد الكعبازي أثناء لقائه بالسفير الأمريكي جونز يوم ١٥/ ١/ ١٩٦١.






النار بين الثوار الجزائريين والحكومة الفرنسية.

- وصـل إلى ليبيا يوم ١١/ ٤/ ١٩٦٢ السـيد **أحمد بن بيللا** وبقيـة أعضاء الحكومـة الجزائرية المؤقتة، وقد اسـتقبلهم الملـك إدريس في طبرق، ثـمَّ توجَّهوا إلى طرابلس مسـاء اليوم نفسه.

- شرع **المجلس الوطني الجزائري** في عقد اجتماعاته بمدينة طرابلس يوم ٢٧/ ٥/ ١٩٦٢. كان من بين المشـاركين في الاجتماعات أحمد بن بيللا وفرحات عباس وبن يوسـف بن خدّة.

- جرى في ٢٥/ ٦/ ١٩٦٢ افتتاح "**أسبوع الجزائر**" في كافة أنحـاء البـلاد وأعلن عـن تقديم تبرّع مـن الملك إدريس بمبلـغ (١٠,٠٠٠) جنيـه ليبـي ومـن وليّ العهـد بمبلغ (٥٠٠٠) جنيه ليبي ومن رئيس الوزراء بمبلغ (٣٠٠٠) جنيه ليبي.

- أرسـل الملـك إدريس ورئيـس الـوزراء برقيتـين بتاريخ ٥/ ٧/ ١٩٦٢ إلى رئيـس الحكومة الجزائريـة المؤقتة أكدا له فيهما مجدّداً **اعتراف ليبيا باستقلال الجزائر الكامل**.

- توقفت يوم ٣٠/ ١٠/ ١٩٦٢ **طائرة مصرية بمطار العدم** (بالقـرب مـن طـبرق) دون أن تحصـل عـلى إذن مسـبق بالتوقف، وكانت الطائرة في طريقها إلى الجزائر.

- شـاركت ليبيا في **احتفـالات الجزائر** بانتصـار ثورتها يوم ١/ ١١/ ١٩٦٢ **بوفدين** أحدهما رسـمي والآخر شـعبي (غـير رسـمي) وكان عـلى رأس الوفد الثـاني البوصيري الشلحي ناظر الخاصَّة الملكية.

• تواصل اهتمام ليبيا على المسـتويين الرسـمي والشعبي **بالقضية**





الفلسطينية، وكان من الوقائع التي شهدتها حقبة هذه الوزارة:

- كانت القضية الفلسطينية وانحياز الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل أحد الموضوعات التي أثارها **الوفد البرلماني الليبي** خلال زيارته لأمريكا في شهر فبراير/ شباط من عام ١٩٦١، وقد أثارت الملاحظات التي أبداها الوفد الليبي خلال اجتماع له مع مسؤولين بالخارجية الأمريكية ردّ فعل عنيفاً منهم.

- تمَّ تنظيم **اجتماع حاشد** في طرابلس في ذكرى (١٥/ ٥/ ١٩٦١)، وقد شارك في هذا الاجتماع فؤاد الكعبازي وزير البترول ممثلاً لرئيس الوزراء، وعلي الديب رئيس المجلس التنفيذي لولاية طرابلس، وعضوا مجلس النواب علي مصطفى المصراتي والشيخ محمود صبحي، بالإضافة إلى عدد من الشخصيات الجزائرية والفلسطينية. وحمل المتحدثون خلال هذا الاجتماع على سياسات أمريكا المؤيّدة لإسرائيل. وقد خصَّصت الصحف والإذاعة الليبية جزءاً من مساحتها ووقتها للقضية الفلسطينية.[١٠٩]

- شهدت علاقات ليبيا **الإفريقية** نشاطاً متزايداً تمثل في عددٍ من الوقائع والتطوّرات التي كان من بينها:

- شاركت ليبيا في أعمال **مؤتمر القمّة الإفريقية** الذي انعقد **بالدار البيضاء** بالمغرب يوم ٢١/ ١٢/ ١٩٦٠. وقد مثل الملك في تلك القمّة وزير الخارجية عبد القادر العلاّم. هاجمت بعض الوفود الإفريقية المشاركة بهذا المؤتمر وجود القواعد الأجنبية في ليبيا.

---

١٠٩ أشارت برقية سرّية مرسلة من السفارة الأمريكية بليبيا بحنق إلى هذا الاجتماع، وحاولت التقليل من قيمته بالتذكير بأنّ الليبيّين كثيراً ما ينظرون إلى الفلسطينيين على أنّهم عرب من الدرجة الثانية، وكثيراً ما مارسوا التمييز ضدّهم باسم "الوطنية الليبية الضيّقة" كما لو أنّهم هم أيضاً ينتمون إلى معسكر الاستعمار. البرقية رقم (G153) مؤرّخة في ٢٠/ ٥/ ١٩٦١. الملف المركزي 773.00/5-2061 C.S .





- وصل إلى طرابلس يوم ٧/ ٢/ ١٩٦١ القائم بالأعمال **الغاني** لافتتاح سفارة لبلاده في ليبيا.
- قام وفد **مالي** برئاسة وزير الداخلية بزيارة لليبيا من ٢٢ إلى ٢٥ فبراير/ شباط ١٩٦١.
- شاركت ليبيا في **القمّة الإفريقية** التي انعقدت في **منروفيا** ابتداءً من يوم ٩/ ٥/ ١٩٦١ وقد مثل ليبيا في هذه القمّة الدكتور وهبي البوري وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء. (وليبيا هي الدولة الإفريقية الوحيدة التي شاركت في قمّتيْ الدار البيضاء ومنروفيا).[١١٠]
- رغبة في تحسين علاقات ليبيا بدول الجوار الإفريقية شكلت الحكومة في ٣٠/ ٥/ ١٩٦١ **وفداً** برئاسة الدكتور وهبي البوري[١١١] قام بزيارة تشاد والنيجر ومالي ونيجيريا والسنغال والكاميرون، وقد طرح الوفد على حكومات الدول التي زارها استعداد ليبيا لفتح مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي معها، كما أبدى على الأخصّ استعداد ليبيا لتقديم منح للطلاب الأفارقة للدراسة في الجامعة الليبية والجامعة الإسلامية، وطرح عليها فكرة مدّ طريق طرابلس- سبها إلى نقطة ملتقى الحدود مع النيجر وتشاد، وإنشاء ميناء حرّ في مصراته يكون تحت تصرّف الدول الإفريقية وغيرها.[١١٢]
- قام الرئيس الغاني **كوامي نكروما** بزيارة ليبيا يوم ٩/ ٧/ ١٩٦١ في طريق عودته من موسكو. وقد أجرى محادثات مع رئيس الحكومة اتفقا خلالها على تعزيز العلاقات

---

١١٠ انظر: الصيد، ص ١٨٦-١٨٧، بشأن الملابسات التي أدَّت إلى مشاركة ليبيا في القمّتين الأفريقيتين.

١١١ ضمَّ الوفد الشيخ صالح بازامه، وتوفيق الجربي، من مجلس الشيوخ، والنائب عبد السلام التهامي من مجلس النواب، والأستاذ مصطفى بعيّو عن الجامعة الليبية، وعاشور الفرطاس عن وزارة الخارجية، وعلي عمّيش عن وزارة الاقتصاد، وإبراهيم الطوير عن الإعلام، ومحمد منصور بن بركة عن التجار. انظر: الصيد، ص ١٨٣.

١١٢ انظر: الصيد، ص ١٨٢-١٨٤.



الثنائية بين ليبيا وغانا.

- وصل يوم ٩/ ١١/ ١٩٦٢ وفد نيجيري برئاسة وزير الشؤون الثقافية بدعوة من جامعة محمد بن علي السنوسي الإسلامية.

- وصل يوم ٦/ ٣/ ١٩٦٣ وزير خارجية أثيوبيا في زيارة قصيرة لليبيا.

• شهدت علاقات ليبيا **بالاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الشرقية** (آنذاك) نشاطاً متزايداً خلال حقبة هذه الوزارة كان من وقائعه ومفرداته:[١١٣]

- أعلن في ٢٤/ ١١/ ١٩٦٠ عن قبول الملك إدريس لدعوة وجّهت إليه لزيارة الاتحاد السوفييتي دون أن يجري تحديد موعد لتلك الزيارة.[١١٤]

- شرعت جمهورية **تشيكوسلوفاكيا** في إنشاء سفارتها في ليبيا يوم ٢/ ١٢/ ١٩٦٠، وكانت بعثتها الدبلوماسية برئاسة قائم بالأعمال. (وصل أول سفير تشيكوسلوفاكي إلى طرابلس يوم ٢٦/ ١١/ ١٩٦١).

- قام **وفد برلماني ليبي** يتكوَّن من أربعة شيوخ وستة نواب وثلاثة من سكرتارية المجلس بزيارة رسمية بدأت يوم ٧/ ٣/ ١٩٦١ شملت الاتحاد السوفييتي

---

١١٣ أظهرت السفارتان الأمريكية والبريطانية في ليبيا مخاوف شديدة من تنامي العلاقات الليبية السوفيتية. ولم يفت المستر روبرت بيرنسون مدير برنامج المساعدات الأمريكية لليبيا أن يعبّر عن هذه المخاوف خلال لقائه الوداعي بالملك إدريس يوم ١٤/ ١/ ١٩٦١ . راجع التقرير السرّي الذي أعدّه السفير الأمريكي جونز بتاريخ ١١/ ٩/ ١٩٦١ حول هذا اللقاء. كما عبّر أيضاً عن هذه المخاوف السفير البريطاني في ليبيا ستيوارت من خلال رسالته إلى الخارجية البريطانية المؤرّخة في ٦/ ٤/ ١٩٦٢ ذات الرقم الإشاري (٦٢/ ١٠٣٤) بالملف رقم FO 371/165736 36966، وفي الرسالة المؤرّخة في ٨/ ٥/ ١٩٦٢ ذات الرقم الإشاري 1034/62 VT 103138/2 بالملف رقم FO 371/165736 22860.

١١٤ تفيد برقية سرّية مرسلة من السفارة الأمريكية إلى واشنطن بتاريخ ٦/ ١٢/ ١٩٦٠ تحمل الرقم (١٢٣) أنّ السفير أشار بانزعاج، خلال لقاء خاص مع الملك إدريس يوم ٥/ ١٢/ ١٩٦٠، إلى موضوع إعلان الملك موافقته الرسمية على تلبية دعوة الاتحاد السوفييتي لزيارته. الملف 773.00.





وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية، وقد عاد الوفد بانطباع جيّد من تلك الزيارة.

- بدأ وزير الاقتصاد الوطني سالم الصادق يوم ٧/ ٩/ ١٩٦١ زيارة **لتشيكوسلوفاكيا**.

- قام وزير الصناعة أبو القاسم العلاقي بزيارة **ليوغوسلافيا** عاد منها يوم ٢٣/ ٩/ ١٩٦١.

- وصلت **فرقة الباليه الروسية** العالمية إلى طرابلس يوم ١٦/ ١/ ١٩٦٢. وقد قدَّمت الفرقة عدَّة استعراضات فنية لقيت استحساناً شعبياً واسعاً.

- وصل إلى ليبيا يوم ١٨/ ١/ ١٩٦٢ **وفد سياحي** سوفييتي خاصّ ضمَّ (١٣) شخصاً كان من بينهم أستاذ اللغة العربية في جامعة موسكو.

- توقف يوم ٥/ ٢/ ١٩٦٢ بمطار طرابلس رائد الفضاء السوفييتي (**يوري جاجارين**) في طريقه من مصر إلى ليبريا.

- وصل يوم ٢٨/ ٣/ ١٩٦٢ وفد يمثل **مسلمي الاتحاد السوفييتي** برئاسة المفتي الأكبر. وقد نزل هذا الوفد ضيفاً على جامعة محمد بن علي السنوسي الإسلامية.

- اعتمدت الحكومة في تسيير مصحة الأمراض الصدرية بالقرب من مدينة شحات، التي جرى افتتاحها في ١٧/ ٤/ ١٩٦٢، على خدمات طاقم كامل من الأطباء والممرضين والفنيين اليوغوسلاف.

- تعاقد الزعيم محمد المنصوري مدير عام شرطة ولاية طرابلس، أثناء زيارة قام بها ليوغوسلافيا في شهر





يوليو/ تموز ١٩٦٢، على شراء قاربي حراسة صغيرين لاستعمالهما من قبل قوات الأمن بالولاية.

- قدَّم **عمر الباروني** يوم ٢٣/ ٩/ ١٩٦٢ أوراق اعتماده **كأول سفير لليبيا لدى الاتحاد السوفييتي**. (كان قرار الحكومة بفتح سفارة ليبية في موسكو قد تمَّ في ١/ ٥/ ١٩٦٢ أمَّا قرار إقامة التمثيل الدبلوماسي بين ليبيا والاتحاد السوفييتي فقد كان قد تمَّ الإعلان عنه في ٢٥/ ٩/ ١٩٥٥، كما وصل أول سفير سوفييتي إلى ليبيا في ٦/ ١/ ١٩٥٦).

- أصدرت الحكومة يوم ٢٨/ ١٠/ ١٩٦٢ بياناً عبَّرت فيه عن تأييدها لجهود الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل **لأزمة الصواريخ الكوبية** التي قامت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

- وصل إلى طرابلس يوم ١/ ١١/ ١٩٦٢ وفد من **الكتّاب السوفييت** في زيارة قصيرة لليبيا.






تطـوّرات إقليمية ودولية

ومن التطورّات **الإقليمية والعربية** التي تزامنت مع حقبة هذه الوزارة وكان لها تأثيراتها، المباشرة أو غير المباشرة، على مسيرة النظام الملكي:

- حصول **الجزائر** على استقلالها في عام ١٩٦٢ وتبنّيها على الفور للنمط الناصري الاشتراكي، ووقوع حرب بينها وبين المملكة المغربية في عام ١٩٦٣ بسبب نزاع على الحدود.
- تنامـي **الاهتمام الناصري بالبترول العربي** ورفع شـعار (بترول العرب للعـرب) منذ مؤتمـر القاهرة (إبريل/ نيسـان ١٩٥٩) وإنشـاء منظمـة الـدول المصـدّرة للبـترول (**الأوبـك**) عقـب اجتماع عقد في بغداد (سـبتمبر/ أيلول ١٩٦٠) واستثناء مصر من عضوية المنظمة على اعتبار أنّها لم تكن مصدّرة للبترول (إذ كانت تنتج البترول بكميات صغيرة).
- انفصال **سـوريا** عن مـصر وانتهاء الوحدة بينهـما في ٢٨/ ٩/ ١٩٦١.
- وقوع **انقلاب عسـكري في اليمن** في ٢٦/ ٩/ ١٩٦٢ ونشوب الحرب الأهلية بين الملكيين والجمهوريين.
- وقوع **انقلاب عسكري في العراق** في ٨/ ٢/ ١٩٦٣ بقيادة عبد السلام عارف ومصرع عبد الكريم قاسم وانهيار حكمه.
- وقـوع **انقلاب عسـكري في سـوريا** بقيـادة لـؤي الأتاسي يوم ٨/ ٣/ ١٩٦٣.
- أصـدرت الأمـم المتحـدة في دورتهـا الخامسـة عـشر بتاريـخ







١٠/ ١٠/ ١٩٦٠ **قراراً بتصفية الاستعمار**، وبلغت **حركة الاستقلال في القارَّة الإفريقية** ذروتها في عام ١٩٦٠ إذ استقلت نيجيريا في أكتوبر/ تشرين الأول من ذلك العام، كما شهد العام نفسه استقلال جميع المستعمرات الفرنسية (١٢ دولة) في القارَّة.

- حصلت **الكونغو** على استقلالها من بلجيكا في ٣٠/ ٦/ ١٩٦٠ وتفجَّر الصراع فيها إثر انفصال إقليم (كاتنجا) في ١١/ ٧/ ١٩٦٠ ومصرع الزعيم الإفريقي **لومومبا** في ١٤/ ٢/ ١٩٦١ في ظروف غامضة. (كما تحطمت في ١٨/ ٩/ ١٩٦١ الطائرة التي كانت تقل سكرتير عام الأمم المتحدة **داغ همرشولد** الذي كان في طريقه لمقابلة الزعيم الانفصالي الكونغولي مويس تشومبي).

أمّا على **الصعيد الدولي** فقد تزامنت حقبة هذه الوزارة مع وقوع عددٍ من التطورات الهامَّة، منها:

- تكامل التفتيت النهائي للحكم **الاستعماري الفرنسي** في منطقة المغرب العربي (باستقلال الجزائر في عام ١٩٦٢) وقبل ذلك في باقي القارة الإفريقية (خلال عام ١٩٦٠)، ومن جهة أخرى ظهور **المعارضة الفرنسية الديغولية** لأن تكون أوروبا الغربية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية.

- ظهور ارتفاع حادّ في **النفوذ السوفييتي** في المنطقة العربية، ومن ثم **تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية**. وبلوغ الحرب الباردة إحدى ذراها في عام ١٩٦٠ (إسقاط طائرة التجسّس الأمريكية، وإطلاق السوفييت لأضخم صاروخ في العالم يحمل محطة فضاء - مايو/ ١٩٦٠، وإجراء الاتحاد السوفييتي لسلسلة من التجارب النووية- يونيو/ ١٩٦٠، وإعلان الاتحاد السوفييتي أنَّه سيواصل بيع الأسلحة للدول العربية وتزويد كوبا بالصواريخ التي تستطيع الوصول إلى الولايات

المتحدة – يوليو/ ١٩٦٠، وفي أغسطس/ آب من العام نفسه بدأت محاكمة الطيار الأمريكي فرانسيس غيري باورس الذي كان يقود طائرة التجسّس..).

- تمَّ في مدينة **فيينا** في شهر يونيو/ حزيران من عام ١٩٦١ **أوَّل لقاء بين الزعيم السوفييتي نيكيتا خروتشوف والرئيس الأمريكي كنيدي**، ويعتقد أنَّ اتفاقاً سرّياً شاملاً تمَّ بين العملاقين خلال تلك القمَّة (التي فضَّلت أمريكا ألا تحضرها فرنسا وبريطانيا) فقد اتفقا على **التعايش السلمي** واقتسام العالم بينهما وتحديد مناطق نفوذ كل منهما. ومن ثمَّ كان ذلك اللقاء، في نظر بعضهم، علامة بارزة في **نهاية الحرب الباردة**.



العلاقـات مع بريطانيا[115]

تـكاد فترة حكومة الصيد تخلو مـن أيّة وقائع تُذكر فيما يتعلق **بالمسـاعدات المالية البريطانية** لليبيا، التي سُدّدت في مواعيدها وفي الحدود التي جرى الاتفاق عليها بين الحكومتين الليبية والبريطانية في مطلع شهر مايو/ أيار ١٩٥٨.[116]

وكما سـلفت الإشارة، أصدرت حكومة الصيد في ١٤/ ١/ ١٩٦١ **اللائحة التنفيذيـة** رقم (١) لسـنة ١٩٦١ الخاصّة بقانون **الـوكالات التجارية** رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩، وقد نصَّت تلك اللائحة على عدم السماح لأيِّ شخص أجنبي بأن يحتفـظ بأكثر من عشرة توكيـلات تجارية. وقد أثارت هـذه اللائحة اعتراضات شـديدة، ولاسـيما من قبـل الحكومـة والـشركات البريطانية، فقـد كانت شركة **(ميتشـل كوتس)** البريطانية تملك **(٣٥٠)** وكالة تجارية في ليبيا، كما كانت شركة **(غـوردون وودروف)** البريطانية تملك هي الأخـرى **(١٥٠)** وكالة تجارية. وقد أشـار الصيد[117] إلى أنَّ السـفير البريطاني في ليبيا قدّم **مذكـرة احتجاج** حول هذا الموضـوع إلى وزيـر الخارجيـة الليبـي، غـير أنَّ الحكومـة الليبية ظلت متمسّـكة باللائحة التي أصدرتها وأكدت أنَّ هذا الموضوع غير قابل للنقاش.

وتفيـد الوثائـق البريطانيـة أنَّ رئيـس الـوزراء الصيـد طلـب مـن السـفير البريطاني ريتشـس، خـلال لقاءٍ تمّ بينهـما في طرابلس يـوم ٢٨/ ١/ ١٩٦١، أن تقـوم الحكومـة البريطانيـة بتزويـد **قوّة دفـاع برقة بكمّيـة من الأسـلحة والعتاد**

---

١١٥ عرفت ليبيا خلال الحقبة منذ استقلالها حتى نهاية الحقبة غير النفطية **أربعة سفراء** لبريطانيا هم:
- السير **أليك كيركبرايد** Sir Alec Kirkbride وصل ليبيا في اليوم السابق على إعلان الاستقلال، وبقي فيها حتى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٤؛
- **والتر جيرالد غراهام** W. G. Graham من عام ١٩٥٥ حتى إبريل/ نيسان ١٩٥٩؛
- **ديريك مارتن ريتشس** D. M. Riches من إبريل/ نيسان ١٩٥٩ حتى سبتمبر/ أيلول ١٩٦١؛
- **أ. ت. ستيوارت** Andrew charles Stewart من فبراير/ شباط ١٩٦٢ حتى يناير/ كانون الثاني ١٩٦٤؛

وكان السفير ستيوارت من بين هؤلاء الوحيد الذي لم يكن يتحدّث العربية.

١١٦ راجع الفصل الأول "حكومة عبد المجيد كعبار .. واكتشاف النفط" من هذا المجلد.

١١٧ الصيد، ص ١٧٤-١٧٥.

كهديـة، أو كمبيعات بسـعر مخفض يجري سـداد ثمنها على مـدى ثلاث أو أربع سـنوات. وقـد أوضح رئيـس الوزراء أنَّ الهـدف من وراء طلب هذه الأسـلحة هـو الرغبـة في إيجاد **توازن بين تسـليح الجيش الليبي وتسـليح قوة دفـاع برقة إذ** إنَّ الجيـش تسـلم كمّيات من الأسـلحة في الآونة الأخيرة، ولاسـيما مـع ازدياد المخاوف من الانقلابات العسكرية في ضوء ما يجري في منطقة الشرق الأوسط. وقـد أكد رئيس الـوزراء أنَّه لا يوجد شـك في ولاء رئيـس أركان الجيش اللواء **السـنوسي لطيوش**، ولكن الخطر يكمن في **صغار ضبـاط الجيش**.[118] وبعد تردّد امتدَّ عدَّة أشـهر اقتصرت استجابة الحكومة البريطانية في ٢٧/ ١٠/ ١٩٦١ على تقديـم هدية صغيرة من الأسـلحة الخفيفـة لقوة دفاع برقة قـدّرت بمبلغ (٢٠) ألـف جنيه إسـترليني، كما صُرف النظـر عن فكرة بيع صفقة أسـلحة كبيرة لقوة دفاع برقة إلى أجل غير محدّد.

كما تكشف رسالة سرّية أخرى من السفير البريطاني إلى الخارجية البريطانية بتاريـخ **١٣/ ٢/ ١٩٦١**[119] أنّه قام بإبلاغ الملك إدريس، خلال لقاء منفرد معه، عـن رغبة بريطانيا **بتخفيض عدد قواتها في ليبيـا**، وفي مدينة **الخمس** بالذات، كما أكـد للملك أنَّ هـذا الإجراء لن يكون له أيّ تأثير على مقـدرة بريطانيا في القيام بالتزاماتهـا في ظل معاهدة الصداقة والتحالف بين البلدين. وقد قامت الحكومة البريطانية بتخفيض حجم قواتها في ليبيا في صيف العام ١٩٦١.[120]

ويصف **التقرير السنوي السرّي**، الذي أعدّته السفارة البريطانية في ليبيا عن أحداث ووقائع عام **١٩٦١**، العلاقات الليبية-البريطانية على النحو التالي:

"لقـد بقـي موقـف الحكومة الليبيـة تجاه الحكومـة البريطانية **يتسـم بالصداقة المعتـادة**. وقد وجدت السـفارة تعاوناً ودّياً فعّالاً من جانـب الحكومة الليبية في معالجة المشـاكل اليوميـة النابعة عن تطبيق معاهدة الصداقـة بيننا، وعن تواجد قواتنا هنا.

---

١١٨ راجـع رسـالة السـفـير البريطـانـي D. H. Riches إلى الخارجيـة البريطانيـة المؤرّخـة في ١/ ٢/ ١٩٦١ ذات الرقم 11910/61 JT 119214 الملف FO 371/155558 22860 .

١١٩ الرسالة تحمل الرقم الإشاري JT 1202/56. الملف FO 371/155559 22860 .

١٢٠ راجـع البرقيـة السرّيـة المرسـلة مـن السـفارة الأمريكيـة بتاريـخ ١١/ ٢/ ١٩٦١ ذات الرقـم (٦٤٢)، والتقرير السرّي المرسل بتاريخ ٢٠/ ٧/ ١٩٦١ ذي الرقم (٣٩) الموجود بالملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم 773.56341.



إنَّ هذا التعاون ينبع بدرجة أساسـية من موقف الملك إدريس، لأنّه الوحيد من بـين الليبيّين الذي يتمتع بنفوذ كافٍ كقائد عربي يحظى بشـعبية تجعله قادراً على التعـاون مع الغـرب دون أن يكونَ ذلك سـبباً لانتقاد شـعبه أو القـادة العرب الآخرين له".

وقد شـهد عام **١٩٦٢** قيام الحكومة البريطانية في **١٥/ ١٢/ ١٩٦٢** بإهداء الحكومة الليبية اثنتين من **القطع البحرية** التي تسـتخدم في إزالة الألغام، وكانت هـذه القطع قد وصلت الشـواطئ الليبيـة يوم ٢٩/ ٦/ ١٩٦٢ مع ثلاث سـفن أخرى لتكوّن **نواة السلاح البحري الليبي**.

تجديـد الاتفاقية المالية

نصّت المادة السادسة من **معاهدة الصداقة والتحالف**، المبرمة بين الحكومتين الليبيـة والبريطانيـة في ٢٩/ ٧/ ١٩٥٣، على أن يعاد النظـر فيها بعد مرور عشر سـنوات، ومـن ثـمَّ فقد كان مفترضـاً أن يحل ذلـك الموعد في **شـهر يوليو/ تموز مـن العـام ١٩٦٣**. كما نصّت المـادة الثالثة مـن **الاتفاقية المالية** الملحقـة بالمعاهدة المذكـورة عـلى أن يعـاد النظر في حجـم المسـاعدة المالية التـي تقدّمهـا الحكومة البريطانية للحكومة الليبية كل خمس سـنوات، ومن ثمّ كان من المفترض أن يتمّ ذلك في الموعد نفسه.

وتوضّـح الوثائق السرّية البريطانية الخاصّة بعـام ١٩٦٢ أنَّ رئيس الوزراء (الصيد) شرع – على الأقل – منذ شهر **سبتمبر/ أيلول ١٩٦٢** في مفاتحة السفير البريطـاني في ليبيا المسـتر سـتيوارت **برغبـة الحكومة الليبية في تأجيـل المحادثات المتعلقـة بإعـادة النظر في المعاهدة وتجديـد الاتفاقية المالية، على أن يسـتمرّ الدعم المـالي دون مفاوضـات أو مباحثـات**. وقد كرّر الصيد الإشـارة إلى هذا الموضوع في أكثر من مناسبة تالية، كان آخرها ما كشفت عنه الرسالة السرّية[١٢١] التي بعث بها السـفير البريطاني **ستيوارت** إلى الخارجية البريطانية بتاريخ **١٨/ ١٠/ ١٩٦٢** والتي جاء فيها:

١٢١ أشـار الصيـد إلى هـذا الموضـوع في مذكراتـه ص ٢١٠-٢١١، وقـد أرجـع طلبـه إلى أنّـه كان منهمـكاً آنـذاك في تعديل الدسـتور (الذي أعلن عنه في ٧/ ١٢/ ١٩٦٢) وكان يخشـى إذا قامت بريطانيا بتقليص حجم مساعداتها المالية أن يؤدّي ذلك إلى إرباك الأوضاع بالبلاد. وقد زعم الصيد أنَّ البوصيري الشلحي ناظر الخاصّة الملكية طلب من سفير ليبيا لدى بريطانيا عبد السلام البوصيري، أثناء لقائه به في طرابلس، أن يبذل كل جهد من أجل ألا تنجح مفاوضات حكومة الصيد مع الحكومة البريطانية لتجديد الاتفاقية.





"قابلت رئيس الوزراء (الصيد) مرّة أخرى الليلة الماضية.

وأبلغنـي أنّه فرغ من مناقشـة موضوع تأجيل المحادثات بشـأن إعـادة النظر في معاهـدة التحالف والصداقـة (الليبية-البريطانية) مع **الملـك**، وأنّه يرغب، بناءً على تعليمات من الملك، في اقتراح **تأجيل هذه المحادثات إلى عام ١٩٦٥**.

وإذا مـا وافقـت الحكومـة البريطانية، فإنّه يقـترح أن يتمّ ترتيب هـذا الأمر عن طريـق **تبادل الرسـائل** (بـين الحكومتين). وقد أعرب عن أملـه في أن يلقى هذا الاقتراح التأييد (من الجانب البريطاني) على أعلى المستويات".

"كما طلب (الصيد) أن أنقل التوضيحات التالية:

أولاً: **إنَّ الوضع الحالي للسـيولة النقدية في ليبيا سيء جداً**. وستظل الحكومة الليبيـة عـلى امتداد السـنوات القليلـة القادمة في حاجـة للاعتماد على المسـاعدات الأجنبيـة في معدلاتهـا الحاليـة. ومن المحتمـل، فيما بعد، تخفيـض حجـم المسـاعدات البريطانية بشـكل كبـير، والاكتفـاء ربّما بمسـاعدة فنّيـة. ومـع ذلـك، فتظـل الرغبـة تحدوهـم في **الإبقاء على الاتفاقية الدفاعية بل تعزيزها**.

ثانياً: **إنَّ الخدمات الإدارية للحكومة الاتحادية سيئة جداً**، وإنّه من المنتظر إعادة تنظيمها.

ثالثاً: وهـي معلومـة عـلى درجـة **عاليـة مـن السرّيـة** ولأغـراض الحكومة البريطانيـة فقـط (؟!) إنّه من **المنتظر، وبناءً على تعليمات من الملك، أن يقـوم باقتراح تعديلات دسـتورية قريباً، وأنّه لم يبحـث هذا الموضوع بعد مع مجلس الوزراء**.

رابعاً: السـنة القادمة (١٩٦٣) سوف تكون **سـنة انتخابات (برلمانية)**، وربّما تشـهد تلك السـنة بعض الاضطرابات. ومن ثـمّ، ولاعتبارات مالية وإدارية وفنّيـة، فمـن المهـمّ ألا تكـون حكومتـه مشـغولة بموضوع المفاوضات حول مراجعة المعاهدة".



ويواصـل **السـفير البريطاني** نقل مـا دار خلال ذلك اللقـاء بينه وبين رئيس الوزراء الصيد:

"لقـد أبلغت رئيس الوزراء بأنّني سـأبعث فـوراً بتقريري حول ما دار في هذا الاجتـماع .. غـير أنّني أكدت له أنَّ هذا الموضوع يحتـاج إلى بحثٍ دقيق من قبل الحكومة البريطانية، وقد يستغرق الأمر بعض الوقت قبل أن يصل الردّ..".

ثمّ يضيف **السـفير سـتيوارت**، في ختام رسـالته، جملة مـن الملاحظات جاء فيها:

"(أ) إنّني لا أشـك في صحّة أنَّ وضع السـيولة النقدية للحكومة الليبية سيء جـداً، وأنَّ ليبيـا في حاجـة إلى المسـاعدات الأجنبيـة بمعدّلاتهـا الحالية لمدة سنة أو سنتين أخريين.

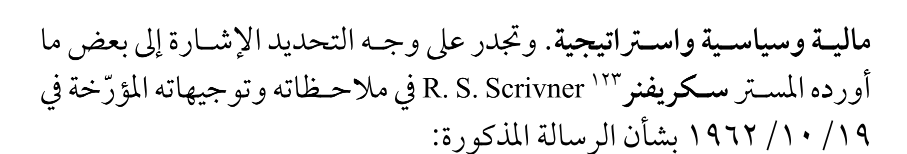
(ب) إذا حظي الاقـتراح بتأجيل محادثات مراجعة المعاهدة بقبول الحكومة (البريطانيـة) فإنّنـي أعتقـد بـأنَّ رئيـس الـوزراء الليبي سـيكون على اسـتعداد أن يمدّ التأجيل لمدة ثلاث أو أربع سنوات إذا ما وافق ذلك رغبة الحكومة البريطانية.

(ج) إذا رفضت الحكومة (البريطانيـة) الاقتراح بتأجيل المحادثات، فإنّني أتوقع أن تتبنّى الحكومة الليبية أسـلوب تأخـير المحادثات عن طريق عدم اتخاذ قرار بشأنها لعذر أو لآخر".

وختم السـفير البريطاني رسـالته[١٢٢] **بالإشـارة إلى أنَّ رئيس الـوزراء الصيد قـد طلب منه أن يقوم، في حال تسـلمه لردّ حكومته حول هذا الموضوع، بإبلاغه شخصياً.**

وتوضّـح **التعليقـات** التـي ذيّل بهـا **مسـؤولو الخارجيـة البريطانية** رسـالة السـفير سـتيوارت الآنفة، أنَّ **اقـتراح رئيس الـوزراء الليبي بتأجيـلِ المحادثات حـول المعاهدة والاتفاقية المالية قد راق لهم، ووجد لديهم استحسـاناً لاعتبارات**

١٢٢ الرسالة تحمل الرقم الإشاري VT 1025/25، الملف FO 371/165742 22860.


ماليـة وسياسـية واسـتراتيجية. وتجدر على وجـه التحديد الإشـارة إلى بعض ما أورده المسـتر **سـكريفنر**[١٢٣] R. S. Scrivner في ملاحـظاته وتوجيهاته المؤرّخة في ١٩/ ١٠/ ١٩٦٢ بشأن الرسالة المذكورة:

"هناك نقطة أخرى تجدر الإشـارة إليها حول ما ورد في رسـالة وزارة الخزانة[١٢٤] (البريطانيـة)، وهي أنَّ الوقت الحالي هو الأنسـب لتقديم مـا ينبغي تقديمه من أجـل دعـم وضع النظـام القائم في ليبيا. **إنَّ هذا الأمر يناسـبنا بشـكل مدهش، وهو بكل تأكيد يساعد في الأحوال جميعها على ضمان متطلباتنا العسكرية في هذه البـلاد**. ولا ينبغي أن ننسـى أنَّ الرأي العام في العـالم العربي هو ضدّ الحكومات الملكيـة. وليس من المستحيل أن تؤدّي التطورات الجارية في **اليمن** إلى سـقوط حسـين وسـعود. وإنَّ **القـادة الجـدد في الجزائـر** يؤمنـون **بالاشـتراكية العربية**. وخـلال اتصـالات جـرت مؤخّراً بيننـا وبين الجزائريـين، بدا واضحـاً لنا أنّهم ينظـرون إلى النظام الملكي في ليبيا على أنّه مفارقة تاريخية[١٢٥] (Anachronism). **ومـن ثـمَّ فإنّه يغدو مهمّاً جداً في هذا المنعطف أن نبيّن للحكومة الليبية أنّها تتمتع بتأييدنا، وأنّنا على استعدادٍ لأن نعطي هذا التأييد مضموناً عملياً ملموساً**".

ذكـر الصيـد[١٢٦] أنَّ **الحكومـة البريطانيـة وافقـت عـلى طلبـه بشـأن تجديـد الاتفاقية المالية دون مفاوضات**، وقد تمَّ ذلك من خلال اسـتدعاء السـفير الليبي في بريطانيـا يومـذاك الدكتـور **عبـد السـلام البوصيري** مـن قبل رئيـس الوزراء البريطـاني **هارولـد ماكميـلان**، والذي طلـب إليـه أن ينقل إلى رئيـس الوزراء، الصيـد، موافقـة الحكومة البريطانية على طلبه. كما أشـارت إلى هذه الموافقة جملة مـن الوثائق البريطانية والأمريكيـة، من بينها التقرير السرّي رقم **(٢٠٤)** المؤرّخ في **٢٦/ ١/ ١٩٦٣** الـذي بعـث به القائم بأعمال السـفارة الأمريكية في طرابلس إلى الخارجيـة الأمريكيـة موضّحـاً أنَّ المسـاعدة المالية التي وافقـت بريطانيا على

---

١٢٣ كان المسـتر سـكرايفنر يشـغل في تلـك الفـترة منصـب مديـر إدارة شرق وشـمال إفريقيا بالخارجيـة البريطانية.

١٢٤ بوصفهـا إحـدى جهـات الاختصـاص (إلى جانـب وزارتي الخارجيـة والدفـاع) للنظر في رسـالة السـفير البريطاني ستيوارت والمقترحات التي تضمّنتها.

١٢٥ هـذا هـو الجـزاء الـذي لقيـه الملـك إدريـس وحكوماتـه مقابـل تأييدهـم للثـورة الجزائريـة التـي كانـت قـد حصلت قبل أشهر قليلة من ذلك العام (١٩٦٢) على استقلال بلادها. ومن المفارقات العجيبة أنّ "**مفارقة تاريخية**" هو التعبير نفسـه الذي اسـتعمله بشـأن النظام الملكـي في ليبيا التقرير الحاقد للسـفارة الإيطالية الـذي أشرنا إليه في مبحث "عداء إيطالي دفين" من هذا الفصل.

١٢٦ الصيد، ص ٢١٠-٢١١.

الاسـتمرار في دفعها سنوياً إلى ليبيا هي (**٣,٢٥**) مليون جنيه إسترليني، كما أفاد التقريـر ذاتـه أنَّ المقترحات البريطانية تضمّنت **اقتراحـاً بتأجيل النظر في معاهدة التحالف والصداقة إلى العام ١٩٦٥.**

وعـلى الرغم مـن أنَّ تجديـد الاتفاقيـة المالية جلـب للخزانة العامّـة أموالاً كانت في مسيس الحاجة إليها، إذ إنَّ ليبيا لم تكن بعد قد شرعت بتسـلم عائدات صادراتهـا البترولـيـة، فإنَّ **الطريقـة التي لجأ إليها رئيس الـوزراء الصيد في تجديد تلـك الاتفاقية ظلـت مثار نقد واسـتياء أطراف ليبية كثيرة، مـن داخل الحكومة ومن خارجها.**[١٢٧]

تقريـر بريطاني مثير

ضمّـن السـفير البريطـاني **ستيوارت** [١٢٨] A. C. Stewart أوّل تقريـر سرّي سنوي أعدّه عن مجمل الأوضاع والتطوّرات في ليبيا خلال عام **١٩٦٢** [١٢٩] عدداً من **الملاحظات والتوقعات** المثيرة الهامّة، من بينها:

"**إنَّ ليبيـا تقـدّم للقادم الجديد إليها مشـهداً مؤسـفاً.** فمـمّا لا شـك فيه أنَّ وضع اقتصادهـا قـد تبدّل في العام ١٩٦٢ بشـكل جوهري نحو الأحسـن. وسـوف يأخذ اعتمادها على المسـاعدات الأجنبية منذ الآن في التضاؤل. ويرجع السـبب الرئيـس في ذلـك إلى **البترول**. فقد صدّرت ليبيا خلال العام ذاته (١٩٦٢) نحو (٨) ملايـين طن مـن بترولها الخام، وبلغت خلال الربـع الأخير من ذلك العام معـدّلات التصدير من البترول نحو مليون طن شـهرياً ... **غير أنَّ هذه الصورة سرعان ما تتشـوّه بسـبب ميل ليبيا لإنفـاق ثروتها على مشروعـات غير إنتاجية (كمشروع بناء عاصمة جديدة في مدينة البيضاء) وكذلك لعدم قدرتها بشـكل**

---

١٢٧ يتضـح مـن برقيـة سرّيـة مرسـلة مـن السـفارة الأمريكيـة في لنـدن إلى الخارجيـة الأمريكيـة (مؤرّخـة في ٢٤/ ٦/ ١٩٦٣ وتحمل الرقم الإشـاري ٣١٠٨/ أ) بشـأن المحادثات التي أجراها في العاصمة البريطانية المسـتر نيوسوم (نائـب مدير إدارة شـؤون شـمال إفريقيا بالخارجية الأمريكيـة) أنَّ الاتفاق بين الحكومتين الليبيـة والبريطانية حول تأجيل المباحثات المتعلقة بالمعاهدة تمّ بأسلوب **تبادل الرسائل** التي ظلت سرّية. وقد أفادت البرقية ذاتها أنَّ مشكلة قامت بين حكومة فكيني والحكومة البريطانية بسبب حاجة الأخيرة إلى نشر الرسائل السرّية المتعلقة بالاتفاق (على تأجيل المحادثات الخاصّة بالمعاهدة) لأغراض الاستمرار في تقديم المساعدات المالية السنوية، على حين أنَّ حكومة فكيني ظلت ترفض الإذن لبريطانيا بنشر تلك الرسائل.

١٢٨ قدّم السفير ستيوارت أوراق اعتماده إلى الملك إدريس في ٣/ ٢/ ١٩٦٢.

١٢٩ التقريـر يقـع في (١٢) صفحـة، مـؤرّخ في ١/ ١/ ١٩٦٣، ويحمـل الرقـم الإشـاري 1011/63، وهـو مـودع بالملف رقم FO 371/173236 28183.


ظاهر على التخطيط الاقتصادي السليم".

"إنَّ الحكومة الليبية لم تظهر أيّ تردّد فيما يتعلق **بالقضايا الأساسية**، فلقد أكد رئيس الوزراء (الصيد) لي أكثر من مرّة أنَّ الاتفاقيات العسكرية التي أبرمتها بلاده تشكل الحجر الأساس في سياستها الخارجية، وقد **تمتعت العلاقات البريطانية الليبية بسنة أخرى مرضية**".

"فضلاً عن **صحّة الملك**، فإنَّ المفتاح بالنسبة للسنة القادمة يكمن في **الوضع الاقتصادي**. ففي الربع الأخير من السنة الماضية (١٩٦٢) **فاقت صادرات ليبيا وارداتها لأوّل مرّة في تاريخها**. وإذا أمكن المحافظة على هذا التوجّه، وهو ما ينبغي أن يحدث في ظل الازدياد المستمرّ في صادرات البترول الليبي، **فإنَّ مضامين ومعاني مهمّة كثيرة سوف تترى فيما يتعلق بالمشاكل القائمة**".

"هناك كذلك نتائج أخرى سوف تكون خاصّة بنا. **فبريطانيا الآن هي أحسن زبون لليبيا**، وبمقدورها أن تتطلع إلى **زيادة حصّتها من الواردات الليبية** [التي بلغت خلال عام ١٩٦٢ نحو (٥٥) مليون جنيه إسترليني] وأن **تلبّي طلبات ليبيا المتنامية في مجال الخدمات الاستشارية والمهارات البشرية للمساهمة في تنميتها**".

"ومن جهة أخرى، سوف يعني استقلال ليبيا الاقتصادي أنّها **ستكون في وضع يجعلها تطالبنا بمقابل مالي أكبر للتسهيلات الممنوحة من قبلها لنا وللأمريكان**[١٣٠]، ومن هنا تبدو الحاجة إلى ضرورة إعطاء الليبيّين ردّاً مرضياً بشأن تأجيل مراجعة معاهدة الصداقة الليبية البريطانية".

'إنَّ الساحة قد أعدّت لعام ١٩٦٣ لتكون سنة تقدّم حقيقي لليبيا. ولست أدري إذا ما كنت سأتناول، في هذا الوقت نفسه من العام القادم، هذا الموضوع بتقريري السنوي أم لا. إنَّ ذلك سوف يتوقف على اللاعبين حينذاك**!**".

ويعدّ هذا التقرير من الوثائق المهمّة لتحليل الأوضاع بليبيا في تلك الحقبة،

١٣٠ لم يصدق هذا التوقع، بل إنَّ الذي حدث هو العكس، فقد تخلت ليبيا فيما بعد، وبشكل شبه كلي، عن مطالبة أمريكا وبريطانيا بأيّة مساعدات مالية، أو مقابل للتسهيلات العسكرية الممنوحة لهما.



وقـد علّـق أحد كبـار رجال الخارجيـة البريطانية (المسـتر بيـث J. G. S. Beith) عـلى ما جاء فيه (بتاريخ ٨/ ٢/ ١٩٦٣) بقولـه "**إنَّ التقرير جعله يعتقد بأنَّ أحد الأسباب الرئيسية لسقوط النظام القائم في ليبيا سيكمن في حالة الفوضى القائمة بالأوضـاع الماليـة والإدارية فيها**". كـما كان من **النتائج التـي ترتبت على ما جاء في ذلـك التقريـر أن قامت الخارجية البريطانيـة (في مايو/ أيار ١٩٦٣)، بالتعاون مع بقية الوزارات والأجهزة المختصّة في بريطانيا، بإعداد دراسة مستفيضة حول النظـام الملكـي في ليبيا واحتمالات المسـتقبل التي تنتظره بعد وفـاة الملك، ولم يجرِ الإفراج عن الوثائق المتعلقة بتلك الدراسة حتى بعد مرور ثلاثين سنة.**

ولا ينبغـي أن تفوتنـا الإشـارة إلى مـا ورد في التعليـق الـذي كتبـه المسـتر **سـكريفنر** مديـر إدارة شـمال وشرق إفريقيا بـوزارة الخارجيـة البريطانية بتاريخ **٢٥/ ١/ ١٩٦٣** عـلى هامـش إحدى الوثائـق المتعلقة بتلك الدراسـة، وقد جاء فيه:

"**إنّنـي أعتقد بأنَّ الحكومة البريطانية (وعلى وجه التأكيد وزارة الخزانة) لا تدرك كـم نحن محظوظون بشـكلٍ غير عادي للغاية في أن نحصـل على احتياجاتنا من ليبيا بهذا الثمن الزهيد مالياً وسياسـياً. إنّنا نتمتع حتى الآن بجملة من الظروف التـي تكاد تكون فريـدة.. فليبيا جـرى تحريرها من الطليان عـن طريق القوات البريطانية، وتمّ توحيدها من خلال احترام الشعب الليبي لملكٍ موال لبريطانيا، وتعتمد بشـكلٍ كافٍ على مسـاعدات مالية من بريطانيا، وهذا البلد (ليبيا) غير معقـد سياسـياً، وهو منعـزل ذهنياً، بوسـاطة الصحراء، عن مسـيرة الأحداث المعرقلة في العالم العربي .. لم يحدث على الإطلاق، في أيّ مكان آخر من العالم، أن تمتعت وزارات الخدمات (البريطانية) بمثل هذه الظروف المواتية**".[١٣١]

كما تجدر الإشـارة إلى **تعليقات** أخرى كتبها المسؤول البريطاني نفسه بتاريخ **٢٠/ ١/ ١٩٦٤** فعلى الرغم من أنَّ هذه التعليقات كانت حول التقرير السـنوي للسـفارة البريطانيـة عن وقائع وأحـداث العام **١٩٦٣** في ليبيـا، فإنّها ذات صلة بتقرير السفارة عن العام **١٩٦٢**.

١٣١ “No where else overseas have the Service Departments had it so good”.



يقول المستر سكريفنر:

"**نتيجة للتقرير السنوي للسفارة عن تطوّرات الأوضاع في ليبيا خلال العام ١٩٦٢، فقد قمنا على امتداد الاثني عشر شهراً الماضية بمراجعة وتقييم سياساتنا تجاه ليبيا، ونتائج تلك السياسات على علاقاتنا بذلك البلد**".

ويشير المستر **سكريفنر** فيما كتبه إلى عددٍ من **التوصيات** التي تمّ التوصّل إليها، من بينها:

"ينبغي أن نحتفظ **بقواتنا العسكرية** في ليبيا، كما ينبغي أن نحافظ على تقديم **مساعداتنا المالية السنوية** على الأقل إلى أن تتّم مراجعة المعاهدة البريطانية–الليبية في العام ١٩٦٥".

"وعلينا، إذا أردنا أن نضمن تحقيق مراجعة ناجحة للمعاهدة في عام ١٩٦٥، أن نكون على استعداد لتقديم مساهمة بشيءٍ ما، وأعتقد أنَّ الفرصة سانحة لأن نتخلص من فكرة المساعدات (المالية) التي عفّى عليها الزمن .. غير أنّه علينا أن **نستبدل بها مساعدات فنية على نطاق كبير من جانبنا، مع قروض سخيّة** على أساس حكومي (من حكومة إلى حكومة). إنّنا شرعنا منذ الآن في دراسة هذا الموضوع..".

"**وربّما سيكون علينا، فضلاً عن ذلك، أن نلبّي طلب الليبيّين، إذا ما رغبوا، في تخفيض حجم تدريباتنا العسكرية في بلادهم، على أن نحافظ لقواتنا على حقوق الطيران والهبوط والإقلاع التي تتمتع بها الآن. ومن المستحيل تخمين ما إذا كان وجود قواتنا في ليبيا يمكن أن يصبح موضوع خلاف أو مساومة. وإنّني أميل إلى الاعتقاد بأنَّ الليبيّين يرغبون في أن يظل لديهم الإحساس بأنّهم يمكنهم الاعتماد على القوات البريطانية كرادع ضدّ مخططات جيرانهم تجاههم**".





العلاقـات مع أمريكا

طـلب مساعدات أمريكية

فور تشكيل محمد عثمان الصيد لحكومته، كلّف وزير الدولة **فؤاد الكعبازي** بمتابعـة طلـب سـبق أن تقدّمت بـه **حكومة كـعبـار** للحكومـة الأمريكيـة يوم **٤/ ١٠/ ١٩٦٠** [١٣٢] بمنحها **مساعدة مالية إضافية** مقدارها **(٤٠)** مليون دولار، لأغـراض الميزانيـة الخاصّة بالسـنة المالية **٦٠/ ١٩٦١**، ولاسـتخدامها في تغطية الزيـادة المقترحـة في مرتبات موظفـي الدولة ومسـتخدميها، وفي تمويل عددٍ من المشروعـات، مثل ميناء بنغـازي وطريق فزان، ومشروعات القاعدة الأساسـية للاقتصـاد الليبـي مـن أجـل اسـتيعاب المشروعات التـي سـتصاحب عائدات البترول الليبي المتوقعة، وتحاشياً لأيّة اضطرابات وقلاقل اجتماعية قد تنجم عن الطفرة البترولية المنتظرة.

وتوضّح الوثائق السرّيـة للخارجية الأمريكية أنَّ **الحكومة الأمريكية ظلت مصرّة على عدم الاستجابة لطلب الحكومة الليبية** المذكور، وعلى عدم رفع حجم المسـاعدة المالية الاقتصادية التي تقدّمها لليبيا عن المبلغ الذي سـبق إقراره لتلك السنة وهو **(١٩)** مليون دولار.[١٣٣]

وقـد سـوّغ الجانـب الأمريكـي رفضه الاسـتجابة لطلـب الحكومـة الليبية بالأسباب التالية:

(١) أنَّ المبالغ المقرّرة للمسـاعدات الخارجيـة في الميزانية الأمريكية عمومـاً لا تفـي بحجم المسـاعدات المطلوبة مـن مختلف دول العالم.

---

١٣٢ أي قبـل أيـام قليلـة عـلى سـقوطها، وكان الصيـد عـلى درايـة بذلـك الطلـب بحكـم أنّـه كان يشـغل منصـب وزير المالية في آخر عهد تلك الحكومة.

١٣٣ راجع الفصل الأول "حكومة كعبار .. واكتشاف النفط" من هذا المجلد.





(٢) أنَّ الحكومة الليبية لم تحاول استخدام احتياطياتها النقدية المتنامية،[١٣٤] وقدرتها على الاقتراض من المؤسسات الدولية.[١٣٥]

(٣) أنَّ الحكومة الليبية فشلت في تفعيل مجلس الإعمار، وفي وضع خطة متكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويورد التقرير السرّي الأسبوعي (رقم ٢٢٣)، الذي بعثت به السفارة الأمريكية في ليبيا بتاريخ **٢٨/ ١٢/ ١٩٦١**، عن الاقتصاد الليبي خلال الفترة من ١ إلى ١٦ ديسمبر/ كانون الأول، أنَّ رئيس الوزراء (الصيد) بعث خلال الأسبوع الأول من شهر ديسمبر من عام ١٩٦١ برسالة إلى السفير الأمريكي يطلب فيها مساعدة من الحكومة الأمريكية لدعم خطة التنمية الخمسية (التي كانت قيد الإعداد) تبلغ نحو **(١٢)** مليون دولار سنوياً خلال السنوات الثلاث الأولى للخطة. وعلى الرغم من أنَّ التقرير المذكور علّق على طلب حكومة الصيد بأنّه يعدّ، بالمقارنة مع الطلبات السابقة في عام ١٩٦٠، متواضعاً ومدروساً دراسة جيّدة، **فإنّه لم يفلح في إقناع الحكومة الأمريكية بالتراجع عن موقفها**. وتؤكد الوثائق الأمريكية أنّ رئيس الحكومة الصيد طلب من وليّ العهد إثارة هذا الموضوع مع الحكومة الأمريكية أثناء زيارته الرسمية لها، إلا أنّه لم يفلح بدوره في إقناعها بشيءٍ بهذا الاتجاه.[١٣٦]

وقائع أخرى

من الوقائع الأخرى التي شهدتها **العلاقات الثنائية** بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة حكومة الصيد:

- استكملت الحكومة الإجراءات التي كانت قد بدأتها حكومة كعبار في منتصف عام ١٩٦٠ لحلّ الهيئات الأجنبية (الأمريكية

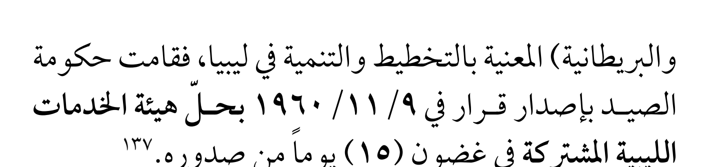
---

١٣٤ وردت إشارة إلى هذا الموضوع على لسان المستر روبرت برنسون Robert Bernson مدير بعثة العمليات الأمريكية بليبيا USOM أثناء لقائه الوداعي بالملك إدريس يوم ١٤/ ١/ ١٩٦١.

١٣٥ تؤكد الوثائق البريطانية والأمريكية عزوف جميع المسؤولين الليبيّين، دون استثناء، عن فكرة اللجوء للاقتراض من الخارج لتمويل مشروعات التنمية أو لدعم الميزانية العادية، وما حدث في بعض الأحيان القليلة كان استثناءً من هذه القاعدة.

١٣٦ راجع مبحث "زيارة وليّ العهد لأمريكا" من هذا الفصل.



والبريطانية) المعنية بالتخطيط والتنمية في ليبيا، فقامت حكومة الصيـد بإصدار قـرار في **٩/ ١١/ ١٩٦٠ بحـلّ هيئة الخدمات الليبية المشتركة** في غضون (١٥) يوماً من صدوره.[١٣٧]

- أخضعت الحكومة بدءاً من ١/ ٢/ ١٩٦١ نحو (١٠٠) صنف من البضائع التي تستوردها **شركات البترول في ليبيا** للرسوم الجمركية، وكانت هذه البضائع معفاة من الرسوم في السابق، ولم تقبل الشركات هذا القرار بسهولة.[١٣٨]

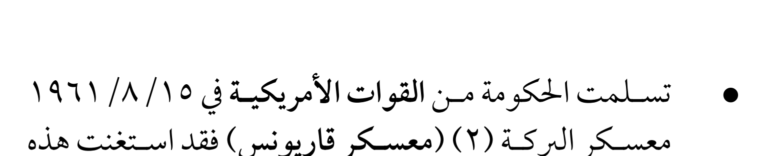
- قـام يـوم ٢٦/ ٢/ ١٩٦١ **وفـد برلمـاني** مؤلف من سـتة نواب بزيـارة **للولايـات المتحـدة الأمريكيـة** بدعـوة مـن حكومتها. وخـلال اجتماعات الوفـد بالمسـؤولين الأمريكيـين لم يـتردَّد أعضاؤه بانتقاد موقف الحكومة الأمريكية إزاء الصراع العربي الإسرائيلي، والمساعدات الأمريكية لليبيا، ودور الخبراء الفنّيين الأمريكان الذين أرسِلوا إلى ليبيا. وقد انتقد الوفد لدى عودته إلى البلاد الطريقة التي عومل بها أثناء تلك الزيارة.[١٣٩]

- قـام خلال الفترة ما بـين ٢٦-٢٨ يونيو/ حزيران ١٩٦١ **وفد أمريكـي** بزيارة مدينة سـبها بولاية فزان، وقـد ضمَّ هذا الوفد السـفير الأمريكي في ليبيا المستر ويزلي جونز J. Wesley Jones والمستر **ريتشارد بوست** Richard Post رئيس مكتب الشؤون الليبيـة في وزارة الخارجيـة الأمريكية، كما ضمَّ الوفد موظفتين أمريكيتـين تابعتـين **لمركز المعلومـات الأمريكي** كانتـا معنيّتين بافتتـاح فـرع للمركز في **سـبها** (والذي كان يُتوقـع افتتاحه في **١/ ٩/ ١٩٦١**).[١٤٠]

١٣٧ راجع مبحث "حل هيئات التخطيط والتنمية المشتركة" في هذا الفصل.
١٣٨ الصيـد، ص ١٤٦- ١٤٩. وذكـر الصيـد (ص ١٧٣-١٧٤) أنّه أخضـع للرسـوم الجمركيـة مـا كانت القاعدة الأمريكية تبيعه لمستخدميها ويجد طريقه إلى الأسواق المحلية.
١٣٩ ضـمَّ الوفـد كلاً مـن النـواب علي مصطفى المصراتي، والسـايح عبـد الرحمن فلفـل، ونـوري سـليمان بـن غرسـة، وأحمـد المحيشي، وسـليمان أحمد العبدلي، وموسـى عبـد الرازق الأعوج. راجع الإشـارة التـي وردت لهذا الموضوع في مبحث "الوطنية الصامتة" في الفصل السابق "حكومة عبد المجيد كعبار .. واكتشاف النفط".
١٤٠ راجـع التقريـر السـرّي الـذي بعثـه السـفارة الأمريكيـة في ١٩٦١/٧/٨ رقـم (٩). الملـف المركـزي 773.00/7-861 C5. وكانـت هنـاك بسـبها، منـذ عـام ١٩٥٩، صالـة مطالعة أمريكيـة عُـرف أنَّ الطالب "معمر القذافي" كان كثير التردّد عليها.





- تسـلمت الحكومة مـن **القوات الأمريكيـة** في ١٥/ ٨/ ١٩٦١ معسـكر البركـة (٢) (**معسـكر قاريونس**) فقد اسـتغنت هذه القوات عن استخدامه.[١٤١]

- أجـرى نحـو (٢٠٠٠) جنـدي من مشـاة البحريـة الأمريكية التابعين للأسـطول السـادس مع نحو (٤٠) جندياً من قوات الكوماندو البريطانية **مناورات إنزال برّي- بحري** مشتركة في منطقـة خليج (بمبا) بالقرب مـن الحدود المصرية في الفترة من ١٦ إلى ٢٢ من شهر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦١.[١٤٢]

- في لقـاء مـع **وليّ العهـد** يـوم ٧/ ٥/ ١٩٦٢ وبحضور السـفير الأمريكـي ويـزلي جونـز أبلغـه رجـل المخابـرات الأمريكـي **دونالد سنوك** أنَّه سوف يغادر ليبيا قريباً بعد انتهاء مدَّة خدمته فيهـا. وكان سـنوك قـد وصل إلى ليبيـا في أواخر عـام ١٩٥٨ وعمـل كضابـط علاقـات عامَّة بالسـفارة الأمريكيـة والمركز الثقـافي الأمريكـي، ونجـح في إقامـة علاقات وطيـدة مع وليّ العهد، كما تجوَّل كثيراً في الولايات الثلاث.

- لعبـت السـفارة الأمريكيـة دوراً خفيّـاً وفعّـالاً في **إقالـة عبـد الـرازق شـقلوف** في ٥/ ٦/ ١٩٦٢ مـن مناصبـه كرئيـس لمجلـس الإعـمار ووكيل لـوزارة الماليـة. وقد عُرف شـقلوف بارتباطـه الوثيـق بناظر الخاصّـة الملكية البوصيري الشـلحي، وبمصادماته المستمرّة مع الخبراء والمستشارين الأمريكان على وجه الخصوص.[١٤٣]

---

١٤١ راجـع التقريـر السـرّي الـذي بعثـت بـه السـفارة الأمريكيـة إلى واشـنطن حـول هـذا الموضـوع، رقـم (١٧٤) المـؤرّخ في ٤/ ١١/ ١٩٦١. الملف المركزي رقـم 773.56311/11-461 . ومن المفارقات الغريبة أنَّ قوات الانقلابيين تحركت من هذا المعسكر ذاته ليلة انقلاب الأول من سبتمبر عام ١٩٦٩.

١٤٢ راجـع تقريـر السـفارة الأمريكيـة رقـم (٥٢) المـؤرّخ في ٢٨/ ١٠/ ١٩٦١، الملـف 773.54. وتجـدر الإشارة إلى أنَّ مناورات مماثلة جرت على امتداد سنوات هذه الحقبة، كما أعقبتها مناورات أخرى تمّت خلال الفترة من ١٤-٢٤/ ١١/ ١٩٦٢. راجع التقرير A-67 المؤرّخ في ١٦/ ٥/ ١٩٦٢. الملف نفسه.

١٤٣ راجـع مبحـث "إقالـة شـقلوف" في هـذا الفصـل ومبحـث "ولقـاءات مـع سـنوك" في الفصـل التـالي "حكومـة الصيد .. الصراع بين وليّ العهد وناظر الخاصّة الملكية".



- قام **وليّ العهد الأمير الحسن الرضا**، يصحبه وفد ليبي كبير، **بزيارة رسمية** للولايات المتحدة الأمريكية على امتداد الفترة من ١٥-٢٣ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٦٢، أجرى خلالها محادثات مع الرئيس الأمريكي كنيدي، وألقى كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.[١٤٤]



١٤٤ راجع مبحث "زيارة وليّ العهد لأمريكا" في هذا الفصل.



عداء إيطالي دفين

كان المستر **دي كاندول**[١٤٥] ضمن الشخصيات البريطانية التي استضافتها الحكومة الليبية لحضور الاحتفالات التي أقامتها بمناسبة مرور الذكرى العاشرة لاستقلال ليبيا. وفي أعقاب تلك المشاركة، أعدّ المستر دي كاندول **تقريراً للخارجية البريطانية** ضمّنه عدداً من ملاحظاته وانطباعاته عن النظام الليبي وعلاقاته ومشاكله. وقد أورد في إحدى فقرات تقريره اعتقاده بأنّ **السفارة الإيطالية في ليبيا مسؤولة عن ترويج حملة دعائية ضدّ الملك ووليّ العهد.**[١٤٦]

وعندما أحالت الخارجية البريطانية نسخة من تقرير المستر دي كاندول بتاريخ ١٥/ ١٢/ ١٩٦١ على سفارتها في بنغازي طلباً لملاحظاتها حول ما جاء به، ردّ القائم بأعمال السفارة يومذاك المستر **جاكسون** G. N. Jackson برسالة مؤرّخة في ١١/ ١/ ١٩٦٢ كان من بين ما جاء فيها أنّه لا يشاطر المستر دي كاندول الرأي فيما ذهب إليه بشأن اتهام السفارة الإيطالية في ليبيا بترويج حملة دعائية مغرضة ضدَّ النظام الملكي الليبي.[١٤٧]

غير أنّه يتضح من مطالعة التقرير الذي أعدّه السفير الإيطالي في ليبيا السنيور بيير لويجي ألفيرا Pier Luigi Alvera بتاريخ ٢٥/ ١/ ١٩٦٣ [١٤٨] بعنوان "**ليبيا الأمس واليوم**" موجّهاً إلى الخارجية الإيطالية، أنَّ ملاحظات واتهامات

---

١٤٥ شغل المستر دي كاندول منصب المفوض المقيم للحكومة البريطانية في برقة منذ عام ١٩٤٩ إلى قبيل استقلال ليبيا في ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١، وقد أنعمت الحكومة الليبية عليه بوسام الاستقلال في عام ١٩٥٢.

١٤٦ تجدر الإشارة إلى أنَّ الحكومة الإيطالية احتفلت خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦١ بالذكرى الخمسين لاحتلالها لليبيا وفقاً لما ورد بالفقرة (٥) من المذكرة المرفوعة بتاريخ ٢١/ ١/ ١٩٦٤ إلى الملك إدريس من قبل عدد من أعضاء البرلمان الليبي. المرزوقي، ص ٢٥.

١٤٧ رسالة المستر جاكسون تحمل الرقم الإشاري 1014/62 VT 1015/5 ومودعة بالملف /FO 371 .165732 22860

١٤٨ سلم السفير الإيطالي نسخة من تقريره إلى السفير الأمريكي في ليبيا المستر لايتنر Lightner يوم ٦/ ٦/ ١٩٦٣. راجع تقرير السفير الأمريكي رقم A-22 المؤرّخ في ١٨/ ٧/ ١٩٦٣ الذي أرفق به ترجمة للتقرير الإيطالي.



المستر دي كاندول للسفارة الإيطالية في ليبيا كانت في محلها. فالتقرير الإيطالي يوضّح بجلاء أنَّ مرسله السفير ألفيرا يكنّ مشاعر بالغة العداء والكراهية للملك وللنظام في ليبيا. وكان ممّا جاء في هذا التقرير، وفقاً لترجمته الإنجليزية، أنَّ فترة الحكم (الاحتلال) الإيطالي لليبيا شكلت الذروة في التاريخ الليبي، وأنَّ النظام الملكي في ليبيا هو **مفارقة تاريخية**، وأنَّ الحكومة الليبية **لم تُبدِ أيّة مؤشّرات تدل على أنّها قادرة أو راغبة في توظيف ثروتها الجديدة من أجل تحقيق نفع حقيقي لعموم شعبها**.[149] كما يتهم التقرير الإيطالي الملك إدريس بأنّه يشكل حجر عثرة في طريق تطوير ليبيا اجتماعياً. ويضيف بلهجة متهكمة أنَّ وليّ العهد سوف يحكم ليبيا بـ "الطريقة الناجحة" نفسها التي حكم بها الملك إدريس.[150]



١٤٩ يلاحظ أنَّ ليبيا يومذاك (عند كتابة التقرير الإيطالي) لم تكن قد شرعت بعد في تسلم أيّة عائدات من تصدير نفطها الخام، وهو ما أشار إليه السفير الإيطالي بالثروة الجديدة.

١٥٠ لا يخفى أنَّ تطوير التعاون بين المملكة الليبية المتحدة وبين إيطاليا كان يلقى معارضة شديدة من قبل رجال النخبة الحاكمة، ولاسيما من ولايتي برقة وفزان. وقد مرّت بنا تلك المعارضة الشديدة التي ووجهت بها زيارة الثري الإيطالي مارزوتّو لبرقة في عام ١٩٥٤ (خلال حكومة بن حليم). وذكر سامي حكيم كيف أنَّ النائبين **عبد السلام التهامي** و**أبا القاسم العلاقي** (من ولاية طرابلس) قدّما سؤالين إلى حكومة **عبد المجيد كعبار** (الذي كان معروفاً بميوله الإيطالية) حول دخول (١٢) قطعة من الأسطول الإيطالي إلى ميناء طرابلس في شهر مارس/ آذار ١٩٦٠ وإخفاء الحكومة أنباء هذه الزيارة عن الشعب الليبي، إذ إنَّ هذه القطع دخلت الميناء دون أن تطلق مدافعها تحية وتقديراً، أو أن ترفع على ساريتها العلم الليبي. ولمّا لم يقتنع **النائب التهامي** بالجواب الذي قدّمته الحكومة للبرلمان يوم **١١/ ١/ ١٩٦٠** قام بتحويل سؤاله إلى **استجواب** ناقشه مجلس النواب يوم **٢٥/ ٤/ ١٩٦٠**، وأصدر قراراً بتوجيه اللوم إلى الحكومة حول هذا الموضوع، وذلك بموافقة **(٣٣)** عضواً من أعضائه الـ(٥٥) هم: آدم عبد الرازق الغويل، أبو القاسم العلاقي، أحمد الرماش، أحمد بن الحاج علي، أحمد المحيشي، جربوع الكزّة، يونس عبد النبي بالخير، سالم الأطرش، موسى اللواج، محمد عبد الجليل زعطوط، محمد بوصاع الزنتاني، محمد سليمان بوربيدة، محمد نشنوش، محمد ياسين المبري، محمد عطية بونويرة، محمد بشير المغيربي، محمود صبحي، مفتاح شريعة، نوري بن غرسة، ساسي حمادي، السايح فلفل، السنّي خليفة، سليمان العبدلي، عبد المولى لنقي، عبد السلام التهامي، عبد الفتاح بن زهرة، عبد القادر البدري، على مصطفى المصراتي، العربي بن خليل، عمران البصير، عمران يونس العابدية، الفيتوري زميت، الصابر حسن الشاعري. حكيم، **هذه ليبيا**، ص ١٨٨-١٩١.



قرار حـل هيئة الخدمات المشتركة

أشرنا من قبل[١٥١] إلى أنَّ قانون **مجلس الإعمار الجديد** الذي أصدرته حكومة **عبـد المجيـد كعبار** وأصبـح نافذ المفعـول منـذ **١/ ٧/ ١٩٦٠ تضمّـن نصوصاً تقضي بحل كافة الهيئات والمؤسسات والأجهزة التي كانت تتولى مهام التخطيط والتنميـة في البلاد**، وهي "وكالة التنمية والاسـتقرار" و"الهيئـة الليبية الأمريكية للإنشاء والتعمير" و"هيئة الخدمات الليبية الأمريكية المشتركة".

كـما أشرنا في الفصل ذاته إلى أنَّ حكومة كعبار أصدرت في **١٢/ ٥/ ١٩٦٠** قراراً بتشـكيل **لجنة ليبية أمريكية مشتركة** برئاسـة وزير الخارجية الليبي يومذاك الدكتـور **وهبـي البـوري** كلفـت بدراسـة ووضـع الخطـط لنقـل اختصاصات وموظفـي "**هيئـة الخدمـات الليبيـة الأمريكيـة المشـتركة**" LAJAS إلى الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات الثلاث.

وكـما سـلفت الإشـارة، فقد تأخّـر تفعيل مجلـس الإعمار،[١٥٢] ومـن ثمّ فلم يكـن غريبـاً أن يتأخّر تنفيذ خطوة حل الهيئات المذكـورة، إلى أن جاءت حكومة الصيد فأقدمت في **٩/ ١١/ ١٩٦٠** [١٥٣] على اتخاذ قرار حل "**هيئة الخدمات الليبية الأمريكية المشتركة**" في غضون **(١٥)** يوماً من صدوره.

لقـد تنـاول الصيـد[١٥٤] موضـوع "**حـل هيئـة المصالـح المشـتركة**" وردود فعـل السـفارة الأمريكيـة على هذه الخطـوة. وتؤكـد الوثائق السرّيـة للخارجية الأمريكية المفرج عنها صحة ما أورده الصيد حول هذا الموضوع، كما يتضح من هذه الوثائق أيضاً:

١- أنَّ وسـائل الإعـلام الليبيـة، الحكومية والأهليـة، بما في ذلك

---

١٥١ راجع الفصل الأول "حكومة كعبار .. واكتشاف النفط" من هذا المجلد.
١٥٢ راجع مبحث "إقالة شقلوف" في هذا الفصل.
١٥٣ كان الصيد قد تولى رئاسة الوزارة في ١٦/ ١٠/ ١٩٦٠.
١٥٤ الصيد، ص ١٥٠-١٥٣.





الإذاعة المسموعة، قامت في البداية بالترحيب بهذه الخطوة منذ صدور القرار بشأنها في ٩/ ١١/ ١٩٦٠ مع حملة انتقادٍ شديدة لنشاط هذه الهيئة.

٢- توقفت هذه الوسائل عن انتقادها الموجّه لنشاط الهيئة المذكورة، وحل محلها منذ ١٥/ ١١/ ١٩٦٠ لهجة مختلفة تتجنّب النقد للهيئة وتذكر لها جهودها في مجال مشروعات التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال السنوات منذ إنشائها.

٣- تفيد برقية مرسلة من السفارة الأمريكية في ليبيا إلى وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ١٥/ ١١/ ١٩٦٠ ما يلي:

(أ) أنَّ وزير الخارجية الليبي (عبد القادر العلّام)، الذي كان قد استقبل السفير الأمريكي يوم ٨/ ١١/ ١٩٦٠ (أي قبل يوم من صدور قرار الحكومة القاضي بحل هيئة المصالح المشتركة)، قد أبلغه عن توجّه الحكومة في هذا الصدد إلا أنّه لم يشر إلى قرار الحكومة المزمع بشأنه.

(ب) أنّ قرار الحكومة الليبية المباغت والمنفرد في هذا الصدد قد أدّى إلى حالة من الفوضى والارتباك، ولاسيما فيما يتعلق بقيام الشرطة الليبية بإخطار العاملين في هذه الهيئة (من الأجانب غير الأمريكان) بضرورة مغادرة البلاد خلال خمسة عشر يوماً. كما أدّى استيلاء الشرطة على سيارات الهيئة إلى إرباك النشاطات القائمة لهذه الهيئة.

(ج) أنَّ الحملة التي قامت بها وسائل الإعلام الليبية كانت بإيعازٍ من الحكومة.

(د) أن الاحتجاج الفوري القوي الذي قامت به السفارة

الأمريكيـة وبعثة العمليـات الأمريكية لـدى الحكومة الليبية حقق النتائج التالية:

- إعادة تقييم الموقف من العاملين غير الأمريكان في الهيئة.
- السـماح بالإفـراج عـن عددٍ مـن ممتلـكات الهيئة وسياراتها.
- تخفيـف حـدّة الانتقـادات في وسـائل الإعـلام الليبية

(هـ) أنَّ الحكومة الليبية اتخذت قرارها بحل الهيئة دون تقدير مسـبق لحالة الإرباك والفوضى التي سـوف تترتب على ذلك القرار، وأنّها كانت مدفوعة في اتجاهه:

- بهدف إعطاء الانطباع للرأي العام الليبي بقدرتها على اتخاذ قرارات مستقلة وحاسمة.
- بهدف الحصول على شعبية من خلال العزف على وتر "المعاداة للأجنبي".

(و) وتخلص البرقية إلى أنَّ القرار لن يؤثر في شـكل وطبيعة التعـاون الاقتصـادي والفنـي بـين الولايـات المتحـدة وليبيـا، غير أنّها تقترح أنّه مادام إنشـاء هذه الهيئة قد تمّ بقرار مشـترك فإنّـه ينبغي من الناحية الشـكلية إنهاؤها بقرار مشترك.

٤- وبالفعـل فقـد جـرى إعداد مـشروع اتفاق لإنهاء عمـل الهيئة والتوقيع عليه بين الحكومتين.

٥- حـرص السـفير الأمريكـي (جونز) خـلال مقابلتـين أجرتهما معـه صحيفتا "مـرآة طرابلـس" "*Tripoli Mirror*" و"الرائد" - مسـتقلة - (نُشرتا يـوم ٢٠/ ١١/ ١٩٦٠) على أن يزيل من

أذهان القرّاء أيّ انطباع مفاده أنَّ قرارات حل الهيئة كانت ضدّ رغبـة الحكومة الأمريكية، كما إنّه حرص على الدفاع عن الهيئة المنحلة وعن إنجازاتها.

ورغـم إتمام حـل هذه الهيئـة، وبقية الـوكالات الأخرى التـي كانت معنية بالتخطيـط والتنميـة في ليبيا مع نهاية عام ١٩٦٠، **فقـد ظلت أصداء الانتقادات والمآخذ الموجّهة ضدّ أدائها تتردّد ردحاً من الزمن على ألسـنة عددٍ من المسـؤولين الليبيّين، بل الأمريكان أيضاً.**

فخـلال اجتـماع روبرت بيرنسـون Robert Bernson مدير بعثـة العمليات الأمريكية في ليبيا (USOM /L) مع الملك إدريس يوم **١٤/ ١/ ١٩٦١**، بمناسبة انتهاء عمله في ليبيا، وجد الفرصة مناسبة لأن يقول للملك "إنَّ الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ودولاً أخرى، قدّمت لليبيا مساعدات اقتصادية وفنّية لعدّة سـنوات. وقد أمكن إنجاز الكثير عن طريق هذه المسـاعدات، ومع ذلك فإنّه لا يستطيع الادّعاء بأنّ كل ما قامت به الولايات المتحدة في مجال التنمية كان سلبياً، إلا أنّه لا يمكن في الوقت ذاته القول بأنّ كل ما قامت به أمريكا كان سيّئاً."[١٥٥]

وخـلال الاجتـماع الـذي انعقـد في مدينة واشـنطن بتاريـخ **١/ ٣/ ١٩٦١** وشـارك فيـه وفد برلمـاني[١٥٦] ليبي ومندوبون عـن وزارة الخارجيـة، جاء من بين النقاط التي أثارها الوفد الليبي على لسان متحدّثه الأستاذ **علي المصراتي**:

"إنَّ ليبيـا تقـدّر بامتنـان المسـاعدات الاقتصاديـة التـي قدّمتها لهـا الولايات المتحـدة الأمريكيـة. إنَّ المبالغ التي جرى إنفاقها كبيرة، ومع ذلك، ولسـبب أو لآخر، تبدو تلك الإنجازات التي تحقّقت فعلاً غير متناسـبة مع تلك المبالغ. إنَّ جزءاً من الخطأ يكمن في أنَّ بعض المشروعات لم يجر مسبقاً التخطيط لها بشكل جيد .. وفي كثير من الأحيان، فإنَّ سـبب الخطأ لا يبدو معروفاً أو ظاهراً .. إلا أنَّ الأمر الذي لا شك فيه هو أنَّ الليبيّين يجدون أنَّ أموالاً هائلة قد أنفقت، على حين أنَّ النتائج هزيلة، وهم لا يعرفون السبب لذلك..".

١٥٥ تتضـح اللهجـة الاعتذاريـة في عبـارات المسـتر بيرنسـون. وللمزيـد حـول هـذه المقابلـة، راجـع الفقـرة الخاصّة بها من هذا المبحث.

١٥٦ ضـمّ هـذا الوفـد كلاً مـن النـواب عـلي مصطفـى المصراتي، والسـائح عبـد الرحمـن فلفـل، ونـوري سـليمان بن غرسة، وأحمد المحيشي، وسليمان أحمد العبدلي، وموسى عبد الرازق الأعوج.





"مـن المعـروف عن العقليـة الأمريكية أنّها صاحبة إبـداع لا يعرف الحدود .. ولكن، للأسـف، يبدو أنَّ الخبراء والفنيين الأمريكان الذين أرسـلوا إلى ليبيا لم يكونوا من أصحاب هذه العقليات المبدعة".[١٥٧]

مقابلة مع المـلك

أمضى المستر **روبرت بيرنسون** نحو عام في ليبيا يشغل منصب مدير **برنامج المسـاعدات الأمريكية لليبيـا** (Director of USOM). وإثر قرار الحكومة الليبية بحـلّ هيئـة المصالح الليبيـة الأمريكيـة في ٩/ ١١/ ١٩٦٠، قرّر تـرك منصبه في ليبيا، بل التقاعد من خدمة الحكومة الأمريكية. وفي ١٤/ ١/ ١٩٦١ قام المسـتر بيرنسون بزيارة **الملك إدريس** زيارة وداعية كان يصحبه خلالها السفير الأمريكي **جون ويزلي جونز**، الذي أعدّ تقريراً سرّياً[١٥٨] حول هذه المقابلة مع الملك بعثه إلى الخارجية الأمريكية. وكان ممّا جاء في هذا التقرير:

"شـكر المسـتر **بيرنسـون** في بدايـة اللقـاء كلاً من **عبد الـرازق شـقلوف وفؤاد الكعبـازي وكليفـورد ديفيـز**،[١٥٩] ثمّ تحـدّث عن الوضـع المالي لليبيـا، وقال إنَّ **الوضـع المـالي لليبيا** حتى هـذه اللحظة (قبل أن تشرع الحكومة الليبية في تسـلم عائدات البترول) **قوي** (Sound)، وبالطبع فخلال أمد قصير، سـنة أو سنتين، عندمـا تبدأ العائدات البترولية بالوصول، **سـوف تكون ليبيا بحق بلداً محظوظاً جـداً ماليـاً**. وبمقارنـة ليبيا بغيرها مـن الدول الناميـة، فإنَّ **التنميـة الاقتصادية في ليبيا تبدو مشـكلة سـهلة** بالنظر إلى قلة سـكانها، وثرواتها الطبيعية المعروفة،

---

١٥٧ أمّـا بالنسـبة لمصير **وكالـة التنميـة والاسـتقرار**، فقـد نسـب التقريـر الاقتصـادي السـرّي نصـف الشـهري الذي أعدّته السـفارة الأمريكية في ليبيا بتاريـخ **٢٧/ ٣/ ١٩٦١** (من الفترة من ٢١/ ٢/ ١٩٦١ إلى ٨/ ٣/ ١٩٦١) إلى صحيفـة جورنـالي دي تريبولي *Giornale di Tripoli* (باللغة الإيطاليـة) الصادرة يوم ٥/ ٣/ ١٩٦١، أن تلك الوكالة سوف تتوقف عملياتها ونشاطها في ليبيا بدءاً من ٣١/ ٣/ ١٩٦١ وأنَّ الوكالة ستتحوّل، وفقاً لما أوردته تلك الصحيفـة، إلى جهاز استشـاري لمجلس الإعمار، وأنَّ السـير آرثر ديـن Sir Arthur Dean (البريطاني) الذي عمل مديراً للوكالة منذ إنشائها في عام ١٩٥٢ (باعتبار أنَّ الوكالة كانت قائمة على توظيف الأموال التي تقدّمها الحكومة البريطانية لأغراض التنمية في ليبيا) سوف يعمل رئيساً للقسم الفني بمجلس الإعمار.

١٥٨ التقرير يحمل الرقم (343) ومؤرّخ في ١١/ ٢/ ١٩٦١ بالملف 873.00.

١٥٩ كان شـقلوف يومـذاك يشـغل منصـب وكيـل وزارة الماليـة ورئيـس مجلـس الإعـمار، كـما كان فـؤاد كعبـازي يشـغل منصب وزير الدولة لشـؤون رئاسـة مجلس الوزراء، أمّا المسـتر ديفيز فكان مستشـاراً مالياً بريطانياً في وزارة المالية. ولا ندري ما إذا كان شـكر المسـتر بيرنسون لشقلوف حقيقياً أم أنّه مجرّد مجاملة، لأن الوثائق الأمريكية تؤكد أنَّ شـقلوف لم يكـن على وفـاق مع الخبراء والمستشـارين الأمريـكان العاملين في ليبيـا يومذاك. راجع مـا ورد بهذا الخصوص في مبحث "إقالة شقلوف" في هذا الفصل.



ووضعها المالي. **والعنصر الوحيد المطلوب** لضمان تحقيق رفاهية الشعب الليبي في أقصر وقت ممكن هو التخطيط الجيد من خلال مجلس الإعمار، والتنفيذ الفوري لخطة التنمية، والعمل الجاد من جانب الشعب الليبي".

"ثمّ أضاف المستر بيرنسون إنَّ **الوضع المالي للحكومة الليبية متين** (Sound)، فلدى الحكومة الآن نحو **(٩٠)** مليون دولار أمريكي في شكل **احتياطات من العملة الأجنبية** مودعة في بنوك بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وإنَّ عائدات ليبيا السنوية من النقد الأجنبي تقدّر بنحو **(١٠٠)** مليون دولار، وهو مبلغ كبير لبلدٍ صغير كليبيا".

"أشار المستر بيرنسون بعد ذلك إلى أنَّ **العملة الليبية** الموجودة الآن في التداول مغطاة بنحو **١٢٥٪** من قيمتها بالعملات الأجنبية. **وهذا يشكل تقريباً أكبر غطاء بالعملات الصعبة لأيّ عملة مصدّرة في العالم**. وفي رأيه، إنّه **ليس من الضروري تغطية العملة الليبية بهذا الشكل وإلى هذا الحدّ**. ومن المعتاد في بلدٍ كالولايات المتحدة وبقية بلدان العالم الحرّ أن يكتفى بتوفير غطاء (من العملات الأجنبية والذهب) للعملة المصدرة يتراوح ما بين **٣٠٪ و٤٠٪** من قيمتها، فإذا فعلت ليبيا الشيء ذاته فسوف يكون لديها أموال إضافية يمكن لوزارة المالية استخدامها".[١٦٠]

"ثمَّ أشار المستر **بيرنسون** إلى أنّه فهم أنَّ لدى الحكومة الليبية الآن تحت الإعداد **مشروع خطة خمسية للتنمية** من قبل **مجلس الإعمار**، وأنَّ هذه الخطة وضعت في ضوء ما جاء في **تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير** عن الاقتصاد الليبي.[١٦١] وقد عبّر المستر بيرنسون عن تثمينه لهذه الخطوة مؤمّلاً أن توضع موضع التنفيذ فور إقرارها".[١٦٢]

"**عبّر الملك إدريس عند هذه النقطة عن اهتمامه الشخصي بموضوع إعادة تنظيم مجلس الإعمار، وأنّه كان يحث الحكومة على إنشاء مجلس إعمار قوي وقادر على**

---

١٦٠ وكأنّه يقول: فلا حاجة لطلب المزيد من المساعدات المالية الأجنبية من أمريكا وبريطانيا، كما كانت حكومة الصيد تفعل يومذاك.

١٦١ نُشر التقرير، كما مرّ بنا، في عام ١٩٦٠ خلال حكومة عبد المجيد كعبار.

١٦٢ راجع مبحث "مشروع خطة خمسية للتنمية" من هذا الفصل.







تنفيذ كافة مشروعات التنمية التي تطرح أمامه".

"**أنّ المستر بيرنسون أضاف أنَّ كثيراً من الناس يعيشون في ظل إحساس خاطئ مفاده أنَّ التنمية الاقتصادية أمر ينبغي الإحساس بنتائجه على الفور. من الطبيعي جداً أن تكون الحكومة الليبية حريصة على أن تتحقق الرفاهية للمواطنين جميعاً وبسرعة، غير أنّ التنمية الاقتصادية تستغرق وللأسف حقبة من الزمن، وقد يستغرق الأمر في بعض الأحيان جيلاً كاملاً قبل أن يبدأ المواطن العادي في الإحساس بنتائج تلك التنمية".**[١٦٣]

"ثمّ قال المستر **بيرنسون** إنَّ الولايات المتحدة وبريطانيا ودولاً أخرى قدّمت لعدّة سنوات مساعدات اقتصادية وفنية لليبيا. وقد أمكن إنجاز الكثير عن طريق هذه المساعدات، ومع ذلك **فإنّه لا يستطيع الادّعاء بأنَّ كل ما قامت به الولايات المتحدة في مجال التنمية كان سلبياً، إلا أنّه لا يمكن في الوقت ذاته القول بأنَّ كل ما قامت به أمريكا كان سيّئاً**[١٦٤]. **وأضاف بأنّه فخور بالإنجازات المشتركة التي تمّت في ظل برنامج المساعدات الأمريكية لليبيا".**

"ثمَّ استدرك المستر بيرنسون قائلاً إنَّ معظم الناس (الليبيّين)، لسوء الحظ، لا يلمّون بالنشاطات التي وقعت في مجال التنمية الاقتصادية خلال السنوات الماضية بمساعدة الولايات المتحدة وآخرين. **ولا بدّ من توعية المواطنين الليبيّين** بهذه النشاطات حتى يتبيّن لهم أنَّ الحكومة الليبية، بالتعاون مع حكومات أخرى، تقوم بتحقيق إنجازات من أجلهم".

"واستطرد المستر بيرنسون موضّحاً أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تضطلع ببرامج مساعدات في نحو (٦٨) دولة. **وكمؤشّر على التعاطف الذي تحظى به ليبيا من الولايات المتحدة، فإنَّ ليبيا تتلقى أعلى معدّل للفرد Per Capital من المساعدات الأمريكية.** وعلى سبيل المثال، فقد تلقت ليبيا في العام الماضي

١٦٣ ومع ذلك فإنَّ تقارير مختلف السفارات في ليبيا (البريطانية والأمريكية، حتى الإيطالية) لم تكف عن انتقاد الحكومة الليبية في أنّها لم تقطع شوطاً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٦٤ من الواضح أنَّ المستر بيرنسون كان يتحدّث تحت تأثير الانتقادات التي كانت قد راجت يومذاك في الأوساط الليبية، بما في ذلك الصحافة والبرلمان، ضدّ نشاطات الوكالات والهيئات الأمريكية في ليبيا.



مسـاعدات مـن أمريكا، بشـكل أو بآخر، بلغـت نحو (**٣٠**) مليـون دولار أي بمعدّل (**٣٠**) دولار للفرد".[١٦٥]

وأشـار المستر جونز في تقريره إلى أنَّ **الملك إدريس عبّر عند تلك النقطة عن انتقـاده** للجهاز الإعلامي **الليبي، وكيف أنّه لا يقوم بالتوعية والدعاية الكافية لما تنجـزه الحكومة. وعندما ألح** المسـتر بيرنسـون إلى أنَّ الأجيـال القادمة هي التي سـتحسّ بتلك الجهود التـي بذلت من أجـل التنمية الاقتصاديـة وتجني ثمارها، **عقـب الملـك إدريـس بقوله إنّـه يأمل أن تحـسّ الأجيـال الحالية أيضـاً بثمار هذه الجهود.**

ويتضح من مطالعة التقرير عن هذه المقابلة أنَّ المستر بيرنسون تعمّد الإشارة إلى مشروع بناء **مستشـفى ترهونة** كي يحذّر الملك من **التغلغل الشـيوعي** في ليبيا عبر إبداء السـوفييت استعدادهم لتقديم بعض **المسـاعدات الفنية والاقتصادية**، والتي كان من أمثلتها تعبيرهم عن الاسـتعداد لبناء هذا المستشـفى. واسترسـل المسـتر **بيرنسون** في سرد **الأسـباب** التي ينبغي أن تجعل **المساعدات السوفييتية** في نظـر الحكومـة الليبية **ليس خطيرة فقـط ولكن غير ضرورية أيضـاً**، وقد لخّصها في:

أولاً: أنّ ليبيـا في الوقـت الحـاضر وفي حـدود إمكاناتهـا الذاتية تعدّ مستقلة مالياً.

ثانياً: أنَّ ليبيا لها أصدقاؤها (الولايات المتحدة وبريطانيا وآخرون) الذين أبدوا دوماً استعدادهم لتقديم ما تحتاجه من مساعدات دون التدخل في شـؤونها الداخلية.

ثالثاً: أنَّ ليبيا، وهي لا تحتاج إلا لوقت قصير لتحقيق استقلالها المالي، ليست في حاجة لأن تخاطر بقبول المساعدات السوفييتية.

رابعاً: أنَّ ليبيـا، عـلى العكـس مـن جيرانهـا في مصر وتونـس، تمتلك مقوّمات مستقبل اقتصادي ومالي زاهر من البترول.

---

١٦٥ لا يخفـى مـدى سـخف هـذا المؤشّر الـذي اسـتخدمه المسـتر بيرنسـون، فهـو يتحـدّث عـن المسـاعدات كأنّها هبات خيرية، ويتجاهل ما تحصل عليه أمريكا من تسـهيلات عسـكرية مقابل هذه الأموال، كما يتجاهل حالة الاقتصاد الليبي ومسـاحة ليبيا الشاسـعة، وهو يركز على العام ١٩٥٩ ويستخدمه كمثال لبقية السنوات وهو مثال مضلل أراد أن يخفي من خلاله الشحّ الذي مارسته أمريكا في السنوات السابقة.





وأضاف السفير الأمريكي ويزلي جونز في تقريره عن هذه المقابلة، أنَّ **الملك** تناول بالحديث الملابسـات التي سـبق أن جعلت حكومة كعبار تفكر بل تنصح الملك بقبول العرض السـوفييتي ببناء مستشفى ترهونة تحت ضغوط أعضاءٍ من البرلمان ومن الرأي العام. كما أكد الملك خلال المقابلة تثمينه العالي للمساعدات التي تلقتها ليبيا منذ حصولها على استقلالها من الولايات المتحدة وبريطانيا. **وأنّه يرى أنَّ المسـاعدات الأمريكية تأتي الأولى من حيث الأهمية**، كما أكد أنَّ الصداقة القوية بين ليبيا والولايات المتحدة وبريطانيا لن تتغيّر. وأشـار الملك إلى أنَّ هناك فارقاً كبيراً بين مجرّد تقديم العروض بالمساعدات (حالة السوفييت) وبين تقديم المسـاعدات فعـلاً (حالة أمريـكا وبريطانيا). وألمح في ختام المقابلة إلى أنّه سـمع الكثـير مـن الثناء، عن طريق السـيد شـقلوف، للجهود الطيبة التي بذلها المسـتر بيرنسون من أجل مساعدة ليبيا.



مشروع خطة خمسية للتنمية

على الرغم من أنّ فريق الخبراء الذي كلفته الأمم المتحدة بدراسة أوضاع الاقتصاد الليبي في عام ١٩٥١ [١٦٦] تمكن من وضع ما وصف **بالخطة السداسية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية** في ليبيا،[١٦٧] على أن تتبعها خطط سداسية أخرى ثانية وثالثة ورابعة. وعلى الرغم من أنّه جرى في شهر فبراير/ شباط من العام ١٩٥٦ (حكومة بن حليم) إعداد ما وصف **بخطة سداسية للتنمية**،[١٦٨] فإنه لا يمكن القول بأنَّ ليبيا عرفت خلال تلك الحقبة "**خطة شاملة للتنمية**" بالمعنى الصحيح للكلمة، ولم يتجاوز الأمر تنفيذ عدد من المشروعات الإنمائية في مختلف القطاعات تحت إشراف وتوجيه وكالات هيئة التخطيط التي سلفت الإشارة إليها.[١٦٩]

وكما ألمحنا،[١٧٠] فقد كان من النتائج التي ترتبت على الدراسة التي أجراها **البنك الدولي للإنشاء والتعمير** عن الاقتصاد الليبي في عام ١٩٥٩ أن تنامى

---

١٦٦ قامت هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصّصة بالاتفاق مع حكومتي بريطانيا وفرنسا في عام ١٩٥١ بتعيين فريق يتكوّن من (٢٢) خبيراً برئاسة البروفيسور بنجامين هيجنز (كبير الخبراء الاقتصاديين) لدراسة كافة المشاكل المالية والنقدية والاقتصادية في ليبيا، ولوضع مشروع خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفور حصول ليبيا على استقلالها، أبرمت الحكومة الليبية اتفاقية شاملة مع الأمم المتحدة ووكالاتها تضمن استمرار المساعدة المتمثلة في عمل هذا الفريق من خبراء الأمم المتحدة.

١٦٧ بلغت تقديرات الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعات التنمية والإعمار الواردة في الخطة المقترحة نحو (٢,٣) مليون جنيه ليبي للسنة المالية ٥٢/ ١٩٥٣ ونحو (٢,٨) مليون جنيه لكل سنة من السنوات الخمس التالية. وقد أفاد تقرير سرّي بعثت به السفارة الأمريكية إلى واشنطن مؤرّخ في ٣٠/ ٦/ ١٩٥٥ (رقم ٣٨٦) أنّ "**لجنة التخطيط الاقتصادي**" الليبية اعتمدت، بدءاً من السنة المالية ٥٣/ ١٩٥٤، برنامجاً خماسياً للتنمية، وهو لا يعدو أن يكون تجميعاً لعدد من المشروعات الإنمائية التي أوصت بها مختلف الهيئات والوكالات الأجنبية والحكومية بعد تخفيضها إلى عدد وحجم معقول قابل للتنفيذ. وقد تُرك للهيئات والوكالات المختصّة بالتنمية، وعلى الأخصّ وكالة التنمية والاستقرار (الليبية/ البريطانية LPDSA) وبرنامج المساعدات الفنية الليبية الأمريكية (Libyan American Technical Assistance Service) (LATAS)، توفير التمويل اللازم لها والإشراف على تنفيذها.

١٦٨ راجع التقرير الذي أعدّته السفارة الأمريكية عن حالة الاقتصاد الليبي المؤرّخ في ١٩٥٧/٦/١٧ رقم (٤٦٨). وقد أفاد هذا التقرير أنّ فريق عمل يتكوّن من مسؤولين في الحكومة الليبية وفي بعثة الأمم المتحدة وهيئات المساعدة الأمريكية انتهى في شهر فبراير/ شباط من إعداد مشروع ست سنوات للتنمية في ليبيا قدّر إجمالي مصروفاته بنحو (٤٠) مليون جنيه ليبي، غير أنّ هذا المشروع بقي دون اعتمادٍ من الحكومة.

١٦٩ راجع مبحث "حل هيئات التخطيط والتنمية المشتركة" من هذا الفصل.

١٧٠ راجع مبحث "حل هيئات التخطيط والتنمية المشتركة" من هذا الفصل.



الإحساس بين المسؤولين عن أوضاع التنمية في البلاد بضرورة توحيد أجهزة التخطيط والتنمية في الدولة، وإعادة تنظيمها والنظر في صلاحياتها، وبضرورة **وضع خطة متكاملة وشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية** في إطار ما ورد في تلك الدراسة من توصيات ومقترحات.

وبالفعل، وبعد كثير من العناء والأخذ والردّ، تمكّنت **حكومة عبد المجيد كعبار** من إصدار قانون **مجلس الإعمار الجديد** الذي أصبح نافذ المفعول منذ **الأول من يوليو/ تموز ١٩٦٠**، [١٧١] وهو القانون الذي حل كافة الهيئات والمؤسسات الأخرى التي كانت معنيّة بالتخطيط والتنمية[١٧٢]، ووحّد العملية التخطيطية وركزها في جهاز واحد هو مجلس الإعمار الذي يرأسه وكيل وزارة المالية (عبد الرازق شقلوف).[١٧٣]

إنَّ عملية إعادة التنظيم لمجلس الإعمار، التي أقدمت عليها حكومة كعبار في منتصف عام ١٩٦٠، أصبحت – من الناحية النظرية على الأقل– رمزاً للانتقال من مرحلة "**التخطيط لليبيّين**" إلى مرحلة "**التخطيط من قبل الليبيّين**"[١٧٤] مع مساعدة الخبراء والمستشارين الأجانب، فقد حقّقت تلك العملية النتائج التالية:

(أ) **تلييب** أجهزة ومؤسسات التخطيط والتنمية.

(ب) **توحيد** وتركيز العملية التخطيطية.

---

١٧١ جرى تقديم مشروع هذا القانون إلى البرلمان بتاريخ ٦/ ٤/ ١٩٦٠، وتمّ إقراره من قبل مجلس النواب في ٥/ ٥/ ١٩٦٠، ومن قبل مجلس الشيوخ في ١٠/ ٥/ ١٩٦٠، وأصبح نافذ المفعول من تاريخ نشره في **الجريدة الرسمية** يوم ١/ ٧/ ١٩٦٠ بالعدد رقم (١٠) لسنة ١٩٦٠.

١٧٢ لوحظ أنَّ قانون المجلس الجديد لم ينصّ صراحة على إلغاء مجلس الإعمار، الذي كان قد صدر قرار تأسيسه في عام ١٩٥٦ من مجلس الوزراء (حكومة بن حليم)، والذي كان يرأسه آنذاك **نجم الدين فرحات**، ومن ثمّ بقيت بعض الازدواجية في أداء المجلسين قائمة لحين من الوقت. وقد أورد التقرير نصف الشهري الذي أعدّته السفارة الأمريكية عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا [التقرير رقم (٢٧) الذي يغطي الفترة من ١١ إلى ٢٤ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٠] أنَّ مصادر في **السفارة الإيطالية** بليبيا أفادت بأنَّ شقلوف (الرئيس الجديد لمجلس الإعمار) أبلغ نجم الدين فرحات أنَّ عليه أن يبقى في منصبه على الأقل حتى نهاية عام ١٩٦٠، ذلك أنَّ شقلوف مشغول بالكامل في عدّة مشروعات إنشائية خاصّة بمدينة البيضاء، وأنَّ هذا الانشغال يستنفد كافة جهوده ووقته ويحول بينه وبين تخصيص أيّ وقت لمنصبه الجديد كرئيس لمجلس الإعمار.

١٧٣ وردت أسماء كل من المستر دي كاندول (البريطاني) والدكتور نريان براساد (الخبير الهندي) كشخصيات مرشّحة لشغل منصب المدير التنفيذي للمجلس الجديد.

١٧٤ راجع الكتيّب الصادر عن وزارة التخطيط والتنمية بعنوان **موجز لتطوّر أنظمة التخطيط في ليبيا** بتاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٦٥، (٢٢ صفحة).





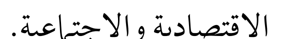
غير أنَّ سقوط حكومة كعبار، خلال أربعة أشهر تقريباً من صدور قانون مجلس الإعمار الجديد، قد حال بينها وبين تفعيله، أو بين أن تشرع الحكومة في إعداد مشروع خطة شاملة للتنمية عن طريقه، وهو الأمر الذي سعى محمد عثمان الصيد إلى تحقيقه منذ الأسابيع الأولى لتوليه رئاسة الوزارة.

ففي مطلع **شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٠** أعلن رئيس الحكومة الجديد (الصيد) عن عزم حكومته على إعداد مشروع خطة خمسية للتنمية عن السنوات ١٩٦١-١٩٦٥. وفي الثاني عشر من الشهر ذاته، عمّم مجلس الإعمار **منشوراً** على كافة الوزارات والمصالح والأجهزة والهيئات الحكومية يطلب بموجبه منها تزويده **خلال ستة أسابيع** بالبيانات الخاصّة بمشروعات التنمية التي تقترحها، ممّا يقع في دائرة اختصاصها، منبّهاً إلى وجوب أن تكون المشروعات المقترحة "**ضرورية**" و"**مهمّة**"، وإلى وجوب أن تقوم لجان إقليمية بمهمّة فحص هذه البيانات والتنسيق بين مختلف المشروعات المقترحة.

ويتضح من تقرير بعثت به السفارة الأمريكية أنَّ نيّة مجلس الإعمار - وفقاً لمصادر بالسفارة البريطانية- كانت متجهة لأن يجري عرض المقترحات التي سترد من مختلف الجهات الحكومية على السير **آرثر دين** رئيس وكالة التنمية والاستقرار، وعلى المستشار البريطاني المالي بوزارة المالية المستر **كليفورد ديفيز** Clifford Davis، وعلى الخبير الاقتصادي الأمريكي التابع للأمم المتحدة الدكتور **إيرل هولد** Earl Hold.[١٧٥]

أمّا فيما يتعلق **بتمويل مشروعات وبرامج الخطة الإنمائية المزمعة**، فمن الواضح أنَّ الصيد كان **يؤمّل أن يتمّ ذلك عبر المساعدات** التي كانت تتلقاها حكومته (أو تتوقع الحصول عليها) من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الثلاث الأولى من الخطة، على أن تتكفل عائدات البترول الليبي بتغطية تمويل السنوات الباقية منها، إذ إنَّ تلك العائدات أصبحت مؤكدة، كما أنَّ القانون رقم **(٧٩) لسنة ١٩٥٨** الذي أصدرته حكومة كعبار أوجب تخصيص ما لا يقل عن ٧٠٪ من العائدات البترولية لتمويل مشروعات وبرامج التنمية

١٧٥ التقرير يحمل الرقم (٣١) ويغطي الفترة من ٦ إلى ٢٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٠.


الاقتصادية والاجتماعية.

وكما ألمحنا في مباحث أخرى من هذا الفصل، بذل رئيس الحكومة الصيد جهوداً متواصلة منذ تسلّمه رئاسة الوزارة، وعلى امتداد عامي ١٩٦١ و١٩٦٢ من أجل الحصول على المزيد من المساعدات الأمريكية لتمويل مشروعات خطة التنمية المزمعة،[١٧٦] إلا أنَّ الحكومة الأمريكية واجهت هذه المطالب بالصدّ والرفض، لاعتبارات وأسباب تتعلق أحياناً بالكيفيّة التي تمّ بها إعداد الخطة وإدراج عددٍ من المشروعات بها، وفي أحيان أخرى بسبب الفساد المالي الذي انتشر خلالَ تلك الفترة وطبع سلوك عددٍ من المسؤولين في الدولة،[١٧٧] وفي أحيان ثالثة بسبب شخصية عبد الرازق شقلوف رئيس مجلس الإعمار الجديد وموقفه المناوئ للمستشارين والخبراء الأمريكان.[١٧٨]

أمّا فيما يتعلق **بإعداد مشروع الخطة ذاته فقد ظلّ يتعثّر**، ولم يتمكن الصيد من الحصول حتى على موافقة مجلس وزرائه على "المشروع" الذي جرى إعداده بوساطة مجلس الإعمار بإشراف عبد الرازق شقلوف.

وتكشف الوثائق السرّية للخارجيتين الأمريكية والبريطانية[١٧٩] عن عددٍ من الجوانب المتعلقة بهذا المشروع، و**أسباب تعثره وفشله**، لا تخلو من دلالةٍ وعبرة بشأن ما كان يحيط بـ"**العملية التخطيطية**" في تلك الحقبة من تخبّط واضطراب وصراع، والذي كان أحد أثمانه الباهظة تعثّر مشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية لمدّة قاربت ثلاث سنوات.[١٨٠]

وتلقي الوثيقتان السرّيتان التاليتان من وثائق الخارجية الأمريكية الضوء على جوانب ممّا صاحب إعداد مشروع الخطة المذكورة والمآل الذي انتهى إليه.

يتضح من الوثيقة الأولى:[١٨١]

---

١٧٦ راجع ما ورد تحت "طلب مساعدات مالية" في مبحث "العلاقات مع أمريكا" من هذا الفصل.

١٧٧ راجع مبحث "اتهامات بالفساد المالي" ومبحث "زيارة وليّ العهد" في هذا الفصل.

١٧٨ راجع مبحث "إقالة شقلوف" في هذا الفصل.

١٧٩ راجع على سبيل المثال التقارير المرسلة من السفارة البريطانية إلى وزارة خارجيتها خلال عام ١٩٦٢، وعلى الأخصّ تلك الموجودة بالملفات FO 371/165745 & 165746.

١٨٠ انظر أيضاً: الصيد، ص ١٩٨-١٩٩.

١٨١ برقية مرسلة من السفارة الأمريكية إلى واشنطن بتاريخ ١٩٦٢/٥/٤ وتحمل الرقم الإشاري (٢٧٨).



- استغرق إعداد هذه الخطة عدّة سنوات بمعرفة وإشراف **خبير الأمم المتحدة المستر** Nunn وقد فرغ من إعدادها في **١٩/ ٤/ ١٩٦٢** كي تتمكن حكومة الصيد من تقديمها إلى البرلمان في **١/ ٥/ ١٩٦٢**. وقد بلغ إجمالي النفقات التقديرية للخطة نحو **(٨٠)** مليون جنيه ليبي. وجرى إعداد هذه الخطة في **ظل غياب كامل لتقديرات إيرادات الدولة** ومصادر تلك الإيرادات عبرً سنواتها الخمس. كما خضع إعدادها **لضغوطٍ ومطالبات كثيرة** من مختلف الوزارات الاتحادية والمجالس التنفيذية للولايات بإدراج المزيد من المشروعات التنموية -غير المدروسة- فيها.

- في **٢١/ ٤/ ١٩٦٢** قام رئيس **مجلس الإعمار** (عبد الرازق شقلوف) بمراجعة مشروع الخطة خلال اجتماع **لم يدم أكثر من ثلاث ساعات**، كما قام بالموافقة عليه بعد **إضافة عددٍ من المشروعات الأخرى** كان من شأنها رفع **إجمالي تقديرات النفقات** إلى نحو **(١٥٥)** مليون جنيه، أي بما يقارب ضعف التقديرات الأولية لها. وكان من بين المشروعات التي أضافها شقلوف مبلغ **(١٠)** ملايين جنيه لاستكمال بناء مدينة **البيضاء**، و**(١٥)** مليون جنيه لاسترداد **المزارع** التي كانت مملوكة للإيطاليين في ليبيا،[١٨٢] و**(٤)** ملايين جنيه لبناء **تجهيزات رياضية وشبابية** لاستضافة إحدى الدورات العربية الرياضية.

- على الرغم من أنَّ شقلوف طمأن المستر Nunn بألا يفكر في كيفيّة تمويل هذه المشروعات، ذلك أنَّ إيرادات الدولة سوف تكون أكبر بكثير من تصوّر أيّ شخص، فإنّه عندما أعلمه الأخير بأنَّ مخصّصات السنة الأولى لهذه الخطة - في ضوء

١٨٢ تردّد أنَّ الملك إدريس كان هو صاحب فكرة هذا المشروع الأخير، وكان قد شرع في تنفيذه خلال فترة حكومة كعبار.



التعديلات الجديدة التي أدخلت عليها- سوف تكون وحدها (٢٥) مليون جنيه، **قام شـقلوف بتخفيـض إجمالي مخصّصات** الخطـة إلى نحو (١١٥) مليـون جنيه مضافاً إليهـا مبلغ (١٥) مليون جنيه كاحتياطي للمشـاريع، وبذا أصبحت **مخصّصات السـنة الأولى** مـن تلـك الخطـة -بعد إجـراء التعديـل الأخير عليهـا- نحـو (١٨) مليون جنيه (بدلاً مـن **٢٥** مليون جنيه)، في الوقت الذي لم تزد فيه مخصّصات التنمية للسـنة المالية التي سبقتها عن (٥ ,٥) مليون جنيه.

- قام شقلوف في الوقت نفسه **بدعوة مجلس الإعمار للانعقاد على عجـل** يوم **٢٢/ ٤/ ١٩٦٢**،[١٨٣] وتمّت خلال جلسـة المجلس، التي **لم تستغرق أكثر من ساعتين**، الموافقة بالإجماع على ما جاء في مـشروع هذه الخطة. وقد لوحظ بشـأن تصرّفات شـقلوف خلال هذه الفترة:
  - أنّـه قـام بتبديـل أحـد أعضـاء المجلـس (عـن ولايـة طرابلس)، وكان معروفاً بوجود خلاف بينهما، بشـخص آخر كان معروفاً أنّه من الموالين له.
  - أنّـه رفـض وبـكل إصرار أن يدعـو **لجنـة التنسـيق**، التي كان قـد جـرى تشـكيلها من عـدد مـن وكلاء الوزارات لكـي تقوم بمراجعة مقترحات الخبير Nunn بشـأن خطة التنمية، كما اعتبر آراء هؤلاء الوكلاء والبنك الوطني غير ذات أهمّية.
- **وقـد تعهّد شـقلوف خلال الاجتماع بتأمـين الموافقات اللازمة لاعتماد تلك الخطة، سـواء عند تقديمهـا إلى مجلس الوزراء أو عند تقديمها إلى البرلمان.**

وتوضـح الوثيقـة ذاتها أنّه، بعد إتمـام إدخال كافة التعديـلات المقترحة من

---

١٨٣ لم يكن المجلس قد انعقد منذ شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦١.

قبل رئيس مجلس الإعمار على مشروع الخطة، جرى صرف النظر عنها، **ولم يجر تقديمها إلى مجلس الوزراء في الأول من مايو/ أيار ١٩٦٢** كما كان مقرّراً. كما يتبيّن من أجزاء أخرى منها، أنَّ **رئيس مجلس الإعمار** (شقلوف) **أصبح يتعرّض لهجوم متزايد من عدّة جهات بسبب أساليبه التي تتسم بالتعالي والعجرفة في التعامل، وبسبب عدم إمكان الاتصال به من قبل المسؤولين والمساعدين، ورفضه لأيّة مقترحات قائمة من جانبهم، وقد جرى منذ أسابيع خلت التهجّم عليه داخل البرلمان، وكان أداؤه خلال الأشهر الماضية، كرئيس لمجلس الإعمار، مدعاة للاستنكار والاستهجان من قبل عددٍ من الوزراء ووكلائهم.**[١٨٤]

أمّا **الوثيقة الثانية**[١٨٥] فتلقي الضوء على الأحداث التي جرت منذئذ حتى إقصاء شقلوف من مناصبه جميعها في **١٩٦٢/٦/٥**[١٨٦] واستبدال **عبد الله سكتة** به رئيساً لمجلس الإعمار و**خليفة موسى** وكيلاً لوزارة المالية. ويتضح من هذه الوثيقة:

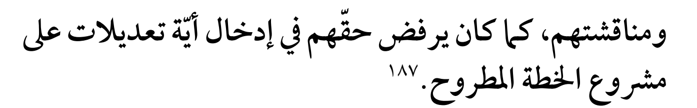
- قيام مجموعة من الوزراء بقيادة كل من **أبي القاسم العلاقي** (وزير الصناعة) و**عبد المولى لنقي** (وزير العمل والشؤون الاجتماعية) بمعارضة عدد من جوانب مشروع الخطة الخمسية للتنمية المعدّة من قبل مجلس الإعمار، وذلك عند عرضها على مجلس الوزراء. وقد اتجه نقدهم إلى فقدان الخطة للتفصيل المطلوب، الأمر الذي استدعى **تشكيل عدد من اللجان المتخصّصة لبحث ومراجعة هذه الجوانب.**

- **وعلى الطرف الآخر، كان شقلوف (رئيس مجلس الإعمار) يرفض توسّلات رئيس الوزراء الصيد له بمقابلة الوزراء**

١٨٤ للمزيد حول وقائع هذه الفترة وأحداثها، راجع الرسالة التي أعدّها السفير البريطاني ستيوارت والتي أرفق بها التقرير المطوّل الذي أعدّه رجل المخابرات بالسفارة البريطانية المستر كاردين Carden عن اللقاء الذي تمّ بينه وبين رئيس الوزراء الصيد يوم ٨/ ٦/ ١٩٦٢ . وتجدر الإشارة إلى أنَّ السفير ستيوارت شكك في أن يكون كل ما قاله الصيد صحيحاً. الرسالة مؤرّخة في ١٥/ ٦/ ١٩٦٢ وتحمل الرقم الإشاري 1105/62 بالملف FO 371/165745.

١٨٥ البرقية السرّية المرسلة من السفارة الأمريكية إلى واشنطن، مؤرّخة في ٨/ ٦/ ١٩٦٢ وتحمل الرقم الإشاري (٢١٥).

١٨٦ راجع مبحث "إقالة شقلوف" في هذا الفصل.


ومناقشتهم، كما كان يرفض حقّهم في إدخال أيّة تعديلات على مشروع الخطة المطروح.[١٨٧]

ومن الواضح أنَّ إقصاء عبد الرازق شقلوف من رئاسة مجلس الإعمار وإحلال **عبد الله سكتة**[١٨٨] محله، وإنشاء وزارة التخطيط والتنمية في ٦/ ٦/ ١٩٦٢ التي كلف **حامد العبيدي** بها، وإعادة تشكيل مجلس الإعمار،[١٨٩] ذلك كله **لم يغيّر من حظوظ هذا المشروع الذي ظل يتعثر ويخضع للمزيد من الدراسات والمراجعات، وسقطت حكومة الصيد قبل أن تتمكّن من تقديمه للبرلمان.**



---

١٨٧ ذكر الصيد أنَّ عبد الرازق شقلوف جاءه في بيته بالبيضاء يوم ١/ ٦/ ١٩٦٢ وقال له محتدّاً (بحضور رئيس مجلس النواب مفتاح عريقيب ومدير الجامعة الأستاذ بكري قدروة وأبي القاسم العلاقي وزير الصناعة ومحمود البشتي وزير المعارف) "سمعت أنَّ الوزراء يعيدون النظر في خطتي الخمسية ... وأقسم يميناً أنّه إذا تجرّأ أحد الوزراء وغيّر حرفاً واحداً في الخطة، فإنّني سأحضر له مرسوم إقالته وأرميه على وجهه ..". انظر: الصيد، ص ١٩٩.

١٨٨ قام **عبد الله سكتة**، بعد تعيينه رئيساً لمجلس الإعمار، بصحبة وكيل وزارة المالية الجديد **خليفة موسى** والمستشار البريطاني لوزارة المالية المستر **ديفيز** بزيارة لواشنطن في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٢، وقام المدير الجديد ببعثة العمليات الأمريكية في ليبيا المستر ماكفايل MacPhail بتقديم الثلاثة إلى مختلف الشخصيات في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وكانت النصيحة التي وجّهت إليهم من مختلف الأطراف الأمريكية خلال هذه الزيارة تتمثل في ضرورة قيام الحكومة الليبية بدعوة خبراء من الصندوق أو البنك إلى ليبيا لوضع "**نظام مالي سليم**" لها. وذهب السفير الأمريكي في ليبيا بهذا الشأن إلى حدّ اقتراح أنَّ تقوم الحكومة الليبية بتوجيه الدعوة إلى المستر **يوجين بلاك** (الذي كان قد تقاعد من منصبه كمدير للبنك الدولي) لزيارة ليبيا من أجل دراسة نظامها المالي. راجع رسالة السفارة الأمريكية إلى واشنطن بتاريخ ١/ ١١/ ١٩٦٢ ذات الرقم (A-185) والمتضمّنة لمحضر اجتماع بين السفير الأمريكي في ليبيا المستر جونز ورئيس الوزراء الصيد.

١٨٩ أصبح المجلس يتكوّن من وزير التخطيط والتنمية رئيساً، ووزير الاقتصاد الوطني نائباً للرئيس، وعضوية كل من وزير المالية (الاتحادي) ونظّار المالية في الولايات الثلاث.



إقالة شقلوف

يعدّ السيد **عبد الرازق شقلوف** أحد أهم وأبرز الشخصيات الليبية الحكومية التي شهدتها هذه الحقبة في مجالات المالية[190] والتخطيط والتنمية، فقد ظل اسمه يتردّد في هذه المجالات منذ الاستقلال[191] حتى تاريخ إقالته في ٥/٦/١٩٦٢.

أورد مصطفى بن حليم، في معرض ردّه الذي نشره في صحيفة "**الشرق الأوسط**"[192] على ما جاء في مذكرات محمد عثمان الصيد (التي كانت قد نشرت بالصحيفة ذاتها)، إشارات إلى خلفية شقلوف الذي ينتمي لمدينته نفسها "**درنة**" جاء فيها:

"تولى السيد عبد الرازق بعض الوظائف المالية في الإدارة الإيطالية، وفرّ إلى مصر مع الجيش البريطاني في انسحابه من ليبيا سنة ١٩٤١، ثـمّ انضمّ إلى الجيش السنوسي، وقام بأعمال مهمّة مع المخابرات الإنجليزية خلف الخطوط الإيطالية، وعاد إلى برقة سنة ١٩٤٣ أثناء حكم الإدارة العسكرية البريطانية، وتولى عدّة مناصب في الإدارة المالية".

"عند الاستقلال، انتخب **نائباً** عن دائرة بمدينة **درنة، ثمّ عيّنه المرحوم محمود المنتصر مديراً عاماً للمالية الاتحادية**، ورقي إلى منصب الوكيل الدائم لوزارة المالية في **وزارة الساقزلي**".

---

١٩٠ من الشخصيات المهمّة في هذا المجال الدكتور **علي نور الدين العنيزي** الذي يعدّ بحق أحد بناة النهضة المصرفية والمالية في ليبيا، والتي استكملتها من بعده شخصيات من أمثال السيد **خليل البناني** والسيد **علي جمعة المزوغي**. لقد توالى هؤلاء الثلاثة على منصب محافظ مصرف ليبيا الوطني منذ تأسيسه عام ١٩٥٥، وقد أسهم قسم البحوث بالمصرف (الذي تحوّل فيما بعد إلى إدارة البحوث)، من خلال التقارير والدراسات التي أعدّها، في إبراز الكثير من المشكلات الاقتصادية والمالية القائمة، كمشكلة التضخّم، وفي اقتراح الحلول لها، كما تحوّل المصرف إلى بيت للخبرة ترعرعت فيه مجموعة من الشخصيات المصرفية والمالية التي برزت فيما بعد في هذه المجالات وطنياً وعربياً ودولياً.

١٩١ كان عبد الرازق شقلوف ضمن أعضاء الوفد البرقاوي الذي طرح المسألة الليبية أمام الدورة الرابعة للجمعية العامة المتحدة (اللجنة السياسية) يوم ٣٠/ ٩/ ١٩٤٩ والتي نظرت في منح ليبيا الاستقلال. كان في الوفد أيضاً كل من عمر شنيب (رئيساً) وخليل القلال (عضواً). راجع الفصل الثالث "على طريق الاستقلال .. المخاض العسير" في المجلد لأول من هذا الكتاب.

١٩٢ انظر: **الشرق الأوسط** (العدد ٥٥٧٢، ١/ ٣/ ١٩٩٤).



ولا يوجد شـك في أنَّ السيد شقلوف بهذه المؤهلات، على تواضعها في نظر بعضهـم، كان مـن **أكفأ المرشّـحين** يومـذاك لتلـك الوظيفة، إن لم يكن المرشّـح الوحيـد الكـفء لها، إذ كادت تنعـدم في تلك الحقبة المبكرة من اسـتقلال البلاد العناصر الوطنية المؤهّلة.

وفي الواقـع، فقـد كان لهـذا التعيـين **بعد آخـر** ونتائج أخـرى لم يذكرها بن حليـم وأشـار إليها تقريـر سرّي[١٩٣] بعثت به **المفوضية الأمريكيـة** في بنغازي يوم **٧/ ١٠/ ١٩٥٢**، كان ممّا جاء فيه:

"جرى تمثيل **درنة** في مجلس النواب عن طريق النائب عبد الرازق شقلوف الذي كان قد فاز **بالتزكية** في الانتخابات،[١٩٤] وكان متوقعاً منه، من قبل أهالي درنة، أن **يقـوم بدور قيادي في معارضة الحكومة داخل البرلمان**. وفي الواقع فإنّ شـقلوف قد شوهد، حتى قبل أن يجتمع البرلمان لأول مرّة في بنغازي، مراراً مع المسؤولين الحكوميين ومع العناصر الموالية للحكومة، وعلى الأخصّ **إبراهيم بن شعبان** الذي كان يشـغل منصب وزير المواصـلات في الحكومة الاتحاديـة (حكومة المنتصر) وكان عضـواً ومتحدثاً رئيسـياً باسـم الحكومة في البرلمان. لقد اختير شـقلوف **رئيسـاً للجنة المالية** بالبرلمان، غير أنّه اسـتقال (من رئاسـة اللجنة)، قبيل تقديم اللجنة المذكورة لتقريرها حول مشروع الميزانية إلى هيئة البرلمان. أصبح واضحاً حينـذاك أنَّ شـقلوف كان يعدّ العدّة للتخـلي عن عضويته بالبرلمـان والانحياز للحكومـة. وقـد أعلن استسـلامه أخيراً عندما اسـتقال في أغسـطس/ آب من مجلس النواب وقبل منصباً رفيعاً في وزارة المالية".

"**لقد شـطرت اسـتقالة شـقلوف مدينة درنة إلى معسـكرين، الأول** منهما استمرّ في تأييد شـقلوف الذي كان يتمتع بشـعبية واسـعة في المدينة، وكان فيها رئيسـاً لفـرع جمعيـة عمر المختـار (التي كان قد سـبق حلها)، وقد وجد هـؤلاء العذر لـه في أنّـه كان بوضـع مـاليٍّ سيء، وأنّه قام بقبـول المنصب من أجـل أن يضمن لنفسـه ولأسرته وظيفة مستقرّة. على حين أنَّ المعسكر **الثاني**، الذي كان يتزعّمه

---

١٩٣ التقريـر يحمـل الرقـم الإشـاري (٢٤). الملـف 773.00/10-752. ويحمـل عنـوان "التذمّـر الشـعبي في درنة" "Popular Dissatisfaction in Derna" .

١٩٤ الإشارة هنا إلى الانتخابات النيابية الأولى التي جرت خلال شهر فبراير/ شباط من عام ١٩٥٢.





عبد الحميد (المبروك) بن حليم، سكرتير فرع جمعية عمر المختار بالمدينة والمعروف بتطرّف آرائه المعادية للغرب، اتهم شقلوف بأنّه باع نفسه للحكومة وللمستعمرين..".

كما أشار تقرير السفارة الأمريكية ذاته إلى أنّه قد ظهرت في أعقاب إعلان استقالة شقلوف من مجلس النواب كتابات على جدران المدينة تحمل عبارات "**يسقط الملك وتسقط الحكومة**".[١٩٥]

أضاف **بن حليم** في ردّه، إلى تلك النبذة التي قدّمها عن شقلوف، قوله:

"ولقد استبقيته (خلال الوزارة التي ترأسّها بن حليم) في منصبه (وكيل وزارة المالية)، وعهدت إليه رئاسة "الهيئة الليبية الأمريكية لإعادة بناء الاقتصاد الليبي" (لارك) واستمرّ في مناصبه هذه طوال وزارة كعبار[١٩٦] وإلى أن عزله بن عثمان".[١٩٧]

أمّا **محمد عثمان الصيد**، الذي جرت إقالة شقلوف من مناصبه جميعها خلال فترة حكومته، فقد أشار إليه في مذكراته عدّة مرات:

"..اتفق بن حليم (رئيس الوزراء) مع الأمريكيين على أن تشرف على إنفاق الأموال التي ستقدمها أمريكا في إطار المساعدة الاقتصادية هيئة تسمّى (هيئة المصالح المشتركة) ويترأسّها اثنان أحدهما ليبي والآخر أمريكي، وتكون للهيئة فروع على مستوى الوزارات، وكذلك على مستوى الولايات ومجالسها التنفيذية، وبالفعل تشكلت الهيئة برئاسة بن حليم وأمريكي يسمّى ماركوس غوردون، **وينوب عن ابن حليم عبد الرازق شقلوف وكيل وزارة المالية. كانت هذه بداية سوء التصرّف في الأموال الليبية**".[١٩٨]

"منذ ذلك الحين (نقل الحكومة الاتحادية إلى طرابلس خلال حكومة بن حليم) تقرّر العمل بجدٍّ ونشاط في إنشاء **مدينة البيضاء**، وعيّن بن حليم

١٩٥ تناول هذا التقرير تداعيات هذا الموضوع بإسهاب ممّا لا يتسع له المجال هنا.

١٩٦ لا شك أنَّ شقلوف حظي بنفوذ واسع خلال حكومة كعبار بحكم الطبيعة الوادعة المهادنة للأخير. وقد مرّت بنا إشارة إلى دور شقلوف خلال الأزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن المساعدات المالية في خريف عام ١٩٥٧. الفصل الأول "حكومة كعبار .. واكتشاف النفط" من هذا المجلد.

١٩٧ **الشرق الأوسط**، العدد نفسه.

١٩٨ الصيد، ١٠٢.



عبدالـرازق شـقلوف مشرفـاً عـلى إنشـائها وخوّله صلاحيـات مطلقـة لتنفيذ المشروع، كما اشـترك بن حليم بنفسـه في بعض التصاميم بصفته مهندساً، وبعد ذلك تنتقل الحكومة بصفة نهائية إلى البيضاء، وكانت تلك رغبة الملك".[١٩٩]

".. احتفـظ عبـد الـرازق شـقلوف، وهو صديـق مصطفى بـن حليم (رئيس الـوزراء)، بمنصبـه كوكيل لـوزارة الماليـة. كان غرض بن حليم هـو التصرّف بحرّية في جميع الأمور المالية.

ثـمّ إنّـه (أي بن حليم) اتخـذ قراراً لم يعلم به مجلس الـوزراء إلا في وقت لاحق، يقضي بتفويض عبد الرازق شقلوف في تنفيذ قانون المالية[٢٠٠] بعد المصادقة عليه مـن مجلـسي النواب والشـيوخ واعتماده من الملـك. هذا التفويـض تمّ بموجب رسـالة وقعها وزير المالية بأمر من رئيس الحكومـة، وصارت قاعدة حقيقية إلى أن ألغيتها عام ١٩٦١، **وكان عبد الرازق شقلوف يتصرّف في ميزانية الدولة كما يريد**. واكتشفت ذلك حين توليت رئاسة الحكومة.

كان عبد الرازق شقلوف **مسرفاً ومبذّراً ومستهتراً**، ورغم ذلك اختاره بن حليم ليكـون نائبه في المصالح المشـتركة وفي مجلس الإعـمار، إضافة إلى منصبه كوكيل لوزارة المالية، وذلك حتى يتصرّف بن حليم بواسطته كما يشاء".[٢٠١]

"مثـل الجانـب الليبـي في **الهيئـة العليا للمصالـح المشـتركة** وكيـل وزارة المالية عبـد الرازق شـقلوف، ومنح له مصطفى بن حليم سـلطات واسـعة للصرف، واستمرّت هذه السلطات في عهد حكومة عبد المجيد كعبار، **لذلك أصبح عبد الرازق شـقلوف يتصرّف كما يشـاء، وأضحى سـلوكه مشـيناً ينفـق كالأباطرة ويبذّر الأموال بلا حساب**".[٢٠٢]

---

١٩٩ المصـدر نفسـه، ص ١٠٧. يجمع المعـاصرون لتلـك الحقبـة عـلى أنَّ عبـد الـرازق شـقلوف كان يتمتـع بحظـوة خاصّـة لدى الملك إدريس، بسـبب مواقفه الوطنية السـابقة وولائه لـه وذكائه وقدراته التـي كان يفتقدها عـدد كبـير مـن رجال تلك الحقبـة، وهو فضلاً عن ذلـك كان على علاقة طيّبـة مع ناظر الخاصّـة الملكية البوصيري الشلحي.

٢٠٠ يقصـد قانـون الميزانيـة. وفي الواقـع لا توجـد غضاضـة في الإجـراء الـذي قـام بـه رئيـس الـوزراء بـن حليـم وفقاً للأصول والقواعد المعمول بها، وهو ما نصّت عليه المادة (٩) من قانون النظام المالي الذي صدر فيما بعد في عام ١٩٦٧.

٢٠١ المصـدر نفسـه، ص ١١١-١١٢. الذيـن يعرفـون شـخصية شـقلوف يسـتبعدون أن يكـون قابـلاً للسـيطرة عليه سواء من قبل بن حليم أم من غيره.

٢٠٢ المصدر نفسه، ص ١٥٠.





ثمّ أشار الصيد إلى جملة من المواقف والتصرّفات الشخصية التي صدرت من شقلوف بحق رئيس الحكومة (الصيد) وحق عدد من الوزراء والمسؤولين الآخرين، الأمر الذي جعل الصيد **يطلب مقابلة الملك إدريس ويقترح عليه إقالة شقلوف**، ولم يتردّد الملك في الاستجابة لاقتراح رئيس وزرائه، فأصدر مرسوماً ملكياً مؤرّخاً في **٥/ ٦/ ١٩٦٢** بإعفاء شقلوف من مناصبه كافة وتعيينه سفيراً بوزارة الخارجية وهو المنصب الذي قدّم استقالته منه على الفور. ويزعم الصيد في تلك الصفحات أنَّ **عبد المولى لنقي** (وزير العمل والشؤون الاجتماعية وإحدى الشخصيات الوطنية التي برزت خلال تلك الحقبة) وقف وعانق الصيد، وقال له بشأن قرار إقالة شقلوف "**إذا لم تفعل في حياتك السياسية إلا إقالة شقلوف فإنّه يكفيك فخراً**".[٢٠٣]

لا يوجد شك في أنَّ عبد الرازق شقلوف، رغم وطنيته وذكائه ونظافة ذمّته الشخصية، قد ارتكب الكثير من الأخطاء، ووقع في عدد كبير من التجاوزات في مجال إدارة الأموال العامة التي كان، بحكم مناصبه، المسؤول الأول عنها. ومع ذلك، فإنّنا نحسب أنَّ **الأسباب الحقيقية لسقوطه وإقالته** من جميع مناصبه الحسّاسة الهامة **لا يمكن استكمال معرفتها** إلا بعد مطالعة الوثائق السرية (للخارجيتين) البريطانية والأمريكية المتعلقة بتلك الحقبة.

من الوثائق البريطانية

في رسالة سرّية بعثت بها السفارة البريطانية في بنغازي بتاريخ ٨/ ٦/ ١٩٦٢ (في أعقاب إقالة شقلوف) إلى السفير ستيوارت بطرابلس، وردت الإشارات التالية:[٢٠٤]

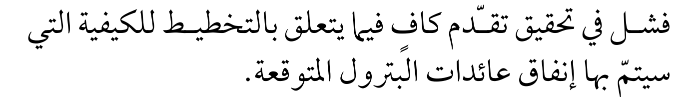
١- إنّ أداء شقلوف كرئيس لمجلس الإعمار كان موضع انتقاد شديد خلال الاجتماعات الأخيرة لمجلس الأمّة الليبي (إبريل/ نيسان ١٩٦٢) وكذلك الصحافة، لأنَّ مجلس الإعمار

---

٢٠٣ المصدر نفسه، ص ١٩٩-٢٠٢.

٢٠٤ الرسالة بالملف FO 371/165733 22860. راجع أيضاً الرسالة التي بعث بها السفير ستيوارت إلى الخارجية بلندن في التاريخ نفسه والتي تحمل الرقم الإشاري (10135/62) بالملف FO 371/166745.





فشـل في تحقيق تقـدّم كاف فيما يتعلق بالتخطيـط للكيفية التي سيتمّ بها إنفاق عائدات البترول المتوقعة.

٢- كما هو معروف، وبسـبب إدمان شـقلوف للخمر - فقد أسـاء إلى عـددٍ من شـخصيات النظام كان من بينهم الشـيخ منصور المحجوب (شـيخ الجامعة الإسلامية بالبيضاء) فقد جرت بين الاثنين مشادّة مشهورة في فندق (شحات) بمدينة البيضاء قام على إثرها الشيخ المحجوب بالاحتجاج لدى الملك على سلوك شقلوف.[٢٠٥]

٣- نقل عن أحد موظفي السـفارة الأمريكيـة في بنغازي أنَّ عدداً من الوزراء في حكومة الصيد قدّموا إليه إنذاراً يخيّرونه فيه بين إقالة شقلوف أو تقديمهم هم لاستقالاتهم.

٤- أنَّ بشـير المغيربي عضو البرلمان الليبي -أحد خصوم شـقلوف والمطالبين بإبعاده- لم يكن يتوقع أن تتمّ خطوة إقصاء شقلوف بالسرعة التي تمّت بها.

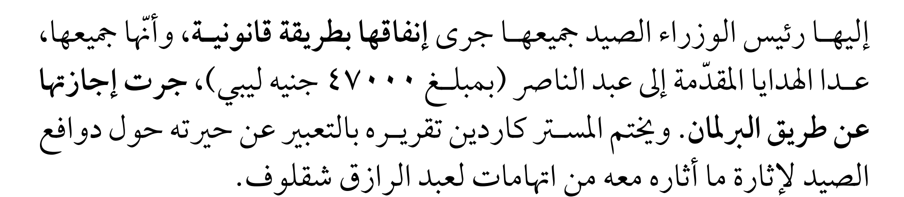
☐ وفي رسـالة سرّيـة أخـرى من المسـتر **كارديـن** رجـل المخابـرات البريطانية بالسـفارة، مؤرّخـة في **١٠/ ٨/ ١٩٦٢** إلى الخارجيـة البريطانيـة، أشـار إلى لقاء بينه وبين رئيس الحكومة (الصيد)[٢٠٦] أخبره فيه الأخير بأنَّ عبد الرازق شقلوف أنفـق، أثناء شـغله لمنصب وكيل وزارة المالية، مبالـغ طائلة (على مشروع أنابيب نقل المياه بين درنة وطبرق، وعلى قصر الملك في سـواني بن يادم بطرابلس، وعلى هدايـا قدّمهـا الملك إدريـس إلى الرئيس المصري عبد الناصر، وعـلى تأثيث مبانٍ ومكاتب بمدينة البيضاء)، وأنَّ هذه المبالغ لم تجرِ إجازتها من قبل البرلمان.

وقـد أورد المسـتر كارديـن في رسـالـته أنّه اتصل بالمسـتر كليفـورد ديفـيز المسـتشـار البريطاني بـوزارة المالية الليبية، وفـهم مـنـه أنَّ المـبالغ التي أشار

٢٠٥ أورد تقرير آخر أنَّ شقلوف كان مخموراً عندما كان في استقبال الملك العائد من رحلة الحج بطبرق يوم ٢٦/ ٥/ ١٩٦٢.

٢٠٦ كان المستر كاردين قد أعدّ تقريراً مطوّلاً عن لقاء سابق له مع رئيس الوزراء الصيد يوم ٨/ ٦/ ١٩٦٢ تحدّث فيه الأخير عن تفاصيل ملابسات إقالة شقلوفٍ، وقد أرفق السفير ستيوارت ذلك التقرير مع رسالة مطوّلة منه إلى الخارجية البريطانية مؤرّخة في ١٥/ ٦/ ١٩٦٢ وتحمل الرقم الإشاري 1105/62 بالملف FO 371/ 165745.



إليهـا رئيس الوزراء الصيد جميعهـا جرى **إنفاقها بطريقة قانونيـة**، وأنّها جميعها، عـدا الهدايا المقدّمة إلى عبد الناصر (بمبلـغ ٤٧٠٠٠ جنيه ليبي)، **جرت إجازتها عن طريق البرلمان**. ويختم المسـتر كاردين تقريـره بالتعبير عن حيرته حول دوافع الصيد لإثارة ما أثاره معه من اتهامات لعبد الرازق شقلوف.

من الوثائـق الأمريكية

أمّا وثائق الخارجية الأمريكية، فقد حفلت بمجموعة من الرسائل والتقارير المتعلقة بالسيد شقلوف، والتي تسلط المزيد من الضوء حول شخصيته وأسباب سقوطه، نورد فيما يلي عدداً منها وفقاً لتسلسلها الزمني:

□ **الوثيقة الأولى** هي برقية مرسـلة من السـفير الأمريكي في ليبيا المسـتر **ويزلي جونز** بتاريخ ١٥/ ٣/ ١٩٦٠ عن لقاء جرى بينه وبين رئيس الوزراء **عبد المجيد كعبـار** بتاريـخ **٥/ ٣/ ١٩٦٠** وتركز **حول تعثر التعـاون الاقتصادي بين أمريكا وليبيا بسبب إصرار الجانب الليبي على الربط بين ذلك التعاون ونتائج المحادثات الجارية بين الطرفين، والمتعلقة بحجم المساعدات الأمريكية**.

وقد ورد في تلك الرسالة بشأن **موقف السيد شقلوف** الإشارة التالية:

"إنَّ شـقلوف رفـض التوقيـع عـلى الاتفاقيـات المشـتركة المتعلقـة بعـددٍ من المشروعـات، وهو موجود منذ عدّة أسـابيع في مونتي كاتينـي (بإيطاليا) حيث يعالج من حادث سيارة وقع له.. ولا يوجد في غيابه أحد من المسؤولين ممّن هو على استعداد أو يرغب في التوقيع على هذه الاتفاقيات".

كما أشارت هذه **الرسالة إلى أنَّ رئيس الوزراء كعبار نفسه يجد صعوبة بالغة في التعاون مع شقلوف**.

□ أمّـا **الوثيقـة الثانيـة**، فهـي برقية مرسـلة من السـفير الأمريكـي ويزلي جونز إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ **١٣/ ٥/ ١٩٦٠** ذات الرقم (٨٤٩). وقد جاء في الأسطر الأخيرة منها العبارات التالية:



"**إنَّ شقلوف سوف يمتلك في يديه سلطة تجعله واحداً من أعضاء دائرة صغيرة في الحكومة الليبية تملك وتمارس سلطة حقيقية بشأن مستقبل ليبيا**".

☐ أمّا **الوثيقة الثالثة،** فهي رسالة بعث بها السفير الأمريكي في ليبيا المستر جونز، مؤرّخة في **٣٠/ ٥/ ١٩٦١** وتحمل الرقم الإشاري **(٥١٥)**، نقل فيها إلى الخارجية الأمريكية ما دار خلال اجتماع بينه وبين رئيس الوزراء محمد عثمان الصيد، وجاء في جزءٍ من الفقرة الثانية منها العبارة التالية:

"أبلغنا رئيس الوزراء (محمد عثمان الصيد) أنَّ رئيس مجلس الإعمار (عبد الرازق شقلوف) اشتكى إليه، عقب عودته من زيارته الأخيرة لولاية برقة، من استمرار عددٍ من الخبراء الأمريكيين في الاتصال المباشر مع المسؤولين في مختلف نظارات الولاية، وأنَّ شقلوف اقترح إبرام ترتيبات جديدة في هذا الشأن".

☐ أمّا **الوثيقة الرابعة،** فهي رسالة سرّية بعث بها السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية المستر **جيمس باوتون** James Boughton إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ **١٨/ ٥/ ١٩٦١** حاملة الرقم الإشاري **(٥٠٥)**، وقد انصبّ موضوعها على **شخصية عبد الرازق شقلوف وتعاظم سلطته ونفوذه، واعتقاد الرأي العام الليبي بأنَّ هذا النفوذ هو بتأثير الولايات المتحدة الأمريكية.**

تقول الوثيقة:

"منذ استقلال ليبيا، فإنَّ اسم عبد الرازق شقلوف ظل **يبرز ضمن أيّة قائمة بأسماء الشخصيات الليبية الهامّة**. وإنَّ الوظيفة الرسمية التي ظل يتبوّأها، وهي **الوكيل الدائم لوزارة المالية،** لا تعكس السلطة الحقيقية التي يمتلكها في البلاد، والتي بدت أوضح بتقلده مؤخّراً منصب **رئيس مجلس الإعمار**، وهو **الجهة التي ستكون مسؤولة عن إنفاق جل عائدات البترول الليبي**".

"ولا يوجد الكثير الذي يمكن إضافته إلى التقارير التي سبق إرسالها، والمتضمّنة للسيرة الشخصية لشقلوف .. فهو لا يزال، على الرغم من العهود التي قطعها على نفسه، **يعاقر الخمر بإسرافٍ وعلانية. وهو ما يزال يتمتع بنفوذٍ**

كبـير في الدولة لأسـباب ترجـع إلى الصلة الخاصّـة التي تربطـه بالملك إدريس، الـذي ينظـر إليه كابن لَه. وهـو، فضلاً عن ذلك، يتمتع – دون شـك– بجاذبية خاصّة حين يرى اسـتخدام ذلك، وفي الوقت ذاتـه يمكن أن يكون أحياناً –وفي العلن– ذا طبيعة جلفة فظة".[٢٠٧]

'**إنَّ شـقلوف مـن القلائل الذين لم تطلهم تلك الاتهامات بالرشـوة والفسـاد المـالي التـي أصبحت منتـشرة على السـاحة الليبية.** ومـع ذلك فإنّه شـخصية تتعـرّض للانتقـادات الشـديدة، ليس فقط بسـبب إدمانه عـلى الخمر، ولكن لسـبب آخر أكثر أهمّية بالنسـبة للولايات المتحدة الأمريكيـة، إذ إنه **ينظر إليه** مـن قبَل دوائر كثيرة في ليبيا على أنّه "أداة" للأمريكان. **لقد سـمعت السـفارة الأمريكيـة مثل هـذه الادّعاءات خلال الأشـهر الأخيرة، ليـس فقط من قبل النواب المعارضين في البرلمان، ولكن من كثير من الشـباب المثقف، وفي شـتى مجـالات الحياة في ليبيا، الأمر الـذي يؤكد أنَّ هذا الاتهام ليس مقتصراً على فئة محدودة من الليبيّين".**

"وعند استفسـار السـفارة من هؤلاء الأفراد عن أساس هذا الاعتقاد لديهم، بشـأن علاقة شـقلوف بأمريكا، كانت الردود تأتينا بأنَّ الاعتقاد السائد هو أنَّ "شقلوف" هو القناة التي يستخدمها الأمريكان لتقديم "الأموال" لأشخاص في النظـام الليبـي من أجـل ضمان مصالح الغـرب، وأمريكا عـلى الخصوص، في ليبيـا. وفضلاً عـن ذلك، فقد **تردّد خلال الأسـابيع الأخيرة أنَّ "شـقلوف" يتلقـى أموالاً خاصّة من الحكومة الأمريكية لاسـتخدامها في محاربة الشـيوعية في ليبيا".**

وتمضي رسالة **السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية** على النحو التالي:

"إنَّ هذه القصص تكتسـب مصداقية بسبب تصريحات شقلوف العلنية بشأن انحيـازه وتأييـده لفكرة اسـتمرار التعاون مـع الغرب، وبسـبب حقيقة أخرى تتمثل في أنَّ شـقلوف ظل، ولسـنوات عديدة، المسؤول الليبي الممثل للحكومة

٢٠٧ وصفـه تقريـر سرّي بعثـت بـه السـفارة الأمريكيـة في ١٧/ ٤/ ١٩٦٣ تحـت رقـم أ/ ٢٧٠ "**أنّـه معتـدل ولا يخلو من عبقرية ويعمل بطريقة خرقاء**".





الليبية في كافة برامج المساعدة الأمريكية لليبيا، وهو، نيابة عن الحكومة الليبية، المخوّل بالتوقيع على الاتفاقيات المتعلقة بهذه البرامج مع بعثة العمليات الأمريكية. ومن المعروف أنّه ظل على علاقة شخصية قوية مع واحدٍ على الأقل من مدراء هذه البعثة السابقين".

وتخلص الرسالة المذكورة إلى ما يلي:

"إنَّ السفارة لا ترى أمامها سبيلاً، لمواجهة انتشار هذه القصص، عدا إنكارها كلما ورد ذكرها أمام أحد من مسؤولي السفارة، بل إنّها **ترى أنَّ وجودها وانتشارها لا يخلو من أهمّيةٍ لأنّها تتعلق بشخصية من الشخصيات الليبية المثيرة المحيّرة، التي، على الرغم من أنّه لا تبدو أمامها حظوظ للمزيد من النفوذ، فإنّها في الوقت الحاضر تبدو على درجة كبيرة من الأهمّية على الساحة الليبية**".

☐ أمّا **الوثيقة الخامسة**، فهي **مذكرة حوار** جرى في وزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن يوم **٧/ ١١/ ١٩٦١** كان موضوعه **مجلس الإعمار** الليبي، وشارك فيه مندوبون عن البنك الدولي والخارجية الأمريكية. وممّا جاء في الفقرة الأولى من تلك المذكرة:

"خلال الزيارة التي قام بها مندوب البنك الدولي المستر **روسينسكي**[٢٠٨] Rucinsky لليبيا مؤخّراً، تبيّن له أن **لا وجود لمجلس الإعمار الليبي إلا على الورق**، وأنَّ المطلوب لتفعيل ذلك المجلس هو البحث عن إداري كفء يعمل كنائبٍ لرئيسه **شقلوف**".

وتمضي هذه المذكرة مبيّنة في بقية فقراتها المواصفات والمؤهلات المطلوب توفرها فيمن يشغل ذلك المنصب الشاغر، فجاء فيها بهذا الصدد:

"بالدرجة الأولى ينبغي أن يتوفر في الشخص المرشّح لهذا المنصب (المدير التنفيذي- نائب رئيس مجلس الإعمار) القدرة على كسب ثقة السيد شقلوف،

---

٢٠٨ كان المستر جوزيف روسينسكي Joseph Rucinsky قد حضر إلى طرابلس في ٨/ ٩/ ١٩٦١ بناءً على طلب شقلوف لمقابلته والتباحث معه في شؤون مجلس الإعمار. ولمفاجأة المستر روسينسكي، فإن شقلوف لم يكن موجوداً بذلك التاريخ في طرابلس. وعندما اتصل به المستر روسينسكي حيث كان موجوداً في بنغازي، لم يبالِ شقلوف بالاعتذار له أو توضيح سبب عدم تمكنه من مقابلته. وفضلاً عن ذلك، أحاله على المستشار البريطاني لوزَارة المالية المستر كليفورد ديفيز. راجع التقرير الاقتصادي نصف الشهري للسفارة الأمريكية في ليبيا عن الفترة من ١ إلى ١٦ سبتمبر/ أيلول ١٩٦١ المؤرّخ في ٢٦/ ٩/ ١٩٦١.





وأن يكون لديه الاستعداد للبقاء حتى ساعات متأخّرة من الليل يشاركه معاقرة الخمر".

"ولا بدّ أن يشعر شقلوف بأنّه يستطيع أن يفوّض مساعده المقترح سلطة تنظيم وتسيير المجلس، على أن يحتفظ لنفسه بسلطة اتخاذ القرارات في الأمور السياسية، **والاتصال بالملك الذي يعدّ شقلوف مقرّباً جداً إليه**".

"إنَّ هذا التفويض المقترح ليس مطلوباً فقط لضمان حرية التصرّف لدى النائب المقترح لشقلوف، ولكن أيضاً من أجل ضمان سير العمل بالمجلس عموماً خلال **نوبات السكر المتكرّرة لهذا الأخير**".

"وفضلاً عن ذلك، فإنَّ الشخص المرشّح لهذا المنصب ينبغي أن يكون قادراً على التفاهم مع الأشخاص المحيطين حالياً بشقلوف، وعلى الأخصّ **مساعدوه البريطانيون**، وعلى ضمان تعاونهم".

وتمضي المذكرة ناسبة إلى المستر **روسينسكي** جملة من الأقوال في وصف **المستشارين البريطانيين العاملين في ليبيا** جاء فيها:

"إنَّ هؤلاء المساعدين البريطانيين هم من صنفٍ متواضع: محاسبون بسطاء، تُركوا من قبل سلطات الإدارة العسكرية البريطانية السابقة في ليبيا، بعد أن غادرت "المواهب الحقيقية" في تلك الإدارة البلاد عقب استقلال ليبيا إلى حيث المروج الخضراء".

"وعلى الرغم من أنَّ هؤلاء المساعدين لشقلوف من البريطانيين سوف يخسرون الكثير بسبب هذا المنصب المقترح، فإنّه إذا توفر في الشخص الذي سيشغله القدرة على تكوين علاقات إنسانية طيبة، فسوف يكون قادراً على كسب ثقتهم وضمان تعاونهم".

"إنَّ الشخص المرشّح لهذا المنصب ينبغي أن يكون شخصية قوية إلى درجة يكون معها نِدّاً لرئيسه القوي (يعني شقلوف) إن لم يكن قادراً على الهيمنة عليه .. وإذ يفضّل شقلوف أن يكون المرشّح شخصا بريطانياً، فإنّه على استعدادٍ أن يقبل أيّة جنسية أخرى عدا المصريين..".



☐ **الوثيقة السادسة**، هي برقية بعث بها السفير الأمريكي في ليبيا المستر ويزلي جونز بتاريخ **٤/ ٥/ ١٩٦٢** إلى الخارجية الأمريكية، وتحدّث فيها بإسهاب عن الملابسات المتعلقة بإعداد أول مشروع للخطة الخمسية للتنمية من قبل مجلس الإعمار، والتعديلات التي أدخلت على ذلك المشروع، وما أحاط بتقديمه إلى مجلس الوزراء وإلى البرلمان للمناقشة.[٢٠٩]

يقول **السفير جونز** في الفقرتين الثانية والثالثة من برقيته:

"ليس سرّاً أنَّ شقلوف يتعرّض لهجوم متزايد من عدّة جهات بسبب أساليبه المتعالية في التعامل، وبسبب عدم إمكان الاتصال به، ورفضه لأيّة مقترحات.. منذ أسابيع خلت، تعرّض داخل البرلمان للهجوم علناً .. وكان أداؤه خلال الأشهر الماضية كرئيس لمجلس الإعمار مدعاة للاستنكار والاستهجان من قبل عددٍ من الوزراء ومساعديهم".

ويمضي السفير الأمريكي في برقيته موضّحاً:

"وهناك فضلاً، عن ذلك، **رفض متنام للدور الذي يلعبه المستشارون البريطانيون**، بدرجة أساسية في وزارة المالية ومجلس الإعمار .. **ولهيمنتهم المزعومة على شقلوف**".

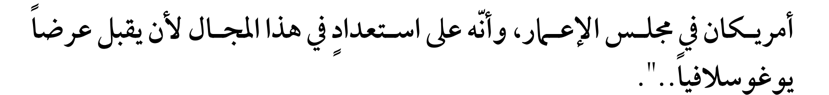
"ويرتبط بحالة الاضطراب الآنفة، والتصرفات المالية غير المسؤولة، **تدهور العلاقة بين برنامج المساعدات الأمريكية وبين الحكومة الليبية، ولاسيما مجلس الإعمار .. وفي مناسبات عديدة عبّر شقلوف عن مشاعر قوية ضدّ أمريكا، وخلال الأسابيع الأخيرة زادت هذه المشاعر المعادية لأمريكا حدّة لديه**".

"وقد أبلغ خبير الأمم المتحدة المستر (نَن) Nunn (الأمريكي الجنسية) مدير برنامج المساعدات الأمريكية في ليبيا بشأن **مشاعر شقلوف المعادية للولايات المتحدة الأمريكية**. وخلال الزيارة التي قام بها مندوب البنك الدولي المستر **كروتوف** Krutthof مؤخّراً إلى ليبيا، أسرّ إليه المستر **ديفيز** (أحد المستشارين البريطانيين لشقلوف) **أنَّ شقلوف على غير استعدادٍ لقبول خبراء فنيين**

---

٢٠٩ انظر ما ورد بهذا الخصوص: الصيد، ص ١٩٨-١٩٩.




أمريـكان في مجلـس الإعــمار، وأنّه على اسـتعدادٍ في هذا المجـال لأن يقبل عرضاً يوغوسلافياً..".

ويمضي السفير جونز موضّحاً:

"وعلى الرغم من أنَّ الحكومة الليبية لم تخطرنا رسـمياً بعد برفضها أيّة مسـاعدة أمريكية لمجلس الإعمار، فإنَّ المسـتر Nunn قد أكد لي بالأمس أنَّ ذلك هو قرار السـيد شقلوف. غير أنّ شـقلوف، وفقاً لما ذكره المستشار ديفيز، يشعر بالحرج، ولا يجد الطريقة المناسبة التي ينقل بها للحكومة الأمريكية هذا القرار".

"ومـن جهة أخـرى، فإنَّ **خبير منظمـة العمل الدولية**، الذي يعمل كمستشـار لوزيـر الصناعـة، أخـبر مسـؤولي برنامـج المسـاعدات الأمريكيـة في ليبيـا بأنَّ العاملـين بمجلـس الإعـمار يتهمونه بأنّه يحـابي أمريكا كثيراً، بسـبب اقتراحاته عـلى وزارة الصناعـة بالاسـتعانة بالفنيين الأمريكان. وفي الوقت نفسـه، جرى إعاقة عددٍ من المشروعات المشـتركة بين برنامج المسـاعدات الأمريكية ومجلس الإعـمار، بـما في ذلك **مستشـفى ترهونـة الذي وافق شـقلوف، دون تشـاور مع المسؤولين الأمريكان، على نقله إلى مدينة الخمس**".

ويختم السفير الأمريكي برقيته بالعبارات التالية:

"إنّ العداء الطافح الذي يظهره شـقلوف ليس موجّهاً ضدّ أمريكا فحسـب، فقـد رفض خـلال الأسـبوع المـاضي اسـتقبال منـدوب البنـك الدولي المسـتر كروتوف Krutthof".

"وإنّني، بالتشـاور مع مدير بعثة العمليـات الأمريكية في ليبيا، أقوم بمراجعة وتقييـم مـدى فاعليـة هذا البرنامج، ولاسـيما في ضـوء الأحـداث التي وقعت منذ تصفية "هيئة الخدمات المشـتركة" في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٠. وسوف أسـافر في نهاية الأسـبوع إلى البيضـاء، بناءً عـلى موعدٍ محدّد بصـورة مبدئية مع رئيـس الـوزراء بن عثـمان (الصيد)، وسـوف أبحث معه عدم قـدرة الولايات المتحـدة على التعاون مع مجلس الإعمار، وفشـل المجلس في تقديم قيادة ذكية في مجال التنمية الوطنية، كما سـأحاول اسـتطلاع الموقف الرسمي للحكومة الليبية

تجاه المساعدات الفنية والاقتصادية الأمريكية".

وبهـذه العبـارات انتهت برقية السـفير الأمريكـي إلى الخارجيـة الأمريكية المؤرّخة، كما ذكرنا، في **٤/ ٥/ ١٩٦٢**. [٢١٠]

وفي تقريـر سرّي مـؤرّخ في **٢٤/ ٥/ ١٩٦٢**،[٢١١] وآخـر مـؤرّخ في **٨/ ٦/ ١٩٦٢**،[٢١٢] نقل السفير الأمريكي إلى الخارجية الأمريكية وجهات نظر **لمسؤولين ليبيّين** يتهمون فيها شقلوف بعدم الكفاءة، وبالفساد وعدم المسؤولية، **ويطالبون السـفير الأمريكي بالتدخّل لدى الملك واقتراح عزل شقلوف من منصبه**. ويختم السفير الأمريكي **التقرير الأول** منهما بتعليقٍ جاء فيه:

"مثـل معظـم الليبيّـين الآخريـن، فـإنَّ **سـليمان الجربي** ليسـت لديه القـدرة أو الشـجاعة لإبـداء آرائـه للملك حول شـقلوف. وهـو (الملك) سـيرحّب بأيّ تدخّل من أيّ طرفٍ آخر – مثل السفير البريطاني أو السفير الأمريكي– في هذا الموضـوع .. وقـد اعترف السـيد الجربي بأنّـه لا يوجد بين الليبيّين من يسـتطيع مجابهة شـقلوف والتصدّي لـه، على الرغم من أنّهم جميعاً يعرفون ويسـتهجنون عدم كفاءته وتصرّفاته اللا مسؤولة..".

"ويبـدو أنّـه من الضروري بالنسـبة لي (أي السـفير الأمريكي) أن أطلب مقابلـة الملـك لكي أعيد على مسـامعه ما ذكرتـه لبن عثمان (الصيـد) في البيضاء يوم ٦ مايو/ أيار (١٩٦٢)".

لا تكشـف الوثائق الأمريكية المنشـورة ما إذا كان السـفير الأمريكي ويزلي جونـز قد قـام فعـلاً بمقابلة الملك إدريس بشـأن موضـوع شـقلوف أم لا. وإذا كانـت هـذه المقابلة قد تمّت بالفعـل، فما هي تفاصيل الحوار الـذي دار بين الملك إدريـس والسـفير جونز حـول هذا الموضـوع؟ ومع ذلك، فـإنّ برقية وردت إلى

---

٢١٠ أي قبل نحو شهر من إقالة شقلوف.

٢١١ يحمـل الرقـم الإشـاري (184). الملـف 811.0073/5-2462. وقـد تضمّـن مـا دار مـن حـوار بـين السـفير الأمريكي وسـليمان الجربي وكيل وزارة الخارجية السـابق، والذي كان قد عيّن سـفيراً لليبيا لدى تركيا. وقد جرى هذا الحوار يوم ١٨/ ٥/ ١٩٦٢.

٢١٢ يحمـل الرقـم الإشـاري (193). وقـد تضمّـن مـا دار مـن حـوار بـين السـفير الأمريكـي ووالي فـزان عمـر سـيف النـصر يـوم ٢١/ ٥/ ١٩٦٢ ورئيس المجلـس التنفيـذي لولاية فزان سـيف النصر عبد الجليـل يوم ١/ ٦/ ١٩٦٢. الملف 773.13/6-862.



وزارة الخارجية الأمريكية، موجّهة إلى وزير الخارجية الأمريكية من مقرّ السفارة في بنغـازي بتاريخ ٨/ ٦/ ١٩٦٢ [٢١٣] وتحمل الرقم الإشـاري (٢١٥)، سـلّطت بعـض الضـوء على الأحـداث التي جرت خلال الأسـبوع الذي سـبق سـقوط شقلوف.

تقول البرقية:[٢١٤]

"...إنَّ إبعاد شـقلوف جاء محصّلة للسـخط الذي سـاد (الأوسـاط الرسـمية الليبية) تجاه مجلس الإعمار وموقف رئيسـه المتغطرس، الذي تجسّد بشكل سافر خلال الأسبوع الماضي عندما انعقد مجلس الوزراء بمدينة البيضاء لمناقشة الخطة الخمسـية للتنميـة، وقـد أعـدّ مشروعها مجلس الإعـمار، وبلغ إجمـالي تقديرات مصروفاتهـا نحو (١٥٠) مليون جنيه ليبي لمشروعات وبرامج أدرجت بشـكل مجمـل ودون تفصيـل. إنَّ مجموعـة الـوزراء بقيادة وزيـر الزراعـة العلاقي[٢١٥] ووزيـر العمل والشـؤون الاجتماعية لنقـي (يقصد عبد المـولى لنقي) عارضت عـدّة جوانب من مـشروع الخطة، ومـن أبرزهـا فقدانها للتفصيـل الضروري، الأمر الذي اسـتدعى تشكيل عددٍ من اللجان المتخصّصة لبحث ومراجعة عدّة جوانب من مشروع الخطة".

"وعلى الطرف الآخر كان شـقلوف - رغم توسّـلات رئيس الوزراء المتكرّرة لـه- يرفض رفضـاً مطلقاً مقابلـة الوزراء، كـما ينكر حق البنـاني (يقصد خليل البنـاني محافـظ البنـك الوطني الليبـي) في تعديل أو مناقشـة أيّ رقـم من أرقام مـشروع الخطة المقدّم .. ولم يجد رئيس الوزراء (الصيد)، في مواجهة هذه الحالة المسـتحيلة، بداً من أن **يهرول إلى طبرق، وأن يطلب من الملك أن يختار بينه وبين شقلوف**.."

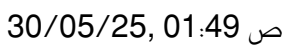
ويضيف السفير جونز:

"ويقال أنَّ الملك اختار أن يقيل شـقلوف من مناصبه كافة، غير أنّه رأى - إمّا

٢١٣ أي بعيد إقالة شقلوف في ٥/ ٦/ ١٩٦٢.

٢١٤ يلاحظ أنَّ الجزء الأخير من هذه البرقية لم يجرِ الإفراج عنه وظل طيّ الكتمان.

٢١٥ يقصـد السـيد أبـا القاسـم العلاقي، وقـدَ شـغل منصبـي وزيـر الصناعـة ووزيـر المعـارف عـلى التـوالي ولم يشغل منصب وزير الزراعة.



بدافع الإحسان أو الحذر فيما يتعلق بوضع رئيس الوزراء – أن يعيّن شقلوف سفيراً بوزارة الخارجية .. وقد ورد أنَّ شقلوف قام على الفور بإبراق استقالته إلى الملك وبمغادرة مدينة شحات والاختفاء عن الأنظار".

ويختم السفير برقيته قائلاً:

"وقد سيطرت الدهشة على معظم الليبيّين لسقوط "**تيتا**"،[٢١٦] ولاسيما أنَّ قليلين منهم هم الذين تصوّروا أن يكون لابن عثمان (رئيس الوزراء) الجرأة أو القوة الكافية للإطاحة بشقلوف".[٢١٧]

وكما سلفت الإشارة، جرى إعفاء عبد الرازق شقلوف من مناصبه كافة بموجب مرسوم ملكي صدر في ٥/ ٦/ ١٩٦٢. وبذا أسدل ستار النسيان على إحدى أهم الشخصيات الوطنية الليبية الذي لعب أخطر الأدوار في التطور المالي والاقتصادي والإنمائي للبلاد، والذي ذهب ضحية سلوكه الشخصي والتآمر الخارجي معاً. ولم يعد شقلوف إلى تقلد أيِّ منصبٍ في الحكومة الليبية بعد ذلك.[٢١٨]

٢١٦ التعبير الإنجليزي الذي استخدمه السفير جونز في برقيته هو "Fall of Tita" في إشارة إلى أسرة الجبابرة التيتان التي، وفقاً للأساطير الإغريقية، حكمت العالم قبل آلهة الأولمب.

٢١٧ لعل السفير الأمريكي يحاول بهذه العبارة الإشارة إلى الدور الخفي الذي لعبته السفارة الأمريكية في هذا الشأن. وقد ورد في وثيقة أخرى تحمل الرقم الإشاري أ/ ٤٥ (وهي عبارة عن رسالة مؤرّخة في ٢٠/ ٨/ ١٩٦٢ مرسلة من جون دورمان John Dorman المستشار بالسفارة الأمريكية إلى خارجية بلاده) ما ترجمته "إنَّ السفير الإيطالي في ليبيا ينسب إلى المستر كليفورد ديفيز المستشار البريطاني بوزارة المالية الليبية (والقريب من شقلوف) ترديده بأنَّ الأمريكان هم المسؤولون عن إقالة شقلوف من مناصبه". كما يكشف تقرير آخر مرسل من الشخص ذاته يحمل الرقم A-954 مؤرّخ في ٢٥/ ٤/ ١٩٦٤ أن المستر ديفيز أبلغه شخصياً أثناء لقاء بينهما جرى يوم ٩/ ٤/ ١٩٦٤ بفندق شحات بمدينة البيضاء "أنّه يعدّ الأمريكان مسؤولين عن الطريقة الفذّة الّتي جرى بها تنحية شقلوف عن مناصبه كوكيل لوزارة المالية ورئيس لمجلس الإعمار، وأنَّ خطوة إبعاد شقلوف كانت خطوة قاتلة للنظام الملكي". (الملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم DEF. 15 Libya-US).

٢١٨ أورد السفير البريطاني ستيوارت في رسالة سرّية بعث بها إلى خارجية بلاده بتاريخ ٢٧/ ٩/ ١٩٦٢ (الرقم الإشاريJT 1015/38 الملف FO 371/165733 22860) أنّه فهم من رئيس الديوان الملكي الدكتور علي الساحلي خلال لقاء له معه تمّ يوم ٢٦/ ٩/ ١٩٦٢ أنّه لا يوجد أساس من الصحّة لما راج يومذاك حول احتمال عودة شقلوف لتقلدٍ منصب هام إثر استقبال الملك له. وقد أكد الساحلي للسفير البريطاني أنَّ شقلوف نزل ضيفاً على البوصيري الشلحي (ناظر الخاصّة الملكية) بطبرق قرابة عشرة أيام في انتظار استقبال الملك له. وقد وافق الملك على استقباله بعد إلحاح عليه من عائلة الشلحي كلها، غير أنّه، فور اندفاع شقلوف في سباب رئيس الوزراء الصيد أمام الملك، قام الأخير على الفور بإنهاء اللقاء معه.



زيـارة وليّ العهد لأمريـكا

يرجع الحديث عن زيارة وليّ العهد الأمير الحسـن الرضا للولايات المتحدة الأمريكية إلى شـهر فبراير/ شباط من العام **١٩٦٠** (خلال فترة حكومة كعبار)، عندمـا كان الأمير يفكر بزيارة كل من تركيا وتايوان (فرموزا) وبأن يقوم بزيارة أمريكا في طريق عودته. غير أنَّ الخارجية الأمريكية[٢١٩] أشـارت يومذاك إلى أنّه، نظـراً لأنَّ وليّ العهـد ليـس برئيس دولـة أو رئيـس حكومة، فإنَّ زيارته سـوف تكون **غير رسـمية**، ومـن ثم فإنَّ على الحكومة الليبية أن تكون مسـتعدّة لتحمّل تكاليفها.

وقد تجدّد الحديث عن الزيارة من خلال الرسائل المتبادلة في شهر مايو/ أيار من العام ذاته، وخلال الحديث الذي جرى في واشنطن في شهر ديسمبر/ كانون الأول بـين وزيـر الخارجيـة الليبي آنذاك **عمـر محمود المنتـصر** (حكومة الصيد) وبين المسـتر ريتشارد ب. باركر Richard B. Parker من إدارة الشؤون الإفريقية بالخارجيـة الأمريكيـة. وكان ذلك إثر الإعلان عـن قبول **الملك إدريس** في **٢٤/ ١١/ ١٩٦٠** دعوة من **موسكو** للقيام بزيارة رسمية للاتحاد السوفييتي.[٢٢٠]

وتفيد برقية مرسلة من الخارجية الأمريكية إلى سفارتها في ليبيا[٢٢١] أنَّ السفير الليبـي بواشـنطن **محي الدين فكيـني**[٢٢٢] أثار يوم ٢٥/ ٤/ ١٩٦١ مع المسـؤولين في الـوزارة موضوع قيام وليّ العهد بزيارة رسـمية للولايات المتحدة الأمريكية، وأفـاد بأنّه حصـل على موافقـة الملك إدريس عـلى هذا الموضـوع. وقد أظهرت

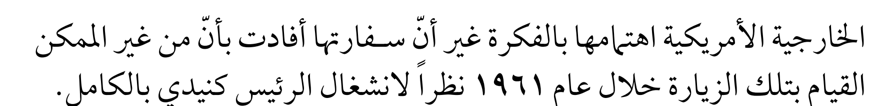
---

٢١٩ راجـع تعليـمات الخارجيـة الأمريكيـة إلى سـفارتها في طرابلـس المؤرّخـة في ٣٠/ ٣/ ١٩٦٠ والتـي تحمـل الرقم الإشاري CA-7996. الملف المركزي (773.11).

٢٢٠ راجع مذكرة المحادثة بمبنى وزارة الخارجية الأمريكية المؤرّخة في ٢٠/ ١٢/ ١٩٦٠. الملف السابق.

٢٢١ البرقية مؤرّخة في ٢٩/ ٤/ ١٩٦١ وتحمل الرقم (١٤٤٢٠). الملف السابق.

٢٢٢ كان الدكتـور فكينـي قـد قـدّم أوراق اعتـماده سـفيراً لليبيـا لـدى واشـنطن في ٢٦/ ١/ ١٩٦٠. ومـا ورد في هـذه البرقيـة يناقض ما ذهب إليه الصيد في مذكراته (ص ١٦٩-١٧٠) من أنّـه هو الذي اقترح هذه الزيارة على السفارة الأمريكية، وأنّ السفير فكيني لم يكن يعلم بموضوعها.


الخارجية الأمريكية اهتمامها بالفكرة غير أنّ سفارتها أفادت بأنّ من غير الممكن القيام بتلك الزيارة خلال عام **١٩٦١** نظراً لانشغال الرئيس كنيدي بالكامل.

وفي **٢٨/ ٤/ ١٩٦١** بعث السفير الأمريكي بليبيا المستر **ويزلي جونز** برسالة[٢٢٣] إلى الخارجية الأمريكية يطلب الإذن له فيها **بتوجيه الدعوة إلى الملك إدريس** للقيام بزيارة رسمية للولايات المتحدة على أن تتمّ خلال العام ١٩٦٢. ويضيف السفير أنّه من المرجّح أنَّ الملك لن يكون باستطاعته القيام بهذه الزيارة (لا يسافر بالطائرة)، ومن ثمّ فالسفير يطلب الإذن له في هذه الحالة، **بتوجيه الدعوة إلى وليّ العهد للقيام بالزيارة.** ثمَّ يعدّد السفير في رسالته **المزايا والفوائد** التي يمكن لهذه الزيارة أن تحققها والتي تتمثل في:

- إظهار دعم أمريكا ومساندتها للنظام الملكي في ليبيا.
- إظهار اهتمام أمريكا ومصلحتها في وليّ العهد.
- المساعدة في استمرار دعم النظام الملكي لمصالح الغرب، وعلى الأخص التواجد العسكري الأمريكي في ليبيا.
- المساعدة في تطوير مساندة النظام الملكي لمصالح أمريكا البترولية المتزايدة في ليبيا.
- إتاحة فرص هائلة للتأثير على وليّ العهد بطرقٍ عديدة.

كما عبّر **السفير الأمريكي جونز** في رسالة أخرى[٢٢٤] منه، موجّهة إلى مدير مكتب شؤون شمال إفريقيا بالخارجية الأمريكية، ومؤرّخة في **١٥/ ٦/ ١٩٦٢**، عن فرحته بالأنباء التي تلقاها من الوزارة[٢٢٥] بشأن **إمكان توجيه الدعوة لوليّ العهد** الأمير الحسن الرضا بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني **١٩٦٢**. وقد أكد السفير في رسالته أنّه مادام الاقتراح بتوجيه الدعوة قد جاء في الأصل من السفير فكيني، **فينبغي أن يتولى السفير الليبي مهمّة نقل توجيه الدعوة إلى الأمير.** وأشار السفير إلى أنّه من المستبعد أن يوافق الأمير على أن ترافقه زوجته خلال هذه الزيارة المزمعة، أمّا فيما يتعلق

---

٢٢٣ الرسالة تحمل الرقم الإشاري G. 173 بالملف السابق.
٢٢٤ الرسالة تحمل الرقم الإشاري A-2 بالملف السابق (773.11).
٢٢٥ كان السفير قد تلقى رسالة من المكتب المذكور في ٣١/ ٥/ ١٩٦٢.




بطريقة سفر الأمير فقد اقترح السفير استخدام **الطيران التجاري**، واستبعد استخدام الطيران الخاص.[٢٢٦]

ويتبيّن من مطالعة مراسلات جرت داخل وزارة الخارجية الأمريكية، وكذلك بين الوزارة والبيت الأبيض، أنَّ **الوزارة متحمّسة لتوجيه الدعوة لوليّ العهد الليبي للقيام بزيارة رسمية للولايات المتحدة**، إمّا في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٢ وإما في ربيع عام ١٩٦٣. وكان ممّا جاء في تلك المراسلات:

"في تقدير الوزارة أنَّ استمرار الملكية في ليبيا، مع وجود الحسن الرضا ملكاً عليها، في حال وفاة الملك إدريس أو تنازله عن العرش، يشكل أفضل السبل للمحافظة على وحدة واستقلال واستقرار ليبيا في وضع هو الأنسب لحماية مصالحنا الاستراتيجية والاقتصادية البالغة الأهمّية في هذا البلد".

"ومن **خلال علاقات حميمة من قبل سفارتنا بالأمير، توصّلنا إلى قناعات بأنّه على دراية كافية بمشاكل بلاده، وبأنّه مقتنع بأنَّ مصلحة ليبيا تكمن في استمرار تعاونها الوثيق مع الغرب. وعلى الرغم من أنّ الأمير الحسن ليس بشخصية قوية ولا هو ألمعيّ الذكاء، إلا أنّ لديه مع ذلك ما يخوّله أن يكون حاكماً مقتدراً".**

كما ورد في إحدى تلك المراسلات[٢٢٧] أنّه من بين **الأسباب** التي تدعو إلى توجيه الدعوة للأمير رغبة الحكومة الأمريكية **بتجديد ثقة الأمير في نيّات الولايات المتحدة الأمريكية**، تلك الثقة التي **اهتزّت مؤخّراً من خلال قصة وردت في الصحف البيروتية - من الواضح أنّها بإيعاز من الحكومة المصرية- مفادها أنَّ الحكومة الأمريكية تسعى إلى إقامة نظام جمهوري في ليبيا في أعقاب وفاة الملك.**

كما يستفاد من مطالعة الوثائق الأمريكية المتعلقة بالتحضيرات لزيارة وليّ العهد للولايات المتحدة الأمريكية:

- اهتمام **شركات البترول الأمريكية** العاملة في ليبيا بالزيارة، ومحاولتها إقناع المسؤولين الليبيّين بتمديد مدّة زيارة الأمير

٢٢٦ الرسالة لا تحمل رقماً إشارياً وهي محفوظة بالملف السابق نفسه.
٢٢٧ جرت تلك المراسلات خلال شهر يونيو/ حزيران ١٩٦٢ وهي محفوظة بالملف السابق نفسه.






حتى تتمكن من استضافته أثناء وجوده في الولايات المتحدة الأمريكية.[٢٢٨]

- بعث نائب رئيس أركان سلاح الطيران الأمريكي الجنرال Frederic H. Smith من **وزارة سلاح الطيران الأمريكية** برسالة إلى البيت الأبيض مؤرّخة في ١١/ ٦/ ١٩٦٢ عبّر من خلالها عن اهتمام الوزارة بزيارة وليّ العهد المزمعة واستعدادها للمساهمة في العمل على إنجاح هذه الزيارة.[٢٢٩]

- اقترح السفير **ويزلي جونز**، بموجب رسالة منه بتاريخ ٧/ ٨/ **١٩٦٢** موجّهة إلى مكتب شؤون شمال إفريقيا بالخارجية الأمريكية، الاستفادة من خدمات المستر **دونالد سنوك** ضابط الشؤون الثقافية السابق بطرابلس، والذي كان قد ترك الخدمة بهيئة المعلومات الأمريكية والتحق بالعمل في شركة أسّو البترولية. **وقد** جاء هذا الاقتراح على أساس أنّ هناك علاقة وطيدة تربط المستر سنوك بولي العهد خلال مدّة خدمة الأول بطرابلس.[٢٣٠]

- تقرّر تخصيص إحدى طائرات الرئاسة الأمريكية كي يستخدمها وليّ العهد في رحلته إلى الولايات المتحدة، كما كلف الرئيس كنيدي السيناتور **بنجامين سميث** Benjamin Smith كممثل شخصي له لمرافقة الأمير في رحلته التي تقرّر أن تبدأ يوم **١٥/ ١٠/ ١٩٦٢** [٢٣١] (كما تقرّر أيضاً أن يكون **السفير ديوك** Duke من موظفي البيت الأبيض ضمن مرافقي الأمير).

- عبّر الجانب الليبي عن حرصه على أن يتمّ استقبال وليّ العهد في واشنطن من قبل الرئيس كنيدي أو نائب الرئيس الأمريكي

---

٢٢٨ راجع على سبيل المثال برقية السفارة الأمريكية إلى واشنطن المؤرّخة في ١٨/ ٨/ ١٩٦٢ وتحمل الرقم الإشاري (٣٠). الملف السابق.

٢٢٩ الرقم الإشاري لهذه الرسالة هو 10656 5/5. الملف السابق.

٢٣٠ راجع ما ورد حول هذه الشخصية في مبحث "ولقاءات مع سنوك" بالفصل التالي.

٢٣١ برقية السفارة رقم (٧٣) المؤرّخة في ٧/ ١٠/ ١٩٦٢. الملف السابق. (773.11).



على الأقـل، وأن يلتقي بالرئيس الأمريكي لقـاءً مطوّلاً يجري فيـه بحـث العلاقـات العربيـة الأمريكيـة والعلاقـات الليبية الأمريكيـة، وأن تحظـى الزيـارة بتغطية إعلامية واسـعة، وأن يُحرص على نجاحها.[٢٣٢]

- عـبّر مكتـب الشـؤون الإفريقيـة في رسـالة مؤرّخـة في ٢٥/ ٩/ ١٩٦٢، وموجّهـة إلى إدارة الشـؤون الإفريقيـة بالخارجية الأمريكية عـن مخاوفه من أن يكون **لقـرار الحكومة الأمريكية في تلك الفترة بيع صواريخ أرض-جو لإسرائيل**، انعكاسـاته السلبية على زيارة وليّ العهد.[٢٣٣]

- عـبَّر السـفير الأمريكي جونـز، في برقية بعث بها إلى واشـنطن بتاريخ **١٠/ ١٠/ ١٩٦٢**، عن أمله في أن يقوم **الرئيس كنيدي بنفسـه بالتأكيد لوليّ العهد** عن استعداد الولايات المتحدة لأن تقـدّم للجيش الليبي الأسـلحة والعتاد الـذي طلبته الحكومة الليبيـة وفقـاً لما أوصـت بـه جهـات الاختصـاص في الجيش والطـيران الأمريكي. وقد أوضح السـفير أنَّ مثل هذا التأكيد سـوف يكون مهماً للنفوذ السـياسي لوليّ العهد ولدعم وضعه في ليبيا، كما عبَّر السـفير عن أملـه في أن يؤدّي ذلك التأكيد إلى تخفيف ردّة الفعل القوية في الأوساط الليبية تجاه قيام الولايات المتحـدة بالموافقة على **بيع صواريخ أرض-جو أمريكية الصنع لإسرائيل**.[٢٣٤]

- في يـوم **١٣/ ١٠/ ١٩٦٢** مسـاءً (أي قبل الموعـد المحدّد لبدء رحلـة الأمـير بيومين) اتصـل وزيـر الخارجية **ونيـس القذافي** بالسـفير الأمريكـي في ليبيا، وأبلغه **رغبـة وليّ العهد في تقصير مـدَّة الزيـارة** بداعـي انزعاجـه على صحَّـة زوجته التـي ألَمَّ بها مرض مفاجئ[٢٣٥] بسـبب حملها المتقدم، وأنَّ وليّ العهد كاد أن

---

٢٣٢ راجـع عـلى سـبيل المثـال مـا دار خـلال اللقـاء بـين رئيـس الـوزراء الصيـد وبـين المستشـار بالسـفارة الأمريكية المسـتر جـون دورمان John Dorman يوم ٢٣/ ٨/ ١٩٦٢. التقريـر رقم A-54 مؤرّخ في ٢٧/ ٨/ ١٩٦٢. الملف السابق ذاته.

٢٣٣ الملف السابق (773.11).

٢٣٤ البرقية تحمل الإشاري (٧٩). بالملف المركزي السابق.





> يلغي الزيارة كلية بسـبب هذا الانزعاج، غير أنّه، بعد التشاور بـين الأمير ورئيـس الـوزراء الصيد، تـمّ الاتفاق عـلى محاولة **تقصـير أمـد هذه الزيـارة يومـين** وأن يتمّ إلغاء بعـض فقرات برنامجهـا. كـما أفاد وزيـر الخارجية الليبي (ونيـس القذافي) **أنّ وليّ العهد لن يعقد مؤتمراً صحفياً أثناء هذه الزيارة.**

تنـاول **الصيد** ما أشـارت إليـه برقية السـفير الأمريكي الآنفة، حـول **تردّد الأمـير** في اللحظـات الأخيرة عـن القيام بالزيـارة إلى الولايات المتحـدة، وجاء فيها:

> "قبيل سفر الوفد بيوم واحد في ١٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٢[٢٣٦] وصلت الطائرة الرئاسية الأمريكية واتصل بي سكرتير الملك عند منتصف الليل، وكنت آنذاك في البيضاء. وقال لي إنَّ وليّ العهد اتصل بالملك وطلب منه شـيئاً لم يوافق عليه، وأبلغني السكرتير أنَّ وليّ العهد سيتصل بك، ويطلب منك الملك إبلاغه بما سـيقوله لك وليّ العهد. بعد لحظات من مكالمة سـكرتير الملك، اتصل بي وليّ العهـد مـن طرابلس وكان ذلك في الفجر. وقال لي إنّـه اتصل مع الملك وأخبره بـأنَّ زوجته مريضـة جداً، وحالتها الصحية سـيئة، لذلك يقـترح تأجيل موعد الزيـارة إلى واشـنطن، وأنَّ الملك أمره بالاتصـال بي ليحدّثني في الموضوع. كان جوابي لوليّ العهد، إنَّ تأجيل الزيارة أمر صعب إن لم يكن مستحيلاً، لأنّنا نعلق آمـالاً كبيرة على هذه الزيارة، خاصّة إلى دولة كبرى، لأنَّ الحكومة الليبية كانت تعتـزم طرح موضوع تسـليح الجيش الليبي خـلال الزيارة، لذلـك فإنَّ تأجيل الزيارة ليس من مصلحة ليبيا. وقلت له إنّه بالنسـبة للسـيدة حرمكم سـتتكفل الحكومة بتأمين علاجها حتى لو اسـتدعى الأمر إحضار أطباء من خارج ليبيا، وأبلغته أنّني سـأعرض المسـألة على الملـك. بعد هذه المكالمة تحـدّث معي الملك شـخصياً، وكان محتـدّاً وغاضبـاً، وقـال لي لا بـدّ أن يسـافر وليّ العهـد حتى لو توفيـت زوجته، لأنّ الأمـر يتعلق بعلاقات مع دولة مهمّـة، ونحن نريده ملكاً للمسـتقبل، وملك المسـتقبل لا يفكر في زوجته بل يفكر في مسـتقبل بلده. بعد هـذه المكالمة تحدثت مجدّداً مـع وليّ العهد، وتفاديت أن أنقل له ما دار بيني وبين

---

٢٣٥ راجع برقية السفارة السرّية إلى واشنطن ذات الرقم (١٠٧). الملف المركزي 773.11/10-13662 .

٢٣٦ مـن الواضـح أنَّ الصيـد يتحـدّث مـن الذاكـرة التـي يبـدو أنّهـا خانتـه مرّة أخـرى، فـوليّ العهـد غـادر طرابلس للولايـات المتحدة يوم ١٥/ ١٠/ ١٩٦٢ وليس يوم ١١/ ١٠/ ١٩٦٢، كما أنَّ يوم ١٠/ ١٠/ ١٩٦٢ ليس صحيحاً وهو على الأرجح يوم ١٣/ ١٠/ ١٩٦٢.



الملـك، وأكـدّت ضرورة السـفر لأنَّ ذلك يتعلـق بمصلحة ليبيـا، وقلت له إنَّ الملك أمرني بالبحث عن أطباء أخصّائيين للإشراف على علاج زوجته.

في اليوم التالي سـافرت من البيضـاء إلى طرابلس، والتقيت بوليّ العهد وتحدثت معه مجدّداً حول ضرورة السـفر فاقتنع، وانتقلنا إلى قاعدة هويلس حيث توجد طائـرة الرئاسـة الأمريكيـة، وودّعناه وسـافر وليّ العهـد والوفد المرافـق له إلى واشنطن في ١١ أكتوبر ١٩٦٢".[٢٣٧]

ويتضـح من الوثائـق الأمريكية أنَّ **الوفد الليبي**، الذي رافق الأمير الحسـن الرضا في زيارته الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية، قد ضمّ كلاً من:

١	-	ونيس القذافي	وزير الخارجية.
٢	-	يونس عبد النبي بالخير	وزير الدفاع.
٣	-	الدكتور محي الدين فكيني	سفير ليبيا لدى الولايات المتحدة.
٤	-	فتحي الخوجة	كبير التشريفات الملكية.
٥	-	عبد الله سكتة	رئيس مجلس الإعمار.
٦	-	خليفة موسى	وكيل وزارة المالية.
٧	-	أحمد الهمَّالي	وكيل وزارة الإعلام.
٨	-	أبو القاسم الغماري	سكرتير وليّ العهد.
٩	-	العقيد إدريس العيساوي	نائب رئيس أركان الجيش الليبي.
١٠	-	المقدم راسم النايلي	ياور وليّ العهد.

وفي يـوم ١٦/ ١٠/ ١٩٦٢ عقد الرئيس الأمريكـي كنيدي اجتماعاً مع وليّ العهد الأمير الحسن الرضا حضره كل من وزير الخارجية ووزير الدفاع والسفير فكينـي، أمّا عن الجانب الأمريكي فقد حضره كل من السـفير الأمريكي في ليبيا ومسـاعد وزير الخارجية للشـؤون الإفريقيـة الحاكم وليامـز Governor G. M. Williams ومدير مكتب شـؤون شـمال إفريقيا بالخارجية الأمريكية المستر وليام

٢٣٧ الصيد، ص ١٧٠. انظر الهامش السابق (خطأ الصيد فيما ذكره كتاريخ لسفر وليّ العهد).





ويتمان، كما تولى الترجمة كميل نوفل C. Nowfel من الخارجية الأمريكية. وقد جاء في مذكرة المحادثة الخاصة بذلك الاجتماع ما ترجمته:

"لقد عبّر الرئيس عن امتنانه لقيام وليّ العهد بالزيارة. وامتدح دوره القيادي في ليبيا، مشيراً إلى أنَّ الجميع معجبون بالدور الذي يلعبه. كما عبّر الرئيس عن أحسن تمنياته لرفاهية الشعب الليبي، مضيفاً أنّه يودّ أن يؤكد لوليّ العهد أنَّ له أصدقاء في أمريكا. كما أعرب الرئيس عن أمله في أن ينجح هذا الشاب الفتى، معلناً أنّه يمثل أمل ليبيا".

ويستفاد من مطالعة الوثائق الأمريكية أنَّ محمد عثمان الصيد انتهز فرصة قيام وليّ العهد بزيارة أمريكا فجدّد، من خلاله ومن خلال عضوي الوفد المرافق عبد الله سكتة وخليفة موسى، الطلب الذي سبق أن قدّمه للحكومة الأمريكية حول حاجة الاقتصاد الليبي إلى **مساعدات أمريكية عاجلة**.[٢٣٨] ويفيد تقرير بعث به المستشار بالسفارة الأمريكية المستر **جون دورمان** عن لقاء تمّ بينه وبين رئيس الحكومة الصيد يوم ٢٤/ ١٠/ ١٩٦٢ (فور عودة وليّ العهد من رحلته إلى أمريكا) أنَّ **رئيس الوزراء كان متلهفاً لمعرفة نتائج محادثات الأمير في واشنطن حول المساعدات المالية**.[٢٣٩] وعلى ما يبدو، فإنَّ الجانب الأمريكي لم يكتفِ فقط بالاعتذار عن الاستجابة لطلب الصيد بتقديم مساعدات مالية عاجلة للخزانة الليبية، ولكنّه انتهز فرصة وجود الوفد المرافق لوليّ العهد ونبّه إلى صور الفساد المالي والرشوة المنتشرة (ومن أمثلتها مشروع مياه عين الدبوسية)، وأكد أنّه لا ينبغي على المسؤولين الليبيّين أن يتوقعوا أن تزيد أمريكا من حجم مساعداتها المالية لبلادهم إذا ما استمرّ تبذير المساعدات التي سبق تقديمها بالطريقة القائمة يومذاك.[٢٤٠]

أمّا بالنسبة **للمساعدات العسكرية** التي طلبتها الحكومة الليبية من الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كان واضحاً أنّها كانت تعوّل كثيراً عليها من خلال وجود كل من وزير الدفاع (يونس عبد النبي بالخير) ونائب رئيس الأركان (العقيد إدريس العيساوي) ضمن الوفد المرافق للأمير، فيبدو أنّها لقيت

٢٣٨ راجع ما ورد تحت عنوان "طلب مساعدات أمريكية" بمبحث "العلاقات مع أمريكا" من هذا الفصل.

٢٣٩ التقرير يحمل الرقم A-115 مؤرّخ في ٢٩/ ١٠/ ١٩٦٢ بالملف السابق.

٢٤٠ راجع مبحث "اتهامات بالفساد المالي" من هذا الفصل.





بعض الاسـتجابة من أمريكا التي تمثلـت في الموافقة من قبل الرئيس كنيدي على **تكوين سربٍ من خمس طائرات بصفة مبدئية.**

لقد وصف المسـتر **ديفيد نيوسـوم** نائب مدير إدارة شـؤون إفريقيا الشمالية بالخارجيـة الأمريكية، خلال لقائه بمستشـار السـفارة الإيطالية بواشـنطن،[241] النتائج التي أسفرت عنها زيارة وليّ العهد بقوله:

"إنَّ الموضـوع الوحيـد ذا الأهمّيـة (الـذي تناولتـه الزيارة) هو بحـث **إمكان مسـاعدة ليبيا** في تكوين سلاح طيران. وقد تمّ مناقشة توصيات لجنة من سلاح الطـيران الأمريكـي بشـأن تقديـم مسـاعدة **متواضعـة** لليبيا في مجـال التدريب والتجهيز، وسـوف تجـري متابعة هذا الموضوع بوسـاطة السـفير الأمريكي في ليبيا المستر جونز".[242]

وقد أوردت صحيفة "**الرائد**" (مستقلة) في عددها الصادر يوم ٢٩/ ١٠/ ١٩٦٢ تقريـراً إخباريـاً جاء فيه أنَّ مجلس الوزراء ناقـش، خلال اجتماعه بمدينة البيضاء في اليوم السـابق، نتائج زيـارة وليّ العهد للولايـات المتحدة الأمريكية. وأفـاد هـذا التقريـر أنَّ المجلس عـبّر عن رضـاه عن نتائـج الرحلة بـما في ذلك الاسـتقبال الحـارّ الذي لقيـه الأمير خلالهـا، والمحادثات الصريحـة التي أجراها أثناءها مع الرئيس كنيدي حول عدد من القضايا، من بينها **القضية الفلسـطينية**، وقـرار الحكومـة الأمريكيـة **تزويـد إسرائيـل** بالصواريخ، كما عـبّر المجلس عن ارتياحه للتأكيدات التي أعطتها الولايات المتحدة الأمريكية بشـأن تقوية الجيش الليبي، والمساهمة في بعض مشروعات التنمية في ليبيا.

وقد علق تقرير، أعدّته السفارة الأمريكية بالاشتراك مع مكتب المعلومات الأمريكي USIS مؤرّخ في ١/ ١١/ ١٩٦٢ (ذو الرقم الإشـاري A-184)، حول نتائـج رحلـة وليّ العهد، بـأنَّ **هناك بعـض المؤشّرات حـول اعتقـاد الليبيّين** بأنَّ العرض الأمريكي بالمسـاعدات العسكرية يتضمّن تزويد ليبيا بالعتاد العسكري

---

٢٤١ جـرى اللقـاء في مبنـى وزارة الخارجيـة بواشـنطن يـوم ٢٢/ ١٠/ ١٩٦٢ بنـاءً على طلـب مستشـار السـفارة الإيطاليـة في العاصمـة الأمريكية Dr. Jincenzo De Benidictis الذي كان يسـتفسر عـن عدد من الموضوعات الخاصّـة بشـمال إفريقيا، كان مـن بينها نتائج زيارة وليّ العهـد المملكة الليبية. راجع محضر المحادثة المؤرّخ في ٢٢/ ١٠/ ١٩٦٢. الملف المركزي 773.00.

٢٤٢ تجـدر الإشـارة إلى أنَّ السـفير جونـز غـادر ليبيـا في ٢٠/ ١٢/ ١٩٦٢ بعـد أن أتـمّ خدمـة السـنوات الأربـع المعتادة فيها.



الذي طلبته، فضلاً عن المساعدة في تأسيس نواة لسلاح الطيران الليبي.

كما تمّ تذييل التقرير ذاته بتعقيبٍ جاء فيه:

"لقد استفاد وليّ العهد من نوع وحجم الدعاية التي أثارتها رحلته لأمريكا. فقد ردّدت الإذاعة والصحافة، من خلال التغطية الإعلامية التي قامت بها، اسم وليّ العهد أمام جميع قطاعات الشعب على مدى أسبوع ونصف الأسبوع. وقد ظهر وليّ العهد، من خلال لقائه بالرئيس كنيدي وخطابه الذي ألقاه أمام الأمم المتحدة، بمظهر رجل الدولة الذي يمارس دوره، وهو ما لم يشهده عليه الليبيّون من قبل".



اتهامات بالفســاد المالي

قـد لا يكون من المبالغة القول **بأنَّ اسـم رئيـس الحكومة محمد عثمان الصيد هو أكثر أسـماء مسـؤولي العهد الملكي تردّداً عند الحديث عن الفسـاد المالي الذي ظهـر خلال سـنوات ذلك العهد**. يتضح ذلك ليس فقط مـن خلال ما تردّد على **ألسـنة المواطنـين** يومـذاك،[٢٤٣] ولكن أيضـاً من خـلال مطالعة مـا ورد **بالوثائق السرّية للحكومتين البريطانية والأمريكية** الخاصة بتلك الحقبة.

وعلى سبيل المثال، جاء في تقرير سرّي بريطاني مبكر بعث به السفير **ريتشس** إلى الخارجية البريطانية ما ترجمته:[٢٤٤]

"من الواضح أنَّ حكومة محمد عثمان الصيد فاسدة مالياً. والصيد نفسه يقوم بتبذيـر أموالـه بتباهٍ على بناء منزل تقـدّر تكلفته المالية بنحـو (٥٠,٠٠٠) ألف جنيه".

"وفي الحقيقـة، يبـدو أنَّ الصيـد نجح في **نشر عدوى الفسـاد المالي إلى المعارضة** داخـل البرلمان. **فبشـير المغـيربي** (عضو البرلمـان) الذي تمتع حتـى الآن بالدعم المالي من المصريين، هو الآن في قائمة الأشـخاص الذين يتلقون الدعم المالي من الحكومة.[٢٤٥] ومن المؤكد أنَّ حماسته المتطرّفة قد خفتت. غير أنَّ نوّاباً **كعبد المولى لنقي** و**محمود صبحي**، اللذين يشـكلان شوكة مهمّة في جسم الحكومة، ما زالا دون تشـويه، ويمثلان خطراً قائماً. إنَّ الناس مصابون بخيبة أمل كبيرة في محمد عثمان الصيد".

---

٢٤٣ عندمـا جـاء الصيـد للحكـم رفـع شـعار "جئنـا لنخدمكـم لا لنحكمكـم"، وفي آخـر عهـده قلـب المواطنـون هذا الشعار إلى "جئنا لنسرقكم لا لنخدمكم".

٢٤٤ التقرير مؤرّخ في ٨/ ٢/ ١٩٦١ وموجود بالملف رقم FO 371/155553 22860.
راجع على سـبيل المثال الإشـارات التي وردت في تقرير مسـؤول المخابرات في السـفارة البريطانية المسـتر كاردين عـن لقائه برئيس الـوزراء الصيد بتاريخ ١١/ ٥/ ١٩٦٢. الرقم الإشـاري 1100/62. الملـف FO 371/165733 22860.

٢٤٥ لم يـضرب التقريـر أمثلـة تعـزّز مزاعمـه، ولعلـه يشـير إلى مـا تـردّد يومـذاك حـول حصـول المغـيربي عـلى عطاءات بتزويد مباني الحكومة بمدينة البيضاء بالأثاث.



ولا يغيب عن القارئ أنَّ التقرير السالف الذكر كان في بداية فترة حكومة الصيد، ولا يوجد شك في أنّ **ممارسات رئيس الوزراء قد سارت على المنوال نفسه خلال الفترة اللاحقة من عمر حكومته.**

لقد كان من **أشهر قضايا الرشوة والفساد المالي**[٢٤٦] خلال فترة حكومة الصيد قضية مشروع "**مدّ مياه عين الدبوسية**" من طبرق إلى المرج، الذي منح العطاء المتعلق بتنفيذه إلى شركة **مانسمان** الألمانية بالتكليف المباشر، دون عرض المشروع في مناقصة عالمية. وقد تردّد أنَّ رئيس الوزراء الصيد و**عمر الشلحي** (شقيق البوصيري) قبضا رشوة مالية كبيرة من الشركة الألمانية. ووردت عدّة إشارات إلى هذه القضية في الوثائق الأمريكية والبريطانية السرّية، كان من بينها الإشارة التي وردت في رسالة السفير البريطاني **ستيوارت** إلى الخارجية البريطانية، فضلاً عن تقرير رجل المخابرات البريطانية **المستر باكماستر**،[٢٤٧] وقد جاء فيها بهذا الخصوص:

"مضى على وجود محمد عثمان الصيد في رئاسة الوزارة نحو عامين، وهذا يستتبع وجود استياءٍ طبيعي منه ومن حكومته. وهناك أمران أدّيا مؤخّراً إلى استفحال هذا الاستياء. **أوّلهما**، منح العطاء المتعلق بمدّ **مياه عين الدبوسية** إلى مدينة المرج (ومن المحتمل فيما بعد إلى مدينة بنغازي) إلى شركة مانسمان MANNESMAN الألمانية بالتكليف المباشر (دون دعوة شركات أخرى لتقديم عروضها بشأن هذا المشروع). ويسود اعتقاد على نطاق واسع بأنَّ قيمة العقد -٧ ملايين جنيه ليبي- مبالغ فيها، وأنَّ الرشوة الكبيرة (التي منحتها الشركة مقابل تكليفها بالمشروع) تمّ تقاسمها بين رئيس الوزراء الصيد وآل الشلحي (ويُعتقد في بعض الأوساط أنَّ البوصيري بعيد عن الصفقة هذه المرّة)".

ويضيف السفير **ستيوارت** في رسالته:

---

٢٤٦ من بين قضايا الفساد الكبيرة التي اشتهرت خلال حكومة الصيد ما تردّد حول التلاعب الذي طال المساعدات العينية التي بعثت بها عدّة جهات أجنبية لمساعدة متضرّري الزلزال الذي ضرب مدينة المرج في ٢١/ ٢/ ١٩٦٣.

٢٤٧ المستر باكماستر M.S. Buckmaster هو أحد رجال المخابرات البريطانية الذين سبق لهم أن عملوا في ليبيا لفترة طويلة منذ مطلع الاستقلال. وقام بزيارة برقة في الفترة ما بين ١١-١٩ من أكتوبر/ تشرين الأول، وقام في ١٣/ ١١/ ١٩٦٢ بإعداد تقرير عن هذه الزيارة وجّهه إلى السفير البريطاني ستيوارت الذي قام في التاريخ نفسه بإحالته على الخارجية البريطانية. وتحمل رسالة الإحالة الرقم الإشاري 16320/62. الملف FO 371/165734 .22860

"إنَّ اللغـط حـول هـذا الموضوع قـد بلغ حـدوداً جعل الأمريكيـين ينتهزون فرصـة **زيـارة وليّ العهـد** للولايـات المتحـدة (أكتوبر/ تشريـن الأول ١٩٦٢) ويبلغون المسـؤولين الليبيّين المرافقين له أنّه لا ينبغي عليهم أن يتوقعوا أن تزيد أمريكا من حجم مسـاعداتها المالية لليبيا، إذا ما اسـتمرّ تبذير المسـاعدات التي سبق لها تقديمها بهذه الطريقة".

"وعـلى الرغـم مـن أنَّ جزءاً مـن الانتقـادات الموجّهة لانتشـار الفسـاد المالي في البـلاد جـاء من بعـض الدوائر الليبية، بسـبب عدم حصولها عـلى حصّة من ثـمار هـذا "الفسـاد"، فإنّه لا يوجد شـك في أنَّ جـزءاً آخر من هـذه الانتقادات يأتي من عناصر ليبية تعبيراً عن أسـى حقيقي لرؤية سـمعة بلادهم تتلطخ بهذه الكيفيّة".

ثمَّ يضيف في فقرة ختامية محذّراً:

"إنَّ عدداً من الليبيّين، الذين لا يستطيعون الصبر على الفساد المالي وسوء الإدارة المنتشريـن في ليبيا، قد يجدون جاذبية في أفكار الاشـتراكية العربية الضبابية التي يدعو إليها عبد الناصر، وفي النظام الجمهوري الذي يمثله.. كما لا يوجد شك في أنَّ كثيراً من الانتقادات، الموجّهة إلى الحكومة في هذا الشأن، قد نالت من سمعة الملك ذاته ورُبطت به".

وفي تقرير سرّي بعثت به **السفارة الأمريكية** في ليبيا بتاريخ **١٧/ ٤/ ١٩٦٣** بعنوان "**مضامين السياسـة الأمريكيـة في ليبيا**" خُصّص بند مطوّل في مطلع ذلك التقرير (الصفحات ١-٣) لموضوع **الفسـاد المالي والإداري**، ولاسيما خلال فترة **حكم محمد عثمان الصيد**، على النحو التالي:

"إنَّ استقالة رئيس الوزراء السابق محمد عثمان الصيد التي وقعت في ١٩/ ٣/ ١٩٦٣، بعد قرابة ٣٠ شـهراً في الحكم، خلفـت وراءها للحكومة التي أعقبتها **أكبر تركة مثبطة للهمّة من الفساد المالي وسوء الإدارة.**

وعـلى امتـداد السـنوات القليلـة الماضية، وبحكـم أنّـه **لم يكن أمامنـا من خيار آخـر، قمنا بدعـم حكومة فاسـدة، غير كفـؤة ولا مباليـة، انتقامية السياسـات**





والممارسات".

وبعد أن يستعرض التقرير سياسة الصيد الخارجية المعادية للسوفييت، والموالية للولايات المتحدة وللغرب، يواصل تناول **سياسته على الصعيد الداخلي، والتي كان طابعها الفساد وسوء الإدارة**، على النحو التالي:

"وكنتيجة لسياسات حكومة بن عثمان (الصيد) في المجال الاقتصادي، والتي كانت تترقب تسلم عائدات سنوية هائلة من البترول الليبي، فإنَّ **كامل الآلية المختصّة بالتخطيط وتوظيف هذه العائدات غدت في حالة من الفوضى الشاملة**. وبسبب من هذه السياسات، فإنّ حالة **السيولة النقدية** أصبحت سيئة، وهي تزداد سوءاً، ولا توجد أيّة ضوابط إجرائية أو محاسبية للرقابة المالية، وإنَّ مستويات مرتبات وأجور مستخدمي الدولة أصبحت متدنّية جداً، كما أنَّ القوة العاملة المدرّبة، على ندرتها، أخذت تنزح عن المصالح الحكومية للعمل بالشركات وفي المشروعات الخاصّة، وإنَّ الخدمات الحكومية كافة إمّا لا وجود لها وإما هي في حالة من الفوضى الشديدة. وبالنسبة لوزارات مهمّة، كالصناعة والزراعة والتعليم، فإنّه لا يوجد لديها برامج وسياسات، بل لا يوجد لديها العناصر القادرة على وضع هذه البرامج والسياسات. ومن الواضح أنَّ الحكومة الليبية لم تتمكن من الاستفادة من **المساعدات الفنية** التي وضعت تحت تصرّفها عن طريق الأمم المتحدة، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من المصادر. و**مجلس الإعمار** بدوره لم يجرِ تفعيله بعد، وما يزال على رأسه شخصية معتدلة ولكنّه مدمن للخمر.[٢٤٨]

وفضلاً عن ذلك، فإنّه تحت تأثير بن عثمان ونمط إدارته انتشرت الرشوة والفساد المالي في كافة أجهزة الحكومة، حتى إنّها وصلت إلى مستوى موظفي السكرتارية وعمّال بدّالات الهواتف".

"**ولا يستبعد أن يكون صحيحاً ما تردّد حول أنَّ آخر الأفعال التي قام بها بن عثمان – والتي دفعت الملك إلى أن يطلب منه تقديم استقالته– هي محاولته إبرام عقد بمليون جنيه لتزويد مساكن جاهزة لمدينة المرج[٢٤٩] دون موافقة البرلمان، وأحد أقاربه كان صاحب مصلحة كبيرة في هذا العقد**".

---

٢٤٨ إذا كانت الإشارة هنا إلى عبد الرازق شقلوف، فهو قد أحيل من مناصبه كافة في ٥/ ٦/ ١٩٦٢.

٢٤٩ كان الزلزال قد ضرب هذه المدينة ودمّرها تدميراً كاملاً في أواخر شهر فبراير/ شباط ١٩٦٣.



"إنّ أداء الحكومات الليبية خلال السنوات القليلة الأخيرة لا ينطوي على أيّة حوافز للدول المستثمرة ... أمّا فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية فسوف تظل مضطرّة – وبسبب وجودها في قاعدة ويلس – للتعرّض لضغوط الحكومة الليبية المطالبة بتقديم المزيد من المساعدات المالية وغيرها..".

'وكنتيجة لهذه الحالة، فإنَّ أغلب النقد الموجّه لحكومة بن عثمان لم يأتِ من مصادر خارجية، ولكن من مصادر داخلية معارضة تحتجّ على الروح والكيفيّة التي يجري بها إنفاق عائدات البترول المتوقعة، والتي تؤدّي إلى خدمة مصالح فئة قليلة من الأشخاص على حساب المصلحة العامة للبلاد".

ويتطرّق التقرير بعد ذلك **للنتائج السياسية والأمنية** المترتبة على انتشار الفساد المالي واستمرار تدهور الإدارة في ليبيا:

"على الرغم من أنّه لا يمكن القول بأنّه لا يوجد الآن في ليبيا عناصر مناوئة ومتمرّدة على الدولة بشكل منظّم، فإنَّ استمرار حكومة مثل حكومة محمد بن عثمان من شأنه أن يخلق تذمّراً عاماً يجعل من قيام "انتفاضة شعبية" أمراً لا يمكن تجنّبه".

ويبدو أنَّ **وزارة الخارجية الأمريكية**، تحسّباً منها للنتائج الأمنية والسياسية السلبية المتوقعة لهذه السياسات، كانت قد اقترحت تكليف **مستشار أمنيٍّ كبير** للعمل بقوات الأمن الليبية، ويمضي التقرير معلقاً على هذا الاقتراح بقوله:

"إنَّ مثل هذا الاقتراح – في ظل وجود حكومة مثل حكومة محمد بن عثمان الصيد – سوف يؤدّي إلى دعم قوة الشرطة وقدرتها على قمع أيّة اضطرابات، وسوف يؤدّي ضمناً بالحكومة الأمريكية إلى دعم الفساد المالي المنتشر داخل حكومة لا تقيم أيّ وزن أو اعتبار لقضايا التقدّم الاجتماعي والاقتصادي".

ويقترح التقرير بديلاً للتوجّه السابق (تكليف مستشار أمني أمريكي) أن تقوم الحكومة الأمريكية:

"باستخدام كافة ما لديها من إمكانات تحت برنامج المساعدات، وما لها من علاقات دبلوماسية، للتأكد من أنَّ مجلس الوزراء الليبي والوزارات الرئيسية



02__2rd Chapter__Vol__03.indd 251 30/05/25, 01:49 ص



به كافة على إدراكٍ لأهمّية وضرورة **النموّ الاقتصادي** في البلاد، سواء من وجهة النظر الاجتماعيةً أو السياسية، ولأهمّية وضرورة توظيف عائدات البترول المتوقعة على أسسٍ صحيحة، ولأهمّية ضمان تحقيق تقدّم ملموس في إنجاز مشروعات مفيدة للبلاد".

وفي فقرة ختامية منه، يحذّر هذا التقرير:

"إنَّ الولايات المتحدة الأمريكية متهمة لدى بعض الأوساط الليبية بالموافقة على حالة الفساد المالي والإداري المنتشر في البلاد، وبفشلنا في استخدام نفوذنا من أجل الحث على معالجة وتصحيح هذه الحالة.

وإذا لم يجرِ اجتثاث الفساد المنتشر في الحكومة الليبية، أو تحجيمه على الأقل بشكل فعّال، فإنّه ينبغي على الحكومة الأمريكية ألا تتردّد في إثارة هذا الموضوع بشكل مناسب على شتى المستويات الرسمية في ليبيا ومع الملك خصوصاً".

ويبدو أنَّ تدهور الأوضاع الإدارية والمالية في البلاد قد بلغ خلال تلك الفترة درجة من السوء دفعت **بالحكومة البريطانية** إلى التفكير في إرسال **خبير بريطاني** رفيع المستوى متخصّص في الشؤون المالية والإدارية لمساعدة الحكومة الليبية في التغلب على المشكلات التي كانت تواجهها في هذه المجالات. ويتضح ذلك في الفقرة التالية الواردة في رسالة بعث بها **المستر بيث** J. G. S. Beith من وزارة الخارجية البريطانية إلى السفير البريطاني في ليبيا المستر ستيوارت بتاريخ **٨/ ٢/ ١٩٦٣**:

"... إنَّ تقييمكم السنوي (للأوضاع في ليبيا ١٩٦٢) دفع بنا إلى الاعتقاد بأنَّ أحد أهمّ الأسباب التي يمكن أن تؤدّي إلى سقوط النظام في ليبيا هي حالة الفوضى التي تتخبط الأوضاع المالية والإدارية فيها. وإنّنا نميل إلى التفكير بأنّه يمكننا أن نخاطر بإرسال خبير رفيع المستوى في الشؤون المالية أو في الإدارة إذا استطعنا الحصول على تأكيدٍ من الحكومة الليبية بأنّه سوف يلقى الدعم الذي يساعده على القيام بمهمّته".

لقد حاول الصيد في مذكراته، بمعرض الدفاع عن نفسه ومحاولة تبرئة ذمّته المالية من تهمة الفساد والرشوة، أن **يزجّ بالملك إدريس** رحمه الله في موضوع

الشركـة الألمانيـة "مانسـمان"، فزعـم أنَّ العقـد أعطي للشركة المذكـورة **بناءً على توجيهات الملك له**، وأنَّ الملك تدخّل في هذا الموضوع استجابة لرجاء من **عمر الشـلحي**.[٢٥٠] كما حاول الصيد أن يعدّ قيـام الملك إدريس بمنحه – بعدٍ خروجه من الحكومة– قلادة السيد محمد بن علي السنوسي دليلاً على براءة ذمّته المالية.[٢٥١] ويظل رئيس الوزراء الصيد، في اعتقاد الكثيرين، **أحد أسـوأ رموز الفســاد المالي خلال حقبة العهد الملكي**.

وفي الحقيقة، فإنَّ صور الفساد المالي في تلك الحقبة، التي تزامنت مع اكتشاف البترول والشروع في تصديره وتوقّع تسلّم عائداته، لم تقتصر على رئيس الوزراء الصيـد وبعض أعضاء حكومته، فقد تجاوزتهـم إلى غيرهم من خارج الحكومة، وتجاوزت آل الشلحي إلى غيرهم، من الذين ربّما وجدوا في فساد رئيس الوزراء عاملاً مشجّعاً لهم.

يروي المستر (**أرماند هامر**) صاحب شركة أوكسيدنتال الأمريكية، في كتابه الـذي ألفه عـن حياته بالتعاون مع نيل ليندون،[٢٥٢] كيف أنَّ شـخصية ليبية تصرّ على أن تُعرف **بالأمير الأسـود** Black Prince،[٢٥٣] لتؤكد صلتها بالملك إدريس، قـد قامت بزيارته في مقرّ إقامته بالفنـدق أثناء رحلة قام بها إلى ليبيا في مطلع عام ١٩٦١، وكيـف أنَّ هـذه الشـخصية طلبـت منه أن يدفـع لها مبلـغ مليونين من الـدولارات مقدّماً، وأنّ بمقدوره، من ثمّ، أن يحصل له على عقد امتياز للتنقيب عن البترول في ليبيا. ويزعم المستر هامر بأنّه رفض الاستجابة إلى هذا العرض.

كما يؤكد المسـتر **ويلبر كرين إيفلاند** Wilbur C. Eveland، العضو السـابق في وكالة المخابرات المركزية والمستشـار في عدد من الشركات البترولية، في كتابه "**حبـال من الرمـال**" "*Ropes of Sand*"،[٢٥٤] أنَّ **مصطفى بـن حليم** قد قام بعمل كل مـا يمكـن عمله من أجـل أن تتحصّل شركة أويزيـس الأمريكية على أفضل الامتيـازات البتروليـة. كما يدّعي أنّه وجد نفسـه مضطراً لدفـع مبالغ كبيرة **لبن حليم** وأخيه في مقابل الحصول على عقدٍ لصالح شركة (فينيل Vinnell).

---

٢٥٠ الصيد، ص ٢٦٦–٢٦٩. راجع أيضاً ما ورد في ص ٢٦٢–٢٦٣ حول مشروع إعادة تعمير مدينة المرج.

٢٥١ نحسب أنَّ الملك إدريس منح محمد عثمان الصيد هذه القلادة لاعتبارات سياسية كثيرة.

٢٥٢ انظر: Armand Hamer, Neil Lyndon, Hammer: *A Witness to History* (New York: G. P. Putnam's Son, 1987) الفصل العشرين، ص ٣٣٤–٣٣٥.

٢٥٣ الإشارة هنا إلى السيد عبد الله عابد السنوسي.

٢٥٤ Wilbur C. Eveland, *Ropes of Sand: America's Failures in the Middle East* (New York: W. W. Northon, 1980). انظر أيضاً: الصيد، ص ١٣٩، ١٤٠– ١٤١، ١٤٧.











الفصل الثالث

حكومة الصيد..
الصراع بين وليّ العهد
وناظر الخاصّة








نسخة إلكترونية



مباحث الفصل الثالث

* تمهيد
* نفوذ البوصيري الشلحي
* مسعى جديد لإعلان الجمهورية
* وضع وليّ العهد
* أمريكا تفاتح وليّ العهد؟!
* خطة الطوارئ واجتماعات "مربّع الأربعة"
* تقييم أمريكي




نسخة إلكترونية



تمهيـد

يمكـن القول بـأنّ العلاقة بـين وليّ العهد الأمير الحسـن الرضا السـنوسي وناظـر الخاصّة الملكيـة البوصيري إبراهيم الشـلحي **ألقت بظلالهـا المظلمة على كافة جوانب الحياة السياسية الداخلية في ليبيا، سواء الاتحادية منها والولائية، أو العسكرية والمدنية، وذلك على حدٍّ سواء.. بل لا يوجد شك في أنّها قد انعكست على بعض علاقات ليبيا الخارجية.**

فالأمـير **الحسـن الرضا** من جانبه، منـذ اختياره وليّاً للعهـد في أواخر العام **١٩٥٦**، يـرى أنّـه هـو الوريث الشرعـي والدسـتوري للملكية في ليبيـا. وناظر الخاصّـة الملكيـة **البوصـيري**، منذ توليه لذلـك المنصب في أعقـاب مصرع والده إبراهيـم الشـلحي على يـد أحد أفراد العائلة السنوسـية بأواخر عـام **١٩٥٤**، لا يخفي من جانبه آراءه، بل إنّه يجاهر بعدم جدوى بقاء واسـتمرار الملكية في ليبيا. وسـواء أكان ذلـك لأسـباب شـخصية عنـده أم أيديولوجية، فهـو لم يكفّ عن **محاولة السـعي**، منفرداً أو مع آخرين من أمثـال مصطفى بن حليم، لإقناع الملك إدريس **بإعلان النظام الجمهوري** وتنصيب نفسـه رئيسـاً للجمـهورية يـوماً ما. ولعـل من الأمور التـي أغرت البوصيري بالمثابرة قدماً في مسـعاه، ما عرف عن وليّ العهـد من ضعف الشـخصية وفتـور الهمّة، وما يعلمـه البوصيري من خيبة أمل الملك المبكرة في ابن أخيه وليّ العهد.

وفضـلاً عـن ذلـك، فـإنّ البوصـيري الشـلحي، وإن وجـد مـن واجبـه – لاعتبـارات كثـيرة – أن يبقـى منصاعـاً لإرادة الملك، حتى مع فشـله في إقناع الملـك بضرورة التخلي عن الملكية وإعلان النظـام الجمهوري، وفي أن يبقى وفيّاً ومدينـاً بالـولاء التامّ لـه، **فإنّ هذا لم يمنعـه من أن يتصوّر أنّ مـن حقه، بل شرع فعـلاً في إعداد كامل العدّة للاسـتيلاء على السـلطة في ليبيا أثنـاء وجود الملك أو فـور وفاتـه، وأن يقطع على وليّ العهد الطريق لاعتـلاء العرش، الأمر الذي كان**

وليّ العهد وأنصاره ومؤيّدوه يلاحظونه ويخشـونه، وهو ما كان بدوره يؤدّي إلى تأجيج الصراع بين الرجلين دونما توقف.

وفي الواقـع، فـإنّ **صـور الـصراع الداخلي** التي شـهدتها ليبيا خـلال عامي ١٩٦١، ١٩٦٢ على النحو الذي سيرد بالفصل اللاحق، كانت في جزء كبير منها **صـدًى ونتاجاً للعلاقـة الصراعية المعلنة والخفيّة بـين وليّ العهد وبين البوصيري الشـلحي،** وهـو الصراع الذي انقسـم فيه جلّ رجـال النخبة السياسـية ورجال الجيـش والأمن، ما بـين مؤّيدٍ لوليّ العهد أو محسـوب عليـه، ومؤيّدٍ للبوصيري أو محسـوب عليه، فيما تغيّبت شريحة ثالثة بانتظار ما يُسـفر عنه ذلك الصراع، أو كانـت تحاوِل أن تنأى بنفسـها عن أتونه، وقد ذهـب ضحيته الكثيرون، وكان له ثمنه الفادح على الوطن.



نفـوذ البوصيري الشلحي

مـرّ بنا كيف أنَّ **مصطفى بن حليم**[1] عانى الكثير من تدخّلات ناظر الخاصّة الملكيـة **البوصيري الشـلحي** في شـؤون الدولـة، الداخلية منهـا والخارجية على السـواء، وأنَّ هذا الأخير كان وراء اضطرار بن حليم لتقديم اسـتقالة حكومته. وفي الواقـع، فـإنَّ شـخصية **عبد المجيد كعبـار**، الذي خلف بن حليم في رئاسـة الحكومـة، ومـا اتسـمت به من **وداعة وتسـامح وتجنّـب للصدام**، مـا كان لها إلا أن تغـري البوصيري الشـلحي بالمزيد مـن التدخّل في إدارة شـؤون الدولة على أصعدتهـا كافـة، ولا سـيما بوجـود صديقـيّ البوصـيري المقرّبـين، الدكتور **علي السـاحلي** و**عبد الرازق شقلوف**، في منصبي رئيس الديوان الملكي ووكيل وزارة الماليـة الهامّين. وتشـير الوقائع المتعلقـة بحقبة حكومة كعبـار أنَّ **البوصيري بلغ بممارساته حدّ التدخّل في سير الانتخابات البرلمانية التي جرت خلال حقبة تلك الوزارة.**[2]

آراء للملكـة فاطمة

ورد في تقرير سرّي بعثت به السفارة الأمريكية بتاريخ ١٣/ ٩/ ١٩٦٠ آراء نُسـبت للملكة فاطمة حول ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشـلحي، وقد جاء في ذلك التقرير:

"يبـدو أنَّ الملـك والملكة على اطّلاع كامل على تصرّفات **البوصيري الشـلحي وأعوانه**. وقد وصفت الملكة البوصيري الشـلحي بأنّه مغفّل (Fool) إذ إنّه على الـدوام، وبطريقـة غـير مقبولة، يقوم بالشـكوى من كل شيء ومـن كل واحد.

---

١ راجع الفصل الرابع "حكومة مصطفى بن حليم .. السنوات العصيبة" في المجلد الثاني من هذا الكتاب.

٢ ذهب التقرير السرّي السـنوي الذي أعدّته السـفارة البريطانية عن أحداث عام **١٩٦٠** إلى اتهام البوصيري الشلحي بالتدخّل في سـير الانتخابات البرلمانية التي جرت يوم ١٧/ ١/ ١٩٦٠ وأنَّ المرشّـحين من معارضي الحكومة تلقوا أموالاً من مصر عبر ناظر الخاصّة الملكية البوصيري. وفي اعتقادي أنَّ هذا الاتهام لا ينفي أنَّ تلك الانتخابات كانت من أنزه ما شهدته حقبة العهد الملكي من انتخابات، وذلك بشهادة المراقبين جميعاً، كما سلفت الإشارة.

وقـد عبّرت الملكة عن اعتقادها بأنَّ **البوصيري وأعوانه يشـّكلون عنصراً مضرّاً لدرجة عالية، وأنّه لا بدّ من القيام بعمل شيء من أجل إنهاء سلطتهم**".

"أشـارت الملكة إلى أنَّ البوصيري ردّد خلال **الثورة العراقية** ما مفاده أنَّ تلك الثـورة شيء جيّـد، وأنَّ الثورة يجـب أن تحدث في ليبيا أيضـاً، وأنّه يفضّل نظاماً جمهورياً على الملكية في ليبيا. **وقد أمر الملك البوصيري مؤخّراً، أن يلتزم بواجباته وأن يتوقف عن التدخّل في الشؤون الرسمية للدولة**. كما أفادت الملكة بأنَّ **الملك أبلغها بأنّه يعتزم أن يُبعد مجموعة البوصيري واحداً واحداً**".

"لقد قالت الملكة إنَّ **عبد الله عابد السـنوسي** رئيس شركة ساسـكو حصل على العطاء المتعلق ببناء **طريق فزان بمسـاعدة البوصيري الشلحي**، وأنّه مرتبط معه بعلاقـة وثيقـة. وأنّ عبد الله عابد قد دفع من أجل الحصول على هذا العقد مبلغ (١٠) آلاف جنيه رشـوة إلى **محمد عبد السلام الغماري** ومبلغ (٦٠) ألفاً لرئيس الوزراء عبد المجيد كعبار".

كما نسب هذا التقرير إلى الملكة فاطمة قولها:

"إنَّ **محمد عبد السـلام الغماري** هو زوج أخت البوصيري ويعمل مخبراً له، وأنّه كوّن ثروة كبيرة عن طريق معاملات مشبوهة ورشاوى، وقد قبض نحو (٥٠) ألف جنيه رشوة من شركة بترول إيطالية لمساعدتها بدخول البلاد".

"ومن بين الأشـخاص الذين يعتزم الملك إبعادهم من مناصبهم الزعيم **سـالم بن لامين** مدير شرطة ولاية طرابلس[٣]. ووفقاً لما قالته الملكة، فإنّ بن لامين ردّد على مسـامع أصدقائه أنّه عندما ذهب إلى طبرق منذ عدّة أشـهر ذهب للحديث مع البوصيري الشلحي، ولم يكترث بمقابلة الملك. ويعتقد الملك أنَّ **الزعيم بن لامين هو من زمرة البوصيري**".

ويضيف التقرير:

"إنَّ الملـك والملكـة يعتقـدان بأنَّ **محمد عبد الكافي السـمين** مديـر عام الجمارك هـو **من جماعـة البوصيري الشـلحي وأداة من أدواتـه**، وأنّهما في غايـة التبرّم من المضايقات التي سبّبها لمختلف المؤسسات والأفراد".

---

٣ وقد تمّ هذا بالفعل.



"كـما وصفت **الملكـة عبد العزيز الشـلحي**، أخا البوصيري، بأنّـه **ماكر ومتكتم وأكثر ذكاءً** من أخيه، وهو جدير بالمراقبة".[٤]

في ظـل حكومة الصيد

عندمـا جـاء **محمـد عثـمان الصيـد** إلى رئاسـة الـوزارة، كانت علاقتـه طيّبة ووطيدة بالبوصيري الشلحي:

".. وفي حقيقـة الأمـر لم تكن بينـي وبين البوصيري أيّة عـداوة، بل بالعكس كنـت أحترمـه، خاصّة أنَّ والده (إبراهيم الشـلحي) صاحـب فضل عليّ وكان يقدّرني ولم يكن بيننا إلا المودّة والاحترام".[٥]

"إنَّ علاقتنـا قبـل أن أتولى رئاسـة الحكومـة كانت متينة ووطيـدة، خاصّة أنَّ والده وقف إلى جانبي ضدّ عائلة سيف النصر".[٦]

ومـن الثابت **أنَّ الصيـد حاول في بداية عهد حكومته اسـترضاء البوصيري وتقديم الخدمات التي تطيّب خاطره وتبعد نقمته**. يقول الصيد:

"اقـترح عليّ **بـن حليم** أن يدعـوني على مائدة غـداء (في منزله) مـع **البوصيري الشلحي** و**عبد الله عابد السنوسي**، كنت أعرف، كما كان يعرف جميع الليبيّين أنَّ الشلحي وعبد الله عابد السنوسي هما سندا بن حليم. قبلت دعوة الغداء ... وفي الموعد المحدّد التقيت مع البوصيري الشلحي وعبد الله عابد السنوسي في منزل بـن حليم، وخـلال المأدبة تحدّث مصطفى بـن حليم فقال إنّه **هـو والبوصيري وعبـد الله عابـد سـيكونون بمثابة سـند لشـخصي وحكومتي**، وأشـار إلى أنّهم عـلى اسـتعداد لتزويدي باقتراحـات وبكل مـا أحتاجه، وأضاف أنّـه بدعمهم ومساندته لن أحتاج إلى أيّ شخص آخر..".

ويمضي **الصيد** معقباً على كلام بن حليم حسب روايته:

٤ التقريـر يحمـل الرقم (٩٥) بالملف (773.11) بعنوان "ملاحظات القصر من زوجة الملك" "Palace Comments From The King's Wife". راجع المقتطفات الأخرى التي وردت في الفصل الخاص بحكومة كعبار وما ورد تحت العنوان نفسه بمبحث "وضع وليّ العهد" من هذا الفصل.

٥ الصيد، ص ١٥٨.

٦ المصدر نفسـه، ص ١٩٢. وقد ذهب التقرير الذي أعدّته السـفارة الأمريكية بتاريخ ٢/ ٦/ ١٩٦٩ رقم (A-104) عن نفوذ آل الشـلحي إلى اتهام البوصيري الشـلحي بأنّه كان يعارض تعيين محمد عثمان الصيد رئيسـاً للوزارة. ص (٥) من التقرير المذكور. الملف POL. 15-1 Libya.







"شكرتهم على هذا الموقف، لكنّني كنت في واقع الأمر مستاءً جداً من المبادرة. قلت في نفسي إنَّ مصطفى بن حليم يريد إقحامي في المشاكل التي عاناها حين كان رئيساً للحكومة، ويريد مني أن أدخل ناظر الخاصّة الملكية كشريكٍ في الحكم كما فعل.."[7].

وبرغم ما يزعمه الصيد من استياء أصابه بسبب كلام بن حليم، وبالرغم ممّا **يزعم أنّه قال ما قاله في نفسه يومئذ**، فمن الثابت أنَّ الصيد **حاول في بداية توليه رئاسة الوزارة استرضاء البوصيريّ الشلحي وتقديم بعض الخدمات إليه التي ظنّ أنّها تطيّب خاطره وتقرّبه منه وتبعد نقمته**. من ذلك، على سبيل المثال، قيام الصيد خلال نحو شهر من توليه رئاسة الحكومة، بعزل والي طرابلس **أبي بكر نعامة**[8] المعروف بخصومته للبوصيري الشلحي وتعيين **فاضل بن زكري** بديلاً له، وكذلك تعيين **علي الديب** بتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٦٠ رئيساً للمجلس التنفيذي لولاية طرابلس.[9]

غير أنَّ العلاقة بين رئيس الحكومة الصيد وناظر الخاصّة الملكية البوصيري **سرعان ما تعرّضت للتدهور وطَبَعها الجفاء**. يقول الصيد في هذا المضمار:

"كان الجفاء من جهته (جهة البوصيري) إذ إنَّ علاقتنا قبل أن أتولى رئاسة الحكومة كانت متينة ووطيدة ... بيد أنّني لم أسمح للبوصيري الشلحي بالتدخّل في شؤون الحكومة، وكان هذا هو السبب الحقيقي لحالة الجفاء".

"كان بن حليم في حاجة إلى تأييده (تأييد البوصيري) عند الملك، لذلك تعوّد أن يشاركه في الحكم ويدخله في كل صغيرة وكبيرة. وحين تولى عبد المجيد كعبار رئاسة الحكومة،[10] ونظراً لطبيعته المهادنة والمسالمة، لم يشأ الدخول

---

٧ الصيد، ص ١٤٠.

٨ راجع على سبيل المثال التقرير رقم (٥١٧) المؤرّخ في ١٧/ ٦/ ١٩٦٠ حول التغييرات التي أدخلتها حكومة كعبار على مناصب ومسؤوليات كبار ضباط الشرطة في ولاية طرابلس، وما دار حولها من صراع خفيّ وسافر بين أبي بكر نعامة والي طرابلس يومذاك والبوصيري الشلحي ناظر الخاصّة الملكية، ولاسيما حول شخصيتي سالم بن لامين والعقيد خيري العرادي.

٩ أشار الصيد إلى هذا الموضوع في مذكراته (ص ٢٥٥–٢٥٦). ولا شك أنَّ بن زكري والديب كانا جديرين بالمنصبين اللذين عيّنا بهما، غير أنّه ممّا لا شك فيه أيضاً أنَّ ذلك التعيين تمّ بإيعاز من البوصيري الشلحي الذي كان قد تصالح مع هاتين الشخصيتين متجاوزاً الخصومة التي كانت قد قامت بينهما وبين والده إبراهيم الشلحي في عامي ١٩٥٣، ١٩٥٤. راجع الفصلين الأول والثالث في المجلد الثاني من هذا الكتاب.

١٠ يعتقد بعضهم أنَّ هذا ما يفسّر بقاء كعبار في الحكم أطول فترة بقيتها أيّة حكومة من حكومات العهد الملكي. خدوري، ص ٣٢٧.

في صراع مع البوصيري الشلحي، لذلك أبقى أصدقاءه (أصدقاء البوصيري) في الحكومة وفي مواقع المسؤولية.

"لكن الوضع اختلف حين عُيّنت رئيساً للحكومة، فقد طلبت من الملك أن لا يتدخّل أحد في شؤون الدولة، وبالتالي أبعدت البوصيري عن المشاركة في الحكم".[11]

"لكنّني منذ اليوم الذي تسلمت فيه رئاسة الحكومة سعيت أن أنهج سياسة مستقلة، بحيث لا أسمح بأن يتدخّل في عملي أيّ أحد، **وقد أقرّ الملك هذا الأسلوب وظل يساندني طوال فترة رئاستي للحكومة**".[12]

وقد أشار الصيد، في معرض توضيحه **لأسباب الجفاء بينه وبين البوصيري الشلحي**، إلى قيام رئيس الوزراء الأسبق بن حليم بتحريض الأخير عليه:

"... منذ ذلك اليوم ناصبني **بن حليم العداء**، لكن لم يكن بمقدوره عمل أيّ شيء سوى **تحريض ناظر الخاصّة الملكية** وخلق المشاكل عن طريقه وبث الإشاعات المغرضة".[13]

لقد ضرب الصيد أمثلة عديدة لمحاولات البوصيري الشلحي التدخّل في شؤون الدولة خلال حقبة حكومته. من أبرزها:

- مساعي البوصيري الشلحي مع عبد الله عابد السنوسي لإلغاء قرار مجلس النواب بحرمان الأخير من الدخول في أيّ مناقصات في مشروعات الدولة بسبب المخالفات التي ارتكبها في تنفيذ طريق فزان.[14]

- مساعي البوصيري مع مصطفى بن حليم لإيقاف العمل بالقرار الذي أصدرته حكومة الصيد بإخضاع واردات شركات البترول العاملة في ليبيا للرسوم الجمركية.[15]

---

١١ الصيد، ص ١٩٢، ١٩٣.

١٢ المصدر نفسه، ص ١٥٨. من الأمور الجديرة بالملاحظة تباين ما أورده كل من بن حليم والصيد في مذكراتهما حول موقف الملك معهما إزاء تصرّفات ناظر خاصّته البوصيري الشلحي. فبن حليم يدّعي أنّ الملك كان في غالب الأحوال يساند موقف ناظر خاصّته ضدّه، على حين يؤكد الصيد أنّ موقف الملك معه كان على عكس ما يدّعيه بن حليم!

١٣ المصدر نفسه، ص ١٤١.

١٤ المصدر نفسه، ص ١٣٧-١٣٨.

١٥ المصدر نفسه، ص ١٤٧-١٤٩.



- مساعي البوصيري لإيقاف القرار الذي أصدرته حكومة الصيد في مطلع شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٠ وشهر يناير/ كانون الثاني ١٩٦١ بإجراء تنقلات بين كبار موظفي الدولة كان من بينهم بعض أصدقاء ناظر الخاصّة البوصيري.[١٦]

- مساعي البوصيري (منتصف شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٦١) لتعيين **سالم لطفي القاضي** و**محمد عبد الكافي السمين** في منصبي وزيريّ الزراعة وشؤون البترول على التوالي ضدّ رغبة رئيس الحكومة الصيد، ومساعيه لتعيين الشيخ **محمد الكرّاتي** مفتياً لليبيا بديلاً للشيخ محمد أبو الإسعاد العالم.[١٧]

- مساعي البوصيري الشلحي للتدخّل، عبر صديقه وكيل وزارة المالية ورئيس مجلس الإعمار عبد الرازق شقلوف، من أجل تعديل مشروع الخطة الخمسية للتنمية الذي أعِدّ في صيف عام ١٩٦٢.[١٨]

- مساعي البوصيري مع آخرين لإفشال الخطوات التي قامت بها حكومة الصيد، والتي تمثلت في الإصلاحات الدستورية التي تمّت في نهاية الأسبوع الأول من شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٢.[١٩]

تدخّلات خطيرة أخرى

إذا كان رئيس الوزراء الصيد قد نجح، كما سلفت الإشارة، في إيقاف عدد من محاولات البوصيري الشلحي بالتدخّل في شؤون الدولة، فمن المؤكد أنّه قد **فشل في إيقاف عدد آخر** من التدخّلات التي يعدّها بعضهم الأخطر شأناً على مسيرة النظام الملكي ومصيره. من ذلك:

---

١٦ المصدر نفسه، ص ١٥٥-١٥٦. راجع ما ورد تحت مبحث "وقائع وتطوّرات" في الفصل السابق.
١٧ المصدر نفسه، ص ١٥٧-١٥٨، ٢٥٩-٢٦٠.
١٨ المصدر نفسه، ص ١٩٨-١٩٩.
١٩ المصدر نفسه، ص ٢٥١.



١- دفع والي برقة **حسين مازق** للاستقالة من منصبه في ١٥/ ١٠/ ١٩٦١.[٢٠]
٢- إقصاء رئيس أركان الجيش الليبي اللواء **السنوسي لطيوش** من منصبه في ٢٨/ ١١/ ١٩٦١.[٢١]
٣- اغتيال نائب رئيس الأركان العقيد **إدريس العيساوي** في ٩/ ١٢/ ١٩٦٢.[٢٢]

إنَّ هذه الأحداث الخطيرة تؤكد - إن صحّت نسبتها إلى تدخّلات البوصيري- أنَّ أطماعه وطموحاته السياسية كانت أكبر من أن تقدر على كبح جماحها شخصية مثل رئيس الوزراء الصيد، مهما كانت درجة الثقة التي يزعم أنّه كان يحظى بها لدى الملك إدريس.

عوامل محلية وإقليمية

بمقدور المتابع لأحداث تلك الحقبة أن يضع يده على جملة من **العوامل الذاتية والمحلية، والأخرى القومية والإقليمية**، التي كان من شأنها أن تنفخ هذه الطموحات لدى البوصيري الشلحي وأن تغريه بالسعي لتحقيقها، عبر شتى صور التدخّل في شؤون الدولة واستعمال النفوذ، معتمداً بذلك على **حظوته لدى الملك** أكثر ممّا تسمح به صلاحيات منصبه كناظر للخاصّة الملكية.

من هذه **العوامل الذاتية والمحلية:**

- قوة شخصيته.[٢٣]
- نظافة ذمّته المالية.[٢٤]

٢٠ راجع مبحث "استقالة الوالي مازق" في الفصل التالي.
٢١ راجع مبحث "إقصاء رئيس الأركان لطيوش" في الفصل التالي.
٢٢ راجع مبحث "اغتيال العقيد العيساوي" في الفصل التالي.
٢٣ راجع ما ورد حول هذا الموضوع في الفصل الرابع "حكومة بن حليم .. السنوات العصيبة" بالمجلد الثاني من هذا الكتاب. راجع أيضاً ما ورد في التقريرين اللذين أعدّهما رجل المخابرات البريطانية في ليبيا المستر كاردين عن لقاءين له بالبوصيري الشلحي؛ الأول في ٨/ ٣/ ١٩٦٢ (التقرير مؤرّخ في ٩/ ٣/ ١٩٦٢ ويحمل الرقم الإشاري VT 1022/5 بالملف37103 FO 371/165738)، والثاني في ٧/ ٧/ ١٩٦٢ (التقرير مؤرّخ في ١١/ ٧/ ١٩٦٢ ويحمل الرقم الإشاريVT 1022/5 بالملف 22860 FO 371/165735). وقد وصف كاردين البوصيري في التقرير الثاني بقوله "**إنّه يملك الصفات التي تفرض احترامه وتجعله قائداً**".
٢٤ التقرير السرّي، الذي أعدّته السفارة الأمريكية بتاريخ ٢/ ٦/ ١٩٦٩ ويحمل الرقم الإشاري (A-140) حول نفوذ آل الشلحي، اتهم البوصيري في ذمّته المالية، وزعم أنّه قبض عمولات/ رشاوى كبيرة خلال العام ١٩٦٠ من وراء مشروع أنابيب نقل بترول شركة بريتش بتروليوم. البريطانية إلى طبرق، ومن وراء مشروع نقل مياه درنة إلى طبرق.



- الضعف النسبي لشخصية رئيس الوزراء محمد عثمان الصيد، ومن قبله سلفه عبد المجيد كعبار، وتردّد الإشاعات والاتهامات حول ذمّتهما المالية وتورّطهما في صور من الفساد المالي، الأمر الذي زاد من ضعفهما في مواجهته، فضلاً عن الارتباط المصلحي لسلفهما بن حليم بالبوصيري.

- وجود أخيه المقدم عبد العزيز الشلحي وصهريه العقيد السنوسي شمس الدين والمقدم عون أرحومة في مراكز متقدمة ومؤثرة بالجيش الليبي، الأمر الذي سهّل له أن يمدّ نفوذه إلى بعض أوساط الجيش.

- نجاحه في استمالة كثير من العناصر السياسية في حكومات الولايات الثلاث (ولاسيما ولاية طرابلس) والحكومة الاتحادية والقصر، حتى شيوخ بعض القبائل وأعضاء البرلمان، ولعل أهمّ أداة استعملها في هذا الخصوص تدخّلاته في التعيينات والترقيات والتنقلات المتعلقة بالوزراء وأصحاب المناصب الكبيرة في الحكومة والجيش والشرطة، وكذلك تمويل الحملات الانتخابية التشريعية والاتحادية.

وللتدليل على مدى النفوذ الذي كان البوصيري الشلحي يتمتع به داخلياً خلال تلك الحقبة، نشير إلى بعض ما ورد في البرقية التي بعث بها السفير الأمريكي جونز بتاريخ ٢٥/ ٧/ ١٩٦١ إلى الخارجية الأمريكية، والتي تحمل الرقم الإشاري (A-3)،[٢٥] وقد جاء فيها:

"وصل البوصيري الشلحي، ناظر الخاصّة الملكية، إلى ڤيلاه بالبيضاء الأسبوع الماضي لإحياء ذكرى والده الراحل إبراهيم الشلحي الذي كان قد اغتيل بمدينة بنغازي في ٥/ ١٠/ ١٩٥٤ ودفن في "سيدي رافع"[٢٦]

٢٥ الملف المركزي (773.00).

٢٦ الإشارة هنا إلى المسجد المعروف الذي يوجد به قبر الصحابي الجليل سيدي "رويفع الأنصاري" حامل لواء رسول الله ﷺ.

الملاصق لڤيلا البوصيري (التي كانت قصراً للملك)".

" مـا هـو جدير بالملاحظـة تلك القائمة من المسـؤولين والوجهاء الذين توجّهـوا إلى قبر الشـلحي لقـراءة الفاتحة على روحـه (Lay a wreath) ثمّ تحوّلوا لزيارة الشلحي الابن حيث جرت دعوتهم إلى تناول طعام الغداء. لقد كان ضمن هؤلاء الحاضرين، وفقاً لمصادر موثوق بها، رئيس الوزراء محمـد عثـمان الصيـد ووزيـر الخارجية سـليمان الجـربي ورئيـس المجلس التنفيـذي لولاية فزان سـيف النصر عبد الجليل ورئيس الوزراء الأسـبق مصطفى بن حليم".

ثمّ يعلق السفير جونز في برقيته قائلاً:

"ونظـراً لأنَّ علاقـة رئيـس الـوزراء بـن عثـمان بالبوصـيري أصابهـا النفـور مؤخّـراً، ولكـون بـن حليـم أصبـح مجاهـراً بعداوته لبـن عثمان، فمـن المرجّح أن يتخذ هؤلاء مناسـبة اجتماعهم في هذه الذكرى كوسـيلة لتحقيـق مصالحة بين بن عثمان وزمرة الشـلحي التي أصبحت تضمّ الآن – لأغراض تجارية – بن حليم".

"ومن الممكن أيضاً تفسير هذا اللقاء على أنّه إعادة تأكيد الولاء للشلحي الوريث، واعتراف بوضعه القوي في القصر وفي البلاد".

أمّا **على مستوى ولاية طرابلس**، فيكفي، للتدليل على مدى نفوذ البوصيري الشـلحي وتسـلطه عـلى أوضاعهـا يومـذاك، أن نشـير إلى أنّه، وخـلال أقل من شـهرين على وصول الصيد إلى رئاسـة الوزارة، تمّ إقصاء "**أبي بكر نعامة**" الذي كان معروفـاً بخصومته للبوصيري الشـلحي، وتعيين "**فاضـل بن زكـري**" بدلاً منه، وهو يُعدّ من الشـخصيات الطرابلسية الكفؤة، إلا أنّه كان معروفاً بصداقته للبوصـيري وولائـه له. ثـم لم تمض عـدّة أيام أخر حتـى تمّ تعيين **عـلي الديب**، المعـروف أيضـاً بولائه للبوصـيريَ، في منصب رئيس المجلـس التنفيذي لولاية طرابلس.

ويصف تقرير، أعدّته السفارة الأمريكية في أواخر أيام العهد الملكي بتاريخ



٢/ ٦/ ١٩٦٩ حـول نفوذ آل الشـلحي، ما كان يتمتع بـه البوصيري أثناء حياته بقوله: [٢٧]

".. فإلى جانب إدارته للشؤون الخاصّة للملك، وقيامه بمسؤوليات السكرتير الرئيـس للملـك، فالبوصيري يتـولى الإشراف على شـؤون الزوايا السنوسـية نيابة عن الملك، كما أنّه، ووفقاً لبعض التقارير، يسـيطر سـيطرة تامّة على شؤون ولاية طرابلس وحكومتها. إنَّ مع البوصيري حشـداً من الحلفاء السياسيين،[٢٨] وعـدد كبير من هؤلاء متهمون بالتآمر مـع البوصيري لإقامة جمهورية في البلاد في أعقاب وفاة الملك".

أمّا **العوامل الإقليمية والقومية**، فيندرج تحتها:

- توجّهات البوصيري الوطنيـة والقومية المعروفة والمعلنة (فهو ضدّ المعاهدات والقواعد).
- تعـزّز الصلة بينـه وبين الرئيـس المصري عبد النـاصر، وقيامه بزيـارة مـصر مـرّات عديـدة واسـتقبال الرئيـس المـصري له أثناءها.[٢٩]
- توثـق الصلـة المبـاشرة بينه وبين قـادة الثـورة الجزائرية، وعلى الأخصّ أحمد بن بيللا[٣٠] الذي أصبح رئيساً للجزائر.

---

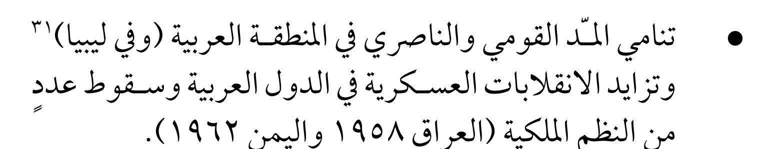
٢٧ التقريـر بعنـوان: "The Shalhi Family and its Influence" ويحمل الرقم الإشـاري (A-140) الملف POL. 18-1 Libya.

٢٨ أرفِـق بهـذا التقريـر عـدّة ملاحـق أحدهـا الملحـق (ب) الـذي يضـمّ أسـماء عـدد مـن هـؤلاء الحلفاء السياسـيين للبوصيري.

٢٩ كانت أحدث هذه الزيارات الزيارة التي قام بها البوصيري الشـلحي لمصر واسـتقبله خلالها الرئيس عبد الناصر في منتصف شهر يناير/ كانون الثاني عام ١٩٦٢، كما أجرت معه صحيفة "**أخبار اليوم**" بالقاهرة مقابلة مطوّلة نشرتها في عددها الصادر يوم ٢٠/ ١/ ١٩٦٢.

٣٠ تحدّث البوصيري الشـلحي، خلال لقائه في منزله بطرابلس يوم ٧/ ٧/ ١٩٦٢ مع المسـتر كاردين Carden (رجل المخابرات البريطانية في ليبيا)، عن صلته القوية منذ عدّة سنوات مع أحمد بن بيللا، وكيف أنّه تسلم منه رسائل بعث بها إليه من سجنه في فرنسا (في أعقاب اختطافه ورفاقه). وقد وصف البوصيري بن بيللا في تلك المقابلة بأنّه عميق الفكر، كما وصفه بالقوة المصحوبة بالهدوء وبوحدة الهدف عنده. راجع تقرير المسـتر كاردين عن هذه المقابلة الذي بعـث به إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١١/ ٧/ ١٩٦٢ ويحمل الأرقام الإشـارية VT 1022/5، 1035/62 بالملف FO 371/165735 22860. وقد أورد الصيد في مذكراته (ص ١٨١) أنّه بعد استقلال الجزائر وجّه بن بيللا دعوة شخصية للبوصيري الشلحي لزيارة الجزائر، وقد رافقه في تلك الزيارة عبد الله عابد السنوسي ومصطفى بن حليم، وعومل الثلاثة في الجزائر معاملة خاصّة.





- تنامي المـدّ القومي والناصري في المنطقـة العربية (وفي ليبيا)[31] وتزايد الانقلابات العسـكرية في الدول العربية وسـقوط عددٍ من النظم الملكية (العراق ١٩٥٨ واليمن ١٩٦٢).

من الوثـائق البريطانية

كان المستر **دي كاندول** والسـفير البريطاني المتقاعد السير **أليك كيركبرايد**، كما وردت الإشـارة،[32] ضمـن الشـخصيات الأجنبية العديدة التي اسـتضافتها الحكومـة الليبية للمشـاركة في **احتفـالات الذكرى العاشرة للاسـتقلال**. وتفيد الوثائـق السرّيـة البريطانيـة أنَّ كلاً منهـما قـام بإعـداد تقريـر سرّي للخارجيـة البريطانيـة ضمّنـه تقييمـه الخـاص للأوضـاع في ليبيـا. وقـد وردت في هـذه التقاريـر، والتعليقات التي أعدّت حولها من قبل الخارجية البريطانية، إشـارات وملاحظات حول وضع **البوصيري الشلحي** يمكن إجمالها في الآتي:[33]

١- إنَّ البوصـيري الشـلحي وعبـد الله عابـد السـنوسي وزمرتهما يشـكلان إحـدى **مجموعتـين** وليـس المجموعـة الوحيـدة المرتبطة بالنظـام الناصري في مصر والمتعاطفة معه، وإنَّ **هاتين المجموعتين متنافرتان.**[34] والبوصيري، وإن كان مقتنعاً بأنّ من مصلحته الخاصّـة إقامة هذا الارتباط بمصر تعزيزاً لوضعه في حال وفاة الملك، **فإنه يدرك في الوقت نفسه أن لا مكان لأمثاله وأمثـال رجـال زمرته في مصر الحديثة، عـلى العكس من وضع رجال المجموعة الثانية المعروفة بارتباطها بمصر.**

٢- إنَّ البوصيري الشلحي وعبد الله عابد وزمرتهما قاموا **بتحويل أمـوال كثـيرة إلى أوروبـا**، ويتوقـع أن يلحق هـؤلاء بأموالهم

٣١ راجـع عـلى سـبيل المثال التقريـر السرّي الذي بعثـت به السـفارة الأمريكيـة بتاريـخ ١/ ٨/ ١٩٥٨ ذي الرقم (٤) (الملـف 773.00) بعنـوان (الناصرية في ليبيا) عن مضمون حوار جرى بين سـالم عميش الموظف بوزارة الاقتصاد، والمستر Stephen Duncan-Peters الملحق بالسفارة أثناء لقاءٍ عارض على متن طائرة محلية.

٣٢ راجع مبحث "في الذكرى العاشرة للاستقلال" في الفصل التالي.

٣٣ راجع على سبيل المثال تقرير السفارة البريطانية في بنغازي المؤرّخ في ١١/ ١/ ١٩٦٢ ذي الرقم الإشاري 1014/62 VT 1015/5، الملف رقم FO 371/165732 22860 .

٣٤ تتكوّن المجموعة الثانية من عدد من قيادات جمعية عمر المختار في بنغازي وبعض الشخصيات الوطنية في طرابلس، من أمثال النائب محمود صبحي، وإبراهيم الغويل، وعلي الوريّث.





في حال وفاة الملك. وهذه **الزمرة مكروهة على نطاق واسع في ليبيا**. وفي حال قيام نظام جمهوري معادٍ للغرب في أعقاب وفاة الملك، فإنَّ هذا النظام سوف يقوم على عناصر ليست من ذلك النوع المتواجد حالياً بالقصر (البوصيري) بل **على عناصر شابّة قد لا تكون معروفة الآن**.[٣٥]

وقد تناول تقرير مطوّل، بعث به السفير البريطاني **ستيوارت** مؤرّخ في **٩/ ٢/ ١٩٦٢**،[٣٦] التطوّرات السياسية الداخلية في ليبيا منذ الأول من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦١، ودور البوصيري بشأنها، ومدى دلالاتها على قوة نفوذه.

يقول التقرير:

"على الرغم من أنّه لا يزال مبكراً[٣٧] بالنسبة لي أن أبعث تقييماً شاملاً للأوضاع في ليبيا، فإنّه من المناسب لي أن أعرض عليكم مع ذلك تقييماً مبدئياً للتغييرات التي طرأت منذ شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي (١٩٦١)، والتي تبدو أنّها عزّزت، في الوقت الراهن على الأقل، وضع البوصيري الشلحي وأصدقائه".

"وإذا أخذنا، كنقطة انطلاق، نجاح رئيس الوزراء (الصيد) في سبتمبر/ أيلول الماضي بمنع الملك إدريس من زيارة القاهرة تحت رعاية البوصيري الشلحي وعبد الله عابد السنوسي، فإنّ المنحنى السياسي أخذ منذئذٍ يتّجه بين النقاط التالية:

(أ) في منتصف أكتوبر/ تشرين الأول جرى إقصاء والي برقة **حسين مازق**، وهو معروف بأنّه من حلفاء رئيس الوزراء ومعارضي البوصيري الشلحي. وعلى الرغم من أنَّ **محمود بوهدمة**، الذي عيّن والياً جديداً لبرقة، ليس من أصدقاء البوصيري، فإنَّ البوصيري يعدّ هو الرابح في النهاية ولو لمجرّد نجاحه في تحقيق ذلك التغيير.[٣٨]

---

٣٥ أيّة نبوءة سياسية هذه؟ راجع التقرير السرّي الذي تضمّن ملاحظات السفير البريطاني السابق في ليبيا السير أليك كيركبرايد المؤرّخ في ١/ ١/ ١٩٦٢ ويحمل الرقم الإشاري VT 1015/3. الملف السابق.

٣٦ التقرير يحمل الأرقام الإشارية VT 1015/12، 10135/62 بالملف FO 371/165732 22860 .

٣٧ كان السفير ستيوارت قد قدّم أوراق اعتماده إلى الملك إدريس في مطلع شهر فبراير/ شباط من العام ١٩٦٢.

٣٨ ظل حسين مازق والياً لبرقة لأكثر من تسع سنوات بدءاً من مايو/ أيار ١٩٥٢.

(ب) مـع نهاية شـهر نوفمبر/ تشريـن الثـاني جـرى إقصـاء **اللواء السنوسي لطيوش** من رئاسة أركان الجيش واستبدل به الزعيم **نـوري الصدّيـق**. ومـن شـبه المؤكـد أنَّ هـذا الأمر تـمّ بتدبير البوصـيري الشـلحي مـن أجل أن يحقق لنفسـه وضعـاً أقوى وأكثر نفوذاً في الجيش.

(ج) في أواخـر شـهر يناير/ كانـون الثـاني (١٩٦٢)، جـرى إبعـاد **فـؤاد الكعبـازي** من منصب وزير شـؤون البـترول وحلّ محلّه في المنصـب ذاتـه **نوري بن غرسـة**. وعلى الرغم مـن أنَّ الأول (الكعبازي) لم يمارس سيطرة كبيرة على شـؤون البترول، فإنّه **مـع ذلـك اسـتطاع أن يـمارس ما لديه مـن نفوذ لمنع اسـتغلال صناعـة النفـط في ليبيا لمصلحـة أصدقاء البوصـيري من أمثال عبـد الله عابـد السـنوسي ومصطفى بن حليم**. فبن غرسـة من أصدقـاء البوصـيري، وفور تعيينـه وزيراً لشـؤون البترول تمّ إصـدار الإذن بتسـجيل أوّل **شركـة ليبيـة خاصّـة للبـترول**[٣٩] التي يشغل عابد وبن حليم منصبي عضوين في مجلس إدارتها. وهنـاك نقطـة حول هذا الموضـوع جديرة بالملاحظـة، فرئيس الوزراء بـن عثمان قام في الخريف الماضي بعرقلة تسـجيل هذه الشركـة، وفي بدايـة شـهر فبراير/ شـباط جـرى تنحيـة **محمد السـيفاط**[٤٠] رئيـس لجنة البـترول الذي كان يعارض تسـجيل الشركة المذكورة وتمّ استبدال **خليفة عبد القادر** به..".

وبعد أن يسـتعرض **السـفير سـتيوارت** هـذه الوقائع في تقريـره للخارجية البريطانية، يعلق عليها قائلاً:

"من كل ما سـبق، **يبدو لي بكل تأكيد بروز زيادة في نفوذ البوصيري الشـلحي على امتداد الأشـهر الأولى الماضية**. ولسببٍ أو لآخر، يبدو لنا **أنّ رئيس الوزراء**

٣٩ شُرع في تأسيس هذه الشركة "**الشركة الوطنية الليبية للنفط**" في يوليو/ تموز ١٩٦١ بحيث يشارك في تأسيسها عدد من الشركات الأجنبية بحصّة ٤٩٪ من رأسـمالها وعدد من رجال الأعمال الليبيّين، من أبرزهم مصطفى بن حليم، وعبد الله عابد السنوسي، والدكتور مصطفى العجيلي، بحصّة ٥١٪ من رأس المال.

٤٠ وُصف محمد السيفاط بأنه كان من المقرّبين جداً إلى حسين مازق وأحد خصوم البوصيري، وكان معروفاً بممارساته لصلاحيات أكبر من تلك التي يمارسها الوزير في مجال البترول.





الصيد منجرّ إلى هذه المخطّطات. قد يكون ذلك بسبب أنَّ الاثنين (البوصيري والصيد) عقدا تحالفاً تكتيكياً بينهما، أو ربّما لأنَّ البوصيري قريب إلى أذن الملك إلى درجة جعلت الصيد يدرك أنَّ بقاءه في رئاسة الوزارة فترة أطول مرهون بأن يقوم بعمل كل ما يأمره البوصيري القيام به".

ثمّ يضيف:

"هناك أيضاً بعض ما يدلّ على أنّه رغم أنَّ **البوصيري يملك الآن المزيد من السلطة،** فإنّه أخذ في الوقت ذاته يبتعد عن المصريين..".

ثمّ يستدرك السفير **ستيوارت** في تقريره قائلاً:

"لا بدّ أن أضع **تحفّظاً** على كل ما أوردته من استنتاجات، **بالتأكيد على أنَّ مظاهر السلطة كلّها التي يتمتع بها البوصيري الشلحي تتوقّف على صلته بالملك.** فلو حدث غداً أمرٌ ما جعل الملك يتوقف عن الابتسام في وجه البوصيري ويستبدل ذلك الابتسام بالتجّهم، فإنّه لا يوجد شك في أنّ هذه السلطة سوف تنساب من بين أصابع هذا الأخير كما تنساب الرمال".

وفي رسالة[٤١] بعث بها السفير البريطاني **ستيوارت،** إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ **٢٩/ ٦/ ١٩٦٢،** أورد طرفاً ممّا دار بينه وبين رئيس الديوان الملكي آنذاك **الدكتور علي الساحلي** حول وضع ناظر الخاصّة الملكية **البوصيري الشلحي.** وقد أشار السفير في رسالته هذه إلى أنه طرح على الدكتور الساحلي سؤالاً يتعلق بمدى صحّة ما تردّد من **إشاعات** في تلك الفترة مفادها أنَّ الملك إدريس يعتزم تعيين البوصيري في منصبٍ آخر. ونسب السفير إلى **الدكتور الساحلي** قوله:

"بكل تأكيد، فإنَّ الملك يعتزم إدخال إصلاحات على حكومتي برقة وطرابلس. لقد قام حتى الآن بعزل **شقلوف**[٤٢] وإنشاء وزارة جديدة للتخطيط والتنمية، وسوف يقوم باتخاذ خطوة أخرى في القريب. وفيما يتعلق **بالبوصيري** نفسه فقد

---

٤١ الرسالة تحمل الرقم الإشاري 10135/62 VT 1015/38 بالملف FO 371/165733 22860.

٤٢ جرت الإقالة يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٢. راجع مبحث "إقالة شقلوف" في الفصل السابق.





كان في البدايـة شـاباً صغيراً ودون خبرة، غير أنّه تمتع بنفوذٍ واسـع اسـتمدّه من عطف الملك عليه. لقد أصابه هذا **بالغرور**، وأخذ يتصرّف في الأشـهر الأخيرة بطريقـة غـير سـليمة، من ذلك اعتـداؤه على **الفريـق بو قويطين** أمـام الملك[43]. غـير أنَّ هـذا ليس كل ما في الأمر. إنَّ **شـكاوى عديدة حول سـلوك البوصيري وصلـت إلى الملك مـن الحكومة**. والملـك الآن على اطّلاع كامل بـكل ما يتعلق بالبوصيري، وهو يقلب الأمر الآن حول ما يفعل بشأنه".

وقد علق السـفير **سـتيوارت** في رسـالته على ما سـمعه من رئيـس الديوان الساحلي بقوله:

"لقد اسـتنتجت من كلام الدكتور علي السـاحلي أنَّ الملك لا يعتزم اتخاذ قرار بشـكل عاجـل أو حتى قاس جداً بحـق البوصيري، غير أنّ مـن المؤكد أنَّ هذا الأخير هو الآن في (وجار الكلب[44])".

ومـن الواضـح أنَّ ما تعرّض لـه البوصيري من تأنيب وتأديـب من الملك، أو لاح أنّه سـيتعرّض له، لم يحل بينه وبين أن **يواصل تدخّلاته في شـؤون الدولة خـلال ما بقي من فترة حكومة الصيد**.[45] **ولعل أخطر هذه التدخّلات وأسـوأها أثـراً على مسـيرة العهد الملكي هـو تورّطه، فيما لـو صحّت الاتهامـات، في تدبير حـادث اغتيال نائـب رئيس الأركان الليبي العقيد إدريس العيسـاوي**[46] يوم ٩/ ١٢/ ١٩٦٢، الذي كان ينظر إليه على أنّه العقبة الرئيسـية أمام تحقيق البوصيري لطموحاته السياسية بالاستيلاء على الحكم عقب وفاة الملك إدريس.

ورد في تقرير سرّي مؤرّخ في ١٤/ ١٢/ ١٩٦٢، أعدّته الخارجية البريطانية في إطـار التحضيرات لمحادثات بين رئيس الوزراء البريطاني ماكميلان والرئيس الأمريكي كنيدي، ما نصّه بشأن ليبيا:[47]

٤٣ حاول البوصيري الشـلحي الاعتداء بالضرب على صهره الفريق محمود بوقويطين أمام الملك عند عودة الأخير من الحج يوم ٢٦/ ٥/ ١٩٦٢.

٤٤ يقصد أنّه مغضوب عليه. وقد علق السـكرتير الأول بالسـفارة الأمريكية المسـتر هاريسـون سايمز Harrison M. Symmes حول هذه المعلومات التي نُقلت إليهم بوسـاطة السـفارة البريطانية بقوله "إنَّ كل المعلومات التي تصلنا مـن شـتى المصـادر تؤكد أنّ الملك غير راض بشـكل كبير عن البوصيري الشـلحي، غير أنّ من المستبعد أن يخرجه بالكامـل مـن دائـرة الحظوة لديـه". راجـع تقرير السـفارة الأمريكيـة المؤرّخ في ٦/ ٧/ ١٩٦٢ الذي يحمـل الرقم الإشاري (٣) بالملف (773.11).

٤٥ راجع ما ورد تحت عنوان "تجدّد المخاوف من البوصيري" في مبحث "وضع وليّ العهد" بهذا الفصل.

٤٦ راجع مبحث "اغتيال العقيد العيساوي" في الفصل التالي.

٤٧ لم يكـن موضـوع ليبيا مدرجاً في جـدول أعمال هذه المحادثات، وقد أعدّت الخارجيـة البريطانية هذا التقرير لرئيس وزرائها في حال قيام الرئيس الأمريكي بإثارة الموضوع.





"إنَّ الأحداث الأخيرة في ليبيا، **بما في ذلك اغتيال نائب رئيس الأركان بالجيش الليبي**، تدعو للقلق، **وهناك احتمال أنَّ أزمة من نوع ما سوف تتفجّر بشكل غير متوقع خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول**".

ويضيف التقرير في خاتمته تحت عنوان "**الوضع الداخلي في ليبيا**":

"العقيد **إدريس العيساوي**، المعروف بكفاءته وميوله الغربية، والذي كان يشغل منصب نائب رئيس أركان الجيش الليبي، جرى اغتياله يوم ٩ ديسمبر/ كانون الأول. لم يُعرف حتى الآن ما إذا كان هذا الاغتيال سياسياً أم لا، وإن كان سياسياً فمن هم الجناة؟ غير أنَّه إن كان الاغتيال كذلك، فإنَّ الشكوك تحوم حول **المجموعة التي يقودها البوصيري الشلحي ناظر الخاصّة الملكية، الذي يعارض بشكل سافر تعاون الحكومة الليبية الحالي مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن المعروف أنَّ العيساوي كان يعارض سياسات البوصيري بقوة. إنَّ رئيس الأركان الجديد ليس بشخصية قوية، والشخص التالي له بالأقدمية في الجيش الليبي هو أخو البوصيري الشلحي والذي يُعرف عنه أنّه يشارك أخاه في وجهات النظر**".[٤٨]

محاولتان للمصالحة

أشار الصيد في مذكراته إلى محاولتين جرتا للمصالحة بينه وبين ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي.

وقعت المحاولة **الأولى**،[٤٩] على ما يبدو، في أواخر عام ١٩٦١ بوساطة والي طرابلس **فاضل بن زكري** الذي كان صديقاً مشتركاً للطرفين. أمَّا **المحاولة الثانية**[٥٠] فقد كانت بوساطة من قائد الأسراب **حسن إبراهيم** عضو مجلس قيادة الثورة بمصر أثناء إحدى الزيارات التي قام بها لليبيا. وقد أسفرت هاتان المحاولتان عن **فشل مساعي المصالحة**، ممّا أدّى إلى استمرار حالة الجفاء والخصومة بينهما، الأمر الذي ربّما يفسّر اندفاع الصيد إلى تدعيم صلته بوليّ العهد **الأمير الحسن الرضا** في محاولة منه أن يقيم "**تحالفاً**" في مواجهة البوصيري وأطماعه.[٥١]

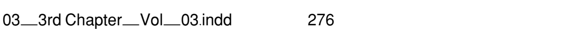
---

٤٨ التقرير يحمل الأرقام الإشارية PM (8) (62) 15, VT 1054/43 بالملف FO 371/165742 22860.

٤٩ الصيد، ص ١٥٧-١٥٨.

٥٠ المصدر نفسه، ص ١٩٢-١٩٣. ولم يحدّد الصيد تاريخ هذه المحاولة.

٥١ راجع مبحث "وضع وليّ العهد" في هذا الفصل.





مسعى جديد لإعلان الجمهورية [52]

البوصيري الشلحي ناظر الخاصّة الملكية معروف **بتوجّهاته الجمهورية،**[53] وليس سرّاً أنّه ساند بقوّة تلك المساعي التي بُذلت عام ١٩٥٥، خلال حكومة مصطفى بن حليم، لإعلان النظام الجمهوري في ليبيا. هل كان ذاك التوجّه عنده تعبيراً عن قناعة أيديولوجية تحرّرية؟ أم إشباعاً لنزوة انتقامية لديه ضدّ العائلة السنوسية التي يعدّها مسؤولة عن اغتيال والده إبراهيم الشلحي عام ١٩٥٤؟ أم كان هذا التوجّه من أجل تحقيق طموحاته الشخصية بأن يصبح ذات يوم صاحب السلطة المطلقة في البلاد؟!

أيّاً ما كانت الدوافع والبواعث الحقيقية لدى البوصيري، فمن المؤكد أنّه لم يكفّ عبر السنوات، ومنذ تعيينه في مركز والده الراحل في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٤، عن السعي لكسب مزيد من السلطة والنفوذ السياسي، وعن التدخّل في كافة شؤون الدولة الداخلية والخارجية، وعن مناوأة ولي العهد، ومعاودة المحاولة من أجل إقناع الملك إدريس، في زمنه وحياته، بإعلان النظام الجمهوري بليبيا.

يزعم الصيد في مذكراته أنّه استطاع خلال فترة حكومته **إحباط إحدى مساعي البوصيري لإعلان النظام الجمهوري في البلاد، والتي كانت هذه المرّة بالاتفاق مع الرئيس المصري، بحيث يقوم الأخير بدعوة الملك إدريس لزيارة مصر ويتمّ هناك إقناعه بإلغاء الملكية وإعلان الجمهورية.**

لا يقدّم الصيد قرينة قاطعة لتعزيز ما ادّعاه .. غير أنّه يشير إلى جملة من **الملابسات والوقائع** يؤسّس عليها ما ذهب إليه من زعم .. من ذلك، أنَّ ناظر

---

٥٢ راجع ما ورد حول مسعًى سابق لإعلان النظام الجمهوري في عام ١٩٥٥ في الفصل الرابع "حكومة مصطفى بن حليم.. السنوات العصيبة" بالمجلد الثاني من هذا الكتاب.

٥٣ فضلاً عن توجّهاته الاشتراكية والقومية.

الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي كان على **علاقة وطيدة بالرئيس المصري جمال عبد الناصر**، وأنّه، في زيارات عدة قام بها لمصر، جرى استقباله من قبله خلال بعض منها.[٥٤] من هذه الوقائع أيضاً، أنَّ عضو مجلس قيادة الثورة المصري **قائد الأسراب حسن إبراهيم**[٥٥] وصل إلى ليبيا يوم **٧/ ٢/ ١٩٦١** في زيارة خاصّة، استقبل خلالها من قبل البوصيري الشلحي الذي رتّب له لقاءً مع الملك إدريس سلمه خلاله **دعوة من الرئيس المصري لزيارة مصر**. وقد عبّر الملك عن قبوله للدعوة، كما جرى تحديد موعد الزيارة في **٣٠/ ٩/ ١٩٦١** وكان الملك ينوي أن تكون هذه **الزيارة خاصّة**، كما كان يعتزم أن يرافقه فيها وفد حكومي يضمّ من بين أعضائه **خالد القرقني** و**عبد الرزاق شقلوف**.[٥٦]

وقد أضاف الصيد **وقائع أخرى**، وردت على لسانه خلال لقائه بالقائم بأعمال السفارة البريطانية في طرابلس المستر لاندي مور A. A. W. Landymore[٥٧] **يوم ٢٧/ ٢/ ١٩٦١**، منها أنَّ البوصيري الشلحي وعبد الله عابد السنوسي توجّها إلى مصر خلال شهر أغسطس/ آب ١٩٦١، وأنّهما أتمّا آنذاك الترتيبات لزيارة الملك لمصر التي كان مقرّراً أن تتمّ خلال شهر سبتمبر، وأنّ الملك عند هذه النقطة قرّر إخطار رئيس وزرائه على الأقل بشأن نيّته بزيارة مصر، فبعث ببرقية إلى رئيس وزرائه الصيد، الذي كان موجوداً في روما، يطلب فيها منه العودة فوراً إلى ليبيا. وبالفعل، فإنَّ الصيد عاد فوراً وتوجّه لمقابلة الملك في طبرق يوم **١٩/ ٩/ ١٩٦١**.[٥٨] وقد حاول الصيد خلال تلك المقابلة أن يثني

---

٥٤ انظر: الصيد، ص ١٩٢. كما أشار بن حليم إلى هذا الموضوع في أكثر من موضع بمذكراته.

٥٥ كان الاتفاق قد تمّ مع عبد الناصر إبّان حكومة بن حليم على أن يتولى حسن إبراهيم الإشراف على العلاقات المصرية الليبية. انظر: بن حليم، ص ١٧٤.

٥٦ الصيد، ص ١٩٢. خالد القرقني هو إحدى الشخصيات الطرابلسية القريبة من الملك، كما أنّه معروف هو وشقلوف بصلتهما القوية بالبوصيري الشلحي. وتجدر الإشارة إلى أنَّ ما ورد بمذكرات الصيد بشأن هذه الزيارة مبهَم ومتضارب، وقد اعتمدنا بشأن التواريخ المتعلقة بهذه الزيارة على ما ورد بالتقرير السنوي السرّي الذي أعدّته السفارة البريطانية عن أحداث ووقائع العام ١٩٦١ في ليبيا.

٥٧ قام القائم بالأعمال البريطاني بإطلاع السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية Mr. James Boughton على مضمون ما دار خلال ذلك اللقاء، الذي قام بإعداد تقرير بشأنه بعثه إلى الخارجية الأمريكية، والتقرير المذكور يحمل الرقم (١٤٠) ومؤرّخ في ٢/ ١٠/ ١٩٦١. الملف (773.00).

٥٨ ومع ذلك يزعم الصيد، في (ص ١٥٩) من مذكراته، أنّه لم يعلم بموضوع هذه الزيارة حتى أواسط شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من العام ١٩٦٢ بمدينة روما من السيد عبد الله عابد السنوسي الذي كان قد حضر إلى العاصمة الإيطالية لشراء بعض الهدايا بمناسبة تلك الزيارة. والتاريخ الذي ذكره الصيد في مذكراته (نوفمبر ١٩٦١) غير صحيح ولا يمكن حتى أن يكون (نوفمبر ١٩٦٢) ذلك أنّه، كما يتضح من السياق الذي أورده الصيد نفسه في مذكراته، لو تمّت زيارة الملك لمصر لكانت تزامنت مع انفصال سوريا عن مصر، وهذا الانفصال كما هو معروف وقع في ٢٨/ ٩/ ١٩٦١.

الملك عن عزمه على القيام بتلك الزيارة، إلا أنّـه لم ينجح لأنَّ الترتيبات المتعلقة بها كانت قد بلغت مرحلة متقدّمة يستحيل معها التراجع عن هذه الزيارة.

ومـن هذه الوقائع التي وردت على **لسـان الصيد** خـلال لقائه يوم ٢٧/ ٩/ ١٩٦١ بالقائم بأعمال السـفارة البريطانيـة، أنَّ الملك اتصل يوم **٢٥/ ٩/ ١٩٦١** هاتفيـاً بالصيـد الذي كان قد عاد إلى طرابلس، وسـأله عـمّا إذا كان ما يزال عند رأيه بشـأن الاعتذار لعبد الناصر عن القيام بالزيارة. وقد اسـتأذن الصيد الملك، بعـد أن ردّ على سـؤاله بالإيجاب، بالحضور لمقابلتـه في اليوم التالي يصحبه بعض زملائه. وإثر موافقة الملك، حضر الصيد يوم **٢٦/ ٩/ ١٩٦١** إلى طبرق بصحبة رئيـس مجلـس الشـيوخ **محمود بوهدمـة** ونائب رئيـس مجلس النواب **السـنوسي حمـادي**، وقابلـوا الملـك وأقنعـوه، بعد جـدل طويل، بالعـدول عـن القيام بهذه الزيـارة والاعتـذار للرئيـس المصري عنهـا. وتوجّه على الفـور إلى مصر كل من الشـيخ بوهدمة والنائب حمادي حاملين معهما رسـالة الاعتـذار، وطلب الصيد من وزير الخارجية **سـليمان الجربي** إبلاغ مستشـار السـفارة المصريـة في طرابلس بهذا الموضوع.[٥٩]

وقـد أورد الصيـد في مذكراتـه أنّ ناظـر الخاصةّ الملكية البوصـيري انفعل انفعالاً شـديداً عندما بلغه قرار تأجيل الزيارة، ووصل الأمر به حدّ شـتم رئيس الديوان الملكي الدكتور علي الساحلي الذي قام بتبليغه هذا القرار.[٦٠]

بعـد هذه الواقعة، يـورد الصيد في مذكراته تحت عنوان "**الملك يقرّر التنحّي عـن الحكـم**"،[٦١] كيـف أنَّ الملك إدريـس قام خلال شـهر **مـارس/ آذار ١٩٦٢** باسـتدعائه ومعه رئيسـا مجلسي الشـيوخ والنـواب، وأبلغهم **قـراره بالتنحّي عن الحكـم** وأنّه يزمع ترك الأمر للشـعب الليبي ليختار شـكل الحكـم الذي يريده،

٥٩ الروايـة التي أوردها الصيد في مذكراته لهذه الوقائع لا تتسـم بالدقة، فقـد جاء فيها، ص ١٥٩-١٦٢، أنّه إثر علمه بموضوع زيارة الملك المزمعة للقاهرة سـعى بالتعاون مع رئيسي مجلسي النواب والشـيوخ وبحضور رئيس الديوان الملكـي لإقنـاع الملك بالاعتذار عن القيام بالزيارة، وقد حمل رسـالة اعتذار الملك إلى عبد الناصر رئيسـا المجلسـين اللذان استقبلا من قبله بحضور سفير ليبيا بمصر خليل القلال، وأظهر الرئيس المصري تفهّماً للاعتذار ولدواعيه.

٦٠ المصدر نفسه، ص ١٦٢. عُرف عن البوصيري اعتداؤه بالسباب والشتم والضرب لكبار المسؤولين في الدولة. وقد أكدت ذلك كثير من التقارير السرّية للسـفارتين البريطانية والأمريكية. راجع على سـبيل المثال ما ورد بصفحة رقم (٥) مـن التقريـر السرّي الذي أعدّته السـفارة الأمريكية فيـما بعد بتاريـخ ٢/ ٦/ ١٩٦٩ ذي الرقم A-140 بعنوان "نفوذ آل الشلحي".

٦١ المصدر نفسه، ص ١٦٢-١٦٣.

حتى لا يكون مسؤولاً عن أيّ إنسان بعده قد يرتكب أخطاء في حق الشعب ويحاسبه الله تعالى عن تلك الأخطاء. كما يتحدّث الصيد كيف أنّه أخذ المبادرة في الردّ على ما سمعه من قرار الملك بالتنحّي عن الحكم **وأقنعه بالتراجع عن ذلك القرار**، وقد أيّده في مبادرته هذه رئيسا المجلسين. كما يزعم الصيد أنّه قال في ختام كلمته للملك:

"**أستميحكم عذراً في أن أقول لكم، وبكل صراحة، إنَّ ما تفكرون فيه اقترحه عليكم ناظر الخاصّة الملكية وبإيعازٍ من الرئيس جمال عبد الناصر**".[٦٢]

وأيّاً ما كانت دوافع **البوصيري** من وراء رغبته في أن يقوم الملك بزيارة مصر، فمن الواضح أنّه لم يكف عن محاولة إقناع الملك بها، ويقول الصيد عن هذا الأمر:[٦٣]

".. سافر الملك إلى الحجّ يوم ٣ مايو/ أيار ١٩٦٢ [٦٤] ... كان البوصيري الشلحي قد رافق الملك خلال الرحلة. وعند العودة اتصل بالرئيس جمال عبد الناصر[٦٥] لإيفاد مبعوث منه للترحيب بالملك حين تمرّ باخرته في قناة السويس ودعوته لزيارة مصر. وبالفعل (!) حين وصلت الباخرة إلى مصر، في طريق العودة إلى ليبيا عبر قناة السويس، جاء حسن إبراهيم ورحّب بالملك وقدّم له دعوة باسم الرئيس عبد الناصر لزيارة القاهرة لمدّة أسبوع. لكن الملك اعتذر بلباقة، وقال لحسن إبراهيم إنّه عائد من الحج ويفترض بعد أدائه الفريضة أن يعود إلى بلده. ووعد بتلبية الدعوة في وقت لاحق. **انزعج البوصيري الشلحي كثيراً لاعتذار الملك عن تلبية الدعوة**".[٦٦]

---

٦٢ قد يكون ما قاله الصيد صحيحاً، ولكن لا يخفى أنَّ هناك أسباباً ووقائع كثيرة جرت خلال تلك الفترة (الاضطرابات العمالية، المنشورات السرّية، اعتقالات البعثيين، استقالة حسين مازق، وإقصاء رئيس الأركان لطيوش ومحاولة الانقلاب، وأخيراً وضع وليّ العهد وما تردّد حول ارتباطه ببعض الأشخاص الذين جرى اعتقالهم) فهذه جميعاً أو بعض منها كانت كفيلة لأن تدعو الملك لأن يفكر في التخلي عن الحكم.

٦٣ الصيد، ص ١٩٦.

٦٤ سافر الملك إلى الحج على نفقته الخاصّة، ورفض عرض الحكومة في أن تغطّي أيّ جزءٍ من تكاليف رحلته.

٦٥ من حق القارئ أن يتساءل كيف تسنّى للصيد العلم بواقعة اتصال البوصيري بالرئيس عبد الناصر إلا أن يكون ذلك تخميناً من قبله.

٦٦ يؤكد المعاصرون لتلك الأحداث أنَّ البوصيري كان عند نزوله من الباخرة في طبرق على درجة كبيرة من الغضب، وأنّه دخل في مشادّة كلامية عنيفة أمام الملك مع صهره الفريق محمود بوقويطين قائد قوات دفاع برقة. أشار إلى هذه الواقعة الصيد في مذكراته ص ١٩٦. وتجدر الإشارة إلى أنَّ باخرة الملك وصلت إلى طبرق يوم ٢٦/ ٥/ ١٩٦٢ وليس ٢٢/ ٥/ ١٩٦٢، كما أورد الصيد.



وضع وليّ العهد

عقب الإعلان المفاجئ،[٦٧] أثناء اجتماع مجلس الأمّة يوم ٢٦/ ١١/ ١٩٥٦،[٦٨] عن تعيين السيد الحسن الرضا المهدي السنوسي (من مواليد عام ١٩٢٨، الابن الأصغر لوليّ العهد الراحل السيد محمد الرضا المهدي السنوسي) وليّاً جديداً للعهد، عاد الأمير إلى بنغازي يوم ٢٨/ ١١/ ١٩٥٦ حيث جرى له استقبال على عجل من قبل حكومة ولاية برقة. وعلى الرغم من تحفظات الكثيرين -ممّن يعرفون الأمير الجديد- حول شخصيته وقدراته، فقد استقبل هذا الإعلان بالكثير من الارتياح في الأوساط كافة.[٦٩]

غير أنّه، فيما عدا إعادة تأثيث بيت الضيافة الحكومي (الواقع بالقرب من مصيف جليانا على مشارف مدينة بنغازي) الذي تقرّر أن يقيم فيه الأمير الجديد، وتعيين **محمد المذبّل** (أحد أقارب والدة الملك) سكرتيراً له، وتخصيص

٦٧ كان الإعلان مفاجئاً من ناحيتين؛ **الأولى** أنّه جاء بغتة وبعد فترة طويلة على وفاة وليّ العهد السابق في ٢٩/ ٧/ ١٩٥٥ بقي المنصب فيها شاغراً، وبُذلت خلالها مساع حثيثة من قبل رئيس الوزراء بن حليم وناظر الخاصّة الملكية الجديد البوصيري الشلحي لإقناع الملك بإلغاء النظام الملكي. أمّا الوجه **الثاني** للمفاجأة في الإعلان، فهو وقوع اختيار الملك لشغل هذا المنصب على الابن الأصغر لأخيه وليّ العهد الراحل لا على الأكبر السيد **الصديق الرضا السنوسي** الذي يُعدّ في نظر الكثيرين الأجدر بهذا المنصب، ليس لأنّه الأكبر فحسب، بل أيضاً لأنّه كان معروفاً ومحبوباً على نطاق واسع، دمث الخلق وقوي الشخصية. ويذهب بعضهم إلى أنّ الإعلان عن اختيار وليّ العهد الجديد كان مفاجئاً للجميع ولم يعلم به أحد، حتى الأمير الجديد نفسه، إلا يوم إعلانه. غير أنّ نشرة "**المنار**"، التي يصدرها في لندن مكتب ابن الأمير وليّ العهد السيد **محمد الحسن الرضا السنوسي**، أوردت في عددها الثاني الصادر في ١/ ٥/ ١٩٩٣ أنّ الملك إدريس اتصل بابن أخيه الحسن الرضا في منتصف عام ١٩٥٦ ونقل إليه، عن طريق **أبي القاسم الغماري** (أحد أخوال والده الراحل)، رغبته في تعيينه وليّاً للعهد. كذلك أفاد تقرير سرّي بعثت به السفارة الأمريكية بتاريخ ٧/ ١/ ١٩٥٧ يحمل الرقم (٢٥٦) بالملف (773.11) أنّ رئيس الوزراء بن حليم كان على علم باختيار الملك لوليّ العهد إذ إنّه (بن حليم) أبلغ السفير الأمريكي في ليبيا بذلك يوم ٢٤/ ١١/ ١٩٥٦ (أي قبل الإعلان عن هذا الأمر بيومين).

٦٨ أشار التقرير السرّي رقم (٥٣)، الذي أعدّته السفارة الأمريكية بتاريخ ٨/ ١٢/ ١٩٥٦ حول هذا الموضوع، إلى أنّ السيد محي الدين السنوسي (والد الشريف السنوسي قاتل إبراهيم الشلحي) قد عبّر عن ارتياحه لهذا الإعلان لعدّة أسباب، من بينها أنّه يدل على أنّ الملك بدأ يتفلت من التأثير الشرير لرئيس الوزراء بن حليم عليه، وأنّه بدأ يعود إلى رشده. كما قوبل هذا الإعلان بالارتياح نفسه من والي برقة حسين مازق، الذي رأى فيه لطمة شديدة لغريمه السياسي بن حليم.

٦٩ صدر الأمر الملكي بتعيين السيد الحسن الرضا وليّاً جديداً للعهد بتاريخ ٢٥/ ١١/ ١٩٥٦.

النقيب **راسم النايلي**[٧٠] (من البوليس الاتحادي) ياوراً خاصاً معه، فإنَّ وليّ العهد لم ينل أيّ اهتمام خاصّ، ولم يتلق أيّ تأهيل أو تدريب منظّمين للقيام بالمهام التي تنتظره في منصبه الجديد. وقد ظل، فضلاً عن ذلك، بعيداً عن الملك ولم يحظ بمقابلته إلا لماماً.[٧١]

أمضى وليّ العهد نحو سبعة أشهر متقطّعة، في الفترة ما بين الثامن من مايو/ أيار ١٩٥٧ حتى فبراير/ شباط ١٩٥٨، في إحدى المصحّات بسويسرا للعلاج من **مرض السل**.[٧٢] وبعد إتمامه العلاج أقام فترة في مدينة **طبرق** قريباً من عمّه الملك. وقام وليّ العهد أثناء فترة إقامته هذه بزيارة لولاية طرابلس خلال شهر يونيو/ حزيران من العام ١٩٥٨ استغرقت قرابة أسبوع، والتقى خلالها بالعديد من رجال الحكم والأمن في الولاية، كما افتتح مسجداً بمدينة **غريان**. وعاد مرّة ثانية لزيارة طرابلس خلال شهر سبتمبر/ أيلول من السنة ذاتها، حيث أمضى نحو سبعة أسابيع نظمت له خلالها لقاءات بوفود شعبية من مختلف أنحاء الولاية.[٧٣] كما عاد إلى طرابلس في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من العام نفسه بصحبة الملك لافتتاح دورة البرلمان الجديدة. وفي ٢٠/ ٤/ ١٩٥٩ تزوّج من كبرى بنات الطاهر باكير والي طرابلس، وانتقل الأمير للإقامة في طرابلس حيث رزق بأوّل أبنائه السيد محمد المهدي الحسن الرضا في ٢٨/ ٣/ ١٩٦٠.

اقتصرت نشاطات وليّ العهد، خلال إقامته في مدينة طرابلس، كنشاطاته قبلها- على الإشراف على بعض الفعاليات المتعّلقة بالحركة الكشفية (بحكم

---

٧٠ من مواليد مدينة زوارة. عمل من قبل ياوراً خاصّاً لوالي طرابلس الصديق المنتصر، ثمّ لرئيس الوزراء مصطفى بن حليم. أعدّت السفارة الأمريكية نبذة عنه في تقريرها المؤرّخ في ٤/ ١٠/ ١٩٦٢ ذي الرقم (A-153) بالملف (773.11) بمناسبة مرافقته لوليّ العهد أثناء زيارة الأخير للولايات المتحدة في ١٥/ ١٠/ ١٩٦٢.

٧١ راجع تقرير السفارة الأمريكية في ليبيا رقم (٦٨) المؤرّخ في ٧/ ٢/ ١٩٥٧ وتقريرها رقم (١٠٥) المؤرّخ في ١١/ ٥/ ١٩٥٧.

٧٢ بدأ الأمير يشكو من أعراض المرض في مطلع شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٥٧، وأجريت له فحوص طبية بمستشفى قاعدة ويلس بطرابلس حيث اكتشفت إصابته بمرض السل في مرحلة متطوّرة. راجع تقرير السفارة الأمريكية السابق رقم (١٠٥)، وكذلك تقرير السفارة البريطانية خلال العام ١٩٦٨ الموجود بالملف FCO 39/124 .60604

٧٣ أعلن أثناء هذه الزيارة (في ١٧/ ١٠/ ١٩٥٨) عن خطبة وليّ العهد من كريمة والي طرابلس آنذاك الطاهر باكير. وقد أفاد تقرير سرّي للسفارة الأمريكية مؤرّخ في ١٠/ ١٠/ ١٩٥٧ ذو الرقم (٣٤) أنّه قبل هذا الإعلان كانت هناك ثلاث مرشّحات للخطوبة من الأمير؛ الأولى إحدى أخوات البوصيري الشلحي، والثانية كريمة سليمان كانون (أحد رجال الأعمال في بنغازي)، والثالثة إحدى كريمات ملك المغرب الراحل محمد الخامس.



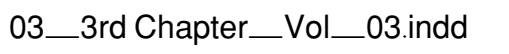
أنّـه الكشّـاف الأول) وبالمباريـات الرياضيـة، كـما كان ضيـف الـشرف في أحد الاحتفالات المهرجانية لمناصرة الثورة الجزائرية.

وعُـرف عـن الأمـير الحسـن الرضـا، رغم مـا كان يظهـر عليه من سـمات التحفـظ، الاسترسـال العفـوي في التعبـير عـن آرائه الشـخصية، ولاسـيما عند تقييمـه لرجـال النظام. وقـد ظهر ذلك جليّاً خـلال المقابلة المبكـرة التي أجراها معـه في منزله ببنغازي السـكرتير العربي بالسـفارة الأمريكية يوم **٦/ ٢/ ١٩٥٧** (بحضـور وكيـل الديـوان الملكـي في بنغـازي **خليل البنـاني**). فقد وجّـه الأمير انتقـادات لاذعـة وصريحـة للسـيد **عبـد الله عابد السـنوسي** حول جشـعه وراء جمع المال، **ولعمر الأشـهب** صاحـب جريدة "الزمان"، التـي تصدر في بنغازي، والذي عدّه من عصابة الأول، وأنّه يعمل باسـتمرار على إيغار صدر الملك ضدّ عائلة أحمد الشريف السـنوسي التي يرى أنّها ينبغي أن تُترك وشـأنها. كما تعرّض أيضـاً لموضوع **المسـاعدات الأجنبيـة** التي رأى أنّها تبـدّد، وأنَّ رئيس الوزراء **بن حليم** يسـتخدمها لمصلحته الخاصّة.[74] كما ظهر ذلـك جليّاً مرّة أخرى عندما قام الملحق السـياسي والسـكرتير العربي بالسـفارة الأمريكية بمقابلة الأمير الحسـن الرضـا في بيته ببنغازي يـوم **٥/ ١٠/ ١٩٥٧** إثر عودته من العلاج بالخارج. لقد وصفه زائراه بأنّه بدا في صحة جيدة، وشاباً مستقلاً وذكياً يملك رغبة حقيقية في الاهتمام بشـؤون بلاده، رغم خلفيته المحدودة، كما نسـبا إليه **انتقاده لمشروع بناء مدينة البيضاء كعاصمة**.[75]

ومـن الواضح أنَّ هذه السـجيّة قد اسـتمرّت لدى الأمير الشـاب، ولم يجد من حوله من ينبّهه إلى محاذيرها ومخاطرها بالنسـبة لشـخص في وضعه ومكانته، ولاسيما أنَّ خصومه والمتربّصين به من داخل القصر وخارجه كثيرون. لقد غاب عنه أنَّه بمثل هذه التصريحات يزيد من عدد هؤلاء الخصوم النافذين، وأنّه فضلاً عن ذلك يضيف إليهم غضب عمّه الملك عليه.

أوردت برقيـة سرّيـة بعثـت بها السـفارة الأمريكيـة، مؤرّخـة في **٢٩/ ٧/ ١٩٥٩** وتحمل الرقم الإشاري (G. 12)، أنَّ السكرتير الشرقي بالبعثة البلجيكية

٧٤ التقرير السرّي للسفارة الأمريكية المؤرّخ في ١١/ ٥/ ١٩٥٧ ويحمل الرقم (١٠٥) بالملف (773.11).
٧٥ التقرير السرّي للسفارة الأمريكية المؤرّخ في ١٠/ ١٠/ ١٩٥٧ ويحمل الرقم (٣٤) بالملف السابق نفسه.





في بنغـازي المسـتر **روبـرت ميسّـون** Robert Misson[٧٦] أبلـغ أحـد موظفيها في بنغـازي محتوى مـا دار من حوار بين المسـتر ميسّـون **وولّي العهد الحسـن الرضا** قبل سـفر الأخـير إلى طرابلـس في **٢٥/ ٧/ ١٩٥٩**، وأنَّ المسـتر ميسّـون[٧٧] كان مندهشـاً لمـا سـمعه من الأمير عـلى مدار سـاعة كاملة (على عكس مـا كان يبدو عليه في لقاءات سابقة له معه من تحفظ ودقة في الحديث) من **انتقادات للحكومة الاتحادية** (حكومة كعبار يومذاك) و**لحكومة ولاية برقة**، ولنشـاطات السـيد **عبد الله عابـد** المشـبوهة، وعلى الأخصّ مـا يتعلق بملابسـات منحه تنفيـذ عقد بناء طريـق فزان. وممّا أقلق المسـتر ميسّـون وأصابه بالصدمة **نقـد وليّ العهد للملك وإسـهابه في الحديـث عنه، وكيـف أنّه (الملـك) "منهك ومريـض" ويحتاج كثيراً للراحة**. وقد علّق المسـتر ميسّـون لمحدّثه من السفارة الأمريكية أنَّ الأمير، إذا ما استمر بالحديث على هذه الشاكلة، فإنّه لن يبقى طويلاً في منصبه.[٧٨]

وبالطبع فما كان لمثل هذه الأقوال الجارحة التي تُنسب إلى الأمير بحق عمّه الملـك أن تبقـى بعيـدة عن أذُن الأخير. وسـواء أوصَلت هـذه الكلمات في واقع الأمـر إلى أذن الملك أم لم تصل، **فالبوصيري الشـلحي** كان هنـاك، قريباً من أذن الملك على الدوام، وهو لم يكفّ يوماً، كما كان معروفاً، عن بذل المساعي لتهميش وليّ العهد ودوره، وإيغار صدر الملك عليه، بل للتخلّص كلّية من النظام الملكي في ليبيا.

يقـول تقريـر سرّي متأخّـر، مـؤرّخ في **٩/ ٥/ ١٩٦٤**،[٧٩] بعـث بـه السـفير البريطاني في ليبيا المسـتر **سـاريل** في أعقاب مصرع البوصيري الشـلحي في شهر إبريل/ نيسان من ذلك العام:

---

٧٦ عمل المسـتر ميسّـون بالسفارة البلجيكية في ليبيا متقلداً عدّة وظائف للتغطية على صفته المخابراتية، وقد بقي في ليبيا حتى سـقوط النظام الملكي فيها. راجع مبحث "منشـور سرّي" في فصل "حكومة ونيس القذافي .. آخر حكومات العهد الملكي" بالجزء الثاني من هذا الكتاب.

٧٧ وصفت البرقية المسـتر ميسّـون بأنّه مقيم في بنغازي منذ مدّة طويلة، وأنّه على علاقة ومعرفة بأفراد العائلة السنوسية جميعهم، وأنّه التقى بالسيد الحسن الرضا عندما كان يافعاً، غير أنّه لم يهتم بأن يقيم معه علاقة وطيدة قبل تعيينه وليّاً للعهد بسبب صغر سنّه وعدم أهمّيته يومذاك.

٧٨ علقت السفارة الأمريكية في برقيتها على ما أفاد به المستر ميسّون بأنَّ إقامة وليّ العهد الحالية، على مدى تسعة أسابيع، والتـي كان طابعهـا العزلة وقلة النشـاط، قد ذكّرته بالأشـهر الأولى التـي أعقبت تعيينه وليّاً للعهد. ولعل شـعوره بالإحباط أخذ يزداد بسـبب ما يسـمعه عن تآمر خصومه ضدّه من أجل اسـتئصاله عند وفاة الملك، في الوقت الذي يجد نفسـه فيه غير قادر أو راغب في القيام بأيّ شيء. فإن كانت هذه هي الحال التي عليها الأمير، فلا شـك أنَّ مثل هذا الحديث غير المتكلف مع أحد الدبلوماسيين الأجانب يمكن أن يسرّي عنه بعض الشيء. إلا أنّه في المدى البعيد، لا يمكن التشـكيك بملاحظة المسـتر ميسّـون، فلو سـمع الملك أنَّ وليّ العهد يتكلم بهذه الطريقة، فمن المحتمل أن ينتهي فجأة وضعه كوليٍّ للعهد.

٧٩ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1015/83 1010 بالملف FO 371/178 856.

"**إنَّ كراهية البوصيري الشلحي الشديدة لوليّ العهد، كانت تصبّ على الدوام في أُذن الملك**. ولا يوجد شك في أنّها كانت ذات تأثير على موقفه تجاه وليّ العهد".
"أمّا الآن وقد تمّت إزالة هذا المعين من السمّ (بموت البوصيري) فمن المحتمل أن يتغيّر موقف الملك تجاه وليّ العهد".

ومن الواضح أنّ كلمات وليّ العهد الجارحة، غير المحسوبة وغير المسؤولة، قد وصلت إلى أذن عمّه الملك إدريس. يقول مصطفى بن حليم عن الأمير حسن الرضا:

".. ثمّ أحاط الأمير نفسه بمجموعة من السياسيين الفاشلين، وأصبح ينتقد أعمال عمّه (الملك) في مجالسه الخاصّة، وطبعاً كانت الأخبار تنقل بسرعة إلى مسامع الملك بفضل مجموعة خبيرة من الوشاة. وبدأ الملك يهمل وليّ عهده ولا يهتّم بتوجيهه أو تدريبه، بل إذا اضطرّ الملك إلى إنابته فإنَّ هذه الإنابة كانت بشروط تشلّ من حرّيته وتقيّد تصرّفاته. ثمَّ بدأ الملك يشعر بأنّه أساء الاختيار في تعيين الحسن الرضا وليّاً للعهد، وهذا ما صرّح لي به في مقابلات كثيرة في أواخر أيامي في الوزارة وبعد خروجي منها".[٨٠]

ويبدو أنَّ الأمر لدى وليّ العهد لم يقتصر على التصريحات والأقوال غير المسؤولة، بل تجاوزها إلى بعض **التصرّفات**، وفيما يلي بعض ما سجّله محمد عثمان الصيد بهذا الخصوص عن ولي العهد في مذكراته:[٨١]

"كان وليّ العهد يتصرّف تصرّفات تزعج الملك وتضايقه .. كما أنَّ وليّ العهد دأب على كتابة توصيات لأشخاص لتمنحهم الحكومة صفقات وعطاءات ... ومن الأشياء التي لم تكن ترضي الملك في تصرّفات وليّ العهد، أنّه كان يتحدّث مع الملك كأنّه يتعمّد تعظيم نفسه .. وتمادى في تصرّفات أزعجت الملك، مثل إقامة المآدب الباذخة ومخالطة أناس لا يرضى عنهم الملك. وأصبح الملك تتجاذبه عدّة أفكار بشأن وليّ العهد، ومجمل القول إنَّ العلاقات بينهما لم تكن طيّبة بسبب تصرّفات وليّ العهد، وأعتقد أنّه خيّب ظنّه فيه".

٨٠ بن حليم، ص ١٣٥.
٨١ الصيد، ص ١٧٢-١٧٣.



ورغـم خيبة ظـنّ الملك في وليّ العهد، أو ربما ندمه على قرار اختياره، ورغم عدم اهتمامه بتوجيه الأمير الحسـن أو تدريبه، فإنّه لم يحل بينه وبين ممارسـة الحدّ الأدنـى مـن صلاحياتـه ونشـاطاته. إذ تفيـد الوقائع بـأنَّ الأمير الحسـن الرضا بدأ في التاسـع مـن يونيو/ حزيران **١٩٦٠ بـأوّل زيارة له لولاية فـزان**[٨٢]. ورغم التحضـيرات الكبـيرة التـي كانـت قد أعـدّت في كل مـن **غات** و**بـراك** و**مرزق** لاسـتقبال وليّ العهـد، فإنّه اختصر مـدّة زيارته للولاية إلى نحـو يومين أمضاها كلها في عاصمة الولاية **سبها** وعاد إلى طرابلس يوم **١٢/ ٦/ ١٩٦٠**، وقد عدّت هذه الزيارة فاشـلة في نظر الكثيرين، ولم تخدم صورة وليّ العهد في أعين مواطني الولايـة.[٨٣] ثمّ قـام الأمير في الفـترة الواقعة ما بـين **أواخر شـهر يونيو/ حزيران** وبدايـات الشـهر التالي من العام نفسـه بزيـارة **منطقة الواحـات** (الكفرة وجالو وأوجله) **بولاية برقة**.

وفي العام نفسـه (١٩٦٠)، قام وليّ العهد بأوّل **زيارة رسمية له خارج ليبيا**، فقـد زار، خـلال الفترة ما بين **١١، ١٨ من شـهر يوليو/ تمـوز**، **المملكة المتحدة**، ونـزل ضيفاً عـلى الحكومـة البريطانية. وقـد جرى **أيضـاً اختصـار برنامج هذه الزيـارة بسـبب إصابة الأمير مـرّة أخرى بالإعيـاء**، ولم تعدّ الزيـارة ناجحة بأيِّ معنًى من المعاني.

ثـمّ قام الأمير الحسـن بزيارة **ولاية برقة** لمدّة ١٧ يومـاً على امتداد الفترة من **السـادس إلى الثاني والعشرين من شـهر أغسـطس/ آب من العام ذاته (١٩٦٠)**، وشـارك في الاحتفال الذي نظّمته حكومة الولاية في بنغازي يوم **٧/ ٨/ ١٩٦٠ بنقل رفات شـيخ الشـهداء عمـر المختار من مقبرة "سـيدي عبيـد" إلى الضريح الذي أقيم خصوصاً له في شـارع عمرو بن العاص وسـط المدينة**.[٨٤] وقد شهدت

---

٨٢ سـافر الأمير الحسـن على متن طائرة حربية أمريكية من طراز VC-54 مخصّصة للسفير الأمريكي لأداء واجباته بها. وقد رافق وليّ العهد وفد كبير ضمّ كلاً من رئيس الوزراء عبد المجيد كعبار، ووزير الدفاع أحمد الحصائري، ووزير الاقتصاد (آنذاك) محمد عثمان الصيد، والشيخ منصور المحجوب المستشار بالمحكمة العليا الاتحادية، ورئيس أركان الجيـش الزعيم السـنوسي لطيـوش، ووالي طرابلس أبي بكر نعامـة، ووكيل الديوان الملكي عبد السـلام باش إمام، ومدير المراسم بوزارة الخارجية فرج بن جليل، بالإضافة إلى السيد عبد الله عابد السنوسي.

٨٣ راجـع التقرير السرّي الذي أعدّته السـفارة الأمريكية حول هذه الزيارة بتاريـخ ٢١/ ٦/ ١٩٦٠، وهو يحمل الرقم الإشاري (٥٢٥) بالملف (773.11).

٨٤ تجدر الإشارة إلى أنَّ النظام الانقلابي نقل، في السنوات الأولى لاستيلائه على السلطة، رفات الشهيد عمر المختار إلى قرية "**سـلوق**" النائية بحجّة أنّها المنطقة التي جرى فيها شـنقه من قبل سـلطات الاحتلال الإيطالي يوم ١٦/ ٩/ ١٩٣١. وفضـلاً عـن ذلك، قام النظام الانقلابي خلال عام ٢٠٠١ بهدم وإزالـة كافة معالم الضريح الذي ظل حتى يومذاك قائماً في مدينة بنغازي.

هذه المناسبة إلقاء الأمير لأول خطاب عام له في حياته. وأمضى بقية مدّة الرحلة في زيارة شتى مدن الولاية، من أجدابيا (غربي بنغازي) حتى طبرق (على الحدود مع مصر). وقد حرص على إلقاء كلمة قصيرة عند كل زيارة، **وبدا الأمير أكثر ثقة بنفسه من ذي قبل، كما أنَّ استقبال مواطني الولاية له في المدن التي زارها كلها كان على درجة عالية من الحرارة.** ولوحظ أنَّ الغائب الوحيد عن هذه الاحتفالات، من بين المسؤولين، كان ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي.[٨٥]

رأي للملكة فاطمة

ورد في تقرير[٨٦] بعثت به السفارة الأمريكية بتاريخ ١٣/ ٩/ ١٩٦٠ آراء للملكة فاطمة[٨٧] حول وليّ العهد، وقد جاء في ذلك التقرير ما ترجمته:

> "قالت الملكة فاطمة إنَّ الملك إدريس عبّر عن أمله في أن يبقى في العرش خمس سنوات أو عشراً أخرى. ووفقاً لرأي الملكة، فإنَّ هذه الرغبة لدى الملك جاءت بسبب انعدام ثقته في قدرات وليّ العهد الحسن الرضا بأن يحافظ على الملكية في مواجهة العناصر الباحثة عن السلطة. لقد أشارت الملكة إلى أنَّ وليّ العهد ضعيف الشخصية، لا يتمتع بشعبية بين الناس، ولا يبدي اهتماماً كافياً بشؤون الدولة. كما وصفته الملكة بأنّه أناني، كثير الشكوى وغير ودود (unfriendly)، وأنّه وزوجته لم يتعلما كيف يستقبلان الناس، وأنّهما في الواقع فظّان اجتماعياً، ولم يظهرا أيّة رغبة في تطوير شخصيتهما العامّة".

٨٥ أعدّت السفارة الأمريكية في ليبيا ثلاثة تقارير مطوّلة عن هذه الزيارة، وكان تقييمها لها إيجابياً بشكل كبير. راجع التقرير رقم (٥) المؤرّخ في ١٢/ ٨/ ١٩٦٠، والتقرير رقم (١٠) المؤرّخ في ٢٢/ ٨/ ١٩٦٠، والتقرير رقم (١٢) المؤرّخ في ١/ ٩/ ١٩٦٠ الموجودة بالملف المركزي رقم (773.11).

٨٦ التقرير يحمل الرقم (٩٥) بالملف (773.11) بعنوان "ملاحظات القصر من زوجة الملك" "Palace Comments From The King's Wife". راجع المقتطفات الأخرى من هذا التقرير التي وردت في الفصل الخاص بحكومة كعبار تحت عنوان "آراء للملكة فاطمة"، وما ورد تحت مبحث "نفوذ البوصيري الشلحي" في هذا الفصل.

٨٧ جاءت هذه الملاحظات، وفقاً للتقرير المذكور، على لسان الملكة فاطمة أثناء إقامتها بمستشفى القاعدة الأمريكية ويلس بطرابلس خلال الفترة ما بين ١٣/ ١٢/ ١٩٥٩ و٦/ ١/ ١٩٦٠ حيث أجريت لها خلالها عملية جراحية كبيرة. وكان الملك إدريس مقيماً مع الملكة فاطمة في المستشفى طوال هذه الفترة. وكان يقوم عند التاسعة صباحاً يومياً بمغادرة المستشفى إلى القصر، ثمّ يعود إليها عند الرابعة من بعد الظهر حيث يقضي الوقت مع الملكة بالمستشفى حتى صباح اليوم التالي.





في ظـل حكومة الصيد

تحدّث الصيد **عن بداية الصلة بينه وبين وليّ العهد**، فقال:

"ربطتنـي بالأمير الحسـن الرضا علاقة صداقة وودّ، لأنّنـي تعرّفت عليه عن كثـب في ربيـع سـنة ١٩٥٧ حـين كان يعالـج في سـويسرا، وكنـت في الفـترة نفسـها في جنيف أقوم بمهمّة تمثيل ليبيا في مؤتمـر منظمة الصحة العالمية، فزرته في مصحّـة تقـع في جبال المقاطعـة الألمانية، وبقيت معه عشرة أيـام، ومنذ ذلك التاريـخ توطّـدت العلاقـة بيننـا، وصرت أزوره بين الفينة والأخـرى في منزله بطرابلس".[٨٨]

أمّـا عـن علاقته به **منـذ توليه رئاسـة الـوزارة** في ١٦/ ١٠/ ١٩٦٠، فيقول عنها:

"**فبعد تشكيل الحكومة بفترة وجيزة** تطرّقت مع الملك إدريس إلى **وضعية الأمير الحسـن الرضا**. قلت للملك إنّ وليّ العهد **يوجـد حالياً في حالة لا تليق** به، فهو يقيـم في فيلا، ويتقـاضى راتباً مبلغ **خمسـمائة جنيه** (أي ما يعـادل ١٥٠٠ دولار تقريباً) في الشـهر من الخاصّة الملكية. واقترحت على الملك تأسيس **دائرة خاصّة** لـه عـلى أن ترصـد للدائرة **ميزانيـة** يوافق عليهـا الملك ويتـمّ إقرارها من مجلس الأمّـة. **كانـت وجهة نظري أنّه لا بدّ من الاعتناء به مادّياً ومعنوياً، وأن تكون له وضعية اعتبارية أمام الناس**.

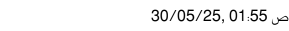
وافـق الملـك عـلى اقتراحاتي بشـأن تحسـين وضعيـة وليّ العهـد، وأصبحت له دائـرة (الديوان الأمـيري)[٨٩] واختار موظفيها، وأضحى يـزار من جميع طبقات المجتمع، ويتصرّف بحرّية، ولم يرق هذا التحوّل لناظر الخاصّة الملكية".[٩٠]

ووفقاً لما أورده **الصيد** في مذكراته، فقد انتهز فرصة مقابلته للملك (بصحبة رئيـسي مجلسي النواب والشـيوخ) **خلال شـهر مـارس/ آذار ١٩٦٢** عندما كان

٨٨ الصيد، ص ١٦٨.

٨٩ صدر الأمر بتأسيس الديوان الأميري في فبراير/ شباط ١٩٦١، وتمّ اختيار أبي القاسم الغماري (السكرتير السابق للملك) سكرتيراً لوليّ العهد. وقد بلغت الاعتمادات المالية لديوان وليّ العهد خلال العام المالي ٦٢/ ١٩٦٣ (٥٠) ألف جنيه.

٩٠ الصيد، ص ١٦٨

03__3rd Chapter__Vol__03.indd 288  30/05/25, 01:55 ص

الملـك يفكر بالتنّحي عن الحكم، فرجـاه التخلّي عن هذه الفكرة، كما اقترح عليه الاهتمام بوليّ العهد:

".. فاقترحـت وبـكل قـوة أن ينصبّ الاهـتمام على وليّ العهـد لأنّه يحتاج إلى العنايـة، وضرورة تدريبـه وإطلاعه على شـؤون الدولة، وقلـت مخاطباً الملك: يجب أن يحضر (وليّ العهد) مع السـفراء حين يقدّمون أوراق اعتمادهم لديكم، كـما يحـضر اجتماعاتكم مع الـزوّار الأجانب، ومع رئيـس الحكومة حين يجتمع بكم، ويسـتمع لما يدور في هذه الاجتماعات دون أن يتدخّل، وأن تقرّبوه منكم ليكون مثل سكرتيركم الخاصّ.

كـما اقترحـت أن يجتمـع معـه الـوزراء والولاة حتـى يتعـرّف عـلى التفاصيل، وطلبت منه أن يعيّن له **أسـاتذة متخصّصون**، وتنظّـم له زيارات خاصّة للدول ذات النظام الملكي، مؤكداً أنَّ هذه هي بالفعل المسؤولية التي يمكن أن يحاسب عليها الملك، أي التفريط في تنشئة وليّ العهد التنشئة السياسية المطلوبة".[٩١]

وفي موضع آخر من مذكراته:

".. اقترحت كذلك على الملك أن تخصَّص له أسـاتذة في مختلف التخصّصات لتكوينـه سياسـياً وعلميـاً، غـير أنَّ وليّ العهـد للأسـف لم يقبـل هـذه الفكرة، واقتـصر الأمر على أحد الأسـاتذة المصريين اسـمه الدكتور **محمود أبو السـعود** تولى تدريسـه التاريخ والرياضيـات ... **وإلى جانب محدودية ثقافته (وليّ العهد) ونفـوره من التعلّم، عـلى اعتبار أنَّ ذلك يمسّ بكرامته، لم يكـن وليّ العهد ميّالاً للعمل العام** ..".[٩٢]

اهتمـام من آخرين

وفي الواقـع، فـإنَّ رئيـس الـوزراء الصيد لم يكـن وحده المتعاطـف مع وليّ العهد، فقد **كان إلى جانبه عدد لا بأس به من رجال النظام الملكي (من الولايات الثـلاث) يكنّـون التعاطف ذاته للأمـير رغم معرفتهم بمحدوديّـة قدراته، لأنّهم كانـوا يرون فيه رمزاً لوحدة البـلاد، وبديلاً أفضل من البوصيري وزمرته**. وعلى

٩١ المصدر نفسه، ص ١٦٣.
٩٢ المصدر نفسه، ص ١٦٨.





سبيل المثال، يقول السير **أليك كيركبرابد** (الذي شغل منصب أول سفير لبريطانيا في ليبيا حتى ديسمبر/ كانون الأول من العام ١٩٥٤)، في تقرير أعدّه للخارجية عن انطباعاته عن ليبيا خلال الزيارة التي قام بها إليها في أواخر عام **١٩٦١** وبدعوة من الحكومة الليبية للمشاركة في احتفالات الذكرى العاشرة للاستقلال، ما ترجمته:

"هناك مجموعة من الأشخاص (من بين رجال العهد الملكي) الذين يفكرون في تنظيم أنفسهم في شكل حزب (تكتل) سياسي يقوم بمساندة وليّ العهد والارتباط ببريطانيا عند وفاة الملك. غير أنَّ هؤلاء يخشون، إذا ما أقدموا الآن على هذه الخطوة، أن تقول مجموعة البوصيري الشلحي وعبد الله عابد للملك إدريس إنَّ هؤلاء يناصبونه العداء. لقد ألمح السيد **حسين مازق**[٩٣] لي أنّه وأصدقاءه يتوقعون مساندة بريطانيا لهم في أهدافهم هذه .."[٩٤].

وتجدر الإشارة في هذا المضمار إلى ما نُسب إلى **سعد العبيدي**،[٩٥] الذي كان يشغل منصب مدير عام وزارة الداخلية في حكومة ولاية برقة، خلال اللقاء الذي جرى بينه وبين المستر جون **دورمان** John Dorman (المستشار بالسفارة الأمريكية) في منزل الأخير ببنغازي وبناءً على طلب الأوّل.

لقد لخّص المستر **دورمان** في الفقرات الأخيرة من تقريره عن هذا اللقاء (الذي امتدّ لثلاث ساعات) وجهات نظر ضيفه قائلاً:

"إنَّ هناك **طريقتين** فقط يمكن من خلالهما تحسين الوضع السياسي الراهن في البلاد. إنَّ نفوذ البوصيري الشلحي والسيد عبد الله عابد وبن حليم **ينبغي أن يُزال**. لقد بات واضحاً الآن أنَّ الملك ليس بمقدوره أن يفعل شيئاً بنفسه كي يفلت من هذا النفوذ".

---

٩٣ من الواضح أنَّ حسين مازق كان ضمن هؤلاء الأشخاص المؤيّدين لوليّ العهد، رغم ما كان له من تحفظ شديد في البداية على شخصيته واختيار الملك له كوليّ للعهد. ولا يغيب عن القارئ أنَّ حسين مازق كان مبعداً، عندما قام السير أليك كيركبرابد بزيارته لبرقة في أواخر عام ١٩٦١، عن منصب والي برقة الذي ظل يشغله لأكثر من تسع سنوات.

٩٤ راجع التقرير وملاحظات إدارة شمال وشرق إفريقيا بالخارجية البريطانية بشأنه. التقرير مؤرّخ في ١/ ١/ ١٩٦٢ ويحمل الرقم الإشاري VT 1015/3 بالملف FO 371/165732 22860.

٩٥ كان السيد سعد العبيدي من الشخصيات المعروفة بصلتها بالكثير من رجال الأسرة السنوسية، وكان من القلة المعروفين بتردّدهم على السيد الصديق الرضا السنوسي (أخي وليّ العهد) الذي كان مغضوباً عليه من الملك، وموضوعاً تحت الإقامة الجبرية في بيته.



"ومن ثمّ ينبغي إقناع الملك بأن **يفوّض بعض صلاحياته لوليّ العهد**. ويُفترض في هذه الحالة أن يقوم الأمير بإحاطة نفسه بمستشارين أكثر كفاءة من أولئك المحيطين بالملك حالياً، ولا بدّ من **إجبار البوصيري وزمرته على الانسحاب من الحياة السياسية**".

"إذا ثبت أنّ هذا السبيل غير ممكن، فلا بدّ في هذه الحالة من **نصيحة الملك بالتنازل عن صلاحياته كافة لوليّ العهد والتخلي عن العرش**".

ثمّ يضيف المستشار السياسي دورمان في تلخيصه:

"لقد تساءل السيد سعد العبيدي بعد ذلك عن **موقف الولايات المتحدة الأمريكية** في حال قيام **ثورة** Revolt **ضدّ الملك ولصالح وليّ العهد**، وأجبته: في هذه الحالة سوف تحجم الحكومة الأمريكية تماماً عن تأييد أيّ لجوءٍ للقوة أو الانحياز إلى أيّ طرف في صراع داخلي".

"وقد علق السيد سعد بأنّه طرح السؤال فقط من أجل أن يعرف ما إذا كانت الولايات المتحدة سوف تعارض بقوة **أيّة محاولة لتنصيب وليّ العهد ملكاً**. وأضاف إنّه لا يستطيع أن يسأل أكثر من ألا تتدخّل الولايات المتحدة في حال وقوع هذا الأمر. وأجبته أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية ما يزال لديها الكثير من الاحترام لقدرة الملك وذكائه".

"**لقد عاد السيد سعد مرّة أخرى للتأكيد على استهجان الحالة القائمة (في ليبيا) التي تمكنت فيها عصابة صغيرة من السياسيين المتآمرين من وضع الملك تحت سيطرتهم الكاملة، في الوقت الذي تندفع فيه بقية البلاد بسرعة كبيرة نحو الانشطار**".[٩٦]

استفسار أمريكي

في **٩/ ١١/ ١٩٦١** بعث وزير الخارجية الأمريكية المستر دين راسك برقية سرّية تحمل الرقم الإشاري (CW – 4085) يستفسر بموجبها عن العلاقة

٩٦ التقرير مؤرّخ في ٦/ ١٢/ ١٩٦١ ويحمل الرقم الإشاري (٦٧) بالملف (773.00).





بين وليّ العهد والملك إدريس. وكان هذا الاستفسار، من جهة، في إطار الاهتمام العام الذي توليه الحكومة الأمريكية لموضوع خلافة الملك، ومن جهة أخرى بسبب التوصيات الصادرة عن السفارة الأمريكية إلى واشنطن بأن تقوم بتوجيه الدعوة إلى وليّ العهد لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان من بين ما جاء في تلك البرقية:

"لقد تسلمت الوزارة بعض التقارير الاستخباراتية التي تشير إلى **إمكان أن يكون وليّ العهد مورّطاً في مؤامرة إبراهيم حماد في بنغازي**،[٩٧] وتقريراً آخر يشير إلى أنَّ وليّ العهد مغضوب عليه من قبل الملك بسبب إعطائه وعوداً لضمان إطلاق سراح **البعثيين** الموجودين الآن في السجون".[٩٨]

وتضيف البرقية:

"وعلى الطرف الآخر، فإنَّ تفويض الملك لوليّ العهد باستقبال الحاكم وليامز Governor Williams[٩٩] نيابة عن الملك في طبرق، يعدّ خطوة غير مسبوقة من جانب الملك في اتجاه تدريب وليّ العهد على القيام ببعض واجبات ومسؤوليات الملك".

وعلى الرغم من أنّنا لم نعثر ضمن وثائق الخارجية الأمريكية المفرج عنها على ردّ السفارة حول هذه الاستفسارات، فإنّنا نستبعد أن يكون ذلك الردّ قد تضمّن أيّة سلبيات، أو ما يؤكد وجود صلة بين وليّ العهد وبين أطراف تلك "المؤامرة".[١٠٠]

الأمير نائباً للملك

لم يحدث منذ تعيين الأمير الحسن الرضا وليّاً للعهد في نوفمبر/ تشرين

---

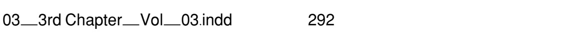
٩٧ سنأتي على ذكر هذا الموضوع في مبحث "قضية حمّاد ومنّاع" في الفصل التالي.

٩٨ الملف (773.11). راجع مبحث "اعتقالات البعثيين ومحاكمتهم" في الفصل التالي.

٩٩ كان يشغل يومذاك منصب مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية.

١٠٠ راجع مناقشة هذا الموضوع في مبحث " قضية حمّاد ومنّاع" في الفصل التالي.

١٠١ كانت آخر مرّة غادر فيها الملك إدريس البلاد في شهر يوليو/ تموز ١٩٥٦ عندما قام بزيارة للجمهورية التركية. وقد أصدر الملك في تلك المناسبة أمراً ملكياً بتاريخ ٢١/ ٧/ ١٩٥٦ بتفويض كل من رئيس مجلس الشيوخ محمود بوهدمة ورئيس مجلس النواب عبد المجيد كعبار نواباً عنه طوال فترة غيابه عن البلاد. وكان السبب في تعيينهما أنَّ منصب وليّ العهد كان شاغراً، إذ إنَّ وليّ العهد السابق (أخا الملك) السيد محمد الرضا السنوسي كان قد توفي فجأة في ٢٩/ ٧/ ١٩٥٥، ولم يكن قد تمّ تعيين وليّ عهدٍ جديدٍ بعد.



الثاني من العام ١٩٥٦ أن غادر الملك البلاد في زيارة خارجية،[١٠١] ومن ثمّ فلم تتَح للأمير فرصة تعيينه **نائباً للملك** وفرصة ممارسة صلاحيات ذلك المنصب. وجاءت هذه الفرصة لوليّ العهد عندما قرّر الملك أداء فريضة الحج في العام ١٩٦٢.

ففي اليوم السابق لتوجّهه إلى الأراضي المقدّسة، أصدر الملك أمراً ملكياً مؤرّخاً في **٢/ ٥/ ١٩٦٢** عيّن بموجبه الأمير الحسن الرضا وليّ العهد **نائباً عنه، وفوّضه كامل صلاحياته طوال فترة غيابه عن أرض الوطن**. ويبدو أنَّ البوصيري الشلحي وآخرين كانوا حريصين على الحدّ من الصلاحيات المعطاة لوليّ العهد بموجب ذلك الأمر، كما كانوا يرغبون في تعيين "**مجلس استشاري**" له خلال غياب الملك. غير أنَّ رئيس الحكومة الصيد[١٠٢] كان من بين المعارضين لهذه الاقتراحات، كما أنّه اقترح على الملك أن يصحب معه في رحلة الحج[١٠٣] الأخوين البوصيري وعبد العزيز الشلحي حتى لا يقوما بالتنغيص على وليّ العهد في غياب الملك.

ويبدو أنَّ هذا التكليف قد أمدّ وليّ العهد بشحنة من الثقة بالنفس انعكست على أدائه وتصريحاته طوال فترة غياب الملك، وبعد عودته أيضاً.

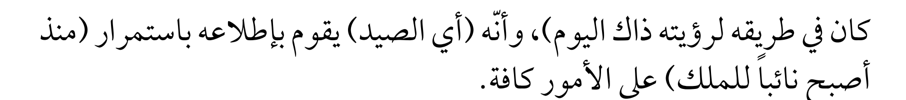
ففي ٢٥/ ٥/ ١٩٦٢، بعث السفير الأمريكي **جونز** بتقرير مختصر إلى الخارجية الأمريكية أشار فيه إلى أنَّ زميله السفير البريطاني قابل رئيس الوزراء الصيد **يوم ١٧/ ٥/ ١٩٦٢**[١٠٤] واستفسر منه عن علاقته بالأمير الحسن (نائب الملك يومذاك) وعمّا إذا كان يراه باستمرار، وما إذا كانت علاقته الشخصية والرسمية به وثيقة وعلى انسجام. وقد أفاد هذا التقرير أنَّ رئيس الوزراء الصيد أكد في إجابته أنّه يتمتع بعلاقة عمل ممتازة مع الأمير وأنّه يقابله بانتظام (وأنّه

١٠٢ راجع التقرير الذي أعدّه رجل المخابرات البريطانية في ليبيا المستر كاردين D. C. Carden عمّا دار خلال اللقاء الذي جرى بينه وبين رئيس الوزراء الصيد يوم ٩/ ٥/ ١٩٦٢. التقرير مؤرّخ في ١١/ ٥/ ١٩٦٢، ويحمل الرقم الإشاري 1943/62 بالملف FO 371/165733 22860.

١٠٣ أصدر الملك تعليماته بأن تغطّي الحكومة ٢٥٪ من مصاريف جميع الحجاج المسافرين على الباخرة نفسها التي سافر الملك عليها. كما قرّر أن يصحب في طريق الذهاب حجاج ولاية برقة، وأن يصحب في طريق العودة حجاج ولاية طرابلس، فقد كان حجاج الولاية الأخيرة قد غادروا إلى الأراضي المقدسة يوم ١٦/ ٤/ ١٩٦٢. راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (٣٣٦) المؤرّخ في ٥/ ٥/ ١٩٦٢، الملف رقم (773.11).

١٠٤ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-61) بالملف (773.11).




كان في طريقه لرؤيته ذاك اليوم)، وأنّه (أي الصيد) يقوم بإطلاعه باستمرار (منذ أصبح نائباً للملك) على الأمور كافة.

لقـاءات مثيـرة

حفلـت الحقبـة، التي تولى فيهـا الأمير الحسـن أعباء "**نائـب الملك**" خلال وجـود الملـك في الأراضي المقدّسـة، بعـدّة مقابـلات مـع سـفيري بريطانيـا والولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا على وجه الخصوص. ولقد بذل السـفيران جهديهـما خلال تلـك المقابلات في التعـرّف أكثر على وليّ العهـد، وعلى الطريقة التي يفكر بها في تلك الفترة العصيبة من تاريخ البلاد.

ففي **العاشر من مايو/ أيار ١٩٦٢** (أي خلال أسبوع من سفر الملك للحج)، اسـتقبل وليّ العهد (نائب الملك) السفير الأمريكي **ويزلي جونز** في القصر الملكي (وليـس في الديوان الأميري) وكان بصحبته رجـل المخابرات الأمريكية **دونالد سـنوك** Donald Snook [١٠٥] الذي حضر كمترجم، وقد جـاء هذا اللقاء بناءً على طلب السفير الأمريكي.[١٠٦]

وقد قدّم **السـفير جونز** لتقريره عـن هذه المقابلة (مؤرّخ في ١٠/ ٥/ ١٩٦٢ ويحمل الرقم ٣٤٥ وعنوان "**مناقشـة العلاقات والسياسات الليبية الأمريكية مع الأمير "نائب الملك"**) بالإشارة إلى أنّه لم يقابل الأمير الحسن منذ قرابة العام (منذ يونيو/ حزيران ١٩٦١) بسـبب ظروف كل منهما وتعارضها مع ظروف الآخر، كـما أشـار إلى أنّه وجد الأمير، في هـذا اللقاء الذي دام لأكثر من سـاعة، **ودوداً، متجاوبـاً**، ومرتاحـاً، كـما لاحظ عليه **درجـة من الثقـة والاعتـداد بالنفس لم يره عليهما من قبل**.

وقد أشـار السـفير في تقريره إلى أنّه أكد للأمير أنَّ **سياسـة أمريـكا تجاه ليبيا تقوم على أسـاس اعتقادٍ راسـخٍ لديها بأنَّ الملكية تجسّـد أحسـن ضمان لاستمرار**

---

١٠٥ راجع ما ورد تحت عنوان "ولقاءات مع سنوك" بهذا المبحث.

١٠٦ كان السـفير الأمريكـي قـد أبـدى، خـلال اجتـماع " مربّـع- الأربعـة Four-Square" الـذي انعقـد يـوم ٢/ ٥/ ١٩٦٢ بين الجانبين الأمريكي والبريطاني في ليبيا، انزعاجه بسبب انقطاع الصلة بين السفارة الأمريكية ووليّ العهـد، وقد عبّر السـفير الأمريكي عن مخاوفـه من أن يكون ذلك بتأثير المقال الذي نشرته منذ شـهر مضى صحيفة "**كل شيء**" اللبنانيـة والـذي اتهـم بريطانيـا وأمريكا بالعمـل سرّاً من أجل إقامة نظام جمهـوري في ليبيا بعد وفاة الملك إدريس. راجع رسالة السفير البريطاني ستيوارت المؤرّخة في ٤/ ٥/ ١٩٦٢ والتي تحمل الأرقام الإشارية VT 1943/626 , 1091/86، الملف FO 371/165743.





الاستقرار والتقدّم لهذا البلد. وقد عبّر الأمير عن ارتياحه وامتنانه لما سمعه من السفير.

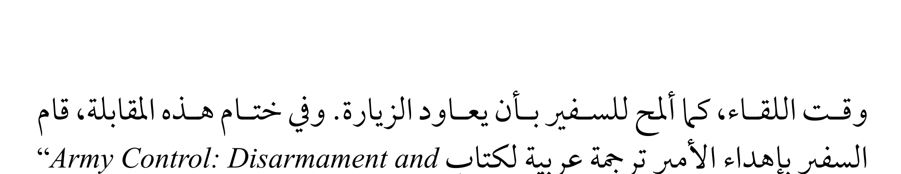
وأضاف السفير جونز في تقريره أنَّ الأمير تحدّث، بلهجة أكثر حدّة من ذي قبل، ضدّ **عبد الناصر** ونيّات مصر تجاه ليبيا، وكيف أنَّ عبد الناصر يسعى لإزالة النظم الملكية كافة في العالم العربي، وأشار إلى أنّه يعدّ مصر "العدوّ الأول لليبيا"، وأنَّ الخطر الرئيس الذي تشكله مصر على ليبيا لا يتمثل في قيامها بعدوان خارجي عليها، ولكنّه يتمثل في نشاطات التغلغل والدعاية المضادّة والعملاء.

كما عبّر الأمير – وفقاً لما جاء في هذا التقرير – عن مخاوفه من **الجزائر** عندما تحصل خلال عام أو عامين على استقلالها. ونبّه إلى وجود خلافات على الحدود بينها وبين ليبيا، مؤكداً أنَّ **مصطفى بن حليم**، عندما كان رئيساً للوزراء، تنازل عن جزءٍ من الأراضي الليبية للفرنسيين خلال المحادثات السرّية التي أجراها معهم. وفي كلمات الأمير التي اقتطفها التقرير "**إنَّ هذه هي أرض ليبية بسكانها الطوارق الليبيين الذين يعيشون فوقها وبالنفط الموجود في أعماقها**". كما بدا الأمير متخوّفاً من المساعي المبذولة لإقامة "**المغرب العربي الكبير**" لأنَّ هذا يعني قيام جار قوي على حدود ليبيا الغربية مرتبط بفرنسا ويعمل بالتعاون مع جارتها في المشرق "مصر".

وأوضح التقرير أنَّ الأمير أبدى اهتماماً زائداً عند تناول السفير في حديثه **التهديدات** التي قد تستهدف الدستور والنظام الملكي في ليبيا. واستفسر الأمير عمّا إذا كان السفير يشعر بوجود **عناصر داخل ليبيا** قادرة على تغيير النظام، وعمّا إذا كانت هذه العناصر تشكل خطراً وشيكاً على الوضع. ويُفهم من قراءة للتقرير أنَّ السفير لجأ إلى **المراوغة** في إجابته عن استفسار الأمير، فهو من جهة لم يقطع بوجود مثل هذه العناصر، غير أنّه في الوقت نفسه لم يستبعد وجود بعض الأشخاص الطموحين الذين يسعون للحصول على السلطة بدوافع أنانية. كما أكد السفير أنّه، لكي يتمكن هؤلاء الأشخاص من تغيير الوضع، لا بدّ أن يكون بأيديهم القوة الكافية للقيام بذلك، وفي اعتقاده أنّ هؤلاء لا يملكون في الوقت الراهن مثل هذه القوّة.

وأشار التقرير نفسه إلى أنَّ الأمير نائب الملك كان حريصاً على أن يطول





وقـت اللقـاء، كما ألمح للسـفير بـأن يعـاود الزيارة. وفي ختـام هـذه المقابلة، قام السفير بإهداء الأمير ترجمة عربية لكتاب *“Army Control: Disarmament and National Security”*.

ويتضح من **الوثائق السرّية البريطانية** أنَّ السفير الأمريكي جونز أبلغ زميله البريطـاني بفحوى مقابلـة الأول مع وليّ العهد وأطلعه على مـا دار خلالها. وقد قـام السـفير البريطاني بإعـداد رسـالة إلى الخارجيـة البريطانية مؤرّخـة في **١٢/ ٥/ ١٩٦٢**، واعـداً إيّاها بـأن يحيل عليها صورة من التقريـر الأمريكي عن هذه المقابلة. وجاء في رسالة السفير ستيوارت:

"**في العمـوم تبـدو المقابلة مرضية جداً، وتشـير إلى أنَّ وضـع وليّ العهد قد تعزّز كثـيراً**. هنـاك نقطـة تحتـاج إلى المزيـد مـن الاسـتيضاح تتعلـق **بدرجـة الترابط والتعـاون بين وليّ العهـد ورئيس الوزراء** (الصيـد) إن كان ثمّة شيءٍ من ذلك. إنّنـي سـأحاول الحصول على مقابلة وليّ العهـد في القريب من **أجل التحقق من هذا الموضوع**".

"إنَّ اعتمادنـا عـلى ما قالـه رئيس الوزراء للمسـتر كاردين (رجـل المخابرات البريطـاني) يجعلنا نطمئنّ إلى أنَّ رئيس الوزراء حريص على مصالح وليّ العهد، وبالواقـع فإنّه **إذا كان بمقـدور الاثنين (وليّ العهد والصيـد) أن يعملا بتعاون، فإنَّ ذلك سوف يكون من مصلحتهما سوياً**".

"**مـن خلال مـا قاله لي السـفير جونز، فهم ما زالـوا لا يثقون في رئيـس الوزراء الصيد**".[١٠٧]

وبتاريخ ١٩/ ٥/ ١٩٦٢، قام السـفير سـتيوات بإحالة صـورة من التقرير الـذي زوّده به السـفير الأمريكـي جونز عـلى الخارجية البريطانيـة. وقد جاء في رسالة الإرفاق:

---

١٠٧ الرسـالة تحمـل الأرقـام الإشـارية 1943/622 , VT 1015/20 بالملـف FO 371/165738 22860. يبـدو أنَّ مـن بين أسـباب عدم ثقـة السـفارة الأمريكية في رئيس الـوزراء الصيد تـورّط الأخير في معامـلات مالية مشـبوهة مـع شـخصيات محسـوبة على "مجموعـة البوصـيري". فقـد أورد تقرير للسـفارة الأمريكية، يحمـل الرقم الإشـاري (A-167) ومـؤرّخ في ٣/ ٤/ ١٩٦٢، أنَّ الصيد وعبد الله عابد السـنوسي اشـتريا في تلـك الفترة "عمارة أليطاليا" بشارع هايتي بطرابلس بمبلغ (١٨٥) ألف جنيه ليبي، كما أنّه اشترى عدداً كبيراً من أسهم "شركة البترول الوطنية الليبية" التي أسّسها مصطفى بن حليم وعبد الله عابد وآخرون .. (الملف 873.053).

"**إنَّ السـفير الأمريكـي يؤكـد في تقريره (المرفق) أنّـه يعدّ المقابلة مـع وليّ العهد مرضيـة جـداً. غـير أنَّ مطالعـة دقيقـة للوثيقـة المرفقـة لا تقـدّم أساسـاً مقنعـاً للاستنتاج أنّ وضع وليّ العهد قد تعزّز كثيراً**".[١٠٨]

في **٢١/ ٥/ ١٩٦٢** جاء دور السـفير البريطاني ستيوارت لمقابلة وليّ العهد. وكـما أحـضر السـفير الأمريكي معـه خلال لقائـه مع الأمـير رجـل المخابرات الأمريكـي **سـنوك**، فقـد أحضر سـتيوارت معه لمقابلـة الأمير رجـل المخابرات البريطانية **كاردين**. يقول المسـتر ستيوارت في المحضر الذي أعدّه بالتاريخ نفسه عن تلك المقابلة:

"لقد افتتحت الحوار مع وليّ العهد بالإشارة إلى أنّني، في آخر مرّة زرته فيها، أحضرت معي، بسـبب قصوري في اللغة العربية، مترجماً ربّما لم يكن الأمير يثق بـه ثقة كاملة. أمَّا اليوم، فقد أحضرت معي المسـتر **كارديـن** الذي يعرفه الأمير جيداً. ولعل الأمير يرغب بالتالي في الحديث معي بصراحة أكثر. وقد استجاب الأمير على الفور وأعطاني موجزاً لوجهات نظره حول سياسـات ليبيا الداخلية والخارجية".

"لقـد شرع الأمـير عـلى الفـور بالتعبـير عن أسـفه لكـون **الملك** محاطـاً بزمرة يرأسـها **البوصـيري الشـلحي** و**عبـد الله عابـد السـنوسي** وتضـمّ **عبـد العزيـز الشـلحي** وآخرين، وهـم لا يعيرون أيّ اهتمام للملكية في ليبيا. وقد اسـتطاعت هـذه الزمرة عبر حظوتهـا عند الملك أن تحصل على **رشـاوى كبيرة** من شركات البـترول وغيرها من الـشركات، في الوقت الذي يتمنّى فيـه هؤلاء **إقامة النظام الجمهـوري** في البـلاد بعد وفاة الملك. وتتلقى هذه الزمـرة التأييد في داخل ليبيا مـن قبل أشـخاص من أمثال **مصطفى بـن حليم** و**عبد المجيـد كعبار** ومجموعة أخـرى مـن الموالين لمصر، وبمقدور هـؤلاء إثارة **الاضطرابات** مـن داخل ليبيا وخارجها عند وفاة الملك".

وقد أضاف هذا المحضر ناسباً إلى وليّ العهد قوله:

"إنَّ **الملك طاعن في السنّ**، وقد يموت في هذا العام أو العام التالي أو في أيّ وقت.

١٠٨ الرسالة تحمل الرقم الإشاري السابق ومودعة بالملف ذاته.



وعندما يحدث ذلك، فهناك خطر قيام تحرّك لإعلان النظام الجمهوري في ليبيا. وفي اعتقادي، أنّ **نقاط الخطر** داخليا تكمن في **طرابلس وفزان، وتعدّ طرابلس هي الأكثر خطراً**. والحالة في **برقة** ليست على الدرجة نفسها من السوء، فالوالي **محمود بوهدمة** ورئيس المجلس التنفيذي **هاشم العبّار** ومحمود بو قويطين (قائد عام قوة دفاع برقة) أصحاب موقف ثابت، و**محمود بوقويطين** يمكن الوثوق به (رغم أنّه صهر البوصيري الشلحي) لأنّه يكره المصريين. أمّا بالنسبة لطرابلس فأخطر الأشخاص هما الوالي **فاضل بن زكري** ورئيس المجلس التنفيذي **علي الديب**، ويؤمل إجراء تغييرات في حكومة طرابلس في أعقاب عودة الملك من رحلة الحج".

"أمّا بالنسبة **للأخطار الخارجية**، فالأمير يعتقد أنَّ **مصر** تَغار من ليبيا بسبب ثروتها النفطية الجديدة، وبحسب رأيه، فإنَّ مصر تخشى، حينما يبدأ تصدير النفط الليبي إلى أوروبا (دون الحاجة للمرور عبر قناة السويس) أن يؤدّي ذلك إلى التأثير على عائدات القناة، ومن ثمّ فإنَّ مصر مستعدّة للاستيلاء على برقة. ثمّ هناك، على الطرف الآخر، **المغرب** التي يعتقد الأمير بشأنها أنَّ **فرنسا**، قبل أن توافق على استقلال الجزائر، أجرت مشاورات سرّية مع **الملك المغربي الحسن**، الذي يرغب في تأسيس "**المغرب الكبير**" على أن يكون هو على رأسه. ولا يعرف الأمير شيئاً عن موقف كل من تونس والجزائر (بعد استقلالها) إزاء هذا المشروع".

وأضاف الأمير أنَّ ليبيا لها حدود مع **الجزائر**. وخلال فترة حكومة بن حليم جرى التنازل لفرنسا (التي كانت تحتل الجزائر) عن جزءٍ من الأراضي الليبية الغنية بالبترول. إنَّ **على ليبيا أن تتوقع الخطر عبر حدودها من المصريين ومن التوانسة ومن الجزائريين**، والخطر الأشدّ هو من مصر، والأقل من تونس. ومن واجب ليبيا أن **تحمي نفسها من أيّ عدوان خارجي بالاعتماد على صداقتها مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وفي المقام الأول مع بريطانيا التي ترتبط معها بمعاهدة صداقة وتحالف هي الأساس لسياسة ليبيا الخارجية**".

"كما عبّر الأمير عن أمله، في حال وقوع **اضطرابات داخلية خطيرة**، أن تستطيع ليبيا الاعتماد على بريطانيا، ذلك أنَّ لمصر داخل ليبيا أشخاصاً كثيرين،

لعلهم يشكلون نحو ٢٥٪ من مجموع السكان، بمقدورهم إثارة الاضطرابات الداخلية. غير أنّه لا يعتقد أنَّ الصورة حالياً هي قاتمة جداً بالنسبة للوضع الداخلي".

ثمّ يقول المستر **ستيوارت** في تقريره (المحضر) عن اللقاء الذي جرى بينه وبين الأمير- نائب الملك- الحسن الرضا بحضور رجل المخابرات البريطانية بقصر الخلد بطرابلس يوم ٢١/ ٥/ ١٩٦٢:

"لقد تحاشيت تقديم أيّة إجابة على اقتراح الأمير بإمكان اعتماد ليبيا على بريطانيا في حال وقوع اضطرابات داخلية خطيرة. وقد اضطررت بسبب ضيق الوقت، لأنَّ السفير الفرنسي كان بانتظار دوره لمقابلة الأمير، أن أستأذنه في توجيه سؤالين إليه. **الأول،** هل يضع الأمير ثقته في الحكومة الحالية (حكومة الصيد)؟ و**هل هناك تعاون وثيق بينه وبين رئيس الوزراء؟** وقد أجاب الأمير بأنّه يثق في الحكومة مع نوع من التحفظ، ذلك أنّه لا يوجد شك في وجود شبهات حول الذمّة المالية لبعض الوزراء في الحكومة، ومن ثم فهم يعرّضون أنفسهم للانتقادات. أمّا فيما يتعلق برئيس الوزراء الصيد، فهو يتعامل معه بدرجة معقولة من التعاون والتنسيق. وقال عنه أنّه أفضل من سابقيه بن حليم وعبد المجيد كعبار غير أنّه عرضة للفساد المالي، ومن يدري فإنّه قد لا يكون في منصبه هذا حين تحين ساعة الطوارئ.[١٠٩] وعلى أيّ حال، فقد بحث معه بشكل مجمل **الإجراءات** التي ينبغي أن يتمّ بموجبها مواجهة الطارئ المحتمل. ولم يناقش الأمير هذا الموضوع بأيّ تفصيل".

ويضيف السفير ستيوارت:

"أمّا **سؤالي الثاني** الذي وجّهته للأمير فقد كان حول **تقييمه الذاتي لشخصية البوصيري الشلحي**، إذ إنّه أمر معروف جداً أنَّ البوصيري يتمتع بنفوذٍ كبير لدى الملك، ولكن بعيداً عن ذلك، هل يرى الأمير أنّ البوصيري يمتلك **المقوّمات الشخصية** التي تجعل منه زعيماً، أم أنّه يجري تحريكه واستغلاله من قبل شخص آخر يقف وراءه؟ وإذا كان الأمر كذلك فمن هو هذا الشخص

١٠٩ يقصد وفاة الملك واعتلاءه العرش من بعده.





في اعتقـاده؟ وقـد أجاب الأمير مؤكـداً أنَّ البوصيري يسـتمدّ نفوذه من الملك، كما عبّر عن اعتقاده بأنَّ البوصيري سـوف يجد نفسـه مضطـراً لمغادرة البلاد إذا لم ينجـح في الاسـتيلاء على السـلطة. كما أكد الأمـير على اعتقاده بـأنَّ **بن حليم** صاحـب تأثـير على البوصيري، غير أنّـه لا يذهب إلى حدّ القـول بأنّه هو الذي يحرّكـه. ثـمَّ أضـاف الأمـير أنَّ البوصـيري وزمرتـه منفلتون (غـير منضبطين) ويحتاجون إلى الضرب على أيديهم، وقد عبّر عن أمله بأن يقوم الملك بهذا الأمر في أعقاب عودته من الحج".[١١٠]

وقد علق **المستر روبرت جون** R. M. John بالخارجية البريطانية على ما جاء في تقرير المستر ستيوارت عن هذا اللقاء بالعبارة التالية:[١١١]

"التقريـر في مجملـه مشـجّع، ويعطي الانطبـاع بأنَّ الأمير، عنـد غياب الملك، يسـعى بروح حقيقية للاسـتفادة من المناسبة لممارسـة بعض صلاحياته كملك. **ليس هناك في التقرير ما يدعونا إلى تغيير وجهات نظرنا حول المسـتقبل في ليبيا.** ومـن الواضح أنَّ الأمير يتبنّى وجهة النظر القائلـة بأنّه إذا لم يتمكن البوصيري من الاستيلاء على السلطة فور وفاة الملك، فإنّه يتوجّب عليه مغادرة البلاد".

"ليس بالأمر غير الطبيعي، أن **يعاني الأمير من بعض الضيق في أفقه السـياسي.** وفي ظنّي قد تكون فكرة جيدة أن نشـجع الأمريكان حول اقتراحهم بأن يسافر وليّ العهـد إلى خـارج ليبيـا وأن يقوم بزيارة عـدّة دول. وقد يكـون ذلك ممكناً عمليـاً بعـد عـودة الملك من الحـج. لقد قـام الأمير في المـاضي بزيـارة بريطانيا رسـمياً، وقد يكون من المثمر تشـجيعه على القيام بزيارة غير رسـمية لبريطانيا وإظهار بعض الامتنان له".

بعد عودة المـلك

قـرّر **المـلك**، بعد **عودته** من رحلـة الحج، تمديد فترة راحته لبضعة أسـابيع، وترك لوليّ العهد خلالها الاسـتمرار بمهمّات استقبال الضيوف وتصريف بعض الشؤون الداخلية للدولة.

---

١١٠ التقرير بالمحضر يحمل الرقم الإشاري VT 1015/22 بالملف السابق (873.053).

١١١ التعليق مؤرّخ في ٢٩/ ٥/ ١٩٦٢.

فقد ورد في تقرير[١١٢] أعدّته **السفارة الأمريكية** بتاريخ ٨/ ٦/ **١٩٦٢** أنَّ **سيف النصر عبد الجليل** رئيس المجلس التنفيذي لولاية فزان أبلغ السفير الأمريكي **جونز**، خلال لقاءٍ معه في الأسبوع السابق، إثر رجوع الأول من طبرق التي ذهب إليها للترحيب بعودة الملك من الحج، **أنه لم يُسمح لأيّ أحد بلقاء شخصي مع الملك باستثناء وليّ العهد**، حتى هذا الأخير كان عليه الانتظار بضعةً أيام حتى يتمكن الملك من استرداد صحّته بعد متاعب الرحلة.[١١٣] لقد أعلن الملك للجميع عن رغبته في تمديد فترة راحته أسبوعاً، أو عشرة أيام. **كما جرى إبلاغ المسؤولين كافة بأنَّ عليهم أن يراجعوا وليّ العهد في حال وجود أيّة مسألة ملحّة لدي أيٍّ منهم.**

وقد أضاف هذا التقرير أنَّ سيف النصر الذي كان يأمل برؤية الملك، **استقبل بدلاً من ذلك من قبل وليّ العهد**، وقد وصف سيف النصر وليّ العهد بقوله أنّه وجده "**ذكياً، وذا إطلاع جيد على الأوضاع الداخلية والتطورات العالمية**". وأنّه يتفق مع الرأي القائل **بأنَّ وليّ العهد قام بمهامه أثناء غياب الملك في الحج بطريقة جيدة**، وأضاف **بأنّه شاب يرغب في تصريف شؤون البلاد**. وقد ختم سيف النصر حديثه بالتعبير عن اعتقاده **بوجود مؤشرات تدل على أنَّ الملك أصبح يميل إلى إعطاء وليّ العهد مسؤوليات أكبر في الشؤون العامة.**

وفي ٩/ ٦/ ١٩٦٢ صدر عن القصر الملكي **بيان** يفيد بأنَّ الملك سوف يتوقف منذ **١١/ ٦/ ١٩٦٢** عن استقبال أيّ أحد خلال أشهر الصيف كما هي العادة، وأنَّ وليّ العهد هو الذي سيتولى هذه المهمّة نيابة عن الملك. وقد علّق تقرير للسفارة الأمريكية مؤرّخ في ١٦/ ٦/ ١٩٦٢ [١١٤] على هذا البيان مشيراً إلى أنَّ الملك قد درج في السابق على الاعتذار عن استقبال أيّ ضيوف خلال أشهر الصيف، إلا أنّها المرة الأولى التي كلّف فيها وليّ العهد القيام بهذه المهمّة.

وقد أشار التقرير نفسه إلى أنَّ رئيس الديوان الملكي الدكتور **علي الساحلي** حاول أن يقلّل من أهمّية دلالة هذا البيان، مؤكداً أنَّ تصريف شؤون الدولة

---

١١٢ يحمل الرقم (١٩٤) بالملف (773.11).
١١٣ يلاحظ أنَّ الملك اتخذ قراره بإعفاء عبد الرازق شقلوف رئيس مجلس الإعمار من مناصبه جميعها يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٢ أي خلال هذه الفترة. وقد سلفت الإشارة إلى أنَّ شقلوف كان مخموراً عندما شارك في استقبال الملك لدى وصوله من الأراضي المقدّسة إلى طبرق يوم ٢٦/ ٥/ ١٩٦٢.
١١٤ التقرير يحمل الرقم (A-68) بالملف السابق نفسه.



الحقيقية ما يزال في يد الملك، على حين يقتصر دور وليّ العهد على مهام الاستقبال والترحيب.

مقابـلة مع دي كاندول

خـلال هـذه الفـترة، اسـتقبل الملك المسـتر **دي كانـدول** اسـتقبالاً قصيراً، وطلـب منه مقابلة وليّ العهد والتحدّث معـه عن مختلف القضايا وشرح الأمور له، ذلك أنَّ وليّ العهد يعكف الآن على دراسة شؤون الحكم بهمّة:[١١٥]

"The King told De Candole to speak to the Crown Prince, and explain things to him, because he was, the King told him, now actively studying the business of Government".

وتـورد رسـالة السـفارة البريطانية في بنغازي حـول مـا دار في المقابلة التي جرت بين وليّ العهد ودي كاندول، نقلاً عن لسان الأخير، ما يلي:[١١٦]

"لقد قال وليّ العهد للمسـتر دي كاندول إنَّ مشـكلة ليبيا الخارجية الرئيسـية في الوقـت الحاضر هي مسـألة **حدودها مع الجزائر**، فقـد تنازل بن حليم خلال فترة رئاسـته لفرنسا عن مساحات مهمّة من الأراضي الليبية يعتقد الآن أنّ فيها بـترولاً. إنَّ الحكومـة الليبيـة تأمل الآن في إعـادة فتح هذا الموضـوع عند اللقاء بالجزائريين في طرابلس قريباً، وأن تجعلهم في النهاية يردّون إلينا هذه الأراضي. وفي الوقت نفسه، فإنَّ **سمعة بن حليم** سيئة جداً لدى وليّ العهد، وكذلك لدى الملك حسـبما يبدو الآن. وهو بالطبع مكروه جداً cordially disliked من قبل الملكة منذ زمن طويل بسبب تقديمه النصيحة للملك بالزواج مرّة ثانية".

"أمّا فيما يتعلق بالنظام الاتحادي فقد كان الأمير **ضدّ أيّة فكرة تدعو إلى صورة مـن الاتحاد بين الولايـات الثلاث أكثر ممّا هو قائم في ظل الدسـتور الحالي**، لأنّه يعتقـد – كما عـبّر – **بأهمّية المحافظـة على المصالـح البرقاويـة. إنَّ التآمر وأعمال التخريب ضدّ العائلة السنوسية هي في ازدياد، وعلى الأخصّ في طرابلس**، وهم

---

١١٥ راجـع رسـالة المسـتر جاكسـون G. N. Jackson مـن السـفارة البريطانيـة في بنغـازي إلى الخارجيـة البريطانية المؤرّخة في ٦/ ٦/ ١٩٦٢ ذات الرقم الإشاري 1014/62. الملف FO 371/165733 22860.

١١٦ المصدر نفسه.

يحتاجون إلى برقة قوية حتى يمكنهم الاعتماد عليها". وعند هذه النقطة يقول دي كاندول: "إنّني أحسست بأنَّ وليّ العهد أصبح يخاف من **بو قويطين**".

"أمّا فيما يتعلق **بمصر**، فقد كانت آراؤه إزاءها كآراء الملك، فهي بنظره تشكل الخطر على ليبيا، كما أشار إلى مطالبات مصر باسترداد "البردية" و"واحة الجغبوب" وإلى أنَّ التجارة مع مصر سيئة جداً وتكاد تكون متوقفة تماماً".[117]

آراء الصديق المنتصر

الصديق المنتصر، كما مرّ بنا،[118] هو من الشخصيات المثيرة للجدل وللمشاكل، وقد جرى تعيينه (بعد إعادته من منصبه كسفير لليبيا في القاهرة) بمنصب **وزير الدفاع** في أوّل تشكيل لوزارة عبد المجيد كعبار، إلا أنّه خرج من الوزارة بعد نحو عام ليبقى في الظل بعد ذلك إذ لم يُسند إليه منذئذٍ أيّ منصبٍ عام.

وقد درجت السفارتان البريطانية والأمريكية على إجراء مقابلات معه – مثل غيره – عبر موظفيها بين الفينة والأخرى من أجل استطلاع وجهات نظرهم حول التطوّرات الجارية في البلاد. من هذه اللقاءات لقاء أجراه معه موظفان من السفارة الأمريكية يوم **١٩٦٢/٧/٢٨**، تركز خلاله الحوار حول موضوع "**خلافة وليّ العهد**". وقد جاء في التقرير الذي أعدّه المستشار السياسي بالسفارة المستر **جون دورمان** عن ذلك اللقاء:

"لقد قال المنتصر إنَّ **مسألة تولي وليّ العهد للعرش فور وفاة الملك إدريس أمر ضروري جداً لمستقبل ليبيا**".

"وعندما سئل السيد الصديق عمّا إذا كان بمقدور **البوصيري الشلحي**[119] وعبد الله عابد السنوسي الحيلولة بفاعلية دون ارتقاء وليّ العهد العرش بعد

---

١١٧ التقى المستر دي كاندول، خلال الزيارة نفسها، برئيس الوزراء الصيد الذي أثار معه العديد من الموضوعات، من بينها العلاقة مع شركات البترول العاملة في ليبيا، والموقف من المساعدات الأمريكية لليبيا، وكيفيّة استخدام عائدات ليبيا البترولية، كما فاتحه أيضاً في أنَّ الحكومة تفكر بتعيينه رئيساً لمجلس الإعمار خلفاً لعبد الرازق شقلوف، الذي كان ما زال عندما جرت المقابلة بين دي كاندول والصيد يشغل هذا المنصب.

١١٨ راجع الفصول الخاصّة بحكومات محمود المنتصر ومحمد الساقزلي ومصطفى بن حليم في هذا الجزء من الكتاب.

١١٩ من المعروف أنَّ الصديق المنتصر هو من الأشخاص المحسوبين على البوصيري الشلحي، ومن قبله على والده إبراهيم الشلحي.



وفاة الملك، أجاب قائلاً إنّه على الرغم من أنَّ البوصيري كثيراً ما يوصف بالطفل المدلل الذي لم ينضج أبداً، فإنَّ هذه **ليست القصة بكاملها**، كما أنّه ليس صحيحاً أنَّ البوصيري مسيطر على الملك، أو أنَّ بمقدوره أن يؤثر عليه لاتخاذ قرارات تصطدم مع قناعاته الخاصّة. كل الذي **حدث أنَّ البوصيري أدرك أنّه يحتل مركزاً متميّزاً** (قريباً من الملك)، وأنّه كان على درجة من الذكاء بحيث استغل هذا المركز".

"إنَّ البوصيري لم يترك فرصة تفوته لاستغلال هذا الوضع. غير أنّه **تجاوز صلاحياته** في مرّات عديدة، واختبر صبر الملك عليه طويلاً، الأمر الذي أدّى به حالياً لأن يصبح **مغضوباً عليه من الملك**".

"صحيحٌ أنَّ البوصيري موجود الآن في طبرق مع زوجته، التي تتوقع مولوداً جديداً، إلا أنّه ليس ضمن معيّة الملك. والقصص المتعلقة بالمفك المكسور في خزانة الملك الخاصّة، وبسلوك البوصيري المشين خلال رحلة الحج، وباعتدائه بالسباب على الفريق بوقويطين، كلها حقيقية. وعلى الرغم من حبّ الملك العميق لإبراهيم الشلحي (والد البوصيري)، فإنَّ الملك يجد صعوبة تتعاظم باستمرار في نقل حبّه لإبراهيم إلى ابنه البوصيري".

ويضيف التقرير:

"ثمّ يذهب الصديق المنتصر إلى القول بأنَّ **البوصيري لن يستطيع وحده أن يشكل أيّة عقبة في طريق تولي وليّ العهد العرش**".

"أمَّا **عبد الله عابد**، في رأي المنتصر، فهو **ذكيّ وخطير ولا يعرف الشفقة**. وعلى الرغم من أنّه ليس مقبولاً شعبياً، فإنّه **أغنى رجل في ليبيا**.[١٢٠] وفي ظل الفساد المالي القائم الآن في ليبيا فالمال بمقدوره أن يشتري النفوذ. وقد **استخدم عبد الله عابد البوصيري لخدمة مصالحه الخاصّة**. والبوصيري يحصل على الكثير من وراء هذه الشراكة. وعلى الرغم من أنَّه ليس لعبد الله عابد الكثير من الأتباع، فإنَّ الكثيرين يحسّون بأنّهم رهناء أياديه السابقة عليهم. **ويدرك عبد الله عابد**

---

١٢٠ توفي السيد عبد الله عابد مديناً معدماً في مصر في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي.



أنّ حظوظه ستنتهي فجأة لو حدث أن مات الملك غداً وتولى وليّ العهد الملك من بعده. وبالطبع فإن من مصلحة عبد الله عابد ألا تتمّ خلافة الملك بشكل طبيعي".

ويضيف هذا التقرير ناسباً إلى الصديق المنتصر قوله:

"**إنَّ الأربع والعشرين ساعة الأولى التي تعقب وفاة الملك سوف تكون الأكثر حسماً وخطورة**. وما لم يتمكن وليّ العهد من اعتلاء العرش خلال تلك الساعات، تكون الفرصة قد ضاعت وتعمّ فوضى كاملة. إنَّ **وحدة ليبيا واستقرارها السياسي والاقتصادي لا يمكن أن يتحققا إلا في ظل استمرار الملكية الدستورية**. ومع غياب الأحزاب السياسية وعدم وجود أيّة شخصية وطنية مرموقة، فإنَّ أيّة محاولة لإقامة نظام جمهوري بعد وفاة الملك في ليبيا سوف تؤدّي إلى كارثة رهيبة".

ثمّ استطرد الصديق المنتصر، وفقاً للتقرير، قائلاً:

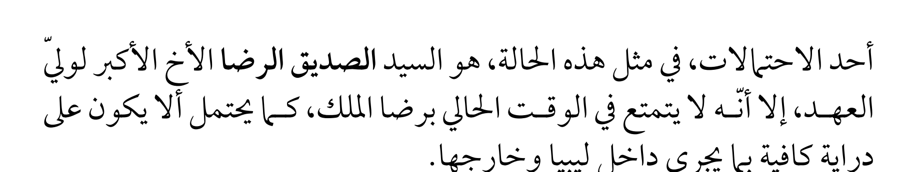
"**لقد طرأ تطوّر سريع على شخصية وليّ العهد خلال السنوات الأخيرة، وسوف يكون قادراً على حكم البلاد عندما يحين الوقت، شريطة أن يعطى الفرصة**. إنَّ وليّ العهد بحاجة إلى الدعم الكامل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وقد سبق أن تحدّث مراراً في هذا الاتجاه مع السفير الأمريكي".[١٢١]

وأضاف التقرير أنَّ الصديق المنتصر عبّر عن سروره عندما علم بأنَّ السفير الأمريكي بصدد مقابلة وليّ العهد لإبلاغه بالدعوة الموجّهة إليه من الرئيس كنيدي **لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية**، كما أكد على يقينه بأنَّ الدعوة جاءت في الوقت المناسب والصحيح، وأنَّ وليّ العهد سوف يقبلها.

كما أورد التقرير أنَّ السيد المنتصر ظل خلال هذا اللقاء رافضاً التفكير **في احتمال وقوع شيء لوليّ العهد** قبل وفاة الملك، غير أنّه عبّر عن اعتقاده بأنّه، في حال وقوع كارثة كهذه، **ينبغي أن يكون الشخص الذي يخلف الملك "سنوسياً"** لكي يحظى بتأييد عائلات نافذة في ليبيا **كالمنتصر والقره مانللي**. وإنّ

١٢١ التقرير مؤرّخ في ١/ ٨/ ١٩٦٢ ويحمل الرقم الإشاري (A-62). الملف (773.11).





أحد الاحتمالات، في مثل هذه الحالة، هو السيد **الصديق الرضا** الأخ الأكبر لوليّ العهـد، إلا أنّـه لا يتمتع في الوقـت الحالي برضا الملك، كـما يحتمل ألا يكون على دراية كافية بما يجري داخل ليبيا وخارجها.

ولقـاءات مع سنوك

مرّ بنا كيف أنَّ مندوباً من السفارة الأمريكية قام بزيارة للأمير الحسن الرضا في منزله ببنغازي منذ الأيام الأولى لتعيينه وليّاً للعهد. وعندما أخذ الأمير يشكو من آلام حادّة في صدره في مطلع عام ١٩٥٧ تمّ نقله إلى مستشفى القاعدة الأمريكية ويلـس بطرابلس حيـث أجرى عليه أطباؤها فحوصهم واكتشـفوا لديه الإصابة بمرض السل ونصحوا أن يتلقى العلاج في إحدى المصحات السويسرية.

ويفيـد تقـريـر مرسـل مـن السـفارة الأمريكيـة في طـرابلـس مـؤرّخ في ٢٦/ ١١/ ١٩٥٧ [١٢٢] أنَّ **البعثـة كانـت مهتمـة بتوطيـد علاقتهـا مـع وليّ العهـد الجديـد،** كما تفيـد بأنَّ السـفير الأمريكي تابـن زار الأمير الحسـن في مقرّ إقامته ببنغازي يوم ٢١/ ١١/ ١٩٥٧. ومن الخطوات التي اقترحتها السـفارة في ذلـك التقرير، اسـتجلاب كمية مـن أفلام هيئة الاسـتعلامات الأمريكية USIS وتقديمها للأمير لمشاهدتها، وكذلك ضمان تدفق المواد المعلوماتية إليه. كما يشير التقرير ذاته إلى أنّه تمّ اتخاذ الترتيبات الأولية لقيام الأمير بجولة في قاعدة ويلس حسب طلبه.[١٢٣]

ويبدو أنَّ اختيار السفارة الأمريكية قد وقع على رجل المخابرات الأمريكي المدعـو **دونالـد لويـس سـنوك** Donald Snook [١٢٤] الـذي كان يعمل تحت غطاء ضابـط علاقات عامة بالسـفارة والمركـز الثقافي الأمريكي في ليبيـا ليكون حلقة الاتصال بين الأمير والسفارة ويتولى مهمّة توطيد العلاقة مع الأمير.

---

١٢٢ يحمل الرقم الإشاري (١٧٦) بالملف (773.11).

١٢٣ يشـير التقريـر ذاتـه إلى أنَّ الأمـير أبـدى رغبتـه في ركـوب إحـدى الطائـرات النفاثـة، غـير أنّـه تعـذّر تحقيـق ذلك الطلب يومذاك بسبب الحالة المرضية التي كان عليها.

١٢٤ المسـتر سـنوك مـن مواليـد ١٧/ ٣/ ١٩٢٣، يحمـل ليسـانس مـن مدرسـة الإدارة وماجسـتير مـن كليـة الدراسـات الدولية العليا (١٩٥١). عمـل ملازماً بالجيش الأمريكي خارج أمريكا (١٩٤٣-١٩٤٦) وبالسـفارة الأمريكيـة بدمشـق (١٩٥١-١٩٥٣) خلال فترة الانقلابات المتواصلة بسـوريا، وعمـل فترة قصيرة بمصر في عام ١٩٥٦، وشغل منصب نائب مدير القسم العربي بوكالة المعلومات الأمريكية بواشنطن. متقن للغة العربية.

وتكشف الوثائق السرّية الأمريكية أنَّ المستر **سنوك** وصل للعمل في ليبيا في أواخر عام **١٩٥٨**، وقام برحلة إلى إقليم **فزان** من ١٠ إلى ١٧ من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٨ قابل خلالها والي فزان عمر سيف النصر، ورئيس المجلس التنفيذي للولاية سيف النصر عبد الجليل، ومدير شرطة فزان العقيد عبد الرحمن بادي. كما تفيد الوثائق ذاتها بأنّه نجح في إقامة علاقات وطيدة مع وليّ العهد، فقد ظل يتردّد عليه كثيراً، منفرداً وبصحبة السفير الأمريكي. ويمكن الإشارة إلى اللقاءات التالية، التي اجتمع خلالها المستر سنوك بالأمير:

* لقاء يوم ٢٢/ ٨/ ١٩٥٩	(التقرير رقم (٨٦) المؤرّخ في ٢٨/ ٨/ ١٩٥٩)
* لقاء يوم ١٩/ ٩/ ١٩٥٩	(التقرير رقم (١١٩) المؤرّخ في ٨/ ١٠/ ١٩٥٩)
* لقاء يوم ٨/ ١٠/ ١٩٥٩	(بصحبة السفير ويزلي جونز. التقارير ذات الأرقام (١١٤، ١١٥، ١١٦) المؤرّخة في ٢٠/ ١٠/ ١٩٥٩)
* لقاء يوم ١٠/ ١١/ ١٩٥٩	(التقرير رقم (١٥٤) المؤرّخ في ١٨/ ١١/ ١٩٥٩)
* لقاء يوم ١٧/ ٩/ ١٩٦٠	(التقرير رقم (١١٠) المؤرّخ في ٢٣/ ٩/ ١٩٦٠)
* لقاء يوم ١٥/ ١٢/ ١٩٦٠	(بصحبة السفير جونز. التقرير رقم (٢٨٦) المؤرّخ في١٢/ ١/ ١٩٦١)
* لقاء يوم ٩/ ٣/ ١٩٦١	(بصحبة السفير جونز. التقرير رقم (٣٨٨) المؤرّخ في ١١/ ٣/ ١٩٦١)
* لقاء يوم ٣/ ٦/ ١٩٦١	(التقرير رقم (٥٥٧) المؤرّخ في ١٠/ ٦/ ١٩٦١)
* لقاء يوم ١٤/ ٩/ ١٩٦١	(التقرير رقم (١٣٧) المؤرّخ في ٢٨/ ٩/ ١٩٦١)
* لقاء يوم ١٠/ ٥/ ١٩٦٢	(لقاء توديعي بصحبة السفير جونز. التقرير رقم (٣٤٥) المؤرّخ في ١٠/ ٥/ ١٩٦٢)

ويتضح من حجم هذه اللقاءات، ومن مضمون ما دار خلالها من أحاديث تناولت شتى الموضوعات،[١٢٥] وكذلك من التعليقات المباشرة الواردة بهذه التقارير، أنَّ المستر سنوك استطاع أن يقيم علاقة وطيدة جداً مع وليّ العهد، حاز خلالها على ثقته،[١٢٦] واستطاع أن يعرف وجهات نظر الأمير إزاء القضايا والأشخاص، وأن يسهم أيضاً في تشكيل بعض القناعات لديه.

وتدل المقتطفات التالية على الموضوعات التي كان يتمّ التطرّق إليها خلال هذه اللقاءات، ودلالاتها لدى المستر سنوك ورفاقه في السفارة الأمريكية في ليبيا.

☐ يقول المستر **سنوك** تعليقاً على ما دار خلال اللقاء الذي تمّ بينه وبين الأمير الحسن يوم **١٠/ ١١/ ١٩٥٩**:

"إنَّ أبرز انطباع خرجت به من مقابلتي مع **وليّ العهد** هو أنَّ مشاعره كانت بقوّة ضدّ **تنقلات الحكومة الاتحادية**. إنّها من المرّات القليلة التي واصل فيها الأمير الحديث. إنّني على يقين من أنّه كان يعبّر عن مشاعر حقيقية عندما كان يعبّر عن اعتراضه على الإنفاق على أكثر من عاصمة، ويمكن وصف موقفه هذا بالساخط، وإنَّ ملاحظاته بشأن العاصمة والزراعة تكشف عن اهتمام لديه أكثر من المعتاد حول رفاهية المواطنين والبلاد".

"انطباع مثير آخر خرجت به من لقائي بالأمير يتعلق **بموقفه من الملك. فعلى** الرغم من عدم وجود أيّة إشارات تنمّ عن عدم احترامه أو تقديره للملك، أو ما يدل على عدم انتظام الاتصال بينهما، **فإنّ ما قاله الأمير بحق الملك يوحي بانتقاده له**. وإنَّ عدم قيام الملك باتخاذ أيّ قرار بشأن العاصمة لهو خير دليل".

"إنَّ ملاحظات الأمير هذه المرّة حول الإجراءات التي تقوم بها الحكومة أعطتني الانطباع بأنّه **ليس حريصاً بقوة على "فكرة الملكية" في ليبيا**، ومن ثم

---

١٢٥ شملت الموضوعات التي تطرّق الحديث إليها خلال هذه اللقاءات؛ الملك والملكية، البوصيري الشلحي وجماعته، رؤساء الوزارات، الجيش، الأمن، البرلمان، الصحافة، قوى المعارضة، والعلاقات مع مصر والجزائر...

١٢٦ لعل ممّا زاد من ثقة الأمير بالمستر سنوك قيام الأخير بالمشاركة في تسليم هدية الرئيس أيزنهاور (يوم ٢٨/ ٤/ ١٩٥٩) للأمير بمناسبة زواجه، وإشراف المستر سنوك (عبر المركز الثقافي الأمريكي) على طبع وتوزيع نحو (٧٥) ألف نسخة من صور الملك ووليّ العهد وتوزيعها على الجمهور بمناسبة زواج وليّ العهد. راجع التقرير رقم (٢٢٢) المؤرّخ في ٧/ ٥/ ١٩٥٩. الملف (773.11).

يمكن وصفه بأنّه **ليبرالي** سياسياً. ويمكن للمرء أن يتكهّن بأنَّ الأمير يمكن أن يتخلى عن العرش أو أن يقبل بإدخال تعديلات على النظام الملكي بحيث يصبح شبيهاً للنظام البريطاني فيما لو حدث أن اعتلى العرش ذات يوم".

ويضيف المستر سنوك مستدركاً:

"وبالطبع، فإنَّ عدداً من المحادثات المحدودة لا تصلح أن تكون أساساً يمكن أن يبني المرء عليها أيّة توقّعات، غير أنَّ الملاحظات السابقة هي انطباعات لا يوجد شك بأنّي أحسست بها أثناء وبعد لقاء الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني مع وليّ العهد".[١٢٧]

☐ لاحظ المستر جيمس باوتون السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية في تقريره[١٢٨] رقم (١١٠) المؤرّخ في **٢٣/ ٩/ ١٩٦٠** عن لقاء المستر سنوك بولي العهد يوم **١٧/ ٩/ ١٩٦٠** **أنّ ما قاله الأمير** لسنوك قد تناقض مع ما قد قاله خلال لقاء سابق له مع المستر **روبرت ميسّون** المستشار الشرقي **بالسفارة البلجيكية** في ليبيا حول الموضوع ذاته: **علاقته بالملك إدريس**. فأوضح أنَّ الأمير قال للمستر ميسّون كلاماً يوحي بانتقاده للملك "**إنَّ الملك يعيش في عزلة شرقي برقة**" وإنَّ الأمير "**يتمنّى أن يصحو الملك قريباً**".

كما أشار المستر باوتون أنَّ وليّ العهد تكلّم مع المستر ميسّون عن شيء آخر ينمّ عن **استقلالية في التفكير لدى الأمير**، فقد انتقد له قيام المجلس التنفيذي لولاية طرابلس خلال شهر أغسطس/ آب بإغلاق صحيفة "**الليبي**" التي يرأس تحريرها المحامي **علي الديب**، كما أشار باستياء إلى قيام عبد الله عابد برفع قضية "قذف" أمام المحاكم ضدّ **سليمان دهان** رئيس تحرير صحيفة "**المساء**" بسبب ما نشرته صحيفته حول قضية طريق فزان. وقد عبّر الأمير للمستر ميسون عن انزعاجه لعدم السماح للصحف الليبية بأن تتمتع بحرّية الصحافة.

☐ ونسب التقرير رقم (٢٨٦) المؤرّخ في ١٢/ ١/ ١٩٦١ بشأن لقاء كل من السفير الأمريكي جونز والمستر سنوك مع وليّ العهد يوم **١٥/ ١٢/ ١٩٦٠** جملة من الأقوال إلى الأخير، من بينها:[١٢٩]

١٢٧ راجع التقرير رقم (١٥٤) المؤرّخ في ١٨/ ١١/ ١٩٥٩. الملف (773.11).
١٢٨ الملف السابق.
١٢٩ الملف السابق.


فيما يتعلق **بالبوصيري الشلحي**:

- أنَّ الملك سمح للبوصيري بالعودة إلى طبرق شريطة ألا يتدخّل بتاتاً في الشؤون السياسية للدولة. وأنَّ البوصيري لم يعد يملك النفوذ نفسه الذي كان له قبل عامين، وأنّه لم يعد بالقوة (السابقة) نفسها.
- أنَّ البوصيري يفضّل البقاء في طرابلس كي يكون على اتصال دائم بالسفارتين المصرية والسوفييتية وسفارة ثالثة لم يتذكرها الأمير. وأضاف أنَّ البوصيري له في طرابلس جماعة تتكوّن من نحو (٢٩) شخصاً يلتقي بها ويعمل معها بانتظام. وأنَّ للبوصيري طموحاً سياسياً كبيراً، وأنّه يسعى ليكون رئيساً للوزراء.
- كما أرجع الأمير تعيين علي الديب رئيساً للمجلس التنفيذي لولاية طرابلس[١٣٠] لتدخّلات البوصيري عبر صديقه والي طرابلس فاضل بن زكري.

كما علق المستر سنوك في تقريره عن هذه المقابلة بقوله:

"**لم يسبق لي أن وجدت الأمير ملمّاً بالتطوّرات السياسية في ليبيا كما وجدته في هذه المرّة. لقد بدا أكثر استعداداً لمناقشتها. لقد تحدّث لفترات طويلة دون استفسار منّا أو ملاحظات.** وفي أكثر من مرّة اضطرّرت أن أطلب منه التمّهل خشية أن **يفوتني أيّ شيء** ... وعلى الرغم من **مخاوفه من مصر**، التي أحسست أنّه عبّر عنها بقوة أكثر من ذي قبل، فإنَّ الأمير **بدا كما لو أنّه يشعر بأنَّ كفة مجموعة "العائلة الملكية" أخذت ترجح على كفة زمرة البوصيري وعبد الله عابد**".

☐ أمّا عن لقائه مع السفير جونز بالأمير يوم ٩/ ٣/ ١٩٦١، فقد علق المستر **سنوك** قائلاً:

---

١٣٠ أشار السفير جونز أنّه لاحظ قيام المجلس التنفيذي الجديد لولاية طرابلس عند تشكيله بزيارة البوصيري الشلحي وهي بادرة غير مسبوقة تنمّ عن نفوذ البوصيري في الولاية.



"على الرغم من أنَّ الأمير بدا أقل حيوية من اللقاءات السابقة معه، فإنّه استمرّ في التعبير عن اهتمامه بليبيا وبالسياسة العربية، وظهر أنّه أكثر متابعة ومطالعة حول الموضوعين ممّا كان يتوقعه المرء بعد ثمانية عشر شهراً[١٣١] خلت بخصوص مستقبل الأمير".[١٣٢]

وقد قام سنوك بمقابلة الأمير الحسن بمفرده يوم **٣/ ٦/ ١٩٦١** عقب انتقال الأمير إلى مكتبه الجديد، وإثر عودته من رحلته إلى "**مزدة**" حيث شارك في الاحتفال الذي أقيم بالبلدة بمناسبة إعادة **ترميم الزاوية السنوسية**[١٣٣] فيها. وقد نقل سنوك في تقريره الذي أعدّه عن هذه المقابلة أنَّ الأمير أبلغه أنّه لم يجرِ بناء أيّة زاوية سنوسية جديدة منذ أيام الاحتلال الإيطالي، وأنّه لا توجد أيّة نيّةَ في بناء زوايا جديدة. وكان عدد الزوايا السنوسية الموجودة في ليبيا يومذاك يبلغ نحو **(١٧٠)** زاوية.[١٣٤]

وكما سلفت الإشارة،[١٣٥] فإنَّ المستر سنوك (بصحبة السفير الأمريكي جونز) قابل وليّ العهد يوم **١٠/ ٥/ ١٩٦٢** مقابلة توديعية قبل أن يقوم بمغادرة ليبيا في النصف الثاني من العام **١٩٦٢**.[١٣٦]

جنازة الصديق الرضا السنوسي

في يوم **٢١/ ٨/ ١٩٦٢** وافت المنيّة السيد **الصديق الرضا السنوسي** الأخ الأكبر، غير الشقيق، لوليّ العهد عن عمر يناهز **(٥٤)** عاماً، وكان المرحوم يعاني من متاعب في القلب ومن داء السكري.[١٣٧] وقد جرى دفنه في مقبرة "**سيدي رافع**" وشارك في تشييع جنازته أعداد كبيرة من المواطنين وشيوخ القبائل والمسؤولين.

---

١٣١ الإشارة هنا إلى أوّل لقاءٍ له (في ٢٢/ ٨/ ١٩٥٩) مع الأمير وقد مضى على هذا اللقاء قرابة (١٨) شهراً.

١٣٢ التقرير رقم (٣٨٨) المؤرّخ في ١١/ ٣/ ١٩٦١. الملف (773.11).

١٣٣ زاوية مزدة ذات أهمّية تاريخية للحركة السنوسية.

١٣٤ راجع التقرير رقم (٥٥٧) المؤرّخ يوم ١٠/ ٦/ ١٩٦١. الملف السابق.

١٣٥ راجع مبحث "وعلاقات مع سنوك" في هذا الفصل.

١٣٦ عاد سنوك إلى ليبيا خلال عام ١٩٦٤ مديراً للعلاقات العامة بشركة أسّو ليبيا. راجع الجزء الثاني من هذا الكتاب (دولة الاستقلال – الحقبة النفطية). وقد سبق أن ألمحنا في فصل "حكومة الصيد ونهاية حقبة .. وقائع وتطوّرات" تحت مبحث "زيارة وليّ العهد لأمريكا" كيف اقترح السفير جونز أن يقوم المستر سنوك بمرافقة الأمير خلال تلك الزيارة، رغم أنّ مدّة خدمته في ليبيا كانت قد انتهت.

١٣٧ كانت قد أجريت له عام ١٩٦١ عملية جراحية في لندن.





ورغـم أنَّ السـيد الصدّيق **ظل مغضوباً عليه من الملـك**، منذ حادث اغتيال إبراهيـم الشـلحي في أكتوبر/ تشريـن الأول من العام ١٩٥٤، فـإنَّ الملك **أناب عنه والي برقة محمود بوهدمة** للمشـاركة في مراسـم الدفن، كما قام بنفسه في اليوم التـالي للجنازة بزيارة قبر المرحوم السيد الصديق. كـما أنَّ **الملكة فاطمة** حضرت شخصياً إلى بيت الفقيد وأمضت ثلاث ساعات مع أسرته بمدينة المرج.

اللافت للنظر أنَّ وليّ العهد السـيد الحسـن الرضا لم يشارك في تشييع جنازة أخيه الأكبر، بل لم يكترث حتى بإرسال من ينوب عنه لحضورها. وقد أخذ على الأمير هذا الموقف من أطراف كثيرة ليبية وغير ليبية.

يقول تقرير سرّي أعدّته **السفارة الأمريكية** حول هذا الموضوع:

"يبـدو أنَّ وليّ العهـد، بعـدم حضوره جنـازة أخيه، بل عدم إرسـال مندوب عنه، قد فـوّت فرصة لتعزيز الولاءات له داخل الأسرة (السنوسـية) ولتحقيقٍ مكسبٍ سياسيٍّ له في أوساط زعماء القبائل".[١٣٨]

كما يضيف تقرير آخر أعدّته السفارة نفسها بتاريخ ٢١/ ٩/ ١٩٦٢:

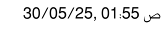
"وللأسـف، فإنَّ جزءاً كبيراً ممّا حققه وليّ العهد من تحسـين لصورته وشعبيته خلال هذا الصيف، قد مُسـح بشـكل كبير – على الأقل في برقة – بسـبب عدم مشـاركته في تشـييع جنازة أخيـه الأكبر الصّدّيـق الرضا الـذي كان محبوباً على نطاقٍ واسع".[١٣٩]

تجـدّد المخاوف من البوصيري

بعـد فترة سـادها التفـاؤل لـدى وليّ العهد (ومعسـكر المؤيّديـن له) حول تضـاؤل نفـوذ البوصـيري الشـلحي وحظوتـه لـدى الملك، **بـدأ الانزعـاج** من عودة البوصيري إلى سـابق سطوته وتدخّلاته في شـؤون الدولة **يدبّ من جديد** في أوساط هذا المعسكر. وقد جاء التعبير عن هذا الانزعاج على لسان **وليّ العهد**

---

١٣٨ التقريـر يحمـل الرقـم الإشـاري (A-57) وتاريـخ ٢٨/٨/١٩٦٢ بالملـف (773.11). كان السـيد الصديق الرضا يحظى بقبول كبير في أوساط القبائل وزعمائها ومختلف المدن في ولاية برقة على وجه الخصوص.
١٣٩ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-85) بالملف السابق نفسه.



أثناء لقاء له مع السفير البريطاني المستر ستيوارت، دُعي إليه الأخير من قبل الأمير على عجلٍ صباح يوم ١٥/ ٩/ ١٩٦٢.

يستفاد من مطالعة التقرير الذي أعدّه السفير البريطاني حول ما دار في لقائه مع الأمير الحسن الرضا أنَّ الحديث تناول عدّة موضوعات، من بينها الإشاعات التي كانت رائجة في تلك الفترة حول احتمال **عودة عبد الرازق شقلوف** رئيساً للوزراء خلفاً للصيد، وحول **احتمال تكليف مصطفى بن حليم** برئاسة الوزارة من جديد، كما تطرّق الحديث إلى استمرار نفوذ فاضل بن زكري وعلي الديب،[١٤٠] وإلى استمرار الخطر المصري[١٤١] والجزائري، والتغلغل السوفييتي في ليبيا، والعلاقات مع تونس. غير أنَّ الذي يعنينا هنا هو ما ورد في هذا التقرير حول عودة البوصيري من جديد إلى سابق نفوذه ومخاوف وليّ العهد من ذلك.

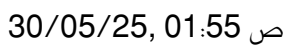
يقول السفير في تقريره:

".. إنَّ وليّ العهد يعتقد بأنَّ البوصيري الشلحي هو الذي يقف وراء المساعي لتعيين شقلوف رئيساً للوزراء أو لإعادة بن حليم إلى المنصب ذاته خلفاً للصيد، وأنَّ هذا أمر غير مستساغ من قبله. وعندما سألته عمّا تردّد في بداية العام حول تفكير الملك في **تعيين البوصيري سفيراً بالخارج** أكّد الأمير حصول حديثٍ حول هذا الموضوع، كما أنّه أوضح أنَّ كل ما يتمنّاه هو أن يتوقف **البوصيري** عن تدخّله في الشؤون الداخلية للبلاد، **ولكن الأمير بدا متشائماً حيال ذلك**".

ثمّ يورد السفير ستيوارت في تقريره:

١٤٠ كان الملك قد أصدر مرسوماً ملكياً في ٨/ ٨/ ١٩٦٢ قضى بإحلال أبي القاسم العيساوي محل علي الديب، في رئاسة المجلس التنفيذي لولاية طرابلس. غير أنَّ المجلس التشريعي الجديد في الولاية، والذي كان يرأسه العيساوي، انتخب علي الديب رئيساً جديداً له.

١٤١ تناول الحديث دعوة الرئيس عبد الناصر في تلك الفترة إلى حل "جامعة الدول العربية" واستبدال "جامعة الشعوب العربية" بها. وقد أشار السفير في رسالة أخرى ملحقة، مؤرّخة في ١٩/ ٩/ ١٩٦٢ وتحمل الرقم الإشاري VT 1944/19, 1944/62 بالملف ذاته، أنَّ الحديث تناول **عاصمة** ليبيا مستقبلاً عندما يعتلي الأمير العرش، وقد صرّح الأمير بأنَّ مشروع البيضاء كعاصمة فكرة غير سليمة وينبغي التخلي عنها، كما ينبغي التخلي عن فكرة وجود عاصمتين للدولة، فهذه الفكرة غير عملية ومكلفة، وهو يفضّل أن يكون للدولة عاصمة واحدة هي طرابلس.



"في النهايـة، وجّه الأمير إليّ سـؤالاً مبـاشراً حول **موقف الحكومـة البريطانية في حـال تعـرّض ليبيا لاعتـداءٍ خارجي أو في حـال وقوع اضطرابـات داخلية.** وقـد أجبته بأنّنا سـوف نكون بلا شـك على مسـتوى التزاماتنـا في حال تعرّض ليبيـا لعدوان خارجـي بموجب المعاهـدة التي بيننا. أمّا في حـال الاضطرابات الداخليـة، فأنـا عـلى يقين مـن أنَّ الجيش والشرطة وقـوة دفاع برقـة قادرة على التعامل معها".

ويضيف السفير في تقريره:

"عند ذلك تابع الأمير هذا الموضوع بتفصيلٍ أكثر بقوله: إنّه بافتراض، في حال وفـاة الملـك وتوليه هـو العرش، **أنّ انقسـاماً وقـع داخل قوات الدفـاع** بحيث أصبـح نصفهـا معـه والنصـف الآخر ضـدّه، فهل تتدخّـل القـوات البريطانية في هـذه الحالـة؟ لقد قلت لوليّ العهـد، إنّني على يقين من أنّه يـدرك أنَّ **التدخّل المبـاشر للقـوات البريطانية إلى جانبه سـوف يؤدّي في المـدى البعيد إلى الإضرار بـه أكثـر من نفعه.** عنـد ذلك الحدّ قـال الأمير، مـا يرغب فيه هـو معرفة **كيف سـتكون ردّة فعلـه الشـخصية.** فلو حـدث أن طلب رئيـس الـوزراء (الليبي) منـك في ذلك الوقت وضـع القوات البريطانية في ليبيا في حالة اسـتعداد داخل معسكراتها تحسّباً لاستدعائها لحماية بعض النقاط فهل ستكون هناك استجابة؟ لقـد أجبت وليّ العهد بأنّه في حال وقوع اضطرابات داخلية فإنّني على يقين من أنَّ القوات البريطانية سوف توضع في حالة استعداد داخل معسكراتها. أمّا فيما يتعلق باستعمالها فعلياً لأيّ غرض، فأنا على يقين من أنَّ وليّ العهد يدرك أنَّ أيّ تدخّل مباشر من هذه القوات سوف يكون ذا أثر مدّمر على مصلحته. وعلى **أيّ حال فإنَّ القرار سوف يتوقف على الظروف القائمة لحظتها، ولا بدَّ من الحصول عـلى تعليمات مـن الحكومة البريطانية التي سـتعتمد إجابتها عـلى الحالة الجارية يومذاك**".[١٤٢]

وختم السـفير تقريره بفقرة جاء فيها أنَّ وليّ العهد أبلغه أنّه مسافر إلى **سبها** يـوم **١٧/ ٩/ ١٩٦٢** لقضـاء يومين يتمّ خلالهـما افتتاح **محطة الإرسـال الإذاعي**

---

١٤٢ التقرير مؤرّخ في ١٩٦٢/٩/١٥ ويحمل الأرقام الإشارية VT 1015/39, 1944/62 بالملف FO 371/165733 22860.



الجديـدة، وأنّـه سـوف يعـود إلى طرابلـس بعـد **افتتاح طريـق فـزان** الجديد يوم **١٩/ ٩/ ١٩٦٢**.[١٤٣]

وقـد علق المسـتر بنهـام J. M. M. Banham مـن وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢١/ ٩/ ١٩٦٢ على تقرير المستر ستيوارت بعبارة جاء فيها:

"هذه الرسـالة ذات أهمّية قصوى، وإنّه **لأمر مثير للقلق أن نعلم أنَّ البوصيري ما زال يمارس نفوذاً كبيراً في الشؤون الداخلية** .. إنَّ ما جاء في هذه الرسالة يشير إلى أنّـه لا يمكن تأمين عملية خلافة وليّ العهد بسـهولة. ومـن الواضح أنَّ وليّ العهد يدرك أهمّية الدور الذي يمكن أن تلعبه القوات البريطانية. وقد يساعدنا هذا الأمر أثناء المفاوضات القادمة الخاصّة بمراجعة المعاهدة مع ليبيا".

ويُفهـم مـن التقرير السـرّي الـذي أعدّته السـفارة البريطانية عـن أحداث ووقائـع العـام ١٩٦٣ أنَّ حكومة الصيد **شرعت سرّاً في اتخـاذ الترتيبات لإعداد برنامـج أمني مع الحكومة البريطانيـة يهدف إلى تدريب كوادر ليبية خاصّة تكون قادرة على السيطرة على الأوضاع في البلاد، وذلك من أجل ضمان تولي وليّ العهد العرش في حال وفاة الملك إدريس فجأة ووقوع حالة فوضى في البلاد.**[١٤٤]

انطباعات أمريـكية

في إطـار التحضير لزيـارة وليّ العهـد للولايات المتحـدة الأمريكية، قامت سـفارتها في ليبيـا بإعـداد جملة مـن التقاريـر لإعطـاء الإدارة في واشـنطن فكرة واضحة عن **شـخصية وليّ العهد**[١٤٥] ومرافقيه. ومن بـين التقارير التكميلية التي أمكن العثور عليها تقرير أعدّته السفارة بتاريخ **٢١/ ٩/ ١٩٦٢** كان من أهمّ ما جاء فيه:

"**عـلى امتـداد العامين الماضيـين**، واصل **وليّ العهد إظهـار إصرار قوي على تولي العـرش** (في أعقاب وفاة الملـك)، كما عبّر عن **قدرات أكبر على اتخاذ القرارات**،

---

١٤٣ قـام البوصـيري الشـلحي (ناظـر الخاصّـة الملكيـة) بـدوره بزيـارة سـبها في ٢٢/١١/١٩٦٢ أي بعـد شهرين من زيارة وليّ العهد لها.

١٤٤ التقريـر مـؤرّخ في ٦/١/١٩٦٤ ويحمـل الرقـم الإشـاري VT/1011 بالملـف FO 371/165734 22860. وقـد أفـاد التقريـر ذاتـه أنَّ حكومة الدكتور فكيني صرفت نظرها عن هـذا البرنامج الأمني. ونجد من اللافت للنظر أنَّ الصيد لم يشر إلى هذا الموضوع المهم في مذكراته.

١٤٥ للأسـف لم نعثـر عـلى معظـم هـذه التقاريـر ويبـدو أنّـه لم يتـمّ الإفـراج عنهـا، ولعـل أهمّهـا التقريـر التفصيـلي الذي يحمل الرقم الإشاري (NIS-49).





وأظهـر استشـعاراً متزايـداً لأهمّيـة **بنـاء علاقـات سياسـية متينـة** مع عـددٍ من الشخصيات، من أمثال رئيس الوزراء الحالي الصيد الذي يشاطر الأمير حرصه على تولي العرش. وخلال لقاءات له مع السـفير الأمريكي خلال العام الماضي، أظهر وليّ العهد **تفهماً لحقائق الواقع السياسي في بلاده، وثقة بنفسه عند الحديث والتصرّف لم تكن معروفة عنه في الماضي**".

"كما توجد مؤشّرات على أنَّ وليّ العهد أصبح يدرك بشكل متنام **أهمّية صورته الشـعبية**. وخلال المناسـبات العامّة التي ظهر فيهـا – والتي أصبحت أقل ندرة مـن ذي قبل – أخـذ **يبدو أكثر انتباهاً واهتماماً**، على عكـس ما كان يظهر به من وجه متخشّب عديم الحركة في الماضي".

"لقد وردت تقارير تفيد بأنَّ وليّ العهد أمضى جزءاً كبيراً من صيف هذا العام في طـبرق، قضـاه في **إقامة علاقات وطيدة مع زعماء القبائل**، وقد سـاعده على هذا بالطبـع تفويض الملـك له (وهي خطوة عـدّت مؤشّر ثقة كبيرة مـن الملك فيه) باستقبال الضيوف الذين جاءوا لتهنئة الملك بأداء فريضة الحج. وبالمناسبة، فإنَّ وليّ العهد استخدم القصر الملكي في هذه المناسبات".

وبعـد أن أشـار هـذا التقرير إلى الانتكاسـة التي أصابت صـورة وليّ العهد وشـعبيته – على الأقل في برقة – جرّاء **عدم حضوره لجنازة أخيه الأكبر الصديق الرضا السنوسي** الذي وافته المنيّة في ٢١/ ٨/ ١٩٦٢،[١٤٦] أضاف:

"على الجانب السلبي، مع تنامي ثقة الأمير بنفسه، أصبح يظهر، بشكل صارخ أحياناً، بمظهر **المتسـم بالغرور** مع مسـحة من فظاظة في السـلوك والعناد، ولا **يُظهـر إلا آثـاراً باهتـة من السـحر والجاذبية** التي تشـتهر بها العائلة السنوسـية، والتي يجسّـدها عمّـه (الملك إدريس) باقتدار، وكذلـك بقية أفراد الأسرة (بمن في ذلـك، وفقـاً للتقارير القديمة، والده الأمير محمد الرضا السـنوسي على وجه الخصوص). إنَّ وليّ العهد **حسّاس جداً** إزاء وضعه، وهو يرفض بقوة وبسرعة أيّ ازدراءٍ به، سواء أكان حقيقياً أو متوهّماً".

"وباختصار، فإنَّ وليّ العهد نما خلال العامين الماضيين كشخصية ذات أكثر من

١٤٦ راجع ما ورد تحت "جنازة الصديق الرضا" في هذا المبحث.



أبعاد ثلاثة، وبالتأكيد **كشخص يجب أن يؤخذ بالاعتبار أكثر من ذي قبل**. كما أنَّ **مزاياه وعيوبه، على السواء، أصبحت أكثر بروزاً عنها في الماضي**".[١٤٧]

وقد وصف السفير الأمريكي جونز وليّ العهد، خلال اللقاء التوديعي بينهما في مكتب الأمير بطرابلس يوم ١٨/ ١٢/ ١٩٦٢، بقوله:

"لقد بدا وليّ العهد **مرتاحاً جداً وبشوشاً**، كان **يتكلم بحرّية وبتركيز**. وكان تعبيره الراسخ عن أمله بأن يبقى بن عثمان رئيساً للحكومة لعام آخر على الأقل دليلاً على أنَّ الأخير ما زال يتمتع بثقته. إنَّ مخاوفه حول استبدال الملك لبن عثمان هي أمر مهم، كما أنّها **دليل على أنّه ليس واثقاً من نيّات الملك**".

ويضيف المستر **جونز**:

"**إنَّ إشارات وليّ العهد الصريحة والمباشرة المتعلقة ببعض الشخصيات، بالاسم**، سواء في مجال المدح أو الذمّ، هي طابع مميّز للمحاورات التي جرت بينه وبين ممثلي هذه السفارة على امتداد السنوات".

"وفي الختام، فإنَّ **إحاطة وليّ العهد بالمشاكل التي تواجهها ليبيا تبدو مؤكدة**، وآراءه حول حلها تبدو صائبة. **لقد عبّر الأمير بوضوح عن تأييده للمبدأ الداعي إلى تحقيق المزيد في مجال توحيد البلاد وأنّه يزمع العمل بجدّ من أجل تحقيق هذا المبدأ**".[١٤٨]

لقاء مع السفير الصيني (التايواني)

تكشف الوثائق السرّية للخارجيتين الأمريكية والبريطانية أنَّ سفير الصين الوطنية (تايوان) المستر **تشين** Chen Chin-Ping[١٤٩] مسلم نجح منذ وقت مبكر

١٤٧ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-85) تحت عنوان: "Additional Biographic Comments – Crown Prince Hassan Al-Rida Al-Sanusi".

١٤٨ راجع التقرير رقم (٢٢٦) المؤرّخ في ٢٦/ ١٢/ ١٩٦٢ بالملف (773.11). وقد دام هذا اللقاء ثلاثة أرباع الساعة وتناول عدداً من الموضوعات هي: عائدات البترول المتوقعة، والتعديلات الدستورية التي جرت في مطلع شهر ديسمبر/ كانون الأول من ذلك العام، ووضع الجيش بعد اغتيال العقيد العيساوي في ٩/ ١٢/ ١٩٦٢.

١٤٩ تكشف الوثائق الأمريكية أنَّ هذا السفير كان دائم التنسيق مع السفارات الغربية، والسفارة الأمريكية خصوصاً، وقد نجح في إقناع الحكومة الليبية في استجلاب أعداد من الأطباء والممرضين من بلاده للعمل في الجيش وفي عددٍ من المستشفيات الأخرى، كما أنّه استطاع إقناع حكومةً الصيد بإجراء تجارب على زراعة الشاي والأرز في فزان. انظر: الصيد، ص ٢٠٥، وتقرير السفارة الأمريكية المؤرّخ في ٢/ ٨/ / ١٩٦٢ ذي الرقم (A-65)، الملف (873.0093). وقد امتدّت إقامته سفيراً لبلاده في ليبيا إلى أن أصبح عميداً للسلك الدبلوماسي في عام ١٩٦٥.



في إقامة علاقات قوية مع وليّ العهد وكان كثيراً ما يتردّد عليه، كما أنّه وجّه إليه دعوة في شهر فبراير/ شباط ١٩٦٠ لزيارة "فورموزا"، وقد قبل الأمير هذه الدعوة وحدّد موعداً لها في منتصف شهر يوليو/ تموز من العام ذاته.[١٥٠] ولقد حالت بعض الاعتبارات العملية دون تحقيق تلك الزيارة، غير أنَّ السفير ظلّ على علاقته الوطيدة بوليّ العهد. وكان ما يدور بينه وبين وليّ العهد مصدراً إضافياً للمعلومات يصبّ في تقارير السفارات الغربية، وعلى الأخص السفارة الأمريكية منها.

وقد أشار السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية المستر **وليام وايت** William L. Wight Jr في تقرير سرّي بعث به إلى الخارجية الأمريكية، إلى ما نقله إليه السفير الصيني خلال لقاء بينهما يوم ٣/ ١٠/ ١٩٦٢ عمّا دار بين الأخير ووليّ العهد من أحاديث في ثلاث مناسبات سابقة تعرّضت لمختلف القضايا الداخلية والخارجية.

يقول المستر **وايت**:

"قال لي السفير الصيني إنَّ **وليّ العهد** بدا مهتماً وملمّاً بالشؤون الخارجية، وحريصاً بشكل متزايد على متابعتها، وكذا الحال بالنسبة للشؤون الداخلية، وأنّه لن يتمكن من زيارة تايوان غير أنّه يتطلع بشغف إلى رحلته للولايات المتحدة، وكان في غاية الحماسة بشأنها".

"قال السفير الصيني إنَّ وليّ العهد أبلغه بأنّه منزعج جداً لما يجري في "**اليمن**"، وعبّر عن شعوره انّه بوجود **عبد الناصر** في الشرق و**بن بيللا** في الغرب، وبتبنّيهما لأفكار القومية العربية والاشتراكية، فإنّهما يشكلان تهديداً حقيقياً للملكية وليبيا".

وأضاف تقرير السفارة الأمريكية:

"لقد **زعم السفير الصيني** أنّه تحدّث، في تعقيبه على كلام وليّ العهد، بكل صراحة، وقال له إنَّ ليبيا في **وضع محظوظ جداً**، وتتمتع بوضع سياسي مستقر،

---

١٥٠ راجع البرقية المرسلة من السفارة الأمريكية بتاريخ ٢٧/ ٢/ ١٩٦٠ ذات الرقم (G.89) بالملف (773.11).



وعدد سـكانها قليل، وهي بلد واسـع، وعائداته البترولية المتوقعة هائلة. وزعم السـفير الصيني أنّه نصح وليّ العهد بأنّ مـن الواجب عمل المزيد من أجل خير المواطـن العادي ولمنفعة الناس الفقراء. إنَّ هـؤلاء هم أكثر الناس انجذاباً لعبد النـاصر وللاشـتراكية، وكجملة اعتراضية، زعم السـفير الصينـي أنَّ **الناس في الشوارع فرحون بالثورة في اليمن**".

كـما أورد السـفير أنّه قال لوليّ العهـد: "إنّه من الضروري أن يسـعى النظام الملكي والحكومة الليبية لربط أنفسـهم بمطالب ورفاهيـة الجماهير، وبذل المزيد مـن الجهود لمنفعة عامّة الناس، وإلا فإنَّ الأغنياء سـوف يزدادون غنًى والفقراء سوف يزدادون فقراً، وهذا ما سيحدث على وجه التحديد بسبب **التضخّم** الذي سوف ينجم عن عائدات البترول".

وقد علق المستر وايت على مزاعم السفير الصيني بعبارات جاء فيها:

"**إنّنـي أشـك فيـما إذا كان بمقـدور السـفير الصينـي أن يتحدّث مـع وليّ العهد بالصراحـة التـي ادّعاها**، وعلى الأخصّ فيـما يتعلق بادّعائه أنّه سـأل وليّ العهد "لِمَ تقوم بهدم **قصرك** على شاطئ البحر بطرابلس لتبني قصراً مكانه يكلف نحو (١٠٠) ألـف أو (١٥٠) ألف جنيه ليبي؟" وسـؤاله لـه "لِمَ طلبت **أثاثاً** لقصرك في بنغـازي تبلـغ قيمته (١٥٠) ألف جنيـه؟" وادّعائه بأنّه قـال للأمير "إنَّ هذه الأشياء هي التي تخلق لدى الليبيّين – عند سماعهم لها – انطباعاً سيئاً".

كما أضاف المستر **وايت** متسائلاً:

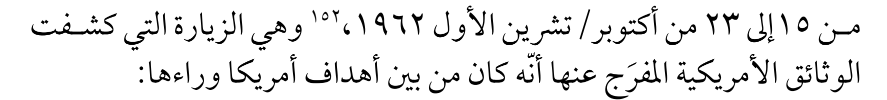
"إنَّ السـفير الصينـي لم يقـل لنا كيـف كان ردّ فعل وليّ العهد لدى سـماعه ما سبق؟!".[١٥١]

نتائـج رحلة الولايات المتحدة

في هذا السياق التاريخي من الصراع الظاهر والخفي بين وليّ العهد وأنصاره مـن جهة، وبين ناظر الخاصّة الملكية وزمرته من جهة أخرى، قام الأمير الحسـن الرضـا بزيارته الرسـمية للولايات المتحـدة الأمريكية التي امتدّت نحو أسـبوع

١٥١ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-152) ومؤرّخ في ٨/ ١٠/ ١٩٦٢. الملف السابق.





مـن ١٥ إلى ٢٣ من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٢،[١٥٢] وهي الزيارة التي كشـفت الوثائق الأمريكية المفرَج عنها أنّه كان من بين أهداف أمريكا وراءها:

- إظهار دعم أمريكا ومساندتها للنظام الملكي في ليبيا.
- إظهار اهتمام أمريكا ومصلحتها في وليّ العهد.

وبصرف النظر عمّا انتوته أمريكا، فإنَّ هذه الزيارة قد تركت انطباعات، كما كان لها ردود فعل، في عدّة اتجاهات لدى الإدارة الأمريكية، وفي أوساط الشعب الليبي، ثمّ أخيراً لدى البوصيري وجماعته.

☐ الانطباعات التي تركتها زيارة وليّ العهد في **أوساط الإدارة الأمريكية** نقلتها **رسـالتان**،[١٥٣] بعثت بهما السفارة البريطانية في واشـنطن إلى الخارجية البريطانية، وهما مؤرّختان في ٢٢/ ١٠/ ١٩٦٢ و١٦/ ١١/ ١٩٦٢.

جاء في **الأولى** منهما:

(-) .. لقد زوّدتنا الخارجية الأمريكية ببيان مفصّل إلى حدٍّ كبير حول ما جرى خلال زيارة وليّ العهد الليبي في واشنطن.

(-) المحادثـات مـع وزارة الخارجية ومـع الرئيس كنيـدي كانت ذات طبيعة عامّة. غير أنَّ المسـؤولين كانوا معجبين إلى درجة الاندهاش بالاعتـماد على الذات والثقـة اللذين أظهرهما الأمير. فقد اسـتطاع وليّ العهد، على سـبيل المثال، أن يرتجل كلمة عندما جرى تسـليمه مفتـاح مدينـة واشـنطن. ومـن الواضـح أنّه قـام بالتحضـير جيداً لمحادثاته مع الرئيس كنيدي.

(-) بعـد المجامـلات المعتـادة، كان وليّ العهد هو الذي قـام على الفور بتقديـم عرض مفصّل ووافٍ للمصاعب المالية التي تواجهها ليبيا، وللمسـاعدات الاقتصادية والعسـكرية التي هي بحاجـة إليها ...

---

١٥٢ راجع مبحث "زيارة وليّ العهد لأمريكا" في الفصل السابق.

١٥٣ الرسـالتان موجّهتـان مـن المسـتر R. W. H. Du Boulay بالسـفارة البريطانيـة في واشـنطن إلى المسـتر R. S. Scrivener بالخارجية في لندن، الأولى تحمل الرقم الإشـاري VT 1941/30, 16335/-/62، والثانية تحمل الرقم الإشاري VT 1941/30, 16325/-/62 وهما مودعتان بالملف FO 371/165770.

وقـد أضـاف الأمير في ختـام عرضـه (إنَّ صداقة بـلاده للولايات المتحـدة لا تعتمد على حجم المسـاعدات المقدّمة إليها، ولكنّها تنبع من الاحترام المتبادل ووحدة المصالح ..).

(-) ... لقـد أصـاب الأمريكيـين بعض خيبة أمل بسـبب إلغـاء الأمير لكامـل البرنامـج المتعلّـق بمدينـة "**ديترويـت**" ذلـك أنّـه كان من المقرّر أن يتواجد الحاكم وليامز (مسـاعد وزير الخارجية للشـؤون الإفريقيـة) في اسـتقبال الأمـير ... ولم تقـع خلال هذه الزيـارة أيّة حـوادث، أو مواقـف مؤسـفة. وفي العمـوم، فـإنّ الأمريكيـين قد وجـدوا أنَّ آمالهم تحققـت **فقد بدا لهم واضحـاً أنَّ وليّ العهد يمثل لليبيا ملكاً دستورياً ذا شأن تحت الإعداد.**[١٥٤]

أمّـا **الرسـالة الثانية**، فقد نقلت عـن هذه الزيارة انطباعات مغايرة، وتتسـم بالسلبية، وقد جاء فيها:

"إنَّ الانطباع الإيجابي نسـبياً الذي خلّفه الأمير في واشـنطن لم يستمرّ، للأسف، بقيـة الرحلة. فمخزونه الضئيل من الحيوية نضب بشـكل ظاهر مع وصوله إلى ولاية **كولورادو**. ومنذ تلك اللحظة غدا الأمير، وبشـكل متزايد، سـلبياً وغير مكترث، على الرغم من أنّه ظل طوال الوقت مؤدباً ودمثاً. إنَّ الأمريكان يجدون صعوبة مع السمت السلبي لوليّ العهد، كما يشعرون بخيبة أمل لأنّه فوّت فرصاً كثـيرة كان بمقـدوره أن يقـول أو يفعل خلالها الشيء المناسـب (دون أن يكلّفه ذلك جهداً كبيراً). ومع تقدّم برنامج الرحلة، أصبح الأمير أقل إقبالاً. وكمثال صغـير (للحالـة التي كان عليهـا الأمير) فقد أخبرني المسـؤول الأمريكي الذي صاحـب الأمـير في رحلة العـودة إلى ليبيـا، أنَّ الأمير ظل طوال الرحلـة تقريباً (التي اسـتغرقت عشر ساعات ونصف الساعة) صامتاً، ولم يقم حتى بقراءة أو كتابة شيء .. كان جالساً فقط".

١٥٤ أشـار السـفير الأمريكـي خـلال لقائـه وأسرتـه مـع الملـك إدريـس والملكـة فاطمـة بمقـرّ إقامـة الأخيريـن عشـيّة يـوم ٣٠/ ١١/ ١٩٦٢، إلى مفارقـات كثيرة تزامنـت مع وجود وليّ العهـد في الولايات المتحـدة، وارتبطت في معظمها مع ما عُرف بأزمة الصواريخ الكوبية. منها أنَّ يوم وصول وليّ العهد إلى واشنطن كان اليوم نفسه الذي اطّلع فيه الرئيس كنيدي على صور الصواريخ التي نصبها الاتحاد السوفييتي في كوبا، كما أنَّ اليوم الذي ألقى فيه وليّ العهد كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة كان اليوم ذاته الذي شرع فيه مجلس الأمن بمناقشة أزمة الصواريخ الكوبية.
راجع التقرير الذي أعدّته السـفارة الأمريكية عن تلك المقابلة ذي الرقم (A-158) بتاريخ ٨/ ١٢/ ١٩٦٢. الملف (773.11).



□ أمّـا عـن نتائـج هـذه الزيـارة **وتأثيراتها على الشـعب الليبي ونظرتـه إلى وليّ العهـد**، فقد تناولتهـا مجموعة من التقارير من بينها التقرير المشـترك الذي أعدّته السـفارة بالاشـتراك مع مكتب المعلومات الأمريكـي USIS ذو الرقم (A-184) والمؤرّخ في ١/ ١١/ ١٩٦٢، وقد جاء فيه:

"لقد اسـتفاد وليّ العهد من نوع وحجم الدعاية التي أثارتها زيارته للولايات المتحـدة الأمريكيـة. فقـد ردّدت الإذاعة والصحافـة، من خـلال التغطية التي قامت بها، اسم وليّ العهد أمام جميع قطاعات الشعب على مدى أسبوع ونصف الأسـبوع. وقد ظهر وليّ العهد، من خلال لقائه بالرئيس كنيدي وخطابه الذي ألقـاه أمـام الجمعيـة العامة للأمـم المتحدة، بمظهـر رجل الدولـة الذي يمارس دوره، وهو ما لم يشاهده الليبيّون عليه من قبل".

كـما جـاء في تقرير آخـر أعدّه السـكرتير الأول بالسـفارة الأمريكية المسـتر **ولـيـام وايـت** بتاريـخ ٢٩/ ١١/ ١٩٦٢ وتنـاول في جـزءٍ منـه نتائـج تلـك الزيارة:

"لا يوجـد شـك في أنَّ وليّ العهـد، مـن خـلال زيارتـه للولايـات المتحـدة الأمريكية، قد جعل نفسـه أكثر شـعبية لدى الطرابلسـيين. فأنصار وليّ العهد، بزعامة **الطاهر العقبي**، يعتقدون أنَّ هذه الرحلة لم تجعل وليّ العهد أكثر شعبية في أوساط الشعب فقط، ولكنّها أيضاً جعلت الكثير من الطرابلسيين، الذين كانوا في الماضي غير مبالين، ينظرون الآن إلى وليّ العهد بعيون مختلفة. ومع ذلك، فقد بقيت في الحقيقة مسألة إقناع الكثير من الطرابلسيين بأنّ تولي وليّ العهد للملك من شأنه أن يقدّم الحل لمشاكل ليبيا".

وعـلى الطـرف الآخـر، أورد رجـل المخابـرات البريطانيـة في ليبيـا المسـتر **باكماسـتر** Buckmaster في التقرير الذي أعدّه بتاريخ **١٣/ ١١/ ١٩٦٢** أنَّ **زيارة الأمير للولايات المتحدة جلبت عليه الكثير من الاسـتياء، ولاسـيما في الأوسـاط الشابة، إذ جرى الإعلان عن قبول تلك الزيارة فور صدور قرار أمريكا بالموافقة عـلى تزويـد إسرائيـل بالصواريـخ المضـادّة للطائـرات**. وأضـاف اعتقـاده بـأنَّ السـلطات في ولايـة برقة قرّرت تأجيل اسـتئناف الدراسـة في المـدارس الثانوية

ببنغازي إلى ما بعد عودة الأمير من رحلته تجنّباً لقيام مظاهرات طلابية معادية له عند عودته.[155]

ومن اللافت للنظر أنَّ **الملك إدريس والملكة فاطمة** لم يبديا، لدى استقبالهما للسفير الأمريكي جونز وزوجته يوم ٣٠/ ١١/ ١٩٦٢ في طبرق، أيّ اهتمام أو رغبة في الحديث حول زيارة وليّ العهد للولايات المتحدة الأمريكية، رغم أنَّ هذا اللقاء كان الأول بين الملك والسفير الأمريكي بعد قيام الأمير بتلك الزيارة، وأنّه لم يكن قد مضى عليها وقت طويل.[156]

☐ وبصرف النظر عن الانطباعات التي خلفتها هذه الزيارة عند رجال الإدارة الأمريكية، وأيّاً كانت النتائج الحقيقية لها في الشارع الليبي في طرابلس وفي بنغازي، فلا يوجد شك في أنّها[157] **أثارت انزعاج البوصيري وجماعته** ومخاوفهم.[158] ولعل ذلك ما عجّل باغتيال العقيد **إدريس العيساوي**، الذي قال عنه تقرير السفارة البريطانية،[159] في معرض توضيح أهمّية مصاحبته لوليّ العهد خلال زيارته لأمريكا:

"إنَّ ضمّ العقيد إدريس العيساوي (إلى الوفد المصاحب لوليّ العهد) هو **أمر ذو مغزى. فالعيساوي هو بكل اعتبار أكفأ كبار ضباط الجيش وأوسعهم نفوذاً، وقد يثبت قريباً أنّ له شأناً في البلاد** "May well prove to be a power in the land" إنّه يؤكد أنّه "**رجل وليّ العهد**"، ووليّ العهد بدوره يعدّ العقيد العيساوي من الموالين له. وإنَّ **مجرّد اختياره للذهاب إلى الولايات المتحدة بدلاً من رئيس الأركان نفسه** (على الرغم من أنَّ نوري الصديق صاحب وزير

١٥٥ راجع رسالة السفير البريطاني ستيوارت إلى الخارجية البريطانية المؤرّخة في ١٣/ ١١/ ١٩٦٢ ذات الرقم الإشاري VT 1015/44, 16320/62، الملف FO 371/165734 22860.

١٥٦ راجع التقرير السرّي الذي أرسله السفير حول هذه المقابلة، وهو مؤرّخ في ٨/ ١٢/ ١٩٦٢ ويحمل الرقم الإشاري (A-851). الملف (773.11).

١٥٧ ولاسيما في ضوء ما سبقها من أحداث منذ عودة الملك من رحلة الحج، وهي أحداث هيّأت لوليّ العهد أسباب الظهور والنفوذ.

١٥٨ راجع ما ورد في الفقرة التالية بعنوان "الطاهر العقبي يتحرّك" من إشارة إلى لقاء البوصيري وجماعته في الجزائر في مطلع شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٢ بالرئيس الجزائري بن بيللا، وطلبهم مساعدته في خطتهم الرامية للاستيلاء على السلطة عند وفاة الملك. كما تجدر الإشارة إلى أنّ البوصيري قام في ٢٢/ ١١/ ١٩٦٢ بزيارة سبها.

١٥٩ التقرير مؤرّخ في ٦/ ١٠/ ١٩٦٢ ويحمل الرقم الإشاري VT 1941/22, 1944/62 بالملف FO 371/165770.

الدفـاع في زيارة للولايـات المتحدة بداية هذا العام) قد **يحمـل في حدّ ذاته أهمّية خاصّة كاستعراض علني للمكانة التي يتمتع بها**".

كـما يمكن الاسـتدلال على هـذا الانزعاج مـن خلال محاولـة أحد عناصر هذه المجموعة (السـيد عبد الله عابد السـنوسي)، وربّما بالاتفاق مع البوصيري، السـعي خلال شهر مارس/ آذار **١٩٦٣** عبر وسيط أمريكي مشبوه يدعى **وليام تـوب** William L. Taub لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية، **دون علم السـفارة الأمريكيـة في ليبيـا**، وترتيـب مقابلـة له مـع الرئيـس الأمريكـي "لإطلاعه على الصـورة الحقيقيـة للأوضاع في ليبيا، وهي صـورة مغايرة تماماً لما تقوم السـفارة الأمريكية بنقلها إليه".[١٦٠]

الطاهر العقبي يتحـرّك

السـيد **الطاهر العقبـي** من مواليـد سـبتمبر/ أيلول **١٩٢٢** في بلدة **صرمان** بمنطقـة الزاويـة بولاية طرابلـس الغرب. وقد انتخب عـام **١٩٥٢** عضواً بأوّل **مجلس تشريعي للولاية**، وظل **رئيسـاً لذلك المجلس منذ عام ١٩٥٤ حتى شـهر فبراير/ شـباط ١٩٦٢** عندمـا جـرت آخـر انتخابـات تشريعية، وقـد اختير **أبو القاسم العيساوي** رئيساً لذلك المجلس خلفاً له.[١٦١]

عُرف عن العقبي أنّه من **أنصار الملكية في ليبيا**، وكان من **المقرّبين لوليّ العهد** ومـن أنصاره، كـما كان معروفاً أيضـاً بعلاقاتـه الوطيدة مع **السـفارة الأمريكية** بطرابلس. وقد أعدَّ السـكرتير الأول بهذه السفارة المسـتر وايت تقريراً سرّياً[١٦٢] مؤرّخاً في **٢٩/ ١١/ ١٩٦٢** عن حديث جرى بينه وبين العقبي خلال لقاءٍ بينهما جاء فيه:

"لقد قال العقبي أنّه إبلغ وليّ العهد مؤخّراً بأنَّ **البوصيري ومجموعته:**

---

١٦٠ راجع محضر المحادثة التي جرت في وزارة الخارجية بواشـنطن يوم ٩/ ٣/ ١٩٦٣، والتي شـارك فيها كل من المسـتر وليام توب، ومحاميه المستر كنيث ميلر Kenneth Miller مع المستر غرانت. ماكلانهان Grant V. McCLanahan الموظف المسـؤول عن الشـؤون الليبية في الوزارة. الملف POL. 37 Libya-US. ويوجد في هذا الملف عدّة وثائق أخرى تتعّلق بالموضوع ذاته.

١٦١ تـمّ تعيـين أبي القاسـم العيسـاوي رئيسـاً للمجلـس التنفيـذي لولايـة طرابلـس في ٨/ ٨/ ١٩٦٢ خلفـاً لعـلي الديب، واختير الأخير رئيساً للمجلس التشريعي بالولاية.

١٦٢ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-208) بالملف (773.00).



١- ماضون في خطتهم التي تهدف إلى كسب **تأييد مجموعة ضباط الجيش** الذين سبق لهم الدراسة في الكليات العسكرية بمصر.
٢- استمرار سيطرتهم على **حكومة ولاية طرابلس والشرطة فيها.**
٣- تعزيز صلتهم **بالرئيس المصري عبد الناصر والجزائري بن بيللا**".

"كما أفاد العقبي أنَّ **مجموعة الضباط** المشار إليها تضمّ المقدم **عون أرحومة أشقيفة،** والمقدم **عبد العزيز الشلحي،** (الاثنان يعملان برئاسة أركان الجيش) والرائد **عبد السلام الشكشوكي،** والرائد **الطاهر بوقعيقيص،**[١٦٣] والرائد **أحمد سالم بن فايد.** وقال العقبي إنَّ هذه المجموعة شكلت فيما بينها **خليّة أمنية** محكمة التنظيم داخل الجيش تقوم بمراقبة كافة كبار الضباط، بمن في ذلك رئيس الأركان نفسه. وذكر العقبي أنّه اقترح على وليّ العهد أن يطلب من الملك إرسال المقدم أرحومة خارج البلاد لعدّة أشهر، وأن يعيّن المقدم الشلحي ضمن طاقم القصر، وأن يتمّ طرد الثلاثة الباقين من الجيش، أو أن يجري نقلهم إلى البوليس الاتحادي. **وإلى أن يتمّ نقل أو إبعاد هؤلاء الضباط الخمسة، فإنَّ احتمال ألا يقف الجيش وراء وليّ العهد عندما تحين ساعة تولّيه العرش يظل قائماً.** وأفاد العقبي أنَّ وليّ العهد وافقه الرأي، ووعد بأن يناقش هذا الموضوع مع الملك".

ويضيف المستر وايت في تقريره:

"النقطة الأخرى التي شكّلت شاغلاً عند العقبي هي **استمرار سيطرة البوصيري الشلحي على حكومة طرابلس، وعلى جهاز الشرطة فيها.** ووفقاً لرأي العقبي، فإنَّ البوصيري وجماعته قرّروا أنّهم **لا يمكنهم الاعتماد إلا على مساندة الطرابلسيين، وعلى سيف النصر عبد الجليل**[١٦٤] **في فزان،** في تنفيذ خطة

١٦٣ يبدو أنَّ الزجّ باسم الرائد **الطاهر بوقعيقيص** في مجموعة البوصيري لا يستند إلى أساس، سوى أنّه من ضمن العسكريين الذين كانوا يدرسون بمصر. كل ما هو معروف عن الرائد بوقعيقيص يناقض ما ذهب إليه العقبي. راجع ما أورده القنصل الأمريكي في بنغازي المستر تَيني John D. Tinny في ص ١١ من تقريره المؤرّخ في ٢٩/ ١٢/ ١٩٦٤ ذي الرقم (A-54) الملف POL. 14 Libya حول شخصية الرائد بوقعيقيص، بل يذهب هذا التقرير إلى القول بأنّه من خرّيجي الكلية العسكرية في بغداد وليس القاهرة.

١٦٤ ظل **سيف النصر عبد الجليل** يشغل منصب رئيس المجلس التنفيذي لولاية فزان قرابة عشر سنوات. وقد تردّد في عددٍ من الوثائق البريطانية أنّه كان على صلة وثيقة بالبوصيري الشلحي. وقد علق السكرتير الأول بالسفارة الأمريكيّة المستر جيمس باوتون على هذه الصلة في أحد تقاريره بقوله (حتى لو ظل سيف النصر عبد الجليل على صلة قوية مع "المتآمرين" (يقصد البوصيري وجماعته) وشريكاً لهم (plotter) فإنَّ السفارة من جانبها تعدّ استمرار علاقة سرّية به أمراً ذا أهمّية قصوى). [التقرير رقم (٣٢٠) المؤرّخ في ٢٨/ ١/ ١٩٦١. الملف (773.00)]. كما ورد في تقرير سرّيٍّ آخر بعثت به السفارة الأمريكية حول لقاءين للسفير ويزلي جونز مع سيف النصر يومي ١٧، ٢٠ من مايو/ أيار ١٩٦١ في منزل السفير، دام ثانيهما خمس ساعات من العاشرة ليلاً حتى =





انقلابهـم المزمع. أمَّا **برقة فهي خارجة من حسـاباتهم لأنّهم عجزوا عن اختراق "قوة دفاع برقة" وضمان ولاء أيٍّ من التجمّعات القبلية الرئيسية"**.

ويضيف المستر وايت:

"ووفقـاً لاعتقـاد العقبي، فإنّ البوصيري يحظى حاليـاً بتأييد **فاضل بن زكري** والي طرابلس، و**أبي القاسـم العيسـاوي** رئيس المجلس التنفيذي، و**علي الديب** رئيـس المجلس التشريعي، وعددٍ من المسـؤولين بالولاية. كما أنَّ البوصيري قد تمكـن مـن اختراق جهاز شرطة ولايـة طرابلس. وقد شـكّك العقبي في إمكان اعتماد مجموعة وليّ العهد على مدير شرطة طرابلس الزعيم **محمد المنصوري**.[165] وأفاد العقبي بأنّه يمكن الاعتماد على جهاز الشرطة في طرابلس لحماية وليّ العهد في حال وضع الجهاز تحت قيادة **محمد كرواط**".[166]

ثمّ يضيف التقرير:

"**النقطـة الثالثـة** التـي أثارها العقبي مـع وليّ العهـد حول البوصـيري وجماعته هـي أنّه، في الوقت الذي يحرص فيه الأخير على **اسـتمرار علاقته الوطيدة بعبد الناصر ومصر**، بدأ في **تعزيز علاقته مع بن بيللا**. وقد أفاد العقبي أنَّ البوصيري والعنـاصر المهمّة من مجموعته (رجل الأعمال عبد الله عابد السـنوسي، ورئيس الـوزراء السـابق مصطفى بـن حليم، ووكيـل وزارة المالية السـابق عبد الرازق شـقلوف، ووزير الخارجية الأسـبق عبـد القادر العلّام) **قامـوا، خلال زيارتهم الأخيرة للجزائر (١/ ١١/ ١٩٦٢) للمشـاركة في احتفالات الجزائر، بمناقشـة خطتهـم (الرامية للاسـتيلاء عـلى الحكم في ليبيـا في أعقاب وفـاة الملك) مع بن**

= السـاعة الثالثـة مـن صباح اليوم التالي: (يعدّ سـيف النـصر على ارتباط بمجموعة الشـلحي – عبـد الله عابد – علي الساحلي، ومع ذلك فإنَّ محاولاته الظاهرة خلال العام الماضي لإقامة علاقة مع السفارة الأمريكية وبعثة المساعدات الأمريكية USOM تمّ تفسـيرها من قبل بعضهم على أنّها نوع من الانسـحاب من جانبه من هذه المجموعة. غير أنَّ كراهيته الحالية لرئيسٍ الوزراء الصيد وتأييده لرئيس الوزراء السـابق بن حليم تنمّ عن رباطٍ مشـترك جديد مع هذه المجموعـة. وفضـلاً عن ذلك، فإنَّ أصدقاءه في مصر ما زالوا يشـملون حسـن إبراهيم وعبـد اللطيف البغدادي). التقرير يحمل الرقم الإشاري (٣) وهو مؤرّخ في ٦/ ٧/ ١٩٦١، بالملف (773.13).

١٦٥ يلاحـظ وجـود تبايـن بـين تقييـم كل مـن العقبـي والصيـد لموقـف الزعيـم المنصـوري مـن وليّ العهـد، ومـدى درجـة اعتـماد مجموعة الأمير على ولاء المنصوري للأمير. وقد علق المسـتر وايت على ذلك بقولـه، إنّ هذه هي المرة الأولى التي يسمع فيها باحتمال أن يكون المنصوري من ضمن مجموعة البوصيري.

١٦٦ محمـد كـرواط عقيـد سـابق بجهـاز الشرطـة بطرابلـس، وقـد اشـتغل، منـذ تركـه العمـل بهـذا الجهـاز، بالأعمال الحرّة.

بيلـلا، وقـد وافق الأخير، وفقـاً لمصادر العقبـي، أن يمنح البوصـيري تأييده في خطته.[١٦٧] وأفاد العقبي بأنّه نصح وليّ العهد بأن يبذل جهده ليستبدل بالضباط المسـؤولين عن **مسـتودعات الذخـيرة في** الجيش الليبي غيرهم ممـن يثق بهم ثقة كاملـة. كما ذكر العقبـي أنَّ وليّ العهد أفاده بأنّه على علم بالخطر الذي يمثله كل من عبد الناصر وبن بيللا، وأنّه سيسـعى لإدخال التعديلات المناسبة في الجيش وفي حكومة ولاية طرابلس".

وقد ذيّل المسـتر وايت تقريره عمّا ورد على لسـان الطاهر العقبي بتعليقٍ جاء فيه:

"من الواضح أنَّ انزعاج الحكومة الليبية من الضغوط الشـديدة التي تمارسـها عليهـا دولتـان اشـتراكيتان، هما مصر والجزائر، له ما يسـوّغه مـن حيث الخطر الـذي قـد تشـكله هـذه الحالـة الجديدة عـلى النظـام الملكـي في ليبيـا. إنَّ خطة البوصيري الشـهيرة من أجل الاسـتيلاء على السـلطة في ليبيا غـداة وفاة الملك تكرّر الحديث عنها. **ولكن هل توجد فعلاً خطة محدّدة أم لا؟ هذا محل تسـاؤل.** إنّ كـون العقبـي وآخرين عـلى يقين بوجود هـذه الخطة فعلاً، ومن ثـمّ قيامهم بإعـداد خطـة أخرى لمواجهتها، هو **أمر يعني أنَّ فـرص وليّ العهد في إحباط أيّة مؤامرة تدبّر ضدّه أصبحت أحسن من ذي قبل**".

مصـرع العقيد العيساوي[١٦٨]

بـصرف النظر عـن الجهة التـي قامـت باغتيال العقيـد إدريس العيسـاوي في ٩/ ١٢/ ١٩٦٢، فـلا يوجـد شـك في أنَّ ولي العهـد قد فقد بموتـه أحد أهمّ أنصـاره في الجيش الليبي، وإحدى الركائز الأساسـية لضـمان توليه العرش بعد الملك إدريس. وقد أشـار إلى هـذه الحقيقة عدد من التقاريـر السرّية التي أعدّتها السـفارتان البريطانية والأمريكية. ويمكن الاكتفاء بالإشـارة في هذا السياق إلى

١٦٧ ذهـب الطاهـر العقبـي إلى حـدّ القـول إنّـه تـمّ التفاهـم بـين البوصـيري وبـن بيلـلا عـلى اسـتخدام الأسـلحة التـي تخـصّ الثـورة الجزائرية، والتـي كانت مودعـة في مخازن سرّيـة في طرابلس، أثنـاء التحرّك المزمـع للبوصيري وجماعته للاسـتيلاء على السـلطة في ليبيا. ويبدو أنَّ موظف السـفارة وايت لم يصدّق هذا الجزء من حديث العقبي. وتجـدر الإشـارة إلى أنَّ الصيـد أكد في مذكراتـه، (ص ١٧٨–١٨٠)، وجود هذه الأسـلحة، إلا أنّـه لم يشِر إلى هذه المسألة.

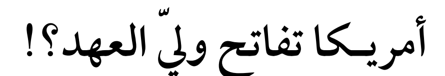
١٦٨ راجع مبحث "اغتيال العقيد العيساوي" في الفصل التالي.

مـا ورد في التقرير السرّي السـنوي الذي أعدّته السـفارة البريطانيـة في ليبيا عن وقائع وأحداث عام ١٩٦٢، وقد جاء فيه:[١٦٩]

"أيّـاً ما كانت الجهة التي اقترفت جريمة قتل العقيد العيسـاوي، فإنّه من المؤكد أنَّ حـادث الاغتيـال هـذا قد غيّـب ضابطـاً متميّزا بالجيـش الليبـي. وإذا صحّ الاعتقاد بأنَّ العيسـاوي كان موالياً للملكية، فلا يوجد شـك في أنَّ الجيش، بعد غياب العيسـاوي، أصبح عاملاً أقل أهمّية، في حال وقوع اضطراب بعد خلافة وليّ العهد للملك".



١٦٩ التقرير مؤرّخ في ١/١/١٩٦٣ ويحمل الأرقام الإشارية VT 1011/1, 1011/63. الملف FO 371/ 173236 28183.



أمريـكا تفاتح وليّ العهد؟!

بعـد وفـاة وليّ العهد الأمير الحسـن الرضا،[١٧٠] نشر السـيد **محمد بن غليون** (رئيس الاتحاد الدسـتوري الليبي المعـارض) مقالاً في صحيفة "**الحياة**" اللندنية، بعددهـا رقم (٥٠٥٩) الصـادر بتاريخ **٤/ ١٠/ ١٩٩٢**، يحمـل **عنوانه الرئيسي** عبارة: "**هل سهّلت واشنطن وصول معمر القذافي إلى الحكم؟**" مع **عنوان جانبي** يقول: "**كنيدي عرض على الأمير الحسن الرضا تولي الحكم بدل الملك إدريس**". وخلاصـة مـا ورد في هـذا المقـال، كـما يدل عليه العنـوان الجانبـي، أنَّ الرئيس الأمريكـي كنيدي صارح الأمير الحسـن الرضا (عبر مترجـم)[١٧١] خلال الزيارة الرسمية التي قام بها الأمير الحسن للولايات المتحدة الأمريكية في النصف الثاني من شهر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٢،[١٧٢] بقوله:

> "إنَّ وجـود الملـك إدريس على عـرش ليبيا يتعارض مع المصالـح الأمريكية. وطلـب منـه أن يقوم بانقـلاب في القصر للجلـوس على العرش بـدلاً من عمّه حتـى لا تضطرّ أمريـكا لإيجاد بديل في ليبيـا. وأكد له اعـتراف أمريكا الفوري بجلوسه على العرش وتأييدها ودعمها وحمايتها لانقلابه".

لقد أكد بن غليون أنّه **سـمع هذا القول من الأمير الحسـن شـخصياً** عندما قام الأخير بزيارته وعائلته في مدينة (مانشسـتر) ببريطانيا شـتاء سنة ١٩٨٩. كما

---

١٧٠ تـوفي الأمـير الحسـن الرضـا في لنـدن يـوم ٢٨/ ٤/ ١٩٩٢. وكان الأمـير قـد وصـل إلى لنـدن للعـلاج بصحبـة ابنه محمـد في أكتوبر/ تشرين الأول مـن عام ١٩٨٨. والجدير بالذكر أنّ انقلابيّي سـبتمبر ١٩٦٩ أجبروا الأمـير الحسـن على التنازل عـن العرش تحت تهديد السـلاح، ثمّ قامـوا باعتقاله ومحاكمته ووضعـه بعد ذلك تحت الإقامة الجبرية. وبعد رفع الإقامة الجبرية عنه قامت في عام ١٩٨٤ اللجان الثورية للنظام، بإيعاز من العقيد القذافي، بإحراقٍ منزل الأمير الحسن في طرابلس وطرده منه. وفي عام ١٩٨٦ أصيب الأمير الحسن بجلطّة في الدماغ سبّبت له شللاً نصفياً، ومع استشراء هذا المرض سمح الانقلابيون له بالعلاج في لندن فوصلها في العام ١٩٨٨، غير أنّهم سرعـان مـا أوقفوا دفع مصاريف الخدمـة العلاجية. للمزيد، راجع العـدد الثاني من "المنار" النشرة السياسـية التي يصدرها مكتب السيد محمد الحسن الرضا السنوسي في لندن بتاريخ ١/ ٥/ ١٩٩٣.

١٧١ تشـير الوثائـق الأمريكيـة الخاصّـة برحلـة وليّ العهـد لأمريـكا أنّ الـذي تـولى الترجمـة خـلال محادثـات الأمـير الحسن مع الرئيس كنيدي هو السيد كميل نوفل C. Nawfel.

١٧٢ للمزيد حول هذه الزيارة راجع ما ورد بشأنها في هذا الفصل وفي الفصل التالي.



أكد أيضاً أنّه سمع من الأمير بهذا الشأن **أنّه عبّر للرئيس الأمريكي عن رفضه للعرض، وأبدى له استياءه من طرحه عليه.**

وقد وردت في نشرة "**المنار**" الصادر في نوفمبر/ تشرين الثاني **١٩٩٤ إشارة مقتضبة ومبهمة،** حول ما ورد في مقال بن غليون، جاء فيها:

"... وحول هذه الزيارة، نشرت إحدى الصحف قبل ثلاث سنوات تقريراً ذكرت فيه أنَّ الإدارة الأمريكية طلبت من وليّ العهد آنذاك عزل عمّه الملك وتنصيب الأمير الحسن ملكاً على ليبيا، و تتعهّد الولايات المتحدة بالمناصرة والمساندة. وقد رفض هذا الطلب".

"وعند التنقيب في هذه الوثائق والشهادات تبيّن أن لا صحّة لهذه الواقعة، ولا وجود لأثر لها، وهي من بين التلفيقات الكثيرة التي طالت العهد الملكي الليبي، علماً بأنَّ بعض أعضاء الوفد الملكي الليبي المرافق ما زالوا أحياء".

إنَّ ما ورد في النشرة المذكورة قد **يشكك في** صحّة ما ورد في مقال بن غليون، لكنّه **لا ينفيه ولا يدحضه.**[١٧٣] ومن ثمَّ فإنَّ السؤال حول هذه "**المفاتحة**"، هل وقعت فعلاً أم لا، يبقى قائماً. وبافتراض وقوعها، ما المقاصد الحقيقية للإدارة الأمريكية من ورائها؟ ويبقى من المهمّ كذلك **معرفة ما إذا كان الأمير الحسن قد أبلغ عمّه الملك إدريس بالذي دار بينه وبين الأمريكان أم آثر ألا يفعل؟**[١٧٤]

وقد يفيد في إلقاء بعض الضوء على هذا الموضوع أن نشير إلى المقتطفات التالية التي وردت بالمجلد الحادي والعشرين من "**العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**" عن السنوات ١٩٦١-١٩٦٣ الخاصّ بإفريقيا، والصادر في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٥[١٧٥] حول زيارة وليّ العهد للولايات المتحدة وما دار خلالها:

---

١٧٣ إنَّ ردّ نشرة "المنار" متهافت. فلم يكن مطلوباً من مكتب السيد محمد، نجل وليّ العهد، أن ينقب في الوثائق والشهادات بقدر ما كان مطلوباً منه أن ينفي أو يثبت إن كان والده وليّ العهد الأمير الحسن رحمه الله قد تحدّث مع السيد بن غليون بما نسبه إليه الأخير في مقاله، أو أن يذكر الأمير محمد ما إذا كان هو شخصياً أو أحد أخوته قد سمعوا والدهم يتحدّث عن هذه الواقعة. أمّا من بقي حيّاً من أعضاء الوفد المرافق لوليّ العهد أثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية، فنحن نستبعد أن يكون لأيّ منهم إلمام بما جرى من حديثٍ خاصّ بين الرئيس كنيدي والأمير الحسن عن طريق مترجم غير ليبي.

١٧٤ من المهمّ أن يحظى هذا الموضوع باهتمام الباحثين في تاريخ هذه الحقبة.

١٧٥ *Foreigm Relations of the United States, 1961-1963, Vol. XX1, Africa,* (Washington D.C.: Department States of America, US Government, US Government Printing Office, 1995).



أوّل هذه المقتطفات ورد برسالة بعث بها وزير الخارجية الأمريكي **دين راسك** إلى الرئيس **كنيدي** بتاريخ **١٥/ ٦/ ١٩٦٢**، يتحدّث فيها عن مسوّغات وأهداف الزيارة من وجهة نظر وزارة الخارجية الأمريكية، كما يشير في نهايتها إلى المشاركة المطلوبة من الرئيس أثناء هذه الزيارة على النحو التالي:[١٧٦]

"... إنّني أتوقع أن تقتصر مشاركتكم بالنسبة لزيارة الأمير الحسن الرضا، التي سوف تكون لمدّة يومين في واشنطن وبضعة أيام أخرى خارج العاصمة، على استضافتكم له في حفل غداء رسمي تعقبه جلسة محادثات، وعلى حضور حفل الاستقبال الذي سيقيمه الأمير في بلير هاوس، **ثمّ استقبال الأمير لمرّة أخرى بالبيت الأبيض قبل مغادرته واشنطن**".[١٧٧]

أمّا **ثاني** هذه المقتطفات فهي مذكرة مؤرّخة في **١٥/ ١٠/ ١٩٦٢** مرسلة من المستر **روبرت كومر** Robert W. Komer، من مجلس الأمن القومي الأمريكي، إلى الرئيس كنيدي جاء فيها:[١٧٨]

"يأتي وجود وليّ العهد الليبي الأمير الحسن في زيارة لواشنطن ضمن جهودنا

١٧٦ المصدر نفسه، ص ١٣٩-١٤٠. الفقرة رقم (٩٥). **وتجدر الإشارة إلى أنّ الفقرة رقم (٩٦) مسحوبة بالكامل، ولم يجر الإفراج عمّا تضمّنته من معلومات**، وهي ليست متعلقة بالضرورة بهذه الزيارة.

١٧٧ إن كانت هناك مفاتحة مع الأمير، وفقاً لما ورد بمقال جريدة **الحياة**، فعلى الأرجح أنّها تمّت خلال هذا اللقاء، وهذا ما يفسّر سلوك الأمير خلال بقية الرحلة على النحو الذي سلفت الإشارة إليه في مباحث متعدّدة خاصّة بهذا الموضوع في هذا الفصل، والفصل الذي يليه.

١٧٨ المصدر نفسه، ص ١٤٢-١٤٤. الفقرة (٩٧). وقد ورد بشأن المستر كومر في كتاب محمد حسنين هيكل، **حرب الثلاثين سنة: سنوات الغليان**، (ج١، ص ٧٠٤-٧٠٥)، أنّ الرئيس كنيدي طلب إلى مجلس الأمن القومي الأمريكي في الربع الأول من عام ١٩٦٣ إجراء تقييم جديد للأوضاع في الشرق الأوسط، واقترح روبرت كومر، وهو رئيس مجموعة العمل الخاصة في مجلس الأمن القومي المسؤولة عن الشرق الأوسط، أن يسافر بنفسه إلى المنطقة. وقد وصف هيكل كومر بعبارات جاء فيها "كان روبرت كومر شخصية غريبة، وكانت خدمته كلها في وكالة المخابرات المركزية، ومنها اختاره ماك جورج باندي McGeorge Bundy، مستشار الرئيس للأمن القومي (يهودي)، لكي يعمل معه مختصاً بالشرق الأوسط، وكان ذلك هو الذي جعله مسؤولاً عن مجموعة العمل الخاصّة بالشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي. وفيما بعد عيّن كومر سفيراً للولايات المتحدة في أنقرة، وسبقته إلى هناك سمعته بالخدمة في وكالة المخابرات المركزية، وتسرّبت في ذلك الوقت وثيقة أكّدت للأتراك دوره البارز في العمليات السرّية لهذه الوكالة. واستقبلته في أنقرة مظاهرات عدائية، واضطرّت حكومته إلى سحبه والاعتذار رسمياً عن تعيينه للحكومة التركية". ما لم يوضحه هيكل أن المستر كومر هو يهودي أيضاً.
كما يضيف هيكل في كتابه، **حرب الثلاثين سنة: الانفجار**، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٩)، المزيد من المعلومات حول شخصية كومر إذ ورد في (ص ١١٨): "لعلّ أكثر ما كان يجب أن يثير الانتباه هو شخص الرجل الذي برز على مسرح الصراع في اليمن، وهو (روبرت كومر) مساعد مستشار مجلس الأمن القومي الأمريكي. كان (روبرت كومر) من أكثر مسئولي مجلس الأمن القومي تبحّراً في العمل المباشر في فيتنام، وقد تولّى تنظيم وتنفيذ مشروع (فينوكس) الذي يستهدف القيام بعمليات تصفية جسدية لكل العناصر المشتبه في تعاونها مع الشيوعيين في فيتنام الجنوبية، وقد بلغ عدد الذين جرت تصفيتهم بهذا الأسلوب سنة ١٩٦٤ ما يزيد على أربعة عشر ألف فيتنامي جنوبي. وفجأة ظهر (كومر) على مسرح اليمن ينسّق مع التحالف الثلاثي (للسلاح والمخابرات والبترول) ويشارك في توجيه خطط المرتزقة ضدّ الجيش المصري، حتى إنّ المسئولين في البيت الأبيض الأمريكي كانوا يسمّون حرب اليمن كلها بوصف أنّها (حرب كومر الخاصّة)".

لتعزيز وضعه كخليفة فعّال للملك إدريس البالغ من العمر (٧٢) عاماً".

"إنَّ **النظـام المـصري** نشـط جـداً في ليبيـا، كـما أنَّ هناك **عـدّة تكتـلات** داخلية متنافسـة. وإنّنـا نخشـى أن يـؤدّي موت الملـك إدريس إلى فـوضى، أو انقلاب عسكري يعرّض للخطر وضعنا في قاعدة ويلس، ومصالحنا النفطية المتنامية".

وبعد أن يشـير المرجع المذكور إلى **وجود سـطر ونصف السـطر من رسـالة المستر كومر لم يتم الإفراج عنهما** يواصل:

"**إنَّ تأييد الأمير الحسن هو نوع من المقامرة**".

ثمّ يشير مرّة ثانية إلى **وجود أقل من سطر لم يتمّ الإفراج عنه**، ويواصل:

"لقـد انتابنـا شـعور مفاجئ بالسـعادة للطريقة التي أدار بها (الأمير الحسـن) أوضاعـه كنائـب للملك أثنـاء المرات القليلـة التي غاب فيها الأخـير. غير أنّنا **نرغب في أن نحثّه باتجاه عدّة مبادرات نيابة عنه، مثل تطوير برنامج تقدّمي يقوم بتنفيذه من أجل بناء قاعدة سياسية له بعد أن يتولى الملك**".

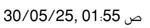
ثمّ يشير المرجع نفسه مرّة ثالثة إلى وجود **فقرة كاملة تتكوّن من خمسة أسطر ونصف سـطر من رسـالة المسـتر كومر لم يتمّ الإفراج عنها**، وبقيت طيّ الكتمان، ويواصل المستر كومر مخاطباً الرئيس كنيدي:

"فيما يتعلق **بلقائك الرسمي** [١٧٩]،(As to your formal meeting) فإنّني أقترح أن تشدّد على نقاطٍ ثلاث[١٨٠] هي:

(١) **أنّنا نؤيّد خلافة الأمير للملك إدريس**. فعلى الرغم من أنَّ حكومة **جمهورية** هـي الأكثر مناسـبة لمصالحنا في شـمال إفريقيا، فـإنَّ الدعم الواسـع الذي يلقاه الأمير من الحركة السنوسـية يجعل منه رهاناً أفضل لنا، حتى من أحسـن **القادة الجمهوريـين المحتملـين**. ويمكنك وضع ذلـك بطريقة دبلوماسـية في عبارات تؤكد تأييدنا المستمرّ للدستور الليبي وللترتيبات التي اختارها الليبيّون أنفسهم لانتقـال السـلطة. ولن يحـدث أيّ ضرر لو أنَّ المسـؤولين المرافقين لـوليّ العهد

١٧٩ معنى ذلك أنَّ هناك لقاءً غير رسمي، وحديثاً غير رسمي.
١٨٠ ينبّـه المسـتر كومـر الرئيـس كنيـدي، عنـد هـذه النقطـة، إلى أنَّ الأمـير يميـل للانطـواء Recessive، ومـن ثـمّ فإنَّ عليه أن يقوم بتوجيه دفة الحديث معه.





سمعوا هذا الكلام لأنَّ ذلك سيؤدّي لوصوله إلى قادة المعارضة المحتملين".

أمّا النقطتان الأخريان، اللتان طلب المستر كومر من الرئيس كنيدي الإشارة إليهما في حديثه مع وليّ العهد، فهما:

- ضرورة أن تتحرّك الحكومة الليبية بسرعة في اتجاه التخطيط لتوظيف عائداتها البترولية بطريقة فعّالة.
- أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تريد البقاء في قاعدة ويلس العسكرية.

كما تشير **ملاحظة هامشية**،[١٨١] تحمل الرقم (٢) في المرجع نفسه، إلى أنَّ المستر **كومر بعث مذكرة أخرى** للرئيس **كنيدي** مؤرّخة في **١٥/ ١٠/ ١٩٦٢**، أورد فيها أنَّ وزارة الخارجية الأمريكية تستحث الرئيس على أن يأخذ الأمير الحسن جانباً لبضع دقائق من أجل إعطائه بعض كلمات التشجيع كما هو مقترح، وأضاف بأنَّ هذا، أكثر من أي شيءٍ آخر، كفيل لأن يؤدّي إلى إنجاح الزيارة.

كما ورد في الملاحظة الهامشية نفسها أنَّ المستر **كومر** بعث بمذكرة أخرى إلى الرئيس بتاريخ **١٦/ ١٠/ ١٩٦٢** ملاحظاً فيها أنّه، على الرغم من أنّ الرئيس انفرد بالأمير جانباً لعدّة دقائق، فإنَّ المناسبة لم تواتِ كي يؤكد الرئيس للأمير الحسن بأنَّ **الولايات المتحدة مهتمّة بتسهيل خلافته للعرش ضدّ أيّة تهديدات محتملة في حال وفاة الملك**. ثمّ قال كومر في مذكرته أنَّ الأمير سوف يكون ممتنّاً لسماع مثل هذه الكلمات. وفيما يلي النصّ الإنجليزي للمقتطفات السابقة من رسالة المستر كومر وللملاحظة الهامشية كما وردت بالمرجع المذكور.

97. **Memorandum From**
Robert W. Komer of the National Security Council Staff
to President Kennedy.

Washington,
October 15, 1962

Crown Prince Hasan of Libya is here as part of our effort to build him as an effective successor to 72-year-old King Idris. The UAR is very active in Libya; there are also a number of contending domestic factions. We fear that Idris' death may lead either to chaos or a coup endangering our hold on Wheelus Base and our growing oil interests.

١٨١ المصدر نفسه، ص ١٤٤.

[*1-1/2 lines of source text not declassified*] Backing Hasan is a gamble. We [*less than 1 line of source text not declassified*] have been pleasantly surprised by the way he has handled himself as Regent in the King's few absences. But we want to prod him toward further initiatives on his own behalf- developing a progressive program to carry out when he becomes King and building his own political base.
[*1 paragraph (5-1/2 lines of source text) not declassified*]
As to your formal meeting, I suggest you press three points (the Prince is normally a bit recessive, so you'll have to steer the talk for him):
1- We support the Crown Prince's succession. Although a republican government might be more compatible with our interests in North Africa, the Crown Prince's broad political support from the Sanusi sect makes him a better bet to hold Libya together than even any of the better potential republican leaders. You can put this diplomatically in terms of our continued support for the Libyan constitution and for the arrangements the Libyans themselves have worked out for an orderly transfer of power. It won't do any harm for Libyan officials with the Crown Prince to hear this so the word can get around among potential opposition leaders.

أمّـا **الملاحظـة الهامشـية** التـي وردت في المرجـع المذكـور، فقـد وردت في نصّها الإنجليزي كما يلي:

Komer sent a follow-up memorandum to the President on October 15 saying that the Department of State was now urging the Crown Prince aside for a few minutes and give him the few words of encouragement as proposed. He added that this would do more than anything else make the visit a success. (Ibid). On October 16, Komer sent another memorandum to Kennedy, noting that, although the President had taken the Crown Prince privately for a few moments, there had not been any opportunity to tell the Crown Prince privately that the United States was interested in facilitating his succession against possible threats to it after King Idris died. Komer said that the Prince would be grateful or such words. (Ibid.)[١٨٢]

---

١٨٢ ونترك للقارئ أن يستنتج ما يشاء حول هذا الموضوع.



خطـة الطوارئ واجتماعات "مربّع-الأربعة"

يفهـم من مطالعـة الوثائق السرّية البريطانيـة أنَّ بريطانيا وضعت منذ العام ١٩٥٨ "**خطـة طـوارئ**" (Emergency Plan) لمواجهـة أيّ **عـدوان خارجـي عـلى ليبيا، أو قلاقـل داخلية بفعل خارجـي**، وذلك تنفيـذاً لالتزامات الحكومة البريطانيـة تجـاه النظام الليبي بموجـب معاهدة التحالـف والصداقة المبرمة بين البلديـن. ولم تكـن هـذه الخطة بعيـدة عن علـم الحكومة الأمريكيـة، فهي، وإن كانت بريطانية، فقد تمّ إعدادها بعلم حكومة الولايات المتحدة وبتنسيق معها. ويوجد في هذه الوثائق ما يدل على أنَّ الحكومتين البريطانية والأمريكية قدّ اتفقتا عـلى إدراج **جملة من الترتيبات والإجراءات تتعلـق بضمان تولي وليّ العهد الأمير الحسن الرضا العرش في حال وفاة الملك** ضمن مكوّنات تلك الخطة.

كـما يُفهـم من مطالعـة الوثائق السرّيـة لخارجيتي البلدين أنّهـما اتفقتا على اسـتحداث ما عرف باجتماع "**مربّع-الأربعـة**" Four-Square كآلية تضـمّ، فضلاً عـن سـفيري البلدين بليبيـا، رئيسي بعثتيهما العسـكريتين ومسـؤولي المخابرات بسـفارتيهما في ليبيـا، وتجتمع كلما جدّت بالبلاد ظروف وأوضاع طارئة تسـتلزم ذلك.

ولقـد كان طبيعيـاً، في ظـل الظروف والأحـداث التي شـهدتها ليبيا خلال العـام **١٩٦١** (كـما مـرّ بنا في هـذا الفصل والفصـل الذي تـلاه) أن يُدعى لعقد اجتـماع "**مربّع-الأربعـة**". فقـد ورد بالبرقية السرّية جـداً[١٨٣] ذات الرقم (A 3) والمرسلة من السفير ستيوارت بتاريخ **١٠/ ٢/ ١٩٦٢** إلى الخارجية البريطانية:

(١) لقـد اقترح السـفير الأمريكـي عقـد "**اجتـماع مربّع-الأربعة**" قريباً. إنّني أتوقع "**برنامجاً هادفاً**" خلال هذا الاجتماع، وسوف

---

١٨٣ البرقيـة تحمـل الرقـم الإشـاري VT 1091/1، الملـف FO 371/165743، وهـي مختومـة بختـم يحظـر نقلها إلا في صندوقٍ مقفل.


أكون ممتنّاً لتسلم توجيهاتكم بهذا الخصوص.

(٢) لقد **أظهر رئيس الوزراء (الصيد) مؤخّراً علامات تدل على أنّه الآن في حالة مصالحة مع البوصيري الشلحي،**[١٨٤] ومن ثم فإنَّ مفاتحة الأول (الصيد) بأيّ تنشيط فعّال ننوي القيام به بشأن التخطيط للوضع في ليبيا في مواجهة أيّة احتمالات متوقعة، **قد تصل الآن إلى آذان البوصيري**، ومن ثم فإنّها ستضرّ بأهدافنا.

(٣) رغم ذلك، فهناك فرق بين عملية **التنشيط** (التي قد تستلزم تقديم بعض النصائح) وبين عملية **الاستفسار** (التي هي شأن دبلوماسي معتاد بين الأطراف المتحالفة). وإنّني أعتقد أنَّ انتهاج سبيل الاستفسار مع رئيس الوزراء، وربّما مع أشخاص آخرين، قد يكون مفيداً لنا. وقد يكون لدى زميلي الأمريكي بعض الأفكار المفيدة حول من يمكن إشراكه في "عملية الاستفسار".

(٤) إنّني غير ميّال للتخلي كلية عن فكرة الاستفسار، ذلك أنَّ أيّة معلومات حول النيّات الليبية يمكن أن تكون ذات فائدة عظيمة في مواجهة ذلك اليوم المحتوم (the inevitable day) (يقصد يوم وفاة الملك إدريس). وسوف أكون ممتنّاً لكم إذا ضمّنتم تعليماتكم توجيهاً لي بشأن الحديث مع السفير الأمريكي حول ما جاء في الفقرة (٣) أعلاه.

وقد أفادت رسالة أخرى سرّية جداً،[١٨٥] من السفير **ستيوارت** إلى الخارجية البريطانية بتاريخ **٢/ ٣/ ١٩٦٢**، أنَّ "**اجتماع مربّع-الأربعة**" قد تمّ بتاريخ **٢١/ ٢/ ١٩٦٢** وأنَّ المجتمعين وافقوا على أن يقوم المستر **كاردين** مسؤول المخابرات البريطانية بالسفارة بمقابلة رئيس الوزراء الصيد والاستفسار منه

---

١٨٤ راجع ما ورد تحت عنوان "محاولتان للمصالحة" بمبحث "نفوذ البوصيري الشلحي" من هذا الفصل.

١٨٥ الرسالة تحمل الأرقام الإشارية 1943/62 G , VT 1091/4G، الملف FO 371/165743. كما قام المستر كاردين من جانبه، بناءً على تعليمات السفير، بإرسال ما دار خلال اجتماع مربّع-الأربعة إلى الخارجية البريطانية في رسالة تحمل الرقم الإشاري 1091/3G ومؤرّخة في ٢٤/ ٢/ ١٩٦٢.



بطريقـة غـير مباشرة حـول الترتيبـات التي اتخذتهـا الحكومة لمواجهـة أيّة حالة طارئة قد تترتب على وفاة الملك. وقد ختم السـفير البريطاني رسالته هذه بعبارة جاء فيها:

"ربّـما جـاز لي القول إنّني أشـعر بتفـاؤل معقول، أنّه في حال **وقـوع أيّ شيءٍ للملك في المستقبل القريب**،[١٨٦] فإنَّ لدى وليّ العهد فرصة جيدة لاعتلاء العرش بسهولة. أمّا كم من الوقت سيسمح له بالبقاء فيه، فتلك مسألة أخرى".

وبالفعـل، فقد تمكن المسـتر **كاردين** مـن مقابلة رئيس الـوزراء **الصيد** يوم **١٠/ ٣/ ١٩٦٢**، واسـتفسر منـه عن الترتيبات التي تزمـع حكومته اتخاذها عند وفاة الملك. وقد تحدّث الصيد باستفاضة عمّا ينوي اتخاذه من ترتيبات فيما لو كان يشـغل يومذاك منصب رئيس الوزراء. وأشـار الصيد إلى أنّ من تلك الترتيبات المزمعـة إعلان حالة الطوارئ على الفـور، وإلقاء القبض على كل من البوصيري الشـلحي وعبد الله عابد السـنوسي ومصطفى بن حليم، ووضعهم تحت حراسة الجيـش لا (الشرطة)، والحيلولـة بينهم وبين الاتصال بأحد. كـما أنّ من ضمنها أيضـاً دعـوة البرلمان للانعقاد. وقد أكد الصيد أنّـه لا يعتزم الاعتماد على القوات البريطانية لتلعب أيّ دور في الشؤون الداخلية.[١٨٧]

وفي **٤/ ٥/ ١٩٦٢** بعث السـفير سـتيوارت إلى الخارجية البريطانية برسالة سرّية[١٨٨] جاء فيها أنَّ السـفير الأمريكي جونز طلب منه خلال الأسـبوع السابق الموافقـة عـلى عقـد "**اجتـماع مربّع-الأربعـة**" **في الثاني مـن مايو/ أيار**. كما أشـار سـتيوارت إلى أنَّ السـفير جونـز ذكر خلال هـذا الاجتماع أنّه تسـلم من وزارته موافقـة متحفظـة على توصيات اجتـماع مربّع-الأربعة السـابق (فبراير/ شـباط ١٩٦٢). وقـد تضمّنـت تلـك التحفظـات **أنَّ الخارجية الأمريكيـة لا تثق كثيراً في رئيـس الحكومـة الصيـد، وأنّهـا غير مسـتعدّة لإطلاعـه عـلى أيّ شيءٍ يتعلق بنشـاطات الولايـات المتحدة السرّية الخاصّة بخلافـة وليّ العهد**. ومع ذلك، فإنَّ الخارجيـة الأمريكيـة لا تمانـع في أن يقـوم وليّ العهـد ورئيس الـوزراء (الصيد)

١٨٦ مـن الواضـح أنّـه كانـت لـدى السـفارتين الأمريكيـة والبريطانيـة معلومـات غـير مطمئنـة عـن صحّـة الملك في تلك الفترة.

١٨٧ راجـع رسـالة السـفير سـتيوارت السرّيـة جـداً المؤرّخـة في ١٦/ ٣/ ١٩٦٢، والمرفـق بهـا محضر لما دار خلال الاجتماع بين رئيس الوزراء الصيد والمستر كاردين. الرقم الإشاري VT 1091/5 G. الملف السابق.

١٨٨ الرسالة تحمل الأرقام الإشارية VT 1091/8 G , 1043/62 G. الملف السابق.

بإعداد خططها الخاصّة (بمنأى عن الخطط الأمريكية) لضمان تولّي وليّ العهد العرش (بعد وفاة الملك).

كما ورد في الرسالة ذاتها أنَّ السفير **ستيوارت** أبلغ نظيره الأمريكي **جونز أنّه** من جانبه لم يتلق بعد أيّة تعليمات من جهات الاختصاص في الحكومة البريطانية حول توصيات اجتماع مربّع-الأربعة السابق، ومن ثمّ فليس بمقدوره القيام بأيّ شيء. وقد علّق السفير ستيوارت بأنّه لم تظهر على السفير جونز أيّة مظاهر خيبة أمل كما كان يتوقع، ويبدو أنَّ **السفير الأمريكي قد فقد الاتصال بوليّ العهد منذ اجتماع مربّع-الأربعة السابق، ونخشى أن تكون علاقته بالأمير قد أصابها البرود.**[١٨٩] وأضاف السفير ستيوارت أنّه من جانبه أيضاً يواجه صعوبة في الاتصال بوليّ العهد، إذ لم يتمكّن من تدبير لقاء **للسير روجر ستيفنس** Sir Roger Stevens معه.[١٩٠] وأضاف أنّه **يميل للاعتقاد بأنَّ الأمير أصبح مقتنعاً أنّ أيّة علاقة حميمة "too close" له مع السفارة البريطانية، أو الأمريكية هي، حين يحين موعد اعتلائه العرش، في غير صالحه.** ثمّ يعلق السفير ستيوارت على ذلك بقوله "والأمر إن كان كذلك، وإن اعتقد الأمير أنّ بإمكانه اعتلاء العرش دون مساعدتنا له، فذلك أفضل".[١٩١]

أمّا فيما يتعلق **بخطة الطوارئ** ذاتها، التي يبدو أنّها كانت قد وضعت منذ فترة مبكّرة (نوفمبر/ تشرين الثاني **١٩٥٨**)، فقد باتت مراجعتها ضرورية، في ظل التقليص لحجم القوات البريطانية المتمركزة في ليبيا، وتقدّم سنّ الملك، وتنامي الصراعات الداخلية التي شهدتها البلاد خلال عام ١٩٦١، وازدياد

---

١٨٩ راجع ما ورد بهذا الخصوص تحت عنوان "لقاءات مثيرة" من مبحث "وضع وليّ العهد" في هذا الفصل.

١٩٠ عندما عاد السير ستيفنس من رحلته التي زار خلالها ليبيا ذكر أثناء الاجتماع الذي عقد في وزارة الخارجية البريطانية لبحث نتائج تلك الزيارة "أنَّ الحالة في ليبيا تبعث على الكآبة. وقد اعتقد الأمريكان أنَّ بمقدورهم صنع شيءٍ يعزّز من وضع وليّ العهد، لكن نحن (حيال ذلك) كنّا أكثر شكاً. "Libya was depressing. The Americans thought that the Crown Prince could be built up but we were more doubtful". الوثيقة ذات الرقم VT1015/19 بالملف FO 371/165732 22860.

١٩١ تبيّن أنّ هذه المخاوف والتكهّنات جميعاً، كما سبق أن أشرنا، لم تكن في محلّها، فقد ظهر أنَّ السبب الحقيقي من وراء ذلك الانقطاع كان يكمن في انهماك الأمير بالتحضيرات التي كانت قائمة يومذاك لتولّيه مهام منصب نائب الملك أثناء غياب الأخير لأداء فريضة الحج. فقد صدر الأمر الملكي بتعيين الأمير الحسن نائباً للملك في ٢/ ٥/ ١٩٦٢، ثمّ ما لبث الأمير (نائب الملك) أن استقبل السفير الأمريكي في قصر الملك يوم ١٠/ ٥/ ١٩٦٢، والسفير البريطاني يوم ٢١/ ٥/ ١٩٦٢.

نفوذ البوصيري الشـلحي، وحصر بريطانيا لمسـؤوليتها بموجـب المعاهدة – في حال نشوب صراع داخلي– في تأمين سلامة الملك وأفراد عائلته المباشرة.

وقـد تمّت الإشـارة إلى موضوع **مراجعة الخطة الأمنية** في عددٍ من الرسـائل والوثائـق البريطانيـة السرّيـة جـداً[١٩٢] الصـادرة منذ بداية شـهر فبراير/ شـباط ١٩٦٢. مـن ذلك البرقية السرّيـة جداً المؤرّخـة في ١٦/ ٣/ ١٩٦٢ الموجّهة من وزارة الدفـاع البريطانيـة إلى قيادة قواتها في الشرق الأدنـى C.-in-C. Near East تطلب منها بموجبها أن تقوم، بالتعاون مع السفارة البريطانية في ليبيا، بمراجعة خطـة الطوارئ الخاصّة بالتدخّـل في ليبيا في حال قيام اضطرابات داخلية، آخذة بالاعتبـار التخفيض الذي طرأ على حجم القـوات البريطانية المتمركزة في ليبيا، وأنّ تدخّـل هـذه القوات هـو بغرض ضمان حمايـة الملك وأفـراد أسرته المباشرة فقط.

كـما يتضح من مطالعة هذه الوثائق أنَّ السـفير البريطاني **سـتيوارت** أرسـل بتاريـخ **١٥/ ١/ ١٩٦٣** إلى وزيـر الخارجيـة البريطانية رسـالة أرفق بها **مشروع خطة الطوارئ الجديدة،** بعد إعادة تنقيحها بالاشـتراك مع السـلطات العسكرية البريطانيـة المحليـة، آخـذاً في الاعتبـار التخفيض الذي طرأ عـلى حجم القوات البريطانية في ليبيا، وبقية التعليمات الصادرة بهذا الخصوص.[١٩٣] كما تفيد الوثائق ذاتها أنّه تمّت مناقشـة مشروع خطة الطـوارئ الجديدة من قبل مختلف الوزارات البريطانية المختصّة على امتداد عدّة أشـهر **ولم يجرِ إفرازها بشكل نهائي إلا خلال شـهر يونيو/ حزيران من العام ١٩٦٣.**[١٩٤] وقد أشـارت رسـالة سرّية للغاية[١٩٥] مرسـلة من المسـتر **لوكاس** I. T. M. Lucas (رجل المخابـرات البريطانية الجديد في ليبيا) إلى الخارجية البريطانية بتاريخ **٢/ ٩/ ١٩٦٣** إلى أنّه **لن يسـمح بمناقشة خطة الطوارئ الجديدة مع أيّ ليبي.**

١٩٢ تحمـل هـذه الوثائق الأرقـام الإشـارية VT 1091/1-8 G بالملـف FO 371/173 251. وقـد وضـع عـلى هذه الوثائق جميعها ختم يحظر نقلها إلا في صندوق مقفل. "This paper must travel by locked box".

١٩٣ الرسالة تحمل الرقم الإشاري VT 1091/1G , 1198/G، الملف FO 371/173 261.

١٩٤ أي أنّها تزامنت مع مجيء حكومة الدكتور محي الدين فكيني.

١٩٥ الرقم الإشاري VT 1091/5 C , 1198 G، الملف السابق.



تقييـم أمريـكي

احتـوى التقرير السرّي الأمريكي رقم (A-290) المؤرّخ في ١٧/ ٤/ ١٩٦٣ تقييماً شاملاً لقضية خلافة الملك، وشخصية ولي العهد، والقوى المناوئة والمؤيّدة له، ومدى فرصه في أن يخلف عمّه الملك إدريس على عرش المملكة الليبية. وفيما يلي ترجمة لمقتطفات وردت في ذلك التقرير:[١٩٦]

مشكـلة ولاية العهد (خلافة الملك)

"إنَّ مشـكلة خلافة الملك، على الرغم من أنّها قائمة منذ خمس سـنوات، فإنّها مع تقدّم الملك في العمر أخذت طابعاً من الحدّة، ولاسيما في ظل عجز وليّ العهد عن أن يبرز كوريثٍ قوي للعرش يتمتع بشعبية".[١٩٧]

(أ) ولـيّ العـهد

"**زيـارة وليّ العهـد للولايـات المتحـدة الأمريكية التـي** امتدّت مـن ١٥ إلى ٢٤ أكتوبر/ تشريـن الأول ١٩٦٢ كانت، بسـبب التخطيط الجيـد والتنفيذ المحكم لهـا، ناجحـة في تحقيـق أحد أهدافهـا الرئيسـية وهو **تركيـز اهتـمام الليبيّين** على شـخصية وليّ العهـد. وقد حظيت هذه الزيـارة بتغطية إعلامية جيـدة في ليبيا، كما قامت دور السينما بعرض عدّة أشرطة غطّت هذه الزيارة. **غير أنَّ وليّ العهد سرعـان ما عاد، فور عودته من هذه الزيـارة، إلى حالة الاحتجاب والغياب عن الأضواء التي كان قد خرج لفترة قصيرة منها للقيام بزيارة أمريكا.**

"كثيراً ما يقال إنَّ شخصية الملك قد طغت على شخصية وليّ العهد بالكامل، وأنَّ خيبـة أمـل الملـك في وليّ العهـد آخـذة بالازديـاد. وقـد يكـون صحيحـاً

---

١٩٦ التقريـر موجـود بالملف POL. 1 Libya-US ويحمـل عنـوان "Implications for US Policy in Libya".

١٩٧ يلاحـظ القـارئ أنّ بـين قيـام وليّ العهـد بزيارتـه للولايـات المتحـدة في أواخـر أكتوبر/ تشريـن الأول ١٩٦٢ وبين كتابة هذا التقرير أقل من سـتة أشـهر. ولا يخفى أنَّ السـفارة كانت خلال هذه الفترة تقيّم وليّ العهد وفرصه في الخلافة تقييماً مختلفاً، ولا بدّ أنّ هذا التغيير في التقييم له أسبابه.





أنّ **الملك** لم يتح للأمير فرصة القيام بتطوير المواهب القيادية المحدودة التي يملكها، **غير أنَّ الأمير من جانبه لم يعرف كيف يستفيد ممّا أتيح له من فرص.** وعلى سبيل المثال، فوّض الملك الأمير الحسن في افتتاح **ميناء سرت** النفطي في ٢٥/ ١١/ ١٩٦٢، وافتتاح البرلمان بالبيضاء يوم ٦/ ١٢/ ١٩٦٢، وحضور العرض العسكري بمناسبة ذكرى الاستقلال بالبيضاء يوم ٢٧/ ١٢/ ١٩٦٢. وعلى الجانب الآخر، فات الأمير أن يرسل مندوباً عنه للمشاركة في تشييع **جنازة أخيه الأكبر السيد الصديق الرضا** (والذي يحظى بشعبية واسعة) يوم ٢١/ ٨/ ١٩٦٢. لقد تمّ تعيين وليّ العهد **رئيساً للجنة منكوبي الزلزال** الذي وقع بمدينة **المرج**. وبدلاً من أن يقوم ببذل جهدٍ غير عادي، من خلال الحضور إلى المنطقة المتضرّرة، ومواساة أهلها وتقديم التعازي إليهم وإظهار مشاركته له في مصابهم، وتطمين المتضرّرين الذي فقدوا بيوتهم، اقتصر الأمير على القيام بزيارة قصيرة للمدينة المتضرّرة، وعلى إعلان وسائل الإعلام بأنَّ الأمير رفع قيمة تبرّعه للمتضرّرين من (١٥) ألف جنيه إلى (٢٥) ألف جنيه".

"وعلى الرغم من كل ما ينتشر بين الليبيّين من لا مبالاة إزاء وليّ العهد، وما يردّدونه عنه من أقوال، فإنّه لا يوجد حتى الآن أيّ شخص آخر يمكنه بعد وفاة الملك اعتلاء عرش المملكة سواه. **والغالبية من الليبيينّ لا تشكك في الوضع الدستوري للأمير كوريثٍ شرعي للعرش**، كما أنّهم يتوقعون أنّه سيخلف عمّه. والأمير من جانبه على درجة **معقولة من الذكاء**، كما أنّه **شجاع**، غير أنّه مصاب **بالإحباط** بسبب إقامته المنعزلة بين الفينة والأخرى في طبرق، حيث لا يجد أيّ شيءٍ يشغل به وقته. وعلى حين توجد **مجموعة صغيرة تعارضه بعزم** (زمرة الشلحي)، **وأخرى أصغر مصرّة على تأييده**، فإنَّ الغالبية من السياسيين الليبيّين لم يحدّدوا موقفهم بفاعلية بعد. وفي الواقع، فإنَّ تولي الأمير الحكم دون مشاكل، واستمرار نظام حكمه، يتوقفان بالدرجة الأساسية على موقف هذه الفئة الأخيرة، وعلى موقف **الشريحة الواسعة من الشعب الليبي،** التي لا يعنيها سوى استمرار رفاهية الشعب الليبي، واطّراد تقدّم ليبيا دون الارتباط بأيّة توجّهات حزبية سياسية داخل ليبيا أو خارجها ..".

"**... وباختصار، فإنَّ وليّ العهد لم يظهر الخصائص القيادية والشعبية التي**

03__3rd Chapter__Vol__03.indd 341  30/05/25, 01:55 ص

كنّـا نؤملها، ولا يوجد ما ينمّ عن أنّه سـوف يفعـل ذلك أثناء حياة الملك. وعـلى الطـرف الآخر، فإنّ هناك بعـض القوى المناصرة لـوليّ العهد، التي بمقدورهـا، إن لم تجابـه بمعارضة، أن توصله إلى العرش (حيث يحتمل أن يبقى - وربّما على حساب معاناة مواطنيه - إلى أن تتمّ الإطاحة به عن طريق قـوة معارضة صاعدة، وقد تكون مسـتندة إلى دعم خارجي). وفي الوقت الحـاضر، يبـدو أنَّ المعارضـة المنظمة لتولي وليّ العهد العـرش قد تنجح في مسعاها. وعلينا أن نكون على استعداد لمواجهة مثل هذا الاحتمال".

(ب) احتمـالات أخرى

"على الرغم من أنّ النظام الملكي يرتبط حتى الآن لدى الليبيّين **بشـخص الملك إدريـس**، الـذي يحظى لديهـم باحترام كبير (وربّما ارتبط اسـمه مؤخّـراً بانعدام الكفاءة والفسـاد المالي)، فإنّه من **المسـتبعد أن ينتقل ولاؤهم العميق للملك إلى وليّ العهـد**. وهناك شـخصيات قيادية ليبية تؤيّد **تأسـيس نظـام جمهوري** ليحل محـل الملكيـة، كما أنّهم قد يؤيّدون مرشـحين من بين زمـرة القصر لتولي منصب رئيـس الجمهوريـة. **الحجـج** التي يطرحها الفريـق الذي يرى عـدم إمكان قيام نظـام جمهـوري في ليبيـا تتمثـل بأنَّـه لا **البوصيري الشـلحي** ولا **عبـد الله عابد** يتمتعان بشـعبية بين الليبيّين. غير أنّه يمكن القـول، بالمقابل، أنّه، في ظل **غياب أحزاب سياسـية** في ليبيا، لا وجود **لمعارضة منظمة**، ولا لآلية إحداث مثل هذه المعارضـة. ويترتـب على ذلك أنّه **بمقدور أيّة شـخصية تتمتـع بتأييد الجيش** أن تستولي بسهولة على الحكم بصرف النظر عن درجة شعبيتها، ويمكنها أن تستمرّ في حكم البلاد كما كان الأمر في الماضي دون أن تتعرّض لتهديدٍ من معارضة عبر عمليـة ديمقراطيـة لا يبدو حتى الآن أن الليبيّين قد تعـوّدوا عليها. غير أنّ هذا الأمر يحمل معه احتمالاً قوياً بوقوع سلسلة من محاولات الانقلاب".

"وفيما عدا المجموعة المعروفة بزمرة القصر Palace Clique فإنّه لا يمكننا القـول بوجـود معارضـة منظّمة أخرى تسـعى للسـلطة. ومـا لم تقم هذه الزمـرة - وهـو أمـر مسـتبعد - باسـتبدال قرصنتهـا الماليـة وحرصها على مصالحهـا الخاصّـة بتصورّات عن نظـام جمهوري عـصري، فإنّه لن يكون من مصلحـة الولايات المتحدة الأمريكية دعمها كبديـل للملكية في ليبيا.

ومن ثمّ، ففي ضوء الإطار المرسوم لاهتمامات السياسة الأمريكية في ليبيا، لا توجـد أمامنا في الوقت الحاضر من خيارات مقبولة سـوى تأييد خلافة وليّ العهد للملك إدريس".

(ج) توصيـات

"كان المؤمّل منذ تعيين الأمير الحسن الرضا ولياً للعهد في فبراير/ شباط ١٩٥٦،[١٩٨] أن يطـوّر نفسـه ليصبح شـخصية سياسـية محنّكـة، وأن يحوز الاحـترام ذاتـه الذي يحظى بـه عمّه الملك بـين الليبيّين، وأن يبقـى موالياً للغـرب. غـير أنَّ وليّ العهـد لم يفلـح في بلوغ هـذه الآمـال دون أن يخفق في بلـوغ التوقعـات الحقيقية "true expectations". وأيّـاً ما كانت آمالنا، فعلينـا بواقعية أن نخلص إلى أنّه، إذا تمكن الأمير الحسـن من خلافة عمّه عـلى عرش ليبيا، فإنّه سـوف يبقـى في الحكم لمجرّد عـدم وجود معارضة قويـة لـه، أو ربّـما لأنَّ ذلـك في المدى البعيـد يخدم مصلحـة أولئك الذين يؤيّدونه بحماسة".

"في مثـل هـذه الحالـة التـي نحـن بصددها، ومـع وجود شـك في ولاء قيـادة الجيـش، وفي ظـل حكومة جديـدة لم يجـرِ اختبارها بعـد[١٩٩] إلا أنّها تضـمّ مختلـف التوجّهـات السياسـية، ومـع وجـود وزير دفـاع جديد[٢٠٠] معروف باحترامه الشـخصي للنظام الناصري، **فيغـدو أمراً عظيم الأهمّية لنا أن تحافظ السفارة على اتصالاتها بالمجموعات الليبية كافة، أيّاً ما كانت توجّهاتهـا الإيديولوجية وميولها السياسـية. وقد قمنا بذلك حتى الآن، في مجـال الحركة العمالية وجمعية الفكر ومع رؤسـاء الحكومات السـابقين وفي أوساط البرلمانيين. وفضلاً عن ذلك، فإنَّ جهوداً أخرى ينبغي أن تبذل من أجـل إقامة علاقات مع أعضاء المعارضة في البرلمان، وإقامة علاقات أوثق "closer" مـع البوصيري الشـلحي وعبد الله عابد معـاً**. وعلى الرغم من معرفتنا بأنَّ هذه الاتصالات سوف تستغلها المعارضة، فإنّ من واجبنا أن نطـوّر هذه العلاقة وأن نحافظ عليها بحـذر وسرّية، ودون أيّ إضرار أو

١٩٨ وقع محرّر هذا التقرير في خطأ لأنّ اختيار الأمير الحسن وليّاً للعهد تمّ في ٢٦/ ١١/ ١٩٥٦.
١٩٩ يقصد التقرير حكومة الدكتور فكيني التي كانت قد تشكلت في ١٩/ ٣/ ١٩٦٣.
٢٠٠ يقصد سيف النصر عبد الجليل.





إجحاف بالحكومة القائمة، ولاسيما مع الملك ووليّ العهد".

ثمّ تختم السفارة الأمريكية توصياتها بعبارة جاء فيها:

"نحن نريد أن نرى وليّ العهد يخلف الملك على عرش ليبيا، ونرغب في العمل من أجل تحقيق هذه الغاية، غير أنّنا لن نكون واقعيين على الإطلاق إذا نحن لم نضع خططاً أخرى بديلة لمواجهة احتمالات عدم سير الأمور على النحو الذي نهواه. ومن خلال إقامة صلات لنا، منذ الآن، مع المجموعات الليبية كافة، سوف نجد أنّنا نمتلك مرونة كبيرة، عندما يحين الوقت الذي نصبح فيه ملزمين باتخاذ قرارات سريعة وتعهّدات بالمساندة".







الفصل الرابع

حكومة الصيد.. وتنامي الصراع الداخلي







نسخة إلكترونية



مباحث الفصل الرابع

❊ تمهيد

❊ المعارضة البرلمانية

❊ الصحافة الوطنية

❊ النشاط الحزبي

❊ حركة المنشورات السرّية

❊ اعتقالات البعثيين ومحاكمتهم

❊ قضية حمّاد ومنّاع

❊ صراع نقابات العمال

❊ اعتقال عبد القادر العلّام

❊ نزاعات قبلية وعرقية

❊ استقالة الوالي مازق

❊ تنافس بين الجيش وقوات الأمن

❊ قنبلة في منزل بو قويطين

❊ إقصاء رئيس الأركان لطيوش

❊ اليهود على الخط

❊ في الذكرى العاشرة للاستقلال

❊ محاولة أولى لانقلابٍ عسكري؟!

❊ تداعيات أخرى داخل الجيش

❊ إضراب طلابي

❊ مسعى لانفصال إقليم فزان

❊ اغتيال العقيد العيساوي

❊ صورة الملك الشعبية

❊ استقالة حكومة الصيد

تمهيد

مع مضيّ أكثر من عشر سنوات على استقلال البلاد، وباقتراب هذه الحقبة غير النفطية من الانتهاء، كان المجتمع الليبي قد تعرّض لكثير من **عوامل وأسباب التغيير التي بدّلت بشكل كبير من نسيجه وتركيبته، وأسهمت في ظهور قوى جديدة** (طلابية ونقابية وعسكرية) **إلى جانب تلك التقليدية المحافظة القديمة**. وقد **تمايزت** القوى القديمة والجديدة بعضها عن بعض من حيث العمر، ودرجة التعليم، وطبيعة الانتماءات والارتباطات والولاءات، ونوع الأماني العامّة والخاصّة، كما تباينت من حيث الصورة التي تحلم بها لليبيا الغد مجتمعاً ودولة، ومن حيث نظرتها لدورها الخاصّ والعام في تلك الصورة.

لقد كان طبيعيّاً أن يؤدّي ذلك كلّه إلى أن تشهد البلاد **حراكاً اجتماعياً وسياسياً** واسعاً ومتسارعاً. وقد زاد في تسارع هذا الحراك ودرجة حدّته **عاملان رئيسيان، تمثل أوّلها في اكتشاف البترول** في منتصف العام **١٩٥٩**،[١] وما صاحب هذا الاكتشاف من **ثراء مفاجئ**، غذى صور الجشع والأطماع الداخلية والخارجية، وأخلّ بالتوازن الاجتماعي القائم، وخلق الفجوات الطبقية بل وسّعها، وأثار الضغائن والأحقاد والحفائظ. أمّا **العامل الثاني** فقد تمثّل في المساعي المتواصلة والمتعدّدة من قبل ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي وزمرته (والداعمين له من خارج الحدود) لتوسيع نفوذه والاستيلاء على السلطة في البلاد، سواء في حياة الملك (بإعلان النظام الجمهوري)، أو بعد وفاته بقطع الطريق على وليّ العهد ومنعه من اعتلاء العرش، وما ترتّب على هذه المساعي من قيام صراع خفيٍّ ومعلن بين الأخير ومؤيّديه، وبين البوصيري وأنصاره.[٢]

---

١ إنَّ تأثيرات البترول في الواقع قد سبقت الإعلان عن اكتشافه عام ١٩٥٩، فهي قد بدأت مع شروع شركات التنقيب عن البترول في إجراء نفقات واسعة داخل ليبيا منذ العام ١٩٥٦.

٢ كما مرّ بنا في الفصل السابق "حكومةً الصيد .. الصراع بين وليّ العهد وناظر الخاصّة".



وليس من المبالغة القول بأنَّ الفترة منذ بداية العام ١٩٦٠ حتى نهاية هذه الحقبة كانت هي الأطول من حيث ما شهدته من **حراك وصراع سياسيٍّ واجتماعي**،[٣] سواء **بأبعاده** الشخصية والفئوية والقبلية أم تلك العسكرية والحزبية الأيديولوجية وكذلك المالية التجارية. أمّا **ساحات** هذا الصراع فقد شملت جميع المجالات: الحركة الطلابية، والحركة النقابية، وكتائب الجيش، والتجمّعات السكانية الجديدة، والنوادي الرياضية والثقافية، وصفحات الجرائد والمجلات، وقاعات البرلمان، والمجالس التشريعية، وشرائح الرأي العام. كما كان لهذا الصراع والحراك **أدواته** التي شملت الإشاعات والمنشورات السرّية والاعتصامات والإضرابات والمظاهرات، وتكوين التشكيلات الحزبية السرّية المدنية والعسكرية، ودفع الرشاوى المالية من أجل الحصول على أصوات الناخبين، والحصول على عقود الأعمال والمشروعات والامتيازات البترولية، وكذلك التدخّل بالتعيين للمناصب الحكومية. كما كان من بين أدوات هذا الصراع تدبير المكائد السياسية، وعمليات الاغتيال، ومحاولة القيام بانقلاب عسكري، وحركات الاحتجاج العسكري.

---

٣ ليس أدل على ذلك من أنَّ عدد الوثائق الأمريكية السرّية التي لم يجرِ الإفراج حتى الآن عنها قد بلغ فيما يتعلق بعام ١٩٦١ وحده (١٠٢) وثيقة، وهذا بالنسبة لأيّة سنة من سنوات العهد الملكي هو الأكبر عدداً.

المعارضة البرلمانية

أشرنا من قبل كيف أنَّ انتخابات **الهيئة البرلمانية الثالثة** التي جرت في **١٧/ ١/ ١٩٦٠** (حكومة عبد المجيد كعبار) كانت من أنزه الانتخابات العامة التي شهدتها ليبيا، فقد أسفرت عن سقوط عدد كبير من مرشحي الحكومة المعروفين، ولم يبقَ من بين الوجوه البرلمانية المعروفةً سوى (**٢٨**) نائباً من نواب الهيئة السابقة البالغ عددهم خمسة وخمسين (**٥٥**). كما أدّت تلك الانتخابات إلى **ظهور عدد كبير وجديد من البرلمانيين، وبرز نحو (١٢) نائباً معارضاً من أعضاء البرلمان الجديد شكّل بعض منهم كتلة معارضة.**

واجهت حكومة كعبار، كما سلفت الإشارة، صعوبة كبيرة مع هذا البرلمان الجديد، زاد من شأنها أن الملك إدريس اختار البقاء على الحياد بين الحكومة والبرلمان، ولم يتدخّل في الصراع الذي قام بينهما تحت قبّة البرلمان. وقد ترتب على ذلك أن نجح البرلمان في جلسة يوم **٢٥/ ٤/ ١٩٦٠** في أن **يوجّه لوماً للحكومة** (وافق عليه ٣٣ عضواً من أعضاء البرلمان)[٤] حول قيام قطع من الأسطول الإيطالي بزيارة ميناء طرابلس خلال شهر مارس/ آذار من العام نفسه. كما قام البرلمان، **وللمرّة الأولى في تاريخ التجربة البرلمانية، بسحب الثقة من حكومة كعبار بسبب قضية طريق فزان، مّما أدّى إلى سقوط هذه الحكومة في ١٦/ ١٠/ ١٩٦٠**.[٥]

يصف تقرير أعدّته **السفارة الأمريكية** بتاريخ **١/ ٥/ ١٩٦١** هذه الحالة بقوله:[٦]

"خلال العام المنصرم (١٩٦٠) وصلت ليبيا، في طريق تطوّر ديموقراطيتها الدستورية، إلى **ثلاث علامات متميّزة** على الأقل، تمثّلت **الأولى** منها في نتيجة

---

٤ هذا هو اللوم الأول الذي يوجّهه البرلمان الليبي منذ استقلال البلاد إلى أيّ حكومة من حكومات هذه الحقبة. راجع المبحث الذي سبقت الإشارة إليه في الفصل الثاني "حكومة محمد عثمان الصيد.. ونهاية حقبة" من هذا المجلد.

٥ راجع مبحث "استقالة حكومة كعبار" من فصل "حكومة عبد المجيد كعبار .. واكتشاف النفط".

٦ يحمل هذا التقرير الرقم الإشاري (٥٢) بالملف 873.00.



انتخابات مجلس النواب الجديد في يناير/ كانون الثاني (١٩٦٠). لقد جرت إعادة انتخاب الثلث فقط من أعضاء البرلمان القديم، وسقط كثيرون ممّن كان يُتوقع إعادة انتخابهم عن طريق شراء الأصوات والنفوذ. وقد سجّل الناخبون ضيقهم العارم بالمجلس القديم، وصرّحوا بشكل سافر أنّهم أدلوا بأصواتهم في الانتخابات على أساس شخصيات المرشّحين وبرامجهم لا على أساس المال والنفوذ كما كان عليه الحال في الماضي، ومن ثم فإنّهم قد أصبحوا عنصراً مؤثراً في العملية الانتخابية الديموقراطية".

"العلامة البارزة **الثانية** تمثلت في قدرة البرلمان، بعد أن ازداد عدد أعضائه المستقلّين الذين لا يدينون للحكومة بأيّ فضل في انتخابهم، على أن يستعرض "**عضلاته الديموقراطية**" من خلال موافقته للمرّة الأولى في تاريخه على **توجيه لوم للحكومة** "Vote of censure"".

"الخطوة التاريخية **الثالثة** تمثلت في قيام البرلمان خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول (١٩٦٠) بما يمكن وصفه **إسقاطاً لحكومتين**".

إذن، لا غرو أن يستقبل هذا البرلمان حكومة محمد عثمان الصيد التي تشكّلت في ١٦/ ١٠/ ١٩٦٠ بروح يطبعها التحدّي. وتشير إلى هذه الروح الجديدة برقية سرّية بعثت بها السفارة الأمريكية بتاريخ ٧/ ١/ ١٩٦١، وتحمل الرقم الإشاري (G. 96)، من حيث أنّها تلقي الضوء على ما جرى في مطلع العام ١٩٦١ بين الحكومة وبين بعض أعضاء البرلمان في إحدى جلساته، كالآتي:

"أثناء القراءة المعتادة للرسائل الواردة لمجلس النواب في بداية كل جلسة، جرت في بداية جلسة يوم **٢/ ١/ ١٩٦١** قراءة رسالتين من عددٍ من المواطنين العاديين بينهم بعض رجال الأعمال والمحامين (من بينهم النقابي عبد اللطيف الكيخيا والمحامي عبد الله شرف الدين)، وأخرى من عددٍ من العمال النقابيين. وقد احتجّ مرسلو الرسالتين على الكلمة التي ألقاها **رئيس الوزراء الصيد** عبر تلفزيون قاعدة الملاحة يوم **٢٢/ ١٢/ ١٩٦٠**، وقال فيها: "إنَّ "**قاعدة الملاحة أنشئت للدفاع عن الحرية**". كما أكّد الموقّعون على هاتين الرسالتين أنّ قاعدة الملاحة، باعتبارها قاعدة لقوات الناتو، تشكّل اضطهاداً للشعب الجزائري.

وقـد قـام النائب **محمود صبحـي** (المعـروف بتعاطفه مع مـصر) وزميله النائب **السـايح فلفل** بمقاطعة تلاوة الرسـالتين ليؤكدا على النقـاط التي وردت فيهما. وأكـد النائب صبحـي أنَّ أمريكا تقف ضدّ الجزائر وضدّ شـعب الكونغو، وأن معارضتها للحق العربي في فلسطين لا تُعدّ قطعاً دفاعاً عن الحرّية".

كما يشـير تقرير آخر بعثت به السـفارة الأمريكيـة بتاريخ **١٢/ ١/ ١٩٦١**[٧] إلى أنَّ **وليّ العهـد** قـد عبّر خلال لقائه بالسـفير الأمريكي جونـز يوم ١٥/ ١٢/ ١٩٦٠ عـن انزعاجه عـلى وجه الخصوص من مواقـف (١١) عضواً في البرلمان الليبي، فهو يخشـى أن يسـبّب هؤلاء مشـاكل للحكومة خلال الـدورة البرلمانية الجديـدة، ولا سـيما فيما يتعلق بموضوع "**البيضـاء**" كعاصمة جديدة، وموضوع طريـق فزان. **كـما عبّر وليّ العهد عن مخاوفه من أن تـؤدّي مواقف هذه المجموعة (المعارضة) إلى حل البرلمان.**

الانتخابـات التكميلية

أعطـت القوانين الليبية **للمحكمـة الاتحادية العليا** الحق في النظر في الطعون المقدّمة من المرشّحين في الانتخابات بشأن صحّة هذه الانتخابات. وكما جرى في انتخابات الهيئات البرلمانية السـابقة، جـرى الطعن أيضاً في صحّة عددٍ من نتائج هذه الهيئة. وقد بلغ عدد الطعون التي قدّمت إلى المحكمة العليا بشأن نتائج هذه الهيئة خمسة وعشرين (٢٥)، منها (١١) طعناً في دوائر انتخابية بولاية برقة،[٨] من بينها تلك التي فاز فيها النواب عبد القادر البدري، ومحمد بشير المغيربي، ومحمد بونويـرة، وعمـران يونـس العابدية، وسـليمان العبدلي، وحسـن نشّـاد، ومحمد بوربيـدة. ومنهـا (١٢) طعنـاً في دوائـر طرابلس،[٩] مـن بينها تلك التـي فاز فيها رئيس الوزراء السـابق كعبـار، والنواب الفيتوري زميـت،[١٠] ويونس عبد النبي بالخـير، ويوسـف الجعراني. ومنها طعنـان في دائرتين من دوائر فـزان الانتخابية الخمسة، يخصّ الأوّل النائب السنوسي حمادي، والثاني النائب علي أحمد زيدان.

٧ التقرير يحمل الرقم الإشاري (286) بالملف 773.11.
٨ إجمالي عدد الدوائر الانتخابية في ولاية برقة هو (١٥) دائرة.
٩ إجمالي عدد الدوائر الانتخابية في ولاية طرابلس هو (٣٥) دائرة.
١٠ تكتب أيضاً "زميط".

في **١٣/ ٢/ ١٩٦١** (خلال حكومة الصيد) أصدرت المحكمة العليا حكمها بصحّة الطعن المقدّم من المرشّح **عبد الله السنكي** ضدّ النائب **محمد بشير المغيربي** (عن دائرة الصابري - بنغازي)، وكذلك بصحّة الطعن المقدّم ضدّ النائب **الفيتوري زميت** (عن الدائرة الثالثة - طرابلس)، بناءً على أنَّ الأدلة المقدّمة تثبت أمّية النائب زميت. كما أصدرت المحكمة العليا في **٣٠/ ٤/ ١٩٦١** حكمها القاضي بصحّة الطعن المقدّم ضدّ رئيس الوزراء السابق **عبد المجيد كعبار** (الدائرة الانتخابية غريان - شرق)، على أساس ثبوت إساءة الأخير لاستخدام سلطته باستعماله للسيارات الحكومية في نقل الناخبين إلى مراكز الاقتراع.[١١] كما أصدرت حكماً مماثلاً بصحّة الطعن المقدّم ضدّ النائب **يوسف الجعراني** (دائرة القصبات - طرابلس). ووفقاً لنصّ المادة (**١٢٨**) من الدستور الليبي فإنّه ينبغي إجراء الانتخابات التكميلية لهذه المقاعد الشاغرة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ خلّوها.

الذي يعنينا هنا ما حدث في الانتخابات التكميلية الخاصّة بالنائبين **محمد بشير المغيربي ويوسف زميت،** فقد كانا ضمن أعضاء الكتلة المعارضة التي تشكّلت منذ يناير/ كانون الثاني ١٩٦٠ داخل البرلمان الجديد. وتشير الوقائع فيما يتعلق بالانتخابات التكميلية بدائرة بنغازي - الصابري أنّه تحدّد موعدها في **٣/ ٧/ ١٩٦١**، وأنَّ المغيربي أعاد ترشيح نفسه لمقعدها، وأنَّ منافسه، هذه المرّة، كان **محمد علي حنيش،** أحد كبار موظفي نظارة الداخلية في ولاية برقة. وعلى الرغم من محاولات **البوصيري الشلحي** و**عبد الله عابد السنوسي** و**عبد الرازق شقلوف**[١٢] التأثير على موقف والي برقة **حسين مازق** وناظر الداخلية **محمود بوشريدة** للتدخّل في سير الانتخابات لصالح محمد علي حنيش فإنَّ محاولاتهم هذه ووجهت بالرفض وباءت بالفشل، الأمر الذي **أسفر عن فوز المغيربي مرّة أخرى بعضوية البرلمان.**[١٣] وقد وصف تقرير مطوّل للسفارة الأمريكية في بنغازي نتيجة هذه الانتخابات التكميلية بأنّها "**انتصار للعملية الديموقراطية**".[١٤]

---

١١ لعلّ الذين يستخفون بالتجربة البرلمانية في ليبيا خلال حقبة العهد الملكي يجدون في حكم المحكمة العليا دليلاً قاطعاً على الدرجة المتقدّمة التي بلغتها هذه التجربة رغم هناتها الكثيرة.

١٢ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (٢٢) المؤرّخ في ٣١/ ٨/ ١٩٦١، الملف 773.00.

١٣ يُعتقد أنَّ هذه التطورات كانت وراء إبعاد محمود بوشريدة في أغسطس/ آب عن منصب ناظر الداخلية بالولاية، وأنّها من بين الأسباب التي اضطرّت الوالي حسين مازق إلى تقديم استقالته في ١٥/ ١٠/ ١٩٦١.

١٤ التقرير يحمل الرقم الإشاري (٥) مؤرّخ في ١٣/ ٧/ ١٩٦١، الملف 773.00. راجع أيضاً ما ورد حول هذا الموضوع في التقرير رقم (A-354) المؤرّخ في ٢٥/ ٤/ ١٩٦٤، الملف DEF. 15 Libya-US، فقد أشار إلى بعض ما جرى خلال هذه الانتخابات، وإلى تداعياتها على الوضع في ولاية برقة.

أمّا بالنسبة للانتخابات التكميلية في الدائرة الانتخابية (طرابلس-الثالثة) فقد حدّد لها يوم ٣/ ٧/ ١٩٦١، ورشح النائب السابق **الفيتوري يوسف زميت** نفسه مرّة أخرى للمقعد[١٥] الذي نافسه عليه خمسة مرشّحين آخرين وكانت حصّة كل منهم من الأصوات كما يلي:

عدد الأصوات	
٨٢٣	الفيتوري يوسف زميت
٥١١	الضاوي العزّابي مسلّم
٢٦٤	عبد السلام زهلوق
٢٠٠	عاشور العنيشي
١٥٤	محمد رجب فرانكا
٦٤	يوسف عز الدين الرعوبي

وبذا، فاز المرشح الفيتوري زميت مرّة أخرى بالمقعد البرلماني.

مواجهة مع الحكومة

تشير الوثائق والوقائع إلى أنَّ حكومة الصيد واجهت معارضة شديدة داخل البرلمان، ولاسيما من الكتلة البرلمانية المعارضة التي تعزّز موقفها، كما أشرنا، بعودة المغيربي وزميت من جديدٍ إلى البرلمان.

وقد ورد في أحد التقارير التي أعدّتها السفارة الأمريكية[١٦] عمّا كان يدور داخل البرلمان من مناقشات واستجوابات للحكومة، أنَّ أحد النواب استجوب الحكومة حول **الأخطار الكبيرة التي يمكن أن تتعرّض لها ليبيا جرّاء وجود أسلحة ذرّية بقاعدة ويلس الجوية بطرابلس**. وأشار التقرير نفسه إلى ما دار خلال الجلسة ذاتها عند مناقشة شكوى مقدّمة من قبيلة "**الرجبان**" ضدّ عميد بلدية "يفرن"، وكيف أنَّ النائب المغيربي قال خلال هذا النقاش "**إنَّ الحكومة تعجّ بالخونة**".

١٥ أشار التقرير الذي أعدّته السفارة الأمريكية رقم (١٣) المؤرّخ في ١٠/ ٧/ ١٩٦١ أنَّ النائب زميت استعان بثلاثة مدرّسين للتغلب على مشكلة الأمّية لديه، ومن ثم تمكن من اجتياز الامتحان الذي أجري له عند تقدّمه للترشّح من جديد. (الملف 773.00).

١٦ التقرير رقم (٩٠) المؤرّخ في ٢١/ ١٢/ ١٩٦١، الملف 773.00.

كما شهدت الفترة منذ أواخر **مارس/ آذار ١٩٦٢** نقاشات حادّة **حول مشروع الميزانية الخمسية الأولى للتنمية** الاقتصادية التي أعدّها وقدّمها مجلس الإعمار للبرلمان، وكيف أنَّ عدداً كبيراً من النواب اتهموا الحكومة في جلسة **٢٦/ ٣/ ١٩٦٢** بمسؤوليتها عن **عشر سنوات من الضياع وانعدام الكفاءة المالية**، وطلبوا من الحكومة تقديم بيانات عن **حسابات الدولة** عن السنوات ٥٩/ ١٩٦٠، ٦٠/ ١٩٦١ كشرط مسبق للموافقة على **مشروع الميزانية العامة** المقدّم للبرلمان. وقد عزّز النواب المشاركون في مناقشة مشروع الميزانية مطلبهم هذا بإشارات إلى ما ورد في **تقرير رئيس ديوان المحاسبة** الذي تضمّن انتقادات للحكومة الاتّحادية بشأن عدم تعاونها معه، وبشأن عدم وجود موظفين أكفاء بإدارة الحسابات الحكومية.[17] وقد سبق أن ألمحنا كيف أنَّ الموقف المتصلب لمجلس النواب ضدّ مشروع الخطة الخمسية الأولى للتنمية كان من بين الأسباب الهامّة التي أدّت إلى إقالة رئيس مجلس الأعمار ووكيل وزارة المالية عبد الرازق شقلوف يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٢.[18]

ويشير تقرير أعدّته السفارة البريطانية[19] بتاريخ ٢٧/ ٤/ ١٩٦٢ إلى ما دار خلال عدد من جلسات البرلمان التي انعقدت أيام ١٤، ١٥، ١٨، ١٩ من شهر إبريل/ نيسان من العام نفسه، وإلى الأسئلة والاستجوابات التي ووجهت بها الحكومة، والتي كان من بينها سؤال عن نوع المراقبة التي تمارسها الحكومة على شركات النفط لضمان عدم تلاعبها بشأن كميات البترول المنتجة والمصدّرة.

محاولات استرضاء

يبدو أنَّ رئيس الوزراء الصيد أحسّ بالخطر الذي يشكّله البرلمان الجديد على حكومته، فهو قد شاهد من خلال موقعه كوزير في حكومة كعبار كيف نجح هذا البرلمان، وللمرّة الأولى في تاريخ التجربة البرلمانية الليبية، في توجيه لوم في إبريل/ نيسان ١٩٦٠ لتلك الحكومة، وكيف أنّه نجح في إسقاطها بالنهاية خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول من العام نفسه. ومن ثمّ **فقد شرع**

---

١٧ البرقية المرسلة من السفير الأمريكي جونز ذات الرقم (١٦٧) المؤرّخة في ٢/ ٤/ ١٩٦٢.

١٨ راجع مبحث "إقالة شقلوف" في الفصل الثاني "حكومة الصيد ونهاية حقبة .. وقائع وتطوّرات" من هذا المجلد.

١٩ التقرير يحمل الرقم الإشاري 1014/62 , VT 1015/17 بالملف FO 371/165732 22860. وهو من إعداد المستر إيبوت A. Ibbott الذي يبدو أنّه من رجال المخابرات البريطانية بفرع السفارة في بنغازي، وموجّه إلى المستر كاردين الذي أحاله، بموجب رسالة مؤرّخة في ١/ ٥/ ١٩٦٢، إلى الخارجية البريطانية.



الصيد في تحييد واستمالة عدد من أعضاء البرلمان من خلال ضمّهم إلى الوزارة.[٢٠] ففي التعديل الذي أدخله على وزارته يوم **٣/ ٥/ ١٩٦١** ضمّ إليها كلاً من عبد المولى لنقي (وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية)، ويونس عبد النبي بالخير (وزيراً للدفاع)، وأبي القاسم العلاقي (وزيراً للصناعة). كما ضم في التعديل الذي أدخله على وزارته يوم **١٤/ ٦/ ١٩٦٢** وزيرين جديدين إليها هما: محمد عطية الله بونويرة (وزيراً للزراعة)، ومحمد بوربيدة (وزيراً للصحة). كما أشارت بعض التقارير إلى لجوء الصيد إلى أساليب غير نظيفة في استمالة بعض النواب إلى جانب حكومته.[٢١]

مقاطعة ومذكرة

بسبب روح التحدّي التي سيطرت على عددٍ من أعضاء المعارضة البرلمانية، قام تسعة منهم (هم النواب: محمد نشنوش، والسايح فلفل، ومحمد بوصاع الزنتاني، وعلي مصطفى المصراتي، ومحمود صبحي، والفيتوري زميت، وأحمد الرماش، وعبد السلام التهامي، ومحمد بشير المغيربي)[٢٢] **بمقاطعة الدورة البرلمانية الجديدة،** التي جرى افتتاحها يوم **٦/ ١٢/ ١٩٦٢** بمدينة "البيضاء".[٢٣] وكانت هذه المقاطعة على أساس عدم دستورية عقد البرلمان خارج إحدى العاصمتين المنصوص عليهما في الدستور، وهما: طرابلس وبنغازي.

وفضلاً عن ذلك، قام عدد من هؤلاء النواب (صبحي وفلفل والمغيربي وزميت والرماش والزنتاني) بالتوقيع مع عددٍ من **الشخصيات الوطنية**[٢٤] (الأستاذ مصطفى بن عامر ومحمود مخلوف وعبد الرحمن بركات بن سعود وإبراهيم الغويل) **على مذكرة مؤرّخة في ٢٧/ ١٢/ ١٩٦٢**، وموجّهة إلى الملك

٢٠ يلاحظ أنَّ هؤلاء النواب جميعهم كانوا أصحاب مواقف متشدّدة ضدّ الحكومة.

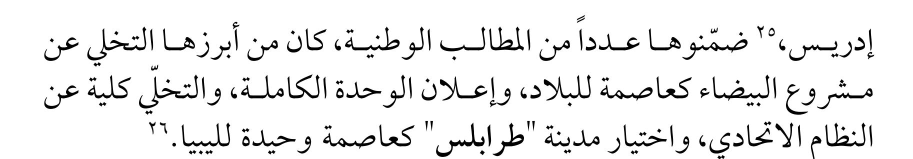
٢١ راجع ما ورد في مبحث "اتهامات بالفساد المالي" في الفصل الثاني "حكومة الصيد ونهاية حقبة .. وقائع وتطوّرات" من هذا المجلد.

٢٢ يلاحظ أنّ هؤلاء النواب جميعاً، فيما عدا الأخير محمد بشير المغيربي، هم من ولاية طرابلس.

٢٣ جرى افتتاح الدورة الجديدة في مبنى لمدرسة ثانوية بالمدينة بسبب عدم اكتمال بناء مقرّ البرلمان الجديد بمدينة البيضاء. وقد لاحظ تقرير أعدّته السفارة البريطانية، حول هذا الموضوع، غياب السفير المصري وعدم مشاركته في الاحتفال. (التقرير مؤرّخ في ١١/ ١٢/ ١٩٦٢ ويحمل الرقم الإشاري VT 1015/50، 10121/62. الملف FO 371/165734 22860.

٢٤ أربعة من الموقعين على المذكرة (بن عامر والمغيربي ومخلوف وبن سعود) هم من زعماء جمعية عمر المختار التي سبق حلها، ويعرف عن جميع الموقعين على هذه المذكرة أنّهم على صلة بالحكومة المصرية، وذوو توجّهاتٍ ناصرية).




إدريس،[٢٥] ضمّنوهـا عـدداً من المطالـب الوطنيـة، كان من أبرزهـا التخلي عن مـشروع البيضاء كعاصمة للبلاد، وإعـلان الوحدة الكاملـة، والتخلّي كلية عن النظام الاتحادي، واختيار مدينة "**طرابلس**" كعاصمة وحيدة لليبيا.[٢٦]

٢٥ سلمت المذكرة إلى الملك إدريس عن طريق كبير التشريفات الملكية السيد فتحي الخوجة.

٢٦ بصرف النظر عن مدى استجابة الملك والحكومة لتلك المطالب، فإنَّ مجرّد تقديمها لأمر ذو دلالة على هامش الحرّية الكبـير الـذي كان متاحاً للمواطنين للتعبير عن مطالبهم من خلاله، كما أنّه مؤشّر هام على تلك الروح السـائدة بين النخب السياسية والمثقفة وما اتسمت به يومذاك من جرأة وإقدام.



الصحافـة الوطنية

بلـغ عدد الصحف والمجلات الليبية التي صدرت خلال هذه الحقبة **(٢١)** صحيفة ومجلة يومية وأسـبوعية وفصلية، منها اثنتـان **حكوميتان** هما: "**طرابلس الغـرب**" و"**برقـة الجديدة**"، وأربعة مملوكة من قبل **هيئـات اعتبارية**، أمّا البقية، **(١٥)** صحيفة ومجلة،[٢٧] فهي مملوكة ملكية خاصّة وذلك علىٰ النحو الذي يتضح من البيان التالي:

الصحيفة/المجلة	صاحب الامتياز	سنة التأسيس	الجهة
الليبي	علي محمد الديب	١٩٥١	طرابلس
المنار	عمر الأشهب	١٩٥٢	بنغازي
الدفاع	صالح مسعود بويصير	١٩٥٢	بنغازي
اللواء	علي رجب	١٩٥٢	طرابلس
ليبيا (مجلة)	مصطفى بن عامر[٢٨]	١٩٥٣	بنغازي
البشائر	علي زاقوب	١٩٥٣	بنغازي
الزمان	عمر الأشهب	١٩٥٤	بنغازي
صوت المربّي (فصلية)	اللجنة الثقافية لرابطة المعلمين	١٩٥٥	طرابلس
الأفكار	الجمعية الليبية التركية	١٩٥٥	طرابلس
الرائد	بشير يوسف الطويبي	١٩٥٦	طرابلس
النور (مجلة)	عقيلة بالعون	١٩٥٧	بنغازي
الضياء	عمر الأشهب	١٩٥٧	بنغازي

٢٧ شـهدت الفترة السـابقة على الاسـتقلال صدور عدد من المجلات والصحف هي: "**شـعلة الحرية**"، الناطقة باسـم حـزب المؤتمـر الوطنـي الطرابلـسي، و"**الوطـن**"، التـي تصدرهـا جمعية عمـر المختـار، و"**التـاج**"، لصاحبها عمر الأشهب، و"**الاستقلال**"، التي تصدرها رابطة الشباب الليبي ببنغازي.

٢٨ كان قد خرج من السجن في مايو/أيار ١٩٥٢.



العمل	أحمد بوهدمة	١٩٥٨	بنغازي
الطليعة	سالم علي شيتا	١٩٥٨	طرابلس
المساء	سليمان دهان	١٩٥٨	طرابلس
الرقيب	رجب المغربي	١٩٦١	بنغازي
جيل ورسالة (مجلة)	المفوضية العامة للكشاف		
الهدى الإسلامي	جامعة محمد بن علي السنوسي الإسلامية	١٩٦١	البيضاء
طرابلس الغرب	حكومية	١٩٥٢	طرابلس
برقة الجديدة	حكومية[٢٩]	١٩٥٢	بنغازي

وقد نظم **قانون المطبوعات** رقم **(١١) لسنة ١٩٥٩** الصادر في ١٤/ ٦/ **١٩٥٩** أوضاع الصحافة والمطبوعات في البلاد. ورغم ما يمكن أن يوجّه لهذا القانون وللتشريعات التي سبقته من انتقادات، وما انطوت عليه من **ثغرات**، فإنّها أتاحت للصحافة الليبية في تلك الحقبة **هامشاً واسعاً من حرية التعبير والنشر**. وممّا يزيد في تقدير ما كانت تتمتع به الصحافة الليبية من مزايا إدراك واقع حال الصحافة الأسيف في معظم الدول العربية يومذاك.

ولا نشك في أنَّ صدور **هذا العدد من الصحف والمجلات**، في بلدٍ لا يزيد تعداد سكانه عن المليون ونصف المليون نسمة، ونسبة **الأمّية** بينهم تبلغ نحو ٩٠٪، **هو في حدّ ذاته ظاهرة جديرة بالتثمين الإيجابي**. وفضلاً عن ذلك، فإنَّ استعراض **عيّنات وأمثلة من الموضوعات** التي خاضت فيها صحافة تلك الحقبة، ومراجعة **الطريقة الصريحة** التي تناولت بها الكثير من القضايا والمسائل الحساسة، والتي بلغت درجة الاستفزاز للحكومة في أحيان كثيرة، لتزيد من درجة هذا التثمين وتقديره.[٣٠] وعلى سبيل المثال، فإنّ هذه الصحف تعرّضت بالانتقاد الشديد إلى:

- معاهدة التحاف مع بريطانيا في عام ١٩٥٣.

---

٢٩ كانت تصدر منذ العام ١٩٤٧ في بنغازي وكان السيد صالح بويصير يرأس تحريرها.

٣٠ نحسب أنّ هذا الموضوع جدير بدراسات خاصّة عديدة، وباهتمام الباحثين والدارسين لتاريخ تلك الحقبة.



- الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية في العام ١٩٥٤ ووجود القواعد الأمريكية في ليبيا.
- العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦، وسياسات أمريكا في الخليج العربي.
- مساندة أمريكا ودعمها للعدوّ الصهيوني، وسياسات أمريكا في إفريقيا.
- الاتفاقية مع فرنسا، وسياسة الأخيرة تجاه دول المغرب العربي، وقيامها بإجراء تجارب نووية في الصحراء الجزائرية.
- الاتفاقية مع إيطاليا، وكثير من صور التعاون بين الحكومة الليبية وإيطاليا.
- برنامج مساعدات النقطة الرابعة (الأمريكي).
- نشاط هيئة المصالح الليبية-الأمريكية المشتركة.
- مواقف ونشاط اليهود في ليبيا.

كما **ناصرت** هذه الصحف بقوّة وبشكل متواصل:

- الثورة الجزائرية منذ لحظة انطلاقتها، إلى أن حققت انتصارها.
- القضية الفلسطينية.
- حركات التحرّر والمطالبة بالاستقلال، في شمال إفريقيا، وفي بقية القارة الإفريقية والعالم العربي.

وفضلاً عن ذلك، حملت هذه الصحف على كثير من **مظاهر الفساد المالي والتسيّب الإداري**. وقد انتهزت معظم هذه الصحف **المنشور** الذي أصدره الملك إدريس في **١٣/ ٧/ ١٩٦٠** المعروف بمنشور "**بلغ السيل الزبى**"، فضاعفت من حملتها ضدّ مظاهر الفساد المالي والمحسوبية.

وممّا يُذكر بإكبار لصحافة هذه الحقبة أنّها **هيّأت أرضية خصبة ترعرعت على صفحاتها كثير من الأقلام** التي عُرفت واشتهرت فيما بعد و**أسهمت في إثراء الحركة الثقافية والفكرية في البلاد**[٣١].

٣١ راجع مقالة "الصحافة الليبية في مائة عام"، مجلة **الوطن** الناطقة باسم "الجبهة الليبية الوطنية الديموقراطية". (العدد ١١، يناير/ كانون الثاني-فبراير/ شباط ١٩٨٣).



وينبغي الإشـارة إلى أنّه، وإن كانت أغلبية هذه الصحف، بما فيها الصحف الحكوميـة، **قـد تجنّبـت الوقـوع في رذيلة المبالغة والإسـفاف في إطراء سياسـات ومواقـف مختلـف حكومات الحقبة**، فإنَّ قلة منها بلا ريب مارسـت بعض صور **المديح الممجوج**، كما أنّ بعضاً آخر منها كان **نموذجاً لصحافة الابتزاز**.

وقـد كان في عداد الظواهر الصحية لصحافة هذه الحقبة أن تفتح صفحاتها لتلاقـح مختلـف الآراء والاتجاهـات والأفكار، ولاسـيما في ظل ازدياد النشـاط الحزبي العقائدي السرّي، إلا أنّه لا يخفى تحوّل **بعض الصحف إلى ميدان للصراع الحزبي والخلاف الشخصي والتشهير البغيض**.

وفي العموم، لا نشـك بأنَّ صحافة هذه الحقبة قد أسـهمت وبشكل فعّال في إنضاج الرأي العام الليبي.[٣٢]

مـواقـف

وبالطبـع لم تتخلّـف الصحافـة الليبيّة، ولاسـيما الأهلية منها، عـن مواكبة "**الأجواء السياسـية**" التي سـادت البـلاد، وعلى الأخصّ منـذ **انتخابات الهيئة البرلمانيـة الثالثـة** (يناير/ كانـون الثـاني ١٩٦٠)، بـل إنّها أسـهمت في خلق تلك الأجواء وفي التمهيد لقيامها، كما أنّها كانت مرآة تعكس ما يمور بداخلها.

وعـلى سـبيل المثال، نـشرت صحيفـة "**الرائد**" في أحـد أعدادهـا الصادرة خلال شـهر ديسـمبر/ كانون الأول ١٩٥٨ مقالاً باسـم **علي بوزقيّة** (الذي كان معروفـاً بميوله اليسـارية) انطلق فيه ممّا ورد بخطاب العـرش الذي ألقاه رئيس الـوزراء كعبار يـوم ٣٠/ ١١/ ١٩٥٨، ودعا الكاتب في مقاله هذا إلى تنفيذ جملة مـن المطالب، من بينها الدعوة إلى مراجعة **قانون المطبوعات**، بما يعطي الصحافة الوطنيـة المزيد مـن حرّية النشر، والدعـوة إلى تعديل **قانـون الانتخابات العامة**، بـما يعطي العمليـة الانتخابية حرّية أكثـر ويجعلها أكثر نزاهة.[٣٣] وقد اسـتجابت حكومة كعبار بالفعل لهاتين الدعوتين.[٣٤]

---

٣٢ وصف التقرير السـنوي للسـفارة البريطانية، الخاصّ بأحداث ووقائع العام ١٩٦١ في ليبيا، الرأي العام في ليبيا بأنّه عاطفي ومتحامل وغير ناضج.

٣٣ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (١٨٣) المؤرّخ في ٦/ ١/ ١٩٥٩، الملف 773.21.

٣٤ راجع الفصل الأول "حكومة كعبار .. واكتشاف النفط" من هذا المجلد.

وعلى سبيل المثال، شجبت الصحف الأهلية الثلاث الصادرة في طرابلس خلال الأسبوع الأخير من شهر فبراير/ شباط ١٩٦٠ (صحيفة "**الطليعة**" يوم ٢٣/ ٢، وصحيفة "**الليبي**" يوم ٢٥/ ٢، وصحيفة "**الرائد**" يوم ٢٧/ ٢) الزيارة التي قامت بها (١٢) قطعة من الأسطول البحري الإيطالي لميناء طرابلس (خلال الفترة ٢٠-٢٣ من فبراير/ شباط ١٩٦٠)، وهو الموضوع الذي تبنّاه عدد من أعضاء البرلمان، كما مرّ بنا، وأدّى في النهاية إلى أن يوجّه البرلمان، للمرّة الأولى في تاريخه، لوماً للحكومة وافق عليه **(٣٣)** عضواً من أعضائه. ومرّة أخرى، لم تتأخّر الصحافة عن نقل ما كان يجري حول هذا الموضوع من سجال ومناقشاتٍ داخل البرلمان.[٣٥]

وتؤكد الوقائع أنَّ **التداعيات السياسية** التي آلت إلى سحب البرلمان الثقة من حكومة عبد المجيد كعبار، وأدّت في ١٦/ ١٠/ ١٩٦٠ إلى سقوطها، بدأت بتقرير صحفي مفصّل نشرته للمرّة الأولى صحيفة "**المساء**" (التي يملكها ويرأس تحريرها **سليمان دهان**) في عددها الصادر يوم ٢٠/ ٨/ ١٩٦٠ حول "طريق فزان" وملابسات تكليف شركة عبد الله عابد السنوسي به.[٣٦]

وكمثال آخر، نشرت صحيفة "**الرقيب**"[٣٧] مقالاً في عددها الصادر يوم **٢٠/ ٢/ ١٩٦٢** بقلم **عبد السلام محمد شلّوف**، شنّ فيه هجوماً عنيفاً على **الولايات المتحدة الأمريكية** وصناعة السينما في هوليوود، وعلى **إيطاليا**، بسبب ما تردّد عن عزمهما على إنتاج **فيلم عن النبي محمد** ﷺ، وكان ممّا جاء فيه:

"**أمريكا** التي قتلت الآلاف من الناس في هيروشيما وناجازاكي .. أمريكا التي جعلت العالم يعيش على حافة جحيم الحرب .. بسبب عدم احترامها للحرّية وللمبادئ المقدّسة .. أمريكا التي لا تكنّ أدنى احترام لحرمة الإنسانية، والتي ساعدت على قيام إسرائيل، وعلى إمدادها بالمساعدات .. أمريكا التي دمّرت عن طريق دولاراتها كل القيم والمثل .. أمريكا هذه تمدّ يدها الآن لتعبث وتشوّه مقدّساتنا بإنتاج فيلم عن نبيّنا محمد ﷺ".

---

٣٥ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (٣٢٧) المؤرّخ في ٨/ ٣/ ١٩٦٠، الملف 773.5865.

٣٦ انظر: "الصحافة في عهد الاستقلال"، مجلة **الإنقاذ** (العدد ٣٩، ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩١)؛ انظر أيضاً: خدوري، ص ٣٣٧.

٣٧ كانت قد شرعت في الصدور خلال العام ١٩٦١، ورئيس تحريرها هو رجب المغربي.



"في السابق أنتجت أمريكا فيلم "**الوصايا العشر**"، الذي تمّ تصويره في مصر .. هذا الفيلم سيء، وهو يحمل دعاية خبيثة ضدّ العرب .. غير أنّه لم يخطر ببالنا أن يصل العبث بأمريكا إلى درجة تجعلها تفكر في تصوير أشرف المخلوقات سيدنا محمد ﷺ في فيلم تجاري يجري استغلاله بواسطة الاستعمار وأعداء العرب والمسلمين .. أعداء الإسلام .. إنّنا قد نقبل أيّ شيءٍ من أمريكا إلا مثل هذا الأمر..".

وبعد أن يعدّد الكاتب الأسباب التي تدعوه لأن يعارض بكل قوّة مثل هذا الأمر، يخلص إلى القول بأنّ هذا الفيلم ليس سوى مؤامرة أمريكية/ صهيونية لتشويه الإسلام ونبيّه – عليه وآله الصلاة والسلام. ثمّ يعرّج الكاتب على "**إيطاليا**" فيقول:

"إنَّ **إيطاليا** هي الأخرى تفكر في إنتاج فيلم سينمائي حول النبيّ .. وهي أخطر من أمريكا، ونواياها أكثر سواداً .. إنَّ نوايا إيطاليا ومشاعرها تجاهنا تجسّدها مؤامراتها المستمرّة ضدّنا عن طريق شركاتها الاستعمارية المتغطرسة، وسلوك جاليتها المقيمة في بلادنا، وعن طريق استيطانها لوطننا قرابة ثلث قرن من الزمان".

"إنَّ تفكير إيطاليا اليوم في إنتاج فيلم حول نبيّنا محمد هو تحدٍّ صريح لنا، ومؤامرة جديدة ضدّنا وضدَّ مقدّساتنا .. إنَّ نواياها يكشفها زيف صداقتها التي فرضها علينا أشخاص من أجل خدمة مصالحهم الخاصّة من وراء هذه الصداقة."

"إنَّ شعبنا الذي يدرك حقيقة إيطاليا والإيطاليين، يعرف بكل تأكيد أنَّ نار الانتقام ما تزال تشتعل في صدورنا، وإنّ هذه النار لن تنطفئ أبداً .. فلتحذروا منّا **يا قتلة عمر المختار** .. وكفوا عن تقديم ابتساماتكم الصفراء لنا، ذلك أنّنا أذكى من أن تنطلي علينا حيلكم أيّها القراصنة والشياطين الذين ترتدون مسوح الملائكة".

ومن الأمثلة الأخرى على ما كانت تتناوله الصحافة الوطنية في هذه الحقبة، ما ورد في صحيفة "**العمل**" التي كان يرأس تحريرها السيد **أحمد بوهدمة**.[٣٨]

---

٣٨ أحمد بوهدمة هو الأخ الأصغر للشيخ محمود بوهدمة الذي خلف حسين مازق في منصب والي برقة، وكان يشغل قبل ذلك منصب رئيس مجلس الشيوخ.



فقد ورد في عددها الصادر يوم ١١/ ١٢/ ١٩٦١ افتتاحية موجّهة إلى أعضاء مجلس النواب تدعوهم إلى أن يولوا اهتمامهم لعددٍ من القضايا الحيوية، من بينها:[٣٩]

- المساعدات الأجنبية والقواعد العسكرية البريطانية والأمريكية في ليبيا. (وتساءلت الصحيفة عمّا إذا كانت أمريكا لا تزال مستمرّة في دفع المساعدات، وعن قيمة تلك المساعدات).
- الخبراء الأجانب في ليبيا ودورهم ومدى جدواه.
- المحادثات الجارية من أجل إعطاء شركة "أليطاليا" امتياز تسيير خطوط الطيران الداخلية في ليبيا.
- سياسات الحكومة في مجال النفط.

كما أوردت الصحيفة ذاتها، في افتتاحية عددها الصادر يوم **١٣/ ٨/ ١٩٦٢**، إشارة إلى طلب الحكومة الإسبانية من الولايات المتحدة الأمريكية زيادة قيمة إيجار القاعدة الأمريكية فوق أراضيها، ونبّهت الصحيفة إلى أنَّ إسبانيا تحصل من الولايات المتحدة الأمريكية، مقابل قاعدة عسكرية هي أصغر من قاعدة ويلس. على مقابل مالي يفوق (١٥) مرّة ما تحصل عليه ليبيا مقابل قاعدة ويلس. وقد تضمّن التعليق، الذي ذيّلت به السفارة الأمريكية تقريرها[٤٠] عن الافتتاحية المذكورة، إشارة إلى أنَّه قد سبق للصحيفة ذاتها أن نشرت في أواخر شهر مايو/ أيار ١٩٦٢ مقالاً ادّعت فيه أنَّ قاعدة ويلس سوف تصبح في القريب قاعدة لإطلاق الصواريخ النووية.

وعادت صحيفة "**العمل**" في عددها الصادر يوم **٢٧/ ٨/ ١٩٦٢** إلى موضوع **قاعدة ويلس** فقلّلت من أهمّية الإيجار الذي تحصل عليه ليبيا مقابل هذه القاعدة، وأكدت على المخاطر المترتبة على وجودها فوق الأراضي الليبية، كما دعت الحكومة إلى الدخول في محادثاتٍ مع الحكومة الأمريكية من أجل إزالتها.[٤١]

٣٩ تقرير السفارة الأمريكية رقم (٨٩) المؤرّخ في ١٦/ ١٢/ ١٩٦١، الملف 773.56.3.
٤٠ تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-46) المؤرّخ في ٢٢/ ٨/ ١٩٦٢، الملف السابق.
٤١ تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-61) المؤرّخ في ٣١/ ٨/ ١٩٦٢، الملف السابق.



ومـن الأمثلة على نـوع الموضوعات التي تناولتها الصحافـة الليبية يومذاك مـا ورد في افتتاحيـة صحيفة "**الرائـد**" الأهلية (كان يـرأس تحريرها عبد القادر بوهـروس) يـوم **٣١/ ١٢/ ١٩٦٢** حول التعّصـب الذي يمارس ضدّ **مسـلمي الحبشـة**، وقد جاء فيها "**إنَّ إخواننا المسـلمين في الحبشـة يتعرّضـون لخطر عظيم بسـبب المخطط الذي يسـتهدف تحويلهم، بكل السـبل الممكنـة، إلى النصرانية**". وحـث محـرّر هـذه الافتتاحية الـدول الإسـلامية جميعها على نـصرة إخوانهم في الحبشة من أجل درء هذا الخطر الداهم عنهم.[٤٢]



٤٢ التقرير المرسل من السفارة البريطانية حول ما ورد في الصحافة الليبية خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٢، الملف.FO 371/173 237 28183



عرفـت ليبيا، خـلال حقبـة **الإدارة البريطانيـة** في إقليمي برقـة وطرابلس، تكويـن العديد مـن **الجمعيات والأحزاب السياسـية**،[٤٣] كان منهـا في **برقة** جمعية عمر المختار،[٤٤] ورابطة الشـباب الليبي البرقـاوي،[٤٥] والمؤتمر الوطني البرقاوي، كـما كان منهـا في **طرابلـس** الحـزب الوطنـي، وحزب الجبهـة الوطنيـة المتحدة، وحـزب الكتلـة الوطنيـة الحرّة، وحـزب الاتحاد المـصري الطرابلـسي، وحـزب العمال، وحزب الأحرار، وحزب الاسـتقلال، وهيئـة تحرير ليبيا، وأخيراً المؤتمر الوطني الطرابلسي. وكانت **معظـم هذه الأحزاب ذات طبيعة وتوجّهات وطنية محليـة**، كـما كان لبعـض منها صحفـه الخاصة: "**الوطـن**" لجمعية عمـر المختار؛ و"**الاسـتقلال**" لرابطة الشـباب الليبي؛ و"**شـعلة الحرية**" لحزب المؤتمر الوطني الطرابلسي.

وعرفـت الدولـة الليبية الوليـدة **أول انتخابات برلمانية عامّـة**، كما مرّ بنا، في **١٩/ ٢/ ١٩٥٢** (أي بعد أقل من ثلاثة أشـهر من حصول ليبيا على اسـتقلالها). وقد شـارك **حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي**، بزعامة **بشـير السـعداوي**، في هذه الانتخابـات **ببرنامج**[٤٦] أعلنـه في ٤/ ٢/ ١٩٥٢، وكان الحـزب يؤمل أن يحصل عـلى أغلبيـة في البرلـمان المرتقب (إذ إنَّ ٣٥ من أعضائه الخمسـة والخمسـين هم مـن ولاية طرابلس). غـير أنَّ حزب المؤتمـر لم يفز بالنتيجة التـي كان يؤملها،[٤٧]

---

٤٣ راجع الفصل الثالث "على طريق الاستقلال .. المخاض العسير" في المجلد الأول من هذا الكتاب.

٤٤ حلـت "جمعية عمر المختار" نفسـها اسـتجابة لطلب الأمير إدريـس في ٧/ ١٢/ ١٩٤٧، وعـادت للظهور كمنظمة رياضيـة، ثمّ عادت من جديد كمنظمة سياسـية بعد اسـتقلال برقـة في يونيو/ حزيران ١٩٤٩ تحت اسـم "الجمعية الوطنية"، وقامت حكومة برقة بحلها نهائياً في يوليو/ تموز ١٩٥١ (قبيل استقلال ليبيا).

٤٥ حلت الرابطة نفسـها اسـتجابة لطلب الأمير إدريس في ٧/ ١٢/ ١٩٤٧ ثمّ عادت للنشاط في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٩ بعد استقلال برقة. استأنفت إصدار الصحيفة الناطقة باسمها "الاستقلال" التي كان يرأس تحريرها عبد ربّه الغنّاي، كما كان يشارك في تحريرها حتى ربيع عام ١٩٥١ منير البعباع، وصالح بويصير، وعبد المجيد بوجازية.

٤٦ شـاركت الأحزاب الطرابلسـية الأخرى، التي كانت (عملياً) شـبه منحلة، بشـخصيات زعمائها دون أن يكون لها برنامجها الخاص.

٤٧ فـاز في تلـك الانتخابات عن حزب المؤتمر ثمانية أعضاء فقط هم: الشـيخ عبد الرحمـن القلهود، ومصطفى ميزران، ومصطفـى الـسراج، ومحمـد الزقعار، وكمال فرحـات الزاوي، والعربي بوسـن، وعبد العزيـز الزقلعي، ومصطفى المنتصر.

واتهـم زعماء الحـزب حكومة محمود المنتصر بالتلاعب في تلـك النتيجة، وترتّب على ذلك قيام **قلاقل واضطرابات** في عدد من مدن ولاية طرابلس أدّت إلى مقتل وجرح عددٍ من المواطنين ورجال الشرطة.

ولم تكتـف حكومة محمود المنتـصر إثر تلك الاضطرابات، كما هو معروف، بإعـلان حالَـة **الطـوارئ** في الولايـة، وبنفـي زعيم حـزب المؤتمر الوطني بشير السـعداوي إلى خارج ليبيا[٤٨] يوم **٢٢/ ٢/ ١٩٥٢**، بل إنّهـا أصدرت أيضاً **قراراً إدارياً يمنع النشاط الحزبي، ويحظر تشكيل الأحزاب السياسية في البلاد.**[٤٩]

غـير أنَّ صـدور القـرار الإداري المذكـور لم يحل دون سـعي عـدد من تلك الأحـزاب لأن **تحيي وتسـتأنف** نشـاطها بطريقـة أو بأخرى غير معلنـةً، متجنّبة الوقـوع تحت طائلة القانون. كما سعت الحكومات المتعاقبـة إلى غضّ النظر عن تلـك المحاولات، وحاولـت فضلاً، عن ذلك، **اسـتقطاب واسـترضاء** قيادات هـذه الأحزاب وعناصرها البارزة من خلال تعيينهـا في مناصب وزارية (خليل القـلال، وعبد الرحمـن القلهود، ومصطفـى ميزران، ومصطفـى السراج)، وفي مجلس الشـيوخ (سـالم المنتصر، وأحمد رفيق المهدوي)، وفي مناصب على مستوى المجالس التنفيذية بالولايات.

الأحـزاب التقليـدية

يمكـن القول إنّه، باسـتثناء عناصر "**جمعية عمر المختـار**" في برقة، و"**حزب المؤتمـر الوطنـي**" **وحزب** "**الكتلـة**" في طرابلس، فإنَّ معظـم زعامات وقيادات الأحزاب التقليدية الأخرى (التي عرفتها مرحلة ما قبل الاسـتقلال) انصهرت جميعهـا في دولـة الاسـتقلال، وتلاحمـت معهـا، وأصبحـت جـزءاً مـن النخبـة الحاكمة.

(أ) عناصر جمعية عمر المختار

فيـما **نجحـت الحكومة في اسـتقطاب عـدد من عنـاصر جمعية عمـر المختار البارزين** (من أمثال خليل القلال، وعبد الرازقً شـقلوف، وعبد الكريم ليّاس، وعبد الله سـكته، وعـلي فلاق، ومحمد السـعداوية) وعددٍ مـن المتعاطفين معهم

---

٤٨ نفت معه الحكومة كلاً من أخيه نوري السـعداوي، وابن أخيه الزهير السـعداوي، والسـيد خليفة شـعبان، ورئيس تحريـر صحيفة "شـعلة الحرّية" أحمـد زارم، بحجّة أنّهم جميعاً كانوا يحملون جوازت سـفر أجنبية (سـعودية ولبنانية وتونسية).

٤٩ راجع ما كتبه الأستاذ عبد الله القويري حول الأحزاب في ليبيا في "**معنى الكيان.. محاولة نظرية لفهم الواقع الليبي**"، كراسات ليبية (١)، (بيروت: مطابع دار لبنان، ١٩٦٢)، ص ٣٧-٤٣.



(الشيخ عبد الحميد الديباني، وعبد السلام بسيكري، وحامد العبيدي، وعمر شنيب، وصالح بويصير)، **بقيت أبرز قياداتها**، المتمثلة في مصطفى بن عامر، وبشير المغيربي، ومحمود مخلوف، ومحمد الصابري، وعلي زواوه،[٥٠] في **موقف معارض إجمالاً لسياسات الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال**، كما أنّها انتهجت خطاً ناصرياً فيما بعد، وعُرف عن بعضها ارتباطاته الوثيقة بالسفارة المصرية وبالنظام المصري.

وقد سمحت الحكومة للأستاذ **مصطفى بن عامر**، بعد خروجه من السجن في مايو/ أيار ١٩٥٢، بإصدار مجلة ثقافية هي مجلة "**ليبيا**"،[٥١] غير أنّها لم تسمح له بإصدار صحيفة سياسية، الأمر الذي جعل رجال الجمعية يلجأون إلى استخدام صفحات صحيفة "**الدفاع**" التي كان يملكها صالح بويصير. وبعد قيام خلاف بين بويصير ورجال الجمعية عام ١٩٥٣[٥٢] اضطر هؤلاء إلى استخدام صفحات مجلة "**ليبيا**" الثقافية في حملاتهم السياسية **ممّا** أدّى إلى إغلاقها. وقد لجأوا فيما بعد إلى استخدام صفحات مجلة "**النور**" الثقافية التي كان يملكها الحاج عقيلة بالعون أحد أعضاء الجمعيّة المؤسّسين لها.

وتشير الوقائع إلى أنَّ رجال الجمعية فكّروا خلال عام **١٩٥٣** في تأسيس **حزب سياسي** باسم "**الحزب الحر**"، غير أنّهم تراجعوا عن هذه الفكرة بسبب عدم وجود أعضاء بينهم يمثلونهم في البرلمان. وشهد آخر العام ١٩٥٣ **توتراً في العلاقة بين حكومة ولاية برقة ورجال الجمعية**، فقد اتهمت الحكومة عدداً منهم بأنّهم كانوا وراء حملة **المنشورات السرّية** المضادّة للملك وللحكومة التي وزّعت في بنغازي عشيّة عودة الملك من رحلته إلى أوروبا في شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٣. وأقدمت الحكومة في ١٢/ ١٢/ ١٩٥٣ **على نفي ثلاثة من رجال الجمعية** (هم محمود مخلوف، ومحمد بشير المغيربي، وعبد الوهاب المبروك)[٥٣] واعتقال نحو (١٩) آخرين.

٥٠ كان قد ألقي القبض على هؤلاء أثناء الاضطرابات التي شهدتها مدينة بنغازي في يوليو/ تموز ١٩٥١ أثناء حكومة برقة، وقبل الاستقلال. وقد حكم على بعض منهم بالسجن، مثل الأستاذ مصطفى بن عامر الذي حُكم عليه بالسجن مدّة ثلاث سنوات وأطلق سراحه في مايو/ أيار ١٩٥٢.

٥١ انظر: المغيربي، ص ٣٧٠.

٥٢ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (٤٢) المؤرّخ في ١٨/ ١١/ ١٩٥٣، الملف 773.00.

٥٣ كتب صالح بويصير مقالاً، صدر في جريدته "**الدفاع**" بتاريخ ١٧/ ١٢/ ١٩٥٣، احتجّ فيه على سياسة نفي المواطنين الثلاثة، كما قدّم عضو المجلس التشريعي محمد عيسى الكاديكي استجواباً للحكومة حول هذا الموضوع. وقد عاد المنفيّون الثلاثة إلى بنغازي يوم ٢/ ٣/ ١٩٥٤. انظر: حكيم، **هذه ليبيا**، ص ١٦٠-١٦٢؛ وكذلك تقريري السفارة الأمريكية رقم (٦٣) بتاريخ ١٧/ ١٢/ ١٩٥٣، ورقم (١٦٨) بتاريخ ٨/ ٤/ ١٩٥٤، الملف 773.00 .

عندما جرت **الانتخابات البرلمانية الأولى** (فبراير/ شباط ١٩٥٢) كان الأستاذ **مصطفى بن عامر** زعيم الجمعية ما يزال في السجن. وبعد خروجه من السجن، ومع تنامي الإحساس لدى رجال الجمعية بحاجتهم إلى من يمثلهم في البرلمان، فقد رأوا ترشيح الأستاذ بن عامر في الانتخابات التكميلية لدائرة الشريف ببنغازي التي كان يمثلها خليل القلال.[٥٤] وقد **لعب النائب مصطفى بن عامر دوراً متميّزاً داخل البرلمان**، غير أنَّ حضوره البرلماني لم يدم طويلاً، إذ اقتصر على الدورة الرابعة والأخيرة من الهيئة البرلمانية الأولى، ولم يتمكّن من إعادة ترشيح نفسه للهيئة الثانية بسبب إصدار حكومة **بن حليم** لقانون يحظر على أيّ شخص صدر بحقه حكم بالحبس (ولو بقضية سياسية) أن يرشّح نفسه لعضوية البرلمان.

وفي ١٧/ ١/ ١٩٦٠، خاض **محمد بشير المغيربي** الانتخابات العامّة للهيئة البرلمانية الثالثة التي جرت خلال فترة حكومة عبد المجيد كعبار. وقد لعب النائب[٥٥] المغيربي دوراً بارزاً في تشكيل كتلة برلمانية معارضة تمكّنت من توجيه لوم إلى حكومة كعبار في مارس/ آذار ١٩٦٠ (بسبب زيارة قطع من الأسطول البحري الإيطالي لميناء طرابلس) وإلى حجب الثقة عن الحكومة نفسها في ١٦/ ١٠/ ١٩٦٠.

كما لعب النائب المغيربي دوراً بارزاً في جميع الاستجوابات والمناقشات التي دارت تحت قبّة البرلمان خلال حكومة الصيد، ومن أبرزها تلك المناقشات التي دارت حول مشروع الخطة الخمسية الأولى للتنمية، والتي كانت من العوامل التي أدّت إلى سقوط رئيس مجلس الإعمار **عبد الرازق شقلوف**، كما أنّه شارك مع عدد من أعضاء البرلمان **في مقاطعة افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة** يوم ٦/ ١٢/ ١٩٦٢ في قاعة مدرسية بمدينة البيضاء[٥٦] باعتبار أنّ هذه الخطوة ليست دستورية.

وشهدت فترة حكومة الصيد تلاحماً[٥٧] بين رجال الجمعية وعدد من الشخصيات الوطنية الليبية الأخرى (بمن فيهم أعضاء في البرلمان) تمثل

---

٥٤ كان خليل القلال قد تخلى عن عضويته بالبرلمان بعد أن تمّ تعيينه سفيراً بالقاهرة.

٥٥ اتهم بشير المغيربي بقبض أموال من الحكومة المصرية ساعدته في الفوز بالانتخابات.

٥٦ راجع مبحث "المعارضة البرلمانية" من هذا الفصل. ومن المفارقات العجيبة أنّ السفير المصري لم يشارك في حفل افتتاح الدورة البرلمانية المذكورة.

٥٧ يعتقد بعضهم أنّ هذا "التلاحم" كان برعاية مصرية.

في تقديمهـم **مذكـرة للملـك إدريـس** بتاريـخ ٢٧/ ١٢/ ١٩٦٢ ضمّنوها عدداً مـن المطالب، مـن بينها التخلي عن مشروع "البيضـاء" كعاصمة للبلاد، وإعلان الوحـدة الكاملة، والتخلي كلية عن النظـام الاتحادي، واختيار مدينة "طرابلس" كعاصمة وحيدة للبلاد.

ولا شـك في أنّ تحرّكات ونشاطات رجال جمعية عمر المختار، خلال الفترة الأخـيرة مـن عمر حكومة كعبار، وعلى امتداد سـنوات خـلال حكومة الصيد، قد أسـهمت في تأجيج حدّة الصراع الداخلي، ولاسيما أنّهم، رغم ما عُرف عنهم مـن توجّهات ناصرية قومية وارتباطات مصرية (وهي التوجّهات والارتباطات التي يشـاركهم فيها كل من البوصيري الشـلحي وعبد الله عابد السنوسي وعبد الرازق شـقلوف ومصطفى بن حليم بدرجاتٍ متفاوتـة)، فإنّ هؤلاء الأخيرين وقفوا منهم موقف المناوئ والمخاصم.

(ب) عناصر حزب المؤتمر الطرابلسي

كان مـن الواضـح أنّ عمليـة النفـي الجائـرة التـي تعرّض لهـا زعيم حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي **بشـير السعداوي** يوم ٢٢/ ٢/ ١٩٥٢ (إثر المصادمات الداميـة التي شـهدتها عدّة مدن من ولاية طرابلـس) ظلّت لها بصماتها الواضحة على مواقف أتباع الحزب، الذين كانوا يشكّلون نسبة عالية من أهالي الولاية، كما أنّ هذا النفي ظل يلوّن نظرتهم المعارضة، ليس تجاه رئيس الوزراء محمود المنتصر فحسب، بل تجاه النظام الملكي برمّته وحكوماته المتتالية كافة.

مـن جانـبها، سـعت **الحكومات** المتعـاقبة، التي تلـت حكومة المنـتصر، إلى **محاولـة اسـتمالة واسـترضاء قيادات حزب المؤتمر**، سـواء من فـاز منـهـم في الانتـخابـات البرلمـانيـة أم مـن لم يفـز، وذلـك بإشـراكهم في تشـكيـلات الحـكومة الاتحـادية والمجلس التنفـيذي للولاية، وفي غيرها من المـناصب الحكومية.

أمّـا على **جانـب القيادات نفسـها**، فإن الوقائع تفيد أنَّ مصطفـى ميزران، الـذي كان قـد فاز في انتخابات الهيئة البرلمانيـة الأولى، حاول أن يعيد بناء حزب المؤتمـر، غـير أنّه، على الرغم ممّا كان يتمتع به من شـعبية واسـعة في طرابلس ظل



يفتقر إلى قدرات السعداوي الفكرية والحركية.[٥٨] ومن جهة أخرى، سعى السيد ميـزران مع أعضاء برلمانيين من حزب المؤتمر (مثل الشـيخ عبد الرحمن القلهود، ومصطفـى السراج، وعبـد العزيز الزقلعي، ومحمد الزقعـار) وآخرين من برقة، مثل عبد السلام بسيكري، وصالح بويصير،[٥٩] إلى تكوين **جبهة برلمانية معارضة** باسم "**الكتلة**".[٦٠]

وعندمـا قدّمت **المعاهدة** التي وقعها محمود المنتصر مـع بريطانيا إلى البرلمان الليبي يوم ١٨/ ٨/ ١٩٥٣ للمصادقة عليها، عارضها ستة عشر نائباً منهم ثمانية من ولاية طرابلس، جميعهم من حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي، وهم: مصطفى ميزران، وعبد الرحمن القلهود، ومصطفى السراج، وعبد العزيز الزقلعي، ومحمد الزقعار، ومنير العروسي، والعربي بوسن، وكمال فرحات الزاوي.

وتفيد الوقائع الخاصّة بحكومة **محمد الساقزلي** (القصيرة العمر) أنّه نجح في إقناع النائب الشيخ **عبد الرحمن القلهود** (أحد قياديي حزب المؤتمر السابقين) أن يدخل معه في تشـكيل وزارته[٦١] متقلداً منصب وزير العدل. غير أنَّ هذا لم يمنع بعض قيادات حزب المؤتمر السـابقين من الاستمرار في معارضة الحكومة داخل البرلمـان، فقد ذكرت إحـدى البرقيات المرسـلة من المفوضيـة الأمريكية في ليبيا بتاريـخ ١/ ٣/ ١٩٥٤ أنَّ **النائـب محمد الزقعار** كان يسـعى لتأليـف كتلة داخل البرلمان بالتعاون مع النائب البرقاوي **صالح بويصير**.[٦٢]

أمّـا **مصطفـى بـن حليم**، فيبـدو أنّـه كان أكثر إقداماً في سياسـة اسـترضاء القيـادات السـابقة لحـزب المؤتمـر الوطنـي الطرابلـسي واسـتمالتهم إلى صـف الحكومـة، فضمّ إلى جانـب **عبد الرحمن القلهود**، الذي اسـتبقاه في منصب وزير العدل، **مصطفى السراج** الذي اختاره وزيراً للاقتصاد الوطني.[٦٣]

---

٥٨ برقية المفوضية الأمريكية رقم (٧٨٠) المؤرّخة في ٢٠/ ٦/ ١٩٥٢، الملف 773.00.

٥٩ من المتعاطفين مع جمعية عمر المختار.

٦٠ خدوري، ص ٢٥٦.

٦١ ضمّت وزارة محمد الساقزلي أيضاً خليل القلال وزيراً للدفاع. وكان القلال عضواً في مجلس إدارة جمعية عمر المختار الذي تشكل في عام ١٩٤٦، وأعيد انتخابه في عام ١٩٤٨. انظر: المغيربي، ص ١٠-١١.

٦٢ البرقية رقم (١٣٥)، الملف السابق (773.00).

٦٣ لم يبـقَ الـسراج طويـلاً في الوزارة إذ خـرج منها في ٢٦/ ٤/ ١٩٥٥. ويعتقد أن السـبب الحقيقـي وراء خروجه من الـوزارة يرجـع إلى توقيعـه، مع آخريـن، على عريضة موجهة إلى الملك إدريس تلتمس منه إصدار عفو بشـأن بشـير السعداوي الموجود بالمنفى. راجع ما ورد حول هذا الموضوع في مبحث "إشارات متناثرة" بالفصل الرابع "حكومة بن حليم.. السنوات العصيبية" من المجلد الثاني.

وقـد واصل **نواب البرلمان** مـن أعضاء حزب المؤتمر السـابقين – على تباين بينهـم[٦٤]– مواقفهـم المعارضـة لمختلـف سياسـات حكومة بن حليم، ولا سـيما للاتفاقيـات التـي أبرمتهـا مـع كل مـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وفرنسـا وإيطاليـا. وعندما حل موعد **انتخابات الهيئة البرلمانيـة الثانية** في ٧/ ١/ ١٩٥٦، خـلال حكومة بن حليـم، لم يفز فيها كل من النواب السـابقين **مصطفى ميزران** و**مصطفـى الـسراج** و**محمد الزقعـار**، كما لم يتقـدّم النائب **كمال فرحـات الزاوي** لترشـيح نفسـه، ولا يُعـرف على وجـه التحديد مـا إذا كان ذلك بسـبب تدخّل حكومة بن حليم في سـير تلك الانتخابات أم بسبب فقدانهم للشعبيّة التي كانوا يتمتعون بها.[٦٥]

وقد شهدت **انتخابات الهيئة البرلمانية الثالثة** التي عقدت في ١٧/ ١/ ١٩٦٠ (خلال فترة حكومة عبد المجيد كعبار) اختفاء المزيد من الوجوه البرلمانية لحزب المؤتمر مثل النائب **عبد العزيز الزقلعي**، والنائب **عبد الرحمن القلهود**. كما شهدت في الوقت نفسـه بـروز جيل آخر من رجال حزب المؤتمر الوطني السـابقين من أمثال الأستاذ **علي مصطفى المصراتي**، الذي لمع كأحد أبرز وجوه الكتلة البرلمانية المعارضـة التـي واجهت حكومة كعبار في سـنتها الأخـيرة، وتمكنت من حجب الثقة عنها ومن إسقاطها، كما أنّها واجهت حكومة السيد الصيد فيما بعد.

(ج) حزب الكتلة الوطنية[٦٦]

لم يعرف عن السيد **علي الفقيه حسن**، مؤسس ورئيس حزب "**الكتلة الوطنية الحرّة**" ذي الميول الجمهورية، أيّ نشاط منظم علني يُذكر منذ الاستقلال وقرار الحكومة بحظر النشـاط الحـزبي. غير أنَّه-يبدو أن نتائج **انتخابـات الهيئة البرلمانية الثالثـة**، وتلـك المناقشـات والمواجهـات التـي واجهتهـا حكومـة كعبـار داخل البرلمان، وما أسـفرت عنه من توجيه اللوم إليها ثمّ حجب الثقة عنها، شـجّعت بعـض قادة الأحـزاب التقليدية القدامى عـلى محاولة إحيـاء أحزابهم، ولو تحت أسماء جديدة، إذ إنَّ الوقائع تفيد بأنَّ **علي الفقيه حسن** قدّم في أواخر عام **١٩٦٠**

---

٦٤ على سـبيل المثـال، كان النائب محمد الزقعار من بين أعضاء النواب الذين وافقـوا على الاتفاقية المبرمة مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قاعدة ويلس.

٦٥ أعيد انتخاب النواب عبد العزيز الزقلعي، وعبد الرحمن القلهود، وسعيد العربي بوسن، ومنير العروسي.

٦٦ راجع ما ورد حول تأسيس هذا الحزب وقيادته في فصل "على طريق الاستقلال .. المخاض العسير" بالمجلد الأول من هذا الكتاب.



عريضـة طلب فيها السـماح بمعاودة نشـاط الحزب اسـتناداً إلى المـادة (**٢٦**) من الدسـتور، وأنّه أطلق على حزبه الجديد اسـم "**حزب الشعب**"، وأنّه أرفق بطلبه هـذا ميثاق الحـزب ومبادئه. وقـد هدّد علي الفقيه حسـن باللجـوء إلى المحكمة العليا في حال رفض الحكومة الاستجابة إلى طلبه.[٦٧]

الأحـزاب العقائـدية

عرفـت ليبيـا الأحـزاب والجماعـات العقائديـة حتـى مـن قبـل أن تحصل عـلى اسـتقلالها. من ذلك ما عُرف عن نشـاط **العنـاصر الشـيوعية الإيطالية** من أمثـال الدكتـور أنريكو شـيبلّي Enrico Cibelli خـلال حقبـة الإدارة البريطانية بطرابلـس.[٦٨] مـن ذلك أيضاً ما عُرف عن نشـاط بعض عنـاصر **جماعة الإخوان المسـلمين** التـي لجـأت إلى برقـة واحتمـت بقصر الأمـير إدريس في أوائل شـهر يوليو/ تمـوز ١٩٤٩،[٦٩] وشرعـت بالدعـوة فيـما بعـد إلى أفكارهـا بين أوسـاط الشباب في مدينة بنغازي.

وإذا كانـت **حكومـة السـيد محمـود المنتصر** قد فرضـت حظراً رسـمياً على النشـاط الحـزبي وعـلى تشـكيل الأحـزاب السياسـية منـذ مرحلة مبكـرة عقب الاسـتقلال، فإنَّ ذلـك الحظر لم يكن ليحول دون أن يتواصـل **احتكاك الليبيّين، ولاسـيما من الشـباب والطلاب، بالحركات الحزبية العقائديـة والأفكار القومية والناصريـة** التـي أخذت تنتشر في منطقة المشرق العربي على امتداد الخمسـينيات مـن القـرن الماضي، وأخـذت تتسرّب إليهم عـبر **الصحف والمجـلات** والكتب والإذاعـات، أو مـن خـلال **الطـلاب الليبيّين** الدارسـين في الجامعـات العربية، أو عن طريق **المدرّسـين والموظفين** الذين اسـتعانت الحكومـات الليبية بخبراتهم وخدماتهـم منـذ فجـر الاسـتقلال. وكان من أبرز هـذه الأحـزاب والحركات: **الشـيوعيون، والإخوان المسـلمون، وحزب البعث العربي الاشـتراكي، وحزب التحرير الإسـلامي**. وتكوّنت من خلال هذا التماسّ والاحتكاك القناعات لدى أعدادٍ من الشباب والطلاب، أعقبتها الارتباطات مع هذه الأحزاب والجماعات،

---

٦٧ راجع ما ورد بمبحث "وقائع وتطوّرات" في الفصل الأول "حكومة كعبار .. واكتشاف النفط" من هذا المجلد.

٦٨ انظر: جون نورمان John Norman، ص ٢٦-٣١.

٦٩ راجع فصل "على طريق الاستقلال .. المخاض العسير" في المجلد الأول من هذا الكتاب.

ثمّ تلاها تأسـيس التشـكيلات الحزبية المتفاوتة قوّة وضعفاً، والتي ظلت جميعها في نطـاق "**العمـل السرّي المحظور**" الذي كانت أجهـزة الحكومة السرّية تتابعه وتراقبه دون أن تصطدم به ما لم يوجد لديها المسوّغ الأمني لذلك.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ موقف جميع التشكيلات والتنظيمات العقائدية السرّية كان مناوئاً للنظام الملكي ومعبّأ ضدّه، بسـبب وجـود القواعد الأجنبية والدعاية المضـادّة الوافـدة عبر الحـدود، وفوق ذلك كله، وقبل أيّ شيءٍ آخر، بسـبب منع ذلك النظام للنشاط الحزبي العلني أيّاً كان نوعه.[٧٠]

ومع تزايد **المدّ القومي** في ظل الأحداث الكبيرة التي شهدتها المنطقة (تأميم قنـاة السـويس والعدوان الثلاثـي على مصر وقيـام الوحدة بين مصر وسـوريا، ثـمّ وقوع الانفصـال بينهما وتتابـع الانقلابات العسـكرية ..) ومـع ازدياد عدد الكليـات والمعاهد والمـدارس، ومن ثمّ انتشـار التعليم وازديـاد عدد الطلاب، ومع تنامي **أعداد الطلاب** الليبيّين العائدين من الدراسة في الخارج، ونموّ حركة التنقل والاتصال بين ليبيا والدول العربية، **زاد انتشار هذه الأفكار والتوجّهات، وازداد عدد أتباعها والمتعاطفين معهم، ونمت تشـكيلاتهم**. وشهدت الفترة منذ منتصف الخمسـينيات **زيادة في حدّة التنافس والصراع السلمي** بين أتباع وأنصار هذه الحركات والتشـكيلات، وتحوّلت الكليات والمعاهـد والنقابات والنوادي الرياضية والثقافية وصفحات الجرائد ميداناً ومسرحاً لهذا التنافس والصراع،[٧١] كـما اسـتطاعت بعض هذه الحـركات والتنظيمات أن تتسـلل إلى صفوف الجيش وإلى بعـض المرافـق الحكومية، وأن تحوز على تعاطف عدد محدود جداً من رجال النخبـة الحاكمـة. ومـن الواضـح أنَّ درجـة الحيـاد والنزاهـة التي كانـت عليها انتخابـات الهيئة البرلمانيـة الثالثة (يناير/ كانون الثـاني ١٩٦٠) جعلت **أصحاب هـذه التوجهات الحزبيـة يتطلعون إلى أن تكون لهم حصّة كبـيرة في مقاعد برلمان الهيئة الرابعة التي كان من المقرّر إجراء انتخاباتها في مطلع عام ١٩٦٤.**

٧٠ لعل من العوامل الأخرى التي لعبت دوراً مهمّاً في هذا الاتجاه قوة الدعاية المتحاملة على النظام، وعدم اهتمام النظام الملكي بالدفاع عن توجّهاته وسياسـاته ومكتسـباته، وعدم سعيه لتنمية الإحسـاس بالانتماء الوطني جنباً إلى جنب مع الانتماء القومي والإسلامي.

٧١ راجـع مباحـث "مواقـف الصحافـة" و"المعارضـة البرلمانية" و"قضيـة حمّاد ومنّـاع" و"حركة المنشـورات السرّية" و"صراع نقابات العمال" و"إضراب طلابي" من هذا الفصل.





ومن الأمور المؤسفة أنَّ **أصحاب هذه التوجّهات الحزبية لم يعيروا أيّ اهتمام جادٍّ للقضايا الوطنية، ولم يعطوا أيّ وزن لما يمكن أن يوصف بالخصوصية الليبية، ولم يحرصوا على النظر إلى القضايا الإقليمية والقومية من زاوية ليبية بصفة أوّلية وأساسية**. وقد ترتب على هذا القصور أن طبعت العلاقات بين أصحاب هذه التوجّهات في ليبيا بما ساد بين نظرائهم في الأقطار العربية. فالصراع الذي ساد بين الشيوعيين والبعثيين في العراق، مثلاً، انعكس على علاقات البعثيين بالشيوعيين في ليبيا، والخلاف الذي وقع بين عبد الناصر وبين الشيوعيين في العراق، أو مع الاتحاد السوفييتي انعكس على علاقات الناصريين بالشيوعيين في ليبيا، والخلاف الذي وقع بين الإخوان المسلمين وعبد الناصر في مصر انعكس هو الآخر سلباً على علاقات الإخوان المسلمين في ليبيا مع بقية العناصر القومية والناصرية والبعثية، **ومن ثمّ وقعت هذه المجموعات جميعها أسيرة لتلك الصراعات العقيمة الوافدة من وراء الحدود، والتي ألهتها عن التفكير في قضايا واقعها المحلي الوطني بعمق وتركيز، واستنزفت كثيراً من وقتها وجهدها، كما أسهمت في إفساد علاقاتها.**

وقد لا يكون من المبالغة القول بأنَّ ثروة ليبيا النفطية الهائلة التي اكتشفت في عام ١٩٥٩، والتي حوّلت ليبيا إلى "**كنز وغنيمة**" بعد أن كانت "**عبئاً مالياً ثقيلاً**" أغرت بعض النظم العربية ذات التوجّهات الأيديولوجية بأن تسعى من خلال "**أنصارها**" و"**الجماعات المحسوبة عليها**" في ليبيا إلى زعزعة النظام الملكي والاستيلاء على السلطة في ليبيا (ويمكن في هذا الإطار فهم تحرّكات بعض الناصريين المستمرّة في ليبيا، وقضية اعتقال المشتبه بانتمائهم إلى حزب البعث العربي الاشتراكي وتقديمهم إلى المحاكمة يوليو/ تموز- ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦١).

جمعية الفكر[٧٢]

في ١١/ ١٢/ ١٩٥٩ (حكومة كعبار)، جرى الإعلان عن تأسيس "**جمعية الفكر**" بطرابلس كجمعية غير ذات أهداف سياسية، وتسعى لتحقيق التبادل

٧٢ راجع الكتيّب الصادر عن الجمعية في يناير/ كانون الثاني ١٩٦٧ بعنوان "جمعية الفكر في ليبيا - تاريخها ونشاطاتها، ١٩٥٩-١٩٦٦".



الفكـري والثقـافي عن طريق إقامـة المحـاضرات والندوات (الشـهرية ونصف الشـهرية) والزيارات والمسابقات والمعارض والاحتفالات الشعبية. وقد شارك في تأسيس هذه الجمعية كل من السادة:

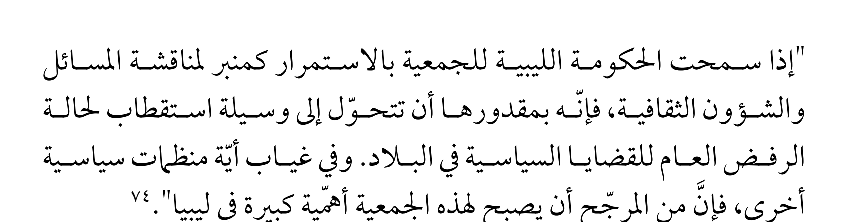
* كاظم نديم بن موسى
* مصطفى الأمير
* عبد الله شرف الدين
* محمد فريد سيالة
* محمد مرشان
* عبد الهادي الفيتوري
* محمد الشاوش
* نور الدين المسعودي
* سعيد السراج
* محمد بوزيد الشريف
* عبد اللطيف الشويرف
* عبد القادر بوهروس
* علي بوزقية

وقـد تـرأسّ الجمعيـة في العـام ٦٠/ ١٩٦١ محمـد **المهـدي بوحامـد**، تلاه في العـام ٦١/ ١٩٦٢ النائـب البرلماني **علي مصطفى المصراتي**، ثـمّ عاد بوحامد مـرّة ثانية لرئاسـة الجمعيـة في العـام ٦٢/ ١٩٦٣. ولأنـه لم يكـن للجمعية مقرّ خـاصّ في البداية، فقـد عقدت معظـم اجتماعاتها في مقرّ **نـادي الاتحاد الرياضي** بطرابلـس، وقـد بلغ مجمـوع أعضائها نحـو (١٠٠) عضو، منهـم (٦٥) عضواً نشـطاً ومعظمهم من العاملين بالحكومـة. وقد عُرف عن عددٍ كبير منهم ميولهم الحزبية البعثية والإسـلامية والشـيوعية والقومية، كـما كان عدد كبير منهم ذوي ميـول وطنية ليبية بحت. وقد حظيت الجمعية عمومـاً برعاية الحكومة، وعُرف عـن **فـؤاد الكعبـازي** (الوزيـر في حكومـة الصيـد) أنّـه كان مـن كبـار منظّمي الجمعيـة وأنصارهـا، فيما نظـر بعض المسـؤولين إليها على أنّهـا "منظمة ثوريين" "Organization of Revolutionaries".

ورغم ما تشـير إليه فعاليات الجمعيـة وانتخابات مجالس إدارتها عن وجود الصراع الحزبي/ السـياسي الخفيّ بين أعضائها، فإنّها شـكّلت دون شـك اختياراً حضاريـاً ومتقدّماً من قبل النخبة المثقفـة يومذاك، حاولت من خلاله أن تتغلب عـلى موقف الحكومـة الذي ظـل رافضاً لفكرة تشـكيل الأحـزاب والجمعيات السياسـية. وقـد جـاء في أحـد التقاريـر السرّيـة المبكـرة التـي أعدّتهـا السـفارة الأمريكية عن الجمعية ونشاطها ما ترجمته:[٧٣]

٧٣ التقريـر رقـم (٢١٠) المؤرّخ في ٩/ ١٢/ ١٩٦١، الملف (773.00). وقد أفاد التقرير ذاته أنَّ السـفارة قرّرت متابعة نشاط الجمعية باهتمام خاص.




"إذا سـمحت الحكومـة الليبيـة للجمعية بالاسـتمرار كمنبر لمناقشـة المسـائل والشـؤون الثقافيـة، فإنّـه بمقدورهـا أن تتحـوّل إلى وسـيلة اسـتقطاب لحالـة الرفـض العـام للقضايـا السياسـية في البـلاد. وفي غيـاب أيّة منظمات سياسـية أخرى، فإنَّ من المرجّح أن يصبح لهذه الجمعية أهمّية كبيرة في ليبيا".[٧٤]

٧٤ يلاحظ أنَّ عبد الحميد البكوش (الذي أصبح فيما بعد وزيراً للعدل ورئيساً للوزراء) وخليفة التليسي (الذي أصبح وزيراً للإعلام والثقافة منذ وزارة المنتصر الثانية) وعبد اللطيف الشـويرف (الذي أصبح وزيراً للإعلام والثقافة في حكومة محي الدين فكيني) كانوا جميعاً أعضاء في مجلس إدارة الجمعية في وقت من الأوقات.

حركـة المنشورات السرّية

شـهدت سـنوات أغلب حكومات هذه الحقبة توزيع "**المنشورات السرّية**" المعاديـة للنظـام عـلى نطـاق محـدود، ولا سـيما في المـدن الرئيسـية. كانـت هـذه المنشـورات تحمل توقيعاتٍ شتى: "**اليد السوداء**"، و"**اليد الحمراء**"، وغيرها من الأسماء المبهمة. كما كانت معظمها موجّهة **ضدّ الحكومة**، وتركّزت مآخذها على صور **الفساد المالي المستشري** في أجهزة الدولة وبين رموزها، وكذلك ضدّ وجود **القواعـد الأجنبية**. ويلاحظ أنَّ **شـخصية الملك ظلّت في أغلب هذه** المنشـورات بمنأى عن التجريح والنقد.

ولم تخُل بدورهـا سـنوات حكومـة الصيـد مـن هـذه الظاهـرة في توزيـع المنشورات والملصقات السرّية..

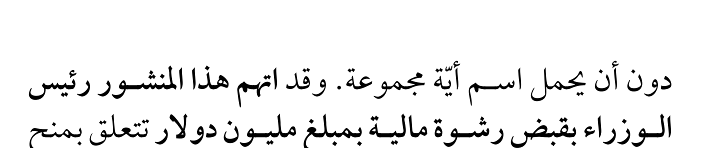
- فقـد شـهدت ليلـة **٢٣/ ١٢/ ١٩٦٠** قيـام مجهولـين بتعليـق نحـو (٦٥) ملصقاً في عـدد مـن شـوارع طرابلـس تدعو إلى **حـل حكومة الصيـد** (التي كانـت قد تشـكلت في ١٦/ ١٠/ ١٩٦٠). كـما ظهـرت في اليـوم التـالي[٧٥] صـور جديـدة لعبد الناصر في الأماكن العامة وعلى نوافذ سيارات الأجرة.[٧٦]
- شـهد النصـف الأول من شـهر **فبراير/ شـباط ١٩٦١** توزيع منشـور سرّي في مدينة طرابلس بتوقيـع "**اليد الحمراء**" موجّه إلى "الشـباب الليبـي"، وينتقـد حـكام ليبيا وتونـس والأردن والعراق، فيما يشيد بالرئيس المصري عبد الناصر.[٧٧]
- جـرى في الفترة مـا بين **١٠-١٥ إبريل/ نيسـان ١٩٦١** توزيع منشـور سرّي في مدينـة طرابلـس بعنوان: "**الصرخـة الأولى**"

---

٧٥ أي اليوم المصادف للذكرى التاسعة لاستقلال البلاد.

٧٦ برقية السفارة الأمريكية ذات الرقم G-89 المؤرّخة في ٣٠/ ١٢/ ١٩٦٠، الملف 773.00.

٧٧ تقرير السفارة الأمريكية رقم (٣٥٠) المؤرّخ في ١٥/ ٢/ ١٩٦١، الملف 773.11.



دون أن يحمل اسـم أيّة مجموعة. وقد **اتهم هذا المنشـور رئيس الـوزراء بقبض رشـوة ماليـة بمبلغ مليـون دولار** تتعلق بمنح عقود امتياز نفطية.[٧٨]

- جـرى في **الأول مـن مايو/ أيـار ١٩٦١** توزيـع منشـور سرّي يحمـل عنـوان "**سـلالة اللصـوص**" "Dynasty of Thieves". وقـد هاجم، كسـابقه، رئيـس الـوزراء الصيد واتهمه بإسـاءة إسـتخدام السـلطة. ووردت في هـذا المنــشـور إشـــــارة إلى الملك بعبارة "الشخص الذي يبقي بعيداً عن إدراك الحقــيقة" "The man who is kept unaware of reality".
- جـرى خلال **شـهر يوليو/ تمـوز ١٩٦١** توزيع عـددٍ كبير من المنشـورات السرّية في مناطق شـتى من مدينة طرابلس، ويبدو أنّها كانت ذات طابع سياسي، فقد ألقي القبض، إثر اكتشافها، على عددٍ كبير من المنتسبين سرّاً إلى "**حزب البعث**".

وممّـا هو جديـر بالملاحظة أنَّ أصابع الاتهام، بشـأن إعداد هذه المنشـورات وتوزيعها، في السـابق وفي الحالات جميعها، اتجهـت إلى **عناصر مناوئة للحكومة وللنظـام، تعبـيراً عن مواقف وطنية وسياسـية**، بصرف النظر عمّا إذا كانت هذه العناصر قد انطلقت في فعلها من دوافع أو قناعاتٍ ذاتية، أو أنّها كانت في أغلب الأحوال بتأثير وتدبير خارجي من مصر.

واللافـت للنظر أنَّ بعض المنشـورات السرّية، التي تـمّ توزيعها في طرابلس خـلال شـهري إبريـل ومايو(نيسـان وأيـار) ١٩٦١، **كانـت فيما يبدو مـن تدبير شـخصيات محسـوبة على النظـام، ومن شـخصيات أخـرى هي جزء مـن النخبة الحاكمة، وكانت جزءاً من صراع بينها على المصالح والصفقات المالية والنفطية.**

يقول الصيد:

"وفي شـهر يونيـه (يونيو/ حزيـران) ١٩٦١ قمـت بزيـارة إلى مدينـة مصراته بمناسـبة افتتـاح فـرع البنـك الزراعـي ... وعنـد نهاية زيـارتي لمصراتـه ألقيت

---

٧٨ تقرير السفارة الأمريكية رقم (٤٦٦) المؤرّخ في ٢٧/ ٤/ ١٩٦١، الملف 773.00.

خطاباً[٧٩] ... وتطرّقت في الخطاب لعدّة مواضيع سياسية، ومن ذلك أشرت إلى مناشير سرّية وزّعت في مدينة طرابلس. وكانت هذه المناشير تتحدّث عن وزارة البترول وعقود الامتيازات التي تمنح للشركات للتنقيب عن البترول، واشتملت المناشير على تلميحات مفادها أنَّ هناك رشاوى تدفع عند التعاقد مع الشركات. وحين تمّت إحالة المناشير إلى قسم التحرّي في المباحث العامّة ثبت أنَّ عبد المجيد كعبار ومصطفى بن حليم (رئيسي الوزراء السابقين) كانا وراء تلك المناشير".[٨٠]

وفي الواقع فإنَّ الاتهام الذي أورده الصيد في مذكراته **لعبد المجيد كعبار** في أنّه وراء تلك المنشورات **هو اتهام جديد**، أمّا اتهامه لبن حليم في هذا الخصوص فهو قديم، وقد تردّد على لسانه منذ كان في رئاسة الوزارة. فقد أفاد تقرير[٨١] بعثت به السفارة الأمريكية بتاريخ **٢٧/ ٤/ ١٩٦١** أنَّ مصادر خاصّة بالسفارة أكدت لها **أنَّ رئيس الحكومة الصيد يتهم رئيس الوزراء الأسبق بن حليم بأنّه وراء المنشور السرّي** الذي كان قد وُزّع خلال النصف الأول من شهر إبريل/ نيسان احتجاجاً على الطريقة التي تمّ بها توزيع عقود امتياز التنقيب عن البترول يومذاك، وأسفرت عن حرمانه من الحصول على الحصّة التي كان يطمع فيها. كما أشارت **برقية**[٨٢] للسفارة ذاتها مؤرّخة في **١٥/ ٦/ ١٩٦١** إلى الخطاب الذي ألقاه رئيس الحكومة الصيد في مدينة مصراته يوم **١١/ ٦/ ١٩٦١** وكيف أنّه تناول في ذلك الخطاب موضوع المنشورات السرّية التي جرى توزيعها في تلك الفترة، واستهدفت الحط من قدره، وأنحى باللائمة في شأنها "**على "الأجانب" وعلى الليبيّين الذين يعملون معهم**". وقد علقت هذه البرقية على ما ورد بالخطاب مشيرة إلى أنَّ الصيد، خلال جلساته الخاصّة، يتهم مصطفى بن حليم بكتابة تلك المنشورات. كما أضافت البرقية أنَّ ما ورد يُعدّ، في نظر الليبيّين، إشارة واضحة إلى بن حليم.[٨٣]

٧٩ كان الخطاب يوم ١١/ ٦/ ١٩٦١.
٨٠ الصيد، ص ٢٠٤.
٨١ التقرير يحمل الرقم الإشاري (٤٦٦) الملف 773.00.
٨٢ البرقية تحمل الرقم G-205، الملف السابق.
٨٣ أورد بن حليم في ردّه المنشور بالعدد (٥٥٧١) من صحيفة **الشرق الأوسط** الصادر يوم ٢٨/ ٢/ ١٩٩٤ أنّه كان قد استقال من جميع مناصبه في الحكومة واتجه للأعمال الخاصّة في يناير/ كانون الثاني ١٩٦٠. وأنّه اضطرّ إلى رفع شكوى إلى الملك إدريس في صيف عام ١٩٦٢ حول منافسة رئيس الوزراء الصيد لرجال الأعمال والتجار في أعمالهم، وأنَّ الملك كلف والي طرابلس فاضل بن زكري للتحقيق في هذا الموضوع، وأنَّ الأخير رفع تقريره للملك حول الموضوع بعبارة من جملة واحدة هي "إنَّ الخلاف بين رئيس وزرائك وبن حليم سببه المنافسة التجارية".



اعتـقالات البعثيين ومحاكمتهم

* الاعتـقالات

قامت السـلطات الأمنية، إثر اكتشـافها لعـدد كبير من المنشـورات السرّية التي وزّعت في مناطق شتى من مدينة طرابلس خلالَ شهر يوليو/ تموز ١٩٦١، بإلقاء القبض على نحو (**٣٠٠**) شخص من المشتبه في انتمائهم إلى حزب "**البعث العربي الاشـتراكي**" المحظور في ليبيا، والمعتقلون بهذه التهمة كانوا من مختلف المـدن الليبيـة.[٨٤] وفي ٣/ ٨/ ١٩٦١ ألقـى **علي الديب** رئيس المجلـس التنفيذي لولاية طرابلس بياناً أشار فيه إلى الاعتقالات التي وقعت، واستخف فيه بتنظيم "حزب البعث" في ليبيا، كما توعّد المتآمرين من المعتقلين بالعقاب.

وقد ألقى الصيد الضوء على ملابسات الاعتقالات فقال:

"... في شـهر يوليـو ١٩٦٢ [٨٥] كنـت في البيضـاء، واتصل بي السـيد فاضل بن زكـري والي طرابلس، وأخبرني أنَّ الشرطة عثرت على مناشـير كثيرة وزّعت في جميع أحياء شوارع طرابلس، وقامت الشرطة بجمع تلك المناشير.

طلبـت من الوالي معرفة مصدرهـا، وفي اليوم التالي أبلغني أنّه ألقي القبض على جماعة كانت مجتمعة في مكتب محامٍ يسمّى **عامر الدغيس**...

واكتشـفت أجهزة الأمـن أنَّ عامر الدغيس هـو الذي يتزعّـم البعثيين في ليبيا، والتفـت حولـه مجموعـة مـن الشـباب الذيـن درسـوا في مـصر وربطـوا هناك اتصـالات مـع حـزب البعث، وقامـوا بنشر مبـادئ البعـث في الجامعـة الليبية والمدارس الثانوية وبين شباب الموظفين.

---

٨٤ يُعتقد أنَّ الطالب المخبر معمر بومنيار (القذافي) لعب دوراً في جمع المعلومات عن الأشخاص الذين تمّ اعتقالهم في ولاية فزان حيث كان يدرس. راجع فصلي "انقلاب بقيادة مخبر ١-٢" في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

٨٥ من الواضـح مرّة أخـرى أنّ الصيد كان يتحدّث من الذاكرة التـي يبدو أنّها خانته مرّة أخـرى هاهنا، فالاعتقالات وقعت خلال شهر يوليو/ تموز ١٩٦١ وليس ١٩٦٢.



كانـت المناشـير تحرّض الشـعب عـلى الثورة، والجيش للاسـتيلاء عـلى الحكم. لذلـك تقـرّر إلقـاء القبـض عـلى المجموعة التـي وُجـدت في مكتـب المحامي الدغيـس. وبعد إلقـاء القبض عليهم وتفتيش المكتب وجدت مناشـير أخرى، وقوائـم تضمّ أسـماء جميع المنتسـبين لحـزب البعث في كافـة أنحاء ليبيـا، بيد أنَّ **الأكثرية كانت من ولاية طرابلس**.

شرعـت قوات الأمن في اعتقال جميع مـن ثبت انتماؤهم لحزب البعث. وخلال أسبوعين ألقي القبض على جميع البعثيين في ليبيا، وبعد إجراء تحقيق معهم، من طرف النيابة العامة، طلب السـيد **فاضل بن زكـري** والي ولاية طرابلس مقابلة **الملك** في طبرق. جاء الوالي إلى بنغازي ومنها انتقل إلى البيضاء، واجتمعنا سوياً وقـدّم لي تفصيلات وافية حول الموضوع، وقـال إنَّ قوات الأمن وضعت يدها على مخطط جهنّمي يرمي إلى قلب نظام الحكم في ليبيا.

وأشـار إلى أنّه ذاهـب الآن إلى طبرق ليقابـل الملك ليطلعه عـلى نتيجة التحقيق وليأخذ التعليمات والتوجيهات منه في هذا الصدد، لأنّ النظام الاتحادي لم يكن قد ألغي، وكان أي والٍ يتلقى توجيهاته مباشرة من الملك.

قبـل اجتماعـي بالـوالي في البيضاء، كان يعمل في مكتبي مستشـار قانوني اسـمه **محمـد بن محمود** وهو من خيرة شـبابنا وعلى خلق ودرايـة، لذلك كنت أحترمه وأقـدّره، وقـد وجـدت أجهـزة الأمن اسـمه على قوائـم البعثيين، كـما وضعوا أيديهم على رسـائل متبادلة بينه وبين **منصور الكيخيا**[٨٦] تتعلق بالنشـاط الحزبي. وكان منصـور الكيخيا سـفيراً لليبيا في إحدى العواصـم الأوروبية، وعضواً في حـزب البعث. وأبلغني الوالي أنَّ قوات الأمن تريـد إلقاء القبض على محمد بن محمود وكذلك على منصور الكيخيا.

عارضت الاقـتراح، وقلت للوالي حين تعرض القضيـة أمام المحكمة وتطلبهما للمثـول أمامها آنـذاك يمكن إلقاء القبض عليهما، أمّـا الآن فإنّني لا أوافق على هذا الإجراء.

---

٨٦ هو الأسـتاذ منصور رشـيد الكيخيا نفسه الذي قامت سلطات النظام الانقلابي باختطافه من مدينة القاهرة في ١٠/ ١٢/ ١٩٩٣ حين كان يشارك في أحد مؤتمرات المنظمة العربية لحقوق الإنسان.





اجتمع الملك مع الوالي فاضل بن زكري، ويبدو أنَّ السيد بن زكري هوّل الأمر كثيراً أمام الملك. ولا بدّ من القول إنَّ رئيس أيّ دولة حين يتلقى تقارير تشير إلى وجود حركة ثورية تريد الاستيلاء على الحكم لا شك أنَّ ردّ فعله سيكون عنيفاً، لذلك حين اقترح الوالي على الملك إعلان **الأحكام العرفية** وتقديم المتهمين إلى **محكمة عسكرية**، وافق على الفور، رغم أنَّ إعلان الأحكام العرفية ليست من اختصاص الوالي، بل هو من اختصاص الحكومة الاتحادية.

عاد السيد فاضل بن زكري بعد اجتماعه مع الملك، وأبلغني بأنّه اقترح اتخاذ إجراءات صارمة، لم أعلق على الأمر، وقلت للوالي: حين يحدثني الملك في الموضوع سأبدي له رأيي.

عاد الوالي إلى طرابلس، وبعد ذلك استدعاني الملك، وسألني عن اجتماعي مع الوالي فقلت له: إنّنا تحدّثنا في العموميات. فطلب مني الملك تحضير مرسوم لإعلان الأحكام العرفية وتشكيل محكمة عسكرية لمحاكمة المتهمين،[٨٧] وأشار إلى أنَّ حزب البعث ليس لديه رخصة قانونية لممارسة نشاطه، وهو من وجهة نظره يتبع جهة خارجية، وهذا هو الواقع فعلاً.

قلت للملك إنَّ الشباب الذين ألقي عليهم القبض اتضح فعلاً أنّهم ينتمون لحزب البعث، وكانت لديهم اجتماعات ومخططات، لكن كيف يقوم هؤلاء بثورة وهم لا يملكون أسلحة ولا عتاداً، أعتقد أنَّ الأمر لا يعدو أن يكون حماسة شباب، وأحلاماً خيالية، لذلك أرجو عدم إعطاء الموضوع أهمّية أكثر ممّا يستحق، حتى لا نترك انطباعاً مفاده أنَّ الوضع غير مستقر في بلادنا، ونصوّر للعالم الخارجي أنَّ الشعب الليبي يعيش حالة غليان، صمت الملك برهة، وبعد ذلك سألني عمّا أقترحه.

قلت، أولاً لا داعي لإعلان أحكام عرفية، وثانياً نقدّم المتهمين للنيابة العامة، وبعد أن نحقق معهم نقدّمهم لقاضي التحقيق، وتتمّ محاكمتهم أمام محكمة

٨٧ تورد برقية من السفارة الأمريكية مؤرّخة في ١٦/ ١١/ ١٩٦١ نقلاً عن رئيس الديوان الملكي الدكتور علي الساحلي أنّ الملك إدريس كان يفضّل إطلاق سراح أغلب المقبوض عليهم دون محاكمة على اعتبار أنّهم "شباب ولا خبرة لهم"، الملف (773.00). ولا شك أنَّ موقف الملك من هذا الموضوع، كما ورد في هذه البرقية، يناقض ما نسبه الصيد له حول الموضوع ذاته في مذكراته.



الجنايات العادية وليس أمام محكمة عسكرية، وطبقاً للقوانين الجنائية العادية، ولا داعي لتهويل الموضوع.

وافق الملك على اقتراحي بعد **نقاش طويل**.[٨٨]

ثمّ سافرت إلى طرابلس، واستدعيت الوالي ورئيس النيابة العامة الأستاذ **عبد الحميد ضو** ورئيس محكمة الجنايات الأستاذ **الهادي التركي**، واجتمعت بهم، وخلال الاجتماع قدّم النائب العام خلاصات للتحقيقات التي أجريت مع المتهمين. وكان رأيه مطابقاً لما طلبه الوالي من الملك. فأبلغتهم بما دار في اجتماعي مع الملك، واعتراضي على فكرة إعلان الأحكام العرفية وتقديم المتهمين لمحكمة عسكرية. وقلت لهم دعونا نتحدّث كمواطنين ليبيّين، هل من مصلحة ليبيا خلق زوبعة وإعطاء هذا الموضوع حجماً أكبر من حجمه؟ وكان ردّهم أنّه بالإمكان تحجيم الأمر، وبالمقابل أيضاً يمكن تهويله.

بيّنت لهم أنَّ المتهمين من أبناء ليبيا، لذلك لا داعي لتهويل الأمور، وطلبت منهم أن يسير التحقيق سيره العادي، وأن يحوّل النائب العام نتائج التحقيق على قاضي غرفة الاتهام، وبعد ذلك تتخذ الإجراءات القانونية لمثول المتهمين أمام محكمة الجنايات، وطلبت من رئيس المحكمة أن لا يؤثر عليه أيّ مخلوق، وأن يحكّم ضميره ويستند على القوانين الجاري بها العمل.

عقب هذا أدليت للصحافة الليبية التي كانت تصدر في تلك الفترة في أغسطس (آب) ١٩٦٢ [٨٩] ببيان أوضحت فيه جميع ملابسات القضية. وتطرّقت إلى موضوع القوائم، وأعلنت أنَّ الذين ألقي عليهم القبض هم من شباب ليبيا، وأنَّ بلادهم في حاجة ماسّة إليهم، لذلك تقرّر إحالتهم على القضاء المدني، وسيحاكمون طبقاً للقوانين السارية، ومن تثبت إدانته أمام المحكمة سيصدر عليه الحكم المناسب. لكنّنا كدولة لا نريد اتخاذ أيّ إجراءٍ تعسّفي ضدّ أحد، وتمنّيت على الجميع وضع مصلحة ليبيا نصب أعينهم".[٩٠]

٨٨ كأنّ الصيد يوحي بأنَّ الملك إدريس كان متمسكاً بموقفه المتشدّد في هذا الموضوع.
٨٩ مرّة أخرى يخطئ الصيد بشأن العام الذي وقعت فيه هذه الأحداث فهو عام ١٩٦١ لا عام ١٩٦٢.
٩٠ الصيد، ص ٢١٣-٢١٦.

وقد تناولت موضوع اعتقالات البعثيين عدّة وثائق سرّية صادرة من السفارة الأمريكية في ليبيا. من بينها برقية مؤرّخة في ٧/ ٨/ **١٩٦١** تحمل الرقم الإشاري **(٦٤)**[٩١] أشارت إلى **بيان** رئيس المجلس التنفيذي لولاية طرابلس **علي الديب** بشأن الاعتقالات التي جرت للبعثيين، المنشور في الصحف ذلك اليوم (٣/ ٨/ ١٩٦١). وقد أشارت هذه البرقية إلى أنَّ بيان الديب استخفّ بالبعثيين ووصفهم بأنّهم **"طلاب مدارس"**، غير أنه أكّد على الطبيعة التخريبية لنشاط تنظيمهم، كما توعّد بإلقاء القبض على المزيد منهم، وأنّ الحكومة لن تظهر إزاءهم أيّة رحمة. كما أشارت هذه البرقية إلى وجود رأي عام يعتقد بأنَّ **هذه الاعتقالات جرى استخدامها للتغطية على اعتقالاتٍ أخرى طالت خصوم رئيس الوزراء**[٩٢] **وحكومة ولاية طرابلس.**

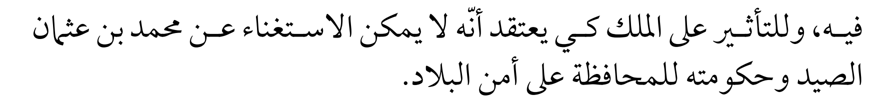
كما تناولت الموضوع ذاته برقية مطوّلة أخرى مؤرّخة في ٨/ ٨/ **١٩٦١** تحمل الرقم الإشاري **(١٥)** فأوردت ترجمة كاملة لبيان رئيس المجلس التنفيذي لولاية طرابلس، وأشارت إلى أنَّ عدد الذين أُلقي القبض عليهم يتراوح ما بين (١٠٠) و(٨٠٠) شخص، وأنَّ الحكومة اتخذت عدّة إجراءات أخرى **للتخلّص من "الأجانب"**، والمصريين خصوصاً، من خلال رفض الموافقة على طلبات تجديد الإقامة التي يتقدّمون بها.

كما نسب تقرير من السفارة الأمريكية يحمل الرقم الإشاري **(١١٤)** بتاريخ **١٦/ ٩/ ١٩٦١** أقوالاً إلى سلطان الخطابي[٩٣] (مدير عام نظارة الأوقاف والشؤون الاجتماعية بولاية طرابلس) مفادها أنَّ **اعتقالات البعثيين هي خدعة من الحكومة**، فالبعثيون لا يشكّلون أيّ خطر على البلاد، وأنَّ عملية الاعتقالات تمّ افتعالها من قبل الحكومة كستار من الدخان لحجب الفساد المالي المتورّطة هي

٩١ بالملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم (773.00).

٩٢ تجدر الإشارة إلى أنّه جرى خلال شهر مايو/ أيار ١٩٦١ توزيع منشورات سرّية في عددٍ من المدن الليبيّة تتهم رئيس الوزراء الصيد بالرشوة والفساد المالي. وقد اتهم الصيد، خلال الخطاب الذي ألقاه بمدينة مصراته بمناسبة افتتاح فرع البنك الزراعي الليبي بها يوم ١١/ ٦/ ١٩٦١، جهات أجنبية وعملاءها في الداخل بأنّهم وراء تلك المنشورات. كما زعم الصيد في ص ٢٠٤ من مذكراته أنَّ عبد المجيد كعبار ومصطفى بن حليم كانا وراء تلك المناشير. راجع مبحث "حركة المنشورات السرّية" من هذا الفصل.

٩٣ الأقوال جاءت على لسانه خلال اجتماع له في منزل السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية بطرابلس يوم ٨/ ٨/ ١٩٦١.



فيـه، وللتأثـير على الملك كـي يعتقد أنّه لا يمكن الاسـتغناء عـن محمد بن عثمان الصيد وحكومته للمحافظة على أمن البلاد.

* المحـاكمة والأحكـام

بعـد مـضيّ أكثر من **خمسـة أشـهر** عـلى عمليـة الاعتقـال مَثّـل **(١٥٩)** من المعتقلـين أمام محكمـة جنايات طرابلس يـوم **٢٥/ ١٢/ ١٩٦١**. وقد تشـكّلت هذه المحكمة برئاسة القاضي **الهادي التركي**، رئيس محكمة الاستئناف، وعضوية **فراز الروسـان**، و**أبي الحسـن فراج**، ومثّل النيابة العامة **عبـد الحميد ضو**، رئيس النيابـة العامة، ووكيلا النيابة **حسـن بن يونس** و**عمران عرفـة**. وقد تولّى الدفاع عن المتهمين المحامون: كامل المقهور، وإبراهيم الغويل، وعبد الحميد البكوش، وعبد الرحمن دقدق، ومحمد عزوز، وعبد الرحمن الجنزوري، ويوسـف العسـلي، وعـلي حيدر، وميلاد قناوي، وعز الدين بوراوي، وشـمس الدين بوشـويرب، وعبد المجيد الميت.

وقد استمرّت محاكمة المتهمين أكثر من شهر، وأصدرت المحكمة أحكامها يوم **٣/ ٢/ ١٩٦٢** على النحو التالي:[٩٤]

١- معاقبـة كل مـن عامـر الدغيـس،[٩٥] وصالح الشريـف، وتاج الديـن موسـى غانم، بالحبس مع الشـغل لمدّة سـنتين وثمانية أشهر لكل واحدٍ منهم.

٢- معاقبة كل من مفتاح سـالم البرشوشي، وعمر عبد الله شعبان، ومحمد المهدي الأطرش، ومحمود حسين كمال، ومصطفى عبد الله الدالي، ومصطفى صالح التركي، ورجب الزقوزي، وأحمد آدم، وعثمان علي البزنطي، بالحبس مع الشغل لمدّة سنة واحدة وستة أشهر لكل منهم.

٩٤ انظر: حكيم، **هذه ليبيا**، ص ١٩٦-١٩٧.

٩٥ اعتقـل النظـام الانقلابي **عامر الطاهر الدغيـس** عدّة مرّات منذ الأول من سـبتمبر ١٩٦٩ كان آخرها يوم ٢٤/ ٢/ ١٩٨٠. وقامت سـلطات النظام بتسـليم جثته إلى أهلـه بعد ثلاثة أيام (٢٧/ ٢/ ١٩٨٠) مدّعيـة بأنَّ المرحوم مات منتحراً في المعتقل.



٣- معاقبة كل من عبد الله شرف الدين، وإبراهيم الهنقاري، وسعدون حمادي،[٩٦] وفريد حسين أشرف، ومحمد فرج حِمّى،[٩٧] وناصر العدوي، بالحبس مع الشغل لمدّة سنة واحدة.

٤- معاقبة كل من نوري البغدادي الساعدي، وصادق السعادي، وأحمد الطاهر الشريف، ومحمد بهلول المغيربي، وفيصل المعتصم، وعامر الطاهر البكوش، وحسين علي الكردي، واشتيوي خليفة، ومحمد علي ناصر، وبصار عسكري، وأسعد العكا، وخليفة سالم الأسطى، ومحمود شحادة، ومحمد بوميزر، وصالح رشيد جبريل، وفتح الله عمر الطرابلسي، وعبد الرحمن الرمادي، وموسى إدريس القطروني، وفرج سابا، وسعيد شاهين، وحسين البكري، ويوسف هامان، وإميل داود الغطاس، بالحبس مع الشغل لمدّة ثمانية أشهر.

٥- معاقبة كل من محمود بوعبيد، ومصطفى عبد السلام نافع، ومحمد هلال الصادق، وعبد الحكيم عبد الجليل برشان، وعبد السلام افطيس، ومحمد محمد الكريو، وفوزي البغدادي الصيد، ومحمود بن غارات، وبشير بن كورا، وسليمان عيسى فارس، وإبراهيم حافظ رمضان، ومصطفى النحاس، والعربي صالح القاضي، ويونس علي إدريد، ومحمد شعبان، وأحمد جبر، ومحمد يعقوب العوري،

٩٦ **سعدون حمادي** عراقي الجنسية، وكان يعمل موظفاً في مصرف ليبيا المركزي، وقد شغل فيها بعد عدّة مناصب رفيعة في بلاده منذ وقوع الانقلاب البعثي فيها عام ١٩٦٨، وكان يشغل قبل احتلال الأمريكان للعراق، وسقوط النظام العراقي (٩ إبريل/ نيسان ٢٠٠٣)، منصب رئيس المجلس الوطني العراقي.

٩٧ اعتقل النظام الانقلابي **محمد فرج حِمّى** عدّة مرّات، كان آخرها في أواخر شهر فبراير/ شباط ١٩٨٠، وقام بتسليم جثته، هو الآخر، إلى أهله في مطلع شهر مارس/ آذار ١٩٨٠، ولم تُبدِ السلطات أيّ تفسير لوفاته، ومن المعروف أنّه توفي تحت وطأة التعذيب.

ونصر الدين بشير محمود، وهاشم المهدي الشريف، وعبد المولى عبد اللطيف الشريف، وإبراهيم بشير الشريف، ورمضان محمد عميش، ورمضان عبد الله بوخيط، ومحمد سليمان الزليطني، وعلي حسين الجبالي، وأحمد حسن اجويرف، ومفتاح سالم الشكماك، ومصطفى مبروك اسويسي، وعبد العاطي إبراهيم، وسعيد محمد الأطرش، ومحمود حموده، وعلي عمر قرقوم، ومحمد بوغراره، وحسونة الدغيس، وعبد القيوم بوكعباش، وعلي ميلود، ومحمد القبلاوي، وعبد القادر الدرناوي، ويوسف فرج العلواني، وبشير أحمد زنقيه، والبخاري سالم، وعبد السلام المزوغي، بالحبس مع الشغل لمدّة ستة أشهر.

٦- براءة باقي المتهمين ممّا أسند إليهم.

٧- حل تشكيلات حزب البعث التي شكّلها المتهمون، ومصادرة النقود والأوراق والكتب التي استعملها المتهمون لأغراض التشكيل.

٨- إبعاد كل أجنبي من المحكوم عليهم عن البلاد.[٩٨]

ويؤكد الصيد أنَّ الحكومة لم تقم بترحيل جميع العناصر العربية التي جرى إلقاء القبض عليها خلال هذه الاعتقالات، فقد تدخّل عدد من الليبيّين لصالح بعضهم وقدّموا من أجلهم ضماناتٍ وتعهّدات.[٩٩]

كما يضيف الصيد:

"بعد صدور الأحكام اتضح لنا أنَّ معظم المحكوم عليهم من الموظفين الذين يعملون في دوائر حكومية، لذلك اتخذنا قراراً في مجلس الوزراء بتشكيل

٩٨ انظر: حكيم، المصدر نفسه، ص ١٩٦-١٩٧؛ والرسالة السرّية التي بعث بها المستر كاردين مسؤول المخابرات بالسفارة البريطانية في ليبيا المؤرّخة في ١٠/ ٢/ ١٩٦٢ رقم 10715/62 الملف FO 371/165732 22860.

٩٩ الصيد، ص ٢١٥-٢١٦.

لجنـة برئاسـة وزير العدل الدكتور عمر محمود المنتـصر وعضوية نظّار العدل في الولايات الثلاث لدراسة أحوال المتورّطين في هذه القضية، ومعالجة أوضاعهم جميعاً بكيفية مرنة وبما لا يترتب عنها ضرر يمكن أن يلحق بأيّ أحدٍ منهم سواء أكان من الموظفين أو من الطلبة، وكان غرضنا من ذلك أنّهم حين يكملون فترة العقوبـة القانونية التـي قرّرها القضاء بإمكانهم الالتحـاق من جديد بوظائفهم وأعمالهم ودراستهم". [١٠٠]

ورغـم عـدم تعرّض أيّ من المعتقلـين للتعذيب، أو المعاملـة المهينة، ورغم مثـول المتهمـين أمام محكمـة عادية ترافع خلالهـا عنهم عدد كبير مـن المحامين، ورغم أنَّ الأحكام الصادرة كانت مخفّفة نسـبياً وتمّت تبرئة الغالبية من المتهمين، ومعالجة الأوضاع الوظيفية والدراسية لجميع المتورّطين بطريقة إنسانية رحيمة، فقـد ظلـت تلـك الاعتقالات أحـد المآخذ التـي تردّد الـكلام عنها عـلى امتداد السنوات بحقّ النظام الملكي. [١٠١]

---

١٠٠ المصدر نفسه، ص ٢١٦.

١٠١ كان بعضهـم يومـذاك يعـدّ أنَّ مجـرّد تأخّـر النظـام في تقديـم المتهمـين إلى المحاكمـة نحـو خمسـة أشـهر هـو سـبّة في وجه العهد الملكي، ودليل على انتهاكه الصارخ لحقوق الإنسان الليبي.

قضيــة حمّاد ومنّاع

في **٢٢/ ٧/ ١٩٦١** ألقـت السـلطات الأمنية في بنغازي القبض على السـيد **إبراهيـم فـرج حمّـاد**[١٠٢] والسـيد **محمـد عبـد الـرازق منّـاع**[١٠٣] وآخريـن، متهّمة المجموعة المقبوض عليها بإعداد "**كتاب أسود**" عن ممارسات السلطة في حكومة ولايـة برقة. كما اتُهمت هـذه المجموعة بأنّها كانت تدبّـر لإلقاء القبض على والي برقة **حسـين مازق**، وعـلى بعض النظار في المجلس التنفيـذي للولاية، بالإضافة إلى قائد قوة دفاع برقة الفريق **محمود بوقويطين**، والسـيد **عبد الله عابد السنوسي**، وناظر الخاصّة الملكية **البوصيري الشلحي**. كما اتُهمت هذه المجموعة بأنّها كانت تخطـط لتطويـق مدينـة بنغـازي وإجبـار الملك على تعيـين وال ومجلـس تنفيذي جديديـن للولايـة. كما زُعم بأنّها كانت تخطط لإعـلان الوحدة في البلاد ووضع حدٍّ للفوضى الإدارية القائمة.[١٠٤]

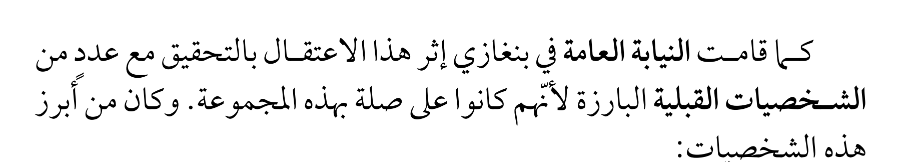
وقـد تـردّد أنَّ المعتقلين تعرّضـوا **للتعذيـب**. وكان من تداعيـات التحقيق معهـم أن أقدمت سـلطات الأمـن بالولاية في **١٤/ ٩/ ١٩٦١** عـلى اعتقال **عبد القـادر العلّام**، الذي كان يشـغل حتى ٣/ ٥/ ١٩٦١ منصـب **وزير الخارجية** في حكومة الصيد، بتهمة أنّه كان المحرّك الرئيس لحمّاد ومنّاع ومجموعتهما.

---

١٠٢ **إبراهيـم حمّـاد** مـن مواليـد وسـكان مدينـة بنغـازي العـام ١٩٣٣. لم يكمـل تعليمـه النظامـي، عصامـي واسـع الثقافة. أحد القيادات البارزة في التنظيمات الإسلامية السرّية في بنغازي في مطلع الخمسينيات. كان صاحب مطبعة ومكتبة خاصّة. انصرف عن العمل الإسـلامي احتجاجاً منه على عدم اهتمام التنظيمات الإسـلامية بالقضايا العامّة للمجتمـع الليبـي. شرع منذ العام **١٩٥٥** بتوجيه نشـاطه إلى مجـال **نقابات العمال**، فقد كان صاحـب مخبز، وأصبح **رئيسـاً لنقابة عمال المخابز** في **٢/ ١١/ ١٩٥٩**. انشـق حمّاد بنقابته وسبع نقابات أخرى عن اتحاد نقابات العمال الذي كان يرأسه **رجب النيهوم** (والذي كان معروفاً بسيطرة العناصر اليسارية والشّيوعية عليه) وشكل اتحاداً آخر عُرف باسـم "اتحـاد نقابات العمال الليبيّـين في برقة F.L.T.U" وأعلن انضـمامـه إلى الاتحـــاد الـعـــام للعـمال اللـيبيّين (L. G. L. U.) في ولاية طرابلس، الذي كان يرأسه **سالم علي شيتا**. وقد شارك حمّاد وشيتا في اجتماعات "اتحاد عام نقابات العمال العرب" الذي انعقد في القاهرة خلال شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٦١ وبحثا خلاله موضوع مقاطعة العمال العرب لفرنسا.

١٠٣ **محمـد عبـد الـرازق مناع** مـن مواليـد وسـكان مدينـة بنغـازي. صحفـي وكاتـب مـن ذوي التوجّهـات الوطنية. وقد جرى تعيينه بعد انقلاب سبتمبر ١٩٦٩ رئيساً لتحرير صحيفة "**الثورة**" الرسمية، غير أنّه سرعان ما اختلف مع الانقلابيين وتوجّهاتهم ممّا دعاهم إلى إقصائه وإقفال الصحيفة واستبدال صحيفة "**الفجر الجديد**" بها.

١٠٤ راجـع برقيـة السـفارة الأمريكيـة ببنغـازي إلى واشـنطن ذات الرقـم (٥٧) المؤرّخـة في ١٩٦١/٩/٢٧، الملف (773.00).



كما قامت **النيابة العامة** في بنغازي إثر هذا الاعتقال بالتحقيق مع عدد من **الشخصيات القبلية** البارزة لأنّهم كانوا على صلة بهذه المجموعة. وكان من أبرز هذه الشخصيات:

* **ناصر الكزة**، وزير المواصلات في حكومة كعبار (من قبيلة **العواقير**).
* **مصباح رقرق**، الرئيس السابق للمجلس التشريعي لولاية برقة (من قبيلة **العواقير**).
* **الكيلاني الضريريط**، عضو سابق بمجلس النواب (من قبيلة **المغاربة**).
* **مفتاح الشلماني، عضو سابق بمجلس النواب (من قبيلة الدرسة).**

غير أنّه سرعان ما أطلِق سراح هؤلاء فور الانتهاء من استجوابهم والتحقيق معهم.[١٠٥] أمّا حمّاد ومنّاع فقد جرى تقديمهما إلى المحاكمة أمام **محكمة الجنايات ببنغازي**، فقضت، خلال الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر/ أيلول١٩٦١، بحبس كل منهما لمدّة **ثلاث سنوات**. وتجدر الإشارة إلى أنَّ برقية سرّية وردت من الخارجية الأمريكية إلى سفارتها في ليبيا تستفسر بموجبها عن صحّة ما تردّد عن وجود صلة لوليّ العهد **الأمير الحسن الرضا** بالمتورّطين في هذه القضية.[١٠٦]

ويفيد التقرير[١٠٧] الذي بعثت به السفارة الأمريكية في ليبيا، حول مجريات اللقاء الذي تمّ بين **وليّ العهد** ومسؤول الشؤون الثقافية بهيئة الاستعلامات الأمريكية في ليبيا المستر **سنوك**[١٠٨] يوم **١٤/ ٩/ ١٩٦١**، أنّ الأمير تحدّث خلال ذلك اللقاء **حول الوضع الداخلي في البلاد**، وأنّ ممّا جاء على لسانه (الأمير) - تبعاً لوصف هذا التقرير- ما يلي:

".. تحوّل الأمير بعد ذلك إلى الحديث عن الوضع الداخلي في البلاد. وقد لاحظ أنّ مشكلة "**البعثيين**" قد تمّت معالجتها تقريباً.[١٠٩] ويبدو أنّ الأمير كان

---

١٠٥ راجع برقية السفارة الأمريكية رقم (٥٠) المؤرّخة في ٢٠/ ٩/ ١٩٦١، الملف (773.00).

١٠٦ البرقية تحمل الرقم الإشاري CW-4085 بتاريخ ٩/ ١١/ ١٩٦١، الملف (773.11).

١٠٧ التقرير يحمل الرقم الإشاري (١٣٧) مؤرّخ في ٢٨/ ٩/ ١٩٦١ بالملف (773.11).

١٠٨ راجع ما ورد حول علاقة المستر سنوك بوليّ العهد في مبحث "وضع وليّ العهد" بالفصل السابق.

١٠٩ الإشارة هنا إلى اعتقالات البعثيين في ليبيا التي جرت خلال شهر يوليو/ تموز ١٩٦١. راجع مبحث "اعتقالات البعثيين ومحاكمتهم" في هذا الفصل.



يحمل الانطباع بأنّ عدد الأشخاص المتورّطين في قضية البعثيين محدود جداً. كما أنَّ الأمـير لم يـشر إلى وجود أيّ **تدخّل أجنبي** فيهـا إلا قوله إنّ **المصريين لا صلة لهـم بالقضيـة**، وإنَّ المصريـين مهتمّـون فقط بـ"**الحـزب القومـي**".[110] وقد أكد الأمير في حديثه أنَّ المستشـار السـياسي بالسـفارة المصرية في ليبيـا (**كمال الدين زكي**) كان نشطاً جداً في دعم عناصر ليبية ضدّ مصالح بلادها".

أمّا فيما يتعلق بقضية **حمّاد ومنّاع**، فقد ورد في التقرير ذاته:

"لقـد ذكـر الأمير أنَّ **الشرطة في برقة** ألقت القبض مؤخّراً على إحدى **القيادات العماليـة**[111] فوجـدت بحوزته **خرائط ومخططـاً لتغيير الحكومـة**.[112] وبالتحقيق مع هذا الشـخص اعترف بأنَّ خطته التي شـملت أشـخاصاً كثيريـن (مؤيّدين ومعارضين) تمّ إعدادها بوساطة المستشار السياسي بالسفارة المصرية في ليبيا".

"وأضـاف الأمـير أنّـه، بسـبب هذا التطـوّر، قامـت الحكومة الليبيـة بإدخال تعديـلات على طاقـم سـفارتها بالقاهرة. ومـن المتوقع أن تطلب مـن الحكومة المصرية سحب المستشار بسفارتها في ليبيا".

ويمضي **سنوك** في تقريره عن لقائه هذا بالأمير قائلاً:

"وعندما سـألت الأمير عمّا إذا كان أحد من أعضاء السـفارة الليبية بالقاهرة متورّطاً في المؤامرة ضدّ ليبيا، أجاب الأمير بالنفي، مؤكداً أنَّ الإجراء احترازي وأنّـه مـن المفيـد القيـام بمثل هـذا التغيير بسـبب علاقاتهـم هنـاك (في مصر). وأضـاف أنَّ **موقـف السـفير الليبي بالقاهـرة معروف جداً**.[113] وعندما سـألت الأمير عمّا إذا كان يعرف اسم السفير الليبي الجديد بالقاهرة ردّ بالنفي".

١١٠ لعـل الأمـير هنـا يشـير إلى العنـاصر ذات التوجّـه القومـي إذ إنَّ تاريـخ الأحـزاب السرّيـة في ليبيـا لم يعـرف أيّ حزب بهذا الاسم، حتى "حركة القوميين العرب" لم تكن يومذاك قد وجدت لها مكاناً بعدُ في ليبيا.

١١١ أشـار التّقريـر إلى اسـم هـذا القيـادي العـمالي بصيغـة الشـك عـلى أنّـه "إبراهيـم حـداد" والمقصـود بالطبـع هـو "إبراهيم حمّاد".

١١٢ لاحظ التّقرير أنَّ الأمير لم يستخدم عبارة "انقلاب" وإنّما استخدم عبارة "تغيير الحكومة".

١١٣ الإشارة هنا إلى عبد السلام بسيكري الذي كان معروفاً بميوله المتعاطفة تجاه مصر.



صـراع نقابات العمال

في ١٧/ ٣/ ١٩٥٨ أصـدرت حكومـة كعبـار **قانونـاً جديـداً للعمـل** حل محـل القانـون رقـم (٥) لسـنة ١٩٥١ الـذي كانت حكومـة محمـود المنتصر قد أصدرتـه.[114] وقد أعطى هذان التشريعـان للعمال في ليبيا **الحق في تكوين نقابات واتحادات تنظّم شؤونهم وتدافع عن حقوقهم**، واعترفا بحقهم في **الإضراب** بعد أن وُضعـت لـه عدّة ضوابط ومعايير. وهكذا لم يكن غريباً أن تشـهد هذه الحقبة (١٩٥١-١٩٦١)، ولاسـيما في ظل مـا طرأ على أوضاع اليـد العاملة وتركيبتها مـن تغيـيرات كمّية ونوعية، **ظهـور عدد مـن النقابات والاتحـادات**[115] نجحت في أن يكـون لها **حضـور** في الملتقيات العمالية العربيـة والإقليمية والدولية، وبأن تقيم **علاقات** مع اتحادات نقابات العمال العربية والإفريقية والعالمية. كما تمكّنت النقابـات والاتحادات الليبية على الصعيـد الداخلي، خلال الفترة حتى بداية عام ١٩٦١، مـن **تنظيم اثني عشر إضراباً** كان بعضهـا ذا طابع **مطالبي نقابي** (كزيادة الأجـور) فيـما كان بعضها الآخر **ذا طابع سـياسيٍّ وطنـيٍّ صرف** (كالتضامن مع ثورة الشعب الجزائري ضدّ فرنسا والتضامن مع العمال العرب ..).

وقـد عرفت هذه الحقبة عـدداً من القيادات العماليـة كان الأبرز منها في **ولاية طرابلس**: سـالم علي شـيتا، ومحمد بشـير الشريـف، والحاج علي بو شـويقير، وعلي أحمد النفيشي، ومحمد بوراس، والهاشـمي بو خلال، وعبد اللطيف الكيخيا، وعلي بيطار، وعلي بوزقية، ومختار الدوكالي، ومحمد القاضي، ومصباح الطرشاني، ومحمد سـعد، ومحمـد الفيتـوري، وإبراهيم حافـظ رمضان، كما بـرز منهـا في **ولاية برقة**: رجـب النيهوم، وإبراهيـم حمّاد، ومفتاح بلهـا الشريف، وعثـمان العمامي، وعثمان العالم، وعبد الحميد زيو، ومفتاح الدروقي، وعلي السعداوية، ومحمد الكيش.

---

١١٤ جرى إعداد هذا القانون بالتعاون مع منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة.

١١٥ انحـصرت هـذه النقابـات والاتحـادات في ولايتـي برقـة وطرابلـس، أمّـا ولايـة فـزان فلـم تنشـأ بهـا أيّـة حركـة نقابية عمالية بسبب ضعف أعداد القوة العمالية فيها.

ومع نهاية فترة حكومة كعبار، كان المشهد النقابي العمالي في ليبيا يتكوّن من اتحادين عامّين للعمال في ولاية طرابلس، هما **الاتحاد العام للعمال الليبيّين** Libyan General Labour Union ويُرمز إليه بـ(L. G. L. U.)، وهو الأقدم والأكبر، وسكرتيره العام هو **سالم شيتا**، و**الاتحاد العام للعمال المهنيين الليبيّين** Libyan Federation of Labour and Professional Unions ويُرمز إليه بـ(LFL PU)، وهو الأحدث والأصغر ويرأسه **إبراهيم حافظ رمضان**. أمّا **ولاية برقة** فكان فيها اتحادان يحملان الاسم نفسه وهو "**اتحاد نقابات العمال الليبي في برقة**" "Federation of Libyan Trade Unions in Cyrenaica" ويُرمز إليه بـ(F. L. T. U.). الأول وهو الأقدم والأكبر برئاسة **رجب النيهوم**، والثاني وهو الأحدث والأصغر برئاسة **إبراهيم حمّاد**. وفيما كان الاتحاد الذي يرأسه سالم شيتا يستخدم صحيفة "**الطليعة**" التي يملكها شيتا نفسه، لم يكن اتحاد العمال المهنيين يملك صحيفة خاصّة به، أو مملوكة من قبل أحد زعمائه، ومن ثمّ فإنّه كان يلجأ إلى استخدام عدد من الصحف المتعاطفة معه، أو المناوئة لاتحاد شيتا، ومن أبرزها صحيفة "**الليبي**" التي كان يملكها **علي الديب**، إلى الحدّ الذي جعل الكثيرين يصفون هذا الاتحاد بـ"**اتحاد علي الديب**".[116] أمّا في **برقة**، فلم يكن أيّ من الاتحادين يملك منبراً إعلامياً خاصاً به، وعُرف عن الاتحاد الذي يرأسه النيهوم استخدامه لصحيفة "**العمل**" المتعاطفة معه والمناوئة لحماد وشيتا.[117]

وقد شهدت هذه النقابات والاتحادات، سواء داخل اجتماعاتها أو على منابر الصحف وألسن مناصريها، **صراعاً داخلياً حادّاً** متبوعاً باتهامات متبادلة، وكان في البداية ذا طابع شخصي (من أمثلته الصراع بين النيهوم وحماد في برقة[118] وبين شيتا والشريف في طرابلس)، ثمّ أصبح منذ عام ١٩٥٨ (بتسجيل نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول في ٣١/ ٥/ ١٩٥٨) يأخذ **طابعاً أيديولوجياً سياسياً** بعد أن نجحت مجموعة من الشخصيات ذات الميول الحزبية (وعلى

١١٦ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (١٨٧) المؤرّخ في ١/ ١٢/ ١٩٥٩، الملف 873.062.

١١٧ راجع على سبيل المثال المقالين المنشورين بعددي صحيفة "العمل" الصادرين يومي ٧، ١٣ من يناير/ كانون الثاني ١٩٥٩، الأول بقلم رجب النيهوم والثاني بتوقيع "قيادي عمالي"، والمقالان ينتقدان سالم شيتا انتقاداً لاذعاً. راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (١٤٥) المؤرّخ في ٩/ ٢/ ١٩٥٩، الملف السابق.

١١٨ في اعتقاد المؤلف أنَّ هذا الصراع كان يخفي وراءه بعداً أيديولوجياً. فمن المعروف أنَّ حماد كان ذا توجّهٍ إسلامي على حين كان النيهوم، على الأقل، يحظى بتعاطف مجموعة اليساريين في برقة، وكان معظمهم من كتابٍ صحيفة "العمل".

الأخصّ الشيوعية والبعثية كعبد اللطيف الكيخيا ومحمد بوراس وعلي بوزقية والهاشمي بوخلال ومفتاح الدروقي وعبد الله شرف الدين وإبراهيم حافظ) في التغلغل داخل الحركة العمالية وبعض النقابات (نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول ونقابة عمال ميناء طرابلس) والاتحاد العام للعمال المهنيين الليبيّين. وقد شهد مطلع عام ١٩٥٩ "**انقلابين**" داخل أهمّ نقابتين في ولاية طرابلس، وقع **الأوّل** منهما في **يناير/ كانون الثاني ١٩٥٩** داخل **نقابة عمال ميناء طرابلس** حيث جرى تغيير مجلس إدارتها وإبعاد كافة العناصر المعروفة بميولها الشيوعية (محمد بوراس[119] والهاشمي بو خلال فضلاً عن رئيسها الحاج **علي بو شويقير**) وتولى رئاستها الحاج **علي النفيشي**، أمّا **الثاني** فقد وقع في **٢٤/ ٢/ ١٩٥٩** داخل **نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول** في طرابلس عندما تمّ استبعاد جميع العناصر اليسارية الموالية لعبد اللطيف الكيخيا واستبدال **مختار الدوكالي** وآخرين بهم، ممّن أعلنوا انضمامهم للاتحاد الذي يرأسه شيتا.

أمّا **الصراع الخارجي الأساس** لهذه النقابات فقد تمثّل في **نشاط نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول** منذ إنشائها في مواجهتها لشركات البترول الأجنبية وتبنّيها لمظالم العمال والمستخدمين الليبيّين، ومطالبتها هذه الشركات بإتاحة فرص توظيف عادلة أمام الليبيّين. وقد عبّرت هذه الشركات عن ضيقها بنشاط النقابة[120] وسكرتيرها العام عبد اللطيف الكيخيا، وأصرّت على عدم الاعتراف بها، كما هدّد عدد من مدرائها بالانسحاب من ليبيا ما لم تضع الحكومة حدّاً لنشاط النقابة الوليدة وإيقاف ما وصفوه بهذا "**المهرّج الخطير**"[121]. وقامت الشركتان اللتان يعمل بهما عبد اللطيف الكيخيا وعلي بيطار بطردهما من العمل، غير أنّهما قاما برفع قضية ضدّ الشركتين وكسباها.

وعلى الرغم من حرص **الحكومات** المتعاقبة على إخضاع نقابات واتحادات العمال لسلطتها ورقابتها عبر مكاتب العمل في الولايات (إذ لم يكن هناك

---

١١٩ تردّد أنَّ السلطات أخذت على "محمد بوراس" تعهّداً بالابتعاد كلية عن الحركة العمالية والنشاط النقابي، وقد التزم على ما يبدو فعلاً بذلك.

١٢٠ ورد في تقرير للسفارة الأمريكية يحمل الرقم (٢٣٢) ومؤرّخ في ١٩/ ٢/ ١٩٥٩ (الملف 873.062) 'إنّ تشكيل نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول يعدّ أهم حدث خلال السنتين الماضيتين والأكثر تحطيما للأعصاب في الميدان العمالي بطرابلس". راجع فصل "جوانب من قصة النفط الليبي" في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

١٢١ الإشارة هنا إلى عبد اللطيف الكيخيا. التقرير السابق نفسه.

وزارة اتحاديـة معنيّة بشـؤون العـمال) فإنّها قد انتهجت معها، فيما يبدو، **سياسـة اسـترضائية** اسـتجابت من خلالها إلى بعـض مطالبها، بل غضّـت الطرف حتى عن تحرّشاتها بشركات البترول. أمّا الاتحادات النقابية من جهتها، فمن الواضح أنّها، بحكم ما كان بينها من تنافس على الفوز باعتراف الحكومة ونيل قسـط من دعمها، تجنّبت الدخول في صدام مع حكومات ولايتي طرابلس وبرقة.

وقد شهدت الأيام الأخيرة من حكومة كعبار، وتحديداً في ٣٠/ ٩/ ١٩٦٠، إنشـاء **وزارة اتحادية جديدة** للعمل والشؤون الاجتماعية[122] اختصّت بالإشراف على تنفيذ سياسات الحكومة في هذا المجال، وجرى تعيين **محمد بحيح** أوّل وزير للعمل والشؤون الاجتماعية في آخر تعديل لحكومة كعبار.

وقد لخّص تقرير للسـفارة الأمريكيـة[123] **أوضاع الحركة العمالية** بعبارة جاء فيها:

"تظل القاعدة العمالية غير ماهرة، ونسبيّاً أمّية وغير مطّلعة، كما لا تزال الحكومة تمارس دوراً تسـلطياً Authoritarian معهـا، وتبقى الحركة النقابية مجالاً خصباً للمناورات الشخصية والسياسية..".

وفي تقرير آخر:

"وكما هو الحال دوماً، فإنَّ نقابات العمال (في ليبيا) تبقى سياسـية أكثر منها نقابية" (As ever the unions remain more political than labor).[124]

بـدأت علاقـة حكومة محمـد عثمـان الصيد (التـي تشـكلت في ١٦/ ١٠/ ١٩٦٠)[125] مع اتحادات العمال ونقاباتها طبيعية كما يتضح من الوقائع التالية:

- أضرب **عـمال الموانئ الليبيـة** في الأول مـن يناير/ كانون الثاني ١٩٦١ عـن تفريغ **البضائع الفرنسـية** الـواردة إلى ليبيا وقرّروا مقاطعة **جميع السفن الفرنسية**.

١٢٢ استعانت الحكومة بمنظمة العمل الدولية في تنظيم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الجديدة.
١٢٣ التقرير رقم (٢٣٢) المؤرّخ في ١٩/ ٢/ ١٩٥٩، الملف 873.06.
١٢٤ التقرير رقم (٢٦٠) المؤرّخ في ١٤/ ٣/ ١٩٥٩، الملف نفسه.
١٢٥ أسـندت وزارة العمـل والشـؤون الاجتماعيـة إلى عبـد المولى لنقـي الـذي كان معروفـاً بمواقفـه الوطنيـة، وكانَ ضمن كتلة المعارضة البرلمانية التي تشكلت بالهيئة البرلمانية الثالثة، والتي نجحت في سحب الثقة عن حكومة كعبار.



- شـارك **إبراهيم حماد** سـكرتير عام اتحاد نقابات العمال الليبيّين في برقة، و**سـالم شـيتا** سـكرتير الاتحـاد العـام للعـمال الليبيّين في ولايـة طرابلس، في اجتماعات **الاتحـاد العام لنقابات العمال العرب** الذي انعقد **بالقاهرة** منذ السابع من **يناير/ كانون الثاني ١٩٦١**، وقد قدّم الوفد الليبي اقتراحاً خلال هذه الاجتماعات يقـضي - أسـوة بما فعلت النقابات الليبيـة في الأول من يناير/ كانـون الثـاني ١٩٦١- بمقاطعـة جميـع البضائـع والسـفن الفرنسية.
- **بعد انتظار طويل** أصدرت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في **فبراير/ شباط ١٩٦١** رُخصاً بتسجيل **(٢١) نقابة جديدة** في طرابلـس، انضوت **(١٨)** نقابة منها تحت **الاتحاد الذي يرأسـه سالم شيتا**، أمّا الثلاث الباقية فكانت ضمن الاتحاد الذي يرأسه إبراهيم حافظ.
- نظمت **نقابة عمال ومسـتخدمي قاعدة ويلـس** (التابعة للاتحاد الذي يرأسـه شـيتا) **إضرابـاً** مطالبياً بدأ يـوم **١٩/ ٣/ ١٩٦١** واسـتمرّ لسـتة أيام، وقد استجابت سـلطات القاعدة لمطالب المضربين.

غـير أنّـه مـع حلـول شـهر يوليو/ تمـوز ١٩٦١، أخـذت علاقـة الحكومة الاتحاديـة وحكومتـي ولاية برقة وولايـة طرابلس، مع نقابـات العمال واتحادي حماد وشيتا، تأخذ **طابعاً متوتراً** أسفر عن اعتقال إبراهيم حماد في ٢٢/ ٧/ ١٩٦١ وعن اعتقال سـالم شـيتا فور إعلانـه الدعوة إلى إضراب عـام في طرابلس بدأ في ١٠/ ٩/ ١٩٦١ رغم اختلاف أسباب وملابسات عمليّة الاعتقال في الحالتين.

(أ) اعتـقال حمّـاد

كان إبراهيم حماد قد أعلن في ٢/ ١١/ ١٩٥٩ عن انشـقاقه على رأس سـبع نقابـات، من بينهـا النقابة التي يرأسـها، وهي نقابة عمال المخابز، وعن تشـكيل

04__4th Chapter__Vol__03__052904.indd 398
30/05/25, 02.06 ص

اتحاد مناوئ لاتحاد نقابات العمال الليبيّين في برقة الذي كان يرأسه رجب النيهوم ويحمل الاسم نفسه. ولم يُضع حماد وقتاً في ضمّ جهوده إلى جهود شيتا الساعية إلى تأسيس اتحاد يضمّ نقابات العمال في كل من ولايتي برقة وطرابلس، بل على مستوى المملكة كلها.[١٢٦]

وكما ألمحنا سابقاً، شارك كل من شيتا وحماد معاً في اجتماعات اتحاد نقابات العمال العرب الذي انعقد في القاهرة في مطلع عام ١٩٦١.

في ٢٠/ ٥/ ١٩٦١ غادر حماد بنغازي إلى طرابلس استعداداً للمشاركة مع السيد شيتا في حضور اجتماعات اتحاد نقابات العمال الإفريقية All African Trade Union Federation (A. F. T. U. F.) الذي كان مقرّراً أن ينعقد بالدار البيضاء يوم ٢٥/ ٥/ ١٩٦١، ومن بعده لحضور اجتماعات منظمة العمل الدولية (I. L. O.) بجنيف يوم ٧/ ٦/ ١٩٦١.

غير أنَّ **حماد** اضطرّ لقطع رحلته وعاد من طرابلس إلى بنغازي بعد أن علم أنَّ **نظارة** العمل والشؤون الاجتماعية قرّرت إجراء **استفتاء عام** يومي ٢٩ و٣٠ من مايو/ أيار بين **عموم عمال المخابز**، و**عموم عمال البناء** في برقة،[١٢٧] لتحديد انتماء النقابة التي تمثلهم، إمّا إلى **اتحاد النيهوم**، وإما إلى **اتحاد حماد**.

وأعلنت سلطات الولاية نتائج هذا الاستفتاء في **١/ ٦/ ١٩٦١** وقد جاء في **غير صالح حماد في الحالتين**. وترتب على هذه النتيجة أن فقد الاتحاد الذي يرأسه حماد هاتين النقابتين، كما أصبح من المرجّح أن يفقد هذا الأخير رئاسته أيضاً لنقابة عمال المخابز التي ينتمي إليها.

وعلى الفور قام حماد بالاحتجاج بقوة على نتيجة الاستفتاء، واتهم سلطات الولاية بالانحياز للنيهوم واتحاده، وبأنّها تعمّدت أن تأتي النتيجة على النحو الذي أسفرت عنه. وقد ورد في أحد تقارير السفارة الأمريكية ببنغازي تعليق جاء فيه ما ترجمته:

١٢٦ أنظر: جون نورمان، ص ٤٣.

١٢٧ كان يوجد يومذاك نقابتان لعمال المخابز ونقابتان لعمال البناء في برقة، كل واحدة منها ضمن النقابات المكوّنة لاتحاد النيهوم واتحاد حماد، وكانت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قد أصدرت تعليماتها بضرورة أن يقتصر التمثيل النوعي لكل فئة من العمال على نقابة واحدة في كل ولاية، ولهذا السبب قامت نظارة العمل والشؤون الاجتماعية بتنظيم هذا الاستفتاء.





"يبدو، للوهلة الأولى على الأقل، أن حمّاد لم يعامَل بإنصاف من قبل السلطات المسؤولة عن العمل بالولاية. ويبدو أنَّ مكتب شؤون العمل (بنظارة العمل والشؤون الاجتماعية) تعمّد أن يعطي حمّاد وقتاً محدوداً، أو ألا يعطيه ربّما أيّ وقتٍ على الإطلاق، يمكّنه من حشد أنصاره للمشاركة في هذا الاستفتاء.."[١٢٨]

وبالطبع فقد كان لهذه التطوّرات نتائجها البارزة، ليس فقط على الحركة النقابية في برقة، حيث أصبح النيهوم فيها الزعيم العمالي الأوحد دون منازع، ولكن أيضاً على وضع سالم شيتا واتحاده العام في طرابلس بعد أن فقد نصيره حمّاد في برقة.

وفي الواقع فإنَّ تدهور علاقات إبراهيم حمّاد مع سلطات ولاية برقة لم يتوقف عند هذا الحدّ، فقد قامت سلطات الأمن في الولاية بإلقاء القبض على حمّاد **وآخرين في ٢٢/ ٧/ ١٩٦١ بتهمة سياسية محض.**[١٢٩] وفي أواخر شهر سبتمبر/ أيلول من السنة نفسها أصدرت المحكمة حكمها عليه في هذه القضية بالسجن لمدّة ثلاث سنوات،[١٣٠] وكان هذا إيذاناً، ليس فقط بنهاية حياة حمّاد النقابية، ولكن أيضاً باضمحلال اتحاد نقابات العمال الذي كان يرأسه.

(ب) اعتقال سالم شيتا

السيد **سالم شيتا** هو من أبناء منطقة **سوق الجمعة** القريبة من طرابلس. دخل الحياة النقابية عن طريق **نقابة المدرّسين** فقد كان مدرّساً بإحدى المدارس الابتدائية. وانضمّ بنقابته في **نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥١** إلى **اتحاد العمال الليبيّين** The Federation of Libyan Labour Union (F. L. L. U.) الذي كان الإيطاليون يشكّلون غالبيته، والذي تحوّل بعد الاستقلال ليصبح **الاتحاد العام للعمال الليبيّين** Libyan General Labour Union (L. G. L. U.). وكان شيتا[١٣١]

---

١٢٨ راجع تقرير السفارة الأمريكية ببنغازي رقم ٧٢ المؤرّخ في ٥/ ٦/ ١٩٦١، الملف 873.062 بعنوان "استفتاء عمالي في برقة".

١٢٩ راجع مبحث "قضية حماد ومناع" من هذا الفصل.

١٣٠ شمل العفو الملكي السنوي الذي يصدر في ذكرى الاستقلال إبراهيم حماد، وأطلق سراحه من السجن في ٢١/ ١٢/ ١٩٦٢.

١٣١ راجع ما ورد حول شخصية سالم شيتا في كتاب جون نورمان، ورسالة الماجستير لعقيل بربار، *Political Change in Libya: A Study in the Decline of the Traditional Ruling Elite* (M. A. Georgetown University Thesis, December 1974).



في الفترة ذاتها نشطاً سياسياً، إذ كان - كما هي حال معظم النقابيين في إقليم طرابلس - من **أعضاء حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي**، وقد قامت سلطات الإدارة البريطانية بسجنه يومذاك لمدّة (٣٨) يوماً لقيامه بتوزيع دعاية مضادّة لبريطانيا، وترتب على هذا السجن أن فقد عمله بالتدريس.

بعد انتخابات **سبتمبر/ أيلول ١٩٥٢** الخاصّة بالاتحاد العام للعمال الليبيّين (L. G. L. U.) أصبح **محمد بشير الشريف** رئيساً للاتحاد، وأصبح **سالم شيتا** سكرتيراً عاماً له. وقد ثارت منذ أواخر عام ١٩٥٣ مشاكل وخلافات بين الرجلين بسبب محاولات والي طرابلس يومذاك **الصديق المنتصر** استخدام الحركة العمالية في معاركه السياسية الخاصّة مع المجلس التشريعي الطرابلسي.[١٣٢] ففيما كان الشريف حريصاً على التعاون مع حكومة الولاية، تركّز حرص شيتا على **تطوير الحركة النقابية بسرعة**. ومنذ عام ١٩٥٤، وبعد أن نجح في إلغاء منصب "الرئيس" من دستور الاتحاد، أصبح شيتا صاحب **المركز القيادي الأول في الحركة العمالية والنقابية في طرابلس، ومن ثمّ في ليبيا كلها**.

نشط شيتا في إقامة علاقات وطيدة لاتحاده بمختلف **الاتحادات النقابية العربية والإفريقية والعالمية**، ومن أبرزها **الاتحاد العالمي الحر لنقابات العمال** (I.C. F. T. U)، وقد تمّ في عام **١٩٥٦** انتخابه نائباً لرئيس **اتحاد نقابات العمال العرب** الذي ترعاه مصر. وفي شهر مارس/ آذار من عام **١٩٥٨** قام بزيارة **للولايات المتحدة الأمريكية** امتدّت قرابة شهر، كما انتخب في العام نفسه **عضواً بالمجلس التشريعي لولاية طرابلس**. وفي عام ١٩٦٠ أعادت منظمة العمل الدولية انتخابه عضواً مساعداً لمكتبها الإداري عن الفترة ما بين ١٩٦٠-١٩٦٣.

وقد تبنّى شيتا منذ عام **١٩٥٨** الدعوة إلى إقامة **اتحاد عام يضمّ جميع نقابات العمال في ليبيا**، ورغم أنّ هذه الدعوة ووجهت بمعارضة قوية من جانب عدد من القيادات العمالية في ولايتي طرابلس وبرقة فإنَّ السيد شيتا نجح مع ذلك في شهر **نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٩** بالإعلان عن قيام **اتحاد عام لنقابات العمال في ليبيا** تحت رئاسته، والذي ضمّ إلى جانب الاتحاد العام للعمال الليبيّين

١٣٢ راجع الفصل الثالث "حكومة الساقزلي .. الوزارة الأقصر عمراً" في المجلد الثاني من هذا الكتاب.



(L. G. L. U.) (الـذي هو سـكرتيره العام) كلاً من اتحـاد العمال الليبيّين في برقة برئاسة **إبراهيم حمّاد**، ونقابتي عمال ومستخدمي شركات البترول، وعمال المطابع في طرابلس.

وقد اسـتطاع سـالم شـيتا أن يقيم **علاقات وطيدة مع رجال الحكومة**، سـواء في ولاية طرابلس أو على مستوى الحكومة الاتّحادية، وكان معروفاً أنَّ باستطاعته مقابلـة رئيس الـوزراء في أيّ وقت. ويُعتقـد بأنّه قدّم عدّة اقتراحات هامّة بشـأن مـشروع قانون العمل الذي صدر في ١٧ مارس/ آذار ١٩٥٨ وأنَّ الحكومة تبنّت هـذه الاقتراحات التي حققت الكثير من المكاسـب للحركـة العمالية، و بالطبع لم تحل هذه العلاقات الوطيدة للسـيد شـيتا مع الحكومة دون قيام عدد من النقابات التابعة له بتنظيم عددٍ من الإضرابات لتحقيق بعض المطالب النقابيةً الخاصّة بها.

كان طبيعياً أن يصبح سـالم شيتا هدفاً للكثير من **الإشاعات والاتهامات** من خصومـه ومناوئيه، ففضلاً عن اتهامه بالأنانية المفرطة والانتهازية، عدّه بعضهم أداة للحكومـة، وبعضهم الآخر عميـلاً لعبد الناصر وذا ميول شـيوعية معادية للأمريكان، على حين رأى آخرون فيه ميولاً ظاهرة نحو الغرب خلال المؤتمرات الدولية والعربية والإفريقية.

منـذ أواخر عام **١٩٥٨** تفجّر **خلاف حادّ** بين **سـالم شـيتا** و**عـلي الديب** كان على الأرجح لأسـباب شخصية، فالرجلان شـديدا الطموح وشديدا الانتهازية. ولم يقتصر الخلاف بينهما على قاعة **المجلس التشريعي الطرابلسي**، وقد كان الاثنان عضويـن فيه، بـل امتـدّ إلى صفحات جريـدتي "**الطليعـة**" التي يملكهـا الأول، و"**الليبي**" [١٣٣] التي يملكها الثاني، فشـهدت صفحـات هاتين الجريدتين اتهامات وشـتائم شـخصية متبادلة بين الاثنين على امتداد أكثر من خمسـة أشهر حتى نهايةً عام ١٩٥٩ [١٣٤]. وقد حرّض السيد الديب خلال هذه الفترة على تأسيس "**الاتحاد العام للعمال المهنيين الليبيّين**" (المناوئ للاتحاد الذي يرأسـه السـيد شـيتا)[١٣٥] إلى درجة جعلت بعضهم يطلق على هذا الاتحاد الجديد "**اتحاد علي الديب**".[١٣٦]

---

١٣٣ كان علي الديب قد استأنف إصدار صحيفة "**الليبي**" في يناير/ كانون الثاني ١٩٥٩.

١٣٤ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (٣٨) المؤرّخ في ٢٥/ ٧/ ١٩٥٩، الملف 873.062.

١٣٥ رفـع سـالم شـيتا قضيـة أمـام المحاكـم يعـترض فيهـا عـلى تشـكيل الاتحـاد الجديـد، غـير أنَّ المحكمـة أصـدرت حكمها يوم ٢٨/ ١١/ ١٩٥٩ برفض اعتراض شيتا، وعدّت هذا التشكيل صحيحاً.

١٣٦ راجـع تقريـر السـفارة الأمريكيـة رقـم (١٨٧) المـؤرّخ في ١/ ١٢/ ١٩٥٩ (الملـف السـابق) والمتضمّـن المقابلة التي أجراها مندوب السفارة مع السيد سلطان الخطابي ناظر المالية والاقتصاد في ولاية طرابلس يومذاك.



ولئن كان إغلاق صحيفة "**الليبي**" ومنعها من الصدور منذ **٤/ ٨/ ١٩٦٠** قد أسهم في إيقاف الحملات المتبادلة بين الديب وشيتا، فإنَّ **الضغينة** بين الاثنين ظلـت – على ما يبـدو – كامنة وكُتب لهـا أن تتفجّر من جديد مـع إقدام حكومة الصيـد في **٢٩/ ١١/ ١٩٦٠** على تعيين السـيد علي الديب (الخصم اللدود لسـالم شـيتا) رئيسـاً للمجلس التنفيذي لولاية طرابلس بناءً على اقـتراح الوالي فاضل بن زكري.

ولا بـدّ أنَّ سـالم شـيتا قـد توجّس شرّاً مـن هـذا التعيين، ولاسـيما أنَّ جل معامـلات الاتحـاد الذي يرأسـه هي مع **مكتب شـؤون العمل بنظـارة الأوقاف والشـؤون الاجتماعية** التي باتت تخضع لعلي الديب.[١٣٧] وممّا زاد من مخاوف شيتا أنَّ تعيين الديب جاء في أعقاب عددٍ من **الأحداث الأخرى** على السـاحة النقابية رأى فيها تهديداً لمكانته ونفوذه، ومنها:

- **تدهـور علاقتـه مع مـصر** وفقدانـه لدعمها له الـذي رأى من مؤشّراتـه تجاهل توجيه الدعوة له – كـما هي العادة – لحضور احتفـالات الذكـرى السـنوية لثـورة يوليو/ تمـوز، لا بصفتـه أمينـاً للاتحـاد، ولا بصفته عضـواً بالمجلـس التشريعي لولاية طرابلـس، وقامـت مـصر بدلاً مـن ذلـك بتوجيـه الدعوة إلى غريمـه السـيد **إبراهيـم حافـظ رمضان** سـكرتير عـام الاتحاد المنافس (يوليو/ تموز ١٩٦٠).[١٣٨]
- المحـاولات التي جرت خلال صيـف ١٩٦٠ من قبل عناصر في **نقابـة عـمال ومسـتخدمي شركات البترول** التابعـة لاتحاده للخـروج من الاتحاد وتكوين نقابة مسـتقلة مع نظيرتها التابعة لاتحـاد المهنيـين، الأمر الذي دفعه إلى العمـل على إقصاء مختار الدوكالي ومصباح الطرشاني وإحلال علي بيطار محلهما.[١٣٩]

وأيـما كانت **هواجس** سـالم شـيتا، فمن الواضح أنّه، كما سـلفت الإشـارة، سـعى إلى إقامة علاقاتٍ طبيعية مع حكومة الصيد الجديدة. وقد تردّد أنَّ شـيتا

١٣٧ قـام علـي الديـب في ١/ ٦/ ١٩٦١ بتعيـين سـلطان الخطـابي (ناظـر الداخليـة والماليـة بالولايـة حتـى ٢٨/ ١/ ١٩٦٠) مديراً لنظارة الأوقاف والشؤون الاجتماعية، والخطابي معروف بصداقته لعلي الديب.
١٣٨ تقرير السفارة الأمريكية رقم (٥٠٤) المؤرّخ في ١٨/ ٥/ ١٩٦١، الملف 873.06.
١٣٩ المصدر السابق نفسه.

استطاع فعلاً أن يوطّد علاقته برئيس الوزراء، غير أنَّ هذا الأمر في حدّ ذاته زاد من حرج موقفه إذ بات يخشى أن يوصف بـ"**رجل الحكومة**". ولعل من الأمور التي طمأنت شيتا إلى نيّة الحكومة الاتحادية الجديدة تجاه الاتحاد الذي يرأسه إقدام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في **فبراير/ شباط ١٩٦١** – وبعد انتظار طويل – على إصدار رُخص تسجيل **(٢١)** نقابة جديدة، منها **(١٨)** نقابة تتبع اتحاده. كما أنَّ من الأمور الأخرى التي أسهمت في استعادة شيتا الثقة بوضعه قيام النقابات المكوّنة للاتحاد الذي يرأسه بعقد اجتماع عام لها في **٢٣/ ٥/ ١٩٦١** أقرّت فيه الدستور الجديد للاتحاد، كما أعادت انتخابه سكرتيراً عاماً له.

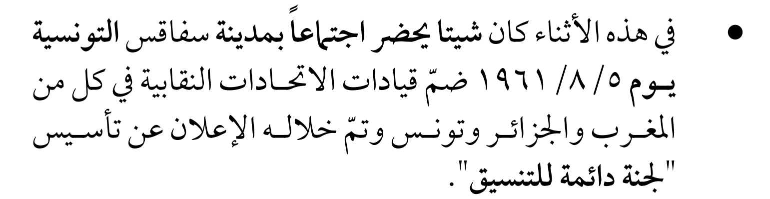
على هذه الخلفية وقعت الأحداث المتعلقة بدعوة الاتحاد العام لنقابات العمال في ليبيا (الذي يرأسه سالم شيتا) إلى **إضراب عام** يوم **١٠/ ٩/ ١٩٦١** في جميع أنحاء البلاد، والتي آلت إلى إلقاء القبض على شيتا ونحو **عشرين** من قادة الاتحاد العام، وتقديم اثنين منهما إلى المحاكمة. وذلك كما يتضح من **السرد الوقائعي** التالي:[١٤٠]

- في أعقاب قرار الحكومة في فبراير/ شباط ١٩٦١ إجراء زيادة عامة في مرتبات جميع العاملين بالدولة، شرع اتحاد شيتا في المطالبة بتحقيق زيادة عامة مماثلة في أجور العمال جميعاً، وقد تمّت هذه المطالبة في البداية عبر صفحات جريدة الاتحاد "**الطليعة**" وكان معدّل الزيادة المطالَب به **٤٠٪** ثمّ جرى تخفيضه إلى **٣٠٪**.

- قام **رئيس الوزراء الصيد** في عدد من المناسبات بالتعبير عن رغبة الحكومة في الاستجابة لمطالب العمال في هذا الشأن، وقد فُهم من هذه التصريحات أنّه و**فاضل بن زكري** والي طرابلس متعاطفان مع مطالب الاتحاد.

---

١٤٠ تمّ إعداد هذا السرد بناءً على ما ورد في عددٍ من تقارير السفارتين الأمريكية والبريطانية الخاصّة بهذه التطوّرات، وكذلك من كتاب جون نورمان، ص ١٥٧–١٦٥، ورسالة الماجستير لعقيل بربار، ص ٩٢–١٠٥. ومن اللافت حقاً للنظر أنّ مذكرات محمد عثمان الصيد، الذي كان رئيساً للوزراء خلال تلك الأحداث، قد خلت من أيّة إشارة إليها.



- في هذه الأثناء كان **شيتا يحضر اجتماعاً بمدينة** سفاقس **التونسية يـوم ٥/ ٨/ ١٩٦١** ضمّ قيادات الاتحـادات النقابية في كل من المغـرب والجزائـر وتونـس وتمّ خلالـه الإعلان عن تأسـيس "**لجنة دائمة للتنسيق**".

- في ١٦/ ٨/ ١٩٦١ أقرّ **المجلس الاستشاري الاتحادي** المختصّ بتحديـد مسـتوى الأجـور (برئاسـة وزيـر العمل والشـؤون الاجتماعيـة وبحضور ممثلين عن الاتحـادات النقابية) إحداث زيادة في الحدّ الأدنى للأجور إلى (٤٢) قرشاً يومياً[١٤١].

- قـام **الاتحاد العـام لنقابات العـمال في ليبيا** على الفـور **بالتهديد بتنفيـذ إضراب عـام** مـا لم يتمّ تنفيـذ التوصيـات الصادرة عن **المجلس الاستشاري بولاية طرابلس** المختصّ بتحديد مستوى الأجور والتـي تضمّنت التوصية برفع الحدّ الأدنى اليومي إلى (٤٥) قرشـاً مع التوصية بزيادة تـتراوح ما بين ٨٪ - ١٠٪ في مرتبات العمال.

- في ١٦/ ٨/ ١٩٦١ سـافر رئيس الوزراء الصيـد إلى أوروبا في إجازة.

- في ٢٢/ ٨/ ١٩٦١ وجّهت النقابات التابعة للاتحاد **إخطارات بـالإضراب** المزمـع إلى نحـو (٢٠) مؤسسـة وشركـة في ولايةً طرابلس.

- من جهتها قامـت الأجهزة الاتحادية والولائيـة (في طرابلس) باتخاذ كل ما بوسـعها من إجراءات لإفشـال الإضراب العام، كـما طلبت من كافة الجهات المعنيـة ألا تعير اهتماماً للإضراب وألا تسـتجيب لمطالـب الاتحاد. وكان من بـين الخطوات التي أقدمت عليها:

---

١٤١ كان الحدّ الأدنى لأجور العمال قد زيد منذ الاستقلال حتى يومذاك بنحو ٤٠٠٪.



- إقصاء الحاج **علي النفيشي** الرئيس المنتخب لنقابة عمال موانئ طرابلس من منصبه وتقديم إغراءات مالية لعمال النقابة لإقناعهم بالتخلّي عن مساندة الإضراب المزمَع.
- القيام في ٨/ ٩/ **١٩٦١** باعتقال **علي بيطار** رئيس تحرير صحيفة "**الطليعة**" الناطقة باسم الاتحاد بحجّة تهجّمه في افتتاحية الصحيفة على وزير العمل والشؤون الاجتماعية والتحريض على إثارة القلاقل.

- قبيل بدء الإضراب يوم **١٠/ ٩/ ١٩٦١** قامت سلطات الولاية باعتقال **سالم شيتا** ومعه نحو **عشرين من قادة الاتحاد**.
- بدأ الإضراب العام يوم **١٠/ ٩/ ١٩٦١**، وكان واضحاً منذ بدايته أنّه **ضعيف**، كما تفاوت تجاوب النقابات في تنفيذه. ومع حلول يوم **١٣/ ٩/ ١٩٦١** كان **واضحاً أنَّ الإضراب قد فشل**. وكذلك فإنّ عدداً من النقابات التابعة للاتحاد شرعت – تحت ضغط السلطات الحكومية – في إعلان انسحابها من الاتحاد (نقابات عمال الميناء، وعمال المرافق العامة، وعمال احتكار التبغ، وعمال قاعدة ويلس، وعمال التنظيف، وعمال الغاز والكهرباء، وعمال صناعة المشروبات الروحية، وعمال المباني والمحاجر). كما قامت قوات الشرطة باحتلال مقرّ الاتحاد وصادرت أمواله.
- في **١٤/ ٩/ ١٩٦١** صدر **بيان** بتوقيع رئيس المجلس التنفيذي لولاية طرابلس **علي الديب**،[١٤٢] نشرته صحيفة طرابلس الغرب الصادرة ذلك اليوم، وكان ممّا جاء فيه:

"إنّ حكومة الولاية يقظة لتغلغل بعض العناصر غير العمالية في صفوف العمال ومحاولة هذه العناصر استغلال

---

١٤٢ راجع البيان الذي صدر عن الديب في ٣/ ٨/ ١٩٦١ بمناسبة الاعتقالات التي تعرّضت لها العناصر المتهمة بالانتماء إلى حزب البعث العربي الاشتراكي خلال شهر يوليو/ تموز ١٩٦١، مبحث "اعتقالات البعثيين ومحاكمتهم" من هذا الفصل.



> بـراءة وإخـلاص العمال من أجـل خدمة مصالحهـا الخاصة. وإنَّ الحكومـة تسـعى إلى بـذل قصـارى جهدهـا مـن أجـل حمايـة الحركـة العمالية من اسـتغلال هذه العنـاصر الانتهازية اللامسؤولة لها ..".

كـما عـبّر الديـب في بيانـه عـن تقدير حكومـة الولايـة لموقف "**الاتحـاد العام للعمال المهنيـين الليبيّين**"[١٤٣] الـذي زعم أنّه عبّر عن استحسانه للإجراءات التي اتخذتها الحكومة ضدّ النقابات الداعية إلى الإضراب العام، كما عبّر عن تقدير الحكومة للقرار الذي اتخذته بعض النقابات التابعة لاتحاد شيتا بعدم المشاركة في الإضراب. وقد أضاف الديب في بيانه:

> "بالنظـر للاسـتفزازات التـي قـام بها الاتحـاد العـام لنقابات العـمال في ليبيـا، فـإنَّ الحكومـة مضطـرّة إلى اتخـاذ إجراءات صارمة لصيانة المصلحة العامة، والحكومة مسـيطرة الآن على الموقف، وعلى استعداد لاتخاذ المزيد من الإجراءات الصارمة إذا دعت الضرورة من أجل تجنّب اضطراب الأمن ومن أجل تحقيق الاستقرار في البلاد".

المحـاكمـــة

في ٧/ ١١/ ١٩٦١ وبعـد اعتقـال امتـدّ قرابـة شـهرين – دون توجيه تهمة محدّدة – تمّ تقديم **سـالم شـيتا** ونائبه **مختار الـدوكالي** إلى المحاكمة[١٤٤] أمام إحدى محاكـم الدرجـة الأولى بطرابلـس بتهمة إسـاءة التـصّرف في أمـوال الاتحاد،[١٤٥] وإسـاءة استخدام السلطات التي يخوّلها لهم وضعهم كمسؤولين في اتحاد نقابات العمال في ليبيا. ثمّ جرى تأجيل المحاكمة إلى يوم **٢١/ ١١/ ١٩٦١**.

---

١٤٣ كان رئيـس هـذا الاتحـاد السـيد إبراهيـم حافـظ رمضـان (أمازيغـي ذو توجّهـات بعثيـة) قـد اعتقـل منـذ شـهر يوليو/ تموز ١٩٦١ خلال تعرّض العناصر البعثية للاعتقالات، وحكم عليه بالحبس مع الشغل لمدّة ستة أشهر.

١٤٤ كان قـد جـرى إطـلاق سراح بقيـة المعتقلـين مـن قـادة الاتحـاد دون محاكمـة وبكفالـة ماليـة يـوم ٢٤/ ٩/ ١٩٦١.

١٤٥ كان عـلي الديـب قـد ردّد هـذا الاتهـام ضـدّ سـالم السـيد شـيتا عـلى صفحـات جريدتـه "**الليبـي**" في عـام ١٩٥٩. وتجدر الإشارة إلى أنَّ الدعم المالي الذي تسلمه الاتحاد من حكومة ولاية طرابلس في عام ١٩٥٩ لم يتجاوز (٥٠٠٠) جنيه والمبلغ نفسه في العام ١٩٦٠.





غـير أنَّ المحكمـة لم تتمكـن مـن إصـدار حكمها عـلى المتهمـين إلا في يوم **٣/ ١٢/ ١٩٦١**. وقد قضى هذا الحكم بحبس **المتهم الأول سـالم شيتا** مدة **أربعة أشـهر ونصف الشـهر** وغرامة قدرها (**٢٠**) جنيهاً مع استمراره في الحجز إلى أن تنظر محكمة الاسـتئناف في القضية، كما قضى بحبـس **المتهم الثاني مختار الدوكالي** مـدّة ثلاثة أشـهر مـع إيقـاف التنفيذ وغرامـة قدرهـا (**٢٠**) جنيهاً، ومـع إعفاء المتهمين من مصاريف القضية.

وفي يـوم **٢٣/ ١٢/ ١٩٦١** (أي قبيـل الذكـرى العـاشرة للاسـتقلال بيوم واحد) أصدرت محكمة الاستئناف حكمها بإسقاط جميع التهم الموجّهة إلى شيتا والدوكالي.

وتجدر الإشـارة في هذا الصدد إلى أنَّ حكومة الولاية رفضت السماح لأحد المحامين البريطانيين المختصّين (المستر أيدوين جونز Edwin Jones) – الذي عيّنه الاتحـاد الحر – بالدفاع عن المتهمين، واكتفت بحضوره المحاكمة كمراقب فقط، كما رفضت السماح أيضاً لمحام تونسي تطوّع للدفاع عن المتهمين ولم تمنحه تأشيرة دخول إلى البلاد.

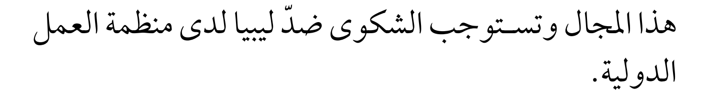
ردود فعـل دوليـة

لقد أثارت عملية اعتقال سـالم شـيتا وبقيـة رفاقه من قياديّـي الاتحاد العام لنقابات العمال **ردود فعل إقليمية ودولية واسـعة ومتواصلة**، وأساءت إلى سمعة النظام الملكي أيما إساءة. ويمكن الإشارة في هذا الخصوص إلى **الوقائع** التالية:

- فـور اعتقـال سـالم شـيتا ورفاقه قـام **عمـر بيكـو** Omar Becu السكرتير العام **للاتحاد العالمي لنقابات العالم الحر** (.I. C. F. T. U) بإرسال رسـالة إلى **الملك إدريس**[١٤٦] يناشده فيها إطلاق سراح القادة العماليين المعتقلين، ويذكره بأنَّ الإجراءات القمعية التي اتخذتها الحكومة الليبية ضدّهم تتعارض مع الأعراف الدولية في

١٤٦ أفـادت برقيـة مرسـلة مـن السـفارة الأمريكيـة مؤرّخـة في ١٦/ ١١/ ١٩٦١، تحمـل الرقـم الإشـاري (A-45) بالملف 773.00، أنَّ النقابيين علي بيطار ومختار الدوكالي يعتقدان بأنَّ الملك إدريس كان على غير علم بوجهات نظر القيادات العمالية حول تلك التطوّرات.




هذا المجال وتسـتوجب الشكوى ضدّ ليبيا لدى منظمة العمل الدولية.

- كـما أعلـن الاتحاد ذاتـه عن نيّتـه في إرسـال **وفد** منـه إلى ليبيا، وأبلـغ **رئيس الوزراء** الصيد بـأنَّ الاعتقالات التي تمّت تسيء إلى سمعة ليبيا. كما طلب الاتحاد المذكور من **الاتحادات العمالية الإفريقيـة** المرتبطة بـه أن تحثّ من جانبهـا الحكومة الليبية على الاسـتجابة لنداءاته. وقد قامت الاتحـادات الإفريقية في شرق ووسـط وجنوب القارّة بإرسال نداءات إلى الملك إدريس وإلى رئيس الحكومة تناشدهما إطلاق سراحٍ المعتقلين.

- خـلال اجتماعات **لجنة صندوق التضامن العالمي** التابع للاتحاد الحـر ببروكسـل يومـي ١٨-١٩ مـن سـبتمبر/ أيلول تقـرّر تخصيـص مبلـغ ألف (١٠٠٠) دولار كمسـاهمة لرفـع معاناة أسر النقابيين المعتقلين في ليبيا.

- قـام **الاتحـاد العـام لنقابات العـمال العرب** بـدوره بالاحتجاج لدى منظمة العمل الدولية إزاء الطريقة التي عاملت الحكومة القيادات العمالية الليبية بها.

- في **٢٢/ ٩/ ١٩٦١** قامت **سـلطات ولايـة طرابلس** بمنع **وفد مـن الاتحـاد العالمـي الحر** مـن دخول البـلاد عن طريـق مطار طرابلـس، رغـم أنَّ أعضـاءه كانـوا قـد حصلـوا على تأشـيرة دخـول لليبيا، وأنَّ الوفد أخطر السـلطات الليبية عن وصوله مسـبقاً. كما عومل بالطريقة نفسـها وفي الفترة ذاتها ستة ممثلين **لاتحـادات العمال بتونس والمغرب والجزائر**، ومنعوا من دخول طرابلس برّاً.

- في **٢٨/ ٩/ ١٩٦١** سـّجل الاتحاد العالمي الحر **شكوى رسمية** لـدى منظمـة العمل الدولية ضـدّ الحكومة الليبية مسـتندة إلى ملابسـات الإضراب العام وما أعقبه من إجراءاتٍ قمعية من





قبل السلطات الليبية.

- رفضت الحكومة الليبية السماح لسالم شيتا (الموجود قيد الاعتقال) من الاستجابة للدعوة التي وجّهها إليه **المدير العام لمنظمة العمل الدولية** للمشاركة في اجتماعاتها المنعقدة في جنيف.

- حاول **الاتحاد العالمي الحر** استئناف علاقات طبيعية مع الحكومة الليبية بعد الإفراج عن سالم شيتا وذلك بإرسال وفد إلى ليبيا يوم **٢٧/ ٣/ ١٩٦٢** يضمّ عمر بيكو، وأحمد التليلي، والمستر بيير دي فرايس، غير أنَّ هذا الوفد منع من دخول البلاد رغم حصوله على تأشيرة الدخول.

- ألقى **عبد المولى لنقي** وزير العمل والشؤون الاجتماعية يوم **٣/ ٤/ ١٩٦٢ تصريحاً** شنّ فيه هجوماً عنيفاً على الاتحاد العالمي لنقابات العالم الحر، واتهمه بأنّه صنيع للاستعمار يحاول فرض عقوبات على ليبيا. كما أنكر في **خطاب** ألقاه يوم **٢١/ ٦/ ١٩٦٢** أمام منظمة العمل الدولية في جنيف أن تكون ليبيا قد مارست اضطهاداً بحق الحركة العمالية فيها.

معاودة النشاط

في أعقاب **خروج سالم شيتا** من السجن[١٤٧] شرع في **معاودة نشاطه النقابي والعام**. وفي ٤/ ١/ ١٩٦٢ قام بزيارة السفير الأمريكي **جونز** في مكتبه بطرابلس، وقد نسب تقرير،[١٤٨] أعدّته السفارة الأمريكية عمّا دار في ذلك اللقاء، **لشيتا** أقوالاً كان من بينها:

"أنّه أصبح **أكثر شعبية** بعد ما تعرّض له من اعتقال وحكمت المحكمة ببراءته، وأنّ زوّاره الشخصيين أصبحوا بالآلاف، ممّا دفع بشرطة طرابلس أن تطلب من

---

١٤٧ كان المجلس التنفيذي لولاية طرابلس قد استأنف حكم محكمة الاستئناف أمام المحكمة العليا الاتحادية.

١٤٨ التقرير رقم (٢٣)، مؤرّخ في ٨/ ١/ ١٩٦٢، الملف 873.06.

العقيد خشخوشة مدير المباحث العامة العمل على تقليل هؤلاء الزوّار ..".

"أن **الاتحـاد الذي يرأسـه أصبح أكثـر قوة من ذي قبل**، وأنّه، مـن جانبه، **يعتزم البقاء نشـطاً في المجال النقابي**، وأنّه أيضاً يعتزم إعادة ترشيح نفسه في انتخابات المجلس التشريعي لولاية طرابلس التي سـوف تعقد خلال شهر فبراير/ شباط ١٩٦٢".

"عبّر شـيتا عـن انتقاده **للتعديـلات** التي أدخلت خلال شـهر نوفمبر/ تشرين الثـاني ١٩٦١ عـلى **قانـون العمـل لسـنة ١٩٥٨**. كما أكـد أنَّ عدداً مـن أعضاء البرلـمان والمسـؤولين، بمن فيهم وزير العمل والشـؤون الاجتماعيـة **عبد المولى لنقي** نفسـه، هم ضدّ تلك التعديلات. وعبّر عن ثقته بأنّ البرلمان سوف يرفض المصادقة على تلك التعديلات".

"أنّ عبد المولى لنقي (وزير العمل) أكّد لشيتا أنّه ينظر إلى الأحداث التي وقعت على أنّها (**شيء مؤسف من الماضي**)، وعبّر عن أمله بأن تشرع وزارته مع نقابات العمال ببداية جديدة حول القضايا التي تهمّ العمال".

كما يفيد تقرير السفارة الأمريكية المذكور أنَّ شيتا قد عبّر للسفير الأمريكي عن مخاوفه من أن تسفر القلاقل والاضطرابات التي شهدتها الحركة العمالية منذ سـبتمبر/ أيلول ١٩٦١ عن إتاحة الفرصة أمام **الشـيوعيين** بالتغلغل في أوسـاط العمال ونقاباتهم.

وبعـد أن أشـار شـيتا إلى أنّـه يجد صعوبـة في مقابلة **الملك** بسـبب "**السـتار الحديـدي**" الـذي ضربته "**زمـرة القصر**" (البوصـيري الشـلحي وجماعته) من حولـه، تمنّـى على السـفير الأمريكي أن ينقـل إلى الملك إدريس الحقائـق المتعلقة بالحركـة العمالية ودور شـيتا فيهـا، غير أنَّ السـفير اعتذر عن القيـام بهذه المهمّة باعتبار أنَّ هذا أمر حسّاس ويتعلق بالأوضاع الداخلية في البلاد.

ومـن جهـة أخـرى، تفيد الوقائع بأن سـالم شـيتا قام بإعادة ترشـيح نفسـه **لعضويـة المجلـس التشريعي لولاية طرابلـس** عن منطقة بن غشـير التي عقدت انتخاباتهـا يـوم **٤/ ٢/ ١٩٦٢**، غـير أنّـه اضطرّ لسـحب ترشـيحه مـن المعركة



الانتخابية بسبب ما رآه من تدخّل حكومة ولاية طرابلس ورئيس مجلسها علي الديب في سير الانتخابات لمصلحة منافسه.[149]

ولا شك أنَّ إبعاد علي الديب في ٨/ ٨/ ١٩٦٢ عن منصب رئيس المجلس التنفيذي، وناظر الداخلية في حكومة ولاية طرابلس، قد أحدث انفراجاً كبيراً في علاقة سالم شيتا والنقابات العمالية بصفة عامّة مع حكومة الولاية.[150]

(ج) تعديل قانون العمل

سارعت حكومة الصيد، بالتوازي مع الإجراءات السابقة تجاه قيادات الاتحاد العام لنقابات العمال في ليبيا، إلى القيام في ٢٧/ ٩/ ١٩٦١ بنشر **التعديلات** المقترح إدخالها على **قانون العمل لسنة ١٩٥٨** والتي تضمّنت وضع **قيود عديدة**، منها منع موظفي الحكومة وعمال الخدمات العامة من **حق الإضراب**، وعدم السماح لبقية الفئات العمالية من ممارسة حق الإضراب إلا بعد استنفاد جميع سبل المصالحة والتحكيم، وبعد تقديم إخطار مسبق بنيّة الإضراب قبل أسبوعين من تنفيذه. كما تضمّنت هذه التعديلات السماح للنقابات في مختلف الولايات **بتشكيل اتحادات تجمعها**، غير أنّها لم تسمح بإقامة أكثر من اتحاد واحد لعموم النقابات في ليبيا يمكّنه الانضمام إلى المنظمات العمالية الدولية بعد الحصول على موافقة وزير العمل والشؤون الاجتماعية. وقد انتهزت الحكومة وجود البرلمان في إجازة فاستصدرت التعديلات الآنفة في تشريع بموجب مرسوم ملكي مؤرّخ في ٢٢/ ١١/ ١٩٦١ جرى نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ **٢٤/ ١١/ ١٩٦١**.

وقد استقبلت هذه التعديلات باستهجانٍ من قبل عددٍ من **القيادات العمالية** وعدد من أعضاء البرلمان، من بينهم **علي مصطفى المصراتي** الذي عبّر عن نيّته في معارضة قانون العمل الجديد إذ ما عرض على البرلمان للمصادقة كما يقتضي الدستور.

---

١٤٩ راجع تقرير السفارة البريطانية المؤرّخ في ٩/ ٢/ ١٩٦٢ ذي الرقم الإشاري VT 1015/10 الملف 165732 22860 الذي أشار إلى عدّة أمثلة عن تدخّل المجلس التنفيذي لولاية طرابلس في سير تلك الانتخابات.

١٥٠ وذلك على الرغم من انتخاب علي الديب في التاريخ نفسه رئيساً للمجلس التشريعي لولاية طرابلس.

وفضـلاً عن ذلك، قـام **الاتحاد العالمي لنقابات العالم الحر** بالشـكوى لدى منظمـة العمـل الدولية ضدّ هـذه التعديلات التي أدخلت عـلى قانون العمل في ليبيا، ووصفها بأنّها:

"مناقضـة تمامـاً للضمانات التـي تكفلها المواثيـق الدولية، وللمبـادئ المقبولة والمتعارف عليها بشأن حرية العمل النقابي".

(د) تفســيرات

مـا هي تفسـيرات مـا جرى مـن **مواجهة** بـين حكومة الصيد وبـين الحركة النقابية، ولاسيما الاتحاد العام لنقابات عمال ليبيا[١٥١] الذي يرأسه سالم شيتا؟!

لقد تضاربت الآراء في تفسير هذه المواجهة ..

فالمستر جون نورمان يذهب إلى القول:

"مـن أجـل كبح جماح الحركة النقابية الحرّة (في ليبيـا) قامت الحكومة (الليبية) عـن عمد باعتقال السـكرتير العام لاتحاد نقابات العـمال في ليبيا ورفاقه ... لقد كانـت الحكومـة تتحفـز منذ بعض الوقت لمواجهة مع شـيتا كـي توضح له من المسؤول الحقيقي عن العمال الليبيّين .. الحكومة أم شيتا؟"[١٥٢]

أمّا المسـتر جيمس باوتون James H. Boughton السكرتير الأول بالسفارة الأمريكيـة فقد عقّـب، في ختام تقريره الـذي تناول فيه الأحـداث الخاصّة بهذه المواجهة، بقوله:

"إنَّ تحـرّك الحكومـة كان عـلى الأرجـح محاولة مدبّرة بوسـاطة وزيـر العمل والشـؤون الاجتماعيـة ورئيس المجلس التنفيـذي (على الديـب) اللذين يكنّان العداء الشـديد لشـيتا، وذلك من أجل إفقاده المصداقية وتحطيـم تجمّعه العمالي .. ولا يُسـتبعد أن يكون وضع شـيتا الآن هو نتيجة وقوعه في الفخّ الذي نُصب لـه... إلا أنّ شـيتا كان يدرك مع ذلك تمـام الإدراك أنّ وضعه آخذ بالتدهور في

١٥١ باعتبـار أنّـه كان وراء قضيتـي إبراهيـم حمـاد وإبراهيـم حافـظ رمضـان شـبهة وجـود أبعـاد واتهامـات سياسية غير نقابية.
١٥٢ نورمان، ص ١٥٧، ١٦٢.





ظـل العداء الذي يواجهه مـن قبل الحكومة الاتحادية وحكومة ولاية طرابلس، ومـن ثمّ فإنّه أقدم عـلى تنفيذ تهديده بتنظيم الإضراب العام "**كخطوة يائسـة**"، عـلى أمل أن يؤدّي تعاون النقابات المكوّنة لاتحاده، معه بشـكل كبير، إلى إثبات نفوذه أمام الحكومة وجعلها تستجيب لمطالبه".[١٥٣]

أمّـا التقريـر[١٥٤] الـذي أعدّتـه **السـفارة الأمريكيـة في ٢/ ١٠/ ١٩٦١**، فقد نسب إلى محمد عثمان الصيد جملة أقوال وملاحظات جاء فيها:

"إنَّ سـالم شـيتا السـكرتير العـام لاتحـاد نقابـات العـمال في ليبيا أبلـغ رئيس الـوزراء (الصيد) خلال شـهر يوليو/ تموز عن عزمه على دعـوة نقابات الاتحاد إلى إضراب عـام احتجاجاً على فشـل الحكومة في الوفـاء بوعودها بزيادة أجور العـمال. والصيـد، من جانبه، طلب من شـيتا أن يتخلى عن المطالبـة بزيادة الحدّ الأدنى اليومي للأجور إلى (٤٥) قرشاً، كما وعده بأن تقوم الحكومة عوضاً عن ذلك باتخاذ خطوات من أجل تحسـين الأوضاع المعيشية للعمال عن طريق إقامة المتاجـر والتعاونيـات الخاصّـة بكل نقابة مـن نقابات الاتحاد ممّا سـيوفر للعمال فرصة شراء حاجياتهم بأسعار مخفضة".

"وقد وافق سـالم شـيتا على هذا الاقتراح، وقام الصيد بالسـفر بناءً على ذلك إلى أوروبـا في إجـازة. وخـلال غيـاب رئيس الـوزراء، ذهب شـيتا إلى مصر في الوقـت الذي كان فيه البوصيري الشـلحي وعبد الله عابـد متواجدين بها. وقد نجـح هذان الاثنان في إقناع الحكومة المصرية بأن تنقل إلى شـيتا تعهّدها بتقديم الدعـم له في حال وقوع مواجهة بينه وبـين الحكومة الليبية قد تترتب على تنفيذ الإضراب العام. وقد قام شـيتا (إثر تلقيه الوعـود بالدعم المصري) بالعودة إلى ليبيا ونقض اتفاقه مع رئيس الوزراء، ومن ثمّ فإنّ عليه أن يتحمّل النتائج".

وقد ذيّلت **السـفارة الأمريكية**، ما نسـبته في تقريرها السـابق إلى الصيد من أقوال، بتعليق جاء فيه:

---

١٥٣ التقرير رقم (١٢٣) المؤرّخ في ٢١/ ٩/ ١٩٦١، الملف 873.062.

١٥٤ التقرير يحمل الرقم (١٤٠) بالملف 773.00 وهو مؤسّس على ما دار من حديث بين رئيس الوزراء والقائم بالأعمال البريطاني لاندي مور A. A. W. Landymore يوم ٢٧/ ٩/ ١٩٦١. وتجدر الإشارة إلى أنَّ السفارة البريطانية كانت تتابع المشهد النقابي في ليبيا عن طريق المستر طومسون W. R. Thomson الملحق العمالي بسفارتي بريطانيا في تونس وليبيا الذي أعدّ عدداً كبيراً من التقارير حول تطوّرات الحركة النقابية في ليبيا في تلك الفترة.





"نحن على علم بأنَّ أعضاء كثيرين في الحكومة الاتحادية، وفي حكومة الولاية (طرابلس)، حاولوا خلال شهري يوليو/ تموز وأغسطس/ آب (١٩٦١) الضغط على سالم شيتا كي يتراجع عن دعوته للإضراب العام على الرغم من أنَّ رواياتهم حول دوافع شيتا وردود فعله تختلف عمّا ورد على لسان الصيد. ليس من المستبعد أن يكون رئيس الوزراء قد حاول أن يقنع شيتا بالتراجع عن فكرة الإضراب، وأن يبرم معه اتفاقاً على النحو الذي سرده، ومع ذلك، فإنَّ السفارة تؤمن بوجود **تعقيدات** في الموضوع أكثر من تلك التي أوردها الصيد، كما أنّها تعتقد أنَّ السبب الرئيس وراء "**الخطوة اليائسة**" التي قام بها شيتا يعود إلى علمه بأنّه فقد دعم الحكومة له (ولاسيما حكومة ولاية طرابلس، نتيجة الخصومة بينه وبين رئيس المجلس التنفيذي علي الديب)، وإنّه من غير المستبعد، في الوقت نفسه، أن يكون شيتا قد تلقى وعوداً بالدّعم الخفيّ من مصر[١٥٥] في حال قيامه بالإضراب العام".

أمّا التقرير الذي أعدّته السفارة الأمريكية بتاريخ ٣٠/ ١١/ ١٩٦١ حول المقابلتين اللتين أجراهما مندوبان عنها مع الأستاذ **مصطفى بعيّو** وكيل وزارة الخارجية بالوكالة يوم ١٨/ ١١/ ١٩٦١، ومع **محمد موسى المنصوري** وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية يوم ٢٢/ ١١/ ١٩٦١، فقد جاء فيه بهذا الخصوص:

"لقد عبّر **مصطفى بعيّو** و**محمد موسى** عن إدراكهما للدعاية السلبية التي جلبتها التطورات العمالية الأخيرة على سمعة ليبيا .. وقد أشار الاثنان إلى **أنّهما، وكثيراً من المسؤولين الليبيّين، محرجون جداً من الطريقة التي عالجت بها حكومة ولاية طرابلس هذه المسألة، وعلى الأخص فيما يتعلق بإقدامها على اعتقال قادة النقابات**. ولقد وضع **محمد موسى** اللوم فيما هي عليه الحركة العمالية على **عاتق علي الديب رئيس المجلس التنفيذي لولاية طرابلس، الذي كانت تحرّكه في قراراته تلك الضغينة الشخصية التي يكنّها لسالم شيتا**".[١٥٦]

وأيّاً ما كانت الأسباب والدوافع وراء ما حدث، وعلى الرغم من أنَّ سالم شيتا واصل نشاطه النقابي فيما بعد، وعلى الرغم من أنَّ الاتحادات التي أعيد

١٥٥ يلاحظ أنَّ هذه الأحداث قد وقعت في الفترة التي كانت مصر تحضّر خلالها (عبر البوصيري الشلحي وعبد الله عابد السنوسي) لزيارة الملك إدريس إلى القاهرة، وهي الزيارة التي تمّ إجهاضها في اللحظات الأخيرة. راجع مبحث "مسعى جديد لإعلان الجمهورية" بالفصل السابق.
١٥٦ التقرير رقم (٣٠١) المؤرّخ في ٣٠/ ١١/ ١٩٦١، الملف 873.06.





تشـكيلها واصلت اجتماعاتها ونشـاطها، فلا يوجد شـك في أنَّ التطورّات الآنفة أضعفت الحركة النقابية في البلاد، كما أسـاءت إلى سـمعة النظام الملكي، وأفقدته الرصيـد النقابيٍ الطيّـب الذي بنته حكومات هذه الحقبـة ورجالاتها لليبيا، عربياً وإفريقيا وعالمياً، كما كانت مظهراً من المظاهر السـيّئة لتنامي الصراع الداخلي بين مختلف نخبها.



اعتقــال عبد القادر العلّام

السـيد **عبـد القادر العلّام** هـو أحد زعماء قبيلـة "**العبيدات**" كـبرى القبائل البرقاويـة التـي تقطـن المنطقة مـن رأس التراب (شرقـي مدينة البيضــاء) حتى الحـدود المصرية. وقد شـغل العلام منصب وزيـر الزراعة والثـروة الحيوانية في حكومـة برقة (التي تشـكلت قبل اسـتقلال ليبيـا)، ثمّ أصبح ناظـراً في عدد من تشكيلات المجلس التنفيذي لولاية برقة منذ الاستقلال، إلى أن اختاره مصطفى بن حليم عام ١٩٥٦ ليشغل منصب **وزير الدفاع**[١٥٧] في التعديل الذي أدخله على وزارته في **٣٠/ ١٠/ ١٩٥٦**.

وقـد جـاء في تقريـر سرّي، أعدّتـه السـفارة الأمريكيـة في بنغـازي بتاريخ **٢/ ٣/ ١٩٥٧** ويحمل عنوان "**نشاطات وزير الدفاع في برقة**"،[١٥٨] ما يلي:

"لقـد فقدت برقـة للحكومة الاتحادية **أحد أكثر سياسـيّيها موهبة**، عندما عيّن رئيس الوزراء بن حليم عبد القادر العلّام وزيراً للدفاع".

"العلّام، على عكس بقية السياسيين البرقاويين الذين انتقلوا إلى طرابلس، **ظل محافظاً بشكل جيّد على علاقاته المحلية في برقة**. لقد قام العديد من المرّات بزيارة ولايته الأصلية. ووفقاً لتقارير موثوق بها **قام بعمليات إثارة شـديدة في أوساط أبناء قبيلته العبيدات**".

"لقـد ظهـرت تأثيرات جهـود العلّام واضحة من خلال قيام **وفدٍ من شـيوخ قبيلـة العبيـدات** بالحضـور إلى مدينـة **درنـة**، أثناء وجـود بن حليم بهـا بصحبة ضيفـه رئيس الوزراء التركي،[١٥٩] وتسـليمه مذكـرة يطالبونـه بموجبها **بمثابرة**

---

١٥٧ وصفـه السـيد بـن حليـم بأنّـه "رجـل عـلى قـدر كبـير مـن الشـجاعة والكفـاءة"، صحيفـة **الشرق الأوسـط**، (العدد رقم (٥٥٧٣)، ٢/ ٣/ ١٩٩٤).

١٥٨ التقرير يحمل الرقم الإشاري (73) بالملف (773.00).

١٥٩ قـام رئيس الـوزراء التركـي المرحـوم عدنـان مندريـس بزيـارة رسـمية لليبيـا لمـدّة خمسـة أيـام انتهـت في ٢/ ٢/ ١٩٥٧.



جهوده لتحقيق المزيد من المركزية في سلطات الحكومة الاتحادية.[١٦٠] لقد كانت هذه الخطوة بمفردها كفيلة بإثارة هواجس سلطات ولاية برقة. غير أنَّ الأمر لم يقتصر عليها، فسرعان ما أعقبتها خطوات أخرى كانت أكثر إزعاجاً وإثارة، إذ أفادت التقارير (الأمنية) التي وصلت سلطات ولاية برقة أنَّ وزير الدفاع الاتحادي (عبد القادر العلّام)، أثناء لقاءٍ له مع حشد كبير من أبناء قبيلة العبيدات، **شنّ هجوماً عنيفاً على والي برقة حسين مازق،**[١٦١] **وأنّه لم يكتفِ باتهامه باستعمال نفوذه لتحقيق مكاسب شخصية، بل اتهم الوالي باتباع سياسة تمييز ضدّ قبيلة العبيدات** ... وقد **قام الوالي بإطلاع الملك على نشاطات العلّام**".

وقد علقت السفارة الأمريكية في تقريرها على هذا **التحرّك من قبل العلّام** بقولها:

"بعد الصراعات العلنية بين **والي برقة** ورئيس الوزراء **بن حليم** خلال عام **١٩٥٥** جرت تهدئة الأمر خلال عام **١٩٥٦**. كان الخلاف بين الاثنين يدور حول تمركز الإدارة في يد الحكومة الاتحادية. ويمكن للمرء أن يتخيّل ردود فعل الوالي لتجدّد الصراع حول هذا الموضوع. ولا بدّ أنّه كان مزعجاً له، وربّما للملك أيضاً، أن يستخدم العلّام ما استردّه من نفوذ مع قبيلة العبيدات (بعد تعيينه وزيراً للدفاع) لتحريك هذا الموضوع. **فالعبيدات** لم يكونوا تماماً راضين في يوم من الأيام عن الطريقة التي تعاملهم حكومة ولاية برقة بها، كما يُعتقد بأنّهم ما زالوا يحتفظون بتعاطفٍ مع فرعِ السيد أحمد الشريف من العائلة السنوسية، وهو الفرع الذي أصبح مستهدَفاً لغضب الملك".

ثمَّ مضت السفارة في تعليقها:

"على الرغم من تردّد إشاعاتٍ حول قيام بن حليم بإعطاء العلّام أموالاً لتوزيعها على قبيلة العبيدات، فإنّه لا يمكننا القول، في ضوء المعلومات

---

١٦٠ وذلك في مواجهة سلطات حكومات الولايات. وبالطبع كانت هذه الدعوة متناقضة مع التوجّه العام الذي كان سائداً بصفة عامة في ولاية برقة، وبين قبائلها البدوية على وجه الخصوص.

١٦١ ينتمي حسين مازق إلى قبيلة **البراعصة** المنتشرة في المنطقة المتاخمة لمنطقة تواجد قبيلة **العبيدات**. وقد عرفت العلاقات بين القبيلتين صراعاتٍ عنيفة امتدّت فترة من الزمن وتوارثتها أجيال القبيلتين التي عاشت في حقبة الاستقلال.



المتاحة، بأنَّ بن حليم مسؤول بشكل مباشر عن نشاطات وزير الدفاع في حكومته. إنَّ العلّام يمتلك القدرة التامّة على التصرّف بهذه الطريقة بمحض إرادته المطلقة. **إنّه يحمل ضغينة شديدة ضدَّ الوالي (حسين مازق)، ولعل كل ما قام به بن حليم هو أنّه وضع العلّام في المنصب الذي مكّنه من تسوية الحساب مع غريمه الوالي.**"[١٦٢]

ورغم استقالة بن حليم من رئاسة الوزارة، بقي العلّام ضمن التشكيل الجديد للوزارة الذي ترأسّه **عبد المجيد كعبار** منذ **٢٦/ ٥/ ١٩٥٧**، فتولى **وزارة المواصلات** بدلاً من وزارة الدفاع. وتفيد الوثائق الأمريكية أنَّ زملاء العلّام في الوزارة كانوا يتهمونه بأنّه **أمريكي التوجّه أكثر من اللزوم** (too pro-American)[١٦٣]. وقد خرج العلّام من الوزارة في أوّل تعديل أدخله عليها رئيسها كعبار في **٢٧/ ٤/ ١٩٥٨**[١٦٤] ليعود إليها مرّة أخرى في التعديل الذي أدخِل عليها في **٢٩/ ٩/ ١٩٦٠**، أي قبل سقوط الوزارة بنحو أسبوعين.

ومع تولي **محمد عثمان الصيد** لرئاسة الوزارة في **١٩/ ١٠/ ١٩٦٠**، عاد عبد القادر العلّام **وزيراً للخارجية** وبقي في هذا المنصب حتى **٣/ ٥/ ١٩٦١**. وقد أورد الصيد في مذكراته[١٦٥] أنّ العلّام أبدى تحفظه على قرار الحكومة بحل هيئة المصالح الليبية الأمريكية المشتركة في **٩/ ١١/ ١٩٦٠** على أساس أنّ هذا القرار قد يخلق مشاكل سياسية لليبيا. كما أشار في موضع آخر من المذكرات نفسها[١٦٦] إلى أنَّ الملك إدريس وافق على مضض على اقتراح حكومته بأن يسافر العلّام، وزير الخارجية يومذاك، كي يمثل ليبيا في مؤتمر القمّة الأفريقي بالدار البيضاء

---

١٦٢ أشارت برقية بعثت بها السفارة الأمريكية إلى واشنطن تحمل الرقم (٤) ومؤرّخة في ١٥/ ٨/ ١٩٥٥ (الملف 773.00) إلى أنَّ رئيس الوزراء بن حليم كان يسعى لإبعاد والي برقة حسين مازق عن منصبه، على أساس أنَّ الأخير كان على صداقة حميمة مع أبناء فرع عائلة السيد أحمد الشريف السنوسي، وأنَّ رئيس الوزراء بن حليم يتطلع إلى أن يستبدل بالوالي مازق شخصاً آخر يتماشى مع رغباته.

١٦٣ راجع البرقية السرّية المرسلة من السفارة الأمريكية إلى واشنطن بتاريخ ١٠/ ٨/ ١٩٥٧ وتحمل الرقم (٩) بالملف (773.13).

١٦٤ التحق العلّام بعد خروجه من الوزارة بالعمل كمستشار في شركة البترول الأمريكية أسّو/ ليبيا وظل فيها حتى التحاقه مجدّداً بالوزارة في ٢٩/ ٩/ ١٩٦٠. ويشير تقرير السفارة الأمريكية رقم (١٧) المؤرّخ في ١٥/ ٧/ ١٩٥٩ إلى تحرّك عدد من زعماء قبائل العبيدات على رأسهم فضيل بوحمد، وحفيظة المبروك حفيظة، وصالح سليمان، والسنوسي عبد السيد، ضدّ العلّام، وتقدّمهم بشكوى لدى السفارة الأمريكية في بنغازي ضدّ شركة أسّو، الملف 773.11.

١٦٥ الصيد، ص ١٥١.

١٦٦ المصدر نفسه، ص ١٨٦.

بالمغـرب والذي دعا إليه العاهل المغربي في يناير/ كانون الثاني من العام ١٩٦١، وقد زعم الصيد أنَّ تردّد الملك كان راجعاً إلى عدم ارتياح الملك كثيراً لعبد القادر العلّام.

يشـهد الكثيرون من معاصري تلك الحقبة أنَّ **أداء العلّام كوزير للخارجية كان متميّزاً وجديراً بالتقدير**. وقد وصفه سيف النصر عبد الجليل بقوله "إنَّ عبد القادر العلّام هو أحسـن وزير خارجية عرفته ليبيا. وإنّ أداءه خلال مؤتمر القمّة الأفريقي بالدار البيضاء كان متميّزاً، وجسّد الشخصية الليبية المستقلة."[١٦٧]

ورغم الأداء المتميّز لعبد القادر العلّام كوزير للخارجية، فقد **جرى إخراجه من الوزارة** في التعديل الذي أدخله عليها رئيسـها الصيد في **٣/ ٥/ ١٩٦١**، وتم استبدال **سليمان الجربي** به. يقول الصيد عن أسباب إخراج العلّام من الوزارة:

".. رغـم أنَّ عبـد القادر العلّام كان من أقرب أصدقائي إلى نفسي، وكنت قد تعرّفت عليه عام ١٩٥٥ ووجدت فيه إنسـاناً شهماً وكريماً ونبيلاً، وكنّا أكثر من صديقـين، وما زلـت أكنّ له كل تقدير ومودة ومحبّة، لكن للسياسـة والضرورة أحكامهـا، **فعندمـا علمت أنّه يتعـاون مع ناظـر الخاصّة الملكية وعبـد الله عابد السنوسي ومصطفى بن حليم من وراء ظهري، أخرجته من الحكومة**."[١٦٨]

بعد إخراج العلّام من الوزارة، جرى تعيينه بموجب مرسـوم ملكي مؤرّخ في **٦/ ٧/ ١٩٦١ سـفيراً لليبيـا في العـراق**.[١٦٩] وتفيد وثيقة سرّيـة أمريكية[١٧٠] أنّ العـلّام تحـدّث يوم ٨/ ٧/ ١٩٦١ عن هـذه التطوّرات مع المسـتر Robert Eeds

١٦٧ سيف النصر عبد الجليل كان يشغل منصب رئيس المجلس التنفيذي لولاية فزان. وقد جاء ذلك الوصف خلال لقاء بينه وبين السفير الأمريكي جون ويزلي جونز بتاريخ ١٧/ ٥/ ١٩٦١. انظر: تقرير السفارة الأمريكية رقم (٣) المؤرخ في ٦/ ٧/ ١٩٦١ بالملف 773.13

١٦٨ المصدر نفسه، ص ٢٢٤. أنكر بن حليم ما أورده الصيد في مذكراته حول أسباب إبعاد عبد القادر العلّام عن الوزارة، وزعم بن حليم أنَّ السبب الحقيقي يتمثل في اكتشاف العلّام لبعض أعمال رئيسه الصيد، فواجهه بها علناً، ممّا أغاظ الصيد وجعله يتخلص منه. وقد زعم بن حليم أنّه سمع هذا الأمر من العلّام شخصياً. (الحلقة الثالثة من ردود بن حليم على مذكرات الصيد المنشورة في العدد رقم (٥٥٧٣) من صحيفة **الشرق الأوسط** الصادر بتاريخ ٢/ ٣/ ١٩٩٤). وقد عاد الصيد، في ردّه الذي نشر بالعدد رقم (٥٦١٠) من الصحيفة ذاتها الصادر بتاريخ ٨/ ٤/ ١٩٩٤، ليؤكد صحّة ما ادّعاه في مذكراته حول السبب الذي جعله يخرج العلام من الوزارة، والذي يتمثل في تآمر العلّام مع بن حليم والبوصيري ضدّه، مؤكداً أنّه علم بهذا الأمر عن طريق صديقه والي طرابلس فاضل بن زكري.

١٦٩ تمّ في ٩/ ٧/ ١٩٦١ رفع التمثيل الدبلوماسي بين ليبيا والعراق إلى درجة سفارة. ولم يكن لليبيا حتى ذلك التاريخ سفير مقيم في بغداد، إذ كان سفيرها في تركيا (علي الجربي) يمثلها أيضاً لدى العراق.

١٧٠ تحمل الرقم الإشاري (٣٨)، مؤرّخة في ٢٦/ ٧/ ١٩٦١، بالملف (773.521).

رئيس شركة **أسّو ليبيا** الذي وصفته الوثيقة بأنّه "مستخدمه السابق former employer".[١٧١] ونسبت هذه الوثيقة إلى العلّام قوله أنّه لم يكَن سعيداً بالتعيين، وأنَّ **الملك** طلب منه مباشرة قبول هذه المهمّة، وأنَّ **بن عثمان** (رئيس الوزراء) لم يكن له أيّة صلة بهذا القرار.[١٧٢] كما عبّر العلّام أنَّه **لا يرغب في أن يكون بعيداً عن البلاد في هذا الوقت بالذات الذي تشهد برقة فيه قلاقل قبلية، كما عبّر عن أمله في ألا يبقى ببغداد أكثر من بضعة أشهر.**

في هذه الأثناء، وقبل أن يلتحق العلّام بمنصبه في بغداد، ألقت السلطات الأمنية في بنغازي القبض يوم **٢٢/ ٧/ ١٩٦١** على **إبراهيم حمّاد** و**محمد عبد الرازق منّاع** وآخرين[١٧٣] بتهمة التحضير لأعمال مناوئة لسلطات ولاية برقة.

وفي **١٤/ ٩/ ١٩٦١** ألقت السلطات الأمنية ذاتها القبض على عبد القادر العلّام بحجّة أنَّ التحقيقات مع حمّاد ومنّاع ومجموعتهما كشفت أنَّ العلّام كان وراء هذه المجموعة.[١٧٤] وعلى الفور تحرّكت **وفود من قبيلة العبيدات** إلى طبرق حيث تمكنت يوم **٢٨/ ٩/ ١٩٦١** من مقابلة الملك واحتجّت لديه على إقدام سلطات الولاية على اعتقال العلّام، الأمر الذي حدا بالملك للتدخّل، فأصدر أوامره خلال ساعة واحدة من استقباله للوفد بإطلاق سراح العلّام، وهو ما تمّ بالفعل.

وتؤكد الوثائق الأمريكية أنَّ ناظر الخاصّة الملكية **البوصيري الشلحي** قد لعب دوراً في هذه التطوّرات. من ذلك ما أشار إليه تقرير السفارة الأمريكية رقم (٥١) المؤرّخ في **٢٤/ ١٠/ ١٩٦١** وقد جاء فيه:

---

١٧١ إشارة إلى أنَّ العلّام كان يعمل مستشاراً بهذه الشركة.

١٧٢ أورد الصيد في (ص ٢٢٤) من مذكراته أنّه هو الذي اقترح تعيين العلّام سفيراً في العراق، لكنّه لم يقبل إذ كانت رغبته هو وأصدقاؤه أن يعيّن في القاهرة ،وذلك في إطار مخططٍ وضعه ناظر الخاصّة الملكية (البوصيري الشلحي) حتى يكون سفير البلاد في مصر من أحد أصدقائه.

١٧٣ راجع مبحث "قضية حمّاد ومنّاع" في هذا الفصل.

١٧٤ راجع على سبيل المثال برقية السفارة الأمريكية في بنغازي رقم (٥٧) المؤرّخة في ٢٧/ ٩/ ١٩٦١، الملف (773.00). غير أنَّ الصيد أورد في (ص ٢٢٤) من مذكراته أنَّ التهمة الموجّهة إلى العلّام هي أنّه كان المحرّض لمجموعة من أبناء قبيلة العبيدات قامت بنسف أنبوب مياه يمرّ من "عين مارة"، التي تقع في أراضي تلك القبيلة، إلى مدينة "البيضاء" التي تقطنها قبيلة "البراعصة" الخصم التاريخي للقبيلة الأولى. كما زعم أنَّ التحقيق مع المقبوض عليهم كشف عن صلتهم بالعلّام وتحريضه لهم. وزعم الصيد أيضاً أنّه اعترض لدى الملك على اعتقال سلطات الولاية للعلّام **قبل رفع الحصانة الدبلوماسية عنه**. وقد فات الصيد أن لا حصانة لسفير في بلاده، وأنَّ الحصانة التي يتمتع بها أيّ سفير أو دبلوماسي هي فقط في البلاد الأجنبية التي يمثل بلاده لديها.





"... **توجد مؤشّرات قوية على أنّ البوصيري الشلحي كان يؤيّد العلّام ضدّ الوالي** (حسين مازق)، كما أنّه كان أداة في إقناع الملك بأنَّ العلّام بريء من الاتهامات الموجّهة إليه، ومن ثم ينبغي إطلاق سراحه. **وتوجد بعض المؤشرات التي تربط بين البوصيري والعلّام**، ويبدو أمراً واقعياً افتراض أنَّ هذه الرابطة بينهما، أيّاً كانت طبيعتها، **تنطوي، بين أسبابها الرئيسية، على رغبة الرجلين في نسف نفوذ الوالي حسين مازق**. ووفقاً لما فهمته السفارة، فإنَّ **البوصيري هو الذي رتّب لوفد قبيلة العبيدات مقابلة الملك وتقديم عددٍ من المطالب إليه تتعلق بحكومة ولاية برقة**".

وتخلص السفارة في برقيتها إلى القول:

"**و يمكن من ثمّ النظر إلى البوصيري على أنّه رجل على استعدادٍ أن يستخدم مركزه للتآمر ضدّ عدوّه (في هذه الحالة حسين مازق) مع أطراف أخرى، كأدواتٍ غير واعية، وتحمل دوافع مغايرة لدوافعه، لمجرّد أنّها قادرة على مساعدته في بلوغ أهدافه الخاصّة.**"[١٧٥]

وقد نقل المستر **دورمان** Dorman، في برقية بعث بها إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ **٩/ ١١/ ١٩٦١**، الانطباعات التي خرج بها والملاحظات التي سمعها من العلّام خلال زيارة خاصّة قام له بها في بيته ببنغازي في اليوم السابق (بعد إطلاق سراحه)، وورد فيها:

"بدا العلّام متمتعاً بروح عالية. وقال إنّه **لم يتعرّض خلال الأسبوعين اللذين أمضاهما بالسجن لأيّة إساءة في المعاملة**. كما أكد أنَّ من أبرز ما أثار اهتمامه بشأن اعتقاله أنَّ **التأييد الذي لقيه لم يقتصر على أبناء قبيلته، بل تجاوزهم إلى آخرين من أهالي برقة الذين تحرّكوا بوازع إيمانهم بضرورة حماية حقوق المواطن الدستورية**".

"لقد ذكر العلّام أنَّ شيوخ قبيلة العبيدات احتجّوا يوم **٢٨/ ٩/ ١٩٦١** لدى الملك في طبرق ضدّ اعتقاله. **وخلال ساعة أصدر الملك أوامره بإطلاق سراحه.**

---

١٧٥ لا يخفى على القارئ أنَّ هذه العبارة تحمل تحذيراً لصانع القرار الأمريكي من شخصية البوصيري ومن الأساليب التي يمكن أن يلجأ إليها من أجل بلوغ أهدافه، كما أنّها تحمل دفاعاً مبطناً وتسويغاً لتعاون العلّام مع البوصيري الشلحي.





وأنّه قامت في الوقت نفسه أعداد كبيرة من رجال قبيلة العبيدات بمغادرة نجوعهم وخيامهم والتوجّه إلى مناطق الغابات بالجبل الأخضر تحسّباً لما قد يسفر عنه احتجاج شيوخهم عند الملك. ولو حدث أن رفض الملك الالتماس الذي قدّمه شيوخهم إليه للجأ هؤلاء الرجال إلى استخدام القوة. وفور سماع هؤلاء لخبر إطلاق سراح العّلام، توجّهوا إليه في بنغازي لتهنئته وعرض خدماتهم عليه، ولكنّ العلّام أمرهم بالعودة إلى نجوعهم. وقد أضاف العلّام **أنّه لا يوجد أساس من الصحّة لما تردّد من أنَّ شيوخ قبيلة العبيدات هدّدوا الملك بالانشقاق بمناطقهم والانضمام إلى مصر المتاخمة في حال عدم استجابة الملك لطلبهم بإطلاق سراحه**".[١٧٦]

يضيف الصيد[١٧٧] بهذا الصدد "أنَّ الملك وافق على الإفراج عن عبد القادر العلّام على أن تُحدّد إقامته في منزله حتى ينتهي التحقيق".[١٧٨]

وفي الواقع، أنَّ تداعيات حادث اعتقال عبد القادر العلّام وإطلاق سراحه لم تتوقف إلا بعد أن أدّت – مع عددٍ من العوامل الأخرى – إلى استقالة حسين مازق في **١٥/ ١٠/ ١٩٦١** من منصب والي برقة الذي شغله قرابة تسع سنوات، الأمر الذي أدّى بالتالي إلى حرمان ولاية برقة من الاستقرار والهدوء السياسي اللذين تمتعت بهما طوال تلك المدة.[١٧٩]

١٧٦ وردت عدّة تقارير وبرقيات مرسلة من السفارتين الأمريكية والبريطانية تفيد بأنَّ شيوخ قبائل العبيدات هدّدوا الملك أثناء لقائهم به يوم ٢٨/ ٩/ ١٩٦١ بأنّه ما لم يستجب لطلبهم بإطلاق سراح العلام فإنّهم يفكرون جدّياً في الاتصال بمصر والانضمام إليها. راجع على سبيل المثال التقرير الأمريكي رقم (٥١) المؤرّخ في ٢٤/ ١٠/ ١٩٦١ والذي يحمل عنوان "وال جديد لبرقة" "New Wali For Cyrenaica".

١٧٧ الصيد، ص ٢٢٥.

١٧٨ يُفهم من مطالعة مذكرات الصيد (ص ٢٢٤-٢٢٥) أنّه كان وراء موافقة الملك على إطلاق سراح العلّام، ولم يورد الصيد أيّ ذكر لدور قبيلة العبيدات في هذا الخصوص.

١٧٩ إنّه لمن الأمور المؤسفة التي شهدتها تلك الحقبة وقوع هذا الخلاف المزمن بين حسين مازق وعبد القادر العلّام اللذين عُرفا بكثير من الخصائص التي تجعل من كل منهما شخصية متميّزة وذات ثقل سياسي واجتماعي كبير. لقد خسرت ليبيا، وعلى الأخص ولاية برقة، الكثير من جرّاء تلك الخصومة، ولاسيما أنّها كانت ذات طابع شخصي.

نـزاعات قبـلية وعـرقية

غنـيّ عـن القـول أنَّ **التركيبـة العرقيـة والقبلية للشـعب الليبـي** (بأطيافها الأمازيغية/ البربرية والعربية والتركية والزنجية) قد تشكلت عبر عدّة قرون من الزمـان، وأنّه لم يكن للعهد الملكي، الذي بدأ مع دولة الاسـتقلال في أواخر عام ١٩٥١، أيّ دور في صنعها، وأنَّ تلك التركيبة بتشـّعباتها وتداخلاتها هي إحدى **موروثات** الحقب الغابرة، وأنّ ذلك العهد لم يكن بمقدوره أن يتجاهلها أو يقفز عنها، ناهيك عن أن يلغيها تماماً، حتى لو أراد ذلك وسعى له سعيه.

وإذا كان "**المـوروث القبـلي**"، في بعض أبعاده التاريخية في ليبيا، **ثقيلاً مظلماً** مـن حيث ارتباطه **بالعصبية العمياء**، والاقتتال وأعـمال الثأر بين مختلف القبائل لأتفـه الأسـباب وأوهاها، ومـن حيث ارتباطـه **بالتواطؤ مع الغـزاة** أحياناً، فإنَّ الإنصاف يوجب الإشـارة إلى أنَّ هذا الموروث قد اكتسب خلال مراحل أخرى مـن تاريخ ليبيا **مضامين إيجابية وضيئة**، من ذلك ما قامت به الحركة السنوسـية، عندمـا اسـتطاعت أن تتخذ مـن "العلاقة القبلية" أساسـاً لتنظيم ونـشر "**الزوايا السنوسية**" و"**أدوار الجهاد**" في مواجهة الغزاة الإيطاليين.

ويصدق القول ذاته بالنسـبة "**للموروث العرقي**" للشـعب الليبي، ولاسيما فيما يختصّ بالعلاقة بين الدم "**الأمازيغي**" والدم "**العربي**" اللذين يتكوّن **النسيج الرئيسي للشعب الليبي** منهما. فقد شهدت العلاقة بين القبائل الأمازيغية والقبائل العربيـة صوراً من التطاحن والاقتتال، بل ما وُصف بالحرب الأهلية أحياناً، كما عرفت صوراً من التلاحم البطولي بينهما في مواجهة الغزو الإيطالي.[١٨٠]

وعندمـا حصلت ليبيا على اسـتقلالها في أواخر العـام ١٩٥١ كان قد مضى عـلى آخـر ملاحم الجهاد في برقة نحو عقدين من الزمـان، أمّا في طرابلس وفزان

---

١٨٠ راجع الفصل الثاني "مقاومة .. وملحمة جهادٍ خالدة" في المجلد الأول من هذا الكتاب.



فنحـو ثلاثـة عقود. وخلال تلك العقـود، وفي ظل الاحتلال الإيطالي وسياسـة "**الطّلينـة**" التـي انتهجهـا، وفي ظـل الإدارتـين البريطانيـة والفرنسـية منـذ عام ١٩٤٣، ومـا عُـرف عنهـا من أسـاليب في تطبيق سياسـة "فرّق تسـد"، أخذت العلاقـات بـين مختلـف الأعـراق والقبائـل في ليبيـا **تعـود إلى سـابق عهدها من المشـاحنات والنزاعات والأخذ بالثأر**، كما غاب عنهـا، بدرجات متفاوتة، ذلك التأثـير الروحي للحركة السنوسـية، فعادت إليها خصوماتهـا القديمة. ومما زاد في اسـتشراء هـذا الأمر، حالة الفقـر والأمّية التي كانت عليها الغالبية السـاحقة مـن السـكان. ففي **برقة**، كانـت هناك على سـبيل المثال الخصومات بـين قبيلتي البراعصـة والعبيدات (في الطرف الشرقي منها) وبين قبيلتي المغاربة وازوية (في الطـرف الغربي منها)، وبين بطون القبيلة الواحـدة في بعض الأحيان، كما كانت هناك الحساسـيات بين **سـكان البادية وسـكان المدن**، وبين قبائل المدينة الواحدة (مثـل درنـة وبنغـازي وأجدابيـا) وفي إقليـم **طرابلـس** كانـت هنـاك الخلافات والحساسيات بين سكان جبل نفوسة الأمازيغ وجيرانهم من القبائل العربية (أو المسـتعربة) كالزنتان والرجبان والصيعـان، كما كانت هناك أعمال الثأر بين قبائل ورفلّة وقبائـل مصراته وقبائل ترهونة. وطبعت الخصومات وأعمال الثأر معظم قبائل إقليم **فزان** من أولاد سليمان والحسون وأولاد بوسيف والمقارحة.

كانت الخلافات والحساسيات في الغالب بسـبب "**ثارات قديمة**" توارثتها الأجيـال المتعاقبـة، وغذّتهـا وقائع الصراع مع المسـتعمر الإيطـالي الذي حرص على إبقاء نيران فتنتها مشتعلة متأجّجة، كما وقع بعضها الآخر بسبب التنازع على ملكية الأراضي الرعوية والزراعية، وحول تقاسـم الثـروات الطبيعية المحدودة الشحيحة.

لقـد توقّـع بعضهـم أن تقـوم حكومـات دولـة الاسـتقلال **بتجاهـل ذلك النسـيج الاجتماعـي** الذي كان قائـماً في ليبيا غداة حصول البلاد على اسـتقلالها، بـل **أن تقـوم بإلغائه أيضـاً**، ولا نشـك في أنَّ ذلك التوقّع ينطـوي على ظلم كبير لتلك الحكومات، كما أنّه ينطوي على مصادمة سـاذجة وحمقاء مع نواميس الحياة والاجتـماع. لقـد غاب عـن هؤلاء أنَّ **رجـال تلك الحكومات هم أنفسـهم نتاج ذلـك النسـيج وجزء من ذلك الواقـع الاجتماعي**، حتى لو تولـدت القناعة لدى

بعضهـم بضرورة تغيير ذلك الواقع وتطويره **فلن يمكنهم تحقيق تلك الغاية قبل انقضـاء عدّة عقود، اللهمّ إلا أن يعتقد هؤلاء أنّ بإمكانهم إلغاء وجود الشـعب الليبي واستيراد شعبٍ آخر!**

وبعيـداً عـن تصرّفات **عدد محدود جـداً** من رجال العهـد الملكي في مختلف الولايات، والتي اتّسـمت بالإغراق في التمسّـك بالنزعة القبلية والعرقية، دأب ذلـك العهد بأغلبه، عـلى امتداد تلك الحقبة الحرجة من تاريخ ليبيا التي لم تعرف قبلها وحدة سياسـية،[181] على **أن يتعامل مع هذه المسألة باتزان وحكمة والابتعاد عـن الصـدام**، الأمر الـذي حقّق لدولـة الاسـتقلال الوليدة الاسـتقرار والأمن وجنّبها التمزّق والانقسام.[182]

ومـع ذلك، وعلى الرغم **ممّا انطوت** عليه سياسـات العهـد الملكي ومواقفه من اعتدال واتزان وحذر إزاء هذه المسـألة، فإنّ هذه الحقبة لم تخلُ - وما كان لها أن تخلـو- مـن وقوع بعض الصراعـات والنزاعات القبليـة والعرقية التي ظلت **محدودة جداً من حيث نطاقها المكاني أو الزماني**. من هذا القبيل:

- المصادمـات التـي وقعت خـلال العـام **١٩٥٢** (العـام الأول للاسـتقلال) بين بعض أبناء قبيلتي "**العرفة**" و"**العبيد**" بالجبل الأخـضر، وبـين رجال قـوة دفاع برقـة، الأمر الـذي أدّى إلى مقتـل جاويش مـن الشرطة. وكانـت هذه المصادمـات تتعلق بالتنازع حول ملكية الأراضي القبلية.
- النزاعـات التـي قامـت في أواخـر العـام **١٩٥٣** بـين قبيلتـي "**الدرسـة**" و"**العبيدات**" حول ملكية الأراضي القبلية بالجبل الأخضر واستغلالها.
- الاضطرابات التي شهدتها مدينة **ازوارة** يومي ٨/ ٩ من سبتمبر/ أيلـول **١٩٥٨** بين أهالي المدينة من الأمازيغ والعرب،[183] وأدّت

١٨١ راجع الفصل الأول "ليبيا عبر العصور .. شيء من التاريخ" في المجلد الأول من هذا الكتاب.

١٨٢ وممّا يجدر تسـجيله لذلـك العهـد أنّ النزاعـات القبليـة والعرقيـة التـي وقعـت لم تكـن نتيجـة سياسـة حكومـات ذلـك العهد وإنّما كانت نتاج ثارات قديمة ووقائع عارضة. وممّا ينبغي تسـجيله كذلك للعهد الملكي أنّه لم يحاول توظيف الخلافات والصراعات القبليّة والعرقية والجهوية لمصلحة النظام وتعزيز قبضته على المواطنين، كما فعلت معظم الحكومات الثورية في دول العالم الثالث.

١٨٣ مدينـة ازوارة هـي إحـدى مـدن عديـدة في ولايـة طرابلـس تعايـش العـرب والأمازيـغ فيهـا جنبـاً إلى جنب.

إلى مقتل شخصين وجرح ثالث. وهذه الاضطرابات هي الأولى والأخيرة من نوعها خلال حقبة العهد الملكي.[١٨٤] وقد قامت سلطات الولاية إثر وقوع هذه الاضطرابات باعتقال نحو ستين شخصاً وحل المجلس البلدي للمدينة. وقد أفادت برقية سرّية مرسلة من المستر أوجدين I. C. Ogden بالسفارة البريطانية إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٧/ ٩/ ١٩٥٨ أنَّ هذه الاضطرابات كانت بسبب عثور الأهالي على مخزن سرّي للأسلحة بنواحي المدينة (الحدودية) كانت في طريقها إلى مقاتلي الثورة الجزائرية، وكان ضمن هذه الأسلحة بنادق رشاشة تخاصم الأهالي بشأنها،[١٨٥] كما أشرفت الحكومة على مصالحة بين أهالي المدينة من الأمازيغ والعرب شارك فيها عدد من شخصيات الدولة كان على رأسهم مفتي ليبيا.

- التحرّشات التي جرت بين أبناء قبيلة "**العبيدات**" و"**البراعصة**" إثر قيام الحكومة بنقل مياه "**عين مارة**" الواقعة بأراضي القبيلة الأولى العبيدات إلى مدينة "**البيضاء**" حيث تقطن قبيلة البراعصة، وقيام سلطات ولاية برقة باعتقال أحد زعماء قبيلة العبيدات (عبد القادر العلّام) خلال شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٦١، الأمر الذي أدّى إلى اعتصام أعداد من قبيلة العبيدات بمنطقة الغابات بالجبل الأخضر وإرسال وفد من شيوخ القبيلة لمقابلة الملك إدريس، وما تردّد حول تهديدهم بانضمام قبائلهم إلى مصر.[١٨٦]

---

١٨٤ حرص العهد الملكي على وجود **وزير** من الأمازيغ (البربر) في جميع التشكيلات الوزارية التي تألفت خلال هذه الحقبة (السادة إبراهيم بن شعبان وسالم الصادق). كما تقلد عدد كبير منهم مناصب عليا في مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية (الشيخ القاضي أبو الربيع الباروني، والسادة عمورة الباروني، وعمّار ساسي عطية، وطارق الباروني، وسليمان دهان، وعياد العزّابي، وصالح المنصوري، والسيفاو خربيش) وفي جهاز شرطة طرابلس (الزعيم محمد المنصوري، والعقيد سالم بن طالب) وفي مجلسي الشيوخ والنواب (الشيخ صالح خربيش، والنواب علي بن سالم، وسليمان بن سعيد، ويحي بن مسعود) وكذلك في الجيش.

١٨٥ راجع البرقية السرّية المرسلة من السفارة البريطانية في ليبيا رقم (٣٤١) بتاريخ ٩/ ٩/ ١٩٥٩ ذات الرقم الإشاري VT 1081/81 الملف FO 371/131792 ، والرسالة رقم VT 1081/1BL 10135/22/58 بالملف السابق نفسه. راجع أيضاً التقرير المشترك للسفارة الأمريكية الخاص بالأسبوع رقم (٣٨) المؤرخ في ٢٢/ ٩/ ١٩٥٨ ذا الرقم الإشاري (٤٣).

١٨٦ راجع مبحث "اعتقال العلّام" ومبحث "استقالة الوالي مازق" من هذا الفصل.

استقالة الوالي مازق[١٨٧]

في الوقت الذي شهدت **ولاية طرابلس** خلال الفترة منذ الاستقلال حتى عام ١٩٦١ **سبعة ولاة،**[١٨٨] فإنّ ولاية برقة عرفت واليين فقط، الأوّل هو السيد **محمد الساقزلي**، الذي بقي في هذا المنصب منذ الاستقلال في ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١ حتى ١٤/ ٥/ ١٩٥٢ عندما جرى تعيينه وزيراً للمعارف في الحكومة الاتحادية. أمّا الثاني فهو السيد **حسين مازق**، وقد بقي في هذا المنصب قرابة **تسع سنوات** متواصلة حتى **١٥/ ١٠/ ١٩٦١** عندما اضطرّ إلى تقديم استقالته، وجرى استبدال السيد **محمود بوهدمة** به، وقد كان يشغل حتى يومذاك منصب رئيس مجلس الشيوخ.

إنّ "**ولاية برقة**"، كما هو معروف، هي معقل السنوسية، كما أنّها كانت ذات تركيبة قبلية ظاهرة ومتصارعة (سواء في مدنها أو بواديها)، وتعاني فوق ذلك من فقر مدقع، كما أنَّ التأثيرات **المدمّرة للاحتلال الإيطالي وللحرب العالمية الثانية كانت على هذه الولاية، مدناً وسكاناً، أكثر بكثير من تلك التي وقعت على نظيرتها في ولاية طرابلس على وجه الخصوص.**[١٨٩]

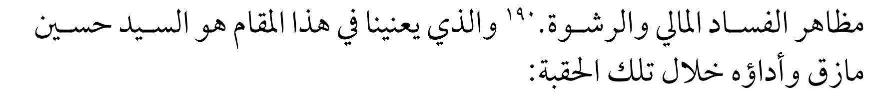
وتشهد الوقائع والوثائق بأنَّ **حسين مازق** استطاع، باعتداله وحنكته وحكمته، أن يحقّق للولاية – بالتعاون مع كثير من رجالاتها– العديد من الإنجازات في مختلف المجالات: الإدارة الحكومية، والقضاء والأمن، والتعليم والصحّة. ولن يقلل من شأن وأهمّية هذه الإنجازات ما عُرف عن أداء بعض أجهزة هذه الولاية من تردٍّ ومحسوبية وبعض النعرات القبلية وانتشار عددٍ من

---

١٨٧ السيد حسين يوسف مازق هو حفيد الشيخ "أبو بكر بوحدّوث" زعيم قبيلة البراعصة بالجبل الأخضر الذي استضاف جدّ الملك إدريس السيد محمد بن علي السنوسي عند قدومه في مطلع القرن التاسع عشر إلى برقة، كما اشترك معه في بناء أوّل زاوية سنوسية "الزاوية البيضاء" في برقة. وقد شغل السيد مازق منصب وزير الداخلية والمعارف في حكومة برقة التي تشكلت قبل استقلال ليبيا، كما أصبح منذ الاستقلال حتى ١٤ مايو/ أيار ١٩٥٢ ناظراً للداخلية والمعارف.

١٨٨ هم على الترتيب : فاضل بن زكري، والصديق المنتصر، وعبد السلام البوصيري، ومحمد جمال الدين باش إمام، والطاهر باكير، وأبو بكر نعامة، وفاضل بن زكري مرة ثانية.

١٨٩ راجع الفصل الرابع "ليبيا عشيّة الاستقلال" في المجلد الأول من هذا الكتاب.


مظاهر الفساد المالي والرشوة.[١٩٠] والذي يعنينا في هذا المقام هو السيد حسين مازق وأداؤه خلال تلك الحقبة:

- فقد أمدّ ولاية برقة بحال من الاستقرار السياسي، والاستمرارية في الإدارة، والتعايش بين قبائلها المتنافسة المتصارعة، كانت الولاية أحوج ما تكون إليها، كما أنّها حال لم يتوقع أحد بلوغها أو تحقيقها في ظل المعطيات القائمة يومذاك في الولاية.

- كما أنّه تصدّى باقتدار للحكومات الاتحادية (ولاسيما حكومتي المنتصر وبن حليم) في محاولتها التطاول على صلاحيات حكومات الولايات.

- وفضلاً عن ذلك فقد تصدّى بقوة لدعاة إقامة نظام جمهوري في البلاد، وعلى رأس هؤلاء البوصيري الشلحي ومصطفى بن حليم.

- أنّه تصدّى لمحاولات ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي في بسط نفوذه وتدخّلاته في شؤون ولاية برقة،[١٩١] كما فعل في ولاية طرابلس (عبر عدد من شخصياتها)، وفي ولاية فزان (عبر صلته برئيس مجلسها التنفيذي سيف النصر عبد الجليل على وجه الخصوص).

لا شك في أنَّ انتماء حسين مازق إلى قبيلة "**البراعصة**"، ذات النفوذ القوي، والتي تحظى برعاية خاصّة من الملك إدريس، قد أمدّه بمصدر من مصادر القوة في منصبه، كما أنَّ صلته المباشرة بالملك كانت مصدراً آخر لهذه القوة، غير أنّنا نعتقد أنّ مصدر القوة الحقيقي لحسين مازق كان يتمثل في قدرته الفائقة على إقامة توازن دقيق ومنصف – إلى حدٍّ كبير– بين مختلف قبائل برقة وزعاماتها،[١٩٢] فلم يُظهر لقبيلته تحيّزاً فاضحاً على حساب القبائل الأخرى.

---

١٩٠ راجع تقرير السفارة الأمريكية في بنغازي عن المشهد السياسي في برقة في منتصف صيف عام ١٩٥٨ ذا الرقم (١٦) المؤرّخ في ١٨/ ٨/ ١٩٥٨، الملف (773.00). وقد أشار هذا التقرير إلى أنَّ الملك وجّه رسالة في شهر يوليو/ تموز ١٩٥٨ إلى المجلس التنفيذي لولاية برقة ينبّهه فيها إلى مظاهر الفساد المنتشرة في الولاية.

١٩١ راجع على سبيل المثال برقية السفارة الأمريكية ذات الرقم (A-9) المؤرّخة في ٩/ ٩/ ١٩٦١، الملف (773.13).

١٩٢ راجع البرقية السابقة نفسها.

وكما ألمحنا في عدد من مباحث هذا الفصل، فإنَّ **البوصيري وجماعته** أخذوا يسعون منذ فترة **للتمدُّد وبسط نفوذهم**[193] **في ولاية برقة**، غير أنَّ هذه المساعي والمحاولات ظلت تتحطم أمام موقف حسين مازق و"القلعة" الصغيرة التي أقامها حوله من رجال الولاية. غير أنّ البوصيري قد نجح أخيراً فيما يبدو في **إيغار صدر الملك على الوالي حسين مازق** مستغلاً **عدداً من الوقائع** التي حدثت خلال عام **١٩٦١**، والتي كان أهمّها:

١- رفض الوالي مازق الاستجابة للضغوط التي مارسها **البوصيري الشلحي**، ومعه **عبد الرازق شقلوف**، من أجل أن تعمل حكومة ولاية برقة على عدم نجاح **محمد بشير المغيربي** في الانتخابات البرلمانية التكميلية بمدينة بنغازي (محلة الصابري) صيف عام ١٩٦١. وقد ترتب على عدم تدخّل حكومة الولاية في سير الانتخابات نجاح المرشّح محمد بشير المغيربي، وكان أوّل ردّ فعل لهذا النجاح صدور مرسوم ملكي في **١٥/ ٨/ ١٩٦١** يقضي بإبعاد **محمود بوشريدة** من منصبه كناظر للداخلية بولاية برقة بوصفه المسؤول الأول عن تلك الانتخابات.[194]

٢- قيام سلطات الولاية خلال شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٦١ - كما مرّ بنا -[195] باعتقال **عبد القادر العلّام**، وزير الخارجية السابق، وأحد زعماء قبيلة العبيدات البارزين، بتهمة ضلوعه مع آخرين في التخطيط لعمل تخريبيٍّ بالولاية، وما ترتب على ذلك الاعتقال من اضطراباتٍ واحتجاجات من قبل شيوخ القبيلة المذكورة لدى الملك، واتهامهم للوالي مازق بممارسة

---

١٩٣ عدّد تقرير أعدّته السفارة الأمريكية بتاريخ ٢٤/ ١٠/ ١٩٦١ أمثلة لمحاولات البوصيري استعمال نفوذه في الحصول على مزايا مالية دون وجه حق، من ذلك محاولته الحصول على أرض حكومية في بنغازي بسعر أقل من سعرها في السوق، وقد رفض يومذاك مدير الأملاك الحكومية السيد حسين المبروك زيدان (بناءً على تأييد من الوالي مازق) بيع الأرض المعنيّة بأقل من سعرها الحقيقي. من ذلك أيضاً أنَّ الوالي رفض أن تبيع الحكومة للبوصيري الشلحي "مبنى البحرية" في طبرق. التقرير يحمل الرقم (٥١) بالملف (773.00).

١٩٤ راجع مبحث "المعارضة البرلمانية" في هذا الفصل.

١٩٥ راجع مبحث "اعتقال عبد القادر العلام" في هذا الفصل.

سياسة منحازة ضدّ قبيلتهم بسبب الخصومات التقليدية القديمة بين قبيلته (البراعصة) وقبيلة (العبيدات).

لقد جعلت هذه الوقائع البوصيري الشلحي على وجه التحديد (وربّما آخرون معه)، ينجحون في إيغار صدر الملك على حسين مازق، فيقرّر إقالته واستبدال وال جديد به. ويزعم الصيد[196] أنَّ الملك قرّر إقالة حسين مازق بعد أن تراكمت الشكاوى والعرائض ضدّه. كما يزعم أنَّ الملك طلب منه تشكيل لجنة للتحقيق مع الوالي مازق، وأنّه نجح في إقناع الملك بأن تعلن استقالة مازق بدلاً من إقالته.

وسواء أصحّت مزاعم الصيد أم لم تصحّ، فقد صدر في ١٥/ ١٠/ ١٩٦١ مرسوم ملكي يقضي بقبول استقالة حسين مازق من منصب والي برقة،[197] ومرسوم آخر بالتاريخ نفسه يقضي بتعيين محمود بوهدمة[198] خلفاً له.

ورغم ما عُرف عن الوالي الجديد الشيخ **بوهدمة** من نزاهة واستقامة وأمانة وعدم قابلية للفساد والإفساد، ورغم ما كان يحظى به من ثقة الملك، وما أعطاه لـه الأخير من صلاحيات مطلقة في تسيير شؤون الولاية، فلم يكن بمقدوره أن يعالج **التداعيات** التي ترتبت على اختفاء حسين مازق من مسرح الأحداث في برقة، ولاسيما في ضوء ما عُرف عن خلفه بوهدمة من طيبة ووداعة، وبسبب تربّص البوصيري وجماعته بولاية برقة وشؤونها. ومن ثمّ فإنَّ الفترة، منذ تولي السيد بوهدمة شؤون الولاية في ١٥/ ١٠/ ١٩٦١ حتى **٢٦/ ١٢/ ١٩٦٢** (بعد الشروع في التخلي عن النظام الاتحادي وتقليص صلاحيات الولاة وحكومات الولايات)، قد اتسمت **بالاضطراب والتقلب الشديد وعدم الاستقرار**. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى **الوقائع** التالية:

١٩٦ الصيد، ص ٢٢٥.

١٩٧ صدر بالتاريخ نفسه مرسوم آخر يقضي بقبول استقالة عبد القادر العلّام من منصبه كسفير لليبيا لدى العراق.

١٩٨ ينتمي الشيخ محمود بوهدمة إلى قبيلة "القبايل" التي تقطن المنطقة القريبة من أجدابيا. عمل سكرتيراً ومساعداً عسكرياً للسيد صفي الدين السنوسي خلال الفترة ما بين ١٩١٤-١٩٢٢، كما عيّن لفترة وجيزة في عام ١٩٢٣ عميداً لبلدية أجدابيا التي كانت عاصمة الإمارة السنوسية الأولى. وقد شغل بعد الاستقلال منصب رئيس المجلس التشريعي لولاية برقة حتى عام ١٩٥٦ عندما عيّن رئيساً لمجلس الشيوخ. وقد ظل يتمتع باحترام خاصٍّ من الملك، كما أنّه لم يكن من جماعة البوصيري.





- قيـام وفودٍ كثيرة من قبيلة "**البراعصة**" بالاحتجاج لدى الملك ورئيس الوزراء على إقالة الوالي حسين مازق.[١٩٩]

- جرى في مطلع شـهر **يناير/ كانون الثـاني ١٩٦٢** حل المجلس التشريعـي لولايـة برقة (الـذي لم يكـن قد مضى عـلى انتخابه سوى أربعة عشر شهراً، وكان من بين أعضائه، الذين اشتهروا بمعارضتهم الشديدة للحكومة، فرج عطية البركي وفرج عبد الغني الوحيشي).

- جرى في **١٠/ ١/ ١٩٦٢** حل المجلس التنفيذي للولاية الذي ظل **ونيس القذافي** يرأسـه قرابة ست سنوات،[٢٠٠] وتمّ تشكيل مجلس تنفيذي جديد برئاسة **هاشم العبار**.[٢٠١]

- جـرت في **٤/ ٤/ ١٩٦٢** انتخابات المجلس التشريعي الجديد، وقـد اتُهمـت حكومـة الولاية بتزويـر الانتخابـات على نطاق واسـع، ومع ذلك فـإنَّ بعض العناصر النظيفـة قد تمكنت من النجـاح في تلـك الانتخابـات، كان مـن أبـرز هـؤلاء **عبد الله عبـد الصمد** (عن دائـرة الشريف - بنغـازي) و**مفتاح إمبارك الشريف** (عن دائرة سيدي داوود البركة).

- جـرى في **٣٠/ ٨/ ١٩٦٢** إدخـال تعديـلاتٍ واسـعة عـلى المجلـس التنفيـذي للولايـة فقد جـرى إبدال رئيـس المجلس **هاشـم العبار**[٢٠٢] **بمصطفى الأصفر** (الذي كان يشغل منصب ناظـر الداخلية في المجلس التنفيذي الذي تمّ حله في ١٠/ ١/ ١٩٦٢ برئاسة ونيس القذافي).

---

١٩٩ الصيد، ص ٢٢٦-٢٢٧.

٢٠٠ عُـرف ونيـس القـذافي بأنّـه مـن رجـال الـوالي السـابق حسـين مـازق. وقـد تـردّد أنّ حـل المجلـس بالولايـة جـاء بنـاءً على تدخّل من البوصيري الشـلحي. راجع رسـالة السـفارة البريطانية المؤرّخـة في ١٧/ ١/ ١٩٦٢ ذات الأرقام VT 1015/8 10119/62، الملف FO 371/165732.

٢٠١ ينتمـي إلى قبيلـة "العواقـير"، عُـرف بالأمانـة والكفـاءة، وكان يشـغل منصـب رئيـس ديـوان المحاسـبة بالولاية، ثمّ عيّن ناظراً للمالية لفترة قصيرة ثمّ مديراً للمصرف الزراعي الوطني بالولاية.

٢٠٢ جـرى اسـتبداله بعـد اعتراضـه عـلى تدخّـل الملـك لإيقـاف تنفيـذ قـرار المجلـس التنفيـذي بتاريـخ ٢١/ ٦/ ١٩٦٢ الـذي يقضي بإجراء حركة تنقلات واسـعة بـين كبار ضباط قوة دفاع برقة. راجع تقرير السـفارة الأمريكية رقم (A-15) المؤرّخ في ١٣/ ٧/ ١٩٦٢، الملف (773.5).

- في ٧/ ١٢/ ١٩٦٢ جـرى إدخـال تعديـلات عـلى الدسـتور تـمّ بموجبها تقليـص صلاحيات الولاة وأصبحوا مسـؤولين أمـام مجلـس الوزراء. كما جـرى إلغاء منصـب رئيس المجلس التنفيذي، وأصبح المجلس يسـّمى بالمجلس الإداري للولاية، وأصبح النظار السابقون أعضاء في المجلس الإداري.
- في ٢٦/ ١٢/ ١٩٦٢ قبلت استقالة محمود بوهدمة، وتمّ تعيين محمد الساقزلي خلفاً له.





تنافس بين الجيش وقوات الأمن

تشير الوقائع إلى أنَّ "**القوة العربية الليبية**"، التي عُرفت بـ"**الجيش السنوسي**" وتشكّلت في عام **١٩٤٠** وشاركت مع قوات الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية، تمّ حلّها وتسريح معظم أفرادها في ظل الإدارة البريطانية التي حكمت إقليمي طرابلس وبرقة منذ عام ١٩٤٣. وقد تشكلت في ظل هذه الإدارة أجهزة للشرطة في الإقليمين ضمّت من بين أفرادها أعداداً محدودة من الضباط والجنود السابقين في القوة العربية الليبية.

وعندما جرى إعلان **استقلال برقة** في يونيو/ حزيران من العام **١٩٤٩**، نصّت المادة **(٦٥)** من دستورها تحت عنوان "الجيش والشرطة" على أنَّ "الأمير هو القائد الأعلى للجيش والشرطة...". وفيما سارعت الإمارة الوليدة إلى تشكيل جهاز للشرطة عرف باسم "**قوة دفاع برقة**" تعرّضت الجهود لتأسيس جيش وطني فيهاللتعثر.[٢٠٣]

إذن، فقد اقتصرت القوات النظامية في "**إمارة برقة**" على قوة دفاع برقة التي ضمّت عدداً من الضباط الليبيّين الذين سبق أن كانوا ضمن ضباط الجيش السنوسي "القوة العربية الليبية"، ومن أبرزهم المقدم **محمود علي بوقويطين**[٢٠٤] والرائد **السنوسي سعيد لطيوش**.[٢٠٥] أمّا القوة النظامية الأخرى التي عرفتها

---

٢٠٣ عرضت حكومة إمارة برقة في مطلع شهر فبراير/ شباط ١٩٥٠ على المؤتمر الوطني مشروع إنشاء جيش وطني قوامه خمسة آلاف جندي، وقد لقي هذا المشروع معارضة من بعض القوى الوطنية في الإمارة على أساس أنَّ تنفيذه سوف يسبّب انهياراً خطيراً في كيان البلاد الاقتصادي، وأنّها تضحية لا مسوّغ لها بعد أن أقرّت الأمم المتحدة استقلال ليبيا وأصبحت ليبيا في ضمانة الأمم المتحدة. راجع في هذا الشأن المذكرة الموجّهة من الجمعية الوطنية (جمعية عمر المختار سابقاً) إلى الأمير إدريس حول تأسيس الجيش الوطني المؤرّخة في ١٢/ ٣/ ١٩٥٠. المغيربي، ص ١٧٦-١٨٣.

٢٠٤ السيد محمود علي بوقويطين من مواليد مدينة البيضاء العام ١٩٠٥، وهو ينتمي إلى قبيلة "البراعصة". كان قد تزوّج بمصر في عام ١٩٤٣ من إحدى بنات السيد إبراهيم الشلحي (الذي أصبح فيما بعد ناظراً للخاصّة الملكية). عمل خلال حقبة الجهاد ضدّ الطليان كحامل للرسائل بين الأمير إدريس في مصر والمجاهدين داخل ليبيا. كما شارك فعلاً في القتال ضدَّ القوات الإيطالية مع قوات المجاهد أحمد سيف النصر.

٢٠٥ السيد السنوسي سعيد لطيوش من مواليد الخشّة (غربي أجدابيا) العام ١٩١٩. راجع مبحث "إقصاء رئيس الأركان لطيوش" في هذا الفصل.

الإمـارة (يونيو/ حزيـران ١٩٤٩ - ديسـمبر/ كانون الأول ١٩٥١) فقد تمثلت في "**الحـرس الأمـيري**" الذي لم يتجاوز عدد ضباطه وجنـوده الثمانين فرداً، من ضمنهـم النقيب **نوري الصديق إسماعيل** الـذي كان أيضاً ضمـن ضباط القوة العربية الليبية سابقاً. ومن ثمّ **فلم تعرف إمارة برقة تأسيس جيش خاصٍّ بها**.

بعـد حصـول ليبيا عـلى اسـتقلالها في أواخـر العـام ١٩٥١، كان في مقدّمة الخطـوات التـي قامـت بهـا الحكومـة الأولى بعـد الاسـتقلال (حكومـة محمود المنتـصر) بذل المسـاعي مـن أجل تأسـيس جيش وطنـي ليبي. وقد نقل المسـتر **فيـلارد**[٢٠٦] (أول وزير مفوض للولايـات المتحدة الأمريكيـة في ليبيا) عن الملك إدريس قوله له "**إنَّ تأسيس جيش ليبي قوي هو أعزّ أمنية لديّ**".

وشـهد أواخـر العـام **١٩٥٢ الخطوات الأولى في تأسـيس الجيـش الوطني الليبـي**،[٢٠٧] فقد تمّ نقل كامل الحرس الأميري (٨٠ رجلاً) ليكونوا نواة للجيش الوليد، وكان بين هؤلاء النقيب **نوري الصديق إسـماعيل**، كما جرى نقل كل من الرائد **السـنوسي لطيوش**[٢٠٨] والنقيب **إدريس عبد الله الحاسي** إلى الجيش. كذلك جـرى ضمّ عناصر أخرى للجيش من خارج قـوة دفاع برقة والحرس الأميري، هم: **عبد الله شـيتا**[٢٠٩] (برتبة ملازم أول) و**مصطفى القويري** (برتبة ملازم أول) و**علي بوهـادي** (برتبـة مـلازم ثان)، كما تـمّ فيما بعد ضـمّ السـيد **جبريل صالح خليفـة**[٢١٠] (الـذي كان يعمـل موظفاً بالبريد) والسـيد **إدريس العيسـاوي** (كان يعمل رئيسـاً للورشـة الحكومية). ومـع منتصف العـام ١٩٥٣ بلغ مجموع عدد عناصر الجيش الوطني **(٢٤٨)** شخصاً، منهم **(١٢)** ضابطاً ما بين رائد وملازم ثانٍ، و**(٢٩)** ضابط صف، والباقي **(٢٠٧)** من الجنود.

---

٢٠٦ انظر: Villard, Libya: *The New Arab Kingdom in North Africa*, p. 5.

٢٠٧ كان عـلي الجـربي يشـغل منصـب وزيـر الدفـاع، ومحمـد رحيّـم وكيـلاً لـوزارة الدفـاع وكان الأخـير ضمـن ضباط القوة العربية الليبية.

٢٠٨ قامـت بـين الرائـد السـنوسي لطيـوش والمقـدم محمـود بوقويطـين حساسـيات كبـيرة داخـل قـوة دفـاع برقـة. وقد جرى في البداية إبعاد الأول عن قوة دفاع برقة بتعيينه عضواً في مجلس الشيوخ الجديد، غير أنّه تبيّن بطلان هذا القرار لأنّ لطيوش لم يكن قد أتمّ سـنّ الأربعين التي نصّت عليها المادة (٩٦) من الدسـتور، ومن ثمّ جرى نقله إلى الجيش الليبي الوليد.

٢٠٩ كان عبـد الله شـيتا ضمـن عنـاصر القـوة العربيـة الليبيـة، وقـد اشـتهر بأنّـه نـزل مظليـاً خلـف خطـوط العـدوّ الإيطالي خلال العمليات العسكرية التي أسفرت عن هزيمة القوات الإيطالية والألمانية.

٢١٠ كان مـن قبـل ضمـن عنـاصر القـوة العربيـة الليبيـة، ثـم التحـق بعـد حـل هـذه القـوة في عـام ١٩٤٣ بالعمـل موظفاً بالبريد.

وكان توزيعهم بين الولايات الثلاث: (٨٠) فرداً في طرابلس، و(١٤٢) فرداً في برقة، و(٢٦) فرداً في فزان. وقد **شكّل الضباط الاثنا عشر الجيل الأول من ضباط الجيش الوطني الليبي**.[٢١١]

وشهد عام ١٩٥٢ وصول بعثة عسكرية بريطانية لتدريب وتنظيم الجيش الليبي تتكوّن من تسعة أشخاص بقيادة المقدم رايفورد براون Reyford Brown، مع رائدين وستة مساعدين. كما وصلت بعثة عسكرية عراقية من أربعة ضباط للمشاركة في المهمة ذاتها.

وقد واصلت وزارة الدفاع ضمّ أيّة عناصر ليبية تتوخّى فيها الخبرة الكافية التي تؤهّلها للخدمة بالجيش، كما أقامت دورة عسكرية مكثفة بحامية مدينة الزّاوية (غربي طرابلس) استغرقت خمسة أشهر ضمت طلاباً من المدارس الثانوية، وقد جرى تعيين ثلاثة عشر من خريجي هذه الدورة ضباطاً بالجيش الليبي في ٩/ ٧/ ١٩٥٤، وتم تعيين أربعة وعشرين آخرين منهم ضباطاً بتاريخ ٢٨/ ٨/ ١٩٥٤. وقد سارعت الوزارة في الوقت نفسه إلى إيفاد من تجد لديه المؤهلات التعليمية الكافية للدراسة بالكليات العسكرية بالعراق ومصر. وشهد العام ١٩٥٣ إرسال أولى بعثات الدراسة بالكلية العسكرية في **العراق**، وضمّت كلاً من الطلاب:

١- جمعة بوحلقة
٢- محمد مختار الغوج[٢١٢]
٣- مصطفى محمد القريتلي
٤- علي سليمان الشلابي
٥- محمد محي الدين المسعودي

وقد شكلّ خريجو دورة حامية الزّاوية والبعثات العسكرية إلى العراق ومصر وتركيا وإيطاليا واليونان **بداية ولادة الجيل الثاني من ضباط الجيش الوطني** الذين كان من بينهم:

---

٢١١ انضمّ إلى هؤلاء في أواخر شهر مايو/ أيار من العام ١٩٥٥ الرائد السنوسي شمس الدين (صهر آل الشلحي) وقد نقل إلى الجيش من قوة دفاع برقة.
٢١٢ قضى المرحوم الغوج بحادث غرق في مياه نهر دجلة.



- محمود بشير بنّاجي
- عبد السلام الشكشوكي
- عون أرحومة اشقيفة
- عبد العزيز الشلحي
- الطاهر محمد بوقعيقيص
- أحمد سالم بن فايد
- عبد الله الشيباني السويسي
- جلال محمد الدغيلي
- مختار إبراهيم البنغازي
- سعد الدين بو شويرب
- صالح السنوسي عبد السيد
- عزيز عمر شنيب
- محمد سعد جبريل
- صالح فهمي العزابي
- مختار إنديز
- مفتاح الشارف الفرجاني
- فتح الله عز الدين المدني
- أبو بكر الزقلعي
- يونس العمراني
- محمد يونس المسماري
- حسن السنوسي عبد السيد
- المكي بوزيد الشطيطي
- الهادي الحسومي
- رمضان عبد الكريم غريبيل
- محمد الهلالي
- عمر الهادي شنشن
- علي العوكلي
- فوزي هلال
- عبد الله الحمروش
- فوزي محمد الدغيلي
- عبد الحميد الماجري

وفي **١٩/ ١/ ١٩٥٥** صدر مرسوم ملكي بتشكيل "**مجلس الدفاع**" برئاسة وزير الدفاع، ويضمّ كلاً من وزير المالية، ووزير الاقتصاد الوطني، ووزير المواصلات، ووكيل وزارة الدفاع، ورئيس أركان الجيش أعضاءً. كما أجاز هذا المرسوم لمجلس الوزراء بضمّ عضو أو عضوين إلى المجلس. وقد أناط المرسوم بالمجلس مهمّة تزويد مجلس الوزراء بتقارير عن السياسة الدفاعية العامّة والخطوات الواجب اتخاذها من أجل الدفاع عن البلاد.

وشهد العام **١٩٥٧** وصول البعثة العسكرية الاستشارية الأمريكية MAAG للاضطلاع بمهمّة تدريب الجيش الليبي.[٢١٣] وجرى في العام ذاته

٢١٣ وصلت البعثة إلى ليبيا يوم ٢/ ٩/ ١٩٥٧ وكان على رأسها العقيد إدوارد سيكس Col. Edward Sechs، وكان تعداد الجيش الليبي قد بلغ يومذاك نحو (٢٧٠٠) فرد. التقرير المرسل من السفارة الأمريكية رقم (٧) المؤرّخ في ١/ ٨/ ١٩٥٧، الملف 773.553.





افتتاح **الكلية العسكرية الملكية**[٢١٤] تخرّجت الدفعة الأولى منها في **٩/ ١/ ١٩٥٩** وضمّت **(٣٠)** طالباً. وكان ذلك إيذاناً **بولادة الجيل الثالث من ضباط الجيش الليبي**.[٢١٥]

أمّا **قيادة الجيش الليبي** فقد أسندت في البداية إلى العقيد **عمران الجاضرة**[٢١٦] (ضابط من أصل ليبي كان يعمل بالجيش التركي)، ثمّ خلفه بعد ذلك في منصب رئيس أركان الجيش العقيد الركن **داود سلمان الجنابي**، ثمّ الزعيم **عبد القادر الناظمي**، فالزعيم **عادل أحمد راغب**.[٢١٧] وشهد شهر أكتوبر/ تشرين الأول من العام **١٩٥٨** تعيين **الزعيم السنوسي لطيوش** كأوّل ليبي يتولى منصب رئيس الأركان للجيش الليبي، كما تمّ تعيين العقيد **نوري الصدّيق إسماعيل** نائباً له.

أمّا بالنسبة **لتسليح الجيش الليبي**، فعلى الرغم من أنَّ معاهدة التحالف والصداقة التي أبرمتها الحكومة الليبية مع بريطانيا في عام **١٩٥٣** ألزمت الأخيرة بالنهوض بالجيش الليبي تدريباً وتسليحاً، فإنَّ الحكومات الليبية، خلال الحقبة غير النفطية، حرصت على ألا تعتمد في مجال تسليح الجيش الليبي على ما تتسلمه من الحكومة البريطانية، فسعت إلى الحصول على هباتٍ ومساعداتٍ في هذا المجال من الولايات المتحدة الأمريكية ومن تركيا ومصرٍ والعراق. وكان ممّا حصلت عليه:

- معدّات وتجهيزات كشحنة أولى من **بريطانيا** في إطار تنفيذ وعدها بالمساهمة في تسليح الجيش الليبي.[٢١٨] وقد جرى التسليم بطرابلس في **٢٣/ ١/ ١٩٥٦** وشارك في احتفال التسليم تشكيلات من الطائرات الأمريكية بقاعدة ويلس.

---

٢١٤ سعت الحكومة الأمريكية لدى الحكومة البريطانية كي تحاول الأخيرة تأجيل البدء في افتتاح الكلية العسكرية في ليبيا لبعض الوقت. راجع مذكرتي المحادثات بتاريخ ١٨ و٢٠ يوليو/ تموز ١٩٥٧ في وزارة الخارجية بواشنطن بين أعضاء من السفارة البريطانية في واشنطن والمستر جوزيف بالمر مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية، الملف CS/U 773.553 .

٢١٥ كان من ضباط هذه الدفعة المقدم آدم الحواز الذي لعب دوراً في انقلاب سبتمبر ١٩٦٩، وشغل منصب وزير الدفاع في الوزارة الأولى التي تشكلت بعد ذلك الانقلاب.

٢١٦ تُكتب أيضاً الجادرة.

٢١٧ الضباط الثلاثة الأخيرون هم عراقيّو الجنسية.

٢١٨ كانت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية قد أعلنتا في ١٦/١١/١٩٥٥ عن خطتهما المشتركة لتزويد الجيش الليبي بمعدّاتٍ عسكرية.



- أسلحة ومعدّات عسكرية وصلت في **٢٢/ ٥/ ١٩٥٦** كشحنة أولى مـن شـحنات ثـلاث تعهّدت كل مـن **بريطانيـا وأمريكا** بتقديمها إلى ليبيا في حدود ما قيمته مليون دولار.

- سـتة سـيارات مصفحة وكمّية من البنـادق وصلت يوم **١٤/ ١٠/ ١٩٥٧** هديـة مـن **مصر** وهـي من صنع المصانـع الحربية المصرية.

- كمّيـة مـن السـلاح والعتاد العسـكري قـدّرت قيمتهـا بنحو **(٥,٥)** مليـون دولار أمريكـي هديـة مـن الحكومـة **التركيـة** وصلت يوم **٨/ ١١/ ١٩٥٧** وهي من صنع المصانع التركية.

- كمّيـة من الأسـلحة للأغـراض الدفاعية للجيـش الليبي يومٍ **٢٦/ ١١/ ١٩٥٧** مـن الحكومة **الأمريكيـة**، وكان ذلك تنفيذاً لاتفـاق أبرم بـين الحكومتين الليبيـة والأمريكية يوم **٢٠/ ٦/ ١٩٥٧**.

- كمّية صغيرة من الأسـلحة من الحكومـة **العراقية** وصلت يوم **١٢/ ٣/ ١٩٥٨**.

- وصلت الدفعة الأولى من مدافع للدبابات يوم **٣/ ١/ ١٩٥٩** هديـة من **الحكومـة العراقية** للجيـش، وقد جرى تسـلمها في بنغازي.

- وصلت كمّية من الأسـلحة يـوم **٢٥/ ٥/ ١٩٥٩** كدفعة أولى من الأسلحة التي وعدت بها **بريطانيا**.[٢١٩]

- تسـلمت الحكومـة الليبية يوم **١١/ ٩/ ١٩٥٩** مـن **مصر** كمّية من الأسـلحة والعتاد هدية للجيش الليبي قوامها (٤) دبابات شيرمان وطائرتا تدريب و(٦) مدافع ميدان وكمّية أخرى من الأسلحة الخفيفة.

٢١٩ كان وزيـر الحـرب البريطـاني قـد وعـد الحكومـة الليبيـة في ١٠/١/١٩٥٩ بتقديـم كمّيـاتٍ مـن الأسـلحة والعتاد (سيارات ومدافع وطائرة) هدية للجيش الليبي.



- وصلـت يوم **١٥/ ١٢/ ١٩٥٩** هدية من الأسـلحة **الأمريكية** للجيش الليبي قوامها (**١٠**) **دبابات صلاح الدين**.

ومـن **التطـوّرات المهمّة الأخرى** التي شـهدتها هذه الحقبـة في مجال تدريب الجيش الوطني وتسليحه:

١- توصّلـت حكومـة عبـد المجيـد كعبـار إلى **اتفـاق جديـد مـع الحكومـة البريطانيـة** يـوم **٢٧/ ٤/ ١٩٥٨** تعّهـدت بموجبـه بريطانيـا أن تـزوّد ليبيـا بالمعدات العسـكرية وبتدريب ضباط الجيش الليبي.

٢- وصلت يوم **٦/ ٩/ ١٩٥٨** بعثة عسـكرية من **بريطانيا** لدراسة تأسـيس **نـواة لسـلاح البحريـة الليبـي**. وقـد جرى اسـتقبال هـذه البعثة من قبـل كل من رئيـس الوزراء ووزيـر الدفاع في طرابلس.

٣- أعلـن رئيـس الحكومة عبـد المجيد كعبـار أثناء إلقـاء خطاب افتتـاح الهيئة البرلمانية الثالثة يـوم **١٥/ ٢/ ١٩٦٠** أنَّ الحكومة الليبية بصدد تقوية الجيش الليبي وإنشاء **نواة لسلاح الطيران**.

قـوات الأمـن

تشـكّل **للشرطـة** جهاز خاصّ ومسـتقل في كل من الولايـات الثلاث. غير أنّـه، فيـما كان نمـوّ جهازي الشرطة في ولايتـي طرابلس وفزان نمـوّاً طبيعياً من حيث العدد ونوع وحجم التسـليح، ويتناسـب مع المهام المعتادة في حفظ الأمن الداخـلي، كان نموّ جهـاز الشرطة في ولاية برقة، والذي عرف باسـم "**قوة دفاع برقة**"، خارجاً عن المألوف، سواء من حيث العدد، أو من حيث نوع التسليح وحجمه، أو من حيث النفوذ السياسي الذي تتمتع به قيادته.

ومن العوامل التي أسـهمت في بروز هذه الظاهرة الحظوة التي كانت لقائد قـوة دفاع برقة **محمـود بوقويطين**[220] لدى الملك إدريـس، وعلاقة المصاهرة التي

---

٢٢٠ بلغ السيد بوقويطين مع نهاية هذه الحقبة وتحديداً في العام ١٩٦١ رتبة "فريق".

تربطـه بآل الشـلحي، فضلاً عـن انتمائه إلى قبيلة "**البراعصة**" إحـدى قبائل برقة ذات النفـوذ الاجتماعـي والسـياسي القوي. من هـذه العوامل أيضـاً أنَّ "القوة" تشـكلت **على أسـاس قبلي مرتبط بولاية برقـة وبالولاء الكامـل للملك إدريس وليـس للدولـة**. وقـد أدّت الاضطرابـات القبليـة التـي شـهدتها منطقـة الجبل الأخضر بالولاية خلال عامي ١٩٥٢-١٩٥٣ إلى توجّه الملك إدريس وحكومة الولاية إلى زيادة أعداد قوة دفاع برقة، وإنشـاء ما عُرف باسـم "**القوة المتحرّكة**" التي أصبحت مجهّزة بالسيارات المصفحة ومدافع الهاون والبنادق الرشاشة.

وتسجّل الوقائع أنّ حكومة **مصطفى بن حليم** حاولت عام **١٩٥٥** التحكّم في نمـوّ قـوة دفاع برقة من خـلال إعداد مشروع توحيـد ميزانية الشرطة في جميع الولايـات كخطوة لوضع قوات الشرطة جميعها تحت قيادة موحّدة تابعة لمجلس الوزراء، غير أنَّ هذه المحاولة باءت بالفشل.[٢٢١]

وتفيـد التقارير أنَّ تعداد **قوة دفاع برقة** وحدها بلغ حتى **٣١/ ١٢/ ١٩٥٩** نحـو **(٤٠١٤)** فـرداً منهم نحـو **(٦١٤)** فرداً بالقوة المتحرّكـة،[٢٢٢] على حين بلغ تعـداد **الجيش الليبي** حتـى **١٥/ ٢/ ١٩٦٠** نحـو **(٤١٣٣)** فـرداً منهم **(١٥٢)** ضابطاً و**(٩٠)** طالباً بالكلية العسكرية الملكية و**(٣٨٩١)** جندياً.[٢٢٣]

وتعكـس الأرقام التالية المسـتخرجة مـن إدارة البحـوث الاقتصادية ببنك ليبيا،[٢٢٤] عن تطوّرات المالية العامة في ليبيا عن السـنوات ١٩٤٤-١٩٦٣، مدى الاهتـمام الذي كانت تحظى بـه مصروفات **الأمن الداخـلي**، مقارنة **بمصروفات الجيش والدفاع الوطني**[٢٢٥] (المبالغ بآلاف الجنيهات الليبية):

---

٢٢١ تقرير السفارة الأمريكية رقم (٢٢٣) المؤرّخ في ٢٣/ ٢/ ١٩٥٥، الملف 873.501.
٢٢٢ تقرير السفارة الأمريكية رقم (٢٤٣) المؤرّخ في ٢٣/ ٢/ ١٩٦٠، الملف 773.5.
٢٢٣ تقرير السفارة الأمريكية رقم (٢٤٦) المؤرّخ في ١/ ٣/ ١٩٦٠، الملف 773.55.
٢٢٤ أعدَّ هذا التقرير في أغسطس/ آب ١٩٦٥.
٢٢٥ بالطبع لم تدخل قيمة المساعدات والهبات العسكرية ضمن إجماليات الإنفاق على الدفاع الوطني.

السنة المالية	مصروفات الأمن الداخلي		مصروفات الدفاع الوطني		إجمالي المصروفات
	جنيه	٪	جنيه	٪	جنيه
٥٢/١٩٥٣	١,٠٥٢	٩٤,٦	٦٠	٥,٤	١,١١٢
٥٣/١٩٥٤	١,٢٣٤	٨٤,٦	٢٢٥	١٥,٤	١,٤٥٩
٥٤/١٩٥٥	١,٥١٧	٨٢,٩	٣١٣	١٧,١	١,٨٣٠
٥٥/١٩٥٦	١,٦٧٦	٨٢,٦	٣٥٢	١٧,٤	٢,٠٢٨
٥٦/١٩٥٧	٢,٠٢٢	٨١,٣	٤٦٤	١٨,٧	٢,٤٨٦
٥٧/١٩٥٨	٢,١٧٩	٧٧,٦	٦٢٩	٢٢,٤	٢,٨٠٨
٥٨/١٩٥٩	٢,٣٧٨	٦٨,٨	١٠٧٦	٣١,٢	٣,٤٥٤
الإجمالي	**١٢,٠٥٨**	**٧٥٪**	**٣,١١٩**	**٢٥٪**	**١٥,١٧٧**

ومعنى ذلك أنَّ الحكومة أنفقت خلال السنوات من ٥٢/ ١٩٥٣ إلى ٥٨/ ١٩٥٩ ما مجموعه (١٥) مليون جنيه ليبي على الأمن الوطني، منها نحو (١٢) مليون جنيه (ما يعادل ٧٥٪) على الأمن الداخلي، متمثلاً في مصروفات قوة دفاع برقة وأجهزة الشرطة في ولايتي طرابلس وفزان ونظارات الداخلية في الولايات الثلاث، والباقي (٣) ملايين جنيه على الدفاع الوطني، متمثلاً في مصروفات الجيش الوطني ووزارة الدفاع.

حساسيات مبكرة

لقد أدّى هذا التمييز في المعاملة بين قوات الأمن والجيش إلى **انتشار شعور بالغبن في أوساط الجيش قيادة وضباطاً وجنوداً**، وإلى وجود **حساسية** من جانبهم تجاه الأولى ولاسيما "قوة دفاع برقة". وقد حملت الأخيرة من

جانبها توجّساً من الجيش وحساسية تجاهه، غذاهما **الصراع الشخصي القديم بين لطيوش وبوقويطين**،[٢٢٦] ونظرة قيادة هذه القوة وأفرادها إلى الجيش على أنّه أداة للحكومة الاتحادية، كما نّاهما شعور بالنقص لديهم إزاء الجيش باعتبار أنَّ ضباطه أكثر تأهيلاً وأفضل تدريباً وتكويناً، وإحساس رجال قوة دفاع برقة بأنَّ أهالي المدن الكبيرة (ولاسيما بنغازي ودرنة)[٢٢٧] منحازون للجيش ويفضّلونه عليهم.

وقد زادت هذه الحساسيات حدّة، على الأقل على مستوى قيادة قوة دفاع برقة، **بعد تولّي الزعيم السنوسي لطيوش لرئاسة الأركان** في ١٥/ ١٠/ ١٩٥٨، إذ سارع فور تعيينه إلى بذل جهود متواصلة من أجل زيادة عدد المنتسبين للجيش الليبي وتفيد التقارير أنّه كان يخطّط لأن يبلغ بعدد أفراد الجيش إلى **(٧٥٠٠)** فرد مع نهاية عام **١٩٦٢** وإلى **(١٠)** آلاف فرد مع العام **١٩٦٧**[٢٢٨] كما سعى الزعيم لطيوش إلى الحصول على المزيد من الأسلحة والعتاد للجيش، ورفع مستوى تجهيزه وتدريبه.[٢٢٩] وسعى أيضاً إلى تشكيل **قوة خاصّة** من أفراد الجيش **تتولى حراسة وليّ العهد**.

وبصرف النظر عن الأسباب الحقيقية التي أدّت إلى **إقصاء اللواء السنوسي لطيوش** عن منصب رئيس أركان الجيش في ٢٨/ ١١/ ١٩٦١، فإنَّ حادثة الإقصاء في حدّ ذاتها، واستخدام الحكومة لقوة دفاع برقة في تطويق رئاسة أركان الجيش في بنغازي خلال الأحداث المتعلقة بعملية الإقصاء، وما تردّد حول تفكير الملك (بناءً على نصيحة الفريق بوقويطين إثر المحاولة الانقلابية التي جرت في مطلع العام ١٩٦٢) بأن يجري **حلّ الجيش** وأن يستبدل به القوات المتحركة وسلاح للحدود، قد **زاد – في بعض أوساط الجيش على الأقل – من الشعور بالضيق والحساسية تجاه قوة دفاع برقة وقيادتها**.

٢٢٦ راجع بشأن الصراع بين الفريق بوقويطين واللواء السنوسي لطيوش، على سبيل المثال، ما ورد في تقرير السفارة الأمريكية رقم A-12 المؤرّخ في ٣/ ١٠/ ١٩٦٤ بعنوان "قبائل برقة البدوية" "The Bedouin Tribes of Cyrenaica".

٢٢٧ يأتي معظم المنتسبين للكلية العسكرية الملكية في ولاية برقة من مدن بنغازي ودرنة.

٢٢٨ تقرير السفارة الأمريكية رقم A-441 المؤرّخ في ١٣/ ٤/ ١٩٦٠، الملف MSP.773.

٢٢٩ تقرير السفارة الأمريكية رقم A-68 المؤرّخ في ٢٦/ ٢/ ١٩٦٢، الملف 773.5.





وقد شهدت الفترة، منذ إقالة اللواء لطيوش حتى نهاية هذه الحقبة، **استمرار التنافس بين قوة دفاع برقة وبين الجيش حول زيادة عدد كل منهما ومن أجل الحصول على المزيد من الأسلحة والعتاد لكل منهما.**[٢٣٠] وقد ورد بتقرير للسفارة الأمريكية أنَّ إجمالي أعداد **رجال قوات الأمن** في ليبيا قد بلغ مع بداية عام ١٩٦٢ نحو (١٠٧٠٠) فرد موزّعين كالآتي:[٢٣١]

	شرطة	قوة متحرّكة	الإجمالي
طرابلس	٣٦٥٠	٣٥٠	٤٠٠٠
فزان	٨٨٠	١٢٠	١٠٠٠
برقة	٤٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠٠
البوليس الاتحادي	٧٠٠	–	٧٠٠
الإجمالي	**٩٢٣٠**	**١٤٧٠**	**١٠,٧٠٠**

وقد جاء في خطاب العرش الذي ألقاه رئيس الوزراء الصيد بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة بالبيضاء يوم **٦/ ١٢/ ١٩٦٢ إشارة**[٢٣٢] **إلى عزم الحكومة على تشكيل "كتيبة خامسة" بالجيش الليبي يبلغ تعدادها نحو (٨٠٠) شخص.**[٢٣٣]

ويعكس الجدول التالي إجماليات الإنفاق على قوات الأمن والجيش الوطني خلال السنوات ٥٩/ ١٩٦٠-١٩٦٢/ ٦٣ (المبالغ بآلاف الجنيهات):

---

٢٣٠ تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-441) المؤرّخ في ١٣/ ٤/ ١٩٦٠، الملف MSP.773.

٢٣١ تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-68) المؤرّخ في ٢٦/ ٢/ ١٩٦٢، الملف 773.5.

٢٣٢ هذه هي المرّة الأولى التي تجري فيها إشارة صريحة إلى عزم الحكومة على زيادة قوة الجيش الوطني بهذا التفصيل.

٢٣٣ تقرير السفارة الأمريكية رقم (١٦٩) المؤرّخ في ٢/ ١/ ١٩٦٣، الملف 773.21.

السنة المالية	مصروفات الأمن الداخلي		مصروفات الدفاع الوطني		إجمالي المصروفات
	جنيه	٪	جنيه	٪	جنيه
١٩٦٠/٥٩	٢,٤٦٨	٦٤	١,٣٦٠	٣٥	٣,٨٢٨
١٩٦١/٦٠	٢,٥٢١	٦٥	١,٣٦٠	٣٥	٣,٨٨١
١٩٦٢/٦١	٣,٤٥٢	٦٤	١,٩٤٨	٣٦	٥,٤٠٠
١٩٦٣/٦٢	٤,٤٣٢	٦٣	٢,٥٣٨	٣٦	٦,٩٧٠
الإجمالي	**١٢,٨٧٣**	**٪٦٤**	**٧,٢٠٦**	**٪٣٦**	**٢٠,٠٧٩**

أي أنَّ إجمالي ما أنفقته حكومات الحقبة غير النفطية على **الأمن الوطني** حتى نهايـة العام ٦٢/ **١٩٦٣** قد بلغ نحو **(٣٥)** مليون جنيه ليبي، أي ما يعادل ٢١٪ من إجمـالي الإنفاق الحكومي (عدا مشروعات التنميـة)، منها نحو **(٢٥)** مليون جنيـه (مـا يعادل ٧٠٪) على قـوات الأمن ونظـارات الداخليـة، والباقي (١٠) ملايين جنيه على الجيش ووزارة الدفاع (ما يعادل ٣٠٪).



قنبلة في منزل بوقويطين

لئـن خلـت هذه الحقبة من تاريـخ العهد الملكي من مظاهر لجـوء النظام إلى استخدام العنف والقمع في مواجهة خصومه ومناوئيه السياسيين،[٢٣٤] فإنّها لم تخلُ من شـواهد تدلّ عـلى لجوء بعض الليبيّين إلى اسـتخدام العنف والقتل في التعبير عن مواقفهم إزاء من عدّوهم خصوماً لهم، إمّا لأسـبابٍ شـخصية وإما لدوافع هي بنظرهم وطنية.

ويعـدّ حادث اغتيال ناظر الخاصة الملكية **إبراهيم الشـلحي** بمدينة بنغازي صباح يوم **٥/ ١٠/ ١٩٥٤** على يد **الشريف محي الدين السـنوسي**، واغتيال نائب رئيس الأركان العقيد **إدريس العيساوي** ببنغازي مساء يوم **٩/ ١٢/ ١٩٦٢** على يـد **مجهول**، من أبرز الشـواهد على اسـتعمال الليبيّين لأسـلوب الاغتيال والقتل لتسوية الخلافات السياسية.

غـير أنّه تجدر الإشـارة إلى **قيـام بعض الليبيّـين بالتدبـير والتخطيط لأعمال عنـف أخـرى** كان من الممكـن أن تؤدّي إلى نتائج دامية ومؤسـفة. ولعل أشـهر الأمثلـة في هـذا الصدد تلك "المحاولة" التي أشـار إليها الأسـتاذ سـامي حكيم في كتابـه "**هـذه ليبيا**"،[٢٣٥] والتـي مفادها أنَّ "**جماعـة اليد السـوداء**" السرّية[٢٣٦] في طرابلس كانت تخطط **لنسـف مبنى البرلمان الليبي** أثناء مناقشـته لمعاهدة **١٩٥٣** مع بريطانيا، ولم يحل دون هذه الجماعة وتنفيذ مخططها هذا إلا عدم تمكّن المدبّرين من دخول البرلمان بسبب "سرّية الجلسة".

---

٢٣٤ يسـتثنى مـن هـذا بالطبـع حـوادث العنـف التـي صاحبـت الانتخابـات البرلمانيـة الأولى في ليبيـا خـلال شـهر فبراير/ شـباط ١٩٥٢ (حكومـة محمود المنتصر) والتي ذهب ضحيتها قتلى وجرحـى من المواطنين في عدد من مدن ولاية طرابلس. غير أنّه لا بدّ من التأكيد على أنَّ هذه الحالة ظلت استثناءً من القاعدة، ولم تشكّل منهجاً للحكومة في تعاملها مع معارضيها.

٢٣٥ ص ١٥٦-١٥٧؛ راجـع أيضـاً فصـل "وزارة محمـود المنتـصر .. البدايـة الصعبـة" في المجلـد الثـاني مـن هـذا الكتاب.

٢٣٦ زعـم المؤلـف نفسـه أنَّ عنـاصر مـن هـذه الجماعـة السرّيـة كانـت وراء محاولـة الاغتيـال التـي تعـرّض لهـا الملك إدريس أثناء زيارته لطرابلس يوم ١٩/ ٥/ ١٩٥١ قبيل استقلال ليبيا.

المثال الآخر في هذا السياق هو ما حدث يوم **١٧/ ٣/ ١٩٦٠** عندما انفجرت عبوة ناسفة أمام بيت ناظر الداخلية بولاية برقة يومذاك **بوسيف ياسين**. ورغم أنّه لم يُعثر على الجاني فإنَّ الاعتقاد ساد بأنَّ أسباباً سياسية كانت وراء هذا الحادث.[٢٣٧]

وقد شهدت فترة حكومة الصيد واقعة مماثلة للحالة السابقة، إذ انفجرت **قنبلة** في بيت قائد عام قوة دفاع برقة **الفريق محمود بوقويطين** بمنطقة البركة بضواحي مدينة بنغازي ليل ١١-١٢ **نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦١**، ولم يكن الفريق بوقويطين موجوداً بالمنزل، كما لم يؤدِّ الانفجار إلى وقوع أضرار أو إصابات. وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذا الحادث وقع عندما كانت الخلافات بين قبيلتي البراعصة (التي ينتمي إليها بوقويطين) والعبيدات على أشدّها، وكذلك بين الجيش وقوة دفاع برقة.[٢٣٨]



٢٣٧ لم يؤدِّ هذا الانفجار إلى وقوع أيّة ضحايا. راجع البرقية السرّية المرسلة من السفارة الأمريكية بتاريخ ٢١/ ٣/ ١٩٦٠ (رقم G.-93، الملف 773.00)، والتقرير رقم (٢٥٠) المؤرّخ في ٢٩/ ٣/ ١٩٦٠، الملف 773.56311.

٢٣٨ تردّد أنَّ هذا الانفجار تمّ بعلم الفريق بوقويطين في إطار مساعيه للمحافظة على منصبه، فقد شاع في تلك الفترة أنَّ الملك بصدد تنحيته من منصبه وتعيينه رئيساً لمجلس الشيوخ (خلفاً لمحمود بوهدمة الذي جرى تعيينه والياً لبرقة في ١٥/ ١٠/ ١٩٦١). راجع البرقية السرّية المرسلة من السفارة الأمريكية بتاريخ ١٨/ ١١/ ١٩٦١، والتي تحمل الرقم الإشاري A-23 بالملف 773.00.

إقصـاء رئيس الأركان لطيوش

كان السيد **السنوسي سعيد لطيوش**[٢٣٩] من بين أفرادٍ قلائل نجوا من الهجوم الشرس الذي شنّه الغزاة الطليان على واحة الكفرة (المعقل الأخير للسنوسية) في ١٢/ ١/ ١٩٣١. وقد نقل **دي كاندول**، على لسـان لطيوش،[٢٤٠] طرفاً من المعاناة التـي لقيهـا – وهو دون العـاشرة من عمره – بصحبة عمّه صالح باشـا لطيوش أثنـاء محاولتهـم النجاة مـن أتون معركـة الكفـرة والتوجّـه إلى "**العوينات**" على حدود السودان:

"بعد مسيرة عدّة أيام أخفقنا في الوصول إلى **(مرقة)**،[٢٤١] وعرفنا أنّنا تائهون في الصحراء، فرجعنا أدراجنا نقصد **(العوينات)**. ولما كنّا اسـتنفذنا مؤننا من المياه أصبحنـا مضطرّين إلى نحر ناقة أو جمل كل يـوم لنشرب الماء المخزون في بطون الإبـل .. ومع أنَّ المسـافة التي قطعناها منذ خروجنا مـن (العوينات) كانت قد اسـتغرقت منّـا ثمانية أيام كاملة، فقد بلغت بنا شـدّة المحنة أنّنـا قطعنا في طريق العودة نفس المسافة خلال أربعة أيام فقط راكبين أو ماشين ليل نهار".

وفي **(العوينـات)** ملأنـا قِـرَب الماء من جديد، وبعد اسـتراحة قصـيرة، واصلنا السـفر عامديـن نهر النيل رأسـاً، باقتفاء آثار الفريق الآخر مـن جماعتنا، وعثرنا

---

٢٣٩ تُكتب "الطيوش" و"الأطيوش".

٢٤٠ كان عمّـه المجاهـد صالـح الأطيـوش، أحـد كبـار قبيلـة المغاربـة، والمجاهـدان عبـد الجليـل سـيف النـصر وأخـوه أحمد سـيف النصر قد التحقوا بالكفرة في عـام ١٩٢٩. وكان الأخ الأكبر للمجاهد صالح الكيلاني قد عيّن مـن قبـل الوالي التركي في منصب قائمقام الكفرة سـنة ١٩١٠ وتوفي في العام التالي مبـاشرة وهو في طريقه إلى جالو للالتحاق بقوات المقاومة التركية ضدّ الغزو الإيطالي، أمّا أخوه الآخر سعيد (والد السنوسي) فقد قضى نحبه خلف أسـوار معتقل إيطالي بالعقيلة. ومن بني أخيه واحد شـنقه الطليان في سرت، وعبد الله الذي لقي مصرعه في معركة النوفليـة، كـما قُتل في البريقة آخران هما علي وأحمد عبد القادر، وعبـد الهادي الذي قتل في سرت عام ١٩١٨، وآخر استشـهد في معركـة بالقرب من أجدابيا، كما فقـد أربعة آخرون من أفراد أسرة لطيوش حياتهـم أثناء معركة الكفرة ذاتها. دي كاندول، ص ٥٧–٥٨.

٢٤١ بعـد أن وصـل القائمقـام صالـح لطيـوش ومـن معـه إلى (العوينـات) في قافلـة مـن الإبـل بعـد رحلـة اسـتغرقت منهـم سـتة أيـام، انقسـموا إلى فريقين، توجّـه أحدهما إلى الشـمال الشرقي نحـو وادي النيـل، على حين عمـد الفريـق الآخر إلى (مرقة)، وهي واحة صغيرة غير مأهولة بالسكان تقع في ناحية الجنوب الشرقي بالسـودان وتستغرق الرحلة إليها على ظهور الإبل مسيرة ١٥ يوماً، وكان السنوسي لطيوش بصحبة عمّه ضمن الفريق الثاني المتجه نحو (مرقة). المصدر نفسه، ص ٥٨.



في الطـرق على جثث البعض ومن بينهم أمـي وأختي واثنين [اثنان] من إخوتي قصفتهم طائرات الطليان أو ماتوا عطشاً. وكنّا نغذ السير ليل نهار حتى وصلنا (آبار كريم) بعد تسـعة أيام ونحن أقرب إلى الموت منّا إلى الحياة. وهناك أسعفنا الحـظ بلقـاء بعثة استكشـافية كان قد نظمهـا الأمير **عمر طوسـون** (من مصر) بقيـادة ضابـطٍ بريطاني، فحملتنا معهـا إلى واحة الخارجة ثـمّ إلى الداخلة ومنها إلى المنيا، حيث اسـتقرّ بنا المقام مع نـاس من قبيلة **الجوازي** التي تربطنا بها صلة القرابة. **ومكثنا هناك حتى سـنة ١٩٤٠ وعندها التحقنا بالقوات العربية الليبية تلبية لنداء الأمير**".[٢٤٢]

وعند استقلال برقة في يونيو/ حزيران **١٩٤٩** كان السنوسي لطيوش ضمن **قـوة دفـاع برقة**، ثـمّ نُقل من بعد الاسـتقلال إلى **الجيش الليبي** فور تأسيسـه عام ١٩٥٢ برتبة رائد،[٢٤٣] وأرسل في دورة عسكرية قصيرة إلى بريطانيا.

في **٧/ ٦/ ١٩٥٦** صدر مرسـوم ملكي بترقية العقيد السـنوسي لطيوش إلى رتبـة **زعيم** وتعيينـه نائباً لرئيـس أركان الجيش الليبي[٢٤٤] عـلى أن يسري مفعول ذلك المرسوم بدءاً من ١/ ٥/ ١٩٥٦.

وفي **١٥/ ١٠/ ١٩٥٨** صدر مرسوم ملكي بتعيين الزعيم السنوسي لطيوش **رئيساً لأركان الجيش الليبي** وكان بذلك أول ضابط ليبي يشغل هذا المنصب.[٢٤٥] كما جرى في الوقت نفسه تعيين العقيد **نوري الصديق نائباً لرئيس الأركان.**

وقـد تناول تقريـر سرّي أعدّته السـفارة الأمريكية في بنغـازي[٢٤٦] دلالات وأبعاد هذا التعيين فكان من بين ما ورد فيه:

---

٢٤٢ دي كاندول، ص ٥٨-٥٩.

٢٤٣ راجـع مـا ورد في مبحـث "تنافـس بـين الجيـش وقـوات الأمـن" بهـذا الفصـل. وراجـع مقالـة "خواطـر حـول تأسيس الجيش الليبي" بقلم العميد المتقاعد مصطفى محمد القويري، مجلة **الإنقاذ**، (فبراير/ شباط ١٩٩٠).

٢٤٤ كان الزعيـم عبـد القـادر الناظمـي (العراقـي الجنسـية) يشـغل منصـب رئيـس أركان الجيـش، كـما كان السنوسي لطيوش يشغل يومذاك منصب قائد الكتيبة الأول بالجيش (كتيبة إدريس الأولى)، وقد أرسل في دورة إلى العراق لم يمكث فيها طويلاً.

٢٤٥ لعـل مـن العوامـل التـي أسـهمت في هـذا القـرار قيـام الثـورة العراقيـة في ١٤/ ٧/ ١٩٥٨ وسـحب الضبـاط العراقيين الذين كانوا يعملون بالجيش الليبي وعلى رأسـهم الزعيم عادل راغب الذي كان يشـغل يومذاك منصب رئيس أركان الجيش الليبي (تولى قيادة الجيش بعد الزعيم عبد القادر الناظمي).

٢٤٦ التقرير رقم (٦٤) المؤرّخ في ٢٨/ ١٠/ ١٩٥٨، الملف (773.551).



"بتعيين السنوسي لطيوش البالغ من العمر (**٣٩**) عاماً كأول رئيس ليبي لأركان الجيش الذي بلغ تعداده (**٣٠٠٠**) فرد، **أصبح قوة رئيسية في المشهد السياسي الليبي**. لقد كان الملك عازفاً في السابق عن تعيين لطيوش في هذا المنصب، غير أنّ هذا العزوف، فيما يبدو، قد تلاشى. ويرجع عزوف الملك في السابق إلى تحفّظه حول تعيين شاب بسنّ لطيوش في هذا المنصب، كذلك إلى عدم ثقته في لطيوش بسبب ما بلغهً عنه من جهوده في **تكوين ولاءاتٍ خاصّة به داخل الجيش**".

ويضيف التقرير:

"إنَّ **النبذة الشخصية** عن سيرة لطيوش بملفات السفارة تشير إلى أنّه **شخص غير معنيٍّ بالسياسة**. وقد واصل خلال السنوات الماضية موقفه القائم على **النأي بنفسه عن مجريات السياسة الرئيسية في ليبيا**. والمفاتيح الرئيسية المتوفرة لدينا عن **تركيبته السياسية** تتمثل في:

(١) حرصه بشكل متواصل على إظهار **ولاءٍ كامل نحو الملك**.

(٢) ما عُرف عنه من شكوك نحو **العناصر الموالية لمصر** في ليبيا، كذلك ما عُرف من اتخاذه خطواتٍ من أجل كبح نشاطاتهم داخل صفوف الجيش.

(٣) أنَّ **الخصومة الشخصية القديمة بينه وبين اللواء محمود بوقويطين** قائد قوة دفاع برقة، ما تزال على ما يبدو قائمة، على الرغم من جهود الوالي حسين مازق للمصالحة بينهما.[٢٤٧]

(٤) إنّ آراء لطيوش حول **سلطات الحكومة الاتحادية والولايات** غير معروفة للسفارة. وتدلّ كل المؤشّرات المتوفرة في هذا الصدد أنّه **على أن ولاءه، رغم أنّ جذوره كافة في برقة، هو للحكومة الاتحادية**.

---

٢٤٧ يشير التقرير إلى جذور هذه الخصومة، وكيف أنّها ترجع إلى السنوات المبكرة لتأسيس قوة دفاع برقة التي كانت أصغر من أن يجد فيها الرجلان بوقويطين ولطيوش، اللذان يحملان الرتبة نفسها، مكاناً مناسباً لهما فيها. كما يشير إلى كيف أنّ إبراهيم الشلحي (ناظر الخاصّة الملكية ووالد زوجة بوقويطين) قد نجح في عام ١٩٥٢ في إبعاد لطيوش عن قوة دفاع برقة.

ثمّ يضيف التقرير:

"السنوسي لطيوش هو من قبيلة **المغاربة**. غير أنَّ بعض أقرب أصدقائه هم من قبيلة **العبيدات**، وزوجته الأولى هي ابنة أحد كبار شيوخ العبيدات. ومن أغرب مظاهر الاحتفاء بالترقية الجديدة التي حصل لطيوش عليها تلك الوليمة التي أقامها على شرفه **عبد القادر العلّام**، الذي هو نفسه من قبيلة العبيدات، والذي أصبح منذ إقصائه عن منصب وزير المواصلات (في حكومة كعبار) من أبناء العبيدات المناوئين لحكومة الولاية".

ويخلص تقرير السفارة الأمريكية إلى:

"أنَّ ضباط **البعثة العسكرية الأمريكية في ليبيا** MAAG[٢٤٨] متفائلون بأن يؤدّي تعيين لطيوش رئيساً للأركان إلى تحسين مستوى الانضباط ورفع الروح المعنوية داخل الجيش الليبي، التي ظلت تعاني منذ تأسيسه تقريباً بسبب **الثنائية في قيادته بين العراقيين والليبيّين**. إنَّ ضباط البعثة الأمريكية يعدّون لطيوش **كفؤاً رغم أنَّه يبدو اندفاعياً أحياناً**، ويعدّون اختيار **العقيد نوري الصديق** نائباً له أمراً جيداً، إذ إنّهم يعوّلون على أن يقوم الأخير، من خلال اتزانه وحسن تدبيره، بضبط لطيوش".

"وباختصار فإنَّ السفارة تعتقد بأنَّ **لطيوش، من حيث كفاءته العسكرية**[٢٤٩] **والاعتماد عليه سياسياً، هو أحسن اختيار يمكن الوقوع عليه بين كبار ضباط الجيش**. كما أنّها تعتقد بأنَّ هذا التغيير الذي طرأ مؤخّراً على قيادة الجيش الليبي قد يكون مؤشّراً على دخول الجيش في مرحلة جديدة وموفّقة".

وفي ٧/ ١١/ ١٩٥٩ شارك الملك إدريس في **احتفال قصير** خارج قصره **بطبرق**، قام خلاله ضباط الجيش جميعهم بتأدية "**قسم الولاء**" للملك وللعرش. كما قام الملك خلال هذا الاحتفال بتسليم الرايات والأعلام لمختلف وحدات الجيش، وأنعم على الضباط والجنود جميعاً بوسام الاستحقاق. وقام الجيش

٢٤٨ يستخدم اسم "الهيئة الاستشارية للمساعدة العسكرية الأمريكية لليبيا" كترجمة لـ: Military Assistance Advisory Group واختصارها MAAG.

٢٤٩ وصفه تقرير سرّي مبكر للسفارة الأمريكية مؤرّخ في ١/٨/١٩٥٧ (رقم – ٧ ، الملف 773.553) بأنّه ضابط طموح ومقتدر وقاسٍ، وهو يعرف ما يريد، وعلى استعدادٍ لأن يخترق الصخر من أجل بلوغ مراميه.



04__4th Chapter__Vol__03__052904.indd 451 30/05/25, 02.07 ص

مـن جانبـه بإهـداء الملك سـيفاً مرصّعـاً بالذهب. وقـد وصف تقرير للسـفارة الأمريكية[٢٥٠] هذه المناسـبة بأنّها كانت **إحدى المناسبات النادرة التي شارك الملك بفاعلية فيها خلال احتفال عام**. وعلّق هذا التقرير بأنَّ الزعيم السنوسي لطيوش بذل، منذ منتصف العام ١٩٥٩، جهوداً مستميتة للتحضير لهذا الاحتفال الذي كان مقـرّراً لـه أن يتـمّ في "**حامية المـرج**" قبل ذلك الموعـد، ولكن جرى تأجيل الموعد وتغيير مكان الاحتفال بسبب توعّك صحّة الملك.

وفي **٢٨/ ٤/ ١٩٦٠** قـام الزعيم لطيوش بزيارة رسـمية **لليونان وبريطانيا**. كما صدر في **٢٨/ ٧/ ١٩٦٠** مرسـوم ملكي يقضي بترقيتـه إلى **رتبة لواء** بدءاً من ١/ ٥/ ١٩٦٠. وبذا أصبح لطيوش يحمل الرتبة نفسـها التي كان يحملها غريمه اللـواء محمود بوقويطين قائد قـوة دفاع برقة. وعدّ تقرير للسـفارة الأمريكية[٢٥١] هذه الترقية للطيوش مظهراً لضعف نفوذ البوصيري الشلحي، ولازدياد الجفوة بينـه وبـين الملك إدريس يومـذاك. (غير أنّه سرعـان ما تبيّن زيف هـذا التحليل عندما صدر مرسـوم ملكي آخـر بتاريخ ٨/ ٨/ ١٩٦٠ يقـضي بترقية بوقويطين إلى رتبة فريق).

ومـن الواضـح أنَّ اللـواء لطيـوش **حافظ على علاقـة جيدة مـع وليّ العهد الحسـن الرضـا**. وقـد ظهر ذلـك جليّـاً أثناء زيـارة الأخـير لولايـة برقة خلال شـهر أغسـطس/ آب ١٩٦٠ للمشـاركة في الاحتفال بنقل رفات شيخ الشهداء عمـر المختـار إلى ضريحه الجديـد. فقد بدا واضحـاً للمراقبين أنَّ الأمير الحسـن كان أكثـر احتفـاءً واهتماماً باللـواء لطيوش منـه باللواء بوقويطين، وقد شـارك الاثنـان في ذلك الاحتفال. بل أفاد تقرير سرّي للسـفارة الأمريكية[٢٥٢] أنَّ اللواء لطيـوش **شرع في مطلع عام ١٩٦١ بتجنيد وحـدة خاصّة من أبناء قبيلته المغاربة كي يشـكل منها حرسـاً خاصّاً لولي العهد، غير أنَّ الفريـق بوقويطين أقنع الملك بالاعتراض على هذه الفكرة**.

وقد وجّه اللواء لطيوش خلال شـهر نوفمبر/ تشرين الثاني **١٩٦٠** رسائل إلى البعثتـين العسـكريتين الأمريكيـة والبريطانيـة في ليبيا أخطرهمـا بموجبها أنَّ

---

٢٥٠ التقرير السرّي رقم (١٥٥) المؤرّخ في ١٨/ ١١/ ١٩٥٩، الملف 773.551.
٢٥١ التقرير السرّي رقم (٣٠) المؤرّخ في ٢/ ٨/ ١٩٦٠، الملف السابق.
٢٥٢ التقرير رقم (A-31) المؤرّخ في ١٣/ ١٢/ ١٩٦١، الملف 773.559.

الجيش الليبي سوف يتوقف بدءاً من ١/ ١/ ١٩٦١ عن إرسال أيّ متدرّبين عسكريين إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وأنَّ البعثات مستقبلاً سوف تقتصر على مجال الطيران العسكري في أمريكا.[٢٥٣] كما عبّر اللواء السنوسي لطيوش **للبعثة العسكرية البريطانية بتاريخ ١/ ١١/ ١٩٦٠ عن عدم رضاه بشأن نوعية السلاح الذي كانت الحكومة البريطانية قد قدّمته في ٢٥/ ٥/ ١٩٥٩ كهدية للجيش الليبي.**

وتسجّل الوثائق الأمريكية أنَّ اللواء لطيوش وجّه رسالة بتاريخ **٢١/ ٢/ ١٩٦١** إلى رئيس البعثة العسكرية الأمريكية يطلب بموجبها تزويد الجيش الليبي بالمزيد من **العتاد والأسلحة** في إطار برنامج لتوسيع وتقوية الجيش، بحيث يبلغ تعداده نحو (٧٠٠٠) فرد.[٢٥٤] ويفيد تقرير أمريكي آخر أنَّ اللواء لطيوش شرع خلال عام **١٩٦١** في **تجنيد عناصر من قبيلته المغاربة في الجيش الليبي**.[٢٥٥] كما يفيد تقرير آخر للسفارة الأمريكية مؤرّخ في ٥/ ٦/ ١٩٦١ أنَّ اللواء لطيوش **كان على خلاف مع رئيس الوزراء الصيد، وأنّه كان ينتقد الأخير علناً**، وأورد هذا التقرير ما ترجمته:[٢٥٦]

> "... وفقاً لتقرير من مصادر موثوق بها، **استردّ لطيوش، من خلال لقاء حديث له مع الملك في طبرق، ثقة الملك بالكامل فيه، على الرغم من الجهود المتواصلة التي يبذلها ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي ورئيس الوزراء (بن عثمان) لتشويه سمعته لدى الملك. وبات من المرجّح أن يبقى لطيوش في منصبه كرئيسٍ لأركان الجيش الليبي على امتداد المستقبل المنظور**".

وفي **١٢/ ٦/ ١٩٦١** بدأ اللواء لطيوش **زيارة رسمية للولايات المتحدة الأمريكية** بدعوة من الهيئة الاستشارية للمساعدة العسكرية الأمريكية في ليبيا استغرقت شهراً واحداً.[٢٥٧]

---

٢٥٣ التقرير رقم (206) المؤرّخ في ١٧/ ١١/ ١٩٦٠، الملف 773.00 (11).

٢٥٤ التقرير رقم (411) المؤرّخ في ٣٠/ ٣/ ١٩٦١، الملف MSF 773.5.

٢٥٥ التقرير رقم (A-56) المؤرّخ في ١٩/ ٤/ ١٩٦١، الملف 773.551.

٢٥٦ التقرير يحمل الرقم (532) بالملف 773.553 بعنوان "Military Training of Libyan Youths in NATO Countries".

٢٥٧ راجع العدد (٢١٤) من مجلة "**المعرفة**" الصادر بتاريخ ٢٨/ ٧/ ١٩٦١ (تصدر هذه المجلة عن مركز المعلومات الأمريكي في ليبيا). راجع أيضاً التقرير (٥٣٢) المشار إليه في الهامش السابق.





وتفيـد الوقائـع أنّه تـمّ في **٩/ ٨/ ١٩٦١** قبول اسـتقالة الرائد **محمود بشـير بناجـي**،[٢٥٨] وكان هـذا الضابـط معروفـاً بصلتـه الوثيقـة بالمقدّمين عبـد العزيز الشـلحي وعون أرحومة اشـقيفة (فقد كان من دفعتهما ودرس معهما بالقاهرة)، وقد مكنته هذه الصلة من مقابلة الملك والشكوى لديه من رئيس الأركان اللواء لطيوش.[٢٥٩]

ومنـذ مطلع شـهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦١ راجت **إشـاعات** في البلاد تتحـدّث عـن **قرب إزاحـة الفريق محمـود بوقويطين واللواء السـنوسي لطيوش عن منصبيهما**. (كما راجت إشـاعة أخرى حول احتـمال أن يعلن الملك تخلّيه عن العرش في مناسبة الذكرى العاشرة لاستقلال ليبيا في ٢٤/ ١٢/ ١٩٦١).[٢٦٠]

وعلى حين ظل ما يتعلق بمسـتقبل الفريق بوقويطين مجرّد إشـاعة، صدر في **٢٨/ ١١/ ١٩٦١** مرسـوم ملكي يقضي **بتعيين اللواء السـنوسي لطيوش سـفيراً بـوزارة الخارجية**. وقد لاحظت إحدى برقيات السـفارة الأمريكية المتعلقة بهذا الموضوع أنَّ المرسـوم الذي تمّ بموجبه إقصاء اللواء لطيوش من منصبه قد خلا مـن أيّة إشـارة إلى قبول اسـتقالة، أو إقالة اللواء لطيوش، كـما هي العادة في مثل هـذه الحـالات، كـما أنَّ هذا المرسـوم لم يشر إلى رتبـة لطيوش العسـكرية، أو إلى منصبه كرئيس للأركان.[٢٦١]

ما هي ملابسات وأسباب إقصاء اللواء السنوسي لطيوش عن منصبه؟

تنسـب برقيـة سرّية بعثت بهـا **السـفارة الأمريكية** إلى واشـنطن بتاريخ **٢/ ١٢/ ١٩٦١** إلى أحـد كبار ضباط الجيش تصريحاً للبعثة العسـكرية الأمريكية في

---

٢٥٨ كان هـذا الضابـط معروفـاً بتهتكـه الأخلاقـي وبـتردّده بشـكل مسـتمر عـلى قاعـدة الملاحـة بطرابلـس. وقـد شكّل الجيش له مجلساً تحقيقياً برئاسة العقيد مصطفى القويري قرّر طرده من الجيش. وتولى الدفاع عن هذا الضابط أمام المجلس المحاميان إبراهيم الغويل وعبد الحميد البكوش.

٢٥٩ مـن المرجّـح أنَّ هـذه المقابلـة تمّـت في أعقـاب قـرار المجلـس التحقيقـي بطـرد الضابـط بناجـي مـن الجيـش، ولا بدّ أن تكون هذه المقابلة قد تمّت بتدبير من البوصيري الشلحي، ونكاد لا نشك بأنّ ما ردّده هذا الضابط خلال لقائـه بالملـك قـد لعب دوراً هامـاً في إيغار صدر الملـك على اللواء لطيوش ممّـا أدّى إلى إقصائه فجـأة في ٢٨/ ١١/ ١٩٦١.

٢٦٠ راجـع برقيتـي السـفارة الأمريكيـة ذواتي الرقمـين (٧٩)، (٨٠) بتاريـخ ١٤، ١٧ نوفمبر/ تشريـن الثـاني ١٩٦١، الملفات 773.13 و773.00 على التوالي.

٢٦١ راجع البرقية السرّية رقم (٣٤٩) المؤرّخة في ٢٩/ ١١/ ١٩٦١، الملف (773.34).



طرابلس بأنَّ إقصاء اللواء لطيوش عن منصبه كان بتدخّل من "**عنصر مدني نافذ في القصر**" [٢٦٢] (Removal was caused by "powerful" civilian in palace).

وتشـير برقيـة سرّية أخـرى[٢٦٣] بعثت بهـا السـفارة الأمريكية إلى واشـنطن بتاريـخ **٥/ ١٢/ ١٩٦١** إلى **وجـود عـدد متزايـد مـن الأدلة تؤكد الـرأي القائل بـأنَّ اللـواء لطيوش هـو أحدث ضحيـةً للتآمر السـياسي الذي تنفـذه الفئة التي يقودها البوصيري الشـلحي وعبد الله عابد**. كما تنسـب البرقية ذاتها إلى لطيوش قوله لرئيس البعثة العسـكرية الاستشـارية الأمريكية في ليبيا **الكولونيل جيمس روبـرت ويندت** James Robert Wendt أثناء لقاءٍ بينهما **يوم ٤/ ١٢/ ١٩٦١** دام قرابة ساعة:

"لقـد نجـح **البوصيري** الآن (من خـلال إقصاء لطيوش عن قيـادة الجيش) في **كـسر العمـود الفقري للجيش وفي إزالة عقبة أخرى كانت تحول دون اسـتيلائه عـلى الحكم**. حتى رئيس الـوزراء الذي كان يتصرَّف نيابة عـن مجلس الوزراء، فإنّـه لم يتمكـن من إقناع الملـك بالعدول عن قراره بإقصـاء لطيوش عن منصبه وذلك بسبب نفوذ البوصيري القوي لدى الملك".

"وأضاف لطيوش، أنّه فضلاً عن أنَّ إزالته من منصبه كانت ضرورية لنجاح خطط البوصيري البعيدة المدى، فإنَّ من الأمور التي أثارت غضب البوصيري رفض لطيوش لترقية أخي البوصيري الرائد **عبد العزيز الشـلحي، أو تخصيصه للقـصر**. وأشـار لطيوش إلى أنَّ عبـد العزيز وزميله الرائد **عـون أرحومة** أكملا مؤخّراً دورة أركان في مصر استمرّت خمس سنوات".

"وبعد أن أشار لطيوش إلى أنّه ما زال شخصياً يحظى بتأييدٍ واسع في الجيش، وفي قوة دفاع برقة وبالحكومة، وانطلاقاً من مخاوفه من درجة نفوذ البوصيري، فقـد طلب لطيوش من محدثه (المسـتر ويندت) أن يحث السـفير الأمريكي على مقابلة الملك، وأن يشرح له **النتائج الوخيمة التي سـتجلبها تحرّكات البوصيري الشلحي على ليبيا ومستقبلها**".



٢٦٢ البرقية السرّية رقم (٢٣٣) بالملف (773.551).
٢٦٣ البرقية رقم (٩٤) المؤرّخة في ٥/ ١٢/ ١٩٦١ بالملف رقم (773.00).

وقد تناول التقرير السرّي السنوي[٢٦٤] الذي أعدّته **السفارة البريطانية** عن وقائع وأحداث العام **١٩٦١** في ليبيا موضوع إقصاء اللواء السنوسي لطيوش عن منصبه كقائد للجيش الليبي. وكان ممّا جاء فيه بهذا الخصوص:

"في ٢٨/ ١١/ ١٩٦١ استبدل الملك باللواء السنوسي لطيوش رئيس أركان الجيش الليبي الزعيم نوري الصديق **دون استشارة الحكومة. وقد استقبل الشعب والجيش في ليبيا خطوة إقصاء السنوسي لطيوش بالاستنكار وعزوها لتدخّلات البوصيري الشلحي**".

كما جاء في موضع آخر من التقرير ذاته:

"إنّ إقصاء السنوسي لطيوش تمّ التخطيط له وتدبيره بوساطة الشلحي وجماعته الذين رأوا أنّه، بإخراج لطيوش من الجيش، سوف يصبح بمقدور الضباط الموالين لمصر (من جماعة البوصيري) التحكم في الجيش الليبي".

كما جاء في موضع آخر منه:

"**... للمرّة الأولى جرت محاولة استخدام الجيش الليبي من قبل زمرة القصر** (البوصيري وجماعته) **كمخلب قط في السياسة الليبية، وقد ترتب على ذلك أن فقد الجيش الليبي جزءاً كبيراً من أهمّيته كعامل استقرار، كما أنّ انقسام ضباط الجيش إلى عدّة تكتلاتٍ أصبح واضحاً بعد إقصاء اللواء لطيوش الذي شغل خلال السنوات الخمس[٢٦٥] الماضية منصب رئيس أركان الجيش**".

كما ورد في تقرير سرّي بعثت به **السفارة البريطانية** في ليبيا[٢٦٦] بتاريخ **٩/ ٢/ ١٩٦٢** إشارة إلى موضوع إقصاء اللواء لطيوش جاء فيها:

"في نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني (١٩٦١) تمّ إبعاد اللواء السنوسي لطيوش من منصب رئيس أركان الجيش الليبي واستبدال الزعيم نوري الصديق به. **ومن**

---

٢٦٤ التقرير مؤرّخ في ٦/ ١/ ١٩٦٢ ويحمل الأرقام الإشارية 1014/62 , VT 1011/1، الملف FO 371/165731 22860.

٢٦٥ الواقع إنّ لطيوش لم يبقَ رئيساً للأركان سوى ثلاث سنوات فقط، وشغل قبل ذلك منصب نائب رئيس أركان الجيش لأكثر من سنتين.

٢٦٦ التقرير يحمل الرقم الإشاري 10195/162 , VT 1015/12 ، الملف FO 371/165732.



شـبه المؤكـد أنَّ عمليـة الإقصاء هذه كانـت من تدبير البوصيري الشـلحي كي يتوفر له نفوذ أكبر داخل الجيش والسيطرة على أوضاعه".

كـما تجدر الإشـارة إلى أنّه ورد في تقرير سرّي أعدّه سـفير بريطانيا الأسـبق بليبيا السـير أليـك كيركبرايـد للخارجيـة البريطانية بتاريـخ ٢٩/ ١٢/ ١٩٦١ بشأن إقالة اللواء السنوسي لطيوش:

"بالنسـبة لإقصـاء لطيـوش، هو أمر لا بـأس به، إذ يبيّن عـلى الأقل أنَّ الملك مـا زال قـادراً على فـرض إرادته، فقد بات مـن الواضح أنَّ لطيـوش أقام دولة داخل الدولة، وهو الأمر الذي اشـتكى سـليمان الجربي (وزير الخارجية آنذاك) منه".[٢٦٧]

وقد نقل تقرير[٢٦٨] أعدّه المسـتر **جون دورمان**، المستشار بالسفارة الأمريكية في بنغازي، ما زعم أنّه ورد على لسـان **سـعد العبيدي** مدير عـام نظارة الداخلية بولاية برقة خلال لقاءٍ بينهما يوم **٣/ ١٢/ ١٩٦١** امتدّ لثلاث ساعات. وكان ممّا نسبه إلى العبيدي قوله:

"**إنَّ إقصاء اللواء لطيوش هو حلقة في سلسـلة من الأعمال التي تمّ التخطيط لها بوساطة البوصيري وعبد الله عابد ومصطفى بن حليم**. لقد نجح هذا **الثلاثي** في تضليل الملك. وهو يقوم الآن، بطريقة مبرمجة، بإبعاد كافة الشـخصيات النافذة في الحكومـة. وسـوف يكون هذا الثلاثي، عند وفاة الملـك، في وضع يمكّنه من الاستيلاء على الحكم".

وفيـما يتعلـق بعمليـة إقصاء اللـواء لطيـوش، أورد هذا التقرير على لسـان **العبيدي** قوله:

"إنَّ **البوصـيري** كان قد شرع منـذ مدّة في توجيه مدافعه صوب اللواء لطيوش. **ولطيوش هو من جانبه شـخصية سياسـية قوية**، وقد رفض منح الأخ الأصغر

---

٢٦٧ التقريـر يحمـل الرقـم الإشـاري VT 1015/3 بالملـف FO 371/165732 22860. وقـد أعـدَّ السـير كيركبرايـد هـذا التقريـر في أعقاب زيارته لليبيا اسـتجابة للدعـوة التي وجّهتهـا الحكومة الليبية إليه للمشـاركة في احتفالات الذكرى العاشرة لاستقلال ليبيا.

٢٦٨ التقرير يحمل الرقم الإشاري (٦٧) ومؤرّخ في ٦/ ١٢/ ١٩٦١، الملف 773.00.



للبوصيري الرائد عبد العزيز تمييزاً في المعاملة. وقد ترتّب على ذلك أن **قام البوصيري بنصح الملك بضرورة إبعاد لطيوش**. وبناءً على ذلك تمّ إعداد مشروع مرسوم يقضي بإقصاء لطيوش عن منصبه".

"وعندما وصل مشروع المرسوم إلى رئيس الوزراء (الصيد) قام على الفور بعرضه على مجلس الوزراء. وقد عارض المجلس بقوة مشروع المرسوم، وطلب الوزراء من رئيس الحكومة التوجّه لمقابلة الملك وإبلاغه اعتراض المجلس بإجماع أعضائه على إقصاء لطيوش".

ويمضي **سعد العبيدي** في روايته وفقاً لما ورد بهذا التقرير:

"لقد ردّ الملك على رئيس الوزراء قائلاً: إنَّ اللواء لطيوش ابني. ومن ثم فإنَّ هذا الأمر شأن عائلي ولا يخصّ الحكومة. وبعد ذلك استدعى الملك لطيوش وأبلغه عزمه على نقله من منصبه، وقد أبلغ لطيوش الملك بأنَّ سجله نظيف وأنَّ الروح المعنوية للجيش الليبي عالية، ولأنّه لا يوجد أساس لإبعاده لأسباب تتعلق بتقصيره فلا بدَّ أنَّ **الملك يتصرّف بناءً على نصيحة من البوصيري. وأصرّ الملك على لطيوش أن يقبل بقراره**".

ويضيف العبيدي في روايته:

"بعد قرار الملك بإبعاد لطيوش، تمّ استدعاء **الزعيم نوري الصديق** من قبل الملك الذي أبلغه بعزمه على تعيينه رئيساً جديداً لأركان الجيش. وأوضح الصديق للملك أنّه كان دوماً على ولاء للطيوش وأنّه كان على تعاون تام ومتواصل معه. وإذا كان لطيوش مذنباً لأيّ سبب من الأسباب فهو شريك معه في هذا الذنب، وبناءً على ذلك فإنّه، أيّ الصديق، لا يستطيع قبول المنصب الجديد. وعلى أيّ حال، فإنَّ الملك بعد أن مارس ضغوطاً على نوري الصديق لم يجد الأخير بدّاً من قبول هذا التعيين."

ويضيف أيضاً:

"وبعد عودة اللواء لطيوش إلى بنغازي، عقب إقصائه عن منصبه، وجد **الكثير من أنصاره الموالين له في الجيش وفي قوة دفاع برقة على استعدادٍ** للتصرّف تعبيراً

عن تأييدهم له. وقد تحدّث هو نفسه – أي سعد العبيدي– مع لطيوش لإقناعه بمنع أنصاره العسكريين من القيام بأيّ عمل عسكري، وقد وافق لطيوش على ذلك رغم غضبه".[٢٦٩]

وختم سعد العبيدي حديثه حول هذا الموضوع بقوله:

"لم يقدّم الملك للسنوسي لطيوش أيّ مسوّغ لعزله عن منصبه. والمسوّغات التي استخدمها ناظر الخاصّة البوصيري الشلحي لإقناع الملك بعزل لطيوش تظلّ سرّاً بين الملك والبوصيري وحدهما".

أمّا **الصيد**، فقد تناول في مذكراته[٢٧٠] ملابسات وأسباب وتداعيات إقالة اللواء لطيوش من منصبه تحت عنوان "**القصة الكاملة لأول محاولة انقلاب عسكري**"، ويستفاد من مطالعة تلك الصفحات:

- أنَّ **الملك** اتصل، عن طريق رئيس الديوان الدكتور علي الساحلي، برئيس الحكومة الصيد يوم **٢٢/ ١١/ ١٩٦١** طالباً منه إعداد مرسوم **بإقالة اللواء لطيوش** من منصبه كقائد للجيش، بالإضافة إلى بعض كبار ضباط الجيش، **ومحاكمته بتهمة الخيانة العظمى**.
- أنَّ الملك أمر في الوقت نفسه سكرتيره الخاصّ (إدريس بوسيف) بأن يتصّل بقائد قوة دفاع برقة **الفريق محمود بوقويطين** وأن يطلب منه مراقبة تحرّكات ضباط الجيش بطريقة سرّية. فقام الفريق بوقويطين **بإرسال مجموعة من القوات المتحرّكة وطوّق بها مبنى هيئة أركان الجيش في بنغازي**.
- اتصل سكرتير الملك أيضاً **بفاضل بن زكري** (والي طرابلس) وطلب منه، باسم الملك، مراقبة قوات الجيش المتمركزة في طرابلس.

٢٦٩ ما ورد في هذه المقابلة يؤكد عدم صحّة ما ذهب إليه الصيد في مذكراته من أنَّ الحركة الاحتجاجية/ الانقلابية التي قام بها بعض الضباط الموالين وقعت فور الإعلان عن إقالة اللواء لطيوش، إذ لو كان الأمر كذلك لأثاره المستشار دورمان أثناء لقائه مع سعد العبيدي الذي تمّ كما أشرنا في ٣/ ١٢/ ١٩٦١ على حين أنَّ الإعلان عن الإقالة جاء في ٢٨/ ١١/ ١٩٦١.

٢٧٠ الصيد، ص ٢٢٨-٢٤١.

- تـمّ الاتصـالان الأخـيران **بمنـأى عـن علـم رئيـس الحكومة الصيـد**، ولم يعلـم بهما إلا بعد أن وصلـت الأمــور إلى **جـهاز أمـن الــدولـة** الـذي يتبع رئـاسـة الحكـومـة. وعندما علم الصيـد بهذه التطـوّرات اتصـل برئيس الديوان السـاحلي يوم **٢٦/ ١١/ ١٩٦١** [٢٧١] طالبـاً تحديـد مقابلة له في اليـوم التــالي مع الملك.

- مسـاء اليـوم ذاتـه **(٢٦/ ١١/ ١٩٦١)** اتصـل العقيـد **جبريل صالـح خليفـة** هاتفياً من بنغـازي برئيس الـوزراء في البيضاء طالبـاً مقابلته ومعه عشرة من ضباط الجيش. وعندما اسـتقبله منفـرداً صبـاح يـوم **٢٧/ ١١/ ١٩٦١** أبلغه احتجـاج ضباط الجيـش على قيـام قوات دفـاع برقة بمحـاصرة رئاسـة أركان الجيـش حيث كان يوجد بها نحـو **(١٥٠)** ضابطاً[٢٧٢] مجتمعين مـع رئيـس الأركان، كما أبلغـه أنَّ ضباط الجيـش يعلمون بأنَّ الملـك سـيصدر مرسـوماً بإقالـة رئيـس الأركان فقـد تسرّب إليهم هذا الخبر عن طريق الديوان الملكي، **وأنّهم سيضطرّون في حال صدور هذا القرار إلى اتخاذ إجراءٍ مضاد.**

- صبـاح يـوم **٢٧/ ١١/ ١٩٦١** وحـين كان الصيـد في بنغازي يتهيّـأ للسـفر إلى طرابلـس مـن أجـل مقابلـة الملـك، جـاءه في مقـرّ الحكومـة ببنغازي **اللـواء لطيوش وبرفقتـه عدد كبير من الضبـاط**. وطلب منه رفع الحصار الـذي ضربه بوقويطين حول رئاسـة الأركان، فوراً، وإلا فإنَّه سوف يعطي هو أوامره بقصفهـم بالمدفعية، **ولا يمكن للجيش أن يخضع لأبناء وبنات الشلحي.**[٢٧٣]

---

٢٧١ لم يقـل الصيـد في مذكراتـه مـا الـذي فعلـه حيـال هـذا الموضـوع الخطير منـذ اتصـال رئيـس الديـوان بـه يـوم ٢٢/ ١١/ ١٩٦١ حتى يوم ٢٦/ ١١/ ١٩٦١.

٢٧٢ أفـاد تقريـر للسـفارة الأمريكيـة مـؤرّخ في ١/ ٣/ ١٩٦٠ أنَّ إجمالي عـدد ضبـاط الجيـش حتـى ١٥/ ٢/ ١٩٦٠ كان (١٥٢) ضابطاً منهم (٥٨) ضابطاً موجودين بطرابلس. التقرير رقم ٢٤٦، الملف 773.55.

٢٧٣ نسب الصيد في ص ٢٣٠ من مذكراته كلاماً كثيراً للواء لطيوش في حق الملك.

- زعم الصيد أنّه عند لقائه بالملك (يوم ٢٧/ ١١/ ١٩٦١) في طرابلس، أبلغه الأخير بأنَّ **بوسيف ياسين** (وصفه الصيد بأنّه ناظر داخلية سابق في ولاية برقة وينتمي إلى قبيلة المغاربة، وهي القبيلة ذاتها التي ينتمي إليها اللواء لطيوش) أبلغه أنَّ رئيس الأركان السنوسي لطيوش يقوم بتوزيع الأسلحة على أبناء قبيلته ويقرّب الضباط الذين ينتمون إليها، وضباطاً آخرين من القبائل الموالية له، كما أنّه **يقوم بتخزين كمياتٍ أخرى من الأسلحة وينوي القيام بانقلابٍ عسكري**.[٢٧٤]

- زعم الصيد أنّه **دافع أمام الملك عن مواقف اللواء لطيوش وأكد إخلاصه وولاءه للعرش**. كما نسب إلى الملك اقتراحه بتعيين "**هيئة أركان**" من **الضباط المتخرّجين من كليات الأركان**.[٢٧٥] كما نسب إلى نفسه أنّه أوضح للملك أنَّ تنفيذ مثل هذه الفكرة يحتاج إلى وقتٍ ودراسة.

- قدّم الصيد، في نهاية لقائه بالملك، المراسيم المتعلقة بتعيين السنوسي لطيوش سفيراً بالخارجية، وترقية الزعيم نوري الصديق إلى رتبة لواء، وتعيينه رئيساً جديداً لأركان الجيش، فقام الملك بالتوقيع عليها، وتمّت إذاعة هذه المراسيم يوم ٢٨/ ١١/ ١٩٦١.

أشار الصيد في ثنايا هذا السرد[٢٧٦] إلى أنَّ اللواء السنوسي لطيوش، الذي

٢٧٤ رغم أنّ الرجلين ينتميان فعلاً إلى القبيلة نفسها، فإنّهما يتحدّران من فرعين مختلفين منها، فاللواء لطيوش هو من فرع "الرعيضات" وبوسيف ياسين هو من فرع "أولاد شامخ". وقد طبع علاقة الرجلين منافسة على زعامة القبيلة بلغت أحياناً درجة الخصومة دون القطيعة. وقد قام ياسين بوسيف ياسين نجل الأخير بالردّ على مزاعم الصيد حول وشاية والده لدى الملك في رسالة نشرتها له صحيفة "**الشرق الأوسط**" في عددها رقم (٥٥٩٤) الصادر بتاريخ ٢٣/ ٣/ ١٩٩٤.

٢٧٥ كان عدد الضباط المتخرّجين من كليات الأركان يومذاك اثنين فقط هما المقدم عون ارحومة اشقيفة والمقدم عبدِ العزيز الشلحي، وهذا الاقتراح، إن صحَّ، كان يعني تسليم قيادة الجيش لزمرة البوصيري الشلحي.

٢٧٦ الواقع، إنّ المطالع للسرد الذي أورده الصيد لوقائع وأحداث هذه القضية يحسّ بوجود ثغرات وتناقضٍ فيه. راجع على سبيل المثال ما أورده بشأن موقف ودور الزعيم نوري الصديق خلال هذه الأحداث وتحديداً ما بين ص ٢٣١-٢٣٣.

وصفه بأنّه **كان شجاعاً وشهماً ووطنياً، تمّ استفزازه في هذه الواقعة** (دون أن يحدّد مِن قبل مَن بصراحة).

وبعد أن يتناول الصيد تفاصيل بعض الأحداث التي يزعم أنّها وقعت بين تاريخ التوقيع على المرسوم والإعلان عنه وإذاعته في اليوم التالي، يورد أنّه تمكّن من **ترتيب مقابلة للسيد السنوسي لطيوش مع الملك إدريس** (لم يحضرها أحد سواهما) سلم لطيوش للملك خلالها استقالته من منصبه كسفير في وزارة الخارجية. كما يزعم الصيد أنَّ لطيوش قال للملك خلالها "**لا أريد أيّ شيءٍ سوى رضاكم، وحتى منصب السفير لا أرغب فيه**" *.

* تجدر الإشارة إلى أن السنوسي لطيوش شغل منصب وزير المواصلات في وزارة محمد المنتصر الثانية (١٩٦٤ – ١٩٦٥) وفي وزارة حسين مازق منذ مارس ١٩٦٥.

اليـهود على الخـط

كان عـدد اليهـود المقيمين في ليبيا غداة الاسـتقلال نحو (٤٠٠٠) نسـمة، يقطـن منهـم (٣٠٠) في بنغـازي ويقيم بقيّتهـم في طرابلس، ويشـتغل غالبيتهم بالتجـارة، إذ **كانـوا يسـيطرون عـلى نحو ٩٠٪ مـن حجم تجارة البـلاد.**[٢٧٧] وقد أشرنـا في الفصـول السـابقة إلى بعـض سياسـات ومواقـف الحكومـات الليبية (الاتحادية والولايات) إزاء اليهود الليبيّين، والتي كان من أبرزها:

- أعلنـت حكومـة محمـود المنتـصر في ١٦/ ١٢/ ١٩٥٣ إغلاق "**نـادي المكابي**" بمدينة طرابلـس، وكان هذا النادي قد أعلن عن توجّهاتٍ صهيونية سافرة.
- درجـت الحكومـات الليبيـة المتعاقبـة خـلال هـذه الحقبة على **حرمـان اليهـود مـن تقلّـد المناصب العامـة ومن ممارسـة حق التصويـت، ومنعتهم من الحصول على جوازات سـفر تسـمح لهـم بالسـفر بحرّيـة**، كـما حظـرت عليهـم الاتصـال المبـاشر بإسرائيل سواء بالبريد أو عن طريق السفر.
- قامـت الحكومـات الليبيـة منـذ **٣٠/ ٣/ ١٩٥٧** (حكومـة مصطفـى بن حليم) بتطبيق "**قانون المقاطعة العربية لإسرائيل" الموحـّد** الذي كانـت الجامعة العربيـة قد أصدرتـه. كما قامت بإنشـاء مكاتب للمقاطعة في طرابلـس وفرعين لهذا المكتب في كل من بنغازي وسبها.

---

٢٧٧ Renzo De Felice, *Jews in an Arab Land: Libya, 1835-1970*, pp.261-63، ويزعـم مقـال نشرتـه صحيفـة "**الاتحـاد**" الإماراتيـة (مـارس ٢٠٠٣) أنَّ عـدد اليهـود النازحـين عـن ليبيـا ما بـين الأعـوام ١٩٥٣، ١٩٧٠ بلغ (٥٣٠٠٠) يهودي، وهو عدد يتجاوز العدد الذي أورده الكتاب المذكور بنحو (٤٩) ألفاً. ولا يخفى أنَّ هذه المبالغة في تضخيم عدد اليهود الذين كانوا مقيمين في ليبيا خلال حـقبة دولة الاسـتقلال ذات مـغزى.



- أصـدر رئيس المجلس التنفيذي لولايـة طرابلس قراراً بتاريخ **٣١/ ١٢/ ١٩٥٨** (أثنـاء حكومـة عبـد المجيد كعبـار) يقضي بحـل "**اللجنـة الإداريـة للطائفـة الإسرائيلية**" التـي كانت قد تأسّسـت خلال حقبة الاحتلال الإيطالي، كما قضى هذا القرار بتعيين **عمار ساسي عطية** مفوضاً ووكيلاً عن اللجنة الملغاة.

- أصـدر ناظـر المعارف بولايـة طرابلـس قـراراً بتاريخ **٧/ ٤/ ١٩٦٠** (حكومـة كعبـار) يقضي بإغلاق واحـدة من **المدارس الابتدائية العبرية** الثلاث في طرابلس.

وقـد درجت **المنظـمات اليهودية والصهيونية العالمية** على تعميم ونشر سـيل متواصـل مـن **الادّعاءات والشـكاوى** حول ما وصفتـه بمعاناة اليهـود في ليبيا، والاضطهـاد الذي يتعرّضون له فيها، وما يصيب حقوقهم من انتهاكاتٍ في ظل العهد الملكي.[٢٧٨]

ومنـذ مجيء حكومة الصيد، قامت في **٢١/ ٣/ ١٩٦١** بإصدار القانون **رقم (٦) لسـنة ١٩٦١** الـذي قضى بـأن توضع تحت الحراسـة الأمـوال والممتلكات الموجـودة في ليبيـا التـي هي مِلـك هيئات أو أشـخاص مقيمـين في إسرائيل، أو منتمين إليها بجنسيتهم، أو يعملون لحسابها.

ومن جانبهـا، عمدت الجمعيات والمنظمات اليهودية والصهيونية إلى **تجديد ضغوطهـا على الحكومة الليبيـة واتهاماتها** لها باضطهاد اليهود. وقد قامت في هذا الصدد بعددٍ من الخطوات كان من بينها:

١- إثـارة هـذه الاتهامـات والادّعـاءات عـبر **القنـوات الدبلوماسـية**، ولاسـيما مع سـفارات كل مـن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسـا في ليبيا، مسـتخدمة مجموعـات الضغـط اليهوديـة وأعضـاء مجلـس العمـوم البريطـاني والكونجـرس الأمريكـي مـن اليهـود أو المتعاطفين معهم.[٢٧٩]

---

٢٧٨ راجع فصل "البعد الثالث" في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

٢٧٩ "يهود في بلاد عربية ..". المصدر نفسه، ص ٢٦٨.

٢- انتهـزت هذه الجمعيات والمنظمات اليهودية فرصة زيارة **أدريـان بلت** (الذي ارتبط اسـمه باسـتقلال ليبيا وعُرف بصداقتـه القوية للملـك إدريس) إلى ليبيا للمشـاركة في احتفالات الذكرى العاشرة لاستقلالها (ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦١) وأثارت معه هذه الادّعاءات، كما هدّدت بطرحها في محافل الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها.[٢٨٠]

٣- لجـأت هـذه المنظـمات والجمعيـات إلى **شركات البترول الأجنبيـة** (الأمريكيـة والأوروبيـة) العاملـة في ليبيـا وحثتها على ممارسـة ضغـوطٍ على الحكومة الليبية بشـأن معاملتهـا لليهـود الليبيّين. كـما سـعت أيضـاً إلى حـث **الحكومات الغربية** ذاتها على اسـتخدام المساعدات المالية والاقتصاديـة التي تقدّمها لليبيا كوسـيلة ضغطٍ عليها في هذا الشأن.[٢٨١]

كما قام اليهود المقيمون في ليبيا من جانبهم بتشـكيل **لجنة خماسـية** من قادتهم سـعت إلى مقابلة الملك إدريس ورئيس الوزراء الصيد، وقدّمت إلى الأخير أثناء استقباله لها **عريضة بمطالب** مؤرّخة في ١/ ٦/ ١٩٦١ اشتملت على:

- الاعـتراف بحق الجنسـية لـكل اليهود المولوديـن والمقيمين في ليبيا الذين لا جنسية أخرى لهم.
- السـماح لليهود بأن يديروا مؤسسـاتهم الدينية والخيرية بشكل مباشر.
- السماح للمحاكم الحاخامية بالعودة لسابق لعملها.
- الإذن للطائفـة بأن تسـتجلب من الخارج حاخاماً ومدرّسـين وكتباً مدرسية تحتاج إليها المدارس اليهودية.

---

٢٨٠ المصدر نفسه، ص ٢٧١.

٢٨١ المصـدر نفسـه، ص ٢٧٠-٢٧١. وتجـدر الإشـارة إلى أنَّ المليونـير اليهـودي الدكتـور هامـر (صاحب شركـة أوكسـيدنتال الأمريكيـة للبـترول) كان قد وصـل إلى ليبيا خـلال عـام ١٩٦١ في محاولتـه الأولى للحصول عـلى امتيـازاتٍ للتنقيـب عن البترول فيهـا. راجع فصل "جوانب من قصـة البترول الليبي" في الجـزء الثاني من هذا الكتاب.





وتشـير الوقائـع الخاصّـة بهـذه الحقبـة إلى أنَّ **حكومة الصيـد** أصدرت في **٨/ ٨/ ١٩٦٢** قراراً **اعترف بحق اليهود المولودين في ليبيا والمقيمين بها، الذين لا يملكون جنسية أخرى، في التمتع بالجنسية الليبية**، الأمر الذي أدخل تحسّناً كبيراً على أوضاع يهود ليبيا.

في الذكرى العاشرة للاستقلال

على الرغم من الآمال والوعود التي حملها معه اكتشاف **النفط** في منتصف عام ١٩٥٩، فإنَّ **المشهد السياسي الداخلي في ليبيا، لمّا حلت الذكرى العاشرة للاستقلال، كان على درجة كبيرة من التوتر والقلق والاحتقان.**

- فالصراع بين **وليّ العهد** وأنصاره من جهة، وبين ناظر الخاصّة الملكية **البوصيري الشلحي** وأعوانه من جهة أخرى، بلغ ذروته بإلغاء الزيارة التي كان الملك إدريس يزمع القيام بها إلى مصر. وكانت الدعوة لهذه الزيارة قد تمّت بتدبير من ناظر الخاصّة والرئيس المصري عبد الناصر، ولم يكن مستبعداً خلالها أن يتمّ إعلان الملك عن رغبته في التنازل عن العرش وإعلان النظام الجمهوري في ليبيا.

- كما أنَّ ثلاثاً من **قبائل برقة** الرئيسية، هي قبائل "**العبيدات**" و"**البراعصة**" و"**المغاربة**"، كانت قد بلغت ذروة تذمّرها من النظام: الأولى قبيلة "**العبيدات**" من حكومة ولاية برقة بسبب إقدامها في شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٦١ على اعتقال أحد زعمائها (**عبد القادر العلّام**) بتهمة التآمر على حكومة الولاية. والثانية قبيلة "**البراعصة**" من الملك بسبب دفعه أبرز زعمائها (**حسين مازق**) إلى الاستقالة من منصب والي برقة في منتصف شهر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦١ بعد أن بقي فيه أكثر من تسع سنوات. والثالثة قبيلة "**المغاربة**" من الملك إدريس بسبب إقصائه لأحد أبرز زعمائها (اللواء **السنوسي لطيوش**) من منصب رئيس أركان الجيش الليبي في ٢٨/ ١١/ ١٩٦١ دون أسبابٍ معروفة سوى تآمر البوصيري وجماعته ضدّه.

- وشهدت هذه الفترة صوراً كثيرة من **الصراع بين رجال النخبة الحاكمـة**، كان في غالبه ذا طابع شـخصي، وتمحـور في الغالب حول النفوذ السياسي والحساسيات العائلية والقبلية، ثمّ تركز في أواخـر هذه الحقبة حول المصالـح التجارية والمالية. [(ناظر الخاصّـة إبراهيـم الشـلحي ورئيـس الـوزراء محمـود المنتصر – لأسـباب تتعلق بالنفوذ السـياسي)، (والي برقة حسين مازق ووزير الخارجية السـابق عبـد القادر العلّام لأسـباب قبلية)، (رئيس الوزراء مصطفى بن حليم ورئيس الوزراء محمّد عثمان الصيد بسبب المنافسة بينهما على المصالح التجارية والمالية)].

- وارتفعت درجة التذمّر في **أوسـاط الجيش وضباطه**، وازدادت حساسـيتهم إزاء قـوة دفـاع برقة، ولاسـيما في أعقـاب إقصاء رئيـس أركان الجيـش اللـواء السـنوسي لطيوش، واسـتخدام الحكومـة لقوة دفـاع برقة تلك الأثناء في تطويق رئاسـة أركان الجيـش في بنغازي، وما تردّد بعد ذلك حول نيّة الملك لتسريح الجيش والاكتفاء بالقوة المتحرّكة وسلاح للحدود.

- وفضـلاً عـن ذلـك، اشـتدّت حـدّة التنافـس بـين **أصحـاب التوجّهـات الحزبيـة**، وارتفعـت لديهـم درجـة الاسـتياء والتوجّـس من الحكومة بسـبب الاعتقالات التي تعرّضت لها العناصر المحسـوبة عـلى حزب البعث العربي الاشـتراكي منذ شهر يوليو/ تموز ١٩٦١. [٢٨٢]

- وكذلـك اشـتدّ الـصراع بـين قيـادات **الاتحـادات العماليـة**، وانقسـمت على أسـس شـخصية وحزبية، ودخـل بعض هذه القيادات في صراعات مع الحكومة، وقدّم بعضها إلى المحاكمة (سالم شيتا) بتهم مختلفة.

- تنامي التململ والتذمّر في أوساط **طلاب الجامعة**.

---

٢٨٢ مـن الأمـور المثيرة للاسـتغراب اختيـار النظـام تقديـم العنـاصر البعثيـة إلى المحاكمـة يـوم ٢٥/ ١٢/ ١٩٦١ أي في اليوم التالي للذكرى العاشرة للاسـتقلال التي تقرّر أن يسـتمرّ الاحتفالات بها مدة أسبوع يبدأ من ٢٣/ ١٢/ ١٩٦١.

خيّمت هذه التطوّرات والأحداث الداخلية المؤسفة على أجواء احتفالات الذكرى العاشرة للاستقلال، ومّما زاد من ثقل وقع هذه التطوّرات مواقف بعض **الصحف العربية** المتعاطفة يومذاك مع العناصر الحزبية التي تعرّضت للاعتقال، ومواقف **الاتحادات العمالية العربية والدولية** المناهضة للحكومة الليبية إزاء ما تعرّضت له بعض قيادات الحركة العمالية في ليبيا من اعتقال ومحاكمة، بالإضافة إلى قيام **أدريان بلت** (مساعد سكرتير عام الأمم المتحدة، الذي لعب دوراً مهمّاً في استقلال ليبيا، والذي كان مدعوّاً من الحكومة الليبية للمشاركة في الاحتفالات) بالحديث مع الملك حول الانتهاكات التي تزعم **المنظمات الصهيونية العالمية** أنَّ حقوق اليهود الليبيّين كانت تتعرّض لها. وفضلاً عن ذلك، ألقت بعض الأحداث في الساحة العربية بظلالها أيضاً على أجواء تلك الاحتفالات، من ذلك وقوع **الانفصال بين مصر وسوريا** في ٢٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٦١.

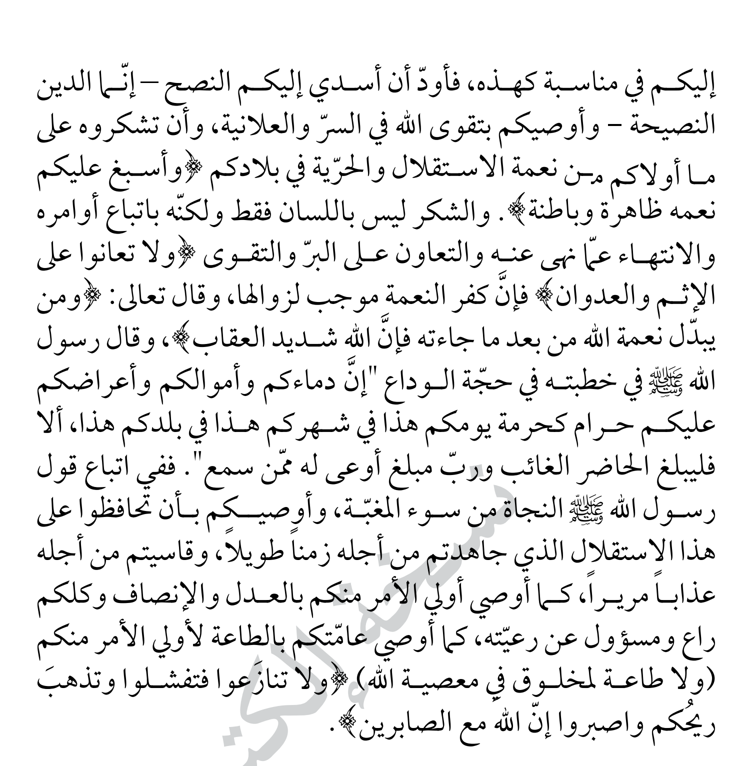
لا عجب، في ضوء ذلك، ألا تلقى **الإنجازات الكبيرة والكثيرة** التي حققها النظام في مجالات المحافظة على وحدة البلاد واستكمال بنيانها الإداري والتشريعي، وفي مجالات التنمية البشرية من تعليم وصحّة، وتطوير التجربة البرلمانية وحرية الصحافة، الاهتمام والتثمين المناسب واللائق يومذاك، ولا غرو أيضاً أن تنتشر **الشائعات** في تلك الآونة حول **نيّة الملك التخلي عن العرش** لوليّ العهد أثناء احتفالات الذكرى العاشرة.

وسواء أكان الملك يعتزم فعلاً التخلي عن العرش أم لم يكن، فإنّه قد وجّه في تلك المناسبة خطاباً إلى الشعب الليبي جاء فيه:

بسم الله الرحمن الرحيم

شعبي الليبي العزيز

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أحمد الله تبارك وتعالى الذي أسعدني بالحظ أن أتحدّث إليكم في هذه المناسبة السعيدة، ألا وهي الذكرى العاشرة لإعلان استقلال بلادنا العزيزة، فإنّي أهنّئكم من صميم قلبي وأهنّئ نفسي الذي أنعم الله عليَّ بالحياة حتى هنّأتكم بالذكرى العاشرة للاستقلال، وقد أسعدني بهذا الحظ في المستقبل بأن أتحدّث



إليكـم في مناسـبة كهـذه، فأودّ أن أسـدي إليكـم النصح – إنّـما الدين النصيحة – وأوصيكم بتقوى الله في السرّ والعلانية، وأن تشكروه على مـا أولاكم مـن نعمة الاسـتقلال والحرّية في بلادكم ﴿وأسـبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة﴾. والشكر ليس باللسان فقط ولكنّه باتباع أوامره والانتهـاء عمّا نهى عنـه والتعاون عـلى البرّ والتقـوى ﴿ولا تعاونوا على الإثـم والعدوان﴾ فإنَّ كفر النعمة موجب لزوالها، وقال تعالى: ﴿ومن يبدّل نعمة الله من بعد ما جاءته فإنَّ الله شـديد العقاب﴾، وقال رسول الله ﷺ في خطبتـه في حجّة الـوداع "إنَّ دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكـم حـرام كحرمة يومكم هذا في شـهركم هـذا في بلدكم هذا، ألا فليبلغ الحاضر الغائب وربّ مبلغ أوعى له ممّن سمع". ففي اتباع قول رسـول الله ﷺ النجاة من سـوء المغبّـة، وأوصيـكم بـأن تحافظوا على هذا الاستقلال الذي جاهدتم من أجله زمناً طويلاً، وقاسيتم من أجله عذابـاً مريـراً، كـما أوصي أولي الأمر منكم بالعـدل والإنصاف وكلكم راع ومسؤول عن رعيّته، كما أوصي عامّتكم بالطاعة لأولي الأمر منكم (ولا طاعـة لمخلـوق في معصيـة الله) ﴿ولا تنازعوا فتفشـلوا وتذهبَ ريحُكم واصبروا إنّ الله مع الصابرين﴾.

إخواني:

إذا كانـت السـنوات العـشر الماضيـة سـنوات كفاح في سـبيل العيش، فـإنّ السـنوات المقبلة سـتعمّ بالرّخـاء بـإذن الله تعالى بها مـنّ الله علينا مـن خيرات أراضينـا. ولكن الكفاح مـن الآن لن يكـون أقل صعوبةٍ من كفاح السـنوات العشر الماضية، فللرّخاء مشاكل يتحتم علينا جميعاً مواجهتهـا، وحلهـا بما يعود عـلى الشـعب الليبي في مجموعـه بالرّخاء والتقـدّم، وللوصـول إلى هـذه الغايـة يجب علينـا التسـلح بالأخلاق الكريمـة والتمسّـك بأهـداب الشريعـة. إنَّ مـن النتائـج السـيّئة التي يحملهـا الرّخاء معه ميل الناس إلى حـّب الإثراء والانغماس في الملذات والبذخ والإفراط والميل إلى الراحة والكسل فهذه كلها أسباب ضعف وانحـلال أحذركـم مـن مغبّتهـا وأوصيكـم باجتنابها. وليكـن رائدنًا الإخلاص لديننا ووطننا وشعبنا، وأسأل الله أن يعيد هذا العيد عليكم باليمن والخير والرفاهية والاستقرار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

04__4th Chapter__Vol__03__052904.indd 470 30/05/25, 02.07 ص

محاولة أولى لانقلابٍ عسكريّ

يزعـم الصيـد في مذكراته[٢٨٣] أنَّ اللواء السـنوسي لطيـوش، الذي كان على علـم بنية الملـك لإقصائه عن منصبـه كرئيس لأركان الجيش، كانـت لديه **خطة مدبّرة** مع عددٍ كبير من ضباط الجيش، من بينهم الزعيم نوري الصديق والعقيد جبريل صالحٍ خليفة، **للقيام**، في حال إذاعة المرسـوم القاضي بإقالته من الجيش، **بالتحرّك فوراً والاسـتيلاء على البلد**. كما يزعم الصيد أنّه اسـتطاع أن يحبط تلك الخطة من خلال عددٍ من الاحتياطات والتدابير التي اتخذها، والتي تمثلت في:

- **التحايل على اللواء السـنوسي لطيوش**، واستبقائه في طرابلس بعـد أن وصل إليهـا، ومنعه من العودة إلى بنغـازي قبل إذاعة بيان إقالته.[٢٨٤]
- **الاتفـاق مع قائد كتيبة طرابلس العقيـد جبريل صالح خليفة**، الـذي كان في الأصـل ضمـن الضبـاط المتعاطفين مـع اللواء لطيـوش، أن يقـف بالمرصـاد لأيّ تحـرّك يقـوم بـه الضبـاط المتذمّرون من قرار إقالة لطيوش.[٢٨٥]
- الاتصـال بالعقيـد **مصطفـى القويري** قائـد كتيبـة درنة وأحد **الضبـاط الكبـار في كتيبـة المـرج** (يعتقـد أنّـه العقيـد إدريـس العيسـاوي) والطلـب منهما **عدم الامتثال إلى أيّـة أوامر تصدر إليهـا من رئاسـة الأركان** أو غيرها من الجهـات، وعدم قبول أيّة تعليمات إلا منه شخصياً (؟).[٢٨٦]

---

٢٨٣ الصيد، ص ٢٣٢-٢٣٣.
٢٨٤ المصدر نفسه، ص ٢٣٢- ٢٣٣
٢٨٥ المصدر نفسه، ص ٢٣٣.
٢٨٦ المصدر نفسه، ٢٣٢.



- استدعاء العقيد إدريس عبد الله،[٢٨٧] ومدير مباحث أمن ولاية برقة العقيد حسن التومي،[٢٨٨] ونائب قائد قوة دفاع برقة العقيد يونس بالقاسم،[٢٨٩] والمسؤول في أمن الدولة في برقة المقدم دخيل بوشريدة،[٢٩٠] كلٍّ على حدة، والطلب منهم مراقبة أيّة تحرّكات سرّية في داخل الجيش وأن يكونوا على اتصال به.
- الاتفاق مع مدير أمن طرابلس اللواء محمد المنصوري[٢٩١] (بحضور والي طرابلس فاضل بن زكري) على قيام الشرطة في ولاية طرابلس بتفتيش كافة السيارات المدنية والعسكرية القادمة من ولاية برقة.

ويزعم الصيد أنّه عندما جرت إذاعة المرسوم القاضي بإقالة اللواء لطيوش تحرّك[٢٩٢] الضباط "المتواطئون" معه من معسكرات المرج وبنغازي، ولم يكن في علمهم أنّهم تحت المراقبة، ومن ثم فقد تمّ القبض على الجميع،[٢٩٣] وتمّ احتجاز سيارات عسكرية عند حدود ولايتي طرابلس وبرقة كانت محمّلة بالأسلحة والذخائر. كما يذكر أنّه تمّ الاتصال به هاتفياً في **صبيحة اليوم التالي** للحركة بوساطة رئيس الديوان الملكي الدكتور **علي الساحلي، وأبلغه أنَّ الملك يطلب إلقاء القبض على السنوسي لطيوش وعدد من ضباط الجيش يتجاوز مائة ضابط.**

---

٢٨٧ العقيد إدريس عبد الله كان الشخصية الثالثة بالجيش، وعُرف بخصومته مع اللواء لطيوش. وكان يومذاك في إجازة.

٢٨٨ كان ما يزال يومذاك برتبة مقدم وقد رقي إليها بموجب مرسوم ملكي صادر في ١٩/ ١٢/ ١٩٦٠.

٢٨٩ كان يونس بالقاسم يومذاك برتبة رائد وقد رُقي إليها في ١٩/ ١٢/ ١٩٦٠، وكان يشغل منصب مدير مكتب الفريق بوقويطين.

٢٩٠ كان دخيل بوشريدة برتبة رائد وقد رقي إليها في ٢٧/ ١١/ ١٩٦٠، وكان يتبع البوليس الاتحادي، ومسؤولاً عن شؤون المهاجرة في بنغازي.

٢٩١ كان محمد المنصوري ما يزال يومذاك برتبة زعيم وليس لواء.

٢٩٢ تجمع الشواهد والإفادات الشفوية أنَّ "التحرّك" لم يقع فور إذاعة المرسوم وإنّما عقب ذلك بعدّة أسابيع، وأنّه كان محدوداً ولم يجرِ خلاله إطلاق النار أو أيّة صورةٍ من صور الاشتباك المسلح.

٢٩٣ لعب العقيد إدريس العيساوَي بشكل خاصٍ دوراً حاسماً في إيقاف تحرّك القوات من معسكر المرج. ومن الأسماء الأخرى التي تردّد أنّها لعبت دوراً مهمّاً في إحباط هذا التحرّك الرائد صالح السنوسي عبد السيد. وتجدر الإشارة إلى أنَّ الصيد لم يورد في مذكراته تاريخاً محدّداً لتلك الحركة ولا أسماء الضباط الذين جرى إلقاء القبض عليهم.

يذكـر الصيـد بعد ذلك أنّـه توجّه على الفـور (بعد ظهر اليـوم الذي اتصل بـه خلاله رئيس الديوان علي السـاحلي) لمقابلة الملـك في طرابلس، وأنّه وجد في مكتـب رئيـس الديوان بالقصر **البوصيري الشـلحي** و**مصطفى بـن حليم** و**عبد الله عابـد السـنوسي** والمقـدم **عبد العزيز الشـلحي**، كـما أورد أنَّ الأخير كان على اتصـال دائم عن طريق الهاتف بالمقدم **عـون أرحومة** في بنغازي الذي نقل إليهم أنَّ **انقلاباً** وقع، وأنَّ الجيش اسـتولى على **بنغـازي**، وأنَّ هناك كتيبة قد تحرّكت في اتجاه **طرابلس**، وقام **البوصيري بدوره بنقل هذه "الأخبار" إلى الملك**.

ويزعـم الصيد أنّه عندما قابل الملك وقتئذ وجده في حالة غضب وانزعاج، ولم يكن في حالة طبيعية إذ كان تحت الانطباع بأنَّ الجيش استولى على برقة كلها، وهو في طريقه للاسـتيلاء على طرابلس. كما زعم الصيد بأنَّ الملك عاد إلى حالته الطبيعيـة بمجـرّد أن أبلغـه بعدم صحّـة هذه الأخبـار، وأنَّ السـنوسي لطيوش موجود في طرابلس، وهو في انتظار تحديد موعد له لمقابلة الملك. ويضيف الصيد أنّـه علـم فيما بعد، عـن طريق عبد الله عابد السـنوسي، بـأنَّ البوصيري وجماعته كانـوا يعتزمـون في تلك الأثناء إعـلان الأحكام العرفيـة، وتكليف مصطفى بن حليم بتشكيل حكومة جديدة، وإلقاء القبض على جميع خصومهم.[٢٩٤]

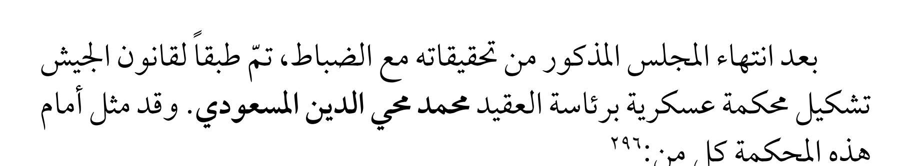
محـاكمة الضبـاط

يـورد الصيـد في مذكراته[٢٩٥] أنَّ الملـك أوفد إليه سـكرتيره الخاص إدريس بوسـيف في بنغـازي ومعـه **قائمـة بأسـماء ضبـاط يطلـب إقالتهـم مـن الجيـش وتقديمهـم للمحاكمـة**، كـما يشـير إلى أنَّ ذلـك تـمّ بإيعاز مـن المجموعـة التي اجتمعت في مكتب رئيس الديوان (يقصد البوصيري وزمرته).

وقـد قام الصيد، في ضوء هذه التعليمات، بالاتفاق مع وزير الدفاع (يونس عبـد النبـي بالخـير) ورئيـس الأركان الجديد (اللـواء نوري الصديق) بتشـكيل "**مجلـس تحقيقي**" برئاسـة العقيد **مصطفـى القويري** الـذي كان معروفاً بحياده، وسلم إلى المجلس القائمة التي أرسلها الملك إليه للاستئناس بها.

٢٩٤ الصيد، ص ٢٣٦.
٢٩٥ الصيد، ص ٢٣٧-٢٣٨.





بعد انتهاء المجلس المذكور من تحقيقاته مع الضباط، تمّ طبقاً لقانون الجيش تشكيل محكمة عسكرية برئاسة العقيد **محمد محي الدين المسعودي**. وقد مثل أمام هذه المحكمة كل من:[٢٩٦]

(١) الرائد سالم الفرجاني
(٢) الرائد خليل العبار
(٣) الرائد فرحات العماري
(٤) الرائد السنوسي فرج شلوف
(٥) الرائد عابد جاد الله
(٦) الرائد علي لطيوش
(٧) الرائد إدريس سعد
(٨) الرائد ونيس العبار

وأصدرت المحكمة العسكرية بحق هؤلاء الضباط أحكاماً بالسجن تراوحت بين السنة والثلاث سنوات مع الطرد من الخدمة العسكرية.[٢٩٧] وقد صادقت المحكمة العسكرية العليا برئاسة **إدريس العيساوي**[٢٩٨] على هذه الأحكام.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ برقية أمريكية سرّية جداً[٢٩٩] مؤرّخة في ٣٠/ ١١/ ١٩٦١ أوردت أنَّ رئيس الديوان الملكي **علي الساحلي** استدعى السكرتير الأول بالسفارة البريطانية في طرابلس المستر **لاندي مور** Landymore وأبلغه أن الملك أصدر إليه تعليماته بأن يطلب منه (أي من لاندي مور) قبول **رسالة شفوية** منه مع التأكيد على عدم بحث فحواها مع الحكومة الليبية. وقد تضمّنت هذه الرسالة استفساراً من الملك، في ظل إقالته للواء لطيوش، **عمّا إذا كانت القوات البريطانية في ليبيا سوف تكون متاحة له في حال احتياجه إلى دعمها.**

وتضيف هذه البرقية أنَّ الساحلي قال إنَّ الملك لا يتوقع أيّة مشاكل، ولكن إن وُجدت فلن يكون بمقدور الضباط الموالين له السيطرة عليها. وأنّه، في حال

---

٢٩٦ لم يورد الصيد أسماء الذين مثلوا أمام المحكمة العسكرية في هذه القضية، وقد استقينا هذه الأسماء من عدد من الوثائق الأمريكية. على سبيل المثال، البرقية السرّية المرسلة من السفارة الأمريكية في بنغازي إلى وزير الخارجيّة الأمريكي ذات الرقم (١٢٦) المؤرّخة في ٢٥/ ١/ ١٩٦٢.

٢٩٧ أطلق سرح هؤلاء الضباط جميعاً من السجن قبل انقضاء كامل مدة العقوبة.

٢٩٨ أدّى ترؤّس العقيد العيساوي لهذه المحكمة ودوره قبل ذلك في إحباط هذه الحركة إلى اعتقاد البعض بأنَّ اغتيال العقيد العيساوي في ٩/ ١٢/ ١٩٦٢ ربّما تمّ على أيدي أشخاص لهم صلة بهذه القضية. راجع برقية السفارة البريطانية رقم (٣٠٤) المؤرّخة في ١٩/ ١٢/ ١٩٦٢ ذات الرقم الإشاري VT 1015/52، الملف FO 371/165734 22860.

٢٩٩ البرقية تحمل الرقم (٢٣١) وهي موجّهة من السفير الأمريكي جون ويزلي جونز إلى وزير الخارجية الأمريكي، بالملف رقم (773.00).

فشل هؤلاء، فإنَّ قوات الأمن بالولايات سوف تكون موالية للملك وستكون قادرة على التعامل مع أيّة وحدات متمرّدة بالجيش. ومع ذلك، فإنَّ الملك يودّ أن **يعرف ما إذا كانت القوات البريطانية على استعدادٍ للتحرّك في حال الحاجة إليها، مع استبعاده لهذه الحالة.**

وتفيد البرقية نفسها أنَّ المستر **لاندي مور** أبلغ علي الساحلي أنّه سوف ينقل رسالة الملك إلى انتباه أعلى المسؤولين في الحكومة البريطانية، وأضاف أنّه، من خلال ملاحظته الشخصية، فإنَّ التزامات بريطانيا بموجب المعاهدة وخططها لمساعدة ليبيا تفترض دوماً أنَّ القوات البريطانية سوف تستخدم لأغراض مواجهة أيّ عدوان أو تخريب من **مصادر خارجية**، وأنَّ الحالة القائمة الآن هي مختلفة بعض الشيء. وقد ردّ الساحلي بأنّه لا يعلم بوجود هذا الشرط الضمني في التزامات بريطانيا تجاه ليبيا، وأنَّ الملك يتوقع، في حال طلب القوات البريطانية بالنسبة للحالة القائمة، أن تكون (هذه القوات) على أهبة الاستعداد.

وأضافت البرقية الأمريكية أنَّ المستر **لاندي مور** أبلغ هذا الموضوع إلى لندن، كما أنّه أكد على ضرورة أن تحافظ السفارة الأمريكية (عند إبلاغها بالموضوع) على سرّيته، بناءً على طلب الملك.

وقد ذيّل **السفير الأمريكي جونز** الخبر السابق بتعليق جاء فيه أنّه، وفقاً للمصادر الأمريكية والبريطانية في ليبيا، فإنَّ وحدات الجيش بطرابلس تمارس أداء مهامها الروتينية كالمعتاد، وأنَّ آخر المعلومات من برقة تفيد بوجود حركة معارضة محدودة، ولا يوجد في الوقت الحاضر أيّ تهديد. ولم يفت السفير جونز أن يشير إلى إمكان ألا يكون الاتصال الذي قام به الساحلي هو بتوجيهٍ من الملك، غير أنّه استبعد الفكرة ورجّح أن يكون اتصال الساحلي بالسفارة البريطانية قد تمّ بناءً على تعليماتٍ من الملك.[٣٠٠]

٣٠٠ تفيد برقية سرّية مرسلة من وزير الخارجية الأمريكي راسك إلى السفارات الأمريكية في ليبيا وفي لندن أنّها تؤكد حرص الولايات المتحدة على معرفة ردّ الفعل البريطاني على طلب الملك، وتؤكد على ضرورة استمرار التنسيق بين بريطانيا وأمريكا فيما يتعلق بالشؤون الليبية، رغم ما يطرأ على تقييماتها للموقف في ليبيا من اختلافات يسيرة في بعض الأحيان. البرقية مؤرّخة في ١/ ١٢/ ١٩٦١ وتحمل الأرقام الإشارية (١٨٤)، (٧٨) بالملف (773.00). كما تفيد رسالة مؤرّخة في ٨/ ١/ ١٩٦٢ مرسلة من السفارة البريطانية في واشنطن بقيام المستر ريتشارد بوست R. Post مسؤول مكتب ليبيا في الخارجية الأمريكية بالاتصال بالسفارة والاستفسار منها عن موقف بريطانيا تجاه ليبيا بموجب "خطة الطوارئ"، وما إذا كان قد طرأ على هذا الموقف أيّ تغيير. الرسالة تحمل الأرقام الإشارية VT 1051/9 , 10256/1/62 G.، الملف FO 371/165738 37103.

ويُفهم من مطالعة إحدى الوثائق البريطانية السرّية أنَّ **الردّ البريطاني** على طلب الملك حملته البرقية السرّية رقم (٤٤٥) المؤرّخة في ١/ ١٢/ ١٩٦٢، وقد تضمّن أنَّ الحكومة البريطانية تلتزم، في حال قيام اضطراباتٍ داخلية، بضمان سلامة الملك وأسرته المباشرة فقط:[٣٠١]

"Any intervention by us in any internal Libyan affair would be limited to securing the safety of the King and his immediate family".



٣٠١ رسالة سرّية جداً من الخارجية البريطانية إلى السفير البريطاني مؤرّخة في ١٥/ ٢/ ١٩٦٢ ذات الرقم الإشاري VT 1091/2، الملف FO 371/165743.

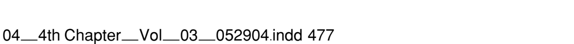
تداعيات أخرى داخل الجيش

لم تقتصر تداعيات إقصاء **اللواء السنوسي لطيوش** عن قيادة الجيش في **٢٨/ ١١/ ١٩٦١** على قيام المحاولة الاحتجاجية/ الانقلابية، ومثول عددٍ كبير من ضباط الجيش أمام مجلس التحقيق العسكري، وإيقاف عددٍ منهم عن العمل مؤقتاً، وتقديم ثمانية منهم إلى المحكمة العسكرية التي أصدرتْ أحكامها بسجنهم وطردهم من الخدمة العسكرية، بل إنّها تجاوزت ذلك إلى تداعياتٍ أوسع في سائر أوساط الجيش الليبي كان من أبرزها وأخطرها:

- استخدام **الجيش ميداناً للصراع السياسي** بين الفئات المتصارعة على السلطة ولا سيما بين مجموعة البوصيري ومناوئيهم.
- تمزيق وحدة الجيش وانقسامه إلى **عدّة تكتلات**، وضعف درجة **الانضباط** فيه، وتدنّي **روحه المعنوية**.
- إطلاق يد **البوصيري وجماعته** (وعلى رأسهم السنوسي شمس الدين وعون أرحومة وعبد العزيز الشلحي) في تصريف شؤون الجيش وإبعاد العناصر العسكرية المناوئة لهم، وهو ما أسفر في النهاية عن اغتيال العقيد **إدريس العيساوي في ٩/ ١٢/ ١٩٦٢**، الأمر الذي زاد بدوره من تردّي الأوضاع العامة بالجيش.
- احتدام درجة **الحساسية والتباغض بين الجيش وقوة دفاع برقة**، ولاسيما في ضوء قيام وحدات من القوة المتحرّكة بمحاصرة مقرّ أركان الجيش في بنغازيٍ في أواخر شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦١.
- زيادة **مخاوف الملك من الجيش** وتفكيره في حل الجيش كلية والاكتفاء بإنشاء سلاح للحدود وتقوية جهاز الأمن وتعزيز القوات المتحرّكة.[٣٠٢]

---

٣٠٢ انظر: الصيد، ص ٢٣٨-٢٤٠.



- **إلهـاء الجيش** وشـغله بالقيام بالنشـاطات والأعـمال المدنية[٣٠٣] وإبعاده عن مراكز المدن الرئيسية.

ويتضـح مـن الملاحظـات، التـي أرفقـت برسـالة السـفير **سـتيوارت** إلى الخارجيـة البريطانية بتاريخ ٢/ ٣/ ١٩٦٢، أنَّ المسـتر **كارديـن** رجل المخابرات بالسـفارة البريطانية التقى برئيس الحكومـة الصيد بتاريخ ٢٦/ ٢/ ١٩٦٢، وأنَّ الأخـير تحدّث معه حول أوضاع الجيـش إثر محاولة الانقلاب وصدور الأحكام بشأن الضباط المتهمين قائلاً:

"إنّـه مرتاح بشـأن أوضـاع قيادة الجيش. فعـلى الرغم من أنّ **نـوري الصديق** ليس بشـخصية قوية، فإنّ **العقيد العيسـاوي** شـخص قوي وكفـؤ ومـوال لوليّ العهـد. وأنّـه، لهـذه الأسـباب، قد تمّ إسـناد مهمّة نائـب رئيـس الأركان إليه. مسـاعد رئيس الأركان الآخر هو العقيد **إدريس عبد الله**، وهو انتهازي، يلعب في الوقـت الحـاضر لعبة البوصيري الشـلحي غـير أنّه (أي الصيـد) يعمل على اسـتبدال العقيد **جبريل صالح** به، وهو أيضاً مثل العيسـاوي قويّ الشـخصية ومـوال لوليّ العهـد وللحكومة. أمّا فيـما يتعلق بالرائدين **عبد العزيز الشـلحي** و**عـون أرحومة**، فعلى الرغم من أنّهما في مركزين مهمّين فإنّه لا يُخشـى جانبهما، لأنّهما غير محبوبين من قبل بقية الضباط وهما تحت المراقبة".

"التغييرات الأخرى التي ستحدث داخل الجيش تتضمّن نقل العقيد **مصطفى القويـري** ليتولى إمرة الوحدات العسـكرية بطرابلس، كما تتضمّن تشـكيل قوة في **سـبها**، إذ إنَّ "هـذه القوّة" سـوف يكون لها أهمّيتها بعد إتمـام طريق فزان، كما أنّ مـن شـأنها الحيلولة دون إلقاء **سـيف النصر عبد الجليـل**، المعروف بصداقته الحميمة للبوصيري، بثقل إقليم فزان إلى جانب البوصيري ...".

وتفيـد الملاحظـات التـي دوّنها المسـتر كارديـن أنّه نبّـه رئيس الـوزراء إلى ضرورة أن يضع على رأس الوحدات العسـكرية المتواجدة **بالمرج** ضابطاً بإمكان وليّ العهد أن يعتمد عليه.[٣٠٤]

---

٣٠٣ المصـدر نفسـه، ص ٢٤٠-٢٤١. راجـع أيضـاً تقريـر السـفارة الأمريكيـة رقـم (A-173) المـؤرّخ في ١٩/ ٥/ ١٩٦٢، الملف (773.5).

٣٠٤ الرسالة والملاحظات تحمل الرقم الإشاري VT 1091/4 G، الملف FO 371/165743.

كما تلقي الرسـالة السرّية،[٣٠٥] التي بعثت بها **السـفارة البريطانية** في طرابلس إلى الخارجيـة البريطانيـة بتاريـخ ٩/ ٢/ ١٩٦٢، بعـض الأضـواء عـلى هـذه التداعيات على النحو الآتي:

"(ب) في نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني (١٩٦١) جرى **إقصاء اللواء السنوسي لطيـوش** من منصبـه كرئيس لأركان الجيش الليبي وتمّ اسـتبدال الزعيم نوري الصديـق به. **من شـبه المؤكـد أنّ عمليـة الإقصاء هـذه تمّت بتدبـير البوصيري الشلحي من أجل أن يحقق لنفسه وضعاً أقوى، وربّما مسيطراً على الجيش**. ومن المبكـر التكهن بـما إذا كان بمقدور البوصيري أن يحقق هـذا الهدف، غير أنّه بدا واضحـاً منـذ نهاية نوفمـبر أنَّ **الزعيم الصديـق** لم يكن قادراً عـلى الحيلولة دون أن يمثـل عدد مـن **الضباط المناوئين للبوصيري أمام المحكمة العسـكرية**، على الرغم من اعتقـاد الزعيم الصديق، من خلال التحقيقات التي أجراها المجلس التحقيقـي معهم، **بعـدم وجود أدلة كافيـة لتوجيه الاتهـام إلى الضباط المعنيين**. كـما أنّه لم يكن بمقدور نوري الصديق أن يمنع صـدور القرار بمنح **عبد العزيز الشـلحي أقدميـة عامين في الجيـش**.[٣٠٦] ومن جهة أخرى، هنـاك مؤشّرات على أنَّه ربّما اسـتطاع نائب رئيس الأركان الذي جـرى تعيينه حديثاً (العقيد إدريس العيسـاوي) الاسـتفادة من البعثة العسـكرية البريطانية بصورة أكبر من ممّا كان عليه الأمر خلال أيام اللواء لطيوش."

(ج) وفي منتصـف ديسـمبر/ كانون الأول (١٩٦١) أذاع "راديـو القاهـرة" خبراً جاء فيه أنَّ البوصيري اسـتطاع أن يسـتصدر مرسـوماً ملكياً يقضي بتعيين أخيه (عبد العزيز)، الذي ما زال برتبة رائد، نائباً لرئيس أركان الجيش. وأضاف الخبر أنَّ رئيس أركان الجيش الجديد استقال من منصبه بسبب هذا القرار الذي أثار موجة احتجاج. وقد صدر تكذيب لهذا الخبر في مساء ذلك اليوم".

وتنـاول أوضاع الجيـش الليبي أيضـاً تقريـر سّري آخر[٣٠٧] أعدّته **السـفارة البريطانية** بتاريخ ١/ ٤/ ١٩٦٣ جاء فيه :

---

٣٠٥ الرسالة تحمل الأرقام الإشارية 10135/62 , VT 1015/12، الملف FO 370/165732 22860.

٣٠٦ صـدر في ١٠/٨/١٩٦٢ مرسـوم ملكـي بترقيـة كل مـن الرائـد عبـد العزيـز الشـلحي والرائـد عـون أرحومة اشقيفة إلى رتبة عقيد بدءاً من ٩/ ٨/ ١٩٦٢ وبذا أعطيا أسبقية على بقية نظرائهم من ضباط الجيش. راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-204) المؤرّخ في ٢٦/ ١١/ ١٩٦٢، الملف (773.551).

٣٠٧ التقرير يحمل الأرقام الإشارية 10135 , VT 1015/28، الملف FO 371/173238.



"لقد ترتب على مقتل العقيد إدريس العيساوي (٩/ ١٢/ ١٩٦٢) ظهور تردٍّ واضح في فاعلية ومعنويات الجيش الليبي. إنَّ عدم الحسم وغياب الحماسة اللذين يطبعان سلوك وموقف نوري الصديق أصبحا واضحين بشكل سافر بعد أن أصبح العيساوي غير موجود ليغطي على عيوب الصديق، وأصبح الاضطراب الناجم عن ذلك محسوساً به في كافة أوساط الجيش".

كما أكد هذه الحقيقة تقرير سرّي **للسفارة الأمريكية**[٣٠٨] مؤرّخ في ٢/ ٣/ ١٩٦٣ وقد جاء فيه:

"حتى أوائل ديسمبر/ كانون الأول (١٩٦٢) بدا الجيش الليبي في طريقه لأن يصبح قوة منظمة وقادرة على حماية الأمن الوطني الداخلي ... غير أنَّ اغتيال نائب رئيس أركان الجيش العقيد إدريس العيساوي في ٩/ ١٢/ ١٩٦٢ جعل الصف المتقدّم من ضباط الجيش تقريباً دون قيادة قادرة يمكن الاعتماد عليها".

كما ورد في تقرير سرّي أمريكي[٣٠٩] آخر مؤرّخ في ١٧/ ٤/ ١٩٦٣ بعنوان "**مضامين سياسة الولايات المتحدة في ليبيا**" "Implications for U. S. Policy in Libya" وتحت عنوانٍ جانبيٍّ منه "**قيادة الجيش الليبي**" ما ترجمته:

"(ب) **قيادة الجيش الليبي**:

لقد جرى تأويل **إقصاء اللواء لطيوش** من منصب رئيس أركان الجيش الليبي في ٢٨/ ١١/ ١٩٦١ من قِبل الكثيرين، بمن فيهم لطيوش نفسه، على أنّه **عملٌ تمّ تدبيره بعناية عن طريق ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي الذي يقود زمرة القصر**. وعلى الرغم من أنّ لطيوش بصورة عامة يُنظر إليه على أنّه **انتهازي**، فإنّه كان مع ذلك **عسكرياً قوياً، كما كان يحمل ولاءً كاملاً نحو الملك**. أمّا خلفه، الزعيم نوري الصديق، فلا يمكن أن يقال عنه أكثر من أنّه يحمل للملك الولاء ذاته. ورغم ذلك (أي ضعف نوري الصديق) فإنّ الجيش كان لا يزال يُعدّ في أيدٍ أمينة مادام العقيد إدريس العيساوي، الذي

---

٣٠٨ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-231)، الملف POL. 2 Libya-US.

٣٠٩ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-270)، الملف POL. 1 Libya-US.

عُـرف بالقـوة والكفاءة، يشـغل منصب نائب رئيـس الأركان. غـير أنَّ **اغتيال العقيد العيسـاوي** يوم ٩/ ١٢/ ١٩٦٢ (الذي ينسـب حتـى الآن وربّما بتسرّع، لأنّ القبـض عـلى الجـاني لم يتمّ بعـد، إلى زمـرة البوصـيري) **فتح الطريـق أمام المقـدم عبد العزيز الشـلحي، أخي البوصـيري، أو أمام صديقـه وصهره الكفؤ عـون أرحومة، للصعود إلى قمّـة الجيش**. إنَّ **بن عثمان** العدوّ الشـخصي اللدود للبوصيري، والذي يناهض الناصرية بشـدّة، لا يمكن أن يسمح لمثل هذا الأمر أن يحـدث أثناء رئاسـته للحكومة. غير أنّه حتـى الآن لم يقم بتعيين نائب جديد لرئيـس الأركان، كما أنَّ الزعيم **نوري الصديق**، المعروف بضعفه، ما يزال، على كرهٍ منه، رئيساً لأركان الجيش ودون نائبٍ له ...".

"**إنّه من الصعوبة بمكان التكهّن بما ستكون عليه قيادة الجيش الليبي في المستقبل. وعلينـا أن نتوقع احتمال وقوع تغيير في الصفـوف العليا للجيش، بقيادة جديدة قـد لا تكون ميّالة بدرجة قوية للتعاون مع الولايات المتحدة كما كان الأمر عليه في المـاضي، كـما أنَّ هذه القيادة قد تكون مناوئة لـوليّ العهد، وقد تكون متعاطفة مع زمرة البوصيري**".



شهدت سنوات هذه الحقبة نموّ أعداد المدارس والمعاهد وكليات الجامعة، ومن ثم ارتفاع أعداد الطلاب وكذلك أعداد المدرّسين، كما يتضح من البيان التالي بشأن التعليم ما دون الجامعة:

السنوات	١٩٥١/٥٠	١٩٦٣/٦٢
عدد المدارس والمعاهد	٢٠٨	٨١٧
عدد التلاميذ والطلاب	٣٢٧٤١	١٦٧١١٦
المدرّسون[٣١٠]	١١٠٤	٦٣٨٢

أمّا بالنسبة لطلبة الجامعة الليبيّة، فقد ارتفع عددهم من (٣٢) طالباً في العام الجامعي ٥٥/ ١٩٥٦ إلى (١٠٢٨) طالباً خلال العام الجامعي ٦٢/ ١٩٦٣.

ومع تنامي أعداد الطلاب **أصبح لهم حضورهم المحسوس وثقلهم البارز في المجتمع وفي الحياة العامة**، كما أصبحت لهم صورهم الخاصّة في التعبير عن مطالبهم الخاصّة، وعن الأماني والقضايا الوطنية والقومية. وكان من بين **العوامل التي أسهمت بشكل عميق في تشكيل رؤى الطلاب وتوجّهاتهم:**

- **الأحداث الهامّة** التي شهدتها هذه الحقبة على امتداد الساحة العربية، من ذلك قيام الثورة المصرية (يوليو/ تموز١٩٥٢)، وانطلاق الثورة الجزائرية، وتطوّرات القضية الفلسطينية،

٣١٠ كان أغلبية هؤلاء المدرّسين، ولاسيما في المدارس الإعدادية فما فوق، من الدول العربية، وجلّهم كان يحمل معه توجّهاته وميوله الفكرية والسياسية الخاصّة التي لم يتردّد في نشرها بين طلابه.



وأحـداث القـارّة الإفريقيـة، واسـتقلال بقيـة دول شـمال إفريقيـا، وتأميم قناة السـويس، والعـدوان الثلاثي على مصر، وقيـام الوحدة بين مصر وسـوريا، ثمّ وقـوع الانفصال بينهما، وقيام عددٍ من الانقلابات العسـكرية التي أطاح بعضها بنظم ملكية.

- **المدّ النـاصري** الـذي وجـد طريقه عـبر آلـة الدعايـة المصرية المؤثـرة، والأعداد الكبيرة من المدرّسـين والقضـاة والموظفين المصريين العاملين في ليبيا.
- **التوجّهات السياسـية والعقائدية** التـي كانت منتشرة في منطقة المـشرق العـربي (حركة الإخـوان المسـلمين، وحـزب البعث العربي الاشـتراكي، والأحزاب الشـيوعية، وحـزب التحرير الإسـلامي) وقـد وجـدت طريقهـا في أوسـاط الطـلاب عبر المدرّسـين وعبر الكتـب والمجلات الحزبية التـي كانت متاحة ومنتشرة بيسر.
- **عودة أعداد كبيرة من الطلاب الليبيّين** الذين كانوا يدرسون في الـدول العربية، ومصر خصوصاً، وهـم يحملون معهم توجّهاً من هذه التوجّهات أو آخر.

وقـد عـبّرت القـوى الطلابيـة الجديدة عـن تطلعاتهـا وأمانيهـا من خلال **تنظيم المظاهرات والمسيرات** الحاشـدة في مختلف الأحداث والمناسبات القومية، ومـن خلال **الانخراط في التشـكيلات السرّية** لمختلف الحـركات والأحزاب[٣١١] التي أخذت تشـهدها المـدن الليبية. كما عبّرت هذه القـوى الجديدة عن مطالبها الطلابيـة الخاصّة من خلال تنظيم الاعتصامات والإضرابات عن الدراسـة. **ولم تسـجّل هذه الحقبـة (١٩٥١-١٩٦٣) أيّة مصادمات بـين الحركة الطلابية وبين قوات الأمن والشرطة.**

---

٣١١ شـملت الاعتقـالات التـي جـرت خـلال يوليو/تمـوز ١٩٦١ للعنـاصر المشـتبه في انتمائهـا لحـزب البعـث العربي الاشتراكي عدداً من الطلاب، غير أنّ اعتقالهم لم يتمّ بصفتهم الطلابية ولكن بصفتهم الحزبية.



ومن الوقائع المهمّة التي جرت خلال فترة حكومة الصيد قيام طلبة كليات الجامعة الليبية ببنغازي بتنظيم إضراب شامل عن الدراسة بدءاً من ٥/ ١١/ ١٩٦٢، ثمّ انضمّ إليهم طلبة كليات طرابلس. وقد تضمّنت **مطالب الطلاب** المضربين:[٣١٢]

١- توفير العدد الكافي من **المدرّسين** بالكليات، إذ إنَّ عددهم في بداية العام الجامعي لم يكن كافياً.
٢- إلغاء **امتحانات** نصف العام الدراسي.
٣- السماح للطلاب بتأسيس "**اتحاد عام**" يضمّهم ويكون حلقة الاتصال بينهم وبين إدارة الجامعة.
٤- مطالبة **رئيس الجامعة** (الأستاذ بكري قدّورة) بإظهار درجة من المرونة أو استبداله.

وقد سعى وفد من الطلاب المضربين إلى مقابلة **وليّ العهد** أملاً في أن يتمكّنوا من تحقيق مطالبهم عن طريق تدخّله. وممّا تجدر الإشارة إليه أنَّ صحيفة "**العمل**" ذات التوجّهات اليسارية تبنّت مطالب الطلاب، ودعت رئيس الحكومة الصيد إلى التدخّل والمساعدة في إيجاد حل مناسب.[٣١٣]

وقد ترتّب على هذا الإضراب أن **تعطلت** الدراسة بالجامعة حتى يوم **٢/ ١٢/ ١٩٦٢**،[٣١٤] وأدّت هذه الإضرابات إلى نقل الأستاذ **بكري قدّورة** من رئاسة الجامعة واستبدال الأستاذ **مصطفى عبد الله بعيّو** به في **٦/ ٣/ ١٩٦٣**. وقد أورد الصيد في مذكراته[٣١٥] أنّه جرى التفكير آنذاك في **نقل مقر الجامعة الليبية** من بنغازي إلى مدينة "**سوسة**" الساحلية النائية (شرقي البيضاء)، وأنَّ الأستاذ **مصطفى بن عامر**، إحدى الشخصيات الوطنية البارزة وزعيم جمعية عمر المختار، لعب دوراً حاسماً في إقناع السلطات بالعدول عن فكرة نقل مقرّ الجامعة من مدينة بنغازي.

---

٣١٢ راجع تقرير السفارة الأمريكية حول الإضراب ذا الرقم A-136 المؤرّخ في ١١/ ١١/ ١٩٦٢، الملف 873.432.

٣١٣ راجع تقرير السفارة الأمريكية السالف الإشارة إليه.

٣١٤ راجع التقرير السرّي السنوي للسفارة البريطانية عن أحداث عام ١٩٦٢ المؤرّخ في ١/ ١/ ١٩٦٣ ذا الرقم الإشاري 1011/63 , VT 1011/1، الملف FO 371/173236 28183.

٣١٥ الصيد، ص ٢٠٦.

مسعى لانفصال إقليم فزان

إنَّ الأقاليم الثلاثة (برقة وطرابلس وفزان) التي تشكّلت منها في أواخر عام ١٩٥١ دولة الاستقلال (المملكة الليبية المتحدة)، كما سبق أن أشرنا،[٣١٦] لم تعرف قبل ذلك التاريخ وحدة سياسية، إذ **إنَّ كل إقليمٍ منها ظل خاضعاً طوال تاريخه لسلطة سياسية منفصلة،** كما بقي كل منها كياناً إدارياً مستقلاً عن الإقليمين الآخرين، تفصل ما بينها جميعاً مساحات شاسعة من الصحراء الجرداء.

ومن ثمّ لم يكن غريباً أن **يتوقع المراقبون لمسيرة الدولة الليبية الجديدة أن تتعرّض للانتكاس وأن يصاب كيانها السياسي بالانشطار والتمزّق.**[٣١٧] غير أنَّ ذلك لم يحدث، ولعل الفضل يرجع في ذلك إلى **شخصية الملك** ومكانته من جهة، وما اتصف به من حكمة وبعد نظر، وإلى "**النظام الاتحادي**" الذي اختارته الجمعية الوطنية التأسيسية من جهة أخرى، والذي أعطى لزعماء كل ولاية ورجالاتها مجالاً وهامشاً محلياً للحركة والتميّز ولبسط النفوذ الاجتماعي والسياسي.

صحيح أنَّ **التلاحم والانسجام** بين الكيانات الثلاثة التي تشكّلت منها دولة الاستقلال لم يكن تامّاً ولا مثالياً،[٣١٨] وصحيح أيضاً أنَّ مسيرة الدولة الليبية خلال هذه الحقبة شهدت **تردّد بعض الأصوات** ذات النزعات الإقليمية الضيقة في كل ولاية منها، وتعبيراً من بعض زعاماتها عن توجّهات قبلية ومحلية متعصّبة، وفيما نحسب أنَّ ذلك كله كان أمراً طبيعياً، في ظل الموروثات التاريخية

---

٣١٦ راجع الفصل الرابع "ليبيا عشيّة الاستقلال" في المجلد الأول من هذا الكتاب.

٣١٧ من أسوأ تلك التوقعات ما ورد على لسان رجل المخابرات بالسفارة البلجيكية في ليبيا المستر ميسّون Robert Misson (الذي أمضى سنواتٍ طويلة في ليبيا) عند لقائه بالسكرتير الأول في السفارة الأمريكية بليبيا المستر جيمس باوتون James H. Boughton يوم ١٠/ ٩/ ١٩٦٠ في مبنى السفارة البلجيكية بطرابلس، فقد ورد على لسان المستر ميسون أنّه يتوقع انفصالاً بين ولايتي طرابلس وبرقة، واحتمال قيام حرب أهلية بينهما. راجع تقرير السفارة الأمريكية عن المقابلة المذكورة المؤرّخ في ١٦/ ٩/ ١٩٦٠ ذا الرقم (103) بالملفً المركزي 773.00.

٣١٨ راجع ما ورد حول **تنازع السلطات بين حكومات الولايات والحكومة الاتحادية** في الفصلين الأول والثالث، و**نزاع حول الحدود بين الولايات** في الفصل الرابع بالمجلد الثاني من هذا الكتاب.

والاجتماعية والثقافية التي شكّلت ذاكرة وذهنية رجال الجيل الأول من بناة دولة الاستقلال، فإنّه ينبغي التأكيد على أنّ هذه الحقبة من تاريخ العهد الملكي لم **تسجّل أيّة توجّهات انفصالية ظاهرة وملموسة.**

وتؤكد الوقائع المتعلقة بحكومة الصيد أنّه استطاع، بحكم انتمائه إلى إقليم فزان، أن ينجح في صيف عام ١٩٦١ **في حل المشكلة المتعلقة بالحدود بين ولايتي فزان وطرابلس**[٣١٩] ممّا عدّ نصراً كبيراً لتلك الحكومة.[٣٢٠] غير أنّه ما أن أقدمت الحكومة ذاتها في **٧/ ١٢/ ١٩٦٢** على **المساس بالنظام الاتحادي** وتقليص صلاحيات الولاة وحكومات الولايات،[٣٢١] حتى ظهرت على السطح المخاوف الكامنة لدى زعماء الولايات (ولاسيما ولايتي برقة وفزان الأقل سكاناً، واللتين ظلتا تحتميان بالنظام الاتحادي)،[٣٢٢] وتمثلت ردود الفعل في تأخّر المجلسين التشريعين في ولايتي برقة وفزان في تبنّي التعديل الدستوري الذي أدخل على وضع الولاة والمجالس التنفيذية بالولايات، إذ تأخّر المجلسان المذكوران (بالمقارنة لما حدث في المجلس التشريعي لولاية طرابلس) في اعتماد القوانين الأساسية الجديدة للولايات. كما تمثلت أيضاً في **خطوة انفصالية** قام بها والي فزان آنذاك **عمر سيف النصر** فقد سعى للاتصال **بالسفارة الفرنسية** في ليبيا مستفسراً عن مدى استعداد الحكومة الفرنسية **لتأييد انفصال إقليم فزان عن ليبيا وانضمامه لتشاد.**

لقد تناولت هذا الموضوع عدة وثائق بريطانية وأمريكية سرّية خاصّة بالفترة ما بين ١١–٢٠ من شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٢،[٣٢٣] ويُفهم من مطالعة تلك الوثائق أنّه جرى طرح فكرة انفصال إقليم فزان على السفارة الفرنسية من قبل والي فزان عمر سيف النصر، غير أنّ الفكرة آلت إلى الفشل لأنّها لم تلقَ

---

٣١٩ راجع الفصل الرابع "حكومة بن حليم .. السنوات العصيبة" بالمجلد الثاني من هذا الكتاب.

٣٢٠ أورد الدكتور خدوري في ص ٤٥٦ الهامش (٤٥) أنّه حضر شخصياً أثناء زيارته لليبيا في صيف ١٩٦١ مؤتمر الولاة الثلاثة الذي عقد في البيضاء في أواخر شهر يوليو/ تموز، حيث استعمل رئيس الوزراء (الصيد) مساعيه الحميدة لتسوية نزاع الحدود بين طرابلس وفزان.

٣٢١ راجع ما ورد حول هذا الموضوع في هذا الفصل، وفي الفصل الرابع "ليبيا عشية الاستقلال" بالمجلد الأول، والفصل الثاني "حكومة المنتصر.. والاتفاقية المؤقتة مع أمريكا" بالمجلد الثاني من هذا الكتاب.

٣٢٢ انظر: الصيد، ص ٢٥٨. وما ورد في فصل "حكومة فكيني.. وإلغاء النظام الاتحادي" بالمجلد الرابع، الجزء الثاني من الكتاب.

٣٢٣ راجع على سبيل المثال الرسالة السرّية المرسلة من السفارة البريطانية بباريس إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٠/ ١٢/ ١٩٦٢. الرقم الإشاري VT 1015/53، الملف FO 371/165734 22860.

04__4th Chapter__Vol__03__052904.indd 486 30/05/25, 02:07 ص

ترحيباً من الحكومة الفرنسية التي سارعت بدورها إلى إبلاغ الحكومة الليبية والحكومتين الأمريكية والبريطانية عنها، ولم تتأخّر الحكومتان الأخيرتان في التعبير عن معارضتهما لهذه الفكرة الانفصالية.

أمّا عن موقف رئيس الحكومة الصيد[٣٢٤] من هذا المسعى فإنّه أخذ اتجاهين، تمثل **الأول** بالطلب من السفير البريطاني إرسال عدد صغير من **الضباط البريطانيين** إلى إقليم فزان لاستطلاع الحالة عن كثب ومراقبة ما يجري فيه من تحرّكات. وقد تمّ بالفعل إرسال عدد من الضباط البريطانيين كسيّاح إلى الإقليم وعادوا بعد زيارة قصيرة (أربعة أيامٍ) ليؤكدوا هدوء الأحوال فيه، كما أكد هذا التقييم المستر **باكماستر** Buckmaster رجل المخابرات البريطانية بالسفارة الذي قام بزيارة مماثلة خلال الفترة نفسها.[٣٢٥] أمّا الاتجاه **الثاني**، فقد تمثل في الطلب من الحكومتين البريطانية والأمريكية إثارة هذا الموضوع عبر سفيريهما في طرابلس مع الحكومة الفرنسية.[٣٢٦]

ويبدو أنَّ الحكومة الليبية قرّرت تجنّب إثارة هذا الموضوع أو اتخاذ أيّ إجراء آخر بشأنه بمجرّد أن اطمأنّت إلى عدم موافقة الحكومة الفرنسية على فكرة انفصال الإقليم، وإلى عدم استجابتها لطلب الوالي عمر سيف النصر،[٣٢٧] الأمر الذي أدّى إلى عدم ظهور هذا المسعى أو إمكان تحريكه من جديد.

٣٢٤ يلاحظ أنَّ الصيد لم يشر إطلاقاً لهذا الموضوع في مذكراته.

٣٢٥ راجع البرقيات السرّية المرسلة من السفارة البريطانية في ليبيا إلى لندن ذات الأرقام (٢٨٩)، (٢٩١)، (٢٩٣)، (٣٨٩) و(٣٩١) المؤرّخة في ١١، ١٢/ ١٢/ ١٩٦٢. الرقم الإشاري VT 1015/47، الملف FO 371/ 165734 22860.

٣٢٦ البرقية السرّية المرسلة من السفارة البريطانية ذات الرقم (٣٠٠) VT 1015/481 المؤرّخة في ١٨/ ١٢/ ١٩٦٢، الملف السابق.

٣٢٧ أورد مصطفى بن حليم بخصوص آل سيف النصر "أنّهم زعماء قبيلة أولاد سليمان، وهي من كبرى قبائل جنوب ووسط ليبيا. ومنذ الأيام الأولى من الغزو الإيطالي ١٩١١ قام أولاد سليمان والقبائل المتحالفة معهم، بزعامة السيد أحمد سيف النصر، بواجبهم نحو الجهاد الوطني في الجنوب الليبي، بتنسيق وتعاون تام مع قيادة الجهاد السنوسي في برقة. وبعد انتصار الطليان على المقاومة في الجنوب الليبي، لجأ أغلب آل سيف النصر وبعض القبائل المتحالفة معهم إلى تشاد، وبقوا هناك إلى أن دعاهم الأمير إدريس (المرحوم الملك إدريس) سنة ١٩٤٠ ليتعاونوا مع الحلفاء لطرد الطليان من ليبيا، فانضمّ آل سيف النصر إلى قوات فرنسا الحرّة في تشاد، ودخل السيد أحمد سيف النصر على رأس المهاجرين الليبيّين إلى فزان مع قوات الجنرال "لوكليرك". أمّا بقية آل سيف النصر الذين لجأوا إلى مصر، فقد كان لهم دور في تكوين الجيش السنوسي سنة ١٩٤٠. ولهذه الأسباب، ولولائهم للحركة السنوسية، ومكافأة لهم على وطنيتهم وتضحياتهم، جعل الملك إدريس منصب والي فزان وقفاً على آل سيف النصر طوال العهد الملكي، وكان يقرّبهم ويحترمهم ويعتمد عليهم كثيراً فيما يتعلق بالجنوب الليبي عموماً وولاية فزان بشكل خاص". صحيفة **الشرق الأوسط**، (العدد رقم (٥٥٧١) ٢٨/ ٢/ ١٩٩٤).



اغتيـال العقـيد العيساوي

خـلفيـات

العقيـد إدريس العيسـاوي هو من جيـل الضباط القدامـى بالجيش الليبي. انضمّ إلى الجيش السنوسي عند بداية تكوينه في مصر عام **١٩٤٠**، وتطوَّع ضمن قوات القائد الفلسطيني عبد القادر الحسيني للقتال في حرب فلسطين عام **١٩٤٨** فجُرح مرّتين وحصل على رتبة ملازم، ثمّ عاد للالتحاق بالجيش الليبي في بداية الاستقلال. عُرف بقوة شخصيته وكان على جانب كبير من الثقافة العسكرية، وكان يتحلّى بدرجة عالية من الانضباط والكفاءة، وقد تدرّج في الجيش إلى أن حصل على رتبة عقيد ومعاون إداري لرئيس الأركان. كان يحظى بعطف الملك إدريس، كما كانت تربطه بوليّ العهد السيد الحسن الرضا علاقة وثيقة.

شهد الجيش الليبي منذ عام ١٩٦٠، كما سلفت الإشارة، جملة من الأحداث المهمّة، كان من أبرزها عودة الرائدين **عبد العزيز الشلحي** وصهره **عون أرحومه اشقيفة** من دورة الأركان بمصر،[٣٢٨] وإقصاء اللواء **السنوسي لطيوش** رئيس أركان الجيش من منصبه (نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦١) بتدخّل من ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي وتأثيره، كما كان من بين هذه الأحداث إحباط **محاولة الانقلاب العسكرية** التي قام بها عدد من الضباط المحسوبين على اللواء لطيوش في مطلع عام ١٩٦٢،[٣٢٩] وكان من تداعيات هذه الأحداث أن فكر الملك إدريس في **حل الجيش** والاكتفاء بإنشاء سلاحٍ للحدود وتقوية جهاز الأمن وتعزيز القوات المتحرّكة.[٣٣٠]

---

٣٢٨ جرت ترقيتهما إثر عودتهما ترقية استثنائية تخطيا بها بقية زملائهما بالجيش، كما حاول ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي (الأخ الكبير لعبد العزيز) بسط نفوذه عبرهما في الجيش.

٣٢٩ لمعرفة تفاصيل هذه المحاولة وملابساتها انظر: الصيد، ص ٢٢٨-٢٤٠، وكذلك ما ورد بشأنها في مبحث "محاولة أولى لانقلاب عسكري" بهذا الفصل.

٣٣٠ زعم السيد الصيد في مذكراته (ص ٢٣٨-٢٤٠) أنّه هو الذي أقنع الملك إدريس بالعدول عن فكرة حل الجيش.

خرج العقيد العيساوي من هذه الأحداث، التي عصفت بالجيش الليبي، **أكثر قوة ونفوذاً**. وقد عبّر عن ذلك رجل المخابرات البريطانية في ليبيا المستر كاردين الذي لاحظ لرئيس الوزراء محمد عثمان الصيد أثناء لقائه به يوم ٩/ ٥/ ١٩٦٢ "**تنامي نفوذ العقيد إدريس العيساوي**"[٣٣١] "Colonel Idris Assawi's growing influence".

ومن المؤكد أنَّ نفوذ العقيد العيساوي قد ازداد **إثر مرافقته لوليّ العهد السيد الحسن الرضا أثناء الزيارة الرسمية التي قام بها الأخير للولايات المتحدة الأمريكية** في الفترة ما بين ١٥-٢٣ من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٢. وقد أورد الصيد في مذكراته "**ابتدأنا ندرس إمكان تعيين العقيد العيساوي نائباً لقائد الجيش**".[٣٣٢]

لقد كان طبيعياً لشخصية عسكرية بالمكانة التي حازها العقيد العيساوي، وبالصفات التي كان يتحلى بها، أن **تصطدم** بالمقدّمين عبد العزيز الشلحي وعون أرحومة، وبمحاولتهما بسط نفوذهما ونفوذ البوصيري الشلحي من ورائهما على الجيش.

في كتابه "**هذه ليبيا**"، ينسب الأستاذ سامي حكيم إلى **العقيد أرنست شولك**، الذي كان يشغل حينذاك منصب رئيس البعثة العسكرية البريطانية في الجيش الليبي، قوله:

"إنَّ عبد العزيز الشلحي وعون أرحومة كانا يعملان على إزاحة العقيد إدريس العيساوي من الجيش، كما توجد كتلتان تتصارعان وتتطاحنان".[٣٣٣]

كما ذكر الأستاذ حكيم أنَّ رئيس أركان الجيش يومذاك الزعيم **نوري الصديق** قال أمام النيابة العامّة:

---

٣٣١ رسالة السفير البريطاني ستيوارت إلى الخارجية البريطانية المؤرّخة في ١١/٥/١٩٦٢ ذات الرقم الإشاري VT 1015/23، الملف FO 371/165 733 22860.

٣٣٢ الصيد، ص ٢١١.

٣٣٣ حكيم، **هذه ليبيا**، ص ٦٩. ومن المعروف أنَّ الأستاذ سامي حكيم اعتمد في معظم ما كتبه عن ليبيا على التقارير السرّية التي كانت المخابرات المصرية تعدّها عن ليبيا، ومن الواضح هنا أنّه اطلع على محضر التحقيق الذي قامت به النيابة العامّة في قضية اغتيال العقيد العيساوي. ونحن نقتطف هنا ما أورده في كتابه بتحفظ إذ لم يتسنَّ لي الإطلاع على المحضر المذكور، أو على أيّ مصدر آخر يتعلق بهذا الموضوع عدا ما ورد في مذكرات الصيد وفي الوثائق البريطانية والأمريكية المفرَج عنها.

"لقد طلبت إبعاد عبد العزيز الشـلحي وعون أرحومة لأنّهما أرسـلا إلى كلية الأركان بدون اختبار، بل إنَّ الأول عندما ذهب إلى هذه الكلية أصرّ أن يصحبه عون أرحومة .. وبعد تخرّجهما منحا أقدميّة، متخطين بذلك جميع زملائهم، ولمّا اعترض الضباط على ذلك ألغي القرار ومنحا أقدميّة سنتين، بينما رئاسة الجيش لا تعرف شيئاً، ومن ثمّ طالبت بإقامة العدل بين الضباط ...".

"وعندمـا سـئل نوري الصديق: هل كان يحـدث صدام بين عون أرحومة وإدريس العيساوي، أجاب بقوله: نعم .. **حدث ذلك أكثر من مرّة**".[٣٣٤]

ويورد الأستاذ حكيم في كتابه ذاته:

"كان هنـاك **صراع** معـروف بـين وليّ العهد والشـلحيين، ولهذا نظـر هؤلاء إلى العيسـاوي نظرة طافحة بالحقـد والغضب ... واسـتطاعت كتلة عون أرحومة وعبد العزيز الشلحي أن تكون صاحبة الكلمة النافذة في الجيش ... واستطاعت أن تضع أفراد الكتلة المنافسـة لها تحت المراقبة، تحصي عليهم تحرّكاتهم وتتسـمّع إلى أحاديثهـم عندما تمكنت من نقل رئاسـة الأركان من بنغازي إلى البيضاء ... ممّا حدا بالعقيد العيساوي إلى مقابلة **وزير الدفاع** (يونس عبد النبي بالخير) يوم **٤/ ١٢/ ١٩٦٢**،[٣٣٥] وبسـط له الحالة القائمة في الجيش والتكتلات التي سادت صفوفـه، وطالبه بوضع حدٍّ لمـا يقوم به عون أرحومة وجماعته، إبقاءً على وحدة الجيش وصفوف العاملين فيه".[٣٣٦]

حـادث الاغتيـال

مسـاء يـوم ٩/ ١٢/ ١٩٦٢ [٣٣٧] وُجـد العقيـد العيسـاوي داخـل سـيارته المرتطمـة بإحـدى الأشـجار الكبيرة على جانـب الطريق المـؤدّي إلى مطار بنينة،

---

٣٣٤ المصـدر نفسـه، ص ٦٨-٦٩ و٢٣٦ مـن محضر تحقيـق النيابـة العامـة. وقـد زعـم الصيـد في ص (٢٤١) من مذكراته أنّه طلب من وزير العدل عمر محمود المنتصر استدعاء النائب العام الأستاذ إبراهيم عبد المنعم (مصري الجنسـية)، وأنه طلب منه بحضور الوزير إجراء تحقيق نزيـه وسريع لإظهار الحقيقة، وألا يتردد التحقيق أو القبض على أي شخص، مهما كان، إذا تطلب سير التحقيق ذلك.

٣٣٥ أي قبل حادث الاغتيال بخمسة أيام.

٣٣٦ حكيم، المصدر نفسه، ص ٦٠.

٣٣٧ أورد الصيـد في ص (٢٤١) مـن مذكراتـه أنَّ الحـادث وقـع في يناير/ كانـون الثـاني ١٩٦٣، وهـذا غـير صحيح على الإطلاق.





بين مدينة بنغازي والكلية العسكرية الملكية، وكان العقيد العيساوي ينزف من جراح أصيب بها من خمس رصاصات أطلقت عليه من مسدس. وقد لفظ العقيد أنفاسه الأخيرة في المستشفى العسكريً البريطاني القريب من مكان الحادث.

وتجمع الروايات المتعلقة بهذا الحادث الأليم:[٣٣٨]

- أنَّ العقيد **عون أرحومة** كان أول شخص توقف عند الحادث بسيارته، وأنّه قام بإيقاف سيارة (بولمان) تصادف مرورها بمكان الحادث وقام بنقل العقيد العيساوي الجريح إلى المستشفى البريطاني القريب.
- أنَّ اللواء **نوري الصديق** رئيس أركان الجيش هرع إلى المستشفى البريطاني حيث يوجد العقيد الجريح، وأنّه تبادل معه بعض الكلمات قبل أن يتوفى.
- أنَّ اللواء **نوري الصديق** قال خلال الكلمة التي ألقاها في **حفل التأبين** الذي أقيم للفقيد الراحل "سأتكلم .. نعم سأتكلم بكل شجاعة وصراحة ولن تأخذني في الحق لومة لائم".
- جرى تكليف النائب العام **إبراهيم عبد المنعم**[٣٣٩] بإجراء تحقيق حول الحادث.
- شكل رئيس الأركان **مجلساً تحقيقياً** عسكرياً في الحادث برئاسة العقيد **فوزي الدغيلي**، وعضوية العقيد **الطاهر بوقعيقيص** والمقدّم **عمر الهادي شنشن** وآخرين.

٣٣٨ كان من بين تداعيات هذا الحادث إعلان حالة الطوارئ في الجيش لعدّة أشهر. كما انصرف التفكير إلى تعيين شخص من خارج الجيش ليحل محل العقيد العيساوي، وكان الشخص المفضّل – من قبل السفارتين الأمريكية والبريطانية – هو الزعيم **عبد الرحمن بادي** الذي كان يشغل يومذاك منصب مدير أمن ولاية فزان. وشخصية الزعيم بادي جديرة باهتمام الباحثين، ولاسيما أنّه كان يشغل، عند وقوع انقلاب سبتمبر ١٩٦٩، منصب وكيل وزارة الداخلية.

٣٣٩ مصري الجنسية، كان قد عيّن في منصبه بموجب مرسوم ملكي مؤرّخ في ٢٤/ ٣/ ١٩٦٢.



ويتضح ممّا جاء في كتاب "**هذه ليبيا**"، الذي يبدو أنّ مؤلفه تمكن من مطالعة محضر التحقيق الذي أجرته النيابة العامة في الحادث، وجود **حقائق ومعلومات إضافية** حول حادث الاغتيال كان من بينها:

- أنَّ العقيد العيساوي التقى عند الساعة السابعة من مساء يوم **٩/ ١٢/ ١٩٦٢** بصديقه الرائد **دخيل بوشريدة** الضابط بالبوليس الاتحادي وأبلغه بأنّه ذاهب إلى البيضاء.[٣٤٠]

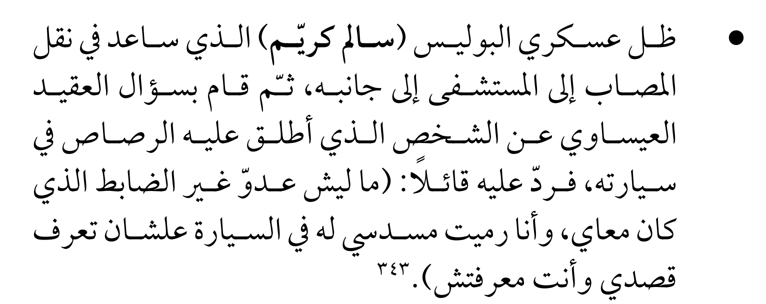
- أنَّ العقيد **السنوسي شمس الدين** (صهر آل الشلحي)، الذي كان يشغل منصب آمر الكلية العسكرية الملكية، اتصل قبل الحادث (هاتفياً) بالعقيد إدريس العيساوي بمنزله في بنغازي، ورجاه الحضور إلى الكلية لأمر هام.

- توجّه العقيد العيساوي بسيارته إلى الكلية العسكرية، وفي الطريق إليها تعرّض لإطلاق الرصاص عليه عند حوالي الساعة **الثامنة والربع** من مساء يوم **٩/ ١٢/ ١٩٦٢**.[٣٤١]

- كان العقيد **عون أرحومة** أوّل من وقف على سيارة المجني عليه التي كانت قد ارتطمت بإحدى الأشجار، وقام بإيقاف سيارة (بولمان) وكان بها أحد رجال البوليس ويدعى (**سالم كريّم**) فتعاونا على نقل العقيد المصاب الذي كان ما يزال على قيد الحياة إليها. طلب العقيد العيساوي بعد أن تنبّه إلى العقيد أرحومة أن يؤخذ إلى **المستشفى المدني**، وفي الطريق سلم له مسدسه، ولم يتحدّث معه إلى أن وصل إلى المستشفى العسكري البريطاني فترجّل إلى الغرفة التي خصّصت له، ثمّ نادى بصوتٍ مرتفع للعقيد أرحومة قائلاً "أطلب الدكتور لأنّي مضروبٌ بالرصاص".[٣٤٢]

---

٣٤٠ حكيم، المصدر نفسه، ص ٦٢.
٣٤١ المصدر نفسه، ص ٦٣.
٣٤٢ المصدر نفسه، ص ٦٤.



- ظـل عسـكري البوليـس (**سـالم كريّـم**) الـذي سـاعد في نقل المصـاب إلى المستشـفى إلى جانبـه، ثـمّ قـام بسـؤال العقيـد العيسـاوي عـن الشـخص الـذي أطلـق عليـه الرصـاص في سـيارته، فـردّ عليه قائـلاً: (ما ليش عـدوّ غـير الضابط الذي كان معاي، وأنا رميت مسـدسي له في السـيارة علشـان تعرف قصدي وأنت معرفتش).[٣٤٣]

- ذهب العقيد **عون أرحومـة** بعد ذلك إلى منزل **رئيس الأركان اللـواء نـوري الصديق** لإبلاغه بالحادث، وحـضر الاثنان معاً إلى المستشـفى. وقـد تمكـن اللـواء الصديـق مـن الحديث مع العقيد العيساوي قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة.[٣٤٤]

- مـرّ المقـدم **رمضـان صلاح** كبـير المعلمـين بالكلية العسـكرية في سـيارته بمكان الحادث على تمام السـاعة التاسـعة والدقيقة الخامسـة من اليوم نفسـه، وبعد أن عرف أنَّ السـيارة المرتطمة بالشـجرة هي سيارة العقيد العيساوي أخذ ما بداخلها وأقفل أبوابهـا وأطفـأ نـور مصابيحهـا، ثـمَّ توجّـه إلى منـزل العقيد العيسـاوي فعلـم أنّـه غـير موجود، بعدهـا توجّه مبـاشرة إلى المستشـفى العسـكري البريطـاني وكان المجني عليـه قد فارق الحياة.[٣٤٥]

- إثر ذلك، اتصل المقدم **رمضان صلاح** هاتفياً بالعقيد **السنوسي شـمس الدين** آمر الكلية العسـكرية في منزله وأبلغه بالحادث، وكان معـه في المنـزل العقيـد **عبـد العزيز الشـلحي** الذي أخذ سماعة الهاتف ليتأكد من صحّة النبأ.[٣٤٦]

- ورد بالصفحة (٢١٧) من محـضر التحقيق الذي أجرته النيابة أنَّ **الخادمة رابحة** التي كانت تعمل في بيت الشـلحي "قصدت

٣٤٣ المصدر نفسه، ص ٦٤ نقلاً عن ص ٥٢ من محضر تحقيق النيابة.
٣٤٤ المصدر نفسه، ص ٦٤-٦٥. انظر أيضاً: الصيد، ص ٢٤٢.
٣٤٥ المصدر نفسه، ص ٦٥.
٣٤٦ المصدر نفسه، ص ٦٥-٦٦.

04__4th Chapter__Vol__03__052904.indd 493 30/05/25, 02:07 ص





إلى منـزل والدة إدريـس العيسـاوي وأبلغتها بأنَّ عبـد العزيز الشـلحي جاء إلى المنزل وملابسـه ملوّثة بالدمـاء وأنّه قال: **أنا كثيراً ما طاردت هذا الغزال، وفي هذه الليلة اصطدته**".[٣٤٧]

- أفاد **الطبيب البريطاني تورستون** الذي أشرف على علاج القتيل في المستشـفى بأنّه سأل العقيد العيسـاوي في غرفة العمليات: هل ضُربت في السيارة؟ فأجاب: نعم. ولمّا استوضحه عن نوع الآلة التي ضُرب بها قال بالمسدس.[٣٤٨]

- أثبـت تقرير الخبيريـن البريطانيـين (**أليوت وشـيفرز**) اللذين انتدبـا لفحص ومعاينـة أدوات الجريمة ومكانها، بـأنَّ العقيد العيسـاوي أصيـب بخمـس طلقـات داخـل السـيارة، وأنّـه قـاوم المعتدين وتسـبّب عـن هذه المقاومـة، كما جـاء في تقرير الطبيـب، كـسر في ذراعه اليمنى سـبّبته ضربة بجسـم صلب، كـما وُجد جرحـان في أصابعه نتيجة ضربة مهاجـم، أو محاولة لاتقـاء الـضرب ترتـب عليها ضيـاع الفصّ من خاتـم العقيد القتيل.[٣٤٩]

- أثبـت الخبير الذي اسـتدعي من قاعدة الملاحـة بناءً على طلب النيابـة العامّـة أنَّ العقيـد **أرحومـة لم يكـن صادقـاً** في الأقوال التـي أدلى بهـا في الحـادث، بعـد أن وُضـع تحت جهـاز اختبار الكذب.[٣٥٠]

إخفـاق التـحقيقـات

يقول الصيد:

"اسـتمر التحقيـق وشـمل عـدّة أشـخاص .. وألقي القبض عـلى كثيرين ... وحـين لم يثبـت ضدّهـم شيء، كان النائـب العـام يفـرج عنهـم .. وأخفقـت

---

٣٤٧ المصدر نفسه، ص ٦٦.
٣٤٨ المصدر نفسه، ص ٦٦.
٣٤٩ المصدر نفسه، ص ٦٧.
٣٥٠ المصدر نفسه، ص ٦٨.

04__4th Chapter__Vol__03__052904.indd 494

30/05/25, 02:07 ص

التحقيقات التي قام بها النائب العام ورجال الأمن في الوصول إلى أي نتيجة .. واستمرّ الأمر على هذا المنوال حتى خرجت من الحكومة".[351]

كما يشير إلى تشكيل "**لجنة تحقيق جديدة**" فيقول:

"بعـد خروجـي مـن الحكومة، طلب أهل وأقـارب العقيد العيسـاوي مقابلة الملـك، وكان هـؤلاء يتهمون الضابط الذي وجد العقيد العيسـاوي في الطريق (العقيـد عون أرحومة) بأنّـه وراء عملية الاغتيال، ولكن لم يوجد أيّ دليل على تـورّط هذا الضابط في العملية ... وأبلغوا الملك حين اسـتقبلهم، بعد خروجي من الحكومة، أنَّ حكومتي تهاونت في التحقيق".

"أمر الملك بتشـكيل **لجنة تحقيق** برئاسـة **اللواء محمـد المنصوري**[352] مدير الأمن في ولايـة طرابلـس، ومعـه مجموعـة مـن وكلاء النيابـة من ضمنهم **حسـن بن يونـس**. اجتمعـت بهذه اللجنة وأنا خـارج الحكومة، فأبلغتهـم جميع التفاصيل التي أعرفها حول ملابسـات القضية. وسـافرت اللجنة إلى بريطانيا لاستفسار الطبيب الجراح الذي تولى إسعاف العقيـد العيساوي، وكان قد عاد إلى بلاده. وطلبت منه إيضاحات حول وصول العقيد العيساوي إلى المستشفى العسكري ومـاذا حـدث حتـى فـارق الحيـــاة. ورغم ذلـك فـإنَّ اللـــجنـة لم تـصل إلى نــتيجة ..". [353]

يقـول السـفير البريطـاني سـتيوارت في تقريـر سرّي بعث بـه إلى الخارجية البريطانية بتاريخ **١/ ٤/ ١٩٦٣** عن توقعاته بشـأن نتائـج التحقيقات في حادث اغتيال العقيد العيساوي:

"فيـما يتعلـق بالعيسـاوي، أعتقد أنّكـم (في وزارة الخارجيـة البريطانية) محقون في تصوّركم **بأنّه من المستبعد أن نسمع المزيد عن نتائج عمل لجنتي**

---

٣٥١ الصيد، ص ٢٤٢.

٣٥٢ كان الزعيـم **محمـد المنصـوري** قـد عـيّن في ٢٦/ ٤/ ١٩٦٠ في منصـب مديـر أمـن ولايـة طرابلـس خلفـاً للزعيم **سالم بن لامين**. وقد تمّ ذلك التعيين بمبادرة من والي طرابلس السيد أبي بكر نعامة في وجه معارضة شديدة لذلـك القـرار مـن ناظر الملكية البوصيري الشـلحي. وقـد أورد بن حليـم في ص (٣٥٨) من مذكراته أنَّ سـالم بن لامـين كان أول ليبـي يعيّن في منصب مدير أمن ولاية طرابلس خلفاً للبريجادير البريطاني (مايلز) خلال حكومة بن حليم.
كما ذكر الصيد في ص (٢٣٤) من مذكراته أنَّ الزعيم محمد المنصوري لعب دوراً هاماً في السيطرة على الأوضاع أثناء اكتشاف أول محاولة لانقلاب عسكري في ليبيا في مطلع العام ١٩٦٢.

٣٥٣ الصيد، ص ٢٤٢-٢٤٣.

04__4th Chapter__Vol__03__052904.indd 495 30/05/25, 02.07 ص



التحقيـق في حـادث اغتيالـه، لقد ظهـر لي ذلك – فيما أعتقـد – من خلال حديث جرى بيني وبين عبد العزيز الشـلحي مسـاء أحد الأيام مؤخّراً في منـزلٍ أخيـه (البوصيري). لقد تحـدّث (عبد العزيز) عـن مركزه كضابط أركان مكلّـف بالإشراف على التدريب بالجيش الليبي، وأنّه سـوف يعود في القريب إلى رئاسـة الأركان بالبيضاء. لقد بدا في نظري واثقاً أنّه سـوف يبقـى في مركزه الحالي، وبما أحسّـه فـإنَّ فرصه مع التغيـير الذي طرأ على رئاسة الحكومة[٣٥٤] قد ازدادت تحسّناً". [٣٥٥]

من تداعيـات الحـادث

في **٢١/ ١٢/ ١٩٦٢** طيّرت **السـفارة البريطانيـة** في بنغازي إلى الخارجية في لندن برقية سرّية تحمل الرقم المسلسل (١٨٨) كان ممّا جاء في فقراتها:

"**المقـدم جبريـل صالـح**، الذي ظـلّ منذ إقصـاء اللـواء السـنوسي لطيوش (في نوفمبر/ تشريـن الثـاني ١٩٦١) مغضوبـاً عليـه، أبلـغ رئيس البعثة العسـكرية البريطانيـة بالجيـش الليبـي (العقيـد لاو)، أنَّ رئيـس الأركان اللـواء **نـوري الصديق** طلب منه (المقدم صالح) أن يحل محل العقيد **السـنوسي شـمس الدين** في قيادة الاسـتعراض العسـكري الذي كان مقرّراً له أن يجـري بمدينة البيضاء يـوم ٢٤ ديسـمبر/ كانون الأول (في ذكـرى الاسـتقلال)، وأنَّ المقدمـين **عبـد العزيز الشـلحي** و**عون أرحومة**، اللذين سـبق لهما أن قامـا بإعداد التحضيرات للاسـتعراض وسيشـاركان فيه، سـوف يكونان خاضعين لإمـرة المقدم جبريل صالح".

"وألمـح المقدم جبريـل صالح إلى أنَّ **القصد من هذا الإجـراء هو الحيلولة دون أن يكون لهؤلاء الضباط الثلاثة الموالين للشـلحي (ناظر الخاصة الملكية) سيطرة فعّالة على معظم قوات الجيش الليبي في برقة خلال فترة معيّنة**".

"وقد أُمر العقيد **السنوسي شمس الدين** بالبقاء في بنغازي حيث لن يكون هناك استعراض". [٣٥٦]

---

٣٥٤ يقصد مجيء الدكتور فكيني إلى رئاسة الحكومة إذ إنَّ التقرير كان مؤرّخاً في ١/ ٤/ ١٩٦٣.

٣٥٥ التقرير يحمل الأرقام الإشارية 10135) (VT 1015/28 بالملف FO 371L173238 28191.

٣٥٦ البرقية تحمل الرقم الإشاري VT 1015/52) C) بالملف FO 371/165734 22860.



وفي ٢٢/ ١٢/ ١٩٦٢ بعـث السـفير البريطاني **سـتيوارت** ببرقية أخرى إلى الخارجية البريطانية،[٣٥٧] أورد فيها أنّه بحث مع **العقيد لاو** Col. Lough موضوع **الشخصيات التي يحتمل أن تخلف العقيد العيساوي** في منصبه بالجيش.

كما أشار السفير في برقيته إلى أنّهما اتفقا حول النقاط التالية:

١- **أنّه لا يوجد في الجيش شخصية من وزن العقيد العيساوي.**
٢- أنَّ تعيـين **عبـد العزيز الشـلحي، أو عون أرحومـة** في منصب العقيد العيسـاوي، بحكم أنّهما يأتيان بعده في الرتبة في رئاسـة الأركان، سيكون **خطيراً سياسياً، وضارّاً بالكفاءة في الجيش.**
٣- أنَّ **ترقيـة ضابـط آخـر، بعدهمـا في الأقدمية**، إلى هـذا المنصب الشـاغر لـن يـؤدّي إلى زيـادة في الكفـاءة بالجيـش، وأنَّ مـن المحتمـل أن تتولـد عنه زيادة **المشـاعر الصدامية** وأن يؤدّي إلى **انقسام داخل الجيش.**

ثـمَّ أشـار السـفير في برقيتـه إلى أنّه قد خلـص هو ومحدّثـه لاو، في ظل هذه الظروف، إلى أنَّ **أفضل حلّ يتمثّل في إحضار شـخصية أخرى من خارج الجيش مـن قـادة الشرطة بإحدى الولايـات الثلاث.** وأضاف بأنّه خـوّل العقيد لاو، في ضـوء هذه التفاهمـات، صلاحية التحدّث مع **رئيـس الأركان** (نوري الصديق) و**وزيـر الدفـاع** (يونس عبد النبي بالخير). وأضاف السـفير أنَّ العقيد لاو نفسـه يفضّل تعيين الزعيم **عبد الرحمن بادي** الذي كان يشـغل في ذلك الوقت منصب قائد شرطة ولاية **فزان.**

وأضاف السفير **ستيوارت** في برقيته أنّه عند لقاء العقيد لاو **برئيس الأركان** في بنغـازي أخبره الأخير بأنّـه يفضّل **أن يضغط بقوة من أجـل إبعاد عبد العزيز الشلحي وعون أرحومة من الجيش إن أمكن، وعن رئاسة أركان الجيش بالتأكيد،** وأن يسـتبدل بهما (في رئاسة الأركان) ضابطان موثوق بهما هما: الرائد **محي الدين (المسـعودي)** والرائد **جمعة بوحلقة،** وتعيين **العقيد السـنوسي شمس الدين** (آمر الكلية العسـكرية في ذلك الوقت) في **منصب العقيد إدريس العيسـاوي الشاغر.**

٣٥٧ تحمل الرقم الإشاري VT 1015/54 بالملف السابق نفسه.





وأفاد السـفير أيضاً أنَّ رئيس الأركان الصدّيق والكولونيل لاو سيتحدّثان سوياً مع وزير الدفاع (يونس بالخير) حول هذا الموضوع يوم ١٨/ ١٢.

ثـمّ أضاف السـفير البريطاني في فقرة أخـيرة من برقيته مشـيراً إلى أنَّ زميله **السفير الأمريكي** (ويزلي جونز)، الذي كان قد غادر منصبه في ليبيا، **لم يطلعه على أسماء الأشخاص الآخرين** (المرشّحين للمنصب الشاغر) الذين أشار إليهم وليّ العهد خلال لقائه الوداعي به.

تمّ اللقاء التوديعي بين وليّ العهد والسـفير الأمريكي جون ويزلي جونز[٣٥٨] (الذي أشار إليه السفير البريطاني في برقيته) يوم **١٨/ ١٢/ ١٩٦٢**، ويتضح من التقرير رقم (٢٢٦) الذي بعثت به السـفارة الأمريكية بتاريخ ٢٦/ ١٢/ ١٩٦٢ حـول ذلك اللقاء أنَّ السـفير جونز **أشـار إلى حـادث مصرع العقيد العيسـاوي ووصفـه بأنّـه مأسـاوي** Tragic، وأنّه **ترك فراغاً كبيراً بحاجـة إلى أن يملأ، وعبّر عـن أملـه في أن تختار الحكومـة خلفاً للعقيد العيسـاوي يكون، في حـال قيام أيّة طوارئ، موالياً ولاءً كاملاً لوليّ العهد وللدسـتور**. كما ألمح السفير الأمريكي إلى إمكان أن تجد الحكومة بديلاً للعيسـاوي بين **كبار ضباط الشرطة** بمناسـبة إعادة تنظيم الحكومة لقوات الأمن.

عـبّر **وليّ العهـد الأمير الحسـن الرضـا**، من جانبه، عن أسـفه لمقتـل العقيد العيسـاوي، وأشـار إلى أنّه من المحتمل أن يتمّ اكتشـاف القاتـل، **وأن يتضح أنّه أحد زملاء المقدم عبد العزيز الشلحي، أو أحد أتباعه، أو لربّما يكون أحد أنصار اللواء لطيوش** (رئيس أركان الجيش السـابق). ثـمّ أضاف الأمير أنَّ كون المقدم الشلحي يحمل الرتبة المناسبة التي تؤهّله لأن يحل محل العيساوي في الجيش، من شـأنه أن يثير تعقيدات. وقد أكّد **الأمير أنّه سـوف يعمل من جانبه ويبذل كل ما**

---

٣٥٨ عرفت هذه الحقبة من عمر العهد الملكي ثلاثة سفراء أمريكيين هم:

- هنـري فيـلارد H. S. Villard خـلال الفـترة مـن ٦/ ٣/ ١٩٥٢ إلى ٢٤/ ٦/ ١٩٥٤ (لم يكـن بدرجة سفير).
- جون تابّن John Tappin خلال الفترة من ١٦/ ١١/ ١٩٥٤ إلى ١٧/ ٣/ ١٩٥٨.
- جـون ويـزلي جونـز John Wesly Jones خـلال الفـترة مـن ١٧/ ٣/ ١٩٥٨ إلى ٢٠/ ١٢/ ١٩٦٢.

ولم يقدم السـفير الأمريكي الجديد آلن لايتنر E. Allen Lightner أوراق اعتماده إلا في ٢٧/ ٥/ ١٩٦٣ أي خلال فترة حكومة الدكتور فكيني.



بوسـعه لضمان عدم اختيار عبد العزيز الشـلحي للمنصب الشاغر، وأكد لضيفه السـفير الأمريكي أنَّ الشـخص الذي سـيجري اختياره للمنصب سوف يكون **مواليـاً للحكومـة**، ويعرف جيـداً **كيف يتعاون مـع البعثة العسـكرية الأمريكية الاستشـارية بالجيـش الليبـي** MAAG، وطمأنه بـأنّ من المرجّح جـداً أن يكون بعض كبار ضباط الشرطة من بين المرشحين ليحلّوا محل العقيد العيساوي.

وأوضـح تقرير السـفارة الأمريكيـة عن ذلك اللقـاء التوديعـي أنّه لم يفت **السـفير الأمريكي جونز** أن يذكر لوليّ العهـد أنَّ **خطة إعادة تنظيم الجيش الليبي** الجاريـة يومذاك سـوف تسـتدعي وجـود **كتيبتـين بالجيـش**، الأولى في طرابلس والثانيـة في بنغـازي، وأنّ مـن **المهـمّ جـداً أن يكـون عـلى رأس كل منهما ضباط موالون وأذكياء**، وأنَّ **وليّ العهد** ردّ مؤكداً أنّه سـوف يراعي في تعيين قادة هاتين الكتيبتـين أن يكونـوا أذكياء وموالين **ويعرفـون جيداً كيف يتعاونـون مع البعثة العسكرية الأمريكية**.[٣٥٩]

كـما تجدر الإشـارة إلى مـا ورد في رسـالة سرّية أخرى بعث بها **السـفير البريطـاني** إلى الخارجيـة البريطانيـة بتاريخ **١/ ٤/ ١٩٦٣** [٣٦٠] حـول النتائج التي ترتّبت على مصرع العقيد العيساوي في أوساط الجيش، إذ يقول:

"... لقـد كان مـن النتائـج التـي ترتّبـت عـلى اغتيال العيسـاوي، وسـتبقى، الانهيـار الواضح في فاعليـة ومعنويات الجيش. إنَّ تـردّد رئيس الأركان نوري الصديق وفقدانه الحماسـة أصبح ظاهراً بشـكل كلّي بعد غياب العيساوي الذي كان يغطـي على ما برئيس الأركان من مثالب. إنَّ الاضطراب الناجم عن ذلك أصبح محسوسـاً به في أوسـاط الجيش كافة. ونحن على علم بـأنَّ هناك انزعاجاً كبيراً حول هذه الحالة في المراكز العليا بالدولة، وقد سبق أن بعثنا لكم بتقارير نا عن خطط حكومة الصيد لإبعاد الجيش عن مراكز المدن الرئيسـية[٣٦١] .. ونبقى في انتظار ما سـوف تتخذه الحكومة الجديدة (حكومة فكيني) من خطوات وما تصدره من تعيينات في ظل هذه الحالة المتدهورة بالجيش".

---

٣٥٩ قـد يُفهـم مـن هـذه العبـارة التي تكـرّرت عـلى لسـان وليّ العهـد مرّتـين خلال مـدًى قصـير من هـذا اللقـاء أنّ هناك شـكوى أمريكية سـابقة من عدم تعاون بعض قيادات الجيش مع البعثة العسكرية الأمريكية، ولعل الأمير قد سمع هذه الشكوى أثناء زيارته للولايات المتحدة التي لم يكن يومذاك قد مرّ أكثر من شهرين على عودته منها.

٣٦٠ سلفت الإشارة إلى هذه الرسالة.

٣٦١ تحدّث الصيد، في ص (٢٤٠-٢٤١) من مذكراته، عن هذا الموضوع من منطلق مغاير.



وثيقة بريطانية متأخّرة

من بين الوثائق السرّية للخارجية البريطانية الخاصّة بالعام **١٩٦٦**، التي جرى الإفراج عنها، رسالة سرّية مؤرّخة في **١٠/ ١٢/ ١٩٦٦**، بعث بها السفير البريطاني بليبيا يومذاك المستر **ساريل** R. F. G. Sarell إلى الخارجية البريطانية،[٣٦٢] وألقى فيها بعض الضوء على **حادث اغتيال العقيد العيساوي الذي كان قد وقع منذ أكثر من أربع سنواتٍ خلت**. وقد جاء في تلك الرسالة ما ترجمته:

" عندما كنت في بنغازي سمعت صدى لحادث اغتيال إدريس العيساوي نائب رئيس أركان الجيش الليبي الذي كان قد وقع في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٢.

وفقاً لما أمكنني أن أراه (في ملفات السفارة) فإنّنا لم نقم منذ ديسمبر عام **١٩٦٣** بإرسال أيّ تقرير لكم عن هذا الموضوع. غير أنَّ **البريجادير ديفيس** Davis [٣٦٣] أخبرني بأنَّ الكولونيل **تشايفرس** Col. Chivers، [٣٦٤] المستشار البريطاني بقوة دفاع برقة CYDEF لمدّة طويلة، أكد له (أي لديفيز) أنَّ من المعلومات التي كانت معروفة على نطاق واسع بين ضباط قوة دفاع برقة، أنَّ **المقدم عون أرحومة هو الذي قام باغتيال العقيد العيساوي**. وأنَّ اسم المقدم أرحومة، كما يبدو لي، هو الذي تردّد في التقارير المتعلقة بالحادث يومذاك. ومن الأمور الجديرة بالملاحظة مصادفة قيام سيارة المقدم عون أرحومة بملاحقة سيارة العقيد العيساوي على طريق بنينة (ساعة وقوع الحادث) وهو ما أثار شكوك العقيد لاو Col. Lough[٣٦٥] في ذلك الوقت".

"إنَّ قصة الحادث كما يرويها **الكولونيل تشايفرز** تشير إلى أنَّ **رجل شرطة** تابعاً لقوة دفاع برقة[٣٦٦] شاهد عملية إطلاق النار (على العقيد العيساوي) غير أنَّ هذا الشرطي قرّر الابتعاد عن موقع الحادث لاعتقاده بأنَّ إطلاق النار كان عملية

---

٣٦٢ الرسالة تحمل الرقم الإشاري (1201 VT 1652/2) الملف FO 371/190518.
٣٦٣ يبدو أنّه أحد المستشارين البريطانيين العاملين بقوة دفاع برقة.
٣٦٤ سلفت الإشارة إليه في المقتطفات السابقة من محضر تحقيق النيابة العامة في الحادث.
٣٦٥ كان العقيد لاو يشغل منصب رئيس البعثة الاستشارية العسكرية البريطانية بالجيش الليبي.
٣٦٦ لعله يشير إلى الشرطي (سالم كريّم) الذي سلفت الإشارة إليه.



ثأريـة بين بعـض أبناء القبائـل. وعندما علم هـذا الشرطي فيما بعـد بالمورّطين في الحادث قرّر الاختفاء عن الأنظار لعدّة أسـابيع. **إنّ شـهادة هذا الشرطي هي التي تعدّها أجهزة الأمن دامغة في إدانة عون أرحومة**".

"وفي رأي (تشـايفرس) فـإنَّ **عـون أرحومـة كان (في تنفيذه لعمليـة الاغتيال) يتصرّف بالنيابة عن الزمرة الموالية لمصر التي يقودها البوصيري الشـلحي وعبد الله عابد السنوسي، والتي يعتقد بأنّها كانت تعدّ العقيد العيساوي عقبة في طريق مخططاتها**".

ثمّ يعلق السـفير **سـاريل** على هذه المعلومات بفقرة ختامية من رسـالته كان من بين ما جاء فيها:

"**هذه المعلومات كلها تبدو تاريخاً قديماً، غير أنّها جديرة بالتسـجيل، إذ تكشـف لنا ربّما عن أحد المسارات الخفية (التحتية) للسياسة في ليبيا**".[٣٦٧]

ويذهب تقرير سرّي أعدّته السفارة الأمريكية في **٢/ ٦/ ١٩٦٩** حول نفوذ آل الشـلحي "The Shalhi Family and its influence" في الصفحـة الخامسـة منـه إلى اتهـام الملك إدريس بالتسـاهل مع آل الشـلحي، ويدلّل عـلى ذلك بعدد من الأمثلة من بينها "عدم تقديم الشـلحي وعون أرحومة المشـتبه في أنّهما وراء اغتيال العقيد العيساوي في عام ١٩٦٢ إلى المحاكمة":[٣٦٨]

"The most significant characteristic of the King's attitude to the Shalhis has been one of influence … The murder in 1962 of Colonel Idris Issawai in which Shalhi and particularly Rahuma were suspected of being involved was not prosecuted."

---

٣٦٧ كما تجدر الإشارة إلى أنَّ السفير **ساريل** أضاف في ختام رسالته قوله [في الوقت الحالي (يقصد عام ١٩٦٦) لا يبدو أنَّ الزمرة الموالية لمصر قد فقدت أهمّيتها فحسب، بل إنّها اختفت **بمصرع البوصيري الشلحي** (الذي كان قد لقي حتفه في حادث سيارة يوم ٢٣/ ٤/ ١٩٦٤)]. كما يضيف السفير ساريل في رسالته وبكل انتهازية [إنَّ عون أرحومة شخصية جديرة بالمراقبة، ليس فقط لأنّه ضابط مقتدر، ولكن لأنّه صديق لعبد العزيز الشلحي الذي، على الرغم من أنّه ليس مقرّباً من الملك كأخيه الراحل البوصيري، فإنّه يظل رجلاً ذا نفوذ وبمقدوره أن يكون ضابطاً على درجة كبيرة من الاقتدار بالجيش إن هو قرّر تخصيص الوقت اللازم لذلك. ثمّ ينصح السفير البريطاني ساريل بضرورة إقامة علاقاتٍ وثيقة جداً بعون أرحومة وعبد العزيز الشلحي، ويؤكد أنَّ هذا ما حاولت السفارة القيام به على الدوام].

٣٦٨ التقرير يحمل الرقم الإشاري A-140 بالملف المركزي POL. 15-1 Libya.

ستـار النـسيان

وللأسف، فإنَّ التحقيقات المتعدّدة لم تستطع الكشف عن الجناة الحقيقيين، ومـن ثم فإنّه لم تُعرف دوافعهم الحقيقية، ولا أبعاد جريمتهم، ولم ينالوا عقابهم. وهكذا أسدل ستار النسيان على أحد الأحداث المفصلية في تاريخ العهد الملكي، والتي كانت مؤشّراً قاطع الدلالة على تنامي الصراع الداخلي حول مستقبل ذلك العهد.[٣٦٩]



٣٦٩ إذا كانـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة قـد اتخـذت توصيـة في أواخـر عـام ١٩٥٩ بإعـداد صـف مـن صغـار الضبـاط ليتـولى الحكـم في ليبيا (راجع مبحث "تقرير لجنـة دريبر" بحكومة كعبار)، فإنّه من غير المسـتبعد أن تكون قـد اسـتغلت حمـى الصراع التي كانـت قائمة داخل الجيـش منذ أواخر عـام ١٩٦١، فقامت بالتخلـص من العقيد العيسـاوي باعتبار أنّه يشـكل عقبة أمام مخططاتها قبل أن يمثل عائقاً أمام طموحات البوصيري الشـلحي. ومن ثم فإنّ هذا الحادث هو أحد الملفات الجديرة بالبحث والاستقصاء من المهتمين بتاريخ النظام الملكي وأسباب سقوطه. ومـن اللافـت للنظـر أنَّ انقلابيّ سـبتمبر، رغم ما عـرف عنهم بأنّهم ممن يبحثـون عن أوهى الأسـباب وأضعفها للتشـهير بالعهد الملكي ورجاله (ومن بينهم العقيد عون أرحومة والعقيد عبد العزيز الشـلحي)، لم يكترثوا بإعادة فتح هذا الملف والتحقيق فيه مجدّداً، أو حتى تسليط الضوء عليه، فبقي بذلك طيَّ النسيان.

صورة الملك الشعبية

في ١٣/ ٧/ ١٩٦٠ وجّه الملك إلى جميع المسؤولين في الدولة نداءه المشهور، الذي عُرف بـ"**بلغ السيل الزّبى**"، ينبّههم فيه إلى شتى صور الفساد والمحسوبية المنتشرة في أجهزة الحكم ويدعوهم إلى نبذها ومحاربتها، بل يتوعّد بأن يقوم بذلك بنفسه.

ولا شك أنَّ ذلك النداء كان **صرخة ضمير صادقة** من قبل الملك استقبلت بارتياح شديد في أوساط المواطنين. ورغم أنَّ هذا "**النداء**" شجّع المواطنين على انتقاد مظاهر الفساد والرشوة التي طبعت أداء الحكومة، ولاسيما على صفحات الجرائد،[٣٧٠] فإنَّ الملك لم يقم بأيّة خطوات عملية، كما وعد، في اتجاه محاربة الفساد. ولعل عذره في هذا يظهر من خلال ما نقل على لسان **الملكة فاطمة** في أواخر عام **١٩٥٩** ومطلع عام **١٩٦٠**:

"... إنّها والملك على علم بأنَّ عدداً كبيراً من المسؤولين في الحكومة يجمعون الأموال ويحصلون على رشاوى، على الرغم من أنَّ الدستور يحظر على هؤلاء ممارسة أيّ نشاطٍ خاصّ أثناء توليهم مناصبهم. وهذه الحالة تشمل قطاعاً واسعاً في شتى مستويات الحكومة، حتى رئيس الوزراء (عبد المجيد كعبار) متورّط في هذه الممارسات. **إنَّ هذه المشكلة تبدو مستعصية وغير قابلة للحل في المدى القريب**، فلو أنّه تمّت معاقبة المعنييّن جميعاً في وقتٍ واحد لما بقي في الحكومة سوى القليل. إنّه لمن الصعب العثور على أيّ شخصٍ نظيف لوضعه في أيّ منصبٍ مسؤول ..".[٣٧١]

---

٣٧٠ كُتبت خلال هذه الحقبة المقالات الأولى التي سلطت الضوء على الفساد وعلى الرشوة التي صاحبت تعاقد حكومة كعبار مع شركة عبد الله عابد السنوسي حول طريق فزان. راجع مبحث "الصحافة الوطنية" في هذا الفصل، ومبحث "انتشار الرشوة والفساد المالي" في الفصل الأول "حكومة عبد المجيد كعبار.. واكتشاف النفط" بهذا المجلد.

٣٧١ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (٩٥) المؤرّخ في ١٣/ ٩/ ١٩٦١، الملف 773.11.

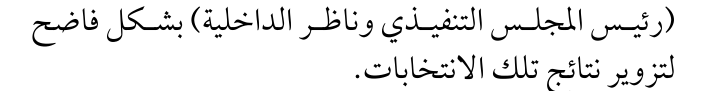
عـام **١٩٦١** لم يحمـل معـه فقط **تباشـير الأمـل بانفـراج أزمات ليبيـا المالية المزمنـة**، بعـد أن اقترب موعـد شروع الدولة في تصدير نفطهـا الخام الذي تحقق وجـوده منـذ عـام ١٩٥٩ بكمّيـات تجاريـة هائلة، لكنّه حمـل أيضاً – كـما مرّ بنا – **مـؤشرات احتـدام الصراع** بين **وليّ العهـد** وأنصاره من جهـة، وناظر الخاصّة الملكيـة **البوصيري الشـلحي** وأعوانه من جهـة أخرى، (بعـد أن تزايدت أطماع الأخـير بالاسـتيلاء عـلى السـلطة في البلاد بسـبب جملة مـن العوامـل الداخلية والإقليميـة)،[٣٧٢] كـما حمل معه **موجة جديدة من الفسـاد المالي** على رأسـها رئيس الـوزراء الجديـد الصيـد، مصحوبـة بموجة مـن **الخصومات** المرتبطـة بالمصالح الشـخصية والسياسـية والتجارية والقبلية والجهوية، بل الحزبية أيضاً، شاركت فيها مختلف الأطراف دون استثناء، و**بدفع خارجي** في بعض الأحيان.

وشـهد عـام **١٩٦١**، وهـو العام العاشر لحصـول ليبيا على اسـتقلالها، **أحداثاً كثيرة** متلاحقة حملت جميعها **مؤشرات تنامي الصراع الداخلي** (الانتخابات البرلمانية التكميليـة، والاعتقـالات التـي طالـت العناصر البعثيـة، وإبراهيم حمـاد وجماعته، وسـالم شيتا وعدد من قادة الحركة العمالية في طرابلس، ووزير الخارجية السابق عبد القادر العلّام، وإقالة كل من والي برقة حسـين مـازق، ورئيس أركان الجيش الليبي السنوسي لطيوش، وتجدّد الحساسيات بين أبناء قبيلتي البراعصة والعبيدات ..).

ولم يكن العام **١٩٦٢** بأفضل من سابقه فيما يتعلق بمؤشرات انتشار **الفساد المالي**، وتنامي **الصراع الداخلي** بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية..

- فقد شـهد عام ١٩٦٢ الكشـف عن **المحاولـة الأولى لانقلابٍ عسكري**، وتمّ تقديم عددٍ من الضباط إلى المحاكمة.
- وفي مطلـع شـهر يناير/ كانـون الثـاني جـرى حـل **المجلـس التشريعـي لولاية برقـة**، ولم يكن قد مضى على انتخابه أكثر من سنة (مدّته أربع سنوات).
- وفي شـهر فبراير/ شـباط جرت انتخابـات المجلس التشريعي لولاية طرابلس و**تدخّلت** حكومة الولاية برئاسـة علي الديب

٣٧٢ راجـع مبحـث "نفـوذ البوصـيري الشـلحي" في الفصـل الثالـث "حكومـة الصيـد .. الـصراع بـين وليّ العهـد وناظر الخاصّة" من هذا المجلد.


(رئيس المجلس التنفيذي وناظر الداخلية) بشكل فاضح لتزوير نتائج تلك الانتخابات.

- وفي شهر إبريل/ نيسان جرت انتخابات المجلس التشريعي لولاية برقة، واتهمت حكومة الولاية، برئاسة هاشم العبار وناظر الداخلية محمد رحيّم، **بتزوير تلك الانتخابات**.

- كما شهد العام **١٩٦٢** ذاته استشراء الفساد المالي بشكل غير مسبوق، ولم يقتصر هذا الفساد على رئيس الوزراء الصيد وبعض أعضاء حكومته، ولا على ناظر الخاصّة وأنصاره وبعض أفراد أسرته، بل امتدّ أيضاً إلى غيرهم من خارج الحكومة.[٣٧٣]

وفي مواجهة هذه الأحداث والتطوّرات، **بدا الملك شبه عاجز عن مواجهتها ومعالجتها، كما أنّه بدا شبه مستسلم تماماً لتأثير ناظر خاصّته البوصَيري الشلحي عليه.**

صحيح أنَّ الملك إدريس حاول، للمرّة الثانية خلال هذه الحقبة، أن يعلن **النظام الجمهوري** (كانت الأولى خلال عام ١٩٥٥)، كما أنَّه حاول **الاهتمام بوليّ العهد** ووضعه، وأنّه أقدم في الخامس من شهر يونيو/ حزيران ١٩٦٢ على إقالة **عبد الرازق شقلوف** رئيس مجلس الإعمار بعد أن تمادى في صلفه وتهتك سلوكه والتقصير في واجباته،[٣٧٤] كما أنّ الملك قام في ٨/ ٨/ ١٩٦٢ بإقصاء **علي الديب**[٣٧٥] رئيس المجلس التنفيذي من منصبه بعد أن كثرت الشكاوى ضدّه والاحتجاجات عليه.

غير أنّ هذه **الخطوات** التي قام بها الملك بدت للأسف **متأخّرة أو غير كافية** في نظر بعضهم، الأمر الذي جعل انتقاداتهم للنظام لا تقتصر على حاشية الملك، متمثلة في البوصيري وزمرته، ولا على رئيس الوزراء وبعض أعضاء حكومته فحسب، **بل تمتدّ حتى إلى الملك نفسه وتنال من وافر شعبيته.**

٣٧٣ راجع مبحث "اتهامات بالفساد المالي" في الفصل الثاني "حكومة الصيد ونهاية حقبة.. وقائع وتطورات" من هذا المجلد.

٣٧٤ كان شقلوف مقرّباً جداً من الملك، كما كان محسوباً على زمرة البوصيري الشلحي.

٣٧٥ الديب هو الآخر كان محسوباً على زمرة البوصيري، ويُعتقد أنّ إقصاءه كان بناءً على طلب وليّ العهد.





ففـي ٢٩/ ١١/ ١٩٦٢، بعـث السـكرتير الأول في السـفارة الأمريكيـة المسـتر **وليام وايت** William L. Wight Jr. تقريراً إلى الخارجية الأمريكية بعنوان "**الوضـع السـياسي الراهن كما يبدو من طرابلس**"، تنـاول فيه ما وصفه بتدهور شعبية الملك إدريس، فقد ورد في هذا التقرير:

"عـلى حين أنّ عدداً من الشـخصيات الطرابلسـية البـارزة في القطاعين العام والخـاص كان **يـتردّد**، لبضعة أشـهر قليلة خلت، **في وضع اللـوم على الملك** فيما تعانيـه ليبيـا، **أصبـح الآن عدد كبـير منهم يتحـدّث سرّاً أنَّ الفسـاد في الحكومة والضعـف في بنيانها مردّهمـا إلى عدم كفاءة الملك وعجـزه حيالها**. حتى أولئك الطرابلسـيون الذين كانوا في السـابق يضعون جلّ اللوم بشأن مشاكل ليبيا على زمرة القصر (البوصـيري وجماعته) أصبحوا يميلون الآن إلى ضمّ الملك إليهم، وهـذه المجموعة الأخـيرة معظمها مـن الشـخصيات الطرابلسـية[٣٧٦] المعروفة بتأييدها القوي لوليّ العهد".

ويقـدّم التقرير أمثلة لآراء مَن عناهم بقوله من الشـخصيات الطرابلسـية: **سـلطان الخطـابي** (مديـر عـام نظـارة الأوقـاف والشـؤون الاجتماعيـة بولايـة طرابلـس) و**خليفـة موسـى** (وكيـل وزارة الماليـة الـذي حـلّ محل عبـد الرازق شـقلوف) والدكتور **عـلي أحمد عتيقة** (مديـر إدارة البحـوث الاقتصادية بالبنك الوطنـي) و**الطاهر العقبي** (الذي كان يشـغل منصب رئيـس المجلس التشريعي لولاية طرابلس وخسر خلال انتخابات فبراير/ شباط ١٩٦٢ مقعده بالمجلس)، ثم يتناول صورة الملك في **الأوساط الشعبية في طرابلس** بالإشارات التالية:

"إنَّ السـفارة تعتقد أنّه لأمر بالغ الأهمّية أن تكون **منطقة السـوق** في طرابلس مـا تزال مليئة بصور **عبد الناصر**. وفي كثير من المحلات، صور عبد الناصر هي وحدهـا المعلّقة (عـلى جدرانها)، رغم علم أصحابها أنَّ من شـأن تعليق صورة جمـال عبـد الناصر، أو صورة رئيـس أيّة حكومة أخـرى، أن يجلب عليهم نقمة السـلطة. وفضلاً عن ذلـك، فإنَّ الجماهير الطـرابلسـية ما تـزال تظهر حماسة

---

٣٧٦ سـيطر إحسـاس مماثـل في أواخـر العـام ١٩٦١ عـلى مجموعـة مـن الشـخصيات البرقاويـة. راجـع مـا ورد على لسان سعد العبيدي مدير عام وزارة الداخلية في ولاية برقة خلال المقابلة التي أجراها معه المستر جون دورمان القنصل بالسفارة الأمريكية في بنغازي. التقرير رقم (٦٧) بتاريخ ٦/ ١٢/ ١٩٦١، الملف 773.00.



لبن بيللا والجزائر. ولا شك بأنَّ هذا الاقتراب الذي يظهر بين بن بيللا ومصر والاتحاد والسوفييتي يثير قلق قطاعاتٍ واسعة من الحكومة الليبية".[٣٧٧]

ومن جهة الملك إدريس نفسه، فإنَّ **مصادر قلقه لم تكن داخلية بحتة**، كما في خيبة أمله بوليّ عهده، وفي تدخّلات ناظر خاصّته البوصيري الشلحي التي لم تعد تعرف لها حدّاً، وفي قصور وفساد عدد من رؤساء الحكومات الذين استعان بهم وأراد أن يعتمد عليهم، وفي الصراعٍ الأناني المتنامي بين رموز القوى القديمة في المجتمع الليبي، أو في التحامل وقلة الصبر اللذين طبعا سلوك القوى الجديدة، بل كان **لهذا القلق**، إلى جانب ذلك، **مصادره الخارجية** أيضاً.

ففي **٣٠/ ١١/ ١٩٦٢** تناول السفير الأمريكي **جونز** وزوجته طعام الغداء مع الملك إدريس والملكة فاطمة في منزله ببلدة "**مسّه**". وقد تولت مهام الترجمة خلال هذا اللقاء سكرتيرة الملكة الآنسة التاجي. وعلى امتداد هذه المناسبة، عبّر الملك عمّا كان يحسّ به من **خيبة أمل في القادة الجزائريين**، الذين لم يكن يومذاك قد مضى على حصولهم على استقلال بلادهم سوى بضعة أشهر، كما **عبّر من جديد عن مخاوفه من النظام الناصري**.[٣٧٨] وقد أعدّ السفير الأمريكي تقريراً[٣٧٩] عمّا دار بينه وبين الملك من حوار، كان ممّا ورد فيه تحت عنوان "**بن بيللا والجزائر**":

"تحوّل الحوار بعد ذلك بيني وبين الملك إلى موضوع **زيارة بن بيللا الأخيرة إلى واشنطن**، ثمّ إلى "**هافانا**" في الوقت نفسه تقريباً. لقد قلت للملك إنَّ الزعيم الجزائري قد قلّل من شعبيته لدى الشعب الأمريكي بسبب قيامه بزيارة كوبا مباشرة بعد استقبال الرئيس كنيدي له في البيت الأبيض، وقيامه بإصدار بيان مشترك مع الرئيس كاسترو يشجب فيه استمرار الوجود العسكري الأمريكي في

٣٧٧ التقرير رقم (٢٠٨) المؤرّخ في ٢٩/ ١١/ ١٩٦٢، الملف .773.00

٣٧٨ مرّ بنا كيف أنَّ مصر لم تبعث بوفد خاصّ للمشاركة في احتفالات الذكرى العاشرة للاستقلال، كما أنَّ السفير المصري لم يحضر افتتاح دورة البرلمان الليبي في البيضاء في شهر ديسمبر/ كانون الأول من العام ١٩٦٢. وقد أورد تقرير سرّي للسفارة البريطانية، يحمل الرقم VT 1015/13, INT/1919 ومؤرّخ في ١٠/ ١/ ١٩٦٣، أنَّ الرئيس المصري تعمّد تأخير استقبال السفير الليبي الجديد لتقديم أوراق اعتماده في القاهرة عدّة أشهر، كما أنّه لم يكترث خلال مراسم تقديم هذه الأوراق بالردّ على تحيّات الملك إدريس الأخوية التي نقلها إليه السفير الجديد في كلمته، واكتفى بالإشارة إلى "الشعب الليبي العظيم"، الملف FO 371/173 237-36960.

٣٧٩ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-158) مؤرّخ في ٨/ ١٢/ ١٩٦٢ في الملف رقم (773.11).





قاعدة **جوانتانامو** Guantanamo بكوبا. وقد علّقت **الملكة فاطمة** بقولها: هناك كثيرون في العالم، إلى جانب الأمريكيين، استاؤوا من زيارة بن بيللا لكوبا في أعقاب زيارته لواشنطن مباشرة. عند ذلك عبّر **الملك** عن اعتقاده بأنَّ بن بيللا ليس برجل سياسة ولا يمتلك حسّاً سياسياً. إنَّ **علاقاته الخارجية** ليست هي وحدها العقيمة، **فسياساته الداخلية لم تحقق** هي الأخرى نجاحاً. كما وصف الملك الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الجزائر بأنّها في حال من الفوضى. وقد أشار الملك والملكة إلى أنَّ بن بيللا هو من كبار المعجبين بعبد الناصر، وقد قام فور استقلال الجزائر بزيارة لمصر حيث ألقى خطاباً **أعطى فيه لمصر الفضل كله في مساعدة الجزائر أثناء نضالها الطويل ضدّ فرنسا**، ولم يشر إطلاقاً إلى المساعدات التي قدّمتها ليبيا خلال ذلك النضال. وتدخّلت **الملكة** لتضيف أنّه، ودون أيّ تواضع لا مسوّغ له، فإنَّ ليبيا، أخذاً بالاعتبار إمكاناتها المحدودة، قامت بأكثر ممّا قدّمته أيّة دولة أخرى من أجل نصرة الجزائريين في نضالهم من أجل استقلالهم. **كل شخص في ليبيا، بدءاً من الملك إلى العامل العادي**، قدّموا التضحيات والتبرّعات من أجل القضية الجزائرية. وأضافت **الملكة**، أنّه على الرغم من أنّ الملك لم يرغب بالإعلان عن ذلك، **فإنّه قدّم في مناسباتٍ عديدة تبرّعاتٍ من ماله الخاصّ من أجل نصرة القضية الجزائرية**، كما قامت **النساء** الليبيّاتٍ بالتبرع بحليّهنّ الخاصّة. وليبيا هي البلد العربي الوحيد الذي قام بالفعل بقطع جميع علاقاته التجارية مع فرنسا خلال المرحلة الأخيرة من الحرب الجزائرية. وأضافت الملكة، ورغم ذلك لم يصدر عن بن بيللا إطلاقاً أيّة كلمة شكر أو اعترافٍ بفضل ليبيا."[٣٨٠]

ولعله ممّا زاد من **هواجس الملك إدريس الخارجية** أنَّ المنطقة العربية شهدت خلال هذه الفترة موجة من الانقلابات العسكرية. فقد شهدت دولة **اليمن** الملكية وقوع انقلاب عسكريٍّ بقيادة عبد الله السلال يوم ٢٦/ ٩/ ١٩٦٢ أدّى إلى نشوب حرب أهلية فيها بين الملكيين والجمهوريين، كما شهدت هذه الفترة وقوع انقلابٍ عسكريٍّ جديد في **العراق** بتاريخ ٨/ ٢/ ١٩٦٣ بقيادة

---

٣٨٠ ليس بوسع المرء إلا أن يتفهّم خيبة الأمل التي أصابت الملك والملكة إزاء موقف بن بيللا يومذاك وما اتسّم به هذا الموقف من عقوق، أيّاً ما كانت أسباب بن بيللا وذرائعه. للمزيد حول موقف الدولة الليبية (ملكاً وحكومة وشعباً) في نصرة الجزائر. انظر: بن حليم، ص ٣٤٩-٣٧٨.

عبد السلام عارف أدّى إلى مصرع عبد الكريم قاسم وانهيار حكمه، ووقوع انقلابٍ آخر في **سوريا** يوم ٨/ ٣/ ١٩٦٣ بقيادة لؤي الأتاسي.

وإذا كانت **خطوة الإلغاء الجزئي للنظام الاتحادي**، التي أعلن عنها بأسلوب فاتر ودون ضجيج في ٧/ ١٢/ ١٩٦٢، قد لقيت بعض الترحيب والاستحساناً، ولاسيما في ولاية طرابلس، فإنَّ أضواءها سرعان ما خفتت ليلة التاسع من الشهر ذاته عندما انطلقت رصاصات مجهولة لتودي بحياة **العقيد إدريس العيساوي** نائب رئيس أركان الجيش الليبي، ولتحمل معها النذر والمخاوف بأنَّ **الصراع الداخلي بين مختلف القوى السياسية ربّما دخل مرحلة خطيرة وغير معهودة**. ولم تقترب هذه الحقبة من نهايتها إلا على مشهد مفزع، كان يمثل دوماً وللمراقبين جميعا أحد الاحتمالات المخيفة لمستقبل ليبياً، هو تعرّض وحدة البلاد السياسية للتمزّق والانشطار. فقد شهدت الأسابيع القليلة، التي أعقبت خطوات إلغاء النظام الاتحادي، مساعي خفيّة من قبل زعماء ولاية فزان للانفصال عن الكيان الليبي، ولكنّها مساع نجح النظام في وأدها على الفوز بالتعاون مع حلفائه.



استقـالة حكومة الصيد

ورد في كتـاب الدكتـور مجيد خدوري بشـأن اسـتقالة حكومـة الصيد التي أعلن عنها يوم ١٩/ ٣/ ١٩٦٣ ما نصه:

".. لم يكـد محمـد بن عثمان ينجز تعديل الدسـتور حتى بـدأت الأخبار تصل آذانـه بقرب أجـل وزارته، لكن ثقة الملـك بالحكومة بدأت تتضـاءل قبل ذلك بمـدّة يسـيرة. وذلـك أنَّ الديوان الملكي بـدأ يتصل فوراً بمحـي الدين فكيني، سفير ليبيا في الولايات المتحدة، مستقدماً إيّاه على جناح السرعة إلى طرابلس في منتصف شـباط (فبراير) سـنة ١٩٦٣ . وقد ضرب الناس أخماساً بأسداس عن مضمون قدوم الفكيني واسـتنتجوا بأنّه سـيترأسّ الحكومة الليبية الجديدة. فلمّا تواتـرت الأنبـاء حول احتـمال تأليف الفكيني الوزارة خـف محمد بن عثمان إلى الديـوان الملكي أول آذار (مارس) ١٩٦٣ حاملاً بيده مرسـوماً ملكياً يبغي فيه تعديـل وزارتـه، فوقعه الملك في الحال وصدر المرسـوم في نفس اليوم.[٣٨١] ولقد نسـخ هذا التعديل تقوّلات الناس في احتمال التبدّل الوزاري، ورجع بن عثمان ملوحّاً بمرسـوم التعديل كرمز لثقة الملك بوزارتـه، إذ لو أراد الملك تنحيته من الحكم لما وقع مرسوم التعديل. ولكن ثقة الملك[٣٨٢] على ما يظهر بقيت متزعزعة بالحكومة.

فلـم يكد يمضي أسـبوعان حتـى تجدّدت الأنباء حول إسـناد رئاسـة الحكومة الجديـدة إلى الفكينـي، فذهب محمـد بن عثـمان إلى الديوان الملكي مسـتفسراً،

---

٣٨١ شـهدت حكومـة الصيـد في أواخـر أيامهـا تعديـلاً وزاريـاً أخـيراً بتاريـخ ٦/ ٣/ ١٩٦٣ تـمّ بموجبـه تعيـين "أبو بكر نعامة" وزيراً للعدل خلفاً لعمر محمود المنتصر الذي نقل إلى وزارة الخارجية، ونقل وزير الخارجية السابق ونيس القذافي إلى وزارة الداخلية خلفاً لأحمد عون سوف الذي خرج من الوزارة، وتعيين أحمد عبد الرزّاق البشتي وزيراً جديداً للصحة. وقد أورد الصيد في ص (٢٦٢) من مذكراته أنّ هذا التعديل تمّ في ١١/ ٣/ ١٩٦٣ ويبدو أنّ هذا التاريخ غير صحيح.

٣٨٢ أرجـع الصيـد هـذا الأمـر إلى ضغـوط ناظـر الخاصّـة الملكيـة البوصـيري الشـلحي وأصدقائـه عـلى الملـك، وإلى تذمّر المسؤولين في الولايات الذين تقلصت صلاحياتهم بعد تعديل الدستور. ص (٢٦٠) من المذكرات.



وكان الملك يومئذٍ في طرابلس، يسأل عن صحّة الخبر الذي كانت ألسنة الناس تتناوله. فصارح الملك رئيس حكومته بأنّه كان يستشير مؤخّراً رجالات البلد، فاقتنع بأنَّ المصلحة العامّة تقتضي بانسحاب الوزارة التي عدّلت الدستور حتى تخلفها وزارة أخرى لتنفيذه، فأرسل بن عثمان في الحال كتاب استقالته إلى الديوان يوم ١٩ آذار (مارس) سنة ١٩٦٣ متعللاً بأسباب صحّية ومؤكداً ولاءه للعرش وللوطن. وقد قبل الملك الاستقالة شاكراً لمحمد بن عثمان خدماته لبلاده وكلف محي الدين فكيني بتأليف الحكومة الجديدة في نفس اليوم."[٣٨٣]

لغز اللقاء مع السفير البريطاني

أشارت عدّة تقارير للخارجية البريطانية[٣٨٤] إلى واقعة جرت في الليلة السابقة على **إعلان استقالة حكومة الصيد** وبدت لها لغزاً محيّراً. وقد تمثّلت هذه الواقعة بقيام رئيس الوزراء الصيد باستدعاء السفير البريطاني المستر ستيوارت للاجتماع به في تلك الليلة قرابة الساعة ونصف الساعة (ما بين السادسة والسابعة والنصف مساءً).

ويتضح من مطالعة الوثائق والتقارير البريطانية أنَ رئيس الحكومة الصيد زعم خلال ذلك اللقاء أنّه يتحدّث مع السفير بناءً على تعليمات الملك إدريس (وهو ما شككت به الخارجية البريطانية فيما بعد)، كما نقل إلى علم السفير وجود **تهديدات لليبيا من ناحية جنوب غربها**، واستفسر منه عن **مدى استعداد بريطانيا للمساعدة في نقل قوات الأمن الليبية برّاً، أو جوّاً في حال وقوع اضطرابات داخلية فضلاً عن تزويدها بالذخيرة.**

وفيما بقيت الخارجية البريطانية على حيرتها في تفسير **الدوافع الحقيقية** لذلك اللقاء،[٣٨٥] خلصت إلى استنتاج قاطع بشأنه مفاده أنّ **قرار استقالة** حكومة الصيد في اليوم التالي (١٩/ ٣/ ١٩٦٣) جاء مباغتاً حتى للصيد نفسه.

---

٣٨٣ خدوري، ص ٣٥٣-٣٥٤. ولا يختلف ما أورده السيد محمد عثمان الصيد في مذكراته (ص ٢٦٠-٢٦٩) كثيراً عن مضمون ما جاء في كتاب الدكتور خدوري.

٣٨٤ راجع برقية السفير البريطاني رقم (١٠٢) المؤرّخة في ١٨/ ٣/ ١٩٦٣، ورسالة المستر سكريفنر من الخارجية البريطانية إلى السفير البريطاني في ليبيا يوم ٢٢/ ٣/ ١٩٦٣، ورسالة السفير ستيوارت إلى المستر سكرايفنر المؤرّخة في ٢٥/ ٣/ ١٩٦٣ وذات الرقم الإشاري VT 1015/24 بالملف 28191 FO 371/173238 .

٣٨٥ للأسف لم يشِر السيد الصيد إلى هذا اللقاء في مذكراته.



تباكي بريطاني على الصيد

لم تُخف **السفارة الأمريكية** ترحيبها برحيل حكومة الصيد، فقد جاء في التقرير رقم (A-270) الذي أعدّته بتاريخ ١٧/ ٤/ ١٩٦٣:

"إنّ استقالة رئيس الوزراء محمد عثمان الصيد التي وقعت في ١٩/ ٣/ ١٩٦٣، بعد قرابة ٣٠ شهراً في الحكم، خلّفت للحكومة التي أعقبتها أكبر تركة مثبطة للهمّة من الفساد المالي وسوء الإدارة".

"وعلى امتداد السنوات القليلة الماضية، وبحكم أنّه لم يكن أمامنا خيار آخر، قمنا بدعم حكومة فاسدة، غير كفؤة ولا مبالية، انتقامية السياسات والممارسات".[٣٨٦]

أمّا **السفارة البريطانية** في ليبيا، فجاء موقفها مناقضاً لموقف نظيرتها الأمريكية، إذ عبّرت عن أسفها لاستقالة حكومة الصيد. وقد جاء في إحدى الفقرات الختامية من الرسالة المطوّلة التي بعث بها السفير ستيوارت إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٥/ ٣/ ١٩٦٣ (السالف الإشارة إليها) ما نصه:

"إنّ بريطانيا، بالمدى البعيد، لم تفقد في شخص بن عثمان صديقاً جيداً فحسب، بل أجزم أنّه كان يعني ما يردّده عادةً من أنّ المعاهدة البريطانية الليبية تشكّل حجر الزاوية لسياسة ليبيا الخارجية. ولكن لن يكون بمقدورنا منذ الآن أن نكون واثقين، كما كنا بالماضي، من وجود حكومة كحكومة الصيد حريصة على اعتلاء وليّ العهد للعرش لحظة تحين وفاة الملك. ومن ثمّ فإنّه ينبغي علينا أن نعيد النظر في كافة تصوّراتنا الحالية حول التطوّرات المستقبلية في ليبيا. إنّ أحداث الأسبوعين الماضيين تجسّد بوضوح عقم أيّة محاولة للتكّهن بأيّة تطوّرات سياسية في ليبيا، حتى على مدى أربعٍ وعشرين ساعة قادمة".

---

٣٨٦ الملف POL. (1) Libya-US .











الفصل الخامس

إنجازات الحقبة غير النفطية وإخفاقاتها




نسخة إلكترونية





مباحث الفصل الخامس






نسخة إلكترونية





ليبيا غداة الاستقلال

عندما حصلت ليبيا على استقلالها في ٢١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥١، وُصفت في تقارير الأمم المتحدة بأنها "**من أكثر بلدان العالم تخلفاً وفقراً**". (كانت الثانية بعد إندونيسيا).

وقد نشرت صحيفة "**نيويورك تايمز**" الأمريكية في عددها الصادر بتاريخ ١٢/ ١٢/ ١٩٥١ مقالاً عن استقلال ليبيا يومذاك جاء فيه:

"إنَّ تأسيس المملكة الليبية المتحدة يستحق الجائزة الأولى عن أغرب الأعمال، وربما أكثرها حمقاً، التي وقعت باسم "الوطنية" في عالم ما بعد الحرب".

وفي الواقع فإنَّ وصف ليبيا في تلك اللحظة من تاريخها – لحظة حصولها على استقلالها في أواخر عام ١٩٥١، وفي أعقاب تلك السنين المريرة – بالفقر والتخلف الشديدين، لم يكن يحمل أية مبالغة أو تجنٍّ..

- **فاقتصادها** كان عاجزاً: الاستهلاك أكثر من الإنتاج، والواردات أعلى من الصادرات، والنفقات العامة أكبر من الإيرادات.
- وفيما كان **عدد سكانها لا يتجاوز المليون نسمة**:
  - كانت **الأمِّية** بينهم في حدود ٩٥٪،
  - وكانت **الأمراض** منتشرة بينهم بشكل وبائي،
  - ولم يتجاوز عدد **الخريجين** بينهم عشرة أشخاص ليس من بينهم طبيب واحد.
  - أمَّا من حيث **الأرض**، فقد كانت تعاني من الجفاف المتواصل بسبب ندرة الأمطار ونقص منسوب المياه الجوفية، كما كانت تعاني من التصحّر..



- **أمَّا المدن والمباني والموانئ والطرق ووسائل الاتصال** فقد كانت مدمّرة تدميراً شبه كلي، بسبب العمليات الحربية بين قوات الحلفاء وقوات المحور، التي كانت ليبيا، خلال الحرب العالمية الثانية، مسرحاً لها. وفضلاً عن ذلك، كانت تفصل بين أقاليم البلاد الثلاث **مساحات شاسعة من الرمال والصحراء.**

وكانت ليبيا يومذاك تعاني **داخلياً** من عائقين **أساسيين** إضافيّين:

الأول: تدنّي، بل انعدام الخبرة السياسية والإدارية والفنية في البلاد عموماً، ولاسيما لدى رجال الجيل المبكر من بناة دولة الاستقلال.

الثاني: غياب التجانس وضعف التلاحم **بين الولايات/ الأقاليم** التي تكوّنت منها "**المملكة الليبية المتحدة**" عند استقلالها، ووجود العديد من الحساسيات والسلبيات في علاقات مختلف البنى الاجتماعية (القبائل، الزعماء، الأحزاب..) **داخل كل إقليم** من الأقاليم الثلاثة.

غير أن ذلك لم يكن كل ما واجهه ذلك الجيل المبّكر من بناة دولة الاستقلال، فقد وجدوا دولتهم الوليدة محاطة **خارجياً**، إقليمياً ودولياً، ببيئة سياسية قاسية كان من أبرز معالمها:

١- انتشار التيارات الوطنية والقومية، والشعارات التحريرية والاشتراكية، والنزعات التسلطية الفردية والشمولية، على امتداد المنطقة العربية.

٢- قيام الكيان الصهيوني في قلب العالم العربي، وما تبع ذلك من انعكاسات وتأثيرات سلبية سياسياً وعسكرياً وأمنياً على دول المنطقة العربية جمعاء (من ذلك العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦).



٣- حدّة صراع المصالح والنفوذ بين دول ما كان يعرف بالكتلة الغربية والكتلة الشرقية (وهو ما عُرف بالحرب الباردة)، بل فيما بين دول الكتلة الغربية ذاتها (الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا وفرنسا).

ووسط هذه المعوّقات والمكبّلات **المحلية**، وفي خضم هذه التيارات السياسية والإيديولوجية **الإقليمية والدولية**، وجد **جيل بناة دولة الاستقلال** أنفسهم، بخبرتهم وتجاربهم الذاتية المحدودة، يوازنون ويوائمون على الدوام بين عدد من **الاعتبارات** كثيراً ما بدت أمامهم متعارضة متناقضة:

الاعتبار الأول: تحقيق **الأماني الوطنية** للشعب الليبي، والمتمثلة في المحافظة على استقلال بلادهم، واستمرار دولتهم ورخائها وتقدمها. وكثيراً ما كانت هذه الأماني تختلط لدى بعض الأفراد والزعامات الوطنية بأمانيهم وطموحاتهم الشخصية، ويصير تعبيرهم عنها من منظور وبأسلوب شخصي أناني أو عشائري أو جهوي قاصر.

الاعتبار الثاني: القيام بالواجبات والمسؤوليات تجاه الجيران والأشقاء، وتجاه **القضايا القومية**. إذ لا يعدم وجود بعض العناصر الوطنية التي تفترض عدم وجود هذه الواجبات أصلاً، أو تلك العناصر التي تتصور عدم وجود حدود لهذه الواجبات. وكذلك لا يعدم أن يوجد بين هؤلاء "**الأشقاء والجيران**" من يختلط عليه أمر هذه الواجبات فتتداخل في تصوّره مع أطماعه الأنانية في التوسع والنفوذ والمنافع المادية، فلا يجد، من ثمّ، وسيلة للتعبير عن "**تصوّره الخاص**" لواجبات ليبيا القومية، سوى أسلوب الإحراج والمغالطة والمزايدة والتخوين والتدخّل السافر.

الاعتبار الثالث: مراعاة المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية لعدد من **الأطراف الدولية الصديقة والحليفة**. وهي مصالح ومنافع، بقدر ما ينبغي مراعاتها لأسباب تاريخية وسياسية وواقعية كثيرة، فإنّ أصحاب هذه المصالح قد لا يعرفون الحدود التي ينبغي عليهم التوقف عندها، احتراماً للأماني الوطنية والواجبات القومية للشعب الليبي، وهي كذلك مصالح قد تتحوّل عند بعض الأطراف إلى أطماع تتناقض مع أبسط الأماني والطموحات الوطنية، وقد ترفض "التعايش" مع مصالح وحقوق أية أطرافٍ إقليمية أو دولية أخرى.

وبالطبع كان على **رجال ذلك الجيل** أن يجتهدوا وأن يوازنوا بين تلك الاعتبارات، وكانت لهم **نجاحاتهم وإيجابياتهم**، كما كانت لهم **إخفاقاتهم وسلبياتهم**..



في نهاية العام الأول للاستقلال

في نهاية **العام الأول** لاستقلال ليبيا أرسل رئيس البعثة الدبلوماسية الأمريكية في ليبيا المستر هنري فيلارد[1] Henry Serrano Villard تقريراً سرّياً إلى الخارجية الأمريكية بعنوان "**استعراض ومراجعة للسنة الأولى من استقلال ليبيا**"، جاء في خاتمته:

"إذا أخذنا بعين الاعتبار جميع القوى التي تعمل لصالح أو ضد تقدّم ليبيا، وقد سلفت الإشارة إليها، فإنَّ وضع ليبيا في نهاية العام الأول من استقلالها يمكن وصفه بالساكن (static). والتقدم الذي تمَّ إحرازه في مجال التطور السياسي والاستقرار الاقتصادي يكاد لا يذكر. ويمكن وصف حالة ليبيا في الأول من يناير/ كانون الثاني من عام ١٩٥٣ بالأوصاف والنعوت نفسها التي كانت عليها يوم حصولها على الاستقلال في ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١: **دولة لم تتأهّل بعد للاستقلال، وشعب فقير متخلف ينقصه قادة أقوياء مؤثرون، غير ناضجة سياسياً وتعتمد اعتماداً كلياً على المساعدات الأجنبية**".

"إنَّ البعثة لا تكاد ترى أيّة مؤشرات لإمكان إحراز أيّ تحسّن يذكر في أوضاع ليبيا خلال عام ١٩٥٣. وقياساً على أداء **الملك** خلال عام ١٩٥٢ فلا ينتظر منه القيام بجهود أكبر من أجل تقوية وتوحيد البلاد. ولا توجد شخصية سياسية أخرى تضاهيه في النفوذ والتأثير في المسرح السياسي. وربما يستطيع **أعضاء الحكومة** من خلال التحلّي بالحكمة، التي لم يتسم بها سلوكهم حتى الآن،[2] أن يستخدموا المساعدات الأجنبية التي يتلقّونها بطريقة عملية من أجل مصلحة بلادهم. وفضلاً عن ذلك فإنّ ليبيا، من خلال التصديق على الاتفاقيات

---

١ غادر منصبه في أواخر عام ١٩٥٤، وألف كتاباً عن ليبيا نشره في عام ١٩٥٦ بعنوان: *Libya: The new Arab Kingdom of North Africa*.

٢ الإشارة الحانقة هنا هي ذات صلة بتردّد حكومة محمود المنتصر في عرض الاتفاقية العسكرية المبرمة مع الولايات المتحدة الأمريكية عشيّة الاستقلال على البرلمان للتصديق عليها قبل إدخال تعديلات عليها تحقق لليبيا المزيد من المساعدات الاقتصادية والمالية. راجع ما ورد في الفصل الثاني بالمجلد الثاني من هذا الكتاب.





العسكرية التي أبرمتها، ستتلقى مساعدات مالية كبيرة يمكن أن تساعد، إذا ما أحسن توظيفها في إطار الخطط القائمة، في تقوية اقتصادها".

"وفي التحليل النهائي، فإنَّ ليبيا، في نظر هذه البعثة، سوف تظل متحدة ومتماسكة مادامت تشكل أهمّية استراتيجية بالنسبة للغرب. وفي عبارات صريحة جداً، **فإنَّ الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها لا يجرؤون في هذه المرحلة من تاريخ العالم، على ترك ليبيا تنشطر**. فإذا ما ظلت ليبيا على ما هي عليه من أهمّية للغرب على مدى سنوات عدَّة قادمة فربما يتسنَّى لها أن تقوّي من وضعها بحيث يصبح بمقدورها أن تقف بمفردها على قدميها. وعلى أيّة حال فإنَّ هذه البعثة، **من خلال تجربة الماضي، وفي ظل أحسن الافتراضات بشأن إمكانات ليبيا وأكثرها تفاؤلاً، لا تتوقع لها أن تستمرَّ كدولة مستقلة ومتحدّة بدون المساعدات الأجنبية**".[٣]

ذلك ما ذكره الدبلوماسي الأمريكي **فيلارد** حول واقع ليبيا في نهاية العام الأول لاستقلالها، وما تكهّن به حول مستقبلها. ويستطيع القارئ، من خلال ما ورد في الفصول السابقة من هذا الجزء من الكتاب، التعرّف على الجهود غير العادية التي بذلها بناة دولة الاستقلال من رجال الحكومات المبكرة في معركة **بقاء دولتهم واستمرارها مستقلة ومتحدة**، ومن أجل بناء مؤسساتها ونظمها وكوادرها. وسوف نخصّص هذا الفصل لإبراز أهمّ **المعوّقات والمشاكل والأزمات** التي واجهتها، و**الإخفاقات** التي منيت بها، و**الإنجازات** التي أمكن لتلك الحكومات تحقيقها.

---

٣ التقرير مؤرّخ في ٢٧/ ٣/ ١٩٥٣ ويحمل الرقم الإشاري (٢١٩). الملف المركزي 2753-3/773.00 .



في مواجهة مشكلة نقص الأموال

وجدت حكومات العهد الملكي المبكرة نفسها، كما أسلفنا، **أمام مشكلتين** أساسيتين حادتين تهدّدان استمرار الدولة الليبية الوليدة، وهما:

المشكلة الأولى: شح ونقص الموارد المالية والمادية.

المشكلة الثانية: النقص الحاد في الموارد البشرية المدرّبة (بل نصف المدرّبة).

وقد مرّ بنا كيف **دفعت الأوضاع المالية المتردية** غداة الاستقلال بالحكومة الليبية المؤقتة للتوقيع عشيّة الاستقلال على ثلاث **اتفاقيات عسكرية** مؤقتة: تسمح الأولى منها **للقوات البريطانية** في ولايتي برقة وطرابلس، والثانية **للقوات الفرنسية** في ولاية فزان، بالاستمرار في البقاء على التراب الليبي داخل عدّة قواعد، كما تسمح الثالثة **للقوات الأمريكية** بالبقاء في قاعدة الملاحة (ويلس) الجوية. وتعهّدت بريطانيا، في مقابل هذه الاتفاقيات العسكرية، بتسديد عجز الميزانية الليبية، كما تعهّدت فرنسا بتسديد عجز ولاية فزان، وكذلك عرضت أمريكا مليون دولار سنوياً كإيجار لقاعدة الملاحة. (وقد نصَّ على أن تُجدَّد هذه الاتفاقيات العسكرية سنوياً إلى أن يحل محلها معاهدات يوافق عليها البرلمان الليبي بعد انتخابه).

كما مرّ بنا كيف أنّ حكومة المنتصر لم تجد بدّاً من عقد **معاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا**،[٤] لتحصل بموجبها على مساعدة مالية تسدّ بها عجز الميزانية الليبية، مقابل السماح للقوات البريطانية باستعمال **قواعد عسكرية في ولايتي طرابلس وبرقة**. وقد تمثلت المساعدات وفقاً لتلك المعاهدة في **(٢,٧٥)** مليون جنيه إسترليني لتغطية عجز الميزانية، و**مليون** جنيه إسترليني سنوياً لأغراض التنمية،

---

٤ جرى التوقيع على هذه المعاهدة في ٢٩ يوليو/ تموز ١٩٥٣.

05__5th Chapter__Vol__03.indd 523 30/05/25, 02:17 ص

خلال السنوات الخمس الأولى. أمّا في كل خمس سنوات تلي ذلك فإنّ بريطانيا تتعهد بتقديم المعونة المالية التي يتفق عليها الطرفان.

وفي **محاولة ثانية** من الحكومات الليبية المتعاقبة لمواجهة هذه المشكلة، وتوفير الأموال اللازمة لتغطية عجز الميزانية وتنمية الاقتصاد الوطني وتمويل المشروعات التنموية، قامت **حكومة مصطفى بن حليم** في ٩ سبتمبر/ أيلول ١٩٥٤ بتوقيع **اتفاقية مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية**[٥] حول قاعدة الملاحة (ويلس)، وهي الاتفاقية التي سمح بموجبها للولايات المتحدة الأمريكية بالاحتفاظ بقاعدة عسكرية في الأراضي الليبية وبعدد من التسهيلات العسكرية، على أن تتعهد مقابل ذلك بأن تدفع إلى الحكومة الليبية خلال السنة الأولى (٧) ملايين دولار للتنمية و(٢٤) ألف طن من القمح لنجدة المناطق المصابة بالجفاف. كما تعهدت الحكومة الأمريكية بأن تقدم (٤) ملايين دولار سنوياً لمدة ست سنوات، ثمّ مليون دولار سنوياً للإحدى عشرة سنة التالية. (كانت ليبيا قد حصلت على مساعدات مالية من الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٥٢ بموجب **برنامج النقطة الرابعة** للمساعدات الفنية الموقّع في ٢١ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٢).

وفي ١٠ أغسطس/ آب ١٩٥٥ وقعت الحكومة نفسها (حكومة بن حليم) **معاهدة**[٦] **مع فرنسا** حصلت بموجبها ليبيا على (١٣٠) مليوناً من الفرنكات الفرنسية عن عام ١٩٥٥ و(٣٥٠) مليوناً من الفرنكات عن عام ١٩٥٦ لأغراض التنمية الاقتصادية.

وفي ٢ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٦ وقعت الحكومة الليبية برئاسة بن حليم **معاهدة مع الحكومة الإيطالية**،[٧] حصلت ليبيا بموجبها من إيطاليا على مبلغ (٢,٧٥) مليون جنيه كتعويض لحل المنازعات الخاصة بالأملاك العامة،[٨] كما تعهدت إيطاليا بموجب هذه المعاهدة أن تقدم إلى ليبيا تعويضاً عن الخراب الذي أحدثته الحرب قيمته مليون جنيه ليبي لإعمار البلاد اقتصادياً.

---

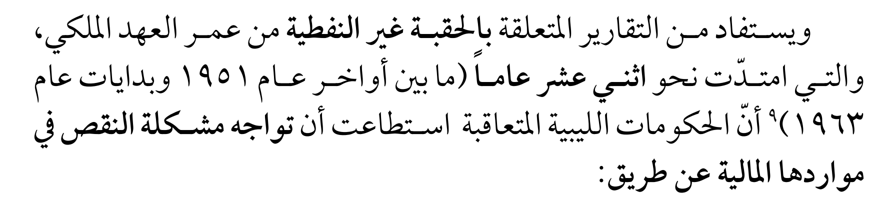
٥ جرى اعتماد هذه الاتفاقية من قبل البرلمان الليبي ومنَ الملك إدريس في ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٤ .

٦ أبرمت هذه المعاهدة في ١٠ إبريل/ نيسان ١٩٥٦ بعد أن وافق عليها البرلمان الليبي.

٧ أقرّ البرلمان الليبي هذه المعاهدة في ٢٠ مارس/ آذار ١٩٥٧ .

٨ كانت المحكمة الخاصة التي شكلت بموجب قرار الأمم المتحدة في ١٥ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٠ لحل المنازعات الخاصة بالأملاك العامة قد اتخذت قراراً في مصلحة ليبيا.





ويستفاد من التقارير المتعلقة **بالحقبة غير النفطية** من عمر العهد الملكي، والتي امتدّت نحو **اثني عشر عاماً** (ما بين أواخر عام ١٩٥١ وبدايات عام ١٩٦٣)[٩] أنّ الحكومات الليبية المتعاقبة استطاعت أن **تواجه مشكلة النقص في مواردها المالية عن طريق:**

- المساعدات الفنية التي تلقّتها من طريق عدد من المنظمات الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة.
- المساعدات المالية التي تلقّتها بموجب الاتفاقيات العسكرية المؤقتة التي أبرمتها مع كل من المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية عشية الاستقلال.
- المساعدات المالية والعينية التي تلقّتها بموجب برنامج النقطة الرابعة من الولايات المتحدة الأمريكية.
- المساعدات المالية التي تلقّتها بموجب المعاهدة التي أبرمتها مع المملكة المتحدة في يوليو/ تموز ١٩٥٣، والاتفاقية التي وقعتها مع الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر/ أيلول ١٩٥٤، ومع فرنسا في عام ١٩٥٥، ومع إيطاليا في عام ١٩٥٦.
- حصيلة موارد الدولة الذاتية من جمارك وضرائب وبعض الصادرات.

إجمالي الإيرادات

و**إجمالي** ما حصلت عليه الخزانة العامة خلال تلك الحقبة بلغ مائة وثلاثة وتسعين **(١٩٣)** مليون جنيه ليبي - أي ما يوازي نحو **(٥٧٠)** مليون دولار أمريكي - موزّعة، حسب مصادرها، كالآتي:

---

٩ عندما شرعت الحكومة الليبية بتسلم عائدات نفطها الخام.





مليون جنيه ليبي	
٣٧	مساعدات من بريطانيا
٣٤	مساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية
١	مساعدات من فرنسا وإيطاليا
١٢١	من الموارد الذاتية[١٠]
١٩٣	**الإجمالي (٥٧٠ مليون دولار تقريباً)**

وقـد تبـدو مبالغ **المسـاعدات المالـيـة الأجنبيـة** زهيدة نسـبياً، ومن ثـمَّ فقد يُتصـوَّر أن أمر تدبيرها كان سـهلاً ميسـوراً، غـير أنَّ من يطالـع الوثائق السرّية للخارجيتين الأمريكية والبريطانية المفرَج عنها، والمتعلقة بتلك الحقبة، يكتشف أنَّ ذلك الأمر كان على **درجة كبيرة وعالية من الصعوبة والمشقة**، كما يكتشف أنَّ حكومات العهد الملكي المتوالية خلال السـنوات العشر الأولى – حتى اكتشـاف البـترول في منتصـف عـام ١٩٥٩ – بذلـت **جهـوداً مضنية ومتواصلـة** من أجل ضمان الحصول على تلك المساعدات.[١١] ولا بدَّ في هذا الصدد من الإشارة إلى:

١- **الترتيبـات الإدارية والفنية والقانونيـة المعقدة** التي أحاطت بها الـدول المانحة عمليـة صرف هذه المسـاعدات أو إعادة النظر فيهـا، والتي كثيراً ما اسـتخدمت كمسـوّغ لأيـة عملية تباطؤ أو تأخـير، وكوسـيلة للمماطلـة. (فحجـم المسـاعدات المالية الأمريكيـة يتمّ تحديده سـنوياً، وكثيراً ما يـؤدّي هذا الأمر، مع الإجـراءات المصاحبة لكيفية وأوجه إنفاقه، إلى تأخير وصول هذه المساعدات إلى ما بعد نهاية السنة المالية المعنية).

١٠ لم يتجاوز إجمالي ما تسـلّمته الحكومات الليبية المتعاقبة من البترول كرسـوم وإيجارات خلال السـنوات حتى العام المـالي ٦٠/ ١٩٦١ نحـو (٤٩٣) ألف جنيه ليبي فقط. أما في العام المالي ٦١/ ١٩٦٢ فقد بلغ إجمالي ما حصلت عليه الحكومة الليبية من مبيعات البترول ومن الرسوم والايجارات البترولية نحو (٢) مليون جنيه ليبي فقط. أما في العام المالي ٦٢/ ١٩٦٣ (الذي ينتهي في إبريل ١٩٦٣) فقد بلغ إجمالي ما حصلت عليه الحكومة من مبيعات البترول ومن الرسوم والإيجارات البترولية نحو (٧) مليون جنيه. راجع فصل "جوانب من قصة النفط الليبي" في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

١١ للمزيـد حـول هذا الموضوع، راجـع الفصول الخاصّة بحكومـات محمود المنتصر ومصطفى بـن حليم وعبد المجيد كعبار في المجلدين الثاني والثالث من هذا الكتاب.



٢- **الشحّ المفرط** الذي طبع سلوك الحكومتين البريطانية والأمريكية تجاه الحكومة الليبية، رغم معرفتهما بحاجة الأخيرة الشديدة إلى هذه الأموال، كما لم يشفع لها عندهما كونها دولة حليفة لهما.

٣- **درجة التنسيق العالية** التي مارستها الحكومتان الأمريكية والبريطانية فيما بينهما في مواجهة الحكومة الليبية بأجهزتها المتواضعة، من أجل ألا تتمكن الأخيرة من استغلال حالة التنافس القائمة بينهما على مصالحهما الثنائية الخاصّة في ليبيا، ومن أجل ألا تتمكن هذه الأخيرة أيضاً من توظيف هذا التنافس للحصول من كليهما على مساعدات مالية وعسكرية أكبر.

وكثيراً ما تعلّلت **الحكومات المانحة للمساعدات** (ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية) بعدد من **الأعذار** لتسويغ شحّها ومماطلتها في تقديم المساعدات الموعودة، أو رفضها للنظر في بعض طلبات زيادتها، ومن الأعذار المستخدمة في العادة:

(أ) الإشارة إلى بعض **حالات الفساد المالي** التي ترتب عنها تبذير للأموال العامَّة[١٢] (قضية طريق فزان، وقضية مدّ أنابيب مياه درنة–طبرق أثناء حكومة كعبار، وقضية مدّ أنابيب مياه عين الدبّوسية خلال حكومة محمد عثمان الصيد، وقضايا منح عقود امتياز التنقيب عن البترول في عهد حكومتي بن حليم والصيد).

(ب) ضعف **القدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبي**، وعجز الأجهزة التخطيطية والتنفيذية عن إنفاق أموال المساعدات التي تتسلمها على مشروعات وبرامج التنمية في البلاد.[١٣]

---

١٢ لا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ صوَر الفساد المالي في ليبيا خلال تلك الحقبة – على الرغم من استنكارنا لها– لم تكن تختلف في مداها وحجمها عن صوَر الفساد المالي في جميع الدول التي كانت الولايات المتحدة تتعامل معها، أو تقدّم لها المساعدات.

١٣ يرجع هذا الأمر بالدرجة الأساسية إلى عدم توفر المهارات الفنية والإدارية بالبلاد، وهو أحد الموروثات السلبية التي ورثتها دولة الاستقلال دون أن يكون لها حوْل بشأنها.







(ج) كون المطالب التي تقدّمها الحكومة الليبية بزيادة المساعدات **غير مصحوبة بدراسات مالية واقتصادية وافية.**[١٤]

(د) **غياب التنسيق بين الأجهزة الاتحادية والولائية.**

وإذا كان فيما يردّده ممثلو الدول المانحة للمساعدات لليبيا، من أجل تسويغ موقفهم المتسم بالشحّ المفرط، بعض الحق، فإنَّه لا يعدو أن يكون من قبيل الحق الذي يراد به باطل. وتغدو الإشارة هنا ضرورية إلى **الدور السلبي الذي لعبه عدد من المستشارين والخبراء البريطانيين والأمريكان في ليبيا،**[١٥] وهم الذين يفترض أنَّ حكوماتهم قد زوَّدت الدولة الليبية بهم لمساعدتها – من خلال خبراتهم – في مواجهة مشاكلها الإدارية والفنية، وعلى الأخصّ في مجال التنمية والإعمار.[١٦]

أوجه الإنفاق العام

يتبيَّن من دراسة أعدَّتها إدارة البحوث الاقتصادية بالبنك الوطني الليبي (المركزي) ونشرتها في أغسطس/ آب ١٩٦٥ عن **تطوّر المالية العامَّة في ليبيا** خلال السنوات ١٩٤٤–١٩٦٣ أنَّ **إجمالي الإنفاق الحكومي** خلال السنوات ٥٢/ ١٩٥٣–١٩٦٢/ ٦٣ قد بلغ نحو (٢١٧) مليون جنيه ليبي موزَّعة كالآتي:

	مليون جنيه ليبي	٪
مصروفات الإدارة العامَّة والدفاع	٨٦	٤٠٪
مصروفات الخدمات الاجتماعية	٦٣	٢٩٪
مصروفات الخدمات الاقتصادية	٦٨	٣١٪
الإجمالي	**٢١٧**	١٠٠٪

١٤ إذا كانت الأجهزة التي تقوم بإعداد هذه الدراسات غير موجودة أصلاً، فكيف يُتوقع توفر مثل هذه الدراسات والتقارير؟!

١٥ لا يوجد شك في أنَّ بعض هؤلاء المستشارين والخبراء أسدوا خدمات حيوية للحكومة الليبية ومؤسساتها. راجع ما ورد حول هذا الموضوع في هذا الفصل تحت مبحث "نقص الخبرات الوطنية".

١٦ راجع مبحث "حل هيئات التخطيط والتنمية المشتركة" في الفصل الأول من هذا المجلد.





وقد كان توزيع هذه النفقات بين **الميزانية الإدارية** (العامَّة) ومشروعات **التنمية** كما يلي:

	مليون جنيه ليبي	٪
نفقات الميزانية الإدارية (العامة)	١٦٩	٪٧٨
مشروعات التنمية	٤٨	٪٢٢
الإجمالي	**٢١٧**	٪١٠٠

أمَّا توزيع نفقات **الميزانية الإدارية بين الحكومة الاتحادية والولايات والبلديات** فكان كما يلي:

	مليون جنيه ليبي	٪
* عن طريق **الحكومة الاتحادية**	٤٩	٪٢٩
* عن طريق **الولايات الثلاث**:		
ولاية طرابلس	٦٨	٪٤٠
ولاية برقة	٣٨	٪٢٣
ولاية فزان	٩	٪٥
الإجمالي	١١٥	٪٦٨
* عن طريق **البلديات**	٥	٪٣
الإجمال الكلي	**١٦٩**	١٠٠٪



- كما جرى الإنفاق على **مشروعات التنمية** عن طريق:

	مليون جنيه ليبي	٪
وكالة التنمية والاستقرار LPDSA	٧	٪١٥
الهيئة الليبية الأمريكية للإنشاء والتعمير LARC	١٦	٪٣٣
هيئة الخدمات الليبية الأمريكية المشتركة LAJAS	٤	٪٨
مجلس الإعمار .D.C	٢١	٪٤٤
الاجمالي	٤٨	٪١٠٠

وممَّا ينبغي تسجيله لحكومات تلك الحقبة المبكرة من العهد الملكي:

١- **أنّه جرى توريد جميع إيرادات الدولة من مصادرها (الذاتية والخارجية) إلى الخزانة العامَّة للدولة، سواء أكانت هذه الخزانة اتحادية أم ولائية،** ولم يجر فرض أي ضريبة أو رسم، أو الإعفاء منهما إلا بموجب القانوَن.

٢- أنَّه جرى طوال هذه الحقبة إقرار جميع مصروفات الدولة (العادية والاستثنائية والإنمائية) **بموجب قوانين صادرة عن السلطة التشريعية** في الحكومة الاتحادية، أو في الولايات.

٣- أنَّه، وقبل أن يتحقق وجود البترول في البلاد، أصدرت الحكومة في عام ١٩٥٨ قانوناً نصَّ على أيلولة **عائدات البترول** كافة إلى الخزانة العامة، وهذا ما حدث بالفعل.

ومع ذلك، فإنّ الدراسات والتقارير المتعلقة بتلك الحقبة تجمع على **أنَّ إدارة الأموال العامة والتخطيط المالي لم تكن تجري وفقاً لما حدّدته القوانين المالية الصادرة، كما أنَّها كانت على درجة كبيرة من الاختلال والاضطراب.**[١٧]

---

١٧ راجع تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير عن الاقتصاد الليبي (١٩٦٠)، ص ٩٢-٩٤.

(أ) فإعداد **مشروعات الميزانيات العامة** للحكومة الاتحادية والولايات لم يكن يتم على أسس موضوعية ودقيقة، وغالباً ما تمَّ بدرجة عالية من الارتجال.

(ب) كما أنَّ مشروعات الميزانيات العامة لم تكن تنال حظاً كافياً من المناقشة والبحث **داخل البرلمان والمجالس التشريعية** قبل إقرارها، وكثيراً ما تغلّبت وجهات النظر المصلحية والجهوية والقبلية عند مناقشة هذه الميزانيات.

(ج) عرفت المرحلة عدداً من **الميزانيات الاستثنائية**[18] التي استخدمت في تغطية بعض المصروفات، مثل تلك التي تتعلق بالإنشاءات في مدينتيْ **طبرق والبيضاء**.

(د) لم يجرِ دوماً **تنفيذ الميزانية** (ولاسيما فيما يتعلق بإجراء المصروفات والنفقات العامة) وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في القوانين واللوائح المالية. ولعل أبرز الأمثلة في هذا الخصوص تلك المتعلقة بعقود التوريد وتنفيذ الأعمال والمشروعات الحكومية، إذ لم تكن تجري في الأحوال جميعها وفقاً لما تنصّ عليه لوائح العطاءات والمناقصات العمومية، الأمر الذي ترتب عليه إسناد هذه الأعمال لمن لا يستحقها من حيث الكفاءة، وفي أحيان أخرى بأسعار مبالغ فيها.

ومن الواضح أنَّ من بين **الأسباب** التي أسهمت في بروز بعض هذه المظاهر السلبية بنتائجها السيئة كلها:

- **قلة** العناصر الوطنية المدرّبة والكفء في مجالات المالية العامة وحسابات الدولة.
- **التلييب** المبكر للجهاز المحاسبي في الدولة، وهو ما ترتب عليه وضع عناصر غير مؤهلة في مراكز حسّاسة ومهمّة في الدوائر المالية.[19]

---

١٨ خدوري، ص ٣٤٢.

١٩ التقرير الاقتصادي السرّي المرسل من السفارة الأمريكية في ليبيا بتاريخ ١١/ ٧/ ١٩٥٥ رقم (١٦).





- التوجّه إلى **تعريب** حسابات الدولة منذ مرحلة مبكرة، وتنامي حجم الإنفاق الحكومي والمعاملات المالية، الأمر الذي زاد من الأعباء الملقاة على الأجهزة المالية بمختلف الوزارات والمصالح والمؤسسات الحكومية.
- **ضعف الأجهزة الرقابية الحكومية والشعبية**، وضعف الدراية والوعي بالمسائل والقضايا المالية والمحاسبية على شتى المستويات الشعبية والرسمية.

ويتبيّن من الدراسة التي **أعدَّتها إدارة البحوث الاقتصادية في البنك الوطني الليبي**، السالف الإشارة إليها، أنَّه بمقارنة إجمالي إيرادات الدولة ومصروفاتها عن السنوات ٥٢/ ١٩٥٣-٦٢/ ١٩٦٣ يتضح **أنَّ المصروفات فاقت الإيرادات** بنحو **(٢٤)** مليون جنيه ليبي. وقدَّمت الدراسة تحليلاً لذلك **العجز** على النحو التالي:

(المبلغ بملايين الجنيهات)	
(-,٢٠)	**عجز** في الوضع المالي للحكومة الاتحادية
(-,٤)	**عجز** في الوضع المالي لولاية طرابلس
-٢	**فائض** في الوضع المالي لولاية برقة
(-,٥)	**عجز** في الوضع المالي لولاية فزان
-٢	**فائض** في الوضع المالي لبلديات طرابلس وبنغازي
(٢٤,١)	إجمالي العجز المالي في حسابات الدولة في نهاية ٦٢/ ١٩٦٣

وكان طبيعياً أن يترتب على هذا الاختلال بين مصروفات الدولة وإيراداتها أن تعاني الخزانة العامة يومذاك ممَّا وُصف **بأزمة في السيولة النقدية**، أو **عجز نقدي** للدولة،[٢٠] وهو ما أشارت إليه وأكدته عدَّة تقارير سرّية بعثت بها السفارتان الأمريكية والبريطانية في ليبيا يومذاك.

---

٢٠ العجز النقدي الفعلي لا يكون بالضرورة مماثلاً ومطابقاً للعجز الحسابي، ذلك أنَّ بعض المصروفات التي أدرجت كذلك قد لا تكون قد أنفقت فعلاً خلال السنة المالية نفسها.



ففي رسالة سرّية بعث بها **السفير البريطاني** ستيوارت إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٥/ ٩/ ١٩٦٢ ذات الرقم الإشاري 1105/62[٢١] (سلفت الإشارة إليها) جاء بهذا الخصوص:

"في رسالتي إليكم رقم 1105/62 المؤرّخة في ١/ ٩/ ١٩٦٢ كاتبتكم عن **الصعوبات المالية** التي تواجهها **الحكومة الاتحادية**، والوضع الحرج الحسّاس الذي يجد المستر كليفورد ديفيز (المستشار المالي البريطاني) نفسه فيه نتيجة لها.

ويمكنكم أن تروا الآن أنَّ **الوضع المالي في ولاية طرابلس** هو أيضاً، ولو بصورة مؤقتة، **على درجة السوء نفسها** التي هي عليها أوضاع الحكومة الاتحادية".

وفي تقرير سرّي بعثت به **السفارة البريطانية** عن حالة الاقتصاد الليبي مؤرّخ في ٢٨/ ٩/ ١٩٦٢ [٢٢] وردت الإشارة التالية:

".. على الرغم مِمَّا بحوزتها من الأرصدة العالية من العملات الأجنبية (٣٥ مليون جنيه ليبي في المتوسط خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٦٢) وربَّما بسبب سوء الإدارة، فإنَّ الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات تعاني من **نقصٍ حادّ في أرصدتها النقدية السائلة**..".

أمَّا التقرير السرّي الذي أعدّته **السفارة الأمريكية** في ليبيا بتاريخ ١٧/ ٤/ ١٩٦٣ عن "مضامين السياسة الأمريكية في ليبيا" فقد أشار إلى مشكلة **أزمة السيولة** التي كانت تعانيها الخزانة الليبية يومذاك على النحو التالي:

".. وكنتيجة للسياسات المالية غير الحكيمة، والإسراف، والفشل في تبنّي إجراءات مالية سليمة، فإنَّ الحكومة الليبية وجدت نفسها تعاني من **نقص حاد في أرصدتها النقدية** خلال السنة المالية الحالية[٢٣] وربّما تعاني منه مستقبلاً بشكل أكثر حدَّة ..".

٢١ الملف 22860 FO 371/165733 .
٢٢ الرقم الإشاري VT 1054/13 الملف 22860 FO 371/165741 .
٢٣ كان الوفد المرافق لوليّ العهد، أثناء زيارته لأمريكا في منتصف شهر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٢، قد أثار هذه المشكلة مع الإدارة الأمريكية، وتمكن من التوصّل إلى بعض الترتيبات المالية حلت بموجبها المشكلة عن طريق تقديم مبالغ نقدية على حساب السنوات المالية التالية.





"ويرجع الجزء الأكبر من هذه المشكلة إلى الالتزامات الزائدة للحكومة الليبية خلال الأشهر الأخيرة بمشروعات كبيرة تتطلب تقديم دفعات على الحساب للمقاولين المنفذين قبل تسلم العائدات البترولية مثلاً ... إنَّ الحكومة الليبية لم تقم يوماً بوضع السياسات والإجراءات التي يمكن أن تؤدّي إلى تحقيق إدارة مالية عامة سليمة في الدولة ..".

ولا نشك في أنَّ **أزمة السيولة النقدية** الحادَّة التي عانت منها الخزانة في تلك الفترة كانت السبب الرئيس الذي ألجأ محمد عثمان الصيد إلى أن يطلب من الحكومة البريطانية تجديد الاتفاقية المالية بينهما في مطلع عام ١٩٦٣ دون مفاوضات، وهو ما رحّبت به الأخيرة دون تردّد.[٢٤]

الإنفاق العسكري الأجنبي

يشير التقرير الرابع عشر لمصرف ليبيا الخاص بالعام ٦٩/ ١٩٧٠ أنّ إجمالي الإنفاق الذي أجرته القوات الأجنبية (البريطانية والأمريكية بدرجة أساسية، والفرنسية بدرجة ثانوية) في السوق المحلي الليبي، على العمالة والخدمات والتجهيزات والتوريدات المحلية بالإضافة للمصروفات الشخصية لأفراد هذه القوات، بلغ على امتداد سنوات هذه الحقبة حتى نهاية العام ١٩٦٢ نحو (٨٠,٢) مليون جنيه ليبي موّزعة كالتالي:

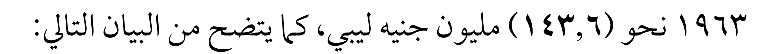
٢٤ راجع رسالة السفير البريطاني ستيوارت إلى الخارجية البريطانية ذات الرقم (٢٢٤) المؤرّخة في ١٨/ ١٠/ ١٩٦٢. الملف رقم FO 371/165742 22860.

السنة	إجمالي الإنفاق (باستثناء المبالغ المدفوعة للحكومة) بملايين الجنيهات
١٩٥٢	٥,٧
١٩٥٣	٦,٢
١٩٥٤	٥,٦
١٩٥٥	٦,٢
١٩٥٦	١٠,٨
١٩٥٧	٩,٨
١٩٥٨	٦,٩
١٩٥٩	٥,٣
١٩٦٠	٧,١
١٩٦١	٧,٥
١٩٦٢	٩,١
الإجمالي	**٨٠,٢**

وقد لعبت هذه النفقات دوراً مهمّاً في تنشيط الاقتصاديات المحلية للولايات وفي خلق حالة من الرواج الاقتصادي، غير أنّها كانت مسؤولة في الوقت ذاته عن الإسهام في بروز ظاهرة التضّخم المالي التي عانى منها الاقتصاد الليبي خلال هذه الحقبة ذاتها.

مصروفات شركات البترول

كما يوضح المصدر السابق نفسه أنّ إجمالي **مصروفات شركات البترول** العاملة في ليبيا **داخل السوق الليبي** بلغ خلال السنوات من ١٩٥٧ حتى نهاية


١٩٦٣ نحو (١٤٣,٦) مليون جنيه ليبي، كما يتضح من البيان التالي:

السنة	إجمالي نفقات شركات البترول (باستثناء المبالغ المدفوعة للحكومة) بملايين الجنيهات
١٩٥٧	٤,٢
١٩٥٨	٩,٥
١٩٥٩	١٠,٠
١٩٦٠	٢٠,٦
١٩٦١	٢٧,٤
١٩٦٢	٣٢,٣
١٩٦٣	٣٩,٦
الإجمالي	**١٤٣,٦**

وغنـيّ عـن القول إنّـه كان لهذه المصروفـات الأثر ذاته الـذي كان للإنفاق العسكري الأجنبي على الاقتصاد الليبي مع اختلافٍ في الدرجة.

في مواجهة مشكلة نقص الخبرات

أوضحنا في مطلع هذا الفصل كيف أنَّ مشـكلتي "**نقص الأموال**" و"**نقص الخـبرات الإدارية والفنيـة الوطنية**" كانتا ألحّ وأخطر مشـكلتين واجهتهما دولة الاستقلال بشكل حاد وعاجل، هدَّد وجود وبقاء الدولة الوليدة.

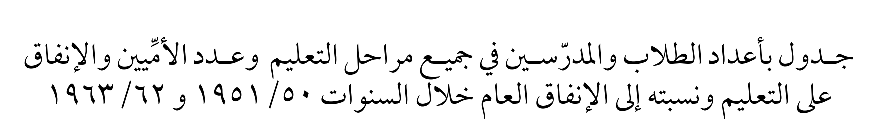
ورأينـا فيما سـلف كيـف أنَّ الحكومـات المبكـرة لجأت مضطـرّة، من أجل التغلب على **المشكلة الأولى** (وسعياً في الوقت ذاته لتحقيق أهداف سياسية وأمنية أخـرى)، إلى إبـرام معاهـدة مع **بريطانيا** في عـام ١٩٥٣، وأخرىً مـع **الولايات المتحدة الأمريكية**، حصلت الخزانة الليبية بموجبهما على ما يقارب **(٧٢)** مليون جنيه ليبي [ما يعادل نحو **(٢١٠)** ملايين دولار أمريكي] استـخدمت في تغطية عجـز مواردهـا الذاتية عن مواجهة نفقاتها العامة التـي بلغت خلال تلك الحقبة نحو **(٢١٧)** مليون جنيه ليبي.[٢٥]

(أ) التعـليم

تمثلـت **المشـكلة الثانيـة**، كـما أشرنـا، في "**نقـص الخـبرات الإداريـة والفنية الوطنيـة**"، وقـد سـعت حكومـات الاسـتقلال المبكـرة إلى التغلـب عليها من خـلال العمل على **محورين**: **الأول** بعيد المدى **والثـاني** عاجل وقصير الأمد. وممّا اندرج في سياق الجهود بعيدة الأمد لتلك الحكومات **اهتمامها بالتعليم وإغداقها عليـه**، وهو ما يتضح بجـلاء من خلال الجدول التالي، الذي يبيّن أعداد الطلاب والمدرّسـين والمدارس، ونسـبة الأمّيين، وإجمالي الإنفاق على التعليم، ونسبته إلى الإنفاق العام، خلال السنتين الماليتين ٥٠/ ١٩٥١ و٦٢/ ١٩٦٣.

---

٢٥ ليـس سرّاً أنَّ الملـك إدريـس كان مقتنعـاً، منذ مرحلة سـابقة على الاسـتقلال، بـضرورة إبرام معاهدة مـع بريطانيا (انظـر: دي كانـدول، ص ١١٩). كـما ورد بتقريـر المتابعـة المقدّم إلى مجلس الأمـن القومي الأمريكي بشـأن مصير المسـتعمرات الإيطالية السـابقة بتاريخ ٣٠/ ٤/ ١٩٥١ (قبل اسـتقلال ليبيا) أنَّ الأمير إدريس وكبار أنصاره عبّروا عن اسـتعدادهم لإبرام اتفاقيات مناسـبة مـع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تكفل اسـتمرار اسـتفادة القوات الأمريكية من التسهيلات العسكرية فوق الأراضي الليبية. (انظر: العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية لعام ١٩٥١، المجلد الخامس، ص ١٣١٨-١٣٢٠.


جـدول بأعداد الطلاب والمدرّسـين في جميـع مراحل التعليم وعـدد الأمّيين والإنفاق على التعليم ونسبته إلى الإنفاق العام خلال السنوات ٥٠/ ١٩٥١ و ٦٢/ ١٩٦٣

□ عدد التلاميذ/ الطلاب	عام ١٩٥٠/ ١٩٥١	عام ١٩٦٢/ ١٩٦٣
رياض الأطفال	–	١,٤١٤
المرحلة الابتدائية	٣٢,١١٥	١٤٤,٥١١
المرحلة الإعدادية	–	١٤,٦٩١
المرحلة الثانوية	٣٠٠	٢,٧٠٨
التعليم الفني	٢٣٧	١,٤٩٧
معاهد المعلمين	٨٩	٢,٢٩٥
إجمالي	**٣٢,٧٤١**	**١٦٧,١١٦**
التعليم الجامعي	٣٢ (عام ٥٥/١٩٥٦)	١,٠٢٨
الجامعة الإسلامية (الكليات)	–	١,٠٦٠
□ **عدد المدارس**		
رياض الأطفال	–	١٤
مدارس ابتدائية	١٩٤	٦٦٣
مدارس إعدادية	–	١٠٠
مدارس ثانوية	٤	١٦
مدارس فنية	٨	١١
معاهد معلمين	٢	١٣
إجمالي	**٢٠٨**	**٨١٧**
□ عدد المدرسين (عدا التعليم الجامعي)	١,١٠٤	٦,٣٨٢
□ الإنفاق العام على التعليم (بالجنيهات الليبية)	٥٩٩,٠٠٠	٥,٤٦٦,٠٠٠
□ نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الإنفاق العام	٩,٦٪	٢٠٪ (عام ٦٣/ ٦٤)
□ نسبة عدد الأميين إلى إجمالي عدد السكان	٨١,١٪ (عام ١٩٥٤)	٦٩٪ (عام ١٩٦٤)

(المصدر: كتاب الدكتور راؤول فارلي وكذلك النشرة الإنجليزية *Libyan Review* التي تصدر عن الحكومة الليبية).





ويتضح من هذا الجدول أنَّ حكومات هذه الحقبة استطاعت في غضون فترة وجيزة بلوغ شأو عال في **النهضة بالتعليم**،[26] وأنَّ الدولة الليبية الوليدة تسير حثيثاً نحو تطبيق مبدأ "**التعليم الإلزامي**" للمرحلة الابتدائية الذي نصَّ عليه قانون التعليم الصادر عن حكومة المنتصر في ٢٢ سبتمبر/ أيلول ١٩٥٢. وقد ورد في تقرير بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير (١٩٦٠) في هذا الخصوص:

"من رأي البعثة، استناداً إلى الإحصاءات المتيسّرة، أنَّ ما بين ٦٠ و٧٠ في المائة من الأطفال الليبيّين الذين هم في سّن الدراسة الابتدائية (٦-١٢ سنة) هم الآن في المدارس، وهذه نسبة عالية إذا ما قورنت بالأقطار النامية الأخرى".[27]

ولم يقتصر الاهتمام بالتعليم على الطلبة دون **الطالبات**، إذ يتبيَّن من الإحصاءات المتوفرة عن هذه الحقبة أنَّ إجمالي عدد الطالبات المقيّدات في مختلف مراحل التعليم قد قفز من **(٣٦٦٤)** طالبة في عام ٥٠/ ١٩٥١ إلى **(٣٥,٧٩١)** طالبة في العام ٦٢/ ١٩٦٣. وقد ارتفعت نسبة عدد الطالبات إلى إجمالي عدد الطلاب من ١١٪ في عام ٥٠/ ١٩٥١ إلى ٢٠,٣٪ في عام ١٩٦٣.

كما **حظي التعليم الجامعي** باهتمام خاص، فمنذ افتتاح الجامعة الليبية في عام ١٩٥٥ بكلية وحيدة هي **كلية الآداب والتربية**، قفز عدد الكليات إلى خمس كليات في نهاية هذه الحقبة، كما ارتفع إجمالي عدد الطلاب الدارسين بهذه الكليات من **(٣٢)** طالباً خلال العام الجامعي ٥٥/ ١٩٥٦ إلى **(١٢٨٠)** طالباً وطالبة خلال العام الجامعي ٦٣/ ١٩٦٤ كما يتضح من الجدول التالي:

٢٦ بالطبع شاب جهود الحكومات المتعاقبة في مجال الاهتمام بالتعليم بعض الأخطاء، كما وجّهت إليها انتقادات تركزت حول ارتفاع نسبة الفاقد وتكرار الرسوب بين التلاميذ، ونقص عدد المدرّسين وتدنّي مستواهم في بعض المراحل، والبيئة المدرسية، ومناهج التعليم، وطرق ووسائل التدريس، وإهمال التعليم الفني والمهني.

٢٧ عبد الأمير قاسم كبّة، **المملكة الليبية - صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي** (بغداد، دار الأندلس للطبع والنشر، ١٩٦٣)، ص ٢٠-٢١.










جدول يبيّن تطوّر **عدد الطلاب** بكليات الجامعة الليبية
خلال الأعوام الجامعية ٥٥/ ١٩٥٦، ٦٠/ ١٩٦١، ٦٣/ ١٩٦٤ [٢٨]

		عدد الطلاب	
الكلية	**٥٥/ ١٩٥٦**	**٦٠/ ١٩٦١**	**٦٣/ ١٩٦٤**
الآداب والتربية	٣٢	٣٠٣	٤٠٨
التجارة والاقتصاد	–	٣١١	٤٥٥
العلوم	–	١١٥	١٨٠
الحقوق	–	–	١٣٢
الهندسة	–	–	١٠٥
إجمالي عدد الطلاب	**٣٢**	**٧٢٩**	**١٢٨٠**

كما اتخذ الاهتمام بالتعليم الجامعي مظهراً آخر تمثل في **المنح والبعثات الدراسية الجامعية والعليا في الخارج**. فقد شرعت حكومات العهد الملكي منذ عام ١٩٥٣ في إرسال بعثات دراسية في مختلف التخصصات العلمية إلى كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية وشتى الدول الأوروبية. وقد تطوّر **إجمالي الإنفاق** على هذه البعثات من مبلغ (٤٢) ألف جنيه ليبي في العام ٥٤/ ١٩٥٥ إلى (٩٨) ألف جنيه في العام ٥٨/ ١٩٥٩،[٢٩] بالإضافة إلى المنح الدراسية التي أمكن الحصول عليها لعدد من الدارسين والمتدربين الليبيّين في الخارج في ظل برامج المساعدة المقدّمة من الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصّصة، وبموجب الاتفاقيات الثقافية المبرمة مع عدد من الدول، ولاسيما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

كما حظي **التعليم الديني** بجزءٍ من اهتمام الدولة، وقد تمثل ذلك في إنشاء **معهد السيد محمد بن علي السنوسي الديني** في عام ١٩٥٥ وقد تحوَّل في عام

٢٨ نقلاً عن بحث بالإنجليزية من إعداد عقيل البربار لنيل درجة الماجستير من جامعة جورج تاون، ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٤.

٢٩ راجع تقرير بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ص ٣٥٤. كما بلغت الاعتمادات المالية المخصّصة لهذا البند في ميزانيات السنوات ٦١/ ١٩٦٢، ٦٢/ ١٩٦٣ (١١٨) ألف جنيه و(١٣٩) ألف جنيه على التوالي.

١٩٦١ إلى جامعة **السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية** التي كانت تشرف في عام ٦٦/ ١٩٦٧ على نحو **(١٠٩)** مدارس قرآنية تضمّ **(٥٢٦٤)** طالباً وعدد آخر من المدارس القرآنية للبنات يضمّ **(١٠٢٠)** طالبة.[٣٠]

وفي **مجال التعليم والتدريب المهني** أنشأت الحكومات المتعاقبة خلال هذه الحقبة عدداً من المدارس والمعاهد والمراكز الفنية (الزراعية والصناعية والهندسية والتجارية) بمستوياتها الإعدادية والثانوية والعالية. وقد استعانت الدولة، في تأسيس وفي تسيير عدد من هذه المؤسسات، بالمنظمات الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة كاليونسكو ومنظمة العمل الدولية (مثل مركز التربية الأساسية بطرابلس في عام ١٩٥٧).

كما جرى خلال هذه الحقبة حتى نهاية عام ٦٢/ ١٩٦٣ تأسيس **(١١) معهداً للمعلمين والمعلمات** في شتى المدن الرئيسية، وبلغ عدد الدارسين في هذه المعاهد ذلك العام **(١٧٥٢)** طالباً و**(٥٤٣)** طالبة.

وأولت الحكومة **برنامج تعليم الكبار** جزءاً من اهتمامها، فقد شرعت بالتعاون مع منظمة اليونسكو في رفع مستوى التأهيل لأعداد من الليبيّين، فبلغ عدد المدارس المسائيّة التي افتتحت لتعليم الكبار حتى عام ١٩٦٤ نحو **(٣٠٠)** مدرسة، التحق بها نحو **(٦٠,٠٠٠)** طالب[٣١]. ويوضح الجدول التالي تطور نسبة الليبيّين الذين يعرفون القراءة والكتابة من خلال إحصائي عامي ١٩٥٤ و١٩٦٤.

جدول يبيّن تطوّر نسبة الليبيّين الذين يعرفون القراءة والكتابة[٣٢]
ما بين عامي ١٩٥٤ و١٩٦٤

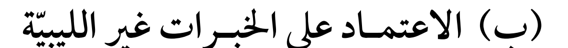
السنة	النسبة بين الرجال	النسبة بين النساء	النسبة لإجمالي عدد السكان
١٩٥٤	٪٢٤	٪٢,٤	٪١٣,٦
١٩٦٤	٪٤٣,٢	٪٩,١	٪٢٦,٢

٣٠ بلغ عدد الطلبة من خارج ليبيا الدارسين بالجامعة الإسلامية خلال عام ٦٦/ ١٩٦٧ (٣١٩) طالباً ينتمون إلى (٣١) دولة. وبلغ عدد طلبة الجامعة الإسلامية بكلياتها الثلاث (كلية الشريعة، وكلية أصول الدين، وكلية اللغة العربية) خلال العام الجامعي ٦٢/ ١٩٦٣ (١٠٦٠) طالباً وطالبة.

٣١ راجع، *Area Handbook for Libya*، ص ٢٢٤.

٣٢ البربار، رسالة ماجستير، ص ١١٢، ومعنى ذلك أنَّ نسبة الأمّية بين إجمالي عدد السكان في ليبيا انخفضت من ٨٧,٤٪ عام ١٩٥٤ إلى ٧٣,٨٪ عام ١٩٦٤.





(ب) الاعتمـاد على الخبـرات غير الليبيّة

المحور الثاني الذي تحرَّكت عليه جهود حكومات الاستقلال الأولى، **لسدّ النقص الحاد في الخبرات والمهارات الفنية والإدارية الوطنية** اللازمة لتسيير الدولة الوليدة، **كان ذا طبيعة عاجلة وآنية**، وقد تمثل في الاستعانة، وبشكل فوري، بأعداد كبيرة من الخبرات والمهارات غير الليبيّة، ليس فقط من أجل تسيير عجلة الحكومة، ولكن من أجل تنفيذ **برنامج النهوض بالتعليم** ذاته أيضاً، وقد كانت تؤمل من وراء إنجازه حل مشكلة نقص المهارات الوطنية على المدى المتوسط والبعيد.

ولم تتردّد حكومات هذه الحقبة، ومنذ الأشهر الأولى لاستقلال البلاد، في الاستعانة بأعداد كبيرة من **المدرّسين والقضاة** المصريين، ولاسيما في ضوء قرارات الحكومة – بناءً على توجيهات الملك إدريس – باعتماد برامج التعليم المصرية، والنظام القانوني والقضائي المصري،[٣٣] في المدارس والمحاكم الليبيّة.

كما سعت تلك الحكومات إلى تعيين عدد كبير من **الخبراء والمستشارين العرب** في شتى أجهزة الدولة، على مستوى القصر، وفي رئاسة الحكومة، ومختلف الوزارات والمصالح الاتحادية والنظارات والأجهزة الولائية، وفي شتى المجالات المدنية والعسكرية، في الإدارة العامة والقانون والقضاء والاقتصاد والتعليم والمالية، وفي الزراعة والصناعة، وفي القوات المسلحة وقوات الشرطة والأمن والبترول. ومن هؤلاء على سبيل المثال:

• الأستاذ محمود صبري العقاري	(قانوني مصري – رئيساً للمحكمة العليا الاتحادية)
• الأستاذ عثمان صبري	(قانوني مصري – مستشاراً بالمحكمة العليا الاتحادية)
• الأستاذ علي علي منصور	(= = = = = =)

٣٣ استعانت حكومة محمود المنتصر بالقانوني المصري الكبير الدكتور عبد الرازق السنهوري في وضع مجموعة القوانين الليبية: القانون المدني، والقانون التجاري، والقانون البحري، وقانون العقوبات، وقانونيْ الإجراءات المدنية والجنائية.



• الأستاذ حسن أبو علم	(= = = = = =)
• الأستاذ عثمان رمزي	(= = = = = =)
• الدكتور عوني الدجاني	(قانوني فلسطيني- مستشاراً بالمحكمة العليا الاتحادية)
• الأستاذ توفيق عبد الحكم	(قانوني مصري - مستشار بالقصر الملكي)
• الدكتور محمود أبو السعود	(اقتصادي مصري - مستشار بالقصر[٣٤] وبالبنك الوطني الليبي)
• الدكتور محمد فريد أبو حديد	(خبير تربوي مصري- مستشار بوزارة المعارف)
• العقيد عمران الجاضرة	(تركي من أصل ليبي- رئيساً لأركان الجيش الليبي)
• العقيد داود سلمان الجنابي	(عسكري عراقي - رئيساً لأركان الجيش الليبي)
• الزعيم عبد القادر الناظمي	(= = = = = =)
• الزعيم عادل أحمد راغب	(= = = = = =)
• الدكتور أنيس مصطفى القاسم	(قانوني فلسطيني - مستشاراً بوزارة الاقتصاد، ثمَّ رئيساً للجنة البترول)
• الأستاذ عبد الأمير قاسم كبة	(اقتصادي عراقي - مستشار بوزارة البترول)

٣٤ كان أحد الأشخاص الذين كلفوا بإعطاء دروس خاصّة لوليّ العهد في إطار إعداده للاضطلاع بمسؤولياته.



• الدكتور نديم الباجه جي	(خبير بترولي عراقي – مستشاراً للحكومة في شؤون البترول).
• الدكتور ناصر الدين الأسد	(أردني/ فلسطيني – عميداً لكلية الآداب والتربية – الجامعة الليبية).
• الأستاذ يحي الجمالي	(قانوني مصري – مستشار قانوني بحكومة ولاية فزان).
• الأستاذ فؤاد شكري	(خبير مالي مصري – فزان).

كما قبلت الحكومات الليبية المتوالية خدمات عدد من الخبراء والمستشارين الذين زوّدتها بهم الوكالات والهيئات التابعة للأمم المتحدة، كاليونسكو ومنظمة العمل الدولية وهيئة الصحة العالمية ومنظمة الزراعة والأغذية العالمية.

على أنَّه إذا كان وجود الصنف السابق من الخبراء والمستشارين في ليبيا بطلب ورضى الحكومات الليبية، فقد كان هناك صنف آخر من الخبراء والمستشارين لم يكن وجوده، في مختلف المواقع والإدارات الليبية، بدعوة من السلطات الليبية، ولم يستند إلى قرار الحكومة الليبية بمفردها، وإن كان يلبّي بعض احتياجاتها إلى المهارات والخبرات الإدارية والفنية، إذ إنَّ **وجود هذا الصنف كان يستند إلى اتفاقيات ومعاهدات أبرمتها الحكومة الليبية مع الحكومات الأخرى، كما ارتبط ببرامج المساعدة المالية والفنية التي كانت تقدّم من قبل تلك الحكومات إلى الدولة الليبية**، من ذلك:

☐ نصَّت **الاتفاقية المؤقتة** المبرمة في ١٣/ ١٢/ ١٩٥١ بين **الحكومة البريطانية** والحكومة الليبية المؤقتة بشأن تقديم مساعدات مالية للخزانة الليبية، على أن تلتزم الحكومة الليبية من جانبها بتعيين **مستشار بريطاني للمالية** والاقتصاد و**مراجع عام للحسابات** الحكومية، على أن يكونا خاضعين للقانون المدني الليبي، وتتم قرارات التعيين الخاصّة بهما بالتشاور بين الحكومتين الليبية

والبريطانيـة. كـما نصَّت المادة السادسـة مـن الاتفاقية ذاتهـا على أنَّ للمستشـار المـالي البريطـاني (الـذي سـيكون بمثابة المستشـار المالي الاقتصادي لرئيـس الحكومة الليبية) ولمراجع الحسـابات البريطاني (الـذي سـيكون هو أيضـاً بمثابة المراجـع العام الرئيسي لحسـابات الدولـة) الحـق في الدخـول على رئيس الـوزراء ووزيـر المالية في أيِّ وقت شاء ودون عائق.

- ☐ نصَّـت **الاتفاقيـة المؤقتـة** المبرمـة في ١٤/ ١٢/ ١٩٥١ بـين **الحكومة الفرنسـية** والحكومـة الليبيـة المؤقتة، بشـأن تقديم مسـاعدات مالية إلى ليبيا، على أن تلتزم الحكومة الليبية بتعيين مستشـار فرنسي - بناءً على اقتراح الحكومة الفرنسية- لينظر في المسائل الاقتصادية المتعلقة بولايـة فـزان، ويكون هذا المستشـار خاضعـاً للقوانـين الليبية، وله الحـق في مقابلة رئيس الوزراء ووزير المالية في أيِّ وقت ودون عائق يعيقه، ومن مسـؤولياته موافاة المستشار الاقتصادي والمالي الرئيسي للحكومـة الليبيـة (البريطـاني) بمقترحاته المتعلقة بالمسـاعدة، حتى يتمكن من أخذها بعين الاعتبار عند النظر في الإطار العام للأحوال الاقتصادية والمالية لليبيا.

- ☐ نصَّ القانون رقم (٦) لسـنة ١٩٥٢ الذي أنشـئت بموجبه "**الوكالة الليبية العامة للتنمية والاستقرار** LPDSA" في ٦/ ٣/ ١٩٥٢ على أن يكون المديـر العام للوكالة بريطانياً، على اعتبار أنَّ جميع المشروعات التي تقوم الوكالة بتنفيذها يجري تمويلها من المسـاعدات المالية التي تقدّمها بريطانيا لليبيا.

- ☐ نصَّـت المادة الثالثة من الاتفاقية المالية المبرمة في ٢٩/ ٧/ ١٩٥٣ بين الحكومتين الليبية والبريطانية، الملحقة بمعاهدة الصداقة والتحالف بينهـما، عـلى أن تـزوّد الحكومة البريطانية بنسـخ من **تقاريـر الميزانية السـنوية الكاملـة** كما وافـق عليها مجلـس الأمَّة الليبي، وبنسـخ من التقاريـر السـنوية لمراجعـي الحسـابات الليبيّين، كما وافقـت عليها مجالس التشريع الخاصَّة.





- ☐ جرى الاتفاق بين حكومة مصطفى بن حليم والحكومة الأمريكية في سبتمبر/ أيلول ١٩٥٤ على أن تشرف على إنفاق الأموال التي تقدّمها الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار المساعدة الاقتصادية، هيئة تسمَّى **هيئة المصالح الليبية الأمريكية المشتركة** (لارك) يترأسها شخصان، أحدهما ليبي والآخر أمريكي.

ففي ظل هذه الاتفاقيات وتنفيذاً لها تواجد عدد كبير من الخبراء والمستشارين **البريطانيين**[٣٥] في مختلف المواقع، على مستوى الحكومة الاتحادية وحكومتي ولايتي برقة وطرابلس، ولاسيما المواقع ذات الصلة بإدارة وتصريف الشؤون المالية والرقابة، والإشراف عليها.[٣٦] وفي ظل هذه الاتفاقيات وُجد عدد محدود جداً من الخبراء **الفرنسيين** ضمن موظفي حكومة ولاية فزان.[٣٧] أمَّا **الخبراء والمستشارون الأمريكان** فقد كان لهم نصيب الأسد في الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات الثلاث، ولاسيما داخل الأجهزة والمؤسسات المعنيّة بالتخطيط والتنمية الاقتصادية، بل في داخل كل مشروع من مشروعاتها في شتى أنحاء البلاد.

لا شك أنَّ الدولة الليبية استفادت استفادة قصوى من خدمات الأعداد الكبيرة من المدرّسين والقضاة والأطباء والممرضين الذين استقدمتهم من مصر ومن عدد من الدول العربية الأخرى.[٣٨] غير أنَّ هذه السياسة التي انتهجتها حكومات الاستقلال لم تخلُ من بعض **المحاذير السياسية والأمنية** للدولة الوليدة، فقد أسهمت هذه الخبرات العربية، ولاسيما في مجال التعليم، في بروز **ظاهرة انتشار الانتماءات الحزبية**، السياسية والعقائدية بين الليبيين، ولاسيما فئة

---

٣٥ لا يخفى على القارئ أنَّ عدداً كبيراً من الموظفين البريطانيين كانوا يحتلون معظم المراكز والوظائف الهامة في ولايتي طرابلس وبرقة اللتين كانتا تحت الإدارة البريطانية حتى أواخر عام ١٩٥١.

٣٦ ذكرت برقية سرّية مرسلة من البعثة الأمريكية في ليبيا بتاريخ ١٦/ ١٢/ ١٩٥٢ وتحمل الرقم الإشاري (٤٥٦)، الملف المركزي 873.00A/12-1652 أنَّ الحكومة الليبية (حكومة المنتصر) أخطرت يوم ١٠/ ١٢/ ١٩٥٢ (في نهاية السنة الأولى للاستقلال) نحو (٤٠) موظفاً ومستشاراً بريطانياً كانوا يعملون في عدد من المواقع في الحكومة الاتحادية والولايات، بإنهاء عملهم في ليبيا. وكان من بين هؤلاء موظفون موزّعون في مجالات الصحة والعمل والبريد والداخلية، ولاسيما في ولاية طرابلس. وقد عزت البرقية هذه الخطوة إلى رغبة الحكومة الليبيّة في تلييب جهازها الإداري.

٣٧ كانت ولاية فزان قبل الاستقلال تحت الإدارة الفرنسية.

٣٨ كانت سوريا ولبنان والأردن من بين الدول العربية الأخرى التي لجأت إليها الدولة للحصول على بعض الخبرات التي تحتاجها.



الطلاب (الإخوان المسلمون، البعث، الشيوعيون، القوميون العرب، حزب التحرير الإسلامي).[39] كما ثبت أنَّ بعض هذه العناصر (الخبرات) كانت مرتبطة بالأجهزة الأمنية لدولها.[40]

ولا شك أنَّ الخبراء والمستشارين والفنيين الأجانب (من غير العرب) أسدوا للدولة الليبية ومؤسساتها ومصالحها (الاتحادية والولائية) خدمات جليلة وعديدة في مجالات تطوير الإدارة وأساليب العمل والأداء، وفي تسيير عدد من المرافق، وفي تقديم النصح والمشورة والتدريب، وفي التخطيط لكثير من المشروعات الإنمائية وفي تنفيذها والإشراف عليها. ولكن لا يخفى، من جهة أخرى، أنَّ استخدام ووجود وأداء هذه العناصر كان محفوفاً بكثير من **المثالب والعيوب** ومشوباً بالمخاطر والمحاذير والسلبيات، وقد كان من **أبرزها**:

أولاً: أنَّ **عدد** هؤلاء الخبراء والمستشارين (والفنيون منهم خاصة) كان أكبر ممَّا تستدعيه طبيعة وحاجة المهام والوظائف التي يقومون بها، وأنَّ استفادة ليبيا منهم لا تتناسب مع المرتبات والمزايا التي تمنح لهم من قبل هيئات ومؤسسات التنمية التي قامت باختيارهم وتعيينهم. (أشار تقرير بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير عن الاقتصاد الليبي (١٩٦٠) إلى هذه الظاهرة).

ثانياً: إنَّ مؤهلات وخبرة عدد من هؤلاء الخبراء والمستشارين والفنيين كانت متواضعة إلى حد كبير، وكان عدد منهم لا يقضي في البلاد وقتاً يكفي للاستفادة منه (أشار إلى هذه الظاهرة تقرير لبعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير بشأن الاقتصاد الليبي في عام ١٩٦٠).

ثالثا: بالنسبة للخبراء والمستشارين الذين كان يجري تعيينهم بوساطة الحكومة الليبية مباشرة، كانت المرتبات والمزايا

٣٩ نحن هنا لا نقيِّم هذه الظاهرة، وليس معنى ذلك أنَّ هذه الخبرات كانت المصدر الوحيد لانتشار هذه الظاهرة، فقد لعب الطلاب الليبيّون الدارسون في الدول العربية دوراً هاماً في هذا الشأن، كما كان لانتشار الكتاب العربي والصحف العربية بين القرّاء الليبيّين دورٌ إضافيٌ في هذا المضمار.

٤٠ انظر: بن حليم، ص ٤٧٨-٤٨٠، كما ورد في ص (١٩٤) من مذكرات الصيد، ما نصّه: "كما اكتشفنا أنَّ بعض المدرّسين من البعثة التعليمية المصرية يعملون مع المخابرات المصرية، كما غضضنا الطرف عن هذه الأشياء".





التي تعرضها عليهم غير مغرية بالشكل الكافي للحصول على الخبرات المناسبة ذات المستوى العالي.

رابعاً: أدَّى نقص المهارات الوطنية المدرّبة، بل ندرتها، إلى عدم استطاعة الحكومة الليبية متابعة أعمال الخبراء والمستشارين المستخدمين، وتقييمها بما يضمن تحقق الاستفادة من خدماتهم. كما أدَّى إلى عدم تمكّن الحكومة من تخصيص العدد الكافي من العناصر الوطنية للتدرّب والاستفادة من خبرات وتجارب هؤلاء الخبراء.

خامساً: لقد ثبت أنَّ عدداً لا بأس به من هؤلاء الخبراء والمستشارين كانوا "**عيوناً**" لدولهم، بل إنَّ بعضهم كانوا "**عيوناً حتى لأطراف ثالثة**". فقد تبيَّن من عدد من الوثائق السرّية للحكومتين الأمريكية والبريطانية أنَّ عدداً من المستشارين والخبراء كانوا يقدّمون "المعلومات" التي بحوزتهم بشأن مختلف تطوّرات الأوضاع بالبلاد (فيما يقع في نطاق اختصاصهم، بل خارج دائرة هذا النطاق أحيانا) إلى سفارات بلادهم في ليبيا، وفي بعض الأحيان لسفارات دول أخرى.[٤١]

سادساً: هناك ما يؤكد أنَّ **ولاء عدد** من هؤلاء الخبراء والمستشارين لبلدانهم وحكوماتها أكبر من ولائهم لليبيا ولمسؤوليتهم العلمية والمهنية تجاهها. بل لم يتردّد بعض هؤلاء المستشارين والخبراء في تكييف مشورتهم ونصائحهم "الفنية/ المهنية" التي قدّموها للحكومة الليبية وفقاً لتلك الولاءات، وبما يخدم المصالح السياسية والتجارية والمالية لبلدانهم.

سابعاً: تثبت الوثائق السرّية للخارجيتين الأمريكية والبريطانية وجود بعض ما يمكن وصفه **بالمعركة الخفيّة/ المعلنة** بين

---

٤١ راجع على سبيل المثال ما ورد بمذكرات بن حليم، ص ١٩٩.

الخبراء والمستشارين الأمريكان والبريطانيين في ليبيا، وقد سعى بعض هؤلاء، عبر حكوماتهم وعبر التأثير على الحكومة الليبية، لإنهاء خدمات زملائهم في ليبيا لمجرّد انتماء الأخيرين لجنسيات دول أخرى.[٤٢] ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، فقد انسحبت "هذه المعركة" في بعض الأحيان على خبراء ومستشارين ينتمون إلى البلد نفسه، كما حدث بين المستر كليفورد ديفيز البريطاني Clifford Davies (المستشار المالي بوزارة المالية) وزميله المستر تشارلز سترلنغ Charles Sterling (المستشار المالي بنظارة المالية بولاية طرابلس) بكل نتائجها السلبية على أداء وسمعة الأجهزة والمصالح الحكومية الليبية.[٤٣]

ثامناً: يتبيَّن من مطالعة الوثائق الأمريكية والبريطانية السرّية المفرَج عنها أنَّ معركة الخبراء والمستشارين الأمريكان والبريطانيين كان لها **ضحاياها من العناصر الوطنية الليبية**، إذ يُعتقد أنَّ إقصاء الدكتور **علي نور الدين العنيزي** من منصبه كمحافظ للبنك الوطني الليبي في عام ١٩٦١ كان بتأثير المستشارين البريطانيين في وزارة المالية، وبسبب مواقف الدكتور العنيزي ورغبته في تحرير البنك الوطني الليبي (المركزي فيما بعد) من هيمنة بنك إنجلترا المركزي والخروج من منطقة الإسترليني.[٤٤]

تاسعاً: يتبيَّن من مطالعة الوثائق السرّية للخارجية الأمريكية أنَّ السفارة الأمريكية في ليبيا كانت تتابع باهتمام غير عادي أيَّة خطوات تقوم بها الحكومة الليبية في مجال استخدام

٤٢ سلفت الإشارة إلى هذا الموضوع في مبحث "في مواجهة مشكلة نقص الأموال" من هذا الفصل، وفي مبحث "حل هيئات التخطيط والتنمية" بالفصل الأول من هذا المجلد.

٤٣ راجع البرقية السرّية المرسلة من المستر لوكاس I. T. M. Lucas من السفارة البريطانية في ليبيا إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ٢١/ ١٢/ ١٩٦٢ الملف FO 371/165734 22860 .

٤٤ التقرير المرسل من السفارة الأمريكية في ليبيا بتاريخ ١١/ ٥/ ١٩٦١، الرقم الإشاري (٤٩٣) الملف المركزي H85 773.00/5-1161، المتضمّن محضر اجتماع بين الدكتور محمود أبو السعود المستشار الاقتصادي بالبنك الوطني الليبي وبين السكرتير الأول بالسفارة المستر باوتون James H. Boughton .



الخبراء والمستشارين الأجانب في شتى التخصصات. من ذلك، على سبيل المثال، قيام تلك السفارة بمتابعة قرار حكومة الصيد بتعيين المستر **فرانك هندريكس** F. Hendryx في عام ١٩٦١ مستشاراً قانونياً بوزارة شؤون البترول التي جرى إنشاؤها في ذلك العام، وواصلت السفارة التحرّي وجمع المعلومات عن هذا المستشار، ولاسيما بعد أن تبيَّن لها أنَّه كان على صلة بالخبير البترولي والوزير السعودي (الأحمر) السيد **عبد الله الطريقي،** ولم توقف هذه التحرّيات إلا بعد أن اطمأنّت إلى أنَّه لا يحمل أيَّة توجهات ضارَّة بمصالح شركاتها البترولية في الخليج.

عاشراً: تثبت الوثائق السرّية للخارجية الأمريكية أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية خاضت منذ عام ١٩٥٥ معركة ضارية، وإن كانت خفيَّة، من أجل **إبعاد المدرّسين المصريين** عن التدريس بالجامعة الوليدة (يومذاك) والاستغناء عنهم بمدرّسين أمريكان ومن جنسيات أخرى، كما سعت فضلاً عن ذلك إلى سحب هذه المعركة على التعليم الثانوي والإعدادي، ولم تتوقف هذه المعركة إلا بعد أن تبيَّن لها أنَّها معركة خاسرة في النهاية.

لقد خلقت هذه المثالب والمآخذ أجواء من التوجّس وعدم الثقة انعكست على موقف عدد كبير من المسؤولين الليبيّين[٤٥] تجاه هؤلاء الخبراء والمستشارين (ولاسيما البريطانيين والأمريكان منهم). وقد تردّد في عدد من الوثائق الأمريكية السرّية وفي تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير (١٩٦٠) أنَّ **مختلف الحكومات الليبية تضيق بهؤلاء المستشارين،** وكانت تفضّل الاعتماد على خبراء الأمم المتحدة عوضاً عنهم.

---

٤٥ انسحبت هذه النظرة على موقف كثيرٍ من أعضاء البرلمان الليبي والصحافة والشارع الليبي.



معـوّقات ذاتية

لم تقتـصر المعوّقـات التـي واجهتهـا دولـة الاسـتقلال خـلال هـذه الحقبة (١٩٥٢-١٩٦٣) على المحدّدين الأساسـيين اللذين اشتهرت بهما، وهما النقص الحاد في الأموال والثروات الطبيعية، والنقص الحاد في العناصر الوطنية المدرّبة، بـل نصـف المدرّبـة، فقد واجهـت فضلاً عن ذلـك عدداً مـن **المعوقـات الذاتية** الأخرى التي جرَّت معها العديد من المشـاكل والأزمات والإخفاقات السياسية والإدارية والاقتصادية والمالية سوف نتناولها بإيجاز في هذا المبحث.

(أ) عزوف المـلك إدريس

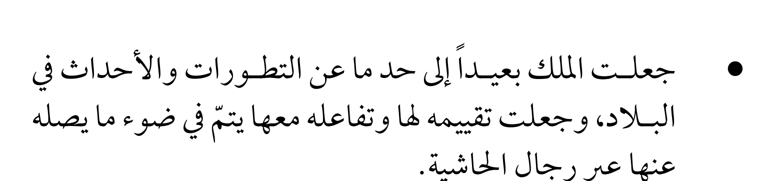
يجمـع معـاصرو الملك إدريـس، رحمه الله، عـلى أنَّـه كان تقيّاً ورعـاً، وكان شـديد التقشّـف والزهـد في كل شيء، بما في ذلـك المال والمُلـك. وتؤكد الوثائق والوقائع أنَّ قبوله للإمارة على برقة، ومن بعدها المُلك على عموم ليبيا، كان على مضـض وكـره منه. وتثبـت الوقائع أنَّه أعلـن أكثر من مرَّة عـن رغبته في التخلي عـن الحكم، كـما شرع فعلاً خلال مناسـبتين في اتخاذ الترتيبـات من أجل إعلان النظام الجمهوري في البلاد. ولا نحسب أنَّ هناك من يجادل في أن الملك (الأمير) إدريـس لعـب الدور المحوري في اسـتقلال ليبيـا، وأنَّ شـخصيته كانت العامل الأساس في استقرار الدولة الليبية واستمرارها متماسكة متحدة.

غـير أنَّ **زهد الملك إدريس في الحكم، وعزوفه عنـه وميله إلى العزلة،**[٤٦] وإن كان ذا قيمـة أخلاقيـة رفيعة، شـكّل من الوجهة السياسـية، وعـلى الأقل خلال سنوات الاستقلال الأولى، معوّقاً لمسيرتها التي كانت في أمسِّ الحاجة إلى حنكته وحيويته السياسية. ذلك أنَّ هذه العزلة:

---

٤٦ قـرَّر الملك إدريس منـذ أواخر عام ١٩٥٤ (وفي أعقاب اغتيال ناظر الخاصَّة الملكية إبراهيم الشـلحي) الانتقال من بنغازي إلى البيضاء وطبرق.





- جعلـت الملك بعيـداً إلى حد ما عن التطـورات والأحداث في البـلاد، وجعلت تقييمه لها وتفاعله معها يتمّ في ضوء ما يصله عنها عبر رجال الحاشية.
- مكّنت الحاشـية، وعلى الأخصّ البوصيري الشلحي وجماعته، من تعزيز نفوذها واستغلال موقعها.

ومـن الثابـت أنَّ **مصرع ناظـر الملكيـة الخاصَّة** المرحـوم إبراهيم الشـلحي بمدينـة بنغازي يـوم ٥/ ١٠/ ١٩٥٤ على يد أحد شـباب الأسرة السنوسـية **قد زاد مـن عزلـة الملـك وانزوائه**، كـما أثر في عدد مـن **القرارات** الهامّـة التي اتخذها منذ يومذاك، سـواء المتعلق منها بتعيين أحد أبناء الشـلحي (**البوصيري**) وهو ما يزال صغيراً نسـبياً في منصب والده القتيل، وما تلا ذلك من **معاملة قاسـية لبقية أبنـاء الأسرة السنوسـية**، أو قراراتـه الخاصّة بنقـل **مقرّ إقامته** مـن مدينة بنغازي إلى البيضـاء ثـمَّ طبرق، أو باختيـار الابن الأصغر (**السـيد الحسـن الرضا**) لوليّ العهد السـابق السـيد محمد الرضا في منصب والده بدلاً من الابن الأكبر (**السيد الصديق الرضا**) الذي كان معروفاً باقتداره وكفاءته، وكان يحظى بإجماع الليبيّين على كونه الأجدر باختيار الملك له كوليٍّ جديد للعهد.[٤٧]

(ب) شخصيـة وليّ العهد

لم يكن السـيد **الحسـن الرضا السـنوسي**، الذي وقع اختيار الملك عليه وليّاً للعهـد في ٢٦/ ١١/ ١٩٥٦، مـن أكفـأ شـخصيات العائلـة السنوسـية ولا من أجدرهـا بهـذا الاختيار، غـير أنَّ حادث **اغتيـال إبراهيم الشـلحي** ناظر الخاصّة الملكيـة في ٥/ ١٠/ ١٩٥٤ عـلى يـد أحد أفـراد العائلة السنوسـية، وما صاحب ذلك الحادث من ملابسـات، أدّى إلى غضب الملك على أفراد العائلة السنوسـية كافة، بمن فيهم السيد **الصديق الرضا السنوسي**، كما جعل اختيار الملك يقع على الابن الأصغر لأخيه الراحل محمد الرضا السنوسي.

وفضـلاً عن **ضعـف إمكانـات وليّ العهد الحسـن الرضا** وقدراتـه الذاتية، وفقدانه الهمّة والحماسة لتطوير قدراته المحدودة، فقد عانى أيضاً من **إهمال الملك**

---

٤٧ أرجـو من القارئ أن يأخذ هذه الملاحظات بشـأن الملك إدريس رحمه الله في سـياقها المحـدود، ومن ثم فإنّها لا تعدّ تقييماً لشخصيته ولا لدوره. وسوف نتناول هذا الموضوع ببعض التفصيل في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

لـه بسـبب خيبة أمله المبكرة فيـه، **ولم يحظَ بعملية تأهيـل وتدريب له على الحكم**. ولعـل الأخطر من ذلك كله أنّه وجد نفسـه في مواجهـة **صراعٍ مع ناظرِ الخاصّة الملكيـة البوصيري الشـلحي وزمرته**، وهو الـصراع الذي لم يكـن راغباً فيه، ولم يكن في الأساس مؤهّلاً له أو قادراً عليه.

(ج) تدخّـلات الحاشية

لم تكـن للملـك إدريـس حاشـية كبيرة، فقـد اقتـصرت هذه الحاشـية على أشخاص ناظر الخاصَّة الملكية ورئيس الديوان الملكي[٤٨] وسكرتير الملك الخاص وكبير التشريفات الملكية وعدد محدود من رجال التشريفات الملكية.[٤٩]

ولا شـك أنَّ **إبراهيم الشـلحي** الذي شـغل منصـب ناظر الخاصَّـة الملكية منـذ الاسـتقلال كان **أقـوى شـخصيات** الحاشـية على الإطـلاق، نظـراً لما كان يحظـى بـه لـدى الملك من مكانـة خاصَّـة، فقـد كان خادمه الخاص منـذ مرحلة مبكـرة من حياته. ورغم ما اشـتهر به وعرف عنه من وطنية وحكمة وإخلاص ووفـاء للملـك، فقد عرف عنـه **تدخّلاته** الكثـيرة والمتواصلة في شـؤون الحكم والإدارة،[٥٠] وقـد أثارت هذه التدخلات حفيظة واسـتياء جهات وشـخصيات كثـيرة في الحكومـة والمجتمع الليبي، حتى داخل العائلة السنوسـية، الأمر الذي دفع بأحد أبناء هذه العائلة (السيد الشريف محي الدين السنوسي) إلى اغتياله يوم ٥/ ١٠/ ١٩٥٤.

جرى تعيين **البوصيري إبراهيم الشـلحي**، الذي اسـتدعي من الدراسـة في لندن، خلفاً لوالده في منصب ناظر الخاصَّة الملكية يوم ١٣/ ١٠/ ١٩٥٤. ورغم ما اشـتهر به البوصيري الشـلحي من توجّهات وطنية وقومية ناصرية، **كانت له هو أيضاً تدخّلاته المسـتمرّة في شـؤون الحكم والإدارة**. ونظراً لأنَّه كان يفتقر إلى خـبرة والده في الحياة، وإلى حكمتـه ومعرفته بالمجتمع الليبي وشـخصياته، فإنَّ تدخّلاتـه وتصرّفاته هذه قد اتسـمت بالصلف وبالرعونـة. وقد غذاها طموحه

٤٨ شـغِل منصب رئيس الديوان الملكي خلال هذه الحقبة من قبل عمر فائق شـنيب، ومحمد السـاقزلي، وعبد السـلام البوصيري، والدكتور علي الساحلي على التوالي.

٤٩ جـرى تعيـين محمـود المنتصر ومصطفى بن حليم مستشـارين خاصّين للملـك بمرتب رئيس الـوزراء لفترة قصيرة خلال عام ١٩٥٧.

٥٠ لنظر: خدوري، ص ٢٨٢-٢٨٥؛ دي كاندول، ١٤٧؛ بن حليم، ص ٤٧-٤٩، ٨٨-٩٥، ١٠٩-١٢٣؛ الصيد، ص ١٠٣-١١٥؛ العقاد، ص ١٠٤.



السياسي الشخصي غير المحدود، وغير المسوّغ، ورغبته في الانتقام من قَتَلَة والده ومن المتعاطفين معهم. ويمكن القول بأنّ المراقب للمشهد السياسي الداخلي في ليبيا منذ بداية الاستقلال حتى نهاية هذه الحقبة يلاحظ أنه قد تحوّل **إلى معسكرين رئيسيّين**: الأول يمثل أبناء الشلحي[٥١] ومناصريهم، ويمثل الثاني خصومهم ومناوئيهم، بمن فيهم وليّ العهد السيد الحسن الرضا.

وقد انعكس هذا الأمر سلباً على مسيرة الدولة وعلى علاقات نخبها السياسية، وفرض عليها **أزمات داخلية كثيرة**، كما أنّه أسهم في تشويه صورتها، ولم تتردّد بعض شرائح المجتمع من محاولة الإساءة إلى الملك إدريس بسبب تصرّفات وتدخّلات المرحوم إبراهيم الشلحي، وأبنائه من بعده، إذ عزت هذه التدخلات إلى الحماية والرعاية التي يحظون بها عنده.

(د) صراع النخبة الحاكمة

لم يتهيأ للغالبية الساحقة من رجال النخبة السياسية التي اضطلعت بأعباء الحكم في دولة الاستقلال فرصة العمل سوياً من قبل، وعلى الأخصّ خارج دائرة كل إقليم من الأقاليم الثلاثة، ويمكن القول بأنّ **أولى تجارب العمل السياسي المشترك** على مستوى عموم ليبيا كانت من خلال **لجنة الواحد والعشرين** (اللجنة التحضيرية) و**لجنة الستين** (الجمعية الوطنية التأسيسية)[٥٢] خلال عامي ١٩٥٠ و١٩٥١. وقبل هذه التجربة القصيرة المحدودة لم تكن بين معظم هؤلاء الرجال خبرة عمل سياسي ولا تقاليد مستقرّة في الحوار والصراع السياسي، وكانت هناك، فضلاً عن ذلك، موروثات الحزازات والصراعات (التي بلغت أحياناً حدَّ الاقتتال) **لأسباب عائلية وقبلية وجهوية حول النفوذ والمصالح، وفي الغالب لاعتبارات شخصية**.

ومن ثمَّ فلم يكن غريباً أن تطفح الحياة السياسية لدولة الاستقلال **بالخصومات والصراعات** بين رجال النخبة الحاكمة لأسبابٍ تاريخية موروثة

---

٥١ ظهر أيضاً على الساحة خلال هذه الحقبة أخوا البوصيري الشلحي عمر وعبد العزيز، وأخواته. وبرزت تدخّلات الأول وأخواته في مجال التجارة والأعمال، واشتهروا بالفساد المالي. أمّا عبد العزيز فقد كان ضابطاً بالجيش الليبي، وعاد عام ١٩٦٠ من دورة أركان بمصر.

٥٢ راجع الفصل الثالث "على طريق الاستقلال .. المخاض العسير" في المجلد الأول من هذا الكتاب.





أو لدوافـع وبواعث طارئة جديدة، غـير أنَّها لم تختلف في طبيعتها وجوهرها عن الخصومات والصراعات القديمة.[٥٣]

وإذا مـا اسـتثنينا حادثتـي اغتيـال ناظـر الخاصَّة الملكيـة **إبراهيم الشـلحي** (أكتوبر/ تشريـن الأول من عـام ١٩٥٤) واغتيال نائب رئيـس الأركان العقيد **إدريـس العيسـاوي** (ديسـمبر/ كانون الأول ١٩٦٢)، فيمكـن القـول بأنَّ هذه الخصومات **ظلت في حدود المهاترات الكلامية والمواقف الشـخصية والمناورات الكيدية الخفية**. ولا شك أنَّه كان لوجود **الملك إدريس** وشخصيته الدور الحاسم في لجـم هذه الخصومات وإبقائهـا في الحـــدود التي أشرنا إليها. وعلى الرغم من أنَّ هـذه الخصومـات والمناورات السياسـية لم تخلُ منها مسـيرة أيّ دولة أو نظام سـياسي (بـما في ذلك الـدول العريقـة في تجربتهـا السياسـية والديمقراطية) فإنَّ الدلائـل تؤكـد أنَّها أضرَّت بمسـيرة الدولـة الوليـدة في ليبيا، وشـوَّهت صورة حياتها العامَّة، وشكّلت عائقاً إضافياً لانطلاقتها.

(هـ) صـراع الجيش وقوة دفاع برقة

كان مـن صـور الصراع بين رجـال النخبة الحاكمة خلال هـذه الحقبة (غير النفطيـة)، الـصراع الشـخصي الذي قـام بين **محمـود علي بوقويطين** و**السـنوسي سـعيد لطيوش** منذ مرحلة مبكرة من انخراطهما في القوة العربية الليبية (الجيش السـنوسي) عـام ١٩٤٠، والـذي انتقل معهـما أثناء خدمتهما معـاً في شرطة برقة (قوة دفاع برقة فيما بعد)، وظل معهما إلى أن أصبح الأول يحمل رتبة فريق وقائداً عاماً لقوة دفاع برقة، وأصبح الثاني برتبة لواء ويحتل منصب رئيس أركان الجيش الليبي.

وفيـما حظـي **الفريق بوقويطين** بثقـة **الملك** إدريس المطلقة ومسـاندة صهره ناظر الخاصّة الملكية **إبراهيم الشـلحي** (ومـن بعده ابنه البوصيري)، الأمر الذي انعكـس بدوره على أوضاع قوة دفاع برقة ودرجـة رعايتها والاهتمام بها، لم يحظ **اللواء لطيوش** بالدرجة نفسـها من ثقة الملك، وتعرّض، فضلاً عن ذلك، لمناوأة **ناظر الخاصّة البوصيري الشلحي** ومكائده، الأمر الذي انعكس بدوره، مع جملة

٥٣ راجع ما ورد بمذكرات بن حليم والصيد من أمثلة وحالات، وما وردت من إشـارات إلى هذا الموضوع في الفصل السابق "حكومة الصيد .. تنامي الصراع الداخلي".





من العوامل الأخرى، سلباً على درجة الرعاية والاهتمام اللذين أولاهما النظام للجيش، ومن ثم أدّى ذلك إلى قيام **حساسيات شديدة بين رجال الجيش ورجال قوة دفاع برقة** ازدادت ترسّخاً مع الأيام، وبفعل الأحداث التي صاحبت إقصاء اللواء لطيوش عن منصبه في ٢٨/ ١١/ ١٩٦١.

وعلى الطرف الآخر، **شهد الجيش نفسه بداية صراعات داخلية بين صفوف ضباطه**، أسهم في قيامها انتماء هؤلاء الضباط إلى **ثلاثة أجيال** متباينة (جيل الضباط الأوائل المنقولين إلى الجيش من قوة دفاع برقة، أو من الحرس الأميري ومن شتى الوظائف بالخدمة المدنية، ثمّ جيل الضباط من خرّيجي الكليات العسكرية في العراق ومصر، وأخيراً جيل الضباط من خرّيجي الكلية العسكرية الملكية في ليبيا منذ عام ١٩٥٩). كما أسهم في قيام هذه الصراعات **بداية انتشار التوجّهات السياسية والفكرية** والحزبية بين هؤلاء الضباط. وكان ممّا أسهم أيضاً في إشعال هذا الصراع وإذكائه **مساعي ناظر الخاصّة الملكية** البوصيري الشلحي لمدّ نفوذه داخل الجيش عبر أخيه المقدم **عبد العزيز الشلحي** وصهريه المقدم **عون أرحومة** والعقيد **السنوسي شمس الدين** وأصدقائهم، وهي المساعي التي أدّت إلى إقصاء **اللواء لطيوش** (نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦١)، وربّما إلى اغتيال **العقيد العيساوي** (ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٢).

(و) صراع النخبة المثقفة

لم تحل ظروف الاحتلال الإيطالي، وانتشار الأمّية على نطاق واسع بين الليبيّين، دون **ظهور بعض المثقفين** الذين ازداد عددهم في ظل احتكاكهم بالمثقفين العرب في المنافي وفي البلاد التي هاجروا إليها في مصر ولبنان وسوريا وفلسطين، وفي ظل الإدارة البريطانية من بعد في إقليمي طرابلس وبرقة. وقد أسهم هؤلاء المثقفون في إصدار عدد من **الصحف والمجلات** وفي تأسيس **النوادي والجمعيات والروابط الاجتماعية والثقافية** التي شهدتها حقبة ما قبل الاستقلال. وكان طبيعياً أن يجد هؤلاء المثقفون أنفسهم، سواء من خلال صحفهم أو من خلال المنظمات والجمعيات التي أسّسوها، في خضم المعركة السياسية من أجل الاستقلال.






ومنـذ الاسـتقلال، ومـع انتشـار التعليـم والمجـلات والكتـب ووسـائل الاتصـال المعـرفي المختلفـة، ازدادت أعـداد المثقفـين الليبيّين، وانتـشرت بينهم مختلـف الأفـكار والتوجّهـات الحزبية السياسـية والعقائدية. وقد شـهدت هذه الحقبـة منافسـة تحوّلـت إلى صراع حـادّ بـين أتبـاع هـذه التوجّهات مـن رجال النخـب المثقفة اتخذ من الجامعات والمدارس ونقابات العمال والنوادي الرياضية والثقافية والصحف والمجلات ميداناً له. وقد انعكس هذا الصراع على علاقات النخب فيما بينها، وفي أحيان كثيرة على علاقاتها بالنظام.

(ز) الرأي العـام

لقـد وُصف الـرأي العـام الليبي في تقاريـر البعثـات الدبلوماسـية في ليبيا بأنّـه **عاطفـي ومنحاز وغير ناضـج**، وهو في الواقع وصف عـلى درجة كبيرة من الموضوعية والدقة. وقد ظل الرأي العام في ليبيا، رغم انتشار التعليم خلال هذه الحقبـة، عـلى حاله من حيث غلبـة الانحياز والاندفاع والعاطفيـة عليه، كما ظل بعيداً عن النضج الفعلي. ولعل من **أهمّ العوامل** التي أسهمت في بقاء الحال على هذا النحو، عزوف النظام عن بذل أيّ جهد منظم ومؤثر في توجيه الرأي العام، كما اسـتمرت سـيطرة التوجّهات **القبلية** والنزعات **الإقليميـة** على طريقة تفكيرِ غالبيـة النـاس، و**تقاعس النخـب المثقفة** عن لعب دورها في هـذا المجال، فضلاً عمّا طبع هذه الحقبة عموماً من سـيطرة أسـاليب الإثارة والتهييج و**الديماغوجية في الإعـلام العـربي**. لقد سـاعد ذلـك كله على أن يبقـى الرأي العـام في ليبيا على الحالة التي أشرنا إليها، وأسـهم ذلك بدوره في أن يقع الرأي العام ضحيّة سـهلة **للتشـويش والبلبلـة والتضليـل**، ممّـا أسـهم في إرباك مسـيرة النظـام خلال هذه الحقبة.

(ح) النظام الاتحادي وتنازع الاختصاصات مع الولايات

لقد وافق النظام الفيدرالي الذي اختاره مؤسّسو دولة الاستقلال في دستور عـام ١٩٥١ الكثـير مـن **المتطلبـات السياسـية والاجتماعيـة التـي كانت سـائدة في البـلاد** يومـذاك، إلاَ أنَّه من جهة أخرى، وبسـبب من **طبيعـة النظام الفيدرالي ذاته**، وبسـبب ما شـاب الصياغة التي حدّد بها دسـتور عـام ١٩٥١ **صلاحيات**



وعلاقات السلطات الاتحادية والولائية في مسائل التشريع و**التنفيذ** من قصور وغموض وتداخل،[٥٤] وبسبب من **الصراعات السياسية والحزازات الجهوية والقبلية والشخصية الموروثة** التي سادت العلاقات داخل كل ولاية من الولايات الثلاث، وبين كل ولاية وأخرى، فقد قامت في ظل النظام الاتحادي **عدَّة أوضاع سلبية معيبة بدت معيقة لمسيرة الدولة الوليدة واستقرارها، وللتخطيط المالي والتنموي فيها.**

وفضلاً عن ذلك، فقد ثبت أنَّ النظام الاتحادي الذي اختارته ليبيا كان من جهة أخرى **مجهداً ومُكلفاً** لدولتها الوليدة،[٥٥] كما أنَّه أفقد أداء أجهزتها الكثير من سمات الكفاءة والحزم الإداري، ولاسيما في ظل ما صاحبه من **تغليب الاعتبارات الجهوية والإقليمية والقبلية والمصلحية الأنانية** عند اتخاذ بعض القرارات، على المستويين المركزي الاتحادي والمحلي الولائي. وقد زاد من استفحال هذه الأوضاع المعيبة وجود **عاصمتين للبلاد** هما طرابلس وبنغازي، واستمرار **تنقل الحكومة الاتحادية** بمؤسّساتها بينهما بشكل دوري، حتى إن كان منقطعاً بعض الوقت، ثمَّ الشروع في عقد اجتماعات لمجلس الوزراء منذ مرحلة مبكرة (عام ١٩٥٣) في مدينة البيضاء، والبدء فعلاً في بناء **عاصمة ثالثة** في تلك المدينة (البيضاء) منذ عام **١٩٥٦**.[٥٦]

وقد تناول **تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير** عن أوضاع الاقتصاد الليبي (١٩٦٠) موضوع **النظام الاتحادي** المعمول به يومذاك بالعبارات التالية:

"إنَّ التنمية الاقتصادية تحتاج إلى وحدة في الغايات كما في القرارات والسياسات.

---

٥٤ لم تكن التكلفة المالية للنظام الاتحادي خافية على مؤسّسي دولة الاستقلال، ولم يكن اختيار ذلك النوع من النظم السياسية مقصوداً لإهدار الإمكانات المالية المحدودة التي كانت في متناول تلك الدولة الوليدة، ولكنَّه كان محاولة جادَّة وواقعية، ربَّما كانت مكلفة مالياً إلا أنَّها كانت ضرورية، لإيجاد التوازن في العلاقة الهشَّة التي كانت قائمة بين أقاليم البلاد الثلاثة التي قامت عليها دولة الاتحاد. إنَّنا لا نشك في أنَّ أولئك المؤسّسين لو اختاروا نظاماً غير النظام الاتحادي لوفروا بضعة مئات الآلاف من الجنيهات سنوياً، إلا أنّه لو فعلوا لآلوا بالبلاد إلى انقسام وانشطار لا لقاء بعدهما. راجع فصل "حكومة فكيني.. وإلغاء النظام الاتحادي" في المجلد الرابع بالجزء الثاني من الكتاب.

٥٥ انظر: خدوري، ص ١٩٣-١٩٦؛ بن حليم، ص ١٢٥، ١٣٥، ١٦٠-١٦١؛ الصيد، ص ٨٢، ٨٩، ٢٤٢-٢٥٥.

٥٦ تمَّ في يوم ٢٥/ ١١/ ١٩٦١ افتتاح مقرّ وزارة الخارجية في مدينة البيضاء كما تلا ذلك نقل مقرّ وزارتي العدل والمالية.



ومـن الملاحـظ أنَّ لكل ولاية مـن الولايات الثـلاث التي يتكـوَّن منها الاتحاد الليبي تقاليدها وخصائصها ومشاكلها الخاصَّة والمميِّزة لها.

ومن الملاحظ أنَّ السلطات الاتحادية ظلت متردّدة وغير حازمة في تأكيد وفرض حقوقها، ومن جهة أخرى فقد ظلت الولايات غيورة من التسليم والتنازل عمَّا اعتبرته حقوقها وصلاحياتها".

"إذا أريـد للاقتصـاد الليبـي أن ينهـض بسرعـة وكفـاءة فـلا بـدَّ مـن إزالـة **الاضطـراب** القائم بسبب وجود ثـلاث أو أربع سياسـات وأنـماط إجراءات بشأن قضايا حيوية، كالضرائب والبنوك ومراجعة حسابات الحكومة".

"لقـد كانت هناك أسـباب وجيهة لقيـام النظام الاتحادي إبَّـان حصول ليبيا على استقلالها. لكن هذه الأسباب لا تغيِّر الحقيقة القائمة – من وجهة نظر اقتصادية بحتة– وهي أنَّ لهذا النظام سـلبياته وعيوبه الخطيرة بالنسـبة لبلد قليل السكان، حيـث يتطلب هـذا النظام وجود أربـع حكومات، لكل منها رئيسـها التنفيذي ولكل، برلمانها وسـلطتها التنفيذية ومؤسّسـاتها ودوائرها." "إنَّه نظام – بصرف النظر عن أيِّ اعتبارٍ آخر– باهظ التكلفة.. ".[٥٧]

(ط) صـوَر من الفساد المالي والإداري

عُـرف عن الإدارة الحكومية في دولة الاسـتقلال خلال هـذه الحقبة الكثير مـن التدهـور وعدم الكفاءة والبطء في تسـيير أعـمال الدولة، فضلاً عن انتشـار المحسـوبية والفسـاد المـالي وشـتى صـوَر التلاعب بالمـال العـام.[٥٨] وقد وصف خبـيران مختصّان من الأمم المتحـدة، كلّفا من قبل الحكومة الليبية في عام ١٩٥٧ بإعداد مسـح إداريٍّ شـامل لأوضـاع الإدارة العامّـة في ليبيا، أداء هـذه الإدارة بعبارات جاء فيها:

"إنَّ محصّلـة الأداء الإداري لغالبية موظفي الحكومة في حاجة للمزيد لما يجب عمله بشـأنها، سـواء مـن الناحية الكمّيـة أو النوعية. لقد جـرى التأكيد لنا بأنَّ

٥٧ تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير (١٩٦١)، ص ١١.
٥٨ انظر: خدوري، ص ٣٣٢-٣٣٧.





هـذا الأمر راجع بصفة أساسـية إلى حالة الكسـل المهيمنة، غير أنّنا لا نسـتطيع التسليم بذلك. فالطبيعة الإنسانية واحدة في العالم أجمع. والموظفون العموميون ميّالون للكسـل بالقدر الذي يُسمح لهم به. وفي الوقت نفسه، بات جليّاً أمامنا، مـن خلال تقصّياتنا، أنّ من الضروري الرفع من سـلوكيات العمل، وأنه لا بدّ من زرع إحسـاس أكبر بالمسـؤولية لدى صغار الموظفين بصفـة عامة. لابدّ من جعلهـم يشـعرون أنّ عليهـم واجباً نحـو الدولة ونحـو الشـعب، وأنّ عليهم التزامـاً خاصاً بأن يقدّموا مقابلاً لما يحصلون عليـه .. عليهم أن يعطوا مقابل ما يأخذون."

"إنّ الموقف الذهني للكثير من المسـؤولين الليبيّين، وعلى الأخصّ صغارهم، زائـف بالنسـبة لواجباتهم الوظيفية، فهـم لا يدركون كما يبـدو أنّ من واجبهم إنجـاز مـا ينـاط بهم من عمـل دونما تأخـير، وبأعلى مـا يملكون مـن مقوّمات الكفاءة، وأنَّ تحسين مستوى أدائهم هو أمر واجب عليهم."[٥٩]

وهـذه الحالـة دفعـت **بالملـك** إلى إصدار بيانـه الشـهير بعنوان "**بلغَ السـيلُ الزُّبَى**" بتاريخ ١٣/ ٧/ ١٩٦٠ الذي وجّهه إلى جميع رؤساء الدوائر في الحكومة الاتحاديـة وحكومـات الولايات، لافتاً فيه أنظارهم إلى الفسـاد الذي اسـتشرى في البلاد، ومحذراً إيَّاهم من عواقبه الوخيمة، ومنذراً بأنَّه سـوف يغيِّر بنفسه هذا الفساد.[٦٠]

غـير أنَّ معالجـة أوضاع الإدارة المتدهورة والفسـاد المـالي المنتشر كانت فيما يبـدو في حاجـة إلى أكثـر من إصـدار "**بيان**" حتى لـو كان من قبل الملك نفسـه وليـس أدل عـلى ذلك من أنَّ هذه الظواهر المعيبة ظلت تنتشر وتسـتفحل خلال السـنوات التي أعقبت صدور ذلك البيان، كذلك لم يحدّ من انتشـارها قيام عدد مـن أعضاء البرلمـان الليبي بتقديـم الاسـتجوابات وإثارة النقاش حـول قضايا الفسـاد المـالي والإداري في البـلاد، ولم يجـدِ نفعـاً قيـام بعض الصحـف الوطنية بالكتابـة علانيـة عن هـذه القضايا. وقد حفلـت التقارير السرّيـة التي بعثت بها

٥٩ التقريـر المقـدّم من قبل الخبيرين F. A. Hynes و H. D. Elvins ذو الرقم TAA/LIB/I, Rev. 2 المؤرّخ في ١٣/ ١١/ ١٩٥٧ نقلاً عن كتاب جون نورمان، ص ٤٩-٥٠.

٦٠ نشرت الصحف المحلية النصَّ الكامل لهذا البيان. انظر: خدوري، ص ٣٣٤-٣٣٥.



السـفارتان البريطانيـة والأمريكيـة في ليبيـا بالإشـارات المسـتفيضة حـول هذه القضايا.

ومن **أشـهر قضايا الفسـاد المالي والإداري** التي شاعت أخبارها خلال تلك الحقبة:

- قضايـا منـح امتيـازات عقـود التنقيـب عـن البـترول (خلال حكومـات مصطفى بن حليم وعبد المجيد كعبار ومحمد عثمان الصيد).
- قضيـة طريـق فـزان ١٩٥٨-١٩٦٠ (حكومـة عبـد المجيـد كعبار).
- قضية مدّ أنابيب مياه درنة/ طبرق ١٩٦٠ (حكومة عبد المجيد كعبار).
- قضية مدّ أنابيب مياه عين الدبّوسـية إلى المرج ١٩٦٢ (حكومة محمد عثمان الصيد).
- قضيـة المسـاكن الجاهـزة لمدينـة المـرج ١٩٦٣ (حكومة محمد عثمان الصيد).

ويمكـن إرجاع تفاقـم ظاهـرة **التدهور الإداري وانتشـار الفسـاد المالي** إلى الأسباب التالية:

١- النظام الاتحادي ذاته ووجود أربع حكومات (حكومة اتحادية + ثـلاث حكومـات ولائيـة)، ووجـود عاصمتـين للبلاد هما طرابلـس وبنغـازي، والـشروع في بناء عاصمة ثالثة في مدينة البيضـاء، وتشـتت الإدارات والـوزارات بـين هـذه المـدن الثلاث.

٢- عـدم اسـتقرار الحكومـات لفترة معقولـة، فقد شـهدت هذه الحقبـة خمس وزارات وأكثر مـن عـشرة تعديـلات وزارية،





فضلاً عن عدم وجود ترتيبات إدارية وتقاليد تنظيمية تكفل استمراريّة العمل عند تغيير الوزارات والوزراء.

٣- وجود الغيرة والحساسيات والمنافسات الجهوية والقبلية الشخصية.

٤- الإنفاق الهائل نسبياً منذ شروع شركات البترول في التنقيب عن البترول في عام ١٩٥٦.

٥- ضعف الجهاز الإداري وندرة العناصر الوطنية المدرّبة الكفؤة في البلاد، واستغلال عدد من كبار المسؤولين لسمعة الملك، وما يحظى به من احترام، في تمرير عدد من القرارات والمشروعات باسمه، ونسبتها زوراً إلى توجيهاته.

٦- الاعتماد في بعض الأحيان على العصبيات القبلية والجهوية في التنصّل من المسؤولية عن الأعمال والقرارات والممارسات الخاطئة التي تستوجب المحاسبة والمساءلة القانونية.

٧- الضعف النسبي للسلطة الرقابية، متمثلة في مجلس الأمَّة، والمجالس التشريعية، وفي الصحافة الوطنية.

وأيّاً ما كانت الأسباب لهذه الحالة، من تدهور الإدارة وانتشار الفساد المالي، فلا شك أنَّها شكلت **معوّقاً إضافياً** أمام مسيرة دولة الاستقلال، وجرَّت نتائج سلبية ووخيمة على أداء الجهاز الإداري برمَّته، وعلى النموِّ الاقتصادي في البلاد، وعلى الاستقرار السياسي فيها .. ويمكن تحديداً الإشارة إلى **النتائج التالية**:

(أ) على الرغم من أنَّ **الملك ووليّ عهده** ظلا بعيدين عن التورّط في الفساد المالي الذي انتشر خلال تلك الحقبة فمن المؤكد أنَّه نال من سمعتهما في نظر شريحة كبيرة من الليبيّين، ذلك أنَّ عدداً من المورّطين في هذا الفساد هم من اختيار الملك (رؤساء وزارات) أو من حاشيته (أبناء الشلحي).

(ب) أسهم التدهور الإداري والفساد المالي في **زعزعة استقرار**





الدولة، وليس أدل على ذلك من إقدام البرلمان الليبي لأوّل مرَّة في أكتوبر/ تشرين الأول عام ١٩٦٠ بسحب الثقة من حكومة عبد المجيد كعبار، بسبب قضية طريق فزان وما ثار حولها من اتهامات بالمحسوبية والفساد المالي والإداري.

(ج) أدّى التدهور الإداري والفساد المالي إلى **إهدار جزء من الأموال العامَّة**، وتعطيل تنفيذ عدد من المشروعات الإنمائية، الأمر الذي حرم الاقتصاد من فائدتها.

(د) أضعف انتشار الفساد المالي والإداري موقف الحكومات الليبية المختلفة في **مواجهة الحكومات الأجنبية المانحة للمساعدات المالية** والاقتصادية، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي كثيراً ما تعللت بموضوع انتشار الفساد كمسوّغ لتعطيل صرف مساعداتها، أو الامتناع عن الاستجابة لطلبات زيادتها.

(هـ) أدّى انتشار الفساد المالي والتدهور الإداري إلى **زيادة التذمّر والسخط الشعبي** على الحكومة.[٦١]

على أنَّه تجدر الإشارة إلى أنَّ حالات الفساد والرشوة التي برزت في سلوك وممارسات عدد من رجال هذه الحقبة لم تكن تشكّل - وعلى العكس ممّا كان سائداً في بقية دول المنطقة- نمطاً أو أسلوباً معتاداً للحياة وفي التعامل. كما أنَّ الممارسات الفاسدة كانت محصورة في عدد محدود جداً من رجال الإدارة العليا في الحكومة.[٦٢]

٦١ تضمَّنت الكلمة التحريرية التي ألقاها النائب البرلماني الأستاذ مصطفى بن عامر أمام البرلمان الليبي حول الميزانية العامَّة خلال جلسة البرلمان التي انعقدت يوم ٩/ ٤/ ١٩٥٥ إشارات كثيرة إلى هذه الظاهرة، كما تضمَّنت المذكرة التي قدَّمتها مجموعة من الشخصيات البرلمانية والوطنية إلى الملك إدريس بتاريخ ٢٧/ ١٢/ ١٩٦٢ عدداً من المطالب يتعلق أحدها بوضع نهاية لظاهرة انتشار الفساد المالي والتدهور الإداري. انظر: المغيربي، **وثائق جمعية عمر المختار**..

٦٢ انظر: J. A. Allan ، ص ١٣٢.



إخفـاقات في المجال الاقتصادي

وُصـف أداء حكومـات هذه الحقبـة في المجال الاقتصادي والمـالي **بالتخبّط والعجـز والفـوضى وغيـاب التنسـيق وافتقـاد النظـرة البعيـدة المـدى وغلبـة الاعتبارات الجهويـة والقبلية الضيقة.**[٦٣] ويمكن تلخيـص أهم إخفاقات الحقبة غير النفطية في هذا المجال بالآتي:

(١) **عجزت حكومات هذه الحقبة عن إنفاق الأموال التي حصلت عليهـا من المسـاعدات الأجنبية على المشروعـات الإنمائية** التي كانـت البـلاد في أمـسِّ الحاجـة إليها. وعلى سـبيل المثـال بلغ مجموع ما تسلمته الحكومة الليبية من مساعدات أجنبية خلال الفـترة ما بين عامـي ١٩٥٠ و١٩٦٠ نحـو **(٥٨)** مليون جنيه ليبـي، أو ما يعادل **(١٦٣)** مليون دولار أمريكي، ومع ذلك لم تتمكن من إنفاق سوى نحو **(٣٣)** مليون جنيه ليبي وما يعادل نحو **(٩٢)** مليون دولار أمريكي. لقد عزيت هذه الظاهرة إلى **ضعف القدرة الاستيعابية للاقتـصاد الليـــبي**، وتلك حقيقة لا جدال فيها، غير أنَّه ممّا لا شـك فيه أيضـاً أنّ حرمان الاقتصاد الوطنـي من تلك الأمـوال يرجع إلى **غياب الكفـاءة الإدارية، وضعف التنســيق** بين مختلف الأجهزة المعنية، على النحو الذي أشار إليه تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

(٢) عـلى الرغـم مـن ارتفاع **إجمـالي الدخـل القومي** خـلال الفترة مـا بـين عامـي ١٩٥٠ و١٩٦١ نحو **خمس مـرات،** من **(١٥)**

---

٦٣ يراجـع عـلى الخصوص الدراسـات التي أعدَّها قسـم البحوث الاقتصادية بالبنـك الوطني الليبـي، وتقارير البنك السـنوية، وتقريـر بعثة البنك الدولي للإنشـاء والتعمـير (١٩٦٠) وكتابا الدكتور علي أحمد عتيقـة والدكتور راؤول فارلي المشـار إليهما سـابقاً، ورسالة الدكتوراه للمستر ويليام ويدلي (غير منشورة، جامعة كولومبيا، ١٩٧١) وكتاب J. A. Allan.

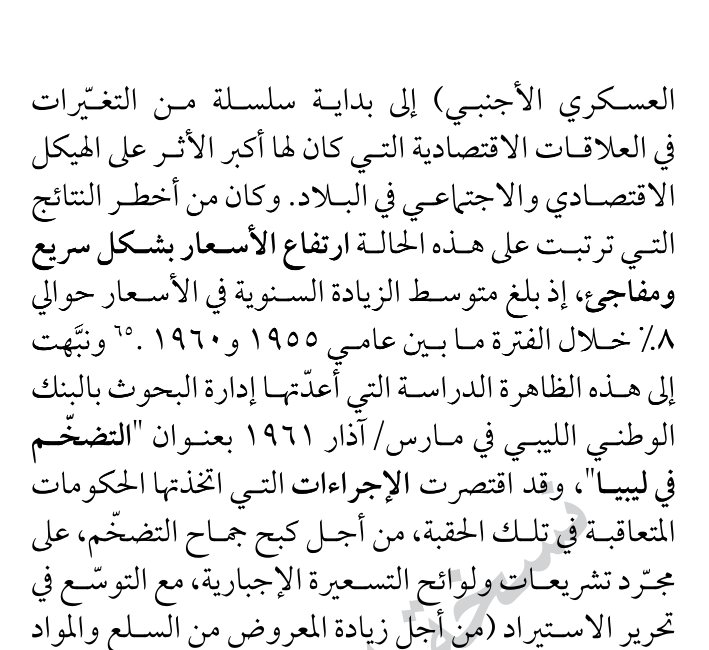
مليـون جنيـه ليبي إلى نحو (٧٠) مليون جنيـه ليبي، كما ترتب على ذلك زيادة **متوسط دخل الفرد** السنوي من (١٥) جنيهاً في عـام ١٩٥٠ إلى نحـو (٥٠) جنيهاً في عام ١٩٦٠. غير أنَّ هذه الزيـادة في الدخل القومـي **لم تصاحبها زيادة حقيقية في التطور الاقتصادي للبلاد.**

(٣) صاحب شروع **شركات البترول** في عمليات التنقيب في البلاد منـذ عام ١٩٥٦ إنفاق جزءٍ من مصروفاتها في السـوق الليبية، ممّا أدّى إلى أن تأخذ **ظاهرة التفاوت بين دخول الليبيّين شـكلاً صارخاً وكريهاً**. ذلك أنَّ إنفاق هذه الشركات **تركز في مدينتي طرابلـس وبنغـازي**، وجلب معه سيولة نقدية زائـدة تحوّلت إلى زيـادة في الطلب على السـلع والخدمات فيهـما، ممّا أدّى إلى اجتـذاب اليد العاملة من الأرياف إلى هاتين المدينتين، كما أدّى مـن جهة أخـرى إلى تكوين **وتجمّـع رأس المال لـدى فئة قليلة** مـن الأجانب والليبيّـين ممّن كانت لديهم القدرة والاسـتعداد للاسـتجابة للحركـة التجاريـة الناجمة عـن دخـل الشركات البتروليـة في الأسـواق الليبية. وعلى الرغم مـن أنَّ هذه الحالة قـد أدَّت إلى ارتفاع دخول الغالبيـة العظمى من الليبيّين، فإنَّها أدَّت إلى حدوث **تفاوت كبير في دخولهم** وسوء توزيع للدخل بينهـم لأنَّ قلـة قليلة منهم[٦٤] أخذت تزداد ثـراءً بسرعة كبيرة، على حين بقيت الأغلبية السـاحقة منهم تزداد فقراً نسـبياً. ولم يسـجّل لحكومات هـذه الحقبة إلا القليل مـن الجهود في مجال تصحيـح هـذه الحالـة مـن التفـاوت والاختـلال بـين دخول المواطنين، وفي مجال تقريب وتقليل حدّة درجته وسرعته.

(٤) **أدَّت التغيـرات السريعـة والمفاجئـة في الدخـول والأسـعار** (بسـبب الإنفاق الحكومي وإنفاق شركات البترول والإنفاق

---

٦٤ انحـصرت هـذه الفئـة في عـدد من الليبيّـين والأجانـب الذين يعملـون في التجارة وسـوق العقـارات والمقاولات والسمسرة، وربما في التجارة باليد العاملة. عتيقة، أثر البترول على الاقتصاد الليبي ١٩٥٦-١٩٦٩.



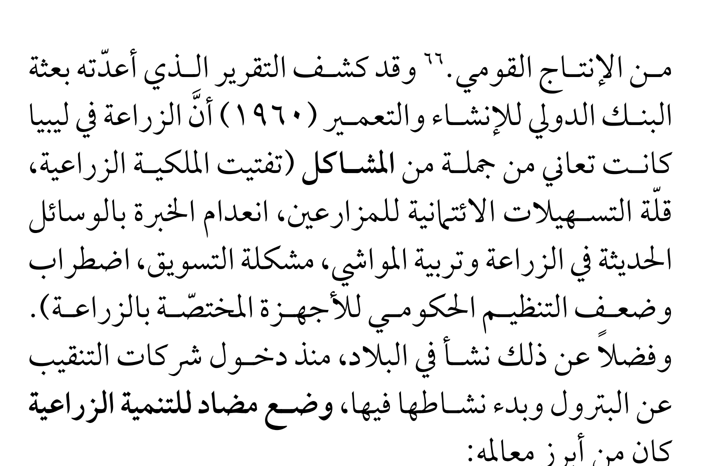
العسكري الأجنبي) إلى بداية سلسلة من التغيّرات في العلاقات الاقتصادية التي كان لها أكبر الأثر على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في البلاد. وكان من أخطر النتائج التي ترتبت على هذه الحالة **ارتفاع الأسعار بشكل سريع ومفاجئ**، إذ بلغ متوسط الزيادة السنوية في الأسعار حوالي ٨٪ خلال الفترة ما بين عامي ١٩٥٥ و١٩٦٠.[٦٥] ونبَّهت إلى هذه الظاهرة الدراسة التي أعدّتها إدارة البحوث بالبنك الوطني الليبي في مارس/ آذار ١٩٦١ بعنوان "**التضخّم في ليبيا**"، وقد اقتصرت **الإجراءات** التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة في تلك الحقبة، من أجل كبح جماح التضخّم، على مجرّد تشريعات ولوائح التسعيرة الإجبارية، مع التوسّع في تحرير الاستيراد (من أجل زيادة المعروض من السلع والمواد لمواجهة الطلب عليها).

(٥) بقدر ما كانت **السيولة التي طرأت على الاقتصاد الليبي** بسبب زيادة الإنفاق العام (الحكومي) والخاص (شركات البترول والإنفاق العسكري الأجنبي ونفقات أجهزة ومكاتب الأمم المتحدة) ضرورية لهذا الاقتصاد، فإنَّها بما أحدثته من ارتفاع هائل في الطلب على السلع والخدمات المحلية والأجنبية، كانت البداية في **إخلال التوازن بين قطاعاته المختلفة وبين النمو في المدن والقرى**. ومن الواضح أنَّ الحكومات المتعاقبة قد عجزت عن كبح جماح هذا الاختلال وعن إعادة التوازن لدرجة النمو **بين مختلف قطاعات الاقتصاد وبين المدن والأرياف**.

(٦) شكلت **الزراعة وتربية الحيوانات** القاعدة الرئيسية والأساسية للاقتصاد الليبي. فقد كانت الزراعة تستوعب نحو ٨٠٪ من سكان البلاد، كما كانت المنتجات الزراعية تشكل نحو ٩٣٪

٦٥ تعدّ المراجع الاقتصادية يومذاك نسبة ٣٪ معدلاً مقبولاً للزيادة السنوية في الأسعار ولا تدعو للقلق والانزعاج.

مـن الإنتـاج القومي.[٦٦] وقد كشـف التقرير الـذي أعدّته بعثة البنـك الدولي للإنشـاء والتعمـير (١٩٦٠) أنَّ الزراعة في ليبيا كانـت تعاني من جملـة من **المشـاكل** (تفتيت الملكيـة الزراعية، قلّة التسـهيلات الائتمانية للمزارعين، انعدام الخبرة بالوسائل الحديثة في الزراعة وتربية المواشي، مشكلة التسويق، اضطراب وضعـف التنظيـم الحكومـي للأجهـزة المختصّـة بالزراعـة). وفضلاً عن ذلك نشـأ في البلاد، منذ دخـول شركات التنقيب عن البترول وبدء نشـاطها فيها، **وضـع مضاد للتنمية الزراعية** كان من أبرز معالمه:



- انسـحاب **اليد العاملة** وهجرتهـا بأعداد كبيرة من الريف إلى المـدن الرئيسـية،[٦٧] ممّـا أدّى إلى انخفـاض الإنتـاج الزراعي في المناطق التي خسرت تلك اليد العاملة.
- انـصراف **رأس المال** عن الاسـتثمار في الزراعـة بحثاً عن فرص استثمار ذات عائد سريع وعال ومضمون، ولاسيما في مجالات التجارة والعقارات.
- زيادة **تكلفة الإنتاج** في القطاع الزراعي.

وعـلى الرغـم مـن أنَّ الحكومـة (وزارة محمـد عثـمان الصيد) اسـتحدثت في عـام ١٩٦١ (بنـاءً عـلى توصيـة البنـك الدولي للإنشـاء والتعمـير) **وزارة اتحادية للزراعة**، تعبـيراً من جانبها عـن اهتمامها بهـذا القطاع، فإنَّ هذه الخطـوة لم تغيّر من حقيقة **موقـف حكومـات الحقبة غير النفطيـة ومن أنَّه اتسـم بانعدام الوعـي وباللامبالاة، الأمر الـذي أدَّى إلى اضمحلال وتدهور أوضاع الزراعة حتى نهاية هذه الحقبة.**

٦٦ رسـالة ماجسـتير لحسـين الزقعـار بعنـوان *The Libyan Oil Industry and its Role in the National Economy*، جامعة واشنطن دي سي، ١٩٧٠، ص ٦٨.

٦٧ انخفضت نسبة سكان الريف إلى مجموع السكان من ٨٠٪ عام ١٩٥٤ إلى نحو ٧٠٪ في عام ١٩٥٨ إلى نحو ٥٠٪ في عام ١٩٦٢.





(٧) كانـت **الصناعة** غداة الاسـتقلال في حالة متردّية، وعلى الرغم مـن ضعـف الإمكانـات الفنيـة والمادية التـي كان بمقـدور حكومـات الاسـتقلال أن تقدّمهـا للصناعة وحركـة التصنيع خـلال هذه الحقبـة، يلاحظ أنَّ درجـة الاهتمام التـي أظهرتها الأجهـزة الحكومية بهذا القطاع كانـت **بالغة التدنّي والضعف،** فلـم يتجـاوز إجمالي الإنفاق عليـه خلال السـنوات ١٩٥٤-١٩٥٦ مبلـغ (٢٠) ألـف جنيه ليبـي، أمَّا في عـام **١٩٦٢** فلم يتجـاوز مبلغ (١٣٨) ألف جنيه ليبي. وفضلاً عن ذلك مرَّت سـنوات هذه الحقبة بكاملها دون أن يتمَّ إجراء **مسـح صناعي شامل بالبلاد**.

(٨) عـلى الرغم من صـوّر الاهتمام المتعدّدة التـي أبدتها حكومات هـذه الحقبة **باليد العاملة،** والتـي تمثلت في إصدار مجموعة من التشريعات التي حمت حقـوق العمال، وفي الخدمات التعليمية والصحيـة والاجتماعيـة التي وفرتهـا لهذا القطاع، فقد شـاب أداء الحكومـات المتعاقبـة خلال هذه الحقبـة العديد من أوجه القصور كان من بينها:

* لم يـراع **التخطيـط التعليمي** احتياجـات الدولة وخططها الإنمائية الحاضرة والمستقبلية، للتعليم الفني والحرفي.

* تركـت هذه الحكومـات اليد العاملـة - بالكامل تقريباً- **تحت رحمة تأثيرات البترول**.

* وقفـت هـذه الحكومـات موقفاً سـلبياً من **ظاهـرة نزوح المواطنـين من الدواخـل إلى المدن** السـاحلية، الأمر الذي أدَّى إلى ازدحـام المـدن، وزيـادة الضغـط عـلى مرافـق الإسكان والمرافق العامة والخدمات التعليمية والصحية، مع ما صاحبه من مشـاكل اجتماعية باهظة التكلفة، ومن تأثيرات سلبية على قطاع الزراعة.



* فتـح باب **التوظيف أمام أعداد كبيرة من العمال غير المهرة في الدوائر والأجهزة الرسـمية كخفراء ومباشرين وعمال غير منتجين.**









إنجـــازات

لا شـك في أنَّ نجـاح حكومـات الحقبة غـير النفطية في المحافظـة على دولة الاسـتقلال متماسكة متحدة يُعدّ إنجازاً في حدِّ ذاته، فلم يكن أحد يراهن على أن يتحقـق ذلك الأمر في ظل الصعوبات والأخطار التي صاحبت ولادتها، وظلت تحيـط بها، وتتهـدّد وجودها واسـتمرار بقائهـا "**إنَّ الكثيرين مـن المراقبين وقت الاسـتقلال نظروا إلى هذه الدولة الناشئة، بعاهلها المسنّ وشعبها الممزّق ودخلها الهزيل، فلم يروا في طريق مستقبلها غير المحن والكوارث** ..".[٦٨]

وعـلى الرغم من **المعوّقات** الموروثة والطارئة، و**المعوقات** الذاتية والخارجية المتواصلـة، و**الأزمات** التي صنعتها أو فرضت عليهـا، و**الإخفاقات** التي منيت بها أحياناً، اسـتطاعت حكومات تلك الحقبة أن تحقق **إنجازات** باهرة، بمقاييس ذلـك العـصر وكل عصر، ليس بمقـدور منصف أن يتجاهلها أو يتناسـاها، ولا يملك إلا أن يعترف بها ويذكرها لتلك الحقبة ورجالاتها. من ذلك:

١- احـترام رجـال الدولـة، وعـلى رأسـهم الملـك، **للدسـتور** وأحكامـه، وعـدم تعطيلـه، وحرصهـم على مبـادئ الشرعية الدسـتورية وسـيادة القانـون والفصـل بين السـلطات، وعلى استقلالية القضاء ونزاهته.[٦٩]

٢- اسـتكمال **البنيان التشريعي** للدولة واستصدار القوانين المنظمة لشؤون الدولة ونظمها ولعلاقات المواطنين ومعاملاتهم.

٣- اسـتكمال **البنيـان القضائـي والإداري والتنظيمـي** للدولة من خلال استحداث مختلف الوزارات[٧٠] والهيئات[٧١] والمؤسسات،

---

٦٨ دي كاندول، ص ١١٩.

٦٩ راجع ما ورد في مبحث "في مجال الحريات والحقوق الأساسية" من هذا الفصل.

٧٠ جـرى إنشـاء وزارة العمل والشـؤون الاجتماعية عـام ١٩٦٠، ووزارات الزراعة والصناعة وشـؤون البترول عام ١٩٦١، ووزارة الداخلية في أواخر عام ١٩٦٢، ووزارة التخطيط والتنمية في مطلع عام ١٩٦٣.

٧١ جرى إنشاء لجنة البترول عام ١٩٥٥، ومجلس الإعمار عام ١٩٥٦.

من ذلك إنشاء المحكمة الاتحادية العليا (١٩٥٣)، والجامعة الليبية (١٩٥٥)، والبنك الوطني الليبي (١٩٥٥)، والبنك الزراعي الوطني (١٩٥٥)، والكلية العسكرية الملكية (١٩٥٧)، والمؤسسة العامة للتأمين الاجتماعي (١٩٥٨)، والجامعة الإسلامية (١٩٦١).

٤- بذل الجهود المتواصلة، والنجاح في تأمين **الأموال** اللازمة من **مصادر خارجية** في شكل مساعدات مالية لسدّ عجز الموارد الذاتية للدولة عن تغطية نفقاتها (فضلاً عن مساعدات أخرى فنية وعينية وعسكرية). ولا يخفى أنَّ حصول ليبيا على هذه المساعدات تمَّ خلال حقبة لم تكن فيها الأموال متاحة بسخاء،[٧٢] ولم يكن حجم التعاون الاقتصادي الدولي قد بلغ القدر الذي وصله في العقود التالية، كما لم يكن التعاون العربي في المجالات المالية والاقتصادية قد بلغ قدراً يمكن التعويل عليه. وقد تحقق هذا الإنجاز رغم صيحات اليأس التي كانت تتردّد على لسان مختلف الخبراء بشأن مستقبل ليبيا الاقتصادي.

٥- جرى إدخال جميع **إيرادات الدولة الذاتية والخارجية إلى الخزانة العامة**، كما جرى التصرّف في هذه الأموال وإنفاقها بموجب قوانين أقرّتها السلطة التشريعية ممثلة في مجلسي النواب والشيوخ. وعموماً جرى إحاطة التصرّف في المال العام، جباية وإنفاقاً، بجملة من الإجراءات والضوابط والترتيبات التي من شأنها المحافظة عليه.[٧٣]

٦- لم تتوانَ ولم تتردّد الحكومات المتعاقبة في الاستعانة **بالخبرات غير الليبية**، وفي مقدّمتها الخبرات العربية، لسدّ النقص في الكفاءات والعناصر الوطنية المدرّبة في شتى المجالات.[٧٤]

---

٧٢ راجع ما أشرنا إليه آنفاً بشأن شحّ الدول المانحة للمساعدات. ويلاحظ أنَّ الحصول على هذه الأموال لم يكن دوماً مؤكداً ولا مضموناً، إذ كان يتوقف على أوضاع وسياسات الدول المانحة. راجع J. A. Allan، ص ٧٤.

٧٣ وردت هذه الإجراءات والضوابط بشكل مجمل في صلب الدستور (المواد من ١٥٩ إلى ١٧٢) وجرى تفصيلها في القوانين واللوائح المالية التي صدرت لاحقاً.

٧٤ راجع ما ورد تحت مبحث "في مواجهة نقص الخبرات الوطنية" من هذا الفصل.



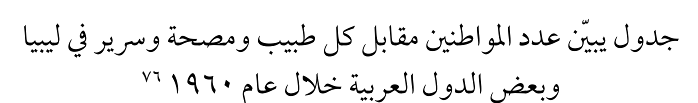
٧- الـشروع منـذ مرحلة مبكـرة في بناء **القـوات المسـلحة الليبية**، وفيما بعد اسـتحداث نواة للقـوات البحرية والجوية والاهتمام **بتسـليحها**، مـع تجنّـب أن يتمَّ ذلـك على حسـاب احتياجات الدولـة الأساسـية الأخـرى، وإرسـال **البعثـات الدراسـية العسـكرية** إلى مـصر والعـراق وتركيـا، فضـلاً عـن بريطانيـا والولايات المتحدة الأمريكية واليونان وإيطاليا.

٨- الاهتـمام **بالتعليـم** في جميـع مراحله، وإغـداق الإنفـاق عليه، وتعـدّ النهضة التعليمية التي شـهدتها ليبيا خـلال تلك الحقبة حالة غير مسـبوقة على مسـتوى معظم الدول العربية والدول الناميـة.[٧٥] وقـد ارتفـع إجمـالي الإنفاق السـنوي عـلى التعليم مـن (٥٩٩) ألـف جنيـه في العـام المـالي ٥٠/ ١٩٥١ إلى مبلغ (٤٦٦, ٥) ألف جنيه في العام المالي ٦٢/ ١٩٦٣.

٩- حظيـت **الخدمـات الصحيـة** هـي أيضـاً باهتـمام خـاص مـن حكومـات هذه الحقبة. وقد ارتفـع إجمالي الإنفاق على الصحة العامـة في الميزانيـة العامة من (**٤٥٧**) ألـف جنيه في العام المالي ٥٢/ ١٩٥٣ إلى (**٩, ٢**) مليـون جنيـه في العـام المـالي ٦٢/ ١٩٦٣. وبلـغ إجمالي ما تـمَّ إنفاقه على هذا القطـاع حتى نهاية هذه الحقبة نحو (**٦, ١٥**) مليون جنيه أي ما يعادل ٤, ٧٪ من إجمالي الإنفاق العام. ويجسّـد الجدول التالي كيف أنَّ الخدمات الصحيـة في ليبيـا (على الأقل مـن الناحية العدديـة) أصبحت مع نهاية عام ١٩٦٠ في وضع أفضل مما كانت عليه نظيراتها في عدد من الدول العربية.

---

٧٥ راجع ما ورد تحت مبحث "في مواجهة نقص الخبرات الوطنية" من هذا الفصل.


جدول يبيّن عدد المواطنين مقابل كل طبيب ومصحة وسرير في ليبيا
وبعض الدول العربية خلال عام ١٩٦٠ [٧٦]

الدولة	عدد المواطنين مقابل كل طبيب	عدد المواطنين مقابل كل مصحَّة	عدد المواطنين مقابل كل سرير
ليبيا	٤,٤٠٠	١٢٢٠	٣٠٠
السعودية	١٣,٠٠٠	٧٢٧٠	١,٥٨٠
تونس	١٠,٠٠٠	–	٣٦٠
مصر	٢,٥٠٠	٢٧٣٠	٥٠٠
العراق	٤,٩٠٠	٧,٢٠٠	٥٠٠
الشرق الأوسط	٤,٢٩٨	٢,٧٩٧	٥١٤

١٠- بذلت حكومات هذه الحقبة جهوداً متواصلة وناجحة في معركة اكتشاف **البترول الليبي**، وفي العمل على زيادة عائدات البلاد من هذا المورد، وضمان اعتبار هذه الثروة ملكاً لكامل الشعب الليبي، وأيلولة هذه العائدات إلى الخزانة العامة.[٧٧] كما عملت هذه الحكومات على تخصيص حصة مناسبة من هذه العائدات للإنفاق على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد.[٧٨]

٧٦ المصدر. *World Tables*. Published by The World Bank. Washington D. C., 1976. ومن الواضح أنَّه كلما انخفض عدد المواطنين مقابل كل طبيب ومصحة وسرير عدّ ذلك مؤشراً على تقدم الخدمات الصحية.

٧٧ جرى تحقيق ذلك من خلال قانون البترول رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٥ الذي صدر به مرسوم ملكي في ٢١/ ٤/ ١٩٥٥ وهو القانون الذي عدّ الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط والعالم الثالث، وقد استكمل ذلك بالتعديلات التي أدخلت على هذا القانون في عام ١٩٦١.

٧٨ أصدرت حكومة عبد المجيد كعبار في ١٩/ ٧/ ١٩٥٨ القانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٥٨ الذي أوجب تخصيص ٧٠٪ من عائدات البترول الليبي على مشروعات وبرامج التنمية.

١١- حرصت حكومات هذه الحقبة، رغم ندرة مواردها المالية، على تكوين **احتياطي متنام من العملات الأجنبية والذهب،** كغطاء لعملتها المصدّرة. وقد بدأت هذه الاحتياطيات في الارتفاع منذ عام ١٩٥١ بسبب دخول شركات البترول مرحلة التنقيب والاستكشاف (وأصبحت مصروفاتها تشكل مصدراً مهماً للعملة الأجنبية). كما دخل "**الذهب**" ضمن هذا الاحتياطي منذ عام ١٩٥٩. وقد بلغ إجمالي الاحتياطي في عام ١٩٦٣ نحو (**٢٤**) مليون جنيه ليبي. وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى ما ورد على لسان المستر Robert L. Bernson مدير بعثة العمليات الأمريكية بليبيا أثناء لقائه التوديعي بالملك إدريس بطرابلس يوم ١٤/ ١/ ١٩٦١، ما ترجمته:

> ".. إنَّ العملة الليبية الموجودة في التداول مغطاة بنحو **١٢٥٪** من قيمتها بالعملات الأجنبية، وهذا يشكل أكبر غطاء من العملات الصعبة لأيّة عملة مصدّرة في العالم. وفي رأيي، أنّه ليس من الضروري تغطية العملة الليبية بهذا الشكل وإلى هذا الحد. ومن المعتاد في بلد كالولايات المتحدة الأمريكية، وفي عدد آخر من بلدان العالم الحر، أن يُكتفى بتوفير غطاءٍ للعملة المصدّرة من العملات الصعبة (الأجنبية) يتراوح بين **٣٠٪** و**٤٠٪** من قيمتها. فإذا قامت ليبيا بالشيء نفسه فسيكون لديها أموال إضافية يمكن لوزارة الخزانة استخدامها .." .[٧٩]

١٢- حرصت حكومات هذه الحقبة على توطيد **التعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية** والاستفادة من خبراتها وتوصياتها. من ذلك، تعاونها مع منظمة **اليونسكو** في عدّة مشروعات،

---

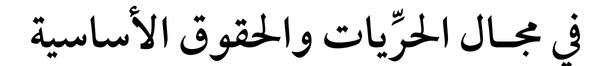
٧٩ التقرير السرّي المرسل من السفارة الأمريكية في ليبيا بشأن تلك المقابلة المؤرّخ في ١١/ ٢/ ١٩٦١ ذو الرقم الإشاري (٣٤٣) الملف المركزي للخارجية الأمريكية 873.00/2-1161.

من بينها إنشـاء **كلية الدراسـات الفنية العليـا** في طرابلس عام ١٩٦١، ومنهـا تجربـة محو الأمّيـة في فزان. بل ذهبـت إلى حدّ أخـذ المبـادرة والطلـب إلى **البنـك الـدولي للإنشـاء والتعمير** القيام بمسـح شامل للاقتصاد الليبي (تمَّت الدراسة بين عامي ١٩٥٨ و١٩٥٩).[٨٠] ومـن المنظـمات الدوليـة الأخـرى التـي اسـتعانت بها تلك الحكومات **منظمة العمـل الدولية ومنظمة الأغذيـة والزراعـة** – الفـاو. كما قامـت في إطار هـذا التعاون الدولي بإجراء **الإحصاء السكاني** الشامل عام ١٩٥٤ و**التعداد الزراعي** عام ١٩٦٠، وعدّت هذه الإحصاءات خطوات هامّة عـلى طريق توفـير البيانـات والمعلومات الإحصائيـة بوصفها أحد المتطلبات الضرورية لأيّة دولة عصرية.

١٣- مع اقـتراب هذه الحقبة على الانتهاء، شرعـت الحكومة الليبية (حكومـة محمـد عثمان الصيـد)، بنـاءً عـلى توجيهـات الملك إدريـس، في **التخلص التدريجي من النظام الاتحـادي** بإصدار جملـة من القوانـين بدءاً مـن ٧/ ١٢/ ١٩٦٢ جـرى بموجبها تعديـل عدد من مواد دسـتور ١٩٥١ المتعلقـة بنظام الحكم في الولايـات. وقد اعتبرت هذه القوانـين خطوة هامّة على طريق الإصلاح السياسي والإداري وتحقيق الوحدة الشاملة للبلاد.

٨٠ نُـشر تقريـر بعثـة البنـك الـدولي في عـام ١٩٦٠، وكانـت التوصيـات الـواردة بـه أسـاس الإصلاحـات الإدارية والاقتصادية التي قامت بها الحكومات الليبية منذ ذاك اليوم.





في مجـال الحرِّيات والحقوق الأساسية

من المعروف أنَّ الحرّيات والحقوق الأساسـية للمواطنين في المنطقة العربية (ولاسـيما الـدول المجـاورة لليبيـا شرقـاً وغربـاً) تعرَّضـت خلال تلـك الحقبة لانتهـاكات بشـعة ومتواصلة من قبـل حكوماتها وحكامها. وكان من السـمات البارزة للحياة السياسـية في ظل نظم المنطقة يومذاك تعطيل الدساتير وإلغاؤها، وانتشـار الاعتقالات التعسّـفية وتعذيب المعتقلين، ومصادرة الحرّيات، وتأميم الصحافـة، ومنـع قيام الأحـزاب والجمعيـات، وهيمنة فكرة التنظيم السـياسي الواحـد أو الحـزب الواحد (الاتحاد الاشـتراكي العربي في **مـصر**، والحزب الحر الدستوري في **تونس**، وجبهة التحرير الوطني في **الجزائر**).

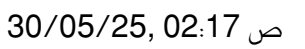
ومـع ذلـك يمكن القـول إنَّ حكومـات العهـد الملكي خلال تلـك الحقبة اسـتطاعت أن تتجنَّـب الوقـوع في تلـك الممارسـات، و**حفظـت لمواطنيهـا قدراً كبـيراً مـن الحريات والحقوق الأساسـية**. وليـس من قبيـل المبالغة الادّعـاء بأنَّ أداء حكومات تلك الحقبة في مجال حقوق الإنسـان كان متميّزاً وجديراً بالتقدير والاعتبار، رغم عدم خلّوه من الهنات والتجاوزات وبعض الانتهاكات، وذلك كما يتضح من الإشارات التالية:

١- أظهـرت ممارسـات جميـع المسـؤولين، وفي مقدّمتهـم الملـك إدريس، في مجملها، **احتراماً للدسـتور**[٨١] ونزولاً عند أحكامه، ولم يجرِ تعطيل الدستور ولو مرَّة واحدة طوال هذه الحقبة.

٢- سـارعت الحكومـات المتعاقبـة إلى إصدار **القوانـين** التي نصَّ عليهـا الدسـتور أو أحـال إليهـا، مـن ذلـك: قانـون العمـل لسـنة ١٩٥١ وتعديلاتـه، قانون المحكمة العليا لسـنة ١٩٥٣

---

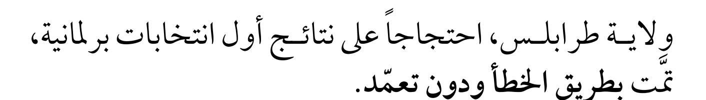
٨١ خصَّص الدسـتور الليبي لعام ١٩٥١ جميع مواد الفصل الثاني منه [المواد من رقم (٨) إلى رقم (٣٥)] لما أطلق عليه "حقوق الشعب"، كما خصّص المواد (١٨٩ و١٩٠ و ١٩١) منه لحقوق اللاجئين السياسيين والأجانب المقيمين في ليبيا، وخصّص المادة (١٩٢) منه للأحوال الشخصية لغير المسلمين.



وتعديلاتـه، قانـون حالـة الطـوارئ لسـنة ١٩٥٥، قانـون الأحـكام العرفيـة لسـنة ١٩٥٥، قانـون تنظيـم الاجتماعـات العامـة والمظاهـرات لسـنة ١٩٥٦، وقانون المطبوعات لسـنة ١٩٥٩ وتعديلاته.

وفضـلاً عـن ذلـك، تجـدر الإشـارة إلى **الحقائق التالية** بشـأن واقـع حقوق الإنسان الليبي خلال تلك الحقبة:

- لم يجرِ طوال هذه الحقبة تشـكيل **أيّة محكمة اسـتثنائية مدنية أو عسكرية.**
- لم يجرِ طوال هذه الحقبة اعتقال أيّ مواطن أو احتجازه **عن غير طريـق النيابة العامة**، ولم يكن هناك تعـدّد للجهات القضائية، عادية واستثنائية، سياسية وغير سياسية.
- لم يثبت قيام السلطات **بتعذيب** أيّ معتقل أو سجين.
- عـلى الرغـم مـن إلقاء السـلطات خـلال تلك الحقبـة القبض على عدد من المواطنين (المدنيين والعسـكريين) بتهمة الإعداد لقلب نظام الحكم، فقد تمّ اعتقالهم جميعاً **في إطار القانون**، كما **لم يتعرّضوا للتعذيب**، أو لأيّة معاملة مهينة، كما جرت محاكمتهم جميعـاً أمـام محاكم عاديـة أصـدرت بحقهم أحكاماً بالسـجن لبضـع سـنوات، وأفرج عنهـم جميعاً قبـل انقضـاء مدّتها، كما جرى تشـكيل لجان لتسـوية أوضاعهـم الدراسـية والوظيفية فور إطلاق سراحهم.
- لم يحـدث طوال سـنوات هذه الحقبـة قيام السـلطات بقتل أيّ مواطـن عـن **عمـد وترصّـد**، سـواء بالاغتيـال والتصفيـة أو تحت التعذيـب. وتؤكد التقارير أنّ **حوادث القتل** التي وقعت خـلال الأشـهر الأولى لحصـول البـلاد عـلى اسـتقلالها (يوم ٢١/ ٢/ ١٩٥٢) أثنـاء المظاهـرات التـي شـهدتها بعض مدن


ولايـة طرابلـس، احتجاجاً على نتائـج أول انتخابات برلمانية، تمّت **بطريق الخطأ ودون تعمّد**.

- لم تعرف هذه الحقبة حالة واحدة من حالات **الاختفاء القسري** لمواطن من مواطنيها.

ومـن المواقـف التـي لا ينبغي أن تنسـى لحكومـات النظام الملكـي في تلك الحقبة إيواؤها **لعدد من اللاجئين السياسيين العرب**، ورفضها لطلبات تسليمهم مـن قبـل دولهم، كما حدث مـع **اللاجئ التونـسي** صالح بن يوسـف (١٩٥٦)، وكـما حدث مع عدد من **اللاجئين المصريين** كان مـن أبرزهم الدكتور محمود أبو السعود والدكتور علي نشأت.[٨٢]

٨٢ هـذا بالإضافـة إلى المصريـين الثلاثة الذيـن لجأوا إلى برقة خلال شـهر يوليو/ تمـوز ١٩٤٩ أيام "إمـارة برقة" وبقوا في حماية ليبيا بعد حصولها على اسـتقلالها وهم: عز الدين إبراهيم، ومحمود يونس الشربيني، وجلال الدين إبراهيم سعدة.

05__5th Chapter__Vol__03.indd 578 30/05/25, 02:17 ص




الحرّيـة والمشاركة السياسية

وقعت في عدد من مدن ولاية طرابلس (مصراته وترهونة والزاوية وصبراته، فضلاً عن مدينة طرابلس ذاتها)، كما سلفت الإشارة،[٨٣] مظاهرات صاخبة من قبل أنصار **حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي**، احتجاجاً على نتائج الانتخابات البرلمانية الأولى فور الإعلان عنها في ٢١/ ٢/ ١٩٥٢. وقد اصطدمت الشرطة بالمتظاهرين ممّا أدّى إلى مقتل **(١٧)** متظاهراً وجرح نحو **(٢٠٠)** منهم. وقامت السلطات على الفور باعتقال الزعماء الرئيسيّين في الحزب، كما تَّم نفي رئيس الحزب **بشير السعداوي** إلى خارج ليبيا يوم ٢٢/ ٢/ ١٩٥٢ بحجّة أنَّه كان يحمل جواز سفر غير ليبي.[٨٤]

ولم تكتفِ حكومة المنتصر بهذه الإجراءات، فقامت بإصدار **قرار إداري يمنع النشاط الحزبي ويحظر تشكيل الأحزاب السياسية في البلاد**. ومنذ ذلك التاريخ حتى نهاية هذه الحقبة (وفي الواقع حتى نهاية العهد الملكي) **لم تتشكّل في ليبيا أيّة أحزاب سياسية علنية**. وبسبب هذه الحقيقة المؤسفة درج الكتاب الذين تناولوا النظام الملكي حتى الآن على اتهامه بالقمع والاستبداد السياسي وحرمان الشعب الليبي من الحرية والمشاركة السياسية. وفي اعتقادنا إنَّ هناك مبالغة كبيرة في هذا الأمر، ليس فقط من منظور ما كان سائداً في المنطقة من قمع وكبت واستبداد، ولكن من خلال النظر الموضوعي في سياسات النظام الملكي وممارساته في هذا المجال أيضاً. صحيح أنَّ حرمان القوى الوطنية والسياسية من تشكيل أحزاب تعبّر عن رؤاها وتصوّراتها يعدّ مثلبة ونقيصة للنظام الملكي في هذا الشأن إلا أنَّ هذا لا يعني إطلاقاً أنَّ الشعب الليبي لم يكن يتمتع بقدر كبير من الحرية السياسية، أو أنَّه حُرم من المشاركة السياسية حرماناً فاحشاً.

---

٨٣ الفصل الأول "حكومة محمود المنتصر .. البداية الصعبة" في المجلد الثاني من هذا الكتاب.

٨٤ تردَّد أنَّ بشير السعداوي كان ينوي، فور حصول حزب المؤتمر الوطني على أغلبية برلمانية، أن يقوم بتعديل الدستور وإلغاء النظام الاتحادي الذي كان يعارضه أشدّ المعارضة، كما انتشرت إشاعات بأنه كان يفكر في القضاء على النظام الملكي. انظر: خدوري، ص ٢٥١.

05__5th Chapter__Vol__03.indd 579 30/05/25, 02:17 ص





(أ) الصحـافة [٨٥]

في الوقت الذي كانت فيه الصحافة مكبَّلة ومؤمَّمة على امتداد معظم الأقطار العربيـة، عـدا **لبنان**، كانـت نظيرتها في ليبيـا الملكية خلال تلك الحقبـة تعيش ما يمكن أن يوصَف بحالة من الازدهار النسبي، كما كانت الصحافة تتمتع بهامش واسـع مـن حرية النـشر والتعبـير. ولم تكـن الصحافة يومـذاك تعاني مـن "قلم الرقيـب" بقدر ما كانت تعاني من الأمّية المتفشّـية بـين الليبيّين ومن عزوفهم عن القراءة وعدم الإقبال عليها.

وقد بلغ **عدد الصحف** التي صدرت خلال تلك الحقبة (**٢٠**) جريدة ومجلة يومية وأسـبوعية وشـهرية، منها اثنتان فقط مملوكتان للحكومـة، أمَّا البقية فهي ذات ملكيـة خاصّـة، إمَّا لمواطنـين، وإما للروابـط والنقابات الحـرّة، فضلاً عن مجلتـين فصليتـين، إحداهمـا تصـدر عن جامعـة السـيد محمد بن علي السـنوسي الإسلامية، والأخرى عن المفوضية العامة للكشاف الليبي.

كانـت "**المسـاحة المحظورة**" أمـام تلك الصحـف محدودة للغايـة، وتكاد تنحـصر في المسـائل ذات الحساسـية الخاصة جـداً والمتعلقـة بالنظـام أو بالأمن القومي، كما كان من المحظورات استخدام تلك الصحف منابر للترويج لأفكار تصطـدم بعقيـدة الأمَّة ومقدّسـاتها. وقد عرفت صحافـة تلك الحقبـة كتّاباً من مختلف التوجّهات الفكرية، ومن المعروفين بميولهم الحزبية الإسلامية واليسارية والقومية.

ومن يطالع صحافة تلك الحقبة يلاحظ أنّها انهمكت بقوة واندفاع في توجيه انتقاداتها الشـديدة واللاذعة إلى عدد من الموضوعات الحساسّة، مثل المعاهدات والقواعد الأجنبية، ودور رجال برنامج النقطة الرابعة الأمريكي، ودور الهيئات الأجنبية (الأمريكية والبريطانية) ودور الخبراء والمستشارين الأجانب وشركات البـترول، فضـلاً عن الخـوض الناقد في قضايا الفسـاد الإداري والمـالي (كقضية طريق فزان) وممارسات كثيرين من رجال النظام.

ولا يملـك المـرء وهو يطالع تلـك الصحف إلا أن يلاحظ المسـاحة الهائلة التـي خصّصـت من صفحاتها لنـصرة القضايا القومية والإفريقية والإسـلامية،

---

٨٥ راجع مبحث "الصحافة الوطنية" في الفصل السابق "حكومة الصيد .. تنامي الصراع الداخلي".

وعـلى رأسـها القضية الفلسـطينية، والثـورة الجزائرية، واسـتقلال دول المغرب العربي وقضية التحرر من الاستعمار في القارة الإفريقية والخليج العربي.

(ب) التجـربة البرلمانية

مـرَّة أخـرى، على حين لم يكن عـدد من الـدول العربية قد عـرف أيَّة تجربة برلمانيـة بعد، وكانـت المجالس البرلمانيـة، في الدول العربية التـي عرفت تجارب ديمقراطيـة وبرلمانية سـابقة، تتعرَّض للإغـلاق والتعطيل، **كانت ليبيا المسـتقلة حديثاً والمحرومـة من أيَّة تجـارب أو تقاليد برلمانيـة على امتـداد حقبة الاحتلال الإيطـالي والإدارة البريطانية**[٨٦] **(نحو أربعين عامـاً)، تخوض تجربة برلمانية جديرة بالتأمّل والإنصاف والتسـجيل، ونحسـب أنَّهـا تُعدّ مفخرة لرجـال ذلك العهد وعلى رأسهم الملك إدريس.**

فبعد مرور أقل من ثلاثة أشـهر على حصول ليبيا على استقلالها، جرت **أوّل انتخابات عامَّة** في البلاد (فبراير/ شـباط ١٩٥٢) لاختيار أعضاء البرلمان الليبي الخمسـة والخمسـين.[٨٧] ولم تحل حوادث العنف التي انفجرت في أعقاب إعلان نتيجة تلك الانتخابات دون إجراء انتخابات الهيئات البرلمانية التالية في مواعيدها كل أربع سنوات: في عام ١٩٥٦،[٨٨] ثم في عام ١٩٦٠.[٨٩] وكانت انتخابات عام ١٩٦٠،[٩٠] بشـهادة كل المراقبـين، من أنزه الانتخابات التـي عرفتها ليبيا، وذلك بتأثـير الإصلاحات التي أدخلت على قانـون الانتخابات في أواخر عام ١٩٥٩، وبسبب موقف حكومة كعبار غير المنحاز أثناء سير تلك الانتخابات.[٩١]

لقـد كان من بين **الانتقادات التـي وجِّهت إلى التجربة البرلمانية الليبيّة**، ومن ثم تجربتها الديمقراطية، خلال تلك الحقبة، أنَّ الانتخابات كانت تتم على أسس **قبليـة وجهوية وشـخصية**، ولكن كيـف يُتوقع من النظام الملكـي وحكوماته أن

٨٦ الاسـتثناءان الوحيدان كانا في برقة: الأوَّل في شـكل مجلس النواب البرقاوي في ظل الاحتلال الإيطالي من إبريل/ نيسان ١٩٢١ حتى مارس/ آذار ١٩٢٣، وقد عقد ذلك المجلس (ستون عضواً) نحو خمس جلسات. أمَّا الاستثناء الثاني فقد تمثل في البرلمان الذي قام عام ١٩٤٩ في ظل الإمارة البرقاوية المستقلة.

٨٧ راجع الملحق رقم (١).

٨٨ راجع الملحق رقم (٢).

٨٩ هذا فضلاً عن الانتخابات الخاصَّة بالمجالس التشريعية على مستوى الولايات الثلاث.

٩٠ راجع الملحق رقم (٣).

٩١ راجع مبحث "المعارضة البرلمانية" في الفصل السابق "حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي".



تلغي أو تتجاهل أو تغيِّر، خلال أمد زمنيٍّ محدَّد، النسيج الاجتماعي والتركيبة القبلية للمجتمع الليبي حتى لو اقتنعت هي بذلك أو رأت ضرورة له؟ ولاسيما أنَّ هذه التركيبة ضاربة الجذور في البيئة الليبيّة، وأنَّ هذه التركيبة كانت هي الأساس الذي قامت عليه حركة الجهاد ضدَّ الطليان، على الأقل في إقليميْ فزان وبرقة؟

وإذا كان صحيحاً أنَّ الناخبين كانوا يمارسون حقهم الاقتراعي في هذه الانتخابات (ولاسيما في الدواخل) على أساس شخصي وعائلي وقبلي، وأنَّ بعض الحكومات تدخَّلت في تزوير عدد من الدوائر الانتخابية لحساب مرشِّحيها، فإنَّ ذلك كله لا يسوّغ لأحد تجاهل أو تناسي **الإيجابيات** الكثيرة[٩٢] التي انطوت عليها التجربة البرلمانية المبكرة في ليبيا الملكية، وقد **كان من بين معالمها**:

أ- إصرار النظام الملكي على **إجراء هذه الانتخابات في مواعيدها** وفقاً لما نصَّ عليه الدستور، وفي ظل القوانين المنظمة للعملية الانتخابية.

ب- إتاحة **حق الترشيح** لعضوية البرلمان لجميع الليبيّين وفقاً للشروط التي حدّدها الدستور والقانون.

ج- إحاطة **العملية الانتخابية** في الغالب بدرجة معقولة من **النزاهة**، والتي كان من مظاهرها:

- أنَّ نتائج انتخابات عام **١٩٦٠** (في ظل حكومة كعبار) أسفرت عن سقوط عدد من المرشَّحين المحسوبين على الحكومة ومن بينهم بعض الوزراء.

- أنَّ الانتخابات التي أُجريت خلال هذه الحقبة أسفرت في كل مرَّة عن نجاح عدد لا بأس به من الأعضاء **المعروفين بمعارضتهم الشديدة للحكومة**.

---

٩٢ لم يستطع النظام الانقلابي، بعد أكثر من ثلاثين سنة من استيلائه على السلطة في ليبيا، أن يقيم تجربة برلمانية يبلغ بها أيّ شأوٍ يضاهي إيجابيات تجربة العهد الملكي البرلمانية مع كل ما فيها من عيوب.



د- تـدل مراجعة **مضابط جلسـات البرلمان** خلال تلك الحقبة على عدم تردّد أعضاء البرلمان في مناقشـة أيَّة قضية تتعلق بالحكومة وبالشـعب، كما تنمّ عن المستوى الطيِّب من الوعي واستشعار المسـؤولية الـذي كان عليـه عـدد كبـير مـن أعضـاء البرلمان، والمدى الذي بلغته السـلطة التشريعية في استقلالها ومساءلتها للسـلطة التنفيذيـة، والـذي كان من أبـرز أمثلته قيـام البرلمان الليبي بمجلسيه بسحب الثقة من حكومة كعبار في ١٦/ ١٠/ ١٩٦٠ بسـبب تورّطها في محاباة أحد أقارب الملك، فيما اشتهر بقضية طريق فزان.

إنَّ التجربـة البرلمانية للعهد الملكي خلال تلك الحقبة تعدّ - رغم كل المآخذ عليهـا- جديـرة بالتثمـين وبالاحترام، ولا شـك أنَّها مكنت الشـعب الليبي من تحقيق قدر طيِّب من المشـاركة السياسية، كما كانت مظهراً للحرية السياسية التي كان يتمتع بها.

(ج) الحضـور الشعبي

قـد يكـون من أخطاء حكومـات العهد الملكي خلال تلـك الحقبة (والحقبة التـي تلتها كذلك) منعها تشـكيل الأحزاب السياسـية في البـلاد، وقد يكون من أخطائها أيضاً إهمالها تقوية المؤسسـات الدسـتورية والمنظمات الشعبية،[٩٣] ولكن ينبغي في الوقت ذاته أن يُذكر لتلك الحكومات أنَّها لم تقم بتأسـيس حزب وحيد خاصٍّ بها - كما كان الحال في عدد من النظم العربية المجاورة لليبيا- تسـعى من خلاله إلى فرض أيديولوجيتها السياسية الخاصَّة.[٩٤]

وفضلاً عن ذلك لا ينبغي أن يُنسى لذلك العهد وحكوماته أنَّه، رغم مخاوفه الأمنيـة الكثيرة، ورغـم معرفته بتربّص أطراف عديدة به وبمسـيرته، لم يحل بين **الجماهير الشـعبية** (بمختلف قطاعاتها العمالية والطلابية والنسائية ..) من التعبير عن وجهات نظرها ومشاعرها ومواقفها بطريقة عفوية ومتواصلة ومؤثرة، وفي

٩٣ انظر: بن حليم، ص ١٠٧-١٠٨.

٩٤ في اعتقادنـا أنَّ رجـال العهـد الملكـي وعلى رأسـهم الملك تركوا ذلـك الأمر للتطـوّر الطبيعي التدريجـي وللتفاعل الاجتماعي العفوي الذي يتبلور ويتضح مع الزمن.



بعض الأحيان بأسلوب صاخب وعنيف إزاء جل القضايا الوطنية والقومية (الثورة الجزائرية، القضيّة الفلسطينية، العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦، الوحدة بين مصر وسوريا ..) من خلال تسيير المظاهرات الاحتجاجية والمسيرات الحاشدة، وتنظيم الملتقيات الخطابية والإضرابات العامة، **وقد لعبت هذه الفعاليات والنشاطات دوراً مهماً في تشكيل الرأي العام في البلاد والتعبير الصادق عنه، ومن ثم كانت مظهراً من مظاهر الحرية والمشاركة السياسية.**

(د) بين الإقصاء والاسترضاء

عجّت المنطقة العربية في حقبة الخمسينيات والستينيات **بسياسات الإقصاء والعزل السياسي**، تساوت في ذلك الدول التي خضعت للتغييرات العسكرية والثورية، وتلك التي لم تعرف الانقلابات العسكرية. وللأسف فإنّ هذه الحقبة نفسها من تاريخ العهد الملكي لم تخلُ من هذه الظاهرة السلبية.

- فقد جرى في **٢٢/ ٢/ ١٩٥٢** نفي **بشير السعداوي**[٩٥] إثر الاضطرابات التي تسبّب فيها أنصار **حزب المؤتمر الوطني**، وكان يرأسه السعداوي، بعد إعلان النتيجة لأولى الانتخابات البرلمانية في ١٩/ ٢/ ١٩٥٢. وكان هذا النفي الذي تعرّض له السعداوي بحجّة أنّه يحمل جوازات سفر غير ليبية (سعودية ولبنانية)، وقد بقي السعداوي في منفاه إلى أن وافته المنيّة في لبنان عام ١٩٥٧.
- جرى في الوقت نفسه وللأسباب نفسها إبعاد ونفي كل من **أحمد زارم**[٩٦] رئيس تحرير صحيفة "**شعلة الحرّية**" (الناطقة باسم حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي) إلى تونس، **ونوري السعداوي** و**الزهير السعداوي** إلى مصر.

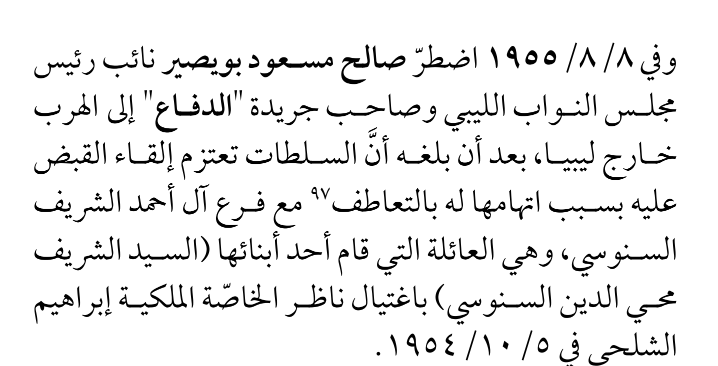
---

٩٥ راجع ما ورد في الفصلين الثاني والثالث بالمجلد الأول من هذا الكتاب لمعرفة الدور الذي قام به السعداوي في حركة الجهاد والمقاومة وجهوده من أجل استقلال ليبيا.

٩٦ أورد محمد عثمان الصيد في الصفحة (٢١١) من مذكراته أنّه أمر أثناء رئاسته للحكومة أن تقوم السفارة الليبية بتونس بتسديد جميع الديون التي كانت على أحمد زارم (فقد أنّه كان مقيماً في تونس منذ نفيه إليها في عام ١٩٥٢)، وأن تساعده بمبلغ من المال وتؤمّن انتقاله إلى ليبيا، وأنّه استقبله عند عودته إلى البلاد بمكتبه، وأنّه تمّ تعيينه مراقباً للأملاك الحكومية بمنطقة غريان كموظف من الدرجة الأولى، مع منحه سيارة حكومية ومنزلاً مؤثثاً.



- وفي ٨/ ٨/ **١٩٥٥** اضطرّ **صالح مسعود بويصير** نائب رئيس مجلس النواب الليبي وصاحب جريدة "**الدفاع**" إلى الهرب خارج ليبيا، بعد أن بلغه أنَّ السلطات تعتزم إلقاء القبض عليه بسبب اتهامها له بالتعاطف[٩٧] مع فرع آل أحمد الشريف السنوسي، وهي العائلة التي قام أحد أبنائها (السيد الشريف محي الدين السنوسي) باغتيال ناظر الخاصّة الملكية إبراهيم الشلحي في ٥/ ١٠/ ١٩٥٤.



- جرى إقصاء السيد **الصديق الرضا السنوسي** الابن الأكبر لولّي العهد السابق المرحوم السيد محمد الرضا السنوسي (شقيق الملك إدريس) وحرمانه من أن يكون وليّاً للعهد، واختيار أخيه الأصغر، والأقل تأهيلاً، بدلاً منه لتولي هذا المنصب الخطير. وكان هذا الإقصاء بسبب غضب الملك عليه في أعقاب حادث اغتيال إبراهيم الشلحي.

- جرى حرمان عدد من **رجال العائلة السنوسية** من ممارسة حقوقهم الطبيعية، ومن لعب دور في الحياة العامة يتناسب مع سابق جهادهم وخبراتهم. من هؤلاء، على سبيل المثال، السيد **صفي الدين السنوسي** عمّ الملك والسادة **إبراهيم والعربي ومحي الدين وأبو القاسم والزبير** أبناء السيد أحمد الشريف السنوسي. وقد جاء هذا الحرمان كواحد من تداعيات مصرع إبراهيم الشلحي.

- كما يضيف بعضهم إلى هذه القائمة حالة الشيخ الطاهر الزاوي[٩٨].

٩٧ راجع تفاصيل الاتهام الموجّه إلى بويصير تحت عنوان "هروب صالح بويصير "بمبحث "اغتيال الشلحي" في الفصل الرابع "حكومة مصطفى بن حليم .. السنوات العصيبة" بالمجلد الثاني من هذا الكتاب.

٩٨ الشيخ الطاهر الزاوي من مواليد العام ١٨٨٠ بمنطقة "الحرشة" قرب مدينة "الزاوية"، وشارك في حركة الجهاد ضدّ الإيطاليين، ثمّ هاجر إلى مصر حيث نال في عام ١٩٣٨ الشهادة العالمية من الجامع الأزهر، ثمّ حصل في عام ١٩٤٠ على الجنسية المصرية وعيّن في وزارة الأوقاف المصرية لمدّة تزيد على ثلاثة عشر عاماً، انتدب بعدها مدرّساً بالمدينة المنوّرة في المملكة العربية السعودية، وعمل خلال أعوام ١٩٥٥–١٩٥٧ في تدريس علوم الدين هناك، ثمّ عاد بعدها إلى مصر. ولم يزر ليبيا إلا زيارة عابرة في عام ١٩٥٠، ولم يزرها منذ الاستقلال حتى عام ١٩٦٤. نشرة **المنار**، (عدد مارس/ آذار ١٩٩٤)، ص ١٤.

صحيح أنّ **هذه الحالات محدودة جدّاً**، وهي لم تتخذ طابع السياسة العامّة للنظام، وبقيت **استثناءً من القاعدة العامّة** لنهجه في التعامل مع رجال تلك الحقبة، وهو نهج ظل قائماً على **مبادئ التسامح، وإتاحة الفرصة** أمام رجالات البلد للمشاركة في بناء الوطن والمحافظة على دولة الاستقلال الوليدة. **وينبغي في هذا الصدد أن نذكر للنظام:**

- أنَّ تصرّفات الملك والنظام في الحالات جميعها (عدا حالة أفراد العائلة السنوسية) جاءت **كردّ فعل على تصرّفات هذه الأطراف**، ولم يكن النظام هو المبادر بقرارات الإقصاء والإبعاد.
- أنَّ النظام سارع، في حالة بشير السعداوي، إلى توزيع **مذكرة** مطوّلة تناول فيها ملابسات قرار الإبعاد وأسبابه، وتمّ توزيع هذه المذكرة على جميع الدول العربية أعضاء الجامعة.[99]
- أنَّ النظام لم يلاحق هذه العناصر بالتضييق ولا بالمطالبة بالتسليم أو التعرّض للاغتيال، رغم نشاط هذه الأطراف المعلن ضدّ النظام في الخارج. بل إنَّ بعض رؤساء الوزارات قدّموا لبعض هذه الأطراف عدداً من التسهيلات، كما حدث في حالة السيد بويصير.[100]

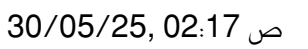
ومن المواقف التي تسجّل للنظام الملكي في تعامله مع الشخصيات التي تعرّضت للإقصاء أو النفي أنَّ المجلس التنفيذي لولاية برقة قام في ١٩/ ٩/ ١٩٥٧ بإلغاء القرار الذي سبق للمجلس أن أصدره في أغسطس/ آب ١٩٥٥ بوضع أموال **صالح بويصير** تحت الحراسة.[101] كما أنَّ **الملك** قام بالتوجّه إلى ضريح المرحوم السيد الصديق الرضا السنوسي في اليوم التالي لدفنه (يوم ٢١/ ٨/ ١٩٦٢) وقرأ على روحه الفاتحة، وتوجّهت **الملكة فاطمة** بدورها إلى بيت المرحوم السيد الرضا للمشاركة في العزاء.

---

٩٩ المذكرة مؤرّخة في ٢٥/ ٣/ ١٩٥٢ وموجّهة إلى أمين عام جامعة الدول العربية وحرصت على الإشارة إلى السعداوي بالسيد بشير بك السعداوي. راجع تقرير المفوضية الأمريكية رقم (٢٠) المؤرّخ في ١٧/ ٤/ ١٩٥٢. الملف 773.00.

١٠٠ انظر: بن حليم، ص ٥٥٠-٥٥١؛ الصيد، ص ٢١٦-٢١٩.

١٠١ تقرير السفارة الأمريكية رقم (٢٣) المؤرّخ في ٤/ ١٠/ ١٩٥٧. الملف 773.00.





ويمكـنـ القـول بـأنَّ النهج العـامِ للملـك ولحكومـات العهـد الملكي كان اسـترضائياً تصالحيـاً ولم يكـن إقصائياً انتقامياً. ومع ذلك، نحسـب أنَّ قرارات النظـام بالحرمـان والإقصاء والنفي كانت، على قلتهـا، مجافية للصواب والعدل، وحرمت البلاد من خبرة وعطاء عدد من الرجال كانت ليبيا أشدّ ما تكون حاجة إليهـم، كما أنّ هـذه القرارات أسـهمت في قيام صور من الصراع السـياسي التي شهدتها هذه الحقبة من تاريخ العهد الملكي.









ضغـوط خارجيـة

- في ٢٩/ ٧/ ١٩٥٣ وقعت حكومة محمود المنتصر على **معاهدة صداقـة وتحالف** مـع الحكومة البريطانية مدّتهـا عشرون عاماً، وقـد ألحقـت بهـذه المعاهـدة اتفاقيتـان إحداهمـا عسـكرية والأخرى مالية. واسـتقبلت المعاهدة بمعارضة شديدة داخل ليبيا وخارجها، إلا أنَّ ذلك لم يحل دون مصادقة البرلمان الليبي عليها في ٧/ ١٢/ ١٩٥٣.
- وفي ٩/ ٩/ ١٩٥٤ وقعـت حكومـة مصطفـى بـن حليـم مع الحكومـة الأمريكية **اتفاقية جديدة بشـأن تأجـير قاعدة ويلس** والمسـاعدات المالية الأمريكية لليبيـا مدّتها عشرون عاماً (تبدأ مـن تاريخ الاتفاقية توقيع في ديسـمبر/ كانون الأول ١٩٥١) وقـد اسـتقبلت هـذه الاتفاقيـة بمعارضة شـديدة مـن داخل ليبيـا وخارجهـا، وتمَّـت مصادقـة مجلـس النـواب الليبي على هـذه الاتفاقيـة في ١٤/ ١٠/ ١٩٥٤، كما صـادق عليها مجلس الشيوخ في ١٨/ ١٠/ ١٩٥٤.

وأيّاً ما كانت **الأسباب والدوافع الحقيقية** وراء إبرام هذه الاتفاقيات، وما إذا كان أمام الحكومة الليبيّة أيَّة خيارات أخرى أم لا، ونوع المزايا والامتيازات التي حققهـا كل طـرف في هذه الاتفاقيات، وما إذا كانـت متكافئة أم لا، فمن **المؤكد أنَّ إبـرام الحكوماتً الليبية لهذه الاتفاقيات لم يحل بينها وبين القيام بواجباتها إزاء أشـقائها العرب ونحو القضايا القومية، في حدود ما تسـمح به إمكاناتها البشرية والماديـة، التـي لم يكـن خافيـاً على أحـد مدى تواضعهـا وندرتها**. فلـم تحل تلك الاتفاقيات وتواضع الإمكانات دون أن تقوم حكومات هذه الحقبة بـ:

- الانضـمام إلى **جامعة الـدول العربية** في عـام ١٩٥٣، والتوقيع على جميع مواثيقها والمشاركة في شتى برامجها.



- نـصرة **الثـورة الجزائريـة** منـذ اللحظـات الأولى لانطلاقتهـا، وتقديـم جميـع صـور الدعـم المعنـوي والعسـكري والمـالي والسياسي لها (رسمياً وشعبياً).[١٠٢]

- نـصرة ودعــم **القضية الفلسـطينية**، سـواء من خـلال المواقف الرسـمية في شـتى المحافـل العربيـة والدوليـة، أو بالالتـزام بقرارات المقاطعة العربية لإسرائيل.

- تأييد مصر في قرارها **بتأميم قناة السـويس** في ٢٦/ ٧/ ١٩٥٦، ومنـع القـوات البريطانيـة المتمركـزة عـلى الأراضي الليبيّـة (بموجـب معاهدة الصداقة والتحالف) مـن التحرّك لضرب مصر أثناء العدوان الثلاثـي (أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٦)، والمشـاركة الفعَّالـة في قمّـة بـيروت (نوفمبر/ تشريـن الثـاني ١٩٥٦).[١٠٣]

- دعــم ومناصرة **الحـركات الوطنية في كل مـن تونس والمغرب** والتي كانت تناضل من أجل الاستقلال، والمشاركة في الدفاع عـن القضايا العربيـة في جميع المحافل والملتقيات، واسـتخدام علاقاتها الثنائية مع كثيرٍ من الدول لهذا الغرض.

- المشـاركة النشـطة في شـتى صـور **التعـاون العـربي** في مجالات الثقافة والتعليم والتجـارة والأيدي العاملة، من خلال توقيع الاتفاقيات الثنائية، وتبادل زيـارات الوفود العمالية والبرلمانية والتجاريـة والفنيـة والثقافيـة، وإقامـة المعـارض والندوات، واسـتضافة الملتقيات والمؤتمرات، ولم تتردَّد ليبيا في الاسـتفادة من الخبرات العربية والمستشـارين العرب في شـتى المجالات، بل في مجالات على درجة عالية من الحساسية والأهمية.[١٠٤]

---

١٠٢ انظـر: بـن حليـم، ص ٣٤٧-٣٧٨؛ الصيـد، ص ١٧٦-١٨١. ومـا ورد عـلى لسـان أحمـد بـن بيلـلا خـلال عـدد مـن حلقات برنامج "شـاهد على العصر" الـذي بثته قناة "الجزيرة" الفضائية خلال شـهري نوفمبر وديسـمبر (تشرين الثاني وكانون الأول) ٢٠٠٢.

١٠٣ انظر: بن حليم، ص ٤٠٣-٤٥١.

١٠٤ راجع ما ورد آنفاً في هذا الفصل تحت عنوان "الاعتماد على الخبرات غير الليبيّة".

وفضلاً عن ذلك، ذكر **مصطفى بن حليم**[١٠٥] أنَّه عقد خلال السنوات الأولى لترأسه الوزارة (على الأخصّ عامي ١٩٥٤-١٩٥٥) **عدَّة اجتماعات مع الرئيس المصري عبد الناصر** "أرسينا فيها قواعد صداقة حميمة وتفاهم صادق بيننا، وتعاون وثيق بين مصر وليبيا دام لسنوات عديدة ... واتفقنا على كثير من المناورات، أهمّها قصَّة مناورة السلاح المصري للجيش الليبي .. كما نسّقت معه خطة سرّية لتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الاتحاد السوفييتي (حيث جرت المفاوضات السرّية بين السفير الليبي خليل القلال مع الجانب السوفييتي بالقاهرة) ... كما نسَّقنا معه سياسة المزايدة بين الشرق والغرب". والأكثر من ذلك أنَّ بن حليم نسب إلى الرئيس عبد الناصر قوله له، خلال لقاء بينهما في القاهرة شرح له فيه الظروف التي تدفع بالحكومة الليبيّة إلى البدء في مفاوضات مع الحكومة الأمريكية بشأن إبرام اتفاقية جديدة معها بشأن تأجير "قاعدة ويلس"، ما نصّه:

"إنَّني أفهم ظروفكم الصعبة تمام الفهم، وأوافقكم على ما شرحتم من سياسة، بل إنَّني أشجّعكم على ربط صداقة قوية مع الولايات المتحدة فهي دولة غنية يمكن أن تساعدكم، وليس لها سياسة استعمارية مثل إنجلترا وفرنسا، بل أكثر من ذلك فإنَّني أشجّعك على التفاهم مع أمريكا فقد تساعدوننا أنتم بصداقتكم معها ... إنَّني أعني ما أقول عندما أؤكد أنَّ صداقة قوية بين أمريكا وليبيا ستساعدنا على تشجيع أمريكا في ضغطها على بريطانيا...".[١٠٦]

إنَّ هذه **المواقف القومية** للنظام الملكي لم تشفع له لدى مصر الناصرية وأجهزة إعلامها (ومن ثم لدى عدد من النظم والقوى العربية الأخرى، ولاسيما ذات الخط القومي والثوري والتقدمي) فتواصلت **الحملات الإعلامية** ضدَّ ذلك النظام وحكوماته متهمة إيَّاه بالرجعية والعمالة للاستعمار، وكانت "**الذريعة**" دوماً هي تلك المعاهدات مع الغرب والقواعد الأجنبية على الأراضي الليبية[١٠٧]. حدث ذلك قبل العدوان الثلاثي على مصر، وأثناء ذلك العدوان

---

١٠٥ انظر: بن حليم، ص ١٧٠-١٧٦، ٤٠٩-٤١٤.

١٠٦ المصدر نفسه، ص ١٧٢.

١٠٧ لقد تعمّد هؤلاء جميعاً تناسي الأسباب التاريخية والمالية التي اضطرّت ليبيا للقبول تلك القواعد. ومن الغريب أيضاً أنَّ وجود القواعد الأمريكية في "كوبا" لم يحل بين هؤلاء وبين الإعجاب بالرئيس الكوبي ونظامه، بل أن يعدّوه على رأس النظم الثورية والتقدمية.

وبعـده. وانتهـز ذلك الإعلام فرصـة تأخّر النظـام الليبي في الاعـتراف بالثورة العراقيـة في يوليو/ تموز ١٩٥٨ بضعـة أسـابيع، وكذلـك تأخّـره في الاعتراف بالانقـلاب العسـكري الـذي قاده عبد الله السـلال في اليمن في سـبتمبر/ أيلول ١٩٦٢ [١٠٨] لـيردّد وليؤكـد هذه الاتهامات. **وممَّا سـاعد على ترسّـخ هذه الصورة الظالمة والمجافية للحقيقة عن العهد الملكي ومواقفه:**

١- الـدور الذي لعبه **عبد الرحمن عـزام** (أمين عام الجامعة العربية حتى سـنة ١٩٥٣) منذ مرحلة مبكرة في تشـويه صورة النظام الليبـي والملـك إدريس في أوسـاط الجامعة والإعـلام العربي، ومـن ثم لـدى كثير مـن النظم العربيـة. فقد كان السـيد عزام مـن دعاة وضع ليبيا تحـت حماية جامعة الدول العربية، على أن تتحمَّل مصر (الملكية) العبء الأكبر بسبب قربها الجغرافي من ليبيا، كما عبَّر في أكثر من مناسـبة عن أنَّه إذا اسـتحالت وحدة طرابلـس وبرقـة واسـتقلالها فإنَّه من المناسـب ضـمّ برقة إلى مصر. لقد أشاعت تصريحات عزام ومواقفه المعلنة، من داخل الجامعة ومن خارجها، الكثير من الشكوك حول الدولة الليبية الوليدة ونظرة الدول والقوى العربية إليها.[١٠٩]

٢- قوَّة واتسـاع انتشـار **الإعلام المصري** في تلـك الحقبة، وارتفاع المـدّ الناصري والاتجاهات القومية والتقدمية بكل اندفاعها في المنطقة العربية كلها خلال عقديْ الخمسـينيات والسـتينيات، والتـي كانت تعدّ مجرّد كون نظـام من الأنظمة العربية "**ملكياً**" مسـوّغاً وكفيـلاً بتصنيفـه واتهامه بالرجعية وبالسـير في ركب الاستعمار.

١٠٨ يتناسـى الكثـيرون أنَّ الولايات المتحـدة الأمريكيـة كانـت سـبَّاقة للاعـتراف بالنظـام الجديـد في اليمـن، ومـع ذلـك فقـد تأخَّر النظام الملكـي في ليبيا في اعترافـه بذلك النظام، ممَّا يؤكد أنَّ له أسـبابه الخاصَّة والمسـتقلة عن الولايات المتحدة والغرب.

١٠٩ إنَّ هـذا لا يلغـي في نظرنـا جهـاد السـيد عـزام في ليبيـا ضـدَّ الاحتـلال الإيطـالي، كـما لا يشـكك في مواقفـه الوطنيـة والقومية الكثيرة. راجع بشـأن مواقف السـيد عزام من الملك إدريس والمملكـة الليبيّة كتاب الدكتور مجيد خدوري، ص ١٤١-١٤٣، وكتاب الأسـتاذ سـامي حكيم **استقلال ليبيا - بين جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة** (القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، ط٢، ١٩٧٠).





٣- ما ترتب على حملة **الاعتقالات** التي شنَّتها حكومة الصيد بحق نحو (١٥٩) عنصراً من العناصر المحسوبة على **حزب البعث العربي الاشتراكي** في ليبيا (كان من بينهم بعض العراقيين والمصريين العاملين في ليبيا) و**المصادمات** التي جرت بين السلطات و**نقابات العمال** وقياداتها خلال العام نفسه، والمحاكمات التي شهدتها تلك الحقبة، من زيادة الاستياء والتذمّر من النظام الملكي الليبي لدى كثير من الأوساط الحزبية والنقابية على امتداد العالم العربي.

٤- ما اتّسم به **إعلام النظام الملكي** من ضعف وفقدان الحيوية والحماسة، وما طبع سلوك الدولة بصفة عامَّة وأجهزتها الإعلامية من الابتعاد عن الدخول في المشاحنات السياسية والمهاترات والحملات الإعلامية المتبادلة بصفة عامَّة، ومع الدول العربية بصفة خاصَّة.

وللأسف الشديد فلم تشفع للنظام الملكي وحكوماته، لدى القوى الوطنية والجديدة في ليبيا، الظروف الصعبة، ولا المعوّقات القاسية التي نشأت فيها دولة الاستقلال، ولا الإنجازات الطيبة المتواصلة التي حققتها تلك الحكومات على الصعيد المحلي في مجالات بناء الدولة والتنمية البشرية وحقوق الإنسان والحرّيات العامَّة، ولا المواقف الطيّبة على الصعيد القومي والقضايا القومية، فانساقت - بسبب عدَّة عواملٍ، في مقدّمتها غياب الوعي السياسي، وغلبة الاندفاع الغوغائي، فضلاً عن حساسيات وأحقاد موروثة ضدَّ الملك ودولة الاستقلال- وراء تلك الاتهامات، تصدّقها وتعيدها وتردّدها وترفض أن تنظر إلى ذلك العهد إلا من خلالها. وقد ترتب على ذلك كله:

١- **زيادة الهوَّة بين النظام والقوى الجديدة والوطنية**، وازدياد حالة عدم الرضى والتذمّر والسخط في مختلف الأوساط الشعبية الليبية إزاء العهد الملكي وسياسات حكوماته ومواقفها على الأصعدة الوطنية والقومية.

٢- **تشويه صورة العهد الملكي ليبيّاً وعربياً وإسلامياً**، الأمر الذي زاد مـن إرباك النظام وسـلطاته، ومن عدم قدرته على التعامل مع القضايا الداخلية والخارجية بشكل متوازن وفعَّال.

والواقـع أنَّ **مصـادر الضغـط الخارجـي** عـلى النظـام الملكـي وحكوماته لم تكن **عربية** فحسـب، فقد تعرَّضت تلك الحكومات لشـتى الضغوط السياسـية والخارجيـة ومـن **مختلـف المصادر، ومنهـا تلك المحسـوبة على أنّهـا ذات تحالفٍ وصداقة معها**، من ذلك:

(أ) كانـت هنـاك **الضغـوط الفرنسـية** بسـبب إصرار الحكومـات الليبيـة على الجـلاء المبكر للقوات الفرنسـية عـن إقليم فزان، وبسـبب الدعـم السـافر والمتواصل الـذي قدّمته ليبيـا للثورة الجزائريـة منـذ لحظـة انطلاقهـا في عـام ١٩٥٤ حتـى تاريـخ استقلال الجزائر في عام ١٩٦٢.

(ب) وكانت هناك **الضغوط الإيطالية** المؤسّسة على أحقادها الدفينة ضـدَّ الملك إدريس والحركة السنوسـية، والمنبثقـة من أطماعها المسـتمرة بشـأن مصالحهـا في ليبيـا، ومخاوفهـا من سياسـات النظـام الملكـي ضـدَّ تلك المصالـح والأطـماع وبحـق الجالية الإيطالية التي بقيت في ليبيا.[١١٠]

(ج) كما كانت هناك **الضغوط اليهودية والإسرائيلية**، عبر الصحافة العالميـة والمنظمات اليهودية وشركات البـترول العاملة في ليبيا وحكومتـي بريطانيـا والولايـات المتحـدة الأمريكيـة، بشـأن المزاعـم حـول مـا تتعـرَّض لـه الطائفـة اليهوديـة في ليبيا من اضطهاد وهضم للحقوق.

(د) كما كانت هناك **الضغوط البريطانية** بشأن جملة من الموضوعات والقضايا التي تخصّ مصالحها في ليبيا. من ذلك المطالبة بإعطاء حق الأولوية لشركات البترول البريطانية، ومعارضتها لفكرة

١١٠ راجـع عـلى سـبيل المثال مـا ورد في التقرير الـذي بعـث بـه السـفير الإيطـالي في ليبيا Pier Luigi Alvera بتاريخ ٢٥/ ١/ ١٩٦٣ بعنوان "ليبيا الأمس واليوم" إلى الخارجية الإيطالية، وسـلم نسخة منه إلى السفير الأمريكي في ليبيا المسـتر لايتنر Lightner يوم ٦/ ٦/ ١٩٦٣. الوثائق الأمريكية لعام ١٩٦٣. التقرير A-22 مؤرَّخ في ١٨/ ٧/ ١٩٦٣.







إنشاء البنك الوطني الليبي وإلغاء لجنة العملة الليبيّة (مقرّها لندن ورئيسها بريطاني)، وكذلك موقف الحكومة الليبيّة ضدَّ استعمال القوات البريطانية في ليبيا ضدَّ مصر في عام ١٩٥٦، وطردها لأحد موظفي السفارة البريطانية البارزين في ليبيا.[١١١] وتمثلت ضغوطها بعدم الاستجابة لمطالب الحكومة الليبيّة بإعادة النظر في المعاهدة، وزيادة حجم المساعدة المالية، وتسليح الجيش الليبي، فضلاً عن الضغوط التي مارستها من خلال المستشارين الماليين البريطانيين، واحتجاجها على تقليص نشاط شركتي "ميتشل كوتس" و"غوردون وودروف" البريطانيّتين في مجال الوكالات التجارية في ليبيا.

(هـ) كما كانت هناك **الضغوط الأمريكية** للتعجيل بعرض الاتفاقية العسكرية المؤقتة الخاصَّة بتأجير "قاعدة ويلس" على البرلمان الليبي منذ السنة الأولى للاستقلال، ولقبول مبدأ أيزنهاور، والتسويف والتباطؤ في الاستجابة لطلبات الحكومة الليبيّة بزيادة حجم المساعدات المالية والاقتصادية والعسكرية.

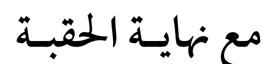
(و) وأخيراً كانت هناك **الضغوط الأمريكية البريطانية المشتركة** على الحكومة الليبية، وتحريضها على رفض العروض الروسية بالمساعدات، وتحذيرها المتواصل لها من تغلغل النفوذ السوفييتي[١١٢] والمصري في ليبيا، والتعبير المتواصل عن استيائهما من ظاهرة "**الوطنية الليبية الضيّقة الأفق**".

---

١١١ هو المدعو "سيسيل غريتوريكس" المستشار الشرقي بالسفارة البريطانية، وقد تمَّ طرده في مطلع شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٦، كما قامت حكومات تلك الحقبة بطرد المستر موريس ويلش ممثل شركة شل البريطانية وعدد من الخبراء والمستشارين البريطانيين، وكذلك رجلا الأعمال البريطانيين D. W. Forsyth و G. S. Harris اللذان جرى طردهما من ليبيا في أواخر عام ١٩٥٤ عقب اغتيال ناظر الخاصَّة الملكية إبراهيم الشلحي، إذ حامت بعض الشبهات حول وجود صلة لهما بالقاتل السيد الشريف محي الدين السنوسي. راجع التقريرين السرّيين المرسلين من السفارة البريطانية في ليبيا ويحملان الأرقام الإشارية (٢٨٧)، (٢٨٩) المؤرّخة في ٩، ١٢ من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٤. الملف رقم FO 371/108715 .

١١٢ أقام النظام علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي في سبتمبر/ أيلول ١٩٥٥، ومنذ ذلك التاريخ أقام علاقات دبلوماسية مع كل من تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا وبولندا. وأعلن الديوان الملكي في أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني من عام ١٩٦٠ عن قبول الملك لدعوة وجّهت إليه لزيارة الاتحاد السوفييتي. وفيما رفضت الحكومات الليبيّة المتعاقبة قبول العروض التي قدّمها الاتحاد السوفييتي بالمساعدة الاقتصادية والتدريب، فإنّها رحّبت بالمساعدات الفنية التي عرضتها يوغوسلافيا، وبلغ عدد الخبراء والفنّيين اليوغوسلاف العاملين في ليبيا مع نهاية هذه الحقبة (١١٠) فنيّن يعملون في مجالات الصحة والزراعة والمرافق العامة. راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-231) المؤرّخ في ٢/ ٣/ ١٩٦٢. الملف POL. 2-Libya.





مع نهاية الحقبة

لـو كان الذي واجهتـه حكومات العهـد الملكي خلال الحقبة غـير النفطية قـاصراً على ما أشرنا إليه من **الموروثات السياسـية والاجتماعية** السـلبية الطاردة محلياً، وعلى **المعوّقين الأساسـيّين** المتمثلين في النقص الحادّ في الأموال والثروات الطبيعيـة، وفي الخـبرات والمهـارات الوطنيـة، لـكان في ذلـك وحـده مـا يكفي لوضـع تلـك الحكومات أمـام تحدّيات صعبة وجسـيمة. غير أنَّ الـذي واجهته تلـك الحكومـات فاق مـا أوردنـاه، فكانت هنـاك **المعوّقـات الجديـدة** (المتمثلة في عـزوف الملك عن الحكم، وضعف وليّ العهد، وتدخّلات الحاشـية، وصراع النخبـة السياسـية الحاكمـة، وصراع قيادات الجيـش وقـوات الأمـن، وصراع الحكومـة الاتحادية مـع الولايات، فضلاً عـن ثغرات وعيـوب النظام الاتحادي ذاته وتكلفته المالية الباهظة، وانتشـار صوَر الفسـاد المالي والتدهور الإداري، مع سـنوات الجفاف المتواصلة، فضلاً عن شحّ الدول المانحة للمساعدات، وصراع الخـبراء والمستشـارين الأجانب وقصورهـم وتقصيرهـم)، **والأزمـات الداخلية الطارئـة** (والتـي كان مـن أبرزهـا حـادث اغتيال ناظـر الخاصّة الملكيـة إبراهيم الشـلحي، وتمـزّق العائلـة السنوسـية، ومحاولة الانقـلاب العسـكري في مطلع عـام ١٩٦٢، واغتيال العقيد إدريس العيسـاوي رجل الجيـش القوي في أواخر العام نفسـه). كما كانت هناك **الضغوط السياسية الخارجية**، من الجيران الأشقاء في الـشرق والغـرب، ومن الأصدقاء الحلفاء على السـواء، وفـوق ذلك كله كان هنـاك **موقف القوى الجديدة والقيـادات الوطنية** في المجتمـع الليبي والمتصارعة أبـداً، والضاغطـة الملحّة دوماً بمطالبها، والموغلة في السـلبية وغيـاب الواقعية، والمنحازة دون توقف، وأحياناً دون منطق، لكل ما هو ضدّ النظام.

إنَّ بعـض هذه العوامل والاعتبارات كان كفيـلاً - وحده- بإرباك وعرقلة وشـل الدولة الوليدة، بل تعريضهـا للتمزّق والاضمحلال .. ناهيك عن اجتماع هـذه العوامـل كلها - مـن معوّقات وأزمـات وضغوط، وجلّهـا ليس من صنع

رجـال هـذه الحقبـة - في وقت واحد وخـلال فترة زمنيـة لا تكاد تتجـاوز عقداً مـن الزمـان .. وإذا كان حصول ليبيا على اسـتقلالها في أواخر عام ١٩٥١ أشـبه بالمعجزة .. فلا شـك أنَّ اسـتمرارها متماسـكة متّحدة خلال هذه الحقبة كان هو الآخر معجزة أخـرى.. كما أنّ الإنجازات الأخرى التي حققتها حكومات تلك الحقبة، في شتى المجالات التي أشرنا إليها، هي دون شك معجزة ثالثة، رغم كل ما شابها من قصور وعيوب.

في العـاشر مـن ينـاير/ كانـون الثاني ١٩٦٢ أعدّ المسـتر **لويـس كلارك**[١١٣] Lewis Clark (الـذي كان قـد عاد من ليبيا بعد أن شـارك في احتفالات الذكرى العـاشرة لاسـتقلالها، ممثلاً الرئيـس الأمريكي كنيدي) **مذكرة** لرئيسـه تضمّنت انطباعاتـه التـي عاد بهـا من ليبيا بعد حضـوره هذه الاحتفـالات، وكان ممّا ورد فيها:

".. لأنّني عملت في المجلس الاستشاري بليبيا ما بين عامي ١٩٥٠ و١٩٥٢، فـإنّ بمقدوري أن أقارن ما بين ليبيا يومذاك بما هي عليه الآن. إنَّ أوجه المقارنة جميعها هي في صالح الشعب الليبي".

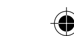
"فمـن أجزائهـا الجغرافيـة الثلاثة؛ برقة وطرابلس وفـزان، **التي لا توجد بينها روابـط حقيقيـة**، تكوّنـت أمَّة واحدة هـي ليبيا. لقـد كان الملـك إدريس عامل الاسـتقطاب الرئيـس في هذه العملية، ومن المهمّ جـداً أن يكون له وريث قادر ومقبول".

"إنَّ ليبيـا تعيـش الآن حالة **ازدهار**، وهناك طريق طويـل أمامها. غير أنَّ التقدّم الذي حققته ليبيا خلال العشر سـنوات منذ الاسـتقلال **رائع حقاً** .. فالشـباب يحظـى بالرعاية، ويجري تشـجيع التعليم، والروح الوطنيـة متأجّجة، كما يجري التأكيـد عـلى الولاء للملك، وعلى وحدة البـلاد في كل مجال من مجالات الحياة. وفي مقابل القنوط واللامبالاة اللذين كانا سـائدين منذ عشر سنوات حلّ اليوم الأمـل والتصميم عـلى تحقيق حياة أفضل .. إنَّ هذه الروح تسـود الآن الليبيّين في كل مكان ..".[١١٤]

---

١١٣ السـفير لويـس كلارك كان ممثـلاً للولايـات المتحدة الأمريكيـة في المجلـس الاستشـاري الـذي شـكلته الأمم المتحدة في أعقاب إعلانها في ٢١/ ١١/ ١٩٤٩ بحق ليبيا في الاستقلال، وقد انتهى عمل هذا المجلس بإعلان الاستقلال في ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١.

١١٤ المذكرة تحمل الرقم (٤٥٩) بالملف 873.424.





تطلعـات إلى المستقبـل

في مطلـع هـذه الحقبة، قـال **الملك إدريس** ردّاً على سـؤال وجّهـه إليه محمد عثمان الصيد (قبل أن يصبح الأخير رئيسـاً للـوزارة بوقت مبكر) حول ضرورة التوقيع على معاهدة مع بريطانيا:

".. إذا كانت الضرورة تحتم توقيع معاهدة مع بريطانيا، وسـيعاد النظر فيها بعد عـشر سـنوات، فربّما يمـنّ الله علينا خلال هـذه الفترة بموارد وثـروات أخرى تغنينا عن هذه المعاهدة". [١١٥]

وحدث بالفعل ما توقعه **الملك إدريس** رحمه الله .. فقد تمَّ اكتشاف البترول في ليبيا بكميات تجارية كبيرة مع منتصف عام **١٩٥٩**.

وكان ذلـك إيذانـاً بـأن تدخـل دولة الاسـتقلال حقبـة جديدة هـي **الحقبة النفطية** .. وللمرَّة الأولى بدأت تقارير السفارتين البريطانية والأمريكية تتحدّث عـن ليبيا ومسـتقبل اقتصادهـا بكثير من **التفـاؤل**، الذي لم يخلُ أيضـاً من الحذر والتوجّس.

ففـي ٢٨ مـن نوفمبر/ تشرين الثـاني ١٩٥٩ أعدَّت السـفارة الأمريكية في ليبيـا تقريراً سرّياً يحمل الرقم الإشـاري (١٦٧) عن حالة الاقتصاد الليبي حتى سبتمبر/ أيلول ١٩٥٩ جاء فيه:

"إنَّ الاقتصاد الليبي، وبفضل العائدات المتوقعة من البترول، **يبدو لأوّل مرّة في تاريخ ليبيا أنَّه قابل للحياة والبقاء** ..".

وفي تقريـر مماثـل عن حالـة الاقتصـاد الليبي حتـى إبريل/ نيسـان ١٩٦٠ وردت الفقرات التالية:

---

١١٥ الصيد، ص ٨٧.



"إنَّ المؤشّرات المالية للاقتصاد الليبي تفرض **استنتاجات متفائلة** بشأن مستقبل هذا الاقتصاد. ويمكننا أن نجد الأدلة بشأن هذه المؤشّرات من خلال المشروعات العمرانية الهائلة في مراكز المدن الليبية، وفي أرقام مبيعات المحلاّت التجارية التي بلغت معدّلات غير مسبوقة من قبل، وفي معدّلات الواردات من الخارج التي فاقت النسب الماضية كلها، وفي الزيادات الملحوظة في حجم العملة الموجودة في التداول، وأرصدة الحكومة من العملات الأجنبية، وفي البيانات المتعلقة بحركة السفر والتنقل عبر المنافذ البرّية والبحرية والجوية، وفي أعداد وسائط النقل والسيارات المسجلة ..".

"إنَّ الاقتصاد الليبي لم يعد أسير رحمة التقلبات المناخية ومعدّلات نزول الأمطار الموسمية .. إنَّ العامل الرئيسي والوحيد من وراء حالة التفاؤل التي تسيطر على المسؤولين الليبيّين هو علمهم بأنَّ خطاً أو أكثر من خطوط أنابيب نقل البترول سيجري بناؤها في القريب ..".

"إنَّ القرارات الاقتصادية الرسمية في ليبيا كانت محكومة بدوافع واعتبارات سياسية .. **لقد ألحَّ المسؤولون الليبيّون في مناسبات عدَّة، أنَّ بلادهم لا تستطيع الادّعاء بأنَّها قد حازت استقلالاً سياسياً كاملاً مادامت مستمرة في اعتمادها على المساعدات والمنح التي تقدّمها لها الدول الأجنبية، والتي توظف موقع ليبيا الجغرافي المهمّ استراتيجياً في خدمة احتياجاتها الدفاعية والأمنية. لقد اضطرَّت ليبيا للرضوخ لهذه الحالة في الماضي لأنَّه لم يكن بمقدورها الاعتماد على ذاتها مالياً**".

"**إنّ الاكتشافات البترولية التي أُعلن عنها في عام ١٩٥٩ غيَّرت من وضع ليبيا إزاء علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الغرب، ولدرجة كبيرة إزاء علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك بريطانيا على الأرجح. إنَّ هذا الموقف الجديد الذي تمثل في "روح استقلالية"** قد أدَّى إلى إطالة أمد المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكيّة، وإلى إصرار الجانب الليبي على مراجعة بنود الاتفاقية الليبيّة/ الأمريكية المبرمة في عام ١٩٥٤. **إنَّ أهمّ تطوّر سياسي- اقتصادي يمكن تسجيله هو اعتقاد الليبيّين بأنَّهم أصبحوا يفاوضون الولايات المتحدة الأمريكية من موقع القوّة وكأنداد لها ..**".

"إنَّ الوفـرة الحالية في الأموال، تعدّ بالنسـبة لبلد كليبيا عاليـة جداً، وتبدو ليبيا، لأوَّل مرّة في تاريخها المعاصر، راسخة فوق أساس صلب ومأمون".

"ويمكن التكهّن، بدرجة عالية من الثقة، بأنَّ الوضع المالي لليبيا سـوف يتجه نحو التحسّـن بشـكل كبير، بل يمكن القول بأنَّ هذا الوضع سوف يكون **ممتازاً** خلال السنوات التالية بسبب عائدات البترول المتوقعة."[١١٦]

أمّـا المسـتر **روبـرت برنسـون** Robert Bernson، مديـر بعثـة العمليـات الأمريكيـة في ليبيـا USOM، فقد ردَّد أثناء لقائه التوديعـي، مع الملك إدريس في طرابلس يوم ١٤/ ١/ ١٩٦١ ما يلي:[١١٧]

"إنَّ ليبيا في وضع ماليٍّ سليم، وخلال وقت قصير جداً – عام أو عامين – عندما تبدأ ليبيا في تسلم عائداتها البترولية، سوف تغدو مالياً محظوظة جداً ..".

ويشـير **تقرير أمريكي** آخر عن الاقتصـاد الليبي حتى مايو/ أيار ١٩٦١ إلى هذا التوقع نفسه:

"ويبـدو أن عائـدات البترول الليبي المتوقّعـة سـوف تؤمّـن مسـتقبل ليبيـا الاقتصادي، إلى الحدّ الذي سـيتحوَّل فيه الفرد الليبي من صاحب أقل دخل في العالم إلى أحد أصحاب أعلى الدخول في العالم ..".[١١٨]

وقـد ردَّدت هـذه التوقعات نفسـها التقارير السرّية التي بعثت بها **السـفارة البريطانيـة** في ليبيـا في نهاية تلـك الحقبة، والتـي كان من بينها ما جـاء في التقرير السرّي المؤرَّخ في ١/ ١/ ١٩٦٣ [١١٩] عن حالة الاقتصاد الليبي:

".. والحقيقـة أنَّ هناك مخاوف تُثار أحياناً مفادها أنَّ مشـاكل الاقتصاد الليبي في المستقبل سوف يكون سببها أنَّ **ليبيا تملك أموالاً أكثر من اللازم، وليس أقل من اللازم**، وأنَّها لا تقوم بإنفاقها بحكمة ..".

---

١١٦ التقريـر السـنوي السـرّي عـن الاقتصـاد الليبـي. مرسَـل مـن السـفارة الأمريكيـة بتاريـخ ٢٢/ ٣/ ١٩٦٠ ويحمل الرقم الإشاري (٣٤٦).

١١٧ سلفت الإشارة إلى جوانب أخرى من هذه المقابلة.

١١٨ التقريـر الاقتصـادي السـنوي السـرّي عـن الاقتصـاد الليبـي حتـى مايو/ أيـار ١٩٦١، مـؤرَّخ في ١/ ٥/ ١٩٦١.

١١٩ يحمل الرقم الإشاري ١٠١١/ ٦٣ . الملف FO 371/173 236 28183 .





ولعـل أفضل كلمات يمكن أن نختم بهـا هذا الفصل وهذا الجزء الأول من الكتـاب هي تلـك العبارات التـي وردت في خطاب الملك إدريـس رحمه الله إلى الشعب الليبي بمناسبة الذكرى العاشرة لاستقلال ليبيا:

إذا كانت السنوات العشر الماضية سنوات كفاح في سبيل العيش، فإنّ السنوات المقبلة سـتعمّ بالرخاء بإذن الله تعالى بما منّ الله علينا من خيرات أراضينا. ولكن الكفـاح مـن الآن لـن يكـون أقل صعوبة مـن كفاح السـنوات العـشر الماضية، فللرخـاء مشـاكل يتحتم، علينـا جميعاً مواجهتهـا وحلّها بما يعود على الشـعب الليبي في مجموعه بالرّخاء والتقدّم، وللوصول إلى هذه الغاية يجب علينا التسلح بالأخـلاق الكريمـة والتمسّـك بأهـداب الشريعة. إنَّ مـن النتائج السـيّئة التي يحملهـا الرّخاء معه ميـل الناس إلى حبّ الإثراء والانغـماس في الملذّات والبذخ والإفـراط والميـل إلى الراحـة والكسـل، فهـذه كلها أسـباب ضعـفٍ وانحلال أحذّركـم مـن مغبّتهـا وأوصيكـم باجتنابهـا. وليكـن رائدنا الإخـلاص لديننا ووطننا وشعبنا...







الملاحق








نسخة إلكترونية



الملحق رقم (١)

أعضاء الهيئة البرلمانية الأولى

(١٩٥٢-١٩٥٦)

أسفرت انتخابات الهيئة البرلمانية الأولى، التي جرت في **١٩/ ١٢/ ١٩٥٢** خلال فترة حكومة **محمود المنتصر**، عن فوز **النواب**:

(أ) عن ولاية طـرابلس

١-	عبد العزيز الزقلعي	(طرابلس – المدينة القديمة)
٢-	عبد الرحمن القلهود	(غرب طرابلس)
٣-	مصطفى ميزران	(وسط طرابلس)
٤-	مصطفى السراج	(جنوب طرابلس)
٥-	محمد الزقعار	(شرق طرابلس)
٦-	محمد الشعّاب	(سوق الجمعة)
٧-	سعيد العربي بوسن	(عين زارة)
٨-	الحاج محمد سيف النصر	(العزيزيّة)
٩-	صالح بن رابحة	(بن غشير)
١٠-	باكير عبد الحفيظ طريش	(تاجوراء)
١١-	إبراهيم بن شعبان	(زواره)
١٢-	كمال فرحات	(وسط الزاوية)
١٣-	منير العروسي	(الزاوية - الحارة)
١٤-	نوري سليمان بن غرسة	(جنزور)
١٥-	السنيّ اللالي	(صبراته والعجيلات)
١٦-	مفتاح عريقيب	(صرمان)
١٧-	الحاج إسماعيل بن لامين	(مصراته - زاوية المحجوب)



١٨- حسين الفقيه (مصراته - الزروق)
١٩- مصطفى المنتصر (الجفرة وتاورغاء)
٢٠- مصطفى عزيز (شرق زليتن)
٢١- محمود البحباح (غرب زليتن)
٢٢- علي بن سليم (الخمس)
٢٣- المهدي بريش (سوق الخميس)
٢٤- عبد الله بن عبد الصمد (القصبات)
٢٥- أبو بكر نعامة (شرق ترهونة)
٢٦- علي أبو بكر النعاس (غرب ترهونة)
٢٧- علي تامر (بني وليد)
٢٨- نور الدين بن قطنّش الورفلي (سرت - الساحل)
٢٩- عبد القادر المنتصر (سرت - الدواخل)
٣٠- عبد المجيد كعبار (شرق غريان)
٣١- محمد قرزة (مزدة)
٣٢- عبد الله السحيري (غرب غريان)
٣٣- علي بن سالم (يفرن)
٣٤- سليمان بن سعيد (جادو)
٣٥- يحي بن مسعود (نالوت)

(ب) عن ولاية بـرقة

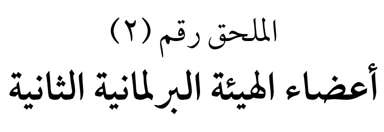
١- رمضان الكيخيا (بنغازي - الصابري)
٢- خليل القلال (بنغازي - الشريف)
٣- عبد السلام بسيكري (بنغازي - سي داود)
٤- صالح بويصير (توكرة)
٥- ميلود عبد الله بو الخنّة (المرج - البلدية)
٦- مراجع الرخّ (المرج - الضواحي)

٧-	خليفة عبد القادر	(البيضاء)
٨-	سعد بو جار الله[١]	(شحات)
٩-	عبد الرازق شقلوف[٢]	(درنة)
١٠-	محمد عبد القادر بوبريدان	(القبّة)
١١-	علي نور الدين العنيزي	(سلوق)
١٢-	عبد القادر البدري	(الأبيار)
١٣-	القذافي سعد	(طبرق)
١٤-	محمود بوشريدة	(أجدابيا – البلدية)
١٥-	الكيلاني عبد السلام الضريريط	(أجدابيا – الضواحي)

(ج) عن ولاية فـزان

١-	طاهر بن محمد العالم	(الشاطئ)
٢-	منصور بن محمد	(الشاطئ وغدامس)
٣-	محمد علي شلقم	(الوادي الغربي وغات)
٤-	سالم بن حسن	(سبها والشرقي)
٥-	السنوسي حمادي	(مرزق)

١ حلّ محلّه النائب محمد علي العَبيدي.
٢ حلّ محلّه النائب سليمان الزَنّي.



الملحق رقم (٢)

أعضاء الهيئة البرلمانية الثانية

(١٩٥٦-١٩٦٠)

أسفرت انتخابات الهيئة البرلمانية الثانية، التي جرت في **٧/ ١/ ١٩٥٦** خلال فترة حكومة **مصطفى بن حليم**، عن فوز **النواب**:

(أ) عن ولاية طـرابلس

١-	عبد العزيز الزقلعي	(طرابلس – المدينة القديمة)
٢-	عبد الرحمن القلهود	(غرب طرابلس)
٣-	محمود صبحي	(وسط طرابلس)
٤-	محمود فتح الله	(جنوب طرابلس)
٥-	عبد السلام التهامي	(غربي طرابلس)
٦-	محمد نجم الدين العالم	(سوق الجمعة)
٧-	سعيد العربي بوسن	(عين زارة)
٨-	محمد سيف النصر	(العزيزيّة)
٩-	صالح بالرابحة	(بن غشير)
١٠-	بلعيد الشريدي	(تاجوراء والقره بوللي)
١١-	عبد العزيز محمد فطيس	(زوارة)
١٢-	الوحيشي المنتصر	(وسط الزاوية)
١٣-	منير العروسي	(الزاوية-الحارة)
١٤-	بشير الطويبي	(جنزور)
١٥-	السنّي اللالي	(صبراته والعجيلات)
١٦-	مفتاح عريقيب	(صرمان)
١٧-	الحاج إسماعيل بن لامين	(مصراته – زاوية المحجوب)
١٨-	سالم لطفي القاضي	(مصراته الشرقية)
١٩-	حسين الفقيه	(مصراته الوسط)



٢٠-	عبد السلام شهوب	(زليتن الشرقية)
٢١-	محمود البحباح	(زليتن الغربية)
٢٢-	علي بن سليم	(الخمس)
٢٣-	الحاج سالم الأطرش	(شرق الخمس)
٢٤-	عبد الله بن عبد الصمد	(مسلاته والقصبات)
٢٥-	علي أبو بكر النعاس	(غرب ترهونة)
٢٦-	أبو بكر نعامة	(شرق ترهونة)
٢٧-	علي تامر	(بني وليد)
٢٨-	مفتاح بن شريعة	(سرت)
٢٩-	محمد صالح ختم الهوني	(هون)
٣٠-	عبد المجيد كعبار	(غريان الشرقية)
٣١-	عبد الله السحيري	(غريان الغربية)
٣٢-	محمد الشرع قرزة	(مزدة)
٣٣-	علي بن سالم	(يفرن)
٣٤-	صالح خربيش	(جادو)
٣٥-	يحي بن مسعود	(نالوت)

(ب) عن ولاية بـرقة

١-	مصطفى القنّين	(بنغازي-الصابري)
٢-	رجب بن كاطو	(بنغازي-الشريف)
٣-	عبد المطلوب الورفلي	(بنغازي-سيدي داود)
٤-	الحاج سعد البرغثي	(توكرة)
٥-	مفتاح عبد الله سليمان الشلماني	(المرج-البلدية)
٦-	محمد علي يحي العبيدي	(المرج-الضواحي)
٧-	خليفة عبد القادر	(البيضاء)
٨-	عيد الكالح	(شحات)
٩-	مصطفى بن حليم	(درنة)



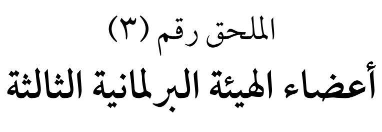
١٠- السنوسي عبد السيد (القبة)
١١- جربوع إبراهيم الكزة (سلوق)
١٢- عبد القادر البدري (الأبيار)
١٣- إدريس كريّم راقي (طبرق)
١٤- عبد الله حمد القزون (أجدابيا-البلدية)
١٥- حسن عمر نشاد (أجدابيا-الضواحي)

(ج) عن ولاية فـزان

١- محمد عثمان الصيد (براك)
٢- منصور بن محمد (الشاطئ وغدامس)
٣- مهدي بوزو (غات)
٤- الحاج سالم بن حسن (سبها)
٥- السنوسي حمادي (مرزق)



الملحق رقم (٣)



أعضاء الهيئة البرلمانية الثالثة

(١٩٦٠-١٩٦٤)

أسفرت انتخابات الهيئة البرلمانية الثالثة، التي جرت في ١٧/ ١/ ١٩٦٠ خلال فترة حكومة **عبد المجيد كعبار**، عن فوز **النواب:**

(أ) عن ولاية طـرابلس

١-	محمود صبحي	
٢-	أحمد الخرباش	(نائب جديد)
٣-	علي مصطفى المصراتي	(نائب جديد)
٤-	عبد السلام التهامي	
٥-	السايح فلفل	(نائب جديد)
٦-	الهادي عبد الله العايب	(نائب جديد)
٧-	أحمد علي المحيشي	(نائب جديد)
٨-	حسين الفقيه	
٩-	أبو القاسم العلاقي	(نائب جديد)
١٠-	سالم الأطرش	
١١-	علي أبو بكر النعاس	
١٢-	عمران البصير	(نائب جديد)
١٣-	يونس عبد النبي بالخير	(نائب جديد)
١٤-	مفتاح شريعة	(نائب جديد)
١٥-	نوري سليمان بن غرسة	
١٦-	عبد الفتاح بن زهرة	(نائب جديد)
١٧-	الفيتوري يوسف زميط	(نائب جديد)
١٨-	أحمد عبد الحفيظ الرماش	(نائب جديد)
١٩-	عبد الله السحيري	



٢٠- المهدي الأطرش (نائب جديد)
٢١- محمد نشنوش (نائب جديد)
٢٢- العربي بن خليل (نائب جديد)
٢٣- ساسي أحمد حمادي (نائب جديد)
٢٤- السنّي خليفة سالم (نائب جديد)
٢٥- مفتاح عريقيب
٢٦- عبد المجيد كعبار
٢٧- محمد بوصاع الزنتاني (نائب جديد)
٢٨- عبد السلام شهوب
٢٩- أحمد بن الحاج علي أحمد (نائب جديد)
٣٠- محمود فتح الله
٣١- محمد الشرع قرزة
٣٢- الوحيشي المنتصر
٣٣- محمد سالم البحباح (نائب جديد)
٣٤- النايب محمد النوري (نائب جديد)
٣٥- يوسف محمد الجعراني (نائب جديد)

(ب) عن ولاية بـرقة

١- محمد بشير المغيربي (نائب جديد)
٢- رجب بن كاطو
٣- عبد المولى لنقي (نائب جديد)
٤- سليمان أحمد العبدلي (نائب جديد)
٥- محمد سليمان بوربيدة (نائب جديد)
٦- محمد عطية الله بونويرة (نائب جديد)
٧- آدم سعد عبد الرزاق الغويل (نائب جديد)
٨- موسى عبد الرازق اللواج (نائب جديد)
٩- محمد عبد الجليل زعطوط (نائب جديد)

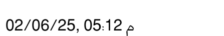


١٠- صابر حسن الشاعري (نائب جديد)
١١- جربوع إبراهيم الكزة
١٢- عبد القادر البدري
١٣- محمد ياسين المبري (نائب جديد)
١٤- عمران يونس العابدية (نائب جديد)
١٥- حسن عمر نشّاد

(ج) عن ولاية فـزان

١- محمد عثمان الصيد
٢- السنوسي يوسف علي (نائب جديد)
٣- مهدي بوزو
٤- علي أحمد زيدان (نائب جديد)
٥- السنوسي حمادي






الملحق رقم (٤)

كشف بأسماء أعضاء مجلس الشيوخ الذين جرى تعيينهم من قبل الملك أو اختيارهم من قبل المجالس التشريعية بالولايات خلال هذه الحقبة

١- محمد المنصوري
٢- علي القره مانللي
٣- الحاج حسين عبد المالك
٤- راسم كعبار
٥- طاهر عبد القادر الأزهري
٦- صالح خربيش
٧- الحاج خليل ناصوف
٨- سالم المنتصر
٩- عمر منصور الكيخيا
١٠- عبد الحميد العبار
١١- ياسين المبري
١٢- أحمد رفيق المهدوي
١٣- عوض لنقي
١٤- عبد الجواد الفريطيس
١٥- السنوسي لطيوش
١٦- خليل العريضة
١٧- محمد شليد
١٨- المبروك بن عريبي
١٩- أبو بكر أحمد
٢٠- محمد بن عمر
٢١- علي بن محمد الشريف
٢٢- علي السعداوي
٢٣- سالم محمد سيف النصر

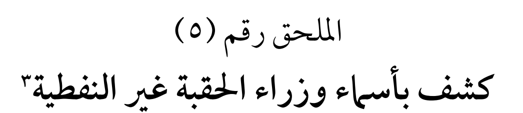




٢٤- علي بن عبد الله القطرون
٢٥- عبد الكافي السمين
٢٦- احميدة المحجوب
٢٧- علي العابدية
٢٨- محمود بوهدمة
٢٩- أحمد السني
٣٠- الطاهر الجراري
٣١- الفيتوري السويحلي
٣٢- حامد أحمد الحضيري
٣٣- رزق الله فضل الله
٣٤- عمر بو غندورة
٣٥- فضيل أحمد بريدان
٣٦- محمد الروياتي
٣٧- محمد الزقعار
٣٨- محمد الكريكشي
٣٩- مصطفى سليمان منينة
٤٠- الهمالي بن نصر
٤١- محمد الفقيه انقدازن
٤٢- عبد الرحمن الثني
٤٣- أبو القاسم بادي
٤٤- صالح بازامه
٤٥- توفيق الجربي

وقد تولّى رئاسة مجلس الشيوخ خلال هذه الحقبة على التوالي كلّ من الشيوخ:

- عمر منصور الكيخيا
- علي العابدية
- محمود بوهدمة
- عبد الحميد العبار



الملحق رقم (٥)

كشف بأسماء وزراء الحقبة غير النفطية[٣]

١- محمود أحمد المنتصر
٢- فتحي منصور الكيخيا
٣- علي الجربي
٤- منصور بن قدارة
٥- محمد بن عثمان الصيد
٦- إبراهيم بن شعبان
٧- محمد مصطفى الساقزلي
٨- أبو بكر نعامة
٩- علي نور الدين العنيزي
١٠- عبد الرحمن القلهود
١١- مصطفى أحمد بن حليم
١٢- خليل القلال
١٣- محمد الطاهر العالم
١٤- إسماعيل بن لامين
١٥- خليل ناصوف
١٦- عبد السلام البوصيري
١٧- مصطفى السرّاج
١٨- عبد المجيد الهادي كعبار
١٩- علي الساحلي
٢٠- سالم لطفي القاضي
٢١- عبد السلام بسيكري
٢٢- محي الدين محمد فكيني
٢٣- مفتاح عريقيب
٢٤- علي صالح جعودة
٢٥- طاهر باكير



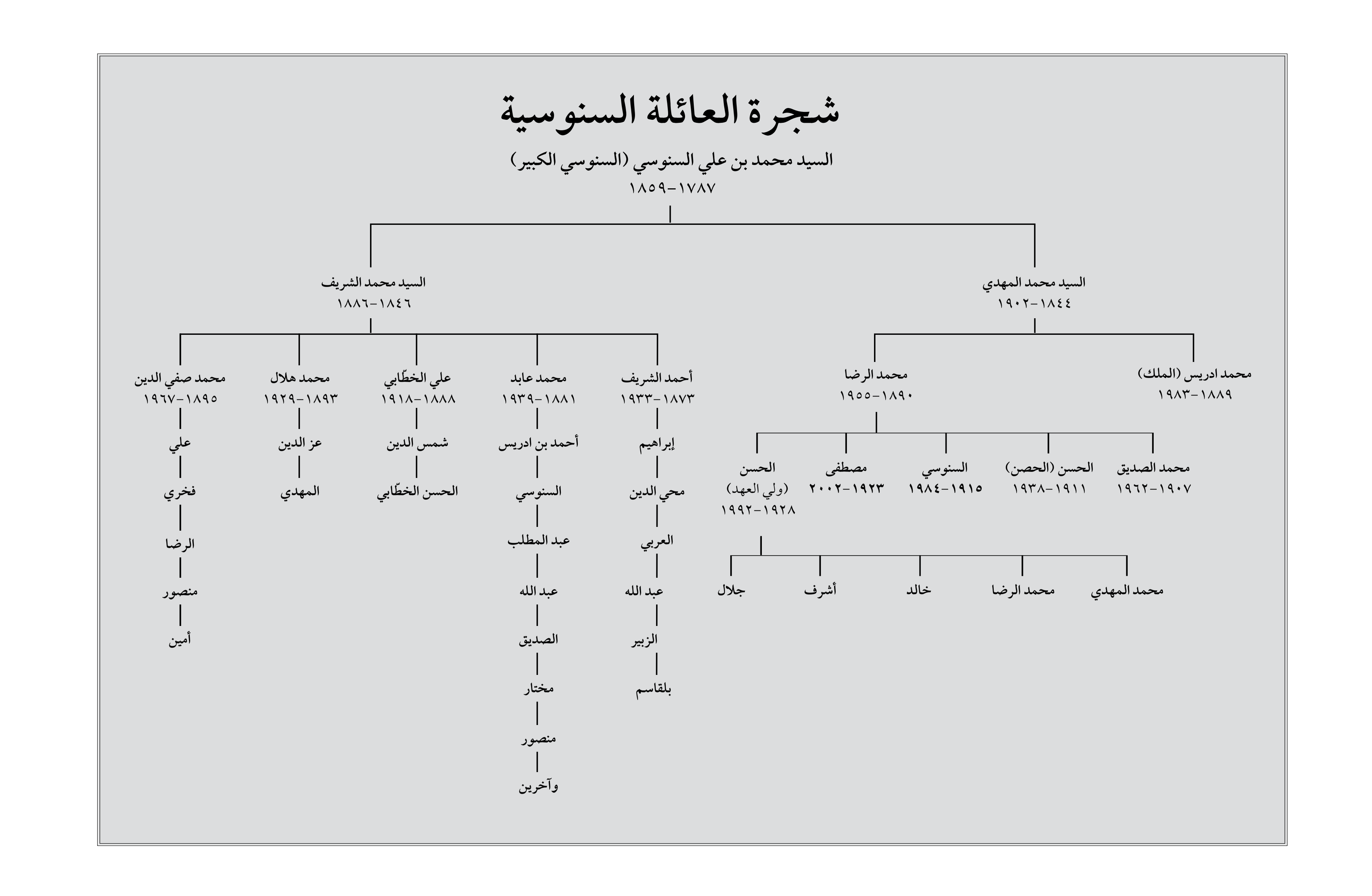
٢٦- محمد بودجاجة
٢٧- عبد القادر العلام
٢٨- وهبي البوري
٢٩- الصديق المنتصر
٣٠- عبد الحميد عطية الديباني
٣١- أبو بكر أحمد
٣٢- رجب بن كاطو
٣٣- ناصر الكزّة
٣٤- أحمد الحصائري
٣٥- عبد القادر البدري
٣٦- محمود البشتي
٣٧- عبد المولى لنقي
٣٨- محمد بحيح
٣٩- أحمد عون سوف
٤٠- سالم الصادق
٤١- حسن ظافر بركان
٤٢- فؤاد الكعبازي
٤٣- الطايع البيجو
٤٤- يونس عبد النبي بلخير
٤٥- أبو القاسم العلاقي
٤٦- سليمان الجربي
٤٧- حامد علي العبيدي
٤٨- محمد سليمان بوربيدة
٤٩- ونيس القذافي
٥٠- نوري سليمان بن غرسة
٥١- محمد عطية الله بو نويرة
٥٢- عمر محمود المنتصر

---

٣ تسلسل الأسماء وفقاً لتاريخ تعيين أصحابها بالمنصب.

٥٣- محمود فتح الله
٥٤- عبد السلام بريش
٥٥- محمد السيفاط بوفروة
٥٦- أحمد عبدالرزاق البشتي





شجرة العائلة السنوسية
السيد محمد بن علي السنوسي (السنوسي الكبير)
١٧٨٧–١٨٥٩
السيد محمد المهدي
١٨٤٤–١٩٠٢
السيد محمد الشريف
١٨٤٦–١٨٨٦
محمد ادريس (الملك)
١٨٨٩–١٩٨٣
محمد الرضا
١٨٩٠–١٩٥٥
محمد الصديق
١٩٠٧–١٩٦٢
الحسن (الحصن)
١٩١١–١٩٣٨
السنوسي
١٩١٥–١٩٨٤
مصطفى
١٩٢٣–٢٠٠٢
الحسن
(ولي العهد)
١٩٢٨–١٩٩٢
محمد المهدي
محمد الرضا
خالد
أشرف
جلال
أحمد الشريف
١٨٧٣–١٩٣٣
إبراهيم
محي الدين
العربي
عبد الله
الزبير
بلقاسم
محمد عابد
١٨٨١–١٩٣٩
أحمد بن ادريس
السنوسي
عبد المطلب
عبد الله
الصديق
مختار
منصور
وآخرين
علي الخطّابي
١٨٨٨–١٩١٨
شمس الدين
الحسن الخطّابي
محمد هلال
١٨٩٣–١٩٢٩
عز الدين
المهدي
محمد صفي الدين
١٨٩٥–١٩٦٧
علي
فخري
الرضا
منصور
أمين



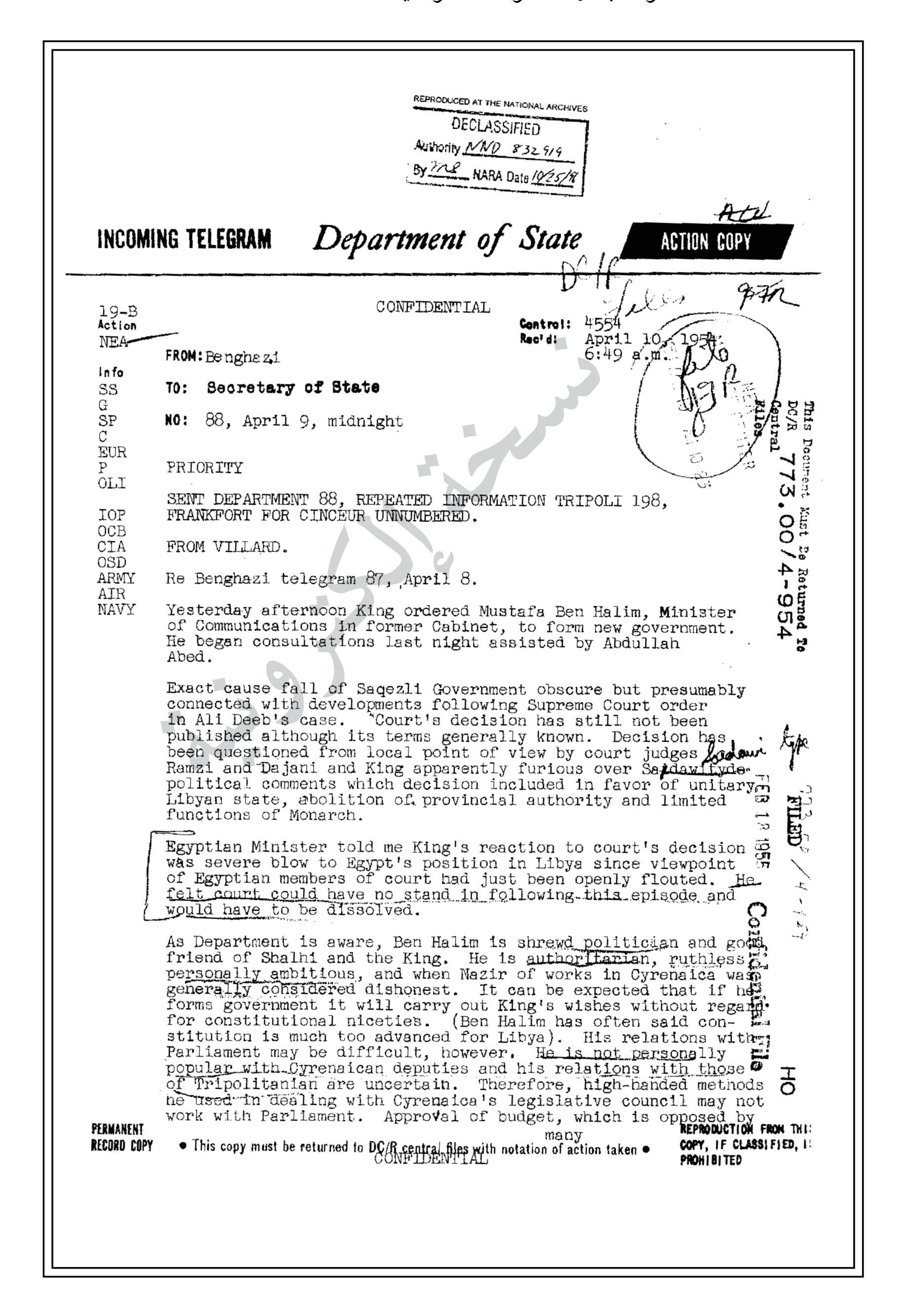


عينات من الوثائق



أفرج عن الوثائق متضمنّة جميع الخطوط والتعليقات
والتوقيعات كما كانت عليها في الأصل

من الملفات المركزية لوزارة الخارجية الأمريكية
(محفوظة بدار المحفوظات الوطنية National Archives)



REPRODUCED AT THE NATIONAL ARCHIVES
DECLASSIFIED
Authority NND 832919
By mp NARA Date 10/25/98

INCOMING TELEGRAM *Department of State* ACTION COPY

CONFIDENTIAL

19-B
Action
NEA

Info
SS
G
SP
C
EUR
P
OLI

IOP
OCB
CIA
OSD
ARMY
AIR
NAVY

Control: 4554
Rec'd: April 10, 1954
6:49 a.m.

FROM: Benghazi

TO: Secretary of State

NO: 88, April 9, midnight

PRIORITY

SENT DEPARTMENT 88, REPEATED INFORMATION TRIPOLI 198, FRANKFORT FOR CINCEUR UNNUMBERED.

FROM VILLARD.

Re Benghazi telegram 87, April 8.

Yesterday afternoon King ordered Mustafa Ben Halim, Minister of Communications in former Cabinet, to form new government. He began consultations last night assisted by Abdullah Abed.

Exact cause fall of Saqezli Government obscure but presumably connected with developments following Supreme Court order in Ali Deeb's case. Court's decision has still not been published although its terms generally known. Decision has been questioned from local point of view by court judges Ramzi and Dajani and King apparently furious over Saidawi's political comments which decision included in favor of unitary Libyan state, abolition of provincial authority and limited functions of Monarch.

Egyptian Minister told me King's reaction to court's decision was severe blow to Egypt's position in Libya since viewpoint of Egyptian members of court had just been openly flouted. He felt court could have no stand in following this episode and would have to be dissolved.

As Department is aware, Ben Halim is shrewd politician and good friend of Shalhi and the King. He is authoritarian, ruthless personally ambitious, and when Nazir of works in Cyrenaica was generally considered dishonest. It can be expected that if he forms government it will carry out King's wishes without regard for constitutional niceties. (Ben Halim has often said constitution is much too advanced for Libya). His relations with Parliament may be difficult, however. He is not personally popular with Cyrenaican deputies and his relations with those of Tripolitanian are uncertain. Therefore, high-handed methods he used in dealing with Cyrenaica's legislative council may not work with Parliament. Approval of budget, which is opposed by many

This Document Must Be Returned To DC/R Central Files

773.00/4-954

FILED FEB 18 1955

Confidential File

PERMANENT RECORD COPY • This copy must be returned to DC/R central files with notation of action taken • REPRODUCTION FROM THIS COPY, IF CLASSIFIED, IS PROHIBITED

CONFIDENTIAL



CONFIDENTIAL

-2- 88, April 9, midnight, from Benghazi.

many Tripolitanians, is first item of importance on Parliamentary program and would provide good test Ben Halim's influence.

Legation believes that if Ben Halim can form government, base negotiations should proceed speedily since he has shown himself cooperative and helpful in discussions to date. He has sent me message to effect that interruption in negotiations should not be of long duration.

SUMMERS

BB:BD/3

Note: NEA Message Center notified 8:40 am 4/10/54 EMB(CWO)



CONFIDENTIAL





AIR POUCH
PRIORITY

CONFIDENTIAL
(Security Classification)

DO NOT TYPE IN THIS SPACE
773.00/3-2455

FOREIGN SERVICE DESPATCH

FROM AmEmbassy, London 2797 DESP. NO.

TO THE DEPARTMENT OF STATE, WASHINGTON March 24, 1955 DATE 24 MAR 1955

REF

File. No reply necessary. WR

For Dept. Use Only	ACTION	INFO	DEPT.
28	EUR-5		RM/R-2 NEA-4 C/LI-6 P-1
	REC'D 3-26		OTHER CIA-7 USIA-4 FOA-10 ARMY-4 NAVY-3 AIR-3

EUR INDEX

SUBJECT: British Views on Libya: Call of Mr. Marcus J. Gordon at Foreign Office

On March 21 an officer of the Embassy took Mr. Marcus J. Gordon, newly appointed Head of the FOA Mission in Libya, who was passing through London, to call on Mr. T.E. Bromley, Head, and Mr. C.O.I. Ramsden, Assistant Head, of the African Department of the Foreign Office, for a general discussion of Libyan affairs.

The conversation first dealt with economic matters and with the Libyan development program which it was agreed was doing as well as could be expected. Mr. Gordon and Mr. Ramsden, who had served together in Ethiopia, discussed a number of points of comparison and contrast between the furnishing of economic aid to the two countries. In the course of this discussion Mr. Bromley and Mr. Ramsden emphasized that the British were anxious to work closely with us in Libya, and they spoke appreciatively of the good relations between our two Embassies in Tripoli.

With reference to political matters, the Foreign Office representatives said that the state of the King's health remained a key question, likewise the problem of the succession to the throne. They had not heard reports which Mr. Wilson mentioned regarding the possibility that the King had given instructions for the palace at Sidi Rhuma in Cyrenaica to be prepared for his use in the near future, and they agreed that this further indication of the King's disinclination to live in Tripoli was disturbing. With respect to the recurring rumors that Mahmoud Muntasser, the Libyan Ambassador to London and former Prime Minister, might be leaving London, Mr. Ramsden commented that the Foreign Office did not think Muntasser would return to Libya in the near future unless the King should die or abdicate and the Libyans then go through with plans which have been mentioned from time to time for establishing a republic, in which event Mahmoud Muntasser would probably be the first president.

As regards the French, Mr. Bromley briefly outlined recent conversations between the UK and France which have already been reported

773.00/3-2455

CONFIDENTIAL FILE

EMWilson/ht
REPORTER

CONFIDENTIAL

FILED
MAR 31 1955

ACTION COPY — DEPARTMENT OF STATE

The action office must return this permanent record copy to DC/R files with an endorsement of action taken.

 DO NOT TYPE IN THIS SPACE

Page 2 of
Desp. No. 2797
From London

reported to the Department. He added that recently the French had made the strongest objection to plans which the British had for sending a small detachment, not over 200 men, to carry out maneuvers this coming summer in southern Libya in the Wizzu (Aozou) area in the Tibesti Range, i.e., along the border between Libya and French Equatorial Africa. The British had not attached any particular importance to this project but the French had reacted so violently that it would probably have to be given up.

For the Ambassador:

Evan M. Wilson

Evan M. Wilson
First Secretary of Embassy

cc: Paris
Tripoli
Benghazi

CONFIDENTIAL





SECRET
AIR PRIORITY
PRIORITY

S E C R E T
(Security Classification)

DO NOT TYPE IN THIS SPACE
773.11/5-3155

FOREIGN SERVICE DESPATCH

FROM : AmEmbassy - Benghazi COPY NO 1 165
DESP. NO.

TO : THE DEPARTMENT OF STATE, WASHINGTON. May 31, 1955
DATE

REF : Embassy Despatch 164 of May 27, 1955.

For Dept. Use Only	ACTION NEA	DEPT. RM/R OLI P
REC'D 6/6		OTHER CIA USIA ARMY NAVY AIR CAIRO

SUBJECT: Libya in the Middle East Power Struggle: The Visit of the King to Egypt and His Projected Trip to Turkey

The King accompanied by the Queen entered Egypt on May 24 for what is officially described as a month of rest and recuperation. Actually, it would appear that the main purpose of the visit to Egypt was for the King to take a bride but the fact that he is now in Egypt and apparently intends to leave from there for his long-planned official visit to Turkey has made him a pawn in the continuing struggle of the Turks and Egyptians for power and influence in the Middle East.

It will be recalled that the King last year was officially invited to visit Turkey and accepted the invitation. No date was set for the visit but it was taken for granted that the King would go if only because of the long standing friendly feelings between the two countries. Since that time, the Turks have given concrete evidence of their goodwill (and desire for incluence in Libya) in the forms of mortars and wheat and, as is now abundantly obvious, the Egyptians have been engaged in a variety of maneuvers designed to ... their position in Libya.

... -ious of Egyptian intentions in Libya. Reports ... been conflicting, but the preponderance of opinion is that he originally did not intend to visit Egypt at this time, despite pressure from the Egyptians to get him to come to their country during Ramadan. That he has now gone to Egypt can at most only be indirectly related to the Egyptian efforts, but since he is there, it can be expected that the Egyptians will make every effort to influence him.

Specifically, it is reported in local political circles that the King, accompanied by his wife and possibly his bride, intends to leave for his visit to Turkey from the port of Alexandria on July 2 providing the Turks are willing to send a ship to fetch him. If the Turks are unwilling to send a ship, then he will return to Tobruk and depart from there. (The Embassy at Tripoli reports that

TMJudd:djm
REPORTER

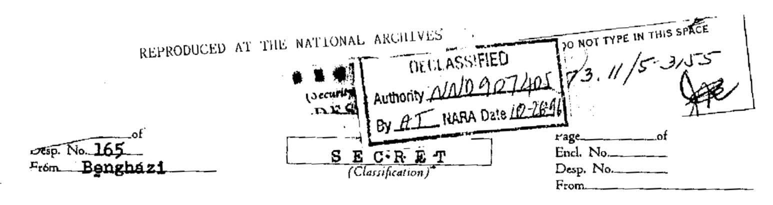
S E C R E T

SECRET FILE

773.11/5-3155

ACTION COPY — DEPARTMENT OF STATE

The action office must return this permanent record copy to DC/R files with an endorsement of action taken.



DO NOT TYPE IN THIS SPACE
773.11/5-3155

Desp. No. 165 of
From Benghazi

S E C R E T
(Classification)

Page ___ of
Encl. No. ___
Desp. No. ___
From ___

it has been informed by the Turkish Ambassador that his Government intends to send a ship to Alexandria for the King.) The impression in the same circles is that the Egyptians are anxious to prevent the King from going to Turkey and will seek to bring him around to their point of view with the usual Arab arguments against Turkey. In this, it is expected that they will be aided by Prime Minister Ben Halim who, although he is supposedly in Egypt to make further arrangements for the trip to Turkey as well as for the marriage, is sympathetic to the Egyptian point of view. These circles believe, however, that the King will go to Turkey regardless of the pressure which is brought to bear on him.

(Saddiq al-Rida, son of the present heir apparent, agrees that the King, having given his promise, will go to Turkey. He also believes that the King has definitely decided to leave for Turkey from Tobruk.)

EMBASSY COMMENT

At least in intra-Arab affairs, if not on a broader scope, the Prime Minister is considered by many local persons interested in politics to be a tool of the Egyptians. It is also thought that he is clever enough not to push the King too hard and thus risk losing the confidence of the source of his own power.

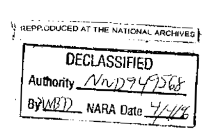
Thomas M. Judd
Second Secretary of Embassy

Dept: Pouch Cairo

cc: Tripoli (2)

S E C R E T





:OMING AIRGRAM **Department of State** ACTION COPY

B 0 0 6 7

OFFICIAL USE ONLY
Classification

PAGE 1 OF 1 PAGES

Date Sent: January 6, 1960
Rec'd:

JAN 12 1 28 PM '60

FROM: Amembassy TRIPOLI

TO: Secretary of State

NO: G-60

INFO: Amembassy Benghazi G-60

FROM BOUGHTON

Current rumor circulating Tripoli that Mustafa Ben Halim, now Libyan Ambassador at Paris has joined H. K. Ferguson Company, present contractors for Tripoli power plant extensions, were confirmed by P. W. Holtzgraf, Ferguson Project Manager.

Latter stated Ben Halim will be active consultant to company which intends to establish Libyan company under same name after first of year.

Holtzgraf also confirmed report that Ben Halim and Emile Boustani partnership plans previously reported have failed to develop. Reasons unknown.

H. K. Ferguson showing interest Libyan cement factory construction.

JONES

JOE
JOEblan:jt

873.053/1-660

CAA

FILED

FEB 1 1960
MESSAGE CENTER
1960 JAN 12 PM 3 18

OFFICIAL USE ONLY
Classification

REPRODUCTION FROM THIS COPY IS PROHIBITED UNLESS "UNCLASSIFIED"

PERMANENT
RECORD COPY • This copy must be returned to RM/R central files with notation of action taken •

By WBD NARA Date 7/7/6

INCOMING TELEGRAM *Department of State* **ACTION COPY**

SECRET
Classification

Control: 5964
Rec'd: JANUARY 12, 1960
7:28 AM

FROM: TRIPOLI

TO: Secretary of State

NO: 441, JANUARY 12, 9 AM

SENT DEPARTMENT 441; REPEATED INFORMATION BENGHAZI 370, BEIRUT 12.

FROM BARRINGER

SOLIMAN BOUSTANI, LEBANESE ATTORNEY FOR EMILE BOUSTANI, LEBANESE ENTREPRENEUR, INFORMED EMBASSY OFFICER SAYED ABDALLAH ABED SENUSSI, OUTRAGED BOUSTANI PARTNERSHIP PLANS MUSTAFA BEN HALIM, AND TRYING ALL MEANS KEEP BOUSTANI OUT LIBYA FEARING COMPLETION PLANNED PARTNERSHIP. SOURCE EVEN STATED BLACK PRINCE CABLED PARIS OFFERING PRIME MINISTRY TO BEN HALIM FOR REJECTION BOUSTANI BUT ADDED PARTNERSHIP STILL UNDER MUTUAL CONSIDERATION DESPITE INTERFERENCE AND CONFIRMED ARRANGEMENT BETWEEN BEN HALIM AND FERGUSON COMPANY (EMBASSY G-66 JANUARY 6TH).

COMMENT: SOURCE PREVIOUSLY KNOWN TO EMBASSY OFFICER IN BEIRUT AND BELIEVED RELIABLE-PLEASE PROTECT. BUSTANI'S CAT COMPANY REGISTERED IN LIBYA IN SHORTEST TIME OVERCOMING USUAL INTERMINABLE DELAYS.

JONES

MR:FWH:20

873.053/1-1260

CAA

FILED
FEB 10 1960

Copy No(s) 29
Dest:
Name:
Date

SECRET
Classification

REPRODUCTION FROM THIS COPY IS PROHIBITED UNLESS "UNCLASSIFIED"

PERMANENT RECORD COPY • This copy must be returned to RM/R central files with notation of action taken •

This Document must be Returned to the RM/R Central Files

DEPARTMENT OF STATE

AIRGRAM

(Departmental and Foreign Service)

873.053/4-362
XR 773.13

A-167 LIMITED OFFICIAL USE

TO : DEPARTMENT OF STATE 1962 APR 10 PM 2 39

INFO : Amembassy BENGHAZI A-124

1962 APR 12 PM 1 43
AF MESSAGE CENTER
ANALYSIS & DISTRIBUTION BRANCH

FROM : Amembassy TRIPOLI DATE: April 3, 1962

SUBJECT : Prime Minister and Abdallah Aabid al SANUUSI Buying Tripoli Property

REF : Embassy Tripoli Despatch 292, dated March 19, 1962

FROM SYMMES:

A reliable Libyan commercial source told Emboff that Prime Minister Muhammad Bin 'UTHMAAN al-Sayd, in partnership with Abdallah Aabid al SANUUSI, has purchased the Al Azraki Building, Sciara Haiti, better known as "Alitalia Building", which was completed less than six months ago. The price was £L 185,000.

Also, the Italian Embassy Commercial Officer told Emboff in confidence that Abdallah Aabid has been negotiating for purchase of the recently completed Mitchell Cotts & Co. (Libya) Building. His competitor for purchase of this property is the Prime Minister. Price of the building mentioned is £L 400,000.

Comment: Some observers feel that the Prime Minister is using his office as lever to purchase profitable properties as hedge against time he no longer Prime Minister. Embassy also inclined hold this view. Prime Minister reportedly now owns substantial share Tripoli's largest printing establishment, is partner in new transport company which recently obtained ten year provincial transport franchise, and is shareholder in National Oil Company of Libya.

Other observers, however, believe that Prime Minister's increasing business ventures reflect a position of strength and confidence that his tenure is secure.

JONES
H. M. Symmes

MAY 11 10 48 AM FILED

Action Copy

LIMITED OFFICIAL USE

FORM DS-323 11-61

FOR DEPT. USE ONLY In Out

Drafted by: OEblan/GJPablozzi:mab 4/3/62
Contents and Classification Approved by: EXEC: HMSymmes 4/3/62
Clearances: T. Squier





ADDRESS OFFICIAL COMMUNICATIONS TO
THE SECRETARY OF STATE
WASHINGTON 25, D. C.

DEPARTMENT OF STATE
WASHINGTON

DEC 31 1957

~~DEC 31 1957~~

Chron

SECRET

Dear Mr. Ambassador:

I enclose two copies of the Operations Plan on Libya which has been prepared pursuant to NSC 5716/1 U. S. Policy Toward Libya and which was approved by the Operations Coordinating Board at its meeting on November 20, 1957. A third copy has been sent to you under separate cover.

Since these Operations Plans were instituted some three years ago, they have proved valuable in clarifying responsibilities and in improving interdepartmental coordination both in Washington and in the field. The Plan is an action paper. I hope that you will personally supervise its implementation.

This Plan should have the attention of each officer with operational responsibility attached to your mission. Such officers may expect to receive separate instructions as to specific responsibilities falling to them under your general supervision. I suggest that you discuss the Plan with them to assure its coordinated implementation in accordance with circular telegram No. 58 of July 24, 1956.

I have asked Mr. Rountree, Assistant Secretary for Near Eastern, South Asian, and African Affairs, to oversee the implementation of this Plan. Periodically his Bureau will ask you for reports on the success achieved in carrying out each course of action. These reports will form the basis for reports to the National Security Council on the progress made in carrying out our national policies, and I am sure that you will wish personally to review them.

Most sincerely,

CHRISTIAN A. HERTER

Acting Secretary

S/S-RO
DEC 31 1957
A true copy of signed original

Enclosure:

Operations Plan for Libya (2 copies)

The Honorable
John L. Tappin,
American Ambassador,
American Embassy,
Tripoli.

SECRET

HERTER, CHRISTIAN A.: Papers, 1957-61
Box 3
Chronological File December 57 (1)

PORTIONS EXEMPTED
E.O. 12356, SEC. 1.3 (a)(4)
State letter 5/25/83
NLE DATE 10/6/83

DECLASSIFIED
Authority MR 83-61 #4
By XB NLE Date 10/6/83



TOP SECRET

June 27, 1957

2682

MEMORANDUM

EYES ONLY

SUBJECT: Discussion at the 328th Meeting
of the National Security Council,
Wednesday, June 26, 1957

Present at the 328th NSC meeting were the President of the United States, presiding; the Secretary of State; the Secretary of Defense; and the Director, Office of Defense Mobilization. Also present were the Under Secretary of the Treasury; the Acting Secretary of the Interior (for Item 1); the Director, Bureau of the Budget; the Acting Director, U. S. Information Agency; the Director, National Science Foundation (for Item 1); the Director, International Cooperation Administration; the Deputy Secretary of Defense; Assistant Secretary of Defense Sprague; the Chairman, Joint Chiefs of Staff; the Director of Central Intelligence; The Assistant to the President; Special Assistant to the President Cutler; the White House Staff Secretary; Administrative Assistant to the President Harlow; the Acting Executive Secretary, NSC; and the Director, NSC Secretariat.

There follows a summary of the discussion at the meeting and the main points taken.

1. ANTARCTICA
(NSC 5424/1; NSC 5528; NSC Actions Nos. 1500 and 1705; Memo for NSC from Mr. Cutler, subject: "Interim Report on Antarctica", dated April 26, 1957; Progress Report, dated May 8, 1957, by OCB on NSC 5424/1; NSC 5715; Memo for NSC from Executive Secretary, subject: "Antarctica", dated June 21, 1957)

Mr. Cutler briefed the National Security Council very thoroughly on the high points in the draft statement of policy on the subject, and called attention to the map of Antarctica which had been distributed at the beginning of the meeting. (Copies of Mr. Cutler's briefing note and the Antarctica map are filed in the minutes of the meeting.) At the conclusion of his briefing, Mr. Cutler called on the Secretary of State to speak.

Secretary Dulles said that up to this point the United States had been following a policy of "watchful waiting" with respect to Antarctica. While this had been satisfactory in the past, Secretary Dulles felt convinced that the time had come for us to adopt a more positive policy toward the subcontinent. The Soviet

من وثائق مجلس الأمن القومي الأمريكي
(موجودة في مايكروفيش في مكتبة الكونجرس بواشنطن)





[redacted]

regarding the introduction of advanced weapons into Korea; recent Chinese Communist military activities in the Amoy-Quemoy area; the cancellation of the Moscow Air Show; recent Soviet propaganda attacks on the United States; developments in the Soviet missiles program; Soviet naval activities in the Mediterranean; and developments in the Middle East.

3. U. S. POLICY TOWARD LIBYA

(Memos for NSC from Executive Secretary, same subject, dated April 12 and 26, and May 1, 1957; Memo for NSC from Executive Secretary, subject: "Report to the President on the Vice President's Visit to Africa", dated April 22, 1957; NSC Action No. 1707; SNIE 36.5-57; NSC 5716; Memo for NSC from Acting Executive Secretary, subject: "U. S. Policy Toward Libya", dated June 26, 1957)

Mr. Cutler briefed the Council members on the contents of NSC 5716 (copy of briefing note filed in the minutes of the meeting). He was interrupted when he reached paragraph 23, reading as follows:




"23. Additional U. S. Military Facilities in Libya. [Decide to construct additional U. S. military installations in Libya only if they are regarded as an essential requirement in the light of (a) a general review of our strategic needs in the Mediterranean area, (b) new weapon developments, (c) the political and economic conditions of maintaining our present base facilities in the area, and (d) the over-all cost ceiling on defense expenditures.]*

"* Defense Member and JCS Adviser propose deletion."

Secretary Wilson interrupted Mr. Cutler's remarks to explain that the Defense Department did not like paragraph 23 for the reason that if it were put in a policy paper on Libya, it ought to be put in all NSC policy papers dealing with subjects of this nature. In short, it was redundant and unnecessary.

Mr. Cutler replied that in view of our budgetary stringency, it might indeed be desirable to include paragraphs like this in every NSC paper, and to pay much more attention to such financial and economic matters in our papers. To this Secretary Wilson replied that it was the duty of the National Security Council at its meetings to decide on the wisdom of courses of action such as that in paragraph 23. On the other hand, it made no sense to include this material in NSC policy papers. Secretary Wilson then added his own view that the costs of the program of military assistance to Libya were too high, and he predicted that we would have to support Libya from now on out. We were hooked.

- 9 -

[redacted]



Mr. Cutler finished his briefing with a discussion of the Financial Appendix to NSC 5716, and then suggested that the Council dispose of the question as to whether or not to include paragraph 23 in the agreed policy paper. Apropos of this matter, he said he had understood that the Air Force had gone to the Bureau of the Budget and had agreed not to go ahead with the construction of additional U. S. military installations in Libya. Secretary Wilson took sharp issue with Mr. Cutler, and said that the decision to forgo further construction had been made in the Department of Defense. Admiral Radford pointed out that the Defense Department was restrained in its expenditures all around the world by budgetary considerations, and he therefore saw no reason for including this paragraph dealing specifically with Libyan construction. It should not be forgotten that the Defense Department, as well as other agencies, was carefully scrutinizing the expenditure of money.

The President said that this might indeed be true, but that there was some evidence to the contrary. He had at hand a report of a new and extensive Air Force reconnaissance operation. Having gotten all prepared for the operation and spent the money, the Air Force had just got around to asking permission to stage the operation. In the light of this, the President wondered whether there was not some concrete justification for dealing in NSC policy papers with courses of action like that in paragraph 23.

Mr. Cutler suggested a solution of the problem by proposing that the Council agree to delete paragraph 23 of NSC 5716, but have the Record of Actions of the Council meeting indicate that the substance of paragraph 23 had been discussed at this meeting. Mr. Cutler then asked the Secretary of State and other members of the Council if, subject to the above-mentioned amendment, the remainder of the policy report was satisfactory. Secretary Dulles indicated that the remainder of the report was satisfactory, but suggested that Mr. Hollister might wish to comment on it.

Mr. Hollister stated that he merely wanted to point out that in adopting this policy on Libya the Council was moving in the reverse direction from what we always hoped to do. To be more precise, we generally hoped that if we increased police and internal security forces in a country we were assisting, we could achieve commensurate reduction in the force levels of the regular army. We were not doing this in Libya, and that was all that Mr. Hollister wished to point out. Mr. Cutler replied that the paper did indicate that as we built up the Federal Army of Libya we could cut down on the provincial forces, as indicated in paragraph 20-a.

Secretary Dulles philosophized that the entire creation of the new nation of Libya had been a crazy business. The President pointed out that while there was much truth in Secretary Dulles' statement, we had created an independent Libya with the primary objective of keeping the Russians out of this area.



[redacted]

Mr. Brundage inquired whether, if NSC 5716 were adopted, the United States would be obliged to assume all responsibility for the 4500-man Federal Army of Libya. Mr. Cutler replied in the affirmative, and indicated that there was no one else to share in this expense. At least, however, the expenditure was spread out until 1962.

The National Security Council:

a. Discussed the draft statement of policy on the subject contained in NSC 5716, in the light of the views of the Joint Chiefs of Staff transmitted by the reference memorandum of June 26, 1957.

b. Discussed principles which should govern the construction of additional military installations in Libya, in the light of (1) our strategic needs in the Mediterranean area; (2) new weapons developments; (3) the political and economic conditions of maintaining our present base facilities in the area; (4) the over-all cost ceiling on defense expenditures.

c. Adopted the statement of policy in NSC 5716, subject to the deletion of paragraph 23 and the footnote relating thereto.

NOTE: NSC 5716, as amended, subsequently approved by the President and circulated as NSC 5716/1 for implementation by all appropriate Executive departments and agencies of the U. S. Government, and referred to the Operations Coordinating Board as the coordinating agency designated by the President.

- 11 -

[redacted]

NND 907405
Box 3676

(25)
1/7/c

ACCESS RESTRICTED

The item identified below has been withdrawn from this file:

File Designation 773.00(W)/1-2659
Desp 138
Date 26 Jan 59
From Benghazi
To State

In the review of this file this item was removed because access to it is restricted. Restrictions on records in the National Archives are stated in general and specific record group restriction statements which are available for examination. The item identified above has been withdrawn because it contains:

[X] Security-Classified Information

[ ] Otherwise Restricted Information

STATE
Authority

12/18/89
Date
SAA

WITHDRAWAL NOTICE

NATIONAL ARCHIVES AND RECORDS ADMINISTRATION NA FORM 14000 (1-86)

(25)

هذه الورقة تشير إلى وثيقة سرية مسحوبة لم يتمّ الإفراج عنها حتى الآن

Reference:- FO371/155552 20860

1961

J

AFRICAN DEPARTMENT

LIBYA

JT1011/1.

FROM Mr Riches, Tripoli to Sec. of State.

CONFIDENTIAL

No. 4 (1011/1/61)

Dated Jan. 10

Received Jan. 13.

SUBJECT:

Review of Libya in 1960

Calendar of events is annexed

References

155552

(Printing Instructions)

F.O.

(Outward Action)

MINUTES

I suggest print FO only in accordance with instructions.

23/1

(R.M. JOHN)

23/1

Mr Boothby

Library 25/

FORD

Copy retained for files 31/1

2/3

(Action completed)

2/2/61

(Main Indexed)

22/1/63

British Embassy in Libya,

TRIPOLI.

No. 4 | Confidential | January 10, 1961.

(1011/1/61)

13 JAN 1961

My Lord,

I have the honour to submit a review of Libya in 1960. A calendar of events is annexed.

2. In 1960 the oil discoveries of the previous year continued and their consequences direct and indirect made an increasing impact on all aspects of Libyan life. No longer an unprofitable backwater with no discernible future, Libya attracted growing interest from the outside world. The oil companies and the British and American Governments continued to pump money into the economy and to support it. The schools produced an increasing number of literate young men (and some women). More Libyans travelled to the outside world - some even went to Soviet Russia - and more took an interest in the world around them. The elaborate but in some ways old-fashioned structure of government swayed and creaked in these new currents; and though it still held together the signs were accumulating that it could hardly last unchanged much longer.

Internal Political Affairs

3. In contrast to the previous year, 1960 witnessed a number of political changes, though for the first nine months the outward appearance was much as before. The Government did not wholly succeed in arranging the January federal elections in the way they wished, but the Prime Minister, Abdul Majid Kubar, was at first confident of control of the Chamber of Deputies. However, the Government made a progressively less adequate showing in face of the small group of Deputies who voiced public opinion in criticism of its ineffectiveness. Thus the Prime Minister eventually felt obliged to manipulate the ending of the session to avoid public discussion of his agreement with the United States for an increased rent for the air base at Wheelus Field. The indication furnished

/by

The Right Honourable
The Earl of Home, P.C.,
etc. etc. etc.,
Foreign Office

Confidential



Confidential

- 2 -

by this incident of the new strength of the Chamber and of the influence of popular feeling in the constituencies on the Deputies was confirmed when in the autumn active "opposition" Deputies secured the recall of Parliament in order to discuss the Fezzan road scandal. The situation got out of Kubar's control and he had to resign. A new Government was formed, with the surprising choice of Mohammed bin Uthman as Prime Minister, which devoted much of the remaining part of the year to ingratiating itself with popular forces. However, a moderately hopeful sign was the new Prime Minister's insistence that Libyans should establish their own indigenous cultural and other standards and generally raise themselves through their own efforts. It seems unlikely, however, that an appeal to Libyans to work hard will meet with much response. It must also be recorded that the present Chamber of Deputies has not in its first year passed any legislation that might be described as constructive. What has been achieved has been largely restrictive on liberty and on foreigners.

4. In all three provincial governments, too, there were changes though only in Tripolitania were the Governor and the President of the Executive Council replaced - the latter by an extremist reputedly of Ba'athist sympathies. Inter-provincial rivalry continued. The federal government remained in Tripoli though Ministers spent the summer in Beida in Cyrenaica. Next year accommodation will probably be sufficient in Beida to allow the transfer of the whole of the Government there. In the rivalry between the Cyrenaican Defence Force and the Libyan Army the latter began to draw away, thanks to its superior and heavier equipment and the showmanship and drive of the Chief of Staff, though its numbers remained restricted to about 5,000 officers

/and

Confidential





and men.

5. King Idris, now over seventy, remained for most of the year withdrawn in Tobruk and increasingly unwilling to concentrate his energies on public affairs. However, he continued to provide the essential cornerstone of the Libyan political edifice. He made his wishes known before the elections, issued a circular of his personal composition condemning corruption, forbade the sending of a Libyan contingent to join the United Nations force in the Congo, played his part in solving the political crisis in October, and acquiesced in it being announced that he had accepted an invitation to Russia. Although he assured Earl Mountbatten and other British interlocutors that he would devote his efforts to ensuring stability after his death, his attitude towards the Crown Prince continued equivocal. He certainly agreed to Prince Hassan's visit to the United Kingdom in July and to his successful tour of Cyrenaica which followed. But the latter was probably too successful in his eyes and he made no apparent attempt to rescue the Crown Prince from the semi-retirement into which he sank afterwards. Prince Hassan himself revealed a somewhat maturer outlook and presence than heretofore but remained without apparent determination to advance his own interests. Nevertheless until the fall of the Kubar government the prospects of his succession had improved.

6. The long-established internal political pattern was shaken up during 1960. Though the new Government provided the focus of a new balance of forces it was by no means clear that the new balance would last for long. The salient and new fact is that public opinion, albeit inexperienced, prejudiced and emotional, must now be taken into account by any Libyan Government.

/Foreign Affairs





Confidential

- 4 -

Foreign Affairs

7. In the two or three months after the fall of the Kubar government Libyan foreign policy showed little change. Indeed in a statement of policy in November the new Prime Minister announced that Libyans should devote themselves to internal affairs, there being nothing more to say about foreign affairs than that they were based on Libya's obligations to the Arab League, to the United Nations and to the countries with which they had treaties. But in practice Libya might have been suspected even earlier of beginning to move away from the conservative policies which have always seemed somewhat out of tune with the rest of the independent Arab world. She certainly treated the United States of America with scant consideration and France was under constant verbal attack. The Libyan representative at the United Nations, no doubt partly in the pursuit of personal objectives, was less sympathetic to Western viewpoints and more assertive than hitherto. Events in the Congo and Mr. Khrushchev's energetic presentation of the anti-colonial cause led in the same direction. Above all, the increasing crisis over the Algerian war which the Libyan Government had hitherto played up as a publicity issue in order to divert public opinion from other problems and Mr. Khrushchev's de facto recognition of the Algerian rebels swung public opinion sharply towards "neutralism". This naturally bore the appearance of a move towards the Egyptian line and certainly towards the end of the year Egyptian policy was viewed more sympathetically in Libya than earlier and Jamal Abdel Nasser recovered a little of the lost prestige which followed his vain attempts to bring General Qasim down. For his part Nasser's policy in Libya showed a clear switch from association with highly placed sympathisers to support for more popular and demagogic elements.

/8.

Confidential





Confidential

8. These external political circumstances and the increasing desire of Libyans to strike out into new territory abroad meant among other things visits by semi-official commercial delegations to Russia and Czechoslovakia. King Idris's acceptance of an invitation to visit Russia (though no date was fixed and it is unlikely that the visit will ever take place) was in line with this trend. On the other hand the project whereby the Russians would build two hospitals in Libya which had been first advanced in 1958 was still not realised: it was said in August that the agreement was ready for signature but nothing had been finally signed by the end of the year. Resident missions of Czechoslovakia and of Yugoslavia were established in Tripoli. Other nations of other complexions hastened to establish diplomatic relations with a country apparently due to be rich soon.

9. Relations with the United Kingdom remained reasonably good. The British forces in the country continued to behave with circumspection and there were no incidents affecting Libyans or Libyan property which had serious political repercussions. Although there were one or two half-hearted efforts to induce the British Government to increase its aid to Libya by helping to finance economic projects, these were not pressed. Rather more serious was the persistent feeling in the Ministry of Defence and the Libyan Army that Her Majesty's Government had not fully fulfilled their obligations to supply arms under the 1958 Agreement.

10. Increasing Libyan nationalism and self-assertiveness bore hardest on Italians and Palestinians; on the other hand relations between the Federal German Republic and Libya developed in an encouraging way and an agreement was concluded for a modest amount of German technical aid.

/Economic Affairs

Confidential





Confidential

- 6 -

Economic Affairs

11. Prospecting for oil was intensified as the end of the year approached, when the companies holding about half the total concessions were due to renounce a quarter of their areas. The field belonging to the Oasis Oil Company in Tripolitania rivalled that found by Esso at Zelten though the latter company was further ahead in preparations for the construction of a pipeline and their loading installations at Mersa Brega. In the whde country the number of rigs operating rose to thirty-six and of seismic and other parties to over forty. It was estimated that the oil companies were bringing some L£18 million into the country annually out of their total outlay of L£55 million. Production at Zelten was likely towards the end of 1961 though the official date for exports remained 1962.

12. Libya was able to live within her means, thanks to the British and American subsidies, and the general financial position is not such as to cause disquiet. But throughout 1960 the supply of money increased and the National Bank of Libya was much concerned with the dangers of inflation and what it regarded as its own inadequate powers of control. Certainly there was a moderate and continued increase in the cost of living; prices of such locally-produced commodities as meat and fresh vegetables, and rents of both European and Arab housing, seemed to be the sectors most affected. But the prices of such imported necessities as flour and tea remained comparatively stable and unskilled workmen could manage fairly well on the statutory minimum wage. Certainly the influx of Libyans from the Fezzan and from the country generally to the towns continued.

13. The report of the Survey Mission from the International Bank was received and it was hoped - perhaps optimistically - that this might form the basis of a more rational programme of development in

/the

Confidential





the country. A law was passed reconstituting the Development Council and providing for the dissolution of the Libyan Public Development and Stabilisation Agency and the Libyan/American Reconstruction Commission. But the Council was slow in getting into its stride. At the end of the year the Government was publicising its intention to proceed with a five-year plan of development, and putting pressure on the Americans to provide much of the finance required.

14. Agricultural production was reasonably good in Cyrenaica but the drought in Tripolitania reduced production considerably. The American Government provided relief grain for human consumption and fodder. Despite better rains in Tripolitania in December, with the continual decline in the number of Italian farmers the prospects for the future were not rosy.

15. Although Libya does not produce up-to-date trade returns the United Kingdom, Italy and the United States of America seem to have retained their position as the leading suppliers of Libya's imports; but Germany appeared to be coming up fast. Italy remained the chief customer for Libyan exports.

16. Economic nationalism appealed both to the emotions of the populace and the pocket of the small number of Libyans who hoped to take over what foreigners lost or at least to secure participation at little or no expense to themselves in enterprises which could be described as having a majority or substantial Libyan interest in them. A threat to British interests arose from regulations due to be issued under the Agencies Law of 1959 prescribing the maximum number of agencies to be held by any one firm. While ostensibly directed against the Italian and Jewish interest in importing and exporting business, particularly in Tripoli, its application could have serious effects on the two or three big British firms

/established



Confidential

- 8 -

established in the country since the war.

1961

17. The all-pervading influence of oil expectations have played a major part inmloosening the foundations upon which Libyan life and political attitudes have hitherto rested, it has become necessary to make more frequent and realistic reassessments of these attitudes and their consequences: for example, in 1961 will the tendency for Libya to become more like other Arab countries lead to a takeover by the Army or to serious pressure to eliminate the British and American military presence? Will the Libyans really launch out on a policy which might be described as bringing the bloc into Libya and playing East against West to Libyan material advantage?

18. My answer in brief is that on the assumption - a reasonable one - that King Idris lives, none of possibilities will seriously plague us during the coming year. The Army is evidently chafing under its restricted size, which maintains a balance for practical purposes with the Cyrenaican Defence Force. Its officers' corps is not yet strong in the middle reaches, though no doubt the young officers and one or two of the senior ones hold the view that only the Army can clear up the mess and launch Libya on a bright Arab nationalist future. But recent events in Ethiopia suggest that there is advantage to the existing order in having, as in Libya, the security forces divided into two separate commands and organisations.

19. As regards foreign troops the Libyans will continue to require the British and American subsidies which arepaid for our military privileges and for the moment there is nothing much they can do to change this. Fortunately, too, for us the Americans have a

/base

Confidential



base in Libya which might attract nuclear retaliation, while we do not; we have a Treaty obligation to go to the aid of Libya should she become engaged in war or armed conflict, while the Americans do not. In their constant efforts, conscious and unconscious, to divide Britain from the Americans, therefore, the Libyans have a real basis on which to distinguish between us besides the sentimental and less politically real ones such as the better behaviour of British troops and gratitude for our having liberated the country. Thus in the constant affirmation of how different we are from the Americans, even extremist Libyans tend sometimes to lose sight of the basic Arab nationalist aim of getting rid of all Western forces from their country. King Idris gently encourages this attitude. We ourselves can legitimately enjoy its benefits without losing sight of the facts that if the Americans went we would have less hope of staying by ourselves; and, secondly, that the constant use of Libyan territory for British military exercises will arouse genuine and effective opposition if we press for too much.

20. As for bringing in Russian aid, some politically active Libyans would like to do this for its own sake; others, for motives ranging from a belief in their capacity to hold the balance between East and West to a childish desire to score off the at present preponderant West or to pay out North Atlantic Treaty Organization powers for their alleged assistance to the French in Algeria. Apart from the attitude of King Idris (though this might not in the last resort be decisive), I think that the main obstacle to Libya launching off on this course is not so much conviction as lack of leadership and of the courage to strike out on new policies. This same lack of courage, however, also applies to standing up to really strong popular pressure. An indication of what the future may hold in this connexion will be what

/transpires



Confidential

- 10 -

transpires about the two hospitals which the Soviet Government have offered to build in Libya.

21. I am sending a copy of this despatch to Her Majesty's Counsellor at Benghazi.

I have the honour to be, with the highest respect,
My Lord,
Your Lordship's obedient Servant,



D.M.H. Riches






نسخة إلكترونية











قائمة مراجع

الجزء الأول





الكتب العربية

- إبراهيم، أبو اليقظان الحاج
سليمان الباروني باشا في أطوار حياته (الجزائر: المطبعة العربية، ١٩٥٦).

- أبو عجيلة، محمد الهادي
كفاح الشعب الليبي من أجل الاستقلال والوحدة (القاهرة: رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، ١٩٨٧).

- أحمد، رفعت عبد العزيز سيد
عمر المختار من خلال الوثائق الإيطالية "سلسلة دراسات عن الشرق الأوسط (٤٣)" (القاهرة: جامعة عين شمس، ١٩٧٨).

- أسد، محمد
الطريق إلى الإسلام، ترجمة عفيف البعلبكي (بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة، ١٩٧٧).

- الأشهب، محمد الطيّب
برقة العربية أمس واليوم (القاهرة: مطبعة الهواري، ١٩٤٧).
عمر المختار "سلسلة أبطال الجهاد والسياسة في ليبيا" (بدون ناشر، بدون تاريخ).
ليبيا اليوم (بغداد: مطبعة أسعد، ١٩٥٥).

- أوغلو، أورخان قول
مذكّرات الضباط الأتراك حول معركة ليبيا، "سلسلة المذكرات التاريخية"، ترجمة وجدي كوك، مراجعة عماد حاتم (طرابلس: مركز بحوث ودراسات الجهاد الليبي، ١٩٧٩).

- بازامه، محمد مصطفى
ليبيا في عهد الخلفاء الراشدين (بدون مكان: مؤسسة ناصر للثقافة، ١٩٧٢).

- البرغوتي، عبد اللطيف محمد
تاريخ ليبيا الإسلامي (بيروت، الجامعة الليبية، ١٩٧٣).

- بعيو، مصطفى عبد الله
المشروع الصهيوني لتوطين اليهود في ليبيا (ليبيا - تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٧٥).

- بن حليم، مصطفى أحمد
صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي: مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق (لندن: الهاني، ١٩٩٢).

- البندك، يوسف عيسى
من الأفق السنوسي (أكسفورد: مركز الدراسات الليبية، ٢٠٠٢).

- البوري، عبد المنصف حافظ
الغزو الإيطالي لليبيا (القاهرة: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣).

- بيشون، جاك
المسألة الليبية في تسوية السلام، "سلسلة الدراسات المترجمة (٢٣)"، ترجمة علي ضوي (طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ١٩٩١).

- التليسي، خليفة محمد
معارك الجهاد الليبي من خلال الخطط الإيطالية (طرابلس:

المؤسسة العامّة للنشر، ١٩٨٢).
معجم معارك الجهاد في ليبيا ١٩١١-١٩٣١ (مصر: دار الثقافة، الطبعة الثالثة، ١٩٧٣)
مذكرات جيوليتي .. الأسرار العسكرية والسياسية لحرب ليبيا ١٩١١-١٩١٢ "تعريب وتقديم" (طرابلس: الشركة العامّة للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٧٦).

- تودينو، جان فرنسوا
٢١ دولة لأمّة عربية موحّدة، ترجمة خليل أحمد خليل (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٣).

- حبشي، محمود حسن صالح
الحملة الإيطالية على ليبيا (القاهرة: دار الطباعة الحديثة، ١٩٨٠).



- حبيب، عزيز محمد
ليبيا (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٣).

- الحرير، إدريس
عمر المختار نشأته وجهاده دراسات في حركة الجهاد الليبي، ندوة علمية، بمناسبة الذكرى الخمسين لاستشهاد عمر المختار، إشراف عقيل محمد البربار (بنغازي: جامعة قاريونس، كلية الآداب والتربية، ١٩٨٣).

- حكيم، سامي
- **معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا - تحليلها ونصوصها** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٤).
- **استقلال ليبيا** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٧٠).
- **حقيقة ليبيا** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٧٠).



- **هذه ليبيا** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٠).
صالح بويصير (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٣) .

- حمادي، الطيّب محمد
اليهـود ودورهم في دعم الاسـتيطان البطلمـي والروماني في إقليم برقة (بنغازي: جامعة قاريونس،١٩٩٤).

- حمدان، جمال
الجمهورية العربية الليبية - دراسة في الجغرافيا السياسية (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٣).

- حميدة، علي عبد اللطيف
المجتمـع والدولـة والاسـتعمار في ليبيا (بيروت: مركز دراسـات الوحدة العربية، ١٩٩٥).

- خان ، الجنرال جواد رفعت أتيل
أسرار الماسـونية، ترجمة نور الدين رضا الواعظ وسليمان القابلي. (بدون ناشر، بدون تاريخ)

- خدوري، مجيد
ليبيـا الحديثـة: دراسـة في تطوّرهـا السـياسي، ترجمة نقـولا زيادة (بيروت – نيويورك: دار الثقافة، بالاشتراك مع مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، ١٩٦٦).

- خطاب، محمود شيت
قـادة فتـح بـلاد المغـرب (بـيروت: دار الفكـر، الطبعـة السـابعة ١٩٨٤).



- خفاجي، عبد المنعم وعبد العزيز شرف
  معارك فاصلة في التاريخ الإسلامي (القاهرة: الدار المصرية-اللبنانية، ١٩٨٩).

- الدجاني، أحمد صدقي
  الحركة السنوسية ونشأتها ونموّها في القرن التاسع عشر (بيروت: دار لبنان، ١٩٦٧).

- الديب، على محمد
  مؤامرة بن حليم على الديمقراطية في ليبيا عام ١٩٥٤ (القاهرة: مطابع المنار العربي، ١٩٩٦).





- دي كاندول، إي. أ. ف
  الملك إدريس عاهل ليبيا – حياته وعصره (مانشستر: محمد عبده بن غلبون، الطبعة العربية، ١٩٨٩).

- رايت، جون
  تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور، تعريب عبد الحفيظ الميار – أحمد اليازوري (طرابلس: دار الفرجاني، ١٩٧٢).

- رايت، لويس و جوليا ماكلويد
  الحملات الأميركية على شمال أفريقيا في القرن الثامن عشر (١٧٩٩-١٨٠٥)، تعريب محمد روحي البعلبكي (لندن: دارف المحدودة، الطبعة الثانية، ١٩٨٥).

- رزقانة، إبراهيم أحمد
  جغرافية الوطن العربي- المملكة الليبية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٤).



- الزاوي، الشيخ طاهر أحمد
- تاريخ الفتح العربي في ليبيا (دار المعارف بمصر، ١٩٥٤).
جهاد الأبطال في طرابلس الغرب (بيروت: دار الفتح للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٧٠).
- معجم البلدان الليبية (طرابلس: مكتبة النور، ١٩٦٨).

- زيادة، نقولا
- برقة: الدولة العربية الثامنة (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٠).
- في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٨).

- السبكي، آمال
استقلال ليبيا بين هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ١٩٤٣-١٩٥٢ (القاهرة: مدبولي، ١٩٩١).

- ستودارد، لوثروب
حاضر العالم الإسلامي، ترجمة عجاج نويهض، تعليق الأمير شكيب أرسلان (بيروت: دار الفكر، الطبعة الرابعة، ١٩٧٣).

- سعودي، هالة أبو بكر
السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٦).

- السعيد، أمين
الدولة العربية المتحدة (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٨٣).





- سليمان، عبد الرازق المرتضى
العلاقات النفطية في دول الدومن (الأوبك): أوجهها القانونية والمالية في التجربة الليبية كمثل توضيحي (طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٣).

- الشاذلي، محمود ثابت
المسألة الشرقية (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٩).

- شاكر، محمود محمد
التاريخ الإسلامي (بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٩٧٨).

- شامو، فرنسوا
الإغريق في برقة: الأسطورة والخيال، ترجمة وتقديم محمد عبد الكريم الوافي (بنغازي: جامعة قاريونس، ١٩٩٠).

- شرف، عبد العزيز طريح
جغرافية المملكة الليبية (الإسكندرية: مطبعة المصري، ١٩٦٣).

- الشركسي، محمد مصطفى
سكّ وتداول النقود في طرابلس الغرب (١٥٥١-١٩١١) (طرابلس: بدون ناشر، ١٩٩١).

- شكري، محمد فؤاد
السنوسية دين ودولة (القاهرة: دار الفكر، ١٩٤٨).

- الشيخ، رأفت غنيمي
تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة (بدون مكان: دار التنمية للنشر والتوزيع، ١٩٧٢).

- صفوة، نجدة فتحي
مـن نافذة السـفارة البريطانية: العرب في ضـوء الوثائق البريطانية (الرباط، لندن، قبرص: رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٩٢).

- الصلابي، علي محمد محمد
- صفحات من تاريخ ليبيا الإسـلامي والشـمال الأفريقي (عمان: دار البيارق، ١٩٩٨).
- الحركة السنوسية في ليبيا (عمان: دار البيارق،١٩٩٩)
الجزء الأول: **الإمام محمد بن علي السنوسي.**
الجزء الثاني: **سيرة الزعيمين محمد المهدي السنوسي وأحمد الشريف.**
الجزء الثالث: **سيرة الزعيمين محمد إدريس السنوسي وعمر المختار.**

- الصيد، محمد عثمان
محطـات من تاريخ ليبيا: مذكرات رئيس الحكومة الليبية السـابق، أعدها للنشر: طلحة جبريل (الرباط: بدون ناشر، ١٩٩٦).

- عامر، محمود
تاريخ ليبيا المعاصر (دمشق: جامعة دمشق، عام ١٩٩١).

- عتيقة، علي أحمد
أثـر البترول على الاقتصـاد الليبـي ١٩٥٦-١٩٦٩ (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٢).

- عثمان، السيد عوض
العلاقـات الليبيـة الأمريكيـة ١٩٤٠-١٩٩٢ (القاهـرة: مركـز الحضارة العربية للإعلام والنشر،١٩٩٤).



- عثمان، محمد فتحي
المدخل إلى التاريخ الإسلامي (بيروت: دار النفائس، ١٩٨٨).

- العروي، عبد الله
مفهوم التاريخ الجزء الأول: المفاهيم والأصول، الجزء الثاني: الألفاظ والمذاهب (بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٢).

- العقاد، صلاح
ليبيا المعاصرة (القاهرة: جامعة الدول العربية - قسم البحوث والدراسات التاريخية والجغرافية بمعهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٠).

- العيساوي، محمد الأخضر
رفع الستار عمّا جاء في كتاب عمر المختار (القاهرة: مطبعة حجازي، ١٩٣٦).

- غانم، شكري
النفط والاقتصاد الليبي ١٩٥٣-١٩٧٠ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٥).

- غراتسياني، رودلفو
برقة الهادئة، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر (بنغازي: دار مكتبة الأندلس، ١٩٨٠).

- الغنّاي، مراجع عقيلة
علاقات الإمارة الصنهاجية بجيرانها وأثرها في ليبيا (بنغازي: المكتبة الوطنية، بدون تاريخ).

- الفتحلي، عمر إبراهيم
اتجاهات التنمية السياسية في ليبيا (الدوحة: جامعة قطر – المؤسسة الدولية للنشر والمعلومات، ١٩٨٤).

- فشيكة، محمد مسعود
رمضان السويحلي (طرابلس: دار الفرجاني، ١٩٧٤).

- كبه، عبد الأمير قاسم
المملكة الليبية: صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي (بغداد: دار الأندلس للطبع والنشر، ١٩٦٣).

- الكبيسي، باسل
حركة القوميين العرب (بيروت: منشورات الأبحاث العربية، الطبعة الرابعة، ١٩٨٥).

- الكيالي، عبد الوهاب (وآخرون)
موسوعة السياسة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسة والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٨٥).

- الكيب، نجم الدين غالب
مدينة طرابلس عبر التاريخ (القاهرة: دار الجيل للطباعة، ١٩٧١).

- محمود، حسن سليمان
ليبيا بين الماضي والحاضر "سلسلة الألف كتاب" (القاهرة: مؤسسة سجل العرب بإشراف الإدارة العامة للثقافة بوزارة التعليم العالي، ١٩٦٢).

- المدني: محمد
القانون الإداري الليبي (القاهرة: بدون ناشر، ١٩٦٥).



- مَرزة، إسماعيل
القانون الدستوري: دراسة مقارنة للدستور الليبي مع دساتير الدول العربية الأخرى (بيروت: منشورات الجامعة الليبية، دار صادر ١٩٦٩).

- المرزوقي، محمد
عبد النبي بلخير داهية السياسة وفارس الجهاد (طرابلس- تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٧٨).

- مركز دراسات جهاد الليبيين ضدَّ الغزو الإيطالي
الوثائق الأمريكية- المجموعة الثانية "سلسلة الوثائق التاريخية (٥)" ترجمة شمس الدين عرابي بن عمران (طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين ضدَّ الغزو الإيطالي، ١٩٨٩).





- المزيني، صالح مصطفى مفتاح
ليبيا - منذ الفتح العربي حتى انتقال الخلافة الفاطمية إلى مصر (بنغازي: جامعة قاريونس، الطبعة الثانية، ١٩٩٤).

- المصراتي، علي مصطفى
رسائل أحمد القليبي بين طرابلس وتونس (تونس: من منشورات الدار العربية للكتاب، ١٩٧٦).

- مصطفى، أمين
العلاقات الأمريكية الصهيونية بين النشأة ومفاوضات التسوية (بيروت: دار الهادي، ١٩٩٣).

- المغيربي، محمد بشير
وثائق جمعية عمر المختار: صفحة من تاريخ ليبيا (القاهرة: مؤسسة دار الهلال، ١٩٩٢).



- مكتب الادعاء العام
حقيقة إدريس: حقائق وصور وأسرار.
الجزء الأول، **ليبيا** (منشورات الفاتح، بدون تاريخ).
الجزء الثاني، **ليبيا** (منشورات الفاتح، ١٩٧٦).

- مناع، محمد عبد الرازق
أحمد الشريف: حياته وجهاد (مؤسسة ناصر للثقافة- دار الوحدة ليبيا، ١٩٧٨).

- ميخائيل، هنري أنيس
العلاقات الإنجليزية الليبية مع تحليل للمعاهدة الإنجليزية الليبية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠).

- هويدي، مصطفى علي
الحركة الوطنية شرق ليبيا (طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين ضدَّ الغزو الإيطالي، ١٩٨٨).

- هيكل، محمد حسنين
- **حرب الثلاثين سنة** "الجزء الأول": سنوات الغليان (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨).
- **حرب الثلاثين سنة**: الانفجار - ١٩٦٧ (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠).
الطريق إلى رمضان (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٥).

- يحي، جلال
المغرب الكبير (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨١).

- اليوسفي، عبد القادر أحمد
الإمبراطورية البيزنطية (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٦).



المقالات

- **البكوش، عبد الحميد**

"نصف الحقيقة كذبة كاملة .. وليبيا عرفت أصحاب الملايين بعد انقلاب الفاتح"، مجلة **الوسط** اللندنية (العدد ١٩٤، ١٦/ ١٠/ ١٩٩٥).

"ليبيا بين أمسها ويومها، أو الكيفيّة التي يتجلّى بها تاريخ مرّ ومرير"، صحيفة "**الحياة**" اللندنية (٢٧/ ١٢/ ١٩٩٧).

- **بن عسكر**

"حدث الجلاء ... الشرعية - والكَنَف المتنع! القواعد العسكرية الأجنبية .. وجودها وجلاؤها .. الحقيقة والزيف"، مجلة **الإنقاذ** (العدد ٤٧، جمادى الآخرة ١٤١٩ - سبتمبر/ أيلول ١٩٩٨).

- **البوري، عبد المنصف حافظ**

"دور الأحزاب والقوى السياسية الليبية"، مجلة **الإنقاذ** (عدد خاص ٣٩، جمادى الآخر ١٤١٢ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩١).

- **خليفة، خالد**

"ليبيا دولة الدستور"، مجلة **الإنقاذ** (العدد ٣٩، جمادى الآخر ١٤١٢ - ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩١).

- **الدغيم، محمود السيد**

سلسلة المقالات المنشورة في صحيفة **الحياة** اللندنية في الأعداد الصادرة ما بين ٢٧/ ٢/ ١٩٩٥ و٤/ ٣/ ١٩٩٥.

- **صالحية، محمد عيسى**

"صفحات مجهولة من تاريخ ليبيا"، مجلة **حوليات كلية الآداب** الرسالة الثانية، الحولية الأولى، جامعة الكويت (١٩٨٠).



- **صهد، إبراهيم عبد العزيز**
"المعركة الدبلوماسية .. صراع من أجل الحرية والوحدة والسيادة"، مجلة **الإنقاذ** (عدد خاص ٣٩، جمادى الآخر ١٤١٢ – ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩١).

- **عبد العزيز، مصباح**
"النشاط السياسي والتيارات السياسية في فترة ما قبل الاستقلال"، مجلة **الإنقاذ** (العدد ٧، جمادى الأولى ١٤٠٤ – فبراير/ شباط ١٩٨٤).

- **العشة، فرج**
"سيرة ملك مغيّبة" الحلقة الثانية: الاستقلال، صحيفة **الشرق الأوسط** (٧ مارس/ آذار ١٩٩٨).





التقارير والوثائق والبحوث والمجلات

- **التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة في ليبيـا**، تقريـر البروفيسـور **بنجامـين هيجنـز**، رئيس بعثـة الأمـم المتحدة لدراسـة الاقتصاد الليبي، ١٩٥٣.

- **التنميـة الاقتصادية في ليبيـا (البنـك الـدولي** للإنشـاء والتعمـير: ا إبريل/ نيسان ١٩٦٠).

- **التقارير السنوية لمجلس إدارة بنك ليبيا حتى عام ١٩٦٩.**

- **النـشرة الاقتصادية** التي تصدر عـن **إدارة البحوث الاقتصادية ببنك ليبيا** حتى عام ١٩٦٩.

- **التضخّم المالي في ليبيا**، (دراسة من إعداد **إدارة البحوث الاقتصادية ببنك ليبيا** حتى عام ١٩٦١).

- **التطوّرات المالية العامة في ليبيا ١٩٤٤-١٩٦٣** (دراسة من إعداد قسم **البحوث الاقتصادية ببنك ليبيا**، أغسطس/ آب ١٩٦٥).

- **التطوّرات البترولية في ليبيا**. التقارير الصادرة عن **لجنة البترول** حتى عام ١٩٦٣.

- **التطوّرات البترولية في ليبيا**. التقارير الصادرة عن **وزارة شـؤون البترول** حتى عام ١٩٦٩.

- **خطـة التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة للسـنوات الخمـس ١٩٦٣- ١٩٦٨.**

009__MARAGAH__Vol__03.indd 679 02/06/25, 05:26 م





- **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ١٩٦٩-١٩٧٤.**

- **الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٧٣-١٩٧٥.**

- **تقارير مجلس التخطيط القومي.**

- بعض مضابط **اجتماعات مجلس النواب** الليبي خلال حقبة العهد الملكي.

- **الوثائق الرسمية السرّية للحكومة الأمريكية الخاصّة بليبيا عن السنوات ١٩٥١-١٩٦٩** (بالإنجليزية).

- **الوثائق السرّية للحكومة البريطانية الخاصّة بليبيا عن السنوات ١٩٥١-١٩٦٩** (بالإنجليزية).

- **تقرير سرّي للمخابرات المصرية** (يناير/ كانون الثاني ١٩٦٦) بعنوان "**دراسة عن الأوضاع في ليبيا**"، وقد صدر في يناير/ كانون الثاني ١٩٦٦ عن المخابرات العامة، هيئة المعلومات والتقديرات، ويحمل الرقم (١٠٧).

- أعداد متفرّقة من **الصحف والمجلات** الحكومية والأهلية الصادرة خلال حقبة العهد الملكي.

- أعداد متفرّقة من مجلة **المعرفة** التي كانت تصدر عن المركز الثقافي الأمريكي في ليبيا خلال حقبة العهد الملكي.

- مجلة **الإنقاذ**، مجلة "الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا" المعارضة (السنوات ١٩٨٢-١٩٩٩).





- مجلة **الوطن**، مجلة "الجبهة الوطنية الليبية الديمقراطية" المعارضة.

- أعداد مجلة **المحامي**، إصدار نقابة المحامين الليبيّين في الخارج منذ العام ١٩٨٤.









المراجع الأجنبية

Allan, J. A., *Libya: The Experience of Oil* (London: Croom Helm, 1981).

Barbar, Aghil M., *Political Change in Libya: A Study in the Decline of the Traditional Ruling Elite* (M.A. Georgetown University thesis, December 1974).

Belazi, Omar Mohamed, *Human Resources Development: The Case of Libya* (Texas Tech University D. B. A., 1973 Business Administration).

Cooley, John K., *Libyan Sandstorm* **(**New York: Holt, Rinehart and Winston, New York, 1982).

De Felice, Renzo, *Jews in an Arab Land: Libya, 1835-1970* Trans. by Judith Roumani (Austin: University of Texas Press, 1985).

Department States of America, US Government: *Foreign Relation of the United States* (WashingtonDC.: Department States of America, US Government Printing Office, 1982-1995):

Vol. V, 1951*, The Near East and Africa,* eds. William Z. Slany, *et al.* (1982).
Vol. X1, 1952-1954, *Africa and South Asia,* eds. John P. Glennon, *et al.* (1983).
Vol. IX, 1952-1954*, The Near East and Middle East, part 1*, eds. John P. Glennon, *et al.* (1986).
Vol. XVIII, 1955-1957, *Africa,* eds. John P. Glennon and Stanley Shaloff (1989).
Vol. XIII*,* 1958-1960 *Arab-Israeli Dispute; United Arab Republic; North Africa,* eds. John P. Glennon *et al.* (1992).
Vol. XX1, 1961-1963*, Africa,* eds. Nina Daviss Howland and Glenn W. LaFantasie (1995).

El-Kikhia, Mansour O., *Libya's Qaddafi: The Politics of Contradiction* (Gainesville: University Press of Florida, 1997).

El-Maihub, Saleh Hafaied, *Public Investment in a Capital*





Surplus Economy: The Case of Libya (Colorado State University Ph. D. thesis, 1977).

Eveland, Wilbur C., *Ropes of Sand* (New York: W. W. Northon, 1980).

Farley, Rawle, *Planning for Development in Libya: The Exceptional Economy in the Development World* (New York: Praeger, 1971).

First, Ruth, *Libya: The Elusive Revolution* (New York: Africana Publishing and Coy., 1975).

Haley, P. E., *Qaddafi and the United States since 1969* (New York: Praeger, 1984).

Hammer, Armand with Neil Lyndon Hammer, *Witness to History* (New York: G. P. Putman's Sons, 1987).

Higgins, Benjamin, *Economic Development: Principles Procedures & Policies.* (New York: W. W. Norton and Coy., 1968).

Holmboe, Knud, *The Desert Encounter* (London: Quilliam Press, 1994).

International Bank for Reconstruction and Development, *The Economic Development of Libya* (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1960).

Metz, Helen Chapin (ed.), *Area Handbook Series, Libya:*

A Country Study (Washington D.C: The American University,

4th edition, 1989).

Norman, John, *Labor and Politics in Libya and Arab Africa* (New York: Bookman Associates, 1965).

Sicker, Martin, *The Making of a Pariah State* (New York: Praeger, 1987).

Simons, Geoff, *Libya: The Struggle for Survival* (New York: St. Martins Press, 1996).



St John, Ronald Bruce, *Gaddafi's World Design: Libyan Foreign Policy 1969-1987* (Saqi Books, London, 1987).

Stewart, John, *African States and Rulers* (McFarland & Coy., North Carolina & London, second edition 1999).

Vandewall, Dirk, *Libya since Independence: Oil and Sate Building* (Ithaca and London: Cornell University Press, 1998).

Waddams, Frank C., *The Libyan Oil Industry* (Baltimore & London: Johns Hopkins University Press, 1980).

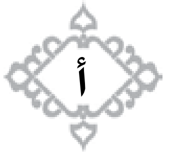
Wedly, William Charles, *Manpower Policies for Development Planning in Libya, With Special Reference to Agriculture*, *Petroleum and Education* (Colombia University, Ph. D. thesis, 1971).

Wright, John, *Libya: A Modern History* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1982).





فهرس أعلام المجلد الثالث *



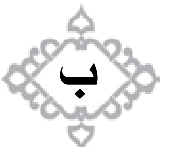
* رُتبت الأسماء تبعاً لاسم العائلة أو اللقب مع إهمال (الـ التعريف) و (ابن). أما اسم العائلة الليبي الذي يبدأ بـ (بن) فأُدخل تحت حرف الباء، واستُثني من الهوامش الأسماء الواردة في الملاحق، وأسماء مؤلفي المراجع، إلا إذا كان لها صلة بتعقيب جاء من المؤلف أو غيره. كما عمدنا إلى إضافة اللقب أو المنصب أو أي اسم آخر عرف به صاحب الاسم إذا كان يستعاض بهذا اللقب أو المنصب أحياناً عن ذكر اسم صاحبه.





























ت






ج







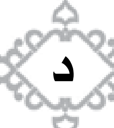
ح








خ



د

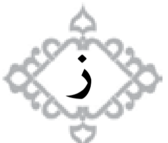






ر




ز

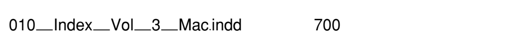








س
















ش





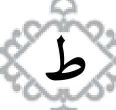
ص







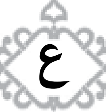

ض


ط









ع




010__Index__Vol__3__Mac.indd 712
02/06/25, 05:27 م











ق





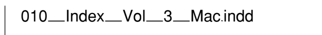










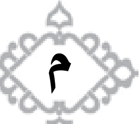












م





ن







هـ







و



ي



فهرس عام

المجلد الثالث

حكومات الحقبة غير النفطية

١٩٥٧ - ١٩٦٣

الفصل الأول

حكومة عبد المجيد كعبار .. واكتشاف النفط











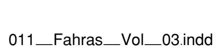

الفصل الثاني

حكومة محمد عثمان الصيد .. ونهاية حقبة

(وقائع وتطوّرات)









الفصل الثالث

حكومة الصيد .. الصراع بين وليّ العهد وناظر الخاصّة









الفصل الرابع

حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي













الفصل الخامس

إنجازات الحقبة غير النفطية وإخفاقاتها







الملاحق والفهارس





مركز الدراسات الليبية
Libya
Centre for Libyan Studies

LIBYA BAYN AL-MADI WA'L-HADIR

SAFAHAT MIN AL-TA'RIKH AL-SIYASI

Part 1

Dawlat al-istiqlal

al-Huqba ghayr al-naftiyya 1957-1963

Volume 3

Mohamed Yousef Al-Magariaf



Centre for Libyan Studies



مركز الدراسات الليبية
Libya
Centre for Libyan Studies

LIBYA
PAST AND PRESENT

Chapters in Libya's Political History

Part 1

Libya since Independence
The pre -oil Era 1957-1963

Volume III

Published in Great Britain by the
Centre for Libyan Studies
Suite 220,
266 Banbury Road,
Oxford, OX2 7DL

First published in 2004
Second revised edition 2017

A full CIP record of this book is available from the British Library

ISBN 978-1-907187-29-2
9 781907 187292
ISBN: 978-1-907187-29-2